



سلسلة مؤلفات
فضيلة الشيخ

١٥٧

تأليف
مؤسسة الأحكام

لفضيلة الشيخ العلامة
محمد بن صالح العثيمين
رحمته الله له ولوالديه والمسلمين

المجلد الأول

من إصدارات
مؤسسة الفقه محمد بن صالح العثيمين الخيرية

شرح
مقدمة الأحكام

①

ح مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية. ١٤٤٣هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

العثيمين، محمد بن صالح

شرح عمدة الأحكام من كلام خير الأنام ج ١. / محمد بن صالح العثيمين - ٣-

عنيزة، ١٤٤٣هـ

٩٥٧ ص : ٢٤×١٧ سم (سلسلة مؤلفات الشيخ ابن عثيمين؛ ١٥٧)

ردمك، ٩٧٨-٦٠٣-٨٣٠٢-٢٧-٩

١- الحديث - شرح

أ - العنوان

ب - السلسلة

١٤٤٣ / ٤٩٣

ديوي ٣، ٢٣٧

رقم الإيداع: ١٤٤٣/٤٩٣

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٨٣٠٢-٢٧-٩

حقوق الطبع محفوظة

لِمُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعَثِيمِينَ الْخَيْرِيَّةِ
إِذَا لَمْ يَأْرَدْ طَبْعُ الْكِتَابِ لَتَوْزِيْعِهِ خَيْرِيًّا بَعْدَ مَرَاجَعَةِ الْمُؤَسَّسَةِ

الطبعة الثالثة

١٤٤٣هـ

يُطْلَبُ الْكِتَابُ مِنْ:

مُؤَسَّسَةُ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعَثِيمِينَ الْخَيْرِيَّةِ

المملكة العربية السعودية

القصيم - عنيزة - ٥١٩١١ ص. ب : ١٩٢٩

هاتف : ٠١٦/٣٦٤٢١٠٧ - فاكس : ٠١٦/٣٦٤٢٠٠٩

جسوال : ٠٥٥٣٦٤٢١٠٧ - جسوال المبيعات : ٠٥٥٣٣٣٧٦٦

www.binothaimeen.net

info@binothaimeen.com



الموزع المعتمد والحصري في جمهورية مصر العربية

دار الذرة الدولية للطباعة والتوزيع

١٢٥ شارع مصطفى النحاس - مدينة نصر - الحي الثامن - بجوار مدارس المنهل الخاصة .

هاتف و فاكس : ٢٢٧٢٠٥٥٢ - محمول : ٠١٠١٠٥٥٧٠٤٤

شرح عمدة الأحكام

لفضيلة الشيخ العلامة
محمد بن صالح العثيمين
غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

المجلد الأول

من إصدارات
مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم



إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، أَرْسَلَهُ اللَّهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ؛ فَبَلَغَ الرِّسَالَةَ، وَأَدَّى الْأَمَانَةَ، وَنَصَحَ الْأُمَّةَ، وَجَاهَدَ فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ حَتَّى أَتَاهُ الْيَقِينُ، فَصَلَّوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ، أَمَّا بَعْدُ:

فَقَدْ اعْتَنَى صَاحِبُ الْفَضِيلَةِ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ الْوَالِدُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ الْعُثَيْمِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ عِنَايَةً بِالْعَةِ بِتَدْرِيسِ كُتُبِ الْحَدِيثِ وَتَبْيَانِ مَعَانِي نُصُوصِهَا، وَاسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ مِنْهَا، وَمِنْ ذَلِكَ كِتَابُ (عُمْدَةِ الْأَحْكَامِ مِنْ كَلَامِ خَيْرِ الْأَنَامِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، لِمُؤَلِّفِهِ الْحَافِظِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْغَنِيِّ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْمُقَدِّسِيِّ الْمُتَوَفَّى عَامَ (٦٠٠هـ) تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِوَأَسِعَ رَحْمَتِهِ وَرِضْوَانِهِ وَأَسْكَنَهُ فَيْسَحَ جَنَّاتِهِ^(١).

فَقَدْ تَنَاولَ فَضِيلَتُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ هَذَا الْكِتَابَ بِالشَّرْحِ وَالتَّعْلِيلِ فِي الدَّرُوسِ الْعِلْمِيَّةِ الَّتِي عَقَدَهَا رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَسُجِّلَ مِنْهَا صَوْتِيًّا الْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ فِي

(١) ترجمته في: سِير أعلام النبلاء للذهبي (٢١/٤٤٣)، شذرات الذهب لابن العماد (٤/٣٩٢)، الأعلام للزركلي (٤/٣٤).

أَبْوَابٍ: (الصَّلَاةُ، وَأَوَائِلُ الصَّيَامِ)، ثُمَّ مِنْ (الْبَيْعِ حَتَّى الْخُدُودِ)، وَكَذَا مَا سُجِّلَ صَوْتِيًّا فِي الدَّرُوسِ الْعِلْمِيَّةِ فِي مَدِينَتِي الرِّيَاضِ وَعُنَيْزَةَ، لِلْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي أَبْوَابٍ: (الطَّهَارَةُ حَتَّى الْحَجِّ)، وَصَدَرَتْ تِلْكَ الشُّرُوحَاتُ عَامَ (١٤٣٧ هـ) بِعنوان (شَرْحُ عُمْدَةِ الْأَحْكَامِ مِنْ كَلَامِ خَيْرِ الْأَنَامِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، مِنْ إِصْدَارَاتِ مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ الْعُثَيْمِينَ الْخَيْرِيَّةِ.

ثُمَّ بِفَضْلِ مَنْ اللَّهِ تَعَالَى وَجَدْنَا تَسْجِيلَاتٍ صَوْتِيَّةٍ أُخْرَى مِنْ شُرُوحَاتِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى أَحَادِيثَ مُتَفَرِّقَةٍ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ بِمَا سُجِّلَ فِي دُرُوسِهِ الْعِلْمِيَّةِ، فَأُذِرْجَتْ فِي مَوَاضِعِهَا فِي هَذِهِ الطَّبْعَةِ الْجَدِيدَةِ^(١).

وَمِنْ أَجْلِ تَعْمِيمِ الْفَائِدَةِ؛ وَإِنْفَاذًا لِلقَوَاعِدِ وَالضَّوَابِطِ وَالتَّوْجِيهَاتِ الَّتِي قَرَّرَهَا شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللَّهُ لِإِخْرَاجِ ثَرَايِهِ الْعِلْمِيِّ؛ عَهَدَتْ مُؤَسَّسَةُ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ الْعُثَيْمِينَ الْخَيْرِيَّةِ إِلَى الشَّيْخِ فَهْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السَّلْمَانِ -أَثَابَهُ اللَّهُ تَعَالَى- بِمُرَاجَعَةِ الطَّبْعَةِ الْأُولَى وَإِضَافَةِ مَحْتَوَيَاتِ التَّسْجِيلَاتِ الصَّوْتِيَّةِ الْجَدِيدَةِ.

وَمِنْ الْجَدِيرِ ذِكْرُهُ فِي هَذَا الْمَقَامِ أَنَّ لِفَضِيلَةِ شَيْخِنَا الْوَالِدِ شَرَحًا مَكْتُوبًا بِخَطِّهِ رَحِمَهُ اللَّهُ لِهَذَا الْكِتَابِ بِعنوان (تَنْبِيهِ الْأَفْهَامِ بِشَرْحِ عُمْدَةِ الْأَحْكَامِ)، وَهُوَ مِنْ إِصْدَارَاتِ مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ الْعُثَيْمِينَ الْخَيْرِيَّةِ عَامَ (١٤٣٦ هـ).

(١) أما الأبواب التي لم يوجد لها تسجيل صوتي فهي: (الجنائز، والزكاة، والصيام، عدا الأحاديث ١٨٤، ١٨٦، ١٨٩)، (ومن باب الهدى حتى نهاية كتاب الحج، الأحاديث: ٢٣٨-٢٥٦)، (ومن البيوع الأحاديث: ٢٦١-٢٦٦، ٢٧٧، ٢٩٢، ٢٩٥، ٢٩٦)، (ومن اللعان الأحاديث: ٣٢٨، ٣٣٠-٣٣٢)، (ومن الرضاع الأحاديث: ٣٣٥، ٣٣٧، ٣٣٩)، (والقصاص الأحاديث: ٣٤٠-٣٤٨)، (ومن أثناء الحدود إلى نهاية الكتاب الأحاديث: ٣٥١-٤٢٣).

نَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَ هَذَا الْعَمَلَ خَالِصًا لِرُوحِهِ الْكَرِيمِ؛ نَافِعًا لِعِبَادِهِ،
وَأَنْ يَجْزِيَ فَضِيلَةَ شَيْخِنَا عَنِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ خَيْرَ الْجَزَاءِ، وَيُضَاعِفَ لَهُ الْمَثُوبَةَ
وَالْأَجْرَ، وَيُعَلِّي دَرَجَتَهُ فِي الْمَهْدِيِّينَ، إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ مُجِيبٌ.

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّم وَبَارَكَ عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ، خَاتَمِ النَّبِيِّينَ، وَإِمَامِ الْمُتَّقِينَ، وَسَيِّدِ
الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ، نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ
الدِّينِ.

الْقِسْمُ الْعِلْمِيُّ

فِي مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعُثَيْنِيِّ الْخَزِينَةِ

١ محرم ١٤٤٣ هـ





نُبْدَةٌ مُخْتَصَرَةٌ عَنْ

فَضِيلَةِ الشَّيْخِ الْعَلَامَةِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ

١٣٤٧-١٤٢١ هـ



نَسَبُهُ وَمَوْلَدُهُ:

هُوَ صَاحِبُ الْفَضِيلَةِ الشَّيْخُ الْعَالِمُ الْمُحَقِّقُ، الْفَقِيهَ الْمَفْسِّرُ، الْوَرَعَ الزَّاهِدُ، مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ آلِ عُثَيْمِينَ مِنَ الْوَهْبَةِ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ.

وُلِدَ فِي لَيْلَةِ السَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ الْمُبَارَكِ، عَامَ (١٣٤٧ هـ) فِي عُنَيْزَةٍ -إِحْدَى مُحَافَظَاتِ الْقَصِيمِ- فِي الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ.

نَشَأَتُهُ الْعِلْمِيَّةُ:

أَلْحَقَهُ وَالِدُهُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- لِيَتَعَلَّمَ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ عِنْدَ جَدِّهِ مِنْ جِهَةِ أُمِّهِ مُعَلِّمِ الْقُرْآنِ الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سُلَيْمَانَ الدَّامِغِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-، ثُمَّ تَعَلَّمَ الْكِتَابَةَ، وَشَيْئًا مِنَ الْحِسَابِ، وَالنُّصُوصِ الْأَدَبِيَّةِ؛ فِي مَدْرَسَةِ الْأُسْتَاذِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صَالِحِ الدَّامِغِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَلْتَحِقَ بِمَدْرَسَةِ مُعَلِّمِ الْقُرْآنِ الشَّيْخِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الشَّحِيحَانِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- حَيْثُ حَفِظَ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ عِنْدَهُ عَنْ ظَهْرِ قَلْبٍ وَلَمَّا يَتَجَاوَزِ الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ مِنْ عُمرِهِ بَعْدُ.

وَبَتَوَجُّهِهِ مِنْ وَالِدِهِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- أَقْبَلَ عَلَى طَلَبِ الْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ، وَكَانَ

فضيلة الشيخ العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي^(١) - رحمه الله تعالى - يُدرّس العلوم الشرعية والعربية في الجامع الكبير بعنيزة، وقد رتب اثنين من طلبته الكبار^(٢) لتدريس المبتدئين من الطلبة، فانضمَّ الشيخ إلى حلقة الشيخ محمد بن عبد العزيز المطوع - رحمه الله تعالى - حتى أدرك من العلم - في التوحيد، والفقه، والنحو - ما أدرك.

ثم جلس في حلقة شيخه العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي - رحمه الله تعالى -، فدرّس عليه في التفسير، والحديث، والسيرة النبوية، والتوحيد، والفقه، والأصول، والفرائض، والنحو، وحفظ مختصرات المتون في هذه العلوم. ويعدُّ فضيلة الشيخ العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي - رحمه الله تعالى -

(١) ترجم له الكثيرون، وقد كان على جانب كبير من العلم الغزير والأخلاق الفاضلة وسعة الأفق والعناية البالغة بالتدريس والتأليف، والوعظ والإرشاد والإفتاء والدعوة إلى الله عزَّ وجلَّ، فألف في التوحيد، والتفسير، والفقه، والحديث، والأصول، والآداب، وغيرها، توفي - رحمه الله تعالى - عام (١٣٧٦هـ).

انظر ترجمته في: علماء نجد خلال ثمانية قرون للبسام (٣/ ٢١٨-٢٧٣)، روضة الناظرين للقاضي (٢١٩/١).

(٢) هما الشيخان:

١ - الشيخ محمد بن عبد العزيز المطوع.

لازم شيخه عبد الرحمن السعدي ملازمة طويلة، حتى صار أكبر تلامذته، وتولى القضاء بعنيزة، توفي - رحمه الله تعالى - عام (١٣٨٧هـ).

انظر ترجمته في: علماء نجد خلال ثمانية قرون للبسام (٦/ ٧٨)، روضة الناظرين للقاضي (٢٩١/٢).

٢ - الشيخ علي بن حمد الصالحي.

لما رأى شيخه عبد الرحمن السعدي منه المثابرة في التحصيل، أمره أن يجلس لتدريس الصغار من الطلبة، توفي - رحمه الله تعالى - عام (١٤١٥هـ).

انظر ترجمته في: علماء نجد خلال ثمانية قرون للبسام (٥/ ١٨٠).

هُوَ شَيْخَهُ الْأَوَّلُ؛ إِذْ أَخَذَ عَنْهُ الْعِلْمَ -مَعْرِفَةً وَطَرِيقَةً- أَكْثَرَ مِمَّا أَخَذَ عَنْ غَيْرِهِ، وَتَأَثَّرَ بِمَنْهَجِهِ وَتَأَصَّلِيهِ، وَطَرِيقَةِ تَدْرِيسِهِ، وَاتَّبَاعِهِ لِلدَّلِيلِ.

وَعِنْدَمَا كَانَ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَلِيٍّ بْنُ عُدَّانَ^(١) -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- قَاضِيًا فِي عُثَيْرَةَ قَرَأَ عَلَيْهِ فِي عِلْمِ الْفَرَائِضِ، كَمَا قَرَأَ عَلَى الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَفِيْفِي^(٢) -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- فِي النَّحْوِ وَالْبَلَاغَةِ أَثْنَاءَ وُجُودِهِ مُدْرِّسًا فِي تِلْكَ الْمَدِينَةِ.

وَلَمَّا فُتِحَ الْمَعْهَدُ الْعِلْمِيُّ فِي الرِّيَاضِ أَشَارَ عَلَيْهِ بَعْضُ إِخْوَانِهِ^(٣) أَنْ يَلْتَحِقَ بِهِ، فَاسْتَأْذَنَ شَيْخَهُ الْعَلَّامَةَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ نَاصِرِ السَّعْدِيِّ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-، وَالتَّحَقَّقَ بِالْمَعْهَدِ عَامِي (١٣٧٢-١٣٧٣هـ).

وَلَقَدْ انْتَفَعَ -خِلَالَ السَّنَتَيْنِ اللَّتَيْنِ انْتَضَمَ فِيهِمَا فِي مَعْهَدِ الرِّيَاضِ الْعِلْمِيِّ- بِالْعُلَمَاءِ الَّذِينَ كَانُوا يُدْرِّسُونَ فِيهِ حِينَئِذٍ، وَمِنْهُمْ: الْعَلَّامَةُ الْمُفَسِّرُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الْأَمِينُ الشَّنْقِيطِيُّ^(٤)، وَالشَّيْخُ الْفَقِيهَ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ نَاصِرِ بْنِ رَشِيدٍ^(٥)، وَالشَّيْخُ

(١) توفى -رحمه الله تعالى- عام (١٣٧٤هـ).

انظر ترجمته في: علماء نجد خلال ثمانية قرون للبسام (٣/ ١٣٠)، روضة الناظرين للقاضي (١/ ٢١٥).

(٢) ولد في مصر، وتلقى تعليمه في الجامع الأزهر، وقدم إلى المملكة عام (١٣٦٨هـ)، ودرَّس في مناطق شتَّى من المملكة، ثم اختير عضواً بهيئة كبار العلماء، توفى -رحمه الله تعالى- عام (١٤١٥هـ). انظر ترجمته في: علماء نجد خلال ثمانية قرون للبسام (٣/ ٢٧٥).

(٣) هو الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ حَمْدِ الصَّالِحِيِّ -رحمه الله تعالى-.

(٤) نشأ وتعلَّم في شَقِيقِطٍ من بلاد موريتانيا، ثم قدم إلى المملكة للحج عام (١٣٦٧هـ)، وتولى التدريس في المعهد العلمي بالرياض، ثم بالمسجد النبوي والجامعة الإسلامية، واختير عضواً بهيئة كبار العلماء، توفى -رحمه الله تعالى- عام (١٣٩٣هـ).

انظر ترجمته في: علماء نجد خلال ثمانية قرون للبسام (٦/ ٣٧١).

(٥) نشأ في الرَّسِّ إحدى محافظات القصيم، ثم انتقل إلى الرياض، ودرَّس بالمعهد العلمي، وتوجه

المُحَدَّث عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْإِفْرِيقِيُّ^(١) - رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى -.

وفي أثناء ذلك اتَّصَلَ بِسَاحَةِ الشَّيْخِ الْعَلَّامَةِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَازٍ^(٢) - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -، فَقَرَأَ عَلَيْهِ فِي الْمَسْجِدِ: مِنْ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ، وَمِنْ رَسَائِلِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ؛ وَانْتَفَعَ بِهِ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ، وَالنَّظَرِ فِي آرَاءِ فُقَهَاءِ الْمَذَاهِبِ وَالْمُقَارَنَةِ بَيْنَهَا، وَيُعَدُّ سَاحَةُ الشَّيْخِ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَازٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - هُوَ شَيْخُهُ الثَّانِي فِي التَّحْصِيلِ وَالتَّأَثُّرِ بِهِ.

ثُمَّ عَادَ إِلَى عُنْيَةِ عَامٍ (١٣٧٤هـ)، وَصَارَ يَدْرُسُ عَلَى شَيْخِهِ الْعَلَّامَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَاصِرِ السَّعْدِيِّ، وَيَتَابِعُ دِرَاسَتَهُ انْتِسَابًا فِي كَلِّيَةِ الشَّرِيعَةِ بِالرِّيَاضِ، الَّتِي أَصْبَحَتْ جُزْءًا مِنْ جَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعُودٍ الْإِسْلَامِيَّةِ، حَتَّى نَالَ الشَّهَادَةَ الْعَالِيَةَ.

= للوعظ والإرشاد والتدريس بالمسجد الحرام والمعهد العلمي بمكة المكرمة، توفي - رحمه الله تعالى - عام (١٤٠٨هـ).

انظر ترجمته في: علماء نجد خلال ثمانية قرون للبسّام (٣/ ٥٣١).

(١) نشأ في بلاد مالي بأفريقيا، ثم قدم للحج، وجاور بمكة والمدينة، وطلب العلم على علماء المسجد النبوي، ودرس بدار الحديث بالمدينة النبوية، وعُيِّن مُدَرِّسًا بِهَا، توفي - رحمه الله تعالى - عام (١٣٧٧هـ).

(٢) ترجم له الكثيرون، وأفردوا ترجمته في مؤلفات عديدة، تولى قضاء الحُجَرِج، ثم انتقل إلى الرياض للتدريس في المعهد العلمي ثم كلية الشريعة، إلى أن عُيِّن نَائِبًا لِرَئِيسِ الْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ، ثُمَّ رَئِيسًا لَهَا، ثُمَّ مُفْتِيًا عَامًّا لِلْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السَّعُودِيَّةِ، وَرَئِيسًا لِهَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ، تَوَفَّى - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - عَامَ (١٤٢٠هـ).

انظر ترجمته في: روضة الناظرين للقاضي (٣/ ١٤٤).

تَدْرِيسُهُ:

تَوَسَّمَ فِيهِ شَيْخُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ نَاصِرِ السَّعْدِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - النَّجَابَةَ
وَسُرْعَةَ التَّحْصِيلِ الْعِلْمِيِّ فَشَجَّعَهُ عَلَى التَّدْرِيسِ وَهُوَ مَا زَالَ طَالِبًا فِي حَلَقَتِهِ، فَبَدَأَ
التَّدْرِيسَ عَامَ (١٣٧٠هـ) فِي الْجَامِعِ الْكَبِيرِ بَعْنِيزَةَ.

وَلَمَّا تَخَرَّجَ فِي الْمَعْهَدِ الْعِلْمِيِّ فِي الرِّيَاضِ عَيَّنَ مُدَرِّسًا فِي الْمَعْهَدِ الْعِلْمِيِّ بَعْنِيزَةَ
عَامَ (١٣٧٤هـ).

وَفِي سَنَةِ (١٣٧٦هـ) تُوفِّيَ شَيْخُهُ الْعَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ نَاصِرِ السَّعْدِيِّ
- رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فَتَوَلَّى بَعْدَهُ إِمَامَةَ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ فِي عُنَيْرَةَ، وَإِمَامَةَ الْعِيدَيْنِ فِيهَا،
وَالتَّدْرِيسَ فِي مَكْتَبَةِ عُنَيْرَةَ الْوَطَنِيَّةِ التَّابِعَةِ لِلْجَامِعِ؛ وَهِيَ الَّتِي أَسَّسَهَا شَيْخُهُ
- رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - عَامَ (١٣٥٩هـ).

وَلَمَّا كَثُرَ الطُّلُبَةُ، وَصَارَتِ الْمَكْتَبَةُ لَا تَكْفِيهِمْ؛ بَدَأَ فَضِيلَتُهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -
يُدْرُسُ فِي الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ نَفْسِهِ، وَاجْتَمَعَ إِلَيْهِ الطُّلَّابُ وَتَوَافَدُوا مِنَ الْمَمْلَكَةِ
وغيرها؛ حَتَّى كَانُوا يَبْلُغُونَ الْمِائَاتِ فِي بَعْضِ الدُّرُوسِ، وَهَؤُلَاءِ يَدْرُسُونَ دِرَاسَةً
جَادَّةً يَهْدَفُ التَّحْصِيلُ الْعِلْمِيُّ، وَلَيْسَ لِمُجَرَّدِ الْاسْتِيعَابِ. وَبَقِيَ عَلَى ذَلِكَ - إِمَامًا
وَخَطِيبًا وَمُدَرِّسًا - حَتَّى وَفَاتِهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -.

بَقِيَ الشَّيْخُ مُدَرِّسًا فِي الْمَعْهَدِ الْعِلْمِيِّ مِنْ عَامَ (١٣٧٤هـ) إِلَى عَامِ (١٣٩٨هـ)
عِنْدَمَا انْتَقَلَ إِلَى التَّدْرِيسِ فِي كُلِّيَّةِ الشَّرِيعَةِ وَأُصُولِ الدِّينِ بِالْقَصِيمِ، التَّابِعَةِ
لِجَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعُودٍ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَظَلَّ أَسَاتِذًا فِيهَا حَتَّى وَفَاتِهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ
تَعَالَى -.

وكان يُدرّس في المسجد الحرام والمسجد النبوي، في مواسم الحجّ ورمضان والإجازات الصيفية، منذ عام (١٤٠٢هـ) حتى وفاته -رحمه الله تعالى-.

وللشيخ -رحمه الله تعالى- أسلوبٌ تعليميٌّ فريدٌ في جودته ونجاحه، فهو يناقش طلابه ويتقبل أسئلتهم، ويلقي الدروس والمحاضرات بهمة عالية ونفس مطمئنة وإثقة، مُبتهجاً بنشره للعلم وتقريبه إلى الناس.

آثاره العلمية:

ظَهَرَتْ جُهودُهُ الْعَظِيمَةُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- خِلالَ أَكْثَرِ مِنْ خَمْسِينَ عَامًا مِنْ الْعَطَاءِ وَالْبَذْلِ فِي نَشْرِ الْعِلْمِ وَالتَّدْرِيسِ وَالْوَعْظِ وَالْإِزْشَادِ وَالتَّوْجِيهِ وَالْقَاءِ الْمَحَاضِرَاتِ وَالدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-.

وَلَقَدْ اِهْتَمَّ بِالتَّأْلِيفِ، وَتَحْرِيرِ الْفَتَاوَى وَالْأَجُوبَةِ، الَّتِي تَمَيَّزَتْ بِالتَّاصِيلِ الْعِلْمِيِّ الرَّصِينِ، وَصَدَرَتْ لَهُ الْعَشْرَاتُ مِنَ الْكُتُبِ وَالرَّسَائِلِ وَالْمَحَاضِرَاتِ وَالْفَتَاوَى وَالْخُطَبِ وَاللِّقَاءَاتِ وَالْمَقَالَاتِ، كَمَا صَدَرَ لَهُ آلَافُ السَّاعَاتِ الصَّوْتِيَّةِ الَّتِي سَجَلَتْ مُحَاضِرَاتِهِ وَخُطْبَتُهُ وَلِقَاءَاتِهِ وَبَرَايَجُهُ الْإِذَاعِيَّةَ وَدُرُوسَهُ الْعِلْمِيَّةَ؛ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَالشُّرُوحَاتِ الْمُتَمَيِّزَةِ لِلْحَدِيثِ الشَّرِيفِ وَالسِّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ، وَالتُّونِ وَالْمَنْظُومَاتِ فِي الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ وَالنَّحْوِيَّةِ.

وَإِنْفَاذًا لِلْقَوَاعِدِ وَالضُّوَابِطِ وَالتَّوْجِيهَاتِ الَّتِي قَرَّرَهَا فَضِيلَتُهُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- لِنَشْرِ مُؤَلَّفَاتِهِ، وَرَسَائِلِهِ، وَدُرُوسِهِ، وَمُحَاضِرَاتِهِ، وَخُطْبَتِهِ، وَفَتَاوَاهُ، وَلِقَاءَاتِهِ؛ تَقُومُ مُؤَسَّسَةُ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعَنِيَمِينَ الْخَيْرِيَّةُ -بِعَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى وَتَوْفِيقِهِ- بِوَاجِبٍ وَشَرَفِ الْمَسْئُولِيَّةِ لِإِخْرَاجِ كَافَّةِ آثَارِهِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْعِنَايَةِ بِهَا.

وبناءً على توجيهاته -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- أُنْشِئَ لَهُ مَوْقِعٌ خَاصٌّ عَلَى شَبَكَةِ
 الْمَعْلُومَاتِ الدَّوْلِيَّةِ^(١)، مِنْ أَجْلِ تَعْمِيمِ الْفَائِدَةِ الْمَرْجُوءَةِ -بِعَوْنِ اللهِ تَعَالَى-، وَتَقْدِيمِ
 جَمِيعِ آثَارِهِ الْعِلْمِيَّةِ مِنَ الْمَوْلاَفَاتِ وَالتَّسْجِيلَاتِ الصَّوْتِيَّةِ.
أَعْمَالُهُ وَجُهُدُهُ الْآخَرَى:

إِلَى جَانِبِ تِلْكَ الْجُهُودِ الْمُتَمِرَةِ فِي مَجَالَاتِ التَّدْرِيسِ وَالتَّأْلِيفِ وَالْإِمَامَةِ وَالْحُطَابَةِ
 وَالْإِفْتَاءِ وَالدَّعْوَةِ إِلَى اللهِ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- كَانَ لِفَضِيلَةِ الشَّيْخِ أَعْمَالٌ كَثِيرَةٌ مُوَفَّقَةٌ
 مِنْهَا:

- عَضْوًا فِي هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ فِي الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ، مِنْ عَامِ (١٤٠٧هـ) حَتَّى وَفَاتِهِ.
- عَضْوًا فِي الْمَجْلِسِ الْعِلْمِيِّ بِجَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعُودٍ الْإِسْلَامِيَّةِ، فِي الْعَامَيْنِ
 الدَّرَاسِيَّيْنِ (١٣٩٨-١٤٠٠هـ).
- عَضْوًا فِي مَجْلِسِ كُلِّيَّةِ الشَّرِيعَةِ وَأُصُولِ الدِّينِ، بِفَرْعِ جَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدٍ بْنِ
 سَعُودٍ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي الْقَصِيمِ، وَرَئِيسًا لِقِسْمِ الْعَقِيدَةِ فِيهَا.
- وَفِي آخِرِ فِتْرَةٍ تَدْرِيسِهِ بِالْمَعْهَدِ الْعِلْمِيِّ شَارَكَ فِي عَضُوتِهِ لَجْنَةُ الْخِطَطِ وَالْمَنَاهِجِ
 لِلْمَعَاهِدِ الْعِلْمِيَّةِ، وَأَلَّفَ عَدَدًا مِنَ الْكُتُبِ الْمَقْرَرَةِ فِيهَا.
- عَضْوًا فِي لَجْنَةِ التَّوَعِيَةِ فِي مَوْسَمِ الْحَجِّ، مِنْ عَامِ (١٣٩٢هـ) حَتَّى وَفَاتِهِ -رَحِمَهُ
 اللهُ تَعَالَى-، حَيْثُ كَانَ يُلْقِي دُرُوسًا وَمُحَاضَرَاتٍ فِي مَكَّةَ وَالْمَشَاعِرِ، وَيُفْتِي فِي
 الْمَسَائِلِ وَالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ.

- تَرَأَسَ جَمْعِيَّةٌ تَحْفِظُ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ الْحَيَرَةَ فِي عُنْزَةٍ مُنْذُ تَأْسِيسِهَا عَامَ (١٤٠٥ هـ) حَتَّى وَفَاتِهِ.
- أَلْقَى مُحَاضِرَاتٍ عَدِيدَةً دَاخِلَ الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ عَلَى فِئَاتٍ مُتَنَوِّعَةٍ مِنَ النَّاسِ، كَمَا أَلْقَى مُحَاضِرَاتٍ عَبْرَ الْهَاتِفِ عَلَى تَجْمُعَاتٍ وَمَرَاكِزٍ إِسْلَامِيَّةٍ فِي جِهَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ مِنَ الْعَالَمِ.
- مِنْ عُلَمَاءِ الْمَمْلَكَةِ الْكِبَارِ الَّذِينَ يُجِيبُونَ عَلَى أَسْئَلَةِ الْمُسْتَفْسِرِينَ عَنِ الْأَحْكَامِ وَالْمَسَائِلِ؛ عَقِيدَةً وَشَرِيعَةً وَسُلُوكًا، وَذَلِكَ عَبْرَ الْبَرَامِجِ الْإِذَاعِيَّةِ فِي الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ، وَأَشْهَرُهَا بَرْنَامُجُ (نُورٌ عَلَى الدَّرَبِ) مِنْ إِذَاعَةِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ فِي الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ.
- نَذَرَ نَفْسَهُ لِلْإِجَابَةِ عَلَى أَسْئَلَةِ السَّائِلِينَ؛ مُهَاتِفَةً وَمُكَاتِبَةً وَمُشَافَهَةً.
- رَتَّبَ لِقَاءَاتٍ عِلْمِيَّةً مُجْدُولَةً، أُسْبُوعِيَّةً وَشَهْرِيَّةً وَسَنَوِيَّةً.
- شَارَكَ فِي الْعَدِيدِ مِنَ الْمَوْثَمَاتِ الَّتِي عُقِدَتْ فِي الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ.
- وَلَأنَّهُ يَهْتَمُّ بِالسُّلُوكِ التَّرْبَوِيِّ وَالْجَانِبِ الْوَعْظِيِّ اعْتَنَى بِتَوْجِيهِ الطُّلَّابِ وَإِرْشَادِهِمْ إِلَى سُلُوكِ الْمَنْهَجِ الْجَادِّ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ وَتَحْصِيلِهِ، وَعَمِلَ عَلَى اسْتِقْطَابِهِمْ وَالصَّبْرِ عَلَى تَعْلِيمِهِمْ وَتَحْمُلِ أَسْئَلَتِهِمْ الْكَثِيرَةَ الْمُتَنَوِّعَةَ، وَالْإِهْتِمَامِ بِأُمُورِهِمْ.
- وَلِلشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- أَعْمَالٌ عَدِيدَةٌ فِي مَيَادِينِ الْخَيْرِ وَأَبْوَابِ الْبِرِّ وَمَجَالَاتِ الْإِحْسَانِ إِلَى النَّاسِ، وَالسَّعْيِ فِي حَوَائِجِهِمْ وَكِتَابَةِ الْوَثَائِقِ وَالْعُقُودِ بَيْنَهُمْ، وَإِسْدَاءِ النَّصِيحَةِ لَهُمْ بِصِدْقٍ وَإِخْلَاصٍ.

مَكَاتَتُهُ الْعِلْمِيَّةُ:

يُعَدُّ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- مِنْ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ الَّذِينَ وَهَبَهُمُ اللَّهُ -بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ- تَأْصِيلًا وَمَلَكَهُ عَظِيمَةً فِي مَعْرِفَةِ الدَّلِيلِ وَاتِّبَاعِهِ وَاسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ وَالْفَوَائِدِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَسَبَرِ أَغْوَارِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ مَعَانِيٍّ وَإِعْرَابًا وَبَلَاغَةً.

وَلَمَّا تَحَلَّى بِهِ مِنْ صِفَاتِ الْعُلَمَاءِ الْجَلِيلَةِ، وَأَخْلَاقِهِمُ الْحَمِيدَةِ، وَالْجَمْعَ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ؛ أَحَبَّهُ النَّاسُ مَحَبَّةً عَظِيمَةً، وَقَدَّرَهُ الْجَمِيعُ كُلَّ التَّقْدِيرِ، وَرَزَقَهُ اللَّهُ الْقَبُولَ لَدَيْهِمْ، وَاطْمَأَنَّنُوا لِاخْتِيَارَاتِهِ الْفَقْهِيَّةِ، وَأَقْبَلُوا عَلَى دُرُوسِهِ وَفَتَاوَاهُ وَأَثَارِهِ الْعِلْمِيَّةِ، يَنْهَلُونَ مِنْ مَعِينِ عِلْمِهِ، وَيَسْتَفِيدُونَ مِنْ نُصَحِهِ وَمَوَاعِظِهِ.

وَقَدْ مُنِحَ جَائِزَةُ الْمَلِكِ فَيَصَل -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- الْعَالِمِيَّةُ لِحُدُومَةِ الْإِسْلَامِ عَامَ (١٤١٤هـ)، وَجَاءَ فِي الْحَيْثِيَّاتِ الَّتِي أَبَدَتْهَا لَجَنَةُ الْإِخْتِيَارِ لِمُنْحِهِ الْجَائِزَةَ مَا يَأْتِي:

- أَوَّلًا: تَحَلِّيهِ بِأَخْلَاقِ الْعُلَمَاءِ الْفَاضِلَةِ الَّتِي مِنْ أُبْرَزِهَا: الْوَرَعُ، وَرَحَابَةُ الصَّدْرِ، وَقَوْلُ الْحَقِّ، وَالْعَمَلُ لِمَصْلَحَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَالنُّصْحُ لِحَاقِصَتِهِمْ وَعَامَّتِهِمْ.
- ثَانِيًا: انْتِفَاعُ الْكَثِيرِينَ بِعِلْمِهِ؛ تَدْرِيسًا وَإِفْتَاءً وَتَأْلِيفًا.
- ثَالِثًا: الْقَاوُةُ الْمُحَاضَرَاتِ الْعَامَّةُ النَّافِعَةُ فِي مُخْتَلَفِ مَنَاطِقِ الْمَمْلَكَةِ.
- رَابِعًا: مُشَارَكَتُهُ الْمُفِيدَةُ فِي مُؤْتَمَرَاتِ إِسْلَامِيَّةٍ كَثِيرَةٍ.
- خَامِسًا: اتِّبَاعُهُ أُسْلُوبًا مُتَمَيِّزًا فِي الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ، وَتَقْدِيمُهُ مَثَلًا حَيًّا لِمَنْهَجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ؛ فِكْرًا وَسُلُوكًا.

عَقْبُهُ:

لَهُ خَمْسَةٌ مِنَ الْبَنِينَ، وَثَلَاثٌ مِنَ الْبَنَاتِ، وَبَنُوهُ هُمْ: عَبْدُ اللَّهِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَإِبْرَاهِيمُ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ، وَعَبْدُ الرَّحِيمِ.

وَفَاتُهُ:

تُوُفِّي -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- فِي مَدِينَةِ جَدَّةَ، قَبِيلَ مَغْرِبِ يَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ، الْخَامِسَ عَشَرَ مِنْ شَهْرِ شَوَّالٍ، عَامَ (١٤٢١هـ)، وَصُلِّيَ عَلَيْهِ مِنَ الْغَدِّ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ، ثُمَّ شَيَّعَتْهُ تِلْكَ الْأَلْفُ مِنَ الْمُصَلِّينَ وَالْحُشُودِ الْعَظِيمَةِ فِي مَشَاهِدَ مُؤَثَّرَةٍ، وَدُفِنَ فِي مَقْبَرَةِ الْعَدْلِ بِمَكَّةَ الْمُكْرَّمَةِ.

وَبَعْدَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ مِنَ الْيَوْمِ التَّالِي صُلِّيَ عَلَيْهِ صَلَاةُ الْغَائِبِ فِي جَمِيعِ مُدُنِ الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ.

رَحِمَ اللَّهُ شَيْخَنَا رَحْمَةً الْأَبْرَارِ، وَأَسْكَنَهُ فَرْجَ جَنَّتِهِ، وَمَنْ عَلَيْهِ بِمَغْفِرَتِهِ وَرِضْوَانِهِ، وَجَزَاهُ عَمَّا قَدَّمَ لِلْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ خَيْرَ الْجَزَاءِ.

الْقِسْمُ الْعِلْمِيُّ

فِي مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ الْعَثِيمِينَ الْخَيْرِيَّةِ



مُقدِّمةُ الشَّارِحِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله ربَّ العالمينَ، وصَلَّى اللهُ وسلَّم على نبيِّنا مُحَمَّدٍ، وعلى آلِهِ وأصحابِهِ،
ومنَ تبعَهُمْ بإحسانٍ إلى يومِ الدِّينِ، أمَّا بعدُ:

فنحنُ نَحْرِصُ على أن تكونَ حياتُنا كُلُّها مُندَجِجَةً مَعَ القرآنِ والسُّنَّةِ؛ لِنَبْنِيَ
أَحْكَامَنَا وَعَقِيدَتَنَا على كِتَابِ اللهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ لِكِنَّا لَا نُنْكَرُ فائِدَةَ الاسْتِعَانَةِ
بِمَا كَتَبَهُ العُلَمَاءُ في العَقِيدَةِ، وَفي الأَحْكَامِ الفِقْهِيَّةِ، وَنَدِينُ لَهُمُ بِالْفَضْلِ، وَنَدِينُ لَهُمُ
بِالتَّعْلِيمِ، فَقَدْ عَلَّمُونَا كَيْفَ نَأْخُذُ أَحْكَامَ شَرِيعَتِنَا مِنْ كِتَابِ رَبِّنَا وَسُنَّةِ نَبِيِّنَا.

وقدِ اخْتَرْنَا أنْ نَشْرَحَ مَثْنِ (عُمْدَةِ الأَحْكَامِ) لِأَمْرَيْنِ:

أَوَّلًا: لِصِغَرِ حَجْمِهِ.

ثَانِيًا: أنْ أَحَادِيثُهُ غَايَةُ في الصَّحَّةِ؛ لِأَنَّهَا مِمَّا اتَّفَقَ عَلَيْهِ البُخَارِيُّ ومُسْلِمٌ.

وهما إِمَامَا أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَقَدْ تَلَقَّتِ الأُمَّةُ الإِسْلَامِيَّةُ كِتَابَيْهِمَا بِالْقَبُولِ، وَإِنْ كَانَ
يُوجَدُ فِيهِمَا شَيْءٌ قَلِيلٌ جِدًّا جِدًّا مِمَّا يُنْتَقَدُ، وَهَذَا الشَّيْءُ القَلِيلُ أَجَابَ عَنْهُ بَعْضُ
العُلَمَاءِ بِجَوَابَيْنِ:

■ جَوَابٌ مُجْمَلٌ: بِأنْ هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ إِمَامَانِ في الْحَدِيثِ، وَأَنَّ مَا وَضَعَا في

كِتَابَيْهِمَا قد أَمِنَا صِحَّتَهُ، أَيِ أَنَّهُمَا قد وَثَقَا مِنْ أَنَّهُ صَحِيحٌ، فَإِذَا كَانَا قد وَثَقَا مِنْ أَنَّهُ
صَحِيحٌ تَعَارَضَ تَصْحِيحُهَا مَعَ تَضْعِيفِ غَيْرِهَا، وَهُمَا لِإِمَامَتَيْهَا أَحَقُّ بِالِاتِّبَاعِ.

■ وجوابٌ مُفَصَّلٌ: بَأَن تَصَدَّى بَعْضُ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ إِلَى الْجَوَابِ عَنْ كُلِّ حَدِيثٍ انْتَقَدَ عَلَيْهِمَا، وَأَجَابُوا عَنْهُ إِجَابَةً مُفَصَّلَةً، وَبِذَلِكَ سَلِمَ مَا فِي الْكِتَابَيْنِ مِمَّا يُنْتَقَدُ، لَكِنَّ الْحَقَّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ، فَفِي الْكِتَابَيْنِ أَشْيَاءُ تُنْتَقَدُ إِمَّا فِي الْإِسْنَادِ أحيانًا، وَإِمَّا فِي الْمَتْنِ أحيانًا أُخْرَى، لَكِنَّهُ قَلِيلٌ جَدًّا، وَهَذَا الْمُنتَقَدُ يَكُونُ مَعْلُومًا وَاضِحًا.

فمثلاً: وَرَدَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ: أَنَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي السَّمَاءِ السَّادِسَةِ^(١)، وَالْمَعْلُومُ أَنَّهُ فِي السَّابِعَةِ، فَهَذَا يُعْتَبَرُ فِي الْحَدِيثِ وَهُمَا.

كَذَلِكَ جَاءَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ يَبْقَى فِي النَّارِ فَضْلٌ -يَعْنِي: عَمَّنْ دَخَلَهَا- فَيُنْشِئُ اللَّهُ لَهَا أَقْوَامًا فَيُدْخِلُهُمُ النَّارَ^(٢)، وَهَذَا قَطْعًا وَهُمْ؛ لِأَنَّ الثَّابِتَ أَنَّ جَهَنَّمَ لَا تَزَالُ يُلْقَى فِيهَا، وَهِيَ تَقُولُ: ﴿هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ [ق: ٣٠]، حَتَّى يَضَعَ رَبُّ الْعِزَّةِ عَلَيْهَا قَدَمَهُ، فَيَنْزِي بِعَظْمِهَا إِلَى بَعْضٍ، وَتَقُولُ: قَطْ قَطْ^(٣)، وَإِمَّا أَنْ يَبْقَى فَضْلٌ، فَهَذَا فِي الْجَنَّةِ، يَبْقَى فَضْلٌ عَمَّنْ دَخَلَهَا مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا، فَيُنْشِئُ اللَّهُ لَهَا أَقْوَامًا فَيُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ بِفَضْلِهِ وَرَحْمَتِهِ^(٤)، هَذَا هُوَ الثَّابِتُ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَخْلُقَ اللَّهُ خَلْقًا لِلنَّارِ أَبَدًا؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَعْدَلُ مِنْ أَنْ يَخْلُقَ خَلْقًا لِهَذَا. هَذَا شَيْءٌ وَاضِحٌ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب كيف فرضت الصلاة في الإسراء، رقم (٣٤٩)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات، رقم (١٦٣)، من حديث أبي ذر الغفاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب ما جاء في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾، رقم (٧٤٤٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أي: حسي وكفاني. انظر: تفسير غريب ما في الصحيحين للحميدي (ص: ٣٤٥).

(٤) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿وَنَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾، رقم (٤٨٥٠)، ومسلم: كتاب الجنة وصفة نعيمها، باب النار يدخلها الجبارون، رقم (٢٨٤٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ كِتَابَ (عُمْدَةُ الْأَحْكَامِ) مِمَّا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ، فَيَكُونُ الْمُعْتَمَدُ عَلَيْهِ مُعْتَمِدًا عَلَى أَسَاسٍ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَعَبٍ فِي تَخْرِيجِ الْأَحَادِيثِ، وَإِذَا حَفِظَهَا - بِإِذْنِ اللَّهِ - اسْتَطَاعَ أَنْ يَسْتَدِلَّ لِكُلِّ مَسْأَلَةٍ وَهُوَ مُطْمَئِنٌّ.

وَنَخْتِمُ هَذِهِ الْمَقْدِمَةَ بِكَلِمَاتٍ يَسِيرَةٍ، أَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَنْفَعَ بِهَا:

أَوَّلًا: أُبَشِّرُ الْإِخْوَةَ الَّذِينَ قَدِمُوا لِلْعِلْمِ فِي هَذَا الزَّمَنِ أَنَّهُمْ مُثَابُونَ، وَأَنَّهُمْ دَاخِلُونَ فِي قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ»^(١)، لَا سِيَّمَا وَأَنَّهُمْ عَانُوا أَتْعَابَ السَّفَرِ، وَفُقَدَانِ الْأَهْلِ وَالْوَطَنِ، وَأَرْجُو أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يُضَاعِفَ الْأَجْرَ لَهُمْ.

ثَانِيًا: إِنَّ تَعْوِيدَ الْإِنْسَانِ نَفْسَهُ عَلَى الْمَشَقَّةِ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ مِنَ الْقُرْبِ إِلَى اللَّهِ عَزَّجَلْ، لِأَنَّهُ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ٢٠٠].

ثَالثًا: أَرْجُو أَنْ يَكُونَ الْجَمِيعُ قَدْ انْتَفَعَ بِالْعِلْمِ لَا انْتِفَاعَ حِفْظٍ وَفَهْمٍ - هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ مُؤَكَّدٌ - وَلَكِنْ انْتِفَاعَ عَمَلٍ وَسُلُوكٍ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِالْعِلْمِ هُوَ الْعَمَلُ، وَلَيْسَ الْمَقْصُودُ بِالْعِلْمِ أَنْ تَقُومَ الْحُجَّةُ عَلَى الْمُتَعَلِّمِ.

فَعَلَيْكُمْ بِالْعَمَلِ بِكُلِّ مَا بَلَغَكُمْ مِنَ الْعِلْمِ الصَّحِيحِ حَتَّى يَكُونَ لِلْعِلْمِ فَائِدَةٌ، وَحَتَّى يَصْطَبِغَ الْعِلْمُ فِي نَفُوسِكُمْ وَيُثَبَّتَ؛ وَلِهَذَا قِيلَ: «الْعِلْمُ يَهْتَفُ بِالْعَمَلِ» - يَعْنِي: يَدْعُوهُ - فَإِنْ أَجَابَ وَإِلَّا ازْتَحَلَ، وَهَذَا حَقٌّ؛ لِأَنَّكَ إِذَا عَمِلْتَ بِعِلْمِكَ فَهَذَا حِفْظٌ لَهُ، يَسْتَفِرُّ وَيَكُونُ كَالْغَرِيزَةِ فِي نَفْسِكَ، ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ يَزِيدُكَ عِلْمًا وَنُورًا وَبَصِيرَةً، فَكُلَّمَا

(١) أخرجه مسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن، رقم (٢٦٩٩).

عَمِلَ الْإِنْسَانُ بِعِلْمِهِ كَانَ ذَلِكَ أَرْسَخَ لِعِلْمِهِ، وَأَكْثَرَ لِعِلْمِهِ، وَأَنْفَعَ لِعِلْمِهِ.

وَعَلَيْكُمْ بِالتَّخَلُّقِ بِالْأَخْلَاقِ الْفَاضِلَةِ، وَالْآدَابِ الْعَالِيَةِ: كَالْمَحَبَّةِ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ، وَالنُّصْحِ لَهُمْ، وَكَإِفْشَاءِ السَّلَامِ، أَي: نَشْرِهِ وَإِعْلَانِهِ وَإِظْهَارِهِ، فَإِنَّ هَذَا مِنَ الْآدَابِ الْعَالِيَةِ، إِذَا لَقِيتَ أَخَاكَ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ؛ يَخْصُلُ لَكَ بِهَذَا السَّلَامِ عَشْرُ حَسَنَاتٍ، تَجِدُهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَحْوَجَ مَا تَكُونُ إِلَيْهَا، تَقُولُ: السَّلَامُ عَلَيْكَ. إِذَا كَانَ وَاحِدًا، وَإِذَا كَانَ أَكْثَرَ تَقُولُ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، ثُمَّ إِنْ شِئْتَ أَنْ تُتَهَنَّى وَتُرَحَّبَ مِثْلَ: حَيَّاكَ اللَّهُ، مَرَحَبًا. هَذَا بَعْدَ السَّلَامِ، وَلَا تَنْسَ السَّلَامَ.

وَمِنَ الْمُؤَسَفِ أَنَّنَا نَرَى أَبْنَاءَنَا طُلَبَةَ الْعِلْمِ يُلَاقِي بَعْضُهُمْ بَعْضًا فَلَا يُسَلِّمُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ، كَأَنَّمَا مَرَّ بَعْمُودٍ مِنَ الْحَصَى، فَهَذَا غَيْرُ لَاتِقٍ بِالْمُؤْمِنِ الْعَامِّيِّ، وَهُوَ فِي حَقِّ طَالِبِ الْعِلْمِ مِنْ بَابٍ أَوَّلَى.

بَلْ إِنْ مِنْ أَبْنَائِنَا مَنْ يُلَاقِي شَيْخَهُ -الَّذِي يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُحْتَرَمَهُ- وَلَا يُسَلِّمُ عَلَيْهِ، فَلَا بُدَّ أَنْ تُسَلِّمَ عَلَى مَنْ لَقِيتَ، فَالسَّلَامُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ، وَإِنْ تَرَكْتَ ذَلِكَ هَجَرًا فَرُبَّمَا تَأْتُمُّ.

وَأَمَّا الرَّدُّ فِيرُدُّ بِقَوْلِهِ: عَلَيْكَ السَّلَامُ. إِنْ كَانَ وَاحِدًا، وَإِنْ كَانُوا جَمَاعَةً: عَلَيْكُمْ السَّلَامُ. وَلَا يَكْفِي أَنْ يَقُولَ: أَهْلًا وَسَهْلًا، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَقُولَ: وَعَلَيْكُمْ السَّلَامُ؛ وَلِهَذَا جَاءَ فِي حَدِيثِ الْمِعْرَاجِ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَمُرُّ بِالْأَنْبِيَاءِ، قَالَ فَيُسَلِّمُ فَيَرُدُّ عَلَيْهِ السَّلَامَ وَيَقُولُ: «مَرَحَبًا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالْأَخِ الصَّالِحِ»^(١).

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب كيف فرضت الصلاة في الإسراء، رقم (٣٤٩)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ، رقم (١٦٣).

وَمِنَ الْآدَابِ احْتِرَامُ الْمُعَلِّمِ، بِحَيْثُ لَا تُنَاقِشُهُ كَمَا تُنَاقِشُ صَاحِبَكَ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ سُوءِ الْآدَابِ، بَلْ نَاقِشُهُ بِأَدَبٍ وَاسْتِرْشَادٍ دُونَ مُعَارَضَةٍ وَعِنَادٍ؛ لِأَنَّ بَعْضَ الطَّلَبَةِ يُنَاقِشُ الْمُعَلِّمَ مُنَاقِشَةً مُعَارَضَةً لَا مُنَاقِشَةَ اسْتِرْشَادٍ، وَهَذَا خَطَأٌ عَظِيمٌ، وَمِنَ الْكِبَرِيَاءِ.

وَرَبَّمَا يُحَرِّمُ الْإِنْسَانُ الْعِلْمَ أَوْ ثَمَرَتَهُ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ، أَنْتِ أَتَيْتِ إِلَى مُعَلِّمٍ لِتَتَعَلَّمَ مِنْهُ، وَتَسْتَفِيدَ مِنْهُ، وَتَأْخُذَ مِنْ عِلْمِهِ وَمِنْ أَخْلَاقِهِ، فَإِذَا أَتَيْتِ وَكَانَتْ نِدًّا لَهُ، تُنَاقِشُهُ مُنَاقِشَةً مُعَارَضَةً، فَهَذَا لَيْسَ طَرِيقَ الْمُتَعَلِّمِ؛ طَرِيقُ الْمُتَعَلِّمِ أَنْ يَتَلَقَّى مِنْ شَيْخِهِ تَلَقِّيَ اسْتِرْشَادٍ وَاعْتِبَارٍ، وَإِذَا أَشْكَلَ عَلَيْهِ شَيْءٌ فَلَا بَأْسَ بِالْمُنَاقِشَةِ عَلَى وَجهِ التَّبَجُّيلِ وَالتَّعْظِيمِ، وَمِنْ أَجْلِ الْاسْتِرْشَادِ لَا مِنْ أَجْلِ الْمُعَارَضَةِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ فَعَلَ مِنْ أَجْلِ الْمُعَارَضَةِ، فَإِنَّهُ يُفْقِدُ ثَمَرَةَ الْعِلْمِ.

وَلطَالِبِ الْعِلْمِ آدَابٌ مَعْرُوفَةٌ، كَتَبَ فِيهَا الْعُلَمَاءُ رِسَالَتًا، فَرَاجِعُوهَا وَاعْتَمِدُوهَا عَلَيْهَا، وَأَرَوْا غَيْرَكُمْ أَنَّكُمْ مُؤَدِّبُونَ لَا مُعَارِضُونَ، وَلَا مُنَاقِشُونَ عَلَى وَجهِ الْمُعَارَضَةِ.

وَأَقُولُ لَكُمْ: مَنْ لَمْ يُنْزِلْ شَيْخَهُ هَذِهِ الْمَنْزِلَةَ؛ فَإِنَّهُ لَنْ يَسْتَفِيدَ مِنْ عِلْمِهِ، يَكُونُ كَأَنَّهُ أَتَى لِيَنْظُرَ مَا عِنْدَ مُعَلِّمِهِ فَقَطْ، إِذَا لَمْ تَعْتَقِدْ أَنَّكَ أَتَيْتِ إِلَى مُعَلِّمِكَ لِتَسْتَفِيدَ مِنْهُ؛ فَإِنَّكَ سَتُحَرِّمُ الْفَائِدَةَ، فَانْتَبِهُوا لِهَذَا؛ حَتَّى لَا يَضِيعَ عَلَيْكُمْ الْوَقْتُ.

وَكَذَلِكَ أَيْضًا أَرْجُو مِنْ طَالِبِ الْعِلْمِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ يَطْلُبُ الْعِلْمَ فَلْيَسَاعِدْ إِخْوَانَهُ بِقَدْرِ مَا يَسْتَطِيعُ، وَلَا يَحْسُدْهُمْ، وَلَا يَقُلْ: أَخْشَى إِنْ عَلَّمْتُهُ صَارَ أَعْلَمَ مِنِّي، بَلْ نَقُولُ: إِذَا عَلَّمْتُهُ صِرْتَ أَنْتِ أَعْلَمَ مِنْهُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يُورِثُكَ عِلْمَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ مِنْ قَبْلُ، وَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ

الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ»^(١)، فَإِذَا أَعْنَتَ أَخَاكَ بتعليمِ مَسْأَلَةِ أَعَانِكَ اللهُ بتعليمِ مَسْأَلَةِ أُخْرَى، لَيْسَتْ عِنْدَكَ، فَلَا تَحْسُدْ إِخْوَانَكَ، وَاَنْشُرِ الْعِلْمَ فِيهِمَا بَيْنَهُمْ، وَأَحِبَّ لَهُمْ مَا تُحِبُّ لِنَفْسِكَ، وَالْأَجْرُ عِنْدَ اللهِ، وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللهِ.

وَأَحِبُّ أَنْ أَنْبَهَ هُنَا عَلَى أَنَّ أَكْثَرَ الَّذِينَ يَكْتُبُونَ هَذَا الْحَدِيثَ، أَوْ يَقْرَأُونَهُ يَقُولُونَ: «وَاللهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا دَامَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ»، وَهَذَا خَطَأً وَتَحْرِيفٌ لِلْحَدِيثِ؛ لِأَنَّ لَفْظَ: «مَا دَامَ الْعَبْدُ» تَقْتَضِي أَنَّ اللهَ لَا يُعِينُهُ إِلَّا إِذَا دَامَ، وَاللهُ تَعَالَى يُعِينُكَ وَلَوْ مَرَّةً وَاحِدَةً تُعِينُ أَخَاكَ يُعِينُكَ اللهُ عَزَّجَلَّ بِهَا، فَهَذَا تَحْرِيفٌ يَقَعُ فِيهِ الْكَثِيرُ، حَتَّى مِنْ طَلِبَةِ الْعِلْمِ، فَالْحَدِيثُ: «مَا كَانَ الْعَبْدُ»، وَلَوْلَا أَنَّ بَيْنَهُمَا فَرْقًا فِي الْمَعْنَى لَقُلْنَا: هَذَا مِنْ رِوَايَةِ الْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى، وَلَا بَأْسَ بِهِ، لَكِنْ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ.

وَأَوْصِيكُمْ كَذَلِكَ: بِأَنَّ مَا عَلِمْتُمُوهُ فِي هَذِهِ الْمَجَالِسِ أَنْ تَتَعَاهَدُوهُ بِالتَّقْيِيدِ، وَلَا سِيَّما الْقَوَاعِدَ وَالضُّوَابِطَ، فَإِنَّ الْقَوَاعِدَ وَالضُّوَابِطَ شَوَارِدُ، فَقَدْ تَشَرَّدُ الْقَاعِدَةُ مِنَ الْإِنْسَانِ أحيانًا، وَيَتَطَلَّبُهَا وَيَكُونُ قَدْ نَسِيَهَا، حَتَّى الَّذِي أَلْقَاهَا يَنْسَاهَا، فَتَقْيِيدُ الضُّوَابِطِ وَالْقَوَاعِدِ مِنْ أَهَمِّ مَا يَكُونُ، وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ الْعِلْمَ لَيْسَ بِمَعْرِفَةِ الْعِلْمِ مَسْأَلَةً مَسْأَلَةً، الْعِلْمُ هُوَ الْعِلْمُ الرَّاسِخُ الْمَبْنِي عَلَى الْقَوَاعِدِ وَالضُّوَابِطِ الَّتِي تُلْحَقُ بِهَا الْجُزْئِيَّاتُ وَأَفْرَادُ الْمَسَائِلِ الَّتِي لَا تُحْصَى، فَعَلَيْكُمْ بِهَا.

وَمَا أَحْسَنَ مَا فَعَلَهُ بَعْضُ الْإِخْوَةِ حِينَ قُلْنَا: يَنْبَغِي الْإِعْتِنَاءُ بِالضُّوَابِطِ، ذَهَبَ إِلَى كِتَابِ الرُّوضِ الْمُرْبِعِ شَرْحِ زَادِ الْمُسْتَقْنِعِ، وَكَتَبَ مَا فِيهِ مِنَ الضُّوَابِطِ وَالْقَوَاعِدِ،

(١) أخرجه مسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر، رقم

وَقَرَأْتُهُ فَإِذَا فِيهِ عِلْمٌ كَثِيرٌ، مثلاً: مَنْ شَكَّ فِي الْحَدِيثِ وَهُوَ عَلَى وُضُوءٍ فَهُوَ عَلَى طَهَارَتِهِ؛ لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ تَقُولُ: «الْيَقِينُ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ»، هَذِهِ قَاعِدَةٌ مُفِيدَةٌ، فَاعْتَنُوا بِالْقَوَاعِدِ وَالضُّوَابِطِ؛ لِأَنَّهَا حَقِيقَةٌ هِيَ الْعِلْمُ الْمُدَّخَرُ.

وَكَانَ بَعْضُ الْإِخْوَةِ السَّابِقِينَ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ عَلَى شَيْخِنَا السَّعْدِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - قَبْلَ أَنْ نَبْدَأَ مَعَهُ - يَقُولُونَ لَنَا: إِنَّ مَعَهُمْ دَفْتَرًا صَغِيرًا، كُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي قَلْبِهِ - وَلَوْ كَانَ يَمْشِي فِي السُّوقِ - فَيَدَّه؛ لِأَنَّهُ حَقِيقَةً أَحْيَانًا وَأَنْتَ تَمْشِي يَرِدُ عَلَى قَلْبِكَ فَوَائِدُ إِنْ لَمْ تُقَيِّدْهَا تُنْسَ.

فَاللَّهُ اللَّهُ أَيُّهَا الْإِخْوَةُ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ، وَإِخْلَاصِ النِّيَّةِ فِيهِ، وَالْعَمَلِ بِهِ وَنَشْرِهِ حَتَّى يَجْعَلَ اللَّهُ فِي عِلْمِكُمْ بَرَكَهً، وَأَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يُعِيدَنَا وَإِيَّاكُمْ مَعََادَ الْخَيْرِ.



مُقدِّمةُ المصنِّفِ



قَالَ الشَّيْخُ الْحَافِظُ، تَقِيُّ الدِّينِ، أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الْغَنِيِّ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ عَلِيٍّ
ابْنِ سُورٍ الْمَقْدِسِيِّ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمَلِكِ الْجَبَّارِ، الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ. وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ
لَهُ، رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا، الْعَزِيزُ الْغَفَّارُ. وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ
الْمُصْطَفَى الْمُخْتَارُ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ الْأَخْيَارِ.

الشرح

قَالَ الْمُؤَلِّفُ عَبْدُ الْغَنِيِّ الْمَقْدِسِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي مُؤَلَّفِهِ (عُمْدَةُ الْأَحْكَامِ)،
وهو - أعني: عُمْدَةُ الْأَحْكَامِ - كِتَابُ مُبَارَكٌ مُخْتَصَرٌ، أَحَادِيثُهُ صَحِيحَةٌ؛ وَلِهَذَا يَنْبَغِي
لِطَالِبِ الْعِلْمِ أَنْ يَحْفَظَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَكَلَّفُ عَنَاءً فِي مُرَاجَعَةِ الْأَحَادِيثِ أَصَحِّحَةً أَمْ لَا؟
وَاعْلَمْ أَنَّ السُّنَّةَ هِيَ الشُّقُّ الثَّانِي مِنْ أَصُولِ الدِّينِ الْإِسْلَامِيِّ، وَلَكِنَّهَا مِنْ حَيْثُ
الْقَبُولُ بِمَرْتَبَةِ الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّ الْكُلَّ شَرْعٌ، فَهِيَ أَصْلَانِ مُتساوِيَانِ فِي وُجُوبِ الْعَمَلِ،
وَتَصْدِيقِ الْحَقِّ، وَلَكِنَّ الْمُسْتَدِلَّ بِالْقُرْآنِ لَا يَحْتَاجُ إِلَّا إِلَى النَّظَرِ فِي الْاسْتِدْلَالِ: هَلْ هُوَ
صَحِيحٌ أَوْ غَيْرُ صَحِيحٍ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى النَّظَرِ فِي السَّنَدِ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ قَدْ يُقَالُ نَقْلًا
مُتَوَاتِرًا يَأْخُذُهُ الْأَصَاغِرُ عَنِ الْأَكَابِرِ، وَالْعَامِيُّ عَنِ الْعَالِمِ، فَلَا يَحْتَاجُ أَنْ نَنْظُرَ: هَلْ هَذَا
صَحِيحٌ أَوْ غَيْرُ صَحِيحٍ.

أَمَّا الْمُسْتَدِلُّ بِالسُّنَّةِ فَيَجِبُ أَنْ يَنْظُرَ أَوَّلًا فِي صِحَّةِ الْحَدِيثِ: هَلْ صَحَّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ لَا، وَهَذَا مُهِمٌّ جِدًّا.

وَشُرُوطُ الصَّحِيحِ مَعْرُوفَةٌ فِي عِلْمِ مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ، وَمِنْهَا أَلَّا يَكُونَ الْحَدِيثُ مُعَلَّلًا وَلَا شَاذًّا، بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنِ اتِّصَالِ السَّنَدِ أَوْ عَدَمِ اتِّصَالِهِ، فَلَا تَظُنَّ أَنَّ كُلَّ حَدِيثٍ صَحَّ اتِّصَالُهُ يَكُونُ صَحِيحًا؛ لِأَنَّ مَعْنَا شَرْطًا آخَرَ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ سَالِمًا مِنَ الشُّذُودِ وَالْعِلَّةِ، فَقَدْ يَكُونُ الْحَدِيثُ شَاذًّا -وإن كَانَ السَّنَدُ صَحِيحًا وإن كَانَ فِي الصَّحِيحِ- فَلَا يُعْمَلُ بِهِ، وَقَدْ يَكُونُ ظَاهِرُهُ الصَّحَّةُ، لَكِنَّ فِيهِ عِلَّةٌ قَادِحَةٌ تَمْنَعُ مِنْ صِحَّتِهِ؛ وَلِذَلِكَ فَإِنَّ الْمُسْتَدِلَّ بِالسُّنَّةِ يَجِبُ أَوَّلًا أَنْ يُصَحِّحَ بُلُوغَهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يَنْظُرُ فِي الاسْتِدْلَالِ.

وَكِتَابُ الْعُمْدَةِ قَدْ كَفَانَا الْمُؤَوَّنَةَ وَالْعَنَاءَ فِي الْبَحْثِ عَنْ مَدَى صِحَّةِ الْحَدِيثِ، وَهَذَا مِمَّا يَزِيدُ مِنْ قِيَمَةِ الْكِتَابِ.

قَوْلُهُ: «الْمَلِكُ»: أَي: ذِي الْمُلْكِ وَالسُّلْطَةِ، وَهُوَ أَبْلَغُ مِنَ الْمَالِكِ مِنْ وَجْهِ، وَالْمَالِكُ أَبْلَغُ مِنْهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، فَالْمَلِكُ: ذُو السُّلْطَةِ الْكَامِلَةِ الَّتِي لَا يُعَارِضُهُ أَحَدٌ، وَالْمَالِكُ: هُوَ الَّذِي يَتَصَرَّفُ وَيَفْعَلُ وَيُدَبِّرُ.

وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ نَقُولَ: كُلُّ مَالِكٍ مَلِكٌ؛ وَإِلَّا لَكَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَّا الْآنَ مَلِكًا؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَّا يَمْلِكُ.

وَكَذَلِكَ -أَيْضًا- لَا يُمَكِّنُ أَنْ نَقُولَ: كُلُّ مَلِكٍ مَالِكٌ؛ لِأَنَّ مِنَ الْمُلُوكِ مَنْ لَا يَمْلِكُ، فَهُوَ مَلِكٌ صُورِيٌّ.

وَفِي بَعْضِ بِلَادِ الْغَرْبِ مَلِكٌ لَيْسَ بِمَالِكٍ، وَلَا يَمْلِكُ شَيْئًا، لَكِنَّ اللَّهَ عَزَّجَلَّ

مَلِكٌ مَّا لَكَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فَلَهِ السُّلْطَةُ التَّامَّةُ عَلَى كُلِّ خَلْقِهِ، وَيَفْعَلُ مَا يَشَاءُ، وَلَا مُعَقَّبَ
لِحُكْمِهِ، وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ.

وَلِهَذَا جَاءَتْ (مَلِكٌ)، و(مَالِكٌ) فِي (الْفَاتِحَةِ) فِي قِرَاءَتَيْنِ صَحِيحَتَيْنِ سَبْعِيَّتَيْنِ ^(١)،
(مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ)، و﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]؛ لِأَجْلِ أَنْ يَثْبُتَ بِصَرِيحِ الْعِبَارَةِ
أَنَّ الرَّبَّ عَزَّوَجَلَّ مَلِكٌ مَالِكٌ.

قَوْلُهُ: «الْجَبَّارُ»: ذِي الْجَبْرُوتِ، وَهِيَ الْعِظَمَةُ، وَلَهُ ثَلَاثَةُ مَعَانٍ:

■ الجَبْرُوتُ: وَهِيَ الْعِظَمَةُ.

■ جَبْرُ الْكَسِيرِ: فَإِنَّ الَّذِي يَجْبُرُ الْكَسِيرَ هُوَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ.

■ الْعُلُوُّ: وَهُوَ مَا خُذَ مِنْ قَوْلِهِمْ: «نَخْلَةُ جَبَّارَةٍ» يَعْنِي: عُلْيَا.

قَوْلُهُ: «الوَاحِدِ»: أَيِ: الَّذِي لَا يُشْرِكُهُ أَحَدٌ، فَهُوَ وَاحِدٌ عَزَّجَلَّ فِي ذَاتِهِ، وَصِفَاتِهِ، وَمُلْكِهِ.

قَوْلُهُ: «الْقَهَّارُ»: ذِي الْقَهْرِ الَّذِي لَا يَغْلِبُهُ أَحَدٌ، وَهُوَ قَاهِرٌ لِكُلِّ شَيْءٍ.

قَوْلُهُ: «وَأَشْهَدُ»: أَشْهَدُ بِلِسَانِي، مُؤْمِنًا بِقَلْبِي، لَا بُدَّ مِنْ هَذَيْنِ الْقَيْدَيْنِ، شَهَادَةٌ بِاللِّسَانِ مَعَ إِيمَانٍ بِالْقَلْبِ، فَمَنْ شَهِدَ بِلِسَانِهِ دُونَ إِيمَانٍ قَلْبِهِ، فَهَذَا مُنَافِقٌ، وَمَنْ آمَنَ بِقَلْبِهِ وَلَمْ يَنْطَقْ بِلِسَانِهِ، فَهُوَ كَاذِبٌ فِي حُكْمِنَا عَلَيْهِ ظَاهِرًا، فَلَوْ قُلْنَا لَهُ: قُلْ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» لَعَلَّهُ يَقُولُ: «أَشْهَدُ» وَفِي نَفْسِهِ لَا يُؤْمِنُ بِهِ.

(١) القراءة السَّبْعِيَّة هي إحدى القراءات السبع المتواترة عن الأئمة: نافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، وعاصم، وحجزة، والكسائي.

وقد قرأها عاصم والكسائي: ﴿مَلِكٌ﴾ بألف، وقرأ باقي السبعة: (مَلِك) بغير ألف. السبعة لابن مجاهد (ص: ١٠٤).

إِلَّا اللَّهَ»، فَقَالَ: لَا أَقُولُ، وَلَكِنِّي أُوْمِنُ بِهَذَا، فَهُوَ كَافِرٌ، وَنُعَامِلُهُ مُعَامِلَةَ الْكَافِرِينَ، وَإِنْ كَانَ عِنْدَ اللَّهِ مُؤْمِنًا، فَلَا نَذْرِي.

وَمَنْ آمَنَ بِهَا بِقَلْبِهِ، وَنَطَقَ بِهَا بِلِسَانِهِ، فَهَذَا هُوَ الْمُؤْمِنُ.

وَلِهَذَا نَقُولُ: النَّاسُ بِاعْتِبَارِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ الْعَظِيمَةِ يَنْقَسِمُونَ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

الْأَوَّلُ: مَنْ قَالَهَا بِلِسَانِهِ، مُؤْمِنٌ بِهَا قَلْبُهُ، فَهَذَا مُؤْمِنٌ وَلَا إِشْكَالَ فِي ذَلِكَ.

الثَّانِي: مَنْ قَالَهَا بِلِسَانِهِ، كَافِرٌ بِهَا قَلْبُهُ، فَهَذَا مُنَافِقٌ، لَكِنَّ حُكْمَهُ بِالنُّسْبَةِ لَنَا أَنَّهُ مُسْلِمٌ، ظَاهِرًا، فَلَا تَتَعَرَّضُ لَهُ.

الثَّالِثُ: مَنْ آمَنَ بِهَا بِقَلْبِهِ، وَكَفَرَ بِهَا بِلِسَانِهِ، وَأَبَى أَنْ يَنْطِقَ بِهَا، فَهُوَ عِنْدَنَا كَافِرٌ، عَكْسَ الْمُنَافِقِ فَهُوَ عِنْدَنَا كَافِرٌ وَعِنْدَ اللَّهِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ فِي قَلْبِهِ.

إِذَا: «أَشْهَدُ» أَقْرَبُ بِهَا بِلِسَانِي وَأُوْمِنُ بِهَا بِقَلْبِي أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَخَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ.

قَوْلُهُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»: أَيُّ: لَا مَعْبُودَ حَقٌّ إِلَّا اللَّهُ، وَأَخْطَأَ مَنْ فَسَّرَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» بِأَنَّهُ: لَا مُدَبِّرَ لِلْكَوْنِ إِلَّا اللَّهُ، فَإِنَّ هَذَا خَطَأٌ فَاحِشٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ هَذَا مَعْنَاهَا لَمَا أَنْكَرَهَا الْمُشْرِكُونَ فِي عَهْدِ الرَّسُولِ.

فَإِنَّهُمْ أَقْرَبُوا بِأَنْ لَا مُدَبِّرَ إِلَّا اللَّهُ عَزَّجَلَّ ﴿أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَمِيتِ وَيُخْرِجُ الْمَمِيتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ﴾، وَالْجَوَابُ: ﴿فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ﴾ [يونس: ٣١]، يُؤْمِنُونَ بِهَذَا؛ وَلِهَذَا كَانَ الَّذِينَ يُرْكُزُونَ عَلَى تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَيَجْعَلُونَ مَعْنَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) لَا مُدَبِّرَ لِلْكَوْنِ إِلَّا اللَّهُ، أَخْطَؤُوا خَطَأً عَظِيمًا، وَصَارَ الْمُشْرِكُونَ أَعْرَفَ مِنْهُمْ بِمَعْنَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)؛ لِأَنَّهُمْ يَعْرِفُونَ أَنَّ

مَعْنَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) هُوَ: لَا مَعْبُودَ إِلَّا اللَّهُ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى: لَا مُدَبِّرَ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا قُلْتُ: هَذَا مَعْنَاهَا، فَأَيْنَ تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ؟

قُلْنَا: إِنَّ تَوْحِيدَ الْأُلُوْهِيَّةِ مُتَضَمِّنٌ لَتَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ لِأَحَدٍ أَنْ يَعْبُدَ مَعْبُودًا إِلَّا وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ مُسْتَحَقٌّ لِلْعِبَادَةِ؛ لِكُونِهِ رَبًّا.

وَلِهَذَا نَقُولُ: تَوْحِيدُ الرُّبُوبِيَّةِ مُسْتَلْزِمٌ لَتَوْحِيدِ الْأُلُوْهِيَّةِ، وَتَوْحِيدِ الْأُلُوْهِيَّةِ مُتَضَمِّنٌ لَتَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ، وَكَوْنُ تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ مُسْتَلْزِمًا، أَي: يَلْزِمُ مَنْ وَحَّدَ اللَّهَ فِي رُبُوبِيَّتِهِ أَنْ يُوحِّدَهُ فِي أُلُوْهِيَّتِهِ، وَإِلَّا كَانَ مُتَنَاقِضًا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هُنَاكَ إِلَهَةٌ سِوَى اللَّهِ بِنَصِّ الْقُرْآنِ! كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمُ الَّتِي يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ لَمَّا جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ وَمَا زَادُوهُمْ غَيْرَ تَتْنِيبٍ﴾ [هود: ١٠١]، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَمْ لَهُمْ آلِهَةٌ تَمْنَعُهُمْ مِنْ دُونِنَا لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَ أَنْفُسِهِمْ وَلَا هُمْ مِنَّا يُصْحَبُونَ﴾ [الأنبياء: ٤٣]، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ [الشعراء: ٢١٣].

فَمَا الْجَوَابُ، وَنَحْنُ نَقُولُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذِهِ الْأَلِهَةَ غَيْرُ حَقٍّ؛ وَلِهَذَا نَقُولُ: «لَا إِلَهَ حَقٌّ»؛ اخْتِرَازًا مِنْ الْإِلَهِ الْبَاطِلِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنْتَ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾ [الحج: ٦٢]، وَقَالَ تَعَالَى فِي اللَّاتِ وَالْعُزَّى وَمَنَاةَ: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمِيَتْهُمَا أَنْتُمْ وَعَابَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾ [النجم: ٢٣]، وَقَالَ يُوسُفُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءُ سَمِيَتْهُمَا أَنْتُمْ وَعَابَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾ [يوسف: ٤٠].

قَوْلُهُ: «رَبِّ السَّمَاوَاتِ»: مَعْرُوفَةٌ، وَ«الْأَرْضِ» مَعْرُوفَةٌ، «وَمَا بَيْنَهُمَا»، كُنَّا نَظُنُّ أَنْ مَا بَيْنَهُمَا هُوَ السَّحَابُ وَالْهَوَاءُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، لَكِنْ تَبَيَّنَ أَنَّ مَا بَيْنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ أَشْيَاءٌ عَجِيبَةٌ؛ وَلِهَذَا جَعَلَهَا اللَّهُ تَعَالَى قَسِيمَةً لِلْسَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ.

وَلِهَذَا لَوْ رَأَيْتَ مَا يَكْتُبُهُ عُلَمَاءُ الْفَلَكَ فِي الَّذِي بَيْنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَرَأَيْتَ أَمْرًا عَجِيبًا، قَدْ تَقُولُ: إِنَّ هَذَا مِنَ الْخِيَالِ، أَوْ مِنَ الْحُلْمِ، أَوْ مِنَ الْهَذْيَانِ، أَوْ الشَّعْوَذَةِ، لَكِنْ كَوْنُ اللَّهِ عَزَّجَلَّ يَقْرُنُ مَا بَيْنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ بِالسَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّ بَيْنَهُمَا أَشْيَاءٌ غَرِيبَةٌ جِدًّا مِنْ آيَاتِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ.

قَوْلُهُ: «الْعَزِيزُ الْغَفَّارُ»: الْعَزِيزُ: الْغَالِبُ، وَالْغَفَّارُ: ذُو الْمَغْفِرَةِ.

قَوْلُهُ: «وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا»: هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْهَاشِمِيُّ الْقُرَشِيُّ.

قَوْلُهُ: «عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ»: وَصْفُهُ بِالْعُبُودِيَّةِ وَالرَّسَالَةِ رَدًّا عَلَى مَنْ أَنْكَرَ أَنَّهُ عَبْدٌ، وَعَلَى مَنْ أَنْكَرَ أَنَّهُ رَسُولٌ.

وَالنَّاسُ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ طَرَفَانِ وَوَسَطُ:

■ مُكَذِّبٌ، قَالَ: لَيْسَ بِرَسُولٍ، فَهَذَا مُكَذِّبٌ بِالرَّسَالَةِ.

■ غَالٍ، قَالَ: لَهُ تَدْبِيرٌ فِي الْكَوْنِ، وَيَعْلَمُ الْغَيْبَ، فَهَذَا مُكَذِّبٌ بِالْعُبُودِيَّةِ.

■ مُتَوَسِّطٌ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْحَقِّ الَّذِينَ شَهِدُوا أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «عَبْدٌ لَا يُعْبَدُ، وَرَسُولٌ لَا يُكَذَّبُ»^(١).

(١) شروط الصلاة وأركانها [المطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب] [٣ / ٤ / ١١].

قَوْلُهُ: «المُصْطَفَى»: أَي: الَّذِي اصْطَفَاهُ اللَّهُ، وَهُوَ مِنَ الصَّفْوَةِ، وَصَفْوَةُ الشَّيْءِ، أَي: خَالِصُهُ وَكَامِلُهُ.

قَوْلُهُ: «المُخْتَارُ»: الَّذِي اخْتَارَهُ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ لِهَذِهِ الرِّسَالَةِ الْعَظِيمَةِ، الَّتِي لَا شَيْءَ أَشَدُّ مِنْ مَسْئُولِيَّتِهَا.



قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَمَّا بَعْدُ؛ فَإِنَّ بَعْضَ إِخْوَانِي سَأَلَنِي اخْتِصَارَ جُمْلَةٍ فِي أَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ، مِمَّا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْإِمَامَانِ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ بْنِ مُسْلِمٍ الْقُشَيْرِيُّ النَّيْسَابُورِيُّ. فَأَجَبْتُهُ إِلَى سَوَالِهِ رَجَاءَ الْمَنْفَعَةِ بِهِ.

وَأَسْأَلَ اللَّهَ أَنْ يَنْفَعَنَا بِهِ، وَمَنْ كَتَبَهُ، أَوْ سَمِعَهُ، أَوْ قَرَأَهُ، أَوْ حَفِظَهُ، أَوْ نَظَرَ فِيهِ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ خَالِصًا لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، مُوجِبًا لِلْفَوْزِ لَدَيْهِ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ، فَإِنَّهُ حَسْبُنَا وَنِعْمَ الْوَكِيلُ».

الشرح

قَوْلُهُ: «سَأَلَنِي اخْتِصَارَ جُمْلَةٍ»: وَلَيْسَ اخْتِصَارَ كُلِّ مَا جَاءَ فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ أَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ، فَفِيهَا مِمَّا لَمْ يَنْقُلْهُ الْمُؤَلِّفُ شَيْءٌ كَثِيرٌ، لَكِنْ اخْتَارَ جُمْلَةً مِنْهَا مِمَّا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْإِمَامَانِ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ بْنِ مُسْلِمٍ الْقُشَيْرِيُّ النَّيْسَابُورِيُّ.

قَوْلُهُ: «فَأَجَبْتُهُ إِلَى سَوَالِهِ رَجَاءَ الْمَنْفَعَةِ بِهِ»: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ تَأْلِيفَ الْمُؤَلِّفِ لِهَذَا الْكِتَابِ لَهُ سَبَبٌ، وَهُوَ سُؤَالُ بَعْضِ إِخْوَانِهِ لَهُ.

قوله: «وَأَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَنْفَعَنَا بِهِ، وَمَنْ كَتَبَهُ، أَوْ سَمِعَهُ، أَوْ قَرَأَهُ، أَوْ حَفِظَهُ، أَوْ نَظَرَ فِيهِ» جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا، سُؤَالَ لِلنَّفْعِ وَاسِعٌ، يَقُولُ: أَنْ يَنْفَعَهُ هُوَ بِهِ، وَهَذَا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - حَاصِلٌ؛ لِأَنَّ تَأْلِيْفَهُ إِيَّاهُ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى الْهُدَى، وَ«مَنْ دَلَّ عَلَى هُدًى فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ»^(١).

قوله: «وَمَنْ كَتَبَهُ»: حَتَّى الْكَاتِبُ، وَظَاهِرُ قَوْلِهِ: حَتَّى مَنْ كَتَبَهُ بِأَجْرَةٍ، فَإِنَّهُ تَنَالَهُ دَعْوَةُ هَذَا الْمُؤَلِّفِ الْمَرْجُوَّةُ الْإِجَابَةُ.

قوله: «أَوْ سَمِعَهُ»: وَإِنْ لَمْ يَحْفَظْهُ.

قوله: «أَوْ قَرَأَهُ، أَوْ حَفِظَهُ، أَوْ نَظَرَ فِيهِ»: وَلَوْ نَظَرَهُ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى مَحَبَّتِهِ لِنَفْعِ الْمُسْلِمِينَ، حَتَّى بَلَغَتْ الْحَالُ إِلَى أَنَّ الَّذِي يَنْظُرُ فِي هَذَا الْكِتَابِ وَلَوْ نَظَرًا، يَشْمَلُهُ دُعَاءُ الْمُؤَلِّفِ.

قوله: «وَأَنْ يَجْعَلَهُ خَالِصًا لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، مُوجِبًا لِلْفَوْزِ لَدَيْهِ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ»: وَهَذَا مِنْ أخطرِ الْأَشْيَاءِ وَأهمِّهَا، وَهُوَ الْإِخْلَاصُ، فَلَا تَظُنَّ أَنَّهُ سَهْلٌ، بَلْ إِنَّ الْإِخْلَاصَ مِنْ أَشَقِّ الْأَشْيَاءِ عَلَى النَّفْسِ؛ وَلِهَذَا كَانَ مَنْ قَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ»^(٢)، وَلَكِنْ أَتَدْرُونَ أَنَّ الْإِخْلَاصَ يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَقُومَ الْإِنْسَانُ بِمَا تَوْجِبُهُ هَذِهِ الْكَلِمَةُ الْعَظِيمَةُ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإمارة، باب فضل إعانة الغازي في سبيل الله، رقم (١٨٩٣)، من حديث أبي مسعود الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب استحباب القول مثل قول المؤذن، رقم (٣٨٥)، من حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: «مَا جَاهَدْتُ نَفْسِي عَلَى شَيْءٍ مُجَاهَدَتَهَا عَلَى الْإِخْلَاصِ»^(١)،
فَأَيْنَ مِنَّا مَنْ يَقُومُ يَتَكَلَّمُ فِي النَّاسِ بِمُحَاضَرَةٍ أَوْ خُطْبَةٍ، وَيَكُونُ قَلْبُهُ بَرِيئًا مِنْ أَنْ
يُرِيدَ بِذَلِكَ أَنْ يُبَجِّلَهُ النَّاسُ، وَأَنْ يَعْرِفُوا عِلْمَهُ، وَأَنْ يَعْرِفُوا فَضْلَهُ؟!

فَالْمَسْأَلَةُ خَطِيرَةٌ لِلْغَايَةِ؛ وَلِهَذَا يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نُفَتِّشَ عَنْ قُلُوبِنَا، هَلْ نَحْنُ
مُخْلِصُونَ فِي أَعْمَالِنَا، فِي عِبَادَاتِنَا، فِي طَلَبِنَا لِلْعِلْمِ، فِي كُلِّ أَحْوَالِنَا؛ فَاَلْمَوْلُفُ رَحِمَهُ اللَّهُ
سَأَلَ اللَّهَ عَزَّجَلَّ أَنْ يَجْعَلَ هَذَا الْكِتَابَ، وَجَمْعَهُ لِبَعْضِ مَا فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ أَحْكَامٍ،
خَالِصًا لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، وَ«مُوجِبًا لِلْفَوْزِ لَدَيْهِ فِي جَنَاتِ النَّعِيمِ».

فَإِنْ سَأَلَ سَائِلٌ: هَلْ هُنَاكَ عَمَلٌ يُوجِبُ الْفَوْزَ بِجَنَاتِ النَّعِيمِ؟

فَالْجَوَابُ: نَعَمْ، وَهُوَ بِإِيجَابِ اللَّهِ ذَلِكَ عَلَى نَفْسِهِ، ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ
الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ
رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤].

فَسُبْحَانَ اللَّهِ! الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ كُلَّمَا تَدَبَّرْتُهُ تَعَجَّبْتُ، فَالْجَهَالَةُ غَيْرُ الْجَهْلِ؛ لِأَنَّ مَنْ
فَعَلَ سُوءًا بِجَهْلٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ أَصْلًا، لَكِنِ الْمُرَادُ بِ(الْجَهَالَةِ) السَّفَاهَةُ، وَكُلُّ مَنْ عَمِلَ
سُوءًا، فَهُوَ سَفِيهٌ، ﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مِنْ سَفَاهَةٍ نَفْسُهُ﴾ [البقرة: ١٣٠]،
وَدَلِيلُ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهْلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ
مِنْ قَرِيبٍ﴾ [النساء: ١٧]، وَالْمُرَادُ بِالْقُرْبِ هُنَا: الَّذِي يَكُونُ قَبْلَ الْمَوْتِ.

وَيَقُولُ عَزَّجَلَّ: ﴿أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ

(١) جامع العلوم والحكم لابن رجب (١/ ٧٠)، عن سفيان الثوري قال: ما عاجلت شيئا أشد علي من نيتي.

فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ»، فَأَعْطَانَا اللَّهُ تَعَالَى رَجَاءً، وَلَمْ يُعْطِنَا جَزْمًا لِهَذَا الَّذِي تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا، لَمْ يَقُلْ: «فَإِنِّي أَغْفِرُ لَهُ»، بَلْ قَالَ: ﴿فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾، وَهَذَا الْوَصْفُ لَا شَكَّ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ يَدْخُلُ فِيهِ، لَكِنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ لَمْ يَذْكُرْهُ بِالْعَيْنِ وَيَخِيزُمْ؛ كَيْ لَا يَأْخُذَ الْإِنْسَانُ الطَّمْعُ فَيَغْتَرَّ، فَيُعْجَبُ بِنَفْسِهِ، وَيَقُولُ: غُفِرَ لِي؛ لِأَنِّي آمَنْتُ، وَتُبْتُ، وَعَمِلْتُ صَالِحًا، وَهَذَا مِنْ بِلَاغَةِ الْقُرْآنِ، نَسَأَلُ اللَّهَ أَنْ يَغْفِرَ لَنَا وَلَكُمْ جَمِيعًا.

يَقُولُ الشَّاعِرُ^(١):

مَا لِلْعِبَادِ عَلَيْهِ حَقٌّ وَاجِبٌ كَلَّا وَلَا سَعْيٍ لَدَيْهِ ضَائِعٌ
إِنْ عُدُّبُوا فَبِعَدْلِهِ أَوْ نَعَّمُوا فَبِفَضْلِهِ وَهُوَ الْكَرِيمُ الْوَاسِعُ
لَكِنْ ابْنُ الْقِيَمِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَتَى بِهِذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ، وَأَدْخَلَ فِيهِمَا شَرْطًا مُهِمًّا
فَقَالَ^(٢):

مَا لِلْعِبَادِ عَلَيْهِ حَقٌّ وَاجِبٌ هُوَ أَوْجَبَ الْأَجْرَ الْعَظِيمَ الشَّانِ
يَعْنِي لَسْنَا نَحْنُ الَّذِينَ تُوجِبُ عَلَى اللَّهِ، بَلْ هُوَ الَّذِي أَوْجَبَ.
إِنْ عُدُّبُوا فَبِعَدْلِهِ أَوْ نَعَّمُوا فَبِفَضْلِهِ وَالْحَمْدُ لِلْمَنَّانِ
كَلَّا وَلَا عَمَلٍ لَدَيْهِ ضَائِعٌ إِنْ كَانَ بِالْإِخْلَاصِ وَالْإِحْسَانِ
وَالْإِحْسَانُ: هُوَ الْمُتَابَعَةُ.

(١) مدارج السالكين لابن القيم (٢/٣٢٣)، غير منسوب.

(٢) نونية ابن القيم (ص: ٢٠٨، ٢٠٩).

كِتَابُ الطَّهَارَةِ



١ - عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ - وَفِي رِوَايَةٍ: بِالنِّيَّةِ - وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ»^(١).

الشرح

بَعْضُ مَنْ يَقْرَأُ الْحَدِيثَ مِنْ هَذَا الْمُصَنَّفِ وَغَيْرِهِ، يَقُولُ: قَالَ الْمُصَنِّفُ: عَنْ (وَيَذْكُرُ الصَّحَابِيَّ إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ)، وَهَذَا فِي الْحَقِيقَةِ نَقْلٌ نَقَلَهُ الْمُصَنِّفُ وَلَمْ يَقُلْهُ، فَالْصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ: «نَقَلَ الْمُصَنِّفُ عَنْ...» أَوْ: «قَالَ الْمُصَنِّفُ فِيمَا نَقَلَهُ عَنْ...»، وَهَذَا لَا بُدَّ مِنْهُ فِي سَائِرِ كُتُبِ الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّ الْمُصَنِّفَ نَاقِلٌ، وَلَيْسَ قَائِلًا.

ثُمَّ نَقُولُ: لِيَعْلَمَ أَنَّ الْمُسْتَدِلَّ بِالسُّنَّةِ يَحْتَاجُ إِلَى أَمْرَيْنِ:

الأمر الأول: ثُبُوتُ السُّنَّةِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وَمِنْ ثَمَّ اخْتِاجُ الْعُلَمَاءِ إِلَى مَعْرِفَةِ الرِّجَالِ، وَوَضْعِ الْمُصْطَلَحِ لِأَجْلِ ذَلِكَ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ؟، رقم (١)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ»، رقم (١٩٠٧)، من حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الأمر الثاني: دلالة النص على الحكم.

أما القرآن الكريم، فلا يحتاج إلى الأول؛ لأنه ثابت بالتواتر، لكنه يحتاج إلى الثاني، وهو: دلالة الآية على الحكم.

قوله: «كِتَابُ الطَّهَّارَةِ»: الطَّهَّارَةُ يُرَادُ بِهَا أَمْرَانِ:

■ طَهَّارَةُ الْقَلْبِ.

■ طَهَّارَةُ الْبَدَنِ.

ثُمَّ بَدَأَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِحَدِيثِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِثَلَاثَةِ أُمُورٍ:

الأول: اقْتِدَاءُ بِالْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ حَيْثُ بَدَأَ بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي صَحِيحِهِ.

الثاني: اسْتِشْعَارًا بِتَصْحِيحِ النِّيَّةِ لِمَنْ بَدَأَ بِعَمَلٍ.

الثالث: تَنْبِيْهًُا لِلْقَارِئِ عَلَى حُسْنِ النِّيَّةِ وَالْإِخْلَاصِ.

قَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»: جَمْعٌ مُقَابِلٌ بِجَمْعٍ، وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ: «إِنَّمَا

الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ» جَمْعٌ مُقَابِلٌ بِمُفْرَدٍ.

وَفَائِدَةُ إِيْتَانِ الْمُؤَلِّفِ بِالرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ: هِيَ الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ كُلَّ عَمَلٍ بِنِيَّةٍ.

وَكَوْنُهَا جَمْعًا مُقَابِلًا بِمُفْرَدٍ: إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ هَذَا الْمُفْرَدَ لَا بُدَّ أَنْ يُوجَدَ بِكُلِّ مُفْرَدٍ

مِنْ أَفْرَادِ الْجَمْعِ.

قَوْلُهُ ﷺ: «بِالنِّيَّةِ» أَيِ: الْقَصْدِ.

وَقَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» هَلِ الْمَعْنَى أَنَّهُ لَا عَمَلَ إِلَّا بِنِيَّةٍ؟ أَوِ الْمَعْنَى:

إِنَّمَا صِحَّةُ الْأَعْمَالِ بِالنِّيَّاتِ؟ أَوِ الْمَعْنَى: إِنَّمَا ثَوَابُ الْأَعْمَالِ بِالنِّيَّاتِ؟

الجواب: أن اللَّفْظَ على ظاهره: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» يَعْنِي: لَا عَمَلَ إِلَّا بِنِيَّةٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ كُلَّ إِنْسَانٍ عَاقِلٍ يَعْمَلُ عَمَلًا عَلَى وَجْهِ الْاِخْتِيَارِ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَصْحُوبًا بِنِيَّةٍ، وَهَذَا أَمْرٌ وَاقِعٌ ضَرُورِيٌّ، أَنَّهُ لَا عَمَلَ إِلَّا بِنِيَّةٍ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَعْمَلَ إِنْسَانٌ عَاقِلٌ بِاخْتِيَارِهِ بَدُونِ نِيَّةٍ إِطْلَاقًا؛ وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: «لَوْ كَلَّفْنَا اللَّهُ عَمَلًا بِلا نِيَّةٍ، لَكَانَ مِنَ التَّكْلِيفِ بِهَا لَا يُطَاقُ»^(١)، وَصَدَقَ رَحِمَهُ اللَّهُ. وَإِذَا قَرَرْنَا هَذَا الْأَسَاسَ تَبَيَّنَ أَنَّ مَا يَتَوَهَّمُهُ بَعْضُ الْمُؤَسَّسِينَ أَنْ يَعْمَلُوا أَعْمَالًا دُونَ أَنْ يَنْوُوا، فَهُوَ وَهْمٌ لَا حَقِيقَةَ لَهُ.

ثُمَّ بَيَّنَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّ لِكُلِّ امْرِيٍّ مَا نَوَى، وَهَذَا مَا يَحْصُلُ بِهِ التَّمْيِيزُ، فَقَدْ يَعْمَلُ الرَّجُلَانِ عَمَلًا وَاحِدًا، وَتَخْتَلِفُ نِيَّتُهُمَا فِيهِ؛ وَلِهَذَا قَالَ: «وَأِنَّمَا لِكُلِّ امْرِيٍّ مَا نَوَى» أَي: مَا لِكُلِّ امْرِيٍّ إِلَّا مَا نَوَاهُ مِنْ خَيْرٍ أَوْ شَرٍّ، وَدُنْيَا أَوْ أُخْرَى، وَبِهَذَا نَعْرِفُ أَنَّ الْجُمْلَتَيْنِ لَيْسَتَا جُمْلَةً وَاحِدَةً فِي الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الْأُولَى «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» لِيَبَانَ الْوَاقِعُ أَنَّهُ لَا عَمَلَ إِلَّا بِنِيَّةٍ. وَالثَّانِيَةُ «لِكُلِّ امْرِيٍّ مَا نَوَى» لِيَبَانَ الْقَصْدُ، وَأَنَّ النَّاسَ يَخْتَلِفُونَ فِيهِ.

ثُمَّ ضَرَبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَثَلًا بِالْهَجْرَةِ، فَقَالَ: «فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ» فَالْهَجْرَةُ مِنَ الْهَجْرِ، وَهُوَ: التَّرْكُ، وَالْمَرَادُ بِهَا: الْإِنْتِقَالُ مِنْ بَلَدٍ الْإِنْسَانِ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ.

وَعَرَفَهَا بَعْضُهُمْ بِمَا هُوَ أَخْصَصُ، فَقَالَ: هِيَ الْإِنْتِقَالُ مِنْ بَلَدٍ الْكُفْرِ إِلَى بَلَدٍ الْإِسْلَامِ.

وَقَدْ حَصَلَتِ الْهَجْرَةُ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ:

■ الْهَجْرَةُ إِلَى الْحَبَشَةِ، وَقَدْ كَانَتْ مَرَّتَيْنِ.

■ الْهَجْرَةُ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَهَذِهِ الثَّالِثَةُ.

وَيَخْتَلِفُ الْمُهَاجِرُونَ، فَمِنْهُمْ مَنْ يُهَاجِرُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَهِيَ الْهَجْرَةُ إِلَى دِينِ اللَّهِ؛ وَلِهَذَا أُتِيَ بِالْأَوِ الدَّالَّةِ عَلَى الْإِسْتِرَاكِ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ؛ لِأَنَّ الْهَجْرَةَ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ هِيَ هَجْرَةٌ لِلدِّينِ، فَالَّذِينَ كَانُوا مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ، وَالرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مُبَلَّغٌ لَهُ، وَرَبِّمَا يَأْتِي بِتَشْرِيعِ شَيْءٍ جَدِيدٍ يُقَرُّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ.

«فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ»، يَعْنِي: أَنَّهُ بَلَغَ الْمَقْصُودَ، وَحَصَلَ لَهُ مَا يُرِيدُ، «وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا»، وَهَذِهِ شَهْوَةُ الْبَطْنِ، «أَوْ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا»، وَهَذِهِ شَهْوَةُ الْفَرْجِ، «فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ».

وَلَمْ يَقُلْ: «إِلَى الدُّنْيَا أَوْ الْمَرْأَةِ» فَقَالَ: «إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ»، فَاتَى بِهِ مُبْهَمًا، قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: وَإِنَّمَا أَتَى بِهِ مُبْهَمًا إِشَارَةً إِلَى انْحِطَاطِهِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ أَهْلًا لِأَن يَذْكَرَ، وَهَذَا مَعْنَى لَا بَأْسَ بِهِ، وَمُنَاسِبٌ.

فَقَدْ قَسَمَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْهَجْرَةَ إِلَى قِسْمَيْنِ، بِإِعْتِبَارِ النِّيَّةِ وَالْقَصْدِ:

■ الْهَجْرَةُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ.

■ الْهَجْرَةُ إِلَى دُنْيَا أَوْ امْرَأَةٍ.

وَذَلِكَ بِالْقَصْدِ، وَإِلَّا فَالْعَمَلُ وَاحِدٌ.

وَهَكَذَا يُقَالُ فِي بَقِيَّةِ الْأَعْمَالِ، فَمَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ لِإِقَامَةِ شَرِيعَةِ اللَّهِ، فَهَذَا يَنَالُ

الثَّوَابِ، وَ«مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ لِيُجَارِيَ بِهِ السُّفَهَاءَ، وَيُجَارِيَ بِهِ الْعُلَمَاءَ، فَلْيَبْتَغِ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»^(١).

فَإِنْ سَأَلَ سَائِلٌ: مَا عِلَاقَةُ هَذَا الْحَدِيثِ بِكِتَابِ الطَّهَارَةِ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ لَهُ عِلَاقَةً كَبِيرَةً؛ لِأَنَّ مِنَ الطَّهَارَةِ مَا يَحْتَاجُ إِلَى نِيَّةٍ لِصِحَّتِهِ، وَمِنْ الطَّهَارَةِ مَا يَحْتَاجُ إِلَى نِيَّةٍ لِلثَّوَابِ عَلَيْهِ، فَمَا كَانَ مِنْ بَابِ فِعْلِ الْمَأْمُورِ كَالْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ فَإِنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى نِيَّةٍ فِي تَصْحِيحِهِ، وَمَا كَانَ مِنْ بَابِ التَّرْكِ وَالتَّخْلِي كِإِزَالَةِ النَّجَاسَةِ فَإِنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى نِيَّةٍ فِي الثَّوَابِ عَلَيْهِ.

فَالْوُضُوءُ وَالْغُسْلُ يَحْتَاجُ إِلَى نِيَّةٍ لِصِحَّتِهِ، فَلَا يَصِحُّ وُضُوءٌ بِلا نِيَّةٍ، وَلَا اغْتِسَالٌ بِلا نِيَّةٍ، وَإِزَالَةُ النَّجَاسَةِ تَعَبُّدًا يَحْتَاجُ إِلَى نِيَّةٍ لِأَجْلِ الثَّوَابِ، وَإِلَّا فَلَوْ أَنَّ الْإِنْسَانَ نَشَرَ ثَوْبَهُ ثُمَّ نَزَلَ الْمَطْرَ وَطَهَّرَهُ، لَصَحَّتِ الطَّهَارَةُ، وَلَكَانَ طَاهِرًا بِدُونِ نِيَّةٍ وَلَا قَصْدٍ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ ظَاهِرٌ جَدًّا؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ بَابِ التَّرْكِ وَالتَّخْلِي، فَامْتَنَى خِلا الْمَكَانِ مِنْ هَذِهِ الْقَادُورَاتِ فَقَدْ طَهَّرَ، أَمَّا ذَاكَ فَهُوَ فِعْلٌ يَقْصَدُ بِهِ التَّعَبُّدُ، فَلَا بُدَّ فِيهِ مِنَ النِّيَّةِ، فَصَارَ هَذَا الْحَدِيثُ مُنَاسِبًا تَمَامًا لِلطَّهَارَةِ.

وَلْيُعْلَمَ أَنَّ النِّيَّةَ تَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

الأول: نِيَّةُ الْعَمَلِ، وَهُوَ الَّذِي يَتَكَلَّمُ عَنْهُ الْفُقَهَاءُ.

الثاني: نِيَّةُ الْمُعْمُولِ لَهُ، وَهُوَ الَّذِي يَتَكَلَّمُ عَنْهُ أَهْلُ التَّوْحِيدِ.

(١) أخرجه الترمذي: كتاب العلم، باب ما جاء فيمن يطلب بعلمه الدنيا، رقم (٢٦٥٤)، من حديث كعب بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَهَذَا الثَّانِي أَهْمُ، لِمَنْ تَعْمَلْ، وَلِمَنْ تُصَلِّ، وَلِمَنْ تَتَوَضَّأْ، وَلِمَنْ تَغْتَسِلْ؟ فَهَذَا أَهْمُ مِنْ كَوْنِهِ يَصِحُّ الْوُضُوءُ أَوْ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ إِنْ صَحَّ فَقَدْ صَحَّ وَإِنْ لَمْ يَصَحَّ يُعِيدُهُ الْإِنْسَانُ فَقَطْ.

لَكِنْ لِمَنْ تَعْمَلْ، أَتَعْمَلُ لِلَّهِ؟! هَذَا هُوَ الْمِهْمُ، وَهُوَ الَّذِي نَبَّهَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ فِي قَوْلِهِ: «فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ»، «وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا» فَهَذَا نِيَّةُ الْمُعْمُولِ لَهُ، ثُمَّ إِنَّ الْعَرَضَ مِنْ نِيَّةِ الْعَمَلِ تَمَيُّزُ الْعَادَاتِ مِنَ الْعِبَادَاتِ، وَتَمَيُّزُ الْعِبَادَاتِ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ يَتَبَيَّنُ بِمَا يَأْتِي:

إِنْسَانٌ يَغْتَسِلُ لِلتَّبَرُّدِ، وَإِنْسَانٌ يَنْغَمِسُ فِي الْمَاءِ لِتَعَلُّمِ السَّبَاحَةِ، وَإِنْسَانٌ يَغْتَسِلُ لِلتَّطَوُّعِ كَغُسْلِ الْإِحْرَامِ، أَوْ يَغْتَسِلُ لِرَفْعِ الْحَدَثِ كَغُسْلِ الْجَنَابَةِ، أَوْ يَغْتَسِلُ لِلتَّحَنُّثِ^(١) وَالسَّلَامَةِ مِنَ الْإِثْمِ كَغُسْلِ الْجُمُعَةِ.

وَالَّذِي يُمَيِّزُ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ النِّيَّةُ، فَيُمَيِّزُ الْعِبَادَاتِ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ، وَالْعَادَاتِ عَنِ الْعِبَادَاتِ، فَالْإِغْتِسَالُ لِلْسَّبَاحَةِ وَالتَّبَرُّدِ هَذِهِ عَادَةٌ، وَالتَّحَنُّثُ فِي السَّبَاحَةِ هَذِهِ عَادَةٌ، وَلِرَفْعِ الْحَدَثِ عِبَادَةٌ، وَلِلْقِيَامِ بِالسُّنَّةِ عِبَادَةٌ، وَالتَّحَنُّثُ وَالسَّلَامَةُ مِنَ الْإِثْمِ عِبَادَةٌ.

فهذه التَّقَاسِيمُ تَقَاسِيمُ تَنْفَعُ طَالِبَ الْعِلْمِ، وَرَبِّمَا لَا يَجِدُهَا عِنْدَ كَثِيرٍ مِمَّنْ يَتَكَلَّمُونَ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ، لَكِنْ يَنْبَغِي عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يُحَرِّرَهَا وَيَضْبِطَهَا.

(١) تَحَنُّثُ الرَّجُلِ: فَعَلَ فَعْلًا يُخْرِجُ بِهِ مِنَ الْإِثْمِ وَالْحَرَجِ. النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ لِابْنِ الْأَثِيرِ [حَنَثَ]

مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُعَانِيَ مِنْ حُدُوثِ النِّيَّةِ، وَهَلْ نَوَى أَمْ لَمْ يَنْوِ، تُوْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ».

ثُمَّ يُقَالُ: إِذَا شَكَّكَتَ هَلْ نَوَيْتَ أَوْ لَمْ تَنْوِ عَلَى فَرْضٍ وَقُوعِ ذَلِكَ، فَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْعِبَادَةِ، فَلَا أَثَرَ لَهُ؛ لِأَنَّ الشَّكَّ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْعِبَادَةِ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ، وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ نَافِعَةٌ، وَمَعْمُولٌ بِهَا فِي كَثِيرٍ مِنْ مَسَائِلِ الْعِلْمِ.

وَمِنْ أَمْثِلَةِ ذَلِكَ:

▪ رَجُلٌ انْتَهَى مِنَ الْوُضُوءِ وَشَكَّ، هَلْ مَسَحَ رَأْسَهُ أَمْ لَا، فَلَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ، بَلْ يُصَلِّي.

▪ رَجُلٌ انْتَهَى مِنَ الطَّوَافِ وَشَكَّ، هَلْ سَبَعَا أَوْ سِتًّا، فَلَا يَلْتَفِتُ إِلَى ذَلِكَ.

▪ رَجُلٌ انْتَهَى مِنَ الصَّلَاةِ وَشَكَّ، هَلْ قَرَأَ الْفَاتِحَةَ أَمْ لَا، فَلَا يَلْتَفِتُ إِلَى هَذَا؛ لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ أَنَّ الشَّكَّ بَعْدَ الْفَرَاغِ لَا يُؤَثِّرُ.

▪ أَمَّا إِنْ تَيَقَّنَ أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ، فَحِينَئِذٍ يَفْعَلُ مَا يَقْتَضِيهِ الْحُكْمُ.

وَأَمَّا إِنْ كَانَ الشَّكُّ فِي أَثْنَاءِ الْعِبَادَةِ فَهُوَ:

▪ إِمَّا فِي النِّيَّةِ فَغَيْرُ وَارِدٍ فِيمَا أَظُنُّ، وَلَا أَظُنُّ أَحَدًا يَفْعَلُ فِعْلًا بِاخْتِيَارِهِ إِلَّا وَهُوَ قَاصِدٌ لَهُ، كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ».

▪ وَإِمَّا فِي الْأَفْعَالِ، يَعْنِي: فِي أَثْنَاءِ الْعِبَادَةِ شَكٌّ فِي الْفِعْلِ هَلْ فَعَلَهُ أَوْ لَا؟ نَقُولُ: إِنْ كَانَ كَثِيرًا فَلَا يَلْتَفِتُ إِلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَفْتَحُ عَلَى نَفْسِهِ بَابَ الْوَسْوَاسِ الَّذِي لَا نِهَايَةَ لَهُ.

أَمَّا مَنْ لَمْ يَكُنْ كَثِيرَ الشُّكُوكِ، نَظَرَ، فَإِنْ كَانَ مُجَرَّدَ وَهْمٍ، أَيْ: مُجَرَّدَ شَيْءٍ انْقَدَحَ فِي ذَهْنِهِ، فَلَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ - أَيْضًا - لَأَنَّ هَذَا لَا حَقِيقَةَ لَهُ.

أَوْ أَنَّهُ شَكَّ حَقِيقَتِي، فَحَيْثُ يَنِينِي عَلَى الْيَقِينِ - عَلَى قَوْلِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ - أَوْ غَالِبِ الظَّنِّ عَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي، وَهُوَ الْأَصَحُّ.

فَلَوْ أَنَّ رَجُلًا وَهُوَ يَطُوفُ شَكَّ، هَلْ هُوَ فِي الشَّوْطِ الْخَامِسِ أَوْ السَّادِسِ، فنَقُولُ: إِنْ كَانَ كَثِيرَ الشُّكُوكِ، فَلَا يَلْتَفِتُ لَهُ، وَيَبْنِي عَلَى مَا كَانَ فِي قَلْبِهِ أَوَّلَ وَهْلَةٍ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ قَلِيلَ الشُّكُوكِ، فَهَلْ هُوَ شَكٌّ مُحَقَّقٌ، أَوْ مُجَرَّدُ وَهْمٍ انْقَدَحَ فِي ذَهْنِهِ، فَإِنْ كَانَ وَهْمًا فَلَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ؛ لَأَنَّ هَذَا وَسْوَاسٌ، وَلَا عِبْرَةَ بِهِ، وَإِنْ كَانَ الشَّكُّ حَقِيقِيًّا، فَلْيَبْنِ عَلَى الْيَقِينِ - عَلَى قَوْلِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ - أَوْ غَلْبَةِ الظَّنِّ، عَلَى قَوْلِ آخَرٍ.

وَكَيْفِيَّةُ بِنَائِهِ عَلَى الْيَقِينِ:

أَنَّهُ لَوْ شَكَّ هَلْ طَافَ سِتَّةٌ أَمْ سَبْعَةٌ؟ فَالْيَقِينُ أَنْ يَجْعَلَهَا سِتَّةً؛ لِأَنَّكَ إِذَا شَكَّكَتَ هَلْ سِتَّةٌ أَوْ سَبْعَةٌ فَالسَّتَّةُ لَيْسَ فِيهَا شَكٌّ، إِنَّمَا الشَّكُّ فِي السَّابِعِ فِي الْوَاقِعِ.

إِذَنْ: ابْنِ عَلَى الْمُتَيَقَّنِ وَهُوَ السَّتَّةُ، وَاجْعَلْهَا سِتَّةً. وَهَذِهِ جَادَّةُ الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ^(١).

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: نَسْأَلُهُ نَقُولُ: أَيُّهَا يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّكَ: أَسِتَّةٌ أَوْ سَبْعَةٌ؟ فَإِذَا قَالَ: يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّي أَنَّمَا سِتَّةٌ. قُلْنَا: اجْعَلْهَا سِتَّةً. وَحَيْثُ اتَّفَقَ الْقَوْلُ بِالْبِنَاءِ عَلَى الْيَقِينِ وَالْقَوْلُ بِالْبِنَاءِ عَلَى الظَّنِّ.

(١) المغني (٥/ ٢٢٤)، والفروع (٢/ ٣٢٦)، والمبدع (٣/ ٢٠٣).

وَإِذَا قَالَ: يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّي أَنَّهَا سَبْعَةٌ فَعَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ نَقُولُ: أُلْغِ هَذَا الظَّنَّ
وَابْنِ عَلَى أَنَّهَا سِتَّةٌ. وَعَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي: اجْعَلْهَا سَبْعَةً، وَلَا حَرَجَ عَلَيْكَ.

وَهَذَا الْقَوْلُ أَصَحُّ، وَهُوَ اخْتِيَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ^(١).

وَيُؤَيِّدُهُ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:
«إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ، ثُمَّ لِيَبْنِ عَلَيْهِ»^(٢)، فَقَوْلُهُ: «فَلْيَتَحَرَّ
الصَّوَابَ» دَلٌّ عَلَى أَنَّ مَتَى كَانَ هُنَاكَ تَحَرُّ، فَلْيَبْنِ عَلَيْهِ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّ الْعَدَدَ كَذَا فَهَذَا تَحَرُّ يَبْنِي عَلَى ذَلِكَ، وَهَذَا
هُوَ الصَّحِيحُ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أَنَّ النَّاسَ يَخْتَلِفُونَ فِي الْأَعْمَالِ بِحَسَبِ الْقَصْدِ.

وَجْهٌ ذَلِكَ: «وَاتِمَّا لِكُلِّ امْرِيٍّ مَا نَوَى» ثُمَّ مَا فُرِّعَ عَلَى ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ: «فَمَنْ
كَانَتْ هِجْرَتُهُ...».

الْفَائِدَةُ الثَّلَاثَةُ: أَنَّ الْهِجْرَةَ مِنَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْهِجْرَةَ يُقْصَدُ بِهَا
اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَكُلُّ عَمَلٍ يُقْصَدُ بِهِ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، فَإِنَّهُ مِنَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ؛ لِأَنَّكَ
إِذَا قَصَدْتَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَإِنَّمَا تَقْصِدُ التَّقَرُّبَ إِلَى اللَّهِ، وَالتَّقَرُّبُ إِلَى اللَّهِ عِبَادَةٌ.

وَهَلِ الْهِجْرَةُ وَاجِبَةٌ أَوْ مُسْتَحَبَّةٌ؟

(١) الاختيارات العلمية [المطبوع مع الفتاوى الكبرى] لابن تيمية (٥ / ٣٤١).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب التوجه نحو القبلة، رقم (٤٠١)، ومسلم: كتاب المساجد،

باب السهو في الصلاة، رقم (٥٧٢).

الجواب: في هذا تفصيل، فإذا كان الإنسان يستطيع أن يظهر دينه، وأن يعلنه ولا يجد أحدا يمنعه، فالهجرة هنا مستحبة.

أما إذا كان لا يستطيع، فالهجرة هنا واجبة، فهذا هو الضابط للواجبة والمستحبة.

فإن قال قائل: هذا في البلاد الكافرة، فماذا تقول في البلاد الفاسقة التي أكثر أهلها فساق، ويعلمون الفسق؛ كالخمر، والمعازف، وتبرج النساء، والزنا، واللواط، فهل الهجرة من هذه البلاد واجبة؟

قلنا: إن خاف الإنسان على نفسه من أن يزلق فيما انزلق فيه عامة أهل البلد، فالهجرة واجبة، وإن لم يخف فالهجرة غير واجبة.

بل نقول: إذا كان في بقائه إصلاح، فبقاؤه واجب؛ لأن البعض إذا رأى فساد الناس خاف وهاجر.

والغريب أن بعضهم يهاجر من البلد الإسلامي -الذي تعلن فيه شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، وتقام فيه الجماعات، ويعلن فيه دخول رمضان والصوم- إلى بلد كافر لا يسمع فيها إلا ضرب النواقيس والأبواق، فهذا خطأ؛ لأن أهل الصلاح إذا هاجروا من هذا البلد فلن يبقى إلا أهل الفساد، وتبقى البلاد فاسدة، وربما تنحدر إلى أكثر من هذا، لكن إذا بقي دعا إلى الله بحسب الحال؛ لأن هذه البلاد إسلامية، فإنه إذا صلح رجل واحد في اليوم من رجل واحد، فإنه يصلح في السنة ثلاث مئة وستون رجلا، وكذلك الرجل إذا صلح به رجل واحد، سيصلح بالرجل الواحد رجل آخر، وهكذا تتزايد حتى يصلح البلد، وإذا

صَلَحَ عَامَّةُ النَّاسِ فَإِنَّ الْغَالِبَ أَنَّ مَنْ بِيَدِهِمُ الْحُكْمُ سَيَصْلُحُونَ وَلَوْ عَنْ طَرِيقِ الضَّغْطِ!

ولكنَّ المؤسِّفَ أَنَّ الذي يُفْسِدُ هذا هو بَعْضُ الصَّالِحِينَ، مَجْدُهُمْ يَتَحَرَّبُونَ وَيَتَفَرَّقُونَ، وَتُخْتَلَفُ كَلِمَتُهُمْ مِنْ أَجْلِ الْخِلَافِ فِي مَسْأَلَةٍ مِنْ مَسَائِلِ الدِّينِ الَّتِي يُعْتَفَرُ فِيهَا الْخِلَافُ، هَذَا هُوَ الْوَاقِعُ، لَا سِيَّما فِي بِلَادٍ لَمْ يَثْبُتْ فِيهَا الْإِسْلَامُ تَمَامًا، رَبِّمَا يَتَعَادَوْنَ وَيَتَبَاغَضُونَ، وَيَتَنَاحَرُونَ عِنْدَ رَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ، أَحَدُهُمْ يَقُولُ: لَا رَفَعَ إِلَّا عِنْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ، وَالثَّانِي يَقُولُ: إِنَّ الرِّفْعَ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ مِنَ الصَّلَاةِ، وَالثَّلَاثُ يَقُولُ: الرِّفْعُ فِي كُلِّ خَفْضٍ وَرَفْعٍ، وَيَظْلُمُونَ مُتَنَاحِرِينَ.

وَقَدْ وَقَعَتْ تَحْتَ سَمْعِي وَبَصَرِي قِصَّةٌ فِي (مِنَى) ذَاتَ يَوْمٍ مِنَ الْأَيَّامِ، أَتَى إِلَيَّ مُدِيرُ (التَّوَعِّيَةِ) بِطَائِفَتَيْنِ مِنْ إِفْرِيقِيَا، وَكُلُّ وَاحِدَةٍ تَلْعَنُ الْأُخْرَى وَتُكْفِّرُهَا، وَاشْتَدَّتِ الْأَصْوَاتُ وَعَلَتْ، فَجَاؤُوا إِلَيَّ، قَالَتْ إِحْدَاهُمَا: السُّنَّةُ فِي الْقِيَامِ أَنْ يَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى، وَقَالَتِ الْأُخْرَى: السُّنَّةُ أَنْ يُرْسِلَ الْيَدَيْنِ، وَكُلُّ مِنْهُمَا تُكْفِّرُ الْأُخْرَى - أَعُوذُ بِاللَّهِ - فَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ فَرَعِيَّةٌ سَهْلَةٌ، وَلَيْسَتْ مِنَ الْأُصُولِ وَالْفُرُوضِ!

فَقَالَ أَحَدُهُمْ: لَا، لَيْسَتْ سَهْلَةً، فَالْنَبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي»^(١)، وَهَذَا كُفْرٌ تَبَرَّأَ مِنْهُ الرَّسُولُ.

فِينَاءً عَلَى هَذَا الْفَهْمِ الْفَاسِدِ كَفَّرَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى مِنْ أَجْلِ مَسْأَلَةٍ اجْتِهَادِيَّةٍ وَسَهْلَةٍ بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِهَا مِنْ أُمُورِ الدِّينِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب الترغيب في النكاح، رقم (٥٠٦٣)، ومسلم: كتاب النكاح، باب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه، رقم (١٤٠١)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فالمهم: أَنَّ مُشْكِلَتَنَا الْآنَ أَنَّ أَهْلَ الصَّلَاحِ وَالْإِصْلَاحِ فِي الْبِلَادِ الَّتِي لَيْسَتْ إِلَى ذَاكَ فِي الْإِسْتِقَامَةِ نَجِدُ أَنَّ بَعْضَهُمْ - مع الأسفِ - يُضِلُّ بَعْضًا وَيُدْعُهُ وَيُفْسِقُهُ، وَرَبَّمَا يُكْفِّرُهُ، وَهَذِهِ هِيَ الْمَشْكِلَةُ الَّتِي يَقِفُ فِيهَا الْإِنْسَانُ حَيْرَانًا.

وَالْأَمَلُ أَنَّ أَهْلَ الصَّلَاحِ وَالْإِصْلَاحِ اتَّفَقُوا، وَإِذَا اخْتَلَفُوا اتَّسَعَتْ صُدُورُهُمْ لِلْخِلَافِ الَّذِي يَسُوعُ فِيهِ الْخِلَافُ، وَكَانُوا يَدًا وَاحِدَةً صَلَحَتِ الْأُمَّةُ؛ لِأَنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الَّذِينَ يَنْتَسِبُونَ إِلَى الدِّينِ عَلَى اخْتِلَافٍ حَادٍّ فِي مَسَائِلَ سَهْلَةٍ، فَإِنَّ النَّاسَ يَنْفِرُونَ، وَرَبَّمَا نَكَصُوا عَلَى أَعْقَابِهِمْ وَانْتَكَسُوا، عِيَاذًا بِاللَّهِ.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّنَا نَقُولُ: الْهِجْرَةُ مِنْ بِلَادِ الْفِسْقِ لَيْسَتْ كَالْهِجْرَةِ مِنْ بِلَادِ الْكُفْرِ، فَالْهِجْرَةُ مِنْ بِلَادِ الْفِسْقِ يُقَالُ لِلْإِنْسَانِ فِيهَا: اضْبُرْ، وَلَا سِيَّيَا إِنْ كُنْتَ مُصْلِحًا فَلَا تَخْرُجْ، بَلْ قَدْ نَقُولُ: إِنَّ الْهِجْرَةَ حَرَامٌ عَلَيْكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا هَاجَرَ أَهْلُ الْحَيْرِ عَنِ الْبَلَدِ لَمْ يَبْقَ فِيهَا إِلَّا أَهْلُ الشَّرِّ.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أَنَّ مَا كَانَ مِنَ الْأُمُورِ الْمَشْرُوعَةِ، فَلَا حَرَجَ أَنْ يُعْطَفَ عَلَى الرَّبِّ عَزَّجَلَّ بِالْوَاوِ الدَّالَّةِ عَلَى الْمَشَارَكَةِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الدِّينَ شَيْءٌ وَاحِدٌ، لِقَوْلِهِ هُنَا: «فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ»، بِخِلَافِ الْأُمُورِ الْكُونِيَّةِ، فَإِنَّهُ لَا يُجُوزُ أَنْ يُشْرِكَ مَعَ اللَّهِ غَيْرُهُ إِلَّا بِحَرْفٍ يَدُلُّ عَلَى التَّرْتِيبِ وَعَدَمِ التَّسَاوِي.

وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٥٩]؛ لِأَنَّ الْإِثْبَانَ هُنَا إِثْبَانُ شَرْعِيٍّ، وَهُوَ الْإِعْطَاءُ مِنَ الْفَيِّءِ أَوْ الصَّدَقَاتِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَاللَّهُ مُعْطٍ وَالرَّسُولُ قَاسِمٌ، وَالشَّرْعُ وَاحِدٌ، فَشَرْعُ الرَّسُولِ هُوَ شَرْعُ اللَّهِ، لَكِنْ فِي

المَسَائِلِ الْكُونِيَّةِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ نَجْعَلَ غَيْرَ اللَّهِ مُسَاوِيًا لَهُ.

ولهذا لما قال الرجل: «مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتُ»، يُخَاطَبُ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لَهُ: «أَجَعَلْتَنِي لِلَّهِ نِدًّا؟!»^(١)؛ لِأَنَّ مَشِيئَةَ الْبَشَرِ - أَيُّ بَشَرٍ كَانَ - تَابِعَةٌ لِمَشِيئَةِ اللَّهِ، لَيْسَتْ مُسْتَقِلَّةً، ﴿لَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ ۖ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [التكوير: ٢٨-٢٩]، فَإِذَا قُلْتَ: «مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتُ» تُخَاطَبُ بَشَرًا، فَقَدْ جَعَلْتَ مَشِيئَتَهُ مُسَاوِيَةً لِمَشِيئَةِ اللَّهِ، وَهَذَا خَطَأٌ؛ وَلِهَذَا فَرَّقَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ هَذَا وَهَذَا.



٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ»^(٢).

الشرح

قَوْلُهُ: «لَا يَقْبَلُ»: هَذَا نَفْيٌ لِلْقَبُولِ.
وَنَفْيُ الْقَبُولِ عَلَى وَجْهَيْنِ:
الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: يَكُونُ لِتَرْكِ وَاجِبٍ فِي الْعِبَادَةِ، أَوْ فِعْلٍ مُحْظُورٍ، فَنَفْيُ الْقَبُولِ نَفْيٌ لِلصَّحَّةِ.
الْوَجْهُ الثَّانِي: يَكُونُ لِعَظِيمِ ذَلِكَ، فَنَفْيُ الْقَبُولِ نَفْيٌ لِلْكَمَالِ، أَوْ نَفْيٌ لِمَا يُقَابَلُ بِهِ مِنَ السَّيِّئَاتِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ لَيْسَ نَفْيًا لِلصَّحَّةِ.

(١) أخرجه أحمد (١/٢١٤)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الحيل، باب في الصلاة، رقم (٦٩٥٤)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب وجوب الطهارة للصلاة، رقم (٢٢٥).

فَفِي قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَتَى عَرَّافًا فَسَأَلَهُ لَنْ تُقْبَلَ لَهُ صَلَاةٌ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا»^(١) هَذَا نَفْيٌ لِلْقَبُولِ، لَكِنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِالصَّلَاةِ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِتَرْكِ وَاجِبٍ وَلَا بِفِعْلِ مُحَرَّمٍ، وَحِينَئِذٍ لَا يَكُونُ نَفْيُ الْقَبُولِ نَفْيًا لِلصَّحَّةِ.

وَلِهَذَا لَوْ أَنَّ مَنْ أَتَى عَرَّافًا فَسَأَلَهُ، وَصَلَّى قُلْنَا: الصَّلَاةُ مَقْبُولَةٌ، وَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَ قَوْلِنَا هَذَا، وَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «لَنْ تُقْبَلَ لَهُ صَلَاةٌ»؛ لِأَنَّ مَعْنَى الْحَدِيثِ أَنَّ سُؤَالَ لِهَذَا الْعَرَّافِ إِنْهُمْ يُقَابِلُ أَجَرَ الصَّلَاةِ، فَلَمْ تَكُنْ هَذِهِ الصَّلَاةُ مَقْبُولَةً مِنْ جِهَةِ مُقَابَلَةِ الْإِثْمِ بِالثَّوَابِ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى أَنَّهَا لَا تَصِحُّ إِطْلَاقًا.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ لَمْ تُقْبَلَ لَهُ صَلَاةٌ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا»^(٢)، فَتَقُولُ: الْمُرَادُ بِذَلِكَ مُقَابَلَةٌ هَذَا بِهَذَا، وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهَا لَا تَصِحُّ.

أَمَّا فِي هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ» فَنَفْيُ الْقَبُولِ هُنَا نَفْيٌ لِلصَّحَّةِ، فَلَا تُقْبَلُ.

قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «صَلَاةُ أَحَدِكُمْ» عَامَّةٌ؛ لِأَنَّهَا مُفْرَدٌ مُضَافٌ، فَتَعُمُّ كُلَّ صَلَاةٍ، كَالصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، وَالْجُمُعَةِ، وَالزَّوَاتِبِ، وَالْوُثْرِ، وَصَلَاةِ الْجَنَازَةِ، وَالنَّفْلِ الْمُطْلَقِ، كُلُّ هَذَا دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ: «صَلَاةُ أَحَدِكُمْ» لِأَنَّهُ عَامٌّ. وَهَلْ يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ سُجُودُ التَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ؟

(١) أخرجه مسلم: كتاب السلام، باب تحريم الكهانة وإتيان الكهان، رقم (٢٢٣٠)، من حديث صفية، عن بعض أزواج النبي ﷺ.

(٢) أخرجه أحمد (٣٥/٢)، والترمذي: كتاب الأشربة، باب ما جاء في شارب الخمر، رقم (١٨٦٢)، والنسائي: كتاب الأشربة، باب ذكر الآثام المتولدة عن شرب الخمر، رقم (٥٦٦٨)، من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

الجواب: أَنَّ هَذَا يَنْبَغِي عَلَى الْخِلَافِ، هَلْ هُمَا (صَلَاةٌ) أَوْ لَا؟ فَإِنْ قُلْنَا: إِنَّهُمَا (صَلَاةٌ) دَخَلَا فِي الْحَدِيثِ، وَصَارَا لَا بُدَّ مِنَ الطَّهَّارَةِ لِهَمَا، وَالْمَسْأَلَةُ عَلَى خِلَافِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ.

وَأَنَا أَخْتَارُ أَنَّ سُجُودَ التَّلَاوَةِ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْوُضُوءِ، بِخِلَافِ سُجُودِ الشُّكْرِ؛ لِأَنَّ سُجُودَ التَّلَاوَةِ يَأْتِي عَنْ تَرَوْ وَتَمَكَّنٍ مِنَ الطَّهَّارَةِ، بِخِلَافِ سُجُودِ الشُّكْرِ قَدْ يَأْتِي سَبِيهُ بَغْتَةً، فَلَا يَتِمَكَّنُ الْإِنْسَانُ، وَإِنْ ذَهَبَ لِيَتَوَضَّأَ فَاتَ وَقْتُهُ.

قَوْلُهُ ﷺ: «إِذَا أَحَدَثَ»، الْحَدَثُ يُطْلَقُ عَلَى مَسَائِلَ مُتَعَدِّدَةٍ، مِنْهَا:

■ يُطْلَقُ عَلَى مَنْ فَعَلَ مُحَرَّمًا.

■ يُطْلَقُ عَلَى مَنْ فَعَلَ كُفْرًا.

■ يُطْلَقُ عَلَى الْبِدْعَةِ.

■ وعلى أشياء كثيرة كالَّذِي يَنْقُضُ الْوُضُوءَ مِنَ الرِّيحِ وَالْبَوْلِ وَالْغَائِطِ وَأَكْلِ لَحْمِ الْجُزُورِ وَالنَّوْمِ، وَأَمَّا الْخَارِجُ مِنْ بَقِيَّةِ الْبَدَنِ كَالرُّعَافِ وَالْقِيءِ فَإِنَّهُ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ.

فَلَيْسَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ آوَى مُحَدِّثًا»^(١)، كَقَوْلِهِ: «إِذَا أَحَدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ».

كَمَا أَنَّهُ -أَيْضًا- لَيْسَ كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَنْ أَحَدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ»^(٢).

(١) أخرجه مسلم: كتاب الأضاحي، باب تحريم الذبح لغير الله تعالى ولعن فاعله، رقم (١٩٧٨)، من حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الصلح، باب إذا اصطلحوا على صلح جور، رقم (٢٦٩٧)، ومسلم: كتاب الأفضية، باب نقض الأحكام الباطلة، رقم (١٧١٨)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

إِذَنْ: كُلُّ حَدَثٍ بِحَسَبِهِ، فَالْحَدَثُ هُنَا مَا أَوْجَبَ وُضُوءًا أَوْ غُسْلًا، فَمَعْنَى «إِذَا أَحْدَثَ» أَي: إِذَا حَصَلَ لَهُ مَا يُوجِبُ الْوُضُوءَ أَوْ الْغُسْلَ، فَمَا يُوجِبُ الْوُضُوءَ يُسَمَّى حَدَثًا أَصْغَرَ، وَمَا يُوجِبُ الْغُسْلَ يُسَمَّى حَدَثًا أَكْبَرَ.

وَقَوْلُهُ: «حَتَّى يَتَوَضَّأَ»، (حَتَّى) هُنَا غَايَةُ الْمَعْنَى، أَي: إِلَى أَنْ يَتَوَضَّأَ.

من فوائد هذا الحديث:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَقْبَلُ وَلَا يَقْبَلُ، فَفِيهِ إِثْبَاتُ الْأَفْعَالِ الْاخْتِيَارِيَّةِ لِلَّهِ.

وَالْأَفْعَالُ الْاخْتِيَارِيَّةُ هِيَ الَّتِي تَقَعُ بِمَشِيئَتِهِ وَاخْتِيَارِهِ - وَكُلُّ شَيْءٍ بِاخْتِيَارِهِ - فَلَا أَحَدَ يُجْبِرُهُ.

وَمَنْعَ قَوْمٍ مِنْ ذَلِكَ، وَقَالُوا: «لَا يُمَكِّنُ أَنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ الشَّيْءَ بِاخْتِيَارِهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا تَعَلَّقَ بِاخْتِيَارِهِ صَارَ مُحَلًّا لِلْحَوَادِثِ - وَحَدَّثَ فِيهِ الْقَبُولُ وَعَدَمُ الْقَبُولِ -، وَمَا كَانَ مُحَلًّا لِلْحَوَادِثِ، فَهُوَ حَادِثٌ»، وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ عَقْلِيَّةٌ فَاسِدَةٌ، بَلْ قَاعِدَةٌ وَهْمِيَّةٌ؛ لِأَنَّ الْمُبْنِيَّ عَلَى الْعَقْلِ حَقِيقَةٌ صَحِيحَةٌ، لَكِنَّ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ وَهْمِيَّةٌ!

فَيَقُولُونَ: لَا تَصِفِ اللَّهَ أَنَّهُ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، وَلَا يَتَكَلَّمُ، وَلَا يَقْبَلُ، وَلَا يَرُدُّ؛ لِأَنَّ هَذِهِ أَشْيَاءَ، حَوَادِثُ، وَالْحَوَادِثُ لَا تَقُومُ إِلَّا بِحَادِثٍ، سُبْحَانَ اللَّهِ!

إِذَا قُلْنَا: إِنَّ اللَّهَ لَا تَقُومُ بِهِ الْحَوَادِثُ لَزِمَ مِنْ هَذَا أَلَّا يَكُونَ فَعَالًا لِمَا يُرِيدُ؛ لِأَنَّ الْفَعَالَ لِمَا يُرِيدُ هُوَ الَّذِي يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ، وَإِنْ شَاءَ لَمْ يَفْعَلْ فَيَلْزَمُ مِنْ هَذَا تَعْطِيلُ اللَّهِ عَزَّجَلَّ عَنْ أَعْظَمَ مَا يَتَعَلَّقُ بِالرُّبُوبِيَّةِ، وَهُوَ الْفِعْلُ وَالتَّدْيِيرُ.

فَهَؤُلَاءِ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - كُلَّمَا فَرُّوا مِنْ شَيْءٍ وَقَعُوا فِي أَخْبَثَ مِنْهُ وَأَشَرٍّ؛ لِأَنَّ عَقِيدَتَهُمْ مَبْنِيَّةٌ عَلَى أَوْهَامٍ وَخَيَالَاتٍ فَاسِدَةٍ.

على كُلِّ حالٍ: هذا الحديثُ يَدُلُّ على قِيَامِ الْأَفْعَالِ الْاِخْتِيَارِيَّةِ بِاللَّهِ، وَهُوَ أَنَّهُ إِنْ شَاءَ قَبْلَ وَإِنْ شَاءَ لَمْ يَقْبَلْ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ: اشْتِرَاطُ الطَّهَارَةِ لِكُلِّ صَلَاةٍ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «صَلَاةٌ أَحَدِكُمْ».

الْفَائِدَةُ الثَّلَاثَةُ: أَنَّهُ لَوْ صَلَّى الْمُحْدِثُ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا فَصَلَاتُهُ مَرْدُودَةٌ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ لَمْ يُقَيِّدْهُ بِكَوْنِهِ عَالِمًا، بَلْ مُطْلَقًا، فَإِذَا صَلَّى الْإِنْسَانُ بَغَيْرِ وُضُوءٍ وَهُوَ مُحْدِثٌ، نَاسِيًا، قُلْنَا: عَلَيْكَ الْإِعَادَةُ؛ لِأَنَّ صَلَاتَكَ غَيْرُ مَقْبُولَةٍ، فَإِذَا قَالَ: كُنْتُ نَاسِيًا، قُلْنَا: يَرْتَفِعُ عَنْكَ الْإِثْمُ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] لَكِنَّ الْفِعْلَ ذِمَّتُكَ مَشْغُولَةٌ بِهِ فَلَا بُدَّ أَنْ تَتَوَضَّأَ وَتُصَلِّيَ.

وَكَذَلِكَ مَنْ يُصَلِّي وَهُوَ مُحْدِثٌ جَاهِلًا لَا يَدْرِي، كَالَّذِي يَأْكُلُ لَحْمَ إِبِلٍ، وَهُوَ لَا يَدْرِي أَنَّهُ نَاقِضٌ لِلْوُضُوءِ.

أَوْ أَنْ يَفْسُو^(١) وَيَظُنَّ أَنَّ الَّذِي يَنْقُضُ الْوُضُوءَ هُوَ الضَّرَاطُ^(٢)، مُحْتَجًّا بِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا»^(٣).

(١) أي يخرج ريحًا بغير صوت يسمع. المصباح المنير [فسا] (٢/ ٤٧٣).

(٢) خروج الريح من الاست بصوت. المعجم الوسيط [ضرط] (١/ ٥٣٨).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب من لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن، رقم (١٣٧)، ومسلم: كتاب الحيض، باب الدليل على أن من يقن الطهارة ثم شك، رقم (٣٦١)، من حديث عبد الله بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فهذا جاهلٌ، ولو صَلَّى قُلْنَا له: يَحِبُّ عَلَيْكَ أَنْ تُعِيدَ الصَّلَاةَ، فإذا قَالَ: أنا جاهلٌ، قُلْنَا له: يَرْتَفِعُ عَنْكَ الْإِثْمُ، لَكِنْ ذِمَّتَكَ لَمْ تَبْرَأَ.

إِذْنٌ: لو أَنَّ الْإِنْسَانَ أَحْدَثَ وَصَلَّى نَاسِيًا لِلْوُضُوءِ، أَوْ نَاسِيًا أَنَّهُ أَحْدَثَ؛ فَإِنَّ صَلَاتَهُ لَا تَصِحُّ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَتَوَضَّأَ وَيُعِيدَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَقْبَلُ صَلَاتَهُ إِذَا أَحْدَثَ، سِوَاءَ كَانَ ذَاكِرًا أَوْ نَاسِيًا حَتَّى يَتَوَضَّأَ، وَلَوْ صَلَّى الْإِنْسَانُ فِي ثَوْبِهِ بَوَلٌ لَمْ يَغْسِلْهُ نَاسِيًا فَصَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَلَوْ صَلَّى الْإِنْسَانُ فِي ثَوْبِهِ نَجَاسَةً لَمْ يَعْلَمْ بِهَا إِلَّا بَعْدَ أَنْ صَلَّى فَلَا يُعِيدُ، بَلْ صَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ، وَدَلِيلُ هَذَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي بِأَصْحَابِهِ، وَكَانُوا يُصَلُّونَ بِنِعَالِهِمْ، فَخَلَعَ نَعْلَيْهِ فَخَلَعَ الصَّحَابَةُ نِعَالَهُمْ؛ لِأَنَّ فِعْلَ النَّبِيِّ ﷺ حُجَّةٌ وَتَرْكُهُ حُجَّةٌ، فَإِذَا تَرَكَ شَيْئًا مَعَ وُجُودِ مُقْتَضِيهِ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ تَرْكَهُ هُوَ السُّنَّةُ؛ لِذَا خَلَعَ الصَّحَابَةُ رِجَالَهُمْ نِعَالَهُمْ، فَلَمَّا سَلَّمَ مِنْ صَلَاتِهِ سَأَلَهُمْ: لِمَاذَا خَلَعْتُمْ نِعَالَكُمْ؟ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ رَأَيْنَاكَ خَلَعْتَ نَعْلَيْكَ فَخَلَعْنَا نِعَالَنَا، فَقَالَ: «إِنَّ جِبْرِيلَ أَتَانِي وَأَخْبَرَنِي أَنَّ فِيهِمَا قَدْرًا فَخَلَعْتُهُمَا»^(١).

وَجْهُ الدَّلَالَةِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَسْتَأْنِفِ الصَّلَاةَ، وَلَوْ كَانَتِ الصَّلَاةُ تَبْطُلُ مَعَ الْجَهْلِ بِالنَّجَاسَةِ لَاسْتَأْنَفَ الصَّلَاةَ مِنْ جَدِيدٍ.

وَهَاهُنَا مَسْأَلَةٌ: مَا وَجْهُ الدَّلَالَةِ عَلَى مَا قَالَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الصَّلَاةَ بَغَيْرِ وُضُوءٍ كُفْرٌ مُخْرِجٌ عَنِ الْمِلَّةِ؟

الْجَوَابُ: قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّ هَذَا الرَّجُلَ الَّذِي يُصَلِّي بِلَا وُضُوءٍ وَهُوَ غَيْرُ

(١) أخرجه الإمام أحمد (٣/ ٢٠)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب الصلاة في النعل، رقم (٦٥٠)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

مَعْدُورٌ مُسْتَهْزِئٌ بِآيَاتِ اللَّهِ؛ فَكَيْفَ يَتَقَرَّبُ إِلَى اللَّهِ بِمَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ؟! فَهُوَ إِذَنْ مُسْتَهْزِئٌ، وَلَكِنَّهُ قَوْلٌ لَيْسَ بِصَحِيحٍ.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: تَعْظِيمُ شَأْنِ الصَّلَاةِ؛ حَيْثُ لَا يَقْبَلُهَا اللَّهُ عَزَّجَلَّ إِلَّا وَالْعَبْدُ قَدْ طَهَّرَ بَدَنَهُ، كَمَا أَنَّهُ مُطَهَّرُ قَلْبِهِ.

ولهذا يُشْرَعُ لِمَنْ فَرَغَ مِنَ الْوُضُوءِ أَنْ يَقُولَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ؛ لِأَجْلِ أَنْ يُطَهَّرَ قَلْبُهُ مِنَ الشَّرْكِ وَمِنْ الْبِدْعَةِ، مِنَ الشَّرْكِ فِي قَوْلِهِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» وَمِنْ الْبِدْعَةِ فِي قَوْلِهِ: «أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ».

وَهَلْ يَلْحَقُ بِالصَّلَاةِ غَيْرُهَا؟

الْجَوَابُ: لَا، فَلَيْسَ هُنَاكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ غَيْرَ الصَّلَاةِ يَلْحَقُ بِهَا. فَمَثَلًا الطَّوَافُ لَا نَقُولُ: إِنَّهُ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ طَوَافٌ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، صَحِيحٌ أَنَّ الْوُضُوءَ مَشْرُوعٌ لِلطَّوَافِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ لَطَوَافِهِ^(١)، وَلِأَنَّ الطَّوَافَ يَعْقِبُهُ صَلَاةُ رَكَعَتَيْنِ خَلْفَ الْمَقَامِ مُبَاشَرَةً، وَلَا بُدَّ فِي الصَّلَاةِ مِنَ الطَّهَارَةِ، لَكِنَّ الشَّأْنَ - كُلَّ الشَّأْنَ - هَلِ الطَّهَارَةُ شَرْطٌ فِي الطَّوَافِ أَمْ لَا؟

هَلْ إِذَا جَاءَنَا رَجُلٌ قَدْ طَافَ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ بِغَيْرِ وُضُوءٍ، أَوْ أَحْدَثَ فِي أَثْنَاءِ الطَّوَافِ؛ لِمُزَاحِمَةِ النَّاسِ، ثُمَّ جَاءَنَا وَنَحْنُ فِي أَقْصَى الشَّرْقِ أَوْ أَقْصَى الْغَرْبِ، هَلْ نَقُولُ: إِنَّ حَاجَتَكَ لَمْ يَتِمَّ بَعْدُ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقْرَبَ زَوْجَتَكَ، وَلَا أَنْ تَتَزَوَّجَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحِلَّ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ الطَّوَافِ عَلَى وَضُوءٍ، رَقْمُ (١٦٤١)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ مَا يَلْزَمُ مِنْ طَافٍ بِالْبَيْتِ وَسَعَى مِنَ الْبَقَاءِ عَلَى الْإِحْرَامِ، رَقْمُ (١٢٣٥)، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

التَّحَلُّلُ الثَّانِي؟ عَلَى رَأْيٍ مَنْ يَرَى أَنَّ الطَّهَارَةَ شَرْطُ نَقُولِ ذَلِكَ، لَكِنْ كَيْفَ نَقُولُ هَذَا بَدُونِ دَلِيلٍ شَرْعِيٍّ يَكُونُ حُجَّةً لَنَا أَمَامَ اللَّهِ؟! إِذَا قُلْنَا هَذَا أَفْسَدْنَا عَلَى هَذَا الْآخِ دِينَهُ وَنَكَّدْنَا عَلَيْهِ حَيَاتَهُ، إِذَا كَانَ قَدْ عَقَدَ النِّكَاحَ عَلَى زَوْجَتِهِ وَكَانَ يَقُولُ: إِذَا رَجَعْتُ مِنَ الْحَجِّ دَخَلْتُ عَلَيْهَا بِإِذْنِ اللَّهِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّهُ أَحَدَثَ فِي طَوَافِ الْإِفاضةِ نَقُولُ لَهُ: قِفْ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تَحِلَّ التَّحَلُّلُ الثَّانِي، وَعَلَيْكَ أَنْ تَرْجِعَ وَتَقْضِيَ الْحَجَّ، وَرَبَّمَا يَجْلِسُ سَنَوَاتٍ حَتَّى تَأْتِيَهُ الرُّخْصَةُ بِالْحَجِّ، وَهَذَا صَعْبٌ.

وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُوَاجِهَ رَبَّهُ بِمِثْلِ هَذَا الْحُكْمِ بَيْنَ عِبَادِ اللَّهِ إِلَّا بَشْيَءٍ يَخْتَجُّ بِهِ عِنْدَ اللَّهِ.

وَاللَّهُ لَوْ كَانَ هُنَاكَ دَلِيلٌ صَرِيحٌ لَكَانَ عَلَى الْعَيْنِ وَالرَّأْسِ، لَكِنْ لَيْسَ هُنَاكَ دَلِيلٌ صَرِيحٌ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَيْسَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «افْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي الْبَيْتَ»^(١)، وَأَيْضًا: أَلَيْسَ لَمَّا قِيلَ لَهُ: إِنَّ صَفِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَاضَتْ، قَالَ: «أَحَابِسْتُنَا هِيَ؟»^(٢).

قُلْنَا: بَلَى هَذَا ثَابِتٌ وَلَا شَكَّ، وَنَحْنُ نَقُولُ: لَا طَوَافَ لِلْحَائِضِ، لَكِنْ مَنْ أَحَدَثَ حَدَثًا أَصْغَرَ لَا شَكَّ أَنَّهُ غَيْرُ الْحَائِضِ؛ لِأَنَّ الْحَائِضَ لَهَا أَحْكَامٌ كَثِيرَةٌ مَتَعَلِّقَةٌ بِهَا، لَا يُسَاوِيهَا مَنْ أَحَدَثَ حَدَثًا أَصْغَرَ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ نُلْحِقَ مَنْ أَحَدَثَ حَدَثًا

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت، رقم (٣٠٥)، ومسلم: كتاب الحج، باب بيان وجوه الإحرام، رقم (١٢١١/١٢٠).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب إذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت، رقم (١٧٥٧)، ومسلم: كتاب الحج، باب وجوب طواف الوداع، رقم (١٢١١/٣٨٢)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

أَضْعَفَ بِمَنْ حَاضَتْ، مَعَ التَّفَاوُتِ الْعَظِيمِ بَيْنَهُمَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْكَامِ.
فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا تَقُولُونَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ
صَلَاةٌ إِلَّا أَنْ اللَّهَ أَبَاحَ فِيهِ الْكَلَامَ»^(١)؟

قُلْنَا: هَذَا لَا يَصِحُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَنَّ كَلَامَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لَا بُدَّ أَنْ
يَكُونَ مُحَرَّرًا غَيْرَ مُتَنَاقِضٍ وَغَيْرِ مُضْطَرَبٍ، وَهَذَا مُتَنَاقِضٌ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ
شَيْءٌ مُبَاحٌ بِمَا يَحْرُمُ فِي الصَّلَاةِ إِلَّا الْكَلَامُ، وَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ.

فَهُنَاكَ وَاجِبَاتٌ فِي الصَّلَاةِ لَا تَحِبُّ فِي الطَّوْفِ، وَهُنَاكَ مُحَرَّمَاتٌ فِي الصَّلَاةِ
تُبَاحُ فِي الطَّوْفِ، غَيْرُ الْكَلَامِ.

فَالْأَكْلُ وَالشُّرْبُ مُبَاحَانِ فِي الطَّوْفِ وَيَحْرُمَانِ فِي الصَّلَاةِ، وَتُبَاحُ الْقَهْقَهَةِ فِي
الطَّوْفِ وَتَحْرُمُ فِي الصَّلَاةِ. وَفِي الطَّوْفِ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ الْكَعْبَةُ عَنْ يَسَارِكَ، لَكِنْ
فِي الصَّلَاةِ تَبْطُلُ الصَّلَاةُ إِذَا كَانَتِ الْكَعْبَةُ عَنْ يَسَارِكَ. وَقِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ وَاجِبَةٌ فِي
الصَّلَاةِ، غَيْرُ وَاجِبَةٍ فِي الطَّوْفِ. وَقَوْلُ: «سُبْحَانَ رَبِّي الْعَظِيمِ» وَ«سُبْحَانَ رَبِّي الْأَعْلَى»
والتَّكْبِيرُ، كُلُّ هَذَا وَاجِبٌ فِي الصَّلَاةِ غَيْرُ وَاجِبٍ فِي الطَّوْفِ.

إِذَنْ: أَكْثَرُ الْأَحْكَامِ تَخْتَلِفُ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالطَّوْفِ؛ وَلِهَذَا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ
-رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-: «إِنَّ الطَّهَّارَةَ لَيْسَتْ شَرْطًا لِصِحَّةِ الطَّوْفِ، وَإِنَّ طَوَافَ الْمُحْدِثِ
صَحِيحٌ»^(٢).

(١) أخرجه الترمذي: كتاب الحج، باب ما جاء في الكلام في الطواف، رقم (٩٦٠)، والدارمي في
السنن رقم (١٨٨٩)، وابن حبان في صحيحه رقم (٣٨٣٦).

(٢) مجموع الفتاوى (١٢٦/٢٦).

وَلَا تُرِيدُ أَنْ تَفْتَحَ الْبَابَ لِلنَّاسِ حَتَّى يَتَهَافَتُوا عَلَى الطَّوَافِ بِغَيْرِ وُضوءٍ،
لَكِنَّا إِذَا حَدَّثَ شَيْءٌ يَحْتَاجُ إِلَى الرَّأْفَةِ، وَإِلَى رَفْعِ الْحَرَجِ، فَلَا بَأْسَ بِهِ.

وَكثِيرًا مَا نَسْأَلُ عَنْ شَخْصٍ مَعَ الضِّيقِ وَالضَّنَكِ أَحَدَثَ، وَلَا سِيَّما النِّسَاءَ،
فَهَلْ نَقُولُ: إِنَّ طَوَافَهُ غَيْرُ صَحِيحٍ؟ صَعْبٌ جِدًّا إِلَّا بِدَلِيلٍ، ثُمَّ لَوْ أَلْزَمْنَاهُ بِإِعَادَةِ
الْوُضوءِ لَمَّا أَحَدَثَ لَزِمَهُ أَنْ يُخْرِجَ مِنَ الطَّوَافِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلإِنْسَانِ أَنْ يَمْضِيَ فِي
عِبَادَةٍ تُشْتَرَطُ لَهَا الطَّهَارَةُ بِغَيْرِ طَهَارَةٍ، وَإِذَا خَرَجَ وَذَهَبَ لِيَتَوَضَّأَ فَإِنَّهُ يُعِيدُ
الطَّوَافَ مِنْ جَدِيدٍ، وَلَوْ أَحَدَثَ مَرَّةً ثَانِيَةً فَإِنَّهُ أَيْضًا يَفْعَلُ مِثْلَ مَا سَبَقَ، وَهَكَذَا،
وَهَذَا صَعْبٌ؛ وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ تُلْزِمَ النَّاسَ بَشَيْءٍ فِيهِ مَشَقَّةٌ عَلَيْهِمْ إِلَّا إِذَا ثَبَتَ
ذَلِكَ بِدَلِيلٍ لَا مَحِيدَ عَنْهُ، وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ يَنْبَغِي لِلْمُفْتِي أَنْ يَفْهَمَهَا: أَلَّا يُلْزِمَ النَّاسَ بِمَا
فِيهِ مَشَقَّةٌ إِلَّا بِدَلِيلٍ لَا مَحِيدَ عَنْهُ، يَسْتَطِيعُ أَنْ يُوَاجِهَ بِهِ رَبَّهُ إِذَا حَاسَبَهُ، لِمَاذَا كَلَّفْتَ
عِبَادِي بَشَيْءٍ لَمْ أَكْلِفْهُمْ بِهِ مَعَ الْمَشَقَّةِ؟ وَالْمَسْأَلَةُ لَيْسَتْ مَسْأَلَةَ تَطْبِيقِ نَظَرِي فَقَطْ،
بَلْ نَظَرِي وَتَكْلِفِي وَتَرْبِيَّةٍ؛ إِذَنْ: لَا تُشْتَرَطُ الطَّهَارَةُ لِلطَّوَافِ.

فَإِنْ قِيلَ: مَا هُوَ الْمَوْقِفُ مِنْ بَعْضِ الْمَذَاهِبِ الَّذِينَ يَقُولُونَ بِإِنْتِقَاضِ وُضوءِ
الرَّجُلِ إِذَا مَسَّ امْرَأَةً فِي الطَّوَافِ؟

فَالْجَوَابُ: هَذَا قَوْلٌ ضَعِيفٌ، فَكَوْنُ الإِنْسَانِ مُجَرَّدَ أَنْ يَمَسَّ الْمَرْأَةَ يُنْتَقَضُ
وُضوءُهُ، فَهَذَا ضَعِيفٌ، بَلْ لَوْ لَمَسَهَا لِشَهْوَةٍ، فَالْصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يُنْتَقَضُ وُضوءُهُ مَا
لَمْ يُحْدِثْ، لَكِنْ يُقَالُ لَهُ فِيمَا لَوْ مَسَّ زَوْجَتَهُ بِشَهْوَةٍ: إِنَّ هَذَا لَيْسَ مَوْضِعَ شَهْوَةٍ،
وَإِنْ كَانَتْ أَجْنَبِيَّةً فَهَذَا أَشَدُّ وَأَفْبَحُ.

وَأَمَّا مَسُّ الْمُصْحَفِ فَفِيهِ حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ حَزِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَا يَمَسُّ الْقُرْآنَ

إِلَّا طَاهِرٌ»^(١)، وَهُوَ حَدِيثٌ مُرْسَلٌ، وَقَدْ تَلَقَّنَهُ الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ، وَهَذَا الْحَدِيثُ اخْتَلَفَ فِيهِ الْعُلَمَاءُ، أَوَّلًا: فِي تَصْحِيحِهِ، وَثَانِيًا: فِي مَذْلُولِهِ.

أَمَّا فِي الثَّبُوتِ: فَقِيلَ: إِنَّ هَذَا حَدِيثٌ مُرْسَلٌ، وَالْمُرْسَلُ مِنْ أَقْسَامِ الْحَدِيثِ الضَّعِيفِ، وَحِينَئِذٍ لَا حُجَّةَ فِيهِ.

وَدُفِعَتْ هَذِهِ الْعِلَّةُ بِتَلَقُّي الْأُمَّةِ لَهُ بِالْقَبُولِ، وَشَهَادَةِ النُّصُوصِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْأَحْكَامِ؛ لِأَنَّ لَهُ شَوَاهِدَ قَوِيَّةً فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ، كَمَسْأَلَةِ الدِّيَّاتِ وَالزَّكَّاتِ. وَأَمَّا الْاِخْتِلَافُ فِي الدَّلَالَةِ: فَقَدْ نُوزِعَ فِي مَعْنَى كَلِمَةِ (طَاهِرٌ).

فَقِيلَ: إِنَّ (طَاهِرٌ) بِمَعْنَى مُؤْمِنٍ، وَأَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى الْكَافِرِ مَسُّ الْمُصْحَفِ، أَمَّا الْمُؤْمِنُ فَهُوَ طَاهِرٌ فِيمَسَّهُ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ»^(٢)، فَهُوَ طَاهِرٌ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ وَيُرْسِّحُهُ وَيُقَوِّيه أَنَّ هَذَا الْكِتَابَ كَتَبَهُ النَّبِيُّ ﷺ لِأَهْلِ الْيَمَنِ مَعَ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، وَأَهْلُ الْيَمَنِ إِذْ ذَاكَ فِيهِمْ مُؤْمِنٌ وَفِيهِمْ كَافِرٌ، فَيَكُونُ مَعْنَى «إِلَّا طَاهِرٌ»، أَي: إِلَّا مُؤْمِنٌ.

وَدُفِعَ هَذَا الْقَوْلُ: بِأَنَّا تَبَعْنَا الْقُرْآنَ وَالسُّنَّةَ، فَلَمْ نَجِدْهُ يُطْلَقُ عَلَى الْمُؤْمِنِ اسْمُ (طَاهِرٌ)، وَإِنَّمَا تُعَلَّقُ أَحْكَامُ الْمُؤْمِنِينَ بِالْإِيمَانِ أَوْ التَّقْوَى.

(١) أخرجه مالك في الموطأ (١/١٩٩)، رقم (١)، وأبو داود في المراسيل رقم (٩٤)، والدارمي في سننه رقم (٢٣١٢)، والدارقطني في السنن (١/١٢٢).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الغسل، باب الجنب يخرج ويمشي في السوق وغيره، رقم (٢٨٥)، ومسلم: كتاب الحيض، باب الدليل على أن المسلم لا ينجس، رقم (٣٧١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَمَثَلًا: لَوْ أَرَادَ الرَّسُولُ ﷺ الْمُؤْمِنَ، لَقَالَ: لَا يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا مُؤْمِنٌ، كَالْعَادَةِ،
وَالطَّاهِرُ: وَصَفٌ لِمَنْ تَطَهَّرَ مِنَ الْحَدَثِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ
عَلَيْكُمْ مِنْ حَرْجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْمُحْدِثَ
نَجِسٌ، وَأَنَّ الْوُضُوءَ أَوْ الْغُسْلَ يُطَهِّرُهُ.

ثُمَّ إِنَّ هَذَا أَحْوَطٌ وَأَوْرَعٌ، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ مَسُّ الْمُصْحَفِ ثَابِتًا بِدَلِيلٍ، وَكَمَا
رَأَيْتُمْ الْآنَ أَنَّ الدَّلِيلَ فِيهِ مَا يُوْهِنُهُ ثُبُوتًا، وَمَا يُوْهِنُهُ دَلَالَةً.

فَقُولُوا عَلَى سَبِيلِ الْأَحْوَطِ: أَلَا يَمَسُّ الْمُصْحَفَ إِلَّا مَنْ هُوَ طَاهِرٌ مِنَ الْحَدَثَيْنِ:
الْأَصْغَرِ، وَالْأَكْبَرِ.

وَالْمَرَادُ بِمَسِّ الْمُصْحَفِ مُبَاشَرَةُ الْمَسِّ؛ وَبِنَاءً عَلَى ذَلِكَ: فَلَوْ لَبَسَ قُفَّازَيْنِ أَوْ جَعَلَ
مِنْدِيلًا يَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَسِّ الْمُصْحَفِ؛ جَازَ ذَلِكَ.

فَإِنْ قِيلَ: مَا حُكْمُ طُلَّابِ الْمَدَارِسِ إِذَا مَسُّوا الْمُصْحَفَ أَثْنَاءَ الْمُحَاضَرَاتِ،
وَهُنَاكَ صُعُوبَةٌ أَنْ يَتَوَضَّأَ الْجَمِيعُ لِكَثْرَتِهِمْ، وَتَقْوِيَتِ أَوْقَاتِ الْمُحَاضَرَاتِ؟

فَالْجَوَابُ: بَعْضُ الْعُلَمَاءِ يَقُولُونَ: إِنْ الصَّغِيرَ يَدْخُلُ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ
عَنْ ثَلَاثَةٍ»^(١)، وَأَنَّهُ لَا يُلْزَمُ بِالْوُضُوءِ لِمَسِّ الْمُصْحَفِ.

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ: لَا يُهْمَلُهُمْ مَرَّةً وَلَا تُلْزِمُهُمُ الْإِلْزَامُ الْكَامِلُ.

(١) أخرجه أحمد (٦/ ١٠٠)، وأبو داود: كتاب الحدود، باب في المجنون يسرق أو يصيب حدا، رقم (٤٣٩٨)، والنسائي: كتاب الطلاق، باب من لا يقع طلاقه من الأزواج، رقم (٣٤٣٢)، وابن ماجه: كتاب الطلاق، باب طلاق المعتوه والصغير والنائم، رقم (٢٠٤١)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

أَمَّا طُلَّابُ الثَّانَوِيِّ: فَيُلْزَمُونَ؛ لِأَتَمِّهِمْ بِالِغُنِّ عَاقِلُونَ.

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا أَلْزَمْنَاهُمْ فَاتَ الدَّرْسُ. قُلْنَا: يُقَالُ لِلطَّالِبِ: تُلْزَمُ الْيَوْمَ، لَكِنْ إِذَا أَتَيْتَ غَيْرَ مُتَوَضِّعٍ حَرَمْنَاكَ مِنَ الدَّرْسِ، وَإِذَا رَأَوْا الْعَزِيمَةَ سَهَّلَ عَلَيْهِمْ.

فَإِذَا قِيلَ: هَلْ يَحِقُّ لِلْمُعَلِّمِ أَنْ يَضَعَ دَرَجَةً لِلْوُضوءِ؛ تَرْهيبًا لِلطُّلَّابِ؟

قُلْنَا: لَا بَأْسَ أَنْ يُعَاقِبَهُمْ، لَكِنْ لَا بُدَّ أَنْ يُنذِرَهُمْ قَبْلَ ذَلِكَ.

مَسْأَلَةٌ: فِي بَعْضِ الْبِلَادِ تَكُونُ الْمَصَاحِفُ مُتَشْرِعَةً فِي الْمَكْتَبَاتِ الْعَامَّةِ وَالتَّجَارِيَةِ، وَيَكُونُ الْقَائِمُ عَلَيْهَا شَخْصًا كَافِرًا، فَمَا الْحُكْمُ؟

الْجَوَابُ: هَذَا غَلَطٌ، وَلَا يَرِدُ عَلَى هَذَا أَنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَتَبَ إِلَى هِرَقْلَ: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَمَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَّيْمَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦٤]^(١)؛ لِأَنَّ هَذِهِ آيَةٌ فِي كِتَابِ.

وَعَلَى هَذَا فَإِمَّا أَنْ يُسْلِمَ، أَوْ يُقَالَ لَهُ: لَا تَمَسَّ الْقُرْآنَ إِلَّا مِنْ وَرَاءِ حَائِلٍ.

مَسْأَلَةٌ أُخْرَى: أَحْيَانًا عِنْدَ دُخُولِ الْخَلَاءِ تَبْقَى بَعْضُ الْأَوْرَاقِ فِي الْجَيْبِ، مَكْتُوبٌ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ، أَوْ آيَةٌ مِنَ الْقُرْآنِ، فَهَلْ يَدْخُلُ بِهَا؟

الْجَوَابُ: لَا بَأْسَ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مُضْحَفًا.

الْفَائِدَةُ الْخَامِسَةُ: يَجُوزُ أَنْ نُصَلِّيَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ، أَوِ السَّتَّ، أَوِ السَّبْعَ، أَوِ الْعَشَرَ بِوُضوءٍ وَاحِدٍ، وَيُقَصَّدُ بِالسَّتِّ، وَالسَّبْعِ، وَالْعَشْرِ: فَرِيضَةُ الْيَوْمِ الثَّانِي،

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، رقم (٧)،

من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

فَيَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَ عَشْرَ صَلَوَاتٍ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ مَا دَامَ لَمْ يُحْدِثْ؛ لِقَوْلِهِ: «إِذَا أَحْدَثَ».
وَلَقَدْ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ، فَسَأَلَهُ عُمَرُ،
فَقَالَ: إِنَّكَ صَنَعْتَ الْيَوْمَ شَيْئًا لَمْ تَكُنْ تَفْعَلُهُ مِنْ قَبْلُ، قَالَ: «عَمْدًا فَعَلْتُ ذَلِكَ»^(١)؛
لِيُبَيِّنَ جَوَازَ جَمْعِ الصَّلَوَاتِ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: الْاسْتِنْجَاءُ لَيْسَ شَرْطًا لِلْوُضُوءِ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا
أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ»^(٢)، وَلَمْ يَقُلْ: وَيَغْسِلْ ذَكَرَهُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَلَوْ أَنَّ الْإِنْسَانَ
تَوَضَّأَ أَوَّلًا، ثُمَّ اسْتَنْجَى ثَانِيًا، أَوْ اسْتَجَمَرَ، لَصَحَّ وَضُوءُهُ، وَهَذَا عَلَى الْقَوْلِ
الرَّاجِحِ.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: لَا يَصِحُّ الْوُضُوءُ حَتَّى يَسْتَنْجِيَ أَوْ يَسْتَجْمَرَ.

لَكِنِ الْآيَةُ وَالْأَحَادِيثُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا عِلَاقَةَ بَيْنَ الْاسْتِنْجَاءِ وَبَيْنَ الْوُضُوءِ:
﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [البائدة: ٦]، وَلَمْ
يَذْكُرِ اللَّهُ الْفُرُوجَ، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ اشْتِرَاطُ تَقْدِيمِ الْاسْتِنْجَاءِ أَوْ الْاسْتِجْمَارِ عَلَى
الْوُضُوءِ فِيهِ نَظَرٌ، فَالْصَّوَابُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ.

وَيُنَبِّئُنِي عَلَى هَذَا: مَا لَوْ تَوَضَّأَ وَنَسِيَ أَنْ يَسْتَنْجِيَ اسْتِنْجَاءً شَرْعِيًّا، ثُمَّ صَلَّى،
فَإِنَّ صَلَاتَهُ تَكُونُ صَحِيحَةً.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب جواز الصلوات كلها بوضوء واحد، رقم (٢٧٧)، من
حديث بريدة بن الحصيب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الحيل، باب في الصلاة، رقم (٦٩٥٤)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب
وجوب الطهارة للصلاة، رقم (٢٢٥)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

لكن هل يُشترط لصحة الصلاة تطهير المحل من البول والغائط؟

الجواب: نعم، ولكن هذا شرطٌ مُستقل.

وإن سأل سائل: هل يؤخذ من الحديث أنه لو وضأه غيره لم يصح؛ لأنه قال: «حتى يتوضأ»، ولم يقل: «أو يوضئه غيره»؟

قلنا: لا يؤخذ. وأما قوله: «حتى يتوضأ» فلنا في ذلك أن نقول: إما على الغالب، أو: من وضأه غيره بإذنه، فكأنما توضأ هو بنفسه؛ ولهذا يُنسب الفعل للإنسان مع أن القائم به غيره، وهذا كثير، يُقال: «بنى عمرو بن العاص مدينة الفسطاط»، فليس معنى هذا أن عمرو بن العاص هو الذي أتى باللبن والطين، ولكنه أمر، فمن أمر غيره أو أذن لغيره أن يوضئه فهو كالذي توضأ.

لكن: هل يصح أن يوضئه غيره بإذنه بدون سبب شرعي كالعجز مثلاً؟
الظاهر: أنه يصح.

ولا يُقال: إن هذا استنباط في عبادة، ولا تصح الاستنباط في العبادة؛ لأن العبادة هنا متعلقة بنفس الأمر.

إنما الذي لا يصح: أن أقول لشخص: توضأ عني؛ فأنا أحب أن أصلي، أو أريد أن أصلي. أما إذا أمرته أن يوضئني فالواقع أن الفعل فعلي.



٣- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ^(١)، وَأَبِي هُرَيْرَةَ^(٢)، وَعَائِشَةَ^(٣) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ قَالُوا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ».

الشرح

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ وَأَبُو هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ، هُوَ لَاءِ الثَّلَاثَةِ مِمَّنْ كَثُرَتْ عَنْهُنَّ رِوَايَةُ الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَإِذَا قَدَرْنَا أَنْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمُ أَتَتْ رِوَايَتُهُ مِنْ طَرِيقٍ، صَارَ الْحَدِيثُ مِنْ أَقْسَامِ الْمَشْهُورِ؛ لِأَنَّهُ جَاءَ مِنْ ثَلَاثَةِ طُرُقٍ. قَوْلُهُ ﷺ: «وَيْلٌ مُبْتَدَأٌ، وَ«لِلْأَعْقَابِ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ، صِفَةٌ لَهُ، وَ«مِنَ النَّارِ» خَبَرٌ الْمُبْتَدَأُ.

وَيَقُولُ التَّحْوِيلُونَ: «لَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكِرَةِ»، وَوَجْهُ ذَلِكَ: أَنَّ الْمُبْتَدَأَ مُحْكَمٌ عَلَيْهِ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ مَعْرُوفًا، فَإِذَا كَانَ نَكِيرَةً فَكَيْفَ يُحْكَمُ عَلَى النَّكِرَةِ وَهُوَ غَيْرُ مَعْرُوفٍ؟! فَيَقُولُونَ: «لَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكِرَةِ مَا لَمْ تُفَدَّ فَإِنْ أَفَادَتْ فَإِنَّهُ يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِهَا» وَلِهَذَا أَمْثَلُهُ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا: أَنْ تَكُونَ النَّكِرَةُ لِلْوَعِيدِ؛ لِأَنَّهَا إِنْ كَانَتْ لِلْوَعِيدِ أَفَادَتْ.

فَمَثَلًا: تَجِدُ الْفَرْقَ بَيْنَ قَوْلِكَ: «رَجُلٌ قَائِمٌ»، وَبَيْنَ قَوْلِكَ: «وَيْلٌ لِكَذَا وَكَذَا»، الْأَوَّلُ (رَجُلٌ قَائِمٌ) لَمْ تُفَدَّ، مَنْ هَذَا الرَّجُلُ؟ أَمَّا (وَيْلٌ لِكَذَا) فَهِيَ مُفِيدَةُ الْوَعِيدِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب من رفع صوته بالعلم، رقم (٦٠)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب وجوب غسل الرجلين بكماهما، رقم (٢٤١).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب غسل الأعقاب، رقم (١٦٥)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب وجوب غسل الرجلين بكماهما، رقم (٢٤٢).

(٣) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب وجوب غسل الرجلين بكماهما، رقم (٢٤٠).

وهنا في الحديث من باب الوعيد.

وكَلِمَةُ (وَيْلٌ) تَرِدُ فِي الْقُرْآنِ كَثِيرًا: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١] ﴿وَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾ ④ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴿[الماعون: ٤-٥] ﴿وَيْلٌ لَهُمْ مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِّمَّا يَكْسِبُونَ﴾ [البقرة: ٧٩].

فإن قيل: ما معنى (ويلٌ)؟

قلنا: أحسن ما قيل فيها أنها كلمة وعيد، وقيل: إنها وادٍ في جهنم، ولكن الصواب أنها كلمة وعيد، تدلُّ على شدة الوعيد فيمن وجهت له، فمعنى «ويلٌ للأعقاب» أي: وعيدٌ لها «من النار»، أي: أن تُعَذَّبَ بالنار؛ لأنَّ الإنسان لم يغسلها، وقد أمر الله تبارك وتعالى بغسل الأرجل، فقال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُتِمَ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦].

قوله: «لِلْأَعْقَابِ»: الأعقاب جمع عقب، وهو العرقوب، وهو مؤخر القدم؛ ولذلك سُمِّيَ عَقْبًا، وسُمِّيتِ الرَّجُلُ قَدَمًا؛ لِأَنَّهَا تَتَقَدَّمُ عِنْدَ الْخَطَا، وَالْعَقِبُ يَتَأَخَّرُ.

قوله: «مِنَ النَّارِ»: هَذَا خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، وَ«النَّارِ» هِيَ نَارُ جَهَنَّمَ.

سَبَبُ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ فِي سَفَرٍ، فَتَزَلُّوا مَنْزِلًا، فَأَزْهَقَتْهُمْ صَلَاةُ الْعَصْرِ، فَجَعَلُوا يَتَوَضَّؤُونَ وَيَمْسَحُونَ عَلَى أَقْدَامِهِمْ، وَبَعْضُهُمْ يَتَوَضَّأُ وَلَا يَغْسِلُ قَدَمَهُ تَامَّةً، فَأَخْبَرَ بِهِمُ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- فَنَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ: «وَيْلٌ لِّلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ»، وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ وَبُطُونِ الْأَقْدَامِ مِنَ النَّارِ»^(١).

إِذَنْ: الْوَعِيدُ عَلَى مَنْ لَمْ يَتِمَّ وَضُوءُهُ، سَوَاءً أَجْعَلَ الْغَسْلَ مَسْحًا، أَمْ نَقَصَ غَسْلَ شَيْءٍ مِنَ الْأَعْضَاءِ، فَكُلُّ مُتَوَعَّدٍ.

مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: وَجُوبُ تَعْمِيمِ الْعُضْوِ بِالْغَسْلِ فِي الطَّهَّارَةِ، فَلَا تَتْرُكُ مِنَ الرَّجْلِ وَلَا ظَفْرًا، وَلَا مِنَ الْيَدِ وَلَوْ شَيْئًا يَسِيرًا، وَوَجْهُ الْوُجُوبِ: الْوَعِيدُ عَلَى مَنْ تَرَكَهُ، وَهَذَا أَحَدُ الطَّرِيقِ الَّتِي يُسْتَفَادُ بِهَا التَّحْرِيمُ أَوْ الْوُجُوبُ؛ لِأَنَّ التَّحْرِيمَ وَالْوُجُوبَ قَدْ يُسْتَفَادُ مِنَ الصَّيْغَةِ، فَلَا مَرَّ لِلْوُجُوبِ، وَالنَّهْيُ لِلتَّحْرِيمِ، لَكِنْ قَدْ يُعْرَفُ الْأَمْرُ أَوْ النَّهْيُ بِمَا يُرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنْ ثَوَابٍ أَوْ عِقَابٍ.

فَإِذَا رُتِّبَ الْعِقَابُ عَلَى فِعْلِهِ كَانَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى تَحْرِيمِهِ، وَإِنْ رُتِّبَ الْعِقَابُ عَلَى تَرْكِهِ كَانَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى وَجُوبِهِ.

إِذَنْ: يُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ وَجُوبُ تَعْمِيمِ غَسْلِ الْأَعْضَاءِ فِي الطَّهَّارَةِ.

وَهُنَا نُبَيِّنُ أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ، وَلَا سِيَّامَا فِي أَيَّامِ الْبَرْدِ فِي الْبِلَادِ الْبَارِدَةِ، إِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَوَضَّأَ يُشَمِّرُ الثَّوْبَ عَنِ الذَّرَاعِ، وَرُبَّمَا لَا يَظْهَرُ الْمَرْفِقُ، وَالْمَرْفِقُ لَا بُدَّ أَنْ يُغْسَلَ فِي الْوُضُوءِ، فَانْتَبِهْ لِهَذَا، لَا تَتْرُكُ شَيْئًا يُغْسَلُ إِلَّا غَسَلْتَهُ، وَلَا مَا يُمَسَحُ إِلَّا مَسَحْتَهُ.

وَيَتَرْتَّبُ عَلَى هَذِهِ الْفَائِدَةِ:

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ: وَجُوبُ إِزَالَةِ مَا يَمْنَعُ وَصُولَ الْمَاءِ إِلَى الْبَشَرَةِ، كَالْعَجِينِ وَالْمَنَافِرِ

(١) أخرجه أحمد (٤/ ١٩١)، من حديث عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والبُويَّة (الدَّهَانَاتِ)، وَوَجْهُ ذَلِكَ: أَنَّ الْمَانِعَ لَوْصُولِ الْمَاءِ يَسْتَلْزِمُ أَلَّا يُغْسَلَ مَا تَحْتَ هَذَا الْمَانِعِ، فَيَكُونُ حِينَئِذٍ غَيْرَ مُعَمَّمٍ لِّغَسَلِ الْعُضْوِ، فَيَقَعُ عَلَيْهِ النَّهْيُ.

وهذه المسألة ذَكَرَهَا الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ وَقَالُوا: مِنْ شَرَطِ صِحَّةِ الْوُضُوءِ إِزَالَةُ مَا يَمْنَعُ وَصُولَ الْمَاءِ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ رَحِمَهُمُ اللَّهُ بَلْ صَرِيحُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ، إِلَّا أَنَّهُمْ اسْتَسْنَوْا مَا دَلَّتِ السُّنَّةُ عَلَى عَدَمِ اعْتِبَارِهِ، وَهُوَ الْوَسْخُ الَّذِي يَكُونُ تَحْتَ الْأَظْفَارِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَوَّلًا: فِيهِ مَشَقَّةٌ، وَثَانِيًا: لَمْ تَأْتِ بِهِ السُّنَّةُ، فَلَمْ يَرِدْ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّهُ كَانَ يَنْقُشُ مَا تَحْتَ أَظْفَارِهِ، وَثَالِثًا: أَنَّ فِيهِ شَيْئًا مِنَ التَّنَطُّعِ.

وَعَفَا بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَمِنْهُمْ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ -رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ- عَنْ كُلِّ شَيْءٍ يَسِيرٍ، سَوَاءٌ كَانَ تَحْتَ الْأَظْفَارِ، أَوْ عَلَى ظَهْرِ الْكَفِّ، أَوْ عَلَى ظَهْرِ الْقَدَمِ، أَوْ فِي الذَّرَاعِ، أَوْ فِي الْوَجْهِ، كُلُّ شَيْءٍ يَسِيرٍ^(١)، وَلَا سِيَّامًا إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ مُبْتَلًى بِهِ، كَالْعَجَّانِ الَّذِي يَعْجَنُ الْخُبْزَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْلَمُ غَالِبًا مِنْ وُجُودِ شَيْءٍ يَسِيرٍ يَبْقَى فِي يَدِهِ، وَكَذَلِكَ الدَّهَانُ الَّذِي يَذْهَبُ بِالْبُويَّةِ، فَإِنَّهُ لَا يَسْلَمُ غَالِبًا مِنْ لُصُوقِ شَيْءٍ يَسِيرٍ بِيَدِهِ. وَهَذَا الْقَوْلُ لَهُ وَجْهٌ.

وَوَجْهُ هَذَا الْقَوْلِ: أَنَّ الشَّرِيعَةَ تَدْفَعُ الْمَشَقَّةَ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الَّذِي يُمَارِسُ مِثْلَ هَذِهِ الْأُمُورِ الَّتِي يَكْثُرُ وَقُوعُهَا، يَشُقُّ عَلَيْهِ جِدًّا أَنْ يُلَاحِظَ هَذَا، فَمَا قَالَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَجِيهٌ فِيمَنْ يُبْتَلَى بِذَلِكَ، أَي: فِيمَنْ يُبْتَلَى بِكَوْنِهِ يُمَارِسُ أَشْيَاءَ يَخْضُلُ مِنْهَا مَا يَحُولُ بَيْنَ الْمَاءِ وَوُصُولِهِ إِلَى الْبَشَرَةِ، فَيَكُونُ هَذَا الْقَوْلُ رَاجِحًا، وَرُجْحَانُهُ بَانْتِفَاءِ الْحَرَجِ وَالْمَشَقَّةِ شَرْعًا.

وكذلك ما جازَ شرعاً وُضِعَ على العُضْوِ كالجِيرة التي تُرَبِّطُ على الكَسْرِ،
وكالحَقْنِ في حالِ مَسْحِهما، وإِلَّا فَإِنَّهُ يَحِبُّ أَنْ تُزِيلَ المَانِعَ.

الفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أَنَّ التَّهَاوْنَ بِالْوُضُوءِ أَوْ بَشْيٍ مِنْ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ مِنْ كِبَائِرِ
الذُّنُوبِ.

وَجْهٌ ذَلِكَ: الْوَعِيدُ، وَقَدْ قَالَ الْعُلَمَاءُ: «كُلُّ ذَنْبٍ فِيهِ وَعِيدٌ فَإِنَّهُ مِنْ كِبَائِرِ
الذُّنُوبِ».

لَكِنْ هَلْ هُوَ وَعِيدٌ مُعَيَّنٌ أَوْ أَيْ وَعِيدٌ يَكُونُ؟

يَرَى شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ أَيْ وَعِيدٌ يَكُونُ عَلَى الذَّنْبِ، فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ
كَبِيرَةٌ مِنَ الْكِبَائِرِ، فَيَقُولُ: «الْكَبِيرَةُ كُلُّ مَا رُتِّبَ عَلَيْهِ عُقُوبَةٌ خَاصَّةٌ»^(١)؛ لِأَنَّ الْمُحَرَّمَاتِ
فِيهَا عُقُوبَةٌ عَامَّةٌ. أَيْ: كُلُّ مُحَرَّمٍ يُعَاقَبُ عَلَيْهِ الْإِنْسَانُ، لَكِنْ إِذَا قِيلَ: مَنْ فَعَلَ كَذَا
فَعَلَيْهِ كَذَا، أَوْ انْتَفَى مِنْهُ كَذَا، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَهَذِهِ عُقُوبَةٌ خَاصَّةٌ عَلَى هَذَا الْفِعْلِ
الْخَاصِّ، فَحِينَئِذٍ يَكُونُ مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ؛ لِتَخْصِيصِهِ بِالْعُقُوبَةِ.

إِذِنْ: التَّهَاوْنُ بَشْيٍ مِنْ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ يُقَالُ
فِي الْغُسْلِ.

الفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: إِبْثَاتُ وَجُودِ النَّارِ؛ لِقَوْلِهِ: «مِنَ النَّارِ»، فَالنَّارُ مَوْجُودَةٌ الْآنَ.

وَدَلِيلُ ذَلِكَ مِنَ الْقُرْآنِ: قَوْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾

[آل عمران: ١٣١]، فَالْصَّيْغَةُ هُنَا فِعْلٌ مَاضٍ^(٢)؛ فَدَلَّ عَلَى كَوْنِ النَّارِ مَوْجُودَةً الْآنَ.

(١) مجموع الفتاوى (١١ / ٦٥٠).

(٢) أي: ماضية.

كَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦] وَالْأِدْلَةُ فِي هَذَا كَثِيرَةٌ.

وَدَلِيلُهُ مِنَ السُّنَّةِ: أَنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ رَأَاهَا^(١).

مَسْأَلَةٌ: النَّارُ بَاقِيَةٌ وَلَيْسَتْ فَانِيَةً، وَالْقَوْلُ بِفَنَائِهَا قَوْلٌ شاذٌّ ضَعِيفٌ، وَلَوْلَا أَنَّهُ قِيلَ، لَكَانَ الْكَلَامُ فِيهِ مِنْ لَغْوِ الْقَوْلِ، وَلَكَانَتْ كِتَابَتُهُ مِنْ زِيَادَةِ الْمَشَقَّةِ.

فَهِيَ بَاقِيَةٌ أَبَدَ الْأَبْدِينَ بِقَوْلِ خَالِقِهَا جَلَّ وَعَلَا قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي سُورَةِ النَّسَاءِ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا ۝ (١٣٨) إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ [النساء: ١٦٨]، وَهَذَا صَرِيحٌ، فَإِذَا كَانَ الْبَاقِي خَالِدًا أَبَدًا فَمَكَانُهُ بَاقٍ أَبَدًا، وَإِلَّا فَكَيْفَ يُحْلَدُ إِنْسَانٌ أَبَدًا فِي شَيْءٍ يَفْنَى؟!

وَفِي سُورَةِ الْأَحْزَابِ قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ الْكَافِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا ۝ (٦٤) خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ [الأحزاب: ٦٤-٦٥]، وَهَذَا أَيْضًا صَرِيحٌ.

وَفِي سُورَةِ الْجَنِّ: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا أَبَدًا﴾ [الجن: ٢٣].

فَهَذِهِ ثَلَاثُ آيَاتٍ مِنَ الْقُرْآنِ، خَالِقُ النَّارِ الْعَالِمُ بِمَالِهَا يُحْكُمُ بِالتَّائِيدِ، وَهَذَا خَبَرٌ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَدْخُلَهُ النَّسْخُ، وَعَدَمُ ذِكْرِ التَّائِيدِ فِي بَعْضِ الْآيَاتِ لَا يَدُلُّ عَلَى انْتِفَائِهِ؛ لِأَنَّ عَدَمَ الذِّكْرِ لَيْسَ ذِكْرًا لِلْعَدَمِ، فَكَيْفَ إِذَا وُجِدَ الذِّكْرُ، فَالْمَسْأَلَةُ عِنْدَنَا عَقِيدَةٌ وَيَقِينِيَّةٌ، أَنَّ النَّارَ مُؤَبَّدَةٌ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَفْنَى.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب رفع البصر إلى الإمام في الصلاة، رقم (٧٤٩)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَاذَا تَقُولُونَ فِيمَا ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّ اللَّهَ قَالَ: «وَرَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي»^(١)؟

قُلْنَا: صَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، فَرَحْمَةُ اللَّهِ سَبَقَتْ غَضَبُهُ، لَكِنْ أَلَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْإِنْسَانِ عَقْلاً؟ أَلَمْ يُرْسِلْ إِلَيْهِ الرُّسُولَ؟ أَلَمْ يَقُمْ عَلَيْهِ الْحُجَّةَ؟ أَلَمْ تَأْتِنَا الْبَيِّنَاتُ؟ فَهَذِهِ رَحْمَةٌ.

نَعَمْ، لَوْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يُرْسِلِ الرُّسُلَ، وَوَكَّلَ النَّاسَ إِلَى عُقُولِهِمْ لَكَانَ تَعْذِيرُهُ إِيَّاهُمْ غَيْرَ رَحْمَةٍ، لَكِنَّهُ قَالَ: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿كَلَّمَ اللَّهُ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾ (٨) قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ كَبِيرٍ ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ (١٠) [الملك: ٨-٩]، ثُمَّ نَدَبُوا أَنْفُسَهُمْ: ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ (١٠) فَاعْرِفُوا بِذُنُوبِهِمْ ﴿[الملك: ١٠-١١].

إِذَنْ: اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَقَامَ الْحُجَّةَ، وَأَزَالَ الْعُذْرَ، وَأَوْضَحَ الطَّرِيقَ، وَقَالَ: إِذَا كَفَرْتُمْ فَأَنْتُمْ مُخْلَدُونَ أَبَدًا فِي النَّارِ، فَقَالُوا بِلِسَانِ الْحَالِ وَالْمَقَالِ: نَخْتَارُ الْكُفْرَ وَنُخَلِّدُ فِي النَّارِ أَبَدًا.

وهذه الأدلة، فأَيُّ انْتِفَاءٍ لِلرَّحْمَةِ وَقَدْ قَامَتِ الْحُجَجُ وَالْبَيِّنَاتُ؟!

وَقَدْ رَأَيْتُ تَعْلِيلًا لِلشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى كِتَابِ ابْنِ الْقَيْمِ

(١) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب ﴿وَكَاثَ عَرْشُهُ عَلَى أَلْمَاءٍ﴾، رقم (٧٤٢٢)، ومسلم: كتاب التوبة، باب في سعة رحمة الله تعالى، رقم (١٥ / ٢٧٥١)، من حديث أبي هريرة - رضي الله تعالى عنه -.

-رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- فِي الْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ وَالتَّعْلِيلِ^(١)، لَمَّا ذَكَرَ الْقَوْلَيْنِ قَالَ: «عَجَبًا لِابْنِ الْقَيْمِ أَنْ يَنْصُرَ هَذَا الْقَوْلَ الضَّعِيفَ، وَلَكِنْ لِكُلِّ جَوَادٍ كِبَوَةٌ»، فَجَعَلَ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللهُ هَذَا مِنْ كِبَوَاتِ ابْنِ الْقَيْمِ، وَصَدَقَ رَحِمَهُ اللهُ فَإِنَّا نَتَعَجَّبُ مِنْ كَوْنِ ابْنِ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللهُ يَنْتَصِرُ لِهَذَا هَذَا الْإِنْصَارَ، مَعَ أَنَّهُ ذَكَرَ هَذَا وَهَذَا كَعَادَتِهِ، فَهُوَ طَوِيلُ النَّفْسِ إِذَا ذَكَرَ الْمَقَارَنَةَ بَيْنَ الْأَقْوَالِ، إِذَا قَرَأْتَ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ وَأَدِلَّتُهُ، ظَنَنْتُهُ الصَّوَابَ، ثُمَّ إِذَا جَاءَ لِلْقَوْلِ الثَّانِي وَأَدِلَّتِهِ ظَنَنْتُهُ الصَّوَابَ، ثُمَّ بَقِيَتْ فِي أَرْجُو حِجَةٍ.

عَلَى كُلِّ حَالٍ: نَحْنُ نَعْتَقِدُ وَنَدِينُ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِمَا أَخْبَرَنَا بِهِ فِي كِتَابِهِ أَنَّ أَهْلَ النَّارِ مُخْلَدُونَ فِيهَا أَبَدًا، وَالنَّارُ أَبَدِيَّةُ الْوُجُودِ لَا تَقْنَى.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا تَقُولُونَ فِي قَوْلِ اللهِ تَعَالَى فِي أَهْلِ النَّارِ: ﴿خَلِيدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١٠٧] حَيْثُ قَيَّدَ ذَلِكَ بِالْمَشِيئَةِ.

قُلْنَا: قَوْلُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ فِي أَهْلِ النَّارِ: ﴿إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١٠٧]، هَذَا التَّقْيِيدُ هَلْ هُوَ تَقْيِيدٌ لِلْخُلُودِ، أَوْ تَقْيِيدٌ لِقَوْلِهِ: ﴿مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧]؟ نَقُولُ: يَحْتَمِلُ هَذَا وَهَذَا، فَهُنَا أَصْبَحَ مُتَشَابِهًا، وَصَارَ التَّأْيِيدُ مُحْكَمًا وَاضِحًا. فَتَبَعُ الْمُحْكَمِ. وَطَرِيقُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ إِذَا جَاءَ الدَّلِيلُ مُحْتَمِلًا وَعِنْدَنَا دَلِيلٌ آخَرُ وَاضِحٌ مُحْكَمٌ فَإِنَّهُ يُحْمَلُ الْمُحْتَمِلُ عَلَى الْوَاضِحِ الْمُحْكَمِ.

وَاللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَهُ حِكْمَةٌ فِي أَنْ يَجْعَلَ بَعْضَ النُّصُوصِ مُشْتَبِهَةً حَتَّى يَمْتَحِنَ الْعَبْدَ، هَلْ يَأْخُذُ بِهَذِهِ الْمَشْتَبِهَاتِ أَوْ يَأْخُذُ بِالْمُحْكَمَاتِ، ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَّهَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٧].

(١) شفاء العليل لابن القيم (ص: ٢٦٢).

قَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: إِنَّهُ فِي الْجَنَّةِ قَالَ: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرُ مَجْدُوزٍ﴾ [هود: ١٠٨] فَصَرَّحَ بِأَنَّهُ غَيْرُ مَجْدُوزٍ، أَي: غَيْرُ مُنْقَطِعٍ، وَفِي النَّارِ قَالَ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧].

قُلْنَا: نَعَمْ، هَذَا مَا تَقْتَضِيهِ حِكْمَةُ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ بِهَذَا التَّعْبِيرِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ خُلُودُ أَهْلِ الْجَنَّةِ عَطَاءً وَفَضْلًا؛ تَمَدَّحَ اللَّهُ بِهِ بِأَنَّهُ دَائِمٌ غَيْرُ مُقْطُوعٍ، لَكِنَّ فِي النَّارِ لَمَّا كَانَتْ عُقُوبَةً وَانْتِقَامًا مِنَ الْمَجْرِمِينَ؛ لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ، بَلْ قَالَ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧]، وَمِنْ فِعْلِهِ لِمَا يُرِيدُ: أَنْ يُحْلِلَهُ هَؤُلَاءِ، وَاللَّهُ عَزَّوَجَلَّ فِي مَقَامِ الْإِنْتِقَامِ لَا يُصْرِّحُ أَحْيَانًا بِمَا يُضَافُ إِلَيْهِ عَزَّوَجَلَّ وَفِي مَقَامِ الْعَطَاءِ وَالْفَضْلِ هُوَ كَرَمٌ وَاضِحٌ.

وَانْظُرْ إِلَى قَوْلِ الْجَنِّ، وَعِنْدَهُمْ أَدَبٌ وَطِيبَةٌ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ: ﴿وَأَنَا لَا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدُ بِمَنْ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [الجن: ١٠]، تَعْبِيرٌ عَجِيبٌ قَدْ لَا يُوجَدُ عِنْدَ بَعْضِ الْإِنْسِ، فَالْجَنُّ أَضَافُوا الرِّشْدَ إِلَى اللَّهِ، وَلَمْ يُضِيفُوا الشَّرَّ إِلَى اللَّهِ، وَهَذَا مِنْ أَدَبِهِمْ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا أَنْصِتُوا﴾ [الأحقاف: ٢٩]، وَتَأَثَّرُوا بِذَلِكَ، ﴿فَلَمَّا قُضِيَ وَلَوْ إِلَى قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ﴾.

وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ ثَلَاثُ فَوَائِدَ:

الْأُولَى: تَوَاصَوْا بِالْإِنْصَاتِ.

الثَّانِيَةُ: لَمْ يَقُمْ أَحَدٌ مِنْهُمْ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْحَدِيثِ، ﴿فَلَمَّا قُضِيَ﴾ مَا رَاحُوا قَبْلَ أَنْ يَنْتَهِيَ الدَّرْسُ، بَلْ بَقَوْا حَتَّى انْتَهَى.

الثَّالِثَةُ: تَأَثَّرُوا بِذَلِكَ، وَدَعَوْا إِلَيْهِ، ﴿وَلَوْ إِلَى قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ﴾ وَذَكَرُوا

مَا سَمِعُوا.

المُهِمُّ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧]؛ لِأَنَّ الْمَقَامَ مَقَامُ انتقامٍ.

الفائدة الخامسة: أَنَّ الْعَذَابَ قَدْ يَكُونُ عَلَى بَعْضِ الْجِسْمِ فَقَطْ.

وَوَجْهُ ذَلِكَ: أَنَّهُ قَالَ: «وَنِزْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ» وَالْحِكْمَةُ أَنَّ الَّذِي حَصَلَتْ فِيهِ الْمُخَالَفَةُ هِيَ الْأَعْقَابُ؛ نَظِيرُ ذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ فِي ثِيَابِ الرِّجَالِ: «مَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ مِنَ الْإِزَارِ فِي النَّارِ»^(١). أَي: إِذَا أُنْزِلَتْ الثَّوْبُ أُنْزِلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ فَالِنَّازِلُ تُعَذَّبُ عَلَيْهِ بِالنَّارِ، سِوَاهُ أُنْزِلَتْ ذَلِكَ فَخَرًّا وَخِيَلَاءَ، أَوْ عَادَةً، أَوْ هَوَايَةً؛ وَلِهَذَا لَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يُنْزَلَ ثَوْبُهُ أَوْ سِرْوَالُهُ أَوْ مِشْلَحُهُ أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبِ فَإِنْ فَعَلَ فَلَيْسَتْ عَذَابُ النَّارِ فِيهَا نَزْلٌ، لَكِنْ -مَعَ الْأَسْفِ- انْقَلَبَ الْحَالُ، فَتَجَدُّ بَعْضُ النَّاسِ الْيَوْمَ عَلَى الْعَكْسِ قَدْ أُنْزِلَ ثَوْبُهُ حَتَّى إِنَّهُ لَيَمَسُّ الْأَرْضَ، حَتَّى الصَّبَّيَّانُ، فَتَجَدُّ مِثْلًا صَبَّيَّانِ ذَكَرًا وَأُنْثَى مَعَ أَبِيهِمَا أَوْ أُمَّهُمَا؛ الْأُنْثَى ثَوْبُهَا إِلَى الرُّكْبَةِ، وَالذَّكَرُ ثَوْبُهُ إِلَى الْكَعْبِ أَوْ أُنْزِلَ، مَعَ أَنَّ الْمَرْأَةَ هِيَ الَّتِي تُؤْمَرُ أَنْ يَكُونَ ثَوْبُهَا يَجُرُّ عَلَى الْأَرْضِ مِنْ أَجْلِ سِتْرِ الْقَدَمَيْنِ، أَمَّا الرَّجُلُ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُنْزَلَ ثَوْبُهُ عَنِ الْكَعْبِ، وَهُوَ الْعَظْمُ النَّاتِيءُ فِي أَسْفَلِ السَّاقِ.

وَمَا دُمْنَا فِي اللَّبَاسِ فَإِنَّ إِنْزَالَ اللَّبَاسِ إِلَى الْأَرْضِ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ فَخَرًّا وَخِيَلَاءَ، فَوَعِيدُ هَذَا أَنَّ اللَّهَ لَا يُكَلِّمُهُ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ، وَلَا يُزَكِّيهِ، وَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ، وَهِيَ عُقُوبَةٌ عَظِيمَةٌ؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِيمَا رَوَاهُ أَبُو ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ،

(١) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب ما أسفل من الكعبين فهو في النار، رقم (٥٧٨٧)، من

حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ» ثم قالها أخرى، ثم ثالثة فقالوا: يا رسول الله خابوا وخسروا مَنْ هَؤُلَاءِ؟ قَالَ: «الْمُسْبِلُ، وَالْمَنَانُ، وَالْمُنْفِقُ سَلَعْتَهُ بِالْحَلِفِ الْكَاذِبِ»^(١).

إِذَنْ: هُوَ مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ.

الثاني: إِذَا أَنْزَلَهُ أَصْفَلَ مِنَ الْكَعْبِ لَيْسَ خِيَلَاءَ لَكِنْ لِعَادَةٍ أَوْ هَوَايَةٍ فَهَذَا لَهُ عَذَابٌ آخَرُ.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: أَنَّ الْعُقُوبَةَ تَتَجَزَّأُ بِحَسَبِ الذَّنْبِ، فَقَوْلُهُ: «وَيُلْ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ»، حَمَلَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ: أَصْحَابُ الْأَعْقَابِ، أَيُّ: وَيُلْ لِأَصْحَابِهَا مِنَ النَّارِ؛ لِأَنَّ الْعِقَبَ نَفْسُهُ لَا يَهْدَدُ بِالْعُقُوبَةِ، لَكِنَّ هَذَا الْقَوْلَ ضَعِيفٌ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنَّهُ مُحَالِفٌ لظَاهِرِ اللَّفْظِ، فَالنَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «وَيُلْ لِلْأَعْقَابِ»، لَا سِيَّيَا إِنْ صَحَّتِ الْكَلِمَةُ الْآخَرَى: «وَيُطُونِ الْأَقْدَامِ»، فَإِنَّهُ وَاضِحٌ بِالتَّجْزِئَةِ، فَكَيْفَ يَقُولُ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «وَيُلْ لِلْأَعْقَابِ»، وَنَحْنُ نَقُولُ: «وَيُلْ لِأَصْحَابِ الْأَعْقَابِ»؟! فَهَذَا إِخْرَاجٌ لِلْفَظِ عَنْ ظَاهِرِهِ، وَلَا يُقْبَلُ.

الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ كَوْنَ الْوَعِيدِ يَقَعُ عَلَى مَا حَصَلَتْ فِيهِ الْمُخَالَفَةُ هُوَ تَمَامُ الْعَدْلِ، وَاللَّهُ عَزَّجَلَّ حَكَمٌ عَدْلٌ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: الْعِقَبُ إِذَا تَأَلَّمَ، تَأَلَّمَ بَقِيَّةُ الْجَسَدِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادُّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ كَمَثَلِ الْجَسَدِ الْوَاحِدِ، إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان غلط تحريم إسبال الإزار، رقم (١٠٦)، من حديث أبي

لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالْحُمَى وَالسَّهَرِ»^(١).

قُلْنَا: نَعَمْ، وَلَكِنْ تَأَلَّمُ الْجَسَدُ لِتَأَلُّمِ عَضْوٍ مِنْ أَعْضَائِهِ لَيْسَ كَتَأَلُّمِهِ كُلِّهِ، فَلَوْ كَانَتْ الْجُرُوحُ قَدْ مَلَأَتْ الْجَسَدَ، فَإِنَّهُ أَشَدُّ أَلَمًا مِمَّا لَوْ كَانَ الْجَرْحُ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، وَلَا شَكَّ، كَذَلِكَ النَّارُ إِذَا أَصَابَتْ الْأَعْقَابَ لَيْسَ كَمَا لَوْ أَصَابَتْ جَمِيعَ الْبَدَنِ.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: أَنَّ الْجَزَاءَ مِنْ جِنْسِ الْعَمَلِ.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: الرَّدُّ عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ، وَوَجْهُ ذَلِكَ: أَنَّ الْبِدْعَ لَوْ كَانَتْ مِنَ الدِّينِ لَمْ يَتْرُكِ النَّبِيُّ ﷺ إِبْلَاغَهَا إِلَى النَّاسِ، وَلَفَعَلَهَا بِنَفْسِهِ، أَوْ أَخْبَرَ النَّاسَ بِهَا.

الْفَائِدَةُ التَّاسِعَةُ: أَنَّهُ يَنْبَغِي رَفْعُ الصَّوْتِ بِالْمَوْعِظَةِ لِتَصِلَ إِلَى أَقْصَى مَا يَكُونُ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ قَائِلًا: «وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ» وَبَنَاءً عَلَى هَذَا نَقُولُ: إِنَّ مُكَبَّرَ الصَّوْتِ الْآنَ فِي الْمَسَاجِدِ أَوْ الْمَدَارِسِ مِنَ الْأُمُورِ الْمَطْلُوبَةِ؛ لِأَنَّهُ يُتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى إِيصَالِ الْمَوْعِظَةِ وَالْعِلْمِ إِلَى أَبْعَدِ مَا يَكُونُ.

لَكِنْ هُنَا مَسْأَلَةٌ يَجِبُ أَنْ تُنَبَّهَ عَلَيْهَا، وَهِيَ أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ فِي مَسَاجِدِهِمْ يُصَلُّونَ وَيَفْتَحُونَ الصَّوْتَ عَلَى السَّمَاعَاتِ الَّتِي فِي الْمَنَارَةِ؛ مِمَّا يُوجِبُ تَشْوِيشًا عَلَى الْمَسَاجِدِ الْقَرِيبَةِ وَعَلَى أَهْلِ الْبُيُوتِ فِي بُيُوتِهِمْ، وَهَذَا خَطَأٌ، فَهَمَّ بِذَلِكَ إِلَى الْإِثْمِ أَقْرَبُ مِنْهُمْ إِلَى السَّلَامَةِ؛ لِأَنَّ التَّشْوِيشَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ إِذَائِلَهُمْ بِلَا شَكٍّ، حَتَّى إِنَّا سَمِعْنَا

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب رحمة الناس والبهائم، رقم (٦٠١١)، ومسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاظدهم، رقم (٢٥٨٦)، من حديث النعمان بن بشير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

أَنَّ مَسْجِدًا صَلَّى بِهِمْ إِمَامُهُمْ وَكَانَتْ قِرَاءَتُهُ لَيْسَتْ بِتِلْكَ الْجَيِّدَةِ، وَحَوْلَهُمْ مَسْجِدٌ يُصَلِّي بِالمُكَبَّرِ، وَكَانَتْ قِرَاءَةُ إِمَامِهِ جَيِّدَةً، فَلَمَّا قَالَ إِمَامُ الْمَسْجِدِ الثَّانِي: وَلَا الضَّالِّينَ، قَالَ هَؤُلَاءِ: آمِينَ. فَارْتَبَكَ الْإِمَامُ، وَمَا ذَلِكَ إِلَّا لِأَنَّهُمْ سَمِعُوا قِرَاءَةَ الْمَسْجِدِ الثَّانِي.

ثُمَّ إِذَا فَرَضْنَا أَنَّ النَّاسَ الَّذِينَ فِي الْمَسْجِدِ الْأَوَّلِ سَاجِدُونَ وَهَذَا يَقْرَأُ، فَإِنَّهُ يُشَوِّشُ عَلَيْهِمْ وَلَا يَدْرُونَ مَاذَا يَقُولُونَ فِي سُجُودِهِمْ وَلَا رُكُوعِهِمْ، كَذَلِكَ أَصْحَابُ الْبُيُوتِ الَّذِينَ يُصَلُّونَ فِي بُيُوتِهِمْ فَإِنَّ هَذَا الْمُكَبَّرَ يُشَوِّشُ عَلَيْهِمْ؛ هُنَاكَ أَنَاثٌ مَرْضَى فِي الْبُيُوتِ قَدْ سَهَرُوا اللَّيْلَ كُلَّهُ، وَصَلَّوْا الْفَجَرَ بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِهِ، ثُمَّ نَامُوا، فَيَأْتِي هَذَا الْمُكَبَّرَ وَيُزْعِجُهُمْ وَلَا يَنَامُونَ، وَهَذَا بَلَاءٌ شَكٌّ إِذَاءٌ لِلْمُسْلِمِينَ، وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَشْكُونَ هَذَا.

وَالْعَجَبُ أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مَنْصُوصٌ عَلَيْهَا فِي سُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَيْسَ مِنْ أَرَاءِ النَّاسِ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ عَلَى أَصْحَابِهِ وَهُمْ يَقْرَأُونَ، كُلُّ وَاحِدٍ يَرْفَعُ صَوْتَهُ، فَقَالَ: «لَا يُؤْذِينَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا فِي الْقِرَاءَةِ فَإِنَّ كُلَّ مُصَلٍّ يُنَاجِي رَبَّهُ»^(١) فَلَا حَاجَةَ لِرَفْعِ الصَّوْتِ.

وَالشَّاهِدُ مِنْ هَذَا قَوْلُهُ: «لَا يُؤْذِينَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا» وَالحَدِيثُ صَحَّحَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَغَيْرُهُ، فَإِذَا كَانَ لَدَيْنَا نَصٌّ مِنَ الرَّسُولِ ﷺ كَيْفَ نَتَصَرَّفُ بِأَرَائِنَا وَأَهْوَائِنَا، ثُمَّ إِنِّي لَا أَجِدُ فَائِدَةً مِنْ رَفْعِ الصَّوْتِ مِنَ الْمَنَارَةِ إِلَّا أَنَّ الرَّجُلَ الْكَسْلَانَ يَبْقَى فِي

(١) أخرجه أحمد (٣/ ٩٤)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب في رفع الصوت بالقراءة في صلاة الليل، رقم (١٣٣٢)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

بَيْتِهِ حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ فِي الصَّلَاةِ إِلَّا رَكْعَةٌ خَرَجَ، فَإِذَا قُلْتَ لَهُ: قُمْ صَلِّ، قَالَ: اضْبِرْ حَتَّى يُقِيمَ الْإِمَامُ وَيَقْرَأَ، وَهَذَا صَرَرٌ؛ حَيْثُ أَوْجَبَ لِلنَّاسِ الْكَسَالَى أَنْ يَنْقُوا فِي الْبُيُوتِ.

كَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ مُقْبِلًا عَلَى الْمَسْجِدِ وَسَمِعَ الْإِمَامَ كَادَ أَنْ يَنْتَهِيَ مِنَ الْقِرَاءَةِ؛ ذَهَبَ يَشْتَدُّ رَكْضًا، وَهَذَا مَعْصِيَةٌ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذِي قَالَ: «إِذَا سَمِعْتُمُ الْإِقَامَةَ فَاثْمُوا إِلَى الصَّلَاةِ وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ وَلَا تُسْرِعُوا»^(١) فَهِيَ فَوَائِدُ مَقْلُوبَةٌ.

إِذَنْ: رَفَعَ الصَّوْتِ مِنَ الْمَنَارَةِ بِالصَّلَاةِ صَرَرٌ بِلَا شَكٍّ، وَمَعْصِيَةٌ لِلرَّسُولِ ﷺ بِلَا شَكٍّ، وَالْحَدِيثُ صَحِيحٌ؛ لِهَذَا أَدْعُو النَّاسَ أَنْ لَا يَتَّبِعُوا الْأَهْوَاءَ، وَأَنْ يَنْظُرُوا لِلْأَدِلَّةِ، وَلَوْ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَكَانَ كُلُّ إِنْسَانٍ لَهُ مَذْهَبٌ وَطَرِيقٌ، وَالْوَاجِبُ اتِّبَاعُ السُّنَّةِ.

الْفَائِدَةُ الْعَاشِرَةُ: مُرَاقَبَةُ النَّبِيِّ ﷺ لِأَصْحَابِهِ، فَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ يَنْبَغِي لَوْلِي الْأَمْرِ أَنْ يُرَاقِبَ النَّاسَ بِدِقَّةٍ.

الْفَائِدَةُ الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: وَجُوبُ إِنْكَارِ الْمُتَكَبِّرِ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ السُّكُوتُ عَلَيْهِ.



(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب لا يسعى إلى الصلاة، رقم (٦٣٦)، ومسلم: كتاب المساجد، باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة، رقم (٦٠٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٤ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ مَاءً، ثُمَّ لِيَسْتَنْشِئْ، وَمَنْ اسْتَجَمَرَ فَلْيُوتِرْ، وَإِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَيْهِ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهُمَا فِي الْإِنَاءِ ثَلَاثًا، فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ»^(١)، وَفِي لَفْظِ مُسْلِمٍ: «فَلْيَسْتَنْشِئْ بِمَنْحَرَيْهِ مِنَ الْمَاءِ»^(٢)، وَفِي لَفْظٍ: «مَنْ تَوَضَّأَ فَلْيَسْتَنْشِئْ»^(٣).

الشرح

هذا الحديث جَمَعَ فِيهِ الرَّاوي بين ثلاثة أشياء:

الأوّل: الاستنشاق في الوضوء.

الثاني: الاستجمار.

الثالث: غسل اليدين بعد الاستيقاظ من النوم.

قَوْلُهُ: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ» هل المَعْنَى: إِذَا فَرَعَ مِنَ الْوُضُوءِ، أَوْ إِذَا أَرَادَ

الْوُضُوءَ، أَوْ إِذَا شَرَعَ فِي الْوُضُوءِ؟

نَقُولُ: إِذَا شَرَعَ فِي الْوُضُوءِ.

ثم أين يَكُونُ مَوْضِعُ ذَلِكَ؟

نَقُولُ: بَيْنَتَهُ السُّنَّةُ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب الاستجمار وترا، رقم (١٦٢)، ومسلم: كتاب الطهارة،

باب كراهة غمس المتوضئ وغيره يده المشكوك في نجاستها في الإناء قبل غسلها، رقم (٢٧٨).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب الإيتار في الاستنثار والاستجمار، رقم (٢٣٧/٢١).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب الاستنثار في الوضوء، رقم (١٦١)، ومسلم: كتاب الطهارة،

باب الإيتار في الاستنثار والاستجمار، رقم (٢٣٧/٢٢)، بلفظ: «من تَوَضَّأَ فَلْيَسْتَنْشِئْ».

لَكِنَّا نَجْزِمُ أَنَّهُ لَيْسَ الْمَعْنَى: «إِذَا تَوَضَّأَ» أَي: إِذَا فَرَّغَ، كَمَا هُوَ ظَاهِرُ اللَّفْظِ، وَحِينَئِذٍ نَقُولُ: التَّأْوِيلُ - وَهُوَ صَرَفُ اللَّفْظِ عَنْ ظَاهِرِهِ - هُنَا جَائِزٌ؛ لِأَنَّهُ بِدَلِيلٍ.

وَإِذَا أَنْكَرَ عَلَيْنَا أَهْلَ التَّعْطِيلِ فِي صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّنَا نُؤَوِّلُ، وَأَتَوَّا بِأَمَثَلَةٍ كَهَذَا، نَقُولُ: إِنَّنَا لَا نُنْكِرُ التَّأْوِيلَ عُمُومًا، بَلْ نُنْكِرُ التَّأْوِيلَ الَّذِي لَيْسَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ، أَمَّا التَّأْوِيلُ الَّذِي عَلَيْهِ دَلِيلٌ فَهُوَ تَفْسِيرٌ صَحِيحٌ، فَلَا يَرُدُّ عَلَيْنَا مَا يُورِدُونَهُ عَلَيْنَا مِنْ أَجْلِ أَنْ يَقْعُونَنَا بِمَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْبَاطِلِ فَنُدَاهِنُهُمْ، أَوْ لِأَجْلِ أَنْ يَقِيمُوا الْحُجَّةَ عَلَيْنَا حَتَّى نَكُونَ مِثْلَهُمْ.

فَنَحْنُ نُؤَوِّلُ بِدَلِيلٍ، أَمَّا مَا كَانَ بِغَيْرِ دَلِيلٍ، فَنَأْخُذُهُ عَلَى ظَاهِرِهِ بِغَيْرِ تَأْوِيلٍ.
وَقَوْلُهُ: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ» الْوُضُوءُ: هُوَ غَسْلُ الْأَعْضَاءِ، أَوْ هُوَ اسْتِعْمَالُ الْمَاءِ فِي الْأَعْضَاءِ الْأَرْبَعَةِ عَلَى صِفَةِ مَخْصُوصَةٍ، وَالْأَعْضَاءُ الْأَرْبَعَةُ هِيَ: الْوَجْهُ، وَالْيَدَانِ، وَالرَّأْسُ، وَالرِّجْلَانِ، وَذُكِرَتْ هَذِهِ الْأَعْضَاءُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦].

وَأَمَّا مَا اشْتَهَرَ عِنْدَ الْعَامَّةِ مِنْ أَنَّ الْوُضُوءَ غَسْلُ الْفَرْجِ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ، فَغَسْلُ الْفَرْجِ لَا يُسَمَّى وَضُوءًا وَإِنَّمَا يُسَمَّى اسْتِنْجَاءً، وَيَنْبَغِي لِطَلِبَةِ الْعِلْمِ أَنْ يَبَيَّنُوا لِلنَّاسِ أَنَّ الْوُضُوءَ اسْتِعْمَالُ الْمَاءِ فِي الْأَعْضَاءِ الْأَرْبَعَةِ، وَأَنَّ غَسْلَ الْفَرْجِ يُسَمَّى اسْتِنْجَاءً؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَعْتَادَ الْمُسْلِمُونَ التَّعْبِيرَ عَنِ الشَّيْءِ بِغَيْرِ اسْمِهِ الشَّرْعِيِّ؛ وَلِهَذَا لَمَّا كَانَ الْأَعْرَابُ يُسَمُّونَ صَلَاةَ الْعِشَاءِ بِالْعَتَمَةِ؛ لِأَنَّهُمْ تُعْتِمُ فِي الْإِبِلِ، يَقُولُ: «لَا يَغْلِبُنَّكُمْ الْأَعْرَابُ عَلَى صَلَاتِكُمْ فَتُسَمُّونَهَا الْعَتَمَةَ، وَلَكِنْ سَمُّوْهَا بِمَا سَمَّاهَا اللَّهُ بِهِ

وَهِيَ الْعِشَاءُ»^(١).

وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمُسْلِمِينَ يَنْبَغِي أَنْ يُعْبَرُوا عَنِ الْمَعَانِي الشَّرْعِيَّةِ بِالْفَظِهَا الشَّرْعِيَّةِ، فَالْعَامِّيُّ إِذَا سَمَى الْإِسْتِنْجَاءَ وَضُوءًا رُبَّمَا يَأْتِي يَسْتَفْتِي، وَيَقُولُ: أَنَا صَلَّيْتُ وَلَمْ أَتَوَضَّأْ، أَوْ يَقُولُ: هَلْ يَجِبُ عَلَيَّ أَنْ أَتَوَضَّأَ لِلصَّلَاةِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْأَفَاطِ الَّتِي تُوْهِمُ الْمُفْتِيَ خِلَافَ مَا يُرِيدُهُ الْمُسْتَفْتِي.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ إِذَا صَدَّرَ اللَّهُ الْخِطَابَ بِالنِّدَاءِ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَهَمِّيَّةِ الْخِطَابِ؛ لِأَنَّ النِّدَاءَ يَسْتَلْزِمُ انْتِبَاهَ الْمُنَادَى، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: يَا فُلَانُ حَصَلَ كَذَا وَكَذَا، انْتَبَهَ، لَكِنْ لَوْ قُلْتَ: الْيَوْمَ حَصَلَ كَذَا وَكَذَا، رُبَّمَا لَا يَنْتَبِهُ، فَإِذَا صَدَّرَ اللَّهُ الْخِطَابَ بِالنِّدَاءِ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَهَمِّيَّتِهِ، وَأَنَّهُ يَجِبُ الْإِعْتِنَاءُ بِهِ.

ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى نَادَى مَنْ يُخَاطَبُهُ بِوَصْفِ الْإِيمَانِ، ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ وَلِتَوْجِيهِ الْخِطَابِ إِلَى الْمُكَلَّفِينَ مُصَدَّرًا بِوَصْفِ الْإِيمَانِ فَوَائِدُ: الْفَائِدَةُ الْأُولَى: الْإِعْرَاءُ وَالْحَثُّ عَلَى قَبُولِ الْخِطَابِ، إِنْ كَانَ خَبَرًا فَبِالتَّصَدِيقِ، وَإِنْ كَانَ حُكْمًا فَبِالْإِمْتِثَالِ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّ قَبُولَ مَا خُوِطِبَ بِهِ الْإِنْسَانُ مِنْ مُقْتَضِيَاتِ الْإِيمَانِ، كَقَوْلِكَ مَثَلًا: يَا رَجُلُ افْعَلْ كَذَا، أَيْ: أَنَّ مُقْتَضَى الرَّجُولَةِ أَنْ تَفْعَلَ.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أَنَّ مُخَالَفَةَ ذَلِكَ وَعَدَمَ قَبُولِهِ مُخَالَفٌ لِلْإِيمَانِ، إِمَّا لِكَمَالِهِ، وَإِمَّا لِأَصْلِهِ حَسَبَ مَا تَقْتَضِيهِ الْأَدِلَّةُ الشَّرْعِيَّةُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُؤْمِنًا لَقَبِلَهُ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب وقت العشاء وتأخيرها، رقم (٦٤٤)، من حديث ابن عمر

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ أَيَّ صَلَاةٍ تَكُونُ، فَرَضًا أَوْ نَفْلًا، وَالصَّلَاةُ ذَاتُ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، أَوِ الصَّلَاةُ الَّتِي لَيْسَ لَهَا رُكُوعٌ وَسُجُودٌ كَصَلَاةِ الْجَنَازَةِ، لَا بُدَّ مِنَ الطَّهَارَةِ.

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ الْوَجْهُ: مَا يُوَاجِهُهُ بِهِ الْإِنْسَانُ غَيْرُهُ، وَحَدُّهُ: مِنْ مُنَحْنَى الْجَبْهَةِ إِلَى أَسْفَلِ اللَّحْيَةِ طُولًا، وَمِنَ الْأُذُنِ إِلَى الْأُذُنِ عَرْضًا، وَيَدْخُلُ فِي الْوَجْهِ الْقَمُّ وَالْأَنْفُ؛ وَلِهَذَا كَانَتْ الْمَضْمُضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ مِنْ فُرُوضِ الْوُضُوءِ؛ لِأَنَّ الْأَنْفَ مَحَلُّهُ الْوَجْهَ، وَالْقَمُّ مَحَلُّهُ الْوَجْهَ، فَإِذَا وَجَبَ الْوَجْهَ دَخَلَ فِيهِ الْمَضْمُضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ كَمَا سَيَأْتِي فِي الْحَدِيثِ؛ فَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ تَوَضَّأَ أَنْ يَجْعَلَ فِي أَنْفِهِ مَاءً ثُمَّ لِيَسْتِزِرَّ.

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَيِّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ يَعْنِي: وَاغْسِلُوا أَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ، وَالْمَرْفِقُ هُوَ: الْفَصْلُ بَيْنَ الْعَصْدِ وَالذَّرَاعِ، وَ﴿إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ مُتَهَيَّي الغَايَةِ، وَمُبْتَدِئُهَا مِنْ رُؤُوسِ الْأَصَابِعِ؛ لِأَنَّ الْكَفَّ مِنَ الْيَدِ بِلَا شَكٍّ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، وَالْمَرَادُ كَفُّ الْيَدِ الْيُمْنَى، إِذِنْ: ابْتِدَاءُ الْغَسْلِ مِنْ أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ إِلَى الْمَرْفِقِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ وَلَمْ يَقُلْ: امْسَحُوا رُءُوسَكُمْ لِغَائِدَتَيْنِ: الْغَائِدَةُ الْأُولَى: التَّعْمِيمُ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿بِرُءُوسِكُمْ﴾ وَلَمْ يَقُلْ بِبَعْضِ رُءُوسِكُمْ. الْغَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: الْإِلْصَاقُ، أَي: أَنَّكَ تُلْصِقُ يَدَكَ بِرَأْسِكَ لِتَمَسَحَ.

وَالرَّأْسُ: أَعْلَى مَا فِي الْإِنْسَانِ؛ وَلِهَذَا سُمِّيَ رَأْسًا مِنَ التَّرُّوسِ، وَهُوَ الْعُلُوُّ، وَيَدْخُلُ فِيهِ الْأُذُنَانِ، فَلَا أُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ؛ وَلِهَذَا يَجِبُ مَسْحُهُمَا.

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ هُنَا إِشْكَالٌ فِي إِعْرَابِ هَذِهِ الْآيَةِ، قَالَ: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ مَعَ أَنَّ قَبْلَهَا مَجْرُورٌ ﴿رُءُوسَكُمْ﴾ لِأَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى وُجُوهِ، يَعْنِي: وَاعْسِلُوا أَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، وَفِيهَا قِرَاءَةٌ: (وَأَرْجُلَكُمْ) قِرَاءَةٌ سَبْعِيَّةٌ^(١)، فَيَجُوزُ لِلإِنْسَانِ أَنْ يَقْرَأَ بِهَا، بَلْ يَنْبَغِي لِطَالِبِ الْعِلْمِ الَّذِي يَعْرِفُ الْقِرَاءَاتِ أَنْ يَقْرَأَ بِهَا أَحْيَانًا، لَكِنْ لَيْسَ أَمَامَ الْعَامَّةِ، أَي: يَقْرَأُ بِكُلِّ قِرَاءَةٍ حِفْظًا لِلْقِرَاءَاتِ وَاتِّبَاعًا لِلسُّنَّةِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْقِرَاءَاتِ كُلَّهَا جَاءَتْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَكِنْ لَا يَقْرَأُ أَمَامَ الْعَامَّةِ بِمَا يُخَالِفُ الْمَصَاحِفَ الَّتِي بِأَيْدِيهِمْ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَرَأَ بِقِرَاءَةٍ تُخَالِفُ الْمَصَاحِفَ الَّتِي بِأَيْدِيهِمْ أَنْكَرُوا ذَلِكَ، وَحَصَلَ فِيهِ تَشْوِيشٌ عَلَيْهِمْ، وَزَالَ احْتِرَامُ الْمُصْحَفِ مِنْ قُلُوبِهِمْ؛ لِأَنَّ الْعَامَّةَ إِذَا سَمِعُوا بِعِلْمٍ لَا يُدْرِكُونَهُ قَالُوا: هَذَا دِينٌ جَدِيدٌ، فَلَوْ أَنَّنَا قَرَأْنَا لَهُمْ بِالْقِرَاءَاتِ الْأُخْرَى قَالُوا: أَتَوَا بِقُرْآنٍ جَدِيدٍ؛ وَلِهَذَا لَا يَنْبَغِي لِطَالِبِ الْعِلْمِ أَنْ يَقْرَأَ بِقِرَاءَةٍ خَارِجَةٍ عَنِ الْمُصْحَفِ الَّذِي بِأَيْدِي النَّاسِ، وَرُبَّمَا يَظُنُّ الْعَامِيُّ أَنَّ هَذَا مِنْ بَابِ التَّلَاعُبِ فِي الْمَصَاحِفِ أَوْ بِكَلَامِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ.

فَعَلَى قِرَاءَةِ (أَرْجُلَكُمْ) تَذُلُّ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ عَلَى وُجُوبِ غَسْلِ الرَّجْلِ؛ لِأَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى ﴿وُجُوهَكُمْ﴾، لَكِنْ عَلَى قِرَاءَةِ الْجُرِّ تُخْرَجُ عَلَى أَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى الرُّؤُوسِ، أَي: وَامْسَحُوا بِأَرْجُلِكُمْ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: إِذَا كَانَتْ مَعْطُوفَةٌ عَلَى رُؤُوسٍ فَإِنَّهُ يَقْتَضِي جَوَازَ مَسْحِ الرَّجْلِ بَدَلًا عَنِ الْغَسْلِ.

(١) قرأها ابن كثير وحمزة وأبو عمرو بالجهر، وقرأها باقي السبعة بالنصب، انظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد (ص: ٢٤٢).

فَالْجَوَابُ: نَعَمْ، هُوَ يَقْتَضِي جَوَازَ مَسْحِ الرَّجُلِ بَدَلًا عَنِ الْغَسْلِ، لَكِنْ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي جَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ؛ حَيْثُ كَانَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَغْسِلُ رِجْلَيْهِ إِذَا كَانَتْا مَكْشُوفَتَيْنِ، وَكَانَ يَمْسَحُ رِجْلَيْهِ إِذَا كَانَتْا مَسْتَوْرَتَيْنِ بِالْجَوَارِبِ أَوْ بِالْخُفَيْنِ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ فِي الْآيَةِ إِشَارَةٌ إِلَى الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ.

وَهَذَا الْمَعْنَى ذَكَرَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ^(١) وَغَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ قَدْ تُمَسَّحُ، فَالرَّجُلُ إِنْ كَانَتْ مَكْشُوفَةً ففَرْضُهَا الْغَسْلُ، وَإِنْ كَانَتْ مَسْتَوْرَةً ففَرْضُهَا الْمَسْحُ.

قَوْلُهُ: «فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ مَاءً» يَعْنِي: أَنْ يَضَعَ فِي أَنْفِهِ مَاءً، بَأَنْ يَأْخُذَ مَاءً فِي كَفِّهِ، وَيَجْعَلُهُ فِي أَنْفِهِ، وَيَجْذِبُهُ قَلِيلًا. وَفِي لَفْظٍ آخَرَ يَقُولُ: «فَلْيَسْتَنْشِقْ»، وَالِاسْتِنْشَاقُ هُوَ أَنْ يُحَاوِلَ الْإِنْسَانُ إِدْخَالَ الْمَاءِ مِنْ أَنْفِهِ.

وقَوْلُهُ: «ثُمَّ لِيَسْتَنْشِقْ» أَيُّ: يُخْرِجُ الْمَاءَ الَّذِي أَدْخَلَهُ فِي أَنْفِهِ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَغْسِلَ بَاطِنَ الْأَنْفِ وَيَتَنَظَّفَ، وَقَدْ وَجَبَ هَذَا؛ لِأَنَّ الْأَنْفَ مِنَ الْوَجْهِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] وَهَذَا مَعْرُوفٌ لَا حَاجَةَ لِمَزِيدٍ شَرْحٍ.

الثَّانِي: «وَمَنْ اسْتَجَمَرَ فَلْيُوتِرْ».

قَوْلُهُ: «وَمَنْ اسْتَجَمَرَ» الْاسْتِجْمَارُ: هُوَ إِزَالَةُ أَثَرِ الْخَارِجِ مِنَ السَّبِيلَيْنِ بِالْجِمَارِ، وَهِيَ الْأَحْجَارُ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهَا، أَيُّ: إِذَا أزالَ الْإِنْسَانُ الْبَوْلَ أَوْ الْغَائِطَ بِالْحَجَرِ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ يُسَمَّى هَذَا اسْتِجْمَارًا. وَالَّذِي يَقُومُ مَقَامَهَا: كُلُّ مُنَقٍّ طَاهِرٍ غَيْرِ مُحْتَرَمٍ.

(١) الاختيارات العلمية [المطبوع مع الفتاوى الكبرى] [٥/ ٣٠٤].

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لِمَاذَا سُمِّيَ إِزَالَةُ الْخَارِجِ مِنَ السَّبِيلَيْنِ بِحَجَرٍ أَوْ مَا يَقَوْمُ مَقَامَهُ اسْتِجْمَارًا؟

قَالَ الْعُلَمَاءُ: لِأَنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنَ الْجِهَارِ، وَهِيَ الْحَصَى الصَّغَارُ، فَالْحَصَى غَيْرُ الْكَبِيرَةِ تُسَمَّى جِهَارًا، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: رَمَيْنَا الْجَمْرَاتِ؛ لِأَنَّهَا تُرْمَى بِأَحْجَارٍ صَغِيرَةٍ، لَكِنَّ الْحَجَرَ الَّذِي يُسْتَجْمَرُ بِهِ لَيْسَ كَالْحَجَرِ الَّذِي يُرْمَى بِهِ، بَلْ هُوَ بِلا شَكٍّ أَكْبَرُ مِنْهُ.

إِذَنْ: مَسْحُ أَذَى الْخَارِجِ مِنَ السَّبِيلَيْنِ بِالْأَحْجَارِ يُسَمَّى: اسْتِجْمَارًا، وَإِزَالَتُهُ بِالْمَاءِ يُسَمَّى: اسْتِنْجَاءً.

قَوْلُهُ: «فَلْيُوتَر» أَي: فَلْيَقْطَعْ اسْتِجْمَارَ عَلَى وَتَرٍ، وَمَعْنَى الْوَتَرِ هُوَ كُلُّ مَا لَا يَنْقَسِمُ عَلَى اثْنَيْنِ، وَكُلُّ شَيْءٍ يَنْقَسِمُ عَلَى اثْنَيْنِ فَهُوَ شَفْعٌ.

وَقَدْ ذَكَرَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ شُرُوطًا لَصِحَّةِ اسْتِجْمَارٍ، مِنْهَا:

الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: أَنْ تَكُونَ وَتْرًا، لَكِنْ لَا يَكْفِي فِي الْوَتَرِيَّةِ أَنْ تَكُونَ مَسْحَةً وَاحِدَةً كَمَا يَبْدُو مِنْ ظَاهِرِ الْحَدِيثِ، وَلَكِنَّ هَذَا الظَّاهِرَ مَدْفُوعٌ بِالْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُسْتَنْجِيَ بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ»^(١) وَرُبَّمَا تَأْخُذُ هَذَا مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَتْ الْوَاحِدَةُ كَافِيَةً مَا اخْتَجَعَ أَنْ يَقُولَ: «فَلْيُوتَر» لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا اسْتَجْمَرَ مَرَّةً وَاحِدَةً فَقَدْ أَوْتَرَ.

وَعَلَى هَذَا فَإِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ثَلَاثٍ، فَأَقْلُ الْمَسْحَاتِ ثَلَاثٌ، فَإِنْ أَنْقَى بِثَلَاثٍ اقْتَصَرَ عَلَيْهَا، وَإِنْ لَمْ يُنْقِ أَنْقَى بِالرَّابِعَةِ، وَيَزِيدُ الْخَامِسَةَ اسْتِحْبَابًا، وَإِنْ أَنْقَى بِالسَّادِسَةِ

(١) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب الاستطابة، رقم (٢٦٢).

زَادَ السَّابِعَةَ اسْتِحْبَابًا؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَنْ اسْتَجَمَرَ فَلْيُوتِرْ»، أَي: فَلْيَجْعَلِ اسْتِجْمَارَهُ وَتَرًا، وَقَوْلِهِ: «مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ وَمَنْ لَا فَلَا حَرَجَ»^(١).

الشَّرْطُ الثَّانِي: أَنْ يَزُولَ الْأَذَى مِنَ السَّيْلَيْنِ، فَإِذَا مَسَحْتَ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَلَا يَكْفِي، وَإِذَا مَسَحْتَ ثَانِي مَرَّةٍ فَلَا يَكْفِي، وَإِذَا مَسَحْتَ ثَالِثَ مَرَّةٍ فَإِنَّا نَنْظُرُ: هَلْ يُوجَدُ أَثَرٌ فِيهَا اسْتِجْمَرْتَ بِهِ أَوْ لَا؟ فَإِنْ وَجِدَ أَثَرٌ فَلَا يَكْفِي؛ لِأَنَّ الْمَحَلَّ لَمْ يُنْظَفَ، وَإِنْ لَمْ يُوجَدِ أَثَرٌ كَفَى.

الشَّرْطُ الثَّلَاثُ: أَنْ يَكُونَ طَاهِرًا، فَإِنْ كَانَ نَجِسًا لَمْ يُجْزِئِ الْاسْتِجْمَارُ بِهِ؛ لِأَنَّ النَّجِسَ لَا يَزِيدُ النَّجَاسَةَ إِلَّا نَجَاسَةً، فَالنَّجِسُ كَيْفَ يُطَهَّرُ وَهُوَ نَجِسٌ؟! بَلْ هُوَ نَفْسُهُ يَحْتَاجُ إِلَى تَطْهِيرٍ، مِثْلُ أَنْ يَسْتَنْجِيَ الْإِنْسَانُ بِرَوْثَةِ حِمَارٍ، فَلَوْ اسْتَنْجَى بِرَوْثَةِ حِمَارٍ وَأَزَالَتِ الْحَارِجَ لَمْ يُجْزِئِ الْاسْتِجْمَارُ؛ لِأَنَّهَا نَجِيسَةٌ؛ وَلِهَذَا لَمَّا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ مَسْعُودٍ أَنْ يَأْتِيَ إِلَيْهِ بِأَحْجَارٍ يَسْتَجْمِرُ بِهَا، أَتَى إِلَيْهِ بِحَجَرَيْنِ وَرَوْثَةٍ، فَأَخَذَ الْحَجَرَيْنِ وَأَلْقَى الرَّوْثَةَ وَقَالَ: «إِنَّهَا رَجِسٌ»^(٢) أَي: أَنَّهَا نَجِيسَةٌ.

فَصَارَ الْاسْتِجْمَارُ بِالنَّجِسِ لَا يُجْزِئُ بِمُقْتَضَى الدَّلِيلِ وَالتَّعْلِيلِ؛ أَمَّا الدَّلِيلُ فَحَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَمَّا التَّعْلِيلُ؛ فَلَأَنَّ النَّجِسَ لَا يَزِيدُ النَّجِسَ إِلَّا نَجَاسَةً.

الشَّرْطُ الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُحْتَرَمٍ، فَإِنْ كَانَ مُحْتَرَمًا فَإِنَّ الْاسْتِجْمَارَ بِهِ لَا يُجْزِئُ

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الطهارة، باب الاستتار في الخلاء، رقم (٣٥)، وابن ماجه: كتاب الطهارة، باب الارتياح للغائط والبول، رقم (٣٣٧)، وأحمد (٢/ ٣٧١).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب لا يستنجى بروت، رقم (١٥٦)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَلَوْ أَنَّنِي، وَسَوَاءٌ كَانَ الْإِحْتِرَامُ لِلشَّيْءِ لِكُونِهِ يَشْتَمِلُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ عُلُومِ الدِّينِ
أَوْ لِكُونِهِ بِمَّا لَا يَنْبَغِي أَنْ يُسْتَعْمَلَ فِي الاسْتِجْمَارِ، فَلَوْ اسْتَنْجَى الْإِنْسَانُ بِطَعَامٍ
-وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- فَإِنَّهُ لَا يُجْزَى، مَعَ أَنَّهُ أَتَمُّ، وَلَوْ اسْتَنْجَى بِكُتُبِ عِلْمٍ شَرْعِيٍّ، لَا يُجْزَى
حَتَّى وَإِنْ أَنَّنِي؛ لِأَنَّهُ مُحْتَرَّمٌ، وَهُوَ حَرَامٌ عَلَيْهِ، أَمَّا إِذَا كَانَ مِنَ الْقُرْآنِ فَهُوَ رِدَّةٌ عَنِ
الْإِسْلَامِ وَكُفْرٌ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْإِهَانَةِ لِكَلَامِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ. وَلَوْ اسْتَنْجَى بِعَافٍ
يَابِسٍ فَإِنَّهُ لَا يُجْزَى؛ لِأَنَّهُ مُحْتَرَّمٌ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ نَهَى أَنْ يُسْتَنْجَى بِعَظْمٍ أَوْ رَوْثٍ، وَعَلَّلَ ذَلِكَ
بِأَنَّ الْعَظْمَ زَادَ إِخْوَانَنَا مِنَ الْجِنِّ^(١).

وَالْجِنُّ هُمْ أَوْلَئِكَ الْعَالَمُ الْغَيْبِيُّ الَّذِينَ وَصَفَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى بِأَوْصَافٍ مُتَعَدِّدَةٍ،
لَمَّا وَفَدُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَأَسْلَمُوا أَعْطَاهُمُ الرَّسُولُ ﷺ ضِيافَةً، فَقَالَ لَهُمْ: «لَكُمْ
كُلُّ عَظْمٍ ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ تَجِدُونَهُ أَوْفَرَ مَا يَكُونُ لَحْمًا»، فَإِذَا أَكَلْنَا اللَّحْمَ أَكَلْنَا
اللَّحْمَ كُلَّهُ وَبَقِيَتِ الْعِظَامُ، إِذَا رَمَيْنَاهَا عَلَى الْأَرْضِ فَإِنَّ الْجِنَّ يَجِدُونَهَا مَكْسُوءَةً لَحْمًا
أَوْفَرَ مَا يَكُونُ.

ولكن قد تقول أيها الإنسي: أنا لا أرى اللحم فالعظم لا زال بارزاً عندي.
فنقول: لو كُنْتَ جَنِيًّا لَرَأَيْتَهُ، أَمَّا وَأَنْتَ إِنْسِيٌّ فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَرَاهُ؛ لِأَنَّ الْجِنَّ
عَالَمٌ غَيْبِيٌّ فِي أَكْلِهِمْ وَشَرَابِهِمْ وَلِبَاسِهِمْ ﴿إِنَّهُ يَرَبُّكُمْ هُوَ وَقِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَنْوَهُمْ﴾
[الأعراف: ٢٧] فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَرَى طَعَامَهُمْ وَأَنْتَ لَا تَرَاهُمْ، هَلْ إِذَا اجْتَمَعَ جَمَاعَةٌ مِنْ

(١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب الجهر بالقراءة في الصبح والقراءة على الجن، رقم (١٥٠ / ٤٥٠)،

من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الْجِنُّ عَلَى هَذَا الْعَظْمِ يَأْكُلُونَ مِنَ اللَّحْمِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ، هَلْ يُمَكِّنُ أَنْ تَرَى اللَّحْمَ
وَلَا تَرَى هَؤُلَاءِ؟! الْجَوَابُ: لَا يُمَكِّنُ.

إِذَنْ: نَقُولُ: لَا تَسْتَجِمِرُ بِالْعَظْمِ.

وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «وَكُلُّ بَعْرَةٍ فَهِيَ عَلْفٌ لِدَوَابِّكُمْ»^(١)، فَالْبَعْرَاتُ الَّتِي
تَخْرُجُ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ تَكُونُ عَلَفًا لِدَوَابِّ الْجِنِّ، فَفَضَلَاتُ بَهَائِمِ الْإِنْسِ تَكُونُ
عَلَفًا لِبَهَائِمِ الْجِنِّ.

وَلِهَذَا نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْإِسْتِنْجَاءِ بِالْعَظْمِ وَالرَّوْثِ، وَإِذَا كَانَ طَعَامُ الْجِنِّ
وَطَعَامُ دَوَابِّهِمْ مُحْتَرَمًا لَا يَجُوزُ الْإِسْتِنْجَاءُ بِهِ، فَطَعَامُ الْإِنْسِ وَطَعَامُ دَوَابِّهِمْ مِنْ بَابِ
أَوَّلِي؛ كَمَا لَوْ اسْتَجَمَرَ -عِيَاذًا بِاللَّهِ- بِالْحُزْبِ الْيَاسِ، أَوْ اسْتَجَمَرَ بِالْعَلْفِ، فَإِذَا كَانَ
النَّبِيُّ ﷺ نَهَى عَنِ الْإِسْتِجْمَارِ بِزَادِ الْجِنِّ، فزَادَ الْإِنْسِ مِنْ بَابِ أَوَّلِي، وَإِذَا كَانَ النَّبِيُّ
ﷺ نَهَى عَنِ الْإِسْتِجْمَارِ بِزَادِ بَهَائِمِ الْجِنِّ، فزَادَ دَوَابِّ الْإِنْسِ مِنْ بَابِ أَوَّلِي؛ لِأَنَّ
جِنْسَ الْبَشَرِ أَفْضَلُ مِنْ جِنْسِ الْجِنِّ، بِلَا شَكٍّ، فَإِنَّ الْبَشَرَ خُلِقُوا مِنَ الطِّينِ، وَالْجِنَّ
خُلِقُوا مِنَ النَّارِ، وَأَبُو الْجِنِّ إِبْلِيسُ أَمَرَ أَنْ يَسْجُدَ لِآدَمَ وَلَكِنَّهُ اسْتَكْبَرَ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ
الْمُسْجُودَ لَهُ أَفْضَلُ مِنَ السَّاجِدِ، ثُمَّ إِنَّ فَضْلَاتِ بَهَائِمِ الْإِنْسِ تَكُونُ عَلَفًا لِبَهَائِمِ
الْجِنِّ، فَلَا يَخْتَلِفُ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنَّ جِنْسَ الْبَشَرِ أَفْضَلُ مِنْ جِنْسِ الْجِنِّ، لَكِنْ فِي كُلِّ
مِنَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ خُبَاءٌ، قَالَ الْجِنُّ: ﴿وَأَنَا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾ [الجن: ١١]،
وَقَالُوا: ﴿وَأَنَا مِنَّا الْمُسْلِمُونَ وَمِنَّا الْفَاسِقُونَ﴾ [الجن: ١٤]، فَحَتَّى الْجِنُّ يَعْرِفُونَ أَنَّ

(١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب الجهر بالقراءة في الصبح والقراءة على الجن، رقم (٤٥٠)،

من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الإيمان يزيد وينقص ﴿مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾ هؤلاء المسلمون، ﴿مِنَّا الْمُسْلِمُونَ﴾ هم الكافرون.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا كَانَتِ الْأَرْضُ كُلُّهَا خَضِرَاءَ مِنَ الْعُشْبِ، وَأَرَادَ إِنْسَانٌ أَنْ يَبُولَ كَيْفَ يَصْنَعُ؟

نَقُولُ: الشَّرِيعَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ لَا تَأْتِي بِخُرْجٍ أَبَدًا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨] إِذَا كَانَتِ الْأَرْضُ كُلُّهَا خَضِرَاءَ مِنَ الْعُشْبِ - وَالْعُشْبُ طَعَامٌ مِهَائِمًا - وَأَرَادَ إِنْسَانٌ أَنْ يَبُولَ أَوْ يَتَغَوَّطَ؛ فَإِنَّهُ يَبُولُ عَلَى هَذَا الْعُشْبِ؛ لِأَنَّ هَذَا ضَرُورَةٌ، وَلَا نَقُولُ لَهُ: اخْفِرْ حُفْرَةً، أَوْ خُذْ مَعَكَ كَيْسًا فَتَبُولْ بِهِ، ثُمَّ إِذَا تَعَدَّيْتَ الْأَرْضَ الْمُعْشَبَةَ أَرْقُهُ. لَا نَقُولُ هَذَا.

إِذَنْ: لَا يَجُوزُ الاسْتِجْمَارُ بِالْعَظْمِ وَالرَّوْثِ مِنْ حَيَوَانٍ ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ طَعَامٌ إِخْوَانِنَا مِنَ الْجِنِّ وَطَعَامٌ دَوَابِّهِمْ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَا الْحُكْمُ إِذَا كَانَ الْعَظْمُ وَالرَّوْثُ مِنْ حَيَوَانٍ لَمْ يُذَكَّرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ بِأَنْ كَانَ عَظْمَ حِمَارٍ، أَوْ كَانَ عَظْمَ مَيْتَةٍ، أَوْ كَانَ عَظْمَ حَيَوَانٍ مَذْبُوحٍ لَمْ يُذَكَّرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ، هَلْ يَكُونُ مَكْسُورًا لِحَمٍّ لِلْجِنِّ أَوْ لَا يَكُونُ؟

فَالْجَوَابُ: لَا يَكُونُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَكُمْ كُلُّ عَظْمٍ ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ» فَإِنْ قِيلَ: إِذَنْ لِمَاذَا لَا نَسْتَجِمِرُ بِهِ؟

قُلْنَا: لِأَنَّهُ يَكُونُ نَجِسًا، فَالْمَيْتَةُ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ حَيَوَانٍ طَاهِرٍ كَالْبَعِيرِ فَإِنَّهَا تَكُونُ نَجِسَةً، إِذَا كَانَتْ نَجِسَةً وَالْعَظْمُ مِنْهَا نَجِسٌ فَلَا يُمَكِّنُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَتَطَهَّرَ بِنَجْسٍ؛

ولهذا نُهي عن الاستجمار بالعظام، سواء كانت عظام مذكاة، أو عظام ميتة، أو عظام ما لا يحل أكله.

ونقول كذلك في الروث: يحرم الاستجمار به.

الشرط الخامس: ألا يحف المكان قبل الاستجمار، فإن جف لم يجزئ إلا الماء.

وهل يمكن أن يحف قبل الاستجمار؟

نقول: نعم، كما لو لم يكن عنده حجر، فيذهب يطلب حجراً، ثم في هذه المدة يبس المكان، نقول: هنا لا ينفع الاستجمار، بل الماء هو النافع.

الشرط السادس: أن يكون متقياً، فالذي لا ينقي لا يفيد، مثل أن يستنجي بزجاجة، كما لو أتى بفنجان أو جرة واستنجى بها، فهذا لا يجزئ؛ لأنه لا ينقي، بل لا يزيد الموضع إلا تلوثاً.

فإن قال قائل: وهل يشترط أن يكون المستجمر به مباحاً أو لا؟ كمن غصب حجراً من إنسان وأخذه قهراً واستجمر به هل يجزئ أو لا يجزئ؟

نقول: يجزئ، فلا يشترط أن يكون مباحاً؛ لأن هذا من باب الإزالة، ولهذا لو أزلت النجاسة بهاء مغصوب طهرت النجاسة.

الثالث: «وإذا استيقظ أحدكم من نومه، فليغسل يديه قبل أن يدخلهما في الإناء ثلاثاً»:

قوله: «وإذا استيقظ أحدكم من نومه»، أي: صحا من النوم «فليغسل»، وقوله: «من نومه»، مفرد مضاف؛ فيعم كل نوم.

فَإِذَا نَظَرْنَا إِلَى قَوْلِهِ: «مِنْ نَوْمِهِ» قُلْنَا: إِنَّهُ عَامٌّ، يَشْمَلُ نَوْمَ اللَّيْلِ وَنَوْمَ النَّهَارِ، وَكَذَلِكَ إِذَا نَظَرْنَا إِلَى التَّعْلِيلِ بِقَوْلِهِ ﷺ: «فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِي» قُلْنَا: إِنَّهُ عَامٌّ؛ لِأَنَّ النَّائِمَ فِي النَّهَارِ لَا يَدْرِي عَنْ نَفْسِهِ أَيْضًا كَالنَّائِمِ فِي اللَّيْلِ، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ الْحَدِيثُ عَامًّا لِنَوْمِ اللَّيْلِ وَنَوْمِ النَّهَارِ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَقَالُوا: إِنَّ النَّائِمَ إِذَا اسْتَيْقَظَ مِنْ نَوْمِهِ مِنَ اللَّيْلِ أَوْ النَّهَارِ فَلْيَغْسِلْ يَدَيْهِ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهُمَا فِي الْإِنَاءِ ثَلَاثًا.

وَذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالنَّوْمِ هُنَا نَوْمُ اللَّيْلِ، قَالُوا: لِأَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِي أَتَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ»، وَالْبَيِّنَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا بِاللَّيْلِ، حَتَّى وَلَوْ كَانَ أَكْثَرُ نَوْمِهِ فِي النَّهَارِ، كَحَالِ بَعْضِ النَّاسِ فِي رَمَضَانَ، فَإِنَّهُ لَا يُقَالُ: إِنَّهُ بَاتَ. وَعَلَى هَذَا فَإِذَا اسْتَيْقَظَ مِنْ نَوْمِ النَّهَارِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَغْمَسَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ قَبْلَ أَنْ يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ لَهُ وَجْهَةٌ نَظَرٍ قَوِيَّةٌ، وَلَكِنَّ الْإِحْتِيَاظَ أَنْ تَغْسِلَهَا قَبْلَ غَمْسِهَا فِي الْإِنَاءِ ثَلَاثًا، سَوَاءً قُمْتَ مِنْ نَوْمِ اللَّيْلِ أَوْ مِنْ نَوْمِ النَّهَارِ.

وَكَانُوا فِيهَا سَبَقَ يَتَوَضَّؤُونَ بِالْأَوَانِي، بَلْ وَيَغْتَسِلُونَ بِهَا، فَلَا تَغْمَسُ يَدُكَ فِي هَذَا الْإِنَاءِ حَتَّى تَغْسِلَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، سَوَاءً قُمْتَ مِنْ نَوْمِ اللَّيْلِ أَوْ مِنْ نَوْمِ النَّهَارِ. هَذَا هُوَ الْإِحْتِيَاظُ.

مِنْ ذَلِكَ: أَذْكَارُ النَّوْمِ، فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهَا فِي نَوْمِ اللَّيْلِ، لَكِنْ إِذَا ذَكَرَهَا الْإِنْسَانُ فِي نَوْمِ النَّهَارِ، فَحَسَنٌ، لَا تَضُرُّهُ.

كَذَلِكَ أَيْضًا أَمَرَ الرَّسُولُ ﷺ: «إِذَا اسْتَيْقَظَ الْإِنْسَانُ أَنْ يَسْتَنْثِرَ ثَلَاثًا؛ فَإِنَّ

الشَّيْطَانُ يَبِيتُ عَلَى خَيْشُومِهِ»^(١) هذا في نَوْمِ اللَّيْلِ، أَمَّا فِي نَوْمِ النَّهَارِ فَلَيْسَ كَذَلِكَ، لَكِنْ لَوْ أَنَّ الْإِنْسَانَ فَعَلَ وَاسْتَشَرَّ ثَلَاثًا لَا تَقُولُ: هَذَا بَذْعَةٌ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ قَدْ دَلَّ عَلَيْهِ.

وَقَوْلُهُ: «فَلْيَغْسِلْ يَدَيْهِ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهُمَا فِي الْإِنَاءِ ثَلَاثًا»، فَالْأَمْرُ فِي قَوْلِهِ: «فَلْيَغْسِلْ» لِلأَمْرِ؛ وَلِهَذَا سُكِّنَتْ.

وَلَا مَ الْأَمْرِ: تُسَكِّنُ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ (الْوَاوِ)، وَ(الفَاءِ)، وَ(ثَمَّ)، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿مَنْ كَانَتْ يَدَاكَ أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمَدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لِيَقْطَعْ﴾ [الحج: ١٥]، فَهَذَا (الفَاءِ) وَ(ثَمَّ)، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَقَثَهُمْ وَلِيُؤْفُوا﴾ [الحج: ٢٩]، وَهَذَا (ثَمَّ)، وَ(الْوَاوِ).

وَلَا مَ التَّعْلِيلِ: تُكْسَرُ بَعْدَ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ؛ وَلِهَذَا يُحْطَى مَنْ يَقْرَأُ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لِيَكْفُرُوا بِمَا ءَاتَيْنَهُمْ وَلِيَتَمَنَعُوا﴾ [العنكبوت: ٦٦] بِتَسْكِينِ اللَّامِ إِذَا كَانَ يُرِيدُ لَا مَ (كَيَّ)، أَمَّا إِنْ كَانَ يُرِيدُ لَا مَ الْأَمْرِ فَتَنْظُرُ هَلْ هِيَ قِرَاءَةٌ أَوْ لَا؟ لَكِنْ إِذَا كَانَ يُرِيدُ لَا مَ التَّعْلِيلِ، فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ تُكْسَرَ.

وَقَوْلُهُ: «فَلْيَغْسِلْ يَدَيْهِ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهُمَا فِي الْإِنَاءِ» إِذَا أُطْلِقَتْ غَسَلَةٌ فِي الشَّرْعِ؛ فَيَعْنِي أَنَّهُ الْمُرُورُ عَلَى الْعُضْوِ مَرَّةً وَاحِدَةً، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهَا الْغُرْفَةُ.

قَوْلُهُ: «ثَلَاثًا»: هَذِهِ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ عَامِلُهَا قَوْلُهُ: «فَلْيَغْسِلْ»: يَعْنِي: غَسَلًا ثَلَاثًا.

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده، رقم (٣٢٩٥)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب الإيتار في الاستنثار والاستجمار، رقم (٢٣٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قَوْلُهُ: «فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ»: أَي: لَا يَعْلَمُ أَيْنَ بَاتَتْ، وَنَامَتْ لَيْلًا، وَقَوْلُهُ: «فَإِنَّ أَحَدَكُمْ»: هِيَ جُمْلَةٌ لِتَعْلِيلِ قَوْلِهِ: «فَلْيَغْسِلْ».

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: كُلُّ يَدْرِي أَنَّ يَدَهُ بَاتَتْ فِي فِرَاشِهِ مَعَهُ، فَمَا وَجْهُ قَوْلِهِ ﷺ: «لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ»؟

فَالْجَوَابُ: قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ هَلْ هِيَ تَجَوَّكَتْ فِي جَسَدِهِ وَمَسَّتْ شَيْئًا نَجَسًا تَحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى تَطْهِيرٍ، وَبِنَاءٍ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى قَالَ هُوَ لَا: لَوْ وَضَعَ يَدَهُ فِي كَيْسٍ فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ أَنْ يَغْسِلَهَا قَبْلَ غَمْسِهَا فِي الْإِنَاءِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ حَفِظَهَا مِنَ التَّلَوُّثِ بِمَا يَحْصُلُ مِنْ بَدَنِهِ.

وَقَالَ آخَرُونَ: لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ؛ لِأَنَّ الشَّيَاطِينَ قَدْ تَعَبَّتْ بِهِ فِي مَنَامِهِ، فَتَحْمِلُ أَشْيَاءَ ضَارَّةَ تُلَوِّثُ بِهَا الْيَدُ، فَإِذَا غَمَسَهَا فِي الْإِنَاءِ قَبْلَ أَنْ يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا تَلَوَّثَ الْإِنَاءُ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ الضَّارَّةِ، وَهُوَ لَا يَدْرِي، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الرَّاجِحُ، وَالنَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يُرِيدُ مِنَّا أَنْ نَبْتَعدَ عَنْ كُلِّ مَا يَضُرُّ.

قَوْلُهُ: «وَفِي لَفْظٍ مُسْلِمٍ: «فَلْيَسْتَنْشِقْ بِمِنْخَرِهِ مِنَ الْمَاءِ»، هَذَا بَيَانٌ لِمَعْنَى الِاسْتِنْشَاقِ، وَإِلَّا فَلَا يَخْتَلِفُ عَمَّا سَبَقَ.

قَوْلُهُ: «وَفِي لَفْظٍ مُسْلِمٍ» وَإِذَا قَالَ: «فِي رِوَايَةٍ» فَالظَّاهِرُ أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ اللَّفْظِ وَالرِّوَايَةِ مَا يَلِي:

اللَّفْظُ: يَدُورُ عَلَى شَخْصٍ وَاحِدٍ، فَيَتَّفِقُ الرِّوَاةُ فِي التَّابِعِيِّ؛ لِأَنَّ الرِّوَاةَ اخْتَلَفُوا فِي اللَّفْظِ الَّذِي تَقْلُوهُ عَنِ التَّابِعِيِّ.

الرِّوَايَةُ: إِذَا جَاءَتْ عَنْ طَرِيقٍ مُسْتَقِلٍّ بِصَحَابِيٍّ آخَرَ وَتَابِعِيٍّ آخَرَ.

فَإِنْ قِيلَ: «عَنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ» وَجَاءَ مِنْ طَرِيقَيْنِ غَيْرِ مُتَّفِقَيْنِ إِلَى التَّابِعِيِّ إِلَّا فِي أَبِي هُرَيْرَةَ، فَهَذِهِ رِوَايَةٌ.

أَمَّا إِذَا كَانَ الْاِخْتِلَافُ عَنْ أَحَدِ الشُّيُوخِ فِي أَثْنَاءِ السَّنَدِ، فَهَذَا لَفْظٌ.

قَوْلُهُ: «فَلْيَسْتَنْشِقْ»: مِثْلُ قَوْلِهِ السَّابِقِ: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ مَاءً، ثُمَّ لْيَسْتَنْشِقْ»؛ لِأَنَّ الْاِئْتِثَارَ يَكُونُ بَعْدَ الْاِسْتِنْشَاقِ.

وَيُشْرَعُ لِمَنْ فَرَغَ مِنَ الْوُضُوءِ أَنْ يَقُولَ: «أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ»^(١)؛ لِأَجْلِ أَنْ يُطَهَّرَ قَلْبُهُ مِنَ الشَّرْكِ فِي قَوْلِهِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، وَمِنْ الْبِدْعَةِ فِي قَوْلِهِ: «أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ».

مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: وَجُوبُ الْاِسْتِنْشَاقِ فِي الْوُضُوءِ؛ لِأَمْرِهِ ﷺ مَنْ تَوَضَّأَ أَنْ يَجْعَلَ فِي أَنْفِهِ مَاءً؛ لِقَوْلِهِ: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ مَاءً» وَإِنَّمَا وَجَبَ هَذَا؛ لِأَنَّ الْاِنْتِفَافَ فِي الْوَجْهِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَاعْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] وَلِهَذَا كَانَ وَجُوبُ الْاِسْتِنْشَاقِ وَالْمُضْمَضَةِ قَدْ دَلَّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ، وَكُلُّ يَعْلَمُ أَنَّ أَنْفَهُ فِي وَجْهِهِ وَلَيْسَ فِي رَأْسِهِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَ أَنْ يُغْسَلَ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَحَدِ أَصْحَابِهِ وَهُوَ لَقِيطُ بْنُ صَبْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «بَالِغٌ فِي الْاِسْتِنْشَاقِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا»^(٢).

(١) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب الذكر المستحب عقب الوضوء، رقم (٢٣٤)، من حديث

عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أحمد (٣٢/٤)، وأبو داود: كتاب الطهارة، باب في الاستنشاق، رقم (١٤٢)، والترمذي:

كتاب الصوم، باب ما جاء في كراهية مبالغة الاستنشاق للصائم، رقم (٧٨٨)، والنسائي:

فإن قيل: وهل يجب الاستنشاق في الغسل؟

قلنا: نعم، يجب من باب أولى؛ لأنه إذا وجب في الوضوء وهو حدث أصغر فوجوبه في الغسل من باب أولى، ولا إشكال في هذا.

الفائدة الثانية: وجوب الاستنثار؛ لقوله: «فليجعل في أنفه ماء ثم لينثر».

وقيل: لا يجب الاستنثار، وإنما الواجب الاستنشاق، وأن الإنسان لو استنشق وابتلع الماء أجزأه.

وعلى فرض أننا سلمنا بهذا فإنه لا ينبغي للإنسان أن يستنشق الماء ويتلعه؛ لأن الماء سيمر بأشياء مؤذية قدرة، فإذا ابتلعه ربما يحدث له ضرر، هذا من وجه.

ومن وجه آخر: ربما يمر الماء بالخياشيم ويختنق في خيشوم منها فيسبب التهاباً أو ضرراً؛ ولهذا جاء هذا اللفظ: «فليجعل في أنفه ماء»، فلو أن الإنسان أخذ الماء ثم ضغط عليه حتى دخل في الأنف كفى وإن لم يستنشق.

فالذي يظهر لنا وجوب الاستنشاق، أو جعل الماء في الأنف دون الاستنثار، لكن لا شك أن الاستنثار أفضل؛ لأن الرسول ﷺ أمر به.

الفائدة الثالثة: وجوب الإيتار في الاستجمار؛ لقوله: «ومن استجمر فليوتر»، واللام للأمر، وهذا في الثلاث مسلم؛ لحديث سلمان الفارسي رضي الله عنه: «أن النبي ﷺ نهى أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار»^(١)، فالإيتار بالثلاث واجب، ولا يمكن

= كتاب الطهارة، باب المبالغة في الاستنشاق، رقم (٨٧)، وابن ماجه: كتاب الطهارة وسننها، باب المبالغة في الاستنشاق والاستنثار، رقم (٤٠٧).

(١) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب الاستطابة، رقم (٢٦٢).

أَنْ يَطْهُرَ الْمَحْلُ إِلَّا بِثَلَاثِ مَسْحَاتٍ.

وَلَكِنْ قَدْ رَوَى أَهْلُ السُّنَنِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِيتَارَ فِي الاسْتِجْمَارِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ^(١)، بَلْ هُوَ سُنَّةٌ إِلَّا فِي الثَّلَاثِ فَإِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْهَا.

وهل مثله الماء، لا يَطْهُرُ الْمَحْلُ إِلَّا بِثَلَاثِ غَسَلَاتٍ؟

الجواب: لا، إِلَّا إِذَا كَانَ الْخَارِجُ رَطْبًا، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَطْهُرُ بِأَقَلِّ مِنْ ثَلَاثٍ، خُصُوصًا الْبَرَارُ، أَمَّا إِذَا كَانَ جَافًا، فَالْأَمْرُ سَهْلٌ، حَتَّى إِنْ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ يَقُولُ: «إِذَا كَانَ جَافًا بِالْكُلِّيَّةِ بِحَيْثُ لَا يَحْصُلُ مِنْهُ أَذْنَى رُطُوبَةٍ، فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ اسْتِجْمَارٌ وَلَا اسْتِنْجَاءٌ»، كَالْوِلَادَةِ الْعَارِيَةِ مِنَ الدَّمِ لَيْسَ فِيهَا نِفَاسٌ، وَهَذَا شَيْءٌ بَعِيدٌ نَادِرٌ، لَا حُكْمَ لَهُ.

إِذَنْ: لَا بُدَّ مِنَ الْإِيتَارِ الْوَاجِبِ وَهُوَ ثَلَاثٌ، وَمَا زَادَ فَهُوَ سُنَّةٌ؛ بِدَلِيلِ حَدِيثِ سَلْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَقَدْ نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِأَقَلِّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ» فَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَوْ اسْتَنْجَى بِأَكْثَرٍ، وَلَوْ بِأَرْبَعٍ فَإِنَّهُ لَا نَهْيَ فِيهِ، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ الْأَمْرُ بِالْإِيتَارِ هُنَا أَمْرًا مُشْتَرَكًا بَيْنَ الْوَاجِبِ وَالْمُسْتَحَبِّ، وَهَذَا نَادِرُ الْوُجُودِ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، أَنْ يَكُونَ لَفْظًا وَاحِدًا يَدُورُ بَيْنَ أَمْرَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، وَيُسَمَّى عِنْدَ الْبَلَاغِيِّينَ: «اسْتِعْمَالُ الْمُشْتَرَكِ فِي مَعْنِيهِ جَمِيعًا».

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب لا يستنجى بروت، رقم (١٥٦)، والترمذي: كتاب الطهارة، باب في الاستنجاء بالحجرين، رقم (١٧)، والنسائي: كتاب الطهارة، باب الرخصة في الاستطابة بحجرين، رقم (٤٢)، وابن ماجه: كتاب الطهارة، باب الاستنجاء بالحجارة، رقم (٣١٤)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَالْأَمْرُ لَفْظٌ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْوَاجِبِ وَالْمُسْتَحَبِّ، وَهَذَا اسْتَعْمَلْنَاهُ فِي الْمَعْنَيْنِ، فِي الْوَاجِبِ وَفِي الْمُسْتَحَبِّ، فَقُلْنَا: «فَلْيُوتَرَ» بِالثَّلَاثِ وَلَا بُدَّ، وَمَا زَادَ عَنِ الثَّلَاثِ فَهُوَ سُنَّةٌ، فَإِذَا أَنْقَى بِأَرْبَعَةِ أَحْجَارٍ نَقُولُ: زِدْ خَامِسَةً، وَإِذَا أَنْقَى بِسِتَّةٍ نَقُولُ: زِدْ سَابِعَةً؛ لِقَوْلِهِ: «مَنْ اسْتَجَمَرَ فَلْيُوتَرَ».

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: يَجِبُ أَنْ يَغْسِلَ الْإِنْسَانُ يَدَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، إِذَا قَامَ مِنَ النَّوْمِ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهُمَا فِي الْإِنَاءِ؛ لِقَوْلِهِ: «وَإِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَيْهِ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهُمَا فِي الْإِنَاءِ ثَلَاثًا».

وهل هذا النومُ خاصٌّ بنومِ اللَّيْلِ أو بنومِ اللَّيْلِ والنَّهَارِ؟
نَقُولُ: مَنْ نَظَرَ إِلَى عُمُومِ اللَّفْظِ قَالَ: إِنَّهُ عَامٌّ، فَقَوْلُهُ: «مِنْ نَوْمِهِ» مُفْرَدٌ مُصَافٌ فَيَشْمَلُ كُلَّ نَوْمٍ، وَأَمَّا مَنْ نَظَرَ إِلَى تَعْلِيلِ الْحُكْمِ: «فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ»، قَالَ: إِنَّهُ خَاصٌّ بنومِ اللَّيْلِ.

وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ فِي نَوْمِ اللَّيْلِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «بَاتَتْ» لَا تَكُونُ الْبَيْتُوتَةُ إِلَّا فِي اللَّيْلِ، فَيَجِبُ أَنْ يَغْسِلَهَا قَبْلَ إِدْخَالِهَا الْإِنَاءَ ثَلَاثًا، وَأَمَّا فِي نَوْمِ النَّهَارِ فَلَا يَجِبُ، لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يَفْعَلَ احتياطًا، وَإِنَّمَا خَصَّصْنَاهُ بنومِ اللَّيْلِ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ تَقْتَضِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّيْلَ هُوَ مَحَلُّ خُرُوجِ الْمُؤْذِيَّاتِ مِنْ بَنِي آدَمَ، وَمِنْ الشَّيَاطِينِ وَغَيْرِهَا.

وَلِلْعُلَمَاءِ فِي حُكْمِ الْمَاءِ فِيْمَا إِذَا غَمَسَ يَدَهُ قَبْلَ غَسْلِهَا ثَلَاثًا ثَلَاثَةً آرَاءُ:
الرَّأْيُ الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ الْمَاءُ نَجِسًا، وَحُجَّتُهُمْ هُوَ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَضَعُ يَدَهُ فِي الْمَاءِ حَتَّى يَغْسِلَ يَدَهُ ثَلَاثًا فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ»
قَالُوا: لِأَنَّهُ رُبَّمَا تَتَجَوَّلُ يَدُهُ بِدَنِيهِ وَتُصِيبُ شَيْئًا نَجِسًا فَيَتَنَجَّسُ الْمَاءُ.

الرَّأْيُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْمَاءُ طَهُورًا، وَهَذَا هُوَ الْقَوْلُ الرَّاجِحُ؛ لِأَنَّ التَّنَجِيسَ لَا يَثْبُتُ فِي الْإِحْتِمَالِ. وَالرَّسُولُ ﷺ يَقُولُ: «فَإِنْ أَحَدَكُمْ لَا يَذْرِي».

الرَّأْيُ الثَّلَاثُ: أَنْ يَكُونَ الْمَاءُ طَاهِرًا غَيْرَ مُطَهَّرٍ، وَهَذَا الرَّأْيُ غَيْرُ وَارِدٍ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِثْبَاتَ قِسْمٍ ثَالِثٍ فِي الْمِيَاهِ لَيْسَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ، وَالْأَدِلَّةُ إِنَّمَا دَلَّتْ عَلَى أَنَّ الْمَاءَ قِسْمَانِ فَقَطْ لِقَوْلِهِ ﷺ: «أَنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ»^(١)، فَجَعَلَهُ الرَّسُولُ ﷺ قِسْمَيْنِ: الطَّهُورَ، وَيُقَابِلُهُ النَّجِسُ.

وَلَكِنَّ هَذَا الرَّجُلُ إِمَّا أَنْ يَأْتِمَ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ خَالَفَ الْأَمْرَ وَلَا يَأْتِمَ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ لِلِاسْتِحْبَابِ.

الْفَائِدَةُ الْخَامِسَةُ: إِطْلَاعُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى عِلْمِ الْغَيْبِ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «فَإِنْ أَحَدَكُمْ لَا يَذْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ» عُلِّلَهُ بِغَضِّ الْعُلَمَاءِ بِأَنَّ الشَّيْطَانَ يَغْبُثُ فِي يَدِهِ، وَلَا يَذْرِي الْإِنْسَانُ مَاذَا حَصَلَ مِنْ هَذَا الْعَبَثِ، فَقَدْ يَكُونُ عَبَثًا بِحَمَلِ أَشْيَاءَ ضَارَّةٍ لِلشَّخْصِ وَلَا تَزُولُ إِلَّا بِغَسْلٍ، وَيُجَوِّزُ أَنْ يَكُونَ بِغَيْرِ هَذَا.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: وَجُوبُ الْاِخْتِيَاطِ، وَوَجْهُهُ: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَمَرَ بِالْغَسْلِ اخْتِيَاطًا؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «فَإِنْ أَحَدَكُمْ لَا يَذْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ» يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا لِلِاخْتِيَاطِ، وَإِلَّا لَكَانَ التَّعْلِيلُ (فَإِنْ يَدُ أَحَدِكُمْ تَبَيَّتْ فِي كَذَا).

(١) أخرجه أحمد (٣/ ٣١)، وأبو داود: كتاب الطهارة، باب ما جاء في بثر بضاعة، رقم (٦٦)، والترمذي: كتاب الطهارة، باب ما جاء أن الماء لا ينجسه شيء، رقم (٦٦)، والنسائي: كتاب الطهارة، باب ذكر بثر بضاعة، رقم (٣٢٦)، وابن ماجه: كتاب الطهارة، باب الحياض، رقم (٥١٩)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَاسْتَدَلَّ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ بِهَذَا الْحَدِيثِ ^(١) عَلَى وَجُوبِ تَجَنُّبِ الثَّوْبِ الْمَشْكُوكِ فِي نَجَاسَتِهِ، وَأَنَّهُ لَا يُلْبَسُ حَتَّى يُغْسَلَ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ» هَذَا مِثْلُهُ، وَلَكِنَّ هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَوْ لَا وَرُودُ النَّصِّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لَكَانَ الْأَصْلُ عَدَمَ وَجُوبِ الْغَسْلِ، وَالثَّوْبُ لَمْ يَرُدْ بِهِ نَصٌّ بِأَنَّا إِذَا شَكَكْنَا فِيهِ وَجَبَ عَلَيْنَا غَسْلُهُ، بَلِ الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ، فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَكِيَ إِلَيْهِ الرَّجُلُ يُحْيِلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ أَحَدَثٌ، فَقَالَ: «لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا» ^(٢).

وَعَلَى هَذَا: فَإِذَا شَكَكْنَا فِي نَجَاسَةِ الثَّوْبِ، فَلَا أَصْلَ فِيهِ بَقَاءَ الطَّهَارَةِ حَتَّى نَتَيَقَّنَ أَنَّهُ تَنَجَّسَ، حَتَّى لَوْ أَنَّهُ غَلَبَ عَلَى ظَنِّكَ أَنَّهُ تَنَجَّسَ، فَلَا أَصْلَ الطَّهَارَةِ.

وَرُبَّمَا يَحْدُثُ هَذَا لِلْإِنْسَانِ إِذَا تَبَوَّلَ عَلَى أَرْضٍ صُلْبَةٍ ثُمَّ أَصَابَ سَاقَهُ رَشَاشٌ، فَإِنَّهُ يُعْتَقَدُ إِذَا أَصَابَ سَاقَهُ الرَّشَاشُ فَسَوْفَ يُصِيبُ السَّرْوَالَ، فَتَقُولُ لَهُ: إِنَّ الْأَصْلَ الطَّهَارَةُ وَعَدَمُ الْإِصَابَةِ.

وَدَلِيلُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ أَصَابَتْ جُزْءًا مِنْ سَاقِكَ نُقْطَةً، وَالباقِي لَمْ يُصِبْهُ شَيْءٌ، إِذَنْ فَالثَّوْبُ لَمْ يُصِبْهُ شَيْءٌ مِثْلَ الْبَاقِي الَّذِي بَقِيَ مِنَ السَّاقِ، وَالْمَسْأَلَةُ لَيْسَ فِيهَا إِشْكَالٌ، لَكِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ يَأْتِي بَعْضَ النَّاسِ لِيُؤَسَّسَ أَنَّهُ قَدْ أَصَابَ الْبَوْلُ سَاقَهُ

(١) وهو حديث: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ مَاءً، ثُمَّ لِيَتَنَتَّرْ، وَمَنْ اسْتَجَمَرَ فَلْيُؤَيِّرْ، وَإِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَيْهِ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَهُمَا فِي الْإِنَاءِ ثَلَاثًا، فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ».

(٢) أخرجه البخاري كتاب الوضوء، باب من لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن، رقم (١٣٧)، ومسلم كتاب الحيض، باب الدليل على أن من تيقن الطهارة ثم شك، رقم (٣٦١)، من حديث عبد الله بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ قَدْ أُصِيبَ سِرُّوَالَهُ أَيْضًا، لَكِنَّ هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ فَاطْرُدِ الْوَسَاوِسَ عَنْكَ، لَا تَسْتَوِلِي عَلَيْكَ فَتَهْلِكِ.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: اعْتِبَارُ الْعَدَدِ (ثَلَاثَةٌ) فِي الشَّرْعِ، وَهَذَا مَوْجُودٌ فِي أَحَادِيثَ أُخْرَى، مِنْهَا: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ...»^(١)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَهَنَّاكَ أَعْدَادٌ اعْتَبَرَهَا الشَّرْعُ غَيْرُ الثَّلَاثِ، فَاعْتَبَرَ الْاِثْنَيْنِ، وَالْأَرْبَعِ، وَالْخُمْسَ، وَالسَّبْعَ.

وَقَدْ طَلَبْتُ مِنْ بَعْضِ الْإِخْوَةِ أَنْ يَخْصُرَ الْأَحَادِيثَ الْوَارِدَةَ فِي خَصْرِ الثَّلَاثِ، فَجَمَعَ أَحَادِيثَ كَثِيرَةً فِيهَا ذِكْرُ الثَّلَاثِ.

إِذْنِ: الْعَدَدُ الثَّلَاثِيُّ لَهُ اعْتِبَارٌ فِي الشَّرْعِ، حَتَّى الْاِسْتِثْنَانُ فَإِنَّهُ يَسْتَأْذِنُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَإِنْ أْذِنَ لَكَ وَإِلَّا فَارْجِعْ.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: حُسْنُ تَعْلِيمِ الرَّسُولِ ﷺ، وَذَلِكَ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنَّهُ ذَكَرَ ثَلَاثَ مَسَائِلَ، كُلُّهَا مُتَقَارِبَةٌ، هِيَ: الْاِئْتِمَارُ فِي الْوُضُوءِ، وَالْاِسْتِجْمَارُ، وَغَمْسُ الْيَدِ بِالْإِنَاءِ لِإِخْرَاجِ الْمَاءِ؛ لِيَتَوَضَّأَ مِنْهُ، وَهَذِهِ غَالِبًا تَكُونُ مُتَقَارِبَةً أَوْ مُتَقَارِبَةً؛ فَلِهَذَا ذَكَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ جَمِيعًا.

الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا أَمَرَ بِغَسْلِ الْيَدِ قَبْلَ إِدْخَالِهَا فِي الْإِنَاءِ ثَلَاثًا عُلِّلَ الْحُكْمَ فِي قَوْلِهِ: «فَإِنْ أَحَدَكُمُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ»، وَتَعْلِيلُ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ لَهُ ثَلَاثُ فَوَائِدَ:

(١) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب حلاوة الإيمان، رقم (١٦)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان خصال من اتصف بهن وجد حلاوة الإيمان، رقم (٤٣)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أَوَّلًا: بَيَانُ سُمُومِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَأَنَّ أَحْكَامَهَا كُلَّهَا مَقْرُونَةٌ بِالْحِكْمِ؛ لِأَنَّ الْعِلَلَ حِكْمٌ، وَلَكِنْ مِنَ الْحِكْمِ مَا يَكُونُ مَعْلُومًا لِلنَّاسِ، وَمِنْهَا مَا يَكُونُ مَجْهُولًا، وَمِنْهَا مَا يَكُونُ مَعْلُومًا لِكُلِّ أَحَدٍ، وَمِنْهَا مَا يَكُونُ مَعْلُومًا لِأَهْلِ الْعِلْمِ دُونَ غَيْرِهِمْ، فَالْحِكْمُ الَّذِي رُبِّتَ عَلَيْهَا الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ ثَلَاثٌ:

١ - حِكْمٌ مَعْلُومَةٌ لِجَمِيعِ النَّاسِ، مِثْلُ السَّوَاكِ، حِكْمَتُهُ: تَطْهِيرُ الْفَمِ، كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «السَّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ»^(١)، وَتَحْرِيمُ السُّمِّ، حِكْمَتُهُ مَعْلُومَةٌ لِكُلِّ النَّاسِ حَتَّى الْعَوَامِّ؛ لِأَنَّهُ يَقْتُلُ.

٢ - حِكْمٌ مَعْلُومَةٌ لِأَهْلِ الْعِلْمِ خَاصَّةً، وَالْعَامَّةُ لَا يَدْرُونَ عَنْهَا، مِثْلُ وُجُوبِ الْوُضُوءِ مِنْ لَحْمِ الْإِبِلِ، فَإِذَا أَكَلْتَ لَحْمَ إِبِلٍ وَجَبَ عَلَيْكَ أَنْ تَتَوَضَّأَ وَجُوبًا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِالْوُضُوءِ مِنْ لَحْمِ الْإِبِلِ، وَسُئِلَ: أَتَتَوَضَّأُ مِنْ لُحُومِ الْغَنَمِ؟ قَالَ: «إِنْ شِئْتَ»، قَالُوا: أَتَتَوَضَّأُ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ؟ قَالَ: «نَعَمْ»^(٢)، فَكَوْنُهُ جَعَلَ الْوُضُوءَ مِنْ لَحْمِ الْغَنَمِ مَوْكُولًا إِلَى الْمَشِئَةِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْوُضُوءَ مِنْ لَحْمِ الْإِبِلِ لَيْسَ مَوْكُولًا إِلَى مَشِئَةِ الْإِنْسَانِ، وَأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَوَضَّأَ مِنْهُ وَجُوبًا، سَوَاءً أَكَلَهُ نَيْتًا أَوْ مَطْبُوحًا، وَسَوَاءً كَانَ مِنَ الْهَرِيرِ أَوْ مِنَ الْكَبِدِ أَوْ مِنَ الْأَمْعَاءِ أَوْ مِنَ الرَّأْسِ أَوْ مِنَ الْقَلْبِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ.

(١) أخرجه البخاري تعليقا بصيغة الجزم: كتاب الصوم، باب سواك الرطب واليابس للصائم، (٣١/٣)، ووصله أحمد (٤٧/٦)، والنسائي: كتاب الطهارة، باب الترغيب في السواك، رقم

(٥)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الحيض، باب الوضوء من لحوم الإبل، رقم (٣٦٠)، من حديث جابر بن سمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ وَجُوبُ الْوُضُوءِ مِنْ لَحْمِ الْإِبْلِ مَعْلُومٌ الْحِكْمَةُ؟

فَالْجَوَابُ: قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: هُوَ غَيْرُ مَعْلُومٍ الْحِكْمَةُ، وَفَرَضْنَا فِيهِ التَّسْلِيمُ.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: بَلْ إِنَّ وَجُوبَ الْوُضُوءِ مِنْ أَكْلِ لَحْمِ الْإِبْلِ لَهُ حِكْمَةٌ، وَهِيَ أَنَّ الْإِبِلَ خُلِقَتْ مِنَ الشَّيَاطِينِ، يَعْنِي أَنَّ فِيهَا طَبِيعَةً مِنْ طَبِيعَةِ الشَّيَاطِينِ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى أَنَّ مَادَّتَهَا مِنَ الشَّيَاطِينِ، كَمَا أَنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء: ٣٧]، أَي: مِنْ سُرْعَةٍ، وَمَادَّةُ الْإِنْسَانِ التُّرَابُ، لَكِنَّ الْمَعْنَى لَمَّا كَانَتْ طَبِيعَتُهُ الْعَجَلَةَ صَارَ كَأَنَّهُ خُلِقَ مِنْهَا، فَفِي الْإِبْلِ قُوَّةُ شَيْطَانِيَّةٍ، وَالْقُوَّةُ الشَّيْطَانِيَّةُ تُنْفِئُ وَتُخَفِّفُ بِالمَاءِ؛ وَلِهَذَا لَمَّا كَانَ الْغَضَبُ مِنَ الشَّيْطَانِ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ الرَّجُلَ إِذَا غَضِبَ أَنْ يَتَوَضَّأَ^(١)، وَعَلَى هَذَا تَكُونُ الْحِكْمَةُ مَعْلُومَةً لَكِنَّهَا خَفِيَتْ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ.

٣- حَكْمٌ مَجْهُولَةٌ لِلْجَمِيعِ، مِثْلُ كَوْنِ الصَّلَوَاتِ خَمْسَةً يَوْمِيًّا، وَكَوْنِ الظُّهْرِ أَرْبَعًا، وَالْعَصْرِ أَرْبَعًا، وَالْمَغْرِبِ ثَلَاثًا، وَالْعِشَاءِ أَرْبَعًا، وَالْفَجْرِ اثْنَتَيْنِ، لَا نَدْرِي مَا الْحِكْمَةُ؛ إِذْ مِنْ الْجَائِزِ أَنْ تَكُونَ الظُّهْرُ وَالْعَصْرُ وَالْعِشَاءُ ثَمَانِيًّا، وَالْفَجْرُ أَرْبَعًا، وَالْمَغْرِبُ سَبْعًا، فِي الشَّرِيعَةِ مَا لَا يُمَكِّنُ الْوُصُولَ إِلَى مَعْرِفَةِ حِكْمَتِهِ، وَمَوْقِفُنَا بِمَا لَا نَعْرِفُ حِكْمَتَهُ التَّسْلِيمُ وَالْإِنْقِيَادُ.

وَهَذَا مِنَ الْإِبْتِلَاءِ وَالْإِخْتِبَارِ، أَنْ يُكَلِّفَ اللَّهُ الْعِبَادَ بِأَشْيَاءَ لَا يَعْرِفُونَ حِكْمَتَهَا؛ لِيَعْلَمَ عَزَّجَلَّ مَنْ يَنْقَادُ لِشَرَعِ اللَّهِ مِمَّنْ لَا يَنْقَادُ إِلَّا لِهَوَاهُ، وَالْعُلَمَاءُ يُسَمُّونَ الْحُكْمَ الَّذِي لَا تُعْرَفُ حِكْمَتُهُ تَعَبُّدِيًّا، يَعْنِي: غَيْرَ مُعَلَّلٍ وَلَكِنَّا نَتَعَبَّدُ لِلَّهِ تَعَالَى بِهِ.

(١) أخرجه أحمد (٢٢٦/٤)، وأبو داود: كتاب الأدب، باب ما يقال عند الغضب، رقم (٤٧٨٤)،

من حديث عطية السعدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ثَانِيًا: زِيَادَةُ الطَّمَأِينَةِ لِقَبُولِ الْحُكْمِ، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا عَلِمَ الْحِكْمَةَ مِنَ الشَّيْءِ وَثِقَ بِالْحُكْمِ، وَازْدَادَ طَمَأِينَةً فِي قَبُولِ ذَلِكَ الشَّيْءِ، لَمَّا سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ، لَمْ يَقُلْ: إِنَّهُ حَرَامٌ، لَكِنَّهُ أَشَارَ إِلَى الْحُكْمِ بِذِكْرِ الْعِلَّةِ فَقَالَ: «أَيَنْقُصُ إِذَا جَفَّ؟» قَالُوا: نَعَمْ، فَنَهَى عَنْ ذَلِكَ ^(١)، فَهَذَا لَمَّا قَالَ: «أَيَنْقُصُ إِذَا جَفَّ؟» قَالُوا: نَعَمْ، فَنَهَى عَنْ ذَلِكَ، عَرَفْنَا الْحِكْمَةَ، فَزَادَ بِذَلِكَ طَمَأِينَةً.

ثَالِثًا: إِمْكَانُ الْقِيَاسِ عَلَى ذَلِكَ الْحُكْمِ الْمُعَلَّلِ فِي شَيْءٍ يُشَارِكُهُ فِي تِلْكَ الْعِلَّةِ، يَعْنِي مَثَلًا: إِذَا قَالَ الشَّارِعُ: هَذَا وَاجِبٌ، وَالسَّبَبُ كَذَا وَكَذَا، فَكُلُّ مَا وُجِدَ فِيهِ هَذَا السَّبَبُ صَارَ وَاجِبًا. وَإِذَا قَالَ الشَّارِعُ: هَذَا حَرَامٌ لَكَذَا وَكَذَا، قُلْنَا: كُلُّ مَا وُجِدَ فِيهِ هَذِهِ الْعِلَّةُ صَارَ حَرَامًا.

فَكَمَا أَنَّ الْبَيْعَ عَلَى بَيْعِ الْمُسْلِمِ حَرَامٌ؛ لِأَنَّهُ يُحْدِثُ الْعَدَاوَةَ، إِذَنْ: التَّاجِرُ عَلَى تَأْجِيرِ الْمُسْلِمِ حَرَامٌ؛ لِإِحْدَاثِ الْعَدَاوَةِ، وَعَلَى هَذَا فَقَسْ.

الْفَائِدَةُ التَّاسِعَةُ: قُصُورُ عِلْمِ الْإِنْسَانِ؛ لِقَوْلِهِ: «فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ».



(١) أخرجه أحمد (١/١٧٩)، وأبو داود: كتاب البيوع، باب في التمر بالتمر، رقم (٣٣٥٩)، والترمذي: كتاب البيوع، باب ما جاء في النهي عن المحاقلة والمزابنة، رقم (١٢٢٥)، والنسائي: كتاب البيوع، باب اشتراء التمر بالرطب، رقم (٤٥٤٥)، وابن ماجه: كتاب التجارات، باب بيع الرطب بالتمر، رقم (٢٢٦٤)، من حديث سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٥- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي، ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ»^(١). وَلِمُسْلِمٍ: «لَا يَغْتَسِلُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَهُوَ جُنُبٌ»^(٢).

الشرح

قَوْلُهُ: «لَا يَبُولَنَّ»، نَهْيٌ، وَلَكِنَّ الْفِعْلَ لَمْ يُجَزَمْ؛ لِأَنَّهُ مُتَّصِلٌ بِنُونِ التَّوَكِيدِ، وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ إِذَا اتَّصَلَ بِنُونِ التَّوَكِيدِ يَكُونُ مَبْنِيًّا عَلَى الْفَتْحِ.

قَوْلُهُ: «فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ»، فَسَّرَهُ بِقَوْلِهِ: «الَّذِي لَا يَجْرِي»، وَقَوْلُهُ: «ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ» بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهَا جُمْلَةٌ اسْتِثْنَائِيَّةٌ، أَيُّ: ثُمَّ هُوَ يَغْتَسِلُ فِيهِ، وَقِيلَ: إِنَّهَا بِالنَّصْبِ: ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ، فَتَكُونُ «ثُمَّ» بِمَعْنَى (مَعَ)، يَعْنِي: لَا يَبُولُ مَعَ الْاِغْتِسَالِ.

فَهَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ نَهْيٌ لِلْإِنْسَانِ عَنِ الْبَوْلِ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي، ثُمَّ يَذْهَبُ يَغْتَسِلُ مِنْهُ؛ لِأَنَّ هَذَا فِيهِ مِنَ التَّضَادِّ مَا هُوَ ظَاهِرٌ، فَكَيْفَ تَبُولُ فِيهِ وَالْبَوْلُ نَجَسٌ ثُمَّ تَذْهَبُ تَتَطَهَّرُ فِيهِ؟!!

هَذَا تَنَاقُضٌ، وَرُبَّمَا يَكُونُ الْمَاءُ قَلِيلًا، فَإِذَا بَالَ فِيهِ الْإِنْسَانُ تَغَيَّرَ، فَيَغْتَسِلُ فِي مَاءٍ مُتَغَيَّرٍ نَجَسٍ.

قَوْلُهُ: «وَلِمُسْلِمٍ»: «لَا يَغْتَسِلُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَهُوَ جُنُبٌ». هَذَا نَهْيٌ عَنِ الْاِغْتِسَالِ؛ فَيَكُونُ النَّهْيُ وَارِدًا مِنْ وَجْهَيْنِ:

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب البول في الماء الدائم، رقم (٢٣٩)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب النهي عن البول في الماء الدائم، رقم (٢٨٢).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب النهي عن الاغتسال في الماء الراكد، رقم (٢٨٣).

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: الْبَوْلُ فِي الْمَاءِ الرَّائِدِ، سَوَاءً اغْتَسَلَ فِيهِ أَوْ لَا، وَوَجْهُ النَّهْيِ عَنْهُ: أَنَّهُ إِذَا جَاءَ فُلَانٌ وَبَالَ فِي هَذَا الْمَاءِ الرَّائِدِ، وَجَاءَ الثَّانِي وَبَالَ، وَجَاءَ الثَّلَاثُ وَبَالَ، فَإِنَّ الْمَاءَ يَفْسُدُ.

وَأَمَّا الْإِغْتِسَالُ فِي الْمَاءِ الرَّائِدِ مِنَ الْجَنَابَةِ فَظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ جَاءَ فُلَانٌ وَاعْتَسَلَ، وَجَاءَ فُلَانٌ وَاعْتَسَلَ، وَجَاءَ فُلَانٌ وَاعْتَسَلَ، تَلَوَّثَ الْمَاءُ بِالْعَرَقِ وَالرَّائِحَةِ الْكَرِيمَةِ، فَفَسَدَ عَلَى النَّاسِ.

الْوَجْهُ الثَّانِي: الْبَوْلُ فِي الْمَاءِ الرَّائِدِ ثُمَّ الْإِغْتِسَالُ، فَظَاهِرُهُ أَيْضًا أَنَّهُ أَشَدُّ قُبْحًا، وَإِذَا كَانَ مِنْهِيًّا عَنِ الْبَوْلِ فِيهِ دُونَ اغْتِسَالٍ، أَوْ الْإِغْتِسَالِ دُونَ الْبَوْلِ، فَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا مِنْ بَابِ أَوَّلَى.

مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:

الْفَائِدَةُ الْأَوَّلَى: لَا يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَبُولَ فِي الْمَاءِ، ثُمَّ يَغْتَسِلَ فِيهِ.

وَلَكِنْ قَدْ وَرَدَ هَذَا الْحَدِيثُ فِي لَفْظٍ آخَرَ بِالنَّهْيِ عَنِ الْبَوْلِ فِي الْمَاءِ الرَّائِدِ فَقَطْ وَإِنْ لَمْ يَغْتَسِلَ فِيهِ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ النَّهْيُ عَنِ الْبَوْلِ فِي الْمَاءِ الرَّائِدِ، سَوَاءً اغْتَسَلَ أَمْ لَمْ يَغْتَسِلَ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ: إِذَا كَانَ الْمَاءُ جَارِيًا فَلَا بَأْسَ أَنْ يَبُولَ فِيهِ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَغْتَسِلَ فِيهِ، مِثْلُ: مَا إِذَا كَانَتْ هُنَاكَ سَاقِيَةٌ تَجْرِي فِي مَزْرَعَةٍ، وَبَالَ الْإِنْسَانُ فِي السَّاقِيَةِ وَاعْتَسَلَ أَوْ تَوَضَّأَ مِنْهَا، فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ، وَلَكِنْ لَا حِظَّ أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي أَسْفَلِ السَّاقِيَةِ مَنْ يُرِيدُ أَنْ يَتَوَضَّأَ، فَلَيْسَ لَكَ أَنْ تَبُولَ فِيهَا؛ لِأَنَّكَ إِذَا بُلْتَ فِيهَا أَفْسَدْتَهَا عَلَى مَنْ بَعْدَكَ؛ فَلَا تَفْعَلْ.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ وَرَدَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «أَنَّ الْمَاءَ إِذَا بَلَغَ قُلْتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْحَبَثَ»^(١)،
فَهَلْ لَوْ بَالَ فِي سَاقِيَةٍ أَوْ مَاءٍ رَاكِدٍ بَلَغَ الْقُلْتَيْنِ لَمْ يَفْسُدْ؟

قُلْنَا: لَا يَلْزَمُ مِنَ الْأَذْيَةِ أَنْ يَكُونَ نَجِسًا؛ لِأَنَّ الَّذِي بَعْدَكَ إِذَا رَأَى أَنَّكَ بُلْتَ
فِيهِ، أَوْ إِذَا عَلِمَ سَيَكْرَهُهُ، وَهَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ.

فَإِنْ قِيلَ: وَهَلْ يَصِحُّ التَّمَثِيلُ عَلَى هَذِهِ الْفَائِدَةِ بِالنَّهْرِ؟

قُلْنَا: لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ النَّهْرَ مُتَكَثِرٌ - أَيْ: مَأْوُهُ كَثِيرٌ - وَلِهَذَا لَا يُنْهَى عَنِ الْبَوْلِ
فِي الْبَحْرِ وَالْاِغْتِسَالِ فِيهِ بِالْإِتِّفَاقِ.

الْفَائِدَةُ الثَّلَاثَةُ: حِرْصُ الشَّارِعِ عَلَى كَمَالِ الطَّهَارَةِ، وَالْبُعْدُ عَنْ وَسَائِلِ تَنْجِيسِ
الْمِيَاهِ، فَيَكُونُ فِي هَذِهِ الْفَائِدَةِ فَائِدَةٌ أُخْرَى تَنْبِيْهِ عَلَيْهَا، وَهِيَ:

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أَنَّ الْمَاءَ مَالٌ تَجِبُ الْمَحَافَظَةُ عَلَيْهِ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ مَالٌ، قَدْ يَكُونُ
أَعْلَى مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ فِي وَقْتِ الْحَاجَةِ.

فَلَوْ كَانَ إِنْسَانٌ فِي فَلَاحَةٍ مِنَ الْأَرْضِ، وَعِنْدَهُ إِنَاءٌ يَتَسَعُّ صَاعًا مِنَ الْمَاءِ، وَهُوَ
الآنَ بَيْنَ الْمَوْتِ وَالْحَيَاةِ، إِنْ شَرِبَ مِنْ هَذَا الْمَاءِ حَيًّا، وَإِنْ لَمْ يَشْرَبْ مَاتَ، فَقَالَ لَهُ
صَاحِبُ الْمَاءِ: لَا أَبِيعُ عَلَيْكَ هَذَا الصَّاعَ إِلَّا بِصَاعَيْنِ مِنَ الذَّهَبِ؛ فَسَيَشْتَرِيهِ، إِذَنْ:
صَارَ الْمَاءُ أَعْلَى مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ.

(١) أخرجه أحمد (٣٨/٢)، وأبو داود: كتاب الطهارة، باب ما ينجس الماء، رقم (٦٣)، والترمذي:
كتاب الطهارة، باب منه آخر، رقم (٦٧)، والنسائي: كتاب الطهارة، باب التوقيت في الماء، رقم
(٥٢)، وابن ماجه: كتاب الطهارة وسننها، باب مقدار الماء الذي لا ينجس، رقم (٥١٧)، من
حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

ولهذا قال العلماء: «إِنَّ الْمَاءَ مِثْلِي إِلَّا فِي الْمَفَازَةِ»، أي: إِنْني لَو أَخَذْتُ مِنْكَ قِرْبَةً مَاءٍ وَأَرَقْتُهَا فَإِنِّي أَضْمَنُهَا لَكَ بِمِلْئِهَا مَاءً، لَكِنْ لَو أَخَذْتُ الْقِرْبَةَ مِنْكَ فِي مَفَازَةٍ وَشَرِبْتُهَا، فَلَمَّا وَصَلْنَا الْبَلَدَ، قُلْتُ: تَعَالَ أَمْلَأْ لَكَ الْقِرْبَةَ، فَهُنَا لَا يُجْزَى؛ لِأَنَّهُ مُتَقَوِّمٌ، فَيَقَالُ: كَمْ تُسَاوِي الْقِرْبَةَ فِي تِلْكَ الْمَفَازَةِ؟ فَلَوْ كَانَتْ تُسَاوِي مِثَّةَ رِيَالٍ، وَفِي الْبَلَدِ تُسَاوِي رِيَالًا وَاحِدًا، فَتُعْتَبَرُ الْقِيَمَةُ فِي مَكَانِهَا، فَالْمَاءُ مِثْلِي إِلَّا فِي الْمَفَازَةِ، فَالْمُعْتَبَرُ الْقِيَمَةُ.

أَمَّا إِذَا كَانَ الْمَاءُ مُتَمَوِّلاً، وَكَانَ لَهُ قِيَمَةٌ شَرْعًا، فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ تُسْرِفَ فِي التَّصَرُّفِ فِيهِ، كَمَا يُوجَدُ مِنْ بَعْضِ النَّاسِ الْيَوْمَ مِنَ الْإِسْرَافِ التَّامِّ، وَعَدَمِ مِلَاحَظَةِ الْحَبَاسَاتِ فِي الْمَاءِ، وَخُرُوجِ الْمَاءِ مِنْ خَزَانِ الْمَاءِ طَوَالَ اللَّيْلِ، كُلُّ هَذَا لَا يَنْبَغِي؛ لِأَنَّهُ إِضَاعَةٌ مَالٍ، وَإِنْ كَانَ الْمَاءُ الْجَوْفِيُّ فِيهِ نَوْعٌ مِنَ الْأَمَانِ، لَكِنَّ الْمَاءَ السَّطْحِيَّ الَّذِي يَكُونُ مِنَ الْمَطَرِ فِيهِ شُحٌّ عَظِيمٌ؛ لِأَنَّهُ قَلِيلٌ فِي الْغَالِبِ، ثُمَّ لَوْ تَأَخَّرَ الْمَطَرُ نَضَبَ الْمَاءِ، لَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يُبَالُونَ! وَهَذَا غَلَطٌ.



٦- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا»^(١).

وَلِمُسْلِمٍ: «أُولَاهُنَّ بِالتَّرَابِ»^(٢).

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب الماء الذي يغسل به شعر الإنسان، رقم (١٧٢)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب حكم ولوغ الكلب، رقم (٢٧٩ / ٩٠).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب حكم ولوغ الكلب، رقم (٢٧٩ / ٩١).

٧- وَلَهُ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي الْإِنَاءِ فَاغْسِلُوهُ سَبْعًا وَعَقِّرُوهُ الثَّامِنَةَ بِالتُّرَابِ»^(١).

الشرح

قَوْلُهُ: «إِذَا شَرِبَ»، و«إِذَا وَلَغَ»: يَدْلَانِ عَلَى أَنَّ الْوُلُوغَ هُوَ الشُّرْبُ، لَكِنَّ شُرْبَ الْكَلْبِ شُرْبٌ خَاصٌّ، فَالْوُلُوغُ هُوَ أَنْ يَشْرَبَ بِطَرَفِ لِسَانِهِ، وَلَا يَضَعُ كُلَّ فَمِهِ فِي الْمَاءِ وَيَعُبُّ.

وقَوْلُهُ: «الْكَلْبُ»: الْمُرَادُ بِهِ الْجِنْسُ، فَيَشْمَلُ جَمِيعَ الْكِلَابِ حَتَّى الْكِلَابَ الْمَأْذُونِ فِيهَا^(٢)؛ لِأَنَّ لَفْظَ النَّبِيِّ ﷺ عَامٌّ، وَوُلُوغُ الْكِلَابِ الْهَمَلِ قَلِيلٌ بِالنِّسْبَةِ لَوُلُوغِ الْكِلَابِ الْمَأْذُونِ فِيهَا.

بَلْ لَوْ قِيلَ: إِنَّ دُخُولَ الْكِلَابِ الْمَأْذُونِ فِيهَا مِنْ بَابِ أَوْلَى لَكَانَ أَوْلَى؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّ الَّذِي يِمَاسُ النَّاسُ هِيَ الْكِلَابُ الْمَأْذُونُ فِيهَا.

وَأَمَّا إِذَا وَلَغَ ذَنْبٌ فِي إِنَاءٍ، فَإِنَّهُ يُغْسَلُ مَرَّةً وَاحِدَةً؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ خَاصٌّ بِالْكَلْبِ. قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فِي الْإِنَاءِ»: خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ وَلَغَ فِي بَرَكَةٍ، أَوْ سَاقِيَةٍ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وقَوْلُهُ: «فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ»: لَيْسَ هَذَا قَيْدًا مُخْرِجًا، أَوْ قَيْدًا مَشْرُوطًا، لَكِنَّهُ قَيْدٌ أَغْلَبِيٌّ، وَلِهَذَا لَوْ وَلَغَ فِي إِنَاءٍ غَيْرِي وَهُوَ عِنْدِي، فَالْحُكْمُ وَاحِدٌ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب حكم ولوغ الكلب، رقم (٢٨٠).

(٢) أي: التي أذن الشرع باقتنائها، ككلاب الحراسة أو الصيد.

وَمَا كَانَ قَيْدًا أَغْلَبِيًّا فَإِنَّهُ لَا مَفْهُومَ لَهُ، كَمَا أَنَّ مَا كَانَ قَيْدًا بَيِّنًا لِلْوَاقِعِ لَا مَفْهُومَ لَهُ أَيْضًا، فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَرَبِّبْتُكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمْ أَلَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾ [النساء: ٢٣]، فَقَوْلُهُ: ﴿فِي حُجُورِكُمْ﴾ هَذَا قَيْدٌ غَالِبٌ، وَلَيْسَ قَيْدٌ شَرْطٌ؛ وَلِهَذَا لَمْ يَذْكُرِ اللَّهُ مَفْهُومَهُ، بَلْ قَالَ: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾، وَلَمْ يَقُلْ: «فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي حُجُورِكُمْ».

أَمَّا الْقَيْدُ الَّذِي لِبَيَانِ الْوَاقِعِ فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ﴾ [المؤمنون: ١١٧]، فَقَوْلُهُ: ﴿لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ﴾ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِلَهَةَ الَّتِي مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْهَا مَا لَهُ بُرْهَانٌ، وَمِنْهَا مَا لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ، لَكِنَّ هَذَا لِبَيَانِ الْوَاقِعِ.

وَالْفَائِدَةُ مِنْهُ أَنَّهُ لِلتَّلْعِيلِ، يَعْنِي أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَجِدَ بُرْهَانًا.

كَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤]، لَا يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ دَعَانَا لِمَا لَا حَيَاةَ لَنَا بِهِ فَلَا نُجِيبُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْعُونَا إِلَى مَا لَا حَيَاةَ لَنَا بِهِ. لَكِنَّ هَذَا لِبَيَانِ الْوَاقِعِ، وَالْفَائِدَةُ مِنْهُ أَنَّهُ لِلتَّلْعِيلِ، يَعْنِي: أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَدْعُوَكُمْ لِمَا لَا يُحْيِيكُمْ.

وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ٢١] هل لَنَا رَبٌّ لَمْ يَخْلُقْنَا؟ لَا، لَكِنَّ لِبَيَانِ الْوَاقِعِ، وَأَنَّهُ مُسْتَحَقٌّ أَلَّا يُعْبَدَ إِلَّا وَحْدَهُ.

إِذَنْ: فَانْتَبِهْ لِهَاتَيْنِ الْقَاعِدَتَيْنِ:

- كُلُّ قَيْدٍ لِبَيَانِ وَاقِعٍ، فَلَا مَفْهُومَ لَهُ.
- كُلُّ قَيْدٍ لِبَيَانِ الْأَغْلَبِ، فَلَا مَفْهُومَ لَهُ.

أَيْضًا هُنَاكَ قَاعِدَةٌ تَقُولُ: كُلُّ قَيْدٍ لِلْمُبَالِغَةِ فَلَا مَفْهُومَ لَهُ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً﴾ [التوبة: ٨٠]، وَتَسْعِينَ كَذَلِكَ، وَقَوْلُهُ: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧]، وَمِثْقَالٌ جَبَلٌ كَذَلِكَ، وَقَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ اقْتَطَعَ شَبْرًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا»^(١)، وَمَنْ اقْتَطَعَ مِيلًا كَذَلِكَ.

قَوْلُهُ: «عَفْرُوهُ الثَّامِنَةُ بِالتُّرَابِ»، فَهِيَ سَبْعٌ، وَلَكِنْ عَبَّرَ بِثَمَانِيَةٍ بِاعْتِبَارِ أَنَّ التُّرَابَ مُضَافٌ إِلَى غَسَلَاتِ الْمَاءِ؛ لِأَنَّ التُّرَابَ زَائِدٌ عَنِ الْمَاءِ؛ فَتَكُونُ كَأَنَّهَا غَسْلَةٌ ثَامِنَةٌ.

وَفِي قَوْلِهِ: «أَوَّلَاهُنَّ»، وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ قَالَ: «أُخْرَاهُنَّ» فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التُّرَابُ فِي الْأَوَّلَى، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي الْآخِرَةِ، كَمَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي الثَّانِيَةِ أَوْ فِي الثَّلَاثَةِ أَوْ فِي الرَّابِعَةِ أَوْ فِي الْخَامِسَةِ أَوْ فِي السَّادِسَةِ، وَلَكِنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَوَّلَى، هَكَذَا قَالَ الْعُلَمَاءُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي الْأَوَّلَى بَقِيَتِ الْغَسَلَاتُ الْآخَرَى لَا تَحْتَاجُ إِلَى تُرَابٍ، فَلَوْ أَصَابَتْ شَيْئًا فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ أَنْ يُغْسَلَ هَذَا الشَّيْءُ بِالتُّرَابِ.

أَي: لَوْ سَقَطَتْ نَقْطٌ فِي الْغَسْلَةِ الثَّلَاثَةِ عَلَى شَيْءٍ فَإِنَّ هَذَا الشَّيْءَ قَدْ تَنَجَّسَ، فَإِذَا تَنَجَّسَ فَإِنَّهُ يُغْسَلُ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ؛ لِأَنَّهَا هِيَ الْغَسَلَاتُ الَّتِي بَقِيَتْ.

أَمَّا رِوَايَةُ «الثَّامِنَةُ» فَإِنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَمَّاها ثَامِنَةً لِكَيْسَتْ زِيَادَةُ عَدَدٍ، لَكِنَّهَا لَمَّا أُضِيفَتْ إِلَى إِحْدَى الْغَسَلَاتِ صَارَتْ كَأَنَّهَا غَسْلَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ، وَإِلَّا فَإِنَّهَا دَاخِلَةٌ فِي السَّبْعِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ بَدْءِ الْخَلْقِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي سَبْعِ أَرْضِينَ، رَقْمُ (٣١٩٨)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْمَسَاقَاةِ، بَابُ تَحْرِيمِ الظُّلْمِ وَغَضَبِ الْأَرْضِ وَغَيْرِهَا، رَقْمُ (١٦١٠)، مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقد ذَكَرَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَنَّ النَّجَاسَاتِ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٌ: نَجَاسَةٌ مُغَلَّظَةٌ، وَنَجَاسَةٌ مُخَفَّفَةٌ، وَنَجَاسَةٌ مُتَوَسِّطَةٌ.

فَالنَّجَاسَةُ الْمُغَلَّظَةُ: هِيَ نَجَاسَةُ الْكَلْبِ؛ لِأَنَّهَا تُغْسَلُ سَبْعَ مَرَّاتٍ إِحْدَاهَا بِالتُّرَابِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَإِنَّهَا لَا تَطْهُرُ.

وَالنَّجَاسَةُ الْمُخَفَّفَةُ: هِيَ الْمَذْيُ، وَبَوْلُ الْغُلَامِ الصَّغِيرِ الَّذِي لَا يَأْكُلُ الطَّعَامَ.

وَالنَّجَاسَةُ الْمُتَوَسِّطَةُ هِيَ الْبَاقِي.

ثُمَّ إِنَّ النَّجَاسَةَ إِذَا زَالَتْ بِأَيِّ مُزِيلٍ طَهَّرَ الْمَحْلَ، فَلَوْ أَنَّ رَجُلًا أَزَالَ النَّجَاسَةَ بِالْبُخَارِ حَتَّى لَمْ يَبْقَ لَهَا أَثَرٌ فِي الثَّوْبِ فَإِنَّهَا تَطْهُرُ؛ لِأَنَّ النَّجَاسَةَ عَيْنٌ مُسْتَقْدَرَةٌ، مَتَى كَانَتْ بَاقِيَةً فَالْحُكْمُ بَاقٍ، فَإِذَا زَالَتْ طَهَّرَ الْمَحْلَ، وَكَمَا قَالَ الْعُلَمَاءُ: الْحُكْمُ يَدُورُ مَعَ عِلَّتِهِ وَجُودًا وَعَدَمًا.

مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: نَجَاسَةُ الْكَلْبِ، وَأَنَّ نَجَاسَتَهُ مُغَلَّظَةٌ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ نَجَاسَةُ الْكَلْبِ تَكُونُ فِي لُعَابِهِ أَمْ فِي شَعْرِهِ أَمْ كِلَاهُمَا؟

ذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ النَّجَاسَةَ الْمُغَلَّظَةَ فِي لُعَابِ الْكَلْبِ فَقَطْ؛ لِقَوْلِهِ: «إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ» وَأَنَّ بَقِيَّةَ نَجَاسَتِهِ كَغَيْرِهَا مِنَ النَّجَاسَاتِ، فَبَوْلُهُ وَرَوْثُهُ وَعَرَفُهُ كَسَائِرِ الْأَبْوَالِ وَالْأَرْوَاثِ وَالْعَرَقِ النَّجَسِ، وَلَكِنَّ الْمَشْهُورَ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْحَنَابِلَةِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَنَّ بَقِيَّةَ نَجَاسَاتِهِ كَالنَّجَاسَةِ الْحَاصِلَةِ بِرَيْقِهِ وَلُعَابِهِ، وَقَالُوا: إِنَّ نَجَاسَةَ

البَوْلِ وَالْعَذْرَةَ أَقْبَحُ مِنْ نَجَاسَةِ الرَّيْقِ^(١)، وَمَنْ الْمَعْلُومُ أَنَّ الشَّرِيعَةَ الْكَامِلَةَ لَا تُثَبِّتُ حُكْمًا لَشَيْءٍ وَتَنْفِي هَذَا الْحُكْمَ عَنْ شَيْءٍ أَوَّلَى بِهِ مِنْهُ، وَهَذَا الْقِيَاسُ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ عُلَمَاءُ الْحَنَابِلَةِ أَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ وَأَحْوَطُ، وَهُوَ أَنَّ تَجَرِّيَ جَمِيعِ نَجَاسَاتِ الْكِلَابِ مَجْرَى لِعَابِهِ.

الفائدة الثانية: تحريم أكل الكلب؛ لأنَّ كُلَّ نَجَسٍ فَهُوَ حَرَامٌ؛ لِأَنَّ النَّجَسَ يَحِبُّ أَنْ يَتَطَهَّرَ الْإِنْسَانُ مِنْهُ، وَإِذَا كَانَ الشَّيْءُ يَحِبُّ أَنْ يَتَطَهَّرَ الْإِنْسَانُ مِنْهُ فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يُدْخِلَهُ إِلَى جَوْفِهِ، وَالْقَاعِدَةُ: أَنَّ كُلَّ نَجَسٍ حَرَامٌ، وَلَيْسَ كُلُّ حَرَامٍ نَجَسًا.

إِذَنْ: الْكَلْبُ حَرَامٌ لِأَنَّهُ نَجَسٌ، وَكُلُّ نَجَسٍ فَهُوَ حَرَامٌ، وَلَيْسَ كُلُّ حَرَامٍ نَجَسًا، بِدَلِيلِ أَنَّ السَّمَّ حَرَامٌ وَلَيْسَ بِنَجَسٍ، وَالدُّخَانَ حَرَامٌ وَلَيْسَ بِنَجَسٍ، وَالشَّيْءُ الضَّارُّ حَرَامٌ وَلَيْسَ بِنَجَسٍ، فَهَنَّاكَ أَشْيَاءُ تَضُرُّ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ سُمًّا قَاتِلًا، لَكِنَّهَا تَضُرُّ الْإِنْسَانَ، فَكُلُّ شَيْءٍ يَضُرُّ الْإِنْسَانَ وَلَوْ عَلَى الْمَدَى الْبَعِيدِ فَإِنَّهُ حَرَامٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، فَالْحَمَرُ حَرَامٌ وَلَيْسَ بِنَجَسٍ؛ لِأَنَّ الْأَدِلَّةَ دَلَّتْ عَلَى تَحْرِيمِهِ، وَلَمْ تَدُلَّ عَلَى نَجَاسَتِهِ، وَإِذَا لَمْ تَدُلَّ عَلَى نَجَاسَتِهِ بَقِيَ عَلَى الْأَصْلِ وَهُوَ الطَّهَارَةُ؛ لِأَنَّ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْمُقَرَّرَةِ أَيْضًا أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَشْيَاءِ الْحِلُّ وَالطَّهَارَةُ إِلَّا بِدَلِيلٍ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: أَلَيْسَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى سَمَّى الْحَمَرَ رَجَسًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رَجَسٌ مِمَّنْ عَمِلَ الشَّيْطَانُ﴾ [المائدة: ٩٠]، وَالرَّجَسُ هُوَ النَّجَسُ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ

(١) الشرح الكبير والإنصاف (٢/ ٢٧٧)، والفروع (١/ ٣١٤).

يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ ﴿[الأنعام: ١٤٥]، وَلِحَدِيثِ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَبَا طَلْحَةَ يَوْمَ خَيْبَرَ فَنَادَى: «إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَنْهَيَانِكُمْ عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ فَإِنَّهَا رِجْسٌ»^(١) أَي: نَجَسٌ، وَقَدْ وَصَفَ اللَّهُ الْحُمْرَ بِأَنَّهَا رِجْسٌ، إِذَنْ فَهِيَ نَجَسٌ.

فَالْجَوَابُ عَلَى ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الرِّجْسِيَّةَ الَّتِي وَصِفَ بِهَا الْحُمْرُ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ هِيَ الرِّجْسِيَّةُ الْمَعْنَوِيَّةُ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾ [المائدة: ٩٠]، فَهِيَ رِجْسِيَّةٌ مَعْنَوِيَّةٌ عَمَلِيَّةٌ، يَعْنِي أَنَّهُ لَيْسَ رِجْسًا حَسِّيًّا، بِدَلِيلِ أَنَّ اللَّهَ أَخْبَرَ فِي هَذِهِ الرِّجْسِيَّةِ عَنْ أَشْيَاءَ لَيْسَتْ رِجْسًا حَسِّيًّا بِالِاتِّفَاقِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ﴾ [المائدة: ٩٠]، فَهَذِهِ الْأَرْبَعَةُ خَبَرُهَا «رِجْسٌ»، وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْأَنْصَابَ وَالْمَيْسِرَ وَالْأَزْلَامَ لَيْسَتْ رِجْسِيَّةً رَجَاسَةً حَسِّيَّةً، فَكَذَلِكَ الْحُمْرُ نَجَاسَتُهَا مَعْنَوِيَّةٌ.

وَدَلِيلٌ آخَرٌ عَلَى طَهَارَةِ الْحُمْرِ طَهَارَةُ حِسِّيَّةٍ، أَنَّهُ لَمَّا نَزَلَ تَحْرِيمُ الْحُمْرِ أَرَأَقَهَا الصَّحَابَةُ فِي الْأَسْوَاقِ^(٢)، وَالشَّيْءُ النَّجِسُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُرَاقَ فِي الْأَسْوَاقِ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ أَذْيَةِ الْمُسْلِمِينَ وَتَنْجِيسِهِمْ، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجْسِيَّةٍ، وَلَمْ يَأْمُرْهُمُ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- بِغَسْلِ الْأَوَانِي مِنْهَا، وَلَوْ كَانَتْ نَجْسَةً لَأَمَرَهُمْ بِغَسْلِ الْأَوَانِي مِنْهَا.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الذبائح والصيد، باب لحوم الحمر الإنسية، رقم (٥٥٢٨)، ومسلم: كتاب الصيد والذبائح، باب تحريم أكل لحم الحمر الإنسية، رقم (١٩٤٠)، من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب المساقاة، باب تحريم بيع الخمر، رقم (١٥٧٨)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: الْإِسْتِدْلَالُ بِهَذَا الْحَدِيثِ لَيْسَ مُفِيدًا؛ لِأَنَّ الْحَمْرَ الَّذِي كَانَ فِي هَذِهِ الْأَوَانِي كَانَ قَبْلَ نُزُولِ التَّحْرِيمِ فَلَمْ يَكُنْ رِجْسًا؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ كَانَ رِجْسًا بِمُجَرَّدِ ثُبُوتِ تَحْرِيمِهِ؛ وَلِهَذَا لَمْ يَشْرَبْهُ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، بَلْ تَجَنَّبُوهُ وَأَرَأَقُوهُ، ثُمَّ عَلَى فَرَضٍ أَنَّ هَذَا الَّذِي كَانَ مَوْجُودًا حِينَ نُزُولِ آيَةِ التَّحْرِيمِ لَمْ يَكُنْ رِجْسًا؛ لِأَنَّهُ سَابِقٌ عَلَى التَّحْرِيمِ فَلَدَيْنَا دَلِيلٌ لَا يَعْتَرِيهِ هَذَا الْإِحْتِمَالُ، وَهُوَ مَا ثَبَتَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ أَنَّ رَجُلًا أَتَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِرَأْوِيَةٍ مِنْ حَمْرٍ فَأَهْدَاهَا إِلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهَا حُرِّمَتْ»، فَتَكَلَّمَ أَحَدُ الْجَالِسِينَ مَعَ الرَّجُلِ يُسَارُّهُ بِحَدِيثِ سِرِّي فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «بِمَ سَارَرْتَهُ؟» قَالَ: قُلْتُ: بِعِهَا. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ إِذَا حَرَّمَ شَيْئًا حَرَّمَ ثَمَنَهُ» فَفَتَحَ الرَّجُلُ فَمَ الرَّأْوِيَةَ وَأَرَأَقَهَا بِحَضْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ^(١)، وَلَمْ يَأْمُرْهُ النَّبِيُّ ﷺ بِغَسْلِهَا وَلَا نَهَا عَنْ إِرَاقَتِهَا فِي هَذَا الْمَكَانِ، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى الطَّهَارَةِ.

وَلَكِنْ مَعَ ذَلِكَ لَسْنَا نُهَوِّنُ مِنْ شَأْنِ الْحَمْرِ وَقُبْحِهِ إِذَا وَصَفْنَاهُ بِوَصْفٍ لَمْ يَرِدْ وَصْفُهُ بِسِوَاهُ، بَلْ نَقُولُ: إِنَّ الْحَمْرَ أُمُّ الْخَبَائِثِ وَمِفْتَاحُ كُلِّ شَرٍّ، وَيُلْحِقُ الْعُقْلَاءَ بِالْمَجَانِينِ، وَيَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ أَفْعَالٌ عَظِيمَةٌ مُنْكَرَةٌ، فَيُطْلَقُ الْإِنْسَانُ أَمْرَأَتُهُ، وَيَحْرِقُ أَمْوَالَهُ، وَيَشْتُمُ وَالِدَيْهِ، وَرَبًّا يَشْتُمُ دِينَهُ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ زَالَ عَقْلُهُ بِهَذَا الْحَمْرِ الْحَبِيثِ، ثُمَّ مَعَ ذَلِكَ يُجْلَدُ إِذَا شَرِبَهُ، ثُمَّ يُجْلَدُ إِذَا عَادَ، ثُمَّ يُجْلَدُ إِذَا عَادَ، ثُمَّ يُقْتَلُ إِذَا عَادَ فِي الرَّابِعَةِ؛ لِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

(١) أخرجه مسلم: كتاب المساقاة، باب تحريم بيع الخمر رقم (١٥٧٩)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، بلفظ: «إِنَّ الَّذِي حَرَّمَ شُرْبَهَا حَرَّمَ بَيْعَهَا».

«إِذَا شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ، ثُمَّ إِنْ شَرِبَ فَاجْلِدُوهُ، ثُمَّ إِنْ شَرِبَ فَاجْلِدُوهُ، ثُمَّ إِنْ شَرِبَ فَاقْتُلُوهُ»^(١)، فَأَوْجَبَ النَّبِيُّ ﷺ قَتْلَ شَارِبِ الْخَمْرِ فِي الرَّابِعَةِ بَعْدَ أَنْ يُجْلَدَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحٌ، لَكِنَّ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالَ: إِنَّهُ مَنْسُوخٌ، وَدَعَوَى النُّسخِ تَحْتَاجُ إِلَى شَرْطَيْنِ أَساسِيَّيْنِ، وَهُمَا:

أَوَّلًا: تَعَذُّرُ الْجَمْعِ بَيْنَ النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ، أَوْ بِالْأَصَحِّ تَعَذُّرُ الْجَمْعِ بَيْنَ النَّصِّينِ.

ثَانِيًا: الْعِلْمُ بِالْمُتَأَخَّرِ.

وَكُلُّ هَذَا مَفْقُودٌ بِالنِّسْبَةِ لِهَذَا الْحَدِيثِ، فَأَخَذَ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى سَبِيلِ الْعُمُومِ أَهْلُ الظَّاهِرِ وَمِنْهُمْ ابْنُ حَزْمٍ الظَّاهِرِيُّ الْمَشْهُورُ^(٢)، وَأَخَذَ بِهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ^(٣)، وَلَكِنْ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ فَقَالَ: إِذَا لَمْ يَنْتَهُ النَّاسُ عَنْ شُرْبِ الْخَمْرِ إِلَّا بِقَتْلِ الشَّارِبِ فِي الرَّابِعَةِ فَإِنَّهُ يُقْتَلُ وَجُوبًا لِأَجْلِ قَطْعِ الْفَسَادِ وَانْتِهَاءِ النَّاسِ عَنْهُ.

فَيَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مُحَارَبَةُ الْخَمْرِ بِكُلِّ وَسِيلَةٍ، وَالتَّحْذِيرُ مِنْهُ، وَالْبُعْدُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ مُحَرَّمٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى قَالَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي بَابِ حُكْمِ الْمُرْتَدِّ: إِنَّ مَنْ اعْتَقَدَ حِلَّ الْخَمْرِ فَهُوَ كَافِرٌ مُرْتَدٌّ عَنِ الْإِسْلَامِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَاشِئًا فِي بَادِيَةِ بَعِيدَةٍ، أَوْ حَدِيثَ عَهْدٍ بِإِسْلَامٍ لَا يَعْرِفُ أَحْكَامَ الْإِسْلَامِ، فَيَعْرِفُ.

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٢١١).

(٢) المحلى (١١/ ٣٦٦).

(٣) مجموع الفتاوى (٣٤/ ٢١٧)، والاختيارات العلمية [المطبوع مع الفتاوى الكبرى] (٥/ ٥٣٠).

الفائدة الثالثة: أَنَّهُ يَجِبُ فِي تَطْهِيرِ مَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ أَنْ يُغْسَلَ سَبْعَ مَرَّاتٍ أَوْ لَا هُنَّ بِالتُّرَابِ.

فإن قال قائل: إذا وَلَغَ كَلْبٌ في إِنَاءٍ فغسلوه بالصَّابونِ والكلونيا والمطهرات، فهل يطهر؟

فالجواب: إن قلنا: إنَّ تَعَيَّنَ التُّرَابُ لِلتَّطْهِيرِ تَعَبُّدِيًّا فَإِنَّ غَيْرَهُ لَا يُجْزِي إِلَّا مَنْ عَدِمَهُ، وَإِنْ قلنا: إِنَّهُ لَيْسَ تَعَبُّدِيًّا، وَلَكِنْ لِّلتنْظِيفِ، وَكَانَ هَذَا هُوَ الْمُتَيَسِّرُ فِي عَهْدِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَإِنَّ غَيْرَهُ يَقُومُ مَقَامَهُ. وَالْأَحْوَطُ هُوَ أَنْ يَغْسِلَهُ بِالتُّرَابِ.

أَمَّا إِذَا تَعَدَّرَ التُّرَابُ أَوْ كَانَ فِيهِ مَانِعٌ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ فَإِنَّهُ يُغْسَلَ سَبْعَ مَرَّاتٍ بِدُونِ التُّرَابِ، وَيُسْتَعْمَلُ شَيْءٌ يَقُومُ مَقَامَ التُّرَابِ، مِثْلُ الصَّابُونِ وَنَحْوِهِ مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي تَكُونُ قُوَّةَ الْإِرَالَةِ.

الفائدة الرابعة: ظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْكَلْبِ الَّذِي يُبَاحُ اقْتِنَاؤُهُ، وَالْكََلْبِ الَّذِي لَا يُبَاحُ اقْتِنَاؤُهُ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ.

وَالْكََلْبُ الَّذِي يَجُوزُ اقْتِنَاؤُهُ هُوَ:

١- كَلْبُ الْمَاشِيَةِ، وَهُوَ الَّذِي يَحْرُسُ الْمَاشِيَةَ.

٢- كَلْبُ الصَّيْدِ.

٣- كَلْبُ الْحَرْثِ، وَهُوَ الَّذِي يَحْرُسُ الزَّرْعَ.

فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ اسْتَسْنَاهَا الشَّرْعُ.

فإن قال قائل: هل يُقَاسُ على هذه الثلاثة ما يُشَبِّهُهَا مِمَّا يَخْتِاجُ النَّاسُ إِلَيْهِ؟

فالجواب: نعم؛ وذلك لأنَّ الشرعَ لا يفرِّق بين مُتَمَثِّلَيْنِ، ولا يَجْمَعُ بين مُتَفَرِّقَيْنِ.
أَمَّا الكَلْبُ الذي لا يَجُوزُ اقْتِنَاؤُهُ فغَيْرُ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ.

وَكُلُّ إِنْسَانٍ يَقْتَنِي كَلْبًا لِغَيْرِ الْحَاجَةِ فَإِنَّهُ يُنْقَضُ كُلُّ يَوْمٍ مِنْ أَجْرِهِ قِيرَاطٌ^(١)،
وَالْقِيرَاطُ مِثْلُ الْجَبَلِ الْعَظِيمِ، وَمَنْ الْعَجَبِ وَالْأَسَفِ أَنَّ بَعْضَ الَّذِينَ أُعْجِبُوا بِالْكَفَّارِ
يَقْتَنُونَ الْكِلَابَ بِدُونِ حَاجَةٍ، وَيُرَكِّبُونَهَا السَّيَّارَةَ، وَيَغْسِلُونَهَا بِالصَّابُونِ، وَيَجْعَلُونَ
لَهَا فِرَاشًا، وَهَذَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى فَسَادِ عُقُولِ بَعْضِ النَّاسِ مَعَ نَقْصِ دِينِهِمْ أَوْ جَهْلِهِمْ
بِدِينِهِمْ، كَيْفَ لِمُسْلِمٍ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَنْقُضُ مِنْ أَجْرِهِ كُلُّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ بِاقتِنَاءِ هَذَا الْكَلْبِ الذي
لا يَجُوزُ اقْتِنَاؤُهُ ثُمَّ يَقْتَنِيهِ؟! لَكِنَّ الْجَهْلَ بِالشَّرِيعَةِ، أَوْ ضَعْفَ الْإِيمَانِ، مَعَ الْإِعْجَابِ
بِالْكَفَّارِ عُمُومًا، يَجْعَلُهُمْ يَسْلُكُونَ هَذَا الْمَسْلَكَ.

ثم هذا الكَلْبُ الذي يَغْسِلُونَهُ بِالصَّابُونِ وَالشَّامِبُو لا يُمَكِّنُ أَنْ يَطْهَرَ أَبَدًا، بَلْ
لَوْ أَنَّهُمْ غَسَلُوهُ بِمَاءِ الْبَحْرِ مَا طَهَّرَ؛ لِأَنَّ نَجَاسَتَهُ عَيْنِيَّةً، وَالنَّجَاسَةُ الْعَيْنِيَّةُ لا يُمَكِّنُ أَنْ
تَطْهَرَ بِأَيِّ حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ.

مَسْأَلَةٌ: هَلْ يَجُوزُ قَتْلُ الْكِلَابِ؟

الجواب: كُلُّ شَيْءٍ مُؤَذٍ فَإِنَّهُ يُقْتَلُ، وَمِنْ ذَلِكَ الْكَلْبُ الذي يَأْكُلُ الْغَنَمَ فَإِنَّهُ
مُؤَذٍ فَيُقْتَلُ، وَالْكََلْبُ الْأَسْوَدُ يُقْتَلُ بِكُلِّ حَالٍ، وَكَذَلِكَ الْكَلْبُ الْعَقُورُ.



(١) أخرجه البخاري: كتاب المزارعة، باب اقتناء الكلب للحرث، رقم (٢٣٢٢)، ومسلم: كتاب
المساقاة، باب الأمر بقتل الكلاب وبيان نسخه، رقم (١٥٧٥)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٨- عَنْ مُحَرَّانَ مَوْلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ رَأَى عُثْمَانَ دَعَا بِوُضُوءٍ، فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ مِنْ إِنَائِهِ، فَغَسَلَهُمَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ أَذْخَلَ يَمِينَهُ فِي الْوُضُوءِ، ثُمَّ تَمَضَّمَصَ وَاسْتَنَشَقَّ وَاسْتَنْشَرَّ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَيَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ثَلَاثًا، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ غَسَلَ كِلْتَا رِجْلَيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَتَوَضَّأُ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا، وَقَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ غُفْرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»^(١).

الشرح

قَالَ الْمُؤَلِّفُ فِيْمَا نَقَلَ: «عَنْ مُحَرَّانَ مَوْلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ»، مَوْلَاهُ أَيُّ: الَّذِي أَعْتَقَهُ، وَالَّذِي أَعْتَقَهُ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَالْعَتِيقُ يُسَمَّى مَوْلَى، وَالَّذِي أَعْتَقَهُ أَيضًا يُسَمَّى مَوْلَى، لَكِنَّ الَّذِي أَعْتَقَهُ يُسَمَّى مَوْلَى مِنْ أَعْلَى، وَالْعَتِيقُ يُسَمَّى مَوْلَى مِنْ أَسْفَلٍ، وَالْمَوْلَى الْأَعْلَى هُوَ الَّذِي يَرِثُ الْمَوْلَى مِنْ أَسْفَلٍ، أَيُّ: إِذَا مَاتَ الْعَتِيقُ فَإِنَّ الَّذِي أَعْتَقَهُ يَرِثُهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مَنْ يَخْجُبُهُ، أَمَا إِذَا مَاتَ الْمَوْلَى الَّذِي أَعْتَقَ فَإِنَّ الْعَتِيقَ لَا يَرِثُهُ.

و(عُثْمَانُ) لَا يَنْصَرِفُ لِلْعِلْمِيَّةِ وَزِيَادَةِ الْأَلِفِ وَالنُّونِ، وَ(عَفَّانُ) كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنَ الْعِفَّةِ، وَهُوَ ثَالِثُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ بِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَمِنْ بَعْدِهِ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهُوَ فِي الْمَرْتَبَةِ الثَّلَاثَةِ فِي الْفَضْلِ.

وَقَدْ اتَّفَقَ عُلَمَاءُ السُّنَّةِ عَلَى أَنَّ أَفْضَلَ الْخُلَفَاءِ أَبُو بَكْرٍ ثُمَّ عُمَرُ، وَاخْتَلَفُوا فِيْمَا بَيْنَ عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ عَلِيًّا أَفْضَلُ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ عُثْمَانَ أَفْضَلُ،

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً، رقم (١٥٩)، ومسلم: كتاب الطهارة،

باب صفة الوضوء وكماله، رقم (٢٢٦).

وَمِنْهُمْ مَنْ سَكَتَ عَنْ قَوْلِهِمْ عُثْمَانُ، وَمِنْهُمْ مَنْ سَكَتَ عَنِ التَّفَاضُلِ بَيْنَهُمَا مُطْلَقًا،
فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ أَقَاوِيلَ لِأَهْلِ السُّنَّةِ فِي مَسْأَلَةِ الْفَضْلِ.

أَمَّا فِي مَسْأَلَةِ الْخِلَافَةِ فَقَدْ اتَّفَقَ عُلَمَاءُ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى أَنَّ تَرْتِيبَهُمْ فِي الْخِلَافَةِ
كَالآتِي: أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عُثْمَانُ، ثُمَّ عَلِيٌّ.

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَنْ طَعَنَ فِي خِلَافَةِ أَحَدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ - يَعْنِي: وَفِي
التَّرْتِيبِ - فَهُوَ أَضَلُّ مِنْ حِمَارٍ أَهْلِهِ»^(١).

وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ رَجُلٌ حَيٌّ مُؤْمِنٌ، وَالْحَيَاءُ مِنَ الْإِيمَانِ، لَكِنَّهُ فِي هَذَا
الْمَوْضِعِ مَا وَسِعَهُ إِلَّا أَنْ يَقُولَ هَذَا الْكَلَامَ. وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَهُوَ أَضَلُّ مِنْ حِمَارٍ أَهْلِهِ»
لَأَنَّ الْحِمَارَ مَضْرَبُ الْمَثَلِ فِي الْبَلَادَةِ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِلُوا الثَّورَةَ ثُمَّ لَمْ
يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ﴾ [الجمعة: ٥] فَمَنْ قَالَ: إِنَّ الْأَحَقَّ بِالْخِلَافَةِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
عَلِيٌّ فَهُوَ أَضَلُّ مِنَ الْحِمَارِ، وَمَنْ قَالَ: إِنَّ الْأَحَقَّ بِالْخِلَافَةِ بَعْدَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ عَلِيٌّ فَهُوَ
أَضَلُّ مِنَ الْحِمَارِ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ قَدْ طَعَنَ فِي الصَّحَابَةِ كُلِّهِمْ؛ إِذْ إِنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ
قَدْ اتَّفَقُوا بِالْبَيْعَةِ لِعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَعَ وُجُودِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَقَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: «مَنْ طَعَنَ فِي خِلَافَةِ عُثْمَانَ، فَقَدْ أَرَزَى بِالْمُهَاجِرِينَ
وَالْأَنْصَارِ»^(٢)؛ لِأَنَّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى بَيْعَتِهِ؛ وَلَمَّا تَوَفَّى عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شَهِيدًا صَارَ أَحَقَّ
النَّاسِ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ بِالْخِلَافَةِ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) أخرج عنه ابن الجوزي في المناقب (ص: ٢٢٠): أن من لم يثبت الإمامة لعللي فهو أضل من حمار أهله، وانظر: مجموع الفتاوى (٣/ ١٥٣).

(٢) ذكره ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٣/ ٣٥٧)، وشارح العقيدة الطحاوية (ص: ٤٩٦)، عن أيوب السختياني.

قَوْلُهُ: «أَنَّهُ رَأَى عُثْمَانَ» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَالرُّؤْيُ هُنَا بَصَرِيَّةٌ؛ وَعَلَى هَذَا يَكُونُ قَوْلُهُ: «دَعَا بِوُضُوءٍ» جُمْلَةً حَالِيَّةً فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، وَ«دَعَا» أَي: طَلَبَ وَضُوءًا، وَقَوْلُهُ: «وُضُوءٍ» بِفَتْحِ الْوَاوِ؛ لِأَنَّ (الْوُضُوءَ) بِالْفَتْحِ هُوَ الْمَاءُ الَّذِي يُتَوَضَّأُ بِهِ، وَ(الْوُضُوءُ) بِضَمِّ الْوَاوِ فَهُوَ فِعْلُ الْوُضُوءِ.

فَمَثَلًا: إِذَا أَتَيْتُ بِإِنَاءٍ فِيهِ مَاءٌ فَإِنَّ هَذَا الْمَاءَ وَضُوءٌ، وَإِذَا بَدَأْتُ أَغْسِلُ يَدَيَّ، ثُمَّ وَجْهِي، ثُمَّ أَمْسَحُ رَأْسِي، وَأَغْسِلُ رِجْلَيَّ، فَهَذَا وَضُوءٌ.

وَلَهَا نَظَائِرٌ: كـ(سَحُورٌ) وَهُوَ الطَّعَامُ الَّذِي يَتَسَحَّرُ بِهِ الْإِنْسَانُ، وَ(سُحُورٌ) بِالضَّمِّ، هُوَ الْفِعْلُ، وَكَذَلِكَ (طَهُورٌ) الْمَاءُ الَّذِي يُتَطَهَّرُ بِهِ، وَ(طُهُورٌ) فِعْلُ الطَّهَارَةِ. دَعَا عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِطَهُورٍ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَتَوَضَّأَ أَمَامَ النَّاسِ، وَيُعَلِّمَهُمْ كَيْفِيَّةَ الْوُضُوءِ بِالْفِعْلِ وَالْمُشَاهَدَةِ؛ لِأَنَّ التَّعْلِيمَ بِالْفِعْلِ أَقْوَى مِنَ التَّعْلِيمِ بِالْقَوْلِ.

قَوْلُهُ: «فَأَفَرَّغَ عَلَى يَدَيْهِ مِنْ إِنَائِهِ»: أَي: صَبَّ مِنْ إِنَاءِ الْوُضُوءِ، وَلَمْ يَغْمَسْ يَدَيْهِ لِأَنَّ الْيَدَ لَا تُغْمَسُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ تُطَهَّرَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، حَتَّى وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْإِنْسَانُ قَائِمًا مِنْ نَوْمِهِ.

«فَعَسَلَهُمَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ»، وَهَذَا الْعَسْلُ لَيْسَ مَذْكُورًا فِي الْقُرْآنِ، لَكِنَّهُ يَمَّا جَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ، وَمَا جَاءَ فِي السُّنَّةِ كَمَا لَوْ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ.

وَقَدْ اخْتَجَّتْ إِحْدَى النِّسَاءِ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حِينَ قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ الْوَاشِمَاتِ وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ وَالنَّامِصَاتِ وَالْمُتَنَمِّصَاتِ وَالْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ الْمُغَيَّرَاتِ خَلَقَ اللَّهُ»، فَقَالَتْ: إِنِّي قَرَأْتُ الْمُصْحَفَ مِنْ فَاتِحَتِهِ إِلَى خَاتِمَتِهِ فَمَا وَجَدْتُ أَنَّ اللَّهَ لَعَنَهُمْ، فَاسْتَدَلَّ عَلَيْهَا أَنَّ مَنْ لَعَنَهُ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَالَّذِي لَعَنَهُ اللَّهُ؛

لَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: ﴿وَمَا ءَاتَكُمْ الرَّسُولُ فُحِّذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾^(١).

وَعَلَى هَذَا فنَقُولُ: هَكَذَا الْغَسْلُ لَمْ يَأْتِ بِهِ الْقُرْآنُ لَكِنْ جَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ، وَجَاءَ فِي الْقُرْآنِ الْإِيمَاءُ إِلَى أَنَّهُ مَشْرُوعٌ.

قَوْلُهُ: «ثُمَّ أَدْخَلَ يَمِينَهُ فِي الْوُضُوءِ، ثُمَّ تَمَضَّمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَاسْتَنْشَرَ»، هَذِهِ ثَلَاثَةُ أَفْعَالٍ، «تَمَضَّمَضَ» أَيُّ: أَدْخَلَ الْمَاءَ فِي فَمِهِ وَأَدَارَهُ فِيهِ، «وَاسْتَنْشَقَ» أَيُّ: جَذَبَ الْمَاءَ بِنَفْسٍ إِلَى دَاخِلِ الْأَنْفِ، «وَاسْتَنْشَرَ» أَيُّ: أَخْرَجَهُ بِنَفْسٍ إِلَى خَارِجِ الْأَنْفِ.

قَوْلُهُ: «ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا»، وَتَعْرِيفُ الْوَجْهِ: هُوَ مَا تُحْصِلُ بِهِ الْمُوَاجَهَةَ، وَهُوَ أَشْرَفُ أَعْضَاءِ الْإِنْسَانِ؛ وَلِذَلِكَ يُعَبَّرُ بِالْوَجْهِ عَنِ الْإِنْسَانِ، وَعَبَّرَ اللَّهُ تَعَالَى بِالْوَجْهِ عَنِ نَفْسِهِ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾^(٢) وَيَتَقَى وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴿[الرحمن: ٢٦-٢٧]، وَقَالَ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [الفصص: ٨٨].

وَحَدُّ الْوَجْهِ: مِنَ الْأُذُنِ إِلَى الْأُذُنِ عَرْضًا - وَعَلَى هَذَا فَالْبَيَاضُ الَّذِي بَيْنَ الْأُذُنِ وَالْعَارِضِ مِنَ الْوَجْهِ - وَمِنْ مُنْحَنَى الْجَبْهَةِ مِنْ فَوْقَ إِلَى أَسْفَلِ اللَّحْيَةِ طُولًا، وَلَوْ طَالَتِ اللَّحْيَةُ.

قَوْلُهُ: «وَيَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ثَلَاثًا» يَبْدَأُ بِالْيَمْنَى مِنْهُمَا، وَحَدُّ الْيَدِ مِنْ أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ إِلَى الْمِرْفَقِ، وَالْمِرْفَقَانِ هُمَا مَفْصِلُ الذَّرَاعِ مِنَ الْعَضْدِ^(٣)، وَسُمِّيَا مِرْفَقَيْنِ؛

(١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿وَمَا ءَاتَكُمْ الرَّسُولُ فُحِّذُوهُ﴾، رقم (٤٨٨٦)، ومسلم: كتاب اللباس والزينة، باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة، رقم (٢١٢٥).

(٢) المِرْفَق: هو طرف عظم الذراع مما يلي العضد. هدي الساري لابن حجر (ص: ١٢٤). والعَضْد: هو ما بين المرفق إلى الكتف. النهاية في غريب الحديث [عضد] (٣/ ٢٥٢).

لَأَنَّ الْإِنْسَانَ يَرْتَفِقُ بِهِمَا، أَي: يَتَكَيُّ عَلَيْهِمَا، وَهُمَا دَاخِلَانِ فِي الْغَسْلِ بِدَلَالَةِ السُّنَّةِ عَلَى ذَلِكَ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ أَدَارَ الْمَاءَ عَلَى مِرْفَقَيْهِ^(١).

وَبُتَّ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ حَتَّى شَرَعَ فِي الْعَصْدِ، وَقَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَفْعَلُ^(٢).

وَالْيَدُ فِيهَا ثَلَاثَةُ مَفَاصِلَ:

الأولى: المَفْصِلُ الأَعْلَى، وَيُسَمَّى الْمَنْكِبَ أَوِ الْكَتِفَ.

والثاني: المِرْفَقُ.

والثالثُ: مَفْصِلُ الْكَفِّ، وَهَذَا الْمَفْصِلُ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: الْكُوعُ، وَالْكَرْسُوعُ، وَالرُّسْغُ^(٣).

يَقُولُ النَّاطِمُ^(٤):

وَعَظْمٌ يَلِي الْإِبْهَامَ كُوعٌ وَمَا يَلِي لِحْنَصِرِهِ الْكَرْسُوعُ وَالرُّسْغُ مَا وَسَطُ
وَعَظْمٌ يَلِي إِبْهَامَ رَجُلٍ مُلَقَّبٌ بِيُوعٍ فَخُذْ بِالْعِلْمِ وَاحْذَرْ مِنَ الْغَلَطِ
وَقَلِيلٌ مَن يَعْرِفُ الْفَرْقَ بَيْنَ هَذِهِ الثَّلَاثِ.

(١) أخرجه الدارقطني في السنن (٨٣/١)، والبيهقي في السنن الكبرى (٥٦/١)، من حديث جابر ابن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وانظر: بلوغ المرام رقم (٤٨).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء، رقم (٢٤٦).

(٣) الكوع هو طرف الزند الذي يلي الإبهام، والكرسوع هو طرف الزند الذي يلي الحنصر، والرْسغ هو مجتمع الزندين، والزندان هما عظم الساعد. لسان العرب [زند] (٣/١٩٦).

(٤) ذكره السفاريني في غذاء الألباب (٢/٢٣٦) غير منسوب.

قوله: «ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ» الرَّأْسُ هو أَعْلَى الْبَدَنِ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِتَرَأْسِهِ عَلَى بَقِيَّةِ الْبَدَنِ، وَالْبَاءُ فِي قَوْلِهِ «بِرَأْسِهِ» لِلإِلْصَاقِ، وَيَرَى بَعْضُ الْمُعَرِّبِينَ: أَنَّ فِي الْعِبَارَةِ قَلْبًا، وَأَنَّ الْأَصْلَ: «ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ بِيَدِهِ»، وَلَكِنْ قَالَ هُنَا: «مَسَحَ بِرَأْسِهِ». فيقال: لا، ليس في العبارة قلب؛ لِأَنَّ الْمَسْحَ مَعْرُوفٌ أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْيَدِ، وَلَمْ يَقُلْ: «مَسَحَ رَأْسَهُ» بَلْ قَالَ: «بِرَأْسِهِ» كَمَا فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ؛ لِيُفِيدَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْإِلْصَاقِ الْيَدِ بِالرَّأْسِ. وَمَسْحُهُ لِرَأْسِهِ بَدُونِ تَكَرُّارٍ.

قوله: «ثُمَّ غَسَلَ كِلْتَا رِجْلَيْهِ ثَلَاثًا»: وَكِلْتَا رِجْلَيْهِ يَعْنِي الْيُمْنَى وَالْيُسْرَى. وَقَالَ: «كِلْتَا» وَنَصَبَهَا بِالْأَلِفِ، وَلَمْ يَقُلْ: «كِلْتَايَ» وَيَنْصِبُهَا بِالْيَاءِ، مَعَ أَنَّ «كِلا وَكِلْتَا» مُلْحَقَتَانِ بِالْمُثَنَّى، وَلَمْ تُعْرَبْ إِعْرَابَ الْمُثَنَّى؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ إِعْرَابِهَا إِعْرَابَ الْمُثَنَّى أَنْ تُضَافَ إِلَى ضَمِيرٍ؛ فَلِذَلِكَ هِيَ مُعْرَبَةٌ إِعْرَابَ الْمُقْصُورِ، وَتَكُونُ: مَفْعُولًا بِهِ مَنْصُوبًا بِفَتْحَةِ مُقَدَّرَةٍ عَلَى الْأَلِفِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعَدُّرُ.

«ثُمَّ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَتَوَضَّأُ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا، وَقَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ؛ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»، يَعْنِي بَعْدَ أَنْ تَأْتِيَ بِهَذَا الْوُضُوءِ الَّذِي يُعْتَبَرُ سَابِعًا كَامِلًا.

وقوله: «نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا»: أَي: مِثْلَ وَضُوءِي هَذَا، وَالْمُشَارُ إِلَيْهِ مَا سَبَقَ، وَحَيْثُ نَعْلَمُ أَنَّهُ يُجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ قَدْ مَضَى؛ وَذَلِكَ لِقُرْبِهِ، «ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ» وَلَمْ يُبَيِّنْ هَلْ هُمَا نَفْلٌ أَوْ فَرَضٌ؛ وَعَلَى هَذَا فَيَشْمَلُ النَّفْلَ وَالْفَرَضَ، «لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ»، وَحَدِيثُ النَّفْسِ مَعْرُوفٌ، وَيُسَمَّى عِنْدَ النَّاسِ بِالْهَوَاجِسِ، أَي: لَا يُفَكِّرُ بِشَيْءٍ، بَلْ قَلْبُهُ خَاشِعٌ يَتَأَمَّلُ مَا يَقُولُ وَمَا يَفْعَلُ.

وما أَكْثَرَ الَّذِينَ يُصَلُّونَ وَرُبَّمَا يَكُونُ خَلْفَ الْإِمَامِ فِي الْمَسْجِدِ لَكِنَّ قَلْبَهُ يَطُوفُ
بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، فِي الْبَحَارِ وَالْبَرَارِي وَالْأَمْوَالِ وَالْأَشْخَاصِ، بَلْ بَعْضُ النَّاسِ
إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْطِطَ لِبِنَاءِ بَيْتٍ لَا يَجِدُ أَحْسَنَ وَلَا أَحْضَرَ قَلْبًا إِلَّا إِذَا قَامَ يُصَلِّي، لَكِنْ
إِذَا انْتَهَى مِنَ الصَّلَاةِ بَدَأَ الْقَلْبُ يَخْضُرُ لِلْعَمَلِ الْمَوْجُودِ، أَمَّا فِي الصَّلَاةِ فَحَدَّثَ
وَلَا حَرَجَ.

وَيُقَالُ: إِنَّ رَجُلًا أَتَى إِلَى أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَكَانَ أَبُو حَنِيفَةَ رَجُلًا ذَكِيًّا، فَقَالَ
لَهُ الرَّجُلُ: أَيُّهَا الشَّيْخُ إِنِّي نَسِيتُ مَسْأَلَةً هَامَةً إِنْ لَمْ أَتَذَكَّرْهَا حَصَلَ لِي كَذَا وَكَذَا،
فَقَالَ لَهُ: أَذْهَبَ فَتَوَضَّأَ وَصَلَّ رَكَعَتَيْنِ وَسَتَذَكَّرُهَا. أَخَذَ هَذَا مِنْ أَنَّ الشَّيْطَانَ إِذَا دَخَلَ
الْإِنْسَانَ فِي الصَّلَاةِ صَارَ يَجْلِبُ كُلَّ مَا يُمَكِّنُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: «لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسُهُ» أَلَيْسَ الْإِنْسَانُ سَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ، وَيَقُولُ
الذِّكْرَ وَالِدُعَاءَ؟

قُلْنَا: بَلَى، لَكِنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ حَدِيثِ النَّفْسِ، هَذَا مُنَاجَاةٌ مَعَ اللَّهِ عَزَّجَلَّ.
قَوْلُهُ: «غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»، وَ«غُفِرَ» مِنَ الْمَغْفِرَةِ وَالْغُفْرَانِ، وَهُوَ سِتْرُ
الذَّنْبِ مَعَ التَّجَاوُزِ عَنْهُ، وَلَا بَدَّ مِنَ الْأُمْرَيْنِ، أَيِ: السِّرِّ وَالتَّجَاوُزِ؛ لِأَنَّهُ مَا خُوذُ
مِنَ (الْمَغْفِرِ) وَهُوَ مَا يُوضَعُ فَوْقَ الرَّأْسِ لِلْوَقَايَةِ مِنَ السَّهَامِ، وَقَدْ حَصَلَ بِهِ السِّرُّ
وَالْوَقَايَةُ.

وَ(غُفِرَ) الْعَافِرُ هُوَ اللَّهُ، وَحُذِفَ لِلْعِلْمِ بِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَحُلِقَ الْإِنْسَانُ
ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨] فَالْحَالِيقُ هُوَ اللَّهُ، فَحُذِفَ الْفَاعِلُ وَأَقِيمَ نَائِبُ الْفَاعِلِ مَقَامَهُ؛
لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ نَعْلَمُ أَنَّ الَّذِي يَغْفِرُ هُوَ اللَّهُ؟

فَالْجَوَابُ: نَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرِ اللَّهُ ذُنُوبَكُمْ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٣٥]، وَلَوْ اجْتَمَعَتِ الْأُمَّةُ كُلُّهَا عَلَى أَنْ تَغْفِرَ ذَنْبَ وَاحِدٍ مِنَ النَّاسِ مَا اسْتَطَاعُوا إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا، بَلْ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَفْسَهُ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَغْفِرَ لِأَحَدٍ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ تَقُولُ ذَلِكَ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجنات: ١٤]، فَأُثْبِتَ الْمَغْفِرَةَ لَهُمْ، فَكَيْفَ الْجَمْعُ بَيْنَ قَوْلِهِ ﴿وَمَنْ يَغْفِرِ اللَّهُ ذُنُوبَكُمْ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٣٥]، وَقَوْلِهِ: ﴿يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ﴾ [الجنات: ١٤]؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ الْمَغْفِرَةَ الَّتِي لَا تَكُونُ إِلَّا مِنَ اللَّهِ هِيَ مَغْفِرَةُ الذُّنُوبِ، وَأَمَّا الْمَغْفِرَةُ الَّتِي تَكُونُ مِنَ الْعَبْدِ فَهِيَ مَغْفِرَتُهُ عَنْ إِسَاءَةٍ وَقَعَتْ مِنْ شَخْصٍ عَلَيْهِ، فَيَغْفِرُ لَهُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [الشورى: ٤٣]، فَرَجُلٌ اغْتَابَكَ وَجَاءَ يَسْتَحِلُّكَ فَإِنَّ مَغْفِرَتَكَ لَهُ هُوَ مُسَامَحَتُكَ لَهُ وَعَفْوُكَ عَنْهُ، إِذَنْ: فَالْمَغْفِرَةُ الَّتِي اخْتَصَّ اللَّهُ بِهَا شَيْءٌ آخَرُ غَيْرُ الْمَغْفِرَةِ الَّتِي تَكُونُ مِنَ الْعَبْدِ.

وَقَوْلُهُ: «مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»، (مَا) اسْمٌ مَوْصُولٌ، مِنْ صِيغِ الْعُمُومِ، وَكُلُّ اسْمٍ مَوْصُولٍ فَإِنَّهُ لِلْعُمُومِ حَتَّى لَوْ كَانَ مُفْرَدًا، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [الزمر: ٣٣]، (الَّذِي) مُفْرَدٌ، وَمَعَ ذَلِكَ قَالَ: ﴿هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ وهذا يدلُّ على أَنَّ الاسْمَ الْمَوْصُولَ وَلَوْ كَانَ مُفْرَدًا يُقَيَّدُ بِالْعُمُومِ.

وَقَوْلُهُ: «مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» أَي: كُلُّ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَالذَّنْبُ هُوَ الْمَعْصِيَةُ وَالْجُرْمُ وَالْفِعْلُ السَّيِّئُ.

وَكَلِمَةُ (ذَنْبٌ) مُفْرَدٌ مُضَافٌ، يُفِيدُ أَيْضًا الْعُمُومَ.

فَفِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ تَعْمِيمَانِ:

الْأَوَّلُ: تَعْمِيمٌ فِي الْإِسْمِ الْمَوْصُولِ.

الثَّانِي: تَعْمِيمٌ فِي الْمَبْنِيِّ لِهَذَا الْإِسْمِ الْمَوْصُولِ.

فَهَلْ يُغْفَرُ لِلْإِنْسَانِ كُلِّ مَا سَبَقَ مِنْ ذُنُوبِهِ وَلَوْ كَانَتْ كَبِيرَةً؟

الْجَوَابُ: نَعَمْ، أَخَذَ بِهَذَا بَعْضُ الْعُلَمَاءِ، وَقَالَ: إِنَّ مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ هَذَا الْوُضُوءِ ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ فَإِنَّهُ يُغْفَرُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَلَوْ كَانَ مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ، مَا عَدَا الشَّرْكَ.

وَلَكِنَّ جُمْهُورَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُونَ: إِنَّ هَذَا خَاصٌّ بِالصَّغَائِرِ، فَهُوَ مِنْ بَابِ الْعُمُومِ الْمُرَادُ بِهِ الْخُصُوصُ، وَاسْتَدْلُوا لِذَلِكَ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْصَّلَاةُ الْخَمْسُ وَالْجُمُعَةُ إِلَى الْجُمُعَةِ وَرَمَضَانُ إِلَى رَمَضَانَ مُكْفَرَاتٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ إِذَا اجْتُنِبَتِ الْكِبَائِرُ»^(١).

وَجْهُ الدَّلَالَةِ: قَالُوا: فَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ الصَّلَاةُ الْخَمْسُ وَهِيَ أَعْظَمُ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ بَعْدَ الشَّهَادَتَيْنِ، وَصِيَامُ رَمَضَانَ وَهُوَ الرُّكْنُ الرَّابِعُ مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ، لَا يَقْوَى عَلَى تَكْفِيرِ الْكِبَائِرِ - فَمَا دُونَ ذَلِكَ مِنْ بَابِ أَوْلَى، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ

(١) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة، رقم (٢٣٣)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الصَّلَاةَ لَا تَغْفِرُ إِلَّا الصَّغَائِرَ، ثُمَّ نَقُولُ: إِنَّ الْوُضُوءَ يُكَفِّرُ الصَّغَائِرَ وَالْكَبَائِرَ، هَذَا بَعِيدٌ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْعُمُومُ هُنَا يُرَادُ بِهِ الْخُصُوصُ.

وَهَلْ يُمَكِّنُ أَنْ يَأْتِيَ لَفْظُ عَامٍّ يُرَادُ بِهِ الْخُصُوصُ؟

نَعَمْ، كَمَا فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿مَا نَذَرُ مِنْ شَيْءٍ أَنْتَ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلْتَهُ كَالرَّمِيمِ﴾ [الذاريات: ٤٢]، فَقَوْلُهُ: ﴿مِنْ شَيْءٍ أَنْتَ عَلَيْهِ﴾ عَامٌّ، لَكِنْ يُرَادُ بِهِ الْخُصُوصُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي آيَةٍ أُخْرَى: ﴿فَأَصْبَحُوا لَا يَرَى إِلَّا مَسَكِنَهُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٥]، وَلَكِنْ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ قَالَ: إِنَّ هَذَا مِنْ بَابِ الْعَامِّ الْمَخْصُوصِ بِالْعَقْلِ.

وَمَثَلُوا لِلْعَامِّ الَّذِي يُرَادُ بِهِ الْخُصُوصُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا﴾ [آل عمران: ١٧٣]، قَالُوا: فَإِنَّ قَوْلَهُ: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ﴾ كُلُّ يَدْرِي أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ النَّاسِ جَاؤُوا لِلرَّسُولِ وَأَصْحَابِهِ -صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ- فَاخْبَرَوْهُمْ، إِنَّمَا أَخْبَرَهُمْ بِذَلِكَ رَجُلٌ وَاحِدٌ وَهُوَ نَعِيمُ بْنُ مَسْعُودٍ^(١)، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾ هَلِ الْمُرَادُ جَمِيعُ النَّاسِ فِي مَشَارِقِ الْأَرْضِ وَمَغَارِبِهَا؟ لَا، لَكِنَّ الَّذِينَ جَمَعُوا لَهُمْ هُمْ قُرَيْشٌ، فَهَذَا أَيْضًا عَامٌّ أُرِيدَ بِهِ الْخَاصُّ.

أَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧] فَلَيْسَ مِنَ الْعَامِّ الَّذِي يُرَادُ بِهِ الْخُصُوصُ؛ لِأَنَّهُ هُنَا قَدْ بَيَّنَّ «مَنِ اسْتَطَاعَ» فَالْبَدَلُ يُبَيِّنُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُبْدَلِ مِنْهُ هُوَ الْخُصُوصُ، فَهَذِهِ الْآيَةُ مِنَ الْعَامِّ الْمَخْصُوصِ، وَالَّذِي نُرِيدُ الْمِثَالَ لَهُ هُوَ الْعَامُّ الَّذِي لَمْ يُخَصَّصْ لَكِنْ يُرَادُ بِهِ الْخُصُوصُ.

(١) انظر: تفسير الطبري (٣/ ٥٣١-٥٣٢، ٦/ ٢٤٤).

إِذَنْ: فَقَوْلُهُ: «غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» الرَّاجِحُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجُمْهُورُ، وَهُوَ أَنَّهُ عَامٌّ أُرِيدَ بِهِ الْخُصُوصُ، وَأَنَّ الْوُضُوءَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُكَفِّرَ جَمِيعَ الذُّنُوبِ الصَّغَائِرِ وَالْكَبَائِرِ.

مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:

فِي هَذَا الْحَدِيثِ فَوَائِدُ مُتَعَدِّدَةٌ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: أُمُورٌ شَاهِدَةٌ لِلتَّرْجَمَةِ، أَيِ: لِكِتَابِ الطَّهَارَةِ، وَهُوَ صِفَةُ الْوُضُوءِ الْكَامِلَةِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ: ثُبُوتُ وَلَاءِ الْعِتَقِ، وَأَنَّهُ أَمْرٌ مَشْهُورٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «مَوْلَى عُمَرَانَ».

الْفَائِدَةُ الثَّلَاثَةُ: تَوَاضُعُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ؛ حَيْثُ دَعَا بِإِئْتِوَاضٍ بِهِ أَمَامَ النَّاسِ؛ لِيَعْلَمَهُمْ كَيْفَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَوَضَّأُ، وَهَذَا مِنْ تَمَامِ الْأَمَانَةِ فِي نَقْلِ السُّنَّةِ.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: فَضِيلَةُ عُمَرَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ حَيْثُ تَوَضَّأَ وَهُوَ الْخَلِيفَةُ أَمَامَ النَّاسِ لِيُشَاهِدُوا فِعْلَهُ.

الْفَائِدَةُ الْخَامِسَةُ: أَنَّهُ يَنْبَغِي نَشْرُ الْعِلْمِ بِالتَّعْلِيمِ الْقَوْلِيِّ وَالتَّعْلِيمِ الْفِعْلِيِّ.

أَوَّلًا: التَّعْلِيمُ الْقَوْلِيُّ؛ أَنْ أَقُولَ: إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَتَوَضَّأَ فَافْعَلْ كَذَا وَكَذَا.

ثَانِيًا: التَّعْلِيمُ الْفِعْلِيُّ؛ أَنْ أَفْعَلَ الشَّيْءَ أَمَامَكَ وَيُسَمَّى تَطْبِيقًا.

وَالْتَّعْلِيمُ الْفِعْلِيُّ أَنْفَعُ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ فِي الدَّهْنِ، وَيُذَكِّرُ الْإِنْسَانَ إِدْرَاكَ تَامًا.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: أَنَّ التَّعْلِيمَ بِالْفِعْلِ أَقْوَى مِنَ التَّعْلِيمِ بِالْقَوْلِ، وَهَذَا مِنْ وَجْهَيْنِ:

الْوَجْهَ الْأَوَّلُ: قُرْبُ التَّصَوُّرِ، وَفَهْمُ الْمَعْنَى.

الْوَجْهَ الثَّانِي: بَقَاءُ الْحِفْظِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا شَاهَدَ الشَّيْءَ فَهَمَ الْمَعْنَى سَمَاعًا، وَأَبْصَرَهُ فِعَالًا، وَمَكَثَ فِي قَلْبِهِ؛ لِأَنَّ الصُّورَةَ مَكَثَتْ فِي مُخِيلَتِهِ وَذَهْنِهِ، فَاجْتَمَعَ الْحِفْظُ، وَارْتِسَامُ الصُّورَةِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ أَبْقَى لِحِفْظِ الْإِنْسَانِ.

وَلِهَذَا لَوْ وَصَفْتَ لِنَاسٍ صِفَةَ الصَّلَاةِ، يَقُومُ فَيَكْبُرُ، وَيَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ إِلَى آخِرِ الصَّلَاةِ، لَمْ يَتَصَوَّرْهَا كَمَا لَوْ صَلَّيْتَ أَمَامَهُ؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ صَعِدَ عَلَى الْمِنْبَرِ، وَصَارَ يُصَلِّي عَلَيْهِ إِلَّا فِي السُّجُودِ، فَيَنْزِلُ وَيَسْجُدُ عَلَى الْأَرْضِ، قَالَ: «فَعَلْتُ ذَلِكَ لِتَأْتُمُّوا بِي، وَلِتَعَلَّمُوا صَلَاتَكُمْ»^(١).

وَلَمَّا حَجَّ ﷺ حَجَّةَ الْوَدَاعِ كَانَ يَقُولُ لِلنَّاسِ: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ»^(٢).

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: جَوَازُ سُؤَالِ الْغَيْرِ إِذَا كَانَ لِلِسَّائِلِ فَضْلٌ عَلَى الْمَسْئُولِ؛ لِقَوْلِهِ: «دَعَا بِوُضُوءٍ» وَجْهٌ ذَلِكَ: أَنَّ السَّائِلَ حِينَئِذٍ لَيْسَ مُذِلًّا لِنَفْسِهِ، وَالنَّهْيُ عَنْ سُؤَالِ الْغَيْرِ خَوْفًا مِنْ إِذْلَالِ النَّفْسِ أَوْ تَذَلُّلِهَا لِغَيْرِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ.

وَلِهَذَا تَحَدُّ أَنْ النَّبِيَّ ﷺ دَائِمًا يَسْأَلُ، لَكِنَّهُ يَسْأَلُ لِنَيْالِ الْمَسْئُولِ شَرَفًا بِسُؤَالِهِ، وَلَيْسَ فِيهِ إِذْلَالٌ لِلنَّفْسِ، وَكَذَلِكَ إِذَا عَرَفْتَ أَنَّكَ إِذَا أَمَرْتَ هَذَا الشَّخْصَ أَنْ يَقْضِيَ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب الخطبة على المنبر، رقم (٩١٧)، ومسلم: كتاب المساجد،

باب جواز الخطوة والخطوتين في الصلاة، رقم (٥٤٤)، من حديث سهل بن سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقوله: «لتأتئموا»: الأم بالفتح القصد، أمه يؤمه أمّا إذا قصد. انظر تاج العروس [أمم]

(٢٢٧/٣١).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب استحباب رمي جرة العقبة، رقم (١٢٩٧)، من حديث جابر بن

عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

لَكَ حَاجَةٌ، فَإِنَّكَ أَنْتَ الَّذِي تَكُنُّ عَلَيْهِ وَلَيْسَ هُوَ الَّذِي يَمُنُّ عَلَيْكَ، فَإِنَّ هَذَا لَيْسَ مِنَ السُّؤَالِ الْمَذْمُومِ؛ لِأَنَّ السُّؤَالَ الْمَذْمُومَ هُوَ الَّذِي يَخْصُلُ بِهِ إِذْلَالُ النَّفْسِ وَالتَّذَلُّ لِعَیْرِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ.

وَلَكِنْ إِذَا دَارَ الْأَمْرَ بَيْنَ السُّؤَالِ وَبَيْنَ أَنْ يَخْدِمَ الْإِنْسَانُ نَفْسَهُ فَلَا وَلِيَّ أَنْ يَخْدِمَ نَفْسَهُ، وَلِهَذَا بَايَعَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - أَصْحَابَهُ أَلَّا يَسْأَلُوا النَّاسَ شَيْئًا، فَكَانَ سَوَطٌ أَحَدِهِمْ يَسْقُطُ مِنْ عَلَى بَعِيرِهِ وَيَنْزِلُ وَيَأْخُذُ السَّوْطَ وَلَا يَقُولُ: نَاوِلُونِي السَّوْطَ^(١).

وَهَكَذَا يَنْبَغِي لَنَا أَهْلُهَا الْإِخْوَةُ أَنْ نَكُونَ أَعَزَّاءَ وَلَا نُذِلَّ أَنْفُسَنَا لِأَحَدٍ بِأَيِّ سُّؤَالٍ حَتَّى وَإِنْ كَانَ جَائِزًا، فَالْتَرَفُّعُ عَنْ سُّؤَالِ النَّاسِ لَا شَكَّ أَنَّهُ أَعَزُّ لِلْإِنْسَانِ وَأَصْوَنُ لِمَاءِ وَجْهِهِ.

أَمَّا كَوْنُ بَعْضِ النَّاسِ سَوْوَلًا، سَوَاءٌ كَانَ سَوْوَلًا بِالْقَوْلِ بِأَنْ يَقُولَ: أَعْطِنِي كَذَا وَكَذَا، أَوْ سَوْوَلًا بِالْفِعْلِ وَالْإِشَارَةِ وَالتَّعْرِيزِ، مِثْلُ: أَنْ يَرَى مَعَكَ قَلَمًا فَيُعْجِبُهُ فَيَأْخُذُ هَذَا الْقَلَمَ وَيُقَلِّبُهُ وَيَقُولُ: هَذَا قَلَمٌ جَيِّدٌ، لَوْ أُعْطِيَ مِثْلَهُ لَقَبِلْتُ، فَهَذَا سُّؤَالٌ بِالْفِعْلِ وَالْإِيْمَاءِ وَالْإِشَارَةِ وَالتَّعْرِيزِ، فَرُبَّمَا تَحَرَّجَ صَاحِبُ الْقَلَمِ إِذَا رَأَى أَنَّكَ قَدْ تَعْلَقَ قَلْبُكَ بِهِ، وَيُعْطِيكَ إِيَّاهُ، وَهُوَ رَاغِبٌ فِيهِ.

فَيَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَكُونَ عَزِيزَ النَّفْسِ، وَلَا يَسْأَلُ أَحَدًا مَا دَامَ أَنَّهُ يُمَكِّنُهُ أَنْ يَقُومَ بِحَاجَةِ نَفْسِهِ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الزكاة، باب كراهة المسألة للناس، رقم (١٠٤٣)، من حديث عوف بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَأَخْبْتُ مِنْ ذَلِكَ وَأَشْرُ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ تَكْثُرًا، يَكُونُ عِنْدَهُ مَا يَكْفِيهِ وَلَكِنْ يَسْأَلَ النَّاسَ وَيُلِحُّ عَلَيْهِمْ؛ لِيُكْثِرَ مَالَهُ، فَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ سَأَلَ النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ تَكْثُرًا فَإِنَّمَا يَسْأَلُ جَهْرًا فَلْيَسْتَقِلَّ أَوْ لِيَسْتَكْثِرْ»^(١).

فَإِذَا سَأَلْتَ دِرْهَمًا فَهَذَا جَهْرٌ، أَوْ سَأَلْتَ دِرْهَمَيْنِ فَهَذَا جَهْرَتَانِ، وَهَكَذَا، إِنَّمَا تَسْأَلُ جَهْرًا - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - وَأَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ كَذُّ يَكْذُهَا الرَّجُلُ وَجْهَهُ - كَمَا لَوْ أَتَيْتَ بِمُشْطٍ مِنْ حَدِيدٍ وَكَدَدْتَ وَجْهَكَ فَإِنَّهُ لَا يَبْقَى فِيهِ لَحْمٌ - وَلِهَذَا لَا يَزَالُ الْإِنْسَانُ يَسْأَلُ النَّاسَ حَتَّى يَأْتِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَيْسَ فِي وَجْهِهِ مُزْعَةٌ لَحْمٍ.

فَاخْذَرِ مِنْ سُؤَالِ النَّاسِ، وَلَا تُذِلَّ نَفْسَكَ، وَكُنْ عَزِيزًا، أَمَّا السُّؤَالُ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ مَذَلَّةٌ فَلَا بَأْسَ بِهِ، كَسُؤَالِ الْإِنْسَانِ زَمِيلَهُ يَقُولُ لَهُ: أَعْرِزْنِي الْقَلَمَ لَأَكْتُبَ بِهِ، أَوْ: أَعْطِنِي وَرَقَةً لَأَكْتُبَ فِيهَا، أَوْ مَا أَشَبَّ ذَلِكَ مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي لَا تُعَدُّ مَذَلَّةً.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُسْبِغَ عَلَى حَسَبِ مَا ذَكَرَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عُمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهُوَ مَعْلُومٌ لَدَيْنَا.

الْفَائِدَةُ التَّاسِعَةُ: اسْتِحْبَابُ غَسْلِ الْكَفَّيْنِ ثَلَاثًا قَبْلَ الْبَدَنِ فِي الْوُضُوءِ؛ لِقَوْلِهِ: «فَغَسَلَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ».

الْفَائِدَةُ الْعَاشِرَةُ: لَا يَنْبَغِي أَنْ يُصَبَّ الْمَاءُ صَبًّا عَلَى الْإِنْسَانِ فِي كُلِّ الْوُضُوءِ، وَإِنَّمَا يُفْرَغُ عَلَيْهِ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى الْإِسْرَافِ.

وَمَنْ ثَمَّ، نَتَقِلُ إِلَى مَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ النَّاسِ بِفَتْحِ صُنْبُورِ الْمَاءِ عَنْ آخِرِهِ، يَغْسِلُ

(١) أخرجه مسلم: كتاب الزكاة، باب كراهة المسألة للناس، رقم (١٠٤١)، من حديث أبي هريرة

وَجْهَهُ وَيَفْرُكُهُ، بَيْنَمَا يُمَكِّنُهُ غَلْقُهُ، وَلَيَّتِ النَّاسَ يَسْتَعْمِلُونَ بَعْضَ الصَّنَابِيرِ الَّتِي إِذَا صَغَطْتُهَا صَبَّتْ، وَإِذَا رَفَعْتَ يَدَكَ عَنْهَا تَوَقَّفَتْ، فَهَذَا فِيهِ تَوْفِيرٌ لِلْمَاءِ، قَدْ يَكُونُ فِي هَذَا مَسْقَةٌ عَلَى النَّاسِ لَكِنَّ فِيهِ تَوْفِيرًا لِلْمَاءِ كَثِيرًا.

وَتُؤْخَذُ هَذِهِ الْفَائِدَةُ مِنْ فِعْلِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَلَمْ يَقُلْ لِأَحَدٍ مِنَ النَّاسِ: اصْبُبْ عَلَيَّ، وَإِنَّمَا كَانَ يُفْرِغُ عَلَى نَفْسِهِ مِنَ الْإِنَاءِ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ.

الْفَائِدَةُ الْحَادِيَةُ عَشْرَةٌ: مَا ذَكَرَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: أَنْ يَكُونَ الْإِنَاءُ عَنْ يَمِينِكَ إِذَا كَانَ وَاسِعًا، وَعَنْ يَسَارِكَ إِذَا كَانَ ضَيِّقًا، وَتُؤْخَذُ الْفَائِدَةُ مِنْ قَوْلِهِ: «ثُمَّ أَدْخَلَ يَمِينَهُ فِي الْوَضُوءِ»، فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِنَاءَ عَنْ يَمِينِهِ؛ لِأَنَّهُ يُدْخِلُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ لَوْسَعِهِ، لَكِنْ إِذَا كَانَ ضَيِّقًا، اجْعَلْهُ عَنْ يَسَارِكَ؛ لِأَنَّكَ سَوْفَ تُفْرِغُ مِنْهُ بِيَدِكَ الْيُسْرَى عَلَى يَدِكَ الْيُمْنَى.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ عَشْرَةٌ: مَشْرُوعِيَّةُ الْمَضْمَضَةِ، وَالِاسْتِنْشَاقِ، وَالِاسْتِثْنَارِ، أَمَّا الْمَضْمَضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ فَوَاجِبَانِ دَاخِلَانِ فِي فَرْضِ غَسْلِ الْوَجْهِ؛ لِأَنَّ الْأَنْفَ وَالْفَمَ فِي دَاخِلِ الْوَجْهِ، وَمِمَّا تَحْصُلُ بِهِمَا الْمُوَاجَهَةُ، فَتَكُونُ الْمَضْمَضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ دَاخِلَيْنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، وَهُمَا أَيْضًا مُعَرَّضَانِ لِلْأَوْسَاحِ، أَمَّا الْإِسْتِثْنَارُ فَإِنَّهُ سُنَّةٌ، كَمَجِّ الْمَاءِ فِي الْمَضْمَضَةِ، لَكِنَّ الْإِسْتِثْنَارَ أَكَّدُ سُنَّةٍ مِنْ مَجِّ الْمَاءِ فِي الْمَضْمَضَةِ؛ لِوُرُودِ السُّنَّةِ بِهِ.

الْفَائِدَةُ الثَّلَاثَةُ عَشْرَةٌ: مَشْرُوعِيَّةُ غَسْلِ الْوَجْهِ بَعْدَ الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ، أَي: تَقْدِيمُ الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ عَلَى غَسْلِ الْوَجْهِ.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ عَشْرَةٌ: غَسْلُ الْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ.

مَسْأَلَةٌ: هناك قاعدة تقول: إِنَّ فِعْلَ النَّبِيِّ ﷺ الْمَجْرَدُ يَدُلُّ عَلَى الِاسْتِحْبَابِ وَلَا يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ، إِلَّا إِذَا وَجِدْتَ قَرِينَةً تَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ، فَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْيَدِ الْيُسْرَى عَلَى الْيَدِ الْيُمْنَى فِي الْوُضُوءِ لِلْقَاعِدَةِ السَّابِقَةِ، وَالسُّوَالُ: هَلْ قَوْلُ عُمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ قَرِينَةٌ تَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ التَّرْتِيبِ فِي الْعُضْوِ الْوَاحِدِ، فَيَجِبُ تَقْدِيمُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى فِي الْوُضُوءِ؟

الجواب: القاعدة التي أشار إليها السائل صحيحة، وهي أَنَّ فِعْلَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَجْرَدُ يُفِيدُ الِاسْتِحْبَابَ فَقَطْ دُونَ الْوُجُوبِ، وَاللَّهُ عَزَّجَلَّ قَالَ فِي الْقُرْآنِ: ﴿وَأَيَّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦] وَلَوْ كَانَ التَّرْتِيبُ وَاجِبًا فِي الْعُضْوِ الْوَاحِدِ لَقَدَّمَ اللَّهُ تَعَالَى الْيَمِينَ عَلَى الْيَسَارِ كَمَا بَيَّنَّ حَدَّ الْغَسْلِ بِقَوْلِهِ: ﴿إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ وَالصَّحِيحُ أَنَّ التَّرْتِيبَ بَيْنَ الْيَمَنِ وَالْيُسْرِ فِي بَابِ الْوُضُوءِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى سَبِيلِ الِاسْتِحْبَابِ لَا عَلَى سَبِيلِ الْوُجُوبِ، فَلَوْ بَدَأَ الْإِنْسَانُ بِالْيُسْرِ قَبْلَ الْيُمْنَى فَلَا حَرَجَ، وَوُضُوءُهُ صَحِيحٌ.

الفائدة الخامسة عشرة: مَسْحُ جَمِيعِ الرَّأْسِ؛ لِأَنَّ الرَّأْسَ مَأْخُوذٌ مِنَ التَّرَأْسِ؛ وَلِهَذَا يَجِبُ أَنْ تَمْسَحَ الرَّأْسَ كُلَّهُ، وَأَمَّا مَا نَزَلَ مِنَ الرَّأْسِ مِنَ الشَّعْرِ كَمَا لَوْ نَزَلَ إِلَى الْكَفِّ أَوْ أَنْزَلَ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ مَسْحُهُ؛ لِأَنَّهُ خَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ رَأْسًا حَيْثُ نَزَلَ، وَعَلَى هَذَا فَالْمَرَأَةُ تَمْسَحُ مِنْ نَاصِيَتَيْهَا إِلَى مُنْتَهَى مَنَابِتِ الشَّعْرِ، هَذَا الَّذِي يَحْصُلُ بِهِ التَّرَأْسُ، لَا مِنْ نَاصِيَتَيْهَا إِلَى أَسْفَلِ ذَوَائِبِهَا.

الفائدة السادسة عشرة: لَا يُسَنُّ غَسْلُ الرَّأْسِ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ وَالسُّنَّةَ جَاءَا بِالْمَسْحِ دُونَ الْغَسْلِ، فَإِنْ غَسَلَ بَدَلًا عَنِ الْمَسْحِ، فَلَا يُجْزِئُهُ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

«مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(١) وَقَوْلُ مَنْ قَالَ بِالْإِجْرَاءِ مُعَلَّلًا ذَلِكَ بِأَنْ سَقُوطَ الْغَسْلِ عَنِ الرَّأْسِ مِنْ بَابِ التَّرْخِصِ وَالتَّسْهِيلِ قِيَاسٌ فِي مُقَابَلَةِ النَّصِّ فَلَا عِبْرَةَ بِهِ. لَكِنْ لَوْ غَسَلَ وَمَسَحَ بِيَدَيْهِ عَلَى الرَّأْسِ مَعَ الْغَسْلِ فَإِنَّهُ مُجْزِيٌّ؛ لِأَنَّهُ مَسَحَ.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ عَشْرَةَ: أَنَّ مَسْحَ الرَّأْسِ لَا يُكْرَرُ؛ لِأَنَّ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يُكْرَرْهُ، بَلْ قَالَ: «مَسَحَ بِرَأْسِهِ»، وَهُوَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَهَا خُفَّفَ فِي كَيْفِيَّةِ تَطْهِيرِهِ خُفَّفَ فِي كَمِّيَّتِهِ. وَمَا وَرَدَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ^(٢) فِي أَنَّهُ مَسَحَ رَأْسَهُ ثَلَاثًا، وَمَسَحَ أُذُنَيْهِ ثَلَاثًا، يُقَالُ: إِنَّ مِثْلَ هَذَا الْحَدِيثِ يَكُونُ شَاذًا لِمُخَالَفَتِهِ الثَّقَاتِ، هَذَا إِنْ كَانَ رَاوِيهِ ثِقَةً، وَأَمَّا إِنْ كَانَ ضَعِيفًا، فَهُوَ مِنْ أَصْلِهِ سَاقِطٌ.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ عَشْرَةَ: ظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّ الْأُذُنَيْنِ لَا يُمَسَّحَانِ، وَلَكِنْ قَدْ دَلَّتِ السُّنَّةُ فِي حَدِيثٍ آخَرَ بِأَنَّهُمَا يُمَسَّحَانِ، وَأَنَّهُمَا مِنَ الرَّأْسِ.

فَإِنْ سَأَلَ سَائِلٌ: لِمَاذَا لَا نَقُولُ: إِنَّ عَدَمَ مَسْحِ الْأُذُنَيْنِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ صِفَةٌ مَشْرُوعَةٌ مِنْ صِفَاتِ الْوُضُوءِ، كَمَا قُلْنَا: إِنَّ غَسْلَ الرَّجْلِ مَرَّةً وَاحِدَةً صِفَةٌ مَشْرُوعَةٌ، وَلَمْ نَقُلْ: إِنَّ غَسْلَهَا ثَلَاثًا فِي الْأَحَادِيثِ الْأُخْرَى زِيَادَةٌ مِنَ الثَّقَةِ؟

فَالْجَوَابُ: بَيْنَهُمَا فَرْقٌ؛ لِأَنَّ هَذَا زِيَادَةٌ عَدَدٍ، وَكَمِّيَّةٌ فِي غَسْلِ الرَّجْلِ، أَمَّا الزِّيَادَةُ فِي الْأَحَادِيثِ الْأُخْرَى فِي مَسْحِ الْأُذُنَيْنِ زِيَادَةٌ فِي عُضْوٍ.

(١) أخرجه البخاري تعليقا: كتاب البيوع، باب النجش، (٣/٦٩)، ووصله مسلم، كتاب الأقضية: باب نقض الأحكام الباطلة، رقم (١٧١٨)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه أبو داود: كتاب الطهارة، باب صفة وضوء النبي ﷺ، رقم (١١٧)، من حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الْفَائِدَةُ النَّاسِعَةُ عَشْرَةٌ: أَنَّ غَسَلَ الرَّجُلَيْنِ بَعْدَ مَسْحِ الرَّأْسِ، كَمَا أَنَّ مَسْحَ الرَّأْسِ بَعْدَ غَسْلِ يَدَيْنِ؛ لِقَوْلِهِ: «ثُمَّ غَسَلَ كُلُّمَا رِجْلَيْهِ».

وَالْكَعْبَانِ دَاخِلَانِ فِي الْغَسْلِ، وَهُمَا الْعِظَامَانِ النَّائِثَانِ فِي أَسْفَلِ السَّاقِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَسَّرَ هَذَا بِفَعْلِهِ، فَكَانَ يَغْسِلُ الْكَعْبَ كَمَا كَانَ يَغْسِلُ الْمِرْفَقَ.

الْفَائِدَةُ الْعِشْرُونَ: أَنَّ التَّرْتِيبَ فِي غَسْلِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ وَاجِبٌ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ «أَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ» وَفِي لَفْظٍ: «ابْدُؤُوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ» فَإِذَا نَكَّسَ الْإِنْسَانُ الْوُضُوءَ فَسَدَ الْوُضُوءُ، فَمَثَلًا لَوْ بَدَأَ بِغَسْلِ يَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ قَبْلَ غَسْلِ وَجْهِهِ فَإِنَّ الْوُضُوءَ غَيْرُ صَحِيحٍ، لَا بُدَّ مِنَ الْبَدْءِ بِغَسْلِ الْوَجْهِ قَبْلَ الْيَدَيْنِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَهَلِ التَّرْتِيبُ فِي غَسْلِ الْعُضْوِ الْوَاحِدِ فِي الْوُضُوءِ وَاجِبٌ أَوْ مُسْتَحَبٌّ، بِنَاءً عَلَى الْقَاعِدَةِ الَّتِي تَقُولُ: إِنَّ فِعْلَ النَّبِيِّ ﷺ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَجْرَدَ يَدُلُّ عَلَى الِاسْتِحْبَابِ لَا عَلَى الْوُجُوبِ؟

نَقُولُ: الْقَاعِدَةُ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا السَّائِلُ صَحِيحَةٌ، وَهِيَ أَنَّ فِعْلَ النَّبِيِّ ﷺ الْمَجْرَدَ يُفِيدُ الِاسْتِحْبَابَ فَقَطْ دُونَ الْوُجُوبِ.

فَالصَّحِيحُ أَنَّ التَّرْتِيبَ بَيْنَ الْأَيْمَنِ وَالْأَيْسَرِ فِي بَابِ الْوُضُوءِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى سَبِيلِ الِاسْتِحْبَابِ لَا عَلَى سَبِيلِ الْوُجُوبِ ^(١).

الْفَائِدَةُ الْحَادِيَةُ وَالْعِشْرُونَ: تَكَرَّارُ غَسْلِ الْأَعْضَاءِ ثَلَاثًا مَا عَدَا الرَّأْسَ، فَإِنَّ الرَّأْسَ لَا يُكْرَرُ غَسْلُهُ، وَهَذَا مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ الْمَغْسُولِ وَالْمَمْسُوحِ، فَاَلْمَغْسُولُ يُكْرَرُ وَالْمَمْسُوحُ لَا يُكْرَرُ.

(١) وقد سبق الكلام على هذه المسألة في الفائدة الرابعة عشرة.

وَالْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْمَسْحُوحَ قَدْ خُفِّفَتْ طَهَارَتُهُ كَيْفِيَّةً؛ لِأَنَّهَا مَسْحٌ لَيْسَ غَسْلًا، فَتَبَعَ ذَلِكَ تَخْفِيفُ طَهَارَتِهِ بِالْكَمِّيَّةِ، فَلَا عَدَدَ فِي مَسْحُوحٍ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْغَسْلِ وَالْمَسْحِ ظَاهِرٌ، فَاَلْمَسْحُ أَنْ تُبَلَّ يَدُكَ بِالْمَاءِ وَتُمِرَّهَا عَلَى الْمَسْحُوحِ، وَالْغَسْلُ أَنْ تُصَبَّ الْمَاءُ عَلَى الْعُضْوِ وَتُطَهَّرَهُ بِهِ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: هَلْ هَذِهِ قَاعِدَةٌ مُطَرِّدَةٌ أَنْ كُلَّ مَسْحُوحٍ لَا يُكْرَرُ؟

فَالْجَوَابُ: نَعَمْ، وَبِنَاءً عَلَى ذَلِكَ فَالْمَسْحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ أَوْ الْجُورَيْنِ مَرَّةً وَاحِدَةً، وَالْمَسْحُ عَلَى الْجَبِيَّةِ أَوْ اللَّاصِقَةِ أَوْ الْجَبْسِ مَرَّةً وَاحِدَةً.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ وَالْعِشْرُونَ: عَدَمُ وُجُوبِ تَكَرُّارِ الْغَسْلِ؛ لِأَنَّهُ ثَبَتَ بِمُجَرَّدِ الْفِعْلِ، وَمُجَرَّدُ الْفِعْلِ لَا يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ، بَلِ الْاسْتِحْبَابُ؛ لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ الْأَصُولِيَّةَ تَقُولُ: إِنَّ فِعْلَ النَّبِيِّ ﷺ الْمَجْرَدَ لَا يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ. فَيَكْفِي مَرَّةً وَاحِدَةً؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]؛ هَذَا هُوَ الْوَاجِبُ، وَالثَّنَتَانِ أَفْضَلُ، وَالثَّلَاثُ أَفْضَلُ، وَالْأَرْبَعُ إِنْهُمْ، فَلَا تَرُدُّ عَلَى الثَّلَاثِ.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ وَالْعِشْرُونَ: مَشْرُوعِيَّةُ صَلَاةِ رَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْوُضُوءِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ» وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ تَكُونَ الرَّكْعَتَانِ نَافِلَةً.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَهَلْ يَفْعَلُهَا بَعْدَ الْعَصْرِ وَبَعْدَ الْفَجْرِ؟

فَالْجَوَابُ: نَعَمْ، عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ كُلَّ صَلَاةٍ نَافِلَةٍ إِذَا كَانَ لَهَا سَبَبٌ فَلَا مَنِّ عَنْهَا، فَعَلَى هَذَا نَقُولُ: إِذَا تَوَضَّأَ بَعْدَ الْعَصْرِ فَلْيُصَلِّ رَكْعَتَيْنِ، وَإِذَا تَوَضَّأَ بَعْدَ الْفَجْرِ فَلْيُصَلِّ رَكْعَتَيْنِ.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ وَالْعِشْرُونَ: جَوَازُ الصَّلَاةِ الَّتِي لَهَا سَبَبٌ فِي وَقْتِ النَّهْيِ؛ لِعُمُومِ الْحَدِيثِ: «مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ» هَذَا عَامٌّ فِي كُلِّ وَقْتٍ.

الْفَائِدَةُ الْخَامِسَةُ وَالْعِشْرُونَ: فَضِيلَةُ الْإِمْسَاكِ عَنْ حَدِيثِ النَّفْسِ فِي الصَّلَاةِ؛ لِقَوْلِهِ: «لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسُهُ».

فَإِنْ قِيلَ: بِمَاذَا تُجَيِّبُونَ عَنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «إِنِّي لِأَجْهَزُ جَيْشِي وَأَنَا فِي الصَّلَاةِ»^(١)، وَهَذَا مَعْنَاهُ أَنَّهُ يُحَدِّثُ النَّفْسَ؟

فَالْجَوَابُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ تَجْهِيزَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لْجَيْشِهِ فِي الصَّلَاةِ أَمْرٌ مَشْرُوعٌ، وَإِذَا كَانَتْ صَلَاةُ الْخَوْفِ تَتَغَيَّرُ مِنْ أَجْلِ الْمَحَافَظَةِ عَلَى الْقِتَالِ وَالْجِهَادِ فَإِنَّ تَجْهِيزَ الْجِيُوشِ مِنَ الْقَائِدِ وَتَفْكِيرَهُ وَهُوَ يُصَلِّي جَائِزٌ وَلَا بَأْسَ بِهِ، بِخِلَافِ مَنْ يَفْكُرُ مَاذَا يَلْبَسُ مِنَ الثِّيَابِ، وَمَاذَا يَأْكُلُ مِنَ الطَّعَامِ، وَكَيْفَ يَخْرُجُ لِلزَّهَةِ، فَلَيْسَ هَذَا كَمَنْ يُجْهَزُ الْجَيْشُ فِي الصَّلَاةِ، لَا يَسْتَوِيَانِ، وَأَكْثَرُ وَسَاوِسِ النَّاسِ وَحَدِيثِ النَّاسِ فِي أَشْيَاءَ لَا فَائِدَةَ مِنْهَا، وَتَزُولُ بِالْكُلِّيَّةِ مِنْ حِينَ أَنْ يَنْصَرِفَ مِنْ صَلَاتِهِ.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ وَالْعِشْرُونَ: أَنَّ تَحْدِيثَ النَّفْسِ يَنْقُصُ أَجْرَ الصَّلَاةِ.

وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي بُطْلَانِهَا:

فَرَى بَعْضُهُمْ أَنَّهُ لَوْ غَلَبَ حَدِيثُ النَّفْسِ عَلَى أَكْثَرِ الصَّلَاةِ فَإِنَّمَا تَبْطُلُ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِالصَّلَاةِ الْخُشُوعُ؛ وَلِهَذَا يُبَيِّ الْإِنْسَانُ أَنْ يُصَلِّيَ وَهُوَ يُدَافِعُ الْأَخْبَتَيْنِ،

(١) أخرجه معلقا البخاري: كتاب العمل في الصلاة، باب يفكر الرجل الشيء في الصلاة، (٢/ ٦٧)،

ووصله ابن أبي شيبة في المصنف رقم (٨٠٣٤).

أَوْ أَنْ يُصَلِّيَ بِحَضْرَةِ الطَّعَامِ^(١)، أَوْ أَنْ يُصَلِّيَ وَيَبْنَ يَدَيْهِ مَا يُلْهِمُهُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

ولكنَّ جُهورَ العلَماءِ على أَنَّ الصَّلَاةَ صَحِيحَةٌ وَلَوْ غَلَبَ حَدِيثُ النَّفْسِ عَلَى أَكْثَرِهَا، وَاسْتَدَلُّوا بِمَا ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ الشَّيْطَانَ يَأْتِي إِلَى الْمُصَلِّيَ فَيَقُولُ: «اذْكُرْ كَذَا يَوْمَ كَذَا وَكَذَا»^(٢) يُذَكِّرُهُ مَا نَسِيَ.

مَسْأَلَةٌ: أَخَذَ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ تَقْوِيَةً لِمَنْ قَالَ: إِنَّ مَنْ فَكَّرَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ حَتَّى أَنْزَلَ فَإِنَّ صَوْمَهُ يَفْسُدُ؛ لِأَنَّ فِي حَدِيثِ النَّفْسِ هُنَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَثَرًا عَلَى الْأَجْرِ الْمُتَرْتَّبِ لِمَنْ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ بَدُونِ حَدِيثِ النَّفْسِ، لَا سِيَّامَا إِذَا نَظَرْنَا إِلَى الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ «يَدْعُ طَعَامُهُ وَشَرَابُهُ وَشَهْوَتُهُ مِنْ أَجْلِي».

الْجَوَابُ: نَقُولُ: هُوَ لَا شَكَّ أَنَّهُ يَفُوتُهُ الْكَمَالُ، لَكِنْ لَا يَحْصُلُ بِهِ الْفَسَادُ، نَعَمْ، لَوْ قَالَ: إِنَّ حَدِيثَهُ لِلنَّفْسِ تَبْطُلُ بِهِ صَلَاتُهُ. لَكِنْ لَمْ يَقُلْ هَذَا.

ثُمَّ إِنَّ قَوْلَ الرَّسُولِ ﷺ «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا» يَعْنِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ النَّفْسَ وَأَثَارَهَا، فَالْحَدِيثُ نَقُولُ فِيهِ: إِنَّهُ قَدْ فَاتَهُ الْكَمَالُ، وَفَوَاتُ الْكَمَالِ لَا يُعَاقِبُ عَلَيْهِ، فَهُوَ لَمْ يُبْطَلْ وَضَوْءُهُ، وَلَمْ يُبْطَلْ صَلَاتُهُ، وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَتَكَلَّمَ» يَشْمَلُ كُلَّ شَيْءٍ، فَقَوْلُهُ: «تَجَاوَزَ» يَعْنِي: لَا يُعَاقِبُهُمْ بِهِ، فَإِذَا انْتَهَتْ الْعُقُوبَةُ كَيْفَ نُفِطِرُ الصَّائِمَ؟!

(١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام الذي يريد أكله، رقم (٥٦٠)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب فضل التأذين، رقم (٦٠٨)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب فضل الأذان وهرب الشيطان عند سماعه، رقم (٣٨٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الفَائِدَةُ السَّابِعَةُ والعِشْرُونَ: أَنَّ مَغْفِرَةً مَا تَقَدَّمَ مِنَ الذُّنُوبِ مَشْرُوطَةٌ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ:

الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: أَنْ يَتَوَصَّأَ عَلَى الْكَيْفِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ.

الشَّرْطُ الثَّانِي: أَنْ يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ لَا يُحَدِّثُ نَفْسَهُ فِيهِمَا.

الشَّرْطُ الثَّالِثُ: أَلَّا تَنْقُصَ الصَّلَاةُ عَنْ رَكَعَتَيْنِ.

وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ يُغْفَرُ لَهُ حَتَّى الْكِبَائِرُ؛ وَبِذَلِكَ أَخَذَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ، لَكِنَّ الْجُمْهُورَ عَلَى أَنَّ تَكْفِيرَ الْحَسَنَاتِ لِلْسَّيِّئَاتِ إِنَّمَا يَشْمَلُ الصَّغَائِرَ فَقَطْ، وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة، ورمضان إلى رمضان، مكفرات لما بينهن ما اجتنبت الكبائر»^(١).

وَقَالُوا: إِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْعِبَادَاتُ الْعَظِيمَةُ الْكَبِيرَةُ لَا تُكَفِّرُ إِلَّا بِاشْتِرَاطِ اجْتِنَابِ الْكِبَائِرِ، فَمَا دُونَهَا مِنْ بَابٍ أَوْلى.

وَلَكِنْ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ ذَهَبَ إِلَى مَذْهَبٍ جَيِّدٍ، قَالُوا: نَحْنُ لَا نَحْجِرُ عَلَى اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ وَلَا عَلَى رَسُولِهِ، فَمَا أَطْلَقَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَطْلَقْنَاهُ، وَمَا قَيَّدَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ قَيَّدْنَاهُ.

فَنَقُولُ: مَا قَيَّدَهُ الرَّسُولُ ﷺ بِاجْتِنَابِ الْكِبَائِرِ نَقِيدُهُ، وَمَا أَطْلَقَهُ نُطْلِقُهُ.

فَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ -وَهُوَ قَوْلٌ جَيِّدٌ وَوَاجِبٌ- نَقُولُ: «غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» الْمُرَادُ بِالذَّنْبِ مَا يَشْمَلُ الصَّغَائِرَ وَالْكِبَائِرَ، وَفَضَّلَ اللَّهُ وَاسِعٌ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة، رقم (٢٣٣)، من

حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ وَالْعِشْرُونَ: ظاهرُ هذا الحديثِ أَنَّ التَّسْمِيَةَ عَلَى الْوُضُوءِ غَيْرُ وَاجِبَةٍ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تُذَكَّرْ، وَهُوَ كَذَلِكَ، لَكِنْ إِنْ سَمِيَ فَهُوَ أَكْمَلُ؛ حَدَرًا مِنْ أَنْ يَصِحَّ حَدِيثُ: «لَا وَضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ»^(١)، وَلَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «لَا يَثْبُتُ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ»^(٢)، فَإِنْ سَمِيَ فَهُوَ خَيْرٌ، وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ فَالْوُضُوءُ صَحِيحٌ.

الْفَائِدَةُ التَّاسِعَةُ الْعِشْرُونَ: لَا يُقَالُ: إِنَّ ظَاهِرَ هَذَا الْحَدِيثِ يُفِيدُ عَدَمَ وَجوبِ النِّيَّةِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَفْعَلَ عَاقِلٌ مُحْتَارٌ فِعْلًا إِلَّا بِنِيَّةٍ، فَهُوَ دَعَا بِوُضُوءٍ لِيَتَوَضَّأَ، فَتَوَضَّأَ، وَقَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي، فَالْنِّيَّةُ هُنَا مَوْجُودَةٌ؛ وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: «لَوْ كَلَّفْنَا اللَّهُ عَمَلًا بِلَا نِيَّةٍ لَكَانَ مِنْ تَكْلِيفٍ مَا لَا يُطَاقُ» وَصَدَقَ! فَلَوْ قِيلَ لَكَ: صَلِّ وَلَا تَنْوِ، أَوْ تَوَضَّأْ وَلَا تَنْوِ، فَلَنْ تَسْتَطِيعَ!.

وَجَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عَقِيلٍ أَحَدِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَقَالَ: «أَيُّهَا الشَّيْخُ، إِنِّي ذَهَبْتُ أَغْتَسِلُ مِنَ الْجَنَابَةِ فِي نَهْرٍ دَجَلَةٍ، وَانْغَمَسْتُ فِيهِ، وَخَرَجْتُ وَلَمْ أَرِنِي تَطَهَّرْتُ؛ لِأَنِّي لَمْ أَتَوِ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَقِيلٍ: أَرَى إِلَّا تُصَلِّيَ، فَقَالَ الرَّجُلُ: وَلِمَ؟ قَالَ: لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ، عَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُفِيقَ»^(٣)، وَأَنْتَ مَجْنُونٌ،

(١) أخرجه أحمد (٤١٨/٢)، وأبو داود: كتاب الطهارة، باب في التسمية على الوضوء، رقم (١٠١)، وابن ماجه: كتاب الطهارة، باب ما جاء في التسمية في الوضوء، رقم (٣٩٩).

(٢) مسائل الإمام أحمد رواية الكوسج (٣٨١/٢)، ورواية ابن هانئ (٣/١). وانظر: بلوغ المرام رقم (٥١).

(٣) أخرجه أحمد (١١٦/١)، وأبو داود: كتاب الحدود، باب في المجنون يسرق، رقم (٤٤٠٢)، والترمذي: كتاب الحدود، باب ما جاء فيمن لا يجب عليه الحد، رقم (١٤٢٣)، والنسائي:

كَيْفَ تَنْغَمِسُ فِي مَهْرٍ دَجَلَةٌ تُرِيدُ التَّطَهُّرَ مِنْ جَنَابَةِ بِلَانِيَّةٍ؟»، يَعْنِي: مَا الَّذِي أَخْرَجَكَ مِنْ بَيْتِكَ، وَجَاءَ بِكَ إِلَى النَّهْرِ وَتَغَسَّلْتَ؟ إِنَّهَا النِّيَّةُ لَا شَكَّ.

وَلِهَذَا يَنْبَغِي أَنْ نَقُولَ لِمَنْ أُصِيبَ بِالْوَسْوَاسِ: كَيْفَ فَعَلْتَ؟ هَلْ تَفْعَلُ بِلَانِيَّةٍ؟ فَإِذَا قَالَ: وَاللَّهِ مَا نَوَيْتُ، قُلْنَا: لَا عَلَيْكَ، وَوُضُوؤُكَ صَحِيحٌ، وَصَلَاتُكَ صَحِيحَةٌ.

الْفَائِدَةُ الثَّلَاثُونَ: لَا يُسَنُّ النُّطْقُ بِالنِّيَّةِ، وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: «يُسَنُّ النُّطْقُ بِالنِّيَّةِ فِي الْعِبَادَاتِ مِنْ أَجْلِ أَنْ يُطَابِقَ اللِّسَانُ الْقَلْبَ»، فَتَكُونُ الْعِبَادَةُ انْعَقَدَتْ بِالْقَلْبِ وَاللِّسَانِ.

وَقَالَ آخَرُونَ: «يُسَنُّ النُّطْقُ بِالنِّيَّةِ جَهْرًا؛ إِظْهَارًا لِشَعَائِرِ الدِّينِ».

وَرَأَى رَجُلٌ عَامِيٌّ مِنْ عَامَّةِ النَّاسِ شَخْصًا فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ قَامَ لِصَلَاةِ الظُّهْرِ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي نَوَيْتُ أَنْ أُصَلِّيَ صَلَاةَ الظُّهْرِ فَرِيضَةً أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ خَلْفَ إِمَامِ الْحَرَمِ الْمَكِّيِّ»، وَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَقُولَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ»، قَالَ لَهُ الْعَامِيُّ: أَنْتَظِرْ، بَقِيَ شَيْءٌ، قَالَ لَهُ: «هَذِهِ هِيَ النِّيَّةُ الْمَطْلُوبَةُ»، فَقَالَ لَهُ الْعَامِيُّ: «أَنْتَ الْآنَ عَيْنَتَ الْمَكَانَ خَلْفَ الْإِمَامِ فِي الْحَرَمِ الْمَكِّيِّ، فَعَيَّنِ الْآنَ الزَّمَانَ، قُلْ: فِي يَوْمٍ كَذَا، مِنْ شَهْرِ كَذَا، مِنْ سَنَةِ كَذَا؛ حَتَّى تَكُونَ الْمَسْأَلَةُ مُحَرَّرَةً مَضْبُوتَةً؛ فَتَصِحَّ الصَّلَاةُ!».

المُهِمُّ: أَنْ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ قَالُوا: يُسَنُّ الْجَهْرُ بِالنِّيَّةِ.

وَقَالَ آخَرُونَ: «يُسَنُّ الْإِسْرَارُ»، وَقَالَ غَيْرُهُمْ: «النُّطْقُ بِالنِّيَّةِ سِرًّا أَوْ جَهْرًا

= كتاب الطلاق، باب من لا يقع طلاقه، رقم (٣٤٣٢)، وابن ماجه: كتاب الطلاق، باب طلاق المعتوه، رقم (٢٠٤٢)، من حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

بِدْعَةٍ»، وَالْآخِرُ لَا شَكَّ أَسْعَدُ بِالذَّلِيلِ؛ لِأَنَّ النِّيَّةَ مَحَلُّهَا الْقَلْبُ، وَهِيَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ رَبِّكَ.
فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّ عُمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يَذْكُرِ النِّيَّةَ؛ لِأَنَّ الْمَقَامَ مَقَامُ تَعْلِيمٍ، وَلَيْسَ
مَقَامُ عِبَادَةٍ.

قُلْنَا: وَإِذَا كَانَ الْمَقَامُ مَقَامُ تَعْلِيمٍ أَلَا يُعَلِّمُهُمْ أَنَّهُ يُسَنُّ النُّطْقَ بِالنِّيَّةِ؟! أَلَيْسَ
عَلَّمَهُمْ أَنَّهُ يَغْسِلُ ثَلَاثًا؟!

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: أَنَا أَنْطِقُ بِالنِّيَّةِ، لَا أُرِيدُ إِظْهَارَ الْإِخْلَاصِ؛ لِأَنَّ الْإِخْلَاصَ بَيْنِي
وَبَيْنَ رَبِّي، لَكِنْ أُرِيدُ تَعْيِينَ الْعِبَادَةِ.

قُلْنَا: أَيْضًا التَّعْيِينُ تَابِعٌ لِلنِّيَّةِ الَّتِي لِلْإِخْلَاصِ، فَمَحَلُّهَا الْقَلْبُ.

وَاسْتَنْى بَعْضُ الْعُلَمَاءِ النُّطْقَ بِالنِّيَّةِ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، وَقَالُوا: إِنَّهُ يُسَنُّ النُّطْقَ
بِالنِّيَّةِ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا اسْتِثْنَاءَ، وَإِنَّ قَوْلَ النَّاسِكِ: «لَبَّيْكَ عُمْرَةً»
لَيْسَ هُوَ النِّيَّةَ، لَكِنَّهُ إِظْهَارٌ لِهَذِهِ الشَّعِيرَةِ الْمَطْلُوبَةِ شَرْعًا، وَهِيَ التَّلْبِيَةُ، فَالتَّلْبِيَةُ
عِبَادَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ وَلَيْسَتْ إِظْهَارَ نِيَّةٍ، وَكَذَلِكَ «لَبَّيْكَ حَجًّا».

وَأَمَّا مَجِيءُ الْآتِي إِلَى الرَّسُولِ ﷺ وَقَوْلُهُ لَهُ: «صَلِّ فِي هَذَا الْوَادِي الْمُبَارَكِ وَقُلْ:
عُمْرَةً وَحَجَّةً، أَوْ عُمْرَةً فِي حَجَّةٍ»^(١)، فَهَذَا إِرْشَادٌ مِنْهُ إِلَى أَنَّ التَّلْبِيَةَ تَكُونُ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ
مَقْرُونَيْنِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَجَّ قَارِنًا.

الْفَائِدَةُ الْحَادِيَةُ وَالثَّلَاثُونَ: التَّرغِيبُ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْوُضُوءِ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ،
ثُمَّ الصَّلَاةُ رَكَعَتَيْنِ بِدُونِ تَحْدِيثِ النَّفْسِ، وَذَلِكَ بِذِكْرِ هَذَا الثَّوَابِ الْعَظِيمِ عَلَى

(١) أخرجه البخاري: كتاب الاعتصام، باب ما ذكر النبي ﷺ وحض على اتفاق أهل العلم، رقم
(٧٣٤٣)، من حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَعَلَيْهَا؛ لِأَنَّ هَذَا ثَوَابٌ عَظِيمٌ، فَمَتَى تَحْصُلُ عَلَى مَحْوِ مَا سَبَقَ مِنْ ذُنُوبِكَ؟ كُلُّ يَسْعَى إِلَى أَنْ يَخْرُجَ مِنْ هَذِهِ الدُّنْيَا مَغْفُورًا لَهُ، وَهَذِهِ مِنْ أَسْبَابِ الْمَغْفِرَةِ، وَمَا تَذَرِي؛ لَعَلَّكَ تَمُوتُ بَعْدَ الرُّكْعَتَيْنِ مُبَاشَرَةً، فَتَسْتَقِيلُ إِلَى اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ وَقَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ، فَفِي هَذَا تَرْغِيبٌ عَظِيمٌ لِلْجَمْعِ بَيْنَ هَذَا الْوُضُوءِ وَالصَّلَاةِ.

وَهَلْ يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ عَدَمُ صِحَّةِ التَّطَوُّعِ بِرُكْعَةٍ؟

الْجَوَابُ: نَعَمْ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّنا لو تَطَوَّعْنَا بِرُكْعَةٍ لَمْ يَحْصُلْ لَنَا مَغْفِرَةُ الذَّنْبِ.

لَكِنْ هَلْ يَصِحُّ لَنَا التَّطَوُّعُ بِرُكْعَةٍ؟

الصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ التَّطَوُّعُ بِرُكْعَةٍ، وَأَنَّهُ لَا تَوْتِيرَ فِي الصَّلَاةِ إِلَّا فِي الْوُثْرِ، وَأَنَّ التَّطَوُّعَ بِرُكْعَةٍ، أَوْ ثَلَاثٍ، أَوْ خَمْسٍ بِدْعَةٌ، وَإِنْ كَانَ قَدْ رُوِيَ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ أَنَّهُ تَطَوَّعَ بِرُكْعَةٍ^(١) لَكِنَّهُ قَوْلٌ مَرْجُوحٌ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ وَالثَّلَاثُونَ: حُدُوثُ هَذِهِ النَّتَائِجِ الطَّيِّبَةِ لَمَنْ أَتَمَّ الْوُضُوءَ وَصَلَّى صَلَاةً لَا يُحَدِّثُ فِيهَا نَفْسَهُ، وَهُوَ أَنَّهُ يُغْفَرُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، هَذَا مَنْطُوقُ الْحَدِيثِ، فَإِنْ صَلَّى رُكْعَتَيْنِ يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ فَإِنَّهُ لَا يَحْصُلُ لَهُ هَذَا الْأَجْرُ.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ وَالثَّلَاثُونَ: أَنَّ لِلصَّلَاةِ الَّتِي لَا يُحَدِّثُ فِيهَا الْإِنْسَانُ نَفْسَهُ مَرِيَّةً عَلَى غَيْرِهَا، وَأَنَّهَا هِيَ الصَّلَاةُ الَّتِي يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا الثَّوَابُ الْكَامِلُ؛ لِقَوْلِهِ: «لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ».

وَمَا تَقُولُ فِيمَنْ صَلَّى صَلَاةً يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ مُنْذُ دَخَلَ فِي صَلَاتِهِ حَتَّى خَرَجَ، أَتَكُونُ الصَّلَاةُ صَحِيحَةً أَوْ لَا؟

(١) مصنف عبد الرزاق (٣/ ١٥٤)، ومصنف ابن أبي شيبة (٤/ ٣٤٦).

الجواب: تكون صحيحة عند جمهور أهل العلم، وبعض العلماء يرى أنه إذا غلب الوسواس على أكثر الصلاة فالصلاة باطلة، ويلزمه إعادتها، قالوا: لأن لب الصلاة وروحها حضور القلب.

أما على القول الأول فصلاؤه مجزئة، وبرئت بها الذمة، لكنها صلاة ناقصة، ليس لها روح؛ لأن الخشوع مفقود منها.

وعلى هذا يُحتمل ما يروى عن رسول الله ﷺ أن الرجل ينصرف من صلاته لا يكتب له إلا نصفها وربعها وعشرها^(١) وهكذا؛ لأنه ذهب فصلى ببذنه ولم يصل بقلبه.

والأحكام في الدنيا تعلق على الظاهر وفي الآخرة تعلق على الباطن، كما قال تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ﴾ (٨) **يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ** (٩) **فَأَلْهَمَ مِنْ قُورٍ وَلَا نَاصِرٍ** [الطارق: ٨-١٠]، وقال تعالى: ﴿أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ﴾ (١) **وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ** (١٠) **إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ** [العاديات: ٩-١١].

إذن: القول الراجح أن الإنسان إذا حدث نفسه في صلاته أو أكثرها أنها تصح، ولكنها ناقصة، والدليل على صحتها أن النبي ﷺ أخبر أن الإنسان إذا دخل في الصلاة جاءه الشيطان وقال له: اذكر كذا وكذا^(٢)، وهذا يدل على أن هذا لا يؤثر على الصلاة بحيث يبطّلها، أما تنقيصها فينقصها.

(١) أخرجه أحمد (٣١٩/٤)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب ما جاء في نقصان الصلاة، رقم (٧٩٦)، من حديث عمار بن ياسر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب فضل التأذين، رقم (٦٠٨)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب فضل الأذان وهرب الشيطان عند سماعه، رقم (٣٨٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَذَكَرَ أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ جَاءَهُ شَخْصٌ وَقَالَ لَهُ: إِنِّي نَسِيتُ شَيْئًا، وَهَذَا الشَّيْءُ هَامٌّ عِنْدِي جِدًّا، وَعَجَزْتُ أَنْ أَذْكُرَهُ فَقَالَ لَهُ أَبُو حَنِيفَةَ: اذْهَبْ فَتَوَضَّأْ ثُمَّ صَلِّ وَسْتَذْكُرُهُ، فَذَهَبَ الرَّجُلُ فَتَوَضَّأَ ثُمَّ شَرَعَ يُصَلِّي وَمِنْ حِينَ أَنْ صَلَّى ذَكَرَهُ^(١)، وَقَدْ أَخَذَ أَبُو حَنِيفَةَ هَذَا مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: يَأْتِيهِ الشَّيْطَانُ أَحَدَكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَيَقُولُ: اذْكُرْ كَذَا، اذْكُرْ كَذَا، لِلشَّيْءِ يَنْسَاهُ حَتَّى يَذْكُرَهُ، وَهَذَا الْأَمْرُ وَاقِعٌ.

وَقَدْ أَخَذَ هَذَا مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ إِذَا أَدْنَى الْمُؤَذِّنَ تَوَلَّى وَلَهُ ضِرَاطٌ فَإِذَا فَرَّغَ الْإِنْسَانُ رَجَعَ»^(٢) أَي: إِذَا فَرَّغَ الْأَذَانَ رَجَعَ، وَجَعَلَ يُوسَّسُ فِي قَلْبِ الْإِنْسَانِ، فَإِذَا سَمِعَ الْإِقَامَةَ هَرَبَ؛ لِأَنَّ الشَّيْطَانَ لَا يُحِبُّ الْأَذَانَ أَبَدًا، فَإِذَا انْتَهَتْ الْإِقَامَةُ رَجَعَ، فَيَكُونُ فِي قَلْبِ الْمُصَلِّي يَقُولُ: اذْكُرْ كَذَا، اذْكُرْ كَذَا.

وَلَكِنْ إِيَّاكُمْ أَنْ تَجْعَلُوا هَذَا عَادَتَكُمْ إِذَا نَسِيتُمْ الْأَشْيَاءَ، فَإِذَا عَوَّدْتُمْ أَنْفُسَكُمْ عَلَى هَذِهِ الْعَادَةِ صَارَتْ عَادَةً سَيِّئَةً فِي الْوَاقِعِ.

فَاسْتَنْبَطَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ الشَّيْطَانَ يَذْكُرُ الْإِنْسَانَ بِمَا نَسِيَ. وَجَاءَهُ رَجُلٌ آخَرُ وَقَالَ: أَيُّهَا الشَّيْخُ إِنِّي طَلَقْتُ زَوْجَتِي ثَلَاثًا إِنْ لَمْ تُكَلِّمْنِي قَبْلَ أَذَانِ الْفَجْرِ. فَقَالَ لَهُ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: اذْهَبْ إِلَى فُلَانِ الْمُؤَذِّنِ وَقُلْ لَهُ: أَذِّنْ. وَاذْهَبْ أَنْتَ إِلَى أَهْلِكَ. فَذَهَبَ الرَّجُلُ إِلَى الْمُؤَذِّنِ وَقَالَ يَا فُلَانُ الْقَضِيَّةُ كَذَا وَكَذَا وَالْمَسْأَلَةُ خَطِيرَةٌ لَكِنْ أَذِّنْ، وَالْأَذَانُ قَبْلَ الْفَجْرِ لِلْحَاجَةِ لَا بِأَسْ بِهِ، فَقَدْ كَانَ بِلَالٌ يُؤَذِّنُ قَبْلَ الْفَجْرِ لِيُوقِظَ النَّائِمَ وَيُرْجِعَ الْقَائِمَ، وَأَنَا فِي هَمٍّ وَغَمٍّ شَدِيدٍ. فَقَامَ الْمُؤَذِّنُ

(١) أخبار أبي حنيفة للحسين بن علي الصيمري (ص: ٣٩)، والأذكياء لابن الجوزي (ص: ٧٦).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب فضل رقم (٦٠٨)، ومسلم: كتاب المساجد، باب السهو

في الصلاة والسجود له، رقم (٣٨٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

مِنْ عَاطِفَتِهِ وَحَسَنَ نِّيَّتِهِ فَأَذَّنَ، وَالرَّجُلُ عِنْدَ زَوْجَتِهِ، فَلَمَّا أَذَّنَ قَالَتْ لَهُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ
الآنَ فُكِّكْتُ مِنْكَ. فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الْآنَ رَبَطْتُكَ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمُؤَذِّنَ أَذَّنَ قَبْلَ الْفَجْرِ،
وَهُوَ يَقُولُ: إِنَّ أَذْنَ الْفَجْرِ، فَكَانَ هَذَا مِنَ الْحِيلِ.

هَذَا إِنْ صَحَّتِ الْقِصَّةُ، لَكِنَّهَا قِيلَتْ، وَلَيْسَتْ بَبَعِيدَةٍ، وَلَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَجْزِمَ
بِصِحَّتِهَا، لَكِنَّهَا مَشْهُورَةٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَالْحَيْلُ إِذَا كَانَتْ يُتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى
وَاجِبٍ أَوْ دَفْعِ مُحَرَّمٍ فَهِيَ مَحْمُودَةٌ، أَمَّا إِذَا كَانَتْ بِالْعَكْسِ يُتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى إِسْقَاطِ
وَاجِبٍ أَوْ فِعْلٍ مُحَرَّمٍ فَهِيَ مَذْمُومَةٌ.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ وَالثَّلَاثُونَ: بَيَانُ فَضْلِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ عَلَى عِبَادِهِ، وَذَلِكَ بِهَذَا الْأَجْرِ
الْعَظِيمِ لِمَنْ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ؛ لِقَوْلِهِ: «عُفِّرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».



٩- عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «شَهِدْتُ عَمْرَو بْنَ أَبِي حَسَنِ
سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ عَنْ وُضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ فَدَعَا بِتَوْرٍ مِنْ مَاءٍ، فَتَوَضَّأَ لَهُمْ وَوُضُوءُ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَكْفَأَ عَلَى يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرِ، فَغَسَلَ يَدَيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي التَّوْرِ،
فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَاسْتَنْشَرَّ ثَلَاثًا بِثَلَاثِ غَرَفَاتٍ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فَغَسَلَ وَجْهَهُ
ثَلَاثًا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي التَّوْرِ، فَغَسَلَهَا مَرَّتَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي التَّوْرِ
فَمَسَحَ رَأْسَهُ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ مَرَّةً وَاحِدَةً، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ»^(١)، وَفِي رِوَايَةٍ: «بَدَأَ
بِمُقَدِّمِ رَأْسِهِ، حَتَّى ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاهُ، ثُمَّ رَدَّهُمَا حَتَّى رَجَعَ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب غسل الرجلين إلى الكعبين، رقم (١٨٦)، ومسلم:

كتاب الطهارة، باب في وضوء النبي ﷺ، رقم (٢٣٥).

مِنْهُ»^(١). وَفِي رِوَايَةٍ: «أَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْرَجَنَا لَهُ مَاءً فِي تَوْرِ مِنْ صُفْرِ»^(٢). التَّوْرُ: شِبْهُ الطَّسْتِ.

الشَّرْحُ

هَذَا الْحَدِيثُ أَيْضًا فِي صِفَةِ وُضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا يَخْتَلِفُ عَنْ ذَلِكَ إِلَّا فِي أَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّهُ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَيَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ، وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ، وَلَمْ يُبَيِّنْ كَمْ مَرَّةً غَسَلَ رِجْلَيْهِ، وَالْأَصْلُ إِذَا لَمْ يُبَيِّنِ الْعَدَدُ أَنَّ الْغَسْلَ وَاحِدَةً.

قَوْلُهُ: «عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: شَهِدْتُ عَمْرَو بْنَ أَبِي حَسَنٍ سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ عَنْ وُضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ، يَعْنِي عَنْ كَيْفِيَّتِهِ، «فَدَعَا»، أَي: عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ زَيْدٍ «بِتَوْرِ مِنْ مَاءٍ»، وَالتَّوْرُ شِبْهُ الطَّسْتِ، وَالطَّسْتُ هُوَ الصَّخْنُ، «فَتَوَضَّأَ لَهُمْ وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَكْفَأَ عَلَى يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرِ»، الْفَاءُ فِي (فَأَكْفَأَ) لِلتَّفْرِيعِ، أَي: لِتَفْرِيعِ الْجُمْلَةِ عَلَى مَا قَبْلَهَا، وَ(أَكْفَأَ) أَي: صَبَّ عَلَى يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ سَيَصُبُّ فِي يَدٍ وَيَتَلَقَّى الْمَاءَ فِي الْيَدِ الْأُخْرَى، لَكِنْ إِنْ صَبَّ فِي الْيَدِ أَطْلَقَ الْإِنَاءَ ثُمَّ غَسَلَ الْيَدَيْنِ بِمَا اجْتَمَعَ فِي الْيَدِ الْأُخْرَى، «فَغَسَلَ يَدَيْهِ ثَلَاثًا»، وَهَذَا الْغَسْلُ سُنَّةٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَذْكُرْهُ فِي الْآيَةِ، لَكِنَّهُ سُنَّةٌ لِتَنْظِيفِ الْآلَةِ الَّتِي يُتَوَضَّأُ بِهَا، وَهِيَ: الْيَدَانِ، «ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي التَّوْرِ» قَالَ: «يَدَيْهِ» وَفِيمَا سَبَقَ قَالَ: «يَدُهُ» أَوْ «يَمِينُهُ»؛ لِأَنَّ التَّوْرَ وَاسِعٌ مِثْلُ الطَّسْتِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب مسح الرأس كله، رقم (١٨٥)، ومسلم: كتاب الطهارة،

باب في وضوء النبي ﷺ، رقم (٢٣٥).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب الغسل والوضوء في المخضب والقدر والخشب والحجارة،

رقم (١٩٧).

وَهُنَا أَدْخَلَ يَدَيْهِ فِي التَّوْرِ، وَفِي الْأَوَّلِ «أَكْفَأَ عَلَى يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرِ»؛ لِأَنَّهَا الْآنَ نُظِّفَتِ الْيَدَانِ، فَصَارَ غَمْسُهُمَا فِي الْمَاءِ مُسْتَسَاغًا «فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَاسْتَنْشَرَّ ثَلَاثًا بِثَلَاثِ غَرَفَاتٍ»، إِذَنْ: يَجْمَعُ بَيْنَ الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ فِي كُلِّ غَرْفَةٍ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا وَالظَّاهِرُ أَنَّ قَوْلَهُ: «يَدَهُ» يَعْنِي: يَدَيْهِ، أَي: جَمَعَ الْمَاءَ بِيَدَيْهِ ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا «ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي التَّوْرِ، فَغَسَلَهُمَا مَرَّتَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ».

فَمَقْتَضَى قَوْلِهِ: «فَغَسَلَهُمَا» أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: أَدْخَلَ يَدَيْهِ، وَلَكِنْ مَعَ ذَلِكَ حَتَّى لَوْ كَانَ الْمَعْنَى: أَدْخَلَ يَدَيْهِ، فَالْمُرَادُ: أَدْخَلَ كُلَّ يَدٍ وَحْدَهَا؛ لِأَنَّهُ سَوْفَ يَبْدَأُ بِغَسْلِ الْيُمْنَى ثُمَّ الْيُسْرَى «مَرَّتَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ» الْمِرْفَقَانِ هُمَا الْمَفْصِلَانِ بَيْنَ الْعَضْدِ وَالذَّرَاعِ؛ لِأَنَّهُ يُرْتَفَقُ عَلَيْهِمَا، أَي: يُتَكَأُ، وَقَوْلُهُ: «إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ» مُقْتَضَى اللَّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ أَنَّ الْمِرْفَقَيْنِ غَيْرُ دَاخِلَيْنِ، لَكِنْ السُّنَّةُ بَيَّنَّتْ أَنَّهُمَا دَاخِلَانِ.

«ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي التَّوْرِ فَمَسَحَ رَأْسَهُ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذْبَرَ»، فَسَرَ الْإِقْبَالَ وَالِإِذْبَارَ فِي الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى «بَدَأَ بِمُقَدِّمِ رَأْسِهِ حَتَّى ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاهُ، ثُمَّ رَدَّهُمَا حَتَّى رَجَعَ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ».

هَذَا مَعْنَى الْإِقْبَالِ وَالِإِذْبَارِ، وَصَارَ هَذَا إِقْبَالًا؛ لِأَنَّهُ يَبْدَأُ بِمُقَدِّمِ الرَّأْسِ، أَي: بِمَا اسْتَقْبَلَ مِنْ رَأْسِهِ، وَذَاكَ إِذْبَارًا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: قَوْلُهُ: «مَرَّةً وَاحِدَةً» كَيْفَ يُعْتَبَرُ مَرَّةً وَاحِدَةً، وَهُوَ إِقْبَالٌ وَإِذْبَارٌ؟

فَالْجَوَابُ: لِأَنَّ هَذَا الْإِقْبَالَ وَالِإِذْبَارَ مِنْ أَجْلِ مَنَابِتِ الشَّعْرِ، فَالشَّعْرُ فِي الْمُقَدِّمِ يَنْزِلُ إِلَى الْوَجْهِ، وَفِي الْمُؤَخَّرِ يَنْزِلُ إِلَى الْقَفَا.

إِذْنٍ: وَجُوهُ الشَّعْرِ مُخْتَلِفَةٌ، فَيَسْتَقْبِلُ الشَّعْرَ أَوَّلًا، وَيَكُونُ بِالنِّسْبَةِ لِشَعْرِ الْقَفَا مُسْتَدْبِرًا، ثُمَّ يَسْتَقْبِلُ شَعْرَ الْقَفَا وَيَسْتَدْبِرُ شَعْرَ الْمَقْدَمِ، فَكَانَ الْمَسْحُ مَرَّةً وَاحِدَةً، لَكِنْ مَرَّةً عَلَى ظُهُورِ الشَّعْرِ وَمَرَّةً فِي بُطُونِ الشَّعْرِ.

قَوْلُهُ: «ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ»: وَلَمْ يَذْكُرْ عَدَدًا لِلْغَسْلِ.

يَقُولُ فِي رَوَايَةٍ أُخْرَى: «أَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْرَجَنَا لَهُ مَاءٌ فِي تَوْرِ مِنْ صُفْرِ؛ وَذَلِكَ لِيَتَوَضَّأَ بِهِ.

هَذَانِ الْحَدِيثَانِ فِي صِفَةِ الْوُضُوءِ، وَاعْلَمْ أَنَّ الْوُضُوءَ لَهُ صِفَتَانِ: صِفَةٌ لَا بُدَّ مِنْهَا، وَصِفَةٌ أَفْضَلِيَّةٌ:

صِفَةُ الْوُضُوءِ الْوَاجِبِ:

١ - غَسْلُ الْوَجْهِ، وَمِنْهُ الْمَضْمَضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ مَرَّةً وَاحِدَةً.

٢ - غَسْلُ الْيَدَيْنِ مِنْ أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، وَالْمِرْفَقَانِ دَاخِلَانِ فِي الْغَسْلِ، مَرَّةً وَاحِدَةً.

٣ - مَسْحُ الرَّأْسِ بِأَيِّ صِفَةٍ كَانَتْ مَرَّةً وَاحِدَةً، وَمِنْ الرَّأْسِ الْأُذُنَانِ.

٤ - غَسْلُ الرَّجْلَيْنِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ مَرَّةً وَاحِدَةً.

فَهَذَا الْوُضُوءُ الَّذِي لَا بُدَّ مِنْهُ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَجْرِيَ الْمَاءُ عَلَى الْعُضْوِ، فَلَا يَكْفِي الْمَسْحُ إِلَّا فِي الرَّأْسِ، يَعْنِي: لَوْ بَلَّ يَدَهُ وَمَسَحَ عَلَى ذِرَاعِهِ لَمْ يَكْفِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَتَقَاطَرَ الْمَاءُ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ هَذَا هُوَ أَذْنَى وَاجِبٍ قَوْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا

بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴿[المائدة: ٦]﴾، لَمْ يَذْكُرِ اللَّهُ إِلَّا أَرْبَعَةَ أَشْيَاءَ، قَيَّدَ
الْيَدَيْنِ بِالْمِرَافِقِ، وَقَيَّدَ الرَّجْلَيْنِ بِالْكَعْبَيْنِ، وَلَمْ يُقَيِّدِ الْوَجْهَ؛ لِأَنَّ الْوَجْهَ مَعْرُوفٌ،
فَالْوَجْهَ مَا تَحْصُلُ بِهِ الْمُوَاجَهَةُ، وَهُوَ عَرْضًا مِنَ الْأُذُنِ إِلَى الْأُذُنِ، وَطُولًا مِنْ مُنْحَنَى
الْجَبْهَةِ إِلَى أَسْفَلِ اللَّحْيَةِ.

صِفَةُ الْوُضُوءِ الْأَكْمَلِ:

■ غَسَلَ الْكَفَّيْنِ ثَلَاثًا.

■ الْمَضْمَضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ وَالِاسْتِنْشَارُ ثَلَاثًا.

■ غَسَلَ الْوَجْهَ ثَلَاثًا.

■ غَسَلَ الْيَدَيْنِ ثَلَاثًا، كُلَّ وَاحِدَةٍ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَابْدَأُ بِالْيَمِينِ قَبْلَ الْيَسَارِ.

■ مَسَحَ الرَّأْسَ مَرَّةً وَاحِدَةً، مُبْتَدِئًا بِالْمُقَدَّمِ إِلَى أَنْ تَنْتَهِيَ بِالْمُؤَخَّرِ ثُمَّ تُعِيدُهُمَا،
وَهَذَا مَرَّةً وَاحِدَةً؛ لِأَنَّ ذَهَابَكَ مِنَ الْمُقَدَّمِ إِلَى الْمُؤَخَّرِ يُعْتَبَرُ نِصْفَ مَسْحَةٍ؛ لِأَنَّ الشَّعَرَ
- كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ - الْمُقَدَّمُ مُتَدَلٍّ نَحْوَ الْجَبْهَةِ، وَالْمُؤَخَّرُ مُتَدَلٍّ نَحْوَ الْقَفَا، فَإِذَا بَدَأْتَ مِنَ
الْمُقَدَّمِ فَقَدْ قَابَلْتَ الشَّعَرَ مِنْ بَطُونِهِ، وَإِذَا رَجَعْتَ قَابَلْتَهُ مِنْ ظُهُورِهِ، هَذَا بِاعْتِبَارِ النَّاصِيَةِ
وَبِاعْتِبَارِ الْقَفَا بِالْعَكْسِ؛ وَلِهَذَا صَارَ هَذَا التَّكْرَارُ يُعْتَبَرُ وَاحِدَةً.

■ مَسَحَ الْأُذُنَيْنِ - لِأَنَّ الْأُذُنَيْنِ مِنَ الرَّأْسِ - مَرَّةً وَاحِدَةً، وَلَا نَقُولُ: يَبْدَأُ
بِالْيُمْنَى قَبْلَ الْيُسْرَى، بَلْ يَمْسَحُهُمَا جَمِيعًا؛ لِأَنَّهُمَا عُضْوٌ وَاحِدٌ مِنَ الرَّأْسِ.

وَاعْلَمْ قَاعِدَةً: أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ يُمَسَّحُ فَتَكَرَّرَ مَسْحُهُ مَكْرُوهٌ، سِوَاءِ الرَّأْسِ أَوْ الْخُفَّانِ
أَوْ الْجَوَارِبِ أَوْ الْجَبْرِ؛ لِأَنَّ أَصْلَ طَهَارَةِ الْمَسْحِ التَّخْفِيفُ، وَإِذَا كَانَ تَخْفِيفًا فَالْمُخَفَّفُ
لَا يُكْرَرُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كُرِّرَ لَكَانَ فِيهِ نَوْعٌ مِنَ التَّثْقِيلِ.

■ غَسَلَ الرَّجُلَيْنِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، تَبْدَأُ بِالْيُمْنَى قَبْلَ الْيُسْرَى.

وَإِذَا فَرَّغْتَ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخْبَرَ أَنَّ الْخَطَايَا تَنْزِلُ.

مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: مِنْ عَادَةِ السَّلَفِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّ يُبَيَّنُوا الْعِلْمَ لِلنَّاسِ بِالْفِعْلِ.

وَجْهٌ ذَلِكَ قَوْلُهُ: «فَدَعَا بِتَوْرٍ مِنْ مَاءٍ فَتَوَضَّأَ لَهُمْ»، فَكَانَ بِإِمْكَانِهِ أَنْ يَصِفَ هَذَا الْوُضُوءَ بِلِسَانِهِ، لَكِنَّ التَّعْلِيمَ بِالْفِعْلِ لَهُ شَأْنٌ عَظِيمٌ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ يَكُونُ بِهِ أَكْمَلَ إدْرَاكًا، وَلَيْسَ الْخَبَرُ كَالْمَعَايِنَةِ؛ وَلِأَنَّ صُورَتَهُ تَرْتَسِمُ فِي الذَّهْنِ بِحَيْثُ لَا يَنْسَاهُ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ: فِعْلُ الْوُضُوءِ عَلَى هَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ، وَقَدْ سَبَقَ.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: الْجَمْعُ بَيْنَ الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ مِنْ كَفٍّ وَاحِدَةٍ؛ لِقَوْلِهِ:

«فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَاسْتَنْشَرَّ ثَلَاثًا بِثَلَاثِ عَرَفَاتٍ».

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: جَوَازُ الْاِخْتِلَافِ فِي عَدَدِ الْغَسَلَاتِ بِالنِّسْبَةِ لِأَعْضَاءِ الْوُضُوءِ؛

لِأَنَّهُ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَالْيَدَيْنِ مَرَّتَيْنِ، وَالرَّجُلَيْنِ مَرَّةً، وَكَانَ الْمُتَبَادَرُ إِلَى الذَّهْنِ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ، الْوَجْهَ مَرَّةً وَاحِدَةً؛ لِأَنَّهُ أَنْظَفُ مِنَ الرَّجُلَيْنِ، وَالْيَدَانِ مَرَّتَيْنِ؛ لِأَنَّهُمَا وَسَطُ، وَالرَّجُلَانِ ثَلَاثًا؛ لِأَنَّهُمَا أَقْرَبُ إِلَى الْأَذَى وَالْوَسَخِ، لَكِنَّ الْأَمْرَ بِالْعَكْسِ، وَإِلَى هَذَا يُشِيرُ قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ) [المائدة: ٦]، عَلَى قِرَاءَةِ الْجَرِّ^(١)؛ حَتَّى لَا يُبَالِغُوا فِي الْغَسْلِ.

(١) قرأها ابن كثير وحزمة وأبو عمرو بالجذر، وقرأها باقي السبعة بالنصب، انظر: السبعة في القراءات

وَمِنَ السُّنَّةِ يَغْسِلُ الْإِنْسَانُ أَعْضَاءَهُ الْمَغْسُولَةَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - وَمِنَ السُّنَّةِ أَيْضًا أَنْ يُحَالِفَ فَيَغْسِلَ الْوَجْهَ ثَلَاثًا، وَفِي نَفْسِ الْوُضوءِ يَغْسِلُ الْيَدَيْنِ مَرَّتَيْنِ، وَالرَّجْلَيْنِ مَرَّةً وَاحِدَةً، وَلَا حَرَجَ فِي ذَلِكَ.

وَيَتَفَرَّغُ عَنْ هَذَا فَائِدَةٌ: لَيْسَ الْمَقْصُودُ مِنَ الْوُضوءِ التَّنْظِيفَ الْحِسِّيَّ، إِنَّمَا الْمَقْصُودُ هُوَ التَّنْظِيفُ الْمَعْنَوِيُّ، وَهُوَ أَنْ يُكَفِّرَ اللَّهُ عَنْكَ كُلَّ خَطِيئَةٍ عَمِلْتَهَا بِهِذِهِ الْجَوَارِحِ.

الفائدة الخامسة: بَيَانُ كَيْفِيَّةِ مَسْحِ الرَّأْسِ الْمَسْنُونِ وَأَنَّهُ يُقْبَلُ بِيَدَيْهِ وَيُدْبَرُ، فَيَكُونُ بِالْبَدَنِ مِنْ مُقَدِّمَةِ الرَّأْسِ إِلَى الْقَفَا ثُمَّ رَدِّهِمَا، هَذَا الْأَفْضَلُ، وَإِذَا مَسَحَ عَلَى أَيِّ كَيْفِيَّةٍ كَانَ ذَلِكَ مُجْزِئًا، يَعْنِي: لَوْ مَسَحَ بِيَدٍ وَاحِدَةٍ بِأَنْ أَدَارَهَا عَلَى رَأْسِهِ حَتَّى اسْتَوْعَبَ الرَّأْسَ كَانَ ذَلِكَ كَافِيًا؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْعِمَامَةِ، وَعَلَى النَّاصِيَةِ^(١)، وَلَا يَتَأَتَّى الْإِقْبَالَ وَالْإِدْبَارُ فِي هَذَا الْحَالِ.

فَالْمُهْمُ: أَنَّهُ إِذَا مَسَحَ رَأْسَهُ عَلَى أَيِّ كَيْفِيَّةٍ أَجْزَأَ، لَكِنَّ الْأَفْضَلَ الْإِقْبَالَ وَالْإِدْبَارُ. وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ لَمْ تُذَكَّرِ الْأُذُنَانِ، فَكَيْفَ يَكُونُ الْجَمْعُ بَيْنَهُ وَيَيْنَ الْأَحَادِيثِ الدَّالَّةِ عَلَى ذِكْرِهِمَا؟

الجواب: لَا يَنْبَغِي أَنْ تَقُولَ: كَيْفَ الْجَمْعُ؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ إِنَّمَا يَكُونُ فِيمَا ظَاهِرُهُمَا التَّعَارُضُ، أَمَّا هُنَا فَلَا تَعَارُضَ؛ لِأَنَّ عَدَمَ الذِّكْرِ لَيْسَ ذِكْرًا لِلْعَدَمِ، فَهَبْ أَتَيْتُهَا لَمْ تُذَكَّرَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ، لَكِنْ ذُكِّرَتَا فِي أَحَادِيثَ أُخْرَى، فَلَا تَقُولَ: لَا نَعْمَلُ بِالْأَحَادِيثِ الْأُخْرَى؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ تُذَكَّرَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب المسح على الناصية والعمامة، رقم (٢٧٤)، من حديث المغيرة بن شعبه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَلَذَلِكَ قَالَ فِي النُّخْبَةِ: «زِيَادَةُ رَاوِيهِمَا -أَيِ: الصَّحِيحِ وَالْحَسَنِ- مَقْبُولَةٌ مَا لَمْ تَقَعْ مُنَافِيَةً لَهَا هُوَ أَوْثَقُ»^(١).

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ نَوَّعَ التَّطَهِيرَ بَيْنَ غَسْلٍ وَمَسْحٍ، فَلَوْ مَسَحَ فِي مَغْسُولٍ، وَغَسَلَ فِي مَمْسُوحٍ، فَهَلْ يُجْزَى؟

الْجَوَابُ: أَمَّا إِذَا مَسَحَ فِي مَغْسُولٍ فَوَاضِحٌ أَنَّهُ لَا يُجْزَى؛ لِأَنَّ الْمَسْحَ دُونَ الْغَسْلِ، وَأَمَّا إِذَا غَسَلَ فِي مَمْسُوحٍ فَوَاضِحٌ أَيْضًا أَنَّهُ لَا يُجْزَى؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(٢)، وَغَسَلَ الرَّأْسَ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَلَا فِي سُنَّةِ رَسُولِهِ، بَلِ الْعَكْسُ وَهُوَ الْمَسْحُ.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: يُجْزَى الْغَسْلُ؛ لِأَنَّ الْمَسْحَ إِنَّمَا شُرِعَ فِي الرَّأْسِ تَخْفِيفًا عَلَى الْعِبَادِ، فَإِذَا أَرَادَ الْإِنْسَانُ أَنْ يَغْسِلَ؛ فَقَدْ أَتَى بِزِيَادَةٍ، فَيُقَالُ: التَّخْفِيفُ عَلَى الْعِبَادِ مَقْصُودُ الشَّرْعِ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥] فَلَيْسَ التَّخْفِيفُ عَلَى الْعِبَادِ إِذَا شَرَعَ اللَّهُ شَرْعًا لِلتَّخْفِيفِ أَنْ نَقُولَ: لَا تُرِيدُ تَخْفِيفَكَ يَا رَبُّ، فَهَذَا خَطَأٌ؛ وَلِهَذَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رُحْصُهُ»^(٣).

وَالْعَقْلُ يَدُلُّ عَلَى هَذَا، فَالْكَرِيمُ يُحِبُّ أَنْ يُقْبَلَ كَرَمُهُ، وَإِنْ رُدَّ كَرَمُهُ، صَارَ هَذَا إِهَانَةً لَهُ.

(١) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص: ٨٢).

(٢) أخرجه البخاري تعليقا: كتاب البيوع، باب النجش، (٣/ ٦٩)، ووصله مسلم، كتاب الأقضية: باب نقض الأحكام الباطلة، رقم (١٧١٨)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) أخرجه أحمد (٢/ ١٠٨)، والبخاري في المسند (١٢/ ٢٥٠)، رقم (٥٩٩٨)، وابن حبان في صحيحه رقم (٣٥٦٨)، والبيهقي في السنن (٣/ ١٤٠)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وعلى هذا فنقول: لو غَسَلَ رَأْسَهُ بَدَلًا عَنْ مَسْحِهِ فَإِنَّهُ لَا يُجْزِئُهُ؛ لَأَنَّهُ خِلَافُ
أَمْرِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»
وَالْقَوْلُ بَأَنَّهُ إِنَّمَا شَرَعَ لِلتَّخْفِيفِ، فَإِذَا أَرَادَ الْإِنْسَانُ أَنْ يُثَقِّلَ عَلَى نَفْسِهِ فَهُوَ حُرٌّ، هُوَ
قَوْلٌ مُصَادِمٌ لِلنَّصِّ، فَلَا عِبْرَةَ بِهِ.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: هَلْ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي التَّوْرِ» أَنَّهُ يَجُوزُ الْوُضُوءُ
بِالْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ؟

الْجَوَابُ: لَا؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ وَضُوءًا بِهِ، بَلْ هُوَ وَضُوءٌ مِنْهُ، وَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ، فَالْوُضُوءُ
بِالْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ هُوَ أَنْ يَتَلَقَّى الَّذِي يَتَنَاثَرُ، ثُمَّ يَجْمَعُهُ فِي إِنَاءٍ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ بِهِ، لَكِنَّ هَذِهِ
الْمَسْأَلَةُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ، بَلْ هَذَا تَوَضُّأٌ مِنَ الْوُضُوءِ الَّذِي تَوَضَّعَ مِنْهُ، وَهَذَا لَا بَأْسَ
بِهِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا تَقُولُونَ فِي رَجُلٍ تَيَمَّمَ عَلَى أَرْضٍ وَنَحْنُ نَرَى أَثَرَ كَفِّهِ، فَجَاءَ
إِنْسَانٌ فَتَيَمَّمَ بِأَثَرِ الْكَفِّينِ، هَلْ يَكُونُ هَذَا مِنْ بَابِ التَّيَمُّمِ بِمَا تَيَمَّمَ بِهِ؟

فَالْجَوَابُ: لَا، وَلِهَذَا يَسْأَلُ بَعْضُ الْمَرْضَى أَنَّهُ يَأْتِي بِصَحْنٍ فِيهِ تُرَابٌ، وَيَتَيَمَّمُ
مِنْهُ لَصَلَاةِ الْفَجْرِ، يَقُولُ: هَلْ يَجُوزُ أَنْ أَتَيَمَّمَ مِنْهُ لَصَلَاةِ الظُّهْرِ، أَوْ أَنَّ هَذَا تُرَابٌ
مُسْتَعْمَلٌ لَا يَرْتَفِعُ بِهِ الْحَدَثُ؟

نَقُولُ: الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ هَذَا تَيَمَّمَ مِنْهُ وَلَمْ يَتَيَمَّمَ بِهِ، وَالتُّرَابُ الْمُتَيَمَّمُ بِهِ هُوَ الَّذِي
يَعْلَقُ بِالْيَدِ، أَيْ: لَوْ فَرَضَ أَنَّ إِنْسَانًا تَيَمَّمَ وَبَقِيَ فِي يَدِهِ أَثَرُ التُّرَابِ، فَجَاءَ إِنْسَانٌ
وَقَالَ لَهُ: مُدِّ يَدَكَ ثُمَّ تَيَمَّمَ عَلَى يَدِهِ؛ فَإِنَّ هَذَا لَا يُجْزِئُ، عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَرَى أَنَّ الظُّهْرَ
الْمُسْتَعْمَلُ لَا يَرْفَعُ الْحَدَثَ، وَلَكِنَّ الصَّحِيحَ خِلَافُهُ.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: جَوَازُ اسْتِعْمَالِ أَوَانِي الصُّفْرِ، وَالصُّفْرِ نَوْعٌ مِنَ الْمَعَادِنِ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَسْتَعْمَلَ الْإِنْسَانُ لِلْوُضوءِ كُلَّ الْأَوَانِي، سَوَاءٌ كَانَ مِنْ حَدِيدٍ أَوْ مِنْ صُفْرِ أَوْ نُحَاسٍ أَوْ رَصَاصٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ.

الْفَائِدَةُ التَّاسِعَةُ: اسْتِحْبَابُ الزِّيَارَةِ لِإِخْوَانِكَ الْمُسْلِمِينَ؛ لِقَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ الزَّائِرُ يَفْرَحُ بِهِ الْمَزُورُ، فَإِنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَزُورَهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ يَفْرَحُ بِهِ كَانَتْ زِيَارَتُهُ إِدْخَالًا لِلشُّرُورِ عَلَى صَاحِبِهِ، أَمَّا إِذَا كَانَ الْمَزُورُ لَا يَفْرَحُ بِهِ فَلَا يُسَنُّ أَنْ يَزُورَهُ؛ لِأَنَّهُ يُدْخِلُ عَلَيْهِ الْغَمَّ وَيُثْقِلُ عَلَيْهِ، وَبَعْضُ النَّاسِ يَكُونُ دَائِمَ الزِّيَارَةِ بِحَيْثُ يَشْغُلُ الشَّخْصَ عَنْ حَاجَاتِهِ الْخَاصَّةِ الَّتِي يُحِبُّ أَنْ يَسْتَوْعِبَ وَقْتَهُ فِي قَضَائِهَا.

فَمَسْأَلَةُ الزِّيَارَةِ تَعُودُ إِلَى حَالِ الْإِنْسَانِ، وَالْإِنْسَانُ الْعَاقِلُ يَعْرِفُ هَلِ الزِّيَارَةُ نَافِعَةٌ أَوْ لَا، وَهَلِ الْوَقْتُ مُنَاسِبٌ أَوْ غَيْرُ مُنَاسِبٍ؟ وَهَلِ الْمَكَانُ الَّذِي تَزُورُهُ فِيهِ مُنَاسِبٌ أَوْ غَيْرُ مُنَاسِبٍ؟ فَلَوْ كَانَ الْإِنْسَانُ صَدِيقًا لِلْقَاضِي وَصَارَ يَزُورُهُ إِذَا جَاءَ الْقَاضِي إِلَى الْمَحْكَمَةِ، فَهَذَا الْوَقْتُ غَيْرُ مُنَاسِبٍ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ الْحُكْمِ بَيْنَ النَّاسِ، وَتَحَاكُمِ النَّاسِ إِلَى الْقَاضِي، وَلَوْ كَانَ شَخْصٌ يَزُورُ إِنْسَانًا فَأَتَاهُ فِي مَكَانٍ لَا يُحِبُّ أَنْ يَأْتِيَهُ فِيهِ كَدُّكَانِهِ مَثَلًا وَهُوَ لَا يُحِبُّ أَنْ يَأْتِيَ صَدِيقُهُ لِلدُّكَانِ؛ لِأَنَّهُ يَشْغَلُهُ فَنَقُولُ: الْأَفْضَلُ أَلَّا تَزُورَهُ.

فَالْإِنْسَانُ الْعَاقِلُ يَعْرِفُ الْأَوْقَاتِ وَالْأَمَاكِنَ الَّتِي يَكُونُ فِيهَا الشُّرُورُ لِلْمَزُورِ.



١٠ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَجِّبُهُ التَّيْمُنُ فِي تَنَعُّلِهِ، وَتَرْجُلِهِ، وَطُهُورِهِ، وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ»^(١).

الشرح

عَائِشَةُ: هِيَ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَهِيَ أَفْضَلُ زَوَاجَاتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ اللَّاتِي مَاتَ عَنْهُنَّ، وَخَدِيجَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَفْضَلُ زَوَاجَاتِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - اللَّاتِي مَاتَ عَنْهُ.

قَوْلُهَا: «كَانَ يُعَجِّبُهُ»: وَالْعُجْبُ تَارَةً يَكُونُ بِمَعْنَى الْاسْتِغْرَابِ وَالْإِنْكَارِ، وَتَارَةً بِالْعَكْسِ، أَيُّ: عُجِبْتُ اسْتِحْسَانًا، فَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ [الصافات: ١٢]، لِلْإِنْكَارِ، يَعْنِي: عَجِبْتَ يَا مُحَمَّدٌ مِنْ هَؤُلَاءِ أَنْ يُنْكِرُوا وَخَدَانِيَّةَ اللَّهِ عَزَّجَلَّ ﴿وَيَسْخَرُونَ﴾، وَقِرَاءَةُ (عَجِبْتُ)^(٢) إِحْدَى الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ.

وَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ «عَجِبْتَ» لِلْمُخَاطَبِ، وَ«عَجِبْتُ» لِلْمُتَكَلِّمِ، فَاِلْمَعْنَى يَخْتَلِفُ، لَكِنَّ الْقِرَاءَاتِ غَيْرَ الْمَعْرُوفَةِ عِنْدَ الْعَامَّةِ لَا نَقْرَأُ بِهَا أَمَامَ الْعَامَّةِ؛ لِأَنَّ هَذَا قَدْ يُوقَعُ فِي أَحَدِ أَمْرَيْنِ:

■ إِمَّا أَنْ يُحِطِّطُوا هَذَا وَيَتَّهَمُوهُ بِالتَّلَاغُبِ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَاللَّحْنِ فِيهِ.

■ وَإِمَّا أَنْ تَقَلَّ هَيْبَةُ الْقُرْآنِ عِنْدَهُمْ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب التيمن في الوضوء والغسل، رقم (١٦٨)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب التيمن في الطهور وغيره، رقم (٢٦٨).

(٢) قرأ حمزة والكسائي: (عَجِبْتُ) بضم التاء، وقرأ باقي السبعة: ﴿عَجِبْتَ﴾ بفتح التاء. السبعة لابن مجاهد (ص: ٥٤٧).

وَلِهَذَا: فَمِنْ الْخَطَا أَنْ الْإِنْسَانَ إِذَا أَفْتَى بِقَوْلٍ رَاجِحٍ، وَكَانَ عِنْدَهُ طَالِبٌ عِلْمٍ، فَأَرَادَ أَنْ يُلْفِتَ انْتِبَاهَ النَّاسِ أَنَّهُ عَلَى عِلْمٍ بِالْخِلَافِ، فَإِذَا أَفْتَى الْمُفْتِي بِمَا يَرَى أَنَّهُ صَوَابٌ قَالَ: يَا شَيْخُ، إِنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ يَقُولُونَ كَذَا وَكَذَا! وَالْمُسْتَفْتِي الَّذِي عِنْدَهُ عَامِّي فَإِذَا سَمِعَ أَنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ قَالَ كَذَا وَكَذَا، وَلَا سِيَّما إِنْ كَانَ الْقَوْلُ الثَّانِي هُوَ الْأَخَفُّ، فَلَا شَكَّ أَنَّهُ سَتَقِلُّ هَيْبَتُهُ لِلْفَتْوَى.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَسْتُمْ تَقُولُونَ: إِنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ يُقْرَأَ بِهَذَا تَارَةً وَبِهَذَا تَارَةً؟ قُلْنَا: بَلَى، وَلَكِنَّ هَذَا يُمَكِّنُ أَنْ يَفْعَلَهُ فِي قِرَاءَتِهِ وَخَدِّهِ أَوْ فِي صَلَاتِهِ، أَوْ فِي حُضُورِ طَلَبَةِ عِلْمٍ، أَوْ فِي مَقَامِ تَعْلِيمٍ، أَمَّا مَعَ الْغَيْرِ، فَلَا. إِذِنْ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ [الصافات: ١٢] عَجِبُ انْكَارٍ، أَمَّا قَوْلُهَا: «يُعْجِبُهُ» فَهَذَا عَجِبُ اسْتِحْسَانٍ؛ وَلِهَذَا جَاءَ فِي بَعْضِ أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ: «يُحِبُّ التَّيَّامُنَ»^(١)، وَقَوْلُهُ: «التَّيْمُنَ» أَي: الْبَدَاءَةُ بِالْيَمِينِ.

«فِي تَنْعُلِهِ»، أَي: لُبْسِ نَعْلِهِ، لَا خَلْعِهَا؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَرَادَ الْخَلْعَ لَقَالَ: فِي خَلْعِ نَعْلَيْهِ، فَالْسُّنَةُ أَنْ يَبْدَأَ الْإِنْسَانُ فِي تَنْعُلِهِ بِالْيَمِينِ، وَأَمَّا خَلْعُ النَّعْلِ أَنْ يَبْدَأَ فِيهِ بِالْيَسَارِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ الْخُفَّانِ وَالْجَوَارِبُ، وَمِثْلُ ذَلِكَ الثَّوْبُ، بِحَيْثُ نَقُولُ: إِنَّهُ يُسَنُّ أَنْ يُدْخَلَ كُمُّ الْيَدِ الْيُمْنَى قَبْلَ الْيَدِ الْيُسْرَى، وَمِثْلُ ذَلِكَ السَّرْوَالُ فَيَلْبَسُ الْيُمْنَى قَبْلَ الْيُسْرَى، وَأَمَّا خَلْعُ النَّعْلِ فَالْأَفْضَلُ أَنْ يَبْدَأَ بِالْيَسَارِ، وَكَذَلِكَ خَلْعُ الثَّوْبِ الْأَوَّلَى أَنْ يَبْدَأَ بِالْيَسَارِ فَيَخْلَعُ الْكُمَّ الْيُسْرَى قَبْلَ الْيُمْنَى، وَكَذَلِكَ السَّرْوَالُ فَيَخْلَعُ الْكُمَّ الْيُسْرَى قَبْلَ الْيُمْنَى.

(١) أخرجه أحمد (٦/ ٢٠٢)، والنسائي: كتاب الطهارة، باب بأي الرجلين يبدأ بالغسل، رقم (١١٢).

«وَتَرَجُّلِهِ»، أي: في إصلاح شعر رأسه وتسريحه ودهنه؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَانَ شَعْرُ رَأْسِهِ أَحْيَانًا يَبْلُغُ إِلَى فُرُوعِ أُذُنَيْهِ، وَأَحْيَانًا إِلَى مَنْكِبَيْهِ^(١)، لَكِنَّهُ ﷺ كَانَ نَظِيفًا، دَائِمًا يَتَعَهَّدُهُ بِالْتَّرَجِيلِ، وَالتَّنْظِيفِ، وَالتَّطْيِيبِ؛ حَتَّى إِنَّهُ كَانَ مُحَرِّمًا فَيَرَى أَثَرُ الْمِسْكِ فِي مَفَارِقِهِ^(٢).

«وَطُهُورِهِ»، وَهَذَا مَحَلُّ الشَّاهِدِ مِنَ الْحَدِيثِ، أَي: تَطَهَّرَهُ، فَيَبْدَأُ فِي غَسْلِ الْيَدَيْنِ وَفِي غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ بِالْيَمْنَى قَبْلَ الْيُسْرَى، أَمَّا فِي مَسْحِ الْأُذُنَيْنِ فَيَمْسَحُ بِهِمَا جَمِيعًا كَمَا سَبَقَ أَنَّهُ يَضَعُ أَصْبَعِيهِ فِي الصَّاحَيْنِ، وَالْإِبْهَامُ يُدِيرُهَا عَلَى ظَاهِرِ الْأُذُنَيْنِ.

وَيَشْمَلُ هَذَا الْاِغْتِسَالَ مِنَ الْجَنَابَةِ، فَإِنَّ الْاِغْتِسَالَ مِنَ الْجَنَابَةِ يَبْدَأُ الْإِنْسَانُ أَوَّلًا بِالْوُضُوءِ مُتِيَامًا فِيهِ، ثُمَّ بَعْدَهُ يَغْسِلُ الرَّأْسَ، وَيَبْدَأُ بِالْجَانِبِ الْأَيْمَنِ مِنْهُ، ثُمَّ يَغْسِلُ بَقِيَّةَ الْبَدَنِ، وَيَبْدَأُ بِالْجَانِبِ الْأَيْمَنِ مِنْهُ؛ لِقَوْلِهِ: «وَطُهُورِهِ»، وَهَذَا عَامٌّ.

قَوْلُهَا: «وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ» فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَطْفُ عَامٍّ عَلَى خَاصٍّ، فَكُلُّ شَيْءٍ تَبْدَأُ بِهِ وَتَضْطَرُّ إِلَى أَنْ تَبْدَأَ بِهِ بِالْيَمِينِ أَوِ الْيَسَارِ فَابْدَأُ بِالْيَمِينِ، فَيَشْمَلُ الْأَكْلَ بِالْيَمِينِ، وَالشُّرْبَ بِالْيَمِينِ، وَتَقْدِيمَ الْأَيْمَنِ فِي إِعْطَائِهِ بِمَا فَضَلَ مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِنَ الشَّرَابِ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَجَمِيعُ الشُّؤُونِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِكَ تَبْدَأُ بِالْيَمِينِ حَتَّى فِي الْمَسَائِلِ الدِّينِيَّةِ.

فَيَمِينُ الصَّفِّ أَوَّلَى مِنْ يَسَارِهِ إِذَا تَسَاوَيَا أَوْ تَقَارَبَا، أَمَّا إِذَا كَانَ يَمِينُ الصَّفِّ بَعِيدًا عَنْ وَسْطِهِ فَإِنَّ يَسَارَهُ الْقَرِيبَ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْإِمَامِ وَأَدْقُ فِي مُتَابَعَتِهِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب صفة النبي ﷺ، رقم (٣٥٥١)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب في صفة النبي ﷺ، رقم (٢٣٣٧)، من حديث البراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب الطيب عند الإحرام، رقم (١٥٣٨)، ومسلم: كتاب الحج، باب الطيب للمحرم عند الإحرام، رقم (١١٩٠)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

فَإِنْ سَأَلَ سَائِلٌ: مَا الْأَفْضَلُ لِلْمَأْمُومِ: هَلِ الْقُرْبُ مِنَ الْإِمَامِ، أَمْ عَنْ يَمِينِهِ؟
فَالْجَوَابُ: الْقُرْبُ أَفْضَلُ، فَإِذَا تَسَاوَى الْيَمِينُ وَالْيَسَارُ، فَالْيَمِينُ أَفْضَلُ، وَأَمَّا فِعْلُ
بَعْضِ النَّاسِ بِأَنْ يَمْلَأَ الْإِيْمَنَ فَقَطْ، وَالْأَيْسَرُ لَا يُوْجَدُ فِيهِ إِلَّا رَجُلٌ أَوْ رَجُلَانِ،
فَهَذَا خَطَأٌ، وَالذَّلِيلُ:

أَوَّلًا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَقُلْ: أَعْمُوا الْإِيْمَنَ فَالْإِيْمَنَ، كَمَا قَالَ فِي الصَّفِّ، وَلَوْ كَانَ
الْإِيْمَنُ الْأَفْضَلُ مُطْلَقًا لَقَالَ: أَعْمُوا الْإِيْمَنَ فَالْإِيْمَنَ.

ثَانِيًا: فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ كَانَ الرَّجُلَانِ مَعَ الْوَاحِدِ يَكُونُ الْإِمَامُ بَيْنَهُمَا، وَلَوْ كَانَ
الْإِيْمَنُ أَفْضَلَ مُطْلَقًا لَكَانَ الرَّجُلَانِ عَنْ يَمِينِهِ.

ثَالِثًا: أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْعَدْلِ أَنْ يَكُونَ الْيَسَارُ خَالِيًا وَالْيَمِينُ مَمْلُوءًا.

ثُمَّ هُوَ مِنْ حَيْثُ النَّظَرُ يَدُلُّ عَلَى الْإِجْحَافِ الْيَمِينِ؛ لِأَنَّا نَجْعَلُ الْإِمَامَ عِنْدَ آخِرِ
وَاحِدٍ مِنَ الْيَسَارِ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَقُلْنَا لِلْإِمَامِ: مَوْقِفَكَ أَقْصَى الْيَسَارِ.

وَقَدْ نَصَّ صَاحِبُ الْفُرُوعِ رَحِمَهُ اللَّهُ^(١) تَلْمِيزُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى
ذَلِكَ وَقَالَ: إِنَّ الْقُرْبَ مِنَ الْإِمَامِ أَفْضَلُ، أَمَّا حَدِيثُ: «وَسَطُوا الْإِمَامَ»^(٢)، فَهُوَ وَاضِحٌ
فِي الْمَوْضُوعِ، لَكِنَّ الْحَدِيثَ ضَعِيفٌ.

وَيُسْتَنْتَى مِنْ قَوْلِهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ» مَا جَاءَتْ السُّنَّةُ فِيهِ بِتَقْدِيمِ الْيَسَارِ،
مِثْلُ: خَلْعِ الثَّوْبِ، وَكَذَلِكَ تَقْدِيمُ الرَّجُلِ الْيُسْرَى عِنْدَ الْخُرُوجِ مِنَ الْمَسْجِدِ، وَكَذَلِكَ

(١) الفروع، لابن مفلح (٣/٣٨).

(٢) أخرجه أبو داود: كتاب الصلاة، باب مقام الإمام من الصف، رقم (٦٨١).

تَقْدِيمُ الْيُسْرَى عِنْدَ دُخُولِ الْحَلَاءِ، وَكَذَلِكَ الْاسْتِنْجَاءُ وَالِاسْتِجْمَارُ؛ فَإِنَّهُ فِي حَدِيثِ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ»^(١) وَكَذَلِكَ إِذَا احتَاجَ الْإِنْسَانُ إِلَى مَسِّ ذَكَرِهِ فَإِنَّهُ يَمْسُهُ بِالْيَسَارِ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ نَهَى عَنْ مَسِّ الذَّكَرِ بِالْيَمِينِ^(٢)، وَهَكَذَا كُلُّ مَا ثَبَتَتِ السُّنَّةُ فِيهِ مِنْ تَقْدِيمِ الْيُسْرَى فَإِنَّهُ مُسْتَشْنَى مِنْ قَوْلِهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ».

وَكَانَ يُحِبُّ التِّيَامُنُ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ يُمْنٌ وَبَرَكَةٌ؛ وَلِهَذَا كَانَ السُّعْدَاءُ يَأْخُذُونَ كِتَابَهُمْ بِالْيَمِينِ، فَكَانَ يُعْجِبُهُ التِّيَامُنُ، بَلْ أَمَرَ بِهِ فَقَالَ ﷺ: «الْأَيْمُونُونَ، الْأَيْمُونُونَ، الْأَيْمُونُونَ، أَلَا فَتَيْمَنُوا فَتَيْمَنُوا فَتَيْمَنُوا»^(٣)؛ فَالْبَدَاءَةُ بِالْيَمِينِ هِيَ السُّنَّةُ الْقَوْلِيَّةُ وَالْفِعْلِيَّةُ.

فَإِنْ قِيلَ: لِمَاذَا جَاءَ الْمُؤَلَّفُ بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ؟

فَاجْأَبُ: لِقَوْلِهَا: «وَطُهُورِهِ» فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا تَطَهَّرَ بَدَأَ بِالْيَمِينِ.

مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: أَنَّ الْأَعْمَالَ تَتَفَاضَلُ، بَعْضُهَا أَفْضَلُ مِنْ بَعْضٍ، وَبَعْضُهَا أَعْجَبُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مِنْ بَعْضٍ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب الاستطابة، رقم (٢٦٢).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب النهي عن الاستنجاء باليمين، رقم (١٥٣)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب النهي عن الاستنجاء باليمين، رقم (٢٦٧)، من حديث أبي قتادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الهبة، باب من استسقى، رقم (٢٥٧١)، وأخرجه مسلم: كتاب الأشربة، باب استحباب إدارة الماء واللبن ونحوهما عن يمين المبتدئ، رقم (٢٠٢٩)، من حديث أنس

فَالْأَعْمَالُ تَتَفَاضَلُ بِلا شَكٍّ، ف«خَيْرُ الصَّدَقَةِ أَنْ تَصَّدَقَ وَأَنْتَ صَحِيحٌ شَحِيحٌ، تَأْمُلُ الْبَقَاءَ، وَتُخْشَى الْفَقْرَ، وَلَا تُنْهَلُ حَتَّى إِذَا بَلَغَتْ الرُّوحَ الْحُلُقُومَ، قُلْتَ: هَذَا لِفُلَانٍ، وَهَذَا لِفُلَانٍ، وَقَدْ كَانَ لِفُلَانٍ»^(١)، وَفُلَانُ الثَّلَاثُ هُوَ الْوَارِثُ، وَهَذِهِ حَالٌ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ الْيَوْمَ، يَشْخُ عَلَى نَفْسِهِ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِدِرْهَمٍ فِي حَالِ الْحَيَاةِ، ثُمَّ يُوصِي عِنْدَ مَوْتِهِ بِثُلُثِ مَالِهِ، وَعِنْدَهُ ثَلَاثُونَ مِائُونَاً، فَتَكُونُ الصَّدَقَةُ عَشْرَةَ مِائِينَ، وَالسَّبَبُ أَنَّهُ رَاحِلٌ عَنِ الدُّنْيَا، لَيْسَ لَهُ فَائِدَةٌ فِي الْمَالِ، وَهَذَا خَطَأٌ، لَكِنَّ الَّذِي يَتَصَدَّقُ وَهُوَ صَحِيحٌ شَحِيحٌ هَذَا هُوَ الَّذِي يَتَصَدَّقُ حَقِيقَةً «يَأْمُلُ الْبَقَاءَ» يَعْنِي: طُولَ الْبَقَاءِ فِي الدُّنْيَا، لَكِنَّهُ مُتَوَكِّلٌ عَلَى اللَّهِ «وَيُخْشَى الْفَقْرَ».

وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَيُّ الْأَعْمَالِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ؟ قَالَ: «الصَّلَاةُ عَلَى وَفَّيْهَا»^(٢).

إِذِنْ: الْأَعْمَالُ تَتَفَاضَلُ، وَإِذَا تَفَاضَلَتِ الْأَعْمَالُ لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ تَفَاضُلُ الْعَامِلِ، فَالْأَفْضَلُ مِنَ الْعَمَالِ مَنْ قَامَ بِالْعَمَلِ الْأَفْضَلِ، وَإِذَا تَفَاضَلَتِ الْعَمَالُ، لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ تَفَاضُلُ الْإِيمَانِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَخْتَارُ الْأَفْضَلَ إِلَّا إِيمَانًا مِنْهُ بِأَنَّهُ أَفْضَلُ، فَيَكُونُ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مِنْ زِيَادَةِ الْإِيمَانِ وَنُقْصَانِهِ، وَهُوَ الْحَقُّ، وَلَهُ أُدِلَّةٌ لَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ بَسْطِهَا.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب فضل صدقة الشحيح الصحيح، رقم (١٤١٩)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب بيان أن أفضل الصدقة صدقة الصحيح الشحيح، رقم (١٠٣٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَالْحُلُقُومُ بَعْدَ الْفَمِ وَهُوَ مَوْضِعُ النَّفْسِ وَفِيهِ شُعْبٌ تَشَعَّبُ مِنْهُ وَهُوَ مَجْرَى الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ. الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ [حلق] (١/١٤٦).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل الصلاة لوقتها، رقم (٥٢٧)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال، رقم (٨٥).

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أَنَّهُ يَبْدَأُ فِي النَّعَالِ بِالْيَمِينِ، وَهَذَا إِذَا انْتَعَلَ، لَكِنْ إِذَا خَلَعَ يَبْدَأُ بِالْيَسَارِ؛ لِأَنَّ الْخَلْعَ تَحَلُّ، وَاللَّبْسَ تَحَلُّ، فَرُوعِي جَانِبِ الْيَمِينِ فِي الْحَالَيْنِ، فَالتَّحَلِّيُّ يَبْدَأُ وَالتَّخْلِيُّ يُؤَخَّرُ؛ حَتَّى يَتَوَقَّرَ لَهُ مِنَ التَّحَلِّيِّ وَقْتُ أَطْوَلُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَبَسَ أَوَّلًا، وَخَلَعَ آخِرًا، صَارَ حَظُّ الْيَمِينِ مِنْ هَذِهِ النَّعْلِ أَكْثَرَ.

وَيُقَاسُ عَلَى النَّعَالِ لُبْسُ الثَّوبِ، فَتَبْدَأُ بِإِدْخَالِ الْكُمِّ الْأَيْمَنِ قَبْلَ إِدْخَالِ الْكُمِّ الْأَيْسَرِ، وَكَذَلِكَ التَّسْرُوءُ، تَبْدَأُ بِإِدْخَالِ الرَّجْلِ الْيُمْنَى قَبْلَ الْيُسْرَى، وَالْخَلْعُ بِالْعَكْسِ.

وَلِنَسْأَلُ أَنْفُسَنَا: هَلْ نَعْمَلُ بِهَذَا أَوْ لَا؟ وَلْنَعْمَلْ بِهِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ إِذَا كُنَّا لَا نَعْمَلُ

بِهِ.

وَبِهِ يُعْرَفُ شُمُولِيَّةُ هَذَا الدِّينِ الْإِسْلَامِيِّ، وَأَنَّهُ يَدْخُلُ فِي شَأْنِ الْإِنْسَانِ حَتَّى فِي لِبَاسِهِ، وَأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يُؤَجَرَ الْإِنْسَانُ إِذَا تَيَمَّنَ فِي الْإِدْخَالِ وَتَيَسَّرَ فِي الْإِخْرَاجِ.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: جَوَازُ لُبْسِ النَّعْلِ، وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ، أَيُّ: أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَلْبَسَ النَّعْلَ، يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهَا: «فِي تَنَعُّلِهِ» فَإِنَّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَهُ نَعْلَانِ، وَأَنَّهُ يُعْجِبُهُ أَنْ يَتَيَمَّنَ فِيهِمَا، وَكَانَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ يَلْبَسُ النَّعَالَ، كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طَوًى﴾ [طه: ١٢].

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلِ الْأَفْضَلُ لِلْإِنْسَانِ التَّنَعُّلُ أَوِ الْإِحْتِفَاءُ، أَوِ النَّظَرُ فِي الْمَصْلَحَةِ،

أَوْ هَذَا وَهَذَا؟

فَالْجَوَابُ: هَذَا وَهَذَا؛ وَلِهَذَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَنْهَى أَصْحَابَهُ عَنْ كَثْرَةِ الْإِرْفَاهِ

وَيَأْمُرُهُمْ بِالْإِحْتِفَاءِ أَحْيَانًا^(١)؛ لِئَلَّا يَكُونَ النَّاسُ كَثِيرِي الْإِزْفَاهِ. فَمَا بَالُنَا بِقَوْمٍ لَا يَحْلَعُونَ الْجَوَارِبَ وَالْحَقْفَيْنِ صَيْفًا وَلَا شِتَاءً بَدُونِ عِلَّةٍ؟! وَهَذَا إِزْفَاهُ، حَتَّى تَجِدَ أَسْفَلَ قَدَمِهِ مِثْلَ خَدِّهِ، فَلَوْ أَرَادَ أَنْ يَمْشِيَ عَلَى الْأَرْضِ مَا اسْتَطَاعَ، هَذَا غَلَطٌ، وَخِلَافُ الشَّرْعِ، فَعَوَّذَ نَفْسَكَ الْحُشُونَةَ حَتَّى تَكُونَ رَجُلًا بِمَعْنَى الْكَلِمَةِ.

لَكِنْ إِذَا كَانَ الْإِحْتِفَاءُ يَضُرُّ بِالْإِنْسَانِ إِمَّا بِشَوْكٍ أَوْ بِحِجَارَةٍ حَارَّةٍ، أَوْ مَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ فَتَقُولُ: الْأَفْضَلُ أَنْ تَتَّعَلَ.

وَيُسْتَنْى مِنْ قَوْلِنَا: «إِنَّ التَّعَلَّ جَائِزٌ»:

١ - حَالُ الْإِحْرَامِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لِيُحْرَمَ أَحَدُكُمْ فِي إِزَارٍ وَرِدَائٍ وَنَعْلَيْنِ»^(٢) فَإِنَّهُ يَلْبَسُ النَّعْلَيْنِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ.

٢ - الصَّلَاةُ، فَمِنْ السُّنَّةِ أَنْ يُصَلِّيَ الْإِنْسَانُ فِي نَعْلَيْهِ، فَقَدْ سُئِلَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي فِي نَعْلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ»^(٣)، بَلْ أَمَرَ أَنْ يُصَلِّيَ فِي النَّعْلَيْنِ؛ مُخَالَفَةً لِلْيَهُودِ^(٤).

وَأَنَا قَدْ صَلَّيْتُ فِي نَعْلِي مُدَّةً طَوِيلَةً، وَلَكِنْ رَأَيْتُ أَنَّ هَذَا فِيهِ مَفْسَدَةٌ؛ لِأَنَّ الْعَوَامَّ كَانُوا إِذَا أَرَادُوا دُخُولَ الْمَسْجِدِ، خَلَعُوا نَعَالَهُمْ، وَأَمْسَكُوهَا بِأَيْدِيهِمْ،

(١) أخرجه أحمد (٢٢/٦)، وأبو داود: كتاب الترجل، باب النهي عن كثير من الإرفاه، رقم (٤١٦٠)، من حديث فضالة بن عبيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أحمد (٣٤/٢)، من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب الصلاة في النعال، رقم (٣٨٦).

(٤) أخرجه أبو داود: كتاب الصلاة، باب الصلاة في النعل، رقم (٦٥٢)، من حديث شداد بن أوس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَوَضَعُوهَا إِلَى جَنْبِهِمْ، ثُمَّ لَمَّا ظَهَرَتِ الرَّفُوفُ، صَارُوا يَجْعَلُونَهَا فِيهَا، ثُمَّ لَمَّا رَأَوْا إِمَامَهُمْ يُصَلِّي فِي نَعْلَيْهِ، صَارُوا يَدْخُلُونَ الْمَسْجِدَ بِالنَّعْلَيْنِ، فَإِذَا وَصَلُوا إِلَى الصَّفِّ، خَلَعُوهَا.

هَذَا هُوَ الْوَاقِعُ، فَصَارَ فِي هَذَا ضَرَرٌ، وَمُخَالَفَةٌ لِلسُّنَّةِ الصَّرِيحَةِ؛ يَخْلَعُهَا عِنْدَ الصَّلَاةِ فِعْلًا، وَفِي الْأَوَّلِ هُوَ لَا يَسُهَا؛ فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ تَرَكْتُهَا.

لِذَلِكَ نَرَى عُلَمَاءَنَا الْكِبَارَ لَا يَلْبَسُونَ النَّعْلَيْنِ؛ خَوْفًا مِنْ هَذِهِ الْمَفْسَدَةِ.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: جَوَّازُ اتِّخَاذِ شَعْرِ الرَّأْسِ وَإِطْلَاقِهِ؛ لِقَوْلِهِ: «وَتَرَجَّلِي» فَلَا زِمَ هَذِهِ الْكَلِمَةُ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ يَتَّخِذُ الشَّعْرَ.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي اتِّخَاذِ شَعْرِ الرَّأْسِ هَلْ هُوَ سُنَّةٌ أَوْ عَادَةٌ؟

فَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «هُوَ سُنَّةٌ لَوْ نَقَوَى عَلَيْهِ لَا نَتَّخِذْنَاهُ، لَكِنْ لَهُ كُلْفَةٌ وَمُؤَنَةٌ»^(١).

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّهُ عَادَةٌ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، فَإِذَا اعْتَادَهُ النَّاسُ، فَالْسُّنَّةُ فِعْلُهُ؛ لِأَنَّ السُّنَّةَ فِعْلٌ مَا اعْتَادَهُ النَّاسُ مَا لَمْ يَكُنْ إِنْثًا، وَإِذَا لَمْ يَعْتَدَهُ النَّاسُ فَالْسُّنَّةُ تَرْكُهُ؛ لِثَلَاثِ أَنْوَاعٍ شُهْرَةٍ.

وَقَالَتِ الْعَامَّةُ فِيمَا صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عِنْدَهُمْ: «أَكْرِمُوا اللَّحْيَ وَأَهِينُوا الشَّوَارِبَ»، فَهَذَا حَدِيثٌ أَخْرَجَهُ الْعَامَّةُ، ثُمَّ فَسَّرُوا «أَكْرِمُوا اللَّحْيَ»، أَيِ: احْلِقُوهَا، حَتَّى تَكُونَ كَرِيمَةٍ نَضْرَةٍ دَائِمًا وَطَاهِرَةً، سُبْحَانَ اللَّهِ! لَمَّا غَيَّرَ اللَّفْظَ النَّبَوِيُّ،

(١) الوقوف والترحال للخلال (ص: ١١٨)، والفروع (١/ ١٥١).

وَهُوَ قَوْلُهُ: «أَعْفُوا اللَّحَى»؛ تَغَيَّرَ الْمَعْنَى، وَالْعَامِّيُّ حِينَ يَقُولُ: «أَكْرِمُوا اللَّحَى» لَا يُرِيدُ أَنْ يَكْذِبَ عَلَى الرَّسُولِ، بَلْ يَظُنُّ أَنَّ هَذَا لَفْظُ الْحَدِيثِ، وَدَائِمًا يَسْأَلُونَنَا عَنْ هَذَا، وَلَكِنَّ الْحَدِيثَ الصَّحِيحَ هُوَ: «أَعْفُوا اللَّحَى»^(١)، وَهُنَاكَ رَوَايَاتُ أُخْرَى.

الْفَائِدَةُ الْخَامِسَةُ: أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ أَنْ يُرَجِّلَ شَعْرَهُ وَأَنْ يُحَسِّنَهُ.

وَفِي هَذَا يُرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «مَنْ كَانَ لَهُ شَعْرٌ فَلْيُكْرِمْهُ»^(٢)، وَذَلِكَ بِتَطْهِيرِهِ، وَتَطْيِيبِهِ، وَتَنْظِيفِهِ، وَأَنْ لَا يَكُونَ أَشْعَثَ بَيْنَ النَّاسِ؛ لِأَنَّ النَّظَافَةَ أَمْرٌ مَطْلُوبٌ لِلشَّرْعِ، فَكَوْنُ الإِنْسَانِ يَتَّخِذُ هَذَا الشَّعْرَ، ثُمَّ يَبْقَى هَذَا الشَّعْرُ أَشْعَثَ مُشَوَّهَا، إِذَا رَأَى الإِنْسَانُ رَأْسَهُ فَإِذَا هُوَ كَالشَّجَرَةِ مُفَرَّقَةً، فَهَذَا لَا يَنْبَغِي، بَلْ نَقُولُ: يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تُرَجِّلَهُ وَتُحَسِّنَهُ؛ وَلِهَذَا لَمَّا سُئِلَ الإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنِ اتِّخَاذِ شَعْرِ الرَّأْسِ، قَالَ: «هُوَ سُنَّةٌ لَوْ نَقَوَى عَلَيْهِ اتَّخَذْنَاهُ، وَلَكِنْ لَهُ كُلْفَةٌ وَمُؤَنَةٌ».

إِذِنْ: التَّرَجُّلُ سُنَّةٌ لِمَنْ كَانَ لَهُ شَعْرٌ؛ لِقَوْلِهَا: «وَتَرَجَّلِ».

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: جَوَازُ دَهْنِ الرَّجُلِ رَأْسَهُ إِذَا كَانَ لَهُ شَعْرٌ؛ لِأَنَّ التَّرَجُّلَ يَتَضَمَّنُ دَهْنَ الرَّأْسِ وَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ، وَلَكِنْ إِذَا اتَّخَذَ شَعْرَ الرَّأْسِ، سَوَاءً قُلْنَا: إِنَّهُ جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ عِنْدَ النَّاسِ، أَوْ قُلْنَا إِنَّهُ: سُنَّةٌ، فَهَلْ يُسَنُّ أَنْ يَفَرِّقَ أَوْ يُبْقِيَهُ مَسْدُولًا؟ نَقُولُ: الْأَفْضَلُ أَنْ يَفَرِّقَ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَانَ أَوَّلَ مَا قَدِمَ الْمَدِينَةَ كَانَ يُسَدِّلُ شَعْرَ

(١) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب إعفاء اللحى، رقم (٥٨٩٣)، ومسلم: كتاب الطهارة،

باب خصال الفطرة، رقم (٢٥٩)، من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه أبو داود: كتاب الترجل، باب في إصلاح الشعر، رقم (٤١٦٣)، من حديث أبي هريرة

رَأْسِهِ وَلَا يَفْرُقُهُ، وَلَمَّا كَرِهَ مُوَافَقَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ صَارَ ﷺ يَفْرُقُ شَعَرَ رَأْسِهِ ^(١) وَهَذَا هُوَ الْأَفْضَلُ.

وَلَكِنْ هُنَاكَ فَرْقٌ يَجْعَلُهُ بَعْضُ النَّاسِ عَلَى جَانِبٍ وَاحِدٍ مِنَ الرَّأْسِ إِمَّا الْجَانِبَ الْأَيْمَنَ أَوِ الْجَانِبَ الْأَيْسَرَ، وَيُسَمَّى عِنْدَ النَّاسِ بِالْمَوْضِعِ، وَهَذَا غَيْرُ مُشْرُوعٍ، بَلْ إِنَّ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالَ: إِنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا مَشَطَتْ هَذِهِ الْمِشْطَةَ وَأَمَالَتِ الْفَرْقَةَ فَإِنَّهَا تَكُونُ دَاخِلَةً فِي النِّسَاءِ الْمَذْمُومَاتِ اللَّاتِي قَالَ فِيهِنَّ الرَّسُولُ ﷺ: «مَائِلَاتٌ مُمِيلَاتٌ» ^(٢) وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

يُنَبِّئُنِي عَلَى الْفَائِدَةِ السَّابِقَةِ: أَنَّ الْإِنْسَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُطَهَّرَ نَفْسَهُ، وَأَنْ يَظْهَرَ بِمَظْهَرٍ نَظِيفٍ، خِلَافًا لِقَوْمٍ يَتَدَيَّنُونَ بِخِلَافِ ذَلِكَ، فنَقُولُ: الدِّينُ اتِّبَاعُ السُّنَّةِ، وَكَوْنُ الْإِنْسَانِ يَظْهَرُ بِمَظْهَرٍ نَظِيفٍ، هُوَ خَيْرٌ؛ وَلِهَذَا شَرَعَ لَنَا أَنْ نَتَنَظَّفَ وَنَتَطَهَّرَ فِي عِيدٍ مِنْ أَعْيَادِنَا، وَهُوَ (الْجُمُعَةُ)، فَتَغْتَسِلُ، وَتَسْوُكُ، وَتَتَنَظَّفُ، وَتَتَطَيَّبُ، وَلَا يُعَدُّ هَذَا خُرُوجًا عَنِ الْمَأْلُوفِ؛ وَلِهَذَا لَمَّا حَدَّثَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْكِبَرِ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَحَدَنَا يُحِبُّ أَنْ يَكُونَ ثَوْبُهُ حَسَنًا، وَنَعْلُهُ حَسَنَةً. فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ، الْكِبَرُ بَطَرُ الْحَقِّ، وَغَمَطُ النَّاسِ» ^(٣)، أَي: يُحِبُّ التَّجَمُّلَ، وَيُقَصِّدُ بِهِ الْجَمَالَ الْخُلُقِيَّ لَا الْجَمَالَ الْحَلْقِيَّ؛ لِأَنَّ الْجَمَالَ الْحَلْقِيَّ بِيَدِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب صفة النبي ﷺ، رقم (٣٥٥٨)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب في سدل النبي ﷺ شعره وفرقه، رقم (٢٣٣٦)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب اللباس والزينة، باب النساء الكاسيات العاريات، رقم (٢١٢٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب تحريم الكبر وبيانها، رقم (٩١)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أَمَّا الْإِنْسَانُ الَّذِي يَتَقَرَّبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِهَا لَا يَتَقَرَّبُ إِلَيْهِ مِنْ كَوْنِهِ يُقَرُّ الْأَذَى عَلَى نَفْسِهِ وَالْوَسَخَ، فَهَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: اسْتِحْبَابُ التَّيْمُنِ فِي الطَّهْوَرِ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْمُطَهَّرُ عُضْوَيْنِ، يَسْتَقِلُّ أَحَدَهُمَا عَنِ الْآخَرِ، مِثْلُ الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ، أَمَّا إِذَا كَانَ عُضْوًا وَاحِدًا فَإِنَّهُ جَاءَ التَّيْمُنُ فِي الْغَسْلِ، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ يَغْسِلُ شَقَّهُ الْأَيْمَنَ قَبْلَ الْأَيْسَرِ، لَكِنْ لَمْ يَأْتِ التَّيْمُنُ -فِيمَا أَعْلَمَ- فِي غَسْلِ الْوَجْهِ مَثَلًا، وَلَكِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ إِذَا احتَاجَ إِلَى أَنْ يُجْزَى غَسْلَ وَجْهِهِ فَالْأَوَّلَى أَنْ يَبْدَأَ بِالْيَمِينِ، هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ، كَذَلِكَ لَمْ يَأْتِ التَّيْمُنُ فِي مَسْحِ الْأُذُنَيْنِ؛ لِأَنَّهُمَا عُضْوٌ وَاحِدٌ، لَكِنْ إِذَا احتَاجَ أَلَّا يَمْسَحَ إِلَّا بِيَدٍ وَاحِدَةٍ فَلْيَبْدَأْ بِالْيَمِينِ، وَكَذَلِكَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ فِي حَدِيثِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: «فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا»^(١)، وَلَمْ يَقُلْ: بَدَأَ بِالْيَمِينِ، فَهَلْ نَقُولُ: إِنَّهُ لَمَّا كَانَ فَرَضَهُمَا الْمَسْحَ كَانَا كَالْأُذُنَيْنِ فَيُْمَسَّحَانِ مَعًا، أَوْ نَقُولُ: إِنَّ هَذَا الْمَسْحَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْغَسْلِ، وَفَرَعٌ عَنْهُ، فَيُعْطَى الْفَرْعُ حُكْمَ أَصْلِهِ، وَيَبْدَأُ بِالْيَمِينِ؟ هَذَا مَحَلُّ نَظَرٍ، يَحْتَمِلُ هَذَا وَهَذَا.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: اسْتِحْبَابُ الْبُدْءِ بِالْيَمِينِ فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا مَا وَرَدَ الشَّرْعُ فِيهِ بِخِلَافِهِ، وَالِدَّلِيلُ قَوْلُهَا: «وَفِي شَأْنِهِ كُلُّهُ»، فَهَذَا عَامٌّ حَتَّى فِي تَقْدِيمِ الدَّاحِلِ إِذَا طَرَقَ الْبَابَ عَلَيْكَ رَجُلَانِ وَفَتَحْتَ الْبَابَ، وَأَرَدْتَ أَنْ تُدْخِلَهُمَا فَا بَدْءًا بِالْأَيْمَنِ مِنْهُمَا؛ لِعُمُومِ قَوْلُهَا: «وَفِي شَأْنِهِ كُلُّهُ».

مَسْأَلَةٌ: قَالَ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ^(٢): «قَاعِدَةُ الشَّرْعِ الْمُسْتَمِرَّةُ اسْتِحْبَابُ الْبُدْءِ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب إذا أدخل رجله وهما طاهرتان، رقم (٢٠٦)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، رقم (٢٧٤).

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم (٣/ ١٦٠).

بِالْيَمِينِ فِي كُلِّ مَا كَانَ مِنْ بَابِ التَّكْرِيمِ وَالتَّزْيِينِ، وَمَا كَانَ بِضِدِّهَا اسْتُحِبَّ فِيهِ التِّيَاسُرُ^(١)، فَهَلْ هَذَا صَحِيحٌ؟

الجواب: هَذَا فِيهِ نَظَرٌ، فَلأَصْلُ أَنَّ الْيَسَارَ تُقَدَّمُ لِلأَذَى، وَالْيُمْنَى فِيمَا عَدَاهَا، وَالنَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: الْيُمْنَى لِلتَّكْرِيمِ، وَالْيُسْرَى لِمَا عَدَاهَا، وَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ، فَمَا كَانَ تَكْرِيمًا فَالْيَمِينُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَمَا كَانَ غَيْرَ تَكْرِيمٍ فَالْيَسَارُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَمَا لَا تَكْرِيمَ فِيهِ وَلَا إِهَانَةً فَالنَّوَوِيُّ يُرِيدُ أَنْ يَكُونَ بِالْيَسَارِ، وَلَكِنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ يَكُونُ بِالْيَمِينِ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ مُقَدَّمَةٌ.

الفائدة التاسعة: أَنَّ أَيَّامِنَ الصُّفُوفِ أَفْضَلُ مِنْ أَيَّاسِرِهَا؛ لِأَنَّ الْإِيْمَنَ عَلَى الْيَمِينِ فَهُوَ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ: «يُعْجِبُهُ التِّيْمُنُ»، وَلَكِنْ إِذَا كَانَ الْيَمِينُ بَعِيدًا وَكَانَ الْيَسَارُ أَقْرَبَ كَانَ أَفْضَلَ، مِثْلَ أَنْ يَكُونَ عَلَى يَمِينِ الْإِمَامِ عِشْرُونَ وَعَنْ يَسَارِهِ خَمْسَةٌ فَهَذَا فَرْقٌ بَيِّنٌ، وَإِنَّمَا يَمْتَنَزُ الْيَمِينُ عَلَى الْيَسَارِ، إِذَا كَانَ هُنَاكَ تَسَاوٍ أَوْ تَقَارُبٌ، أَمَّا إِذَا بَعُدَ الْفَرْقُ فَإِنَّ الْيَسَارَ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّهُ يَمْتَنَزُ بِالْقُرْبِ مِنَ الْإِمَامِ.

الفائدة العاشرة: جَوَازُ إِطْلَاقِ الْعَامِّ وَإِنْ كَانَ مَخْصُوصًا، وَلَكِنْ بِشَرَطٍ أَنْ يَكُونَ هَذَا التَّخْصِصُ الَّذِي وَقَعَ لِهَذَا الْعَامِّ تَخْصِصًا مَعْلُومًا، وَجْهُ ذَلِكَ فِي قَوْلِهَا: «وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ»، مَعَ أَنَّ فِي بَعْضِ شُؤُونِ الرُّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ يُقَدَّمُ الْيُسْرَى.



(١) التِّيَاسُرُ: ضِدُّ التِّيَاسُنِ، وَالتِّيَاسُرُ: الْأَخْذُ فِي جِهَةِ الْيَسَارِ. تاج العروس [يسر] (١٤/ ٤٦٩).

١١ - عَنْ نُعَيْمِ الْمَجْمَرِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ أُمَّتِي يُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ». فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ^(١). وَفِي لَفْظٍ لِمُسْلِمٍ: رَأَيْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَتَوَضَّأُ، فَعَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ حَتَّى كَادَ يَبْلُغَ الْمَنْكِبَيْنِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ حَتَّى رَفَعَ إِلَى السَّاقَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ أُمَّتِي يُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ». فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ وَتَحْجِلَهُ فَلْيَفْعَلْ^(٢).

١٢ - وَفِي لَفْظٍ لِمُسْلِمٍ: سَمِعْتُ خَلِيلِي ﷺ يَقُولُ: «تَبْلُغُ الْحَلِيَّةُ مِنَ الْمُؤْمِنِ حَيْثُ يَبْلُغُ الْوُضُوءُ»^(٣).

الشَّرْحُ

هذا الحديث في بيان فضل الوضوء.

قَوْلُهُ: «عَنْ نُعَيْمِ الْمَجْمَرِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ» هنا ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ طَرَفًا مِنَ الْإِسْنَادِ، مَعَ أَنَّ هَذَا الْكِتَابَ لَا يَتَعَرَّضُ فِيهِ الْمُؤَلِّفُ لِلإِسْنَادِ، لَكِنْ ذَكَرَ طَرَفَ الْإِسْنَادِ هُنَا؛ لِأَنَّ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ الَّتِي نَقَلَهَا: «رَأَيْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ» فَأَتَى بِالرَّائِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ لِيُعْرَفَ أَنَّهُ مَرْجِعُ الضَّمِيرِ، وَإِلَّا فَإِنَّ الْأَصْلَ وَالْقَاعِدَةَ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْكُتُبِ أَنْ يُقَالَ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَأْسًا، بِدُونِ الرَّائِي عَنْهُ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب فضل الوضوء، رقم (١٣٦)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل، رقم (٣٥ / ٢٤٦).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل، رقم (٣٤ / ٢٤٦).

(٣) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب تبلغ الحلية حيث يبلغ الوضوء، رقم (٢٥٠).

وقوله: «عَنْ نَعِيمِ الْمُجَمَّرِ»، الْمُجَمَّرُ هَذَا لَقَبٌ لِنَعِيمٍ؛ وَلُقِّبَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يُجَمَّرُ الْمَسْجِدَ، أَي: يُبَخِّرُهُ^(١)؛ حَتَّى تَبْقَى رَائِحَةُ الْمَسْجِدِ طَيِّبَةً.

قوله: «إِنَّ أُمَّتِي»: الْأُمَّةُ تُطْلَقُ عَلَى عِدَّةٍ مَعَانٍ:

١- تُطْلَقُ عَلَى الْجَمَاعَةِ؛ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [المؤمنون: ٥٢]، وَمِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ﴾ [القصص: ٢٣]، وَمِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَتَكُنْ مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤].

٢- تُطْلَقُ عَلَى الدِّينِ؛ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [الأنبياء: ٩٢]، أَي: مِلَّتُكُمْ مِلَّةً وَاحِدَةً، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى أَيْضًا: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّهْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٢]، أَي: عَلَى دِينٍ.

٣- تُطْلَقُ عَلَى الْإِمَامِ؛ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ﴾ [النحل: ١٢٠].

٤- تُطْلَقُ عَلَى جُزْءٍ مِنَ الزَّمَنِ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ [يوسف: ٤٥]، أَي: بَعْدَ زَمَنِ.

والمُرَادُ بِالْأُمَّةِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «إِنَّ أُمَّتِي يُدْعُونَ» الْجَمَاعَةُ.

وَأُمَّةُ الرَّسُولِ ﷺ تُطْلَقُ عَلَى أُمَّةِ الدَّعْوَةِ، وَأُمَّةِ الْإِجَابَةِ، أَمَّا أُمَّةُ الدَّعْوَةِ، فَالْمُرَادُ بِهِمْ كُلُّ مَنْ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَهُمْ أُمَّتُهُ، فَيَشْمَلُ الْمُؤْمِنَ وَالْكَافِرَ، وَالْبَرَّ

(١) تهذيب الكمال (٢٩/٤٨٨)، وسير أعلام النبلاء (٥/٢٢٧).

وَالْفَاجِرَ، وَالْإِنْسَ وَالْجِنَّ، كُلُّ هَؤُلَاءِ أُمَّةٌ لِلرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِأَنَّهُ وُجِّهَتْ إِلَيْهِمْ رِسَالَةُ النَّبِيِّ ﷺ وَالْإِيمَانُ بِهِ.

أَوْ يُقَالُ: أُمَّةُ الدَّعْوَةِ: كُلُّ النَّاسِ بَعْدَ بَعَثَةِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَهُمْ أُمَّةُ دَعْوَةٍ؛ لِأَنَّهُمْ كُلُّهُمْ مَدْعُوْنَ بِالْإِيمَانِ بِمُحَمَّدٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى؛ وَلِهَذَا قَالَ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا يَسْمَعُ بِي مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ يَهُودِيٍّ وَلَا نَصْرَانِيٍّ»^(١)، فَقَوْلُهُ: «مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ» يَعْنِي بِذَلِكَ أُمَّةَ الدَّعْوَةِ؛ لِأَنَّ الْيَهُودِيَّ وَالنَّصْرَانِيَّ لَيْسَا مِنْ أُمَّةِ الْإِجَابَةِ.

فَجَعَلَ مُجَرَّدَ السَّمَاعِ بِالنِّسْبَةِ لِلْيَهُودِيَّ وَالنَّصْرَانِيَّ حُجَّةً عَلَيْهِ، أَمَّا غَيْرُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى فَلَا بُدَّ مَعَ السَّمَاعِ مِنَ الْعِلْمِ، لَكِنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى لَا يَخْتَاجُونَ إِلَى الْعِلْمِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَكْتُوبٌ عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ بِأَوْصَافِهِ الَّتِي تَجَعُلُهُمْ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ؛ وَلِهَذَا جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ مُجَرَّدَ السَّمَاعِ بِالنِّسْبَةِ لِلْيَهُودِ وَالنَّصَارَى حُجَّةً، وَهَذَا مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَغَيْرِهِمْ.

أَمَّا أُمَّةُ الْإِجَابَةِ فَهُمْ الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلرَّسُولِ اللَّهِ ﷺ، آمَنُوا بِهِ وَاتَّبَعُوهُ، وَهُمْ الْمُؤْمِنُونَ.

وَالْمُرَادُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «إِنَّ أُمَّتِي يُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» هُوَ أُمَّةُ الْإِجَابَةِ؛ لِأَنَّ أُمَّةَ الدَّعْوَةِ لَيْسَ لَهَا وُضُوءٌ، وَلَوْ تَوَضَّأَ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ لَمْ يَصِحَّ وَضُوُّهُ إِذَا كَانَ غَيْرَ مُسْلِمٍ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ بِالْأُمَّةِ هُنَا أُمَّةُ الدَّعْوَةِ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد ﷺ، رقم (١٥٣)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

إِذَنْ: يَكُونُ مَعْنَى الْحَدِيثِ «إِنَّ أُمَّتِي» الَّذِينَ أَجَابُوا رِسَالَتِي، وَاسْتَجَابُوا لِي «يُدْعَوْنَ» أَي: يُنَادَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْأُمَّمَ إِذَا بَعَثَ اللَّهُ الْخَلَائِقَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَارَتْ كُلُّ أُمَّةٍ مَعَ رَسُولِهَا ﴿كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا﴾ [الجنات: ٢٨] الَّذِي كُتِبَ عَلَيْهَا مِنْ خَيْرٍ أَوْ شَرٍّ، فَيَكُونُ مَعْنَى «يُدْعَوْنَ» أَي: يُنَادَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَالِ كَوْنِهِمْ «غُرًّا مُحَجَّلِينَ» يُقَالُ لَهُمْ: أَيُّهَا الْغُرُّ الْمُحَجَّلُونَ. أَوِ الْمَعْنَى: أَنَّهُمْ يُعْرِفُونَ بِالْغُرِّ الْمُحَجَّلِينَ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى هَذَا وَهَذَا؛ لِأَنَّ كُلَّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا كَمَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ﴿وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَانِبَهُ كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الجنات: ٢٨]، فَهَذِهِ الْأُمَّةُ تُدْعَى عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَقَوْلُهُ: «يَوْمَ الْقِيَامَةِ» هُوَ الْيَوْمُ الَّذِي يُبْعَثُ فِيهِ النَّاسُ.

وَقَوْلُهُ: «غُرًّا»: جَمْعُ أَغْرٍ، وَهُوَ الْفَرَسُ الَّذِي فِي مُقَدِّمِ رَأْسِهِ عِنْدَ جَبْهَتِهِ بَيَاضٌ، وَقَدْ يَكُونُ فِي كُلِّ وَجْهِهِ، وَالْمُرَادُ بِالْغُرَّةِ هُنَا لَيْسَتْ غُرَّةُ الْبَيَاضِ، بَلْ هِيَ غُرَّةُ النُّورِ، فَيَأْتُونَ وَجُوهُهُمْ تَلُوحُ نُورًا.

وَقَوْلُهُ: «مُحَجَّلِينَ»: التَّحْجِيلُ بَيَاضُ أَرْجُلِ الْفَرَسِ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الْبَهَائِمِ، بِأَن تَكُونِ الْيَدَانِ وَالرَّجْلَانِ فِي آخِرِهِمَا بَيَاضٌ، وَهَذَا التَّحْجِيلُ -أَيْضًا- نَقُولُ فِيهِ مَا قُلْنَا فِي الْغُرَّةِ، أَنَّهُ لَيْسَ مُجَرَّدَ بَيَاضٍ، وَلَكِنَّهُ نُورٌ يَتَلَأَلُ، أَي: بِيَضُ الْأَعْضَاءِ؛ لِأَنَّ الْوُضُوءَ فِي الْوَجْهِ، وَفِي الْيَدَيْنِ، وَفِي الرَّجْلَيْنِ، يُدْعَوْنَ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ أَثَرِ الْوُضُوءِ.

فَوَصَفَ النَّبِيُّ ﷺ أُمَّتَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنَّ وَجُوهَهُمْ بِيَضٌ تَلَأَلُ نُورًا مِنْ قَوْلِهِ: «غُرًّا»، وَأَنَّ أَطْرَافَ أَرْجُلِهِمْ كَذَلِكَ تَكُونُ بِيَضًا مِنَ النُّورِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَدِيثٍ آخَرَ: «سَيِّمًا لَيْسَتْ لِغَيْرِكُمْ»^(١)، أَي: عَلَامَةً، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿سَيِّمَاهُمْ فِي وَجُوهِهِمْ

(١) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل، رقم (٢٤٧)، من حديث

مَنْ أَثَرَ السُّجُودِ ﴿[الفتح: ٢٩]﴾ سِيَمَا لَيْسَتْ لِغَيْرِ هَذِهِ الْأُمَّةِ؛ وَلِهَذَا يَعْرِفُ النَّبِيُّ ﷺ أُمَّتَهُ
بِهَذِهِ السِّيَمَا، وَهَذَا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ الَّتِي اخْتَصَّهَا بِخَصَائِصَ
كَثِيرَةٍ.

قَوْلُهُ: «مِنْ أَثَارِ الْوُضُوءِ»، «مِنْ»: لِلتَّعْلِيلِ، أَي: بِسَبَبِ أَثَارِ الْوُضُوءِ، وَ«أَثَارِ
الْوُضُوءِ» أَي: مَا يَبْقَى بَعْدَهُ فِي مَحَلِّ مَرِّهِ؛ لِأَنَّهُ يَمُرُّ بِهَذِهِ الْأَعْضَاءِ، وَ«الْوُضُوءِ»
بِضَمِّ الْوَاوِ، الْمُرَادُ بِهِ الْفِعْلُ، وَهُوَ تَطْهِيرُ الْأَعْضَاءِ الْأَرْبَعَةِ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ،
وَالْأَعْضَاءُ الْأَرْبَعَةُ هِيَ: الْوَجْهُ، وَالْيَدَانِ، وَالرِّجْلَانِ، وَالرَّأْسُ.

وَلِهَذَا عَبَّرْنَا بِ(تَطْهِيرٍ)، وَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ يَقُولُ: (غَسْلُ) الْأَعْضَاءِ الْأَرْبَعَةِ،
وَلَا بَأْسَ أَنْ يُعَبَّرَ بِالْغَسْلِ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَهَا يُغْسَلُ.

هَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى فَضِيلَةِ الْوُضُوءِ، وَأَنَّ لَهُ هَذِهِ الْآثَارَ وَالْمِيزَةَ
الْعَظِيمَةَ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «سِيَمَا - أَي: عَلَامَةٌ - لَيْسَتْ
لِغَيْرِكُمْ»^(١)، ثُمَّ ذَكَرَ هَذَا، وَالنَّبِيُّ ﷺ سَيَعْرِفُ أُمَّتَهُ بِهَذِهِ الْعَلَامَةِ.

قَوْلُهُ: «فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ» وَفِي اللَّفْظِ الْآخَرِ: «وَتَحْجِلْهُ
فَلْيَفْعَلْ»: (مَنْ) شَرْطِيَّةٌ، يَعْنِي: مَنْ قَدَرَ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ، مَنْ قَدَرَ أَنْ يُطِيلَ
تَحْجِيلَهُ فَلْيَفْعَلْ.

وهذه الجملة اختلف فيها علماء الحديث، هل هي من كلام الرسول

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو لا؟

(١) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل، رقم (٢٤٧)، من حديث
أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فقيل: إنما من كلام الرسول ﷺ، وأبى ذلك كثير من العلماء، وقالوا: إن هذه الزيادة من قول أبي هريرة رضي الله عنه وليست من قول النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ويسمى مثل هذا التصرف في عرف المحدثين بـ(الإدراج)؛ لأنه إدخال حديث في حديث من غير بيان.

إذن: ينتهي كلام الرسول ﷺ عليه الصلاة والسلام عند قوله: «إن أمتي يدعون يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء» والباقي من كلام أبي هريرة، ويدل لهذا المعنى أن قوله: «فمن استطاع منكم أن يطيل غرته» لا يمكن أن يقع من الرسول ﷺ لأن الغرة بياض الوجه، والوجه لا يمكن تطويله؛ لأنه محصور، فأين يذهب لو أراد أن يطيل الوجه؟ سيدخل في الرأس أو الرقبة!

أما إطالة التحجيل فإنها ممكنة، يمكن للإنسان أن يطيل التحجيل بدلا من أن يكون التحجيل إلى المرفق يكون إلى الكتف، لكن المشكل إطالة الغرة؛ لأن الغرة بياض الوجه، ولا يمكن أن يطيل الإنسان بياض الوجه؛ لأن الوجه لا يتسع لأكثر مما هو عليه، فتكون إطالة الغرة مستحيلة، والنبي عليه الصلاة والسلام لا يأتي بشيء مستحيل؛ ولهذا ذهب المحققون من أهل العلم إلى أن قوله: «فمن استطاع أن يطيل غرته...» من كلام أبي هريرة رضي الله عنه، فيكون مדרجا في الحديث، وعلى هذا قول ابن القيم في النونية^(١):

أبداً وذا في غاية البيان

وإطالة الغرات ليس بممكن

يعني: لا يمكن أن تطال الغرة.

(١) نونية ابن القيم (ص: ٣٣١).

وَأَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ ذَا مِنْ كَيْسِهِ فَعَدَا يُمَيِّرُهُ أَوْلُو الْعِرْفَانِ

إِذَنْ: لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ كَلَامِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَهَذَا أَحَدُ مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى أَنَّ الْحَدِيثَ لَيْسَ مِنْ كَلَامِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

وكما ذكرنا سابقاً أَنَّ قَوْلَهُ: «الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ إِلَّا أَنْ اللَّهَ أَبَاحَ فِيهِ الْكَلَامَ» لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ كَلَامِ الرَّسُولِ ﷺ؛ لِأَنَّ الطَّوْفَ لَا يُخَالِفُ الصَّلَاةَ فِي مَسْأَلَةِ الْكَلَامِ فَقَطْ، بَلْ يُخَالِفُهَا فِي أَكْثَرِ الْأَحْكَامِ.

نَأْتِي إِلَى التَّحْجِيلِ فَقَوْلُ أَيْضًا: لَيْسَ مِنْ كَلَامِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَإِنْ كَانَتْ إِطَالَةُ التَّحْجِيلِ مُمَكِّنَةً، لَكِنَّ الْكَلَامَ هَلْ قَالَهُ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَمْ لَمْ يَقُلْهُ؟ وَبِنَاءً عَلَى ثُبُوتِ هَذَا عَنِ الرَّسُولِ ﷺ أَوْ عَدَمِهِ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: هَلِ الْأَفْضَلُ أَنْ يُجَاوِزَ الْإِنْسَانُ مَحَلَّ الْفَرَضِ، أَوْ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى الْمِرْقَئِينَ؟ فِي ذَلِكَ لِلْعُلَمَاءِ قَوْلَانِ. وَسَيَأْتِي هَذَا فِي الْفَوَائِدِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

قَوْلُهُ: «وَفِي لَفْظٍ آخَرَ: رَأَيْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ: الْفَاعِلُ هُوَ نَعِيمُ الْمُجْمِرِ (يَتَوَضَّأُ) فَقَوْلُهُ أَنَّهُ رَأَى أَبَا هُرَيْرَةَ، وَفِي الْأَوَّلِ قَالَ: «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ»، قَالَ: «أَبِي»؛ لِأَنَّهُ مَجْرُورٌ، وَهُنَاكَ قَالَ: «أَبَا» مَفْعُولٌ بِهِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْحَمْسَةِ أَوِ السَّتَةِ، يُنْصَبُ بِالْأَلْفِ وَيُجْرُ بِالْيَاءِ، وَيُرْفَعُ بِالْوَاوِ.

قَوْلُهُ: «رَأَيْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَتَوَضَّأُ، فَعَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ حَتَّى كَادَ يَبْلُغُ الْمُنْكَبَيْنِ»، فَقَالَ: غَسَلَ وَجْهَهُ، وَلَمْ يَقُلْ: أَطَالَ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُمَكِّنٍ، أَمَّا الْيَدَانِ، فَقَالَ: «حَتَّى كَادَ يَبْلُغُ الْمُنْكَبَيْنِ»، وَالْمُنْكَبُ هُوَ طَرَفُ رَأْسِ الْكَتِفِ، «ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ حَتَّى رَفَعَ إِلَى السَّاقَيْنِ»، وَالسَّاقَانِ بِمَنْزِلَةِ الذَّرَاعَيْنِ لِلْيَدَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

يَقُولُ: «إِنَّ أُمَّتِي يُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ»، وَلَمْ يَقُلْ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَفْعَلُ ذَلِكَ، بَلْ قَالَ: «سَمِعْتُ»، فَعَلِمَ أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ مِنْ اجْتِهَادِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلَيْسَ كُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبًا.

أَمَّا مَا ثَبَتَ فِي حَدِيثِ مُسْلِمٍ أَنَّهُ: «غَسَلَ يَدَيْهِ حَتَّى شَرَعَ فِي الْعُضْدِ، وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ حَتَّى شَرَعَ فِي السَّاقِ»^(١) هَذَا صَحِيحٌ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَفْعَلُ ذَلِكَ»، وَهَذَا نَقُولُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ اسْتِيعَابُ الْمِرْقَقَيْنِ، أَوِ الْكَعْبَيْنِ إِلَّا بِإِصَابَةِ شَيْءٍ مِنَ الْعُضْدِ وَشَيْءٍ مِنَ السَّاقِ، وَهَذَا وَاضِحٌ، لَكِنَّ هَذَا التَّطْوِيلَ لَمْ يُسْنِدْهُ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بَلْ قَالَ: «سَمِعْتُ».

قَوْلُهُ: «يُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ وَتَحْجِيلَهُ فَلْيَفْعَلْ»: هُنَا أَضَافَ: «وَتَحْجِيلَهُ» فَتَأْخُذُ بِالزَّائِدِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُنَافِي النَّاقِصَ.

قَوْلُهُ: «وَفِي لَفْظٍ لِمُسْلِمٍ: سَمِعْتُ خَلِيلِي ﷺ يَقُولُ: «تَبْلُغُ الْحِلْيَةُ مِنَ الْمُؤْمِنِ حَيْثُ يَبْلُغُ الْوُضُوءُ».

قَوْلُهُ: «سَمِعْتُ خَلِيلِي ﷺ»: الْحُلَّةُ هِيَ أَعْظَمُ أَنْوَاعِ الْمَحَبَّةِ. وَالْمَحَبَّةُ عَشْرَةُ أَنْوَاعٍ - ذَكَرَهَا ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ - أَعْلَاهَا الْحُلَّةُ^(٢)، وَفِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: ﴿وَلَا حُلَّةٌ وَلَا شَفْعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، وَالْحُلَّةُ هِيَ الْمَحَبَّةُ الصَّافِيَّةُ، وَهِيَ أَعْلَى أَنْوَاعِ الْمَحَبَّةِ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء، رقم (٣٤ / ٢٤٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) انظر: مدارج السالكين (٣ / ٢٩ - ٣٢).

وعليها جاء قول الشاعر يصف محبوبته:

قَدْ تَحَلَّلْتَ مَسْلَكَ الرُّوحِ مِنِّي وَبَدَأَ سُمِّيَ الْخَلِيلُ خَلِيلًا

أي: أن محبتها شاركت دمه حتى صارت في عروقه، وهذا أعلى ما يكون من المحبة.

فإن قال قائل: كيف يقول أبو هريرة رضي الله عنه: «سمعتُ خليلي» ورَسُولُ اللَّهِ ﷺ قال: «لو كنتُ متخذًا من أمتي خليلًا لاتخذتُ أبا بكرٍ»^(١)؟

فالجواب: أن الخلَّة مُتبادلةٌ بين شخصين، فبالنسبة للرسول ﷺ عليه الصلاة والسلام هو خليلي، لكنه عليه الصلاة والسلام لا يتخذني خليلًا ولا غيري.

إذن: هي ممنوعة من جانب الرسول ﷺ وذلك لأن محبة الله عند رسول الله ﷺ غطت كل قلبه، أما نحن فمحبتنا لله عز وجل غطت كل محبة، ومن بعدها محبة الرسول ﷺ عليه الصلاة والسلام فنحن نتخذُه خليلًا من بين سائر الخلق، أما أن تراحم محبة محبة الله، فكلًا، ونحن ما أحببناه إلا لمحبة الله له، ومحبة الله، ولولا الرسالة لكان بشرًا من بني هاشم؛ ولهذا يغلط كثيرًا من يقدم محبة الرسول على محبة الله، فمحبة الرسول تابعة لمحبة الله، ولولا ذلك ما كان لرسول الله ﷺ هذا الشرف.

إذن: خلاصة الجواب أن الخلَّة من جانب الرسول ﷺ لغيره ممنوعة، ومن جانب غيره له مشروعة، بل هي واجبة؛ لأن الواجب أن تقدم محبته حتى على

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب الخوخة والممر في المسجد، رقم (٤٦٦)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر الصديق، رقم (٢٣٨٢)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

نَفْسِكَ. لَوْ جَاءَ إِنْسَانٌ وَقَالَ: لَا بُدَّ أَنْ أَقْتُلَ أَحَدَ هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ، إِمَّا أَنْتَ أَوْ الرَّسُولُ، فَالْوَاجِبُ أَنْ أَقُولَ: أَنَا، وَدَمِي مِنْكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قَوْلُهُ: «تَبْلُغُ الْحَلِيَّةُ مِنَ الْمُؤْمِنِ»: نَسَأَلُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنَا مِمَّنْ يَتَحَلَّى بِهَا، وَالْحَلِيَّةُ: مَا يَتَحَلَّى بِهِ الْإِنْسَانُ مِنْ زِينَةٍ كَالِإِسْوَرَةِ^(١)، وَالْأَخْرُصِ^(٢)، وَالذَّمْلُجِ^(٣)، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَتَحَلَّى بِهِ مِنَ الزَّيْنَةِ.

وَتَكُونُ فِي الْوَجْهِ، فِي الرَّقَبَةِ، فِي الْيَدِ، فِي الرَّجْلِ، وَالَّذِي يَتَنَاوَلُهُ الْحَدِيثُ مِنْ هَذَا مَا يَكُونُ فِي الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ، كُلُّ هَذَا يَتَحَلَّى الْإِنْسَانُ بِهِ.

وَأَصْلُ التَّحَلِّي فِي الدُّنْيَا: إِنَّمَا هُوَ مِنْ خَصَائِصِ النِّسَاءِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوَمَنْ يُنْسِئُوا فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ [الزَّخْرَفُ: ١٨]، يَعْنِي: كَمَنْ لَا يَخْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ مُبِينٌ، فَهَذِهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُمْ جَعَلُوا لِلَّهِ الْبَنَاتِ، وَجَعَلُوا لَهُمُ الْبَنِينَ، أَهَذَا عَدْلٌ أَنْ تَجْعَلُوا لِلَّهِ مَنْ يُنْسِئُ فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ، وَتَجْعَلُوا لَأَنْفُسِكُمْ مَنْ لَا يَخْتَاجُ إِلَى الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ مُبِينٌ؟! لِأَنَّ الرَّجُلَ لَا يَخْتَاجُ أَنْ يَتَحَلَّى؛ إِذْ هُوَ رَجُلٌ بِرُجُولَتِهِ، أَمَّا الْمَرْأَةُ فَتَخْتَاجُ إِلَى التَّحَلِّي؛ لِأَنَّهَا نَاقِصَةٌ أَوَّلًا، وَلِأَنَّهَا رَغْبَةُ الزَّوْجِ ثَانِيًا، وَالزَّوْجُ إِذَا رَأَاهَا مُتَحَلِّيَةً رَغِبَ فِيهَا أَكْثَرَ؛ وَلِهَذَا أُبَيِّحَ لَهَا مِنَ التَّحَلِّيِّ مَا لَمْ يُبَيِّحْ لِلرَّجُلِ، فَإِنَّهُ قَدْ حُرِّمَ عَلَيْهِ التَّحَلِّيُّ بِالذَّهَبِ مُطْلَقًا، وَجَازَ لَهُ مَنْ

(١) هِيَ حُلِيٌّ تُلَبَّسُ حَوْلَ الْمَعْصَمِ. انظر المعجم الوسيط (١/ ٤٦١)، [سور].

(٢) الْخَرْصُ بضم الخاء وكسرهما: الْحَلَقَةُ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَالْجَمْعُ خَرْصَان. انظر: الصَّحاح (٣/ ١٠٣٦)، [خرص].

(٣) هُوَ سِوَاؤُ حُلِيٍّ بِالْعَصْدِ. وَيُقَالُ فِيهِ بَفَتْحِ اللَّامِ وَضَمِّهَا. انظر: تاج العروس (٥/ ٥٧٩)، والمعجم الوسيط (١/ ٢٩٧)، [دملج].

الْفِضَّةُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ، أَمَّا الْمَرْأَةُ فَلَيْسَتْ كَذَلِكَ، فَلَهَا مِنَ التَّحَلِّيِّ مَا لَيْسَ لِلرَّجُلِ.
 وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَبْلُغُ الْحِلْيَةُ مِنَ الْمُؤْمِنِ»: وَحِلْيَةُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْجَنَّةِ ثَلَاثَةٌ
 أَصْنَافٍ:

ذَهَبٌ، وَفِضَّةٌ، وَلَوْلُؤٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يُحَلِّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلَوْلُؤًا
 وَلِبَاسَهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾ [الحج: ٢٣]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَحُلُوتًا أَسَاوِرَ مِنْ فِضَّةٍ﴾ [الإنسان: ٢١].
 قَوْلُهُ: «حَيْثُ يَبْلُغُ الْوُضُوءُ»: هَذَا مَحَلُّ الْمُسْكِلَةِ وَالنِّزَاعِ، فَإِلَى أَيْنَ يَبْلُغُ
 الْوُضُوءُ؟

عَلَى رَأْيِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَبْلُغُ الْوُضُوءُ إِلَى الْمَنْكِبِ، وَإِلَى نِصْفِ السَّاقِ
 أَوْ أَكْثَرَ، أَمَّا نَحْنُ فَنَرَى أَنَّ اللَّهَ حَدَّدَ مَا يَبْلُغُهُ الْوُضُوءُ، فِي يَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ،
 وَفِي رِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، وَالذَّرَاعُ كُلُّهُ، وَالْقَدَمُ إِلَى الْكَعْبِ، هَذَا كُلُّهُ مُحَلَّى، وَعَلَى
 هَذَا نَقُولُ: إِنَّ قَوْلَهُ: «حَيْثُ يَبْلُغُ الْوُضُوءُ» يُحْمَلُ عَلَى الْوُضُوءِ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ بِهِ،
 وَهُوَ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ فِي الْيَدَيْنِ، وَإِلَى الْكَعْبَيْنِ فِي الْقَدَمَيْنِ.

إِذَنْ: هَذَا الْحَدِيثُ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَلَّمَ زَادَ الْوُضُوءُ زَادَ الْحِلْيِ، لَكِنْ يَدُلُّ عَلَى
 أَنَّ الْحِلْيَ يَكُونُ فِي مَوْضِعِ أَمَاكِنِ الْوُضُوءِ، وَلَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي الزِّيَادَةُ، وَمَعْلُومٌ
 أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَدَّدَ الْوُضُوءَ بِغَسْلِ الْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، وَغَسْلِ الرَّجْلَيْنِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ،
 وَعَلَى هَذَا فَلَا يُشْرَعُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَزِيدَ فِي الْغَسْلِ إِلَى نِصْفِ الْعَصْدِ مَثَلًا، وَلَا أَنْ
 يَزِيدَ فِي غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ إِلَى مَا فَوْقَ الْكَعْبَيْنِ، بَلْ يَبْقَى عَلَى حَسَبِ مَا حَدَّهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ
 وَفَرَضَهُ.

من فوائد هذا الحديث:

الفائدة الأولى: جواز إطلاق الحليل على رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لقول أبي هريرة: «سمعت خليلي ﷺ» وهو - إن شاء الله تعالى - خليله.

ونسَمِعُ من بعض الناس من يقول: إبراهيم عليه السلام خليل الله، ومحمد ﷺ حبيب الله، فهل هذا القول صحيح؟

الجواب: أما بالنسبة لقولهم عن إبراهيم: إنه خليل الله، فلا شك أنه صحيح، كما قال الله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥] وأما قولهم: محمد حبيب الله، ففيه نظر، بل نقول: محمد خليل الله؛ لأن النبي ﷺ يقول: «إِنَّ اللَّهَ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا»^(١) وأنت إذا قلت: محمد حبيب الله - والمحبة دون الخلّة - فقد نقصت من حق النبي ﷺ؛ لأن محبة الله ثابتة للرسل ولغير الرسل ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢] ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة: ٤] ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ١٩٥] فالتوَّاب حبيب الله، والمتقي حبيب الله، والمُحْسِن حبيب الله، لكن الخلّة لا نعلم أنها ثبتت إلا للخليلين إبراهيم ومحمد.

وإذا وصفنا الرسول محمدًا ﷺ بأنه خليل الله فهل هذا يتضمن أنه حبيب الله؟
نقول: نعم؛ لأن الخلّة أعلى أنواع المحبة.

الفائدة الثانية: فضيلة هذه الأمة؛ حيث حباها الله عز وجل بهذه المنقبة العظيمة يوم القيامة، بأنها تدعى يوم القيامة غرة محجلة.

(١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب النهي عن بناء المساجد على القبور، رقم (٥٣٢)، من حديث جندب بن عبد الله رضي الله عنه.

الْفَائِدَةُ الثَّلَاثَةُ: فَضِيلَةُ الْوُضُوءِ، وَهُوَ الْمُقْصُودُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ.

وَيَنْبَغِي إِذَا تَوَضَّأْنَا أَنْ نَسْتَحْضِرَ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ:

أَوَّلًا: أَنَّا مُتَمَثِّلُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ، وَهَذَا يُعْطِي الْقَلْبَ قُوَّةً فِي الْعِبَادَةِ وَالذَّلَّ لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، فَاسْتَحْضِرِ الْآيَةَ عِنْدَ الْوُضُوءِ، وَأَنَّكَ تَتَوَضَّأُ؛ امْتِثَالًا لِأَمْرِ اللَّهِ، كَأَنَّكَ تَقُولُ بِلِسَانِ الْحَالِ: سَمِعَا لَكَ وَطَاعَةً يَا رَبُّ، هَذِهِ وَاحِدَةٌ.

ثَانِيًا: اسْتَحْضِرْ أَنَّ هَذَا وَضُوءَ النَّبِيِّ ﷺ لِتُحَقِّقَ الْمَتَابَعَةَ، لِأَنَّ نَبِيَّكَ مُحَمَّدًا ﷺ تَوَضَّأَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، إِذَنْ: عِنْدَنَا إِخْلَاصٌ وَمُتَابَعَةٌ.

ثَالِثًا: احْتَسِبِ الْأَجْرَ وَأَنَّ هَذَا الْوُضُوءَ يُطَهِّرُكَ مِنَ الْخَطَايَا؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا تَوَضَّأَ خَرَجَتْ خَطَايَا أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ عِنْدَ آخِرِ قَطْرَةٍ مِنْ قَطَرَاتِ الْمَاءِ، وَمَعْلُومٌ كَثْرَةُ الْخَطَايَا فِي جَوَارِحِنَا، فَاسْتَحْضِرْ هَذَا؛ لِتَكُونَ مُحْتَسِبًا لِثَوَابِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ.

وَانْتَبِهْ لِهَذِهِ الثَّلَاثِ النَّقَاطِ، فَمَا أَكْثَرَ غَفَلَتَنَا عَنْهَا أَكْثَرَ مَا نَتَوَضَّأُ! لِأَنَّ الْوُضُوءَ مِنْ شُرُوطِ صِحَّةِ الصَّلَاةِ فَتَتَوَضَّأُ لِذَلِكَ وَهَذَا حَسَنٌ، لَكِنْ إِذَا اسْتَحْضَرْتَ الْمَعَانِيَ الثَّلَاثَةَ صَارَ لِلْوُضُوءِ طَعْمٌ لَا تَجِدُهُ إِذَا غَفَلْتَ عَنْهَا؛ وَلِهَذَا يُسْنُّ لَكَ بَعْدَ الْوُضُوءِ أَنْ تَقُولَ: «أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ»^(١)؛ لِتَكُونَ مُطَهَّرًا لِظَاهِرِكَ

(١) أخرجه الترمذي: كتاب الطهارة، باب فيما يقال بعد الوضوء، رقم (٥٥)، من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب الذكر المستحب عقب الوضوء، رقم (٢٣٤)، دون قوله: «اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ».

بِالْوُضُوءِ، وَلِبَاطِنِكَ بِالشَّهَادَةِ.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: إِبْثَاتُ الْبَعْثِ؛ لِقَوْلِهِ: «يَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَوْمَ الْبَعْثِ، وَسُمِّيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ لِوُجُوهٍ ثَلَاثَةٍ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنَّ النَّاسَ يَقُومُونَ فِيهِ مِنْ قُبُورِهِمْ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ.

الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ يُقَامُ فِيهِ الْأَشْهَادُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ﴾ [غافر: ٥١].

الْوَجْهُ الثَّلَاثُ: أَنَّهُ يُقَامُ فِيهِ الْعَدْلُ وَالْحَقُّ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا ظُلْمَ الْيَوْمَ﴾ [غافر: ١٧].

الْفَائِدَةُ الْخَامِسَةُ: أَنَّ النَّاسَ يُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ لِقَوْلِهِ: «إِنَّ أُمَّتِي يُدْعَوْنَ» وَفِي لَفْظٍ: «يَأْتُونَ» وَالِدَعْوَةُ إِذَا وُجِّهَتْ إِلَى فَرْدٍ مِنَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَهَلْ يُدْعَى بِاسْمِ أَبِيهِ أَوْ بِاسْمِ أُمِّهِ؟

الْجَوَابُ: قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّهُ يُدْعَى بِاسْمِ أُمِّهِ، وَاسْتَنْدُوا فِي ذَلِكَ إِلَى حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ الَّذِي رَوَاهُ أَهْلُ الشَّامِ فِي تَلْقِينِ الْمَيِّتِ بَعْدَ دَفْنِهِ، أَنْ يُقَالَ لَهُ: «يَا فُلَانُ ابْنَ فُلَانَةٍ أَذْكَرُ مَا خَرَجْتَ عَلَيْهِ مِنَ الدُّنْيَا، شَهَادَةٌ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ»^(١) إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ، لَكِنَّهُ لَا يَصِحُّ، بَلْ إِنَّ النَّاسَ يُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَسْمَاءِ آبَائِهِمْ، كَمَا ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَوْلِهِ: «لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُعْرَفُ

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٨/ ٢٤٩، رقم ٧٩٧٩)، وقال الهيثمي في المجمع (٢/ ٣٢٤): فيه من لم أعرفه جماعة.

بِهِ يُقَالُ: هَذِهِ غَدْرَةُ فُلَانٍ بِنِ فُلَانٍ»^(١).

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: إِثْبَاتُ الْغُرَّةِ وَالتَّحْجِيلِ بِسَبَبِ الْوُضُوءِ، وَهُوَ خَاصٌّ بِهَذِهِ الْأُمَّةِ.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: أَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَعْمَلُ الْعَمَلَ لَا يَظُنُّهُ أَنَّهُ يَبْلُغُ مَا بَلَغَ، فَكُلُّنَا نَعْمَلُ وَنَتَوَضَّأُ لَكِنَّا أَكْثَرُنَا لَا يَعْرِفُ أَنَّ هَذَا الْأَثَرَ الْعَظِيمَ يَكُونُ لِلْوُضُوءِ.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: يَنْبَغِي ذِكْرُ مَا يُرْغَبُ فِي الْحَيْرِ، كَمَا يَنْبَغِي ذِكْرُ مَا يُرْهَبُ مِنَ الشَّرِّ، فَلَا يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُلْقِيَ الْأَحْكَامَ جَافَةً، بَلْ يُلْقِيهَا وَيَذْكُرُ مَا يُحَرِّكُ الْقُلُوبَ لِفِعْلِهَا أَوْ لِاجْتِنَابِهَا.

الْفَائِدَةُ التَّاسِعَةُ: الْحَثُّ عَلَى إِتْقَانِ الْوُضُوءِ وَإِسْبَاغِهِ؛ لِأَنَّ الْحِلْيَةَ تَبْلُغُ مِنَ الْمُؤْمِنِ حَيْثُ يَبْلُغُ الْوُضُوءُ.

الْفَائِدَةُ الْعَاشِرَةُ: أَنَّ الْحِلْيَةَ تَبْلُغُ حَيْثُ يَبْلُغُ الْوُضُوءُ، فَتَشْمَلُ كُلَّ الذَّرَاعِ، وَأَمَّا الْكَفُّ فَحِلْيَتُهُ الْحَوَاتِيمُ، هَذَا مَا نَعْرِفُهُ فِي الدُّنْيَا، وَرُبَّمَا يَكُونُ فِي الْآخِرَةِ شَيْءٌ آخَرُ أَيْضًا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ التَّحْلِيَّ يَكُونُ فِي أَمَاكِنَ مَعْرُوفَةٍ فِي الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ كَمَا هُوَ الْحَالُ فِي الدُّنْيَا، فَهَلِ التَّحْلِيَّ فِي الْجَنَّةِ يَكُونُ فِي الْأَمَاكِنِ الْمَعْرُوفَةِ هَذِهِ أَوْ فِي كُلِّ مَوَاضِعِ الْوُضُوءِ؟

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب ما يدعى الناس بأبائهم، رقم (٦١٧٧)، ومسلم: كتاب الجهاد، باب تحريم الغدر، رقم (١٧٣٥)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

فالجواب: نُخْبِرُكَ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - هُنَاكَ ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ وَتَلَذُّ الْأَعْيُنُ﴾ [الزخرف: ٧١]، فَلَوْ قَالُوا: نُرِيدُ أَنْ يَكُونَ التَّحَلِّي عَلَى الصَّدْرِ مِنْ نَوْعٍ، وَعَلَى الظَّهْرِ مِنْ نَوْعٍ، وَعَلَى الْكَتِفِ مِنْ نَوْعٍ، لَهُمْ كُلُّ شَيْءٍ يَشْتَهُونَهُ فَيُعْطُونَ إِيَّاهُ، حَتَّى قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: لَوْ اشْتَهَى أَوْلَادًا لَرَزَقَ أَوْلَادًا مِنَ الْحُورِ، أَوْ مِنْ نِسَائِهِمُ اللَّاتِي مَعَهُمْ، نَسَأَلَ اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَنَا وَإِيَّاكُمْ مِنْهُمْ، وَالْأَيُّ حَوْلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ بِمَعَاصِينَا.

مَسْأَلَةٌ: هَلْ نِسَاءُ الدُّنْيَا اللَّاتِي فِي الْجَنَّةِ يَكُنَّ أَجْمَلُ وَأَحْسَنَ مِنَ الْحُورِ الْعِينِ؟

الجواب: لَا شَكَّ أَنَّهُنَّ أَجْمَلُ وَأَحْسَنُ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ كُلَّ مَنْ فِي الْجَنَّةِ مِنَ الْحُورِ وَالْوِلْدَانِ أَقْلُ رُتَبَةٍ مِنَ الَّذِينَ نُعْمُوا؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْحُورَ وَالْوِلْدَانَ عِبَارَةٌ عَنْ تَنْعِيمٍ لِلْمُنْعَمِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ تَنْعِيمَ الْمُنْعَمِ أَذْنَى مِنَ الْمُنْعَمِ، وَأَيْضًا عَلَّلَ الْبَعْضُ أَنَّ نِسَاءَ الدُّنْيَا ابْتُلِينَ فِيهَا وَصَبَرْنَ، أَمَا اللَّوَاتِي مِنَ الْحُورِ فَلَمْ يَحْصُلْ لَهُنَّ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، أَنَا أَقُولُ هَذَا عَقْلًا، فَإِنْ كَانَ فِيهِ نَصٌّ فَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَنِي إِلَى الصَّوَابِ، ثُمَّ لَوْ فُرِضَ أَنَّ نِسَاءَ الدُّنْيَا فِي الْجَنَّةِ يَكُنَّ عَلَى مَا هُنَّ عَلَيْهِ الْآنَ فَلَا أَحَدٌ يَنْتَغِيهَا؛ لِذَا سَتَكُونُ أَجْمَلُ بِلا شَكٍّ.

الْفَائِدَةُ الْحَادِيَةُ عَشْرَةٌ: إِثْبَاتُ التَّحَلِّي لِأَهْلِ الْجَنَّةِ وَلَوْ كَانُوا رِجَالًا؛ لِقَوْلِهِ: «تَبْلُغُ الْحِلْيَةُ مِنَ الْمُؤْمِنِ»، وَهَذَا يَعْمُ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ، وَقَدْ يَكُونُ هُنَاكَ فَرْقٌ، لَكِنْ لَا نَذْرِي الْآنَ، فَهَذِهِ أُمُورٌ غَيْبِيَّةٌ، نَأْخُذُهَا عَلَى مَا ظَهَرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ يَحِلُّ التَّحَلِّي فِي الْجَنَّةِ وَلَا يَحِلُّ فِي الدُّنْيَا؟

فالجواب: لِأَنَّ الْآخِرَةَ لَيْسَتْ دَارَ تَكْلِيفٍ، وَالدُّنْيَا دَارُ تَكْلِيفٍ وَامْتِحَانٍ، هَذِهِ وَاحِدَةٌ، وَالثَّانِيَةُ: أَنَّ الرَّجُلَ فِي الدُّنْيَا لَيْسَ فِي حَاجَةٍ لِلتَّحَلِّي وَإِنْ كَانَتْ الْحِلْيَةُ

طَبِيبَةً وَتُجَمِّلُهُ! لَكِنْ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَشْتَغَلَ بِرُجُولَتِهِ، وَلَا يَكُونُ هُمَّةُ الْهِنْدَامِ وَالتَّحَلِّيِّ
وَالثَّوْبِ الطَّوِيلِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. لَكِنْ فِي الْآخِرَةِ لَيْسَ فِيهِ تَكْلِيفٌ، وَلَا شَكٌّ أَنَّ الْحُلِّيَّ
يُعْطِي الْإِنْسَانَ جَمَالًا.

وَقَدْ ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى أَصْنَافَ الْحِلْيَةِ وَأَنَّهَا ثَلَاثَةٌ أَنْوَاعٍ:

الْأَوَّلُ: الْفِضَّةُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَحُلُّوْا أَسَاوِرَ مِنْ فِضَّةٍ﴾ [الإنسان: ٢١].

الثَّانِيَةُ: الذَّهَبُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُحْكَمُونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ

وَلَوْلُؤَا﴾ [الحج: ٢٣].

الثَّالِثُ: اللَّوْلُؤُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُحْكَمُونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ

وَلَوْلُؤَا﴾ [الحج: ٢٣].

وَمَا رَأَيْكَ وَأَنْتَ تَنْظُرُ لِهَذَا الْحُلِيِّ الْمُلَوَّنِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَاللَّوْلُؤِ عَلَى هَذِهِ
الْيَدِ النَّاعِمَةِ الْمُتَعَمِّمَةِ، الَّتِي خَلَقَهَا اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ لِتَبْقَى؟ إِنَّهُ سَيَكُونُ مَنْظَرًا عَظِيمًا، وَمَشْهَدًا
جَسِيمًا، تُسَرُّ بِهِ الْعُيُونُ وَالْقُلُوبُ.

فَإِنْ سَأَلَ سَائِلٌ: هَلِ الْمَعْنَى أَنَّهُمْ يَلْبَسُونَ هَذَا تَارَةً، وَهَذَا تَارَةً، أَوْ يَلْبَسُونَهَا
جَمِيعًا، أَوْ يَلْبَسُونَ اثْنَيْنِ مِنْهَا مَرَّةً، وَاثْنَيْنِ مِنْهَا مَرَّةً أُخْرَى؟

فَالْجَوَابُ: الظَّاهِرُ الْجَمِيعُ، فَبِحَسَبِ مَا يَرُوقُ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ، إِنْ شَاؤُوا لَبَسُوهَا
جَمِيعًا، وَإِنْ شَاؤُوا لَبَسُوا كُلَّ وَاحِدٍ عَلَى انْفِرَادِهِ، لَهُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِي أَنْفُسُهُمْ، أَمَّا الْآنَ
فِي الدُّنْيَا فَالْجَمِيعُ أَحْسَنُ فِي نَظَرِي؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ مُوشًى، وَكُلٌّ يَعْرِفُ أَنَّ السَّادَةَ لَيْسَ
كَالْمُوشَى، فَالْفِرَاشُ السَّادَةُ لَيْسَ إِلَى ذَلِكَ، لَكِنْ إِذَا جَاءَ مُوشًى وَمُنْقَشٌ صَارَ أَحْسَنَ،
هَذَا ظَنِّي، وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ، وَإِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مَوْعِدُنَا الْجَنَّةَ، وَنَنْظُرُ فِيهَا.

وَتَصَوَّرَ الْمَنْظَرَ الْعَجِيبَ، يَدٌ مَمْلُوءَةٌ بِثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ مِنَ الْحِلْيِ: ذَهَبٌ وَفِضَّةٌ وَلُؤْلُؤٌ، وَلَيْسَ الذَّهَبُ كَذَهَبِ الدُّنْيَا، وَلَا الْفِضَّةُ كَفِضَّةِ الدُّنْيَا، وَلَا اللَّؤْلُؤُ كَلَّؤْلُؤِ الدُّنْيَا، بَلْ كَمَا قَالَ عَزَّجَلَّ: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءُ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧]، وَفِي الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ: «قَالَ اللَّهُ عَزَّجَلَّ: أَعْدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ»^(١)، هَذَا النَّعِيمُ الْحَاصِلُ هُوَ نَعِيمُ الْجَسَدِ.

وَالْقَلْبُ أَيْضًا فِي نَعِيمٍ، أَمَّا فِي الدُّنْيَا فَقَدْ يَنْعَمُ الْبَدَنُ وَلَا يَنْعَمُ الْقَلْبُ، قَدْ يَكُونُ الْإِنْسَانُ عِنْدَهُ مِنَ الْغِنَى مَا يَلْبَسُ أَحْسَنَ الثِّيَابِ وَيَسْكُنُ أَحْسَنَ الْقُصُورِ، وَيَرْكَبُ أَفْخَمَ السَّيَّارَاتِ، لَكِنَّ قَلْبَهُ مُنْكَتَمٌ فِي بَلَاءٍ، لَكِنَّ فِي الْآخِرَةِ الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ، نَعِيمُ الْقَلْبِ وَنَعِيمُ الْبَدَنِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ۝٢٢﴾ عَلَى الْأَرَايِكِ يَنْظُرُونَ ﴿[المطففين: ٢٢-٢٣]، هَذَا نَعِيمُ قَلْبٍ وَنَعِيمُ بَدَنِ، لَا يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّهُمْ فِيهَا لُغُوبٌ، وَلَا يَخَافُونَ مِنَ الْمَوْتِ، وَلَا يَمْرَضُونَ، وَلَا يَجُوعُونَ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ يُمَكِّنُ أَنْ يَحْصُلَ التَّفَاضُلُ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحِلْيِ فِي الْجَنَّةِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَقَ التَّحَلِّيَ بِالْوَصْفِ؟

فَالْجَوَابُ: الظَّاهِرُ أَنَّهَا تَخْتَلِفُ، فَكُلُّ نَعِيمِ الْجَنَّةِ يَخْتَلِفُ فِي الْمَنْزِلَةِ وَفِي كَيْفِيَّةِ النَّعِيمِ، لَكِنَّ نَعِيمَ الْجَنَّةِ لَيْسَ فِيهِ كَدَرٌ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ لَا يَرَى أَنَّ أَحَدًا أَنْعَمَ مِنْهُ؛ وَلِهَذَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿خَلِدِينَ فِيهَا لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾ [الكهف: ١٠٨] فَكُلُّ وَاحِدٍ

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة، رقم (٣٢٤٤)، ومسلم: كتاب الجنة وصفة نعيمها، رقم (٢٨٢٤)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

لا يُريدُ أن يتحوَّلَ عن مكانِهِ؛ لأنَّه لا يرى أنَّ أحدًا أنعمَ منه، وهذا من كمالِ النعيمِ، بخلافِ الدنيا فالآنَ عندي سيارَةٌ وعند آخرِ سيارَةٌ أفخَمُ منها، أرى أنَّ ناقصٌ، فينقصُ سُروري هذه السَّيارَةَ. أو عندي بيتٌ وعند آخرِ بيتٌ أحسنُ مني، ينقصُ سُروري هذا البيتِ، لكنَّ في الجنةِ مهما كانَ أذناهُم يرى أنَّه أعلى ما يكونُ من النعيمِ، فيغفلُهُ اللهُ عزَّ وجلَّ عن مسألةِ التفاضلِ؛ ولهذا قالَ: ﴿لَا يَبْعَثُ عَنْهَا حَوْلًا﴾ فنعيمُ الجنةِ ليس فيه تَكديرٌ لا بفواتِ محبوبٍ، ولا بحصولِ مرهوبٍ، قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ لَكُمْ أَنْ تَنْعَمُوا فَلَا تَبْأَسُوا أَبَدًا، وَإِنَّ لَكُمْ أَنْ تَصْحُوا فَلَا تَسْقُمُوا أَبَدًا، وَإِنَّ لَكُمْ أَنْ تَشْبُوا فَلَا تَهْرَمُوا أَبَدًا، وَإِنَّ لَكُمْ أَنْ تَحْيُوا فَلَا تَمُوتُوا أَبَدًا».

الفائدةُ الثانيةُ عشرة: أَحكامُ الآخرةِ لَيْسَتْ كَأَحكامِ الدنيا؛ لأنَّه لَيْسَ فِيهَا تَكْلِيفٌ، لَكِنْ قَدْ يَكُونُ فِيهَا تَكْلِيفٌ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴿٤٢﴾ خَشِيعَةً أَنْصَرَمَ زَهْفُهُمْ ذُلًّا وَقَدْ كَانُوا يَدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَلِيمُونَ﴾ [الْقلم: ٤٢-٤٣].

الفائدةُ الثالثةُ عشرة: أَنَّ الْجَزَاءَ مِنْ جِنْسِ الْعَمَلِ؛ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ لَمَّا أَكْمَلَ مَا يَلْزَمُهُ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا كَمَلَ لَهُ الثَّوَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

الفائدةُ الرَّابِعةُ عشرة: أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْمُتَوَضِّعِ تَجَاوُزُ مَحَلِّ الْفَرْضِ، فَإِذَا غَسَلَ يَدَهُ وَصَلَ إِلَى الْمَنْكِبِ، كُلُّ هَذَا يَغْسِلُهُ، وَإِذَا غَسَلَ الرَّجْلَ وَصَلَ إِلَى نِصْفِ السَّاقِ؛ لِفِعْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وَهُوَ رَاوِي الْحَدِيثِ وَأَعْلَمُ بِمَعْنَاهُ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ وَقَالَ: يُسَنُّ لِلْمُتَوَضِّعِ أَنْ يُجَاوِزَ وَضُوؤَهُ الْكَعْبَيْنِ فِي الرَّجْلَيْنِ وَالْمِرْفَقَيْنِ فِي الْيَدَيْنِ.

وَلَكِنَّ الصَّحِيحَ خِلَافَ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُجَاوِزَ مَحَلَّ الْفَرَضِ؛ لِظَاهِرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦٠]، و﴿إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦٠]؛ لَكِنَّ الْمِرْفَقَيْنِ فِي الْيَدَيْنِ، وَالْكَعْبَيْنِ فِي الرَّجْلَيْنِ، دَاخِلَانِ فِي الْوُضُوءِ؛ وَلَآنَ الْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ فِي صِفَةِ وَضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يُذْكَرْ فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَجَاوَزَ مَحَلَّ الْفَرَضِ، غَايَةُ مَا هُنَالِكَ مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَيْضًا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ غَسَلَ يَدَيْهِ حَتَّى أَشْرَعَ فِي الْعُضْدِ، وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ حَتَّى أَشْرَعَ فِي السَّاقِ^(١)، وَذَلِكَ لَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ كَمَا فَعَلَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَالصَّوَابُ إِذَنْ عَدَمُ مَشْرُوعِيَّةِ تَجَاوُزِ الْفَرَضِ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الثَّابِتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَأَمَّا قَوْلُ الْقَائِلِ: إِنَّ رَاوِيَ الْحَدِيثِ أَعْلَمَ بِمَعْنَاهُ، فَنَقُولُ: نَعَمْ، لَا شَكَّ أَنَّ رَاوِيَ الْحَدِيثِ مِنْ أَعْلَمِ النَّاسِ بِمَعْنَاهُ، لَكِنْ إِذَا جَاءَتِ السُّنَّةُ عَلَى خِلَافِ مَا فَهِمَ هَذَا الرَّاوي فَلَا نَأْخُذُ بِفَهْمِهِ وَنَدْعُ السُّنَّةَ، بَلْ نَأْخُذُ بِالسُّنَّةِ وَنَدْعُ فَهْمَهُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: بَعْضُ النَّاسِ يُبَالِغُ مُبَالَغَةً عَظِيمَةً فِي الْوُضُوءِ، فَهُوَ كَمَا يَغْسِلُ رَأْسَهُ يَغْسِلُ رَقَبَتَهُ، وَكُلَّ الرَّأْسِ، وَيَغْسِلُ الرَّجْلَ إِلَى نِصْفِ السَّاقِ، هَلْ نُنْكِرُ عَلَيْهِمْ؟

فَالْجَوَابُ: نَعَمْ، نُنْكِرُ عَلَيْهِمْ، لَكِنَّ سُؤَالِي الْآنَ هَذَا الَّذِي غَسَلَ وَجْهَهُ حَتَّى غَسَلَ نِصْفَ الرَّأْسِ وَالرَّقَبَةَ، هَلْ نَقُولُ: إِنَّ وَضُوءَهُ صَحِيحٌ أَوْ غَيْرُ صَحِيحٍ؟ هَلْ عَلَيْهِ أَمْرُ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟

(١) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء، رقم (٢٤٦).

الجواب: لا، إذن «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(١).

وَالظَّاهِرُ أَنَّ فِي هَذِهِ الْحَالِ نُضْطَرُّ إِلَى مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ؛ حَيْثُ قَالَ: «إِذَا بَاعَ صَاعًا بِصَاعَيْنِ بَطَلَ فِي الزَّائِدِ»^(٢)، وَهُنَا نَقُولُ: يَبْطُلُ الزَّائِدُ، وَلَوْ قِيلَ: يُفْصَلُ بَيْنَ مَنْ زَادَ، هَلْ هُوَ يَرَى أَنَّ الزِّيَادَةَ عِبَادَةٌ أَوْ يَرَاهَا اخْتِطَاطًا لِلْوُضُوءِ؟ فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فَهِيَ مَرْدُودَةٌ؛ لِأَنَّهُ تَعَبَّدَ لِلَّهِ بِمَا لَمْ يَشْرَعْهُ، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي فَهُوَ لَا يُرِيدُ زِيَادَةَ التَّعَبُّدِ، لَكِنْ عِنْدَهُ وَسْوَاسٌ وَيُرِيدُ أَنْ يَخْتَطِطَ فَيَكُونُ الْوُضُوءُ صَحِيحًا، هَذَا التَّفْصِيلُ فِيمَا أَرَى أَدْقَ مِنَ الْقَوْلِ بِالصَّحَّةِ مُطْلَقًا أَوْ بِالرَّدِّ مُطْلَقًا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَمَا مَعْنَى قَوْلِ الْفُقَهَاءِ: هَذَا الْفِعْلُ غَيْرُ مَشْرُوعٍ، كَالَّذِي يَحْتِمُ صَلَاتَهُ بِ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾؟

فَالْجَوَابُ: إِذَا قَالُوا غَيْرَ مَشْرُوعٍ، أَي: إِنَّهُ بِدْعَةٌ، لَكِنْ إِذَا أَجَازَهُ الشَّرْعُ لَمْ يَكُنْ بِدْعَةً، فَالرَّجُلُ الَّذِي يَقْرَأُ وَيَحْتِمُ بِ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، لَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ^(٣)، لَكِنَّهُ لَمْ يُشَرِّعْهُ لِلْأُمَّةِ وَيَقُولُ: اخْتِمُوا بِ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، لَا بِقَوْلِهِ وَلَا بِفِعْلِهِ.

الْفَائِدَةُ الْخَامِسَةُ عَشْرَةَ: أَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يُخْطِئُ وَإِنْ كَانَ عَالِي الْمَنْزِلَةِ، يُؤْخَذُ مِنْ

(١) أخرجه البخاري تعليقا: كتاب البيوع، باب النجش، (٦٩/٣)، ووصله مسلم، كتاب الأقضية: باب نقض الأحكام الباطلة، رقم (١٧١٨)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) انظر: المبسوط للسرخسي (١١٤/١٢)، وبدائع الصنائع للکاساني (١٨٤/٥).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته إلى توحيد الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى، رقم (٧٣٧٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب فضل قراءة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، رقم (٨١٣)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

فَهُمْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ حَيْثُ فَهِمَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْحَدِيثِ التَّرْغِيبُ فِي مُجَاوَزَةِ مَحَلِّ الْفَرَضِ،
وَالْأَمْرُ لَيْسَ كَذَلِكَ؛ وَيَتَفَرَّغُ عَلَى هَذِهِ الْفَائِدَةِ:

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ عَشْرَةَ: أَنَّ الْإِنْسَانَ مَهْمَا عَظُمَ فِي الذَّكَاءِ وَالْحِفْظِ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ

عَيْبٍ.





بَابُ دُخُولِ الْخَلَاءِ وَالِاسْتِطَابَةِ



الْخَلَاءُ مِنَ الْخُلُوِّ، وَهُوَ الْمَكَانُ الْمُعَدُّ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ، وَسُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ يَخْلُو بِهِ عَنْ غَيْرِهِ.

وَأَمَّا الْإِسْتِطَابَةُ فَهِيَ مِنَ الطَّيِّبِ، أَيِ: طَلَبُ الطَّيِّبِ، وَالْمُرَادُ بِهِ التَّطَيُّبُ مِنَ الْحَبَثِ الَّذِي أَصَابَهُ مِنْ أَجْلِ الْبَوْلِ أَوْ الْغَائِطِ، يَعْنِي: تَنْظِيفَ السَّبِيلَيْنِ مِنَ الْخَارِجِ مِنْهُمَا، فَتَشْمَلُ الْإِسْتِطَابَةُ الْإِسْتِجْمَارَ بِالْأَحْجَارِ، وَالِاسْتِنْجَاءَ بِالْمَاءِ.

فَإِنْ كَانَ بِالْمَاءِ فَلَا غَلْبُ أَنْ يُسَمَّى اسْتِنْجَاءً، وَإِنْ كَانَ بِالْحَجَرِ فَلَا غَلْبُ أَنْ يُسَمَّى اسْتِجْمَارًا.

وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: بَابُ الْإِسْتِطَابَةِ وَآدَابُ التَّخْلِیِّ. وَكَلِمَةُ آدَابٍ تَعْنِي الْأَشْيَاءَ الَّتِي يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ مُرَاعَاتُهَا مِنَ الْأَشْيَاءِ الْقَوْلِيَّةِ وَالْأَشْيَاءِ الْفِعْلِيَّةِ. وَأَمَّا التَّخْلِيُّ فَهُوَ قَضَاءُ الْحَاجَةِ، وَهُوَ مُسْتَقْتُ إِمَّا مِنَ الْخَلَاءِ، وَإِمَّا مِنَ التَّخْلِيَةِ، أَمَّا كَوْنُهُ مِنَ الْخَلَاءِ فَلَا يَنْهَى عَنْهُمُ إِذَا أَرَادُوا قَضَاءَ الْحَاجَةِ يَخْرُجُونَ إِلَى الْخَلَاءِ؛ لِأَنَّ الْبُيُوتَ عِنْدَهُمْ لَيْسَ فِيهَا مَرَاحِيضُ. وَأَمَّا كَوْنُهُ مِنَ التَّخْلِيَةِ فَلَا أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا قَضَى حَاجَتَهُ فَقَدْ أَخْلَى جِسْمَهُ مِنَ الْإِحْتِقَانِ وَالِاخْتِبَاسِ، وَكَلَا الْمَعْنَيْنِ صَحِيحٌ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الدِّينَ الْإِسْلَامِيَّ كَامِلٌ مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ فِي الْعِبَادَاتِ وَالْأَخْلَاقِ وَالْمَعَامَلَاتِ وَفِي كُلِّ الْأَحْوَالِ، وَأَنَّهُ شَامِلٌ لْجَمِيعِ مَا يَحْتَاجُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِي أُمُورِ دِينِهِمْ

وَدُنْيَاهُمْ، فَقَدْ عَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ أُمَّتَهُ كُلَّ مَا يَخْتَاجُونَ إِلَيْهِ حَتَّى آدَابِ قَضَاءِ الْحَاجَةِ، وَآدَابِ الْأَكْلِ، وَآدَابِ اللَّبَاسِ، وَآدَابِ الْجُلُوسِ، وَآدَابِ اللَّقَاءِ، فِيهِ الْقُرْآنِ آدَابُ الْجُلُوسِ، وَفِيهِ آدَابُ اللَّقَاءِ، وَفِيهِ آدَابُ دُخُولِ الْبُيُوتِ، وَفِيهِ آدَابُ الْمُصَاحِبَةِ، وَآدَابُ الْأَكْلِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى شُمُولِ هَذِهِ الشَّرِيعَةِ؛ وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُ الْمُشْرِكِينَ لِسَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: عَلَّمَكُمْ نَبِيُّكُمْ كُلَّ شَيْءٍ؟ قَالَ: «أَجَلٌ»^(١).

وَمِنْ آدَابِ الْمُلَاقَاةِ: أَنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا لَاقَى أَخَاهُ فَإِنَّ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يُسَلِّمَ عَلَيْهِ، حَتَّى إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَرَّمَ الْهَجَرَ، وَقَالَ: «لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ، يَلْتَقِيَانِ فَيُعْرِضُ هَذَا وَيُعْرِضُ هَذَا، وَخَيْرُهُمَا الَّذِي يَبْدَأُ بِالسَّلَامِ»^(٢) وَحَثَّ ﷺ عَلَى السَّلَامِ، فَقَالَ: «وَاللَّهِ لَا تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا، أَفَلَا أُخْبِرُكُمْ بِشَيْءٍ إِذَا فَعَلْتُمُوهُ تَحَابَبْتُمْ؟ أَفَشُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ»^(٣) وَأُخْبِرَ أَنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا لَقِيَ أَخَاهُ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ نَالَ بِذَلِكَ عَشْرَ حَسَنَاتٍ، فَإِذَا قَالَ: «السَّلَامُ عَلَيْكَ» نَالَ عَشْرَ حَسَنَاتٍ، وَإِذَا قَالَ: «وَرَحْمَةُ اللَّهِ» نَالَ عَشْرِينَ، وَإِذَا قَالَ: «وَبَرَكَاتُهُ» نَالَ ثَلَاثِينَ حَسَنَةً^(٤).

وَمَعَ الْأَسْفِ الشَّدِيدِ نَجِدُ الْمُسْلِمِينَ الْيَوْمَ يَتَلَقَّوْنَ - لَا أَقُولُ مِنَ الْعَامَّةِ الْجَهْلَةِ، بَلْ حَتَّى مِنْ طَلَبَةِ الْعِلْمِ - لَا يُسَلِّمُ أَحَدُهُمْ عَلَى الْآخَرِ، مَعَ أَنَّ السَّلَامَ فِيهِ الْأَجْرُ

(١) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب الاستطابة، رقم (٢٦٢).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب الهجرة، رقم (٦٠٧٥)، ومسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم التحاسد والتباغض والتدابير، رقم (٢٥٥٩).

(٣) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون، وأن محبة المؤمنين من الإيمان، وأن إفشاء السلام سببا لحصولها، رقم (٥٤).

(٤) أخرجه أبو داود: كتاب الأدب، باب كيف السلام، رقم (٥١٩٥)، والترمذي: كتاب الاستئذان والآداب، باب ما ذكر في فضل السلام، رقم (٢٦٨٩)، من حديث عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَالْمَحَبَّةَ وَالْمَوَدَّةَ، وَفِي تَرْكِهِ الْإِثْمَ وَكَسْبِ الْعِقَابِ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - فَتَجِدُ الرَّجُلَيْنِ يَلْتَقِيَانِ، وَكَأَنَّهُ لِقَاءٌ بَيْنَ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ، فَلَا يُسَلِّمُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ؛ وَلِمَ ذَلِكَ؟! أَلَيْسَ أَخَاكَ؟ أَلَيْسَ الدِّينُ الْإِسْلَامِيُّ قَدْ أَمَرَكَ بِهَذَا وَرَغَّبَكَ فِيهِ؟ أَلَيْسَ قَدْ جَعَلَ لَكَ عَلَى هَذَا ثَوَابًا؟

ولو قال لك رَجُلٌ غَنِيٌّ: مَا مِنْ رَجُلٍ تُسَلِّمُ عَلَيْهِ إِلَّا أَعْطَيْتَكَ عَلَى كُلِّ مَرَّةٍ دِرْهَمًا وَاحِدًا، أَعْتَقِدُ أَنَّكَ سَتَذْهَبُ تَبْحَثُ عَنِ النَّاسِ؛ حَتَّى تُسَلِّمَ عَلَيْهِمْ، وَلَا تَصْبِرَ حَتَّى يُلَاقَوْكَ، وَقَدْ تُسَلِّمُ عَلَى الشَّخْصِ مَرَّتَيْنِ؛ كَي تَنَالَ بِذَلِكَ دِرْهَمًا أَوْ دِرْهَمَيْنِ، مَعَ أَنَّ الَّذِي تُحْصِلُهُ بِسَلَامِكَ لَيْسَ دِرْهَمًا رَبًّا يَسْقُطُ مِنْكَ وَيَضِيعُ، وَرَبًّا يُصْرَفُ فِي شَيْءٍ لَا فَائِدَةَ مِنْهُ، بَلْ هِيَ عَشْرُ حَسَنَاتٍ تَجِدُهَا مُدْخَرَةً لَكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، أَحْوَجَ مَا تَكُونُ إِلَيْهَا، وَمَعَ هَذَا لَا سَلَامَ.

وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُسَلِّمُ سَلَامًا عَجِيبًا إِذَا لَاقَاكَ، فَبِدَلَا مِنْ أَنْ يَقُولَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ. يَقُولُ: مَرْحَبًا. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: يَا هَلَا. وَكَلِمَةُ (مَرْحَبًا) لَا تَصْلُحُ سَلَامًا، وَلَوْ قُلْتَهَا أَلْفَ مَرَّةٍ مَا أَغْنَتْكَ عَنِ السَّلَامِ، وَهِيَ نَحِيَّةٌ لَا شَكَّ، لَكِنْ لَيْسَتْ السَّلَامَ الَّذِي أَمَرَ الشَّارِعُ بِهِ؛ وَلِهَذَا لَوْ قُلْتَ لِشَخْصٍ: السَّلَامُ عَلَيْكَ. فَقَالَ: مَرْحَبًا لَمْ يَكُنْ قَدْ رَدَّ السَّلَامَ.

وَأَحْيَانًا تُسَلِّمُ عَلَى إِنْسَانٍ وَلَا سِيَّاءَ فِي الْهَاتِفِ فَتَقُولُ: السَّلَامُ عَلَيْكَ. يَقُولُ لَكَ: مَرْحَبًا. السَّلَامُ عَلَيْكَ، يَقُولُ: أَهْلًا. السَّلَامُ عَلَيْكَ يَقُولُ: مَرْحَبًا أَنَا رَدَدْتُ عَلَيْكَ السَّلَامَ. وَالْحَقِيقَةُ أَنَّهُ لَمْ يَرُدِّ السَّلَامَ حَتَّى يَقُولَ: عَلَيْكَ السَّلَامُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِنَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾ [النساء: ٨٦] وَالَّذِي يَقُولُ لَكَ مَرْحَبًا،

أَوْ أَهْلًا، أَوْ صَبَاحَ الْخَيْرِ؛ مَا رَدَّ عَلَيْكَ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ فَفِيهَا مَعَانٍ عَظِيمَةٌ، فِيهَا مَعْنَى السَّلَامَةِ مِنَ الْآفَاتِ، وَفِيهَا مَعْنَى السَّلَامِ الَّذِي هُوَ ضِدُّ الْحَرْبِ؛ وَلِهَذَا قَالَ الْعُلَمَاءُ: إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا لَاقَى كَافِرًا حَرْبِيًّا وَقَالَ السَّلَامُ عَلَيْكَ فَهَذَا تَأْمِينٌ لَهُ وَعَهْدٌ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقْتُلَهُ بَعْدَ أَنْ قَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ؛ لِأَنَّ السَّلَامَ إِذَا نُزِلَ بِالسَّلَامِ الَّذِي هُوَ ضِدُّ الْحَرْبِ، فَهَذِهِ كَلِمَةٌ عَظِيمَةٌ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُجْزَى عَنْهَا أَنْ أَقُولَ: مَرْحَبًا، أَوْ أَهْلًا، أَوْ صَبَاحَ الْخَيْرِ، وَمَا أَشَبَهَ ذَلِكَ، وَنَحْنُ لَمْ نَطْبِقِ الْإِسْلَامَ فِي السَّلَامِ بَيْنَنَا، إِلَّا الْقَلِيلَ وَمَا أَقَلُّهُ!

وَإِنِّي أَحْتِثُّ طُلَّابَ الْعِلْمِ أَوَّلًا، ثُمَّ عَامَّةَ النَّاسِ ثَانِيًا عَلَى أَنْ يَجْتَهِدُوا فِي إِفْشَاءِ السَّلَامِ بَيْنَهُمْ؛ حَتَّى يَكُونَ الشَّعْبُ الْمُسْلِمُ مُسْلِمًا حَقِيقَةً مُتَالِفًا، أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ الرَّجُلَيْنِ إِذَا تَهَاجَرَا فَإِنَّهُ لَا يُرْفَعُ لِهَما عَمَلٌ صَالِحٌ يُعْرَضُ عَلَى اللَّهِ.

فَالْمَسْأَلَةُ خَطِيرَةٌ جِدًّا، بَعْضُ النَّاسِ الْآنَ يَهْجُرُ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ إِذَا رَأَى مِنْهُ مَعْصِيَةً، وَيَقُولُ: هَذَا لَيْسَ كُفْنًا لِلْسَّلَامِ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ كَذَا وَكَذَا مِنَ الْمَعَاصِي، وَهَذَا لَيْسَ صَحِيحًا؛ لِأَنَّا نَقُولُ هَذَا الَّذِي فَعَلَ الْمَعْصِيَةَ هُوَ مُؤْمِنٌ؛ لِأَنَّ أَصْلَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ أَنَّ الْفَاسِقَ لَا يَخْرُجُ مِنَ الْإِيمَانِ وَلَوْ فَعَلَ الْكِبَائِرَ، إِلَّا إِذَا وَصَلَ إِلَى دَرَجَةِ الْكُفْرِ، فَهَذَا الْفَاسِقُ لَا يَخْرُجُ مِنَ الْإِيمَانِ، فَهَجْرُهُ دَاخِلٌ فِي مَا نَهَى عَنْهُ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَفِي مَا حَرَّمَهُ فِي قَوْلِهِ: «لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ»^(١).

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: أَلَمْ يَثْبُتْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ هَجَرَ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ وَصَاحِبِيهِ، وَأَمَرَ بِهَجْرِهِمْ حَتَّى كَانَ النَّاسُ لَا يُكَلِّمُونَهُمْ، حَتَّى قَالَ كَعْبٌ: إِنِّي لَأَتِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب الهجرة، رقم (٦٠٧٥)، ومسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم التحاسد والتباغض والتدابير، رقم (٢٥٥٩).

فَأَسْلَمَ عَلَيْهِ، فَلَا أَذْرِي أَحْرَكَ شَفْتَيْهِ بَرْدَ السَّلَامِ أَمْ لَا، مَعَ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَكْمَلَ النَّاسِ خُلُقًا، وَمَعَ ذَلِكَ يَقُولُ: لَا أَذْرِي أَحْرَكَ شَفْتَيْهِ بَرْدَ السَّلَامِ أَمْ لَا، مَعَ أَنَّ كَغَبًا وَصَاحِبِيهِ لَمْ يَفْعَلُوا شَيْئًا يُخْرِجُونَ بِهِ مِنَ الْإِسْلَامِ.

فَالْجَوَابُ: أَنَّ هَجَرَ النَّبِيِّ ﷺ لَكَعْبِ بْنِ مَالِكٍ وَصَاحِبِيهِ بِسَبَبِ تَخْلُفِهِمْ عَنْ غَزْوَةِ تَبُوكَ صَارَ لَهُ فَائِدَةٌ عَظِيمَةٌ، هَذِهِ الْفَائِدَةُ تَبَيَّنُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَفُوا حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ﴾ [التوبة: ١١٨] إِنَّهَا ثَمَرَاتٌ عَظِيمَةٌ جَلِيلَةٌ ﴿ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ﴾ عَلَى سَعَتِهَا ﴿بِمَا رَحُبَتْ﴾ أَي: بِمَا اتَّسَعَتْ، ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ﴾ حَتَّىٰ إِنَّ الْإِنْسَانَ مِنْهُمْ أَنْكَرَ نَفْسَهُ مِنْ شِدَّةِ مَا وَقَعَ بِهِ مِنَ الْأَلَمِ النَّفْسِيِّ وَالْقَلْبِيِّ، ثُمَّ أَعْقَبَ هَذَا الضِّيقَ أَنْ اعْتَمَدُوا عَلَى اللَّهِ غَايَةَ الْاعْتِمَادِ ﴿وَزَاقُوا﴾ أَي: أَيْقَنُوا ﴿أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ﴾ فَفَوَّضُوا الْأَمْرَ إِلَى اللَّهِ تَفْوِضًا كَامِلًا، وَكَمَّلَ إِيْمَانَهُمْ بِذَلِكَ.

وَلَمَّا عَلِمَ مَلِكُ غَسَّانَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ هَجَرَ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَمَرَ النَّاسَ أَنْ يَهْجَرُوهُ كَتَبَ إِلَيْهِ: أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّهُ قَدْ بَلَغَنَا أَنَّ صَاحِبَكَ قَلَكَ - أَوْ قَالَ: هَجَرَكَ - وَإِنَّكَ لَسْتَ بِأَرْضٍ هَوَانٍ، فَالْحَقُّ بِنَا نُوَاسِكَ، فَلَمَّا وَقَعَتْ هَذِهِ فِي يَدِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: وَهَذَا مِنَ الْبَلَاءِ. ثُمَّ ذَهَبَ بِالْوَرَقَةِ إِلَى التَّنُورِ فَأَحْرَقَهَا، وَلَوْ كَانَ إِيْمَانُهُ ضَعِيفًا لَفَرَحَ بِهَذَا الطَّلَبِ، وَلَكِنَّ إِيْمَانَهُ قَوِيٌّ، وَمَعَ ذَلِكَ ذَهَبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذَهَبَ يُحْرِقُ الْوَرَقَةَ؛ لِئَلَّا تُسَوَّلَ لَهُ نَفْسُهُ فِيهَا بَعْدُ أَنْ يُلَبِّيَ طَلَبَ هَذَا الْمَلِكِ. فَحَصَلَ بِهِ جَرْهُمْ ثَمَرَةٌ عَظِيمَةٌ، نَتِيجَتُهَا أَنْ أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِمْ آيَةً تُثَلِّى إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَيُؤْجِرُ الْمُسْلِمُونَ عَلَى تِلَاوَتِهَا بِكُلِّ حَرْفٍ عَشْرَ حَسَنَاتٍ.

لكن في وقتنا هذا لو هَجَرْنَا صَاحِبَ الْمَعْصِيَةِ، وَلَفَرَضَ أَنَّهُ حَالِقُ لِحْيَتِهِ -وَحَلَقَ اللَّحْيَةَ حَرَامٌ- أَوْ شَارِبُ دُخَانٍ -وَشَرِبُ الدُّخَانِ حَرَامٌ- لَوْ هَجَرْنَا هُ، هَلْ يَسْتَفِيدُ مِنْ هَذَا الْهَجْرِ إِنْابَةٌ مِنَ اللَّهِ، وَتَضِيقُ عَلَيْهِ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ، وَتَضِيقُ عَلَيْهِ نَفْسُهُ، وَيَظُنُّ أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ يُحَدِّثُ تَوْبَةً؟ لَا أَظُنُّ ذَلِكَ، بَلْ بِالْعَكْسِ يَسْخَرُ وَيَنْفِرُ مِنَ الدِّينِ وَمِنْ أَهْلِ الدِّينِ، وَإِنْ كَانَ هُوَ مُسْلِمًا، لَكِنْ إِذَا سَلَّمْنَا عَلَيْهِ وَقَرَّبْنَا مِنْهُ مِنْ أَجْلِ إِصْلَاحِهِ وَنَصِيحَتِهِ فَإِنَّهُ قَدْ يَهْدِي، وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يُعْطِي عَلَى الرَّفْقِ مَا لَا يُعْطِي عَلَى الْعُنْفِ.

إِذِنْ: السَّلَامُ مِنْ حَقِّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ، وَإِنْ كَانَ الْمُسْلِمُ عَلَيْهِ فَاسِقًا، نَعَمْ لَوْ فَرَضْنَا فِي هَجْرِهِ فَائِدَةٌ مِثْلُ أَنْ يَهْجُرَهُ رَأْسُ الْقَبِيلَةِ، أَوْ شَيْخُ الْقَبِيلَةِ، أَوْ أَمِيرُ الْقَبِيلَةِ وَيَكُونُ فِي هَذَا تَأْثِيرٌ عَلَيْهِ وَإِصْلَاحٌ مِنْ حَالِهِ، فَحِينَئِذٍ يَكُونُ الْهَجْرُ مَطْلُوبًا، إِمَّا وَاجِبًا وَإِمَّا مُسْتَحَبًّا.

وَالْإِسْلَامُ أَيْضًا دَعَا إِلَى النَّصِيحِ، أَيُّ: أَنْ يَتَنَاصَحَ الْمُسْلِمُونَ فِيمَا بَيْنَهُمْ حَتَّى قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ، الدِّينُ النَّصِيحَةُ، الدِّينُ النَّصِيحَةُ»، قُلْنَا: لِمَنْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَيِّمَةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَتِهِمْ»^(١) فَجَعَلَ النَّصِيحَةَ هِيَ الدِّينَ، وَالنَّصِيحَةُ لِلْمُؤْمِنِ يُمَكِّنُ أَنْ نَضْبِطَهَا بِالضَّابِطِ الَّذِي قَالَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ»^(٢) أَيُّ: لَا يَكْمُلُ إِيمَانُ الْإِنْسَانِ

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان أن الدين النصيحة، رقم (٩٥ / ٥٥).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه، رقم (١٣)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من خصال الإيمان أن يحب لأخيه المسلم ما يحب لنفسه من الخير، رقم (٧١ / ٤٥).

إلا إذا أَحَبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ، وَإِذَا نَظَرْنَا فِي وَاقِعِ الْمُسْلِمِينَ الْيَوْمَ وَجَدْنَا الْقَلِيلَ مَنْ يُطَبِّقُ ذَلِكَ، فَإِذَا بَاعَ عَلَيْهِ سِلْعَةً تُسَاوِي خَمْسَةَ بَعَشْرَةٍ، رَأَى أَنَّهُ غَنِمَ غَنِيمَةً عَظِيمَةً، مَعَ أَنَّهُ لَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ أَنْ يُخَدَعَ بِخَمْسَةِ مِنْ عَشْرَةٍ أَبَدًا، لَكِنْ يُحِبُّ أَنْ يَكْسِرَ ظَهْرَ أَخِيهِ وَيَأْخُذَ مِنْهُ خَمْسَةَ زِيَادَةً، وَلَيْسَ هَذَا مِنَ الْأُخُوَّةِ الْإِيمَانِيَّةِ، وَلَا مِنَ النَّصِيحَةِ.

يُذَكِّرُ أَنَّ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَانَ مَنَّ بَايَعَ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى النَّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ، اشْتَرَى يَوْمًا مِنَ الْإِيَّامِ فَرَسًا مِنْ رَجُلٍ بَثَلَاثِ مِئَةٍ دِرْهَمٍ فَلَمَّا خَرَجَ بِالْفَرَسِ وَرَكِبَهُ وَرَوَّضَهُ إِذَا بِالْفَرَسِ جَيِّدٌ يُسَاوِي أَرْبَعَ مِئَةٍ، فَرَجَعَ إِلَى الْبَائِعِ وَقَالَ لَهُ: إِنَّ فَرَسَكَ هَذَا يُسَاوِي أَرْبَعَ مِئَةٍ وَأَنْتَ بَعْتَهُ عَلَيَّ بِمِئَتَيْنِ فَخُذْ مِئَتَيْنِ زَائِدَةً عَلَى الْمِئَتَيْنِ الْأُولَى، ثُمَّ ذَهَبَ وَاسْتَعْمَلَ الْفَرَسَ، وَرَأَى أَنَّهُ يُسَاوِي ثَمَانِ مِئَةٍ، فَرَجَعَ إِلَيْهِ وَقَالَ لَهُ: إِنَّ فَرَسَكَ يُسَاوِي ثَمَانِ مِئَةٍ فَأَعْطَاهُ ثَمَانِ مِئَةٍ^(١)؛ لِأَنَّهُ يُخْشَى أَنَّ الْبَائِعَ لَا يَذَرِي، فَلَوْ كَانَ الْبَائِعُ يَعْلَمُ وَقَالَ: أَنَا أَعْلَمُ أَنَّهُ يُسَاوِي ثَمَانِ مِئَةٍ، لَكِنْ أَنَا أَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ بِمِئَتَيْنِ؛ رَغْبَةً فِي مُحَابَاتِكَ وَسُهولةِ الثَّمَنِ عَلَيْكَ لَكَانَ الْأَمْرُ وَاضِحًا، لَكِنْ يُخْشَى أَنْ يَكُونَ هَذَا الرَّجُلُ لَا يَعْرِفُ قِيَمَةَ هَذَا الْفَرَسِ.

كَمَنْ وَجَدَ مَعَ صَبِيٍّ سَاعَةً تُسَاوِي أَلْفِي رِيَالٍ، فَقَالَ: أُعْطِيكَ سَاعَةً أَحْسَنَ مِنْهَا وَأَكْبَرَ وَأَوْضَحَ، فَيُعْطِيهِ مِنَ السَّاعَاتِ الَّتِي قِيَمَتُهَا عَشْرَةُ رِيَالَاتٍ، وَزِيَادَةُ خَمْسِينَ رِيَالًا أَوْ مِئَةَ رِيَالٍ، فَإِنَّ الصَّبِيَّ يَفْرَحُ بِذَلِكَ، وَهَذَا أَيْضًا بِزَعْمِهِ يَفْرَحُ؛ لِأَنَّهُ حَصَلَ سَاعَةً بِأَلْفِي رِيَالٍ بِسَاعَةٍ بَعَشْرٍ زَائِدَ خَمْسِينَ رِيَالًا، الْجَمِيعُ سِتُّونَ رِيَالًا، يَرَى أَنَّهَا غَنِيمَةٌ. وَهَذَا أَمْرٌ وَاقِعٌ. وَهَذَا لَيْسَ مِنْ آدَابِ الْمُسْلِمِ.

(١) انظر: المعجم الكبير للطبراني (٢/ ٣٣٤ رقم ٢٣٩٥).

ووالله لو طَبَّقْنَا الإسلامَ كما يَنْبَغِي لَفَتَحْنَا البلادَ بِلَا قِتَالٍ، لَكُنْ مَعَ الْأَسْفِ أَنْ
الَّذِي يَقْرَأُ عَنِ الإسلامِ ثُمَّ يَأْتِي إِلَى الشَّعْبِ الْمُسْلِمِ، يَقُولُ: سُبْحَانَ اللَّهِ! هَلِ الَّذِي قَرَأْتُهُ
حَقٌّ؛ لِأَنَّهُ يَجِدُ فَرْقًا بَيْنَ الإسلامِ وَبَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا سِيَّما فِي الْأَخْلَاقِ وَالْمَعَامَلَاتِ؛
لِهَذَا يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَشْكُرَ اللَّهَ عَلَى نِعْمَةِ الإسلامِ الْكَامِلِ، وَأَنْ نَطَبِّقَ هَذَا الْكَمَالَ.

كَذَلِكَ جَاءَ الإسلامُ بِآدَابِ اللَّبَاسِ وَآدَابِ خَلْعِ اللَّبَاسِ، فَعِنْدَمَا تَلْبَسُ الثَّوْبَ
قَالَ الدِّينُ الْإِسْلَامِيُّ: أَدْخِلْ يَدَكَ الْيُمْنَى قَبْلَ الْيُسْرَى، فَتَوَجَّرْ عَلَى هَذَا، وَعِنْدَمَا تَخْلَعُ
الثَّوْبَ أَخْرِجِ الْيُسْرَى قَبْلَ الْيُمْنَى فَتَوَجَّرْ عَلَى ذَلِكَ، وَفِي التَّنَعُّلِ كَذَلِكَ أَدْخِلِ الرَّجْلَ
الْيُمْنَى قَبْلَ الْيُسْرَى، وَعِنْدَ الْخَلْعِ اخْلَعْ الْيُسْرَى قَبْلَ الْيُمْنَى، لَكِنْ قَلِيلٌ مِنَ النَّاسِ مَنْ
يُطَبِّقُ هَذَا، وَقَدْ يَكُونُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَجْهَلُ هَذَا الْأَمْرَ؛ وَلِهَذَا أَنْتُمْ الْآنَ عَلِمْتُمْ هَذَا
الْأَمْرَ فَبُثِّوهُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَنَّهُ فِي اللَّبَاسِ ابْدَأْ بِالْيَمِينِ، وَفِي الْخَلْعِ ابْدَأْ بِالْيَسَارِ.

كَذَلِكَ الْأَكْلُ لَهُ آدَابٌ قَوْلِيَّةٌ وَآدَابٌ فِعْلِيَّةٌ:

الْآدَابُ الْقَوْلِيَّةُ: أَنْ تُسَمِّيَ اللَّهَ عِنْدَ الْأَكْلِ، وَتَحْمَدَهُ بَعْدَ الْأَكْلِ، وَكَذَلِكَ فِي
الشَّرْبِ.

وَالْآدَابُ الْفِعْلِيَّةُ: أَنْ تَأْكُلَ بِالْيَمِينِ وَتَشْرَبَ بِالْيَمِينِ، لَكِنْ هَذَا الْآدَابُ الْفِعْلِيُّ
أَصْبَحَ عِنْدَ مَنْ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ مُتَحَضِّرُونَ أَصْبَحَ تَخَلُّفًا، وَصَارَتِ الْحَضَارَةُ الَّتِي
يَدْعُونَهَا حَضَارَةً وَهِيَ حَقَارَةٌ أَنْ تَشْرَبَ بِالْيَسَارِ وَتَأْكُلَ بِالْيَسَارِ، تَأْكُلُ بِالْيَسَارِ وَتَأْخُذُ
السَّيْجَارَةَ بِالْيَمِينِ.

نَعَمْ، نَقُولُ: هَذِهِ الْحَضَارَةُ وَالتَّقَدُّمُ وَالرَّقِيُّ الَّذِي إِذَا فَعَلْتَهُ صَنَعَتِ الطَّائِرَاتُ
وَالرَّشَاشَاتِ وَالْمَدَافِعَ وَالصَّوَارِيخَ أَنْ تَأْكُلَ بِالْيَسَارِ وَتَشْرَبَ بِالْيَسَارِ، وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ

هذا بلاء؛ لأن الأكل بالشمال والشرب بالشمال ليس مكروهاً، بل هو حرام، يَأْتُمُ الإنسان عليه؛ لقول النبي ﷺ: «لَا يَأْكُلُ أَحَدُكُمْ بِشِمَالِهِ وَلَا يَشْرَبُ بِشِمَالِهِ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ وَيَشْرَبُ بِشِمَالِهِ»^(١) وقد قَالَ اللهُ تَعَالَى لِعِبَادِهِ: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ [النور: ٢١] ولهذا صارَ القَوْلُ الرَّاجِحُ الصَّوَابُ أَنَّ الأَكْلَ بالشِّمَالِ والشُّرْبَ بالشِّمَالِ حَرَامٌ لَا يَجُوزُ، لَا سِيَّمَا إِنْ كَانَ الْفَاعِلُ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ يَقْلُدُ قَوْمًا كُفَّارًا وَيَتَّبِعُ مَا هُمْ عَلَيْهِ، فَهَذِهِ بَلِيَّةٌ عَلَى بَلِيَّةٍ وَظُلْمٌ فَوْقَ ظُلْمٍ، فَالْمُؤْمِنُ يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ بِالْيَمِينِ.

لكن هذا الأدب فات عند كثير من الناس، الآن الصبيبة الصغار الذين بدؤوا يأكلون يحب على أولياء أمورهم أن يقولوا لهم: كُلُوا بِالْيَمِينِ واشربوا بِالْيَمِينِ، وَيَحِبُّ أَنْ يُوبِّخُوهُمْ بِقَدْرِ الْحَالِ إِذَا أَكَلُوا بِالشِّمَالِ أَوْ شَرِبُوا بِالشِّمَالِ؛ ولهذا لما أَرَادَ الْحَسَنُ أَوْ الْحُسَيْنُ أَنْ يَأْكُلَ ثَمَرَةً مِنَ الصَّدَقَةِ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «كَخْ كَخْ»^(٢) أَي: لَا تَأْكُلْ هَذَا، انْظُرْ كَيْفَ يُعَلِّمُ الرَّسُولُ ﷺ الصَّبِيَّانَ أَنْ يَتَجَنَّبُوا مَا يَحْرُمُ عَلَيْهِمْ وَهُمْ غَيْرُ مُكَلَّفَيْنِ؛ لِأَنَّ التَّرْبِيَةَ لَا بُدَّ أَنْ تَبْدَأَ مِنَ الصَّغَرِ، وَلَمَّا أَكَلَ مَعَهُ عُمَرُ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ وَهُوَ رَبِيبُ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بَدَأَتْ يَدُ الصَّبِيِّ تَجُولُ فِي الصَّحْفَةِ، فَقَالَ لَهُ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «يَا غُلَامُ سَمَّ اللهُ، وَكُلْ بِيَمِينِكَ، وَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ»^(٣) فَحَتَّى

(١) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب ينزع نعله اليسرى، رقم (٥٨٥٦)، ومسلم: كتاب اللباس، باب استحباب لبس النعل في اليمنى أولاً، رقم (٢٠٩٧/٦٧).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب ما يذكر في الصدقة للنبي ﷺ، رقم (١٤٩١)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب تحريم الزكاة على رسول الله ﷺ، رقم (١٠٦٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الأطعمة، باب التسمية على الطعام والأكل باليمين، رقم (٥٣٧٦)، ومسلم: كتاب الأشربة، باب آداب الطعام والشراب وأحكامهما، رقم (٢٠٢٢).

الصَّغَارُ يَحِبُّ عَلَيْنَا أَنْ نُعَلِّمَهُم آدَابَ الْإِسْلَامِ حَتَّى يَخْرُجُوا عَلَى آدَابِ الْإِسْلَامِ.

إِذَنْ: مِنْ آدَابِ الْإِسْلَامِ الْفِعْلِيَّةِ فِي الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ أَنْ يَكُونَ بِالْيَمِينِ، وَمَنْ
الْآدَابِ الْقَوْلِيَّةِ أَنْ يُسَمِّيَ اللَّهَ إِذَا بَدَأَ، وَأَنْ يَحْمَدَهُ إِذَا انْتَهَى.

وَفِي الْأَكْلِ أَيْضًا يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ لَا يَأْكُلَ أَكْلَ الشَّرِّهِ الَّذِي يَأْكُلُ بِنَهْمَةٍ عَظِيمَةٍ
وَيُكَبِّرُ اللَّقْمَةَ، وَالْعَامَّةُ يَقُولُونَ: مَنْ كَبَّرَ اللَّقْمَةَ غَضَّ. بَلْ تَكُونُ اللَّقْمَةُ بِقَدْرِ الْمَضْغَةِ،
وَلَا يُسْرَعُ فِي الْأَكْلِ بَلْ يَمَضْغُهُ مَضْغًا جَيِّدًا؛ وَلِهَذَا جَعَلَ اللَّهُ الطَّاحَنَاتِ -وهي
الْأَسْنَانُ- عِظَامًا قَوِيَّةً لَيْسَ فِيهَا لَحْمٌ؛ حَتَّى يَمَضْغَ الْإِنْسَانُ بِهَا جَيِّدًا وَيَطْحَنَ هَذَا
الطَّعَامَ جَيِّدًا، وَجَعَلَ اللَّهُ لَذَلِكَ عَيْنًا تُفَرِّزُ مَادَّةً مِنْ أَجْلِ تَيْسِيرِ طَحْنِ هَذَا الطَّعَامِ
الَّذِي فِي الْفَمِ، أَمَّا أَنْ تَبْلَعَهُ قَبْلَ أَنْ تَطْحَنَهُ فَنُقِيَ أَنْ الْمِعْدَةَ سَوْفَ تَتْعَبُ، وَرَبِّمَا تَدْعُو
عَلَى الْأَسْنَانِ وَتَقُولُ: هَذِهِ الْأَسْنَانُ لَمْ تَقُمْ بِوُظُفَيْتِهَا وَأَتْعَبْتَنِي.

فَعَلَى كُلِّ حَالٍ: مَا خَلَقَ اللَّهُ شَيْئًا إِلَّا لِحِكْمَةٍ، فَمِنْ الْآدَابِ أَنْ تُصَغِّرَ اللَّقْمَةَ،
وَأَنْ تَمَضْغَهَا جَيِّدًا.

وَقَالَ الْعُلَمَاءُ: وَأَنْ لَا يَقْرَنَ بَيْنَ الْحَبَّاتِ إِذَا كَانَ مَعَهُ مَنْ يَأْكُلُ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِجْحَافًا
لِلْآخَرِ، فَلَا تَقْرُنْ بَيْنَ مَا يُسَنُّ إِفْرَادُهُ مِنَ التَّمْرِ، أَوْ حَبَّاتِ الْعِنَبِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

كَذَلِكَ فِي الشُّرْبِ أَيْضًا لَا تَعْبُ الْمَاءَ عَبًّا بَلْ مُصَبَّهُ مَصًّا، وَلَا تَشْرَبُهُ بِنَفْسٍ وَاحِدَةٍ،
بَلْ بِثَلَاثَةِ أَنْفَاسٍ. إِذَا صِفَتَانِ: الصِّفَةُ الْأُولَى الْمَصُّ دُونَ الْعَبِّ، وَالثَّانِيَةُ: أَنْ يَكُونَ
بِثَلَاثَةِ أَنْفَاسٍ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الثَّلَاثَةِ أَنْفَاسٍ: «إِنَّمَا أَهْنَأُ وَأَمْرَأُ وَأَبْرَأُ»^(١) لِأَنَّ
الْمِعْدَةَ إِذَا كَانَتْ مُلْتَهَبَةً وَتَحْتَاجُ مَاءً إِذَا جَاءَهَا الْمَاءُ دَفْعَةً وَاحِدَةً لَمْ تَسْتَفِدِ الْفَائِدَةَ

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الأشربة، باب في الساقى متى يشرب، رقم (٣٧٢٧).

المطلوبة؛ لكن إذا جاء الشراب إلى المعدة شيئاً فشيئاً بمصّ وبثلاثة أنفاسٍ تلقته بقبولٍ ويسرٍ وسهولة، فصار أهناً وأبرأ وأمرأ.

وفكروا في الذين يشربون ماء زمزم الآن من الأضطال الموجودة في المسجد، يأخذ الإنسان الكأس ويقول: هل وصل فمه أو لم يصل، فإذا به قد أفرغه في نفسٍ واحدٍ وبعبّ سريع، وربّما يكون بارداً فيؤثر عليه، فنقول: السنة أن تمصّه مصّاً، وأن يكون بثلاثة أنفاسٍ.

إن شرعاً يأتي بمثل هذه الأشياء الدقيقة فوالله إنه لشرعٌ كامل، وإن التفریط من أهله.

كذلك في المجالس قال الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [المجادلة: ١١] يفسح الله لنا في صدورنا فيعطينا سعةً وأنشراحاً، ويفسح لنا في أعمالنا، وربّما يتناول ذلك أن يفسح الله لنا في قبورنا؛ لأن الله أطلق قال: ﴿فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ﴾، ومع ذلك تجد القليل منّا من يطبّق، مع أن الله عزّ وجلّ يقول: ﴿يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ﴾ وهذا عوضٌ يشتري بأعلى الأثمان، إن الله نفسه عزّ وجلّ هو الذي يقول: ﴿يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ﴾ لكن أين نحن من هذه الآداب؟! نحن غافلون، نقرأ القرآن، لكن لا نعلم كثيراً من معانيه وأهدافه.

كذلك من آداب الإسلام أنك إذا استأذنت على أخيك أن تستأذن ثلاث مرّات، فإن أذن لك وإلا فانصرف، لكن بعض الناس يقرع الباب مرّة ومرّتين وثلاثاً وأربعاً، وربّما إذا أبيت كسر الباب، وهذا ليس من الإسلام، فإذا استأذنت ثلاث مرّات فانصرف مهما كان الأمر، أمّا أن تُلح وتُعبّ صاحبك فلا، ربّما يكون نائماً، أو مشغولاً، فلا تُلح حتى يقوم يفتح لك؛ خوفاً من كسر الباب.

فإن قيل: هل تُعْتَبَرُ كُلُّ دَقَّةٍ مِنَ الْجَرَسِ إِذْنَا؟

فالجواب: لو قلنا بهذا لكانت الغمزة الواحدة تحوي عشرين دقة، ولو قلنا: الغمزة الواحدة تُعْتَبَرُ دَقَّةً لَجَاءَ بَعْضُ النَّاسِ وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى الْجَرَسِ قَرَابَةَ نِصْفِ سَاعَةٍ؛ ولهذا نقول: دَقَّةُ الْجَرَسِ هُوَ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ، ومثل ذلك قَرْعُ الْبَابِ يُحَدُّ بِالْعُرْفِ أَيْضًا، فإن قيل: والهاتف هل نقول: إذا تركناه حتى يَقِفَ فِهْدِهِ وَاحِدَةً أَوْ نَقُولُ: إذا دَقَّ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ؟

فالجواب: الظاهر الثاني، لكن جَرَتْ الْعَادَةُ الْآنَ أَنَّهُ إِذَا بَقِيَ حَتَّى يَنْقَطِعَ أَنَّ النَّاسَ لَا يَقُولُونَ: هَذَا قَدْ آذَانًا أَوْ أَزْعَجْنَا، فإذا كانوا لَا يَرَوْنَهُ إِزْعَاجًا فَلَا بَأْسَ أَنْ يُتْرَكَ حَتَّى يَتَوَقَّفَ، وَلَا بَأْسَ أَنْ تُعِيدَ الْمُكَلَّمَةُ أَيْضًا؛ لِأَنَّ النَّاسَ الْيَوْمَ لَا يَهْتَمُّونَ إِلَّا إِذَا كُرِّرَتِ الْمُكَلَّمَةُ، فالظاهر أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ، مثل: لو صَوَّتَ لِصَاحِبِكَ فِي أَرْضٍ فَلَاةٍ فَإِنَّكَ لَوْ نَادَيْتُهُ ثَلَاثًا وَلَمْ يُجَازِبِكَ فَإِنَّكَ تُكْرِّرُ حَتَّى يَسْمَعَكَ. لكنَّ الاسْتِثْنَاءَ جُعِلَ ثَلَاثًا؛ لِثَلَاثَةِ أَهْلِ الْبَيْتِ، فإذا عَلِمْنَا أَنَّهُ جَرَتْ الْعَادَةُ أَنَّهُ لَا إِزْعَاجَ فِي مَسْأَلَةِ الْهَاتِفِ حَتَّى وَلَوْ كُرِّرَ فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ.

وَلِنَفْرِضَ أَيْضًا أَنَّهُ فَتَحَ لَهُ الْبَابَ فَقَالَ: ارْجِعْ يَا أَخِي أَنَا الْآنَ مَشْغُولٌ، فَإِنَّهُ يَغْضَبُ وَيَتَفَقَّصُ وَيَقُولُ لَهُ: مَا هَذَا الْكِبْرِيَاءُ، لَيْسَ فِيكَ خَيْرٌ، وَيَذْهَبُ يَسُبُّهُ عِنْدَ كُلِّ النَّاسِ، مع أَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَلَنْ قِيلَ لَكُمْ أَنِ ارْجِعُوا فَارْجِعُوا﴾ هَذَا أَمْرٌ، وَالتَّيْجَةُ: ﴿هُوَ أَزْكَى لَكُمْ﴾ وَلَيْسَ أَحَدٌ مِمَّنْ يَكْرَهُ أَنْ يَنَالَ هَذَا الزَّكَاءَ مِنَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ ① وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا ② [الشمس: ٩-١٠] فَإِذَا قَالَ: ارْجِعْ وَرَجَعْتَ، فَإِنْ هَذَا أَزْكَى لَكَ عِنْدَ اللَّهِ وَأَطْيَبُ وَأَنْفَعُ.

والحاصل: أن الاستئذان ثلاثاً، فإن أذن لك وإلا فارجع، وهذه من نعمة الله على أهل البيت وعلى المستأذن.

فالإسلام فيه آداب عظيمة لكننا مقصرون عنها، ومع ذلك ليست هذه الآداب خفية في الكتب، بل هي موجودة في القرآن الذي يقرؤه الصغير والكبير، لكننا نقرأ دون تأمل أو تدبر، والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَلَمْ يَكُنَّا عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالًا﴾ [حمد: ٢٤] ويقول: ﴿أَفَلَمْ يَذْكُرُوا الْقَوْلَ﴾ [المؤمنون: ٦٨] ويقول: ﴿كُنْتُ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكًا لِيَذْكُرُوا عَآلِيَّهِ وَلِيَذْكُرُوا الْأَلْبَابَ﴾ [ص: ٢٤].

وفي سورة الحجرات آداب عظيمة من الآداب الاجتماعية والأخلاقية، أذكر منها قصة واحدة: لما أنزل الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ، بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [الحجرات: ٢] أي: لا ترفع صوتك فوق صوت النبي، أي: إذا كان الرسول ﷺ يتكلم معك، فلا تجعل صوتك أعلى من صوته، بل اجعل صوتك أخفض من صوته؛ ليكون الأعلى صوت الرسول عليه الصلاة والسلام هذا أدب عظيم.

فإذا جاءك حكم من الرسول عليه الصلاة والسلام لا يجوز لك أن تجعل هواك فوق حكم الرسول، فإذا كان صوتك لا يرتفع على صوته ﷺ فلا يجوز لحكمك أن يرتفع على حكم الرسول ﷺ بل ولا يجوز أن تجعل حكمك مساوياً لحكمه، وتطلب الاختيار أيهما أحسن؛ أبداً، فما دام حكم الرسول فهو أحسن بلا شك.

كذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ، بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ﴾ نحن نجهر لبعض ونصيح: يا فلان افعل، يا فلان لا تفعل، أما الرسول عليه الصلاة والسلام فلا نكلمه

هذا الكلام، بل تتأدّب ولا نجهر له بالقول كجهر بعضنا لبعض، ثم بين الله أن مخالفة هذا الأمر تحبط العمل ﴿أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾.

ولما نزلت هذه الآية نزلت على قوم مؤمنين حقيقة، فقد كان ثابت بن قيس رضي الله عنه أحد الخطباء الذين أعطاهم الله صوتاً قوياً، لما نزلت هذه الآية جلس في بيته يئس، ولم يخرج، فافتقده النبي صلى الله عليه وسلم وكان من هدي النبي ﷺ أنه يتفقد أصحابه إذا تخلف أحد منهم، فقد يكون لمرض فيعوده، أو حاجة فيساعد عليها؛ لأن رعايته لأصحابه أكمل رعاية، فأرسل إليه يقول له: ما شأنك، فقال: إن الله أنزل هذه الآية وإن صوتي رفيع قوي، وأخشى أن يحبط عملي وأنا لا أشعر، فرجع الرسول المبعوث إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال: إن ثابتاً يقول كذا وكذا، فردّه الرسول عليه الصلاة والسلام إلى ثابت، وقال له: «قل له: لن يحبط عملك، وسوف يعيش سعيداً، ويقتل شهيداً، ويدخل الجنة»^(١) ثلاث بشارات لما استولى الخوف على قلبه، وانحبس من خوف الله في بيته جاءت هذه البشارات التي لا تكون الدنيا كلها عوضاً عنها، ولم يكن تحصل له هذه البشارة لو بقي عادياً وأتى الرسول عليه الصلاة والسلام لأن هذه جاءت بسبب انحباسه في بيته؛ خوفاً من الله عز وجل فحصل هذا العوض الذي يُفني الإنسان عمره في مقابلته.

فحصل أن عاش الرجل عيشة حميدة سعيدة، وقتل يوم اليمامة شهيداً، وكان من قصته عجب، لما قتل مرّ به أحد أفراد الجيش وكان عليه درع، فأخذ الدرع،

(١) أخرجه عبد الرزاق في (المصنف) (٢٣٩/١١)، وابن حبان في صحيحه (١٢٥/١٦)، والحاكم

في (المستدرک) (٢٦٠/٣).

وَكَانَ مَنْزِلُ هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي أَخَذَ هَذَا الدَّرْعَ فِي طَرَفِ الْجَيْشِ، فَوَضَعَ الدَّرْعَ فِي الْأَرْضِ وَأَكْفَأَ عَلَيْهِ بُرْمَةً، فَجَاءَ ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ فِي الرُّوْيَا إِلَى أَحَدِ أَصْحَابِهِ، وَقَالَ لَهُ: إِنَّهُ مَرَّ بِي رَجُلٌ وَأَخَذَ الدَّرْعَ وَاتَّهَ وَضَعَهُ فِي رَحْلِهِ، وَأَكْفَأَ عَلَيْهِ بُرْمَةً، وَأَعْطَاهُ عَلَامَةً، وَقَالَ لَهُ: إِذَا أَتَيْتَ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ فَوَصِّيتِي إِلَيْكَ بِكَذَا وَكَذَا، فَلَمَّا أَصْبَحَ الرَّجُلُ ذَهَبَ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي وَصَفَهُ ثَابِتٌ، فَوَجَدَ الْأَمْرَ كَمَا وَصَفَ، وَبَلَغَ أَبَا بَكْرٍ وَصِيَّتَهُ ثَابِتٍ، فَأَنْفَذَ أَبُو بَكْرٍ وَصِيَّتَهُ.

قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: وَلَمْ يُعْلَمْ أَنَّ وَصِيَّةَ نُفَذَتْ بِالرُّوْيَا إِلَّا وَصِيَّةَ ثَابِتِ بْنِ قَيْسِ ابْنِ شَمَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ إِنَّمَا تَثْبُتُ فِي الشَّرْعِ بِشُهُودٍ يَأْتُونَ بِالْحُكْمَةِ وَيُثْبِتُونَ الشَّهَادَةَ، أَوْ يَأْتُونَ إِلَى الْوَرِثَةِ وَيُثْبِتُونَ الشَّهَادَةَ عِنْدَهُمْ، لَكِنْ هُنَا ثَبَّتَ بِالرُّوْيَا؛ لِأَنَّ هَذِهِ الرُّوْيَا وَجَدَ لَهَا شَاهِدٌ يَدُلُّ عَلَى صِدْقِهَا وَهِيَ قَضِيَّةُ الدَّرْعِ؛ فَلِهَذَا أَنْفَذَهَا أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَعَلَى هَذَا إِذَا وَجِدَتْ قَرِينَةُ تَشْهَدُ بِصِدْقِ الرُّوْيَا فَإِنَّهَا تُنْفَذُ.

وَأَذْكُرُ قِصَّةً وَقَعَتْ فِي الْعَهْدِ الْأَخِيرِ، كَانَ رَجُلٌ قَدْ كَتَبَ وَثِيقَةً لِبَيْتٍ اسْتَأْجَرَهُ لِمُدَّةِ خَمْسِينَ سَنَةً، وَلَمَّا تَوَفَّى الرَّجُلُ جَاءَ صَاحِبُ الْبَيْتِ إِلَى الْوَرِثَةِ، وَقَالَ لَهُمْ: إِنَّ الْمُدَّةَ قَدْ انْتَهَتْ فَاخْرُجُوا مِنَ الْبَيْتِ، فَقَالُوا: لَمْ تَتِمَّ الْمُدَّةُ، الْعَقْدُ قَرِيبٌ، قَالَ: قَدْ تَمَّتْ، هَلْ عِنْدَكُمْ بَيِّنَةٌ أَنَّهُمْ لَمْ يَتِمَّ؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: إِذَا أَعْطَوْنِي مُلْكِي. فَفَتَّشُوا بِدَفْتَرِ الْمَيْتِ فَلَمْ يَجِدُوا شَيْئًا، فَلَمَّا كَانَ اللَّيْلُ جَاءَهُمُ الْمَيْتُ فِي الْمَنَامِ فَقَالَ لَهُمْ: إِنَّكُمْ بَحَثْتُمْ عَنِ وَثِيقَةِ عَقْدِ الْإِجَارَةِ وَهِيَ مَوْجُودَةٌ فِي أَوَّلِ صَفْحَةٍ مِنَ الدَّفْتَرِ، إِلَّا أَنَّ هَذِهِ الصَّفْحَةَ قَدْ لَصِقَتْ بِالْغُلَافِ، إِذَا نَزَعْتُمْ هَذِهِ الْوَرَقَةَ وَجَدْتُمْ الْوَثِيقَةَ، فَلَمَّا أَصْبَحُوا نَزَعُوا الْوَرَقَةَ، فَوَجَدُوا الْوَثِيقَةَ تَمَامًا كَمَا وَصَفَ الْمَيْتُ.

المُهِمُّ: أَنَّ الْوَصِيَّةَ بَعْدَ الْمَوْتِ إِذَا وَجِدْتَ قَرَأْتَ تَوَيْدَهَا وَتَثْبِيهَا فَإِنَّهُ يُعْمَلُ بِهَا، وَإِلَّا فَالْأَضَلُّ أَنَّ مَا فِي النَّوْمِ لَا يُعْمَلُ بِهِ.

الْخُلَاصَةُ: أَنَّ هَذَا الدِّينَ الْإِسْلَامِيَّ كَامِلٌ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، وَأَنَّهُ عَلَّمَ الْأُمَّةَ كُلَّ مَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي أُمُورِ دِينِهَا وَدُنْيَاهَا فِي الْمَأْكَلِ وَالْمَشْرَبِ وَالْمَلْبَسِ وَالْمَسْكَنِ حَتَّى آدَابِ قَضَاءِ الْحَاجَةِ وَآدَابِ الْجُلُوسِ وَآدَابِ الْاسْتِئْذَانِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ مَعْلُومٌ، وَأَنَّهُ يَجِبُ عَلَى طَلَبَةِ الْعِلْمِ أَنْ يَبْتَثُوا هَذِهِ الْآدَابَ الشَّرْعِيَّةَ بَيْنَ النَّاسِ حَتَّى يَعْرِفَ النَّاسُ دِينَ الْإِسْلَامِ، وَحَتَّى يُطَبِّقُوهُ، وَأَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَتَخَلَّقَ بِالْأَخْلَاقِ الدِّينِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَالْأَلَا يَتَسَخَّطَ مِمَّنْ يَتَخَلَّقُ بِهَا، وَقَدْ ضَرَبْتُ لِدَلِيلِكَ مَثَلًا فِيهَا لَوْ اسْتَأْذَنَ عَلَيْكَ شَخْصٌ وَرَدَدْتَهُ وَقُلْتَ: إِنِّي الْآنَ مَشْغُولٌ، فَإِنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَغْضَبُ لِدَلِيلِكَ وَيَقُولُ: كَيْفَ يَرُدُّنِي! وَلَكِنَّا قُلْنَا: إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قَالَ: ﴿وَلَنْ قِيلَ لَكُمْ أَنْزِعُوا فَأَنْزِعُوا هُوَ أَزْكَى لَكُمْ﴾ [النور: ٢٨] وَأَنَّ كُلَّ إِنْسَانٍ يَطْلُبُ الزَّكَاةَ مِنَ اللَّهِ عَزَّجَلَّ، وَالْآدَابُ الْإِسْلَامِيَّةُ كَثِيرَةٌ جَدًّا تَحْتَاجُ إِلَى وَقْتٍ كَثِيرٍ.



١٣ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ»^(١).

الْخُبْثُ - بِضَمِّ الْخَاءِ وَالْبَاءِ -: وَهُوَ جَمْعُ خَبِيثٍ، وَالْخَبَائِثُ: جَمْعُ خَبِيثَةٍ، اسْتَعَاذَ مِنْ ذُكْرَانِ الشَّيَاطِينِ وَإِنَانِهِمْ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب ما يقول عند الخلاء، رقم (١٤٢)، ومسلم: كتاب الحيض، باب ما يقول إذا أراد دخول الخلاء، رقم (٣٧٥).

الشَّرْحُ

مِنَ الْأَدَابِ الَّتِي شَرَعَهَا النَّبِيُّ ﷺ لِأُمَّتِهِ عِنْدَ دُخُولِ الْخَلَاءِ آدَابٌ قَوْلِيَّةٌ وَآدَابٌ فِعْلِيَّةٌ، أَمَّا الْآدَابُ الْفِعْلِيَّةُ فَأَنْ يُقَدَّمَ الْإِنْسَانُ رِجْلُهُ الْيُسْرَى، وَأَمَّا الْآدَابُ الْقَوْلِيَّةُ فَهِيَ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ قَالَ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخُبَائِثِ».

الْخَلَاءُ هُوَ الْمَكَانُ الْمَعْدُّ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ، سَوَاءٌ كَانَ مَبْنِيًّا بِنَاءً، أَوْ مُحُوطًا بِحَائِطٍ، أَوْ أَيْ مَكَانٍ يُخْتَارُهُ الْإِنْسَانُ مِنَ الْبَرِّيَّةِ لِيَقْضِيَ حَاجَتَهُ بِهِ، فَهَذَا الْمَكَانُ الَّذِي اخْتَارَهُ مِنَ الْبَرِّيَّةِ لِيَقْضِيَ حَاجَتَهُ بِهِ بِمَنْزِلَةِ الْخَلَاءِ الْمَبْنِيِّ أَوْ الْمَحُوطِ الْمَعْدُّ لِذَلِكَ، كَانَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ قَالَ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخُبَائِثِ».

قَوْلُهُ: «كَانَ إِذَا دَخَلَ»: اعْلَمْ أَنَّ (كَانَ) تَأْتِي فِي الْأَحَادِيثِ كَثِيرًا، وَالَّذِينَ يُؤَلَّفُونَ عَلَى الْحُرُوفِ الْهَجَائِيَّةِ، وَيُرْتَّبُونَ الْأَحَادِيثَ عَلَيْهَا يَذْكُرُونَ فَضْلًا أَوْ بَابًا مُسْتَقِلًّا لِلْأَحَادِيثِ الْمُصَدَّرَةِ بِ(كَانَ)، وَقَدْ قَالَ الْأُصُولِيُّونَ: «إِنَّ (كَانَ) تَقْتَضِي الْمَدَاوِمَةَ غَالِبًا»، وَلَيْسَ دَائِمًا.

وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا: أَنَّكَ تَرَى فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْجُمُعَةِ بِـ«الْجُمُعَةِ وَالْمُنَافِقِينَ»^(١)، وَ«كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْجُمُعَةِ بِـ«سَبِّحْ» وَالْعَاشِيَةَ»^(٢)، فَإِذَا قُلْنَا: (كَانَ) عَلَى الدَّوَامِ دَائِمًا صَارَ فِي الْحَدِيثَيْنِ تَعَارُضٌ ظَاهِرٌ، لَكِنْ إِذَا قُلْنَا:

(١) أخرجه مسلم: كتاب الجمعة، باب ما يقرأ في صلاة الجمعة، رقم (٨٧٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الجمعة، باب ما يقرأ في صلاة الجمعة، رقم (٨٧٨)، من حديث النعمان ابن بشير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

إِنَّهَا غَالِبًا، فَإِنَّ هَذَا يَمَّا خَرَجَ عَنِ الْغَالِبِ، وَهُنَا «كَانَ إِذَا دَخَلَ» نَحْمِلُهَا عَلَى الدَّائِمِ حَتَّى يَقُومَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِدَائِمٍ.

قَوْلُهُ: «إِذَا دَخَلَ»: أَيُّ: أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَ، وَالْعَرَبُ تُعَبِّرُ بِالْفِعْلِ عَنِ إِرَادَتِهِ الْجَازِمَةِ الْقَرِيبَةِ مِنْهُ، أَوْ يُقَالُ: الْمُقَارَنَةُ لَهُ.

انْتَبِهْ لِأَمْرَيْنِ: جَازِمَةٌ بِدُونِ تَرَدُّدٍ، قَرِيبَةٌ مِنْهُ. أَمَّا الْإِرَادَةُ السَّابِقَةُ فَلَا يُعَبَّرُ عَنْهَا بِالْفِعْلِ.

مِثَالُ ذَلِكَ: نُرِيدُ وَنَحْنُ أَوَّلُ الضُّحَى أَنْ نُصَلِّيَ الظُّهْرَ، هَذِهِ إِرَادَةٌ سَابِقَةٌ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ أَقُولَ: إِذَا صَلَّيْتُ، لَكِنْ إِذَا كُنْتُ نُرِيدُ أَنْ تَدْخُلَ فِي الصَّلَاةِ فِعْلًا صَحَّ أَنْ تُعَبَّرَ عَنِ الْفِعْلِ بِالْإِرَادَةِ، وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا: لَا يَصْلُحُ أَنْ أُعَبِّرَ عَنِ إِرَادَةِ دُخُولِ الْمَسْجِدِ لِصَلَاةِ الظُّهْرِ بِدَخَلْتُ الْمَسْجِدَ الْآنَ؛ وَذَلِكَ لِتَبَاعُدِ مَا بَيْنَهُمَا.

كَذَلِكَ مَنْ كَانَ مُتَرَدِّدًا لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُعَبَّرَ بِالْفِعْلِ عَنِ إِرَادَتِهِ الْمُتَرَدِّدَةِ.

إِذَنْ: لَا يُعَبَّرُ بِالْفِعْلِ عَنِ إِرَادَتِهِ إِلَّا إِذَا كَانَتْ جَازِمَةً قَرِيبَةً مِنْهُ.

وَنَظِيرُ التَّعْبِيرِ بِالْفِعْلِ عَنِ الْإِرَادَةِ الْجَازِمَةِ الْقَرِيبَةِ، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨]، أَيُّ: إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَقْرَأَ.

فَقَوْلُهُ: «كَانَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءُ» يَعْنِي: إِذَا أَرَادَ دُخُولَ الْخَلَاءِ، قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ» وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُرَادَ بِهِ حَقِيقَةُ الْفِعْلِ، أَيُّ: أَنَّهُ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءُ بِالْفِعْلِ؛ لِأَنَّ الْخَلَاءَ لَيْسَ مَوْضِعَ دُعَاءٍ، وَإِنَّمَا الدُّعَاءُ يَكُونُ خَارِجًا.

قَوْلُهُ: «قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ». «اللَّهُمَّ أَصْلُهَا يَا اللَّهُ، لَكِنْ حُذِفَتِ الْيَاءُ لِكَثْرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ، وَعَوِضَ عَنْهَا الْمِيمُ وَأَخْرَتْ، فَلَمَّا إِذَا اخْتِيرَتْ

الْمَيْمِ دُونَ غَيْرِهَا، وَلِمَاذَا أُخْرِتْ عَنْ مَكَانِهَا؟

نَقُولُ: اخْتِيرَتِ الْمَيْمُ؛ لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الْجَمْعِ، فَكَأَنَّ الدَّاعِيَ جَمَعَ قَلْبُهُ إِلَى اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ فِي مُحَاطَتِهِ وَمُنَادَاتِهِ؛ وَلِذَلِكَ تَجِدُ الْمَيْمَ تَخْرُجُ بِضَمِّ الشَّفَتَيْنِ بَعْضُهُمَا إِلَى بَعْضٍ، وَأُخْرِتْ عَنْ مَكَانِ الْعَوْضِ تَيْمُنًا بِالْبُدَاءَةِ بِاسْمِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ نَقُولَ: «يَا اللَّهُمَّ» عُمُومًا، لَكِنَّ أَحْيَانًا تُقَالُ شُدُودًا، وَإِلَّا فَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْعَوْضِ وَالْمَعْوَضِ، لَكِنَّهَا جَاءَتْ فِي النَّظْمِ^(١):

إِنِّي إِذَا مَا حَدَثُ أَلَمًا أَقُولُ: يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

قَوْلُهُ: «إِذَا مَا حَدَثُ أَلَمًا»: يَعْنِي وَقَعَ، أَقُولُ: «يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ»، وَكَأَنَّ هَذَا الرَّاجِزَ، قَالَ: أَقُولُ: «يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ» مِنْ شِدَّةِ مَا حَدَثَ عَلَيْهِ، جَمَعَ بَيْنَ الْعَوْضِ وَالْمَعْوَضِ؛ لِيَكُونَ الْمُنَادَى مُنَادَى بِأَدَاتَيْنِ هُمَا: الْيَاءُ وَالْمَيْمُ.

قَوْلُهُ: «أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ»، فَ«أَعُوذُ» أَي: أَعْتَصِمُ، وَ«أَلُوذُ» أَي: أَلْتَجِيئُ، وَيُقَالُ: الْفَرَقُ أَنَّ اللَّيَازَةَ فِي طَلَبِ الْمَرْغُوبِ، وَالْإِسْتِعَاذَةَ فِي الْفِرَارِ مِنَ الْمَرْهُوبِ.

يَا مَنْ أَلُوذُ بِهِ فِيمَا أَوَّمُّهُ وَمَنْ أَعُوذُ بِهِ مِمَّا أَحَازِرُهُ

لَا يَجْبُرُ النَّاسَ عَظْمًا أَنْتَ كَاسِرُهُ وَلَا يَهَيِّضُونَ عَظْمًا أَنْتَ جَابِرُهُ^(٢)

(١) البيت نسبته أبو سعيد السكري في شرح أشعار الهذليين (٣/ ١٣٤٦) لأبي خراش، وهو في المقتضب للمبرد (٤/ ٢٤٢)، والأُمالي لابن الشجري (٢/ ٣٤٠) غير منسوب.

(٢) ديوان المتنبي (ص: ٤٣).

هَذَا يَقُولُهُ الْقَائِلُ فِي مَدْحِ بَشَرٍ مِنَ النَّاسِ، وَلَكِنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ تُقَالَ هَذِهِ الْآيَاتُ إِلَّا اللَّهُ عَزَّجَلَّ.

فَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مَعَاذُ كُلِّ لَاجِيٍّ إِلَيْهِ، وَكُلُّ مَنْ صَدَقَ اللُّجُوءَ إِلَى اللَّهِ أَعَادَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِمَّا يَخَافُ.

فَعَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَعُوذَ بِاللَّهِ، أَيِ: يَعْتَصِمَ بِهِ مِنَ «الْحُبْثِ وَالْحَبَائِثِ»، وَرُوِيَ «الْحُبْثُ» بِالضَّمِّ أَيْضًا، فَأَمَّا عَلَى إِسْكَانِ الْبَاءِ يَكُونُ الْمَرَادُ: الشَّرُّ، وَالْمَرَادُ بِ«الْحَبَائِثِ» النُّفُوسُ الشَّرِّيرَةُ؛ لِأَنَّهَا جَمْعُ حَبِيثَةٍ، كَمُصِيبَةٍ جَمْعُهَا مَصَائِبُ.

أَمَّا «الْحُبْثُ» عَلَى رِوَايَةِ الضَّمِّ، فَجَمْعُ حَبِيثٍ، وَالْحَبَائِثُ جَمْعُ حَبِيثَةٍ، وَفَسَّرُوا الْحَبِيثَ بِذُكُورِ الشَّيَاطِينِ، وَالْحَبَائِثُ إِنَاثُ الشَّيَاطِينِ.

فَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ اسْتِعَاذَ مِنْ ذُكْرَانِ الشَّيَاطِينِ وَإِنَاثِهِمْ، هَكَذَا ضَبَطَهَا الْمُؤَلِّفُ، وَإِنَّمَا يَسْتَعِيدُ مِنْ ذُكْرَانِ الشَّيَاطِينِ وَإِنَاثِهِمْ عِنْدَ دُخُولِ الْحَلَاءِ؛ لِأَنَّ الْحَلَاءَ مَحَلُّ الشَّيَاطِينِ، فَالشَّيَاطِينُ تَأْلَفُ الْحُبْثَ؛ لِأَنَّهَا حَبِيثَةٌ، كَمَا أَنَّ الْمَلَائِكَةَ تَأْلَفُ الطَّيِّبَ؛ لِأَنَّهَا طَيِّبَةٌ، فَإِذَا كَانَتِ الْمَرَا حِيضٌ مَقَرَّ الشَّيَاطِينِ فَإِنَّهُ يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَهَا أَنْ يَسْتَعِيدَ بِاللَّهِ مِنْ هَذِهِ الشَّيَاطِينِ.

وَضَبَطَهُ بَعْضُ الْخُفَّاطِ بِسُكُونِ الْبَاءِ وَضَمِّ الْحَاءِ، أَيِ (مِنَ الْحُبْثِ وَالْحَبَائِثِ)، وَقَالَ: الْمَرَادُ بِالْحُبْثِ الشَّرُّ، وَالْمَرَادُ بِالْحَبَائِثِ الْأَنْفُسُ الشَّرِّيرَةُ، فَكَانَتْهُ اسْتِعَاذَ مِنَ الشَّرِّ وَأَهْلِ الشَّرِّ، وَهَذَا التَّفْسِيرُ بِلا شَكٍّ أَعَمُّ مِنَ الْأَوَّلِ، وَإِذَا دَارَ الْأَمْرُ بَيْنَ مَعْنَيْنِ أَحَدُهُمَا دَاخِلٌ فِي الْآخَرِ كَانَ الْآخِذُ بِالْأَعَمِّ أَوْلَى؛ لِأَنَّ الْأَعَمَّ يَدْخُلُ فِيهِ الْأَخْصُ وَلَا عَكْسَ، وَعَلَى هَذَا فَيَنْبَغِي أَنْ تَقُولَ عِنْدَ دُخُولِ الْحَلَاءِ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْحُبْثِ وَالْحَبَائِثِ»

دُونَ أَنْ تَقُولَ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ».

وَإِذَا كُنْتَ فِي غَيْرِ بِنَاءٍ مُعَدٍّ أَوْ مُحَوِّطٍ، فَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَجْلِسَ فَقُلْ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ».

مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بَشَرٌ مِنَ الْبَشَرِ، لَا يَمْلِكُ لِنَفْسِهِ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا، يُؤْخَذُ هَذَا مِنْ أَنَّهُ اسْتَعَاذَ بِاللَّهِ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ، فَلَوْ كَانَ عِنْدَهُ قُوَّةٌ لَكَانَ هُوَ نَفْسُهُ يَدْفَعُ هَؤُلَاءِ الْخُبْثَ وَالْخَبَائِثَ، وَلَكِنْ يَدْفَعُ الشَّرَّ عَنْ نَفْسِهِ وَيَدْفَعُ أَهْلَ الشَّرِّ. وَكَوْنُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بَشَرًا لَا يَمْلِكُ لِنَفْسِهِ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا، وَهَذَا هُوَ مَا أَمَرَهُ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُعْلِنَهُ عَلَى الْمَلَأِ بِقَوْلِهِ: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، وَفِي قَوْلِهِ: ﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾ [الأنعام: ٥٠]، وَفِي قَوْلِهِ: ﴿قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا﴾ ﴿١١﴾ قُلْ إِنِّي لَنْ يُخْرِجَنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحَدًا﴾ [الجن: ٢١-٢٢].

وَبِمِثْلِ هَذِهِ الْآيَاتِ يَنْقَطِعُ تَعَلُّقُ الْمُشْرِكِينَ بِرُسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذِينَ يَأْتُونَ إِلَى قَبْرِهِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ - وَيَدْعُونَ وَيَقُولُونَ: يَا مُحَمَّدُ! يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَنْقِذْنِي مِنْ كَذَا، يَا مُحَمَّدُ! يَا رَسُولَ اللَّهِ! اجْلِبْ لِي كَذَا، زَوْجَنِي، أَوْ ارْزُقْنِي، أَوْ أَعْطِنِي وَلَدًا، أَوْ رُدَّ عَلَيَّ صَالَتِي، أَوْ اشْفِ مَرِيضِي، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْمُشْرِكُونَ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ نَفْسُهُ دَعَا عَشِيرَتَهُ، وَصَارَ يَدْعُوهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ، يَقُولُ: يَا فُلَانُ ابْنُ فُلَانٍ لَا أَغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، حَتَّى قَالَ:

«يَا فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ سَلِّبِي مِنْ مَالِي مَا شِئْتَ لَا أُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا»^(١)، قَالَ ذَلِكَ وَهُوَ فِي حَيَاتِهِ، فَكَيْفَ بِهِ بَعْدَ مَمَاتِهِ؟! أَيْمَكِنْ أَنْ يُغْنِيَ بَعْدَ مَمَاتِهِ وَهُوَ لَا يُغْنِي عَنْ أَحَدٍ شَيْئًا فِي حَيَاتِهِ؟!

فَإِنَّ مِثْلَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَيَقْصِدُونَهُ لِكَشْفِ الْكُرْبِ وَتَفْرِيجِ الْكُرْبَاتِ لَوْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ لِقَاتِلَهُمْ بِالسَّلَاحِ؛ حَتَّى يُؤْمِنُوا، فَإِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا اسْتَبَاحَ دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ، وَهُمْ الَّذِينَ يَقُولُونَ: نَحْنُ الَّذِينَ نُعَظِّمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَنَحْنُ الَّذِينَ نُحِبُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، لَكِنَّ الْمَحَبَّةَ وَالتَّعْظِيمَ لَهُمَا مِيزَانٌ قِسْطٌ عَدْلٌ، وَضَعَهُ اللَّهُ عَزَّجَلَّ فِي كِتَابِهِ؛ حَيْثُ يَقُولُ: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، لَمْ يَقُلْ: «إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَادْعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ»، قَالَ: ﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾.

وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ شَرِيعَةَ النَّبِيِّ ﷺ تُحَارِبُ كُلَّ الشَّرِّ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهِ حَتَّى إِنْ اللَّهُ عَزَّجَلَّ قَالَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، فَالزَّنا وَشُرْبُ الْخَمْرِ وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَأَكْلُ الْمَالِ، وَالزَّبا كُلُّ الْمَعَاصِي تَحْتَ مَشِئَةِ اللَّهِ، أَمَّا الشَّرُّ فَلَنْ يُغْفَرَ أَبَدًا.

وَقَالَ الْمُحَقِّقُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِنَّ الشَّرَّ لَا يَغْفِرُهُ اللَّهُ وَلَوْ كَانَ شَرْكَاً أَصْغَرَ لَا يُخْرِجُ مِنَ الْمِلَّةِ»^(٢).

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوصايا، باب هل يدخل النساء والولد في الأقارب، رقم (٢٧٥٣)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب في قوله تعالى: ﴿وَأَنْذَرْتُ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾، رقم (٢٠٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) الاختيارات العلمية (٥/ ٣٨٤)، والفروع لابن مفلح (٦/ ٦٦).

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ: كَمَا لَمْ تَوْحِدِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَيْثُ لَمْ يَلْجَأْ إِلَى أَحَدٍ إِلَّا إِلَى اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، وَلَمْ يَلْتَجِ إِلَى أَحَدٍ سِوَاهُ، وَلَا شَكَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَكْمَلُ النَّاسِ تَوْحِيدًا وَعِبَادَةً لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ وَأَنَّهُ أَعْلَمُ الْخَلْقِ بِاللَّهِ، وَأَخْشَاهُمُ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، حَتَّى إِنَّ قَوْمًا مِنَ الصَّحَابَةِ تَذَكَّرُوا فِيهِمَا بَيْنَهُمْ يُرِيدُونَ أَنْ يَسْأَلُوا أَفْضَلَ الطَّرِيقِ بِالْأَعْمَالِ الصَّالِحَاتِ، فَذَهَبُوا إِلَى زَوَاجَاتِ الرُّسُولِ ﷺ وَقَالُوا: كَيْفَ كَانَ عَمَلُ النَّبِيِّ ﷺ؟ فَقَالَتِ النِّسَاءُ: عَمَلُهُ كَذَا وَكَذَا، فَكَانَتْهُمْ تَقَالُوهَا هَذَا الْعَمَلُ، وَقَالُوا: هَذَا عَمَلٌ قَلِيلٌ، وَلَكِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ غَفَرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، أَمَّا نَحْنُ فَأَيْنَا لَسْنَا كَرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَكِنْ انظُرُوا لَنَا عَمَلًا، قَالَ بَعْضُهُمْ: أَنَا أَقْوَمُ اللَّيْلِ وَلَا أَنَامُ، وَقَالَ الثَّانِي: أَنَا أَصُومُ النَّهَارَ وَلَا أَفْطِرُ، وَقَالَ الثَّلَاثُ: أَنَا لَا أَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَلَبَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَقُولُونَ كَذَا وَكَذَا، أَمَّا أَنَا فَأَقْوَمُ وَأَنَامُ، وَأَصُومُ وَأَفْطِرُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي»^(١).

فَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَكْمَلُ الْخَلْقِ فِي التَّوْحِيدِ وَالْعِبَادَةِ، لَا أَحَدٌ مِنَ الْخَلْقِ يُمِثُّهُ، وَكَيْفَ وَهُوَ الَّذِي يَقُومُ لِلَّهِ تَعَالَى حَتَّى تَتَوَرَّمَ قَدَمَاهُ، بَلْ حَتَّى تَتَفَطَّرَ قَدَمَاهُ، فَيَقَالُ لَهُ فِي ذَلِكَ؟ فَيَقُولُ: «أَفَلَا أَحِبُّ أَنْ أَكُونَ عَبْدًا شَكُورًا»^(٢).

الْفَائِدَةُ الثَّلَاثَةُ: إِبْطَاتُ الشَّيَاطِينِ، وَهَذَا ثَابِتٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ،

(١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب الترغيب في النكاح، رقم (٥٠٦٣)، ومسلم: كتاب النكاح، باب استحباب النكاح لمن تافت نفسه إليه، رقم (١٤٠١)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب قيام النبي ﷺ الليل حتى ترم قدماه، رقم (١١٣٠)، ومسلم: كتاب صفة القيامة، باب إكثار الأعمال والاجتهاد في العبادة، رقم (٢٨١٩)، من حديث المغيرة ابن شعبه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَالْوَاقِعُ يَشْهَدُ بِذَلِكَ، فَالشَّيَاطِينُ مَوْجُودُونَ، وَلَهُمْ تَأْثِيرٌ عَلَى الْإِنْسَانِ، وَمَا أَشَدَّ تَأْثِيرَهُمْ عَلَى بَنِي آدَمَ! يُرِيدُونَ أَنْ يُفْسِدُوا عِبَادَةَ الْآدَمِيِّينَ؛ لِأَنَّ آدَمَ عَدُوٌّ لِإِبْلِيسَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَقُلْنَا أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتْنَعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [البقرة: ٣٦]، فَهُوَ عَدُوٌّ لآدَمَ، وَعَدُوٌّ لِبَنِي آدَمَ ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا إِنَّمَا يَدْعُوا حِزْبَهُ لِيَكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [فاطر: ٦]، فَالشَّيْطَانُ يُلْقِي الْوَسَاوِسَ السَّيِّئَةَ وَالْإِرَادَاتِ السَّيِّئَةَ فِي قَلْبِ الْإِنْسَانِ، حَتَّىٰ إِنَّهُ يَصِلُ بِالْإِنْسَانِ إِلَىٰ أَنْ يُشَكِّكَهُ فِي وُجُودِ اللَّهِ، وَيُشَكِّكَهُ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ، وَيُشَكِّكَهُ فِي الْيَوْمِ الْآخِرِ، وَالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَالْجَزَاءِ عَلَى الْأَعْمَالِ، وَيُشَكِّكَهُ فِي الْعِبَادَاتِ وَفَوَائِدِهَا وَثَمَرَاتِهَا، وَيَقُولُ: مَا شَأْنُنَا وَهَذِهِ الْأَعْمَالُ الْمُرْهَقَةُ الَّتِي لَا فَائِدَةَ مِنْهَا؟

وَيَصِلُ إِلَىٰ دَرَجَةٍ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَ الْإِنْسَانِ وَزَوْجَتِهِ، فَيُلْقِي فِي قَلْبِهِ وَسَاوِسَ فِي الطَّلَاقِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، حَتَّىٰ إِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَحَيَّلُ أَنَّهُ إِذَا رَأَىٰ زَمِيلَهُ فَهُوَ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ مِنْ شِدَّةِ مَا يُدْخِلُ الْوَسَاوِسَ عَلَى قَلْبِ الْإِنْسَانِ، هَذِهِ مِنَ النَّاحِيَةِ الْفِكْرِيَّةِ وَالنَّاحِيَةِ الْمَعْنَوِيَّةِ، وَيَمَسُّ الْإِنْسَانُ أَيْضًا بِالصَّرَعِ وَالْجُنُونِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ يَصْرَعُ الْإِنْسَانَ حَتَّىٰ يَصِلَ إِلَىٰ دَرَجَةِ الْجُنُونِ وَالْإِغْمَاءِ وَالْقَذْفِ بِزَبْدٍ^(١) الرِّبْقِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ مَعْرُوفٌ مِنَ الصَّرَعِ الَّذِي يُصِيبُ بَنِي آدَمَ.

وَلَقَدْ أَخْطَأَ خَطَأً عَظِيمًا وَشَطَحَ شَطْحًا بَعِيدًا مَنْ أَنْكَرَ أَنْ يَصْرَعَ الْجَنِيُّ الْإِنْسَ؛ لِأَنَّ هَذَا ثَابِتٌ بِظَاهِرِ الْقُرْآنِ، وَثَابِتٌ بِصَرِيحِ السُّنَّةِ، وَكَذَلِكَ إِجْمَاعُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَلَمْ يُخَالَفْ فِي ذَلِكَ إِلَّا أَهْلُ الْبِدْعِ مِنَ الْمُعْتَرِلَةِ وَغَيْرِهِمُ الَّذِينَ يُنْكِرُونَ مِنْ

(١) الزَّبْدُ: هُوَ كَالرَّغْوَةِ تَخْرُجُ مِنَ الْبَحْرِ وَغَيْرِهِ. الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ [زبد] (١/ ٢٥٠).

الْأَشْيَاءِ مَا وَرَاءَ الْمَادَّةِ، وَلَا يَرْتَضُونَ إِلَّا الْأَشْيَاءَ الْمَادِّيَّةَ الْمُحْضَةَ، أَوْ مَا يَزْعُمُونَ أَنَّ عُقُولَهُمْ تَشْهَدُ بِهِ.

وَالْمِهْمُ أَنَّ الشَّيَاطِينَ لَهُمْ تَأْثِيرٌ حَسِّيٌّ وَعَقْلِيٌّ وَفِكْرِيٌّ عَلَى بَنِي آدَمَ؛ وَلِهَذَا كَانَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَسْتَعِيدُّ بِاللَّهِ مِنْهُمْ عِنْدَ دُخُولِ الْحَلَاءِ.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ الْحَلَاءَ مَسْكَنُ الشَّيَاطِينِ وَمَأْوَاهُمْ؛ لِأَنَّ الْحَلَاءَ أَمَاكِنُ خَبِيثَةٌ نَجِسَةٌ وَالشَّيَاطِينُ كَذَلِكَ، خُبَاءٌ أَنْجَاسٌ، يَأْمُرُونَ بِالْخُبْثِ، بِالْفَحْشَاءِ، بِالْمُنْكَرِ، بِالْكُفْرِ، بِالشَّرِّ، بِكُلِّ نَجَسٍ خَبِيثٍ مِنَ الْعَمَلِ، وَهَذَا مِنْ حِكْمَةِ اللَّهِ، أَنَّ النُّفُوسَ الْخَبِيثَةَ تَمِيلُ إِلَى الْأَمَاكِنِ الْخَبِيثَةِ، وَأَنَّ النُّفُوسَ الطَّيِّبَةَ تَمِيلُ إِلَى الْأَمَاكِنِ الطَّيِّبَةِ؛ وَلِهَذَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ، إِمَامٌ عَادِلٌ، وَشَابٌّ نَشَأَ فِي طَاعَةِ اللَّهِ، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ بِالْمَسَاجِدِ»^(١)، كَانَ مُعَلِّقًا قَلْبُهُ بِالْمَسَاجِدِ وَهِيَ بُيُوتُ اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ طَيِّبٌ، فَيَتَعَلَّقُ قَلْبُهُ بِالْأَمَاكِنِ الطَّيِّبَةِ، وَكُلَّمَا خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ فَإِذَا بِقَلْبِهِ مُتَعَلِّقٌ بِهِ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ الْآخَرَى، وَهَكَذَا دَائِمًا وَأَبَدًا قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ بِالْمَسَاجِدِ؛ لِأَنَّهُ طَيِّبٌ فَيَتَعَلَّقُ بِالْأَشْيَاءِ الطَّيِّبَةِ.

وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ وَالْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَاتِ وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ﴾ [النور: ٢٦]؛ وَلِهَذَا كَانَ الَّذِي يَرْمِي نِسَاءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْخُبْثِ بِالزَّنَا، كَانَ كَافِرًا مُرْتَدًّا، يُقْتَلُ فِي كُلِّ حَالٍ، سِوَاهُ ذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا الَّتِي أَظْهَرَ اللَّهُ بُرَاءَتَهَا فِي كِتَابِهِ، أَوْ غَيْرِهَا مِنْ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَوْ صَحَّ أَنَّ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة، رقم (٦٦٠)، ومسلم:

كتاب الزكاة، باب فضل إخفاء الصدقة، رقم (١٠٣١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

تَكُونُ نِسَاءَ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ الْحَبِيثَةِ لَكَانَ هَذَا قَدْ حَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَكُونَ زَوْجَ الْبَغَايَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَالْمُؤْمَسَاتِ، فَكُلُّ مَنْ رَمَى زَوْجَاتِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْخُلُقِ الرَّذِيلِ فَإِنَّهُ قَدْ قَدَحَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَلِهَذَا كَانَ الصَّحِيحُ مِنْ أَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ كَمَا ذَكَرَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِ (الصَّارِمِ الْمَسْلُوعِ عَلَى شَاتِمِ الرَّسُولِ) ^(١) أَنَّ مَنْ قَذَفَ وَاحِدَةً مِنْ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ فَهُوَ كَافِرٌ مُرْتَدٌّ يُسْتَتَابُ، فَإِنْ تَابَ سَقَطَ حَقُّ اللَّهِ فِيهِ، وَلَكِنْ يُقْتَلُ لِحَقِّ النَّبِيِّ ﷺ حِمَايَةً لِشَرَفِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَنْزِلَتِهِ.

الْفَائِدَةُ الْخَامِسَةُ: عُمُومُ مُلْكِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَسُلْطَانِهِ، وَأَنَّهُ لَا أَحَدَ يَسْتَطِيعُ أَنْ يُؤَثِّرَ بِأَحَدٍ وَلَوْ كَانَ هَذَا الشَّيْءُ مِنْ أَخْفَى مَا يَكُونُ وَأَقْوَى مَا يَكُونُ؛ وَلِهَذَا لَمَّا اسْتَكْبَرَتْ عَادٌ فِي الْأَرْضِ وَقَالُوا: مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً؟ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ﴾ (١٥) فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا ﴿[فصلت: ١٥-١٦]، قَالُوا: مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً، وَأَهْلَكَهُمْ اللَّهُ بِالْأَلْفِ الْأَشْيَاءِ، وَهُوَ الرِّيحُ.

فَهَذِهِ الشَّيَاطِينُ الْحَقِيقَةُ الشَّدِيدَةُ الْقُوَّةُ جَعَلَ اللَّهُ لَهَا سُلْطَةً لَكِنَّ قُوَّةَ اللَّهِ فَوْقَ سُلْطَتِهَا؛ وَلِهَذَا اسْتَعَاذَ النَّبِيُّ ﷺ بِاللَّهِ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ.



١٤ - عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ، فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ وَلَا بَوْلٍ، وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا، وَلَكِنْ شَرُّقُوا أَوْ غَرَّبُوا». قَالَ أَبُو أَيُّوبَ: «فَقَدِمْنَا الشَّامَ، فَوَجَدْنَا مَرَا حِيضَ قَدْ بُنِيَتْ نَحْوَ الْكَعْبَةِ، فَتَنَحَّرَفُ عَنْهَا، وَنَسْتَغْفِرُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ^(١)».

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْغَائِطُ: الْمَوْضِعُ الْمُطْمَئِنُّ مِنَ الْأَرْضِ، كَانُوا يَتَّبِعُونَهُ لِلْحَاجَةِ، فَكَتَبُوا بِهِ عَنْ نَفْسِ الْحَدَثِ؛ كَرَاهِيَةً لِذِكْرِهِ بِخَاصِّ اسْمِهِ، وَالْمَرَا حِيضُ: جَمْعُ مَرَحَاضٍ، وَهُوَ الْمُغْتَسَلُ، وَهُوَ أَيْضًا كِنَايَةً عَنْ مَوْضِعِ التَّخَلِّي.

١٥ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «رَقِيتُ يَوْمًا عَلَى بَيْتِ حَفْصَةَ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْضِي حَاجَتَهُ مُسْتَقْبِلَ الشَّامِ، مُسْتَدْبِرَ الْكَعْبَةِ^(٢)، وَفِي رِوَايَةٍ: «مُسْتَقْبِلًا بَيْتَ الْمَقْدِسِ»^(٣).

الشرح

«إِذَا أَتَيْتُمُ» أَي: جِئْتُمُ، وَأَتَيْتُمْ أَي: أُعْطِيتُمْ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا آتَيْتُم مِّن رَّبًّا لِّرَبِّوٓا۟ فِيٓ أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرِبُوٓا۟ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُم مِّن زَكَاوٰتٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُضْغَفُونَ﴾ [الروم: ٣٩]، مَا آتَيْتُمْ. يَعْنِي: أُعْطِيتُمْ، ﴿وَمَا آتَيْتُم إِحْدَهُنَّ قِنطَارًا﴾

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب قبله أهل المدينة وأهل الشام والمشرق، رقم (٣٩٤)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب الاستطابة، رقم (٢٦٤).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب التبرز في البيوت، رقم (١٤٨)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب الاستطابة، رقم (٢٦٦/٦٢).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب من تبرز على لبنتين، رقم (١٤٥)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب الاستطابة، رقم (٢٦٦/٦١).

[النساء: ٢٠]، أي: أُعْطِيتُمْ، أَمَّا أَتَيْتُمْ فَمَعْنَاهَا: حِثُّكُمْ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَنَّى أَمُرُ اللَّهَ﴾ [النحل: ١]، بِمَعْنَى جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ.

هُنَا قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ» أي: حِثُّكُمْ، وَالْغَائِطُ فِي الْأَصْلِ الْمَوْضِعُ الْمُنْخَفِضُ مِنَ الْأَرْضِ، وَمِنْهُ قَوْلُ النَّاسِ الْآنَ: هَذَا مَاءٌ غَوِيطٌ، أي: عَمِيقٌ نَازِلٌ، فَمَعْنَى الْغَائِطِ الْمَكَانُ الْمُنْخَفِضُ مِنَ الْأَرْضِ.

وَمُنَاسَبَةُ الْمَكَانِ الْمُنْخَفِضِ مِنَ الْأَرْضِ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ أَنَّهُمْ كَانُوا قَدِيمًا لَيْسَ عِنْدَهُمْ أَمَاكِنُ فِي بُيُوتِهِمْ يَقْضُونَ فِيهَا الْحَاجَةَ، وَهِيَ الَّتِي تُسَمَّى الْكُنْفَ، وَإِنَّمَا يَخْرُجُونَ إِلَى خَارِجِ الْبُيُوتِ لِقَضَائِهَا لِأَنَّهَا أَسْتَرٌ وَيَقْضُونَ فِيهَا حَاجَتَهُمْ.

وَهُوَ كِنَايَةٌ عَنْ قَضَاءِ الْحَاجَةِ، سَوَاءٌ فِي الْغَائِطِ، أَوْ بَيْتِ الْخَلَاءِ، أَوْ الْمَرَاكِضِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، فَالْمُرَادُ بِالْغَائِطِ هُنَا: الْخَارِجُ الْمُسْتَقْدَرُ.

قَوْلُهُ ﷺ: «فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ وَلَا بَوْلٍ»: يَعْنِي: لَا تَجْعَلُوهَا أَمَامَكُمْ، سَوَاءٌ جَلَسْتُمْ لِغَائِطٍ أَوْ جَلَسْتُمْ لِبَوْلٍ، وَالْغَائِطُ الْخَارِجُ مِنَ الدُّبُرِ، وَالْبَوْلُ الْخَارِجُ مِنَ الْقُبُلِ.

قَوْلُهُ ﷺ: «وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا»: أي: لَا تَجْعَلُوهَا خَلْفَ ظَهْرِكُمْ، وَلَمَّا نَهَى عَنِ الِاسْتِقْبَالِ وَالِاسْتِدْبَارِ أَرْشَدَ إِلَى الْأَمْرِ الْجَائِزِ، فَقَالَ: «وَلَكِنْ شَرُّوْا أَوْ عَرَّبُوا».

إِذَنْ: نَجْعَلُهَا عَنْ أَيْمَانِنَا، أَوْ عَنْ شِمَائِلِنَا، «وَلَكِنْ شَرُّوْا» أي: اتَّجِهُوا إِلَى الشَّرْقِ، «أَوْ عَرَّبُوا» اتَّجِهُوا إِلَى الْغَرْبِ.

هَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ خِطَابَانِ:

أَحَدُهُمَا: عَامٌّ، وَهُوَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ وَلَا بَوْلٍ، وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا»، فَهَذَا يَشْمَلُ كُلَّ الْبُلْدَانِ فِي أَيِّ مَكَانٍ.

وَالثَّانِي: خَاصٌّ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرَّبُوا»، فَيَخْتَصُّ بِأَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَمَنْ كَانَ عَلَى سَمْتِهِمْ مِمَّنْ إِذَا شَرَّقَ أَوْ غَرَّبَ لَمْ يَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ، وَلَمْ يَسْتَدْبِرْهَا. فَإِذَا شَرَّقَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ تَكُونُ الْقِبْلَةُ عَلَى أَيْمَانِهِمْ، وَإِذَا غَرَّبُوا تَكُونُ عَلَى شِمَائِلِهِمْ، وَحَيْثُ لَا يَكُونُونَ مُسْتَقْبِلِي الْقِبْلَةِ وَلَا مُسْتَدْبِرِيهَا.

وَالْعِلَّةُ مِنْ تَجَنُّبِ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ وَاسْتَدْبَارِهَا فِي قَضَاءِ الْحَاجَةِ؛ مِنْ أَجْلِ احْتِرَامِ الْقِبْلَةِ وَتَعْظِيمِهَا، وَأَلَّا يَتَسَاوَى مَنْ هُوَ عَلَى حَاجَتِهِ بِمَنْ يُنَاجِي رَبَّهُ، فَكِلَاهُمَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ، وَالْإِسْتِدْبَارُ لَا شَكَّ أَنَّ فِيهِ امْتِهَانًا لِمَنْ اسْتَدْبَرَتْ.

لِهَذَا كَانَ الْعَرَضُ مِنَ النَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ تَعْظِيمُ الْقِبْلَةِ وَاحْتِرَامُهَا؛ وَلِئَلَّا يَتَشَبَّهَ هَذَا الَّذِي جَلَسَ فِي هَذَا الْمَكَانِ الْحَبِيثِ لِتَفْرِغِ النَّجَاسَةِ -يَتَشَبَّهُ إِذَا اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ- بِمَنْ يُصَلِّي؛ تَعْظِيمًا لِلْقِبْلَةِ، فَنَهَى عَنْ ذَلِكَ.

قَالَ أَبُو أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فَقَدِمْنَا الشَّامَ، فَوَجَدْنَا مَرَا حِيضَ قَدْ بُنِيَتْ نَحْوَ الْكَعْبَةِ»؛ لِأَنَّ أَهْلَ الشَّامِ كَانُوا نَصَارَى لَا يَتَّجِهُونَ فِي صَلَوَاتِهِمْ إِلَى الْكَعْبَةِ؛ فَبَنَوْا مَرَا حِيضَهُمْ مُتَّجِهَةً إِلَى الْكَعْبَةِ، قَالَ: «فَنَحَرَفُ عَنْهَا»، أَي: نَمِيلُ عَنْهَا، «وَنَسْتَغْفِرُ اللَّهَ» أَي: نَطْلُبُ مِنْهُ الْمَغْفِرَةَ.

وَسَبَبُ الْاسْتِغْفَارِ: قِيلَ: يَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ بَنَاهَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَهَذَا ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَرَادَ اسْتِغْفَارًا لِغَيْرِ نَفْسِهِ لَقَيَّدَ.

وَقِيلَ: لِأَنَّهُمْ يَنْحَرِفُونَ، وَالْإِنْحِرَافُ لَيْسَ مُخَالَفَةً تَامَةً، فَخَافَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يَكُونَ مُقْصَرًّا فِي هَذَا الْإِنْحِرَافِ، فَقَالَ: «نَسْتَغْفِرُ اللَّهَ».

ثُمَّ أَعْقَبَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «رَقِيتُ يَوْمًا عَلَى بَيْتِ حَفْصَةَ» «رَقِيتُ» وَالْفِعْلُ مِنْهُ: رَقِيَ بِمَعْنَى صَعِدَ «عَلَى بَيْتِ حَفْصَةَ» أُخْتِهِ، «فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْضِي حَاجَتَهُ» وَيُرِيدُ بِذَلِكَ الْبَوْلَ أَوِ الْغَائِطَ «مُسْتَقْبِلَ الشَّامِ، مُسْتَدْبِرَ الْكَعْبَةِ»، فَقَوْلُهُ: «مُسْتَقْبِلَ الشَّامِ» لَا إِشْكَالَ فِيهِ، أَمَّا قَوْلُهُ: «مُسْتَدْبِرَ الْكَعْبَةِ» فَفِيهِ إِشْكَالٌ؛ لِأَنَّهُ يُعَارِضُ عُمُومَ حَدِيثِ أَبِي أَيُّوبَ فِي قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا».

فَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ:

قَالَ بَعْضُهُمْ: بِعُمُومِ حَدِيثِ أَبِي أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ وَلَا اسْتِدْبَارُهَا لَا بِالْخَلَاءِ، وَلَا فِي الْبُنْيَانِ، وَهَذَا اخْتِيَارُ أَبِي أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَاخْتِيَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَد^(١).

وَقِيلَ: يَجُوزُ الْإِسْتِقْبَالُ وَالْإِسْتِدْبَارُ فِي الْبُنْيَانِ؛ وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ مُخَصَّصٌ لِحَدِيثِ أَبِي أَيُّوبَ.

وَهُنَا نَجَادِلُ أَصْحَابَ هَذَا الْقَوْلِ، فَنَقُولُ: هَلْ فِعْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَخَالِفُ لِعُمُومِ قَوْلِهِ، مُخَصَّصٌ أَوْ خَاصٌّ بِهِ؟

الْجَوَابُ: فِي هَذَا قَوْلَانِ لِلْعُلَمَاءِ:

قَالَ بَعْضُهُمْ: نَأْخُذُ بِعُمُومِ اللَّفْظِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي خُوطِبْنَا بِهِ، وَلَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الفصل: ٦٥]، وَالْفِعْلُ لَهُ اخْتِمَالَاتٌ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَانَ نَاسِيًا، وَهَذَا وَارِدٌ لَا شَكَّ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَمْ يَتَيَسَّرْ لَهُ أَنْ يَنْحَرِفَ إِلَى جَهَةِ غَيْرِ الْقِبْلَةِ، فَيَكُونُ عَاجِزًا، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ خَاصٌّ بِهِ، وَالْأَوَّلُ عَامٌّ لِلْأُمَّةِ، لَكِنَّ هَذَا الْإِحْتِمَالُ وَإِنْ كَانَ وَارِدًا عَقْلًا إِلَّا أَنَّهُ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ احْتِرَامَ الْقِبْلَةِ لَا يَخْتَصُّ بِالْأُمَّةِ، بَلْ هُوَ لِلْأُمَّةِ وَلِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ يَخْتَرِمُهُ، لَكِنَّ اخْتِمَالَ الْخُصُوصِيَّةِ، أَوْ اخْتِمَالُ أَنْ يَكُونَ نَاسِيًا أَوْ أَنْ يَكُونَ عَاجِزًا وَارِدٌ؛ لِهَذَا ذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِلَى التَّخْرِيمِ مُطْلَقًا.

ثُمَّ نَقُولُ: ذَكَرْتُمْ أَنَّهُ يَجُوزُ اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ وَاسْتِدْبَارُهَا، وَاخْتَجَجْتُمْ بِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، وَهَذَا اسْتَدْلَلْتُمْ بِالْأَخْصِ عَلَى الْأَعْمِ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الدَّلِيلُ أَعْمَ مِنَ الْمَذْلُولِ، وَهَذَا الدَّلِيلُ أَخْصُ؛ لِأَنَّ الَّذِي وَرَدَ فِيهِ هُوَ الْاسْتِدْبَارُ، وَأَمَّا الْاسْتِقْبَالُ فَلَا.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْاسْتِدْبَارَ أَهْوَنُ فِي الْإِحْتِقَارِ مِنَ الْاسْتِقْبَالِ، وَالْاسْتِقْبَالُ أَقْبَحُ، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّهُ يَجُوزُ اسْتِدْبَارُ الْقِبْلَةِ فِي الْبُنْيَانِ، وَلَا يَجُوزُ اسْتِقْبَالُهَا، وَهَذَا الْقَوْلُ أَصَحُّ.

فَأَصَحُّ الْأَقْوَالِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّهُ يَجُوزُ فِي الْبُنْيَانِ اسْتِدْبَارُ الْكَعْبَةِ دُونَ اسْتِقْبَالِهَا؛ لِأَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ فِعْلَ النَّبِيِّ ﷺ يُخَصَّصُ قَوْلُهُ؛ لِأَنَّ فِعْلَهُ سُنَّةٌ وَقَوْلُهُ سُنَّةٌ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: رَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَبْلَ

أَنْ يَمُوتَ بَسَنَةٍ يَبُولُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ»^(١)؟

فالجواب: على فرضِ أَنَّهُ صَحِيحٌ، فليس هناك دليلٌ على أَنَّهُ مُتَأَخَّرٌ عَنِ النَّهْيِ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ رُبَّمَا يَكُونُ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ بِنُصْفِ سَنَةٍ؛ وَلِهَذَا ذَكَرَ الْعُلَمَاءُ أَنَّ النَّاقِلَ عَنِ الْأَصْلِ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمُبْتَقِي عَلَى الْأَصْلِ؛ لِأَنَّ النَّاقِلَ عَنِ الْأَصْلِ مَعَهُ زِيَادَةٌ عِلْمٍ.

مِنْ فَوَائِدِ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: سُئِلَ الشَّرِيعَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ لِكُلِّ شَيْءٍ.

وَجْهٌ ذَلِكَ: أَنَّهُ أَعْلَمْنَا بِآدَابِ قَضَاءِ الْحَاجَةِ؛ وَلِهَذَا قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْمَشْرِكِينَ لِسَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ: «عَلَّمَكُم نَبِيكُم كُلَّ شَيْءٍ حَتَّى الْحِرَاءَةَ، قَالَ: فَقَالَ: أَجَلٌ»^(٢)، وَذَكَرَ أَنَّهُ مَنَعَهُمْ مِنْ أَنْ يَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: تَعْظِيمُ الْقِبْلَةِ، وَذَلِكَ بِالنَّهْيِ عَنِ اسْتِقْبَالِهَا أَوْ اسْتِدْبَارِهَا حَالَ قَضَاءِ الْحَاجَةِ.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: جَوَازُ اسْتِقْبَالِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَلَكِنْ شَرُّقُوا أَوْ غَرْبُوا».

لَكِنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ ذَهَبَ إِلَى كَرَاهَةِ اسْتِقْبَالِ الشَّمْسِ أَوْ الْقَمَرِ، وَعَلَّلُوا ذَلِكَ بِمَا فِيهِمَا مِنْ نُورِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا التَّعْلِيلَ عَلِيلٌ؛ لِأَنَّ النُّجُومَ فِيهَا نُورٌ

(١) أخرجه أحمد (٣/ ٣٦٠)، وأبو داود: كتاب الطهارة، باب الرخصة في ذلك [استقبال القبلة عند قضاء الحاجة]، رقم (١٣)، والترمذي: كتاب الطهارة، باب ما جاء في الرخصة في ذلك، رقم (٩)، وابن ماجه: كتاب الطهارة، باب الرخصة في ذلك في الكنيف، رقم (٣٢٥).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب الاستطابة، رقم (٢٦٢).

الله عَزَّوَجَلَّ وَالْفَجْرُ فِيهِ نُورُ اللهِ، وَمَعَ هَذَا يَخْتَلِفُ الْحُكْمُ، ثُمَّ إِنَّ هَذَا الْقَوْلَ مُخَالِفٌ
-أَيْضًا- لِقَوْلِهِ: «وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا».

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أَنَّ النَّهْيَ عَنِ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ أَوْ اسْتِدْبَارِهَا عَامٌّ فِي الْبُيَّانِ وَغَيْرِ
الْبُيَّانِ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمْ يَسْتَنْ شَيْئًا، وَخَاطَبَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ وَهُمْ إِمَّا أَنْ يَكُونُوا فِي
بُيُوتِهِمْ خَلَاءً أَوْ يُتَوَقَّعُ ذَلِكَ.

عَلَى كُلِّ حَالٍ: الْحَدِيثُ عَامٌّ، وَبِنَاءٌ عَلَيْهِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَبْنِيَ الْإِنْسَانُ اتِّجَاهَ مَرَحَاضِهِ
إِلَى الْقِبْلَةِ، وَلَيْسَمَعَ الْمُهَنْدِسُونَ لِلْعِمَارِ، وَلَيْسَمَعَ الْبَنَّاوُونَ أَيْضًا لِهَذَا الْحَدِيثِ،
وَأَنَّهُمْ إِذَا أَرَادُوا إِنِّشَاءَ الْمَرَا حِيضٍ فِي الْعِمَارَاتِ أَوْ الْفِلَالِ فَإِنَّهُ يَجِبُ أَلَّا تَكُونَ وُجُوهُهَا
إِلَى الْقِبْلَةِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَرَّمَ ذَلِكَ؛ فَقَدْ نَهَى نَهْيَ تَحْرِيمٍ عَنْ ذَلِكَ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: إِذَا كَانَ بَيْتِي قَدْ بُنِيَ عَلَى هَذَا فَمَاذَا أَصْنَعُ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ لَكَ فِي هَذَا طَرِيقَيْنِ:

الطَّرِيقُ الْأَوَّلُ: أَنْ تُغَيِّرَ الْمَجْلِسَ -مَقْعَدَ الْبَوْلِ وَالْغَائِطِ- لِتَكُونَ الْقِبْلَةُ عَلَى
يَمِينِكَ أَوْ عَلَى يَسَارِكَ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي تَبَرَّأُ بِهِ الذِّمَّةُ وَيَسْتَرِيحُ بِهِ الْقَلْبُ، وَلَا يَخْشَى
صَاحِبُ الْبَيْتِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدٌ فَيَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ أَوْ يَسْتَدْبِرَهَا.

الطَّرِيقُ الثَّانِي: أَنْ يَجْلِسَ الْإِنْسَانُ وَيَنْحَرِفَ وَيَظُلَّ الْمَقْعَدُ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ؛ لِقَوْلِ
أَبِي أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَاوِي الْحَدِيثِ: فَقَدِمْنَا الشَّامَ فَوَجَدْنَا مَرَا حِيضَ قَدْ بُنِيََتْ نَحْوَ
الْكَعْبَةِ فَتَنْحَرِفُ عَنْهَا وَتَسْتَغْفِرُ اللهُ، وَلَكِنَّ هَذَا الطَّرِيقَ طَرِيقٌ قَاصِرٌ، وَوُجُوهُ فُصُورِهِ:

أَوَّلًا: أَنَّ الْإِنْسَانَ رَبَّمَا يَدْخُلُ فَيَنْسَى وَيَجْلِسُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ.

ثَانِيًا: أَنَّهُ قَدْ يَدْخُلُ الْمَرْحَاضَ شَخْصٌ آخَرُ فَيَجْلِسُ حَيْثُ كَانَ اتِّجَاهُ الْمَقْعَدَةِ.

ثَالِثًا: رَبِّمَا يَكُونُ الرَّجُلُ قَدْ نَبَّهَ أَهْلُهُ عَلَى هَذَا، وَلَكِنْ لَا يَأْمَنُ أَنْ يَبِيعَ الْبَيْتَ أَوْ يَنْتَقِلَ عَنْهُ بِالْإِثْرِ، فَيَأْتِي مَنْ بَعْدَهُ وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ، وَيَكُونُ هُوَ السَّبَبُ فِي ذَلِكَ، وَالتَّسَبُّبُ مُشَارِكٌ لِلْفَاعِلِ فِي الْإِثْمِ.

إِذِنْ: الطَّرِيقُ الْأَوَّلُ أَسْلَمُ.

فَعَلَى هَذَا إِذَا قَالَ قَائِلٌ: إِذَا وَجَدْنَا مَرَّاحِيضَ بُنِيَتْ نَحْوَ الْكَعْبَةِ، وَفَقَّ مَا قَالَ

أَبُو أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؟

قُلْنَا: إِنَّ الْوَاجِبَ تَغْيِيرُهَا كَمَا يُوجَدُ فِي بَعْضِ الْحِمَامَاتِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ رَبِّمَا هُوَ بِنَفْسِهِ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَتَخَلَّصَ مِنْ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ بِالْإِنْحِرَافِ عَنْهَا، لَكِنَّ غَيْرَهُ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ، أَوْ مَنْ يَرِثُ الْبَيْتَ مِمَّنْ أَتَى بَعْدَهُ قَدْ لَا يَهْتَمُّونَ بِهَذَا الْأَمْرِ؛ فَيَكُونُ إِنْهُمْ عَلَيْهِ؛ وَلِهَذَا يَجِبُ التَّنَبُّهُ الْآنَ لَوْضِعِ الْمَرَّاحِيضِ، وَأَلَّا تَكُونَ مُسْتَقْبَلَةَ الْقِبْلَةِ.

فَإِذَا قَالَ: تَغْيِيرُ الْحِمَامِ أَوْ تَغْيِيرُ الْمَقْعَدِ يُكَلِّفُ مَبْلَغًا كَبِيرًا؟

فَالْجَوَابُ: هَذَا أَمْرٌ سَهْلٌ لِسَلَامَةِ الدِّينِ، وَكَمْ مِنْ مَضْرُوفَاتٍ فِي تَجْهِيْزِ الْبَيْتِ وَفَرَشِهِ لَا فَائِدَةَ مِنْهَا إِلَّا التَّكْلُفُ وَزِيَادَةُ الْمَالِ، كَمْ يَفْرُشُ دَرَجَ بَيْتِهِ؛ فَالنَّاسُ لَنْ يَجْلِسُوا فِي الدَّرَجِ؛ لِأَنَّهَا عَمْرٌ.

عَلَى كُلِّ حَالٍ نَقُولُ: إِنَّ الْأَمْرَ سَهْلٌ، لَكِنَّ الْبَذَلَ فِي الْحَقِّ يُثْقِلُهُ الشَّيْطَانُ عَلَى النَّفْسِ؛ وَلِهَذَا تَجِدُ الرَّجُلَ يَثْقُلُ عَلَيْهِ أَنْ يَبْذُلَ اثْنَيْنِ وَنِصْفًا فِي الْمِثَّةِ فِي الزَّكَاةِ، وَيَهْوَنُ عَلَيْهِ أَنْ يَبْذُلَ خَمْسَةً فِي الْمِثَّةِ مِنَ الصَّدَقَةِ الْمُسْتَحَبَّةِ، وَيَهْوَنُ عَلَيْهِ أَنْ يَبْذُلَ عِشْرِينَ فِي

الْمِثَّةِ مِنْ أَجْلِ وَلِيْمَةٍ دَعَا إِلَيْهَا زُمَلَاءُهُ أَوْ أَصْحَابُهُ، هَذَا هُوَ الْوَاقِعُ، فَأُمُورُ الْخَيْرِ يُثْقَلُهَا الشَّيْطَانُ فِي النَّفْسِ؛ وَلِهَذَا أَقُولُ: إِنَّهُ يَجِبُ عَلَى مَنْ كَانَتْ مَرَاغِبُهُمْ مُتَّجِهَةً إِلَى الْقِبْلَةِ أَنْ يُحَوِّلُوهَا حَتَّى تَكُونَ الْقِبْلَةُ عَنِ الْيَمِينِ أَوْ عَنِ الْيَسَارِ، وَإِلَّا فَهُمْ مُتَعَرِّضُونَ لِلْإِثْمِ وَلَوْ بَعْدَ سَنَوَاتٍ.

مَسْأَلَةٌ: أَحَدُ النَّاسِ اسْتَأْجَرَ بَيْتًا، فَوَجَدَ فِيهِ أَنَّ الْمَرَاغِبَ إِلَى اتِّجَاهِ الْقِبْلَةِ فَمَاذَا يَفْعَلُ؟

الْجَوَابُ: يَقُولُ لِصَاحِبِ الْبَيْتِ: غَيْرُهُ، فَإِنْ رَفَضَ فَلْيَأْتِ بِكُرْسِيِّ يَتَّجِهُ فِيهِ إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ، حَتَّى وَلَوْ كَانَ مَنْ يَسْتَعْمِلُهُ مِنْ صِغَارِ السَّنِّ وَمَنْ دُونَ الْبُلُوغِ. الْفَائِدَةُ الْخَامِسَةُ: تَحْرِيمُ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ وَاسْتِدْبَارِهَا حَالَ قَضَاءِ الْحَاجَةِ، يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «لَا تَسْتَقْبِلُوا»، وَالْأَصْلُ فِي النَّهْيِ التَّحْرِيمُ حَتَّى يَقُومَ دَلِيلٌ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ.

فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: لَعَلَّ النَّهْيَ لِلْكَرَاهَةِ.

قُلْنَا: هَذَا خِلَافُ الْأَصْلِ، فَالْأَصْلُ فِي النَّهْيِ التَّحْرِيمُ.

وَلَكِنْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «رَقِيتُ يَوْمًا عَلَى بَيْتِ حَفْصَةَ فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْضِي حَاجَتَهُ مُسْتَقْبِلَ الشَّامِ وَمُسْتَدْبِرَ الْكَعْبَةِ»^(١)، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ اسْتِدْبَارِ الْقِبْلَةِ فِي الْبُيُوتِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَذَا مِنْ خَصَائِصِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَنْبِقِ حَدِيثِ أَبِي أَيُّوبَ عَلَى عُمُومِهِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب التبرز في البيوت، رقم (١٤٨)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب الاستطابة رقم (٢٦٦).

فَالْجَوَابُ: لَا تَقْبَلُ هَذِهِ الدَّعْوَى؛ لِأَنَّهَا دَعْوَى خِلَافِ الْأَصْلِ، وَالْأَصْلُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أُسْوَةٌ، وَأَنَّ مَا ثَبَتَ فِي حَقِّهِ فَهُوَ ثَابِتٌ فِي حَقِّنَا إِلَّا بِدَلِيلٍ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا ثَبَتَ فِي حَقِّهِ ثَابِتٌ فِي حَقِّنَا إِلَّا بِدَلِيلٍ آيَتَانِ فِي سُورَةِ الْأَحْزَابِ تَدُلُّانِ عَلَى أَنَّ مَا ثَبَتَ فِي حَقِّ الرَّسُولِ ﷺ ثَابِتٌ فِي حَقِّنَا إِلَّا بِدَلِيلٍ، قَالَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ الَّتِي آتَيْتَ أَجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَبَنَاتِ عِمَّتِكَ وَبَنَاتِ خَالِكَ وَبَنَاتِ خَدْلِكَ الَّتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأحزاب: ٥٠].

وَلَوْ لَا قَوْلُهُ: ﴿خَالِصَةً لَكَ﴾ لَكَانَ يَجُوزُ لِلرَّجُلِ إِذَا وَهَبَتْ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بِالْهَبَةِ بِدُونِ مَهْرٍ، وَبِدُونِ أَيِّ شَيْءٍ، لَكِنْ لَمَّا قَالَ: ﴿خَالِصَةً لَكَ﴾ عُلِمَ أَنَّ هَذَا خَاصٌّ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَنَّهُ لَوْ لَا قِيَامُ دَلِيلِ التَّخْصِصِ لَكَانَ ذَلِكَ عَامًّا لَهُ وَلِلْأُمَّةِ.

الآيَةُ الْأُخْرَى: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْتَهَا﴾ [الأحزاب: ٣٧] أَي: لَمَّا قَضَى زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ وَطَرًا مِنْ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، زَوَّجْنَاكَهَا، وَكَانَ زَيْدٌ يُدْعَى فِي الْأَوَّلِ زَيْدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَيُنْسَبُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَبْطَلَ اللَّهُ تِلْكَ الْبُنُوَّةَ، وَكَانُوا يَقُولُونَ: لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَزَوَّجَ الرَّجُلُ زَوْجَةً مِنْ أَدْعَاهُ ابْنًا لَهُ، كَمَا أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَزَوَّجَ زَوْجَةً مَنْ كَانَ ابْنًا لَهُ لِصُلْبِهِ، فَأَرَادَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ أَنْ يُبْطَلَ هَذِهِ الْعَقِيدَةُ الْفَاسِدَةُ بِالْأَمْرِ الْوَاقِعِ: ﴿فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْتَهَا﴾ [الأحزاب: ٣٧]، لَمْ يَقُلْ: لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ فِي زَوْجَةِ دَعِيٍّ، وَلَكِنْ قَالَ: ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا﴾ [الأحزاب: ٣٧]، فَذَكَرَ حُكْمًا

خاصًا، وَعَلَّلَ بَعْلَةً عَامَّةً، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ التَّشْرِيعَ الْمَوْجَّهَ لِلرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ تَشْرِيعٌ لَهُ وَلِلْأُمَّةِ إِلَّا بِدَلِيلٍ.

وَأَنَّمَا سَفَقْنَا هَذَا الْكَلَامَ لِرَدِّ دَعْوَى مَنْ ادَّعَى أَنَّ اسْتِدْبَارَ الْقِبْلَةِ حَالٌ قَضَاءِ الْحَاجَةِ بِالْبُنْيَانِ خَاصٌّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَالْأَصْلُ عَدَمُ الْخُصُوصِيَّةِ.

وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ فَعَلَّ ذَلِكَ نِسْيَانًا.

قُلْنَا: الْأَصْلُ فِيمَا فَعَلَهُ أَنَّهُ تَشْرِيعٌ وَلَيْسَ نِسْيَانًا، وَلَوْ أَنَّا قَبَلْنَا مِثْلَ هَذَا الْاِحْتِمَالِ لَكَانَ كُلُّ أَحَدٍ يَبْلُغُهُ شَيْءٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُخَالِفُ قَاعِدَتَهُ يَقُولُ: هَذَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ نِسْيَانًا، وَالْأَصْلُ التَّشْرِيعُ وَعَدَمُ النِّسْيَانِ، وَفِي ادِّعَاءِ أَنْ مِثْلَ هَذَا نِسْيَانٌ، فِيهِ لَمَزٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْسَ بِالْأَمْرِ الْهَيْنِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا نَسِيَ فَلَا بَدَّ أَنْ يُذَكَّرَ، وَإِذَا ذُكِّرَ فَلَا بَدَّ أَنْ يُخْبَرَ أَنْ مَا وَقَعَ مِنْهُ كَانَ نِسْيَانًا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنْ مَا فَعَلَهُ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ قَبْلَ النَّهْيِ، وَالنَّهْيُ جَاءَ نَاسِخًا لَهُ.

فَالْجَوَابُ: لَا يُمَكِّنُ أَنْ نَدَّعِيَ ذَلِكَ، وَالْجَمْعُ مُمَكِّنٌ؛ لِأَنَّهُ مَتَى أُمَكِّنَ الْجَمْعُ لَمْ نَقُلْ بِالنَّسْخِ؛ إِذِ النَّسْخُ إِبْطَالُ لِحُكْمٍ شَرْعِيٍّ، وَكَيْفَ نُقَدِّمُ عَلَى إِبْطَالِ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ مَعَ إِمْكَانِ الْجَمْعِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أُمَكِّنَ الْجَمْعُ عَمِلْنَا بِالِدَّلِيلَيْنِ جَمِيعًا، وَإِذَا قُلْنَا بِالنَّسْخِ أَبْطَلْنَا أَحَدَ الدَّلِيلَيْنِ، وَهَذَا شَيْءٌ لَيْسَ بِالْأَمْرِ السَّهْلِ، فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مُحْصَصًا لِعُمُومِ حَدِيثِ أَبِي أَيُّوبَ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا جَعَلْتُمُوهُ مُحْصَصًا فِي مَسْأَلَةِ الْإِسْتِدْبَارِ، أَفَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَجْعَلُوهُ مُحْصَصًا فِي مَسْأَلَةِ الْإِسْتِقْبَالِ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ فِي الْبُنْيَانِ، كَمَا يَجُوزُ

اسْتَدْبَارُهَا؛ فَإِذَا جَازَ الْإِسْتِدْبَارُ جَازَ الْإِسْتِقْبَالُ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ وَرَدَ عَنْهُمَا جَمِيعًا، لَا تَسْتَقْبِلُوا وَلَا تَسْتَدْبِرُوا فَلَمَّا اسْتَدْبِرَ فِي الْبُنْيَانِ كَانَ الْإِسْتِقْبَالُ بِالْبُنْيَانِ أَيْضًا جَائِزًا.

فَالْجَوَابُ: إِنَّ هَذَا إِيرَادُ قَوِيٍّ، لَكِنَّ الْأَقْوَى مِنْهُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ الْوَاجِبَ الْأَخْذُ بِالْعُمُومِ، وَأَنْ يُقْتَصَرَ التَّخْصِصُ عَلَى صُورَةِ الْمُخْصَّصِ فَقَطْ، مَا دَامَ عِنْدَنَا عُمُومٌ، فَالْوَاجِبُ أَخْذُ الْعُمُومِ وَالْإِقْتِسَارُ عَلَى الصُّورَةِ الَّتِي حَصَلَ بِهَا التَّخْصِصُ فَقَطْ.

ثُمَّ نَقُولُ: قَدْ يَمْنَعُ مَانِعٌ مِنَ الْقِيَاسِ، فَيَقُولُ: لَا يُمَكِّنُ أَنْ نَقِيسَ الْإِسْتِقْبَالَ عَلَى الْإِسْتِدْبَارِ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِقْبَالَ أَفْبَحُ مِنَ الْإِسْتِدْبَارِ حَتَّى فِي مَذَاقِ النَّاسِ، فَلَوْ أَنَّ رَجُلًا أَرَادَ أَنْ يَبُولَ وَجَلَسَ أَمَامَكَ مُسْتَقْبِلًا لَكَ لَكَانَ أَشَدَّ فِي إِهَانَتِكَ مِمَّا لَوْ اسْتَدْبَرَكَ، وَهَذَا أَمْرٌ مَعْلُومٌ، وَعَلَى هَذَا فَيَمْتَنِعُ الْقِيَاسُ.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِلإِنْسَانِ أَنْ يَبْنِي مَرَا حِيضَهُ فِي الْبُنْيَانِ مُسْتَدْبِرَةً الْكَعْبَةَ، وَلَا بَأْسَ.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: جَوَازُ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ وَاسْتِدْبَارِهَا حَالَ الرُّعَافِ^(١)، وَحَالَ خُرُوجِ الرِّيحِ، وَحَالَ الْحِجَامَةِ، وَحَالَ الْجَمَاعِ، وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ.

وَجْهٌ ذَلِكَ: أَنَّ الْأَصْلَ فِي هَذَا الْإِبَاحَةِ؛ فَيُقْتَصَرُ فِي النَّهْيِ عَلَى مَا جَاءَ بِهِ النَّصُّ.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: أَنَّ الْخِطَابَ الشَّرْعِيَّ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: عَامٍّ، وَخَاصٍّ، وَالْخَاصُّ قَدْ يَكُونُ خَاصًّا بِالْأَحْوَالِ، وَقَدْ يَكُونُ خَاصًّا بِالْأَمَكِنَةِ، وَقَدْ يَكُونُ خَاصًّا بِالْأَزْمَنَةِ، حَسَبَ مَا يَقْتَضِيهِ السِّيَاقُ.

(١) خروج الدم من الأنف. المصباح المنير [رفع] (١/ ٢٣٠).

فَقَدْ أَمُرُ شَخْصًا بِشَيْءٍ وَلَا أَمُرُ الْآخَرَ؛ لِوُجُودِ سَبَبِ الْأَمْرِ فِي الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي، وَكَذَلِكَ بِالنُّسْبَةِ لِلْأَمَّاكِنِ وَالْأَزْمَانِ.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا رَأَى مِنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ فَعَلَ فِعْلًا مُقْصَرًا فِيهِ، فَلَيْسَتْغْفِرَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ لِيَغْفِرَ لَهُ هَذَا التَّقْصِيرَ.

الْفَائِدَةُ التاسعة: جَوَازُ تَبَسُّطِ الْإِنْسَانِ فِي بَيْتِ قَرِيْبِهِ؛ لِقَوْلِهِ: «رَقِيتُ يَوْمًا عَلَى بَيْتِ حَفْصَةَ».

الْفَائِدَةُ العاشرة: أَنَّ بُيُوتَ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِلْكُ هُنَّ؛ بِدَلِيلِ أَنَّهُ أَصَافَ الْبَيْتَ إِلَى حَفْصَةَ، وَهَذَا هُوَ الْأَقْرَبُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَلِكُ رُؤُوسَاتِهِ بُيُوتَهُ، وَيَدُلُّ لِهَذَا أَنَّ بَيْتَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَ لَهَا مِلْكًا، وَقَدْ اسْتَأْذَنَ عُمَرُ لَهَا طُعْنَ أَنَّ يُدْفَنَ فِي بَيْتِهَا^(١).

الْفَائِدَةُ الحادية عشرة: جَوَازُ مُشَاهَدَةِ الْقَاعِدِ عَلَى حَاجَتِهِ، لَكِنْ بِشَرْطِ أَلَّا يَرَى عَوْرَتَهُ.

الْفَائِدَةُ الثانية عشرة: أَنَّ مَنْ كَانَ فِي الْمَدِينَةِ فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ اسْتَدْبَرَ الشَّامَ، وَالْعَكْسُ بِالْعَكْسِ؛ لِأَنَّ الْمَدِينَةَ بَيْنَ الشَّامِ وَبَيْنَ مَكَّةَ، أَمَّا مَنْ كَانَ إِلَى جِهَةِ أُخْرَى، فَلَا.

الْفَائِدَةُ الثالثة عشرة: الْإِسْتِدْلَالُ بِفِعْلِ الرَّسُولِ ﷺ لِأَنَّ فِعْلَهُ مِنْ سُنَّتِهِ، فَهُوَ كَقَوْلِهِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب قصة البيعة، والاتفاق على عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رقم (٣٧٠٠)، عن عمرو بن ميمون.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ عَشْرَةٌ: حُسْنُ تَعْلِيمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ الْمَنْعُوعَ ذَكَرَ الْجَائِزَ، فَالْمَنْعُوعُ هُوَ اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ وَاسْتِدْبَارُهَا عِنْدَ قَضَاءِ الْحَاجَةِ، وَالْجَائِزُ أَنْ يُشَرِّقَ أَوْ يُغْرِبَ، وَهَذَا مِنْ حُسْنِ التَّعْلِيمِ، وَهُوَ طَرِيقُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ فَالْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ إِذَا وَجَدَ فِيهِمَا مَنَعٌ فَتُحَبِّطُ بِأَبْوَابِ الْإِبَاحَةِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا أَنْظِرْنَا وَاسْمَعُوا﴾ [البقرة: ١٠٤]، فَلَمَّا نَهَى عَنْ هَذَا اللَّفْظِ أَتَى بِلَفْظٍ آخَرَ يُغْنِي عَنْهُ ﴿لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا أَنْظِرْنَا﴾ [البقرة: ١٠٤].

وَلَمَّا جِيءَ لِلنَّبِيِّ ﷺ بِتَمَرٍ طَيِّبٍ وَسَأَلَ هَلْ تَمَرَ خَيْرٌ كُلُّهُ هَكَذَا؟ قِيلَ لَا، لَكِنَّا نَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعَيْنِ، وَالصَّاعَيْنِ مِنْ هَذَا بِالثَّلَاثَةِ، فَقَالَ: «لَا تَفْعَلُوا، بَيْعِ الرَّدِيِّءِ بِدَرَاهِمٍ وَاشْتَرِ بِالْدَّرَاهِمِ جَيِّدًا»^(١)، فَلَمَّا نَهَى عَنْ بَيْعِ التَّمْرِ الرَّدِيِّءِ بِالْجَيِّدِ مُتَفَاضِلًا أَرَشَدَ إِلَى كَيْفِيَّةِ الْوُصُولِ إِلَى الْغَرَضِ مِنْ غَيْرِ رِبَا، فَقَالَ: «بَيْعِ الرَّدِيِّءِ بِالْدَّرَاهِمِ وَاشْتَرِ بِالْدَّرَاهِمِ جَيِّدًا».

وَمِنْ هَذَا الْحَدِيثِ، قَالَ: «لَا تَسْتَقْبِلُوا وَلَا تَسْتَدْبِرُوا، وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا». فَإِنْ قِيلَ: أَيُّهُمَا أَشَقُّ عَلَى الْإِنْسَانِ حَالُ قَضَاءِ الْحَاجَةِ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ أَوْ أَنْ يُشَرِّقَ أَوْ يُغْرِبَ؟ قُلْنَا: بِالنِّسْبَةِ لِلْعَمَلِ كُلُّهُ سَوَاءٌ، وَلَكِنْ إِنْ كَانَ مُسْتَقْبِلًا أَوْ مُسْتَدْبِرًا فَهُوَ حَرَامٌ، وَإِنْ كَانَ مُشَرِّقًا أَوْ مُغْرِبًا فَهُوَ حَلَالٌ؛ إِذَنْ: لَيْسَ هُنَاكَ مَشَقَّةٌ عَلَى الْإِنْسَانِ.

الْفَائِدَةُ الْخَامِسَةُ عَشْرَةٌ: أَنَّ الْجِهَاتِ أَرْبَعٌ، يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «لَا تَسْتَقْبِلُوا وَلَا تَسْتَدْبِرُوا وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا»، وَمِنْ هَذِهِ

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب إذا أراد أن يبيع تمر بتمر خير منه، رقم (٢٢٠١، ٢٢٠٢)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب بيع الطعام مثلاً بمثل، رقم (١٥٩٣)، من حديث أبي سعيد الخدري وأبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

الفائدة نَتَقِلْ إِلَى فَائِدَةٍ أُخْرَى فَرَعِيَّةٍ عَنْهَا، وَهِيَ:

الفائدة السادسة عشرة: أَنَّهُ يَجُوزُ فِي الصَّلَاةِ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْإِنْسَانُ الْقِبْلَةَ وَلَوْ انْحَرَفَ عَنْهَا قَلِيلًا إِذَا كَانَ مُسْتَقْبِلَ الْجِهَةِ، وَوَجْهَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ الْمُقَابِلَ لِاسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ وَاسْتِدْبَارِهَا هُوَ الشَّرِيقُ أَوِ التَّغْرِبُ، فَإِذَا قَدَرْنَا أَنَّكَ شَرْقِيٌّ مَكَّةَ فَقِبْلَتُكَ مَا بَيْنَ الشَّامِ وَالْجَنُوبِ، وَإِذَا كُنْتَ شِمَالًا مَكَّةَ قِبْلَتُكَ مَا بَيْنَ الشَّرْقِ وَالْغَرْبِ، فَمَا دُمْتَ لَمْ تَسْتَقْبِلِ الشَّرْقَ أَوِ الْغَرْبَ فَأَنْتَ عَلَى قِبْلَةٍ.

المهم: أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا كَانَ فِي الْجِهَةِ الشَّرْقِيَّةِ مِنَ الْكَعْبَةِ أَوِ الْغَرْبِيَّةِ فَقِبْلَتُهُ مَا بَيْنَ الشَّرْقِ وَالْغَرْبِ، وَإِذَا كَانَ جَنُوبًا أَوْ شِمَالًا فَقِبْلَتُهُ مَا بَيْنَ الشَّرْقِ وَالْغَرْبِ.

وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يُخَاطَبُ أَهْلَ الْمَدِينَةِ وَمَنْ شَابَهُمْ: «مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ»^(١) يَعْنِي: الَّذِي بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ، لَكِنْ مَنْ كَانَ يُمَكِّنُهُ أَنْ يُشَاهِدَ الْكَعْبَةَ فَإِنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ اسْتِقْبَالَ عَيْنِ الْكَعْبَةِ.

بَيْنَمَا لَوْ كُنْتَ فِي مَحَلٍّ بَعِيدٍ وَكَانَتِ الْقِبْلَةُ وَسَطَ ثُمَّ انْحَرَفْتَ قَلِيلًا فَالْقِبْلَةُ صَحِيحَةٌ؛ لِأَنَّكَ فِي الْمَكَانِ الْبَعِيدِ لَا تَرَى الْكَعْبَةَ، فَالْوَاجِبُ اسْتِقْبَالُ الْجِهَةِ، وَالْجِهَةُ وَاسِعَةٌ، فَإِذَا كَانَتِ الْكَعْبَةُ عَنْكَ غَرْبًا فَكُلُّ الْغَرْبِ قِبْلَةٌ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْجِهَةُ، وَإِذَا كَانَتْ عَنْكَ شَرْقًا فَكُلُّ الشَّرْقِ قِبْلَةٌ، وَإِذَا كَانَتْ عَنْكَ جَنُوبًا فَكُلُّ الْجَنُوبِ قِبْلَةٌ، وَإِذَا كَانَتْ عَنْكَ شِمَالًا فَكُلُّ الشَّامِ قِبْلَةٌ.

(١) أخرجه الترمذي: كتاب الصلاة، باب ما جاء أن ما بين المشرق والمغرب قبله، رقم (٣٤٢)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب القبلة، رقم (١٠١١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ عَشْرَةَ: جَوَازُ تَبْعُضِ الْخِطَابِ، يَعْنِي: أَنَّ الْخِطَابَ قَدْ تَكُونُ جُمْلٌ مِنْهُ عَامَّةٌ وَجُمْلٌ مِنْهُ خَاصَّةٌ، فَهَنَا: «لَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ وَلَا بَوْلٍ وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا» هَذِهِ عَامَّةٌ، وَقَوْلُهُ: «وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا» خَاصٌّ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ.

وَأَهْلُ الشَّامِ يُقَالُ لَهُمْ أَيْضًا: شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا؛ لِأَنَّهُمْ شِمَالُ الْكَعْبَةِ. وَأَهْلُ الْيَمَنِ: شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا.

أَمَّا أَهْلُ الْعِرَاقِ فَنَقُولُ لَهُمْ: اتَّجِهُوا شِمَالًا، أَوْ اتَّجِهُوا جَنُوبًا؛ لِأَنَّهُمْ عَنِ شَرْقِ الْكَعْبَةِ.

وَإِذَا كُنَّا نَخَاطِبُ أَهْلَ مِصْرَ نَقُولُ أَيْضًا: اتَّجِهُوا شِمَالًا، أَوْ اتَّجِهُوا جَنُوبًا. الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ عَشْرَةَ: أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا فَعَلَ مَا يَخْشَى أَنْ يَكُونَ ذَنْبًا فَإِنَّهُ يَسْتَغْفِرُ اللَّهُ؛ لِقَوْلِ أَبِي أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فَنَنْحَرِفُ عَنْهَا وَنَسْتَغْفِرُ اللَّهَ».

وَالْمَغْفِرَةُ هِيَ أَنْ يَسْتُرَ اللَّهُ تَعَالَى ذُنُوبَكَ عَنِ النَّاسِ، وَأَنْ يَتَجَاوَزَ عَنْهَا، فَلَا يُعَاقِبُكَ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهَا مَأْخُودَةٌ مِنَ الْمَغْفِرِ الَّذِي يُغَطِّي بِهِ الرَّأْسَ عِنْدَ الْقِتَالِ؛ خَوْفًا مِنْ إَصَابَةِ السَّهَامِ، وَعَلَيْهِ فَيَكُونُ فِي الْمَغْفِرِ سِتْرٌ لِلرَّأْسِ وَوَقَايَةٌ.

وَمَغْفِرَةُ الذُّنُوبِ لَهَا أَسْبَابٌ مُتَعَدِّدَةٌ:

مِنْهَا: التَّوْبَةُ، فَإِذَا تَابَ الْإِنْسَانُ إِلَى رَبِّهِ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَغَفَرَ لَهُ.

وَمِنْهَا: الْأَعْمَالُ الصَّالِحَةُ ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ [هود: ١١٤].

وَالتَّوْبَةُ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ شُرُوطٍ خَمْسَةٍ:

الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: الْإِخْلَاصُ لِلَّهِ عَزَّجَلَّ فَإِنْ تَابَ الْإِنْسَانُ رِيَاءً وَسُمْعَةً، وَخَوْفًا

مِنَ النَّاسِ، فَتَوْبَتُهُ غَيْرُ مَقْبُولَةٍ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى فِيهَا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

أَنَّ اللَّهَ قَالَ: «أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشُّرْكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِيَ غَيْرِي تَرَكْتُهُ وَشُرَكَهُ»^(١).

الشَّرْطُ الثَّانِي: أَنْ يَنْدَمَ عَلَى مَا فَعَلَ، بِحَيْثُ يَكُونُ فِي قَلْبِهِ انْكِسَارٌ وَحُزْنٌ عَلَى مَا فَعَلَ مِنَ الذَّنْبِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَنْدَمْ صَارَ فِعْلُ الذَّنْبِ وَعَدَمُهُ سَوَاءً عِنْدَهُ، فَلَا بُدَّ مِنْ نَدَمٍ وَشُعُورٍ بِالْحُزْنِ عَلَى مَا فَعَلَ مِنَ الذَّنْبِ.

الشَّرْطُ الثَّالِثُ: أَنْ يُقْلَعَ عَنِ الذَّنْبِ، فَإِنْ قَالَ: أَنَا تَائِبٌ وَلَكِنَّهُ مُصِرٌّ عَلَى الذَّنْبِ فَهُوَ مُسْتَهْزِئٌ بِاللَّهِ عَزَّجَلَّ مُتْلَاعِبٌ بِتَوْبَتِهِ.

فَمَثَلًا: رَجُلٌ يَقُولُ: أَنَا تَائِبٌ مِنَ الرِّبَا، ثُمَّ يَلْتَفِتُ إِلَى الْكَاتِبِ وَيَقُولُ: كَمْ رَبِحْنَا فِي رَبَا أَمْسٍ؟ فَهَذِهِ لَيْسَتْ تَوْبَةً؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُقْلَعْ.

أَوْ رَجُلٌ يَقُولُ: أَنَا تَائِبٌ مِنَ ظُلْمِ النَّاسِ، ثُمَّ يَقُولُ لِمَنْ حَوْلَهُ: فُلَانٌ فِيهِ كَذَا، وَفُلَانٌ فِيهِ كَذَا، فَهَذَا لَيْسَ بِتَائِبٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُقْلَعْ.

أَوْ رَجُلٌ يَقُولُ: أَنَا تَائِبٌ مِنَ السَّرِقَةِ، وَلَكِنَّ الْأَمْوَالَ الْمَسْرُوقَةَ مُكَدَّسَةٌ عِنْدَهُ، فَلَا تَصِحُّ تَوْبَتُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُقْلَعْ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَكَيْفَ يُقْلَعُ عَنِ الذَّنْبِ؟

فَالْجَوَابُ: إِنْ كَانَتِ الْمَعْصِيَةُ حَقًّا لِلَّهِ فَإِنَّهُ يُقْلَعُ عَنْهَا بِتَرْكِهَا، وَإِنْ كَانَتْ حَقًّا لِأَدَمِيٍّ فَلَا بُدَّ مِنْ رَدِّهِ إِلَى الْمَظْلُومِ، وَإِلَّا فَلَا تَصِحُّ التَّوْبَةُ.

الشَّرْطُ الرَّابِعُ: أَنْ يَعْزِمَ عَلَى أَلَّا يَعُودَ إِلَى الذَّنْبِ، أَيُّ: يَكُونُ فِي قَلْبِهِ عَزِيمَةٌ عَلَى

(١) أخرجه مسلم: كتاب الزهد والرقائق، باب من أشرك في عمله غير الله، رقم (٢٩٨٥)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أَنَّهُ لَا يَعُودُ وَلَوْ تَيَسَّرَتْ لَهُ أَسْبَابُ الْمَعْصِيَةِ.

وَلَوْ قُلْنَا: إِنَّ الشَّرْطَ «أَلَّا يَعُودَ إِلَى الذَّنْبِ» لَكَانَ هَذَا خَطَأً؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَتُوبُ وَيَعْزِمُ عَلَى أَلَّا يَعُودَ، ثُمَّ تَغْلِبُهُ نَفْسُهُ بَعْدَ ذَلِكَ فَيَعُودُ إِلَى الذَّنْبِ، فَهَلْ نَقُولُ: إِنَّهُ لَمَّا عَادَ بَطَلَتْ تَوْبَتُهُ الْأُولَى؟ الْجَوَابُ: لَا؛ لِأَنَّ التَّوْبَةَ الْأُولَى تَمَّتْ شُرُوطُهَا.

الشَّرْطُ الْخَامِسُ: أَنْ تَكُونَ التَّوْبَةُ فِي وَقْتِ الْقَبُولِ، فَإِنْ وَقَعَتِ التَّوْبَةُ بَعْدَ غَلْقِ الْبَابِ فَإِنَّهَا لَا تُقْبَلُ، وَغَلَقَ الْبَابَ قِسْمَانِ، عَامٌّ وَخَاصٌّ.

أَمَّا الْعَامُّ: فَهُوَ طُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا لَمْ تُقْبَلْ تَوْبَتُهُ.

وَأَمَّا الْخَاصُّ: فَهُوَ حُضُورُ الْأَجَلِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْإِيمَانَ وَلَا الَّذِينَ يُمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ [النساء: ١٨]، وَلِهَذَا لَمَّا تَابَ فِرْعَوْنُ حِينَ أَدْرَكَهُ الْغَرَقُ وَقَالَ: ﴿ءَاْمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي ءَاْمَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَءِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٩٠]، قِيلَ لَهُ: ﴿ءَاْمَنَ الْإِنْسَانُ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلَ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾ [يونس: ٩١] أَي: الْآنَ تَتُوبُ؟! وَهَذَا اسْتِنْفَاهُ بِمَعْنَى التَّوْبِخِ. وَقَالَ عَرَجَلٌ: ﴿فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا ءَاْمَنَّا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ﴾ (٨٤) فَلَمْ يَكْ يَنْفَعُهُمْ إِيْمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسًا سُنَّتِ اللَّهُ إِلَيْهِ قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْكَافِرُونَ﴾ [غافر: ٨٤-٨٥].

وَمِنْ هَذَا الشَّرْطِ يُؤْخَذُ أَنَّهُ تَجِبُ الْمُبَادَرَةُ إِلَى التَّوْبَةِ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ لَا يَدْرِي مَتَى يَفْجَأُهُ الْمَوْتُ، وَإِذَا كَانَ لَا يَدْرِي مَتَى يَفْجَأُهُ الْمَوْتُ كَانَ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُبَادِرَ بِالتَّوْبَةِ؛ لِئَلَّا يَفْجَأَهُ الْمَوْتُ وَهُوَ لَمْ يَتُبْ.

وَنَحْنُ نُشَاهِدُ الْحَوَادِثَ الْكَثِيرَةَ الَّتِي يَمُوتُ بِهَا عَالَمٌ كَثِيرٌ، وَنُشَاهِدُ أَيْضًا مَوْتَ الْبَغْتَةِ؛ حَيْثُ يَمُوتُ الْإِنْسَانُ وَهُوَ عَلَى فِرَاشِهِ، وَيَمُوتُ عَلَى مَكْتَبِهِ، وَيَمُوتُ وَهُوَ عَلَى سَيَّارَتِهِ، وَكَمْ حُدِّثْنَا عَنْ أَنَاسٍ يَقُودُونَ ثُمَّ يَمُوتُونَ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ! وَهَذَا أَمْرٌ مُحْتَمَلٌ. إِذَنْ: فَالْوَاجِبُ أَنْ يُبَادِرَ الْإِنْسَانُ إِلَى التَّوْبَةِ؛ خَوْفًا مِنْ أَنْ يَفْجَأَهُ الْمَوْتُ قَبْلَ أَنْ يَتُوبَ.



١٦- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدْخُلُ الْخَلَاءَ، فَأَحْمِلُ أَنَا وَغُلَامٌ نَحْوِي إِدَاوَةً مِنْ مَاءٍ وَعَنْزَةً، فَيَسْتَنْجِي بِالمَاءِ»^(١). الْعَنْزَةُ: الْحَرْبَةُ الصَّغِيرَةُ.

الشَّرْحُ

ثُمَّ قَالَ: «عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ الْخَلَاءَ» أَيِ: الْمَكَانِ الْحَالِيِّ؛ لِيَقْضِيَ حَاجَتَهُ، «فَأَحْمِلُ أَنَا وَغُلَامٌ نَحْوِي إِدَاوَةً مِنْ مَاءٍ». قِيلَ: إِنَّ الْغُلَامَ هُوَ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَقِيلَ: غَيْرُهُ؛ لِأَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ مِنْ خَدَمِهِ كَأَنَسٍ، وَأَنَسُ بْنُ مَالِكٍ كَانَ خَادِمَ النَّبِيِّ ﷺ أَعْطَتْهُ إِيَّاهُ أُمُّهُ حِينَ قَدِمَ الْمَدِينَةَ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: «هَذَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ يُخْدُمُكَ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ أَطْلُ عُمُرَهُ، وَأَكْثِرْ مَالَهُ وَوَلَدَهُ»^(٢) فَأُطَالَ اللَّهُ عُمَرَ أَنَسٍ، وَكَانَ مِنْ آخِرِ الصَّحَابَةِ مَوْتًا، وَأَكْثَرَ اللَّهُ لَهُ مَالَهُ،

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب حمل العنزة مع الماء في الاستنجاء، رقم (١٥٢)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب الاستنجاء بالماء من التبرز، رقم (٢٧١).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب دعوة النبي ﷺ لخادمه بطول العمر، رقم (٦٣٤٤)، ومسلم: كتاب المساجد، باب جواز الجماعة في النافلة، رقم (٦٦٠)، من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وبارك الله له فيه، حتى كان له بُسْتَانٌ يَحْمِلُ فِي السَّنَةِ مَرَّتَيْنِ ^(١) عَلَى خِلَافِ الْمُعْهُودِ،
وَأَكْثَرَ اللَّهُ لَهُ الْأَوْلَادَ حَتَّى بَلَغُوا أَكْثَرَ مِنْ مِئَةٍ ^(٢).

قَوْلُهُ: «إِدَاوَةٌ مِنْ مَاءٍ»، الإِدَاوَةُ تُشْبِهُ مَا يُسَمَّى عِنْدَنَا بِالْمِطَّارَةِ، وَهِيَ وَعَاءٌ مِنْ
جِلْدٍ، أَوْ مِنْ طَلْعٍ، يُجْعَلُ فِيهِ الْمَاءُ؛ لِيَكُونَ بَارِدًا، وَيُعْلَقُ بِالسَّيَّارَاتِ.

وَقَوْلُهُ: «عَنْزَةٌ»: فَسَّرَهَا الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ: «الْعَنْزَةُ الْحَرْبَةُ الصَّغِيرَةُ».

وَالسَّبَبُ فِي حَمْلِهِ الْعَنْزَةُ أَنَّهَا تُرَكِّزُ فِي الْأَرْضِ؛ لِيَضَعَ عَلَيْهَا ثَوْبًا أَوْ نَحْوَهُ؛ لِيَسْتَتِرَ
بِهِ، وَتُرَكِّزُ بِالْأَرْضِ أَيْضًا عِنْدَ الصَّلَاةِ؛ لِيَكُونَ سُرَّةً.

مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: جَوَازُ اسْتِخْدَامِ الْأَحْرَارِ؛ لِأَنَّ أَنْسًا وَالْغُلَامَ كَانَا حُرَيْنِ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ: جَوَازُ الْإِسْتِنْجَاءِ بِالْمَاءِ دُونَ التُّرَابِ؛ لِقَوْلِهِ: «فَيَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ»،
وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ اسْتَنْجَى قَبْلَهُ بِالتُّرَابِ.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: «وَأَكْمَلُ مَا يَكُونُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ التُّرَابِ وَالْمَاءِ؛ فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ فَالْمَاءُ
أَفْضَلُ مِنَ الْمَسْحِ، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ فَالْمَسْحُ». وَالْمَسْحُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِالْحَجَرِ أَوْ بِالتُّرَابِ،
فَإِذَا كُنْتَ فِي أَرْضٍ رَمَلِيَّةٍ فَهَذَا تُرَابٌ.

(١) أخرجه الترمذي: كتاب المناقب، باب مناقب أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رقم (٣٨٣٣)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب من زار قوما فلم يفطر عندهم، رقم (١٩٨٢)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رقم (٢٤٨١)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ إِزَالَةُ النَّجَاسَةِ بِالِاسْتِجْمَارِ لِعَيْنِهَا أَوْ لِأَثَرِهَا؟
فَالْجَوَابُ: لِعَيْنِهَا وَلِأَثَرِهَا، لَكِنَّ الْأَثَرَ قَدْ يَكُونُ صَعْبًا، وَلَا يُمَكِّنُ إِلَّا بِمَشَقَّةٍ
شَدِيدَةٍ؛ وَلِهَذَا نَقُولُ: يَطْهَرُ الْمَحَلُّ بِالِاسْتِجْمَارِ إِذَا بَقِيَ أَثَرٌ لَا يُزِيلُهُ إِلَّا الْمَاءُ.



١٧ - عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْحَارِثِ بْنِ رَبِيعٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:
«لَا يُمَسِّكَنَّ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ وَهُوَ يَبُولُ، وَلَا يَتَمَسَّحُ مِنَ الْخَلَاءِ بِيَمِينِهِ، وَلَا يَتَنَفَّسُ
فِي الْإِنَاءِ»^(١).

الشَّرْحُ

هَذِهِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ نَهَى عَنْهَا الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كُلُّهَا أَيْضًا تَتَعَلَّقُ بِآدَابِ
الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ، وَقَضَاءِ الْحَاجَةِ.

الْأَوَّلُ: «لَا يُمَسِّكَنَّ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ وَهُوَ يَبُولُ»، وَذَلِكَ تَكْرِيبًا لِلْيَدِ
الْيُمْنَى، وَجُمْلَةً «وَهُوَ يَبُولُ» فِي مَوْضِعٍ نَضَبٍ عَلَى الْحَالِ، أَيْ: وَالْحَالُ أَنَّهُ يَبُولُ.

فَالنَّهْيُ هُنَا عَنْ مَسِّ الذَّكَرِ بِالْيَمِينِ، لِكِنَّهُ مُقَيَّدٌ فِي حَالِ الْبَوْلِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَمْسَكَ
ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ وَهُوَ يَبُولُ فَرُبَّمَا يُصِيبُ يَمِينَهُ شَيْءٌ مِنَ الْبَوْلِ، وَالْيَمِينُ حَقُّهَا الْإِكْرَامُ وَالْبُعْدُ
عَنِ الْأَذَى؛ وَلِهَذَا قَيَّدَهَا النَّبِيُّ ﷺ بِقَوْلِهِ: «وَهُوَ يَبُولُ».

فَهَلْ هَذَا التَّقْيِيدُ لَهُ مَفْهُومٌ أَوْ لَا؟

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب النهي عن الاستنجاء باليمين، رقم (١٥٣)، ومسلم:
كتاب الطهارة، باب النهي عن الاستنجاء باليمين، رقم (٢٦٧).

قِيلَ: يَنْبَنِي عَلَى الْعِلَّةِ فِي هَذَا الْقَيْدِ، إِنْ قُلْنَا: خَوْفًا مِنْ أَنْ تَتَلَوَّثَ الْيَمِينُ
بِالنَّجَاسَةِ صَارَ خَاصًّا فِي حَالِ الْبَوْلِ.

وَإِنْ قُلْنَا: إِنَّ الْعِلَّةَ تَكْرِيمُ الْيَمِينِ صَارَ عَامًّا؛ لِأَنَّهُ إِذَا نَهَى عَنْ مَسِّ الذَّكَرِ فِي
حَالِ الْبَوْلِ وَهُوَ مُحْتَاجٌ إِلَى ذَلِكَ فِي غَيْرِ حَالِ الْبَوْلِ مِنْ بَابٍ أَوَّلَى.

وَالِإِحْتِيَاظُ أَنْ يَتَجَنَّبَ ذَلِكَ، سَوَاءٌ كَانَ يَبُولُ أَوْ لَا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ بِشَهْوَةٍ، لَكِنَّهُ تَأَكَّدَ مِنْ أَنَّهُ لَمْ يُخْرِجْ مِنْهُ شَيْءٌ،
فَهَلْ عَلَيْهِ وَضوءٌ؟

فَالْجَوَابُ: نَعَمْ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «إِنَّمَا هُوَ بُضْعَةٌ مِنْكَ» ^(١) يَدُلُّ عَلَى أَنَّكَ لَوْ مَسَسْتَهُ
كَمَا تَمَسُّ بَاقِيَ أَعْضَاءِ الْبَدَنِ، فَلَا شَيْءَ فِيهِ، أَمَّا إِذَا مَسَسْتَهُ الْمَسَّ الْخَاصَّ بِهِ، فَإِنَّهُ يُوجِبُ
الْوُضُوءَ؛ لِأَنَّ النَّاسَ يَجِدُونَ الْفَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَمَسَّ ذَكَرَهُ أَوْ أَنْ يَمَسَّ أُصْبُعَهُ.

الثَّانِي: «وَلَا يَتَمَسَّحُ مِنَ الْخَلَاءِ بِيَمِينِهِ»، إِكْرَامًا لِلْيَمِينِ وَاحْتِرَامًا لَهَا، وَالْمَعْنَى:
أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا بَالَ أَوْ تَعَوَّطَ وَأَرَادَ أَنْ يُطَهِّرَ الْمَحَلَّ سَوَاءً بِالْأَحْجَارِ أَوْ بِالْمَنَادِيلِ أَوْ بِالْمَاءِ
فَلَا يَتَمَسَّحُ بِالْيَمِينِ؛ لِأَنَّ هَذَا إِزَالَةٌ أَدَى، وَالْأَحَقُّ بِمُبَاشَرَةِ الْأَدَى الْيُسْرَى.

الثَّالِثُ: «وَلَا يَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ» يَعْنِي: إِذَا شَرِبْتَ فَافْصِلِ الْإِنَاءَ عَنْ فَمِكَ عِنْدَ
التَّنَفُّسِ، لَا تَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ؛ ابْتِعَادًا عَنِ الْقَدْرِ وَالْأَدَى؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا تَنَفَّسَ فِي

(١) أخرجه أحمد (٢٣/٤)، وأبو داود: كتاب الطهارة، باب الرخصة في ذلك [مس الذكر]، رقم
(١٨٢)، والترمذي: كتاب الطهارة، باب ما جاء في ترك الوضوء من مس الذكر، رقم (٨٥)،
والنسائي: كتاب الطهارة، باب ترك الوضوء من ذلك، رقم (١٦٥)، وابن ماجه: كتاب الطهارة،
باب الرخصة في ذلك، رقم (٤٨٣)، من حديث طلق بن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الْإِنَاءُ رَبِّهَا خَرَجَتْ أَشْيَاءُ ضَارَّةٌ تَعْلُقُ بِهَذَا الْإِنَاءِ وَبِالشَّرَابِ الَّذِي فِيهِ؛ فَتَقْدَرُهُ عَلَى النَّاسِ.

إِذِنْ: التَّنَفُّسُ فِي الْإِنَاءِ يَحْصُلُ بِهِ مَحَاضِيرُ:

أَوَّلًا: أَنَّهُ رَبِّهَا يَتَصَادَمُ نُزُولُ الْمَاءِ مَعَ ارْتِفَاعِ النَّفْسِ فَيَحْصُلُ الشَّرْقُ.

ثَانِيًا: أَنَّهُ رَبِّهَا يَحْصُلُ بِهَذَا التَّنَفُّسِ جَرَائِمُ وَمَيَكْرُوبَاتٌ فَتَعْلُقُ فِي الْإِنَاءِ.

ثَالِثًا: أَنَّهُ إِذَا تَنَفَّسَ فِي الْإِنَاءِ وَشَرِبَ فِيهِ مَنْ بَعْدَهُ اسْتَقْدَرَهُ؛ لِهَذَا نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ.

وَوَضَّاهُ الْحَدِيثُ أَنَّهُ لَا يُتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ، سَوَاءٌ كَانَ هُوَ الَّذِي يَشْرَبُ وَحْدَهُ أَوْ مَعَ غَيْرِهِ.

مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: تَفْضِيلُ الْيَمِينِ عَلَى الشَّامِلِ؛ لِقَوْلِهِ: «لَا يَمَسَّنْ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ وَهُوَ يُبُولُ»، فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ مَسِّهِ بِالشَّامِلِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى تَكْرِيمِ الْيَدِ الْيُمْنَى، وَهُوَ كَذَلِكَ؛ وَلِهَذَا لَا يُؤْكَلُ إِلَّا بِهَا، وَلَا يُشْرَبُ إِلَّا بِهَا، وَلَا يُؤْخَذُ إِلَّا بِهَا، وَلَا يُعْطَى إِلَّا بِهَا، وَمَنْ خَالَفَ فَأَكَلَ بِالشَّامِلِ، أَوْ شَرِبَ بِالشَّامِلِ، أَوْ أَعْطَى بِالشَّامِلِ، أَوْ أَخَذَ بِالشَّامِلِ، فَقَدْ خَالَفَ هَدْيَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ: النَّهْيُ عَنِ التَّمَسُّحِ مِنَ الْخَلَاءِ بِالْيَمِينِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: جَوَازُ التَّمَسُّحِ مِنَ الْخَلَاءِ بِالْيَسَارِ، وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

«بِيَمِينِهِ».

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: التَّمَسُّحُ بِالْحَجَرِ وَنَحْوِهِ وَاضِحٌ، لَكِنَّ الإِسْتِنْجَاءَ أَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ تَلَوُّثُ الْيَدِ بِالقَادُورَاتِ؟

قُلْنَا: بَلَى، لَكِنَّ الْمُرَادُ بِمَسْحِ الْقَادُورَاتِ فِي هَذِهِ الْحَالِ إِزَالَتُهَا، فَاعْتَبِرْتَ الْغَايَاتِ دُونَ الْمَبَادِي.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: النَّهْيُ عَنِ التَّنَفُّسِ فِي الْإِنَاءِ؛ لِقَوْلِهِ: «وَلَا يَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ»؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَضُرُّهُ وَيَقْذَرُهُ عَلَى غَيْرِهِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَهَلِ النَّفْخُ فِي الْإِنَاءِ كَالْتَّنَفُّسِ فِيهِ؟
فَالْجَوَابُ: قَدْ نَقُولُ: لَا، وَقَدْ نَقُولُ: إِنَّهُ أَشَدُّ مِنَ التَّنَفُّسِ؛ لِأَنَّ النَّفْخَ يَسْتَوْجِبُ أَنْ يَدْخُلَ فِي الْإِنَاءِ مِنَ الْإِنْسَانِ أَكْثَرُ مِمَّا يَخْرُجُ بِالتَّنَفُّسِ، فَيَكُونُ أَوَّلَى.
وَيُحْتَمَلُ أَنَّ النَّهْيَ عَنِ التَّنَفُّسِ؛ لِثَلَاثٍ يَشْرَقُ الْإِنْسَانُ فَتُصِيبُهُ الشَّرْقَةُ^(١) فَيَتَأَذَّى، وَبِنَاءٍ عَلَى ذَلِكَ يَكُونُ النَّفْخُ غَيْرَ مَكْرُوهٍ، لَكِنَّ الْفُقَهَاءَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ كَرِهُوا فِي الطَّعَامِ، وَقَالُوا: «وَلَوْ كَانَ حَارًّا فَلَا يَنْفَخُ فِيهِ».

فَإِذَا كَانَ حَارًّا وَأَنْتَ مُتَعَجِّلٌ، فَإِنْ كَانَ مَائِعًا فَيُصَبُّ فِي إِنَاءٍ آخَرَ وَيُرَدَّدُ وَيَبْرُدُ، أَوْ يَكُونُ الْإِنَاءُ وَاسِعًا فَيَرْجُهُ حَتَّى يَبْرُدَ، وَإِنْ كَانَ مُتْرَاكِبًا فَيَسْغُلُ عَلَيْهِ هَوَاءً كَالْمِرْوَحَةِ مَثَلًا.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: هَذَا النَّهْيُ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ الثَّلَاثِ هَلْ هُوَ لِلتَّحْرِيمِ أَوْ لِلْكَرَاهَةِ؟

(١) غُصَّةٌ، أَي: مَا اعْتَرَضَ فِي الْحَلْقِ مِنْ طَعَامٍ أَوْ شَرَابٍ فَتَحْصِلُ شَرْقَةٌ، وَتَكَادُ أَحْيَانًا تَقْتُلُ. تاج العروس [غصص] (١٨/٥٥).

فالجواب: أولاً: لا ينبغي لك أبداً إذا سمعت النهي في كتاب الله أو في سنة الرسول ﷺ أن تقول: هل النهي للكرهية أو للتحریم، بل تقول: سمعنا وأطعنا، فالصحابه رضي الله عنهم إذا نهى النبي ﷺ عن شيء لم يكونوا يسألونه: هل هو نهى للتحریم أو للكرهية، وهذا الاستفصال فيه نوع من عدم الانقياد، والانقياد التام أن تقول: سمعنا وأطعنا، فإذا نهى الله عن شيء اجتنبه، وإذا نهى النبي ﷺ عن شيء اجتنبه، لا تقل: مكروه أو حرام.

لكن إذا تورطت ووقعت في الذي نهيته عنه، لك الحق أن تقول: هل النهي للتحریم أو للكرهية؛ لأنه إذا كان للتحریم وجبت التوبة منه، وإذا كان للكرهية فالأمر فيه سهل.

كذلك في الأمر: بعض الناس إذا سمع الأمر يقول: هل الأمر للوجوب أو للاستحباب؟ والواجب عليك كمسلم إذا سمعت الأمر أن تقول: سمعنا وأطعنا، وافعل المأمور ولا تستفصل.

نعم، لو تورط الإنسان وترك هذا المأمور به حينئذ يسأل: هل الأمر للوجوب فيتوب الإنسان من المخالفة، أو للاستحباب فيكون الأمر واسعاً؟

فانته لهذه القاعدة؛ فإنها قاعدة قد لا تجدُها في كتب أصول الفقه، لكن هي في القرآن الكريم، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [النساء: ٥٩]، وهذا عام في الأمر والنهي، فإذا كنت متقاداً تماماً، وسمعت الله تعالى ينهي عن شيء، أو الرسول ﷺ ينهي عن شيء فموجب هذا الانقياد، أن تقول: سمعنا وأطعنا، وأن نترك ما نهى الله عنه ورسوله، ونفعل ما أمر الله به ورسوله، حينئذ نقول: يكفيننا أن نقول

فِي هَذَا الْحَدِيثِ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُمَسِكَ الرَّجُلُ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ وَهُوَ يُبُولُ، وَنَهَى أَنْ يَتَمَسَّحَ مِنَ الْخَلَاءِ بِيَمِينِهِ، وَنَهَى أَنْ يَتَنَفَّسَ فِي الْإِنَاءِ. وَأَنْتَ مُؤْمِنٌ فَقُلْ: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا، وَلَا تَفْعَلْ.

ثَانِيًا: أَنَّ النَّهْيَ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ الثَّلَاثِ لِلْكَرَاهَةِ؛ لِأَنَّا نَرَى أَنَّ أَقْرَبَ الْأَقْوَالِ فِي مَسْأَلَةِ اقْتِضَاءِ النَّهْيِ لِلتَّحْرِيمِ أَوْ الْكَرَاهَةِ، أَنَّهُ إِذَا كَانَ مِنْ بَابِ الْأَدَابِ فَهُوَ لِلْكَرَاهَةِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ بَابِ الْعِبَادَاتِ فَهُوَ لِلتَّحْرِيمِ.



١٨ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِقَبْرَيْنِ، فَقَالَ: «إِنَّهُمَا لَيَعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ؛ أَمَّا أَحَدُهُمَا: فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنَ الْبَوْلِ، وَأَمَّا الْآخَرُ: فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ» فَأَخَذَ جَرِيدَةً رَطْبَةً، فَشَقَّهَا نِصْفَيْنِ، فَعَرَزَ فِي كُلِّ قَبْرٍ وَاحِدَةً، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لِمَ فَعَلْتَ هَذَا؟ قَالَ: «لَعَلَّهُ يُخَفَّفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَبْسُ»^(١).

الشرح

القَبْرُ: مَدْفِنُ الْمَيِّتِ، قَدْ يُدْفَنُ فِيهِ، وَقَدْ لَا يُدْفَنُ فِيهِ بِأَنْ يَكُونَ مُهَيَّأً وَلَمْ يُدْفَنْ فِيهِ أَحَدٌ، وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا مَا دُفِنَ فِيهِ أَحَدٌ؛ لِقَوْلِهِ: «إِنَّهُمَا لَيَعَذَّبَانِ»، وَقَوْلُهُ: «إِنَّهُمَا» أَيِ: الْقَبْرَانِ، وَالْمُرَادُ أَصْحَابَهُمَا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَهَلْ فِي ذَلِكَ تَجَوُّزٌ بِالقَبْرِ عَنْ صَاحِبِهِ؟
قُلْنَا: لَا؛ لِأَنَّهُ مَا دَامَ قَدْ وُجِدَتْ قَرِينَةٌ تَعَيَّنَ الْمُرَادُ فَلَا تَجَوُّزُ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب ما جاء في غسل البول، رقم (٢١٨)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه، رقم (٢٩٢).

وَهَذَا هُوَ مَحْطُّ الْخِلَافِ بَيْنَ مَنْ قَالَ: إِنَّ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ مَجَازًا، وَمَنْ قَالَ: لَا.

فَمَنْ قَالَ بِهِ اعْتَبَرَ الْكَلِمَةَ الَّتِي جَرَى فِيهَا الْمَجَازُ عَلَى أَنَّهَا كَلِمَةٌ مُنْفَرِدَةٌ.

وَمَنْ لَمْ يَقُلْ بِهِ اعْتَبَرَ الْجُمْلَةَ، فَالَّذِي يَقُولُ: لَا مَجَازَ إِذَا اعْتَبَرَ الْجُمْلَةَ يَقُولُ:

مُحَالٌ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «إِنَّهُمَا لَيَعْدَبَانِ» نَفْسُ الْحُفْرَةِ؛ لِأَنَّ الْحُفْرَةَ لَا تُعْدَبُ.

إِذَنْ: فَقَدْ بَانَ الْمُرَادُ الَّذِي لَا يُحْتَمَلُ غَيْرُهُ مِنَ السِّيَاقِ، وَمَا دَامَ الْمُرَادُ بَيِّنًا مِنْ

السِّيَاقِ، فَإِنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى أَنْ نَقُولَ بِالْمَجَازِ، وَهَذَا الَّذِي اخْتَارَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ

تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ^(١) وَتَلْمِيزُهُ ابْنَ الْقَيْمِ^(٢)، وَتَكَلَّمَا فِي تَأْيِيدِهِ وَتَفْنِيدِ مَا سِوَاهُ، وَاخْتَارَهُ

مُحَمَّدُ الْأَمِينُ الشَّنْقِيطِيُّ صَاحِبُ (أَضْوَاءِ الْبَيَّانِ) فِي رِسَالَةِ صَغِيرَةٍ سَمَّاهَا (مَنْعُ

الْمَجَازِ فِي الْقُرْآنِ)، لَكِنْ خَصَّهُ بِالْقُرْآنِ، وَوَجَّهَهُ فِي تَخْصِصِهِ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ مِنْ أَقْوَى

عَلَامَاتِ الْمَجَازِ صِحَّةُ نَفْيِهِ، وَلَا شَيْءَ فِي الْقُرْآنِ يَصِحُّ نَفْيُهُ»^(٣).

أَمَّا شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَتَلْمِيزُهُ ابْنَ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ وَجَمَاعَةٌ مِنْ

الْعُلَمَاءِ فَقَالُوا: لَا مَجَازَ فِي اللُّغَةِ؛ لِأَنَّا لَا نَعْتَبِرُ دَلَالََةَ الْكَلِمَةِ بِمُفْرَدِهَا، بَلْ نَعْتَبِرُ

دَلَالَتَهَا بِالسِّيَاقِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ دَلَالَتَهَا بِالسِّيَاقِ إِذَا وُجِدَ مَا يَمْنَعُ مَا يُسَمَّى بِالْحَقِيقَةِ

فَإِنَّ السِّيَاقَ يَكُونُ حَقِيقَةً فِيهَا.

وَقَوْلُهُ: «إِنَّهُمَا لَيَعْدَبَانِ» الْجُمْلَةُ مُؤَكَّدَةٌ بِمُؤَكِّدَيْنِ وَهُمَا: (إِنَّ) وَاللَّامُ؛ لِأَنَّ هَذَا

أَمْرٌ غَيْبِيٌّ يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يُؤَكَّدَ حَتَّى يُؤْمِنَ الْإِنْسَانُ بِبَيِّنٍ.

(١) الإيذان لابن تيمية (ص: ٨٣).

(٢) الصواعق المرسلة (٢/ ٦٨٣)، ومختصر الصواعق (ص ٢٨٧).

(٣) منع جواز المجاز (ص: ٧).

«وَمَا يُعَذِّبَانِ»: أي: صَاحِبَا الْقَبْرِ «فِي كَبِيرٍ» أي: فِي أَمْرِ شَاقٍّ عَلَيْهِمَا، وَلَيْسَ الْمَعْنَى: فِي كَبِيرٍ شَرِّعًا؛ لِأَنَّ هَذَا مِنَ الْكِبَائِرِ، لَكِنْ: فِي كَبِيرٍ عَلَيْهِمَا، بِمَعْنَى أَنَّهُ يَسْهُلُ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتْرُكَاهُ؛ وَلِهَذَا جَاءَ فِي بَعْضِ أَلْفَاظِ الْبُخَارِيِّ «وَإِنَّهُ لَكَبِيرٌ»^(١)، أَيْ: كَبِيرٌ مِنْ جِهَةِ الذَّنْبِ، وَلَيْسَ كَبِيرًا مِنْ جِهَةِ التَّحَرُّزِ مِنْهُ.

قَوْلُهُ: «أَمَّا أَحَدُهُمَا: فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنَ الْبَوْلِ»، وَفِي لَفْظٍ: «لَا يَسْتَتِرُ مِنَ الْبَوْلِ»^(٢)، وَفِي آخَرٍ: «لَا يَسْتَتِرُهُ»^(٣): وَمَعْنَاهَا وَاحِدٌ.

يَعْنِي: أَنَّهُ لَا يُبَالِي إِذَا أَصَابَ الْبَوْلُ ثَوْبَهُ أَوْ جَسَدَهُ، أَوْ بُقْعَةَ مُصَلَّاهُ، وَكَذَلِكَ إِذَا بَالَ لَا يَسْتَنْجِي، فَهَذَا يُعَذِّبُ فِي قَبْرِهِ عَلَى عَدَمِ تَنْزُّهِهِ مِنَ الْبَوْلِ، وَإِذَا كَانَ عَذَابُ الْقَبْرِ ثَابِتًا لِعَدَمِ التَّنْزُّهِ مِنَ الْبَوْلِ الَّذِي التَّنْزُّهُ مِنْهُ شَرْطٌ لِلصَّلَاةِ، فَكَيْفَ يَمْنُ لَا يُصَلِّي وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ!؟

وَقَوْلُهُ: «مِنَ الْبَوْلِ» (أَل) هُنَا لِلْعَهْدِ الذَّهْنِيِّ؛ لِأَنَّ الَّذِي يُلَاصِقُ الْإِنْسَانَ مِنَ الْأَبْوَالِ بَوْلُ نَفْسِهِ؛ لِهَذَا جَاءَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: «أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ»، وَإِنَّمَا قُلْنَا بِهِذَا؛ لِأَنَّ مِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ: إِنَّ (أَل) فِي الْبَوْلِ لِلِاسْتِعْرَاقِ، وَبَنَى عَلَى ذَلِكَ أَنَّ جَمِيعَ الْأَبْوَالِ نَجِسَةٌ كَمَا سَيَأْتِي.

قَوْلُهُ: «وَأَمَّا الْآخَرُ: فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ»، أَيْ: بِنَمِّ الْحَدِيثِ إِلَى الْغَيْرِ؛ لِأَنَّ النَّمِيمَةَ فَعِيلَةٌ بِمَعْنَى مَفْعُولَةٍ، أَيْ: بِالْكَلِمَةِ الْمُنْمُوْمَةِ، أَيْ: الْمُنْقُولَةِ. فَمَا هِيَ النَّمِيمَةُ؟

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب النميمة من الكبائر، رقم (٦٠٥٥).

(٢) أخرجه النسائي: كتاب الجنائز، باب وضع الجريدة على القبر، رقم (٢٠٦٨).

(٣) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه، رقم (٢٩٢).

وهل كُلُّ نَقْلٍ يُسَمَّى نَمِيمَةً؟ الجواب: لا، بل تعريفُ النَمِيمَةِ: هِيَ نَقْلٌ كَلَامِ الْغَيْرِ فِي الْغَيْرِ إِلَى الْغَيْرِ عَلَى وَجْهِ الْإِفْسَادِ بَيْنَهُمَا.

وَلْيُتَنَبَّهُ إِلَى هَذَا الْقَيْدِ الْمُهَمِّ: «عَلَى وَجْهِ الْإِفْسَادِ بَيْنَهُمَا».

مِثَالُ ذَلِكَ: أَتَى شَخْصٌ إِلَى آخَرَ، وَقَالَ لَهُ: «يَا فُلَانُ، أَيْنَ أَنْتَ مِنْ فُلَانٍ، قَالَ فِيكَ كَذَا وَكَذَا»، مِنْ أَجْلِ الْإِفْسَادِ بَيْنَهُمَا وَالْقَاءِ الْعَدَاوَةِ، هَذِهِ نَمِيمَةٌ، وَهِيَ مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ، حَتَّى إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَتَاتٌ»^(١)، أَي: تَنَامٌ، وَذَلِكَ لِمَا فِيهَا مِنْ إِفْسَادِ الْخَلْقِ، وَالْقَاءِ الْعَدَاوَةِ بَيْنَهُمْ.

وَقَدْ سَمَّاها الرَّسُولُ ﷺ «الْحَالِقَةُ»، لَا أَقُولُ تَخْلُقُ الشَّعْرَ، وَلَكِنْ تَخْلُقُ الدِّينَ»^(٢).

وَقَوْلُنَا: «عَلَى وَجْهِ الْإِفْسَادِ بَيْنَهُمَا» احْتِرَازًا مِمَّا لَوْ نُقِلَ كَلَامُ الْغَيْرِ فِي الْغَيْرِ إِلَى الْغَيْرِ عَلَى وَجْهِ النَّصِيحَةِ.

مِثْلُ أَنْ يَرَى شَخْصًا يَرْكَنُ إِلَى آخَرَ مُغْتَرًّا بِهِ، وَالْآخَرُ عَدُوٌّ لَهُ فِي الْبَاطِنِ، فَيَنْقُلُ لَهُ مَا سَمِعَهُ مِنْ هَذَا الْعَدُوِّ فِي الْبَاطِنِ لِيَحْتَرِزَ مِنْهُ، فَهَذِهِ لَيْسَتْ نَمِيمَةً وَلَكِنَّهَا نَصِيحَةٌ، وَوَاجِبَةٌ، بَلْ إِصْلَاحٌ فِي الْوَاقِعِ.

وَمَا أَكْثَرَ الَّذِينَ يَتَحَبَّبُونَ إِلَيْكَ ظَاهِرًا وَهُمْ يَنْفِرُونَ مِنْكَ بَاطِنًا، فَهَذَا الرَّجُلُ الَّذِي اغْتَرَّ بِهَذَا الرَّجُلِ لَا بُدَّ أَنْ نَتَشَبَّهُ مِنْهُ، وَنَحْرِصَ عَلَيْهِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب ما يكره من النميمة، رقم (٦٠٥٦)، ومسلم: كتاب الإيثار،

باب بيان غلط تحريم النميمة، رقم (١٠٥)، من حديث حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أحمد (١/١٦٧)، والترمذي: كتاب صفة القيامة، رقم (٢٥١٠)، من حديث الزبير بن

العوام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قوله: «فَأَخَذَ جَرِيدَةً رَطْبَةً»: أَخَذَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِجَرِيدَةٍ رَطْبَةٍ، أَي: دَعَا بِهَا، كَمَا فِي بَعْضِ الْأَلْفَاظِ: «دَعَا بِجَرِيدَةٍ رَطْبَةٍ» وَالْجَرِيدَةُ هِيَ سَعَفُ النَّخْلِ، وَالرَّطْبُ ضِدُّ الْيَابِسِ، «فَشَقَّهَا نِصْفَيْنِ» أَي: عَلَى طُولِهَا نِصْفَيْنِ، وَلَمْ يَقُلْ: قَطَعَهَا؛ لِأَنَّ شَقَّ الْجَرِيدَةِ بِالطُّولِ أَسْهَلُ، وَلَوْ كَسَرَهَا بِالْعَرْضِ لَمْ تَنْكَسِرْ؛ لِأَنَّهَا رَطْبَةٌ، فَتَكَلَّوْا عَلَيْهِ، «فَغَرَزَ فِي كُلِّ قَبْرِ وَاحِدَةٍ»، أَي: رَكَزَ فِي كُلِّ قَبْرِ وَاحِدَةٍ، «فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لِمَ فَعَلْتَ هَذَا؟» لِأَنَّ هَذَا أَمْرٌ مُسْتَعْرَبٌ، وَلَمْ يَكُنِ الرَّسُولُ ﷺ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي الْمَوْتَى، قَالَ: «لَعَلَّهُ يُخَفَّفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَبْسُ»، وَ«لَعَلَّ» لِلتَّرَجِّي، أَي: أَرْجُو أَنْ يُخَفَّفَ اللَّهُ عَنْهُمَا الْعَذَابَ إِلَى أَنْ تَبْسَ هَاتَانِ الْجَرِيدَتَانِ.

فَعَلَى هَذَا، تَكُونُ «مَا» مَصْدَرِيَّةً ظَرْفِيَّةً، أَي: مُدَّةٌ عَدَمٌ يُيُوسِهَا.

هَذَا الْحَدِيثُ ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي (بَابِ دُخُولِ الْخَلَاءِ وَالِاسْتِطَابَةِ) لِقَوْلِهِ: «أَمَّا أَحَدُهُمَا: فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنَ الْبَوْلِ».

مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: ظُهُورُ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ الرَّسُولِ ﷺ بِاطِّلَاعِهِ عَلَى تَعْذِيبِهِمَا، وَلَيْسَ كُلُّ أَحَدٍ يُكْشَفُ لَهُ عَنْ عَذَابِ الْقَبْرِ؛ وَلِهَذَا نُمِرُ نَحْنُ بِالْقُبُورِ وَلَا نَذَرِي أَمْعَدَّبُونَ أَوْ مُنْعَمُونَ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّ مِنَ الْبَلَاغَةِ أَنْ يُؤَكَّدَ الشَّيْءُ الْبَعِيدُ عَنِ التَّصَوُّرِ أَوْ عَنِ التَّصْدِيقِ بِهِ، وَتَوْخُّدُ مَنْ قَوْلِهِ: «إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ»، فَهِيَ جُمْلَةٌ مُؤَكَّدَةٌ بِمُؤَكَّدَيْنِ: وَهُمَا (إِنَّ) وَ(الْلَامُ)؛ لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ أَمْرٌ غَيْبِيٌّ يَحْتَاجُ إِلَى تَوْكِيدٍ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ سَيُؤْمِنُونَ بِمَا قَالَ الرَّسُولُ ﷺ وَإِنْ لَمْ يُؤَكَّدْ.

قُلْنَا: إِنَّ هَذَا مِنْ بَابِ طُمَأْنِينَةِ النَّفْسِ، وَهَا هُوَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يُؤْمِنُ
ب أَنَّ اللَّهَ يُحْيِي الْمَوْتَى، وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبُهُ.

وَهَكَذَا يَنْبَغِي لَكَ فِي مُحَاظَبَةِ الْغَيْرِ، فَإِذَا خَاطَبْتَهُ فِيهَا لَا يَحْتَمِلُهُ عَقْلُهُ، أَوْ بِمَا
يَسْتَبَعِدُهُ فَهَمُّهُ، أَنْ تُؤَكِّدَ لَهُ الْأَمْرَ حَسَبَ قُوَّةِ إِنْكَارِهِ وَبُعْدِهِ.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: إِبْتِاثُ عَذَابِ الْقَبْرِ؛ لِقَوْلِهِ عَنِ الْقَبْرَيْنِ: «إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ»، وَعَذَابُ
الْقَبْرِ ثَابِتٌ بِالْقُرْآنِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْحِسِّ.

أَدِلَّةُ الْقُرْآنِ: قَالَ تَعَالَى: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي
غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمُ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ
الْهُونِ﴾ [الأنعام: ٩٣]، وَ(أَل) فِي «الْيَوْمِ» هُنَا لِلْعَهْدِ الْحُضُورِيِّ، أَي: الْيَوْمَ الْحَاضِرَ،
﴿تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ﴾، إِذَنْ: فِي الْقُرْآنِ إِبْتِاثُ عَذَابِ الْقَبْرِ.

أَدِلَّةُ السُّنَّةِ: قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِذَا تَشَهَّدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنْ
أَرْبَعٍ: مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، وَمِنْ شَرِّ فِتْنَةِ
الْمَسِيحِ الدَّجَالِ»^(١)، وَهَذَا الدُّعَاءُ يَدْعُو بِهِ كُلُّ مُسْلِمٍ؛ وَلِهَذَا فَإِنَّ مَنْ نَقَلَ الْإِجْمَاعَ
عَلَى ثُبُوتِ عَذَابِ الْقَبْرِ، فَنَقَلَهُ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ كُلَّ مُسْلِمٍ يَدْعُو بِهِذَا.

أَدِلَّةُ الْحِسِّ: فَإِنَّهُ قَدْ يُكْشَفُ لِبَعْضِ النَّاسِ عَنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَاسْأَلِ الَّذِينَ
يَكُونُونَ لَيْلًا عِنْدَ الْمَقَابِرِ تَسْمَعُ عَنْهُمْ مَا يُتَعَجَّبُ مِنْهُ، فَأَحْيَانًا يَسْمَعُونَ صِيَاحًا

(١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب ما يستعاذ منه في الصلاة، رقم (٥٨٨)، من حديث أبي هريرة

عَظِيمًا، وَأَفْزَاعًا، وَأَهْوَالًا، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَارْجِعْ إِلَى كِتَابِ (الرُّوحِ) لِابْنِ الْقَيْمِ، تَجِدُ الْعَجَبَ الْعُجَابَ.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يُبْتَلَى بِأَمْرِ هَيِّنٍ عَظِيمٍ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَمَا يُعَذِّبَانِ فِي كَبِيرٍ» لِأَنَّ الْمَعْنَى: لَيْسَ بِشَاقٍّ عَلَيْهِمَا، فَالْإِنْسَانُ قَدْ يَرْتَكِبُ أَمْرًا هَيِّنًا فِي نَفْسِهِ وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ، كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي الْإِفْكِ: ﴿وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٥].

الْفَائِدَةُ الْخَامِسَةُ: وَجُوبُ التَّنَزُّهِ مِنَ الْبَوْلِ؛ أُخِذَ ذَلِكَ مِنْ تَعْدِيبِ مَنْ لَمْ يَتَنَزَّهِ مِنَ الْبَوْلِ.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: أَنَّ عَدَمَ التَّنَزُّهِ مِنَ الْبَوْلِ كَبِيرَةٌ مِنَ الْكِبَائِرِ؛ لِأَنَّهُ تُوْعِدَ عَلَيْهِ بِعِقَابٍ خَاصٍّ، وَكُلُّ ذَنْبٍ تُوْعِدَ عَلَيْهِ بِعِقَابٍ خَاصٍّ فَهُوَ مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: أَنَّ الْبَوْلَ نَجِسٌ؛ لِثُبُوتِ الْعَذَابِ عَلَى مَنْ لَمْ يَسْتَنْزِهِ مِنْهُ، فِي قَوْلِهِ: «أَمَّا أَحَدُهُمَا: فَكَانَ لَا يَسْتَنْزِيهِ مِنَ الْبَوْلِ».

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: أَنَّ جَمِيعَ الْأَبْوَالِ نَجِسَةٌ؛ وَتُؤْخَذُ مِنْ (أَلِ) الَّتِي لِلْإِسْتِغْرَاقِ.

لَكِنَّ هَذَا لَيْسَ بِمُسْلَمٍ؛ لِأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ نَفْسَهُ قَدْ جَاءَ فِي بَعْضِ أَلْفَاظِهِ: «أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَنْزِيهِ مِنْ بَوْلِهِ» وَهَذَا دَلِيلٌ أَثَرِيٌّ. أَمَّا الدَّلِيلُ النَّظَرِيُّ فَهُوَ أَنَّ أَكْثَرَ مَا يَلْبَسُ الْإِنْسَانُ مِنَ الْبَوْلِ بَوْلُ نَفْسِهِ.

الْفَائِدَةُ الثَّاسِعَةُ: إِذَا كَانَ الَّذِي لَا يَسْتَنْزِيهِ مِنَ الْبَوْلِ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ، فَالَّذِي لَا يُصَلِّي مِنْ بَابٍ أَوَّلَى؛ لِأَنَّ الطَّهَارَةَ شَرْطٌ مِنْ شُرُوطِ الصَّلَاةِ، فَإِذَا كَانَ هَذَا الْوَعِيدُ فِيمَنْ فَرَطَ فِي شَرْطِهَا، فَكَيْفَ بِمَنْ فَرَطَ فِيهَا؟!

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لَا قِيَاسَ فِي الْعُقُوبَاتِ، فَالْعُقُوبَاتُ أَمْرُهَا عِنْدَ اللَّهِ لَيْسَ لَكَ أَنْ تَقِيَسَ.

قُلْنَا: إِنْ ثَبَتَ الْقِيَاسُ فَهَذَا هُوَ الْمَطْلُوبُ، وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ۖ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [الماعون: ٤-٥]، فَإِذَا لَمْ يُعْجِبْكَ هَذَا الِاسْتِنْبَاطُ، أَتَيْنَاكَ بِمَا لَا حِيلَةَ لَكَ فِيهِ.

وهذا مِنْ آدَابِ الْمُنَاطَرَةِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْإِسْتِدْلَالُ خَفِيًّا فَأَتِ بِالْإِسْتِدْلَالِ الْوَاضِحِ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُنَازَعَ فِيهِ، فَالَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ وَقَالَ لَهُ إِبْرَاهِيمُ: ﴿رَبِّیَ الَّذِی یُعِیْ وَیُمِیتُ قَالَ أَنَا أَحْیِ وَأُمِیتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، قَالَ إِبْرَاهِيمُ: دَعْنَا مِنْ هَذَا؛ ﴿فَإِنَّ اللَّهَ یَأْتِی بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ﴾، هَلْ قَالَ: أَسْتَطِيعُ؟ ﴿فَبُهِتَ الَّذِی کَفَرَ﴾ وَهَذِهِ مِنْ آدَابِ الْمُنَاطَرَةِ؛ لِأَنَّكَ إِذَا أَتَيْتَ بِالْوَاضِحِ، قَطَعْتَ الْحُصْمَ، لَكِنْ إِذَا ذَهَبَتْ تُجِيبُ عَمَّا لَبَسَ بِهِ فَسْتَقِفْ أَنْتَ وَإِيَّاهُ فِي دَوْرَانِ.

الْفَائِدَةُ الْعَاشِرَةُ: تَحْرِيمُ النَّيْمَةِ وَأَتْمَامُهَا مِنَ الْكَبَائِرِ؛ لِأَنَّ تَرْتِيبَ الْعَذَابِ عَلَيْهَا يُدُلُّ عَلَى أَنَّهَا مِنْ كَبَائِرِ الذُّنُوبِ، وَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَتَاتٌ»^(١)، أَيْ: نَتَامٌ.

الْفَائِدَةُ الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: إِثْبَاتُ قِيَاسِ الْعَكْسِ، فَإِذَا كَانَ يَأْتُمُّ عَلَى النَّيْمَةِ الَّتِي فِيهَا الْإِفْسَادُ بَيْنَ النَّاسِ وَالتَّفْرِيقُ بَيْنَهُمْ، فَضِدُّ ذَلِكَ الْإِصْلَاحُ، يُوجِرُ عَلَيْهِ، وَهَذَا يُسَمَّى قِيَاسَ الْعَكْسِ، وَلَقَدْ اسْتَعْمَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْحَدِيثِ، فَقَالَ: «وَفِي بُضْعِ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب ما يكره من النيمة، رقم (٦٠٥٦)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان غلط تحريم النيمة، رقم (١٠٥)، من حديث حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أَحَدِكُمْ صَدَقَةً» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّنِي أَحَدُنَا شَهَوْتُهُ وَيَكُونُ لَهُ فِيهَا أَجْرٌ؟ قَالَ: «أَرَأَيْتُمْ لَوْ وَضَعَهَا فِي حَرَامٍ أَكَانَ عَلَيْهِ فِيهَا وَزْرٌ فَكَذَلِكَ إِذَا وَضَعَهَا فِي الْحَلَالِ كَانَ لَهُ أَجْرٌ»^(١)؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ بِذَلِكَ التَّعَفُّفَ عَنِ الْحَرَامِ.

الفائدة الثانية عشرة: رَأْفَةُ النَّبِيِّ ﷺ بِأُمَّتِهِ أَحْيَاءَ وَأَمْوَاتًا؛ حَيْثُ إِنَّهُ فَعَلَ مَا يُخَفِّفُ بِهِ الْعَذَابَ عَنْ هَذَيْنِ بَأْنٍ غَرَزَ فِي كُلِّ قَبْرِ شَقٍّ جَرِيدَةٍ.

الفائدة الثالثة عشرة: اسْتِحْبَابُ التَّسْبِيحِ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ عِنْدَ الْقَبْرِ؛ لِيُخَفَّفَ عَنْهُ، وَوَجْهُ الاسْتِدْلَالِ: قَالُوا إِنَّ الْجَرِيدَةَ تُسَبِّحُ مَا دَامَتْ خَضِرَاءَ، فَإِذَا يَبَسَتْ انْقَطَعَ التَّسْبِيحُ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «لَعَلَّهُ يُخَفِّفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَبْسَا»، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَإِنَّ انْتِفَاعَ الْمَيِّتِ بِتَسْبِيحِ الْحَيِّ ذِي الشُّعُورِ مِنْ بَابٍ أَوَّلَى.

فيقال: مَنْ قَالَ: إِنَّ هَذِهِ هِيَ الْعِلَّةُ؟! أَيْ: مَنْ قَالَ: إِنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ: «مَا لَمْ يَبْسَا»؛ لِأَنَّهُمَا إِذَا كَانَتَا رَطْبَتَيْنِ تُسَبِّحَانِ؟!

بَلْ نَقُولُ: إِنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَرَادَ أَنْ يُخَفَّفَ عَنْهُمَا هَذِهِ الْمُدَّةَ فَقَطْ وَفِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، لَيْسَ هُنَاكَ سَاعَاتٌ حَتَّى تُحَدَّدَ الْمَسْأَلَةُ بِالسَّاعَاتِ، فَحَدَّدَهَا بِبُيُوسِ هَذِهِ الْجَرِيدَةِ. فَإِنَّ قَائِلَ: مَا الْفَائِدَةُ مِنْ كَوْنِ الرَّسُولِ ﷺ يُقَيِّدُ التَّخْفِيفَ بِهَذِهِ الْمُدَّةِ؟ لِمَاذَا لَمْ يَجْعَلِ التَّخْفِيفَ عَامًّا؟

قُلْنَا: إِنَّ التَّخْفِيفَ وَلَوْ مُدَّةً يَسِيرَةً يَنْفَعُ، ﴿وَقَالَ الَّذِينَ فِي النَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ ادْعُوا رَبَّكُمْ يُخَفِّفْ عَنَّا يَوْمًا مِّنَ الْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٩]؛ فَالتَّخْفِيفُ نَافِعٌ وَلَوْ كَانَ يَسِيرًا.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الزكاة، باب بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف، رقم (١٠٠٦)، من حديث أبي ذر الغفاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ عَشْرَةَ: لَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يُوَضَعَ عَلَى الْقَبْرِ جَرِيدَةٌ رَطْبَةٌ أَوْ غُصْنُ شَجَرَةٍ رَطْبٍ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمْ يَفْعَلْهُ كُلَّمَا دَفَنَ أَحَدًا، وَإِذَا كَانَ لَمْ يَفْعَلْهُ فَهُوَ لِهَذَيْنِ الْقَبْرَيْنِ اللَّذَيْنِ اُطَّلَعَ عَلَى تَعْذِيبِهِمَا وَلَيْسَ عَامًّا.

وَمَنْ فَعَلَ هَذَا فَقَدْ أَسَاءَ الظَّنَّ بِالْمَيِّتِ، وَهِيَ جِنَايَةٌ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمْ يَضَعْهَا عَلَى الْقَبْرِ إِلَّا لِتَخْفِيفِ الْعَذَابِ عَنْهُمْ.

إِذَنْ: فَهُوَ يُعَذَّبُ، فَيُخَفَّفُ عَنْهُ الْعَذَابُ بِذَلِكَ، وَأَنْتَ لَوْ وَضَعْتَ عَلَى أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيْكَ، سِوَاءَ كَانَ أَبَاكَ أَوْ ابْنَكَ، وَضَعْتَ عَلَيْهِ مَا تَشْهَدُ بِهِ عَلَى أَنَّهُ يُعَذَّبُ، وَهَذَا لَا شَكَّ خَطَأً عَظِيمًا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا الضَّابِطُ فِي أَنَّ هَذَا الشَّيْءَ خَاصٌّ بِالرَّسُولِ ﷺ أَوْ يَعُمُّ غَيْرُهُ؟ قُلْنَا: إِنَّ هَذَا لَيْسَ خَاصًّا بِالرَّسُولِ ﷺ، يَعْنِي: لَوْ اُطَّلَعْنَا عَلَى إِنْسَانٍ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ فَعَلْنَا بِهِ هَذَا، لَكُنَّ هَذَا خَاصًّا بِالْقَبْرَيْنِ؛ لِأَنَّ غَيْرَ هَذَيْنِ الْقَبْرَيْنِ لَا نَعْلَمُ عَنْهَا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لَوْ تَبَيَّنَ أَنَّ صَاحِبَ قَبْرِ يُعَذَّبُ فِي رُؤْيَا، أَوْ سَمِعْنَاهُ يُعَذَّبُ، فَهَلْ لَنَا أَنْ نَفْعَلَ مَا فَعَلَ الرَّسُولُ ﷺ؟

فَالْجَوَابُ: لَا؛ لِأَنَّ الرُّؤْيَا أحيانًا يَضْرِبُهَا الشَّيْطَانُ مَثَلًا لِيُخْزِنَ الَّذِينَ آمَنُوا، أَمَّا السَّمْعُ فَرُبَّمَا يُسْمِعُكَ الشَّيْطَانُ مَا تَكْرَهُ، فَلَا يَقِينَ؛ أَلَمْ تَسْمَعْ مَا يُقَالُ عَنِ الْعُولِ؟!

فَإِنْ قِيلَ: هَلِ الْكَافِرُ الَّذِي يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ نَفْعُلُ بِهِ مَثَلُ هَذَا، وَهَلْ نُؤْجِرُ عَلَى

ذلك؟

قُلْنَا: لا، بل نَأْتُمُّ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا كَانِ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ١١٣] يعني: فلا يَفْعَلُ شَيْئًا يُخَفِّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابَ.

الفائدة الخامسة عشرة: حِرْصُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَلَى الْعِلْمِ، وَمَعْرِفَةِ أَسْرَارِ الشَّرِيعَةِ، وَحِكْمِهَا، حِينَ قَالُوا: «لِمَ فَعَلْتَ هَذَا؟»؛ لِأَجْلِ أَنْ يَعْرِفُوا الْحِكْمَةَ؛ لِأَنَّهُ مَا مِنْ شَيْءٍ مِنْ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ إِلَّا وَلَهُ حِكْمَةٌ.

الفائدة السادسة عشرة: حُسْنُ خُلُقِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَيْثُ لَمْ يَنْهَرْهُمْ، وَلَمْ يَقُلْ: هَذَا شَيْءٌ لَا عِلَاقَةَ لَكُمْ بِهِ، بَلْ قَالَ: «لَعَلَّهُ يُخَفِّفُ عَنْهَا مَا لَمْ يَبْسَ»، وَهَكَذَا يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ أَنْ يَكُونَ وَاسِعَ الصَّدْرِ، وَتَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يُعِينَنَا عَلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ أَحْيَانًا يَكُونُ صَدْرُنَا أَضْيَقَ مِنَ الْخُلُقُومِ، لَكِنْ اسْتَعِزْ بِاللَّهِ، وَاحْرِصْ، وَتَحَمَّلْ، وَاصْبِرْ حَتَّى يَأْخُذَ النَّاسُ الْعِلْمَ مِنْكَ بِطَمَإِينَةٍ وَقَبُولٍ، وَهَذَا هُوَ السِّرُّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى: ١٠]، فَإِنَّهُ يَعُمُّ سَائِلَ الْمَالِ، وَسَائِلَ الْعِلْمِ.





بَابُ السَّوَاكِ



١٩ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي أَوْ عَلَى النَّاسِ لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ مَعَ كُلِّ صَلَاةٍ»^(١).

الشَّرْحُ

السَّوَاكُ يُطْلَقُ عَلَى الْفِعْلِ، وَهُوَ التَّسْوُكُ، وَيُطْلَقُ عَلَى عُودِ الْأَرَاكِ الَّذِي يُتَسَوَّكُ بِهِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ التَّسْوُكَ وَالْعُودَ مُتَلَازِمَانِ، وَالسَّوَاكُ سُنَّةٌ مُطْلَقَةٌ، وَتَتَأَكَّدُ فِي مَوَاضِعَ.

أَمَّا كَوْنُهُ سُنَّةً مُطْلَقَةً: فَلِقَوْلِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «السَّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ»^(٢)، وَهَذَا عَامٌّ فِي كُلِّ وَقْتٍ؛ لِأَنَّهُ يُطَهِّرُ الْفَمَ مِنَ الْأَوْسَاحِ وَالْأَمْرَاضِ؛ وَلِهَذَا كَانَ أَقَلُّ النَّاسِ مَرَضًا فِي أَسْنَانِهِ مَنْ يُكَيِّرُ السَّوَاكَ، وَأَفْضَلُ مَا يَكُونُ السَّوَاكُ بِعُودِ الْأَرَاكِ الْمَعْرُوفِ الْمَشْهُورِ، فَإِنَّهُ طَيِّبُ الرَّائِحَةِ وَلَهُ نَكْهَةٌ طَيِّبَةٌ، وَجَيِّدُ التَّنْظِيفِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب السواك يوم الجمعة، رقم (٨٨٧)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب السواك، رقم (٢٥٢).

(٢) أخرجه البخاري تعليقا بصيغة الجزم: كتاب الصوم، باب سواك الرطب واليابس للصائم، (٣١/٣)، ووصله أحمد (٤٧/٦)، والنسائي: كتاب الطهارة، باب الترياق في السواك، رقم (٥)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وَهُوَ سُنَّةٌ لِلصَّائِمِ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ وَفِي آخِرِ النَّهَارِ كَالْمُفْطِرِ لَهُ أَنْ يَتَسَوَّكَ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ، وَفِي آخِرِ النَّهَارِ، وَفِي كُلِّ وَقْتٍ، قَالَ عَامِرُ بْنُ رَبِيعَةَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ مَا لَا أَحْصِي يَتَسَوَّكَ وَهُوَ صَائِمٌ، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيْقًا^(١)، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «السَّوَّاکُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِّ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ»^(٢)، وَلَمْ يَسْتَنْ شَيْئًا، وَأَمَّا كَرَاهَةُ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ أَنْ يَتَسَوَّكَ الْإِنْسَانُ بَعْدَ الزَّوَالِ إِذَا كَانَ صَائِمًا فَقَوْلٌ مَرْدُودٌ؛ لِأَنَّ الْأَدِلَّةَ عَامَّةً فِي اسْتِحْبَابِ السَّوَّاکِ.

وَلِلَّسَّوَّاکِ فَوَائِدُ كَثِيرَةٌ ذَكَرَهَا الْفُقَهَاءُ وَغَيْرُهُمْ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ إِلَّا هَاتَانِ الْفَائِدَتَانِ الْمَذْكُورَتَانِ فِي الْحَدِيثِ لَكَانَ كَافِيًا، وَهُمَا: طَهَارَةُ الْفَمِّ، وَرِضَا الرَّبِّ. أَمَّا مَا يَتَأَكَّدُ السَّوَّاکُ فِيهِ فَمِنْ مَوَاضِعَ:

عِنْدَ الصَّلَاةِ؛ لِقَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَوْ لَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أَمْتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَّاکِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ»^(٣)، قَوْلُهُ: «لَوْ لَا أَنْ أَشُقَّ؛ لَأَمَرْتُ»؛ (لَوْ لَا): حَرْفُ امْتِنَاعٍ لَوْجُودٍ، فَاِمْتِنَعَ الْأَمْرُ لَوْجُودِ الْمَشَقَّةِ؛ وَلِهَذَا تُسَمَّى حَرْفَ امْتِنَاعٍ لَوْجُودٍ، وَيُقَابِلُهَا (لَوْ) فَإِنَّهَا حَرْفُ امْتِنَاعٍ لِامْتِنَاعٍ، وَيُقَابِلُهَا (لَمَّا) حَرْفُ وُجُودٍ لَوْجُودٍ،

(١) أخرجه البخاري تعليقا بصيغة التمریض: كتاب الصوم، باب سواك الرطب واليابس للصائم، (٣١/٣). ووصله أحمد (٤٤٥/٣)، وأبو داود: كتاب الصوم، باب السواك للصائم، رقم (٣٣٦٤)، والترمذي: كتاب الصوم، باب ما جاء في السواك للصائم، رقم (٧٢٥).

(٢) أخرجه البخاري تعليقا بصيغة الجزم: كتاب الصوم، باب سواك الرطب واليابس للصائم، (٣١/٣)، ووصله أحمد (٤٧/٦)، والنسائي: كتاب الطهارة، باب التريغيب في السواك، رقم (٥)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب السواك، رقم (٤٢/٢٥٢).

ف(لَمَّا)، تَقُولُ: «لَمَّا جَاءَ زَيْدٌ جَاءَ عَمْرُو»، هَذِهِ حَرْفُ وُجُودٍ لِوُجُودٍ، وَقَوْلُكَ: «لَوْ جَاءَ زَيْدٌ لَجَاءَ عَمْرُو»، امْتِنَاعٌ لَامْتِنَاعٍ، وَقَوْلُكَ: «لَوْ لَا زَيْدٌ لَجَاءَ عَمْرُو» امْتِنَاعٌ لِوُجُودٍ.

وَقَوْلُهُ: «لَوْ لَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي» أَيُّ: أُتِعِبَ أُمَّتِي وَأُلْحِقَهَا الْمَشَقَّةَ، وَالْمُرَادُ أُمَّةُ الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّ أُمَّةَ الدَّعْوَةِ لَا تَتَسَوَّكُ، وَلَمْ تَدْخُلْ فِي الْإِسْلَامِ أَضْلًا حَتَّى يُطَلَّبَ مِنْهَا التَّسَوُّكُ، «لَا مَرْتِبَهُمْ» أَيُّ: أَمْرٌ بِإِجَابٍ، وَإِلَّا فَأَمْرٌ بِالِاسْتِحْبَابِ قَائِمٌ، «عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ» يَشْمَلُ الصَّلَاةَ الْمَفْرُوضَةَ، وَالنَّافِلَةَ، وَالصَّلَاةَ ذَاتَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَالصَّلَاةَ ذَاتَ التَّكْبِيرِ الْمَجْرَدَ كَصَلَاةِ الْجَنَازَةِ؛ لِأَنَّهَا صَلَاةٌ، فَالْحَدِيثُ عَامٌّ.

وَهَلْ يَشْمَلُ الْجِنْسُ أَمْ يُحْمَلُ عَلَى الْوَحْدَةِ، بِمَعْنَى أَنَّ الْإِنْسَانَ لَوْ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَتَنَفَّلَ فَيُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكَعَتَيْنِ، هَلْ يَتَسَوَّكُ عِنْدَ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ، أَوْ يَكْفِيهِ التَّسَوُّكُ فِي الْأَوَّلِ؟

الْجَوَابُ: الظَّاهِرُ الثَّانِي، إِلَّا إِذَا فَصَلَ بَيْنَهُمَا بِفَاصِلٍ طَوِيلٍ؛ فَيُعِيدُ التَّسَوُّكَ. فَيُسْتَدَلُّ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى تَأْكِيدِ السَّوَاكِ عِنْدَ الصَّلَاةِ، لَكِنَّ هَذِهِ الْعِنْدِيَّةُ هَلْ تَعْنِي أَنَّ ذَلِكَ عِنْدَ الْوُضُوءِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ يَتَوَضَّأُ ثُمَّ يُصَلِّي؛ وَلِأَنَّ التَّسَوُّكَ عِنْدَ الْوُضُوءِ أَبْلَغُ فِي التَّطْهِيرِ؛ لِأَنَّهُ يَتَمَضَّمُضٌ، فَيَطْهَرُ الْفَمُ أَكْثَرَ، أَوِ الْمُرَادُ عِنْدَ الصَّلَاةِ وَإِنْ اسْتَاكَ عِنْدَ الْوُضُوءِ أَثَبَّهَا أَظْهَرَ فِي الدَّلَالَةِ؟ الْجَوَابُ: الثَّانِي أَظْهَرُ، أَنَّهُ يُسَنُّ التَّسَوُّكُ عِنْدَ الصَّلَاةِ وَإِنْ كَانَ قَدْ تَسَوَّكَ عِنْدَ الْوُضُوءِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوُضُوءُ قَرِيبًا جِدًّا، فَقَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ يَكْتَفِي بِالتَّسَوُّكِ عِنْدَ الْوُضُوءِ، فَهَذَا الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى تَأْكِدِ التَّسَوُّكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ.

مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: تَأَكُّدُ التَّسْوُكِ عِنْدَ الصَّلَاةِ؛ لِقَوْلِهِ: «لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرِهِمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ»، أَي: بِالتَّسْوُكِ، وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ: أَنَّهُ لَوْلَا الْمَشَقَّةُ لِأَوْجِبَهُ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أُمَّتِهِ، وَهُوَ شَامِلٌ كَمَا قُلْنَا فِي الشَّرْحِ لِلْفَرِيضَةِ وَالنَّافِلَةِ، وَذَاتِ الرُّكُوعِ، وَذَاتِ التَّكْبِيرَةِ الْمُجَرَّدَةِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ سَيَقِفُ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ، وَسَيَتَكَلَّمُ بِالْقُرْآنِ وَالتَّسْبِيحِ وَالتَّكْبِيرِ وَالدُّعَاءِ؛ وَلِهَذَا أَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ «أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا قَامَ يُصَلِّي فَإِنَّهُ يُنَاجِي اللَّهَ عَزَّجَلَّ»^(١)، وَمَنْ الْمُنَاسِبُ أَنَّكَ إِذَا نَاجَيْتَ اللَّهَ أَنْ تُنَاجِيَهُ عَلَى طَهْرِ فِي الْفَمِ؛ لِيَكُونَ مَا يَخْرُجُ مِنَ الْهَوَاءِ حَالِ النُّطْقِ يَكُونُ طَيِّبًا نَقِيًّا طَاهِرًا؛ فَلِذَلِكَ كَانَ السَّوَاكُ عِنْدَ الصَّلَاةِ سُنَّةً مُؤَكَّدَةً.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا لَمْ يَجِدْ سِوَاكَ هَلْ يَتَسَوَّكُ بِالْمِنْدِيلِ وَنَحْوِهِ؟

فَالْجَوَابُ: اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذَا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا؛ لِأَنَّ السَّوَاكَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ بِعَوْدٍ.

وَقَالَ آخَرُونَ: بَلْ يَحْصُلُ التَّسْوُكُ بِالْعَوْدِ وَهُوَ الْأَفْضَلُ وَالْأَطْيَبُ، أَوْ بِالْإِصْبَعِ أَوْ بِالْمِنْدِيلِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ السَّوَاكِ هُوَ التَّنْظِيفُ وَالتَّطْهِيرُ، فَيَحْصُلُ لِهَذَا الَّذِي تَسَوَّكَ بِالْأَصَابِعِ أَوْ بِالْمِنْدِيلِ مِنَ السُّنَّةِ بِقَدْرِ مَا حَصَلَ مِنَ التَّنْظِيفِ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّ هَذِهِ الشَّرِيعَةَ الْإِسْلَامِيَّةَ لَيْسَ فِيهَا مَشَقَّةٌ، كُلُّهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى التَّيْسِيرِ، وَهَذَا فَرْدٌ مِنْ أَفْرَادِهَا، وَهُوَ عَدَمُ إِلْزَامِ النَّاسِ بِالتَّسْوُكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ؛

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب دفن النخامة في المسجد، رقم (٤١٦)، من حديث أبي

لَأَنَّ الدِّينَ الْإِسْلَامِيَّ مَبْنِيٌّ عَلَى التَّيْسِيرِ.

الفائدة الثالثة: شفقة النبي ﷺ على أمته؛ لقوله: «لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي...»
وَهَذَا ثَابِتٌ بِمُقْتَضَى الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ
عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ [التوبة: ١٢٨]، أي: يَشْقُ عَلَيْهِ مَا يَشْقُ عَلَيْكُمْ، ﴿حَرِيصٌ
عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾.

الفائدة الرابعة: أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَمْرِ الْوُجُوبُ؛ لقوله: «لَأَمْرُهُمْ»، وَهَذَا يَدُلُّ
عَلَى أَنَّهُ لَوْ أَمَرَهُمْ لَكَانَ وَاجِبًا.

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ اخْتَلَفَ فِيهَا الْأُصُولِيُّونَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ:

القول الأول: أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَوَامِرِ الْوُجُوبُ؛ فَإِذَا أَمَرَ اللَّهُ بِشَيْءٍ وَجَبَ أَنْ
تُنْفَذَ، وَقَالُوا إِنَّ اللَّهَ تَوَعَّدَ الْمُخَالِفِينَ عَنْ أَمْرِهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ
أَمْرِ اللَّهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]، قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ:
«أَتَدْرِي مَا الْفِتْنَةُ؟ الْفِتْنَةُ الشَّرْكَ، لَعَلَّهُ إِذَا رَدَّ بَعْضُ قَوْلِهِ أَنْ يَقَعَ فِي قَلْبِهِ شَيْءٌ مِنْ
الزَّيْغِ فِيهِلِكَ»^(١)، يَعْنِي: أَنَّ الْإِنْسَانَ الَّذِي يُخَالِفُ عَنْ أَمْرِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِمَّا أَنْ يُصَابَ
بِالشَّرْكِ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- أَوْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ، وَهَذَا نَصٌّ يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ امْتِثَالِ الْأَمْرِ.
القول الثاني: أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَمْرِ الْإِسْتِحْبَابُ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِهِ دَلٌّ عَلَى مَشْرُوعِيَّتِهِ،
وَالْأَصْلُ عَدَمُ التَّائِيهِمِ بِالتَّرْكِ، وَهَذَا هُوَ حَقِيقَةُ الْمُسْتَحَبِّ.

القول الثالث: وَهُوَ لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ، أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَوَامِرِ الْوُجُوبُ فِي
الْعِبَادَاتِ، وَالْأَصْلُ فِي الْأَوَامِرِ الْإِسْتِحْبَابُ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْمُرُوءَاتِ وَالْآدَابِ، وَهَذَا

(١) أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى، رقم (٩٧)، وذكره ابن تيمية في الصارم المسلول (ص: ٥٦).

قَوْلُ أَقْرَبُ مِنَ الْقَوْلَيْنِ السَّابِقَيْنِ مِنْ حَيْثُ الْإِنْضِبَاطُ، فَمَا يَتَعَلَّقُ بِالْمُرُوءَةِ وَالْآدَابِ الْأَصْلُ فِي أَوَامِرِهِ الْإِسْتِحْبَابُ، مَا لَمْ يَدُلَّ دَلِيلٌ عَلَى الْوُجُوبِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِالْعِبَادَاتِ الْأَصْلُ فِيهِ الْوُجُوبُ، مَا لَمْ يَدُلَّ دَلِيلٌ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ.

وَهَذَا قَوْلٌ وَجِيهٌ جَدًّا.

ولكن من حيث التَّريُّة ومن حيث التَّعَبُّدُ لا يَنْبَغِي لَنَا أَبَدًا إِذَا سَمِعْنَا أَمْرَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ أَنْ نَقُولَ: هَلْ هَذَا لِلإِسْتِحْبَابِ أَوْ لِلْوُجُوبِ، أَبَدًا، وَإِنَّمَا فَرَضْنَا أَنْ نَقُولَ: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا، أَمَّا أَنْ نُنَاقِشَ وَنَقُولَ: يَا رَبَّنَا أَمْرُكَ هَذَا لِلْوُجُوبِ أَوْ لِلإِسْتِحْبَابِ، أَوْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمْرُكَ هَذَا لِلْوُجُوبِ أَوْ لِلإِسْتِحْبَابِ؛ فِهَذَا خِلَافُ طَرِيقَةِ الصَّحَابَةِ، فَالصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ إِذَا أَمَرَ الرَّسُولُ بِأَمْرٍ قَالُوا: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا، وَلَمْ يَقُولُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ أَرَدْتَ الْوُجُوبَ؟ أَوْ: هَلْ أَرَدْتَ الْإِسْتِحْبَابَ؟ وَأَنْتَ عَبْدٌ، فَإِذَا سَمِعْتَ قَوْلَ سَيِّدِكَ: افْعَلْ، فافْعَلْ، أَوْ سَمِعْتَ قَوْلَ سَيِّدِكَ: لَا تَفْعَلْ، فَلَا تَفْعَلْ، أَمَّا أَنْ تَقُولَ: هَلْ الْأَمْرُ لِلْوُجُوبِ أَوْ لِلإِسْتِحْبَابِ، فَلَا، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٥١] وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦]، صَحِيحٌ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا وَقَعَ فِي الْوَرُطَةِ وَخَالَفَ الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ حِينَئِذٍ يَسْأَلُ، يَقُولُ: هَلْ الْأَمْرُ لِلْوُجُوبِ، فَيَحْتَاجُ إِلَى تَوْبَةٍ، أَوْ هَلِ النَّهْيُ لِلتَّحْرِيمِ فَيَحْتَاجُ إِلَى تَوْبَةٍ، وَأَمَّا مَعَ عَدَمِ الْوُقُوعِ فِي الْوَرُطَةِ فَلَا تَقُلْ: هَلْ هَذَا لِلْوُجُوبِ؟ أَوْ: هَلْ هَذَا لِلتَّحْرِيمِ؟ بَلْ قُلْ: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا؛ حَتَّى تُحَقِّقَ مَعْنَى الْعُبُودِيَّةِ، وَتَكُونَ عَبْدًا حَقِيقَةً لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

الفائدة الخامسة: أَنَّ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَأْمُرَ وَيَنْهَى؛ لِقَوْلِهِ: «لَأْمُرْتُهُمْ» وَإِذَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِشَيْءٍ دُونَ أَنْ يَنْزَلَ بِهِ وَخِيْ فَهَلْ يُقَالُ: إِنَّهُ مِنْ شَرَعِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ، أَوْ مِنْ شَرَعِ الرَّسُولِ ﷺ؟

نَقُولُ: مِنْ شَرَعِ اللَّهِ تَعَالَى؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً مِّنَ رَبِّكَ﴾ [الحشر: ٧] ويكون أيضًا مِنْ شَرَعِ اللَّهِ تَعَالَى؛ بِإِقْرَارِ اللَّهِ لَهُ؛ وَلِهَذَا قَالَ الْعُلَمَاءُ: مِنْ سُنَّةِ الرَّسُولِ ﷺ مَا أَقْرَهُ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

الفائدة السادسة: أَنَّهُ يُسَنُّ التَّسَوُّكُ لِصَلَاةِ الْجَنَازَةِ؛ لِقَوْلِهِ: «عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ» وَهَذَا عَامٌّ.

الفائدة السابعة: الْعِنَايَةُ بِالصَّلَاةِ، وَأَنَّهُ يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ أَنْ يَدْخُلَ الصَّلَاةَ وَهُوَ طَاهِرٌ مُّطَهَّرٌ؛ لِقَوْلِهِ: «عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ».

الفائدة الثامنة: تَعْظِيمُ شَأْنِ الصَّلَاةِ؛ حَيْثُ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَادَ أَنْ يَأْمُرَ بِالسُّوَالِكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ.

وَلَعَمْرُ اللَّهِ إِنَّهَا لَجَدِيرَةٌ بِالْعِنَايَةِ وَبِالِاهْتِمَامِ؛ لِأَنَّهَا أَعْظَمُ أَرْكَانِ الإِسْلَامِ بَعْدَ الشَّهَادَتَيْنِ.

وَالْقَوْلُ الرَّاجِحُ الْمُتَعَيَّنُ عِنْدَنَا أَنَّ تَارِكَهَا كَسَلًا وَتَهَاوُنًا كَافِرٌ خَارِجٌ عَنِ الإِسْلَامِ، إِنْ مَاتَ لَمْ يُغْسَلْ، وَلَمْ يُكَفَّنْ، وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ، وَلَمْ يُدْفَنْ مَعَ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا يُدْعَى لَهُ بِالرَّحْمَةِ، وَلَا بِالْمَغْفِرَةِ؛ لِأَنَّهُ كَافِرٌ، وَالكَافِرُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَدْعُو لَهُ بِالرَّحْمَةِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَمَاذَا نَصْنَعُ بِهَذَا الرَّجُلِ الَّذِي مَاتَ وَنَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي؟

قلنا: نَحْمِلُهُ عَلَى سَيَّارَةٍ عَادِيَّةٍ، وَنَخْرُجُ بِهِ فِي الْبَرِّ بَعِيدًا عَنِ الْبُنْيَانِ، وَنَحْفِرُ لَهُ حُفْرَةً بَدُونِ لَحْدٍ، وَنَرْمِسُهُ فِيهَا رَمَسَ الْحِيفَةِ، بَلْ هُوَ أَخْبَثُ مِنَ الْحِيفَةِ؛ لِأَنَّهُ كَافِرٌ، وَالكَافِرُ أَخْبَثُ مِنَ الْبَهَائِمِ، ﴿لَإِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٤٤].

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: أَبِي لَا يُصَلِّي، فَكَيْفَ أَفْعَلُ بِهِ هَكَذَا؟

قلنا: أَبُوكَ بِفَعْلِهِ هَذَا عَدُوٌّ لَكَ؛ لِأَنَّ كُلَّ كَافِرٍ فَهُوَ عَدُوٌّ لِلْمُؤْمِنِ، أَبُوكَ عَدُوٌّ لِلَّهِ، وَكُلُّ عَدُوٍّ لِلَّهِ فَهُوَ عَدُوٌّ لِأَوْلِيَاءِ اللَّهِ، أَلَمْ تَرَ إِلَى نُوحٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَهُوَ أَحَدُ أَوْلِي الْعِزِّ مِنَ الرُّسُلِ وَهُوَ أَوَّلُ رَسُولٍ أَرْسَلَهُ اللَّهُ لِأَهْلِ الْأَرْضِ، كَانَ أَحَدُ أَبْنَائِهِ كَافِرًا، وَلَمَّا أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى إِهْلَاكَ قَوْمِهِ بِالْغَرَقِ، قَالَ: ﴿رَبِّ إِنِّي أَبْنَى مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ﴾ [هود: ٤٥]، يُرِيدُ أَنْ يَنْجُوَ الْإِبْنُ الَّذِي قَالَ لَهُ نُوحٌ: ﴿أَزْكَبَ مِنَّا وَلَا تُكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ﴾ ﴿٤٦﴾ قَالَ سَتَاوَيْتُ إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ ﴿[هود: ٤٢-٤٣]، فَأَوَى إِلَى جَبَلٍ وَلَكِنَّهُ لَمْ يُعْصَمْ، فَقَالَ نُوحٌ: ﴿رَبِّ إِنِّي أَبْنَى مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ﴾ [هود: ٤٥]، فَقَالَ اللَّهُ لَهُ: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ [هود: ٤٦]، أَي: سَوَالُكَ هَذَا عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ، ﴿فَلَا تَسْتَلِنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّيْ أَعْطَاكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [هود: ٤٦]، كَلَامٌ شَدِيدٌ عَظِيمٌ، يُخَاطَبُ اللَّهُ بِهِ رَسُولًا مِنْ أَوْلِي الْعِزِّ.

إِذَنْ: إِنْ كَانَ الَّذِي لَا يُصَلِّي أَبِي لَا يَهْمُنِي أَبَدًا أَنْ أَتَفَذَّ فِيهِ مَا تَقْتَضِيهِ الشَّرِيعَةُ، وَأَنْ أَخْرَجَ بِهِ بَشَابَهُ وَأَرْمِسُهُ رَمَسًا فِي أَيِّ حُفْرَةٍ، وَلَوْ كَانَ أَيْضًا ابْنًا لِي؛ لِأَنَّهُ لَا كَرَامَةَ لَهُ وَلَا احْتِرَامَ.

أَمَّا أَحْكَامُ الدُّنْيَا، فَلَا يُزَوَّجُ أَبَدًا بِمُسْلِمَةٍ، وَإِنْ زُوجَ فَالنِّكَاحُ غَيْرُ صَحِيحٍ؛
لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ
لَهُنَّ﴾ [المتحنة: ١٠]، وَإِذَا قُدِّرَ أَنَّهُ وَقَعَ عَلَى غَفْلَةٍ وَهُوَ لَا يُصَلِّي وَجَبَ أَنْ يُجَدِّدَ الْعَقْدَ،
فَيُفَرِّقَ بَيْنَهُمَا وَيُجَدِّدَ الْعَقْدَ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ الْأَوَّلَ كَانَ بَاطِلًا.

وَإِذَا تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَهُوَ يُصَلِّي ثُمَّ اسْتَوَلَى عَلَيْهِ الشَّيْطَانُ وَصَارَ لَا يُصَلِّي، فَإِنَّهُ
يَجِبُ أَنْ تُفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ زَوْجَتِهِ وَجُوبًا؛ لِأَنَّهَا لَا تَحِلُّ لَهُ الْآنَ، حَتَّى يَرْجَعَ وَيُصَلِّي،
ثُمَّ نَرُدُّ زَوْجَتَهُ إِلَيْهِ.

فَمَسْأَلَةُ الصَّلَاةِ لَيْسَتْ بِالْأَمْرِ الْهَيِّنِ، وَقَدْ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَقِيقٍ أَحَدُ التَّابِعِينَ
الْمَشْهُورِينَ: «كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَرُونَ شَيْئًا مِنَ الْأَعْمَالِ تَرَكُهُ
كُفْرًا إِلَّا الصَّلَاةَ»^(١)، وَهَذَا نَقْلٌ لِلْإِجْمَاعِ.

وَنَقَلَ الْإِجْمَاعُ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-^(٢) أَحَدُ الْأَثَمَةِ الْمَشْهُورِينَ
أَنَّ الصَّحَابَةَ أَجْمَعُوا عَلَى كُفْرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ، وَالْأَدْلَةُ مِنَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ مَعْلُومَةٌ لِمَنْ
تَدَبَّرَهَا، فَيَكُونُ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ -إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ- دَلًّا عَلَى كُفْرِ تَارِكِ
الصَّلَاةِ، وَكَذَلِكَ النَّظَرُ الصَّحِيحُ، هَلْ يُمَكِّنُ لِنَاسٍ يُحَافِظُ عَلَى تَرْكِ الصَّلَاةِ الَّتِي
قَدْ عَلِمَ بِالضَّرُورَةِ مِنَ الدِّينِ أَهَمِّيَّتَهَا، وَالَّتِي فَرَضَهَا اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ دُونِ وَاسِطَةٍ،
وَالَّتِي فَرَضَهَا اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ فِي أَعْلَى مَكَانٍ بَلَغَهُ الْبَشَرُ فِيمَا نَعْلَمُ، وَالَّتِي فَرَضَهَا اللَّهُ
عَلَى رَسُولِهِ خَمْسِينَ صَلَاةً فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ ثُمَّ خُفِّفَتْ، هَلْ يُمَكِّنُ لِأَيِّ إِنْسَانٍ مُؤْمِنٍ
يُحَافِظُ عَلَى تَرْكِ هَذِهِ الصَّلَاةِ؟!

(١) أخرجه الترمذي: كتاب الإيمان، باب ما جاء في ترك الصلاة، رقم (٢٦٢٢).

(٢) تعظيم قدر الصلاة لمحمد بن نصر المروزي (٢/ ٩٢٩).

وَاللَّهُ لَوْ كَانَ فِي قَلْبِهِ إِيْمَانٌ لَصَلَّى، أَمَّا مُجَرَّدُ قَوْلِهِ أَنَّ اللَّهَ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، فَهَذَا لَا يَنْفَعُهُ، لَيْسَ كُلُّ مَنْ قَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ» يَكُونُ مُسْلِمًا، فَالْمُنَافِقُونَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ، كَمَا قَالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُتَاتَى إِرْءَاوْنَ الْنَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٤٢]، وَيَقُولُونَ: إِنَّا نَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، ﴿وَإِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ [المنافقون: ١]، وَمَعَ ذَلِكَ هُمْ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ.

وَلَنَا رِسَالَةٌ صَغِيرَةٌ الْحُجْمِ كَبِيرَةٌ الْفَائِدَةِ فِي بَيَانِ كُفْرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ، ذَكَرْنَا فِيهَا أَدْلَةَ الْقَائِلِينَ بِتَكْفِيرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ، وَأَجَبْنَا عَنْ أَدْلَةِ الْقَائِلِينَ بِعَدَمِ التَّكْفِيرِ، وَأَنَّ أَدْلَتَهُمْ لَا تَسْتَقِيمُ عَلَى مَا اسْتَدَلُّوا بِهَا عَلَيْهِ، أَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنِي وَلِيًّاكُمْ مِنْ مُقِيمِي الصَّلَاةِ، الْآمِرِينَ بِالْمَعْرُوفِ، النَّاهِينَ عَنِ الْمُنْكَرِ.

إِذَنْ: يَتَأَكَّدُ لَنَا إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَقُومَ إِلَى الصَّلَاةِ أَنْ نَتَسَوَّكَ، وَهَذَا عَامٌّ يَشْمَلُ كُلَّ وَقْتٍ وَكُلِّ حِينٍ، لَيْلًا وَنَهَارًا.



٢٠ - عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَشُوصُ فَاهُ بِالسَّوَاكِ»^(١)، يَشُوصُ: مَعْنَاهُ يَغْسِلُ، يُقَالُ: شَاَصَهُ يَشُوصُهُ، وَمَاَصَهُ يَمْوُصُهُ إِذَا غَسَلَهُ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب السواك، رقم (٢٤٥)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب السواك، رقم (٢٥٥).

الشَّرح

قَوْلُهُ: «إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ» أَي: مِنْ نَوْمِ اللَّيْلِ، «يَشُوصُ» أَي: يَذْلُكُ مَعَ الْغَسْلِ، فَالشَّوْصُ: هُوَ الدَّلْكُ بِالْغَسْلِ، وَ«فَاهُ» يَشْمَلُ الْفَمَ كُلَّهُ:

١- الْأَسْنَانُ، وَهِيَ أَكْثَرُ أَجْزَاءِ الْفَمِ إِمْسَاكًا لِلْأَوْسَاخِ.

٢- اللَّثَّةُ، وَهِيَ مَنبْتُ الْأَسْنَانِ.

٣- اللَّسَانُ.

مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: اسْتِحْبَابُ هَذَا الْفِعْلِ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ، يَعْنِي: مِنْ نَوْمِ اللَّيْلِ، فَإِنْ قَامَ مِنْ نَوْمِ النَّهَارِ فَهَلْ لَهُ هَذَا الْحُكْمُ؟ لَأَنَّ الْعِلَّةَ وَاحِدَةً، أَوْ لَيْسَ لَهُ هَذَا الْحُكْمُ؟ لِاخْتِلَافِ نَوْمِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ عُمُقًا وَكَثْرَةً؟

الْجَوَابُ: الظَّاهِرُ الْأَوَّلُ، لَا سِيَّمَا إِذَا طَالَ زَمَنُ نَوْمِ النَّهَارِ، فَالْفَمُ سَيَتَغَيَّرُ، وَالْعِلَّةُ وَاحِدَةٌ.

وَقَدْ يُقَالُ: لَا قِيَاسَ؛ لَوْجُودِ الْفَارِقِ، وَهُوَ طُولُ نَوْمِ اللَّيْلِ وَعُمُقُهُ، وَإِذَا كَانَ الْأَصْلُ وَالْفَرْعُ يَخْتَلِفَانِ فِيمَا تَقْتَضِيهِ الْعِلَّةُ فَإِنَّهُ لَا قِيَاسَ، وَلَكِنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ يَتَسَوَّكَ؛ لِأَنَّ أَصْلَ السُّوَالِ مَشْرُوعٌ كُلُّ وَقْتٍ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ: عِنَايَةُ النَّبِيِّ ﷺ بِطَهَارَةِ فَمِهِ؛ حَيْثُ كَانَ يَشُوصُ فَاهُ بِالسُّوَالِ، أَي: يَذْلُكُهُ بِغَسْلٍ؛ وَيَتَرَتَّبُ عَلَى هَذَا أَنَّ الْعِنَايَةَ بِالْفَمِ وَتَطْهِيرَهُ مِنَ السُّنَّةِ؛ لِأَنَّ هَذَا فِعْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لَوْ أَرَادَ الْإِنْسَانُ أَنْ يَشُوصَ فَاهُ بِالْفُرْشَةِ وَالْمَعْجُونِ كُلِّمَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ، فَهَلْ هَذَا مِنَ السُّنَّةِ أَوْ مِنَ التَّعَمُّقِ فِي الدِّينِ؟

فالجواب: لَيْسَ مِنَ السُّنَّةِ؛ لِأَنَّ هَذَا قَدْ يَكُونُ مِنْ بَابِ التَّعَمُّقِ فِي الدِّينِ، وَإِذَا اقْتَصَرْنَا عَلَى مَا فَعَلَهُ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ أَسْلَمَ وَأَبْرَأَ لِلذِّمَّةِ، لَكِنْ قَدْ يُحْتَاجُ لِاسْتِعْمَالِ الْمَعْجُونِ وَالْفُرْشَةِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، مِثْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ؛ لِأَنَّهُ يَنْبَغِي فِيهِ زِيَادَةُ التَّنْظِيفِ وَالتَّطَهُّرِ وَلِبَاسِ الْجَمِيلِ.

فلو قيل: إِنَّهُ لَا يُسَنُّ اسْتِعْمَالُ الْمَعْجُونِ بَعْدَ النَّوْمِ لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ، لَكِنْ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ قَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ مَسْنُونٌ لِعِنَايَةِ الشَّرْعِ بِالنِّظَافَةِ فِيهِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَهَلْ يَتَسَوَّكُ الْإِنْسَانُ بَعْدَ الْأَكْلِ؟

فالجواب: إِذَا كَانَ هُنَاكَ حَاجَةٌ فَلَا بَأْسَ، مِثْلُ إِنْسَانٍ أَكَلَ أَشْيَاءَ أَحْسَنَ أَتَمَّا لَا تَذْهَبُ إِلَّا بِالتَّسَوُّكِ، يَفْعَلُ.



٢١- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «دَخَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَأَنَا مُسْنِدَتُهُ إِلَى صَدْرِي، وَمَعَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ سِوَاكَ رَطْبٌ يَسْتَنْ بِهِ فَأَبَدَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَصَرَهُ، فَأَخَذْتُ السَّوَاكَ فَقَضَمْتُهُ، فَطَيَّبْتُهُ، ثُمَّ دَفَعْتُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَاسْتَنْ بِهِ، فَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَنَّ اسْتِنَانًا أَحْسَنَ مِنْهُ، فَمَا عَدَا أَنْ فَرَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَفَعَ يَدَهُ - أَوْ إِصْبَعَهُ - ثُمَّ قَالَ: «فِي الرَّفِيقِ الْأَعْلَى» - ثَلَاثًا - ثُمَّ قَضَى، وَكَانَتْ تَقُولُ: مَاتَ بَيْنَ حَاقِئَتِي وَذَاقِئَتِي، وَفِي لَفْظٍ: «فَرَأَيْتُهُ يَنْظُرُ إِلَيْهِ، وَعَرَفْتُ:

أَنَّهُ يُحِبُّ السَّوَاكَ فَقُلْتُ: أَخْذُهُ لَكَ؟ فَأَشَارَ بِرَأْسِهِ: أَنْ نَعَمْ، هَذَا لَفْظُ الْبُخَارِيِّ، وَلِمُسْلِمٍ نَحْوُهُ^(١).

الشَّرْحُ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ لَا يَخْفَى أَنَّهُ أَخٌ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَأَنَّهُ يَدْخُلُ عَلَى بَيْتِ أُخْتِهِ وَلَا إِشْكَالَ فِي ذَلِكَ، وَقَوْلُهَا: «وَأَنَا مُسْنِدَتُهُ»، أَي: مُسْنِدَةُ الرَّسُولِ ﷺ إِلَى صَدْرِهَا؛ لِأَنَّهُ مَرِيضٌ، وَقَدْ اخْتَارَ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ لِأَنَّهُ فِي أَثْنَاءِ مَرَضِهِ كَانَ يَقْسِمُ بَيْنَ الزَّوْجَاتِ، يَأْتِي لِهَذِهِ فِي يَوْمِهَا وَلِهَذِهِ فِي يَوْمِهَا، فَلَمَّا ثَقُلَ بِهِ الْمَرَضُ، صَارَ يَقُولُ: «أَيْنَ أَنَا غَدًا؟»^(٢)، يُفَكِّرُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، فَعَرَفَتْ زَوْجَاتُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ أَنَّهُ يُحِبُّ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ عَائِشَةَ، فَأَذِنَ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَصَارَ عِنْدَ عَائِشَةَ، ثُمَّ إِنَّهُ مِنَ الْمُوَافَقَاتِ أَنَّهُ مَاتَ فِي الْيَوْمِ الَّذِي يُصَادَفُ يَوْمِهَا، وَأَنَّهُ مَاتَ فِي حَجْرِهَا، وَأَنَّ أَحَدَثَ شَيْءٍ طَعِمَهُ فِي الدُّنْيَا هُوَ رِيْقُهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا هَذِهِ الْمَرْأَةُ الصَّدِيقَةُ بِنْتُ الصَّدِيقِ، هِيَ الَّتِي قَامَ الرَّافِضَةُ بِسَبِّهَا وَلَعْنِهَا -قَاتَلَهُمُ اللَّهُ- لِأَنَّهُمْ غَارُوا مِنْهَا وَمِنْ مَحَبَّةِ الرَّسُولِ ﷺ لَهَا؛ فَكَانُوا يَكْرَهُونَ مَا يُحِبُّهُ رَسُولُ اللَّهِ، وَيَلْعَنُونَ مَا يَدْعُو لَهُ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

تَقُولُ: «وَمَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ سِوَاكَ رَطْبٌ يَسْتَنْ بِهِ» رَطْبٌ، يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ جَدِيدًا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُنْدَى؛ لِأَنَّ رُطُوبَةَ السَّوَاكِ إِمَّا أَنْ تَكُونَ لِحَدِيثِهِ، وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ لَتَنْدِيَّتِهِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب مرض النبي ﷺ ووفاته، رقم (٤٤٣٨)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب في فضل عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، رقم (٢٤٤٤).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب ما جاء في قبر النبي ﷺ، رقم (١٣٨٩)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب في فضل عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، رقم (٢٤٤٣)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

و«يَسْتَنُّ بِهِ» أَي: يَسْتَاكُ بِهِ، «فَأَبَدَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَصَرَهُ»، أَي: مَدَّ إِلَيْهِ الْبَصَرَ،
 أَي: نَظَرَ إِلَيْهِ، فَعَرَفَتْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مُحِبٌّ أَنْ يَتَسَوَّكَ بِهِ، لَكِنَّهُ لَا يَسْأَلُ
 النَّاسَ شَيْئًا، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ النُّطْقَ يَشُقُّ عَلَيْهِ فِي تِلْكَ الْحَالِ.

«فَأَخَذْتُ السَّوَاكَ فَقَضَمْتُهُ» أَي: قَطَعْتُهُ، وَكَأَنَّهَا قَطَعَتْ بِأَسْنَانِهَا الْأَلْيَافَ الَّتِي
 يَتَسَوَّكَ بِهَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ حَتَّى بَقِيَ لَا أَلْيَافَ لَهُ، «وَطَيَّبْتُهُ» أَي: نَظَفْتُهُ وَجَعَلْتُهُ طَيِّبًا مُهِيئًا
 لِلتَّسَوُّكِ بِهِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهَا وَضَعَتْ فِيهِ طَيِّبًا.

«ثُمَّ دَفَعْتُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَاسْتَنَّ بِهِ»، وَإِنَّمَا دَفَعْتُهُ إِلَيْهِ لِيَتَسَوَّكَ بِنَفْسِهِ، وَلَمْ
 تُسَوِّكْهُ هِيَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَحْصَلَ هُوَ ﷺ عَلَى السُّنَّةِ بِنَفْسِهِ، وَإِلَّا فَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ فِي
 تِلْكَ الْحَالِ أَنَّهُ مُتَعَبٌ، «فَاسْتَنَّ بِهِ فَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَنَّ اسْتِنَانًا أَحْسَنَ
 مِنْهُ» وَهَذَا مِنْ تَوْفِيقِ اللَّهِ لَهُ، أَنْ يَمُوتَ -صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ- وَفَمُهُ أَطْيَبُ
 مَا يَكُونُ نَزَاهَةً.

قَوْلُهَا: «فَمَا عَدَا أَنْ فَرَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَفَعَ يَدَهُ»، (فَمَا عَدَا): أَي: فَمَا جَاوَزَ،
 يَعْنِي: أَنَّهُ مِنْ حِينَ انْتَهَى مِنَ السَّوَاكِ «رَفَعَ يَدَهُ -أَوْ أَصْبَعَهُ- ثُمَّ قَالَ: «فِي الرَّفِيقِ
 الْأَعْلَى» -ثَلَاثًا-، وَرَفَعَ يَدَهُ أَوْ أَصْبَعَهُ إِشَارَةً إِلَى عُلُوِّ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى؛ لِأَنَّهُ يَدْعُو
 اللَّهَ، وَيُقَالُ: أَصْبَعٌ أَوْ إِصْبَعٌ.

وَقَدْ وَرَدَ فِي كَلِمَةِ (إِصْبَعٍ) عَشْرُ لُغَاتٍ، كَمَا نَظَّمَهَا النَّاطِمُ بِقَوْلِهِ ^(١):

وَهَمْزُ أَنْمَلَةٍ ثَلَاثٌ وَثَالِثُهُ التَّسْعُ فِي أَصْبَعٍ وَاخْتِمَ بِأَصْبُوعٍ

(١) البيت للعرس القسطلاني، وهو في تاج العروس للزبيدي (٤١ / ٣١) [نمل].

يعني: أَنَّ هَمْزَةَ كَلِمَةِ (أُنْمَلِ) فِيهَا ثَلَاثُ حَرَكَاتٍ، وَثَالِثُ (أُنْمَلِ) وَهِيَ الْمِيمُ فِيهَا أَيْضًا ثَلَاثُ حَرَكَاتٍ، وَثَلَاثَةٌ فِي ثَلَاثَةِ بَيْتِصٍ، (وَالْتَّسَعُ فِي أَصْبُعٍ) يَعْنِي أَنَّ فِي هَمْزَتِهِ ثَلَاثَ حَرَكَاتٍ، وَفِي ثَالِثِهِ وَهُوَ الْبَاءُ ثَلَاثُ حَرَكَاتٍ، هَذِهِ: تِسْعٌ، (وَاخْتِمُ بِأَصْبُوعٍ)، هَذِهِ عَشْرَةٌ، إِذَنْ: لَا تُخْطِئُ إِذَا نَطَقْتَ بِأَصْبُعٍ، اللَّهُمَّ إِلَّا فِي آخِرِهِ، وَإِذَا أَخْطَأْتَ فِي آخِرِهِ فَهُوَ خَطَأٌ نَحْوِيٌّ.

ثُمَّ قَالَتْ: «فِي الرَّفِيقِ الْأَعْلَى -ثَلَاثًا-» أَي: إِنَّ الرَّسُولَ قَالَ ذَلِكَ. وَالشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: تَسْوُكُ النَّبِيِّ ﷺ بِالْمِسْوَاكِ حِينَ حُضُورِ أَجَلِهِ. مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: جَوَازُ دُخُولِ الْإِنْسَانِ عَلَى مُحَرَّمِهِ الْمَتْرُوجَةِ. وَوَجْهُهُ: دُخُولُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَلَى أُخْتِهِ عَائِشَةَ، وَمِثْلُهُ دُخُولُ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى خَالَاتِهِ مَيْمُونَةَ حِينَ بَاتَ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ: جَوَازُ التَّسْوُكِ أَمَامَ كَبِيرٍ وَشَرِيفِ الْقَوْمِ. وَيُؤْخَذُ مِنْ فِعْلِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، وَعَلَى هَذَا فَتَسْوُكُ الْإِنْسَانِ أَمَامَ أَبِيهِ -مَثَلًا- لَا يُعَدُّ امْتِهَانًا لَهُ، وَكَذَلِكَ تَسْوُكُ الطَّالِبِ أَمَامَ مُعَلِّمِهِ إِلَّا فِي الدَّرْسِ؛ لِأَنَّ تَسْوُكَهُ يُلْهِمُهُ، اللَّهُمَّ إِلَّا إِذَا كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَطْرُدَ مَا بِهِ مِنَ النَّوْمِ، فَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ رَطْبَ السَّوَاكِ أَوَّلَى بِالتَّسْوُكِ مِنْ يَابِسِهِ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ لَوْصِفِهِ بِأَنَّهُ رَطْبٌ فَائِدَةٌ، وَلَا شَكَّ أَنَّ السَّوَاكِ الرَّطْبَ أَلَيْنُ مِنَ السَّوَاكِ الْيَابِسِ، وَأَقْلُ تَكَسَّرًا وَتَلَفًا.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: قُوَّةُ فِطْنَةِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وَوَجْهُهُ: أَنَّهَا عَرَفَتْ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يُرِيدُ أَنْ يَتَسَوَّكَ، مَعَ اِحْتِمَالِ أَنَّهُ أَرَادَ انْتِقَادَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حِينَ نَظَرَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ نَظْرَهُ إِلَيْهِ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ يَنْتَقِدُهُ، كَيْفَ تَأْتِي عِنْدَ الرَّسُولِ تَتَسَوَّكَ، لَكِنَّهَا عَرَفَتْ أَنَّهُ إِنَّمَا يُرِيدُ السَّوَاكَ.

الْفَائِدَةُ الْخَامِسَةُ: أَنَّ الْمُحْتَضَرَ قَدْ تَكُونُ لَهُ إِرَادَةُ صَحِيحَةٍ.

وَوَجْهُهُ: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ نَظَرَ إِلَيْهِ، وَأَحَبَّ أَنْ يَتَسَوَّكَ، وَأَخَذَ السَّوَاكَ، وَاسْتَنَّنَ بِهِ اسْتِنَانًا أَحْسَنَ مَا يَكُونُ، وَهَذَا بَابٌ يَخْتَلِفُ فِيهِ النَّاسُ.

■ بَعْضُ النَّاسِ إِذَا اخْتَضَرَ ضَاعَ وَلَا يَحْسُ شَيْئًا.

■ وَالْبَعْضُ الْآخَرُ يَبْقَى فِكْرُهُ إِلَى أَنْ تَلْفِظَ رُوحَهُ آخِرَ نَفْسٍ.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: جَوَازُ اسْتِعْمَالِ سِوَاكِ الْغَيْرِ، وَوَجْهُهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَسَوَّكَ بِسِوَاكِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: فَضِيلَةُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لِعِنَايَتِهَا بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وَتَأْدِيبِهَا مَعَهُ.

عِنَايَتُهَا بِهِ: أَنَّهَا أَخَذَتْ السَّوَاكَ وَقَضَمَتْهُ وَطَيَّبَتْهُ.

وَأَدَّبَهَا مَعَهُ: أَنَّهَا اسْتَأْذَنَتْ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنْ تَأْخُذَ السَّوَاكَ لَهُ، وَلَمْ تُقَدِّمَ عَلَيْهِ قَبْلَ أَنْ تَسْتَأْذِنَهُ.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: اعْتِبَارُ قَوْلِ الْمُحْتَضَرِ إِذَا كَانَ فِكْرُهُ مَعَهُ، وَيُبْنَى عَلَى هَذَا اعْتِبَارُ صِحَّةِ تَوْبَتِهِ مَا لَمْ يُغْرِغْ بِرُوحِهِ؛ وَعَلَى هَذَا يَكُونُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَيْسَتْ التَّوْبَةُ

لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْفَنَ ﴿[النساء: ١٨]﴾، مُرَادًا بِهِ: إِذَا حَضَرَ حَتَّى وَصَلَ إِلَى حَالٍ لَا يَشْعُرُ فِيهَا.

الْفَائِدَةُ التَّاسِعَةُ: إِبْتِاطُ عُلُوِّ اللَّهِ عَزَّجَلَّ مِنْ قَوْلِهَا: «رَفَعَ يَدَهُ أَوْ أَضْبَعَهُ».

الْفَائِدَةُ الْعَاشِرَةُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اخْتَارَ أَعْلَى مَنْزِلَةٍ يَنْزِلُهَا الْبَشَرُ، وَهُوَ الرَّفِيقُ الْأَعْلَى؛ حَيْثُ قَالَ: «فِي الرَّفِيقِ الْأَعْلَى، فِي الرَّفِيقِ الْأَعْلَى، فِي الرَّفِيقِ الْأَعْلَى».

الْفَائِدَةُ الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: نَحْدُثُ الْإِنْسَانَ بِمَا أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ لَا افْتِخَارًا، وَلَكِنْ شُكْرًا، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهَا: «مَاتَ بَيْنَ حَاقِنِّي وَذَاقِنِّي».

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: مَنْقَبَةُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ لِقَوْلِهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «مَاتَ بَيْنَ ذَاقِنِّي وَحَاقِنِّي» وَأَنَّ آخِرَ مَا طَعِمَهُ الرَّسُولُ ﷺ هُوَ رِيقُهَا، وَأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَاتَ فِي مَنْزِلِهَا، وَأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَاتَ فِي يَوْمِهَا.

الْفَائِدَةُ الثَّلَاثَةَ عَشْرَةَ: الْعَمَلُ بِالْإِشَارَةِ، وَلَوْ مِنْ مُتَكَلِّمٍ، وَتُؤْخَذُ مِنَ اللَّفْظِ الثَّانِي لِلْحَدِيثِ فِي قَوْلِهَا: «فَأَشَارَ بِرَأْسِهِ: أَنْ نَعَمْ».

وَلْيُعْلَمَ أَنَّ الْإِشَارَةَ لَوْ كَانَتْ مِنْ عَاجِزٍ عَنِ النَّطْقِ فَإِنَّهَا مُعْتَبَرَةٌ وَلَا إِشْكَالَ فِي ذَلِكَ، مِثْلُ الْأَخْرَسِ، وَمَنْ أَعْجَمَ عَلَى لِسَانِهِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَأَمَّا الْقَادِرُ عَلَى النَّطْقِ فَإِنَّهُ قَدْ تُعْتَبَرُ إِشَارَتُهُ وَقَدْ لَا تُعْتَبَرُ.

فَلَوْ أَشَارَ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ دُونَ أَنْ يَنْطِقَ بِلِسَانِهِ، فَإِنَّ هَذِهِ الْإِشَارَةَ لَا تُعْتَبَرُ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى النَّطْقِ، وَهَذَا فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، أَمَّا لَوْ أَشَارَ إِلَى عَقْدِ النِّكَاحِ عَلَى ابْنَتِهِ دُونَ النَّطْقِ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يُعْتَبَرُ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى النَّطْقِ، وَهَذَا فِي مُعَامَلَةِ الْخَلْقِ.

أَمَّا مَا يَكْفِي فِيهِ الْإِشَارَةُ وَالْمَقْصُودُ مِنْهُ مُجَرَّدُ الْإِفْهَامِ، فَإِنَّهُ تَكْفِي فِيهِ الْإِشَارَةُ وَلَوْ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى النُّطْقِ.

إِذَنْ نَقُولُ: الْإِشَارَةُ مُعْتَبَرَةٌ فِي حَقِّ مَنْ لَا يَسْتَطِيعُ النُّطْقَ مُطْلَقًا، وَفِي حَقِّ مَنْ يُطِيقُ النُّطْقَ فِي هَذَا تَفْصِيلٍ.



٢٢- عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يَسْتَاكُ بِسِوَاكِ رَطْبٍ، وَطَرَفُ السَّوَاكِ عَلَى لِسَانِهِ وَهُوَ يَقُولُ: «أَغْ، أَغْ» وَالسَّوَاكُ فِيهِ كَأَنَّهُ يَتَهَوَّعُ»^(١).

الشَّرْحُ

قَوْلُهُ: «أَتَيْتُ» لَمْ يُبَيِّنْ مَتَى هَذَا الْإِتْيَانُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ كَبِيرُ فَائِدَةٍ؛ إِذْ إِنَّ الْمَقْصُودَ هُوَ الْعَمَلُ دُونَ الزَّمَنِ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ هُنَاكَ ضَرُورَةٌ لِبَيَانِ الزَّمَنِ، فَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِهِ.

قَوْلُهُ: «وَهُوَ يَسْتَاكُ»: الْجُمْلَةُ حَالِيَّةٌ، وَالْوَاوُ لِلْحَالِ، وَجُمْلَةُ (يَسْتَاكُ) فِي مَحَلِّ نَصَبٍ، وَقَوْلُهُ: «بِسِوَاكِ رَطْبٍ»: الرُّطْبُ هُوَ مَا كَانَ قَرِيبَ الْقَطْعِ، وَهُوَ رَطْبٌ بِذَاتِهِ، أَوْ مَا نُدِّي وَصَارَ رَطْبًا.

قَوْلُهُ: «وَطَرَفُ السَّوَاكِ عَلَى لِسَانِهِ» أَي: أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ قَدْ نَصَبَ السَّوَاكُ؛ فَهُوَ يَتَسَوَّكُ؛ لِأَنَّ هَذَا أَبْلَغُ فِي التَّنْظِيفِ، وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب السواك، رقم (٢٤٤)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب السواك، رقم (٢٥٤).

الإِكْثَارُ مِنَ التَّسْوُوكِ عَلَى اللِّسَانِ؛ لِأَنَّ هَذَا رَبِّمَا يُفْسِدُ الْإِسْفِنَجَ الَّذِي فِيهِ؛ لِأَنَّ اللِّسَانَ لَيْسَ أَمْلَسَ كَاللِّثَّةِ، وَإِنَّمَا فِيهِ شُعَيْرَاتٌ تُشَبِّهُ الْإِسْفِنَجَ، فَلَوْ أَدَامَ السَّوَاكَ عَلَيْهِ، رَبِّمَا تَتَلَفُ.

وَقَوْلُهُ: «أُعْ أُعْ»: هَذَا اسْمُ صَوْتٍ لِلتَّهَوُّعِ، أَيِ: التَّقْيُّوْ، فَإِلِإِنْسَانٍ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَقَيَّأَ يَقُولُ: «أُعْ أُعْ». وَقَالَ هَذَا اللَّفْظُ؛ لِأَنَّ السَّوَاكَ إِذَا تَجَاوَزَ قَلِيلًا فِي اللِّسَانِ فَإِنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَقَعَ فِي ذَلِكَ، وَهُوَ كِنَايَةٌ عَنِ الْمُبَالَغَةِ فِي التَّسْوُوكِ.

مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: اخْتِيَارُ التَّسْوُوكِ بِالْعُودِ الرَّطْبِ.

وَوَجْهُهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَارَ التَّسْوُوكَ بِهِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لَوْ نَارَعَ مُنَازِعُ بَأَنَّ هَذَا وَقَعَ عَلَى وَجْهِ الصُّدْفَةِ؟

قُلْنَا: لَكِنَّا لَمَّا عَلِمْنَا أَنَّ لِرُطُوبَةِ السَّوَاكِ فَائِدَةً تَرْجَحُ عِنْدَنَا أَنَّ هَذَا لَيْسَ اتِّفَاقًا وَلَا مُصَادَفَةً، وَإِنَّمَا هُوَ مَقْصُودٌ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أَنَّ السَّوَاكَ يَكُونُ عَلَى اللِّسَانِ كَمَا يَكُونُ عَلَى اللِّثَّةِ وَالْأَسْنَانِ؛ لِقَوْلِهِ: «وَطَرَفُ السَّوَاكِ عَلَى لِسَانِهِ».

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: الْمُبَالَغَةُ فِي التَّسْوُوكِ، وَتُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «وَهُوَ يَقُولُ: «أُعْ أُعْ»؛ لِأَنَّ هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يُبَالِغُ فِي ذَلِكَ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ يُؤْخَذُ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي السَّوَاكِ حِينَهَا قَالَ: «أُعْ أُعْ» أَنَّ السَّوَاكَ يَصِلُ إِلَى آخِرِ اللِّسَانِ؟

فالجواب: نعم، لكنَّ بَعْضَ النَّاسِ حَسَّاسٌ، مِنْ حِينَ يَتَقَدَّمُ السَّوَاكُ عَنْ نِصْفِ
اللِّسَانِ يَقُولُ هَكَذَا، وَبَعْضُ النَّاسِ مَعَهُ صَبْرٌ، رَبَّمَا يَصِلُ السَّوَاكُ إِلَى الْحَلْقِ، وَلَا يَقُولُ:
«أُغْ أُغْ».

وعلى كُلِّ حَالٍ: التَّسْوُوكُ عَلَى كُلِّ اللِّسَانِ هُوَ الْأَحْسَنُ، لَكِنَّ بَعْضَ النَّاسِ
لَا يَتَحَمَّلُ، لَوْ دَفَعَ السَّوَاكُ إِلَى آخِرِ اللِّسَانِ رَبَّمَا يَتَقَيَّأُ.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: جَوَازُ تَسْوُوكِ الْإِمَامِ بِحَضْرَةِ الرَّعِيَّةِ، وَلَا يُعَدُّ هَذَا دَنَاءَةً.

وَجْهُهُ: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ تَسَوَّكَ بِحَضْرَةِ أَبِي مُوسَى.

الْفَائِدَةُ الْخَامِسَةُ: جَوَازُ حِكَايَةِ وَتَقْلِيدِ الصَّوْتِ، وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «وَهُوَ
يَقُولُ: «أُغْ، أُغْ».





بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَّيْنِ



الْخَفَّانِ: هُمَا مَا يُلبَسُ عَلَى الرَّجْلِ مِنْ جِلْدٍ وَنَحْوِهِ؛ لِسِتْرِهَا تَدْفِئَةَ لَهَا، أَوْ وَقَايَةَ لَهَا مِنَ الشَّوْكِ، أَوْ الْحَجَرِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَأَمَّا مَا يَكُونُ مِنَ الْقُطْنِ أَوْ الصُّوفِ فَيُسَمَّى جَوْرَبًا، وَهُوَ الشَّرَابُ.

حُكْمُ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَّيْنِ:

الْمَسْحُ عَلَى الْخَفَّيْنِ جَائِزٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ أَهْلِ السُّنَّةِ.

دَلِيلُ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُتِمَتْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦] فَإِنَّهَا عَلَى قِرَاءَةِ الْجُرِّ (وَأَرْجُلِكُمْ)^(١) تَكُونُ مَعْطُوفَةً عَلَى الرُّؤُوسِ، وَالْعَامِلُ هُوَ ﴿امْسَحُوا﴾ فَيَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الرَّجْلَيْنِ تُمَسَّحَانِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا الْجَمْعُ بَيْنَ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ وَقِرَاءَةِ النَّصْبِ ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ عَطْفًا عَلَى ﴿وُجُوهَكُمْ﴾؟

قُلْنَا: قَدْ يُقَالُ: إِنَّ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا أَنْ نَغْسِلَ الرَّجْلَ مَرَّةً وَأَنْ نَمْسَحَهَا مَرَّةً أُخْرَى، فَيَكُونُ اخْتِلَافُ الْقِرَاءَتَيْنِ مِنْ بَابِ اخْتِلَافِ الْعَمَلَيْنِ، فَتَارَةً نَمْسَحُ، وَتَارَةً نَغْسِلُ

(١) قرأها ابن كثير وحزمة وأبو عمرو بالجور، وقرأها باقي السبعة بالنصب، انظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد (ص: ٢٤٢).

كَمَا فِي نَظَائِرِهِ الْكَثِيرَةِ، لَكِنَّ هَذَا الْجَمْعَ خَطَأٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُعْهَدْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ قَدَمَيْهِ وَهُمَا مَكْشُوفَتَانِ أَبَدًا، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ هَذَا الْجَمْعُ غَيْرَ وَارِدٍ لِعَدَمِ صِحَّتِهِ.

إِذَنْ: فَلَا بُدَّ مِنْ جَمْعٍ آخَرَ وَهُوَ أَنْ نَقُولَ: السُّنَّةُ بَيَّنَّتْ مَتَى يَكُونُ غَسْلُ الرَّجْلِ، وَمَتَى يَكُونُ مَسْحُ الرَّجْلِ؟ فَبَيَّنَّتِ السُّنَّةُ أَنَّهُ إِذَا كَانَتِ الرَّجْلُ مَكْشُوفَةً فَقَرَضُهَا الْغَسْلُ، وَإِذَا كَانَتْ مَسْتُورَةً فَقَرَضُهَا الْمَسْحُ، وَعَلَى هَذَا فَيَبِينُ اخْتِلَافَ الْقِرَاءَتَيْنِ مَا جَاءَ فِي السُّنَّةِ، وَبِذَلِكَ يَتِمُّ الْمَطْلُوبُ، وَهُوَ الْإِسْتِدْلَالُ بِالْآيَةِ عَلَى جَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ.

دَلِيلُ السُّنَّةِ: تَوَاتَرَتِ الْأَحَادِيثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ، وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ النَّاطِمُ^(١):

مَّا تَوَاتَرَ حَدِيثٌ مِنْ كَذَبٍ وَمَنْ بَنَى لِلَّهِ بَيْتًا وَاحْتَسَبَ

وَرُؤْيَا شَفَاعَةً وَالْحَوْضُ وَمَسَحُ خُفَّيْنِ وَهَذِي بَعْضُ

الشَّاهِدُ مِنْ هَذَيْنِ الْبَيِّنَتَيْنِ قَوْلُهُ: «وَمَسَحُ خُفَّيْنِ».

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: «لَيْسَ فِي قَلْبِي مِنَ الْمَسْحِ شَيْءٌ، فِيهِ أَرْبَعُونَ حَدِيثًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ»^(٢)، وَأَرْبَعُونَ حَدِيثًا جَمْعٌ كَثِيرٌ، إِذَنْ: فَالْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ دَلَالَةٌ عَلَى جَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ.

دَلِيلُ الْإِجْمَاعِ: أَجْمَعَ أَهْلُ السُّنَّةِ عَلَى مَسْحِ الْخُفَّيْنِ، وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ الرَّافِضَةُ؛

(١) ذكره الكتاني في نظم المتناثر (ص: ١٨)، نقلا عن الشيخ أبي عبد الله محمد التاودي في حواشيه على الجامع الصحيح.

(٢) الروايتين والوجهين (١/ ٩٨)، والمغني (١/ ٣٦٠).

وَلِذَلِكَ جَعَلَ بَعْضُ أَهْلِ السُّنَّةِ مِنَ الْعَقِيدَةِ أَنْ تَمْسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ كَالطَّحَاوِيِّ وَغَيْرِهِ؛
لِأَنَّ عَدَمَ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ صَارَ مِنْ شِعَارِ الرَّافِضَةِ.

وَالْعَجَبُ أَنَّ الرَّافِضَةَ يَقُولُونَ بِعَدَمِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ، وَفَرَضِ الْمَسْحِ عَلَى
الرَّجْلَيْنِ.

وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّ الرَّافِضَةَ خَالَفُوا السُّنَّةَ فِي تَطْهِيرِ الرَّجْلِ مِنْ ثَلَاثَةِ
أَوْجُهٍ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: الْمَسْحُ بِدَلِّ الْغَسْلِ.

الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُمْ يَمْسَحُونَهَا إِلَى الْعِظَمِ النَّاتِي فِي ظَهْرِ الْقَدَمِ، وَيَقُولُونَ: إِنَّ
هَذَانِ هُمَا الْكَعْبَانِ.

الْوَجْهُ الثَّالِثُ: أَنَّهُمْ يَمْنَعُونَ الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ.

وَمِنَ الْعَجِيبِ أَيْضًا: أَنَّ مِنْ جُمْلَةٍ مَنْ رَوَى أَحَادِيثَ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ إِمَامَ
الْأَئِمَّةِ عِنْدَهُمْ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَإِنَّهُ قَدْ رَوَى الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ عَنِ النَّبِيِّ
عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَمَعَ ذَلِكَ يُنْكِرُونَهُ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ
﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾
[الفصل: ٥٠].

فَدَلَالُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ صَارَتْ ثَلَاثَةً.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلِ الْأَفْضَلُ الْمَسْحُ أَوْ الْغَسْلُ؟

قُلْنَا: إِنَّ الْأَفْضَلَ مَا كَانَ أَنْسَبَ لِمَوْضِعِ الرَّجْلِ، فَإِنْ كَانَتْ الرَّجْلُ مَسْتُورَةً
بِالْخُفَّيْنِ، فَالْأَفْضَلُ الْمَسْحُ، وَلَا يَنْزِعُ الْخُفَّيْنِ، وَإِنْ كَانَتْ الرَّجْلُ مَكْشُوفَةً، فَالْأَفْضَلُ

الْغَسْلُ، وَلَا يَلْبَسُ الْخَفَيْنِ إِلَّا إِذَا انْتَهَى مِنَ الْوُضُوءِ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْأَفْضَلُ فِي ذَلِكَ مُرَاعَاةَ حَالِ الرَّجُلِ.

إِذَنْ: لَا يُسْنُّ أَنْ يَلْبَسَ مِنْ أَجْلِ الْمَسْحِ، بَلْ إِنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ وَقَالَ: إِنَّهُ إِذَا لَبَسَ لِيَمْسَحَ، فَهُوَ تَحَايُلٌ عَلَى إِسْقَاطِ وَاجِبِ غَسْلِ الرَّجُلِ، فَيَكُونُ حَرَامًا، لَكِنَّ الْأَقْرَبَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ لَا يُسْنُّ وَلَيْسَ حَرَامًا.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: هَلْ يُشْتَرَطُ غَرَضٌ مُعَيَّنٌ فِي جَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ؟ بِمَعْنَى: هَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ حَاجَةٌ إِلَى لُبْسِهِمَا، أَوْ لَا يُشْتَرَطُ؟

قُلْنَا: لَيْسَ شَرْطًا أَنْ يَكُونَ لُبْسُهُمَا لِحَاجَةٍ، بَلْ لَوْ لَبَسَ الْخَفَيْنِ أَوْ الْجَوَارِبَ فِي أَيَّامِ الصَّيْفِ جَازَ الْمَسْحُ، كَمَا هُوَ حَالُ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ الْآنَ مِنَ الْمُتَرَفِّينَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ أَنْ تَكُونَ أَقْدَامُهُمْ كَخُذُودِهِمْ، فَيَلْبَسُونَ حَتَّى فِي أَيَّامِ الصَّيْفِ.



٢٣ - عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَأَهْوَيْتُ لِأَنْزِعَ خُفَّيْهِ، فَقَالَ: «دَعُهُمَا، فَإِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ، فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا»^(١).

الشرح

قَوْلُهُ: «كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ»: هَذَا السَّفَرُ هُوَ غَزْوَةُ تَبُوكَ، وَقَدْ غَزَا النَّبِيُّ ﷺ تَبُوكَ فِي السَّنَةِ الثَّاسِعَةِ مِنَ الْهِجْرَةِ، وَكَانَ الْمَكَانُ بَارِدًا، وَكَانَ الْمُغِيرَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب إذا أدخل رجله وهما طاهرتان، رقم (٢٠٦)، ومسلم:

كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، رقم (٢٧٤).

مِنْ جُمْلَةِ الَّذِينَ يَخْدُمُونَهُ فِي طَهَارَتِهِ، فَالنَّبِيُّ ﷺ انْطَلَقَ حَتَّى تَوَارَى عَنِ الْمَغِيرَةِ، فَقَضَى حَاجَتَهُ ثُمَّ جَاءَ، وَجَعَلَ يَتَوَضَّأُ، فَلَمَّا بَلَغَ الرَّجُلَيْنِ أَهْوَى الْمَغِيرَةُ رِجْلَيْهِ عَنْهُ لِيَنْزِعَ خُفَّيْهِ - أَيْ: تَدْلِلَ لِيَنْزِعَهُمَا - فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «دَعُهُمَا» أَيْ: اتْرُكْهُمَا «فَإِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ».

وَالْمَقْصُودُ بِالَّذِي أُدْخِلَ فِي قَوْلِهِ: «أَدْخَلْتُهُمَا» الْقَدَمَانِ، يَعْنِي: أَدْخَلَ الْقَدَمَ فِي الْخُفِّ، لَا أَنَّهُ أَدْخَلَ الْخُفَّ فِي الْقَدَمِ، فَالِدَاخِلُ الْقَدَمُ، إِذَنْ: «أَدْخَلْتُهُمَا» أَيْ: الْقَدَمَيْنِ «طَاهِرَتَيْنِ»، أَيْ: لَبَسَ الْخُفَّيْنِ عَلَى طَهَارَةٍ.

قَوْلُهُ: «فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا»: هَذَا هُوَ وَجْهُ الشَّاهِدِ، وَقَوْلُهُ: «فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا»: لَمْ يَذْكُرِ التَّرْتِيبَ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ؛ فَيَحْتَمِلُ اخْتِمَالَيْنِ:

الِاخْتِمَالُ الْأَوَّلُ: أَنَّهُ مَسَحَهُمَا جَمِيعًا فِي آنٍ وَاحِدٍ كَمَا يَمْسَحُ الْإِنْسَانُ الْأُذُنَيْنِ جَمِيعًا فِي آنٍ وَاحِدٍ.

وَجْهُهُ: أَنَّهُ لَمَّا انْتَقَلَ التَّطْهِيرُ مِنَ الْغَسْلِ إِلَى الْمَسْحِ؛ خُفِّفَ فِي التَّرْتِيبِ، وَأَمَّا قِيَاسُهُمَا عَلَى الْأُذُنَيْنِ فِقِيَاسٌ مَعَ الْفَارِقِ؛ لِأَنَّ الْأُذُنَيْنِ عُضْوٌ وَاحِدٌ؛ إِذْ إِنَّهُمَا مِنَ الرَّأْسِ، وَأَمَّا الْقَدَمَانِ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عُضْوٌ مُسْتَقِلٌّ، لَكِنْ قَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ لَمَّا خُفِّفَ التَّطْهِيرُ مِنَ الْغَسْلِ إِلَى الْمَسْحِ تَبَعَ ذَلِكَ التَّرْتِيبُ، وَصَارَ الْإِنْسَانُ يَمْسَحُهُمَا مَعًا.

الِاخْتِمَالُ الثَّانِي: أَنَّهُ مَسَحَ الْيُمْنَى قَبْلَ الْيُسْرَى.

وَجْهُهُ: أَنَّ الْمَسْحَ بَدَلٌ عَنِ الْغَسْلِ، وَالْغَسْلُ مُرَّتَّبٌ، يَبْدَأُ بِالْيُمْنَى قَبْلَ الْيُسْرَى.

مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: جَوَازُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ فِي السَّفَرِ؛ لِقَوْلِهِ: «كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ

فِي سَفَرٍ...».

وهل يجوز ذلك في الحَصْرِ؟

الجواب: نعم، يجوزُ المسحُ في الحَصْرِ؛ بِدَلِيلِ حَدِيثِ حُذَيْفَةَ^(١) الَّذِي سَأَلَنِي مَعَنَا. وَلَكِنَّهُ قَيَّدَ ذَلِكَ بِالسَّفَرِ فِي قَوْلِهِ: «كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ؛ لِبَيَانِ الْوَاقِعِ، وَمَا جَاءَ بَيَانًا لِلْوَاقِعِ فَإِنَّهُ لَا مَفْهُومَ لَهُ، هَكَذَا قَالَ الْأَصُولِيُّونَ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ: جَوَازُ مُعَاوَنَةِ الْمُتَوَضِّئِ؛ لِقَوْلِهِ: «فَأَهْوَيْتُ لِأَنْزَعِ خُفَّيَّ».

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: جَوَازُ اسْتِخْدَامِ الْحُرِّ؛ لِأَنَّ الْمُغِيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ حُرًّا، وَخَدَمَ النَّبِيَّ ﷺ وَهَذَا شَرَفٌ وَمَنْقَبَةٌ لَهُ.

وَهَلْ يُجُوزُ أَنْ نَسْأَلَ الْحُرَّ الْخِدْمَةَ؟

الجواب: فِي هَذَا تَفْصِيلٌ، فَإِنْ كَانَ يَرَى أَنَّ مِنَ الْمَنَةِ عَلَيْهِ أَنْ تَسْتَخْدِمَهُ، وَأَنَّهُ يَفْرَحُ بِذَلِكَ، فَاسْتَخْدِمَهُ، لَكِنْ بِنِيَّةِ إِدْخَالِ الشُّرُورِ عَلَيْهِ، لَا بِنِيَّةِ إِهَانَتِهِ بِالْخِدْمَةِ، أَمَّا إِنْ كَانَ يَرَى أَنَّ أَمْرَكَ إِيَّاهُ قَبِيلٌ، وَأَنَّهُ لَمْ يَمْتَثِلْ إِلَّا حَيَاءً وَخَجَلًا؛ فَلَا تَسْتَخْدِمَهُ.

فَإِنْ قِيلَ: وَإِذَا كَانَ الْحُرُّ شَرِيكًا مَعَ آخَرِينَ فِي عَمَلٍ، أَوْ يَعِيشُ مَعَ أَتَانَسٍ آخَرِينَ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ، وَالْكُلُّ يُشَارِكُ فِي الْعَمَلِ، فَيَأْمُرُ أَحَدُهُمُ الْآخَرَ أَنْ يُخْضِرَ حَاجَةً مِنَ السُّوقِ، فَجِدُّ الْآخَرِ يَتَلَكَّأُ وَالْحَاجَةُ لِلْجَمِيعِ، هَلْ هَذَا يُعَدُّ مِنَ السُّؤَالِ الْمَذْمُومِ؟

فَالْجَوَابُ: لَا، فَهَؤُلَاءِ مُشْتَرِكُونَ فِي الْمَصْلَحَةِ، يَعْنِي: إِذَا كَانُوا مَجْمُوعَةً، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَخْدُمُ الثَّانِي لَا يُعَدُّ هَذَا مِنَ السُّؤَالِ الْمَذْمُومِ، وَلَكِنْ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالِ أَرَى أَنْ يُرَتَّبُوا أَنْفُسَهُمْ، وَيُخَصَّصَ لِكُلِّ وَاحِدٍ عَمَلٌ مُعَيَّنٌ، وَيُرَغَّبَ بَعْضُهُمْ

(١) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، رقم (٢٧٣).

بَعْضًا، إِذَا قَدَّمَ لِضَيْفٍ شَيْئًا - مَثَلًا - فَيَقَالُ لَهُ: أَنْتَ مِمَّنْ يُكْرِمُونَ الضَّيْفَ، وَهَذَا مِنَ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ، وَهَكَذَا يُحَدِّدُونَ الْمَهَامَّ، وَيَحْتَسِبُونَ الْأَجْرَ؛ لِأَنَّ تَحْدِيدَ الْمَسْئُولِيَّةِ مِنْ نَجَاحِ الْعَمَلِيَّةِ؛ وَلِهَذَا إِذَا ضَاعَتِ الْمَسْئُولِيَّةُ، وَلَيْسَ هُنَاكَ إِنْسَانٌ مَسْئُولٌ عَنْ شَيْءٍ مُعَيَّنٍ، فَسَدَتِ الْأَحْوَالُ.

كما يُوجَدُ كَثِيرًا: تَحْدِيدُ الْوَاحِدِ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ شَيْءٌ مُحَدَّدٌ لَوْ أَمَرْتُهُ بِمَا دُونَ حَقِّهِ لَرَأَى أَنَّ هَذَا ثَقِيلٌ عَلَيْهِ.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: جَوَازُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ، وَأَنَّهُ أَفْضَلُ مِنَ الْعَسَلِ لِمَنْ كَانَ لَا بِسًا.

وَتُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «دَعُهُمَا»، «فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا»، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ الْأَفْضَلَ اعْتِبَارُ حَالِ الْقَدَمِ.

الْفَائِدَةُ الْخَامِسَةُ: أَنَّهُ لَا يُمَسَحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ إِلَّا إِذَا أَدْخَلَ الْقَدَمَيْنِ طَاهِرَتَيْنِ، يَعْنِي: إِلَّا إِذَا لَبَسَهُمَا عَلَى طَهَارَةٍ؛ لِأَنَّهُ عَلَّلَ هَذَا بِقَوْلِهِ: «فَإِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ».

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّ مَعْنَى قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «دَعُهُمَا فَإِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ» أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي الطَّهَارَةِ طَهَارَةُ الْبَدَنِ، وَإِنَّمَا يُشْتَرَطُ طَهَارَةُ الْقَدَمَيْنِ فَقَطْ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا قَوْلٌ مَرْدُودٌ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ رَجُلَ الرَّسُولِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - لَيْسَتْ نَجَسَةٌ، مَنْ يَقُولُ: إِنَّهَا مُتَنَجِّسَةٌ ثُمَّ طَهَّرَهَا مِنَ النَّجَاسَةِ؟! وَأَمَّا قَوْلُهُ: «طَاهِرَتَيْنِ» فَإِنَّهَا تَعْنِي أَنَّهَا قَبْلَ ذَلِكَ نَجَسَةٌ نَجَاسَةً حَدَثٌ، وَلَيْسَتْ نَجَاسَةً حِسِّيَّةً قَطْعًا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَئِنْ يُرِيدَ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾ [المائدة: ٦].

إِذَنْ: مِنْ شُرُوطِ جَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ الطَّهَارَةُ.

وَهُنَاكَ شَرَطَانِ آخَرَانِ لَمْ يُذْكَرَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ:

الأول: أَنْ يَكُونَ فِي الْحَدِيثِ الْأَصْغَرِ؛ لِحَدِيثِ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ، وَلَكِنْ مِنْ غَائِطٍ وَبَوْلٍ، وَنَوْمٍ»^(١)، وَلَأَنَّ الطَّهَارَةَ الْكُبْرَى لَيْسَ فِيهَا مَسُوحٌ؛ لِأَنَّهَا طَهَارَةٌ مُغْلَظَةٌ فِي كَيْفِيَّتِهَا وَكَمِّيَّتِهَا، فَلَيْسَ فِيهَا مَسْحٌ، وَهِيَ عَامَّةٌ لِكُلِّ الْبَدَنِ.

الثاني: أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي الْمُدَّةِ الْمُحَدَّدَةِ شَرْعًا، وَهِيَ (يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ) لِلْمُقِيمِ، وَ(ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ بَلَيَالِيَهِنَّ) لِلْمُسَافِرِ؛ لِحَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «جَعَلَ يَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمُقِيمِ، وَثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بَلَيَالِيَهِنَّ لِلْمُسَافِرِ»^(٢)، يَعْنِي: فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ، فَإِنْ انْتَهَتْ الْمُدَّةُ امْتَنَعَ الْمَسْحُ.

فَتَكُونُ شُرُوطُ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ ثَلَاثَةً.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَهَلْ تَنْتَقِضُ الطَّهَارَةُ إِذَا انْتَهَتْ الْمُدَّةُ؟

فَالْجَوَابُ: فِي ذَلِكَ خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا لَا تَنْتَقِضُ، لَكِنَّ الَّذِي يَنْقَطِعُ هُوَ الْمَسْحُ، فَإِنْ نَسِيَ وَمَسَحَ عَلَيْهِمَا بَعْدَ انْتِهَاءِ الْمُدَّةِ، وَصَلَّى، أَمَرَنَاهُ بِإِعَادَةِ الْوُضُوءِ بَعْدَ نَزْعِهِمَا، وَبِإِعَادَةِ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى بِغَيْرِ طَهَارَةٍ.

(١) أخرجه أحمد (٢٣٩/٤)، والترمذي: كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين للمسافر، رقم (٩٦)، والنسائي: كتاب الطهارة، باب الوضوء من الغائط والبول، رقم (١٥٨)، وابن ماجه: كتاب الطهارة، باب الوضوء من النوم، رقم (٤٧٨).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب التوقيت في المسح على الخفين، رقم (٢٧٦).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا مَسَحَ عَلَى خُفٍّ، ثُمَّ خَلَعَهُ، وَأَعَادَهُ مَرَّةً أُخْرَى، هَلْ يَمْسَحُ عَلَيْهِ؟

فَالْجَوَابُ: لَا يَمْسَحُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ تَقُولُ: «مَتَى نَزَعَ الْمَسُوحُ امْتَنَعَ الْمَسْحُ عَلَيْهِ مَرَّةً ثَانِيَةً».

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَتَى تَبَدَّى مُدَّةُ الْمَسْحِ؟

فَالْجَوَابُ: تَبَدَّى الْمُدَّةُ - عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ - مِنْ أَوَّلِ مَسْحٍ بَعْدَ حَدَثٍ، فَإِنْ لَبَسَ لِبَاسَ لِبَاسِ الْفَجْرِ وَلَمْ يَمْسَحْ إِلَّا لِصَلَاةِ الظُّهْرِ، فَهُنَا ابْتَدَأَتِ الْمُدَّةُ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ، وَعَلَى هَذَا فَقَسْ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا مَسَحَ تَجْدِيدًا لِلْوُضوءِ هَلْ تَبَدَّى الْمُدَّةُ؟

فَالْجَوَابُ: الظَّاهِرُ أَنَّ ابْتِدَاءَ الْمُدَّةِ مِنَ الْمَسْحِ بَعْدَ الْحَدَثِ، وَأَنَّ هَذَا لَا يُعْتَبَرُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَهَلْ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْخُفَّانِ طَاهِرَيْنِ؟

فَالْجَوَابُ: نَعَمْ، يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْخُفَّانِ طَاهِرَيْنِ، فَإِنْ كَانَا مِنْ جِلْدٍ نَجِسٍ، امْتَنَعَ الْمَسْحُ عَلَيْهِمَا؛ لِأَنَّ الْمَسْحَ عَلَى النَّجَسِ لَا يَزِيدُهُ إِلَّا تَلَوُّثًا، بَلْ إِنَّ الْيَدَ قَدْ تَنَجَّسَتْ إِذَا مَسَحَتْهُ.

وَأَمَّا إِنْ كَانَا مُتَنَجِّسَيْنِ وَالنَّجَاسَةُ فِي مَوْضِعٍ لَا يُمْسَحُ عَلَيْهِ، فَهُنَا قَدْ نَقُولُ بِصِحَّةِ الْمَسْحِ، لَكِنْ لَا يُصَلَّى فِيهِمَا؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يُصَلِّي بِخُفَّيْنِ نَجِسَيْنِ، لَكِنَّهُ يَسْتَفِيدُ مِنْ ذَلِكَ فِيمَا لَوْ تَوَضَّأَ لِمَسِّ الْمُصْحَفِ.

وَقَدْ يُقَالُ: امْتَنَعَ الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ الْمُتَنَجِّسَيْنِ؛ قِيَاسًا عَلَى الْخُفَّيْنِ النَّجِسَيْنِ،

وَالْأَحْيَاطُ أَنْ يُطَهَّرَ الْخَفَيْنِ ثُمَّ يَمْسَحَ، لَكِنَّا لَا نَجْزِمُ بِأَنَّهُ يُشْتَرِطُ إِلَّا يَكُونَ مُتَجَسِّسِينَ؛
لِجَوَازِ أَنْ يَمْسَحَ عَلَى الْخَفِّ وَالنَّجَاسَةِ فِي أَسْفَلِهِ، وَإِذَا انْتَهَى غَسَلَ النَّجَاسَةَ.

مَسْأَلَةٌ: هُنَاكَ نَوْعٌ مِنَ الْجَوَارِبِ تَلْبَسُهُ النِّسَاءُ، مَصْنُوعٌ مِنَ النَّائِلُونِ، لَكِنَّهُ
شَفَافٌ شَفَافِيَّةٌ وَاضِحَةٌ، كَذَلِكَ هُوَ مَطَاطٌ، فَهَلْ يَصِحُّ الْمَسْحُ عَلَيْهِ؟

الْجَوَابُ: نَعَمْ، يَصِحُّ الْمَسْحُ عَلَى الشَّفَافِ، وَعَلَى الْخَفِيفِ -أَيْضًا- لِأَنَّ الْعِلَّةَ
وَاحِدَةً، وَهِيَ مَشَقَّةُ النَّزْعِ، وَلَيْسَ هَذَا بِمَا يَجِبُ سِتْرُهُ حَتَّى نَقُولَ: لَا بُدَّ مِنَ السِّتْرِ.

وَلِذَلِكَ اخْتَلَفَ الَّذِينَ قَالُوا: لَا بُدَّ مِنَ السِّتْرِ، فِيمَا إِذَا لَبَسَ خُفًّا مِنْ زُجَاجٍ؟

فَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ لِاسْتِرَاطِ السِّتْرِ، وَهَذَا مَشْهُورٌ
مَذْهَبِ الْحَنَابِلَةِ^(١)، وَقَالَتِ الشَّافِعِيَّةُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: بَلْ يَصِحُّ^(٢)؛ لِأَنَّ الْقَدَمَ مَسْتُورَةً،
وَلَيْسَ هَذَا مِنْ بَابِ سِتْرِ الْعَوْرَةِ؛ حَتَّى نَقُولَ: لَا بُدَّ أَنْ لَا يُرَى مَا وَرَاءَهُ.

وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَصِحُّ، سَوَاءٌ كَانَ مِنَ الزُّجَاجِ، أَوْ مِنَ النَّائِلُونِ، أَوْ مِنَ الْمَنْسُوجِ
الْخَفِيفِ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ وَاحِدَةً، وَهِيَ مَشَقَّةُ النَّزْعِ ثُمَّ الرَّدُّ مَرَّةً ثَانِيَةً.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: أَنَّ الْمَسْحَ عَلَى الْخَفَيْنِ يَكُونُ فِي زَمَنِ وَاحِدٍ بِدُونِ تَرْتِيبٍ
بَيْنَهُمَا؛ لِظَاهِرِ قَوْلِهِ: «فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا»، وَلَمْ يَقُلْ: فَمَسَحَ عَلَى الْيُمْنَى ثُمَّ الْيُسْرَى، كَمَا
قَالُوهُ فِي صِفَةِ الْوُضُوءِ أَنَّهُ «غَسَلَ الرَّجْلَ الْيُمْنَى ثُمَّ غَسَلَ الرَّجْلَ الْيُسْرَى»^(٣)،

(١) المغني (١/٣٧٣)، والإنصاف (١/٤٠٩)، وكشاف القناع (١/١١٧).

(٢) بحر المذهب للرويانى (١/٢٩٢)، والبيان للعمرائى (١/١٥٤)، والمجموع للنووي (١/٥٠٢).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب سواك الرطب واليابس للصلائم، رقم (١٩٣٤)، ومسلم:

كتاب الطهارة، باب صفة الوضوء وكماله، رقم (٢٢٦)، من حديث عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَهَذَا احْتِمَالٌ لَا شَكَّ أَنَّهُ وَارِدٌ، وَقَدْ ذَكَرْنَا الاحْتِمَالَ الْآخَرَ وَهُوَ التَّرْتِيبُ؛ لِأَنَّ هَذَا الْمَسْحَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْغَسْلِ.



٢٤ - عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَبَالَ، وَتَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى خُفِّهِ»، مُخْتَصَرًا^(١).



(١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب البول عند صاحبه، رقم (٢٢٥)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، رقم (٢٧٣).
وانظر التعليق على صحيح مسلم لفضيلة شيخنا الشارح رحمه الله تعالى (٢/ ١٢٠).

بَابُ فِي الْمَذْيِ وَغَيْرِهِ



قَوْلُهُ: «بَابُ فِي الْمَذْيِ وَغَيْرِهِ»: ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَابِ مَا يَخْرُجُ مِنَ الذَّكَرِ، وَذَكَرَ الشَّكَّ فِي الْحَدَثِ، وَذَكَرَ تَطْهِيرَ الْمُتَنَجِّسِ، وَذَكَرَ سُنْنَ الْفِطْرَةِ.

وَالَّذِي يَخْرُجُ مِنَ الذَّكَرِ قَسَمَهُ الْعُلَمَاءُ إِلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ:

الْمَذْيُ، وَهُوَ: الْمَاءُ السَّيَالُ الَّذِي يَخْرُجُ عَقِبَ الشَّهْوَةِ، لَا مَعَ الشَّهْوَةِ، وَلَكِنَّهُ عَقِبَهَا، وَلَا بُدَّ أَنْ يَسْبِقَهُ شَهْوَةٌ، وَيَخْرُجُ بِدُونِ دَفْقٍ، وَلَا لَذَّةٍ، وَلَا إِحْسَاسٍ بِهِ فِي الْغَالِبِ، إِلَّا أَنَّهُ يَشْعُرُ بِرُطُوبَتِهِ فَقَطْ. وَأَمَّا مَا يَخْرُجُ مِنَ الذَّكَرِ بِدُونِ شَهْوَةٍ فَإِنَّ الْعَامَّةَ يُسَمُّونَهُ مَذْيًا، وَهَذَا خَطَأٌ، بَلْ هَذَا عَصَارَةٌ مِنَ الْمَثَانَةِ، أَوْ فَضْلَاتٌ تَخْرُجُ مِنْ قَوَاتِ الذَّكَرِ، وَلَيْسَتْ مَذْيًا، بَلْ أَثَرُ مَرَضٍ؛ وَلِهَذَا يُعَالَجُ، فَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ أُصِيبَ بِهِ، وَعُولَجَ، وَشَفَاهُ اللَّهُ، فَاَلْمَذْيُ لَا بُدَّ أَنْ يَسْبِقَهُ شَهْوَةٌ، وَيَخْتَلِفُ عَنِ الْمَنِيِّ بِأَنَّ:

الْمَنِيُّ: يَخْرُجُ أَثْنَاءَ قُوَّةِ الشَّهْوَةِ، وَيَخْرُجُ بِتَدْفِيقٍ وَلَذَّةٍ، يُحْسُّ بِهِ الْإِنْسَانُ. أَمَّا الْبَوْلُ: فَهُوَ مَعْرُوفٌ.

وَأَمَّا الْوَدْيُ: فَهُوَ آخِرُ الْبَوْلِ فِي الْمَثَانَةِ، حَيْثُ يَخْرُجُ عَقِبَ الْبَوْلِ وَهُوَ رَقِيقٌ، وَحُكْمُهُ حُكْمُ الْبَوْلِ، وَيَأْتِي إِذَا انْتَهَى الْبَوْلُ، فَرَبَّمَا يُنْقَطُ مِنْهُ نَقْطَتَانِ أَوْ ثَلَاثٌ، تَخْتَلِفُ عَنِ الْبَوْلِ بَعْضُ الشَّيْءِ؛ لِأَنَّهَا تَكُونُ بَيْنَضَاءٍ، وَالْبَوْلُ يَمِيلُ إِلَى الصُّفْرِ.

وَأَحْكَامُ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ تَخْتَلِفُ: فَحُكْمُ الْبَوْلِ أَنَّهُ نَجِسٌ، وَيَجِبُ غَسْلُهُ، وَيَنْقُضُ

الْوُضُوءَ. وَحُكْمُ الْوَدْيِ كَالْبَوْلِ، نَجِسٌ، وَيَجِبُ غَسْلُهُ، وَيَنْقُضُ الْوُضُوءَ. أَمَّا حُكْمُ الْمَنِيِّ: فَإِنَّهُ طَاهِرٌ، وَيُوجِبُ الْغُسْلَ. وَحُكْمُ الْمَذْيِ نَجِسٌ، وَيُوجِبُ غَسْلَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَيْنِ، وَيَنْقُضُ الْوُضُوءَ.

وَنَجَاسَةُ الْبَوْلِ أَغْلَظُ مِنْ نَجَاسَةِ الْمَذْيِ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ غَسْلُهُ، وَأَمَّا الْمَذْيُ فَيَكْفِي فِيهِ التَّضَحُّ، وَهُوَ أَنْ يَعُمَّهُ بِالْمَاءِ بَدُونَ عَصْرِ أَوْ فَرْكٍ.

وَمِنْ هُنَا نَعْرِفُ حِكْمَةَ الشَّرْعِ؛ حَيْثُ إِنَّ الَّذِي يُخْرِجُ بِشَهْوَةٍ طَاهِرٌ، وَالَّذِي يُخْرِجُ مَعَ الشَّهْوَةِ نَجِسٌ، لِكِنَّهُ أَحَفُ مِنْ نَجَاسَةِ الْبَوْلِ، وَأَمَّا الْبَوْلُ فَنَجَاسَتُهُ مُغَلَّظَةٌ بِالنِّسْبَةِ لِهَذِهِ الثَّلَاثَةِ؛ لِأَنَّ الْمَذْيَ فِي الْحَقِيقَةِ بَيْنَ بَيْنٍ، لَيْسَ بَوْلًا خَالِصًا وَلَيْسَ مَنِيًّا خَالِصًا، فَصَارَ حِكْمُهُ بَيْنَهُمَا.

وَحُكْمُ الْمَذْيِ ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي سِيَاقِ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

وهو:



٢٥- عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً وَكُنْتُ أُسْتَحْيِي أَنْ أَسْأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَكَانِ ابْنَتِي فَأَمَرْتُ الْمُقْدَادَ بْنَ الْأَسْوَدِ فَسَأَلَهُ فَقَالَ: «يَغْسِلُ ذَكَرَهُ وَيَتَوَضَّأُ»^(١). وَلِلْبَخَّارِيِّ: «تَوَضَّأً وَاغْسَلَ ذَكَرَكَ»^(٢). وَلِلسَّلَامِ: «تَوَضَّأُ وَانْضَحَ فَرْجَكَ»^(٣).

(١) أخرجه مسلم: كتاب الحيض، باب المذي، رقم (١٧/٣٠٣).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الغسل، باب غسل المذي والوضوء منه، رقم (٢٦٩).

(٣) أخرجه مسلم: كتاب الحيض، باب المذي، رقم (١٩/٣٠٣).

الشَّرح

عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هُوَ ابْنُ عَمِّ الرَّسُولِ ﷺ، زَوْجُهُ ابْنَتُهُ فَاطِمَةُ، وَكَانَ لَهُ بِذَلِكَ فَخْرٌ؛ حَيْثُ تَزَوَّجَ أَفْضَلَ بَنَاتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.

وَتَزَوَّجَ عُمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ابْنَتِي الرَّسُولِ ﷺ^(١)، فَكَانَ لَهُ بِذَلِكَ فَخْرٌ؛ حَيْثُ إِنَّهُ لَمَّا تُوَفِّيَتْ إِحْدَى الْبِتْنَيْنِ، زَوْجَهُ النَّبِيُّ ﷺ ابْنَتِ الْأُخْرَى، وَتَزَوَّجَ الْعَاصُ بْنُ الرَّبِيعِ ابْنَتَ الرَّابِعَةِ وَهِيَ زَيْنَبُ^(٢)، فَكَانَ لَهُ بِذَلِكَ فَخْرٌ؛ لِصِلَتِهِ بِالنَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -.

قَوْلُهُ: «كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً» أَي: كَثِيرَ الْمَذْيِ.

وَالنَّاسُ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَذْيِ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامُ:

الْأَوَّلُ: لَا يُمِذِّي إِطْلَاقًا، وَلَا يَعْرِفُ الْمَذْيَ حَتَّى لَوْ كَانَ بِهِ شَهْوَةٌ.

الثَّانِي: كَثِيرُ الْمَذْيِ بِمُجَرَّدِ مَا يُحِسُّ بِالشَّهْوَةِ، يُنْزِلُ الْمَذْيَ.

الثَّالِثُ: مُتَوَسِّطٌ.

فَعَلَى بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنَ الْقِسْمِ الْكَثِيرِ الْمَذْيِ.

قَوْلُهُ: «فَاسْتَحْيَيْتُ أَنْ أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ»: الْإِسْتِحْيَاءُ انْكِسَارُ فِي النَّفْسِ يَحْجُلُ بِهِ الْإِنْسَانُ أَنْ يَتَكَلَّمَ أَوْ يَفْعَلَ، وَهُوَ مِنَ الْإِيمَانِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

(١) انظر: الاستيعاب لابن عبد البر (٣/ ١٠٣٩)، وأسد الغابة لابن الأثير (٣/ ٤٨٢).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب ذكر أصحاب النبي ﷺ منهم أبو العاص بن الربيع، رقم (٣٧٢٩). وانظر: الاستيعاب لابن عبد البر (٤/ ١٧٠١)، وأسد الغابة لابن الأثير (٥/ ١٨٥).

وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -: «الْحَيَاءُ مِنَ الْإِيمَانِ»^(١).

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ مِمَّا أَذْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النُّبُوَّةِ الْأُولَى إِنْ لَمْ تَسْتَحِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ»^(٢)، وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: هَلْ هُوَ عَلَى سَبِيلِ التَّهْدِيدِ أَوْ التَّوْجِيهِ؟

فَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّهُ تَهْدِيدٌ، وَالْمَعْنَى: إِذَا لَمْ يَكُنْ بِكَ حَيَاءٌ، فَأَنْتَ تَصْنَعُ مَا تَشَاءُ، وَيَكُونُ الْأَمْرُ فِي قَوْلِهِ: «اصْنَعْ» أَمْرًا بِمَعْنَى الْحَبْرِ، أَي: أَنَّكَ إِذَا لَمْ تَكُنْ ذَا حَيَاءٍ، فَإِنَّكَ تَصْنَعُ مَا شِئْتَ؛ وَلِهَذَا نَجِدُ أَنَّ الرَّجُلَ الَّذِي يَفْعَلُ مَا يُخَالِفُ الْمُرُوءَةَ يَقُولُ النَّاسُ لَهُ: أَنْتَ لَيْسَ فِيكَ حَيَاءٌ.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّهُ تَوْجِيهٌ، أَي: إِذَا لَمْ تَأْتِ شَيْئًا يُسْتَحْيَا مِنْهُ، فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ، فَتَكُونُ «اصْنَعْ» بِمَعْنَى الْأَمْرِ، لَكِنَّهُ مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا كَانَ الشَّيْءُ لَا يُسْتَحْيَا مِنْهُ. لَكِنِّي أَرَى أَنَّ الْمَعْنَيْنِ مُتَلَازِمَيْنِ، فَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَفْعَلَ شَيْئًا وَهُوَ لَا يُسْتَحْيَا مِنْهُ، فَاصْنَعُهُ.

وَكَذَلِكَ نَقُولُ: إِنَّ الْإِنْسَانَ الَّذِي لَيْسَ عِنْدَهُ حَيَاءٌ هُوَ الَّذِي يَصْنَعُ مَا شَاءَ. قَوْلُهُ: «لِمَكَانِ ابْنَتِهِ»: وَاللَّامُ هُنَا لِلتَّعْلِيلِ، تَعْلِيلُ قَوْلِهِ: «اسْتَحْيَيْتُ» أَي: إِنَّهُ اسْتَحْيَا مِنْ أَجْلِ مَكَانِ ابْنَتِهِ فَاطِمَةَ مِنْهُ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب الحياء من الإيمان، رقم (٢٤)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان عدد شعب الإيمان وأفضلها وأدناها، رقم (٣٦)، من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.
(٢) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب إذا لم تستح فاصنع ما شئت، رقم (٦١٢٠)، من حديث أبي مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَسَبَبُ الْحَيَاءِ: أَنَّ هَذَا أَمْرٌ يَتَعَلَّقُ بِالْفُرُوجِ وَالشَّهْوَةِ، وَالزَّوْجَةُ هِيَ مُحَلُّ الشَّهْوَةِ، وَزَوْجَتُهُ هِيَ ابْنَةُ الرَّسُولِ ﷺ؛ فَاسْتَحْيَا أَنْ يَتَكَلَّمَ فِي هَذَا الْأَمْرِ مِنْ أَجْلِ هَذِهِ الْمَكَانَةِ. وَهَذَا حَيَاءٌ تَمْدُوحٌ، وَهُوَ مِنْ أَنْوَاعٍ مَا يُسْتَحْيَا مِنْهُ.

قَوْلُهُ: «فَأَمَرْتُ الْمُقْدَادَ بْنَ الْأَسْوَدِ فَسَأَلَهُ»: وَكَانَ بَيْنَهُمَا صُحْبَةٌ وَمُلَازِمَةٌ؛ فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ لَمْ يَسْتَحِ أَنْ يُخْبِرَهُ بِحَالِهِ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَسْأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «يَغْسِلُ ذَكَرَهُ» وَالْهَاءُ تَعْوُذٌ عَلَى مَنْ؟ هَلْ هُوَ إِلَى عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَوْ إِلَى الرَّجُلِ الْمَذَّاءِ؟ الثَّانِي؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْمُقْدَادَ بْنَ الْأَسْوَدِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَقُولَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ عَلِيًّا كَانَ مَذَّاءً، بَلْ سَيَسْأَلُهُ عَنْ رَجُلٍ مَذَّاءٍ عُمُومًا.

فَقَالَ: «يَغْسِلُ ذَكَرَهُ وَيَتَوَضَّأُ» وَقَوْلُهُ: «يَغْسِلُ ذَكَرَهُ» لَمْ يَقُلْ: يَغْسِلُ الْمَذْيَ، بَلْ قَالَ: يَغْسِلُ الذَّكَرَ؛ وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ غَسْلَ الذَّكَرِ طَهَارَةٌ مِنْ حَدَثٍ، وَلَيْسَ عَنْ نَجَاسَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَتْ عَنْ نَجَاسَةٍ؛ لَقَالَ: «يَغْسِلُ الْمَذْيَ أَوْ يَغْسِلُ رَأْسَ ذَكَرِهِ» أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَلَمَّا قَالَ: «يَغْسِلُ ذَكَرَهُ» دَلَّ عَلَى أَنَّهَا طَهَارَةٌ فَوْقَ إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ «وَيَتَوَضَّأُ» وَالْوُضُوءُ هُوَ غَسْلُ الْأَعْضَاءِ الْأَرْبَعَةِ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ، وَنَقُولُ: «غَسْلُ» مَعَ أَنَّ فِيهَا الْمَسْحَ مِنْ بَابِ التَّغْلِيْبِ.

قَوْلُهُ: «وَلِلْبُخَارِيِّ: «اغْسِلْ ذَكَرَكَ وَتَوَضَّأُ»، وَلِمُسْلِمٍ: «تَوَضَّأُ وَانْضَحْ فَرَجَكَ». وَالنَّضْحُ: هُنَا بِمَعْنَى الْغَسْلِ؛ لِأَنَّ حَدِيثَ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يُفَسِّرُ بَعْضُهُ بَعْضًا، مَعَ أَنَّنَا نَعْلَمُ أَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ إِلَّا مَرَّةً، هَذَا هُوَ الْأَظْهَرُ.

فَالِاخْتِلَافُ إِذْنِ اخْتِلَافٍ بَيْنَ الرَّوَاةِ، فَيُحْمَلُ النَّضْحُ هُنَا عَلَى الْغَسْلِ.

مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: فَضِيلَةُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَمَنْقَبَتُهُ؛ حَيْثُ كَانَ مُتَّصِفًا بِالْحَيَاءِ مِمَّا يُسْتَحْيَا مِنْهُ، وَالْحَيَاءُ مِنَ الْإِيمَانِ.

فَأَمَّا الْحَيَاءُ مِمَّا لَا يُسْتَحْيَا مِنْهُ فَإِنَّهُ خَوْرٌ وَجِبْنٌ، وَلَيْسَ مَمْدُوحًا، فَلَوْ أَنَّ الْإِنْسَانَ أَرَادَ أَنْ يَسْأَلَ عَنْ أَمْرٍ يَتَعَلَّقُ بِدِينِهِ لَكِنَّهُ اسْتَحْيَا، فَإِنَّهُ لَا يُحَمَّدُ عَلَى هَذَا بَلْ يُذَمُّ، وَمَنْ ذَلِكَ مَا يَتَّابُ بَعْضُ طَلَبَةِ الْعِلْمِ؛ حَيْثُ إِنَّهُ إِذَا أَشْكَلَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ فَيَسْتَحْيِي أَنْ يَسْأَلَ؛ خَوْفًا مِنْ أَنْ يُقَالَ: كَيْفَ أَشْكَلَ هَذَا الْأَمْرُ عَلَى هَذَا الطَّالِبِ، وَهَذَا خَطَأٌ، بَلْ يَنْبَغِي عَدَمُ الْحَيَاءِ هُنَا، فَالْعِلْمُ بِالتَّعَلُّمِ، وَلَنْ يَصِلَ إِلَى الْعِلْمِ مَنْ يَسْتَحْيِي؛ وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: «لَا يَتَعَلَّمُ الْعِلْمَ مُسْتَحٍ وَلَا مُسْتَكْبِرٌ»^(١).

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَكَلَّمَ الْإِنْسَانُ مَعَ صَهِرِهِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِأَمْرِ الْفُرُوجِ، يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَكُنْتُ أَسْتَحْيِي أَنْ أَسْأَلَ النَّبِيَّ ﷺ لِمَكَانِ ابْنَتِهِ».

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: جَوَازُ التَّوَكُّلِ فِي الْعِلْمِ وَالِاسْتِفْتَاءِ؛ لِقَوْلِهِ: «فَأَمَرْتُ الْمِقْدَادَ فَسَأَلَهُ».

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: قَبُولُ خَبَرِ الْوَاحِدِ فِي الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ. وَجْهُ ذَلِكَ: أَنَّ عَلِيًّا أَمَرَ الْمِقْدَادَ وَلَمْ يَأْمُرْهُ إِلَّا لِيَأْخُذَ مَا أَخْبَرَهُ بِهِ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ. فَلَا خَبَارُ الدِّينِ الشَّرْعِيَّةِ يُكْتَفَى فِيهَا بِالْوَاحِدِ.

(١) أخرجه البخاري معلقًا: كتاب العلم، باب الحياء في العلم، (٣٨/١)، عن مجاهد، ووصله أبو نعيم في حلية الأولياء (٣/٢٨٧).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَهَلْ تُجْزِي الْمَرْأَةُ عَنِ الرَّجُلِ فِي هَذَا الْبَابِ؟

فَالْجَوَابُ: نَعَمْ، تُجْزِي الْمَرْأَةُ عَنِ الرَّجُلِ، فَلَوْ أَنَّ الْإِنْسَانَ وَكَّلَ زَوْجَةً عَالِمٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَنْ تَسْأَلَهُ فَسَأَلَتْهُ فَأَفْتَاهَا فَإِنَّ فَتَوَاهُ إِيَّاهَا تُقْبَلُ إِذَا نَقَلَتْهَا إِلَى غَيْرِهَا، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ الْعُلَمَاءُ: إِنَّ الْمَرْأَةَ لَوْ شَهِدَتْ بِرُؤْيَا هَلَالِ رَمَضَانَ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ، وَيُحْكَمُ بِشَهَادَتِهَا؛ لِأَنَّهُ خَبَرٌ دِينِيٌّ.

الْفَائِدَةُ الْخَامِسَةُ: جَوَّازُ ذِكْرِ مَا يُسْتَحْيَا مِنْهُ مِنْ أَجْلِ الْعِلْمِ بِحُكْمِهِ؛ لِأَنَّ الْمِقْدَادَ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ، وَلَا تَقُلْ: إِنَّ هَذَا أَمْرٌ يُسْتَحْيَا مِنْهُ، لَا أَحَبُّ أَنْ أَتَكَلَّمَ بِهِ عِنْدَ الْعَالِمِ مِثْلًا، بَلْ نَقُولُ: تَكَلَّمَ «إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ».

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: نَجَاسَةُ الْمَذْيِ، يُؤْخَذُ مِنْ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ بِغَسْلِهِ، وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ أَمَرَ بِنَضْجِهِ، وَالنَّضْجُ فَوْقَ الرَّشِّ وَدُونِ الْغَسْلِ.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: وَجُوبُ غَسْلِ الذَّكْرِ مِنَ الْمَذْيِ؛ لِقَوْلِهِ: «يَغْسِلُ ذَكَرَهُ» وَيَغْسِلُ ذَكَرَهُ كُلَّهُ، لَيْسَ فَقَطْ مُحَلَّ النَّجَاسَةِ، لَكِنْ هَلْ هُوَ كَطَهَارَةِ الْحَدَثِ بِمَعْنَى أَنَّ الْإِنْسَانَ لَوْ لَمْ يَغْسِلْ ذَكَرَهُ، بَلْ غَسَلَ مَا أَصَابَهُ الْمَذْيُ فَقَطْ ثُمَّ صَلَّى، هَلْ نَقُولُ: إِنَّ صَلَاتَهُ بَاطِلَةٌ؛ لِأَنَّ غَسْلَ الذَّكْرِ هُنَا بِمَنْزِلَةِ رَفْعِ الْحَدَثِ، أَوْ نَقُولُ: إِنَّ صَلَاتَهُ صَحِيحَةٌ؛ لِأَنَّ هَذِهِ طَهَارَةٌ وَاجِبَةٌ لَكِنْ لَيْسَتْ عَنْ حَدَثٍ؛ إِذْ إِنَّ طَهَارَةَ الْحَدَثِ هِيَ غَسْلُ الْأَعْضَاءِ الْأَرْبَعَةِ؟

الْجَوَابُ: الْإِحْتِيَاظُ بِلَا شَكٍّ أَنَّ يَغْسِلُ ذَكَرَهُ وَيَتَوَضَّأُ وَيُعِيدُ الصَّلَاةَ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ ذَكَرَ غَسْلَ الذَّكْرِ مَعَ الْوُضُوءِ؛ فَذَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّهُ أَمْرٌ لَا بُدَّ مِنْهُ.

وهل يَجِبُ غَسْلُ الْأُنْثَيْنِ أَيْضًا؟

نَقُولُ: فِي هَذَا حَدِيثٍ، لَكِنَّهُ لَيْسَ فِي الصَّحِيحَيْنِ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يَغْسِلَ ذَكَرَهُ وَأُنْثَيْهِ^(١)؛ وَبِنَاءٍ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ: يَجِبُ غَسْلُ الذَّكَرِ كُلِّهِ، وَغَسْلُ الْأُنْثَيْنِ.

وَبَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ ضَعَّفَ حَدِيثَ غَسْلِ الْأُنْثَيْنِ، وَعَلَى هَذَا قَالُوا: لَا يَجِبُ غَسْلُهُمَا، وَلَكِنَّ الْإِحْطَاءَ أَنْ يَغْسِلَهُمَا.

قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: إِنَّ مِنْ فَوَائِدِ غَسْلِ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَيْنِ أَنَّهُ يَكُونُ قَاطِعًا لِهَذَا الْخَارِجِ - أَيِ: لِلْمَذْيِ - فَيَقْلُلُهُ، وَرَبَّمَا يَقْطَعُهُ بِالْكُلِّيَّةِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا حُكْمُ الْمَذْيِ لَوْ أَصَابَ الثُّوبَ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ لَمْ يُتَعَرَّضْ لَهُ فِي حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، لَكِنَّهُ وَرَدَ فِي أَحَادِيثَ أُخْرَى أَنَّهُ يُنْضَحُ، وَالنَّضْحُ فَوْقَ الرَّشِّ وَدُونَ الْغَسْلِ، يَعْنِي: يُصَبُّ عَلَيْهِ الْمَاءُ حَتَّى يُعِمَّهُ كُلُّهُ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى فَرَكٍ، أَوْ عَصْرِ، فَنَجَاسَتُهُ خَفِيفَةٌ، لَيْسَ طَاهِرًا كَالْمَنِيِّ، وَلَيْسَ نَجَسًا كَنَجَاسَةِ الْبَوْلِ؛ فَنَجَاسَةُ الْمَذْيِ نَجَاسَةٌ مُخَفَّفَةٌ؛ لِأَنَّ النَّجَاسَةَ الْمُغْلَظَةَ لَا بُدَّ لَهَا مِنْ غَسْلِ، وَالْغَسْلُ بَأَنْ تَفْرِكَهَا وَتَعَصِرَهَا، وَعَلَى رَأْيٍ مَنْ يَرَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ غَسْلِ الْأَنْجَاسِ سَبْعَ مَرَّاتٍ فَإِنَّكَ تُكَرِّرُ غَسْلَهَا سَبْعَ مَرَّاتٍ.

مَسْأَلَةٌ: إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ فِي سَفَرٍ وَلَمْ يَجِدْ مَاءً، وَقَدْ أَصَابَهُ الْمَذْيُ، وَحَضَرَتِ

الصَّلَاةُ، فَمَاذَا يَصْنَعُ؟

(١) أخرجه أحمد (١/١٢٤)، وأبو داود: كتاب الطهارة، باب في المذي، رقم (٢٠٨).

وأنشأه أي: خصيته. تاج العروس [أنث] (٥/١٥٨).

الجواب: يَتِمُّمُ عنِ الْحَدَثِ.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: أَنَّ الْوَائِلَ لَا تَسْتَلْزِمُ التَّرْتِيبَ؛ لِقَوْلِهِ: «تَوَضَّأَ، وَأَنْضَحَ فَرَجَكَ»، أَوْ «تَوَضَّأَ وَاغْسَلَ ذَكَرَكَ».

وَجْهٌ ذَلِكَ: أَنَّ غَسْلَ الذَّكَرِ سَابِقٌ عَلَى الْوُضُوءِ، وَمَعَ ذَلِكَ أُخِّرَ فِي الذِّكْرِ. وَعَلَى هَذَا فَيُحْمَلُ قَوْلُهُ: «تَوَضَّأَ وَأَنْضَحَ فَرَجَكَ» عَلَى الْأَلْفَاظِ الْأُخْرَى، وَهِيَ: «اغْسَلَ ذَكَرَكَ وَتَوَضَّأَ».

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: بَلْ هَذَا دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ تَأْخِيرِ غَسْلِ الذَّكَرِ عَنِ الْوُضُوءِ. وَيَنْبَغِي عَلَى هَذَا فَائِدَتَانِ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: أَنَّهُ لَا يَجِبُ تَقْدِيمُ الْإِسْتِنْجَاءِ عَلَى الْوُضُوءِ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّ مَسَّ الذَّكَرِ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ.

وَبِكُلِّ مَنِ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ:

أَيُّ: أَنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ قَالَ: يَجُوزُ لِلإِنْسَانِ أَنْ يَتَوَضَّأَ قَبْلَ أَنْ يَسْتَنْجِيَ. وَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ قَالَ: إِنَّ مَسَّ الذَّكَرِ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ.

فَأَمَّا الْأَوَّلُ -أَعْنِي: الْوُضُوءَ ثُمَّ الْإِسْتِنْجَاءَ- ففِي الْقَلْبِ مِنْهُ شَيْءٌ، لَكِنْ لَوْ أَنَّهُ جَرَى لِلإِنْسَانِ أَنَّهُ تَوَضَّأَ وَكَانَ لَمْ يَسْتَجْمِرِ اسْتِجْمَارًا شَرْعِيًّا ثُمَّ صَلَّى، فَهَلْ نَقُولُ: إِنَّهُ نَجِبٌ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ وُضُوءَهُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ؟

الْجَوَابُ: هَكَذَا قَالَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ: أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا اسْتَجْمَرَ اسْتِجْمَارًا غَيْرَ شَرْعِيٍّ، فَلَمْ يَتِمَّ ثَلَاثَ مَسَحَاتٍ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، ثُمَّ تَوَضَّأَ، فَإِنَّ وُضُوءَهُ لَا يَصَحُّ،

وَإِذَا لَمْ يَصِحَّ وُضُوؤُهُ فَإِنَّ صَلَاتَهُ لَا تَصِحُّ.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ لِلْوُضُوءِ تَقَدُّمُ الْاسْتِنْجَاءِ أَوْ الْإِسْتِجْمَارِ؛ وَبِنَاءً عَلَى هَذَا الْقَوْلِ نَقُولُ: إِنَّ صَلَاتَهُ صَحِيحَةٌ.

وَأَمَّا الثَّانِي -أَعْنِي: مَسْأَلَةَ مَسِّ الذَّكْرِ- فَالصَّحِيحُ فِي مَسِّ الذَّكْرِ أَنَّهُ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «إِنَّمَا هُوَ بَضْعَةٌ مِنْكَ»^(١)، وَالْبَضْعَةُ مِنَ الْإِنْسَانِ إِذَا مَسَّهَا لَا يَنْتَقِضُ وُضُوؤُهُ، فَلَوْ مَسَّ رِجْلَهُ بِيَدِهِ لَمْ يَنْتَقِضْ وُضُوؤُهُ، وَالتَّعْلِيلُ فِي قَوْلِهِ: «إِنَّمَا هُوَ بَضْعَةٌ مِنْكَ» تَعْلِيلٌ لَا يُمْكِنُ نَقْضُهُ.

وَجْهٌ ذَلِكَ: أَنَّ الْبَضْعَةَ مِنَ الْإِنْسَانِ لَا تَزُولُ، فَلَا يُقَالُ: إِنَّ هَذَا لِعِلَّةٍ قَدْ تَزَوَّلَ، بَلْ لَا تَزُولُ أَبَدًا، فَإِذَا مَسَسْتُهُ كَمَا تَمَسُّ بَقِيَّةَ أَجْزَاءِ الْبَدَنِ فَلَا شَيْءَ فِيهِ. أَمَّا إِذَا مَسَسْتُهُ الْمَسَّ الْخَاصَّ بِهِ فَإِنَّهُ يُوجِبُ الْوُضُوءَ؛ لِأَنَّ النَّاسَ يَجِدُونَ الْفَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَمَسَّ ذَكَرَهُ أَوْ أَنْ يَمَسَّ أَصْبَعَهُ مَثَلًا. فَالصَّحِيحُ أَنَّ مَسَّ الذَّكْرِ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ، لَكِنْ إِذَا كَانَ لَشَهْوَةٍ فَإِنَّ وُضُوءَهُ يَنْقُضُ؛ لِأَنَّهُ مَعَ تَحْرُكِ الشَّهْوَةِ رُبَّمَا يَخْرُجُ شَيْءٌ مِنْ مَذْيٍ أَوْ غَيْرِهِ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ.

فَلِهَذَا نَرَى أَنَّ الْقَوْلَ الْوَسْطَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ مَسَّ الذَّكْرِ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ إِذَا كَانَ لَشَهْوَةٍ، أَمَّا لِغَيْرِ شَهْوَةٍ فَلَا يَنْقُضُ.



(١) أخرجه أحمد (٢٣/٤)، وأبو داود: كتاب الطهارة، باب الرخصة في ذلك [مس الذكر]، رقم (١٨٢)، والترمذي: كتاب الطهارة، باب ما جاء في ترك الوضوء من مس الذكر، رقم (٨٥)، والنسائي: كتاب الطهارة، باب ترك الوضوء من ذلك، رقم (١٦٥)، وابن ماجه: كتاب الطهارة، باب الرخصة في ذلك، رقم (٤٨٣)، من حديث طلق بن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٢٦- عَنْ عَبْدِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَاصِمٍ الْمَازِنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: شُكِيَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ الرَّجُلُ يُحِيلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَجِدُ الشَّيْءَ فِي الصَّلَاةِ، فَقَالَ: «لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا، أَوْ يَجِدَ رِيحًا»^(١).

الشرح

هَذَا الْحَدِيثُ مَوْضُوعُهُ الشُّكُّ فِي الْحَدَثِ مِمَّنْ كَانَ عَلَى طَهَارَةٍ، يَقُولُ: «شُكِيَ إِلَى النَّبِيِّ» أَي: رُفِعَتْ إِلَيْهِ الشَّكْوَى.

وَالشَّكْوَى: هِيَ التَّالُمُ مِمَّا وَقَعَ، كَمَا يَشْتَكِي الْمُعْتَدِي عَلَيْهِ مِمَّنْ اعْتَدَى عَلَيْهِ. وَهَذَا يُدُلُّ عَلَى كَثْرَةِ هَذَا مِنَ الشَّاكِي، وَأَنَّهُ شَكَى الْأَمْرَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-.

وَقَوْلُهُ: «يُحِيلُ»، التَّخْيِيلُ: هُوَ الْوَسْوَسَةُ، وَيَكُونُ مِنَ الشَّيْطَانِ، حَتَّى إِنَّهُ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ: «أَنَّ الشَّيْطَانَ يَأْتِي فَيَنْفُخُ فِي مَقْعَدَةِ الْإِنْسَانِ حَتَّى يُوهِمَهُ أَنَّهُ أَخَذَ وَهُوَ لَمْ يُحْدِثْ»^(٢).

وَالْمَعْنَى فِي هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّهُ ظَنَّ أَوْ تَوَهَّمَ أَنَّهُ أَخَذَ، وَقَوْلُهُ: «أَنَّهُ يَجِدُ الشَّيْءَ»، أَي: الْحَدَثَ، لَكِنْ كُنِيَ عَنْهُ بِالشَّيْءِ؛ اسْتِغْبَاحًا لِذِكْرِهِ، وَقَوْلُهُ: «فِي الصَّلَاةِ» بَيَانٌ لِلْوَاقِعِ، وَهُوَ قَضِيَّةٌ عَيْنٌ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب من لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن، رقم (١٣٧)، ومسلم: كتاب الحيض، باب الدليل على أن من يتيقن الطهارة ثم شك، رقم (٣٦١).

(٢) أخرجه البزار كما في كشف الأستار رقم (٢٨١)، والطبراني في المعجم الكبير (١١/ ٢٢٢)، رقم (١١٥٥٦)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَالشَّكْوَى مِنْ هَذَا الشَّيْءِ قَدْ تَكُونُ مِنْهُ حَالُ الصَّلَاةِ، وَقَدْ تَكُونُ خَارِجَ الصَّلَاةِ.

وَالْقَيْدُ الْمُبِينُ لِلْوَاقِعِ لَيْسَ لَهُ مَفْهُومٌ، كَمَا سَنَذْكُرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فِي الْفَوَائِدِ.

قَوْلُهُ: «فَقَالَ: لَا يَنْصَرِفُ» أَي: مِنَ الصَّلَاةِ.

قَوْلُهُ ﷺ: «حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا، أَوْ يَجِدَ رِيحًا»: يَسْمَعُ صَوْتًا: إِنْ كَانَ الْخَارِجُ لَهُ صَوْتُ، أَوْ يَجِدَ رِيحًا: إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ صَوْتُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ لَا يَشُمُّ، وَلَا يَسْمَعُ، فَمَاذَا يَصْنَعُ؟

فَالْجَوَابُ: إِنْ قَوْلَ الرَّسُولِ ﷺ: «لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا» لَيْسَ مُرَادُهُ نَفْسَ الصَّوْتِ أَوْ الرِّيحِ، بَلْ مُرَادُهُ التَّحَقُّقُ، وَكَأَنَّهُ قَالَ: لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَتَحَقَّقَ ذَلِكَ. وَلَكِنَّهُ ضَرَبَ مَثَلًا لِلتَّحَقُّقِ بِهَذَا الْمُدْرِكِ بِالْحِسِّ، وَهُوَ سَمَاعُ الصَّوْتِ وَشَمُّ الرَّائِحَةِ، فَإِذَا تَيَقَّنَ أَنَّهُ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا، فَإِنَّهُ يُعْتَبَرُ مُحْدِثًا.

مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:

وَهَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ فَوَائِدُ عَظِيمَةٌ تَتَعَلَّقُ بِجَمِيعِ أَبْوَابِ الْفِقْهِ، وَلَيْسَ فِي بَابِ الْحَدَثِ فَقْطً، فَمِنْ فَوَائِدِهِ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: «الْأَصْلُ الْبِنَاءُ عَلَى الْيَقِينِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ خِلَافُهُ» أَوْ «حَتَّى يُتَيَقَّنَ ارْتِفَاعُهُ»، وَقَاعِدَةٌ أُخْرَى وَهِيَ: «الْأَصْلُ بَقَاءُ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ» وَتُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا، أَوْ يَجِدَ رِيحًا».

وَيَنْفَرُّ عَنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ فَوَائِدُ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا:

■ لَوْ شَكَ الْإِنْسَانُ فِي نَجَاسَةِ الْمَاءِ الطَّهَوْرِ فَوَجَدَهُ مُتَغَيِّرًا، وَشَكَ هَلْ هَذَا التَّغْيِيرُ بِنَجَاسَةٍ أَوْ بِأَمْرِ طَاهِرٍ، فَلَا أَصْلَ أَنَّهُ طَاهِرٌ.

■ وَلَوْ أَخَذَ رَجُلٌ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ فَشَكَ: هَلْ تَوَضَّأَ بَعْدَ الْحَدَثِ أَوْ لَا؟
نَقُولُ: الْأَصْلُ بَقَاءُ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ، وَالْأَصْلُ أَنَّهُ مُحْدَثٌ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَتَوَضَّأَ.

إِذَنْ: إِذَا شَكَ الْمُحْدَثُ هَلْ تَوَضَّأَ فَهُوَ لَمْ يَتَوَضَّأَ، وَإِذَا شَكَ الْمُتَطَهِّرُ هَلْ أَخَذَ فَهُوَ لَمْ يُحْدِثْ.

■ وَلَوْ شَكَ رَجُلٌ أَنَّهُ أَقْسَمَ عَلَى ابْنِهِ أَنْ يَفْعَلَ شَيْئًا، أَوْ أَنَّهُ نَهَاهُ بِدُونِ قَسَمٍ،
فَلَا أَصْلَ عَدَمِ الْقَسَمِ.

■ وَلَوْ عَلَّقَ رَجُلٌ طَلَاقَ امْرَأَتِهِ بِفَعْلٍ شَيْءٍ، ثُمَّ شَكَ هَلْ فَعَلَتْهُ أَمْ لَا، فَلَا أَصْلَ عَدَمِهِ.

■ وَلَوْ وَسَّوَسَ رَجُلٌ هَلْ أَوْفَقَ بَيْتُهُ -أَي: سَبَّلَهُ- أَوْ لَا، فَلَا أَصْلَ عَدَمِهِ.

وَلَهَا فُرُوعٌ كَثِيرَةٌ جِدًّا.

مَسْأَلَةٌ: مَنْ أَحَسَّ رِطُوبَةً فِي مَلَابِسِهِ وَيَعْلَمُ يَقِينًا أَنَّهَا لَيْسَتْ مَنِيًّا، فَهَلْ عَلَيْهِ غَسْلُ هَذِهِ الرِّطُوبَةِ؟

نَقُولُ: هَذِهِ الرِّطُوبَةُ تَحْتَمِلُ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ:

إِمَّا أَنَّهَا عَرَقٌ، أَوْ بَوْلٌ، أَوْ مَذْيٌ، بَعْدَ أَنْ قُلْتَ: إِنَّهَا لَيْسَتْ مَنِيًّا قَطْعًا، فَتَبْنِي عَلَى الْأَصْلِ، وَيَكُونُ عَرَقًا حَتَّى يَتَبَيَّنَ أَنَّهُ شَيْءٌ خَارِجٌ مِنَ الذِّكْرِ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أَنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ يُلْقِي فِي قَلْبِ ابْنِ آدَمَ مَا يُفْسِدُ عَلَيْهِ عِبَادَتَهُ؛ لِقَوْلِهِ: «يُحِيلُ إِلَيْهِ».

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أَنَّ الشَّرِيعَةَ الْإِسْلَامِيَّةَ لَا تُرِيدُ مِنْ أَبْنَائِهَا أَنْ يَكُونُوا فِي قَلْتِ، بَلْ هِيَ تُحَارِبُ كُلَّ مَا يُوجِبُ الْقَلَقَ.

دَلِيلُهَا: أَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَمَرَ هَذَا الَّذِي اشْتَكَى أَلَّا يَهْتَمَّ بِهَذَا، وَأَنْ يُعْرِضَ عَنْهُ، وَأَنْ يَبْنِيَ عَلَى الْيَقِينِ.

يَتَفَرَّغُ عَلَى هَذِهِ الْفَائِدَةِ فَائِدَةٌ عَظِيمَةٌ أَيْضًا، وَهِيَ:

أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِي قُلُوبِهِمْ أَشْيَاءَ فِي الْقُرْآنِ، وَفِي الرَّسُولِ، وَفِي الْإِسْلَامِ، وَفِي الرَّبِّ عَزَّجَلَّ لَوْ تَكَلَّمُوا بِهَا لَكَانُوا كُفَّارًا، فَتَجِدُ بَعْضَ النَّاسِ يَقْلُقُ مِنْ هَذَا قَلَقًا عَظِيمًا، وَرُبَّمَا يَبْكِي، أَوْ يَصِيحُ، وَرُبَّمَا لَا يَنَامُ، وَدَوَاؤُهُ هَذَا الْحَدِيثُ أَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ إِسْلَامِهِ، وَأَنَّهُ عَلَى دِينٍ، وَيَدُلُّ لِهَذَا أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ لَهُ: هَلْ تَعْتَقِدُ مَا يُحِيلُ إِلَيْكَ؟ لَقَالَ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ، وَأَبْرَأُ مِنْهُ، بَلْ أَنَا الْآنَ صَدْرِي ضَائِقٌ مِمَّا فَكَّرْتُ فِيهِ».

فَنَقُولُ لَهُ: أَحْمَدُ اللَّهِ، فَالْأَصْلُ بَقَاءُ إِسْلَامِكَ، بَلْ قَدْ قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «ذَاكَ صَرِيحُ الْإِيمَانِ»^(١)، أَيِ: الْإِيمَانُ الْحَالِصُ.

وَوَجْهُهُ: أَنَّ الشَّيْطَانَ إِنَّمَا يَأْتِي لِيُشَكِّكَ الْإِنْسَانَ إِذَا كَانَ إِيمَانُهُ خَالِصًا؛ حَتَّى يُفْسِدَهُ. أَمَّا مَنْ كَانَ إِيمَانُهُ فَاسِدًا، فَإِنَّهُ لَا يَأْتِيهِ الشَّيْطَانُ بِمِثْلِ هَذِهِ الْأُمُورِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ انْتَهَى مِنْهُ؛ وَلِهَذَا قِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: «إِنَّ الْيَهُودَ يَقُولُونَ: إِنَّا لَا نُؤْسُوسُ فِي صَلَاتِنَا

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الوسوسة في الإيمان، رقم (١٣٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

-يعني: إذا دَخَلْنَا فِي الصَّلَاةِ خَشَعَ الْقَلْبُ وَالْبَدَنُ - فَقَالَ: نَعَمْ، صَدَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُوسَّوْنُونَ، وَمَاذَا يَصْنَعُ الشَّيْطَانُ بِقَلْبِ خَرَابٍ^(١) الشَّيْطَانُ لَا يَأْتِي لِلْقَلْبِ الْحَرَابَ لِيُخَرِّبَهُ؛ لِأَنَّهُ خَرِبٌ مِنَ الْأَصْلِ، وَلَكِنْ يَأْتِي لِلْقَلْبِ السَّلِيمِ حَتَّى يُفْسِدَهُ؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ذَاكَ صَرِيحُ الْإِيمَانِ».

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: طَرُدُ الْأَوْهَامِ فِي الْأُمُورِ الْمَحْسُوسَةِ؛ لِقَوْلِهِ: «لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا».

الْفَائِدَةُ الْخَامِسَةُ: تَحْرِيمُ الْإِنْصِرَافِ مِنَ الصَّلَاةِ بِمِثْلِ هَذَا التَّخِيلِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا يَنْصَرِفُ» و(لا) نَاهِيَةٌ. وَالْأَصْلُ فِي النَّهْيِ التَّحْرِيمُ، وَلَكِنْ يُقَالُ: إِنْ كَانَتِ الصَّلَاةُ فَرِيضَةً، فَنَعَمْ، لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَنْصَرِفَ مِنْهَا؛ لِأَنَّ مَنْ دَخَلَ فِي فَرَضِهِ لَزِمَهُ إِمَامَتُهُ، وَإِنْ كَانَتْ نَافِلَةً فَإِنَّهُ يُكْرَهُ أَنْ يُخْرَجَ مِنْهَا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ جَوَازُ الْخُرُوجِ مِنَ النَّوَافِلِ.

لَكِنْ لَوْ قَالَ قَائِلٌ: الْأَصْلُ أَنَّ النَّوَافِلَ لَا يُخْرَجُ الْخُرُوجُ مِنْهَا، وَأَنَّ لَهُ أَنْ يُخْرَجَ مِنْهَا، لَكِنَّ خُرُوجَهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ خُضُوعٌ لِمَا يُلْقِيهِ الشَّيْطَانُ فِي قَلْبِهِ، أَفَلَا يُمَكِّنُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ الْخُرُوجَ مُحَرَّمٌ وَلَوْ فِي النَّافِلَةِ؛ لئَلَّا يُخْضَعَ إِلَى وَسْوَاسِ الشَّيْطَانِ، فَيُذَرِّكُهُ الشَّيْطَانُ فِي هَذَا وَفِي غَيْرِهِ؟

فَالْجَوَابُ: لَوْ قِيلَ بِهَذَا لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ، وَإِلَّا فَلَا أَصْلَ أَنَّ الْخُرُوجَ مِنَ النَّافِلَةِ لَيْسَ بِحَرَامٍ، وَلَكِنْ لَوْ قِيلَ: نَعَمْ هُوَ الْأَصْلُ أَنَّهُ لَيْسَ بِحَرَامٍ فِيمَا لَوْ خَرَجَ لِغَيْرِ هَذَا السَّبَبِ، أَمَّا إِذَا خَرَجَ طَاعَةً لِلشَّيْطَانِ حِينَ أَلْقَى فِي قَلْبِهِ هَذِهِ الْوَسَاوِسَ، فَهَذَا نَقُولُ بِالتَّحْرِيمِ وَلَا شَكَّ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَوْ خَضَعَ لِهَذَا الشَّيْءِ لَدَخَلَ عَلَيْهِ الشَّيْطَانُ فِي

أُمُورٍ أُخْرَى، كَالصَّلَاةِ، وَدَخَلَ عَلَيْهِ فِي شُؤْنِ حَيَاتِهِ الْخَاصَّةِ، بَلْ حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْهِ فِي الطَّلَاقِ مَعَ امْرَأَتِهِ، وَيَقُولُ: أَنْتَ طَلَّقْتَ امْرَأَتَكَ، وَأَنْتَ فَعَلْتَ وَفَعَلْتَ.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: فَسَادُ طَرِيقَةٍ مَنْ قَالَ: «إِذَا شَكَّكَتَ هَلْ أَحَدُثْتَ أَوْ لَا، فَأَحْدِثْ يَقِينًا».

وَأَمِثْلُهُ هَذَا الْقَوْلُ:

إِنْسَانٌ شَكَّ هَلْ أَحْدَثَ وَخَرَجَ مِنْهُ فُسَاءٌ أَوْ ضَرَاطٌ أَمْ لَمْ يُحْدِثْ، فَيَقُومُ بِالْحَدَثِ حَتَّى يَتَيَقَّنَ الْأَمْرَ، وَيَسْلَمَ مِنْ هَذَا الْقَلَقِ.

أَوْ شَكَّ فِي صَلَاتِهِ هَلْ نَوَى حِينَ دَخَلَ، أَوْ لَمْ يَنْوِ، فَقَطَعَ صَلَاتَهُ. فَهَذِهِ طُرُقٌ فَاسِدَةٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَنْ نَبْقَى عَلَى الْأَصْلِ حَتَّى نَتَيَقَّنَ تَغْيِيرَ هَذَا الْأَصْلِ.



٢٧- عَنْ أُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ مُحْصَنِ الْأَسَدِيَّةِ «أَتَتْهَا أَنْتَ بِابْنٍ لَهَا صَغِيرٍ، لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ، إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَجْلَسَهُ فِي حِجْرِهِ، فَبَالَ عَلَى ثَوْبِهِ، فَدَعَا بِبَاءٍ فَتَضَحَّهُ عَلَى ثَوْبِهِ، وَلَمْ يَغْسِلْهُ»^(١).

الشَّرْحُ

حَدِيثُ أُمِّ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا جَاءَ فِي بَيَانِ كَيْفِيَّةِ تَطْهِيرِ بَوْلِ الْغُلَامِ، فَحَدِيثُ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب بول الصبيان، رقم (٢٢٣)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب حكم بول الطفل الرضيع وكيفية غسله، رقم (٢٨٧).

أُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ مُحْصَنِ الْأَسَدِيَّةِ، أُخْتِ عُكَّاشَةَ بِنِ مُحْصَنِ الَّذِي بَادَرَ حِينَ حَدَّثَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ مِنْ أُمَّتِهِ «سَبْعِينَ أَلْفًا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِلاَ حِسَابٍ وَلَا عَذَابٍ»، وَقَالَ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ أَكُونَ مِنْهُمْ، فَقَالَ: «أَنْتَ مِنْهُمْ»، ثُمَّ قَامَ رَجُلٌ آخَرُ، فَقَالَ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَني مِنْهُمْ، فَقَالَ: «سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةُ»^(١)، فَصَارَتْ هَذِهِ الْكَلِمَةُ مَثَلًا.

وَقَوْلُهَا: «أَنْتَ بِابْنٍ لَهَا صَغِيرٍ، لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ»، فَقَدْ أَتَتْ بِهِ لِلنَّبِيِّ ﷺ لِتَبَرُّكِ بِهِ، فَإِنْ كَانَ حِينَ الْوِلَادَةِ، فَإِنَّ مِنْ عَادَةِ الصَّحَابَةِ مَعَ الرَّسُولِ ﷺ أَنَّهُمْ إِذَا أَتَوْهُ بِالصَّبِيَّانِ حَنَكَهُمْ^(٢)، أَيْ: أَخَذَ تَمْرَةً وَمَضَعَهَا حَتَّى تَلِينَ وَتَحْتَلِطَ بِرِيقِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - ثُمَّ وَضَعَهَا فِي حَنَكِ الصَّبِيِّ تَبَرُّكًا بِرِيقِ النَّبِيِّ ﷺ وَلِأَجْلِ الْإِنْتِفَاعِ بِطَعْمِ التَّمْرِ. فَهَذَا الْغُلَامُ يَحْتَمِلُ أَنَّهَا أَتَتْ بِهِ عِنْدَ الْوِلَادَةِ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ بَعْدَ ذَلِكَ.

وَقَوْلُهَا: «لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ»: أَيْ إِنَّهُ لَمْ يَتَغَذَّ بِهِ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى أَنَّهُ لَمْ يَذُقْهُ؛ لِأَنَّ مِنَ الصَّبِيَّانِ مَنْ يَتَذَوَّقُ الطَّعَامَ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ، لَكِنَّهُ لَا يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ.

قَوْلُهَا: «فَأَجْلَسَهُ فِي حَجْرِهِ» أَيْ: إِنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَجْلَسَ الصَّبِيَّ فِي حَجْرِهِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الصَّبِيَّ فَوْقَ وَقْتِ الْوِلَادَةِ؛ لِأَنَّ مَنْ كَانَ حِينَ الْوِلَادَةِ فَالْعَالِبُ أَنَّهُ لَا يُجْلَسُ، إِنَّمَا يُحْمَلُ بَيْنَ الْيَدَيْنِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب من اكتوى أو كوى غيره، رقم (٥٧٠٥)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب، رقم (٢١٦)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب حكم بول الطفل الرضيع، رقم (٢٨٦ / ١٠١)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

قَوْلُهَا: «فَبَالَ عَلَى نَوْبِهِ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَنَضَحَهُ» أَيُّ: طَلَبَ مَاءً فَنَضَحَهُ، أَيُّ: صَبَّهُ عَلَيْهِ، كَمَا يُفَسِّرُهُ حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «اتَّبَعَهُ إِيَّاهُ، وَلَمْ يَغْسِلْهُ»؛ لِأَنَّ الْغَسْلَ يَحْتَاجُ إِلَى فَرْكِ، وَعَصْرِ، وَمُتَابَعَةٍ لِلْمَاءِ، وَبَوْلُ الصَّبِيِّ لَا يَحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ.

مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: أَنَّ مِنْ عَادَةِ الصَّحَابَةِ إِحْضَارَ أَطْفَالِهِمْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يُحَنِّكَهُمْ، فَهَلْ يُلْحَقُ بِذَلِكَ غَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ التَّقَى وَالصَّلَاحِ، وَنَقُولُ: إِنَّ مِنَ السُّنَّةِ أَنَّ تُحْضَرَ أَطْفَالَكَ إِلَى مَنْ عُرِفَ بِالتَّقَى وَالصَّلَاحِ تَبَرُّكًا وَتَيْمُّنًا؟
الجوابُ: لا.

وَيَذَلُّ لِهَذَا: أَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كَانُوا يَأْتُونَ بِأَطْفَالِهِمْ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ أَفْضَلُ هَذِهِ الْأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا، فَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ عَلِمَ أَنَّ إِحْضَارَ الْأَطْفَالِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ خَصَائِصِهِ، وَلَيْسَ عَامًّا.

وعلى هذا فإذا قال قائل: هل يُسَنُّ لَنَا أَنْ نُحَنِّكَ كُلَّ مَوْلُودٍ؟

فالجوابُ: يَنْبَغِي عَلَى الْعِلَّةِ فِي التَّحْنِيكِ، فَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ: إِنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَانَ يُحَنِّكُ الصَّبِيَّانَ تَبَرُّكًا بِرِيقِهِ، وَعَلَيْهِ فَيَكُونُ خَاصًّا بِهِ.

وَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ يُحَنِّكُ مِنْ أَجْلِ الْمَصْلَحَةِ فِي وُصُولِ الْغِذَاءِ إِلَيْهِمْ بِالتَّمْرِ؛ وَعَلَيْهِ فَكُلُّ مَوْلُودٍ يُحَنِّكُ، وَيُحَنِّكُهُ أَهْلُ الصَّلَاحِ وَغَيْرُ أَهْلِ الصَّلَاحِ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ: حُسْنُ خُلُقِ النَّبِيِّ ﷺ حَيْثُ تَلَطَّفَ بِهَذَا الصَّبِيِّ حَتَّى أَجْلَسَهُ فِي حِجْرِهِ، وَلَا يَخْفَى عَلَيْنَا جَمِيعًا حُسْنُ خُلُقِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَعَ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ،

حَتَّى إِنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَمُرُّ بِالصَّبِيَّانِ فَيَسْلِمُ عَلَيْهِمَا^(١)، وَإِذَا قُلْنَا هَكَذَا، فَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّا نَسُوقُ هَذَا عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مُحْضٌ، بَلْ نَسُوقُهُ عَلَى أَنَّهُ خُلِقَ فَاضِلٌ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَأَسَّى بِهِ فِي ذَلِكَ.

وَيَتَفَرَّغُ عَلَى هَذِهِ الْفَائِدَةِ: خَطَأُ بَعْضِ النَّاسِ الَّذِينَ إِذَا جَاءَ أَطْفَالُهُمْ إِلَى مَجَالِسِهِمْ نَهَرُوهُمْ، وَتَرَكُوهُمْ يَذْهَبُونَ إِلَى أَهْلِهِمْ، وَلَمْ يُبْقُوهُمْ طَرْفَةَ عَيْنٍ، فَإِنَّ هَذَا مُخَالِفٌ لِهَدْيِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مُلَاطَفَةِ الصَّبِيَّانِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: يُوجَدُ فِي بَعْضِ الْبِلَادِ مَنْ لَا يَرْضُونَ لِلصَّبِيَّانِ أَنْ يَدْخُلُوا إِلَى أَمَاكِنِ الرِّجَالِ، فَهَلْ نَقُولُ: إِنَّ هَذَا عَائِدٌ إِلَى الْعُرْفِ، وَأَنَّهُ لَا شَيْءَ فِيهِ؟
فَالْجَوَابُ: هَذَا خِلَافُ السُّنَّةِ فَمَا دَامَ أَنَّ هُنَاكَ سُنَّةٌ مَوْجُودَةٌ فَلَا نَتَّبِعُ الْعُرْفَ،
ثُمَّ إِنَّ وُجُودَ الْأَطْفَالِ فِي الْوَاقِعِ فِيهِ رَحْمَةٌ لَهُمْ، وَأَتَمُّهُمْ يُسَرُّونَ بِهَذَا الشَّيْءِ؛ وَلِهَذَا إِذَا أَمَرْتَهُمْ بِالرُّجُوعِ إِلَى أَهْلِهِمْ نَجِدُ أَنَّ بَعْضَهُمْ يَرْجِعُ وَهُوَ يَبْكِي.
فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ بَعْضَهُمْ مَعَ وُجُودِ الطَّعَامِ يَتَقَدَّمُ عَلَى الرِّجَالِ.
قُلْنَا: أَذْبَهُ.

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ مُلَاطَفَةَ الصَّبِيَّانِ تُوجِبُ رِقَّةَ الْقَلْبِ وَرَحْمَتَهُ بِمَنْ يَسْتَحِقُّ الرَّحْمَةَ؛
وَلِذَلِكَ لَوْ أَنَّكَ تَأَمَّلْتَ هَذَا الشَّيْءَ لَوَجَدْتَهُ وَاضِحًا، إِذَا رَقَّتْ لِلصَّبِيَّانِ وَرَحِمْتَهُمْ،
وَأَكْرَمْتَهُمْ بِمَا يَكُونُ إِكْرَامًا لَهُمْ، وَجَدْتَ مِنْ قَلْبِكَ رِقَّةً وَلُطْفًا، وَزَالَتْ عَنْكَ الْقَسْوَةُ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الاستئذان، باب التسليم على الصبيان، رقم (٦٢٤٧). ومسلم: كتاب السلام، باب استحباب السلام على الصبيان، رقم (٢١٦٨)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الْفَائِدَةُ الثَّلَاثَةُ: جَوَازُ الْإِسْتِعَانَةِ بِالْغَيْرِ فِي إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَعَا بِمَاءٍ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَيْسَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ بَايَعَ أَصْحَابَهُ أَلَّا يَسْأَلُوا النَّاسَ شَيْئًا؟

قُلْنَا: بَلَى، وَلَكِنْ مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِأَنَّ سُؤَالَهُ لَا يُعَدُّ نَقْصًا، فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ، فَلَيْسَ مَعْنَى ذَلِكَ أَلَّا تَسْأَلَ أَحَدًا شَيْئًا، فَلَوْ قُلْتَ لِإِنْسَانٍ: صُبَّ لِي مَاءً مَثَلًا، أَوْ أَتَيْتَ لِي بِمَاءٍ وَهُوَ يَفْرَحُ بِهَذَا الْأَمْرِ، لَمْ يَكُنْ فِي هَذَا بَأْسٌ، بَلْ قَدْ يَكُونُ مُسْتَحَبًّا؛ لِأَنَّهُ يُدْخِلُ الشَّرُورَ عَلَى أَحْيَاكَ الْمُسْلِمِ.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: التَّخْفِيفُ فِي طَهَارَةِ بَوْلِ الصَّبِيِّ؛ لِقَوْلِهِ: «فَنَضَحَهُ عَلَى ثَوْبِهِ وَلَمْ يَغْسِلْهُ»، وَذَلِكَ بِشَرْطَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ ذَكَرًا.

وَالثَّانِي: أَلَّا يَكُونَ مُعْتَمِدًا عَلَى الطَّعَامِ.

فَإِذَا كَانَ لَا يَأْكُلُ الطَّعَامَ بِشَهْوَةٍ فَحُكْمُ بَوْلِهِ كَمَا ذَكَرْنَا.

وَإِذَا اعْتَمَدَ هَذَا الْغُلَامُ عَلَى اللَّبَنِ الْمَوْجُودِ فِي الْأَسْوَاقِ فَهُوَ كَلْبَنٍ أُمِّهِ يَكُونُ حُكْمُ بَوْلِهِ كَمَا ذَكَرْنَا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَهَلْ تَلَحُّقُ الْجَارِيَةُ بِذَلِكَ؟

فَالْجَوَابُ: لَا يَلَحُّقُ بَوْلُ الْجَارِيَةِ بِذَلِكَ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «يُغْسَلُ مِنْ

بَوْلِ الْجَارِيَةِ، وَيُرْشُ مِنْ بَوْلِ الْغُلَامِ»^(١) وَهَذَا صَرِيحٌ فِي الْفَرْقِ.

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الطهارة، باب بول الصبي يصيب الثوب، رقم (٣٧٦)، والنسائي: كتاب الطهارة، باب بول الجارية، رقم (٣٠٤)، وابن ماجه: كتاب الطهارة، باب ما جاء في بول الصبي، رقم (٥٢٦)، من حديث أبي السمع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ثانيًا: أَنَّ الْاِفْتِصَارَ عَلَى النَّضْحِ فِي تَطْهِيرِ بَوْلِ الطِّفْلِ خَارِجٌ عَنِ الْأَصْلِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي النَّجَاسَاتِ أَنْ تُغْسَلَ، وَمَا خَرَجَ عَنِ الْأَصْلِ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ خَاصًّا بِهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَى الْعُمُومِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا الْفَرْقُ بَيْنَ بَوْلِ الطِّفْلِ وَبَوْلِ الطُّفْلَةِ؟ أَيْ: لِمَاذَا فَرَّقَ الشَّرْعُ بَيْنَهُمَا؟

فَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنَّ مِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ بِأَنَّهُ أَمْرٌ تَعَبُدِيٌّ، وَأَنَّ مُجَرَّدَ تَفْرِيقِ الشَّارِعِ بَيْنَهُمَا يُعْتَبَرُ حِكْمَةً؛ لِهَذَا لَمَّا سُئِلَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «مَا بَالُ الْحَائِضِ تَقْضِي الصَّوْمَ وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ؟» قَالَتْ: كَانَ يُصَيِّنُنَا ذَلِكَ فَتُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ وَلَا تُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ^(١)، فَجَعَلَتِ الْحِكْمَةَ أَنَّ الشَّرْعَ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: مَا الْحِكْمَةُ؟

قُلْنَا: الْحِكْمَةُ أَنَّ الشَّرْعَ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا، وَالشَّارِعُ حَكِيمٌ.

الْوَجْهُ الثَّانِي: قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ بَوْلَ الذَّكَرِ خَفِيفٌ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَتَغَدَّى بِخَفِيفٍ وَهُوَ اللَّبَنُ، وَقُوَّةُ الذَّكَرِ أَقْوَى مِنْ قُوَّةِ الْمَرْأَةِ، فَإِذَا كَانَ الْغِذَاءُ لَطِيفًا، وَكَانَتْ قُوَّةُ الصَّبِيِّ وَحَرَارَتُهُ وَطَبِيعَتُهُ أَشَدَّ مِنَ الْأُنْثَى، فَإِنَّهُ يَكُونُ أَخَفَّ. أَمَّا الْأُنْثَى فَإِنَّ طَبِيعَتَهَا أَقْلُ حَرَارَةً مِنْ طَبِيعَةِ الذَّكَرِ، فَلَا تَقْوَى عَلَى تَخْفِيفِ نَجَاسَةِ الْخَارِجِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب لا تقضي الحائض الصلاة، رقم (٣٢١)، ومسلم: كتاب الحيض، باب وجوب قضاء الصوم على الحائض دون الصلاة، رقم (٣٣٥).

الْوَجْهُ الثَّالِثُ: قَالُوا: إِنَّ الذَّكَرَ يَخْرُجُ بَوْلُهُ مِنْ ثُقْبٍ ضَيِّقٍ؛ فَيَتَسَرُّ، وَالْأُنْثَى بِالْعَكْسِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ انْتِشَارَ النَّجَاسَةِ لَوْ قُلْنَا بِغَسَلِهَا، صَارَ فِيهِ مَشَقَّةٌ.

الْوَجْهُ الرَّابِعُ: أَنَّ الْغَالِبَ عَلَى النَّاسِ حُبُّ الذَّكَرِ أَكْثَرَ مِنَ الْأُنْثَى مِمَّا يَجْعَلُ حَمْلَهُ أَكْثَرَ؛ فَيَشُقُّ غَسْلُ بَوْلِهِ، فَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ هِيَ الْحِكْمَةُ فَذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ هِيَ الْحِكْمَةُ فَالْحِكْمَةُ التَّعَبُّدُ، بِمَعْنَى أَنَّ الشَّرْعَ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا، فَعَلِمَ عِلْمَ الْيَقِينِ أَنَّ بَيْنَهُمَا فَرْقًا أَوْجَبَ ذَلِكَ التَّفْرِيقَ.



٢٨- وَعَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِصَبِيٍّ، فَبَالَ عَلَى نُؤْيِهِ، فَدَعَا بِمَاءٍ، فَأَتْبَعَهُ إِيَّاهُ»^(١)، وَلَمْ يَغْسِلْهُ: «فَأَتْبَعَهُ بَوْلُهُ، وَلَمْ يَغْسِلْهُ»^(٢).

الشَّرْحُ

وَهُوَ كَحَدِيثِ أُمِّ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَفِيهِ بَيَانُ كَيْفِيَّةِ تَطْهِيرِ بَوْلِ الْغُلَامِ؛ حَيْثُ صَرَّحَتْ بِأَنَّهُ أَتْبَعَهُ بَوْلُهُ وَلَمْ يَغْسِلْهُ.

وَقَدْ قَسَمَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ النَّجَاسَةَ مِنْ حَيْثُ التَّطْهِيرُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:
الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: مُغَاظَّةٌ، كَنَجَاسَةِ الْكَلْبِ، فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ «إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ أَنْ يَغْسِلَهُ سَبْعًا إِحْدَاهُنَّ بِالْتُّرَابِ»^(٣) فَإِذَا طَهَّرَتْ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب بول الصبيان، رقم (٢٢٢).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب حكم بول الطفل الرضيع وكيفية غسله، رقم (٢٨٦).

(٣) أخرجه النسائي في السنن الكبرى رقم (٦٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وفي رواية عند

مسلم: كتاب الطهارة، باب حكم ولوغ الكلب، رقم (٢٧٩ / ٩١): «أولاهن بالتراب».

نَجَاسَةُ الْكَلْبِ وَزَالَتْ بِثَلَاثِ غَسَلَاتٍ، فَإِنَّا نَزِيدُ حَتَّى نَصِلَ إِلَى السَّبْعِ إِحْدَاهُنَّ
بِالْتُّرَابِ؛ عَمَلًا بِالْحَدِيثِ، وَلَا نَقُولُ: إِنَّ الطَّهَارَةَ قَدْ تَمَّتْ بَعْدَ الثَّالِثَةِ.

وَهَلْ يُلْحَقُ بِهِ مَا شَابَهُهُ فِي الْحُبْثِ وَالسَّبُوعِيَّةِ؟

فِيهِ وَجْهَانِ:

الأَوَّلُ: يُلْحَقُ بِهِ، فَالْحَقُّوا بِذَلِكَ الْخِزِيرِ؛ لِأَنَّهُ شَرٌّ مِنَ الْكَلْبِ، فَتَكُونُ نَجَاسَتُهُ
مُغْلَظَةً.

الثَّانِي: لَا يُلْحَقُ بِهِ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، وَعَلَى هَذَا فَيَنْفَرِدُ الْكَلْبُ بِالنَّجَاسَةِ
الْمُغْلَظَةِ.

وَنَقُولُ: إِنَّ النَّجَاسَةَ الْمُغْلَظَةَ هِيَ «نَجَاسَةُ الْكَلْبِ» وَلَا نَقُولُ: «مِثْلُ الْكَلْبِ»؛
لِئَلَّا يُوْهِمَ أَنَّ هُنَاكَ غَيْرَ الْكَلْبِ نَجَاسَتُهُ نَجَاسَةٌ مُغْلَظَةٌ.

الْقِسْمُ الثَّانِي: مُحَقَّقَةٌ، كَبُولِ الْغُلَامِ الصَّغِيرِ الَّذِي لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ بِشَهْوَةٍ،
وَكَذَلِكَ الْمَذْيُ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ، فَالنَّجَاسَةُ فِيهِمَا مُحَقَّقَةٌ يَكْفِي فِيهَا النَّضْحُ، أَيْ:
أَنْ يُصَبَّ عَلَيْهَا الْمَاءُ حَتَّى يُعَمَّمَهَا فَتَطْهُرَ، سَوَاءٌ كَانَتْ عَلَى الْبَدَنِ أَوْ عَلَى الثَّوْبِ.

الْقِسْمُ الثَّالِثُ: الْوَسْطُ، وَهُوَ سَائِرُ النَّجَاسَاتِ، فَتُغْسَلُ حَتَّى تَزُولَ النَّجَاسَةُ
بِدُونِ عَدَدٍ، مَتَى زَالَتْ عَيْنُ النَّجَاسَةِ طَهَّرَتْ.

وَهَذَا التَّقْسِيمُ يُخَصُّ تَطْهِيرَ النَّجَاسَةِ عَلَى غَيْرِ الْأَرْضِ، أَمَّا إِذَا كَانَتِ النَّجَاسَةُ
عَلَى الْأَرْضِ فَسَيَأْتِي -إِنْ شَاءَ اللَّهُ- ذِكْرُهَا فِي حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قِصَّةِ الْأَعْرَابِيِّ
الَّذِي بَالَ فِي طَائِفَةِ الْمَسْجِدِ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- أَنْ يُصَبَّ

على بَوْلِهِ ذَنْوَبٌ مِنْ مَاءٍ^(١)؛ لِأَنَّ جَمِيعَ النَّجَاسَاتِ بِالنَّسْبَةِ لِلأَرْضِ حُكْمُهَا وَاحِدٌ،
تُرَالُ عَيْنُ النَّجَاسَةِ وَيُصَبُّ عَلَى مُحَلِّهَا مَاءٌ وَيَكْفَى، وَعَلَى هَذَا إِذَا كَانَتِ النَّجَاسَةُ
ذَاتَ جِزْمٍ كَالدَّمَ الْجَافِّ، وَالْعَذِرَةِ^(٢)، فَيُزَالُ الْجِزْمُ أَوَّلًا ثُمَّ يُصَبُّ عَلَى مُحَلِّهِ مَاءٌ؛
لِأَنَّهَا لَوْ صَبَبْنَا عَلَى النَّجَاسَةِ ذَاتِ الْجِزْمِ وَالْجِزْمُ مَوْجُودٌ، مَا زِدْنَاهَا إِلَّا تَلَوِيثًا؛ لِأَنَّ
المَاءَ يَنْفَصِلُ مِنْهَا وَيَنْجَسُ بَقْعَةً أَكْبَرَ.

وَيُشْتَرَطُ لِعَسَلِ النَّجَاسَةِ عُمُومًا إِزَالَةُ عَيْنِ النَّجَاسَةِ.

فَلَوْ صَبَبْتَ عَلَى النَّجَاسَةِ الْمَاءَ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ، وَلَكِنَّ الْعَيْنَ بَاقِيَةٌ لِكَوْنِهَا جَفَّتْ
عَلَى الْمَحَلِّ وَلَمْ تَزُلْ بِأَوَّلِ غَسَلَةٍ، وَلَا بِالثَّانِيَةِ، فَالْوَاجِبُ أَنْ تَغْسِلَهَا حَتَّى تَزُولَ
دُونَ اسْتِرَاطٍ عَدَدٍ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: مَا هُوَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ إِذَا زَالَتِ النَّجَاسَةُ طَهَّرَ الْمَحَلُّ؟

قُلْنَا: الدَّلِيلُ أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ تَحْدِيدُ عَدَدٍ لِإِزَالَةِ النَّجَاسَةِ
فِي غَيْرِ الْكَلْبِ، فَالدَّلِيلُ عَدَمُ الدَّلِيلِ، وَإِذَا كَانَ لَمْ يَرِدْ يَبْقَى النَّظَرُ بِأَنْ نَقُولَ: هَذِهِ
عَيْنُ خَبِيْثَةٍ مَتَى زَالَتْ طَهَّرَتْ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ يُمَكِّنُ إِزَالَةُ النَّجَاسَةِ بغيرِ الْمَاءِ، كَمَا لَوْ وُضِعَ عَلَيْهَا بَنَزِينٌ،
أَوْ مُطَهَّرٌ آخَرُ، أَوْ بُخَارٌ، كَمَا يُوجَدُ الْآنَ؟

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب الفرق في الأمر كله، رقم (٦٠٢٥)، ومسلم: كتاب الطهارة،

باب وجوب غسل البول، رقم (٢٨٥)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أي: الغائط، وهو كناية عن البراز والحدث. النهاية في غريب الحديث [عذر] (٣/ ١٩٩)، لسان

العرب [غوط] (٧/ ٣٦٥).

فالجواب: نعم؛ لأنَّ النَّجَاسَةَ عَيْنٌ خَبِيثَةٌ مَتَى زَالَتْ طَهَّرَتْ، وهذا هو الصَّحِيحُ.



٢٩- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «جَاءَ أَعْرَابِيٌّ، فَبَالَ فِي طَائِفَةِ الْمَسْجِدِ، فَزَجَرَهُ النَّاسُ، فَتَنَّهُمُ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمَّا قَضَى بَوْلَهُ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِذَنْوَبٍ مِنْ مَاءٍ، فَأَهْرَبَ عَلَيْهِ»^(١).

الشرح

هَذِهِ قِصَّةُ الْأَعْرَابِيِّ الَّذِي بَالَ فِي طَائِفَةِ الْمَسْجِدِ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُصَبَّ عَلَى بَوْلِهِ ذَنْوَبٌ مِنْ مَاءٍ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ النَّجَاسَاتِ بِالنِّسْبَةِ لِلْأَرْضِ حُكْمُهَا وَاحِدٌ، يُصَبُّ عَلَى مُحَلِّهَا مَاءٌ وَيَكْفِي.

قَوْلُهُ: «الْأَعْرَابِيُّ»: هُوَ وَاحِدُ الْأَعْرَابِ.

وَالْأَعْرَابُ: هُمْ سُكَّانُ الْبَادِيَةِ، وَالْغَالِبُ عَلَيْهِمُ الْجَفَاءُ وَالْجَهْلُ.

جَاءَ هَذَا الْأَعْرَابِيُّ «فَبَالَ فِي طَائِفَةِ الْمَسْجِدِ» أَي: فِي جَانِبِهِ، وَالطَّائِفَةُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ هِيَ بَعْضُهُ، فَإِذَا قِيلَ: «طَائِفَةُ الْمَسْجِدِ»، أَوْ «طَائِفَةُ الْأَرْضِ» فَهِيَ بَعْضُهَا، أَي: جَانِبٌ مِنْهُ، وَ(ال) فِي كَلِمَةِ (الْمَسْجِدِ) لِلْعَهْدِ الذَّهْنِيِّ، وَهُوَ مَسْجِدُ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب يهريق الماء على البول، رقم (٢٢١)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب وجوب غسل البول، رقم (٢٨٤).

قَوْلُهُ: «فَزَجَرَهُ النَّاسُ» أَي: مَهْوُهُ بِشِدَّةٍ، وَصَاحُوا بِهِ؛ لِثَلَا يَبُولُ فِي الْمَسْجِدِ؛
لِأَنَّ الْبَوْلَ فِي الْمَسْجِدِ مُنَافٍ لِلشَّرْعِ وَالْفِطْرَةِ، وَالْعَقْلِ.

وَقَوْلُهُ: «فَنَهَاهُمْ النَّبِيُّ ﷺ» أَي: طَلَبَ مِنْهُمْ الْكَفَّ عَنْ رَجْرِهِ؛ لِأَنَّ تَعْرِيفَ
النَّهْيِ هُوَ: طَلَبُ الْكَفِّ عَنِ الْفِعْلِ عَلَى وَجْهِ الْإِسْتِعْلَاءِ.

وَيُخْرِجُ بِهَذَا التَّعْرِيفِ مَخْرَجَانِ:

الْأَوَّلُ: طَلَبُ الْكَفِّ عَلَى وَجْهِ الْمَسَاوَةِ، وَيُسَمَّى التِّمَاسًا.

الثَّانِي: طَلَبُ الْكَفِّ عَلَى وَجْهِ التَّذَلُّلِ، وَيُسَمَّى دُعَاءً.

فَإِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ: «لَا تَفْعَلْ كَذَا»، وَهُوَ مُسَاوٍ لَكَ، وَلَا تَشْعُرُ بِأَنَّ قَوْلَكَ
هُنَا اسْتِعْلَاءٌ عَلَيْهِ، فَهَذَا يُسَمَّى التِّمَاسًا.

وَإِذَا قُلْتَ: «رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا»، فَهَذَا (لَا) لَيْسَتْ نَاهِيَةً، بَلْ هِيَ لِلدُّعَاءِ
أَوْ دُعَائِيَّةٍ.

أَمَّا النَّهْيُ فَإِنَّ النَّاهِيَ يَشْعُرُ بِأَنَّهُ فَوْقَ الْمُنْهَى.

قَوْلُهُ: «فَلَمَّا قَضَى بَوْلَهُ»: «بَوْلُهُ» بِالنَّصْبِ، كَقَوْلِ الْقَائِلِ: قَضَيْتُكَ حَقَّكَ، وَفِي
الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: ﴿فَقَضَّيْنَهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ [فصلت: ١٢] إِذْنُ: «قَضَى» تَكُونُ مُتَعَدِّيَةً
وَتَكُونُ لَا زِمَةً، فَتَقُولُ: «قَضَيْتُ الشَّيْءَ» بِمَعْنَى انْقَضَى، وَتَقُولُ: «قَضَى الشَّيْءُ»: بِمَعْنَى
أَدَاهُ وَفَرَّغَ مِنْهُ.

قَوْلُهُ: «أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ»: أَيْ أَمَرَ الصَّحَابَةَ، أَوْ وَاحِدًا مِنْهُمْ، فَاَلْمَفْعُولُ الْمَأْمُورُ
مَحْذُوفٌ، وَالنَّبِيُّ فَاعِلٌ.

قَوْلُهُ: «بِذَنْوِبٍ»: الذَّنْبُ هُوَ الدَّلْوُ، وَقَوْلُهُ: «مِنْ مَاءٍ» أَيُّ: بَيَانٌ لِلذَّنْبِ.
 وَقَوْلُهُ: «فَأَهْرِيْقُ عَلَيْهِ» أَيُّ: صُبَّ عَلَيْهِ، يُقَالُ: (أَهْرِيْقُ)، وَيُقَالُ: (أَرِيْقُ)،
 فَالْهَاءُ زَائِدَةٌ؛ لِأَنَّهَا مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ.
 يَقُولُ الشَّاعِرُ^(١):

سَأَلْتُ الْحُرُوفَ الزَّائِدَاتِ عَنْ اسْمِهَا فَقَالَتْ وَلَمْ تَكْذِبْ: أَمَانٌ وَتَسْهِيلٌ
 فَإِذَا قَالَ لَكَ قَائِلٌ: مَا هِيَ حُرُوفُ الزِّيَادَةِ؟

فَالْجَوَابُ: جَمَعُوهَا فِي قَوْلِهِمْ: «أَمَانٌ وَتَسْهِيلٌ»، وَكَذَلِكَ جَمَعُوهَا فِي
 (سَأَلْتُمُونِيهَا)، لَكِنْ عِنْدَمَا نَقُولُ: «أَمَانٌ وَتَسْهِيلٌ» هَذَا أَلْذُّ عَلَى السَّمْعِ مِنْ
 (سَأَلْتُمُونِيهَا)، إِذَنْ كَلِمَةُ (فَأَهْرِيْقُ) هَاؤُهَا زَائِدَةٌ، وَالْكَلِمَةُ فِعْلٌ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ،
 أَيُّ: أَرَأَقَهُ مِنْ جَاءَ بِهِ كَمَا قَالَ: «أَمَرَ بِذَنْوِبٍ مِنْ مَاءٍ».

وَقِصَّةُ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَعْرَابِ جَاءَ فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ، وَكَانَ مُحْتَاجًا
 إِلَى الْبَوْلِ فَتَنَحَّى نَاحِيَةً فِي الْمَسْجِدِ وَبَالَ فِيهِ، كَأَنَّهُ يَظُنُّ أَنَّهُ فِي الصَّحْرَاءِ؛ لِأَنَّهُ أَعْرَابِيٌّ
 لَا يَزِنُ الْأُمُورَ، وَلَا يَقْدِرُ لَهَا قَدْرَهَا، وَالصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنْكَرُوا عَلَيْهِ، وَحُقَّ لَهُمْ
 هَذَا؛ إِلَّا أَنَّ إِنْكَارَهُمْ كَانَ عَلَى وَجْهِ مُنَافٍ لِلْحِكْمَةِ بَعْضُ الشَّيْءِ؛ وَمِنْ ثَمَّ نَهَاَهُمُ
 الرَّسُولُ ﷺ عَنْ مِثْلِ ذَلِكَ، ثُمَّ تَرَكَ الْأَعْرَابِيُّ يَبُولُ؛ لِأَنَّ هَذَا الْأَعْرَابِيَّ لَوْ قَامَ فِيمَا أَنَّ
 يَقُومُ رَافِعًا ثَوْبَهُ فَسَيَحْصُلُ فِي ذَلِكَ مَفْسَدَتَانِ:

الْمَفْسَدَةُ الْأُولَى: كَشْفُ الْعَوْرَةِ.

(١) شرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٣٣١)، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي (٨/ ٣٥٠).

وَالْمَفْسَدَةُ الثَّانِيَةُ: أَنَّ النُّقْطَ الَّتِي تَكُونُ بَاقِيَةً تَلَوْتُ بُقْعَةً مِنَ الْمَسْجِدِ أَكْثَرَ مِمَّا لَوْ بَقِيَ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ.

وَأَمَّا أَنْ يُنْزَلَ ثَوْبُهُ حَتَّى لَا تَنْكَشِفَ عَوْرَتُهُ، وَحِينَئِذٍ يَتَلَوْتُ الثَّوْبَ وَالْفَخِذَ، وَيَحْصُلُ فِي ذَلِكَ مَشَقَّةٌ عَلَى هَذَا الْأَعْرَابِيِّ، ثُمَّ إِنَّهُ لَوْ قَامَ فَهَذَا يَعْنِي أَنَّهُ قَطَعَ بَوْلَهُ، وَقَطَعَ الْبَوْلَ مَعَ اسْتِعْدَادِهِ لِلخُرُوجِ وَجَرَيَانِهِ فِي قَنَوَاتِ الذِّكْرِ ضَرَّرَ عَلَى الْإِنْسَانِ مِنَ النَّاحِيَةِ الصَّحِيَّةِ؛ فَلِهَذَا نَهَاَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى قَضَى بَوْلَهُ.

وَفِي إِحْدَى رِوَايَاتِ الْحَدِيثِ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ دَعَا هَذَا الْأَعْرَابِيَّ، وَقَالَ لَهُ: «إِنَّ هَذِهِ الْمَسَاجِدَ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ الْأَذَى وَالْقَذَرِ، وَإِنَّمَا هِيَ لِلصَّلَاةِ وَالتَّكْبِيرِ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ»، أَوْ كَمَا قَالَ.

فَالْأَعْرَابِيُّ فَرِحَ بِهِذَا، وَقَالَ: «اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي وَمُحَمَّدًا، وَلَا تَرْحَمْ مَعَنَا أَحَدًا»؛ لِأَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ عَامِلُهُ بِاللُّطْفِ وَاللِّينِ، وَالْآخَرِينَ صَاحِبُوا بِهِ، وَزَجَرُوهُ، وَهُوَ أَعْرَابِيٌّ لَا يُدْرِكُ، فَأَرَادَ أَنْ يَجْعَلَ الرَّحْمَةَ لَهُ وَلِلرَّسُولِ ﷺ وَلِئِنَّهُ قَالَ: «اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي وَمُحَمَّدًا» فَلَا مَانِعَ، كَمَا قَالَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِإِخِي﴾ [الأعراف: ١٥١]، لَكِنْ قَالَ: «لَا تَرْحَمْ مَعَنَا أَحَدًا» فَقَالَ لَهُ الرَّسُولُ ﷺ: «لَقَدْ تَحَجَّرْتَ وَاسْعَا يَا أَخَا الْعَرَبِ»^(١)؛ لِأَنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ وَاسِعَةٌ، ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر: ٧].

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٢٣٩)، وأبو داود: كتاب الطهارة، باب الأرض يصيبها البول، رقم (٣٨٠)، والترمذي: كتاب الطهارة، باب ما جاء في البول يصيب الأرض، رقم (١٤٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب رحمة الناس والبهائم، رقم (٦٠١٠)، دون ذكر أنه هو الذي بال في المسجد.

من فوائد هذا الحديث:

الفائدة الأولى: بيان مدى جهل الأعراب في الأحكام الشرعية، والذي سببه البعد عن التعلم، وعن المدين.

ويترتب على هذه الفائدة فائدة أخرى، وهي: أنه ينبغي للإنسان أن يكون قريباً من العلماء؛ حتى يتعلم منهم، وكلما ابتعد الإنسان عنهم ازداد جهلاً.

الفائدة الثانية: وجوب المبادرة بإنكار المنكر؛ لقوله: «فزجره الناس»، فالفاء تدل على الترتيب والتعقيب، والرسول عليه الصلاة والسلام لم ينكر عليهم إنكار المنكر، بل أنكر عليهم كيفية الإنكار.

الفائدة الثالثة: بيان غيرة الصحابة رضي الله عنهم وأنه لا يمكن أن يسكتوا على خطأ؛ لقوله: «فزجره الناس».

الفائدة الرابعة: وجوب استعمال الرفق في النهي عن المنكر؛ لأن ذلك من خلق النبي ﷺ ولأنه أقرب إلى حصول المقصود؛ لأن المقصود من النهي عن المنكر إزالته، لا تأنيب الفاعل على فعلته، فأنت تسعى بأقرب طريق يزول به هذا المنكر.

وكم سيمعنا قصصاً كثيرة تدل على أنه إذا كان النهي عن المنكر بالعنف فإن صاحب المنكر يزاد منكراً، ويبقى على منكبه. وإذا كان بالرفق واللين فإنه يحصل المقصود أو بعض المقصود. فعلى الناهي عن المنكر أن يستعمل الرفق واللين، وأن يصبر حتى ينال مراده، كما قال الله تعالى عن لقمان ابنه: ﴿يَبْنُ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَامْرُءٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَنَّهُ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ﴾ [لقمان: ١٧].

فإن قيل: إنه في بعض الأحيان قد لا يزول المنكر إلا بالقوة، فهل نقول: إن استعمال اللين أو القوة حسب الأحوال؟

فالجواب: هذا الذي تذكره هو التغيير، والتغيير غير الأمر والنهي؛ ولهذا يلتبس على بعض الطلبة الفرق بين هذه الأمور الثلاثة: الدعوة، والأمر والنهي، والتغيير، وكلها مأمور بها.

فالدعوة: في قوله تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾ [النحل: ١٢٥].

الأمر والنهي: وذلك في قوله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤].

التغيير: وذلك في قول النبي ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ»^(١).
فالتغيير سلطة؛ ولهذا قيدها النبي - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - وقال: «فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ».

والأمر أن تأمر بالخير وتنهي عن الشر، لكن ليس لك سلطة على المأمور أو المنهي.

أما الدعوة فاعم وأخف، فيمكنك أن تقف في أي مكان، مجتمع، أو مدرسة، أو مسجد، وغير ذلك؛ لتعظ الناس.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان، (٤٩)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَطَرِيقَةُ التَّغْيِيرِ الَّتِي وَرَدَتْ فِي السُّؤَالِ لَا تَكُونُ إِلَّا مِنْ ذِي سُلْطَةٍ، فَإِذَا قَدَّرْنَا أَنْ وَلِيَ الْأَمْرِ جَعَلَ سُلْطَةَ التَّغْيِيرِ إِلَى طَائِفَةٍ مُعَيَّنَةٍ؛ فَتَكُونُ وَظِيفَتِي أَنَا هِيَ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ، وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ لَا يَنْبَغِي فِيهِمَا الشَّدَّةُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ سُلْطَةٌ لِلْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، فَهَلْ يَكُونُ لِلْعَالِمِ الدَّاعِي إِلَى اللَّهِ حَقُّ التَّغْيِيرِ؟

فَالْجَوَابُ: هَذِهِ يُنْظَرُ فِيهَا إِلَى الْمَصْلَحَةِ، قَدْ يَكُونُ الدَّاعِي الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهِي عَنِ الْمُنْكَرِ مَعَ جَمَاعَةٍ، وَعِنْدَهُ قُدْرَةٌ أَنْ يَنْهَى هَذَا بِشِدَّةٍ، أَوْ يُغَيِّرَ بِيَدِهِ، لَكِنْ رُبَّمَا فِيهَا بَعْدُ تَكُونُ الْمَسْأَلَةُ عَكْسِيَّةً، فَيَحْصُلُ فِي هَذَا ضَرَرٌ عَظِيمٌ عَلَى هَذَا الْأَمْرِ النَّاهِي وَعَلَى غَيْرِهِ، فَيُنْظَرُ الْإِنْسَانُ فِي هَذِهِ لِلْمَصْلَحَةِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنْ بَعْضُ طُلَّابِ الْعِلْمِ يَقُولُ بِوُجُوبِ إِنْكَارِ الْمُنْكَرِ، حَتَّى لَوْ تَضَرَّرَ الدَّاعِي لَهُ، إِذَا كَانَ الْمُنْكَرُ عَامًّا، وَيَتَعَلَّقُ بِالدِّينِ، وَيَقُولُ: هَا نَحْنُ نُقَدِّمُ رِقَابَنَا لِلْجِهَادِ، وَنُقْتُلُ، وَهَذَا مِثْلُهُ؟

فَالْجَوَابُ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، فَإِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ يَتَضَرَّرُ فِي النَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، فَعَلَى الْأَقْلِّ لَا يُعْلِنُهُ؛ حَتَّى لَا يَتَضَرَّرَ، مَعَ أَنَّ فِي بِلَادِنَا -وَالْحَمْدُ لِلَّهِ- النَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ لَيْسَ مَمْنُوعًا، كُلُّ إِنْسَانٍ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَنْهَى شَخْصًا رَأَاهُ عَلَى مَعْصِيَةٍ لَكِنْ يَدُونِ أَنْ يَتَسَلَّطَ الْإِنْسَانُ أَوْ يَرْفَعَ صَوْتَهُ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّهُ فِي بَعْضِ الْأَمَاكِنِ لَوْ تَكَلَّمَ فِيهَا إِنْسَانٌ عَنِ الْوَلَاءِ وَالْبَرَاءَةِ مِنَ الْيَهُودِ أَوْ النَّصَارَى مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَالُوا عَنْهُ: أَصُولِي، أَوْ مُشَدَّدٌ، وَلَوْ سَكَتَ فَالنَّاسُ يَتَّبِعُونَهُ، فَمَتَى يُنْكَرُ الْمُنْكَرُ؟

فالجواب: هذا ليس منكراً، هذه دعوة، ويجب على الإنسان إذا لم يقم أحد بهذه الدعوة أن يدعو إلى الله، ويبين أنه لا يجوز موالاة الكفار، وأنه لا يجوز مودتهم، وأنه يجب علينا أن نبغضهم، ولكن إذا كنا في مكان لو قلنا هذا ترتب عليه مفسدة أعظم، فهنا يجب على الإنسان أن يقدّر المصالح والمضار إلى أن يحصل المقصود، وحينئذ لا مانع أن تأتي إلى زيد أو عمرو على سبيل الاختفاء ونقول: أنا رأيتك مع هذا النصراني، أو مع هذا البوذي، أو المشرك، وكأنك توادّه، وهذا حرام.

الفائدة الخامسة: وجوب ارتكاب أخف المفسدتين دفعا لأعلاهما.

وتؤخذ من نهى النبي ﷺ الصحابة عن زجر الأعرابي؛ وذلك لأنه إذا قام من بوله فكما أسلفنا إما أن يبقى مكشوف العورة، فيحصل بذلك مفسدتان: كشف العورة، وتلوّث جانب أكبر من المسجد، وإما أن يستر عورته فتتلوث ثيابه وفخذه، فيؤخذ من ذلك وجوب ارتكاب أدنى المفسدتين لدفع أعلاهما، وهذا إذا اضطررنا لارتكاب المفسدة. أمّا إذا أمكن أن نرفع المفسدة من الأصل، فهذا هو الواجب.

فإن قيل: إذا كان هناك مصلحة عامة تترتب من ارتكاب أخف المفسدتين، فهل نقول بوجوبه؟

فالجواب: من المعلوم أنه إذا أمكن أن نقطع المفسدتين جميعاً وجب، ولكن إذا كان لا بد أن ترتكب إحدى المفسدتين، إمّا الكبرى أو الصغرى، فالواجب الصغرى!

فإن قيل: إذا لم يكن هناك ضرورة لكن توجد مصلحة عامة كدخول مجموعة في الدين الإسلامي؟

فالجواب: قد ترجح هذا للمصلحة الكبيرة، لكن بالنسبة للفرد لا نرتكب هذا للمصلحة، فمثلاً: لو رأينا إنساناً على منكبر، وقُلْنَا: من المصلحة أن نُعطيه الحرية بعض الشيء، ثم ننهاءه بعد ذلك، هذا لا ينبغي، بل ننكر، أما إذا كان لمصلحة عامة بأن تكون هذه الطائفة معروفة بأتمها تفعل شيئاً من الأشياء المحرمة، ورأينا ألا نتكلم عليها عموماً، بل نأخذها فرداً فرداً في مواضع أخرى، فيرجع هذا حسب اجتهد الإنسان، إن أصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجر.

الفائدة السادسة: حكمة النبي ﷺ في تغيير المنكر؛ حيث بادَرَ بنهيهم، وترك الأعرابي يبُول في المسجد.

الفائدة السابعة: وجوب تطهير النجاسة في المسجد؛ لأن النبي ﷺ أمر بذنوب من ماء فأريق عليه.

لكن من المكلف بهذا التطهير؟

الجواب: إن كان للمسجد قيم يقوم بهذا فالواجب علينا أحد أمرين؛ إما أن نباشر التطهير، وإما أن نبليغ القيم حتى يزِيلها، أما السكوت فلا يجوز. وهل نفعل ذلك فوراً؟

الجواب: نعم؛ لأن النبي ﷺ أمر بذلك فوراً.

فإن قال قائل: وما حكم من يبُول في إناء وهو داخل المسجد؟

فالجواب: إِذَا كَانَ هُنَاكَ ضَرُورَةٌ فَلَا بَأْسَ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ مَرِيضًا وَلَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يُحْمَلَ إِلَى خَارِجِ الْمَسْجِدِ، أَوْ يَكُونَ مَعَهُ طِفْلٌ صَغِيرٌ وَالْمَسْجِدُ شَدِيدُ الزَّحَامِ، وَلَوْ جَعَلَ مَعَهُ كَيْسًا مِنَ النَّايِلُونِ لَكَانَ هَذَا أَفْضَلَ مِنْ كَوْنِهِ يَكْشِفُ الْعَوْرَةَ أَمَامَ النَّاسِ؛ لِأَنَّهُ حَتَّى لَوْ فَعَلَ هَذَا سَيَصِيحُ بِهِ النَّاسُ. أَمَّا إِذَا جَعَلَ هَذَا الْكَيْسَ مِنْ دَاخِلِ الثَّوْبِ وَبَالَ فِيهِ فَلَا بَأْسَ، سِوَاءٍ مِنْ كَبِيرٍ أَوْ صَغِيرٍ، مَا دَامَ لِلضَّرُورَةِ.

الفائدة الثامنة: أَنَّ النَّجَاسَةَ إِذَا وَقَعَتْ عَلَى الْأَرْضِ فَإِنَّهُ يَكْفِي أَنْ يَغْمُرَهَا بِالْمَاءِ، وَجْهُ ذَلِكَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَنْ يُرَاقَ عَلَيْهِ ذَنْبٌ مِنَ الْمَاءِ.

فَإِذَا كَانَتِ النَّجَاسَةُ الَّتِي عَلَى الْأَرْضِ ذَاتَ جِزْمٍ كَالْدَمِ الْجَافِ وَالْعَذِرَةِ؛ فَإِنَّهُ يُزَالُ هَذَا الْجِزْمُ أَوَّلًا ثُمَّ يُصَبُّ عَلَى مَحَلِّهِ مَاءٌ؛ لِأَنَّكَ لَوْ صَبَبْتَ عَلَى النَّجَاسَةِ وَهِيَ ذَاتُ جِزْمٍ وَالْجِزْمُ مَوْجُودٌ مَا زَادَتْهَا إِلَّا تَلْوِينًا؛ لِأَنَّ الْمَاءَ يَنْفَصِلُ وَيُنَجِّسُ بُقْعَةً أَكْثَرَ.

الفائدة التاسعة: وَجُوبُ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ فِي إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ، وَأَنَّ النَّجَاسَةَ لَا تَزُولُ بِغَيْرِ الْمَاءِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَنْ يُصَبَّ عَلَيْهِ ذَنْبٌ مِنْ مَاءٍ.

وَلَكِنْ تُوزَعُ فِي هَذَا الاسْتِدْلَالِ، نَازِعٌ فِيهِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الْأَرْضَ الْمُتَنَجِّسَةَ تَطْهَرُ بِالشَّمْسِ وَالرَّيْحِ إِذَا زَالَتْ عَيْنُ النَّجَاسَةِ وَأَثَرُهَا، كَمَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ^(١)، وَاخْتِيَارِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ^(٢) رَحِمَهُمَا اللَّهُ.

وَأَجَابُوا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ بِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ أَنْ يُصَبَّ عَلَيْهِ مَاءٌ؛ نَظَرًا لِسُرْعَةِ إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ؛ لِأَنَّ الْمَسْجِدَ -كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ- يُصَلَّى فِيهِ، وَلَوْ أَنَّ

(١) مختصر القدوري (ص: ٢١)، والمبسوط للسرخسي (١/ ٢٠٥)، وبدائع الصنائع (١/ ٤٥).

(٢) الاختيارات العلمية (٥/ ٣١٢).

هَذِهِ الْأَرْضُ لَمْ يُصَبَّ عَلَيْهَا الْمَاءُ وَطَهَّرْتُ بَعْدَ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ بِالشَّمْسِ وَالرَّيْحِ
كَانَتْ طَاهِرَةً.

وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا الْجَوَابَ سَدِيدٌ، فَيَقَالُ: إِنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَمَرَ بِالْمَاءِ؛ لِأَنَّهُ أَسْرَعُ،
وَالْمَسْجِدُ يَحْتَاجُ النَّاسَ إِلَيْهِ فِي الصَّلَاةِ.

إِذِنْ: الصَّحِيحُ أَنَّهُ مَتَى زَالَتْ عَيْنُ النَّجَاسَةِ بِأَيِّ مُزِيلٍ طَهَّرْتُ، وَالنَّجَاسَةُ عَيْنٌ
خَبِيثَةٌ، هَذِهِ الْعَيْنُ الْخَبِيثَةُ مَتَى زَالَتْ زَالَ حُكْمُهَا؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ يَدُورُ مَعَ عِلَّتِهِ.

وَأَمَّا تَخْصِصُ النَّبِيِّ ﷺ الْمَاءِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ لِإِزَالَةِ
النَّجَاسَةِ فَلَأَنَّ الْمَاءَ أَيْسَرُ مَا يَكُونُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، فَلَمْ يَكُنْ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ مَوَادُّ
كِيمَاوِيَّةٍ تُزِيلُ النَّجَاسَةَ بِسُرْعَةٍ وَتُطَهِّرُهَا أَكْثَرَ مِنْ تَطْهِيرِ الْمَاءِ.

الْفَائِدَةُ الْعَاشِرَةُ: لَا يُشْتَرَطُ الْعَدَدُ فِي إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ مِنَ الْأَرْضِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ
ﷺ أَمَرَ أَنْ يُصَبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ، وَلَوْ كَانَ هُنَاكَ عَدَدٌ مُعَيَّنٌ لَبَيَّنَهُ.

وهل هذا شاملٌ لِنَجَاسَةِ الْكَلْبِ وَنَجَاسَةِ غَيْرِهِ؟

الْجَوَابُ: نَعَمْ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَرْضَ تَسْرُعُ إِزَالَةُ النَّجَاسَةِ فِيهَا؛ فَلِذَلِكَ لَا يُشْتَرَطُ
لَهَا عَدَدٌ.

الْفَائِدَةُ الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَخْفَرَ الْإِنْسَانُ مَكَانَ النَّجَاسَةِ عَلَى الْأَرْضِ،
وَجْهُ ذَلِكَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَأْمُرْ بِخَفْرِ الْأَرْضِ، وَكَذَلِكَ لَا يُشْتَرَطُ أَنْ تُحَوَّطَ. وَكَانَ
النَّاسُ فِيهَا سَبَقَ لَمَّا كَانَتِ الْمَسَاجِدُ تُفَرَّشُ بِالرَّمْلِ إِذَا حَصَلَ فِيهَا نَجَاسَةٌ حَوَّطُوهَا؛
لِأَجْلِ أَنْ يَصُبُّوا الْمَاءَ عَلَيْهَا، لَكِنَّ الْحَدِيثَ هُنَا لَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، بَلْ يُكْتَفَى بِصَبِّهِ،
حَتَّى وَإِنْ سَاحَ الْمَاءُ عَنْ مَكَانِ النَّجَاسَةِ فَهُوَ طَاهِرٌ.

الفائدةُ الثانيةُ عشرة: هل يُستفادُ من هذا الحديثِ جوازُ توكيلِ الغيرِ في إزالةِ النجاسةِ التي في المسجدِ؟

الجوابُ: لا؛ لأنَّ أمرَ النبي ﷺ ليس توكيلاً، بل هو تكليفٌ بِشَرعٍ؛ ولذلك لو قُلْتَ لإنسانٍ: إنَّ في المسجدِ بقعاً نجسةً اذهبْ فطهرْها، فإنَّ الأجرَ للمُباشرِ، لكنَّ الأمرَ دالٌّ فقط، وأنا حينما أقولُ: افعلْ هذا، ليس مُرادي أن يقومَ عني بهذا الفعلِ، ولكنَّ مُرادي أن يقومَ به هو.



٣٠- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْفِطْرَةُ خَمْسٌ: الْخِتَانُ، وَالِاسْتِحْدَادُ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ، وَتَنْفُ الْإِبْطِ»^(١).

الشرح

الْفِطْرَةُ تُطْلَقُ عَلَى مَعَانٍ مُتَعَدِّدَةٍ، وَأَقْرَبُ الْمَعَانِي لِسِيَاقِ هَذَا الْحَدِيثِ:

■ أَنَّهَا مَا اسْتَحْسَنَهُ النَّاسُ وَجُبِلُوا عَلَيْهِ.

وَقَدْ اسْتَحْسَنَ النَّاسُ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ الْخَمْسَةَ:

١- الْخِتَانُ.

٢- الْإِسْتِحْدَادُ.

٣- قَصُّ الشَّارِبِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب قص الشارب، رقم (٥٨٨٩)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب خصال الفطرة، رقم (٢٥٧).

٤ - تَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ.

٥ - نَتْفُ الْإِبطِ.

قَوْلُهُ: «خَمْسٌ»: ظَاهِرُهُ الْحَضْرُ، أَيْ: إِنَّهَا مَحْضُورَةٌ بِخَمْسٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ»^(١)، وَذَكَرَ هَذِهِ الْحَمْسَ وَأَشْيَاءَ أُخْرَى؛ إِذْنِ الْحَضْرُ هُنَا إِضَافِيٌّ.

وَالْحَضْرُ: إِنْبَاتُ الْحُكْمِ فِي الْمَذْكُورِ، وَنَفْيُهُ عَمَّا سِوَاهُ.

فَإِذَا قُلْتُ: «لَا قَائِمٌ إِلَّا زَيْدٌ»، فَهُنَا حَصَرْتُ الْقِيَامَ فِي زَيْدٍ وَنَفَيْتُهُ عَمَّا سِوَاهُ.

وَالْحَضْرُ حَقِيقِيٌّ، وَإِضَافِيٌّ: فَإِنْ كَانَ مُطَابِقًا لِلْوَاقِعِ، فَهُوَ حَقِيقِيٌّ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُطَابِقٍ، فَهُوَ إِضَافِيٌّ.

فَإِذَا قُلْتُ: «لَا خَالِقَ إِلَّا اللَّهُ»، فَهُوَ حَقِيقِيٌّ؛ لِأَنَّهُ لَا خَالِقَ إِلَّا اللَّهُ، وَإِذَا قُلْتُ: لَا عَالِمَ إِلَّا زَيْدٌ، هَذَا إِضَافِيٌّ؛ لِأَنَّهُ وَجَدَ عُلَمَاءُ غَيْرَ زَيْدٍ، لَكِنَّ هَذَا إِضَافِيٌّ.

وَمَعْنَى (إِضَافِيٌّ) أَيْ: يُحْمَلُ كَلَامُ الرَّجُلِ الَّذِي قَالَ: «لَا عَالِمَ إِلَّا زَيْدٌ»: بِأَنَّهُ مِثْلًا: لَا عَالِمَ فِي هَذَا الْبَلَدِ، أَوْ لَا عَالِمَ فِي هَذَا الزَّمَنِ، أَوْ لَا عَالِمَ عِلْمًا كَثِيرًا، أَوْ لَا عَالِمَ فِي الْفِقْهِ، أَوْ لَا عَالِمَ فِي الْعَقِيدَةِ، يَعْنِي: أَنَّهُ مُحْضُورٌ فِي شَيْءٍ مُعَيَّنٍ، إِمَّا فِي الزَّمَنِ، أَوْ الْمَكَانِ، أَوْ فِي نَوْعِ الْعِلْمِ.

إِذْنٌ: جُمْلَةُ «الْفِطْرَةُ خَمْسٌ»، إِذَا قُلْنَا: إِنَّهَا مُفِيدَةٌ لِلْحَضْرِ، فَالْحَضْرُ إِضَافِيٌّ؛ لِأَنَّهُ

(١) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب خصال الفطرة، رقم (٢٦١)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

ثَبَّتَ وُجُودُ أَشْيَاءَ مِنَ الْفِطْرَةِ خَارِجَةً عَنِ الْخَمْسِ، وَعَلَى هَذَا يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ الْحَضَرُ إِضَافِيًّا.

هَذَا إِذَا قُلْنَا: إِنَّ الْجُمْلَةَ مُفِيدَةٌ لِلْحَضَرِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُنَازَعُ فِي ذَلِكَ؛ إِذْ إِنَّ الْجُمْلَةَ الْإِسْمِيَّةَ لَا تُفِيدُ الْحَضَرَ، إِلَّا إِذَا كَانَ طَرَفَاهَا مَعْرِفَتَيْنِ، كَمَا إِذَا قُلْتَ: «الْقَائِمُ زَيْدٌ»، هُنَا الْحَضَرُ وَاضِحٌ، لَكِنْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ مِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا تُفِيدُ الْحَضَرَ كَابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ، رَحِمَهُ اللَّهُ فِي شَرْحِهِ لِلكِتَابِ، يَقُولُ: إِنَّهَا مُفِيدَةٌ لِلْحَضَرِ.

وَهُنَاكَ رِوَايَةٌ أُخْرَى لِلْحَدِيثِ، وَهِيَ «خَمْسٌ مِنَ الْفِطْرَةِ» فَهَلْ هَذِهِ الرِّوَايَةُ تُفِيدُ الْحَضَرَ؟

الْجَوَابُ: لَا تُفِيدُ الْحَضَرَ.

قَوْلُهُ: «الْخِتَانُ»: وَهُوَ بِالنِّسْبَةِ لِلرَّجُلِ: قَطْعُ الْجِلْدَةِ الَّتِي فَوْقَ حَشْفَةِ الذَّكَرِ، وَبِالنِّسْبَةِ لِلْأُنْثَى: قَطْعُ الْجِلْدَةِ الزَّائِدَةِ فِي فَرْجِهَا. وَإِنَّمَا كَانَ مِنَ الْفِطْرَةِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَطْهِيرِ الْمَحَلِّ.

فَبِالنِّسْبَةِ لِلرَّجُلِ؛ لِأَنَّ الْقُلْفَةَ وَهِيَ الْجِلْدَةُ الَّتِي عَلَى الْحَشْفَةِ تَبْقَى - إِذَا بَالَ الْإِنْسَانُ - بَقِيَّةً مِنَ الْبَوْلِ بَيْنَ الْحَشْفَةِ وَالْجِلْدَةِ؛ لِذَلِكَ كَانَ مِنَ الْفِطْرَةِ إِزَالَتُهَا؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الطَّهَارَةِ الْخَلْقِيَّةِ الْحَسِّيَّةِ. وَهُنَاكَ مَصْلَحَةٌ ثَانِيَةٌ، وَهِيَ كِمَالُ الْإِسْتِمْتَاعِ بِالزَّوْجَةِ؛ وَلِهَذَا يَشُقُّ الْجَمَاعُ عَلَى الَّذِينَ لَا يُخْتَنُونَ مَشَقَّةً عَظِيمَةً عَلَيْهِمْ وَعَلَى نِسَائِهِمْ.

وَبِالنِّسْبَةِ لِلْأُنْثَى؛ لِأَنَّهَا تُقَلَّلُ مِنْ غِلْمَتِهَا، أَيْ: مِنْ شَهْوَتِهَا، وَتَقْلِيلُ شَهْوَةِ الْمَرْأَةِ عَلَى وَجْهِ مُعْتَدِلٍ هَذَا مِنَ الْفِطْرَةِ؛ لِأَنَّهَا إِذَا قَوِيَتْ شَهْوَتُهَا فَرُبَّمَا يُؤَدِّي ذَلِكَ إِلَى

مَفْسَدَةٍ، وَهِيَ أَنْ تَتَّبَعَ الرَّجَالُ؛ فَيَحْصُلُ بِذَلِكَ الشَّرُّ؛ فَلِذَلِكَ كَانَ مِنَ الْفِطْرَةِ؛ لِأَنَّ فِيهِ الطَّهَارَةَ الْخُلُقِيَّةَ.

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ: الشَّرْعُ لَا يَأْتِي إِلَّا بِخَيْرٍ.

قَوْلُهُ: «الِاسْتِحْدَادُ»: هُوَ اسْتِفْعَالٌ مِنَ الْحَدِيدِ، وَاسْتَحَدَّ بِمَعْنَى طَلَبَ حَدِيدَةً، وَالْمُرَادُ بِالْحَدِيدَةِ هُنَا: خُصُوصُ الْمُوسَى، الَّذِي يُسَمِّيهِ الْعَامَّةُ (الْمُوسَى)؛ لِخُلُقِ شَعَرٍ مُعَيَّنٍ وَهُوَ فِي (الْعَانَةِ).

وَالْعَانَةُ: هِيَ الشَّعْرُ الْحَشِينُ النَّابِتُ حَوْلَ الْقَبْلِ عِنْدَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ، وَهُوَ شَعْرُ خَشِنٌ لَيْسَ كَبَقِيَّةِ شَعْرِ الْجَسَدِ.

وَوَجْهُ كَوْنِ الْإِسْتِحْدَادِ مِنَ الْفِطْرَةِ: أَنَّ هَذَا الشَّعْرَ لَوْ كَثُرَ وَانْتَشَرَ؛ لَتَلَوَّثَ بِالنَّجَاسَةِ، وَهَذَا بِالنِّسْبَةِ لِلْمَرْأَةِ ظَاهِرٌ جَدًّا؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَثُرَ تَدَلَّى إِلَى مَحَلِّ خُرُوجِ الْبَوْلِ؛ فَصَارَ فِي ذَلِكَ تَلَوِثٌ.

وَبِالنِّسْبَةِ لِلرَّجُلِ رُبَّمَا يَكْثُرُ حَتَّى يَصِلَ إِلَى مَحَلِّ خُرُوجِ الْبَوْلِ لَوْ أُطْلِقَ.

وَالِاسْتِحْدَادُ فِيهِ فَائِدَةٌ طَبِيعِيَّةٌ: وَهُوَ أَنَّهُ يَشُدُّ الْمَثَانَةَ الَّتِي هِيَ مَجْمَعُ الْبَوْلِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِحِكْمَتِهِ وَرَحْمَتِهِ جَعَلَهَا مَكَانًا لِلْبَوْلِ يَجْتَمِعُ فِيهِ قَبْلَ أَنْ يُخْرَجَ، فَإِذَا خُلِقَ شَعْرُ الْعَانَةِ الَّذِي فَوْقَهُ فَإِنَّهُ يَقْوِيهِ، وَلَا تَقُلْ: أَيْنَ الصَّلَةِ؛ لِأَنَّ الْبَدَنَ كُلَّهُ وَإِنْ كَانَ مُتَفَرِّقَ الْأَجْزَاءِ إِلَّا أَنَّ كُلَّهُ كَأَنَّهُ جُزْءٌ وَاحِدٌ.

إِذَنْ: مِنْ فَوَائِدِ الْإِسْتِحْدَادِ اثْنَتَانِ:

الْأُولَى: نَحَاشِي النَّجَاسَةِ.

الثَّانِيَةُ: تَقْوِيَةُ الْمَثَانَةِ.

وَلِذَلِكَ كَانَ مِنَ الْفِطْرَةِ.

قَوْلُهُ: «قَصُّ الشَّارِبِ»: وَالشَّارِبُ هُوَ الشَّعْرُ النَّابِتُ فَوْقَ الشَّفَةِ الْعُلْيَا، مِنْ حَدِّ الشَّفَةِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ، وَعَلَى هَذَا فَحَدُّهُ فَتَحَةُ الْقَمِّ، أَمَّا مَا نَزَلَ عَنْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ مِنَ اللَّحْيَةِ، وَيَقْصُّ الشَّارِبُ بِالْمَقْصِّ، وَالْمَقْصُّ أَنْوَاعٌ، مِنْهُ الْمَقْصُّ الْمَعْرُوفُ، وَمِنْهُ الْمَكَائِنُ، وَهِيَ: آلَاتُ الْقَصِّ الَّتِي دُونَ الصَّفْرِ، وَتَحْلِقُ عَلَى قَدَرٍ مَا تُرِيدُ أَنْتَ، فَإِزَالَةُ شَعْرِ الشَّارِبِ بِهَذِهِ الْآلَاتِ يُعْتَبَرُ قَصًّا.

وَوَجْهُ كَوْنِ قَصِّ الشَّارِبِ مِنَ الْفِطْرَةِ: أَنَّهُ لَوْ طَالَ لَتَلَوَّثَ بِمَا يُخْرُجُ مِنَ الْأَنْفِ، وَصَارَ الْإِنْسَانُ ذَا مَنْظَرٍ كَرِيهِ، ثُمَّ يَتَدَلَّى هَذَا الشَّعْرُ الَّذِي رُبَّمَا تَلَوَّثَ بِالْغُبَارِ وَغَيْرِهِ، وَيَتَدَلَّى عِنْدَ الشُّرْبِ، فَإِذَا قُصَّ زَالَ هَذَا الْمَحْظُورُ؛ لِذَلِكَ كَانَ مِنَ الْفِطْرَةِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَنْقِيَةِ الشَّرَابِ وَدَفْعِ الْأَذَى وَالتَّطْهِيرِ.

قَوْلُهُ ﷺ: «تَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ»: وَالْأَظْفَارُ هِيَ مَا تَكُونُ نَابِتَةً عَلَى أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ.

وَلِلَّهِ الْحِكْمَةُ -سُبْحَانَهُ- فِي هَذِهِ الْأَظْفَارِ؛ لِأَنَّ رُؤُوسَ الْأَصَابِعِ لَوْ كَانَتْ بِدُونِ أَظْفَارٍ لَكَانَتْ لَيِّنَةً، وَلَصَارَ كُلُّ شَيْءٍ يُؤْلَمُهَا، وَمَا اسْتَطَاعَ الْإِنْسَانُ أَنْ يَحُلَّ شَيْئًا مَعْقُودًا.

وَلَهَا مَنَافِعُ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا: أَنَّهَا آلَةٌ لِلذَّبْحِ عِنْدَ الْحَبْشَةِ، لَكِنَّ هَذَا خَطَأٌ فِي شَرِيعَتِنَا؛ لِأَنَّ الرُّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ: «مَا أَنَهَرَ الدَّمَ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ، إِلَّا السِّنَّ

وَالظُّفْرُ^(١)، لَكِنَّ الْحَبْشَةَ لَمْ يَدْخُلِ الْإِسْلَامُ فِيهِمْ، فَلَمَّا دَخَلَ الْإِسْلَامُ فِيهِمْ أَصْبَحُوا كَغَيْرِهِمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

وَلَوْ تَرَكْتُ أَظْفِرُ الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ أَدَّتْ إِلَى تَرَكَمِ الْأَوْسَاحِ فِيمَا بَيْنَ الظُّفْرِ وَاللَّحْمِ، وَهَذِهِ الْأَوْسَاحُ قَدْ تَكُونُ مُؤْذِيَةً، وَقَدْ تَكُونُ ضَارَّةً، رُبَّمَا تَحْمِلُ جَرَائِمَ تُؤْذِي بِصِحَّةِ الْإِنْسَانِ؛ فَلِذَلِكَ كَانَ مِنَ الْفِطْرَةِ إِزَالَتُهَا.

قَوْلُهُ ﷺ: «نَتْفُ الْإِبْطِ» أَوْ «الْإِبْطِ» أَي: نَتْفُ شَعْرِهِ؛ لِأَنَّهُ مَحَلُّ مُنْكَتَمٍ يَكْثُرُ فِيهِ الْعَرَقُ، وَإِذَا كَثُرَ الْعَرَقُ وَتَلَبَّدَ عَلَى هَذَا الشَّعْرِ صَارَ لِلْإِنْسَانِ رَائِحَةٌ كَرِيهَةٌ؛ فَلِذَلِكَ كَانَتْ إِزَالَتُهُ مِنَ الْفِطْرَةِ الَّتِي يَطْلُبُهَا كُلُّ إِنْسَانٍ.

وَقَدْ فَرَّقَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ الْعَانَةِ وَالْإِبْطِ، فَجَعَلَ الاسْتِحْدَادَ مَعَ الْعَانَةِ، وَالتَّنْفَ مَعَ الْإِبْطِ؛ لِأَنَّ نَتْفَ الْإِبْطِ يُؤَدِّي إِلَى ضَعْفِ أَصُولِ الشَّعْرِ، وَإِذَا ضَعُفَتْ أَصُولُ الشَّعْرِ قَلَّ نُمُوهُ وَنَبَاتُهُ، وَبِالتَّالِي يَنْمَحِي مِنْ هَذَا الْمَكَانِ إِطْلَاقًا.

قَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: إِنَّ نَتْفَ الْإِبْطِ صَعْبٌ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ، خُصُوصًا الَّذِينَ لَمْ يَعْتَادُوهُ، فَإِنَّهُ يَشْقُ عَلَيْهِمُ التَّنْفُ، فَمَاذَا يَصْنَعُونَ؟

الْجَوَابُ: إِنْ كَانَ مَشَقَّةٌ تُحْتَمَلُ فَلْيَصْبِرْ حَتَّى يَتَمَرَّنَ عَلَيْهِ، فَتُرْوُلُ الْمَشَقَّةُ.

أَمَّا إِنْ كَانَتْ مَشَقَّةٌ لَا تُحْتَمَلُ فَهَنَّاكَ أَشْيَاءُ تَقُومُ مَقَامَ التَّنْفِ مِنَ الْمَوَادِّ الْكِيمَاوِيَّةِ، يُمَكِّنُ أَنْ يَدْهِنَ بِهَا؛ حَتَّى يَزُولَ هَذَا الشَّعْرُ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الذبائح والصيد، باب التسمية على الذبيحة، رقم (٥٤٩٨)، ومسلم: كتاب الأضاحي، باب جواز الذبح بكل ما أنهر الدم، رقم (١٩٦٨)، من حديث رافع بن خديج رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أَمَّا حَلْقُهُ فَلَا يَنْبَغِي؛ لِأَنَّ الْحَلْقَ يُؤَدِّي إِلَى قُوَّةِ الشَّعْرِ وَوَفَرْتِهِ، وَالْمَطْلُوبُ هُوَ إِضْعَافُ هَذَا الشَّعْرِ حَتَّى يَزُولَ بِالْكُلِّيَّةِ.

إِذَنْ: إِذَا لَمْ نَجِدْ مَوَادَّ كِيمَاوِيَّةً نَتَلَفُّهُ بِهَا فَالْقَصُّ أَوْلَى مِنَ الْحَلْقِ؛ لِأَنَّ الْقَصَّ لَا يُعْطِي الشَّعَرَ قُوَّةً وَوَفْرَةً.

مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: أَنَّ مِنْ حُسْنِ التَّعْلِيمِ أَنْ تُحْصَرَ الْمَعْلُومَاتُ؛ لِيَكُونَ ذَلِكَ أَقْرَبَ إِلَى فَهْمِهَا، وَأَمَكْنَ فِي حِفْظِهَا؛ لِقَوْلِهِ: «الْفِطْرَةُ خَمْسٌ»: وَمِنْ ثَمَّ أَخَذَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ السَّيْرَ عَلَى حَصْرِ الْأَرْكَانِ، وَالشُّرُوطِ، وَالْوَاجِبَاتِ، وَالْمُفْسِدَاتِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا يُوجِبُ تَقَرُّبَ الْعِلْمِ لِلْمُخَاطَبِ، وَحِفْظَهُ وَبَقَاءَهُ فِي ذَهْنِهِ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّ الْفِطْرَةَ خَمْسٌ، لَكِنْ هَلْ هَذَا الْعَدَدُ لِلْحَصْرِ أَوْ لَا؟ نَقُولُ: الْأَصْلُ فِي الْعَدَدِ أَنَّهُ لِلْحَصْرِ، لَا سِيَّيَا مَعَ وُجُودِ قَرِينَةٍ، فَإِذَا قُلْتُ لَكَ: أَكْرَمُ أَرْبَعَةِ رِجَالٍ، فَاَلْمَعْنَى: لَا تُكْرِمُ سِوَاهُمْ؛ لِأَنِّي حَدَدْتُ لَكَ، وَهَكَذَا إِذَا جَاءَ الْعَدَدُ فِي النُّصُوصِ فَإِنَّ الْأَصْلَ أَنَّهُ لِلْحَصْرِ، وَلَا سِيَّيَا مَعَ وُجُودِ الْقَرِينَةِ.

وَقَوْلِي: وَلَا سِيَّيَا مَعَ وُجُودِ الْقَرِينَةِ، يَحْسُنُ أَنْ نُمَثِّلَ لَذَلِكَ بِسُؤَالِ النَّبِيِّ ﷺ حَيْثُ قِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَاذَا يُتَّقَى مِنَ الضَّحَايَا؟، فَقَالَ: «أَرْبَعٌ»، وَأَشَارَ بِأَصَابِعِهِ^(١)، فَهَذَا الْأَرْبَعُ تُفِيدُ الْحَصْرَ، لَا سِيَّيَا أَنَّهُ أَكْذَهَا بِالْإِشَارَةِ بِأَصَابِعِهِ، أَيِ:

(١) أخرجه أحمد (٣٠١ / ٤)، وأبو داود: كتاب الضحايا، باب ما يكره من الضحايا، رقم (٢٨٠٢)، والترمذي: كتاب الأضاحي، باب ما لا يجوز من الأضاحي، رقم (١٤٩٧)، والنسائي: كتاب الضحايا، باب ما نهى عنه من الأضاحي العوراء، رقم (٤٣٦٩)، وابن ماجه: كتاب الأضاحي، باب ما يكره، أن يضحى به، رقم (٣١٤٤)، من حديث البراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

مَا سِوَى هَذِهِ الْأَرْبَعِ يُضَحَّى بِهِ، هُنَا نَقُولُ: الْأَصْلُ فِي الْعَدَدِ الْحَضَرُ، لَكِنْ إِذَا وَرَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا حَضَرَ، أَخَذْنَا بِهِ كَمَا فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ: «عَشْرَةٌ مِنَ الْفِطْرَةِ»^(١)، وَذَكَرَ مِنْهَا خَمْسًا أُخَرَ سِوَى هَذِهِ.

الْفَائِدَةُ الثَّلَاثَةُ: أَنَّ الْخِتَانَ مِنَ الْفِطْرَةِ؛ لِقَوْلِهِ: «الْفِطْرَةُ خَمْسٌ...» وَذَكَرَ مِنْهَا «الْخِتَانُ».

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَمَا حُكْمُ الْخِتَانِ؟

فَالْجَوَابُ: ذَكَرَ الْعُلَمَاءُ فِيهِ ثَلَاثَةَ أَقْوَالٍ:

الْأَوَّلُ: أَنَّهُ سُنَّةٌ فِي حَقِّ الرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ.

الثَّانِي: أَنَّهُ وَاجِبٌ فِي حَقِّ الرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ.

الثَّالِثُ: أَنَّهُ وَاجِبٌ فِي حَقِّ الرَّجَالِ، سُنَّةٌ فِي حَقِّ النِّسَاءِ، وَهَذَا أَصَحُّ الْأَقْوَالِ.

وَجْهُ التَّفْرِيقِ بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ فِي حُكْمِهِ:

وَرَدَ فِي ذَلِكَ حَدِيثٌ أَنَّ الْخِتَانَ «سُنَّةٌ فِي حَقِّ الرَّجَالِ مَكْرُمَةٌ فِي حَقِّ النِّسَاءِ»^(٢)، لَكِنَّهُ ضَعِيفٌ.

أَمَّا وَجْهُ التَّفْرِيقِ مِنْ حَيْثُ التَّعْلِيلُ: أَنَّ قُلْفَةَ الرَّجُلِ يَجْتَمِعُ فِيهَا الْبَوْلُ، فَتَبْقَى النَّجَاسَةُ مَحْبُوسَةً بَيْنَ الْقُلْفَةِ وَالْحَشْفَةِ، وَرُبَّمَا إِذَا ضَغَطَ عَلَيْهَا يُخْرِجُ الْبَوْلُ؛ فَتَكُونُ

(١) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب خصال الفطرة، رقم (٢٦١)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه أحمد (٧٥ / ٥)، من حديث أسامة الهذلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَالْخِتَانُ: مَوْضِعُ الْقَطْعِ مِنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى. تَاجُ الْعُرُوسِ [ختن] (٤٧٩ / ٣٤).

الثَّيَابُ وَالْأَفْعَادُ، وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ، كَذَلِكَ فِيهِ مَشَقَّةٌ عِنْدَ الْجَمَاعِ كَمَا يَشْهَدُ لَذَلِكَ كَلَامُ الْأَطِبَّاءِ، أَمَّا الْمَرْأَةُ فَلَا يَكُونُ فِيهَا هَذَا الْمَحْظُورُ؛ وَلِهَذَا كَانَ مِنَ السُّنَّةِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ يُمَكِّنُ أَنْ نَأْخُذَ مَشْرُوعِيَّةَ خِتَانِ الْمَرْأَةِ مِنْ حَدِيثِ: «إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ»^(١)؟

فَالْجَوَابُ: لَا شَكَّ أَنَّ خِتَانَ الْمَرْأَةِ مَشْرُوعٌ، لَكِنْ هَلْ هُوَ وَاجِبٌ أَمْ لَا، هَذَا هُوَ الْبَحْثُ.

وَمَعْنَى «التَّقَايِ الْخِتَانَيْنِ»: تَغْيِيبُ الْحَشْفَةِ فِي الْفَرْجِ؛ لِأَنَّ مُنْتَهَى الْخِتَانِ مِنَ الرَّجُلِ أَسْفَلَ الْحَشْفَةِ مِمَّا يَلِي قَصَبَةَ الذَّكَرِ، وَمُنْتَهَى الْخِتَانِ مِنَ الْمَرْأَةِ: مَا كَانَ دَاخِلًا؛ وَلِهَذَا قَالَ الْفُقَهَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي مُوجِبَاتِ الْغُسْلِ: «تَغْيِيبُ الْحَشْفَةِ»، وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ: «إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ».

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أَنَّ الْإِسْتِحْدَادَ مِنَ الْفِطْرَةِ؛ لِقَوْلِهِ: «الْفِطْرَةُ خَمْسٌ» وَذَكَرَ مِنْهَا «الْإِسْتِحْدَادَ».

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَمَا حُكْمُ الْإِسْتِحْدَادِ؟

فَالْجَوَابُ: ذَهَبَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّهُ سُنَّةٌ، لَكِنَّ ظَاهِرَ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الصَّحِيحِ: «وُقِتَ لَنَا فِي قَصِّ الشَّارِبِ وَتَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ وَتَنْفِ الْإِبْطِ وَحَلْقِ الْعَانَةِ أَنْ

(١) أخرجه أحمد (٢٣٩/٦)، وابن ماجه: كتاب الطهارة، باب ما جاء في وجوب الغسل إذا التقى الختانان، رقم (٦٠٨)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وأخرجه مسلم: كتاب الحيض، باب نسخ الماء من الماء، رقم (٨٨/٣٤٩)، بلفظ: «إِذَا مَسَّ الْخِتَانُ الْخِتَانُ».

لَا تَتْرَكَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً»^(١)، أَنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى الْوُجُوبِ؛ فَإِذَا طَالَتْ فَإِنَّهَا تُحْلَقُ، وَلَا تُتْرَكَ فَوْقَ أَرْبَعِينَ.

وَهَلِ الْإِسْتِحْدَادُ يَكُونُ لِشَعْرِ الدُّبْرِ أَيْضًا؟

الْجَوَابُ: لَا يَدْخُلُ فِي هَذَا النَّوعِ، لَكِنْ إِذَا قَدَّرْنَا أَنَّ الْإِنْسَانَ حَوْلَ دُبْرِهِ شَعْرٌ كَثِيرٌ، فَإِنَّهُ يُزِيلُهُ، لَكِنْ لَمْ يَذْكُرْهُ فِي الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّهُ نَادِرٌ فِي النَّاسِ.

الْفَائِدَةُ الْخَامِسَةُ: أَنَّ قَصَّ الشَّارِبِ مِنَ الْفِطْرَةِ؛ لِقَوْلِهِ: «خَمْسٌ مِنَ الْفِطْرَةِ» وَذَكَرَ مِنْهَا «قَصَّ الشَّارِبِ».

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَمَا حُكْمُ قَصِّ الشَّارِبِ؟

فَالْجَوَابُ: أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ، وَاخْتَارَ آخَرُونَ وَجُوبَهُ وَفَرَضِيَّتَهُ كَابِنِ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ^(٢) وَهُوَ قَوْلُ الظَّاهِرِيَّةِ، وَلَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَأْخُذْ مِنْ شَارِبِهِ»^(٣)، وَهَذَا لَوْ صَحَّ لَكَانَ دَلِيلًا عَلَى وَجُوبِهِ؛ لِأَنَّ تَبَرُّؤَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ تَارِكِهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ فِعْلَهُ وَاجِبٌ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ قَصَّ الشَّارِبِ مُؤَكَّدٌ، حَتَّى وَإِنْ لَمْ نَقُلْ بِالْوُجُوبِ وَقَدْ سَبَقَ عِلَّةُ ذَلِكَ.

وَأَخِرُ مُدَّةٍ لَتَرْكِهِ أَرْبَعُونَ يَوْمًا.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب خصال الفطرة، رقم (٢٥٨).

(٢) المحلى لابن حزم (٢/٢١٨).

(٣) أخرجه أحمد (٤/٣٦٦)، والترمذي: كتاب الأدب، باب ما جاء في قص الشارب، رقم (٢٧٦١)، والنسائي: كتاب الطهارة، باب قص الشارب، رقم (١٣)، من حديث زيد بن أرقم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ثم إنَّ لَفْظَ هذا الحديثِ: «قَصُّ الشَّارِبِ»، وجاءَ في حَدِيثٍ آخَرَ بَلْفُظٍ: «أَحْفُوا الشَّوَارِبَ»^(١)، وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْأَلْفَافِ، وَالْجَمْعُ بَيْنَ هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ: أَنَّ الْقَصَّ يُبَالِغُ فِيهِ حَتَّى يَكُونَ إِحْفَاءً، بِحَيْثُ تَظْهَرُ الْبَشَرَةُ، لَكِنْ لَا يُحْلَقُ؛ لِأَنَّ التَّصَوُّصَ لَمْ تَأْتِ بِهِ، بَلْ قَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِنَّ حَلْقَهُ مُثْلَةٌ يَنْبَغِي أَنْ يُؤَدَّبَ فَاعِلُهُ»^(٢).

وَصَدَقَ رَحِمَهُ اللَّهُ لِأَنَّكَ إِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ الَّذِي حَلَقَ شَارِبَهُ، وَلَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ لَهُ لِحْيَةٌ سَوْدَاءُ كَثِيفَةٌ، فَإِنَّكَ تَنْفِرُ مِنْ مَرَأَةٍ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَهَلْ مِنَ الْفِطْرَةِ حَلَقُ اللَّحْيَةِ؟

فَالْجَوَابُ: لَا، بَلْ مِنَ الْفِطْرَةِ إِطْلَاقُهَا، وَحَلْقُهَا مُحَرَّمٌ، مَعَ أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَزِيهِ حَدِيثًا حَدِيثًا - حَدِيثًا الثَّانِيَةَ حَالٌ وَلَيْسَتْ تَوْكِيدًا - يَقُولُ: إِنَّ الرَّسُولَ ﷺ يَقُولُ: «أَكْرِمُوا اللَّحْيَ، وَأَهِينُوا الشَّوَارِبَ»، وَإِكْرَامُهَا حَلْقُهَا؛ حَتَّى لَا يَكُونَ لَهَا رَائِحَةٌ، أَوْ تَحْمِلَ شَيْئًا.

فَانْظُرْ إِلَى هَذَا الضَّلَالِ، يُحَدِّثُونَ حَدِيثًا وَيُحَرِّفُونَ مَعْنَاهُ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: إِنْ صَحَّ هَذَا الْحَدِيثُ لَكَانَ الْمَعْنَى أَكْرِمُوهَا بِأَلَّا تَتَعَرَّضُوا لَهَا؛ لِأَنَّ حَلْقَهَا إِهَانَةٌ، وَقَوْلُهُ: «أَهِينُوا الشَّوَارِبَ»: أَيِ احْلِقُوهَا، أَوْ كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «قُصُّوْهَا» فَعَلَى كُلِّ حَالٍ لَا شَكَّ أَنَّ حَلْقَ اللَّحْيَةِ مُحَرَّمٌ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب تقليم الأظافر، رقم (٥٨٩٢)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب خصال الفطرة، رقم (٢٥٩)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) المعونة (ص: ٧٧)، والجامع لمسائل المدونة لابن يونس (١٥٢/٢٤)، والبيان والتحصيل (٣٧٢/٩)، ومنح الجليل على شرح مختصر خليل (٨٢/١).

فإن قال قائلٌ: وأخذُ شيءٍ منها هل هو مُحَرَّمٌ؟

فالجوابُ: إن كان دونَ القبضةِ فهو مُحَرَّمٌ، لكنَّ تحريمه أخفُّ من الحلقِ؛
لأنَّه كُلُّما عَظُمَتِ المَعْصِيَةُ صَارَتْ أَشَدَّ، والحلقُ أعظمُ مِنَ القَصِّ.

وَاخْتَلَفَ العُلَمَاءُ فِيما زَادَ عَنِ القَبْضَةِ:

مِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا بَأْسَ بِأَخْذِهِ، وَاحْتَجُّوا بِفِعْلِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ إِذَا
حَجَّ أَوْ اعْتَمَرَ قَبَضَ عَلَى لِحْيَتِهِ فَمَا زَادَ عَنِ القَبْضَةِ أَخْذَهُ^(١)، مَعَ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي رَوَى
أَحَادِيثَ الْأَمْرِ بِإِعْفَاءِ اللِّحْيَةِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا يَجُوزُ أَخْذُهُ، وَالْوَاجِبُ أَنْ نَأْخُذَ بِمَا رَوَى الصَّحَابِيُّ لَا بِمَا
رَأَى؛ لِأَنَّهُ نَاقِلٌ.

فإن قال قائلٌ: وَمَا هُوَ وَجْهُ التَّحْرِيمِ بِالأَخْذِ بِمَا دُونَ القَبْضَةِ؟

فالجوابُ: وَجْهُ التَّحْرِيمِ هُوَ عُمُومُ قَوْلِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أَخْفُوا
الشَّوَارِبَ، وَأَعْفُوا اللِّحْيَ»^(٢)، فَلَمْ يَسْتَشْنِ حَالًا دُونَ حَالِ.

مَسْأَلَةٌ: بَعْضُ العُلَمَاءِ الَّذِينَ يَسْتَدِلُّونَ عَلَى مَشْرُوعِيَةِ القَصِّ بِمَا دُونَ القَبْضَةِ
يَقُولُونَ: إِنَّ الْحَدِيثَ إِذَا وَرَدَ عَامًّا وَأَفَادَ الْوُجُوبَ ثُمَّ لَمْ يَرِدْ عَنِ الصَّحَابَةِ الْعَمَلُ
بِهَذَا الْعَامِّ مُطْلَقًا، وَوَرَدَ عَنِ الصَّحَابَةِ الْعَمَلُ بِخُصُوصِهِ؛ فَيَحْمَلُ الْخُصُوصُ هَذَا
عَلَى الْوُجُوبِ، فَكَيْفَ الرَّدُّ؟

(١) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب تقليم الأظفار، رقم (٥٨٩٢).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب إعفاء اللحي، رقم (٥٨٩٣)، ومسلم: كتاب الطهارة،

باب خصال الفطرة، رقم (٢٥٩)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

الجواب: الردُّ على هذا سهلٌ جدًّا، لو أننا أوقفنا الاستِدلالَ بالنُّصوصِ اللَّفْظِيَّةِ على عَمَلِ الصَّحَابَةِ، مَا كَادَ يَسْلَمُ مِنَ الشَّرِيعَةِ إِلَّا الرَّبْعُ أَوْ أَقْلٌ، وَنَحْنُ مُطَالِبُونَ بِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٦٥]، وَلَا يَلْزُمُ أَنْ يُنْقَلَ عَنِ الصَّحَابَةِ أَنَّهُمْ عَمِلُوا بِهَذَا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّهُمْ عَمِلُوا بِهِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى أَنْ يُنْقَلَ.

وَفِعَلَ ابْنِ عُمَرَ لَمْ يَفْعَلْهُ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلَوْ قُدِّرَ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَعَلَهُ، أَوْ اثْنَانِ، أَوْ ثَلَاثَةٌ، فَلَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ بَقِيَّةَ الصَّحَابَةِ يَعْمَلُونَهُ. إِمَّا أَنْ لِحَاهُمْ لَا تَطُولُ؛ أَوْ لِأَنَّهُمْ لَا يَرَوْنَ الْقَصَّ فِيمَا يَزِيدُ عَنِ الْقَبْضَةِ.

ثُمَّ يُقَالُ أَيْضًا: إِنَّ الَّذِي وَرَدَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ إِنَّمَا هُوَ فِي الْعُمَرَةِ أَوْ الْحَجِّ، فَكَانَتْهُ جَعَلَهُ مِنَ النُّسكِ.

وَيَتَفَرَّغُ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَسْأَلَةٌ أُخْرَى وَمَعْنَى آخَرُ: وَهُوَ أَنَّ الْعَالِمَ إِذَا أَخْطَأَ فَقَلَّدَهُ مَنْ يَرَى أَنَّهُ أَخْطَأَ، وَقَالَ: أَنَا سَاتَّبِعُ هَذَا الْعَالِمَ عَلَى خَطِيئِهِ وَصَوَابِهِ؛ كَانَ الْعَالِمُ مَغْفُورًا عَنْهُ، وَهَذَا الْمُقَلَّدُ غَيْرُ مَغْفُورٍ عَنْهُ، بَلْ هُوَ آثِمٌ. يَعْنِي مَثَلًا: إِذَا قَلَّدَ إِنْسَانٌ أَحَدًا مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَكَانَ هَذَا الْعَالِمُ قَدْ أَخْطَأَ فِي رَأْيِهِ، فَتَقُولُ: الْعَالِمُ إِذَا أَخْطَأَ وَهُوَ مُجْتَهِدٌ فَلَهُ أَجْرٌ، لَكِنْ مُتَّبِعَ الْعَالِمِ إِذَا عَلِمَ أَنَّ الْعَالِمَ قَدْ أَخْطَأَ فَلَيْسَ بِمَعْذُورٍ، وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ يَظُنُّ بَعْضُ الْجُهَّالِ أَنَّهُ إِذَا أَخْطَأَ الْمُقَلَّدُ وَصَارَ مَغْفُورًا عَنْهُ فَالْمُقَلَّدُ لَهُ كَذَلِكَ مَغْفُورٌ عَنْهُ، وَهَذَا غَلَطٌ؛ لِأَنَّ الْمُقَلَّدَ بَذَلَ الْجُهْدَ فِي الْوُصُولِ إِلَى الْحَقِّ فَأَخْطَأَ، أَمَا أَنْتَ فَقَدْ بَانَ لَكَ الْحَقُّ، فَلَيْسَ لَكَ أَنْ تُقَلَّدَ.

مَسْأَلَةٌ: هَلْ يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ الَّذِي لَا تَنْبُتُ لِحِيَّتُهُ، أَوْ تَنْبُتُ فِي أَمَاكِنَ مُتَفَرِّقَةٍ أَنْ

يُمِرَّ عَلَيْهَا الْمَوْسَى؛ كَيْ تَظْهَرَ، وَنَقُولُ: الْوَسَائِلُ لَهَا أَحْكَامُ الْمَقَاصِدِ؟ أَوْ نَقُولُ: هَذِهِ وَسِيلَةٌ مُحَرَّمَةٌ فَلَا تَجُوزُ؟

الْجَوَابُ: صَحِيحٌ أَنَّ (الْوَسَائِلَ لَهَا أَحْكَامُ الْمَقَاصِدِ)، وَلَكِنَّ الْوَسِيلَةَ هُنَا مُحَرَّمَةٌ، فَنَقُولُ: اضْبُرْ، وَإِنْ شَاءَ اللَّهُ تَخْرُجُ وَتَكُونُ مُتَسَاوِيَةً، ثُمَّ إِنَّ هُنَاكَ أَشْيَاءَ يَدَّهْنُ بِهَا الْإِنْسَانُ تَخْرُجُ الشَّعْرَ، حَتَّى إِنَّهُمْ تَوَصَّلُوا إِلَى أَنَّ الصَّلَعَ الَّذِي يَكُونُ فِي الرَّأْسِ يُمَكِّنُ أَنْ يَدَّهْنَ الْإِنْسَانُ بِدُهْنٍ خَاصٍّ؛ فَيَخْرُجُ الشَّعْرُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الطَّبُّ يَرْتَقِي، وَيُمْكِنُ خُرُوجَ الشَّعْرِ بِدُونِ ذَلِكَ.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: أَنَّ تَقْلِيمَ الْأَظْفَارِ مِنَ الْفِطْرَةِ؛ لِقَوْلِهِ: «خَمْسٌ مِنَ الْفِطْرَةِ» وَذَكَرَ مِنْهَا: «تَقْلِيمَ الْأَظْفَارِ».

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَمَا حُكْمُ تَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ؟

فَالْجَوَابُ: ذَهَبَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّهُ سُنَّةٌ، وَلَوْ قِيلَ بِالْوُجُوبِ لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ؛ لِأَنَّ الْأَظْفَارَ يَعْلُقُ بِهَا مِنَ الْأَوْسَاحِ مَا قَدْ يَحْمِلُ الْجَرَائِمَ الْمُهْلِكَةَ؛ وَلِأَنَّ هَذَا تَشَبُّهُ بِالْحَيَوَانَاتِ، وَبِالْحَبَشَةِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْحَبَشَةَ مُدَاهِمُ أَظْفَارُهُمْ.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: أَنَّ نَتْفَ الْإِبْطِ مِنَ الْفِطْرَةِ؛ لِقَوْلِهِ: «خَمْسٌ مِنَ الْفِطْرَةِ» وَذَكَرَ مِنْهَا «نَتْفَ الْإِبْطِ».

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَمَا حُكْمُ نَتْفِ الْإِبْطِ؟

فَالْجَوَابُ: ذَهَبَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّهُ سُنَّةٌ، وَلَوْ قِيلَ بِوُجُوبِهِ إِذَا كَانَ يَسْتَلْزِمُ حَدُوثَ رَائِحَةٍ كَرِيهَةٍ مُؤْذِيَةٍ؛ لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ؛ لِأَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ لَا يَحْمِلَ الرَّوَائِحَ

الْكَرِيمَةِ فِي مَشَامِ النَّاسِ؛ فَيَنْفِرُونَ مِنْهُ؛ وَلِهَذَا كَانَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يُحِبُّ الطَّيِّبَ^(١)، وَكَانَ إِذَا مَرَّ بِالسُّوقِ يُعْرِفُ أَنَّهُ مَرَّ بِهِ مِنْ رَائِحَتِهِ^(٢)، صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ، فَلَا فَضْلَ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَتَطَيَّبَ، وَأَنْ يُزِيلَ عَنْهُ كُلَّ خَبَثٍ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ تَحْصُلُ السُّنَّةُ بِحَلْقِ الْإِبْطِ؟

فَالْجَوَابُ: نَعَمْ، تَحْصُلُ بِهِ السُّنَّةُ، وَلَكِنَّ الْحَلْقَ خِلَافُ الْأَوَّلَى؛ لِأَنَّ حَلْقَ الشَّعْرِ يَسْتَلْزِمُ تَقْوِيَتَهُ وَكَثْرَتَهُ، فَأَنْتَ إِذَا حَلَقْتَ الْإِبْطَ مَعْنَاهُ أَنَّكَ تَسْتَدْعِي زِيَادَةَ الشَّعْرِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَهَلْ تَحْصُلُ السُّنَّةُ إِذَا دَهَنَهُ شَيْءٌ يُزِيلُ الشَّعْرَ؟

فَالْجَوَابُ: نَعَمْ، لَكِنَّ التَّنْفَ أَحْسَنُ؛ لِأَنَّهُ يُوجِبُ ضَعْفَ أَصُولِ الشَّعْرِ حَتَّى يَقِلَّ تَنَامِيهِ، وَبِالتَّالِي يَنْقَطِعُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا هِيَ الْأَشْيَاءُ الْمُحَدَّدَةُ مِنْ هَذِهِ الْخَمْسِ؟

فَالْجَوَابُ: كُلُّهَا مَا عدا الْخِتَانِ؛ فَإِنَّهَا مُحَدَّدَةٌ بِأَنْ لَا تُتْرَكَ فَوْقَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، وَهِيَ: الْاسْتِحْدَادُ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَتَقْلِيمُ الْأَطْفَارِ، وَتَنْفُ الْإِبْطِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ نُزِيلَ شَعْرًا غَيْرَ شَعْرِ الْإِبْطِ، وَالْعَانَةِ، وَالشَّارِبِ؟

فَالْجَوَابُ: إِنَّ إِرَاةَ الشَّعْرِ تَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: مَا لَا يَجُوزُ إِزَالَتُهُ، وَهُوَ اللَّحْيَةُ.

(١) أخرجه أحمد (٣/١٢٨)، والنسائي: كتاب عشرة النساء، باب حب النساء، رقم (٣٩٣٩) -

(٣٩٤٠)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «حُبَّ إِلَى مِنَ الدُّنْيَا نِسَاءً وَطَيْبًا».

(٢) أخرجه الدارمي في السنن رقم (٦٧)، من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَا يَسْلُكُ طَرِيقًا، فَيَتَّبِعُهُ أَحَدٌ إِلَّا عَرَفَ أَنَّهُ قَدْ سَلَكَهُ مِنْ طَيْبٍ عَرَفِهِ».

القِسْمُ الثَّانِي: مَا يُطْلَبُ أَنْ يُزَالَ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ شُعُورٍ: الشَّارِبُ، وَالْإِبْطُ، وَالْعَانَةُ.

القِسْمُ الثَّالِثُ: مَا سَكَتَ عَنْهُ، فَلَمْ يُؤْمَرْ بِهِ وَلَمْ يُنَهَ عَنْهُ.

فَهَلْ يُقَالُ: إِنَّ مَا سَكَتَ اللَّهُ عَنْهُ فَهُوَ عَفْوٌ، وَالْإِنْسَانُ مُخَيَّرٌ فِي إِزَالَتِهِ أَوْ إِبْقَائِهِ؟
أَوْ يُقَالُ: إِنَّ الْأَصْلَ فِيمَا خَلَقَ اللَّهُ الْإِبْقَاءُ؛ لِأَنَّ إِزَالَتَهُ تَغْيِيرٌ لِحَلْقِ اللَّهِ، وَهَذَا مِنْ أَوْامِرِ الشَّيْطَانِ؟

الجواب: هَذَا مُحَلٌّ خِلَافٍ:

فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَمَّا كَانَ الشَّعْرُ مِنْهُ مَا أُمِرَ بِإِبْقَائِهِ، وَمِنْهُ مَا طُلِبَ إِزَالَتُهُ، وَالْبَاقِي مَسْكُوتٌ عَنْهُ، فَهَذَا مِمَّا عَفَا اللَّهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُحَبُّبًا إِلَى اللَّهِ إِزَالَتُهُ لِأَمْرٍ بِهِ، وَلَوْ كَانَ مُحَبُّبًا إِبْقَاؤُهُ لِأَمْرٍ بِهِ، فَلَمَّا سَكَتَ عَنْهُ، صَارَ الْأَمْرُ فِيهِ إِلَى الْإِنْسَانِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا يَجُوزُ إِزَالَتُهُ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ خَلْقِ اللَّهِ، وَتَغْيِيرُ خَلْقِ اللَّهِ مِنْ أَوْامِرِ الشَّيْطَانِ.

وَالصَّحِيحُ: أَنَّ فِي ذَلِكَ تَفْصِيلًا، فَإِنْ كَانَ وَجُودُهُ مُشَوِّهًا؛ فَلَا بَأْسَ مِنْ إِزَالَتِهِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُشَوِّهٍ، بَلْ أَمْرٌ مُعْتَادٌ فَلَا أَوْلَى إِبْقَاؤُهُ، وَأَمَّا التَّجَرُّؤُ عَلَى تَحْرِيمِهِ فَفِيهِ نَظَرٌ! فَيُقَالُ: الْأَوْلَى إِبْقَاؤُهُ.



بَابُ الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ



كَلِمَةُ الْغُسْلِ مُثَلَّثَةُ الْغَيْنِ، يُقَالُ: الْغُسْلُ، وَالْغَسْلُ، وَالْغِسْلُ، وَلِكُلِّ مَعْنَى مُسْتَقِلٌّ.

الْغُسْلُ: فِعْلٌ الْاِغْتِسَالِ.

وَالْغَسْلُ: هُوَ نَفْسُ غَسَلِ الشَّيْءِ عَنِ جَنَابَةٍ أَوْ عَنْ غَيْرِ جَنَابَةٍ، يَعْنِي التَّطْهِيرَ. وَالْغِسْلُ: هُوَ مَا يُغْسَلُ بِهِ، مِثْلُ: الصَّابُونِ، وَالْأُشْنَانِ^(١)، وَالسُّدْرِ^(٢)، وَمَا أَشَبَهُ ذَلِكَ.

وَالْغُسْلُ شَرْعًا: هُوَ التَّعَبُّدُ لِلَّهِ تَعَالَى بِإِفَاضَةِ الْمَاءِ عَلَى جَمِيعِ الْجَسَدِ عَلَى صِفَةِ تَخْصُوصَةٍ.

وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مِنَ الْجَنَابَةِ»، فـ(مِنْ) هُنَا لِلْسَّبَبِيَّةِ، أَي: بَابُ الْغُسْلِ بِسَبَبِ الْجَنَابَةِ.

وَالْجَنَابَةُ فِي الْأَصْلِ هِيَ إِنْزَالُ الْمَنِيِّ بِشَهْوَةٍ؛ لِأَنَّ الْمَنِيَّ بَاعَدَ مَحَلَّهُ، أَي: جَانِبَهُ، لَكِنَّهَا فِي الشَّرْعِ تُطْلَقُ عَلَى ذَلِكَ، أَي: عَلَى خُرُوجِ الْمَنِيِّ بِشَهْوَةٍ، وَتُطْلَقُ عَلَى الْجَمَاعِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِنْزَالٌ.

(١) الْأُشْنَانُ: نَوْعٌ مِنَ الْحِمَضِ تُغْسَلُ بِهِ الْأَيْدِي. لِسَانُ الْعَرَبِ [أشن] (١٣/ ١٨).

(٢) هُوَ وَرَقُ النَّبَقِ الْمَطْحُونِ. الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ [سدر] (١/ ٢٧١).

فَلَهَا فِي الشَّرْعِ مَعْنَانِ:

الْأَوَّلُ: إِنْزَالُ الْمَنِيِّ بِشَهْوَةٍ.

وَالثَّانِي: الْجَمَاعُ وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ.

فَصَارَ الْمَعْنَى الشَّرْعِيُّ أَوْسَعَ مِنَ الْمَعْنَى اللَّغَوِيِّ، مَعَ أَنَّ الْعَادَةَ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى اللَّغَوِيُّ أَوْسَعَ مِنَ الْمَعْنَى الشَّرْعِيِّ، فَالزَّكَاءُ هِيَ النَّاءُ فِي اللَّغَةِ، لَكِنَّهَا فِي الشَّرْعِ حَقٌّ وَاجِبٌ لِطَائِفَةٍ مَخْصُوصَةٍ فِي شَيْءٍ مَخْصُوصٍ.

فَعَجِدُ دَائِمًا أَنَّ الْمَعَانِيَ الشَّرْعِيَّةَ أَخْصُ مِنَ الْمَعَانِيَ اللَّغَوِيَّةِ، لَكِنَّهَا أحيانًا تَكُونُ الْمَعَانِيَ اللَّغَوِيَّةُ أَخْصَ.



٣١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَقِيَهُ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْمَدِينَةِ وَهُوَ جُنُبٌ، قَالَ: فَأَنْخَسْتُ مِنْهُ، فَذَهَبْتُ فَاغْتَسَلْتُ ثُمَّ جِئْتُ، فَقَالَ: «أَيْنَ كُنْتَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟» قَالَ: كُنْتُ جُنُبًا فَكِرِهْتُ أَنْ أَجَالِسَكَ عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ، فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ! إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ»^(١).

الشرح

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَقِيَهُ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْمَدِينَةِ وَهُوَ جُنُبٌ»، (لَقِيَهُ)، أَي: لَاقَاهُ وَقَابَلَهُ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الغسل، باب عرق الجنب وأن المسلم لا ينجس، رقم (٢٨٣)، ومسلم: كتاب الحيض، باب الدليل على أن المسلم لا ينجس، رقم (٣٧١).

وَقَوْلُهُ: «فِي بَعْضِ طُرُقِ الْمَدِينَةِ»: (الطُّرُقُ) جَمْعُ طَرِيقٍ، أَي: مَا تَسْلُكُهُ الْأَقْدَامُ، وَهُوَ مَا خُودُ مِنَ الطَّرِيقِ؛ لِأَنَّهُ قَدَمٌ يَطْرُقُ الْأَرْضَ.

وَقَوْلُهُ: «الْمَدِينَةُ»: (ال) فِيهَا لِلْعَهْدِ الذَّهْنِيّ؛ لِأَنَّ الْعَهْدَ الذَّكْرِيَّ يَكُونُ مَسْبُوقًا بِشَيْءٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ.

مِثْلُ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿مَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۖ﴾ [المائدة: ١٥] فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴿[المزمل: ١٥-١٦].

وَالْعَهْدُ الْحُضُورِيُّ: يَدُلُّ عَلَى حُضُورِ الشَّيْءِ فِي نَفْسِ الْوَقْتِ.

مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، «الْيَوْمَ» هُوَ يَوْمٌ عَرَفَةٌ.

وَكَذَلِكَ قَالَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: كُلُّ اسْمٍ مُحَلَّى بـ(ال) بَعْدَ اسْمِ الْإِشَارَةِ فَهُوَ لِلْعَهْدِ الْحُضُورِيِّ.

مِثْلُ: (هَذَا الرَّجُلِ)، (هَذَا النَّبِيِّ)، (هَذَا الْمَسْجِدِ)، فَكُلُّ مَا جَاءَ مُحَلَّى بـ(ال) بَعْدَ اسْمِ الْإِشَارَةِ فـ(ال) فِيهِ لِلْعَهْدِ الْحُضُورِيِّ؛ لِأَنَّ هَذَا اسْمُ إِشَارَةٍ يَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ حَاضِرٍ مُشَارٍ إِلَيْهِ.

قَوْلُهُ: «وَهُوَ جُنُبٌ»: الْجُمْلَةُ حَالٌ، يَعُودُ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ، أَي: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَقِيَ أَبَا هُرَيْرَةَ وَهُوَ -أَي: أَبُو هُرَيْرَةَ- جُنُبٌ، وَقَوْلُهُ: «جُنُبٌ»: أَيُّ ذُو جَنَابَةٍ، وَكَلِمَةُ (جُنُبٌ) مُفْرَدَةٌ فِي لَفْظِهَا، لَكِنَّهَا صَالِحَةٌ لِلْجَمَاعَةِ وَلِلْوَاحِدِ.

مِثَالٌ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا﴾ [المائدة: ٦]، فَهِيَ هُنَا مُفْرَدَةٌ لَكِنْ يُرَادُ

بِهَا الْجَمْعُ.

وَأَمْثَالُهَا فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ (الْفُلُكُ) تَصْلُحُ أَيْضًا لِلوَاحِدِ وَالْجَمَاعَةِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرِينَ بَحْرَ بَرٍّ طَبِئَتْكُمْ﴾ [يونس: ٢٢]، فَهِيَ هُنَا لِلْجَمَاعَةِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿وَجَرِينَ﴾، وَلَمْ يَقُلْ: (جَرَى).

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلُوكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ﴾ [إبراهيم: ٣٢]، وَهُنَا لِلْمُفْرَدِ.

قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: «الْأَحَدُ يَنْوِي الرُّكُوعَ»، وَالْأَحَدُ: الْمُقَوَّسُ الظَّهْرُ (فَيَزَكُّ بِالنِّيَّةِ)، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَهُوَ رَاكِعٌ قَائِمٌ كَفُلُوكِ فِي الْعَرَبِيَّةِ»^(١)، أَي: تَصْلُحُ لِلْجَمْعِ وَالْوَاحِدِ، فَهَذَا الْمُنْحَنِي الْمُتَقَوَّسُ يَصْلُحُ أَنْحَاؤُهُ لِلرُّكُوعِ وَالْقِيَامِ، وَهَذِهِ مِنَ الثُّبُوتِ فِي الْوَاقِعِ. أَوْ يُقَالُ: إِنَّهَا قَدْ تَكُونُ شَاهِدًا لِمَا قِيلَ: «إِنْ كُلُّ مُتَبَحِّرٍ فِي فَنٍّ لَا بُدَّ أَنْ يَعْرِفَ الْفَنَّ الْآخَرَ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يَدْرُسْهُ».

كَمَا جَرَى ذَلِكَ لِلْكَسَائِيِّ وَأَبِي يُوسُفَ عِنْدَ الرَّشِيدِ.

كَانَ الْكَسَائِيُّ يَقُولُ: «كُلُّ مَنْ تَبَحَّرَ فِي فَنٍّ لَا بُدَّ أَنْ يَعْرِفَ غَيْرَهُ وَإِنْ لَمْ يَدْرُسْهُ»، فَقَالَ لَهُ أَبُو يُوسُفَ: مَا تَقُولُ فِيمَنْ سَهَا فِي سُجُودِ السَّهْوِ؟ قَالَ: أَقُولُ مَنْ سَهَا فِي سُجُودِ السَّهْوِ، فَلَا سُجُودَ عَلَيْهِ، وَشَاهِدُهُ مِنَ النَّحْوِ: أَنَّ الْمَصْغَرَ لَا يُصَغَّرُ، وَسُجُودُ السَّهْوِ مُصَغَّرٌ بِالنِّسْبَةِ لِلصَّلَاةِ^(٢).

لَكِنَّ هَذِهِ الْقِصَّةَ قَدْ تَكُونُ مَصْنُوعَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِصِحَّتِهَا.

(١) الفروع لابن مفلح (٣/ ٧١)، والإقناع للحجاوي (١/ ١٧٧).

(٢) نهاية المطلب للجويني (٢/ ٢٧٥)، والنكت على المحرر لابن مفلح (١/ ٨٢)، والمواقفات

للساطبي (١/ ١١٨)، وشذرات الذهب لابن العماد (٢/ ٤٠٧).

قَوْلُهُ: «فَانْحَسْتُ مِنْهُ، فَذَهَبْتُ فَاغْتَسَلْتُ» أَي: انْسَلَلْتُ بِخُفْيَةٍ «مِنْهُ»، أَي: مِنَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَوْلُهُ: «فَاغْتَسَلْتُ» أَي: مِنَ الْجَنَابَةِ الَّتِي كَانَتْ عَلَيَّ.

قَوْلُهُ: «ثُمَّ جِئْتُ» يَعْنِي: إِلَى الرَّسُولِ ﷺ «فَقَالَ: «أَيْنَ كُنْتَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟»، فَقَوْلُهُ ﷺ: «أَيْنَ»: اسْمُ اسْتِفْهَامٍ مَحَلُّهَا مِنَ الْإِعْرَابِ النَّصْبُ، عَلَى أَنَّهَا خَبَرٌ مُقَدَّمٌ لـ (كُنْتَ)، وَالتَّاءُ فِي (كُنْتَ) اسْمُهَا.

وَالْعَلَامَةُ الَّتِي بِهَا يُعْرَفُ الْخَبَرُ الْمَقْدَّمُ هِيَ تَحْوِيلُ الْكَلَامِ إِلَى خَيْرٍ، فَلَوْ سَأَلَتْ إِنْسَانًا: «أَيْنَ كُنْتَ؟» فَقَالَ: «كُنْتُ فِي الْمَسْجِدِ»؛ تَجِدُ أَنَّ (فِي الْمَسْجِدِ) تَقَعُ خَبَرًا لـ (كُنْتُ) إِذَنْ: أَدَاءُ الْاسْتِفْهَامِ لِهَذَا الَّذِي وَقَعَ خَبَرًا تَكُونُ هِيَ أَيْضًا خَبَرًا.

وَعَلَى هَذَا فَتَقُولُ: «أَيْنَ كُنْتَ؟» أَيْنَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى أَنَّهَا خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَالتَّاءُ فِي (كُنْتَ) اسْمُهَا.

قَالَ: «كُنْتُ جُنُبًا»، وَلَمْ يَقُلْ: كُنْتُ فِي كَذَا وَكَذَا، بَلْ شَرَحَ حَالَهُ أَوَّلًا؛ لِيُعْرَفَ النَّبِيُّ ﷺ أَيْنَ كَانَ، فَقَالَ: «كُنْتُ جُنُبًا -أَي: عَلَى جَنَابَةٍ- فَكَرِهْتُ أَنْ أَجَالِسَكَ عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ»، وَجُمْلَةُ (عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ) حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ (أَجَالِسُ)، وَلَيْسَتْ مِنَ الْكَافِ.

وَقَوْلُهُ: «فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ» أَي: تَنْزِيهًا لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ الْعُلَمَاءُ: (سُبْحَانَ) اسْمُ مَصْدَرٍ، وَالْمَصْدَرُ (تَسْبِيحٌ)، يُقَالُ: (سَبَّحَ، يُسَبِّحُ، تَسْبِيحًا)، فَمَا وَافَقَ الْفِعْلُ؛ فَهُوَ مَصْدَرٌ، وَمَا خَالَفَهُ وَكَانَ بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ، فَهُوَ اسْمُ مَصْدَرٍ.

وَنَقُولُ فِي (تَسْبِيحٍ) مَصْدَرٌ؛ لِأَنَّهُ مُوَافِقٌ لِلْفِعْلِ، سَبَّحَ يُسَبِّحُ (سُبْحَانَ اللَّهِ) نَقُولُ فِي «سُبْحَانَ»: اسْمُ مَصْدَرٍ. إِذَنْ: فَهِيَ مَنْصُوبَةٌ عَلَى أَنَّهَا مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ وَعَامِلُهَا

مَحْدُوفٌ وَجُوبًا، وَهِيَ مُضَافَةٌ إِلَى اسْمِ الْجَلَالَةِ وَجُوبًا.

فَصَارَ فِي (سُبْحَانَ) وَجُوبَانِ:

الْوُجُوبُ الْأَوَّلُ: حَذْفُ عَامِلِهَا، فَلَا تَجْمَعُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ عَامِلِهَا، أَي: لَا تَقُلْ: «سَبَّحَ سُبْحَانَ اللَّهِ».

الْوُجُوبُ الثَّانِي: الْإِضَافَةُ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَأْتِيَ (سُبْحَانَ) إِلَّا مُضَافَةً، فَلَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: «سُبْحَانًا» بَلْ لَا بُدَّ أَنْ تَقُولَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ».

إِذَنْ: هِيَ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ عَامِلُهُ مَحْدُوفٌ وَجُوبًا، وَهِيَ مُضَافَةٌ إِلَى اسْمِ الْجَلَالَةِ وَجُوبًا.

وَمَعْنَى التَّسْبِيحِ مَاخُودٌ مِنْ سَبَّحَ إِذَا انْطَلَقَ فِي الْمَاءِ، وَالْإِنْطِلَاقُ فِي الْمَاءِ يَقْتَضِي بَعْدًا وَتَطْهِيرًا؛ لِأَنَّ الْمَاءَ مُطَهَّرٌ، وَالْإِنْطِلَاقُ فِيهِ -يَعْنِي: الْإِنْزِلَاقَ فِيهِ- يَقْتَضِي الْبُعْدَ.

وَلِهَذَا، يُقَالُ: إِنَّ التَّسْبِيحَ مَعْنَاهُ: تَنْزِيهِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ عَنْ كُلِّ مَا لَا يَلِيْقُ بِهِ عَزَّجَلَّ. فَيَجِبُ أَنْ تَشْعُرَ وَأَنْتَ تَقُولُهَا أَنَّكَ نَزَّهْتَ اللَّهَ عَنْ كُلِّ مَا لَا يَلِيْقُ بِهِ؛ لِأَنَّ الَّذِي لَا يَلِيْقُ بِهِ هُوَ كُلُّ صِفَةٍ نَقْصٍ، مِثْلُ: الْجَهْلِ، وَالتَّعَبِ، وَالْإِعْيَاءِ، وَالْعَمَى، وَالصَّمَمِ، وَالْمَوْتِ، وَالنَّوْمِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَلِيْقُ بِاللَّهِ.

ثَانِيًا: تَنْزِيهِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ عَنْ كُلِّ نَقْصٍ فِي كَمَالِهِ، وَهَذَا لَيْسَ كَالأَوَّلِ، فَالْأَوَّلُ رَفْعُ الْعَيْبِ مُطْلَقًا، أَمَّا الثَّانِي فَهُوَ رَفْعُ الْعَيْبِ فِي كَمَالِهِ تَعَالَى، مِثْلُ أَنْ تَقُولَ: إِنَّ اللَّهَ قُوَّةٌ لَا يَشُوبُهَا ضَعْفٌ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي

سِتَّةَ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ ﴿ق: ٣٨﴾، إِذَنْ: نَفَى اللهُ عَنْ نَفْسِهِ أَنْ يَمَسَّهُ اللَّغُوبُ، وَهَذَا نَفْيٌ لِنَقْصٍ فِي كَمَالِهِ.

وَالْكَمَالُ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ: الْقُوَّةُ، وَالْقُدْرَةُ، فَنفَى أَنْ يَكُونَ فِي هَذِهِ الْقُوَّةِ وَالْقُدْرَةِ تَعَبٌ وَإِعْيَاءٌ.

وَمِثْلُ ذَلِكَ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَئِمْ بِخَلْقِهِنَّ﴾ [الأحقاف: ٣٣]، هَذَا أَيْضًا نَفْيٌ نَقْصٍ فِي كَمَالِهِ.

ثَالِثًا: تَنْزِيهُهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ عَنْ مُمِثَالَةِ الْمَخْلُوقِ، كَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وَقَوْلِهِ: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥].

فَنَزَّهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ عَنْ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ:

الْأَوَّلُ: كُلُّ نَقْصٍ.

الثَّانِي: كُلُّ نَقْصٍ فِي كَمَالِهِ

الثَّالِثُ: مُمِثَالَةُ الْمَخْلُوقِ.

كُلُّ هَذِهِ يُنَزِّهُهُ اللهُ عَنْهَا، فَأَنْتَ إِذَا قُلْتَ: «سُبْحَانَ اللهِ» يَجِبُ أَنْ تَسْتَشْعِرَ هَذِهِ الْمَعَانِي وَتَسْتَخْضِرَهَا؛ حَتَّى تَعْرِفَ مَعْنَى مَا تَقُولُ.

وَالْأَحْسَنُ أَنْ تَقُولَ: «تَنْزِيهُهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ عَنْ مُمِثَالَةِ الْمَخْلُوقِ» بَدَلًا مِنْ قَوْلِنَا: «عَنْ مُشَابَهَةِ الْمَخْلُوقِ» لِأَمْرَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّهُ اللَّفْظُ الْمُنَاطِقُ لِمَا فِي الْقُرْآنِ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، وَلَمْ يَقُلْ: «لَيْسَ

كَمِثْلِهِ».

ثَانِيًا: إِذَا قُلْنَا: «مُشَابَهَةٌ» فَلَيْسَتْ عَلَى إِطْلَاقِهَا؛ لِأَنَّنَا إِن أَرَدْنَا مُطْلَقَ الْمُشَابَهَةِ فَهَذَا خَطَأٌ، وَإِن أَرَدْنَا الْمُشَابَهَةَ الْمُطْلَقَةَ، أَي: مِنْ كُلِّ وَجْهِ، فَهَذَا خَطَأٌ أَيْضًا.

إِن أَرَدْتَ مُطْلَقَ الْمُشَابَهَةِ فَهَذَا خَطَأٌ؛ لِأَنَّهُ مَا مِنْ شَيْئَيْنِ مَوْجُودَيْنِ إِلَّا وَبَيْنَهُمَا شَيْءٌ مِنَ التَّشَابُهَةِ، مِثْلُ: (وُجُودٍ، وَوُجُودٍ)، ثَابِتٌ لِلخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ، اشْتَبَهَا فِي أَصْلِ الْوُجُودِ، لَكِنْ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ.

(عِلْمٌ وَعِلْمٌ)؛ فَلِلْمَخْلُوقِ عِلْمٌ وَلِلخَالِقِ عِلْمٌ، اشْتَبَهَا فِي أَصْلِ الْعِلْمِ وَاخْتَلَفَا فِي مُتَعَلِّقِهِ وَفِي حَالِهِ، لَكِنْ لَا بُدَّ مِنْ مُشَابَهَةٍ.

لَكِنَّهَا لَيْسَتْ مُشَابَهَةً مُطْلَقَةً، بَلْ هَذِهِ مُطْلَقٌ مُشَابَهَةٍ، لَا بُدَّ مِنْ هَذَا؛ وَلِهَذَا أَثْبَتَ اللَّهُ لِلْإِنْسَانِ عِلْمًا وَأَثْبَتَ لِنَفْسِهِ عِلْمًا، وَأَثْبَتَ لِلْإِنْسَانِ سَمْعًا وَأَثْبَتَ لِنَفْسِهِ سَمْعًا، وَهَكَذَا.

وَإِن أَرَدْتَ الْمُشَابَهَةَ الْمُطْلَقَةَ، أَي: الْمُسَاوَاةَ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، فَهَذَا خَطَأٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْمُشَابَهَةَ الْمُطْلَقَةَ هِيَ التَّسَاوِي مِنْ كُلِّ وَجْهِ، فَإِذَا أَرَدْتَ بِقَوْلِكَ: إِنَّ اللَّهَ لَا يُشَابَهُهُ الْخَلْقُ الْمُشَابَهَةَ الْمُطْلَقَةَ، فَهَذَا خَطَأٌ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى نَفْيٍ؛ إِذْ لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنَ الْبَشَرِ: إِنَّ الْمَخْلُوقَ مُشَابَهٌُ لِلخَالِقِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، أَوْ إِنَّ الْخَالِقَ مُشَابَهٌُ لِلْمَخْلُوقِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، فَإِذَا كَانَ لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ وَكَانَ قَدْ عُلِمَ بِالضَّرُورَةِ التَّبَايُنُ بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ، فَلَا نَحْتَاجُ إِلَى نَفْيِ الْمُثَابَلَةِ، فَمَا مِثْلُ نَفْيِنَا لِلْمُشَابَهَةِ الْمُطْلَقَةِ إِلَّا كَمِثْلِ مَنْ قَالَ^(١):

كَأَنَّنَا وَالْمَاءُ مِنْ حَوْلِنَا قَوْمٌ جُلُوسٌ حَوْلَهُمْ مَاءٌ

(١) انظره في الكشكول لبهاء الدين العاملي (١/ ٢٦١)، غير منسوب.

وَقَقُولِ قَائِلٍ: السَّمَاءُ فَوْقَنَا وَالْأَرْضُ تَحْتَنَا؛ وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُ عُلَمَاءِ النَّحْوِ: إِنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ لَيْسَتْ كَلَامًا؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ لَفْظٌ مُفِيدٌ، وَهَذِهِ لَا تُفِيدُ! كُلُّ يَعْرِفُ هَذَا.

وَلِذَا قُلْتُ: نَفْيُ الْمُشَابَهَةِ - أَيْضًا - فَقَدْ يُعْنَى بِهِ نَفْيُ الصِّفَاتِ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَرِزَةَ، وَالْأَشَاعِرَةَ، وَجَمِيعَ الْمُعْطَلَةِ يَقُولُونَ بِأَنَّ إِثْبَاتَ الصِّفَاتِ إِثْبَاتٌ لِلتَّشْبِيهِ، فَلَا يَفْهَمُ الْأَشْعَرِيُّ، وَالْجَهْمِيُّ، وَالْمُعْتَرِزِيُّ مِنْ قَوْلِكَ: «بِلَا مُشَابَهَةٍ» إِلَّا أَنَّ الْمَعْنَى بِلَا إِثْبَاتِ صِفَاتٍ؛ لِأَنَّهُ يَعْتَقِدُ أَنَّ إِثْبَاتَ الصِّفَاتِ يَسْتَلْزِمُ الْمُشَابَهَةَ، فَإِذَا كَانَتِ الْمُشَابَهَةُ مَنفِيَّةً لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ نَفْيُ الصِّفَاتِ عَلَى حَدِّ عَقِيدَتِهِ؛ فَصَارَ الْآنَ التَّعْبِيرُ بِنَفْيِ التَّمْثِيلِ أَوَّلَى مِنَ التَّعْبِيرِ بِنَفْيِ التَّشْبِيهِ؛ لِثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنَّ نَفْيَ التَّمْثِيلِ هُوَ الْمُطَابِقُ لِلنَّصِّ تَمَامًا.

الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ نَفْيَ التَّشْبِيهِ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّنَا إِنْ أَرَدْنَا الْمُشَابَهَةَ مِنْ كُلِّ وَجْهِ؛ فَلَا حَاجَةَ إِلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا مَعْلُومٌ بِالضَّرُورَةِ، وَلَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ حَتَّى تَنْفِيهِ، وَإِنْ أَرَدْنَا مُطْلَقَ التَّشَابُهِ، وَهُوَ الْإِشْتِرَاكُ فِي أَصْلِ الْمَعْنَى، فَهَذَا - أَيْضًا - لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي الْعَدَمَ الْمَحْضَ لِلَّهِ عَزَّجَلَّ لِأَنَّهُ مَا مِنْ شَيْئَيْنِ مَوْجُودَيْنِ إِلَّا وَبَيْنَهُمَا تَشَابُهُ فِي أَصْلِ الْمَعْنَى.

الْوَجْهُ الثَّالِثُ: أَنَّ نَفْيَ التَّشَابُهِ صَارَ مَعْنَاهُ عِنْدَ بَعْضِ النَّاسِ نَفْيُ الصِّفَاتِ؛ لِأَنَّهُمْ يَدْعُونَ أَنَّ إِثْبَاتَ أَيِّ صِفَةٍ يَعْنِي التَّشْبِيهِ، فَإِذَا نَفَيْتِ التَّشْبِيهِ، فَمَعْنَى ذَلِكَ نَفْيُ الصِّفَاتِ، وَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ مَعْنَى بَاطِلٌ، وَعَلَيْهِ فَأَنَا أَحْتُ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ بِنَفْيِ أَنْ يَقُولَ: نَفْيُ التَّمْثِيلِ.

قَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ»، وَفِي رِوَايَةٍ: «إِنَّ الْمُسْلِمَ»^(١)، لَمَّا نَزَّهَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ رَبَّهُ، وَالْمُرَادُ مِنْ هَذَا التَّنْزِيهِ التَّعَجُّبُ بَيْنَ السَّبَبِ: إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ.

«لَا يَنْجُسُ» أَي: نَجَاسَةً مَعْنَوِيَّةً؛ لِأَنَّ النِّجَاسَةَ نَوْعَانِ:

■ نَجَاسَةٌ حِسِّيَّةٌ.

■ نَجَاسَةٌ مَعْنَوِيَّةٌ، وَيَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْمَرَادُ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ عِلْمَ الْيَقِينِ أَنَّ الْمُسْلِمَ يَنْجُسُ نَجَاسَةً حِسِّيَّةً، فَيُؤَلِّقُ، وَيَتَغَوَّطُ، وَيُصِيبُهُ الدَّمُ النَّجِسُ، فَيَنْجُسُ نَجَاسَةً حِسِّيَّةً.

لَكِنَّهُ لَا يَنْجُسُ نَجَاسَةً مَعْنَوِيَّةً؛ وَلِهَذَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ [التوبة: ٢٨]، وَلَوْ أَنَّ الْمُشْرِكَ مَسَّكَ وَبَيْنَكَ وَبَيْنَهُ رُطُوبَةٌ لَمْ يُنَجِّسْكَ نَجَاسَةً حِسِّيَّةً، لَكِنَّهَا نَجَاسَةٌ مَعْنَوِيَّةٌ. فَالنَّجَاسَةُ الْمُثْبَتَةُ لِلْمُشْرِكِينَ هِيَ النِّجَاسَةُ الْمَعْنَوِيَّةُ، وَالنَّجَاسَةُ الْمَنْفِيَّةُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ هِيَ النِّجَاسَةُ الْمَعْنَوِيَّةُ «إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ» حَتَّى لَوْ أَصَابَتْهُ جَنَابَةٌ، وَلَزِمَتْهُ التَّطَهُّرُ مِنْهَا، فَإِنَّهُ لَا يَنْجُسُ.

مِنْ قَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ، وَيَعْتَرِيهِ مَا يَعْتَرِي الْبَشَرَ، وَيَأْكُلُ الطَّعَامَ، وَيَشْرَبُ الشَّرَابَ، وَيَلْبَسُ الثِّيَابَ لِلدَّفءِ، وَيَلْبَسُ الدَّرْعَ لِلْوَقَايَةِ مِنَ الْحَرْبِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْخَصَائِصِ الْبَشَرِيَّةِ، كُلُّهَا ثَابِتَةٌ لِلرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الغسل، باب عرق الجنب وأن المسلم لا ينجس، رقم (٢٨٣).

وَبِهَذَا نَعْرِفُ بَطْلَانَ قَوْلِ مَنْ قَالَ: «إِنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ طَاهِرُ الْبَوْلِ وَالْغَائِطِ».

فَهَذَا كَذِبٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ طَاهِرًا كَمَا زَعَمُوا لَمْ يَخْتَجِ إِلَى اسْتِنْجَاءٍ، وَلَا اسْتِجْمَارٍ، وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ، فَهُوَ يَغْتَرِيهِ مَا يَغْتَرِي الْبَشَرِيَّةَ فِي الْأُمُورِ الطَّبِيعِيَّةِ.

وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ [الكهف: ١١٠]؛ فَأَكَّدَ هَذَا مَرَّتَيْنِ: ﴿بَشَرٌ﴾، و﴿مِثْلُكُمْ﴾، حَتَّى لَوْ لَمْ يَقُلْ: ﴿مِثْلُكُمْ﴾ عَرَفْنَا أَنَّهُ مِثْلُنَا مَا دَامَ قَالَ إِنَّهُ بَشَرٌ، لَكِنَّهُ أَكَّدَ ذَلِكَ، فَهُوَ يَمْتَنِّزُ عَنَّا بِمَا بَعْدَ ذَلِكَ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿يُوحَىٰ إِلَىٰ﴾، فَيَمْتَنِّزُ عَنَّا أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَوْحِيَ إِلَيْهِ؛ فَصَارَ رَسُولًا نَبِيًّا.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ: جَوَّازُ تَصْرِيحِ الْإِنْسَانِ بِمَا يُسْتَحْيَا مِنْهُ لِلْحَاجَةِ؛ لِقَوْلِهِ: «كُنْتُ جُنُبًا»، وَهَذِهِ -عَادَةً- يُسْتَحْيَا مِنْهَا، أَنْ يَقُولَ أَحَدٌ: إِنِّي جُنُبٌ، لَكِنْ إِذَا دَعَتِ الْحَاجَةُ لِمِثْلِ ذَلِكَ فَلَا حَرَجَ؛ وَلِهَذَا قَالَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ لِلرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ اللَّهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ، هَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ غُسْلِ إِذَا احْتَلَمَتْ؟»^(١)، تَقُولُ ذَلِكَ لَهُ وَهُوَ أَجَلُ مَنْ يُجَلُّ فِي الْحَدِيثِ، وَمَعَ ذَلِكَ تَقُولُ هَذَا الْكَلَامَ؛ لِأَنَّ مَا يُسْتَحْيَا مِنْهُ يَجُوزُ التَّصْرِيحُ بِهِ عِنْدَ الْحَاجَةِ.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: حُسْنُ خُلُقِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَيْثُ انْسَلَّ بِخُفْيَةٍ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ كَانَ جُنُبًا؛ لِقَوْلِهِ: «فَانْحَنَسْتُ فَدَهَبْتُ فَأَغْتَسَلْتُ».

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا كَانَ يَسْتَحْيِي أَنْ يُجَالِسَ الرَّسُولَ ﷺ عَلَى جَنَابِيَّةٍ،

(١) أخرجه البخاري: كتاب الغسل، باب إذا احتلمت المرأة، رقم (٢٨٢)، ومسلم: كتاب الحيض، باب وجوب الغسل على المرأة بخروج المني منها، رقم (٣١٣)، من حديث أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

فَيَنْبَغِي كَذَلِكَ أَنْ يَسْتَحْيِيَ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ عَلَى جَنَابَةٍ، وَهَذَا مِنْ بَابِ الْأَوَّلَى، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ حَرَامًا وَلَا مَكْرُوهًا؛ لِقَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ»^(١) لَكِنَّ الَّذِي يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ الْجُنُبِ أَنْ يُبَادِرَ بِالْاِغْتِسَالِ، هَذَا هُوَ الْأَفْضَلُ، وَمَنْ الْمَعْلُومُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَ الْإِنْسَانُ وَهُوَ جُنُبٌ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ وَهُوَ جُنُبٌ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَطُوفَ وَهُوَ جُنُبٌ؛ لِأَنَّهُ تَمْنُوعٌ مِنَ الْمُكْثِ فِي الْمَسْجِدِ إِلَّا بِوُضُوءٍ.

وَجَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ جُنُبٌ»^(٢)، وَوَرَدَ أَيْضًا فِي الْحَدِيثِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَيْرُقَدْ أَحَدُنَا وَهُوَ جُنُبٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَرْقُدْ وَهُوَ جُنُبٌ»^(٣).

الْفَائِدَةُ الْخَامِسَةُ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَعْلَمُ الْغَيْبَ، وَتُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «أَيَّنَ كُنْتَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ»، فَجَهَلَ أَيَّنَ كَانَ، وَلَوْ كَانَ يَعْلَمُ الْغَيْبَ لَمْ يَجْهَلْ، وَإِذَا كَانَ لَا يَعْلَمُ الْغَيْبَ فِي حَيَاتِهِ فَهُوَ فِي مَمَاتِهِ مِنْ بَابِ أَوَّلَى، لَكِنْ قَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أَنَّ أَعْمَالَ أُمَّتِهِ تُعَرَّضُ عَلَيْهِ»^(٤)، فَإِنْ صَحَّ هَذَا، فَإِنَّهُ مِنْ عِنْدِ

(١) أخرجه مسلم: كتاب الحيض، باب ذكر الله تعالى في حال الجنابة وغيرها، رقم (٣٧٣).

(٢) أخرجه أحمد (١/٨٣)، وأبو داود: كتاب الطهارة، باب في الجنب يؤخر الغسل، رقم (٢٢٧)، والنسائي: كتاب الطهارة، باب في الجنب إذا لم يتوضأ، رقم (٢٦١)، من حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الغسل، باب نوم الجنب، رقم (٢٨٧)، ومسلم: كتاب الحيض، باب جواز نوم الجنب واستحباب الوضوء له، رقم (٣٠٦).

(٤) أخرجه البزار في المسند (٥/٣٠٨، رقم ١٩٢٥)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٦/١٧٩)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ وَلَيْسَ وَصْفًا ذَاتِيًّا لِلرَّسُولِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ سَلَامَنَا عَلَيْهِ يُعَرِّضُ عَلَيْهِ.

وَيَتَفَرَّغُ عَلَى هَذِهِ الْفَائِدَةِ:

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: بُطْلَانُ عَقِيدَةِ الصُّوفِيَّةِ وَمَنْ شَابهَهُمْ فِي دَعْوَاهُمْ بِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ يَعْلَمُ الْغَيْبَ.

وَوَجْهُهُ: أَنَّ الْحَدِيثَ ظَاهِرٌ جِدًّا فِي أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمْ يَعْلَمْ الْغَيْبَ، وَيُقَالُ لَهُمْ: أَيْنَ دَلِيلُكُمْ؟

وَنَقُولُ لَهُمْ: فِي الْقُرْآنِ مَا يَرُدُّ عَلَيْكُمْ، فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ﴾ [الأنعام: ٥٠].

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: أَنَّ الْجُنُبَ لَا يَنْجُسُ نَجَاسَةً حِسِّيَّةً، بِمَعْنَى أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا كَانَ جُنُبًا وَجَلَسَ إِلَى إِخْوَانِهِ، أَوْ مَسَّ إِخْوَانَهُ مَعَ الرُّطُوبَةِ، فَإِنَّهُ لَا يَنْجُسُهُمْ.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: أَنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ نَجَاسَةً مَعْنَوِيَّةً؛ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ».

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا كَانَ الْمُؤْمِنُ لَا يَنْجُسُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ مَعْنَوِيًّا، لِمَاذَا نَمْنَعُهُ مِنْ مَسِّ الْمُصْحَفِ بِدُونِ حَائِلٍ؟

فَالْجَوَابُ: احْتِرَامًا لِلْمُصْحَفِ أَنْ يَمَسَّهُ عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ؛ وَلِهَذَا نَمْنَعُهُ مِنَ الصَّلَاةِ مَعَ أَنَّهُ ظَاهِرٌ، كُلُّ هَذَا تَعْظِيمًا لِلصَّلَاةِ وَاحْتِرَامًا لَهَا.

الْفَائِدَةُ التَّاسِعَةُ: التَّسْبِيحُ عِنْدَ التَّعَجُّبِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «سُبْحَانَ اللَّهِ»، وَهَذَا أَمْرٌ مَعَهُودٌ مِنْ عَهْدِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا. حَتَّى الرَّجُلُ إِذَا وَرَدَ عَلَى نَفْسِهِ مَا يَسْتَعْرِبُ يَقُولُ: سُبْحَانَ اللَّهِ! كَيْفَ يَكُونُ هَذَا؟!

الْفَائِدَةُ الْعَاشِرَةُ: تَنْزِيهِ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ كُلِّ نَقْصٍ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «سُبْحَانَ اللَّهِ»، وَتَنْزِيهِ اللَّهِ عَنْ كُلِّ نَقْصٍ مِنَ الصِّفَاتِ الْمُنْفِيَّةِ، وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَيْسَ فِي صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى نَفْيٌ مُحْضٌ، وَأَنَّ الصِّفَةَ الْمُنْفِيَّةَ عَنِ اللَّهِ تَتَضَمَّنُ كَمَا لَ صِدْهَا.

فَمَثَلًا: تَنْزِيهِ اللَّهِ عَنْ كُلِّ نَقْصٍ يَتَضَمَّنُ كَمَالَهُ، وَيُظْهَرُ هَذَا فِيمَا ذَكَرْنَاهُ فِي الشَّرْحِ مِنْ أَنَّهُ عَزَّجَلَّ يُنَزَّهُ عَنْ أُمُورٍ ثَلَاثَةٍ.

الْفَائِدَةُ الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: حُسْنُ تَعْلِيمِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَأَنَّهُ إِذَا ذَكَرَ الْحُكْمَ الَّذِي قَدْ يُسْتَعْرَبُ ذَكَرَ عِلَّتَهُ؛ حَتَّى يَطْمَئِنَّ الْقَلْبُ، وَيَزُولَ الْإِسْتِعْرَابُ. وَجْهُ ذَلِكَ: أَنَّهُ لَمَّا قَالَ «سُبْحَانَ اللَّهِ»، قَالَ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ».



٣٢- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ غَسَلَ يَدَيْهِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ اغْتَسَلَ، ثُمَّ يُحْلِلُ بِيَدَيْهِ شَعْرَهُ، حَتَّى إِذَا ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ أَرَوَى بَشْرَتَهُ، أَفَاضَ عَلَيْهِ الْمَاءَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ سَائِرَ جَسَدِهِ»^(١).

(١) أخرجه البخاري: كتاب الغسل، باب تحليل الشعر حتى إذا ظن أنه قد أروى بشرته أفاض عليه، رقم (٢٧٢)، ومسلم: كتاب الحيض، باب صفة غسل الجنابة، رقم (٣١٦).

٣٣- وَكَانَتْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ: «كُنْتُ أَعْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ، نَعْرِفُ مِنْهُ جَمِيعًا»^(١).

الشرح

هَذَا انْتَقَلَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى نَقْلِ الْأَحَادِيثِ فِي بَيَانِ كَيْفِيَّةِ الْغُسْلِ، وَهُوَ لَهُ كَيْفَتَانِ:

الْأُولَى: كَيْفِيَّةٌ وَاجِبَةٌ.

الثَّانِيَّةُ: كَيْفِيَّةٌ مُسْتَحَبَّةٌ.

أَيُّ: إِنَّ الْإِنْسَانَ يَغْتَسِلُ عَلَى سَبِيلِ الْوُجُوبِ، وَيَعْتَسِلُ عَلَى سَبِيلِ الْكَمَالِ وَالِاسْتِحْبَابِ.

فَأَمَّا الْكَيْفِيَّةُ الْوَاجِبَةُ: بِأَنْ يُطَهَّرَ جَمِيعَ بَدَنِهِ عَلَى أَيِّ حَالٍ كَانَ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ [المائدة: ٦]؛ وَلِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِلرَّجُلِ حِينَ أَعْطَاهُ الْمَاءَ: «اذْهَبْ فَأَفْرِغْهُ عَلَى نَفْسِكَ»^(٢)، وَلَمْ يُبَيِّنْ كَيْفَ يُفْرِغْهُ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْغُسْلَ مِنَ الْجَنَابَةِ يَكْفِي عَلَى أَيِّ وَجْهِ كَانَ، لَكِنْ لَا بُدَّ مِنَ الْمَضْمُضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ؛ لِأَنَّ الْفَمَ وَالْأَنْفَ مِنَ الظَّاهِرِ لَا مِنَ الْبَاطِنِ، بِدَلِيلِ وَجُوبِ تَطْهِيرِهِمَا فِي الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ،

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْغُسْلِ، بَابُ تَحْلِيلِ الشَّعْرِ حَتَّى إِذَا ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ أَرَوَى بَشْرَتَهُ أَفَاضَ عَلَيْهِ، رَقْمُ (٢٧٣)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْحَيْضِ، بَابُ الْقَدْرِ الْمُسْتَحَبِّ مِنَ الْمَاءِ فِي غَسْلِ الْجَنَابَةِ، رَقْمُ (٣٢١).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ التَّيْمَمِ، بَابُ الصَّعِيدِ الطَّيِّبِ وَضُوءِ الْمُسْلِمِ يَكْفِيهِ مِنَ الْمَاءِ، رَقْمُ (٣٤٤)، مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ حَصِينٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَأَنَّ الْإِنْسَانَ -أَيْضًا- لَوْ أَدْخَلَ الْمَاءَ فِي فَمِهِ أَوْ أَنْفِهِ وَهُوَ صَائِمٌ فَإِنَّهُ لَا يُفْطِرُ.

فَإِنْ قِيلَ: مَا حُكْمُ مَنْ اغْتَسَلَ وَنَسِيَ أَنْ يَتَمَضَّمَصَ وَيَسْتَنْشِقَ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ يُعِيدُ الْغُسْلَ، وَلَوْ صَلَّى يُعِيدُ الصَّلَاةَ أَيْضًا.

فَإِنْ قِيلَ: وَهَلِ الْعَيْنَانِ مِنَ الظَّاهِرِ، أَوْ مِنَ الْبَاطِنِ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّهُمَا مِنَ الظَّاهِرِ، لَكِنْ لَا يَجِبُ إِدْخَالُ الْمَاءِ فِيهِمَا؛ لِأَنَّ هَذَا فِيهِ ضَرَرٌ، وَالشَّرْعُ لَا يَأْتِي بِالضَّرَرِ؛ وَلِهَذَا كُفَّ^(١) ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي آخِرِ عُمُرِهِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَتَشَدَّدُ فِي الْوُضُوءِ، فَيَدْخُلُ الْمَاءَ فِي عَيْنَيْهِ^(٢).

وَقُلْنَا: إِنَّ الْعَيْنَيْنِ مِنَ الظَّاهِرِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ صَبَّ الْإِنْسَانُ قَطْرَةً^(٣) فِي عَيْنِهِ وَهُوَ صَائِمٌ، فَإِنَّهُ لَا يُفْطِرُ، قَوْلًا وَاحِدًا. أَمَّا إِنْ وَصَلَتْ إِلَى حَلْقِهِ، فَفِيهِ خِلَافٌ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يُفْطِرُ أَيْضًا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا تَقُولُونَ فِي رَجُلٍ جَاءَ إِلَى بَرَكَةِ مَاءٍ وَهُوَ جُنُبٌ، فَغَاصَ فِيهَا بِنِيَّةِ الْإِغْتِسَالِ، ثُمَّ خَرَجَ وَتَمَضَّمَصَ وَاسْتَنْشَقَ، هَلْ يُصَلِّي أَوْ لَا؟

فَالْجَوَابُ: نَعَمْ، يُصَلِّي؛ لِأَنَّهُ طَهَّرَ بَدَنَهُ، وَالْغُسْلُ لَا يَخْتِاجُ إِلَى تَرْتِيبٍ حَتَّى نَقُولَ بَلْزَوْمِهِ؛ لِأَنَّ الْبَدَنَ عُضْوٌ وَاحِدٌ.

(١) ذهب بصره، فهو مكفوف. المعجم الوسيط [كفف] (٢/ ٧٩٢).

(٢) أخرج عبد الرزاق في المصنف رقم (٩٩١)، وابن أبي شيبة في المصنف رقم (١٠٧٥)، والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ١٧٧)؛ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ نَضَحَ الْمَاءَ فِي عَيْنَيْهِ.

(٣) هي دواء سائل يقطر في العين أو الجفن. المعجم الوسيط [قطر] (٢/ ٧٤٤).

وهذا فيما إذا كانت البركة أو الحوض كبيراً، وكان من الممكن تنظيف الماء بأن يُفَرَّغَ ويؤتى بهاء جديد، أما إذا كان الماء راکداً فإن الرسول ﷺ نهى عن ذلك «لا يَغْتَسِلَ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي وَهُوَ جُنُبٌ»^(١).

فإن قال قائل: ما تقولون في رجلٍ عليه جنابة، فغسل ساقيه، ثم فخذيه، ثم بطنه، ثم صدره، ثم رأسه، هل يصح ويُجْزئُه؟

فالجواب: نعم؛ لأنه لا يُشترطُ فيه الترتيب.

ودليل ذلك: عموم الآية ﴿فَاطْهَرُوا﴾، وعموم قول الرسول عليه الصلاة والسلام للرجل: «خُذْ هَذَا فَأَفْرِغْهُ عَلَى نَفْسِكَ» ولم يقل له: افعل كذا، أو افعل كذا.

فإن قيل: إذا اقتصر الإنسان على الغسل دون الوضوء، هل يرتفع الحدث؟

فالجواب: نعم، يرتفع؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَرُوا﴾، ولم يقل: تَوَضَّؤُوا ثُمَّ اطَّهَرُوا.

فإن قال قائل: قلنا في تعريف الغسل بأنه التَّعَبُّدُ لِلَّهِ تَعَالَى بِإِفَاضَةِ الْمَاءِ عَلَى جَمِيعِ الْجَسَدِ عَلَى صِفَةٍ مَخْصُوصَةٍ. فإن قيل: ألا يكفي أن نقول في تعريفه بأنه التَّعَبُّدُ لِلَّهِ تَعَالَى بِإِفَاضَةِ الْمَاءِ عَلَى جَمِيعِ الْجَسَدِ، وأما قولنا: «على صفة مخصوصة» إنما تكون في الكيفية المستحبة للغسل لا الواجبة؟

فالجواب: بل ينصرف على الكيفية المستحبة والواجبة؛ فإن الكيفية الواجبة

(١) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب النهي عن الاغتسال في الماء الراكد، رقم (٢٨٣)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فيها صفة مخصوصة، فلا بُدَّ مِنْ نِيَّةٍ، ولا بُدَّ مِنْ تَسْمِيَةٍ عَلَى الْقَوْلِ بِوُجُوبِهَا، ولا بُدَّ مِنَ الْمَوَالَاةِ عَلَى الْقَوْلِ بِاشْتِرَاطِهَا.

قَوْلُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ»، يَعْنِي: إِذَا شَرَعَ فِي الْإِغْتِسَالِ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى: إِذَا فَرَّغَ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى: إِذَا أَرَادَ.

وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا﴾ [المائدة: ٦]، أَي: إِذَا أَرَدْتُمْ.

وَبِهَذَا نَعْرِفُ أَنَّ الْفِعْلَ قَدْ يُرَادُ بِهِ الْإِرَادَةُ، وَقَدْ يُرَادُ الشَّرُوعُ فِيهِ دُونَ إِكْمَالِهِ، وَقَدْ يُرَادُ بِهِ إِكْمَالُهُ، حَسَبَ السِّيَاقِ.

قَوْلُهَا: «مِنَ الْجَنَابَةِ»، (مِنْ) هُنَا الظَّاهِرُ أَنَّهَا لِلْسَّبَبِيَّةِ، أَي: بِسَبَبِ الْجَنَابَةِ، وَ(الْجَنَابَةُ) سَبَقَ أَتَمُّهَا فِي اللَّغَةِ مِنَ الْبُعْدِ، وَفِي الشَّرْعِ تُطْلَقُ عَلَى الْجَمَاعِ، أَوْ إِنْزَالِ الْمَنِيِّ بِشَهْوَةٍ.

قَوْلُهَا: «غَسَلَ يَدَيْهِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ»، فَقَوْلُهَا: «غَسَلَ يَدَيْهِ» أَي: كَفَّيْهِ؛ لِأَنَّهَا الْاِلْتِنَانِ اللَّتَانِ يُطَهَّرُ بِهِمَا، فَنَاسَبَ أَنْ يَبْدَأَ بِهِمَا قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ غَسَلَ الْكَفَّيْنِ أَوَّلَ الْغُسْلِ مِنْ سُنَّةِ الْغُسْلِ أَوْ أَنَّهُ دَاخِلٌ تَحْتَ قَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَيْهِ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهُمَا فِي الْإِنَاءِ ثَلَاثًا؛ فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَذَرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ»^(١)؟

فَالْجَوَابُ: هَذَا مِنْ سُنَّةِ الْغُسْلِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَانَ نَائِمًا.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب الاستجمار وترا، رقم (١٦٢)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب كراهة غمس المتوضئ وغيره يده المشكوك في نجاستها في الإناء قبل غسلها ثلاثاً، رقم (٢٧٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَهَلْ غَسَلَ الْيَدَيْنِ وَتَشَيْفُهَا قَبْلَ الطَّعَامِ مِنَ السُّنَّةِ؟

الجواب: لا، بل مِنْ بَابِ التَّنْظِيفِ، وَهُنَاكَ حَدِيثٌ أَنَّ مِنْ سُنَّةِ الطَّعَامِ الْوُضُوءَ قَبْلَهُ وَالْوُضُوءَ بَعْدَهُ^(١)، لَكِنَّهُ ضَعِيفٌ، فَغَسَلَ الْكَفَّيْنِ عِنْدَ الْأَكْلِ إِنَّمَا هُوَ عَادَةٌ إِذَا احتَاجَ الْإِنْسَانُ إِلَيْهِ فَعَلَهُ؛ لِأَنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَكُونُ قَدْ مَسَّ أُنَاسًا كَثِيرِينَ وَأَيْدِيَهُمْ فِيهَا عَرَقٌ، وَصَارَ لَهَا بَعْضُ الرَّائِحَةِ، أَوْ يَكُونُ قَدْ مَارَسَ أَعْمَالًا تَتَلَوَّثُ بِهَا الْيَدُ. وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ نَظِيفَةً كَمَا لَوْ كَانَ قَبْلَ قَلِيلٍ قَدْ غَسَلَهَا بِالمَاءِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْغَسْلِ.

أَمَّا مَسْأَلَةُ التَّنْشِيفِ بَعْدَ غَسْلِ الْكَفَّيْنِ قَبْلَ الطَّعَامِ فَهَذَا - فِي الْحَقِيقَةِ - عَقْلًا لَا يَنْفَعُ؛ لِأَنَّ مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ بَعْدَ أَنْ نَظَّفَ يَدَهُ ذَهَبَ فَلَوَّثَهَا؛ لِأَنَّ الْمِنْشَفَةَ يَتَنَشَّفُ بِهَا النَّاسُ، وَقَدْ يَكُونُ فِيهِمْ مَرِيضٌ، أَوْ مُتَلَطِّخُ الْيَدِ، أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ. أَمَّا إِذَا كَانَ مِنْدِيلًا مِنْ وَرَقٍ فَلَا بَأْسَ.

وَهُنَا لَمْ تَذْكُرْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا غَسَلَ الْفَرْجِ، لَكِنَّهُ ذُكِرَ فِي حَدِيثٍ مِيمُونَةٍ^(٢)، وَهُوَ أَمْرٌ لَا بُدَّ مِنْهُ، فَيَغْسِلُ الْفَرْجَ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ، ثُمَّ يَغْسِلُ كَفَّيْهِ.

قَوْلُهَا: «ثُمَّ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ»، يَبْتَدِئُ بِغَسْلِ الْوَجْهِ، وَيَتَّهِمُ بِغَسْلِ الرَّجْلَيْنِ.

(١) أخرجه أحمد (٤٤١/٥)، وأبو داود: كتاب الأطعمة، باب في غسل اليد قبل الطعام، رقم (٣٧٦١)، والترمذي: كتاب الأطعمة، باب ما جاء في الوضوء قبل الطعام وبعده، رقم (١٨٤٦)، من حديث سلمان الفارسي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «بركة الطعام الوضوء قبله، والوضوء بعده»، وضعفه أبو داود والترمذي.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الغسل، باب من توضأ في الجنابة ثم غسل سائر جسده، رقم (٢٧٤)، ومسلم: كتاب الحيض، باب صفة غسل الجنابة، رقم (٣١٧).

قَوْلُهَا: «ثُمَّ اغْتَسَلَ» أَي: أَفَاضَ الْمَاءَ عَلَى بَدَنِهِ، «ثُمَّ يُحْلِلُ بِيَدَيْهِ شَعْرَهُ، حَتَّى إِذَا ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ أَرَوَى بَشْرَتَهُ، أَفَاضَ عَلَيْهِ الْمَاءَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ» أَي: يَصُبُّ الْمَاءَ عَلَى الشَّعْرِ، وَشَعْرُهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - كَانَ كَثِيفًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُقُهُ إِلَّا فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ، فَيُرَوِّيه أَوَّلًا.

فَإِنْ قِيلَ: وَهَلِ اتَّخَذَ شَعَرَ الرَّأْسِ مِنَ السُّنَّةِ؟

قُلْنَا: الصَّحِيحُ أَنَّ اتَّخَاذَ الشَّعْرِ مِنْ بَابِ الْعَادَاتِ وَلَيْسَ مِنْ بَابِ الْعِبَادَاتِ؛ وَلِهَذَا لَمْ يَأْمُرْ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ بِخِلَافِ اللَّحْيَةِ، لَمَّا كَانَ إِعْفَاؤُهَا مِنَ الْعِبَادَاتِ، أَمَرَ بِهِ، فَاتَّخَذَ شَعَرَ الرَّأْسِ لَيْسَ مِنَ الْعِبَادَاتِ، وَلَكِنَّهُ مِنَ الْعَادَاتِ، فَإِذَا كُنْتَ فِي بَيْتَةٍ تَتَّخِذُ شَعَرَ الرَّأْسِ فَلَا تَشِدُّ عَنْهُمْ وَتَحْلِقُ، وَإِذَا كُنْتَ فِي بَيْتَةٍ تَحْلِقُ رَأْسَهَا فَاحْلِقْ؛ وَلِهَذَا قَالَ الرَّسُولُ ﷺ لَمَّا رَأَى الصَّبِيَّ الَّذِي حَلَقَ رَأْسَهُ دُونَ الْبَعْضِ، قَالَ: «احْلِقُوهُ كُلَّهُ أَوْ اتْرْكُوهُ كُلَّهُ»^(١).

وقَوْلُهَا: «إِذَا ظَنَّ»: الظَّنُّ هُنَا إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى تَرْجِيحِ الْفِعْلِ، أَوْ تَيَقُّنِ الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ الظَّنَّ يُطْلَقُ عَلَى التَّرْجِيحِ وَعَلَى التَّيَقُّنِ. تَرْجُحُ الْفِعْلِ: وَهَذَا مَعْرُوفٌ.

تَيَقُّنُ الْفِعْلِ: كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَطَنُوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ﴾ [التوبة: ١١٨]، أَي: تَيَقَّنُوا، وَقَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦]، يَعْنِي: يَتَيَقَّنُونَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكْفِي التَّرْجِيحُ فِي الْإِيمَانِ، بَلْ لَا بُدَّ مِنَ الْجَزْمِ.

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٨٨)، وأبو داود: كتاب الرجل، باب في الذؤابة، رقم (٤١٩٥)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

إِذَنْ: قَوْلُهَا هُنَا: «ظَنَّ أَنَّهُ أَرَوَى بَشَرَتَهُ» يَحْتَمِلُ الْيَقِينَ وَيَحْتَمِلُ الرَّجْحَانَ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الرَّجْحَانَ كَافٍ فِي الْإِسْبَاغِ.

وَقَوْلُهَا: «بَشَرَتَهُ» أَي: مَا تَحْتَ الشَّعْرِ، «أَفَاضَ عَلَيْهِ الْمَاءَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ»، أَي: صَبَّهُ عَلَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

فَعَلَى هَذَا: يُغْسَلُ الرَّأْسُ أَوَّلًا حَتَّى تُرَوَى بَشَرَتُهُ، ثُمَّ يُفَاضُ عَلَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

وَقَوْلُهَا: «ثُمَّ غَسَلَ سَائِرَ جَسَدِهِ» سَائِرُ بِمَعْنَى بَاقٍ، أَوْ بِمَعْنَى جَمِيعٍ؛ لِأَنَّهَا: إِمَّا أَنْ تَكُونَ مُشْتَقَّةً مِنَ السُّورِ وَهُوَ الْبَقِيَّةُ، وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ مُشْتَقَّةً مِنَ السُّورِ وَهُوَ الْبِنَاءُ الْمُحِيطُ بِالْبَيْتِ.

فَعَلَى الْمَعْنَى الْأَوَّلِ: تَكُونُ بِمَعْنَى بَاقٍ.

وَعَلَى الْمَعْنَى الثَّانِي: تَكُونُ بِمَعْنَى جَمِيعٍ.

وَهُنَا يَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ غَسْلَ سَائِرِ جَسَدِهِ، أَي: بَاقِيهِ، فَيَخْرُجُ مِنْ ذَلِكَ الرَّأْسُ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ جَمِيعَ جَسَدِهِ، فَيَكُونُ شَامِلًا لِلرَّأْسِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَهَلْ تَبْدَأُ غُسْلَ الْجَنَابَةِ بِالْيَمِينِ؟

فَالْجَوَابُ: نَعَمْ؛ لِغُضْمِ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْجِبُهُ التَّيْمُنُ أَوْ التَّيْمُنُ فِي تَنْعَلِهِ وَتَطَهَّرَهُ وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ»^(١)، فَهَذَا الْحَدِيثُ أَصْلٌ فِي اسْتِعْمَالِ الْيَمِينِ قَبْلَ الْيَسَارِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب التيمن في الوضوء والغسل، رقم (١٦٨)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب التيمن في الطهور وغيره، رقم (٢٦٨).

وَلَمْ يَغْسِلْ رِجْلَيْهِ هُنَا؛ لِأَنَّهُ غَسَلَهُمَا مَعَ الْوُضُوءِ. وَإِلَى هُنَا انْتَهَتْ صِفَةُ الْغُسْلِ.

قَوْلُهَا: «وَكَانَتْ تَقُولُ: كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ، نَغْتَرِفُ مِنْهُ جَمِيعًا»: يَغْتَسِلَانِ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ، وَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَا كَاشِفِي الْعَوْرَةِ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الْوَاقِعُ؛ إِذِ إِثْمُهُمَا لَا يَتَكَلَّفَانِ الْاِغْتِسَالَ وَعَلَيْهِمَا قَمِيصٌ -مَثَلًا- لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَا كَاشِفِي الْعَوْرَةِ.

وَقَوْلُهَا: «نَغْتَرِفُ مِنْهُ جَمِيعًا»، قَدْ وَرَدَ تَفْصِيلُهُ فِي لَفْظٍ آخَرَ أَنَّ أَيْدِيَهُمَا تَخْتَلِفُ^(١)، الرَّسُولُ ﷺ يَكُونُ قَدْ نَزَعَ وَهِيَ قَدْ أَنْزَلَتْ يَدَهَا، حَتَّى كَانَ أَحَدُهُمَا يَقُولُ: «أَبْقِ لِي أَبْقِ لِي»^(٢)؛ لِأَنَّ الْمَاءَ كَانَ قَلِيلًا.

مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ إِذَا اغْتَسَلَ أَنْ يَكُونَ كَمَا كَانَ الرَّسُولُ ﷺ يَغْتَسِلُ؛ لِعُمُومِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١].

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ: الْاِكْتِفَاءُ بِالظَّنِّ فِي بَابِ الطَّهَّارَةِ، لِقَوْلِهَا: «حَتَّى إِذَا ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ أَرَوَى بَشَرَتَهُ»؛ وَلِهَذَا قَالَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: يَكْفِي الظَّنُّ فِي الْإِسْبَاحِ، وَيَكْفِي الظَّنُّ فِي تَطْهِيرِ الْفَرْجِ فِي بَابِ الْإِسْتِنْجَاءِ وَالِاسْتِحْجَارِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا مِنْ بَابِ التَّخْفِيفِ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الغسل، باب هل يدخل الجنب يده في الإناء، رقم (٢٦١)، ومسلم: كتاب الحيض، باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة، رقم (٤٥ / ٣٢١).

(٢) أخرجه أحمد (٩١ / ٦).

أَنْ يُكْتَفَى بِالظَّنِّ؛ لِأَنَّنا لَوْ قُلْنَا: لَا بُدَّ مِنَ الْيَقِينِ، فَرُبَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ فَاتِحًا لِلْوَسْوَاسِ، وَيَبْقَى الْإِنْسَانُ دَائِمًا يُنَظَّفُ الدُّبْرَ وَيَقُولُ: إِلَى الْآنَ مَا تَيَقَّنْتُ، لَكِنْ إِذَا قُلْنَا: يُكْتَفَى بِغَلْبَةِ الظَّنِّ، صَارَ فِي هَذَا دَفْعٌ لِلْوَسْوَاسِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَهَلِ الدَّلَالَةُ فِي الْغُسْلِ وَاجِبٌ؟

فَالْجَوَابُ: يَقُولُ الْقَحْطَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي نُونِيَّتِهِ^(١):

وَالْغُسْلُ فَرَضٌ وَالتَّدْلُكُ سُنَّةٌ وَهُمَا بِمَذْهَبِ مَالِكٍ فَرَضَانِ

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أَنَّ الْاِغْتِسَالَ لَا يُشْرَعُ فِيهِ التَّكَرُّارُ فِي غَيْرِ الرَّأْسِ؛ لِقَوْلِهَا: «ثُمَّ غَسَلَ سَائِرَ جَسَدِهِ»، وَلَمْ تَذْكُرْ ثَلَاثًا وَلَا مَرَّتَيْنِ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ أَنَّ الْاِغْتِسَالَ يَكْفِي مَرَّةً وَاحِدَةً؛ لِأَنَّ هَذِهِ الطَّهَارَةُ عَامَّةٌ.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: لَا يُعَادُ غُسْلُ الْقَدَمَيْنِ إِذَا غُسِلَا فِي أَوَّلِ الْغُسْلِ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَذْكُرْ ذَلِكَ، وَالسِّيَاقُ فِي مَقَامِ الْبَيَانِ، وَالْبَيَانُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ شَامِلًا لِجَمِيعِ الْعِبَادَةِ. وَهِيَ قَدْ ذَكَرْتَ أَوَّلًا أَنَّهُ قَدْ تَوَضَّأَ وَضَوْءَهُ لِلصَّلَاةِ.

الْفَائِدَةُ الْخَامِسَةُ: جَوَازُ اِغْتِسَالِ الرَّجُلِ مَعَ زَوْجَتِهِ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ، تُوْخِذُ مِنْ قَوْلِهَا: «كُنْتُ اِغْتَسَلْتُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ».

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْإِنَاءُ بَيْنَهُمَا، وَهُنَاكَ جِدَارٌ يُدْخِلَانِ أَيْدِيَهُمَا مِنْ فُرْجَةِ الْجِدَارِ.

فَالْجَوَابُ: هَذَا بَعِيدٌ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَنْفَتَحَ هَذَا الْبَابُ عَلَيْنَا، فَفِي بَابِ الْاِسْتِدْلَالِ

(١) نونية القحطاني (ص: ٣٦).

لَا تُحَاوِلُ أَنْ تُدْخِلَ الْإِجَازَاتِ الْعَقْلِيَّةَ؛ لِأَنَّهَا لَوْ فَتَحْنَا بَابَ الْإِجَازَةِ الْعَقْلِيَّةِ، لَمْ يَبْقَ لَنَا دَلِيلٌ سَالِمٌ إِطْلَاقًا، فَكُلُّ دَلِيلٍ يُمَكِّنُ أَنْ يُورِدَ الْإِنْسَانُ عَلَيْهِ شُبُهًا، سَيَقُولُ: يَحْتَمِلُ!

وَهَذَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ جِدَارٌ وَيَكُونُ الْإِنَاءُ بِجَانِبِ الْجِدَارِ، وَتُدْخِلُ يَدَهَا مِنْ ثُغْبٍ فِي الْجِدَارِ وَتَغْتَرِفَ، وَهَذَا عَقْلًا جَائِزٌ، لَكِنَّهُ عَادَةٌ غَيْرُ جَائِزَةٍ.

إِذَنْ: تَبْقَى الْفَائِدَةُ حَقِيقَةً؛ لِأَنَّ هَذَا احْتِمَالٌ عَقْلِيٌّ بَعِيدٌ، تَمْنَعُهُ الْعَادَةُ.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: جَوَازُ كَشْفِ الرَّجُلِ عَوْرَتَهُ لِامْرَأَتِهِ، وَالْمَرْأَةِ عَوْرَتَهَا لِزَوْجِهَا؛ لِأَنَّ الْمُغْتَسِلَ عَادَةً يَكُونُ عَارِيًّا مِنَ الثِّيَابِ.

فَيَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَكْشِفَ عَوْرَتَهُ لِامْرَأَتِهِ، وَأَنْ تَكْشِفَ عَوْرَتَهَا لَهُ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَعْيُنِهِمْ هَحْفُظُونَ ﴿٥﴾ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾ [المؤمنون: ٦].

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَجَرَّدَا تَجَرَّدَ الْعَيْرَيْنِ»^(١)، يَعْنِي: عِنْدَ الْجَمَاعِ. قُلْنَا: هَذَا الْحَدِيثُ ضَعِيفٌ؛ فَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَنَامُ هُوَ وَأَهْلُهُ فِي لِحَافٍ وَاحِدٍ مُبَاشَرَةً؛ لِأَنَّ اللَّهَ أَبَاحَ هَذَا؛ وَلِأَنَّ الْإِنْسَانَ مَعَ زَوْجَتِهِ يَسْتَمْتِعُ بِذَلِكَ أَكْثَرَ. وَكُلُّ شَيْءٍ يُؤَدِّي إِلَى الْاسْتِمْتَاعِ بِالزَّوْجَةِ وَحُبَّةِ الْوُضُوءِ إِلَيْهَا فَإِنَّهُ أَمْرٌ مَطْلُوبٌ؛ لِأَنَّهُ يُورِثُ الْمَحَبَّةَ وَالْأَلْفَةَ؛ وَلِهَذَا أُمِرَتِ الزَّوْجَةُ أَنْ تَتَجَمَّلَ لِلزَّوْجِ، وَكَذَلِكَ الزَّوْجُ يَتَجَمَّلُ لِلْمَرْأَةِ.

(١) أخرجه ابن ماجه: كتاب النكاح، باب التستر عند الجماع، رقم (١٩٢١)، من حديث عتبة بن عبد السلمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وضعف إسناده البوصيري في مصباح الزجاجة (١٠٩/٢).

أَمَّا مَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ النَّاسِ يُرِيدُونَ التَّجَمُّلَ مِنْ زَوْجَاتِهِمْ بِأَجْمَلِ الثِّيَابِ، وَأَطْيَبِ الْحُلِيِّ، ثُمَّ يَأْتُونَ إِلَيْهِنَّ بِخِيشَةٍ! فَهَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ، فَكَمَا تُحِبُّ أَنْ تَتَجَمَّلَ لَكَ، فَإِنَّهَا أَيْضًا تُحِبُّ أَنْ تَتَجَمَّلَ لَهَا.

وَاحْرِصْ أَنْ تَكُونَ مُعَامِلًا لَهَا بِالْمِثْلِ؛ لِئَلَّا تَطْمَحَ إِلَى غَيْرِكَ؛ لِأَنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ ابْنِ آدَمَ مَجْرَى الدَّمِ»^(١).

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: يَجُوزُ لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ أَنْ يَغْتَسِلَا مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ، لَا يُقَالُ: إِنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَمَسُّ الْمَاءَ الَّذِي يَغْتَسِلُ مِنْهُ الرَّجُلُ، أَوْ: الرَّجُلُ لَا يَمَسُّ الْمَاءَ الَّذِي تَغْتَسِلُ مِنْهُ الْمَرْأَةُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَغْتَسِلَ الرَّجُلُ بِفَضْلِ مَاءِ الْمَرْأَةِ، أَوِ الْمَرْأَةُ بِفَضْلِ مَاءِ الرَّجُلِ؟

فَالْجَوَابُ: نَعَمْ، عَلَى الْقَوْلِ الصَّحِيحِ؛ لِأَنَّهُ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَغْتَسِلَ بِبَاءٍ بَعْدَ مِيمُونَةٍ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي كُنْتُ جُنُبًا، وَقَدْ اغْتَسَلْتُ بِهِ؛ فَقَالَ لَهَا: «إِنَّ الْمَاءَ لَا يُجْنِبُ»^(٢)، فَهَذَا صَرِيحٌ فِي جَوَازِ ذَلِكَ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الاعتكاف، باب زيارة المرأة زوجها في اعتكافه، رقم (٢٠٣٨)، ومسلم: كتاب السلام، باب يستحب لمن رئي خاليا بامرأة...، رقم (٢١٧٥)، من حديث صفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه أبو داود: كتاب الطهارة، باب الماء لا يجنب رقم (٦٨)، والترمذي: كتاب الطهارة، باب ما جاء في الرخصة في ذلك، رقم (٦٥)، والنسائي: كتاب المياه، رقم (٣٢٥)، وابن ماجه: كتاب الطهارة، باب الرخصة بفضل وضوء المرأة، رقم (٣٧٠)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قال: اغتسل بعض أزواج النبي ﷺ، ولم يسمها.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يُجْمَعُ بَيْنَ اغْتِسَالِ النَّبِيِّ ﷺ بِفَضْلِ مَيْمُونَةٍ، وَبَيْنَ مَا وَرَدَ مِنْ أَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ نَهَى أَنْ يَغْتَسِلَ أَحَدٌ مِنَ الزَّوْجَيْنِ بِفَضْلِ مَاءِ الْآخَرِ؟
فَالْجَوَابُ عَلَى هَذَا مِنْ وَجْهَيْنِ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ ضَعَّفُوهُ، وَقَالُوا: لَا يَصِحُّ لَشُدُّوْهُ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ الصَّحِيحَ ثَابِتٌ مِنْ فِعْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ هَذَا النِّهْيَ لَيْسَ عَلَى سَبِيلِ التَّحْرِيمِ، بَلْ عَلَى سَبِيلِ الْأَوَلَوِيَّةِ؛ وَلِهَذَا جَاءَ فِي نَفْسِ الْحَدِيثِ «وَلْيَغْتَرِفَا جَمِيعًا»، فَكَأَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَرَادَ أَنْ يَغْتَرِفَا جَمِيعًا؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، حَتَّى تَحْضُلَ الْأَلْفَةُ وَالْمَوَدَّةُ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَيَكُونُ النِّهْيُ هُنَا عَلَى سَبِيلِ الْكَرَاهَةِ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْ: عَلَى سَبِيلِ الْأَدَبِ وَالْأَوَّلَى وَالْأَفْضَلُ - وَهَذَا الْأَصَحُّ - أَلَّا يَغْتَسِلَ أَحَدُهُمَا بِفَضْلِ الْآخَرِ، بَلْ يَغْتَسِلَانِ جَمِيعًا.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: اسْتِحْبَابُ أَنْ يُشَارِكَ الزَّوْجُ زَوْجَتَهُ فِي الْأَعْمَالِ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَانَ مِنَ الْمُمَكِّنِ أَنْ يَغْتَسِلَ وَحْدَهُ وَهِيَ وَحْدَهَا، لَكِنْ كَوْنُهُمَا يَشَارِكَانِ فِي الْعَمَلِ، فَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا مِمَّا يَجْلِبُ الْمَوَدَّةَ، وَعَلَى هَذَا فنَقُولُ: إِذَا أَمَكَّنَ أَنْ تُشَارِكَهَا فِي الطَّبْخِ فَهُوَ خَيْرٌ، فَمَثَلًا إِذَا قُلْتَ لِلزَّوْجَةِ: هَاتِ الشَّاهِيَّ وَقُمْتِ وَشَارَكْتُهَا فِي تَحْضِيرِ الشَّاهِي؛ فَإِنَّ هَذَا أَفْضَلُ؛ وَلِهَذَا نَجِدُ الشَّبَابَ الصَّغَارَ الَّذِينَ يَتَزَوَّجُونَ قَرِيبًا يَعْمَلُونَ هَذَا بِمُقْتَضَى الطَّبِيعَةِ، وَيَرَى أَنَّهُ يَسْتَمْتِعُ بِهَذَا الشَّيْءِ، وَنَرَى الْكِبَارَ الَّذِينَ كَانَتْ رَغْبَتُهُمْ لَيْسَتْ إِلَى ذَاكَ يَجْلِسُ عَلَى الْأَرِيكِهَةِ وَيَقُولُ: يَا فُلَانَةُ، هَاتِ الشَّاهِيَّ.

عَلَى كُلِّ حَالٍ: مُشَارَكَةُ الزَّوْجِ لَزَوْجَتِهِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأُمُورِ مُفِيدَةٌ جِدًّا، تَجَلِبُّ
الْمَحَبَّةَ وَالْمَوَدَّةَ، وَيُعَرَفُ أَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُمَا تَرْفُوعٌ، وَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ نَدٌّ لِلْآخَرِ، وَفِيهِ مَصَالِحُ
عَظِيمَةٌ، وَقَدْ كَانَ الرَّسُولُ ﷺ فِي مِهْنَةِ أَهْلِهِ^(١)، وَكَانَ يَخْصِفُ نَعْلَهُ وَيُرْقِعُ ثَوْبَهُ^(٢)،
وَقَالَ ﷺ: «خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِهِ وَأَنَا خَيْرُكُمْ لِأَهْلِي»^(٣).



٣٤- عَنْ مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: «وَضَعْتُ
لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَضُوءَ الْجَنَابَةِ، فَأَكْفَأَ بِيَمِينِهِ عَلَى يَسَارِهِ مَرَّتَيْنِ - أَوْ ثَلَاثًا - ثُمَّ غَسَلَ
فَرْجَهُ، ثُمَّ ضَرَبَ يَدَهُ بِالْأَرْضِ، أَوِ الْحَائِطِ مَرَّتَيْنِ - أَوْ ثَلَاثًا - ثُمَّ تَمَضَّمَضَ وَاسْتَنَشَقَّ،
وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ، ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى رَأْسِهِ الْمَاءَ، ثُمَّ غَسَلَ جَسَدَهُ، ثُمَّ تَنَحَّى، فَغَسَلَ
رِجْلَيْهِ، فَأَتَيْتُهُ بِخَرْقَةٍ فَلَمْ يَرُدَّهَا، فَجَعَلَ يَنْفُضُ الْمَاءَ بِيَدِهِ»^(٤).

الشَّرْحُ

سَبَقَ لَنَا أَنْ لِلْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ كَيْفَتَيْنِ: وَاجِبَةٌ وَكَامِلَةٌ، وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي الْكَلَامِ
عَلَى حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب من كان في حاجة أهله فأقيمت الصلاة فخرج، رقم (٦٧٦)،
من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه أحمد (١٠٦/٦)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) أخرجه الترمذي: كتاب المناقب، باب في فضل أزواج النبي ﷺ، رقم (٣٨٩٥)، من حديث عائشة
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. وأخرجه ابن ماجه: كتاب النكاح، باب حسن معاشرته النساء، رقم (١٩٧٧)، من حديث
ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤) أخرجه البخاري: كتاب الغسل، باب من توضأ في الجنابة ثم غسل سائر جسده، رقم (٢٧٤)،
ومسلم: كتاب الحيض، باب صفة غسل الجنابة، رقم (٣١٧).

وَقَدْ أَشْكَلَ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ تَقْسِيمُ الْغُسْلِ إِلَى كَيْفَيْتَيْنِ، وَقَالُوا: إِنَّهُ كَيْفِيَّةٌ وَاحِدَةٌ وَهِيَ الْكَامِلَةُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ [المائدة: ٦]، وَهَذَا مُجْمَلٌ فَبَيَّنَتْهُ السُّنَّةُ، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا الْإِعْتِرَاضَ وَجِيهٌ، لَكِنْ كَوْنُ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَمْ يُبَيِّنْ هَذِهِ الْكَيْفِيَّةَ لِلرَّجُلِ الَّذِي أَعْطَاهُ الْمَاءَ، وَقَالَ: «أَفْرِغْهُ عَلَى نَفْسِكَ»، يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ.

أَمَّا الْحَدِيثُ الثَّانِي فِي كَيْفِيَّةِ الْغُسْلِ فَهُوَ «عَنْ مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ».

قَوْلُهُ: «زَوْجٌ» هِيَ الْأَفْصَحُ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَتُقَالُ لِلرَّجُلِ وَالْأُنْثَى، فَيُقَالُ: «هَذِهِ زَوْجُ فُلَانٍ»، وَيُقَالُ: «هَذَا زَوْجُ فُلَانَةٍ»، وَلَكِنَّ الْفَرَضِيَّيْنَ اضْطَلَحُوا عَلَى أَنَّ تَكُونَ الْأُنْثَى بِالتَّاءِ (زَوْجَةً)، وَالرَّجُلُ بِدُونِ تَاءٍ؛ مِنْ أَجْلِ التَّمْيِيزِ بَيْنَهُمَا عِنْدَ قَسْمِ الْمَوَارِيثِ؛ وَلِهَذَا لَا تَكَادُ تَجِدُ فِي كُتُبِ الْفَرَضِيَّيْنَ (زَوْجٌ) بِمَعْنَى (زَوْجَةٍ)، وَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ؛ لِأَنَّ (زَوْجَةً) لُغَةٌ، لَكِنَّهَا لُغَةٌ رَدِيئَةٌ، وَقَلِيلَةٌ جِدًّا.

وَقَوْلُهَا: «وَضُوءَ الْجَنَابَةِ»: فِيهِ شَيْءٌ مِنَ التَّجَوُّزِ؛ لِأَنَّ الْحَقِيقَةَ أَنْ يُقَالَ: (مَاءَ الْجَنَابَةِ) أَوْ (مَاءَ غُسْلِ الْجَنَابَةِ)، لَكِنْ قَوْلُهَا: «وَضُوءٌ» بِفَتْحِ الْوَاوِ، هُوَ الْمَاءُ الَّذِي يُتَوَضَّأُ بِهِ، وَالْوَضُوءُ بِالضَّمِّ هُوَ نَفْسُ الْفِعْلِ، فَإِذَا قُلْنَا: (وَضُوءٌ) هُوَ الْمَاءُ الَّذِي يُتَوَضَّأُ بِهِ، فَكَيْفَ يَصْلُحُ أَنْ يُقَالَ: وَضُوءُ الْجَنَابَةِ؛ لِأَنَّ الْجَنَابَةَ لَيْسَ فِيهَا وَضُوءٌ إِلَّا تَبَعًا، فَيُقَالُ: إِنَّ هَذَا مِنْ بَابِ التَّجَوُّزِ فِي اللُّغَةِ؛ لِأَنَّهُ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ قَدْ يُتَجَوَّزُ بِاللَّفْظِ فِي غَيْرِ مَعْنَاهُ، لَكِنْ تَدُلُّ عَلَيْهِ الْقَرَأَتَانِ، وَإِذَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْقَرَأَتَانِ صَارَ حَقِيقَةً فِي مَوْضِعِهِ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي جَعَلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: إِنَّهُ لَا حَاجَازَ

فِي اللُّغَةِ^(١)؛ لِأَنَّ الْكَلِمَةَ يَتَحَدَّدُ مَعْنَاهَا بِمَا يَخْتَفُّ بِهَا مِنْ قَرَائِنَ لَفْظِيَّةٍ أَوْ حَالِيَّةٍ، فَإِذَا تَحَدَّدَ الْمَعْنَى بِحَسَبِ السِّيَاقِ، أَوْ بِحَسَبِ قَرِينَةِ الْحَالِ، فَحِينَئِذٍ يَكُونُ حَقِيقَةً فِي مَعْنَاهُ.

وَلَنَا أَنْ نَقُولَ: إِنَّهَا قَالَتْ: «وُضُوءَ الْجَنَابَةِ»؛ لِأَنَّ الْغُسْلَ يَشْتَمِلُ عَلَى الْوُضُوءِ، فَصَارَ هَذَا مِنْ بَابِ التَّغْلِيبِ، وَهُوَ التَّعْبِيرُ بِاللَّفْظِ الدَّالِّ عَلَى أَحَدِ الْمَعْنَيْنِ تَغْلِيْبًا، كَمَا يُقَالُ: «جَاءَ الْعُمَرَانِ»، أَيِ: أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَ(الْقَمَرَانِ)، أَيِ: الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ، وَ«الْجَنَابَةُ»، أَيِ: الْغُسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ.

وَقَوْلُهَا: «فَاكْفَأْ بِيَمِينِهِ عَلَى يَسَارِهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا» أَيِ: أَمَالَ الْإِنَاءَ بِيَمِينِهِ إِلَى يَدِهِ الْيُسْرَى مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، وَيَخْتَمِلُ أَنَّهُ صَبَّ الْمَاءَ بِيَمِينِهِ ثُمَّ غَسَلَ بِهَا يَسَارَهُ، وَكُلُّ جَائِزٌ.

وَقَوْلُهَا: «مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا»: (أَوْ) هُنَا لِلشَّكِّ وَلَيْسَتْ لِلتَّنْوِيعِ؛ لِأَنَّهَا ذَكَرَتْ غُسْلًا وَاحِدًا مَرَّةً وَاحِدَةً، وَلَا يُمَكِّنُ فِيهَا التَّنْوِيعُ بَيْنَ الْاِثْنَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ.

لَكِنْ قَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: أَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (أَوْ) بِمَعْنَى (بَلْ) كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧]، أَيِ: بَلْ يَزِيدُونَ، عَلَى تَقْدِيرِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ.

فَقَوْلُ: بَلْ الْأَظْهَرُ أَنَّهَا لِلشَّكِّ؛ لِأَنَّ (أَوْ) الَّتِي بِمَعْنَى (بَلْ) لَا تَكَادُ تَرَاهَا إِلَّا فِي الْجُمْلِ الْفِعْلِيَّةِ.

(١) الإيوان لابن تيمية (ص: ٨٣).

وَقَوْلُهَا: «ثُمَّ غَسَلَ فَرْجَهُ، ثُمَّ ضَرَبَ يَدَهُ بِالْأَرْضِ، أَوْ الْحَائِطِ، مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا»: هَذَا أَيْضًا شَكٌّ: هَلْ ضَرَبَ يَدَهُ بِالْأَرْضِ أَوْ بِالْحَائِطِ؟ وَإِنَّمَا ضَرَبَ يَدَهُ بِالْأَرْضِ أَوْ الْحَائِطِ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - قَلِيلٌ، فَلَوْ ذَهَبَ يَفْرُكُ يَدَهُ حَتَّى تَزُولَ لُزُوجَةُ الْمَنِيِّ لَأَفْرَغَ مَاءً كَثِيرًا، فَإِذَا ضَرَبَهَا عَلَى الْأَرْضِ أَوْ الْحَائِطِ، فَإِنَّ ذَلِكَ يُسَاعِدُ عَلَى سُرْعَةِ زَوَالِ أَثَرِ الْجَنَابَةِ.

وَهَلِ الصَّابُونَ وَمَا شَابَهُهُ مِنْ سَائِرِ الْمُنْظَفَاتِ تَحُلُّ مَحَلَّ ضَرْبِ الْحَائِطِ أَوْ الْأَرْضِ؟ الْجَوَابُ: الظَّاهِرُ أَنَّهُ إِذَا وَجَدَ مَا يُنْظَفُ الْيَدَ فَإِنَّهُ يَكْفِي، ثُمَّ إِنَّ عِنْدَنَا - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ - فِي وَقْتِنَا لَا نَحْتَاجُ إِلَى هَذَا؛ فَإِنَّ الْمَاءَ كَثِيرٌ، وَيُمْكِنُنَا غَسْلُ الْيَدَيْنِ حَتَّى يَزُولَ الْأَثَرُ.

وَمَا الْمَقْصُودُ بِالْفَرْجِ فِي قَوْلِهَا: «غَسَلَ فَرْجَهُ» الدُّبُرُ أَوِ الْقُبُلُ؟ الْجَوَابُ: الْمَقْصُودُ الْقُبُلُ، وَالْمُنَاسِبَةُ ظَاهِرَةٌ؛ لِأَنَّهُ أَثَرُ الْجِمَاعِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ عَلَى الذَّكَرِ مِنْ تَلَطُّخٍ بِالْمَنِيِّ أَوْ غَيْرِهِ؛ فَسُرْعَ غَسْلِهِ. وَقَوْلُهَا: «ثُمَّ تَمَضَّمَضَ وَاسْتَنْشَقَ»: الْمَضْمَضَةُ مِثْلُ الْخَضْخَضَةِ، وَهِيَ إِدَارَةُ الْمَاءِ فِي الْفَمِ، (وَاسْتَنْشَقَ)، أَيِ: جَذَبَ الْمَاءَ بِنَفْسٍ مِنْ مَنْخَرِيهِ «وَعَسَلَ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ»؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الْوُضُوءُ: مَضْمَضَةً، وَاسْتِنْشَاقًا، وَغَسَلَ الْوَجْهَ، وَقَوْلُهَا: (وَذِرَاعَيْهِ) الْمُرَادُ: الْيَدَانِ كِلَتَاهُمَا، يَعْنِي: الذَّرَاعَ وَالْكَفَّ، لَكِنْ أُطْلِقَ الذَّرَاعُ عَلَى سَائِرِ الْيَدِ مِنْ بَابِ التَّجَوُّزِ.

إِذَا قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ تَقُولُ: إِنَّهُ أُطْلِقَ الذَّرَاعَ عَلَى جَمِيعِ الْيَدِ مَعَ الْكَفِّ، مِنْ بَابِ التَّجَوُّزِ، أَلَيْسَ هَذَا خِلَافَ الظَّاهِرِ؟!

فَالْجَوَابُ: بلى، وَلَكِنَّ حَدِيثَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا يُبَيِّنُ هَذَا؛ حَيْثُ قَالَتْ: «ثُمَّ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ».

قَوْلُهَا: «ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى رَأْسِهِ الْمَاءَ»، وَهَذَا أَطْلَقَتْ أَنَّهُ أَفَاضَ، وَلَمْ تَذْكُرِ التَّثْلِيثَ، فَهَلْ يُقَالُ: إِنَّهُ لَمْ يُنَلِّثْ هُنَا؛ لِأَنَّ ظَاهِرَ الْحَالِ أَنَّ الْمَاءَ قَلِيلٌ؛ وَلِلذَلِكَ لَمْ يَغْسِلْ رِجْلَيْهِ؟! رَجُلَيْهِ؟!

وَقَوْلُهَا: «ثُمَّ غَسَلَ جَسَدَهُ، ثُمَّ تَنَحَّى، فَغَسَلَ رِجْلَيْهِ» تَنَحَّى، أَي: ذَهَبَ نَاحِيَةً أُخْرَى «فَغَسَلَ رِجْلَيْهِ» وَهَذِهِ الْمَرَّةُ الْأُولَى فِي غَسْلِ رِجْلَيْهِ، وَإِنَّمَا تَنَحَّى؛ لِأَنَّ الْأَرْضَ الَّتِي تَحْتَهُ كَانَتْ طِينًا، فَأَحَبَّ أَنْ يَغْسِلَ رِجْلَيْهِ عَلَى أَرْضٍ يَابِسَةٍ حَتَّى لَا تَتَلَوَّثَ بِالطِّينِ.

وَهُنَا إِذَا تَدَبَّرَ الْإِنْسَانُ الْحَدِيثَ عَرَفَ أَنَّ الْمَاءَ قَلِيلٌ بِلَا شَكٍّ؛ لِثَلَاثَةِ أَسْبَابٍ: السَّبَبُ الْأَوَّلُ: أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ اقْتَصَرَ عَلَى بَعْضِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ، وَجَعَلَ الرَّجُلَيْنِ آخِرَ شَيْءٍ.

السَّبَبُ الثَّانِي: أَنَّهُ ضَرَبَ بِيَدَيْهِ الْأَرْضَ أَوْ الْحَائِطَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا؛ لِإِزَالَةِ أَثَرِ الْجَنَابَةِ وَلِزُوجَتِهِ، وَلَوْ كَانَ الْمَاءُ كَثِيرًا؛ لَأَفَاضَ عَلَيْهِ حَتَّى يَزُولَ.

السَّبَبُ الثَّالِثُ: أَنَّهُمَا لَمْ تَذْكُرْ أَنَّهُ أَفَاضَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ بَعْدَ أَنْ أَرَوَى بَشَرَتَهُ.

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ: فَلَدَيْنَا صِفَتَانِ لِلْغُسْلِ كِلَاهُمَا مِنَ الْكَمَالِ:

الْصِّفَةُ الْأُولَى: مَا دَلَّ عَلَيْهِ حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

الصِّفَةُ الثَّانِيَّةُ: مَا دَلَّ عَلَيْهِ حَدِيثُ مِمْوْنَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

قَالَتْ: «فَأَتَيْتُهُ بِخِرْقَةٍ فَلَمْ يَرُدَّهَا» أَتَتْهُ بِخِرْقَةٍ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَتَشَفَّ بِهَا، فَلَمْ يَرُدَّهَا.

وَقَوْلُهَا: «فَجَعَلَ يَنْفُضُ الْمَاءَ بِيَدِهِ» أَي: يَسْلُتُهُ بِيَدَيْهِ.

مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: جَوَازُ هَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ مِنَ الْغُسْلِ، وَفِيهَا مُخَالَفَةٌ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ؛ لِأَنَّ عَائِشَةَ لَمْ تَذْكُرْ أَنَّهُ غَسَلَ كَفَّيْهِ قَبْلَ غَسْلِ فَرْجِهِ، بَلْ لَمْ تَذْكُرْ أَنَّهُ غَسَلَ فَرْجَهُ أَصْلًا؛ فَهَلْ نَقُولُ: إِنَّ هَذِهِ زِيَادَةٌ فِي حَدِيثِ مِمْوْنَةَ، أَوْ نَقُولُ: إِنَّهَا حُذِفَتْ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ اقْتِصَارًا؟

الْجَوَابُ: يَحْتَمِلُ هَذَا وَهَذَا، بِمَعْنَى أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حِينَ اغْتَسَلَ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ لَمْ يَغْسِلْ كَفَّيْهِ، وَلَا فَرْجَهُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ قَدْ غَسَلَ هُمَا مِنْ قَبْلُ، أَوْ لِسَبَبٍ آخَرَ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ أَحَدَ الرَّوَاةِ حَذَفَ ذَلِكَ اقْتِصَارًا عَلَى الْمُهْمِّ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ: مَشْرُوعِيَّةُ غَسْلِ الْكَفَّيْنِ قَبْلَ الْبَدءِ بِالْغُسْلِ؛ لِقَوْلِهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «فَأَكْفَأَ بِيَمِينِهِ عَلَى يَسَارِهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا».

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: مَشْرُوعِيَّةُ غَسْلِ الْفَرْجِ وَتَنْظِيفِهِ قَبْلَ الْبَدءِ بِالْوُضُوءِ؛ لِقَوْلِهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «ثُمَّ غَسَلَ فَرْجَهُ».

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: مَشْرُوعِيَّةُ صَرْبِ الْأَرْضِ أَوْ الْحَائِطِ بِالْيَدِ، فَهَلْ نَقُولُ: إِنَّ هَذَا سُنَّةٌ وَلَا يُعْقَلُ مَعْنَاهُ، أَوْ نَقُولُ: إِنَّهُ سُنَّةٌ إِذَا بَقِيَ فِي يَدِهِ أَثَرُ غَسْلِ الْفَرْجِ؟

الظَّاهِرُ الثَّانِي، وَأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ حَاجَةٌ فَلَا حَاجَةَ إِلَى صَرْبِ الْأَرْضِ
أَوْ صَرْبِ الْحَائِطِ.

الْفَائِدَةُ الْخَامِسَةُ: مَشْرُوعِيَّةُ الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ فِي الْغُسْلِ، فَهَلْ هَذَا مِمَّا
انْفَرَدَتْ بِهِ مَيْمُونَةٌ، أَوْ نَقُولُ: إِنَّ حَدِيثَ عَائِشَةَ قَدْ تَضَمَّنَهُ؟

الْجَوَابُ: الثَّانِي؛ لِأَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «ثُمَّ تَوَضَّأَ وَضُوءُهُ لِلصَّلَاةِ»؛
وَهَذَا يَتَضَمَّنُ الْمَضْمَضَةَ وَالِاسْتِنْشَاقَ.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: لَا يَجِبُ تَكَرُّارُ غَسْلِ الرَّأْسِ فِي الْجَنَابَةِ؛ لِقَوْلِهَا: «ثُمَّ أَفَاضَ
عَلَى رَأْسِهِ الْمَاءَ»، وَلَمْ تَذْكُرِ التَّلِيثَ.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: أَنَّ الْغُسْلَ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ إِصْصَالِ الْمَاءِ إِلَى مَا تَحْتَ الشُّعُورِ،
خَفِيفَةً كَانَتْ أَوْ كَثِيفَةً؛ لِقَوْلِهَا: «ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى رَأْسِهِ»، وَإِذَا أَضْفَنَاهُ إِلَى حَدِيثِ
عَائِشَةَ قُلْنَا: لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَصِلَ الْمَاءُ إِلَى أَصُولِ الشَّعْرِ.

وَبِذَلِكَ نَعْرِفُ أَنَّ إِصْصَالَ الطَّهَوْرِ إِلَى مَا تَحْتَ الشَّعْرِ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:
الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: مَا لَا يَجِبُ إِصْصَالُهُ لَا فِي الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ، وَلَا الْأَكْبَرِ، وَلَا الشَّعْرِ
الْحَفِيفِ، وَلَا الْكَثِيفِ، وَذَلِكَ فِي التَّيْمُمِ، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا تَيَمَّمَ مَسَحَ وَجْهَهُ بِيَدَيْهِ،
سَوَاءً عَنِ جَنَابَةٍ، أَوْ عَنْ وَضُوءٍ، وَسَوَاءً كَانَ الشَّعْرُ خَفِيفًا أَمْ كَثِيفًا، فَلَا يَجِبُ عَلَى
الْمُتَيَمِّمِ أَنْ يُحْلِلَ شَعْرَهُ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ التَّيْمُمِ التَّعَبُّدُ لِلَّهِ تَعَالَى بِتَغْيِيرِ الْوَجْهِ بِالتُّرَابِ.

الْقِسْمُ الثَّانِي: مَا يَجِبُ إِصْصَالُ الطَّهَوْرِ فِيهِ إِلَى الْبَشَرَةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَهَذَا فِي
الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَصِلَ الْمَاءُ إِلَى أَصُولِ الشَّعْرِ، سَوَاءً كَانَ الشَّعْرُ خَفِيفًا
أَمْ كَثِيفًا.

الْقِسْمُ الثَّالِثُ: التَّفْصِيلُ فِيمَا يَجِبُ إِصْصَالُ الطَّهُّورِ فِيهِ إِلَى أَصُولِ الشَّعْرِ إِنْ كَانَ خَفِيفًا، وَلَا يَجِبُ إِنْ كَانَ كَثِيفًا، وَهَذَا فِي الْوُضُوءِ، فَإِنَّهُ يَكْفِي أَنْ تَغْسِلَ ظَاهِرَهُ إِذَا كَانَ كَثِيفًا لَا يَصِفُ الْبَشْرَةَ، وَيَجِبُ إِصْصَالُ الْمَاءِ لَهَا تَحْتَهُ إِذَا كَانَ خَفِيفًا يَصِفُ الْبَشْرَةَ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا كَانَ لِلْمَرْأَةِ ضَفَائِرُ فَهَلْ يَلْزُمُهَا أَنْ تُنْقِضَهَا عِنْدَ غَسْلِهَا بِالْمَاءِ؟

فَالْجَوَابُ: إِذَا لَمْ تَكُنِ الضَّفَائِرُ مَشْدُودَةً بِقُوَّةٍ بِحَيْثُ يَتَخَلَّلُهَا الْمَاءُ فَلَا حَاجَةَ إِلَى نَقْضِهَا، وَإِنْ كَانَتْ مَشْدُودَةً بِقُوَّةٍ بِحَيْثُ لَا يَدْخُلُ الْمَاءُ فِيهَا بَيْنَهَا فَإِنَّهَا تُنْقَضُ. هَذَا هُوَ الْقَوْلُ الرَّاجِحُ فِي مَسْأَلَةِ الضَّفَائِرِ، سِوَاءِ كَانَ ذَلِكَ عَنْ حَيْضٍ أَوْ عَنْ جَنَابَةٍ.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: لَا بَأْسَ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى بَعْضِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ، ثُمَّ يَغْسِلَ الْبَاقِي فِي مَكَانٍ آخَرَ؛ لِقَوْلِهَا: «ثُمَّ تَنْحَى، فَغَسَلَ رِجْلَيْهِ».

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلِ الْمُوَالَاةُ هُنَا قَدْ فَاتَتْ، وَبِالتَّالِي نَقُولُ: إِنَّ الْمُوَالَاةَ فِي الْوُضُوءِ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ؟

فَالْجَوَابُ: لَا؛ لِأَنَّ الطَّهَارَةَ مُتَّصِلَةٌ لَمْ تَنْقَطِعْ.

الْفَائِدَةُ التَّاسِعَةُ: جَوَازُ التَّمَنُّدِ بَعْدَ الْاِغْتِسَالِ.

وَجْهُهُ: أَنَّ مِثْمُونَةً أَتَتْ بِالْمِنْدِيلِ وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهَا، بَلْ قَدْ يُقَالُ: إِنَّهَا أَتَتْ بِهِ؛ لِأَنَّ مِنَ الْعَادَةِ أَنْ يَتَنَشَّفَ بِهِ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

فَلَدَيْنَا اخْتِمَالَانِ:

الأول: أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْعَادَةِ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ، لَكِنْ سُكُوتُهُ ﷺ عَنِ الْإِنْكَارِ يَدُلُّ عَلَى الْجَوَازِ.

الثاني: كَوْنُهَا تَأْتِي بِهِ بِدُونِ طَلَبٍ مِنَ الرَّسُولِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ كَانَ مِنْ عَادَتِهِ.

وَفِي كُلِّ الْأَحْوَالِ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ التَّنْشِيفِ بَعْدَ الْغُسْلِ، وَهَذَا هُوَ الْمُوَافِقُ - أَيْضًا - لِلنَّظَرِ الصَّحِيحِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا لَبَسَ ثِيَابَهُ وَجَلَدَهُ مُبْتَلًى - وَلَا سِيَّما فِي أَيَّامِ الصَّيْفِ - صَارَ لَهَا رَائِحَةٌ، لَكِنْ إِذَا تَنَشَّفَ فَإِنَّهَا تَقِلُّ أَوْ تَزُولُ بِالْكُلِّيَّةِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَفَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْأَفْضَلَ عَدَمُ التَّنْشِيفِ؛ لِقَوْلِهَا: «فَلَمْ يُرِدْهَا»؟ نَقُولُ: لَا؛ لِأَنَّ هَذِهِ قَضِيَّةٌ عَيْنٍ، يَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَمْ يُرِدْهَا؛ لِئَلَّا يَشُقَّ عَلَى أُمَّتِهِ بِطَلَبِ التَّنْشِيفِ.

وَيَحْتَمِلُ (لَمْ يُرِدْهَا)؛ لِأَنَّهُ رَأَى فِيهَا شَيْئًا مِنَ الْأَذَى، فَإِذَا تَنَشَّفَ بِهَا وَفِيهَا شَيْءٌ مِنَ الْأَذَى فَسَيُؤَثِّرُ ذَلِكَ عَلَى جِلْدِهِ، فَرَدَّهَا لَذَلِكَ، لَكِنْ هَذَا لَمْ يُذَكَّرْ فِي الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّهُ لَا دَاعِيَ لَذِكْرِهِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَسْتَعْمَلَ الْمُنْدِيلَ فِي الْوُضُوءِ كَمَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْغُسْلِ؟

فَالْجَوَابُ: نَعَمْ، لَا بَأْسَ بِهِ.

الفائدة العاشرة: جَوَازُ نَفْضِ الْمَاءِ بِالْيَدَيْنِ، سِوَاءٍ مِنَ الْغُسْلِ أَوْ مِنَ الْوُضُوءِ،

وَأَنَّ الْحَدِيثَ الْوَارِدَ فِي النَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ ضَعِيفٌ لَا يَصِحُّ^(١).

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: بِأَيِّ الْحَدِيثَيْنِ نَعْمَلُ، بِحَدِيثِ مِمُّونَةَ، أَوْ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ؟

فَالْجَوَابُ: أَفْعَلْ هَذَا تَارَةً وَهَذَا تَارَةً؛ لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ فِي الْعِبَادَاتِ الْوَارِدَةِ عَلَى وَجْهِ مُتَعَدِّدَةٍ، عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ، أَنَّ الْإِنْسَانَ يَعْمَلُ بِهَذَا مَرَّةً وَبِهَذَا مَرَّةً.

فَمَثَلًا: التَّشَهُّدُ، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالاسْتِغْتَاخُ، وَرَفْعُ الْيَدَيْنِ فِي مَوَاضِعِهِ فِي الصَّلَاةِ، وَالْجُلُوسُ فِي الصَّلَاةِ، وَالتَّوَرُّكُ، كُلُّ هَذِهِ وَرَدَتْ عَلَى وَجْهِ مُتَعَدِّدَةٍ.

وَفَوَائِدُ التَّنَوُّعِ فِي الْعِبَادَاتِ عَلَى صِفَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: تَمَامُ الْمُنَاطَعَةِ وَالتَّاسِّي؛ لِأَنَّهُ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى وَاحِدَةٍ؛ فَاتَتْهُ الْأُسُوءَةُ فِي الثَّانِيَةِ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: إِحْيَاءُ السُّنَّتَيْنِ؛ لِأَنَّكَ إِذَا لَمْ تَعْمَلْ إِلَّا بِسُنَّةٍ وَاحِدَةٍ نَسِيتَ الْأُخْرَى.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: الْمُسَاعَدَةُ عَلَى حُضُورِ الْقَلْبِ؛ لِأَنَّكَ إِذَا تَوَعَّتْ فِي الصِّفَةِ يَكُونُ الْقَلْبُ حَاضِرًا؛ حَتَّى تُغَيِّرَ مَرَّةً كَذَا، وَمَرَّةً كَذَا، لَكِنَّ الْبَقَاءَ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ يَجْعَلُهُ أَمْرًا عَادِيًّا، وَرُبَّمَا لَا يَشْعُرُ الْإِنْسَانُ إِلَّا وَهُوَ قَدْ أَخَذَ جُزْءًا كَبِيرًا مِنْ هَذِهِ الصِّفَةِ، كَمَا لَوْ كُنْتَ تُكْثِرُ قِرَاءَةَ سُورَةٍ مِنَ السُّورِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ، فَتَجِدُ نَفْسَكَ إِذَا انْتَهَيْتَ مِنْ

(١) أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده رقم (٣٤٨)، وابن حبان في المجروحين معلقاً (٢٠٣/١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَنْفُضْ يَدَيْهِ، فَإِنَّهَا مَرَاوِحُ الشَّيْطَانِ». وقال أبو حاتم في العلل (٥٠٦/١): «حديث منكر».

قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ لَا تَشْعُرُ إِلَّا وَأَنْتَ فِي هَذِهِ السُّورَةِ الَّتِي كُنْتَ تُحَافِظُ عَلَيْهَا، لَكِنْ لَوْ نَوَّعْتَ صِرْتَ لَا تَبْتَدِئُ بِالسُّورَةِ إِلَّا عَنْ إِذْرَاكِ وَحُضُورِ قَلْبٍ.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: التَّخْفِيفُ، فَمَثَلًا وَرَدَتْ الْأَذْكَارُ بَعْدَ الصَّلَاةِ عَلَى الْوُجُوهِ التَّالِيَةِ:

وَجْهٌ أَوَّلٌ: أَنْ تَقُولَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ» ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ مَرَّةً، وَتَمَامُ الْمِثَّةِ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ»^(١).

وَجْهٌ ثَانٍ: أَنْ تَقُولَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ» ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، و«الْحَمْدُ لِلَّهِ» ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، و«اللَّهُ أَكْبَرُ» أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ^(٢)، تَخْتَلِفُ هَذِهِ عَنِ الْأُولَى: بِأَنْ يُسَرَّدَ فِيهَا كُلُّ نَوْعٍ وَحْدَهُ «سُبْحَانَ اللَّهِ» ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، لَا تَجْمَعُهَا مَعَ الْحَمْدِ وَالتَّكْبِيرِ، وَثَانِيًا: أَنَّهَا تُخْتَمُ الْمِثَّةُ بِزِيَادَةِ تَكْبِيرٍ، أَمَّا الصِّفَةُ الْأُولَى تُخْتَمُ بِكَلِمَةِ التَّوْحِيدِ.

وَجْهٌ ثَالِثٌ: «سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ» خَمْسًا وَعِشْرِينَ^(٣)، فَالْجَمِيعُ مِثَّةٌ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته، رقم (٥٩٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته، رقم (٥٩٦)، من حديث كعب بن عجرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه أحمد (١٨٤/٥)، والنسائي: كتاب السهو، باب نوع آخر من عدد التسييح، رقم (١٣٥٠)، من حديث زيد بن ثابت -رضي الله تعالى عنه-. وأخرجه النسائي رقم (١٣٥١)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَجْهٌ رَابِعٌ: «سُبْحَانَ اللَّهِ» عَشْرًا، و«الْحَمْدُ لِلَّهِ» عَشْرًا، و«اللَّهُ أَكْبَرُ» عَشْرًا^(١)، فَالْجَمِيعُ ثَلَاثُونَ، وَمِنْ فَوَائِدِهَا التَّخْفِيفُ، فَمَثَلًا: إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ عَلَى عَجَلٍ أَوْ سَفَرٍ، أَوْ جَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ، وَأَحَبُّ أَنْ يَأْتِيَ بِالذِّكْرِ كَامِلًا فِيهِمَا، فَإِنَّ ذَلِكَ يَكُونُ أَخَفَّ إِذَا أَخَذَ بِالْعَشْرِ.



٣٥- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيْرُقَدْ أَحَدُنَا وَهُوَ جُنُبٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلَيَرُقْدُ»^(٢).

الشرح

قَوْلُهُ: «أَيْرُقْدُ»: الْإِسْتِفْهَامُ هُنَا اسْتِفْهَامُ اسْتِعْلَامٍ وَاسْتِخْبَارٍ، يَعْنِي: أَخْبِرْنِي هَلْ يَرُقْدُ أَحَدُنَا؟

وَالرَّقَادُ هُوَ النَّوْمُ، وَجُمْلَةٌ (وَهُوَ جُنُبٌ) حَالٌ مِنْ (أَحَدٍ)؛ لِأَنَّ الْحَالَ يَأْتِي مِنَ الْمُضَافِ دُونَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَلَا يَأْتِي مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ إِلَّا بِشُرُوطٍ.

قَوْلُهُ: «قَالَ: «نَعَمْ»»: (نَعَمْ) حَرْفُ جَوَابٍ لِلتَّصْدِيقِ لَا لِلنَّفْيِ، فَإِذَا قُلْتَ: أَقَامَ زَيْدٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، أَي: إِنَّهُ قَامَ، وَالتِّي لِلنَّفْيِ تُقَابِلُ (نَعَمْ) هِيَ (لَا) فَإِذَا قُلْتَ: أَقَامَ زَيْدٌ؟ فَيُقَالُ: لَا.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب الدعاء بعد الصلاة، رقم (٦٣٢٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الغسل، باب نوم الجنب، رقم (٢٨٧)، ومسلم: كتاب الحيض، باب جواز نوم الجنب واستحباب الوضوء له، رقم (٣٠٦).

وَقَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَرْقُدْ» أَي: تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، فَطَهَّرَ
الْأَعْضَاءَ الْأَرْبَعَةَ: الْوَجْهَ، وَالْيَدَيْنِ، وَالرَّأْسَ، وَالرِّجْلَيْنِ.

وَقَوْلُهُ: «فَلْيَرْقُدْ»: اللَّامُ هُنَا لِلإِبَاحَةِ، وَلَيْسَتْ لِلاِسْتِحْبَابِ وَلَا لِلْجُوبِ؛
لِأَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَأَلَ: هَلْ يُبَاحُ أَوْ لَا، فَإِذَا كَانَ السُّؤَالُ: هَلْ يُبَاحُ أَوْ لَا، فَجَاءَتْ
بِلَامِ الْأَمْرِ، صَارَتْ لِلإِبَاحَةِ، كَمَا لَوْ جَاءَ الْأَمْرُ بَعْدَ الْإِسْتِثْنَانِ فِيهَا لَوْ قَرَعَ عَلَيْكَ
الْبَابَ أَحَدٌ، فَقُلْتَ: (ادْخُلْ) فَلَا أَمْرَ هُنَا لِلإِبَاحَةِ.

وَلِهَذَا لَوْ انْصَرَفَ وَلَمْ يَدْخُلْ لَمْ يَكُنْ عَاصِيًا؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ قَدْ سَبَقَهُ اسْتِثْنَانٌ
بِالْفِعْلِ؛ فَيَكُونُ هَذَا لِلإِبَاحَةِ، وَسَيَأْتِي -إِنْ شَاءَ اللَّهُ- الْكَلَامُ عَلَى هَذَا.

مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: جَوَازُ السُّؤَالِ عَمَّا يُسْتَحْيَا مِنْهُ بِلَفْظِهِ الصَّرِيحِ؛ لِقَوْلِهِ: «أَيَّرُقُدْ
أَحَدُنَا وَهُوَ جُنُبٌ».

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أَنَّ الْجُنُبَ لَا يَرْقُدُ إِلَّا إِذَا تَوَضَّأَ؛ وَذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَنَامَ عَلَى
إِحْدَى الطَّهَارَتَيْنِ، وَالسُّنَّةُ لِلْإِنْسَانِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ أَنْ يَتَوَضَّأَ وَضُوءًا كَامِلًا، كَمَا جَاءَ
ذَلِكَ فِي حَدِيثِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(١)، فَإِذَا كَانَ عَلَيْهِ جَنَابَةٌ فَلْيَنْمَ عَلَى إِحْدَى
الطَّهَارَتَيْنِ، إِمَّا الْغُسْلَ وَهُوَ طَهَارَةٌ كَامِلَةٌ، وَإِمَّا الْوُضُوءَ.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: مَنَعَ الْجُنُبِ مِنَ النَّوْمِ بِلاَ وَضُوءٍ؛ لِقَوْلِهِ: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ
فَلْيَرْقُدْ»، وَاللَّامُ هُنَا لِلإِبَاحَةِ لِكِنَّهَا إِبَاحَةٌ مَشْرُوطَةٌ بِالْوُضُوءِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب فضل من بات على الوضوء، رقم (٢٤٧)، ومسلم:
كتاب الذكر والدعاء، باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع، رقم (٢٧١٠).

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ:

فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِحُرْمَةِ النَّوْمِ مِنْ غَيْرِ وُضوءٍ عَلَى الْجُنُبِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِجَوَازِهِ، وَاسْتَدَلُّوا بِحَدِيثِ عَائِشَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ يَنَامُ وَهُوَ جُنُبٌ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَمَسَّ مَاءً»^(١)، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى الْجَوَازِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِالْكَرَاهَةِ وَهُوَ الْقَوْلُ الْوَسْطُ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ الْمَشْهُورُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ^(٢)، أَنَّ الْجُنُبَ يُكْرَهُ لَهُ أَنْ يَنَامَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ، فَإِنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَكْمَلُ، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الرَّاجِحُ.

وَإِذَا جَامَعَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ، هَلْ يَغْتَسِلُ مُبَاشَرَةً أَمْ يَجُوزُ أَنْ يَنْتَظِرَ؟

الْجَوَابُ: الْأَفْضَلُ أَنْ يَغْتَسِلَ مُبَاشَرَةً؛ لِأَنَّهُ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «أَنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ جُنُبٌ»^(٣)، وَأَيْضًا إِذَا بَقِيَ جُنُبًا فَسَوْفَ يَمْتَنِعُ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، وَهَذَا لَا شَكَّ حِرْمَانٌ، فَلَا فَضْلَ الْمُبَادَرَةِ، وَسَبَقَ أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَرْقُدُ وَهُوَ جُنُبٌ حَتَّى يَتَوَضَّأَ.



(١) أخرجه أحمد (١٤٦/٦)، وأبو داود: كتاب الطهارة، باب في الجنب يؤخر الغسل، رقم (٢٢٨)، وابن ماجه: كتاب الطهارة، باب في الجنب ينام كهيئته لا يمس ماء، رقم (٥٨٣)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) المغني (٣٠٣/١)، وكشاف القناع (١٥٧/١).

(٣) أخرجه أحمد (٨٣/١)، وأبو داود: كتاب الطهارة، باب في الجنب يؤخر الغسل، رقم (٢٢٧)، والنسائي: كتاب الطهارة، باب في الجنب إذا لم يتوضأ، رقم (٢٦١)، من حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٣٦- عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ: جَاءَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ امْرَأَةً أَبِي طَلْحَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ، فَهَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ غُسْلِ إِذَا هِيَ احْتَلَمَتْ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ، إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ»^(١).

الشرح

قَوْلُهُ: «زَوْج»: هُنَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ بَدَلًا أَوْ عَطْفَ بَيَانٍ، لَكِنْ إِذَا اسْتَفَدْنَا مِنَ التَّابِعِ مَعْنَى زَائِدًا عَلَى الْمَتْبُوعِ بِزِيَادَةِ الْبَيَانِ؛ فَالْأَوَّلَى أَنْ نُسَمِّيَهُ عَطْفَ بَيَانٍ، فَهَنَا نَقُولُ: «زَوْجِ النَّبِيِّ» الْأَوَّلَى أَنْ نُعَرِّبَهَا عَطْفَ بَيَانٍ.

وَقَوْلُهُ: «قَالَتْ: جَاءَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ امْرَأَةً أَبِي طَلْحَةَ»: امْرَأَةُ أَبِي طَلْحَةَ نَقُولُ فِيهَا مِثْلًا قُلْنَا فِي زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَيُّ: إِنَّهَا عَطْفُ بَيَانٍ.

وَقَوْلُهَا: «فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ»: وَالْحَيَاءُ خُلِقَ مَعْرُوفٌ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تُفْسَرَهُ بِأَوْضَحَ مِنْ لَفْظِهِ؛ لِأَنَّ مِنَ الْأَلْفَاظِ مَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُفْسَرَ مَعْنَاهَا، لَوْ قُلْتُ مِثْلًا: مَا هِيَ الْمَحَبَّةُ؟ فَإِنَّكَ تَقُولُ: هِيَ الْمَحَبَّةُ، وَلَوْ قُلْتُ: هِيَ مِثْلُ الْإِنْسَانِ إِلَى مَا يُلَائِمُهُ، لَقُلْنَا: هَذَا غَلَطٌ؛ لِأَنَّ الْمِثْلَ نَتِيجَةُ الْمَحَبَّةِ؛ إِذِ الْإِنْسَانُ يُحِبُّ الشَّيْءَ ثُمَّ يَمِيلُ إِلَيْهِ. إِذِنْ: الْمَحَبَّةُ هِيَ الْمَحَبَّةُ، وَكَذَلِكَ الْكَرَاهَةُ هِيَ الْكَرَاهَةُ، فَهَذِهِ الْأُمُورُ الطَّبِيعِيَّةُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تُفْسَرَ بِأَوْضَحَ مِنْ لَفْظِهَا.

فَالْحَيَاءُ إِذِنْ خُلِقَ مَعْرُوفٌ مَحْمُودٌ، وَخُلِقَ ثَنَاءً؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

(١) أخرجه البخاري: كتاب الغسل، باب إذا احتلمت المرأة، رقم (٢٨٢)، ومسلم: كتاب الحيض، باب وجوب الغسل على المرأة بخروج المني منها، رقم (٣١٣).

«الْحَيَاءُ مِنَ الْإِيمَانِ»^(١)، وَلَكِنَّ الْحَيَاءَ فِيمَا يَحِبُّ أَنْ يُعْلَمَ لَا يُعْتَبَرُ مُحْمُودًا، بَلْ هُوَ جُبْنٌ وَخَوْزٌ.

وَقَوْلُهَا: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ» قَالَتْ ذَلِكَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ مَا سَتَقُولُهُ يُسْتَحْيَا مِنْهُ قَدَمْتُ مَا تَعْتَدِرُ بِهِ عَنْ نَفْسِهَا، بِأَنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ، وَهَذَا مِنْ آدَابِ السَّائِلِ إِذَا سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ يُسْتَحْيَا مِنْهُ، يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ، أَمَّا أَنْ يُفَاجِئَ الْمُخَاطَبَ بِمَا يُسْتَحْيَا مِنْهُ فَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى قِلَّةِ أَدَبِهِ.

وَقَوْلُهَا: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ»: (مِنْ) يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ مُتَعَلِّقَةً بـ(يَسْتَحْيِي)، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ تَعْلِيلِيَّةً، أَيْ: لَا يَسْتَحْيِي فِيمَا كَانَ حَقًّا.

وَالْأَحْسَنُ أَنْ نَقُولَ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ» دُونَ أَنْ نَقُولَ: «لَا حَيَاءُ فِي الدِّينِ»؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَظُنُّ ظَانٌّ أَنَّ الْحَيَاءَ لَيْسَ مِنَ الدِّينِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْحَيَاءَ مِنَ الْإِيمَانِ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «الْحَيَاءُ مِنَ الْإِيمَانِ»، فَلَمَّا كَانَتِ الْعِبَارَةُ «لَا حَيَاءُ فِي الدِّينِ» تُوهِمُ هَذَا الْمَعْنَى الْفَاسِدَ، فَالْعُدُولُ عَنْهَا أَوْلَى.

وَقَوْلُهَا: «فَهَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ غُسْلٍ إِذَا هِيَ اخْتَلَمَتْ» «مِنْ غُسْلٍ»: مُبْتَدَأٌ اقْتَرَنْتَ بِهَا (مِنْ) الزَّائِدَةُ، وَالْأَصْلُ أَنْ يُقَالَ: فَهَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ غُسْلٌ إِذَا هِيَ اخْتَلَمَتْ؟ «فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ».

وَقَوْلُهَا: «إِذَا هِيَ اخْتَلَمَتْ» (إِذَا) وَ(هِيَ) اسْمٌ - وَمَعْلُومٌ أَنَّ (إِذَا) ظَرْفٌ يُضَافُ إِلَى جُمْلِ الْأَفْعَالِ - فَكَيْفَ الْمَخْرُجُ؟

(١) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب الحياء من الإيمان، رقم (٢٤)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان عدد شعب الإيمان وأفضلها وأدناها، رقم (٣٦)، من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

نقول: لنا ثلاثة مخارج:

الأول: أَنْ نُجَوِّزَ إِضَافَةَ (إِذَا) إِلَى الْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ.

الثاني: أَنْ نَقُولَ: «هِيَ» فَاعِلٌ لِفِعْلِ مَحذُوفٍ يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ.

الثالث: أَنْ نَقُولَ: «هِيَ» فَاعِلٌ «اِحْتَلَمْتُ» مُقَدَّمٌ، وَانْفَصَلَتْ مَعَ إِمْكَانِ الْإِتِّصَالِ لِعَرَضٍ.

وَكَمَا قَرَّرْنَا أَنَّ النَّحْوِيِّينَ إِذَا اخْتَلَفُوا عَلَى أَقْوَالٍ، فَإِنَّا نَرْجِّحُ مَا كَانَ أَيْسَرَ. هَذَا الضَّابِطُ فِي اخْتِلَافِ النَّحْوِيِّينَ.

وَقَوْلُهَا: «إِذَا اِحْتَلَمْتُ» الْإِحْتِلَامُ أَنْ يَرَى الْإِنْسَانُ فِي مَنَامِهِ مَا يُوجِبُ الْغُسْلَ مِنَ الْجَمَاعِ.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ»، أَي: عَلَيْهَا الْغُسْلُ، لَكِنْ بِشَرْطٍ «إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ» وَ(ال) فِي «الْمَاءِ» لِلْعَهْدِ الدُّهُنِيِّ، وَالْمُرَادُ بِهِ الْمَنِيَّ. يَعْنِي: إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ الَّذِي هُوَ الْمَنِيُّ.

مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: صَرَّاحَةُ نِسَاءِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ لِأَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ سَأَلَتْ هَذَا السُّؤَالَ الَّذِي يُسْتَحْيَا مِنْهُ؛ وَلِهَذَا قَالَتْ عَائِشَةُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «نَعَمْ النِّسَاءُ نِسَاءُ الْأَنْصَارِ لَمْ يَمْنَعْنَهُنَّ الْحَيَاءُ أَنْ يَتَفَقَّهْنَ فِي الدِّينِ»^(١)، فَأَثْنَتْ عَلَيْهِنَّ بِكُونِهِنَّ لَا يَسْتَحِينَ مِنَ التَّفَقُّهِ فِي الدِّينِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب الحياء في العلم، (٣٨/١)، معلقا، ووصله مسلم: كتاب الحيض، باب استحباب استعمال المغتسلة من الحيض فرصة من مسك في موضع الدم، رقم (٦١/٣٣٢).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ يُنْتَى عَلَى الْمَرْأَةِ إِذَا ذَكَرَتْ مَا يُسْتَحْيَا مِنْهُ عِنْدَ الرِّجَالِ؟

فَالْجَوَابُ: إِذَا كَانَ لِبَيَانِ حَقٍّ أَوْ لِلإِسْتِفْهَامِ عَنْهُ فَلَا بَأْسَ؛ وَلِهَذَا اسْتَنْكَرَ الصَّحَابَةُ قَوْلَ الْمَرْأَةِ الَّتِي طَلَّقَهَا زَوْجُهَا ثَلَاثًا، وَتَزَوَّجَتْ رَجُلًا لَا يَسْتَطِيعُ الْجَمَاعَ؛ حَيْثُ قَالَتْ عَنْهُ: إِنَّمَا مَعَهُ مِثْلُ هُدْبَةِ الثَّوْبِ. فَقَالَ أَحَدُ الصَّحَابَةِ: أَلَمْ تَرَ إِلَى هَذِهِ تَقُولُ مَا تَقُولُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ يَعْنِي: كَالْمُنْكَرِ عَلَيْهَا.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ: فَضِيلَةُ أُمِّ سُلَيْمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ حَيْثُ قَدَّمَتْ بَيْنَ يَدَيْ سُؤَالِهَا الَّذِي يُسْتَحْيَا مِنْهُ عَادَةً قَوْلَهَا: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ».

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: إِثْبَاتُ الْحَيَاءِ لِلَّهِ عَزَّجَلَّ؛ لِقَوْلِهَا: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ»، وَذَلِكَ بِمَفْهُومِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ، فَإِنَّ مَفْهُومَهَا أَنَّهُ يَسْتَحْيِي مِمَّا لَيْسَ بِحَقٍّ.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ نَسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى إِثْبَاتِ صِفَةِ الْحَيَاءِ لِلَّهِ عَزَّجَلَّ وَهُوَ مِنْ قَوْلِ صَحَابِيَّةٍ؟

قُلْنَا: لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْرَأَهَا عَلَى ذَلِكَ، فَيَكُونُ فِي هَذَا سُنَّةٌ إِقْرَارِيَّةٌ.

فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَوْصُوفٌ بِالْحَيَاءِ، لَكِنَّهُ لَيْسَ كَحَيَاءِ الْمَخْلُوقِينَ، بَلْ هُوَ حَيَاءٌ يَلِيقُ بِجَلَالِهِ وَعَظَمَتِهِ، وَجَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «إِنَّ اللَّهَ حَيٌّ كَرِيمٌ يَسْتَحْيِي مَنْ عَبْدُهُ إِذَا رَفَعَ يَدَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُمَا صِفْرًا»^(١)، وَهَذَا الَّذِي ذَهَبْنَا إِلَيْهِ فِي تَفْسِيرِ الْحَيَاءِ، وَأَنَّهُ ثَابِتٌ لِلَّهِ حَقِيقَةً، هُوَ مَذْهَبُ السَّلَفِ الصَّالِحِ، أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ؛ لِأَنَّهُمْ يُجْرُونَ نُصُوصَ

(١) أخرجه أحمد (٤٣٨/٥)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب الدعاء، رقم (١٤٨٨)، والترمذي: كتاب الدعوات، رقم (٣٥٥٦)، وابن ماجه: كتاب الدعاء، باب رفع اليدين في الدعاء، رقم (٣٨٦٥)، من حديث سلمان الفارسي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِأَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ عَلَى ظَاهِرِهَا، لَكِنْ مِنْ غَيْرِ مُثَاقَلَةٍ، وَأَنْتَ إِذَا أَجَرَيْتَهَا عَلَى ظَاهِرِهَا بِلا مُثَاقَلَةٍ، فَإِنَّ هَذَا هُوَ حَقِيقَةُ الْإِتِّبَاعِ. أَمَّا مَنْ حَاوَلَ أَنْ يُجَوِّلَ الْمَعْنَى إِلَى مَعْنَى يُبْلِغُ عَقْلِيَّتَهُ فَيُحَرِّفُ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ، فَإِنَّ هَذَا طَرِيقُ ضَالٍّ، وَبِدْعَةٌ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ.

وَلِهَذَا كَانَ الْأَشَاعِرَةُ -مَثَلًا- يُجَوِّلُونَ جَمِيعَ نُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ إِلَى مَعَانٍ تُخَالِفُ الظَّاهِرَ فِيمَا عَدَا سَبْعِ صِفَاتٍ يُؤَوَّلُونَهَا، وَالْحَقِيقَةُ أَنَّهُمْ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أَنَّ الْمَرَأَةَ قَدْ تَحْتَلِمُ، وَوَجْهُ ذَلِكَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْرَأَ أُمَّ سُلَيْمٍ عَلَى قَوْلِهَا: «إِذَا هِيَ احْتَلَمَتْ»، وَرَتَّبَ عَلَى ذَلِكَ حُكْمًا، وَهُوَ قَوْلُهُ: «نَعَمْ إِذَا هِيَ رَأَتْ الْمَاءَ»، وَلَوْ كَانَتْ الْمَرَأَةُ لَا تَحْتَلِمُ لَقَالَ لَهَا: أَوْتَحْتَلِمُ الْمَرَأَةُ؟ لَكِنَّهَا تَحْتَلِمُ فِي الْوَاقِعِ، وَيَكُونُ لَهَا مَاءٌ كَمَا يَكُونُ لِلرَّجُلِ، فَإِذَا اخْتَلَطَ الْمَاءُ فِي صَارَ الْوَلَدُ مُشَابِهًا لِأَبِيهِ وَلَأُمِّهِ.

الْفَائِدَةُ الْخَامِسَةُ: أَنَّ النَّائِمَ مَغْفُورٌ عَنْهُ فِيمَا يَرَى أَنَّهُ فَعَلَهُ فِي نَوْمِهِ، وَوَجْهُ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: «نَعَمْ إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ».

فَلَوْ رَأَى النَّائِمُ أَنَّهُ يُجَامِعُ زَوْجَتَهُ مُجَامَعَةً تَامَةً، وَلَكِنَّهُ لَمْ يُنْزِلْ؛ فَإِنَّهُ مَغْفُورٌ عَنْهُ، وَلَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَغْتَسِلَ.

وَلَوْ رَأَى أَنَّهُ يَزْنِي بِامْرَأَةٍ، فَلَا يُقَامُ عَلَيْهِ حَدٌّ؛ لِأَنَّهُ مَغْفُورٌ عَنْهُ؛ وَلِهَذَا لَمْ يُوجِبِ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- الْغُسْلَ عَلَى مَنْ يَرَى أَنَّهُ يُجَامِعُ، إِلَّا إِذَا رَأَى الْمُنْيَ.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: أَنَّ النَّائِمَ إِذَا رَأَى الْمَاءَ وَتَيَقَّنَ أَنَّهُ مَنِيٌّ، وَجَبَ عَلَيْهِ الْغُسْلُ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرِ احْتِلَامًا.

وَجْهٌ ذَلِكَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّقَ حُكْمَ الْغُسْلِ بِرُؤْيَا الْمَاءِ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى رُؤْيَا الْمَاءِ، وَأَنَّهُ هُوَ الْعِلَّةُ الْمَوْجِبَةُ لِلْغُسْلِ، وَعَلَى هَذَا فَلَوْ رَأَى الْإِنْسَانُ أَنَّهُ يُجَامِعُ فِي نَوْمِهِ -أَي: يَحْتَلِمُ- وَلَكِنَّهُ لَمْ يَرَ أَثَرَ الْمَنِيِّ، فَإِنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ لِإِشْتِرَاطِ النَّبِيِّ ﷺ الْوُجُوبَ بِهَا إِذَا رَأَى الْمَاءَ.

فَإِنْ أَحَسَّ بِانْتِقَالِ الْمَنِيِّ وَلَكِنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنْهُ، كَمَا لَوْ أَحَسَّ بِانْتِقَالِهِ ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَبَرَدَتْ شَهْوَتُهُ، فَلَا غُسْلَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرَ الْمَاءَ، وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى ضَعْفِ قَوْلِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ إِذَا انْتَقَلَ الْمَنِيُّ وَلَمْ يَخْرُجْ، وَجَبَ عَلَيْهِ الْغُسْلُ، فَيُقَالُ بِضَعْفِهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَّقَ وَجُوبَ الْغُسْلِ بِهَا إِذَا رُؤِيَ أَثَرُ الْجَنَابَةِ.

وَلَوْ أَحَسَّتِ الْمَرْأَةُ بِأَنَّ حَيْضَهَا انْتَقَلَ، وَلَكِنْ لَمْ يَخْرُجْ، فَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ كَانَتْ بِهَا الْمَنِيَّةُ يَثْبُتُ لَهُ حُكْمُ الْحَيْضِ، وَيُوجِبُ الْغُسْلَ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: لَا، وَيَنْبِئُنِي عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الْمَرْأَةَ لَوْ أَحَسَّتْ بِانْتِقَالِ الْحَيْضِ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ ثُمَّ خَرَجَ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ، فَإِذَا قُلْنَا: إِنَّ الْإِنْتِقَالَ فِي حُكْمِ الْخُرُوجِ، لَمْ تَجِبْ عَلَيْهَا الصَّلَاةُ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ حَائِضًا، وَإِذَا قُلْنَا: لَا، وَأَنَّ الْعِبْرَةَ بِالْخُرُوجِ، فَإِنَّ هَذِهِ الْمَرْأَةَ تَجِبُ عَلَيْهَا الصَّلَاةُ إِذَا أَدْرَكَتْ مِنْ وَقْتِهَا مِقْدَارَ رَكْعَةٍ.

وَإِنْ سَأَلَ سَائِلٌ: إِذَا رَأَى النَّائِمُ الْمَاءَ وَلَمْ يَتَيَقَّنْ أَنَّهُ مَنِيٌّ، أَوْ مَذْيٌ، أَوْ بَوْلٌ، أَوْ عَرَقٌ، فَمَا الْحُكْمُ؟

فَالْجَوَابُ: نَقُولُ: ادْفَعِ الْأَشَدَّ بِالْأَخْفِ، فَلَا أَشَدُّ أَنْ نَجْعَلَهُ مَنِيًّا، وَهَذَا أَشَدُّ مِنْ وَجْهِهْ وَأَخْفُ مِنْ وَجْهِهْ، أَشَدُّ مِنْ جِهَةِ إِجْبَائِهِ الْغُسْلَ، وَأَخْفُ مِنْ جِهَةِ أَنَّ لَا نُوجِبُ الْغُسْلَ؛ لِأَنَّ الْمَنِيَّ طَاهِرٌ.

وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَذْيًا لَا بَوْلًا فَهَذَا أَخْفُ مِنْ وَجْهِهْ وَأَشَدُّ مِنْ وَجْهِهْ، فَالْبَوْلُ: لَا يَجِبُ إِلَّا غَسْلُ مَا أَصَابَهُ فَقَطْ، وَالْمَذْيُ: يَجِبُ غَسْلُ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَيْنِ، فَيَكُونُ مِنْ هَذِهِ النَّاحِيَةِ أَشَدُّ. ثُمَّ إِنَّ الْبَوْلَ يَجِبُ غَسْلُهُ بَحَيْثُ يَغْمُرُهُ الْمَاءُ وَيُعْصَرُ وَيُفْرَكُ، وَالْمَذْيُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ، بَلْ يَكْتَفَى بِأَنْ نَنْضَحَهُ وَنَغْمُرَهُ بِالْمَاءِ فَقَطْ.

وَأَمَّا الْعَرَقُ فَأَخْفُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الْأَرْبَعَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُوجِبُ وُضُوءًا وَلَا غُسْلًا وَلَا غَسْلًا، وَنَحْنُ نَقُولُ: ادْفَعِ الْأَشَدَّ بِالْأَخْفِ، وَنَجْعَلُهُ عَرَقًا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ، وَعَدَمُ الْوُجُوبِ، وَأَنَّ الْإِنْسَانَ طَاهِرًا لَا يَلْزِمُهُ غَسْلُ شَيْءٍ وَلَا التَّطَهُّرُ مِنْهُ.

فَنَقُولُ: مَا دُمْتَ لَمْ تَتَيَقَّنْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّا نَحْمِلُهُ عَلَى الْأَخْفِ، فَندْفَعُ الْأَشَدَّ بِالْأَخْفِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: لِمَاذَا لَا نَسْلُكُ الْإِحْتِيَاظَ حَتَّى تَبْرَأَ الذِّمَّةُ بَيِّقِينَ؟

قُلْنَا: سُلُوكُ الْإِحْتِيَاظِ فِيمَا ثَبَتَ وَجُوبُهُ، وَهَذَا لَمْ يَثْبُتْ وَجُوبُهُ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الرَّجُلِ يَجِدُ الشَّيْءَ فِي بَطْنِهِ فَيُسْكَلُ عَلَيْهِ أَحَدَثَ أَمْ لَا؟ قَالَ: «لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا»^(١)، وَلَمْ يَقُلْ: لِيَحْتَطَّ لِنَفْسِهِ، وَلِيَتَوَضَّأَ.

(١) أخرجه البخاري كتاب الوضوء، باب من لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن، رقم (١٣٧)، ومسلم كتاب الحيض، باب الدليل على أن من يقن الطهارة ثم شك، رقم (٣٦١)، من حديث عبد الله بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَإِنْ قِيلَ: قَوْلُهُ: «لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا»، قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّ هَذَا يُخَصِّصُ فِي الصَّلَاةِ، أَمَّا إِذَا كَانَ فِي خَارِجِ الصَّلَاةِ فَلْيُحْتَطَّ وَلْيَتَوَضَّأْ مَا دَامَ لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ؟

فَالْجَوَابُ: هَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ لَوْ وَجَبَ الْوُضُوءُ مِنْهُ لَوَجَبَ فِي الصَّلَاةِ وَخَارِجَهَا، وَكَذَلِكَ أَيْضًا الْحَدِيثُ: «فَلَا يُخْرِجَنَّ مِنَ الْمَسْجِدِ»^(١)، وَلَمْ يَذْكُرِ الصَّلَاةَ.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ أَنْ يُعَبِّرَ عَمَّا يَسْتَحْيَا مِنْهُ بِقَوْلِهِ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ»، وَلَا يُعَبِّرُ بِقَوْلِهِ: «لَا حَيَاءَ فِي الدِّينِ»؛ لِأَنَّهُ إِذَا عَبَّرَ بِقَوْلِهِ: «لَا حَيَاءَ فِي الدِّينِ» قَدْ يَنْهَمُ السَّامِعُ أَنَّ الدِّينَ لَيْسَ فِيهِ حَيَاءٌ؛ وَلَيْسَ الْمَعْنَى أَنَّ طَلَبَ الدِّينِ لَا حَيَاءَ فِيهِ، وَمُرَادُ الْمُتَكَلِّمِ بِلَا شَكٍّ: أَنَّ طَلَبَ الدِّينِ لَا حَيَاءَ فِيهِ، لَكِنَّ الْعِبَارَةَ مُوْهِمَةٌ؛ وَلِهَذَا نَقُولُ: اعْدِلْ عَنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ إِلَى قَوْلِكَ: إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ. فَاَلْحَذُورُ إِذْنٍ مِنْ قَوْلِكَ: لَا حَيَاءَ فِي الدِّينِ، أَنَّهُ قَدْ يَظُنُّ السَّامِعُ أَنَّ الْحَيَاءَ لَيْسَ مِنَ الدِّينِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْحَيَاءَ مِنَ الدِّينِ، وَشُعْبَةٌ مِنْ شُعَبِ الْإِيمَانِ.

فَإِنْ قِيلَ: وَمَا أَحْوَالُ النَّاسِ فِي الْحَيَاءِ؟

قُلْنَا: النَّاسُ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: عِنْدَهُ حَيَاءٌ مُفْرَطٌ بِحَيْثُ لَا يَتَكَلَّمُ، وَلَا حَتَّى بِالْحَقِّ مِنْ حَيَاتِهِ، وَهَذَا مَوْجُودٌ فِي الطَّلَبَةِ كَثِيرًا، فَيَسْتَحْيِي بَعْضُهُمْ أَنْ يُنَاقِشَ وَلَوْ أَشْكَلَ عَلَيْهِ، وَيَقُولُ فِي نَفْسِهِ: الْأَمْرُ سَهْلٌ، وَلَيْسَتْ أَوَّلُ مَسْأَلَةٍ تُشْكَلُ عَلَيَّ! وَمَا أَكْثَرَ مَا أَجْهَلُ!

(١) أخرجه مسلم: كتاب الحيض، باب الدليل على أن من تيقن الطهارة ثم شك، رقم (٣٦٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَيَقُولُ: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥] وَيَأْتِي الدَّرْسَ الثَّانِي، فَيَحْصُلُ مِثْلُ ذَلِكَ، فَيَتْرُكُ كُلَّ هَذِهِ الْمَسَائِلِ الَّتِي تُشَكِّلُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَحْجُلُ أَنْ يَسْأَلَ، وَهَذَا نَعْتَبِرُهُ حَيَاءً مَذْمُومًا؛ لِأَنَّهُ جُبْنٌ وَخَوَرٌ، بَلْ نَقُولُ: اسْأَلْ.

الْقِسْمُ الثَّانِي: مَنْ لَا يَسْتَحْيِي، وَيَفْعَلُ كُلَّ شَيْءٍ، وَيَقُولُ كُلَّ شَيْءٍ، وَإِذَا قِيلَ لَهُ: كَيْفَ تَفْعَلُ كَذَا؟ قَالَ: أَهُوَ حَرَامٌ؟! يَمْشِي فِي السُّوقِ مُتَبَخِّرًا، فَاتِحًا أَرَزَرَتَهُ، رَافِعًا ثَوْبَهُ إِلَى الرُّكْبَةِ، يَمْشِي هَرُولَةً أحيانًا، وَيَدِبُّ عَلَى الْأَرْضِ أحيانًا، فَإِذَا أَنْكَرْنَا عَلَيْهِ، قَالَ: أَهُوَ حَرَامٌ؟!!

وَالْجَوَابُ: لَا نَقُولُ: إِنَّهُ حَرَامٌ، لَكِنَّ الْحَرَامَ شَيْءٌ، وَمَا يُسْتَحْيَا مِنْهُ وَيُخَالَفُ الْمُرُوءَةَ شَيْءٌ آخَرُ. ثُمَّ إِذَا شَارَكَكَ فِي الْأَكْلِ مَرَّةً يَأْخُذُ مِمَّا يَلِيكَ، وَمَرَّةً مِمَّا يَلِيهِ، وَمَرَّةً مِنْ أَعْلَى الصَّحْفَةِ، فَهَذَا لَا يَسْتَحْيِي، وَهُوَ خَطَأٌ.

وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنَّ مِمَّا أَذْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ الْأَوَّلَى إِذَا لَمْ تَسْتَحِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ»^(١).

الْقِسْمُ الثَّالِثُ: مَنْ هُوَ وَسَطٌ، يَسْتَحْيِي مِمَّا يُخَالِفُ الشَّرْعَ، وَيَسْتَحْيِي مِمَّا يُخَالِفُ الْمُرُوءَةَ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَفْعَلُهُ، وَهَذَا هُوَ الْمُسْتَقِيمُ، وَهُوَ أَحَدُ الْمَعْنَيْنِ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا لَمْ تَسْتَحِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ»، أَي: إِذَا لَمْ تَفْعَلْ شَيْئًا يُسْتَحْيَا مِنْهُ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ.



(١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب إذا لم تستح فاصنع ما شئت، رقم (٦١٢٠)، من حديث أبي مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٣٧- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كُنْتُ أَغْسِلُ الْجَنَابَةَ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ، وَإِنَّ بُقْعَ الْمَاءِ فِي ثَوْبِهِ»^(١).

٣٨- وَفِي لَفْظٍ لِمُسْلِمٍ: «لَقَدْ كُنْتُ أَفْرُكُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَكَاً، فَيُصَلِّي فِيهِ»^(٢).

الشرح

قَوْلُهَا: «كُنْتُ أَغْسِلُ الْجَنَابَةَ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ»، الْمُرَادُ بِالْجَنَابَةِ هُنَا الْمَنِيُّ، وَأُطْلِقَ عَلَيْهِ اسْمُ جَنَابَةٍ، مِنْ جَانِبِ الْمَاءِ مُحَلَّهُ إِذَا تَبَاعَدَ عَنْهُ، «مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» الثَّوْبُ يُطْلَقُ فِي اللُّغَةِ عَلَى كُلِّ مَا يَسْتَرُّ بِهِ الْمَرْءُ مِنْ إِزَارٍ، أَوْ رِدَاءٍ، أَوْ قَمِيصٍ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، «فَيَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ، وَإِنَّ بُقْعَ الْمَاءِ فِي ثَوْبِهِ»، هَذَا مِنْ بَابِ التَّأَكِيدِ، يَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ وَالْمَاءُ لَمْ يَبْسُ، بَلْ هُوَ بَاقٍ، وَبُقْعَ الْمَاءِ فِي الثَّوْبِ، وَهَذَا مِنْ بَابِ تَأَكِيدِ الْغُسْلِ، وَأَنَّهَا تَغْسِلُهُ مِنْ أَجْلِ الْخُرُوجِ إِلَى الصَّلَاةِ.

قَوْلُهُ: «وَفِي لَفْظٍ لِمُسْلِمٍ: لَقَدْ كُنْتُ أَفْرُكُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَكَاً، فَيُصَلِّي فِيهِ» أَي: تَفْرُكُ الْمَنِيَّ «فَرَكَاً»، مَصْدَرٌ مُؤَكَّدٌ، «فَيُصَلِّي فِيهِ»، وَالْمَعْنَى مَعْرُوفٌ.

هَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ بَيَانٌ حُكْمِ الْمَنِيِّ، هَلْ هُوَ طَاهِرٌ أَوْ نَجِسٌ؟

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهِ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ طَاهِرٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ نَجِسٌ، وَالصَّوَابُ بِمَا رَوَى أَنَّهُ طَاهِرٌ؛ لِهَذَا الْحَدِيثِ بِلَفْظِهِ، ثُمَّ إِنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَشْيَاءِ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب غسل النبي وفركه، رقم (٢٢٩)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب حكم المنى، رقم (٢٨٩).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب حكم المنى، رقم (٢٨٨).

الطَّهَارَةُ، وَلَيْسَ كُلُّ مَا يُخْرَجُ مِنَ السَّبِيلَيْنِ يَكُونُ نَجَسًا، بَلْ مِنْهُ مَا يَكُونُ طَاهِرًا، كَالرَّيْحِ لَوْ بَاشَرَتِ الثُّوبَ النَّدِيَّ فَإِنَّهُ لَا يَنْجُسُ.

وكذلك لو بَاشَرَتِ الْأَفْحَاذَ وَهِيَ نَدِيَّةٌ فَإِنَّهَا لَا تَنْجُسُ بِذَلِكَ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يُخْرَجُ مِنَ السَّبِيلَيْنِ مَا هُوَ طَاهِرٌ.

أَمَّا الْقَاعِدَةُ الَّتِي يَقُولُ فِيهَا بَعْضُ الْفُقَهَاءِ: «كُلُّ مَا خَرَجَ مِنَ السَّبِيلَيْنِ فَهُوَ نَجِسٌ» قَاعِدَةٌ مُنْخَرِمَةٌ، وَلَيْسَتْ مُطَرِّدَةً.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ هُنَاكَ مَنْ يَقُولُ بِنَجَاسَةِ الْمَنِيِّ بِحُجَّةٍ أَنَّ الْمَنِيَّ أَوَّلُهُ مَذْيٌ، وَالْمَذْيُ مُتَّفَقٌ عَلَى نَجَاسَتِهِ، كَيْفَ يُجَابُ عَلَيْهِ؟

فَالْجَوَابُ: لَيْسَ بِصَحِيحٍ، هُنَاكَ أَتَانَسُ لَا يُمَذَّنُونَ إِطْلَاقًا، وَيَخْرُجُ مِنْهُمْ الْمَاءُ الدَّافِقُ، ثُمَّ عَلَى قَوْلِ ذَلِكَ فَإِنَّ الشَّيْءَ فِي مَعْدِنِهِ لَا يَكُونُ نَجَسًا حَتَّى يَخْرُجَ، بِدَلِيلِ أَنَّ الْإِنْسَانَ لَوْ حَمَلَ فِي صَلَاتِهِ قَارُورَةً فِيهَا عَذْرَةٌ فَإِنَّ صَلَاتَهُ لَا تَصِحُّ، وَلَوْ حَمَلَ صَبِيًّا مَمْلُوءَةً بَطْنُهُ عَذْرَةٌ فَإِنَّ صَلَاتَهُ تَصِحُّ، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ النَّجَاسَةَ فِي مَكَانِهَا وَمَعْدِنِهَا لَيْسَتْ نَجِيسَةً. وَهَذَا دَلِيلٌ عَقْلِيٌّ.

أَمَّا مِنْ حَيْثُ الشَّرْعُ فَقَدْ جَاءَتْ الْأَحَادِيثُ بِذَلِكَ، «وَقَطَعْتَ جَهِيْزَةَ قَوْلِ كُلِّ خَطِيْبٍ»، مَا دَامَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ: «لَقَدْ كُنْتُ أَفْرُكُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَكًا فَيُصَلِّي فِيهِ»، فَلَوْ كَانَ نَجَسًا كَانَ لَا بُدَّ مِنَ الْغَسْلِ.

فَإِنْ قِيلَ: هُنَاكَ مَنْ حَمَلَ رِوَايَةَ الْفَرَكِ عَلَى الْغَسْلِ؛ لِأَنَّهُ ثَبَتَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا الْغَسْلُ، فَهَلْ يَصِحُّ حَمْلُهُ؟

قُلْنَا: نَعَمْ، يُغَسَّلُ إِذَا كَانَ رَطْبًا؛ لِأَنَّ الرِّطْبَ لَا يُمَكِّنُ فَرْكُهُ، وَلَوْ فَرَكَتُهُ
انْتَشَرَ أَكْثَرُ فِي الثَّوْبِ.

وَمِنَ النُّكْتِ أَنَّ رَجُلًا كَانَ يُنَاطِرُ ابْنَ عَقِيلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَابْنُ عَقِيلٍ
يَقُولُ: إِنَّ الْمَنِيَّ طَاهِرٌ، وَذَلِكَ يَقُولُ: نَجِسٌ، وَعَلَتْ أَصْوَاتُهُمَا.

فَقَالَ رَجُلٌ لَّهُمَا: مَا شَأْنُكُمَا؟

قَالَ: كُنْتُ أَعَالِجُهُ عَلَى أَنْ أَقُولَ: إِنَّ أَصْلَكَ طَاهِرٌ، وَهُوَ يَأْبَى إِلَّا أَنْ يَكُونَ
أَصْلُهُ نَجِسًا^(١)، فَالشَّكْوَى إِلَى اللَّهِ.

مِنْ فَوَائِدِ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: أَنَّ الْمَرْأَةَ يَجُوزُ لِرُزُوجِهَا أَنْ يَسْتَخْدِمَهَا، وَهَذَا مِمَّا جَرَتْ بِهِ
الْعَادَةُ مِنْذُ عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا، وَلَكِنْ فِيهَا جَرَى بِهِ الْعُرْفُ؛
لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ١٩] فَلَا يُكَلِّفُهَا مَا لَمْ يَجْرِ بِهِ الْعُرْفُ،
فَلَوْ أَنَّ أَحَدًا تَزَوَّجَ امْرَأَةً ذَاتَ حَسَبٍ فَأَمَرَهَا أَنْ تَسُوقَ الْحَمِيرَ مَثَلًا لِمَا اسْتِخْرَاجِ
الماء - وهو ما يُسَمَّى بالسَّوَانِي - فَإِنَّ هَذَا لَيْسَ مِنَ الْمَعْرُوفِ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ: جَوَازُ مُبَاشَرَةِ الْمَرْأَةِ مَا يَخْرُجُ مِنْ رُزُوجِهَا مِنَ الْمَنِيِّ؛ لِإِفْعَالِ
عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ أَنْ يُزِيلَ الْأَذَى عَنْ ثَوْبِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَدِيرًا؛
لِأَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَتْ تَغْسِلُ الْمَنِيَّ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ بِقَدِيرٍ وَلَا نَجِسٍ عَلَى الْقَوْلِ

الرَّاجِح؛ لَكِنْ لِأَنَّهُ لَهُ صُورَةٌ مُسْتَبْشَعَةٌ، فَيَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ أَنْ يُزِيلَ كُلَّ أَذَى عَنْ ثَوْبِهِ؛ لِيَكُونَ نَظِيفًا.

وَلَمَّا حَدَّثَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْكَبِيرِ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ أَحَدَنَا يُحِبُّ أَنْ يَكُونَ ثَوْبُهُ حَسَنًا وَنَعْلُهُ حَسَنًا، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ» يَعْنِي يُحِبُّ التَّجَمُّلَ «الْكَبِيرُ بَطَّرَ الْحَقَّ وَغَمَطَ النَّاسَ»^(١).

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أَنَّ الْمَنِيَّ يُغْسَلُ إِنْ كَانَ رَطْبًا، وَيُفْرَكُ إِنْ كَانَ يَابِسًا؛ لِقَوْلِهَا: «لَقَدْ كُنْتُ أَفْرَكُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ»، وَالْفَرَكُ لَا يَتَأْتَى مَعَ الرُّطُوبَةِ، إِنَّمَا يَكُونُ مَعَ الْيُبُوسَةِ.

الْفَائِدَةُ الْخَامِسَةُ: اسْتِعْمَالُ التَّوَكُّيدِ فِي الْأَسَالِيبِ، فِي قَوْلِهَا: «أَفْرَكُهُ...، فَرَكًا»، وَقَدْ قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: «إِنَّ الْمَصْدَرَ الْمُؤَكَّدَ يَنْفِي اخْتِمَالِ الْمَجَازِ»، فَإِذَا قُلْتَ -مَثَلًا-: (ضَرَبْتُهُ ضَرْبًا)، كَانَ هَذَا نَافِيًا لِلْمَجَازِ، أَيْ: لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَدَّعِيَ أَحَدٌ أَنَّ الْمُرَادَ بِالضَّرْبِ هُنَا مُجَرَّدَ الْإِيلَامِ، بَلِ الْمُرَادُ بِهِ حَقِيقَةُ الضَّرْبِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، فَأَكَّدَ الْكَلَامَ بِالتَّكْلِيمِ؛ لِيَنْفِي اخْتِمَالِ الْمَجَازِ، أَيْ: أَنْ يَكُونَ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى لِمُوسَى مَجَازًا.



(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب تحريم الكبر وبيان، رقم (٩١)، من حديث عبد الله بن مسعود

٣٩- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ، ثُمَّ جَهَدَهَا، فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ»^(١)، وَفِي لَفْظٍ: «وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ».

الشرح

قَوْلُهُ ﷺ: «إِذَا جَلَسَ»، الْفَاعِلُ مُسْتَتِرٌ، وَلَمْ يَظْهَرْ لِلْعِلْمِ بِهِ، وَهُوَ الزَّوْجُ، أَوْ إِنْ شِئْتَ فَقُلْ: الرَّجُلُ؛ لِيَشْمَلَ الزَّوْجَ وَالسَّيِّدَ، وَ«بَيْنَ شُعْبَيْهَا» يَعُودُ عَلَى الْمَرْأَةِ، وَلَمْ يُفْصَحْ بِهِ؛ لِلْعِلْمِ بِذَلِكَ، وَ«شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعُ» هِيَ الْيَدَانِ وَالرَّجْلَانِ؛ لِأَنَّهَا مُتَشَعِّبَةٌ مِنَ الْبَدَنِ كَتَشَعُّبِ غُصْنِ الشَّجَرَةِ مِنْ أَصْلِهَا.

قَوْلُهُ ﷺ: «ثُمَّ جَهَدَهَا» أَيِ: جَامَعَهَا حَتَّى بَلَغَ مَعَهَا الْجَهْدَ؛ لِأَنَّ الْجَمَاعَ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَرْأَةِ فِيهِ نَوْعٌ مِنَ الْمَشَقَّةِ، لَكِنَّ قُوَّةَ الشَّهْوَةِ تَطْفِئُ عَلَى هَذِهِ الْمَشَقَّةِ، فَلَا تَشْعُرُ بِهَا الْمَرْأَةُ شُعُورًا كَبِيرًا.

قَوْلُهُ ﷺ: «فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ»، أَيِ: لَزِمَ، وَالْغُسْلُ هُوَ التَّعَبُّدُ لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ بِتَطْهِيرِ الْبَدَنِ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ، وَإِذَا قُلْنَا: «تَعْمِيمُ الْبَدَنِ بِالْمَاءِ» فَإِنَّهُ يَكُونُ قَاصِرًا؛ لِأَنَّ تَعْمِيمَ الْبَدَنِ بِالْمَاءِ قَدْ يَكُونُ لِلتَّبَرُّدِ لَا لِلتَّعَبُّدِ؛ وَلِهَذَا يَنْبَغِي أَنْ نَقُولَ: «التَّعَبُّدُ لِلَّهِ تَعَالَى بِإِفَاضَةِ الْمَاءِ عَلَى جَمِيعِ الْجَسَدِ عَلَى صِفَةِ مَخْصُوصَةٍ».

مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: أَنَّ مِنْ مُوْجِبَاتِ الْغُسْلِ: الْجَمَاعُ، فَإِذَا جَامَعَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ وَعَلَيْهَا الْغُسْلُ، وَهَذَا الْجَمَاعُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَثَرٌ، بِحَيْثُ يَبْلُغُ الْجَهْدَ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الغسل، باب إذا التقى الختانان، رقم (٢٩١)، ومسلم: كتاب الحيض، باب نسخ الماء من الماء، رقم (٣٤٨).

مِنْهَا، وَهَذَا إِنَّمَا يَكُونُ بِالتَّقَاءِ الْخِتَانَيْنِ، يَعْنِي: بِتَغْيِيبِ الْحَشْفَةِ، أَمَّا مُجَرَّدُ الْمَلَامَسَةِ فَلَيْسَ فِيهِ غُسْلٌ إِلَّا بِإِنْزَالٍ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: وَجُوبُ الْغُسْلِ بِالْجَمَاعِ، سَوَاءً أَنْزَلَ أَوْ لَمْ يُنْزَلْ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ يُسْتَفَادُ هَذَا مِنَ اللَّفْظِ الْأَوَّلِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ، أَوْ لَا بُدَّ مِنْ ضَمِّ اللَّفْظِ الثَّانِي إِلَيْهِ، وَهُوَ قَوْلُهُ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ: «وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ»؟

فَالْجَوَابُ: يُسْتَفَادُ حَتَّى مِنَ اللَّفْظِ الْأَوَّلِ، وَوَجْهُ الْإِسْتِفَادَةِ أَنَّهُ عَامٌّ، لَمْ يَقُلْ: إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ، ثُمَّ جَهَدَهَا وَأَنْزَلَ، فَلَمَّا حَذَفَ هَذَا الشَّرْطَ، عَلِمَ أَنَّهُ غَيْرُ مَقْصُودٍ، وَأَنَّ مُجَرَّدَ الْجَمَاعِ يَجِبُ فِيهِ الْغُسْلُ، لَكِنْ إِذَا جَاءَ اللَّفْظُ مُصَرَّحًا بِهِ كَانَ أَشَدَّ طُمَأْنِينَةً لِلنَّفْسِ؛ وَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْغُسْلُ وَاجِبًا بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ:

■ إِمَّا الْإِنْزَالَ كَمَا يُفِيدُهُ حَدِيثُ أُمِّ سُلَيْمٍ: «إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ».

■ وَإِمَّا الْجَمَاعَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِنْزَالٌ كَمَا يُفِيدُهُ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وهذه المسألة تخفى على كثير من الناس، حتى إنه قد تردُّ أسئلة، فيقول: إِنَّهُ كَانَ يُجَامَعُ مِنْذُ كَذَا وَكَذَا شَهْرًا وَلَا يَغْتَسِلُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُنْزَلُ؛ فَلذَلِكَ يَنْبَغِي عَلَى طَلَبَةِ الْعِلْمِ أَنْ يَنْشُرُوا هَذَا بَيْنَ النَّاسِ، وَلَا سِيَّامَا بَيْنَ الشَّبَابِ الْمُتَرَوِّجِينَ حَدِيثًا؛ حَتَّى يَفْهَمَ الْحَقُّ؛ لئَلَّا يَبْقَى الْإِنْسَانُ يُصَلِّي بِغَيْرِ طَهَارَةٍ.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: يَنْبَغِي حَذْفُ مَا يُسْتَحْيَا مِنْ ذِكْرِهِ بِشَرْطِ أَلَّا يَقُوتَ الْمَقْصُودُ،

كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِذَا جَلَسَ» وَ«شُعْبَيْهَا»، فَهَذَا لَمْ يُفْصَحْ بِالْمُرَادِ، لَكِنَّ هَذَا الْإِبْهَامَ لَا يَقُوتُ الْمَقْصُودُ، أَمَّا إِذَا كَانَ الْإِبْهَامُ يَقُوتُ الْمَقْصُودَ فَلَا يَجُوزُ، بَلْ يَجِبُ الْبَيَانُ وَالتَّصْرِيحُ.

٤٠ - عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: «أَنَّهُ كَانَ هُوَ وَأَبُوهُ عِنْدَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَعِنْدَهُ قَوْمٌ، فَسَأَلُوهُ عَنِ الْغُسْلِ؟ فَقَالَ: يَكْفِيكَ صَاعٌ، فَقَالَ رَجُلٌ: مَا يَكْفِينِي، فَقَالَ جَابِرٌ: كَانَ يَكْفِي مَنْ هُوَ أَوْفَى مِنْكَ شَعْرًا، وَخَيْرًا مِنْكَ، يُرِيدُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ آمَنَّا فِي ثَوْبٍ»^(١)، وَفِي لَفْظٍ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُفْرِغُ الْمَاءَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا»^(٢).

الرَّجُلُ الَّذِي قَالَ: «مَا يَكْفِينِي» هُوَ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، أَبُوهُ ابْنُ الْحَنَفِيَّةِ.

الشرح

هَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ بَيَانٌ مِقْدَارِ مَا يُغْتَسَلُ بِهِ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَغْتَسَلَ بِمَاءٍ قَلِيلٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَبْعَدُ عَنِ الْإِسْرَافِ، وَأَيْسَرُ عَلَى النَّفْسِ، وَأَبْعَدُ مِنَ الْوَسْوَاسِ.

كَانَ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ هُوَ وَأَبُوهُ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عِنْدَ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعِنْدَهُ قَوْمٌ فَسَأَلُوهُ عَمَّا يَكْفِي مِنَ الْغُسْلِ، وَبِإِذَا يَكُونُ الْغُسْلُ، فَقَالَ جَابِرٌ: «يَكْفِيكَ صَاعٌ».

وَالصَّاعُ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ، وَهُوَ قَلِيلٌ بِالنِّسْبَةِ لِمَا يَغْتَسَلُ بِهِ النَّاسُ الْيَوْمَ؛ لِأَنَّ الْمُدَّ يَعْنِي مِلءَ كَفِّي الرَّجُلِ، فَالصَّاعُ مِلءُ كَفِّي الرَّجُلِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، فَهُوَ قَلِيلٌ جِدًّا، حَتَّى إِنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَشْعُرُ فَيَقُولُ: هَلْ يُمَكِّنُ أَنْ يُسْبَغَ بِهَذَا الْقَدْرِ؟ فَتَقُولُ: يُمَكِّنُ؛

(١) أخرجه البخاري: كتاب الغسل، باب الغسل بالصاع ونحوه، رقم (٢٥٢)، ومسلم: كتاب الحيض، باب استحباب إفاضة الماء على الرأس، رقم (٣٢٩).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الغسل، باب من أفاض على رأسه ثلاثاً، رقم (٢٥٥).

لَأَنَّ الْإِسْبَاغَ أَقْلُ مَا يَكُونُ أَنْ يَجْرِيَ الْمَاءُ عَلَى الْعُضْوِ وَإِنْ لَمْ يَتَنَازَرِ مِنْهُ شَيْءٌ.

«فَقَالَ رَجُلٌ: مَا يَكْفِينِي»، وَهَذَا تَعْيِيرٌ سَيِّئٌ؛ حَيْثُ قَالَ هَذَا أَمَامَ هَذَا الصَّحَابِيِّ الْجَلِيلِ الَّذِي قَالَ: «يَكْفِيكَ صَاعٌ»؛ لِأَنَّهُ شَبَّهَ رَدَّ لَهَا قَالَهُ الصَّحَابِيُّ، وَهَذَا سُوءُ أَدَبٍ؛ وَلِهَذَا قَابَلَهُ جَابِرٌ بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ الشَّدِيدَةِ فَقَالَ: «كَانَ يَكْفِي مَنْ هُوَ أَوْفَى مِنْكَ شَعْرًا، وَخَيْرًا مِنْكَ» «أَوْفَى مِنْكَ شَعْرًا» أَيُّ: أَكْثَرَ شَعْرًا، وَكُلَّمَا كَثُرَ الشَّعْرُ؛ كَانَ اسْتِهْلَاكُ الْمَاءِ أَكْثَرَ، «وَخَيْرًا مِنْكَ» فِي تَقْوَى اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ وَالتَّعَبُّدِ لَهُ.

فَذَكَرَ سَبَبَيْنِ يَقْتَضِيَانِ أَنَّهُ يَكْفِي:

أَوَّلًا: أَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَوْفَى شَعْرًا.

وَتَانِيًا: أَنَّهُ أَتَقَى لِلَّهِ.

وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ لَا يُجْزِئُ، مَا اكْتَفَى بِهِ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

«ثُمَّ أَمَّنَا فِي ثَوْبٍ»، أَيُّ: صَلَّى بِهِمْ إِمَامًا «فِي ثَوْبٍ» أَيُّ: فِي إِزَارٍ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ الْآخَرُ.

قَوْلُهُ: «وَفِي لَفْظٍ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُفْرِغُ الْمَاءَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا»: وَذَلِكَ فِي الْغُسْلِ، أَمَّا بَقِيَّةُ الْبَدَنِ فَيَغْسِلُهُ مَرَّةً وَاحِدَةً، وَهَذَا مِنَ الْفُرُوقِ بَيْنَ طَهَارَةِ الْوُضُوءِ وَطَهَارَةِ الْغُسْلِ.

طَهَارَةُ الْغُسْلِ: أَنْ يُفِيضَ الْمَاءَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا، وَطَهَارَةُ الْوُضُوءِ: أَنْ يَمْسَحَهُ مَرَّةً وَاحِدَةً، فَيَخْتَلِفُ عَنِ الْغُسْلِ مِنْ وَجْهَيْنِ: مِنْ جِهَةٍ: أَنَّهُ مَسَحَ لَا غَسَلَ، وَمِنْ جِهَةٍ: أَنَّهُ لَا يُكَرِّرُ، وَفِي الْغُسْلِ يُكَرِّرُ.

وكَذَلِكَ أَيْضًا فِي بَقِيَّةِ الْبَدَنِ فَإِنَّ بَقِيَّةَ الْبَدَنِ لَا يُكْرَرُ فِيهِ الْغُسْلُ، أَمَّا الْوُضُوءُ فَيُكْرَرُ فِيهِ، مَا عَدَا الرَّأْسَ.

وَالْفَرْقُ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّ الْغُسْلَ عَنْ جَنَابَةٍ، وَالْجَنَابَةُ تَشْمَلُ جَمِيعَ الْبَدَنِ، وَالرَّأْسَ مُسْتَوْرًا بِالشَّعْرِ، فَلَا بُدَّ لِكَمَالِ الْإِسْبَاغِ مِنْ أَنْ يُفَاضَ عَلَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَأَمَّا بَقِيَّةُ الْبَدَنِ فَهُوَ مُتَعَرِّعٌ عَنِ الشَّعْرِ؛ وَلِذَلِكَ اكْتَفِيَ فِيهِ بِغَسَلَةٍ وَاحِدَةٍ، أَمَّا فِي الْوُضُوءِ فَإِنَّهُ سَقَطَ غُسْلُ الرَّأْسِ أَصْلًا؛ لِأَنَّ غَسْلَهُ عِنْدَ الْوُضُوءِ مَشَقَّةٌ عَظِيمَةٌ، وَلَا سِيَّامًا فِي أَيَّامِ الشِّتَاءِ؛ إِذْ إِنْ غَسَلَ الشَّعْرَ يَسْتَدْعِي بَقَاءَ الْمَاءِ فِي هَذَا الشَّعْرِ؛ فَيُودِّي إِلَى الْبُرُودَةِ، ثُمَّ إِذَا بَقِيَ الْمَاءُ فِي الشَّعْرِ وَتَقَاطَرَ فِيهَا بَعْدَ عَلَى الثِّيَابِ، أَكْسَبَهَا بَلَلًا، وَحَصَلَتْ مَشَقَّةٌ؛ وَلِهَذَا كَانَ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَحُكْمَتِهِ أَنَّ الرَّأْسَ لَا يُغْسَلُ فِي الْوُضُوءِ.

قَوْلُهُ: «الرَّجُلُ الَّذِي قَالَ: «مَا يَكْفِينِي» هُوَ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، أَبُوهُ: ابْنُ الْحَنَفِيَّةِ» أَبُوهُ: مُحَمَّدُ ابْنُ الْحَنَفِيَّةِ، وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ ابْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

مُحَمَّدُ بْنُ الْحَنَفِيَّةِ هَذَا هُوَ ابْنُ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، لَكِنْ نُسِبَ إِلَى أُمِّهِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ أَسْرَى بَنِي حَنِيفَةَ الَّذِينَ ارْتَدُّوا؛ فَقَاتَلَهُمُ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَكَانَ يُدْعَى بِأُمِّهِ.

مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: مَشْرُوعِيَّةُ التَّقْلِيلِ مِنْ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ فِي الْغُسْلِ وَالْوُضُوءِ، وَعَدَمُ الْإِسْرَافِ فِي ذَلِكَ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ: يَنْبَغِي أَلَّا يَزِيدَ عَلَى صَاعٍ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الَّذِي كَانَ يَكْفِي رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّهُ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُسْبَغَ بِالصَّاعِ.

قُلْنَا: الْمَفْرُوضُ هُوَ الْإِسْبَاقُ، لَكِنْ اِخْرِصْ عَلَى أَنْ تُقَلِّلَ مَا اسْتَطَعْتَ، وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَتَوَضَّأُ، فَلَا يُرَى عَلَى الْأَرْضِ مِنْ أَثَرِ وَضُوئِهِ شَيْءٌ؛ وَذَلِكَ لِقِلَّةِ مَا يَسْتَهْلِكُ مِنَ الْمَاءِ.

قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: الْإِسْبَاقُ فِي الْغَسْلِ أَنْ يَجْرِيَ الْمَاءُ عَلَى الْعُضْوِ سَوَاءً تَقَاطَرَ أَمْ لَمْ يَتَقَاطَرَ، وَأَمَّا الْمَسْحُ فَلَا إِسْبَاقَ فِيهِ أَنْ يُمَرَّ يَدُهُ مَبْلُوءَةً عَلَى الْمَكَانِ الَّذِي مَسَحَهُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: النَّاسُ فِي وَقْتِنَا الْحَاضِرِ يَغْتَسِلُونَ بِالْبَرَائِيزِ وَالْدُّشُوشِ، فَهَلْ يُمَكِّنُ الْإِكْتِفَاءُ بِالصَّاعِ؟

فَالْجَوَابُ: لَا يُمَكِّنُ، فَلَا إِكْتِفَاءَ بِالصَّاعِ إِنَّمَا يَكُونُ فِيْمَا إِذَا اغْتَسَلَ مِنْ إِنَاءٍ كَمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَالصَّحَابَةُ يَغْتَسِلُونَ بِذَلِكَ وَيَتَطَهَّرُونَ بِهِ؛ لِأَنَّهُمْ لَيْسَ عِنْدَهُمْ مِثْلُ مَا عِنْدَنَا الْيَوْمَ، فَيَقَالُ: اكْتَفَ بِقَدْرِ مَا يُمَكِّنُ أَنْ تُؤَدِّي الْفَرَضَ بِهِ.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ ذَا شَعَرٍ كَثِيفٍ، وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ عَنْهُ، وَلَكِنَّهُ لَا يُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ فِي الْوَاقِعِ؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ أَوْفَى مِنَ الْمُخَاطَبِ لَا يَدُلُّ عَلَى كَثْرَتِهِ؛ إِذْ قَدْ يَكُونُ الْمُخَاطَبُ قَلِيلَ الشَّعْرِ جِدًّا، فَيَكُونُ الْأَوْفَى مِنْهُ شَعْرًا أَكْثَرَ مِنْهُ، لَكِنَّهُ قَدْ يَكُونُ مِنْ سِطَةِ النَّاسِ أَوْ أَقَلِّ، لَكِنْ قَدْ جَاءَتْ أَحَادِيثُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَانَ كَثِيرَ الشَّعْرِ^(١). قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَكَثْرَةُ الشَّعْرِ تَدُلُّ عَلَى الرَّجُولَةِ.

(١) من ذلك ما أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب صفة النبي ﷺ، رقم (٣٥٥١)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب في صفة النبي ﷺ، رقم (٢٣٣٧)، من حديث البراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَهُ شَعْرٌ يَبْلُغُ شَحْمَةَ أُذُنِهِ، أَوْ إِلَى مَنْكَبِهِ».

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: جَوَازُ الصَّلَاةِ فِي الْإِرَارِ دُونَ الرِّدَاءِ؛ لِقَوْلِهِ: «ثُمَّ أَمَّنَا فِي ثَوْبٍ»، وَقَدْ جَاءَتْ الرُّوَايَةُ الْأُخْرَى مُفَصَّلَةً بِأَنَّ الْمَرَادَ بِالثَّوْبِ هُوَ الْإِرَارُ.

وَعَلَى هَذَا نَقُولُ: إِنَّ قَوْلَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يُصَلِّي أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقَيْهِ مِنْهُ شَيْءٌ»^(١)، مَأْمُورٌ عَلَى الْأَكْمَلِ وَالْأَفْضَلِ، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ؛ إِذْ إِنَّ الْوَاجِبَ سِتْرُ الْعَوْرَةِ، وَهِيَ مَا بَيْنَ الشَّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ، وَالْبَاقِي يَكُونُ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِحْبَابِ لَا الْوُجُوبِ.

الْفَائِدَةُ الْخَامِسَةُ: جَوَازُ الصَّلَاةِ جَمَاعَةً.

لَكِنْ هَلْ نَقُولُ: فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ، أَوْ نَقُولُ: فِي الْمَسْجِدِ؟

الْجَوَابُ: الْحَدِيثُ لَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ فِي الْمَسْجِدِ وَلَا أَنَّهُ فِي غَيْرِهِ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّ جَابِرًا كَانَ فِي مَكَانٍ لَهُ، وَلَيْسَ فِي الْمَسْجِدِ، وَهَذَا الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ أَيْضًا اللَّفْظُ الْآخَرُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، أَنَّهُمْ كَانُوا فِي بُسْتَانٍ، أَوْ حَائِطٍ لَهُ؛ فَيَكُونُ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ إِقَامَةِ الْجَمَاعَةِ فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ، إِذَا كَانَ هُنَاكَ سَبَبٌ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ سَبَبٌ، فَالْوَاجِبُ أَنْ تَكُونَ الْجَمَاعَةُ فِي الْمَسَاجِدِ.



(١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب إذا صلى في الثوب الواحد، رقم (٣٥٩)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب الصلاة في ثوب واحد وصفة لبسه، رقم (٥١٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

بَابُ التَّيْمِ



التَّيْمُ: فِي اللُّغَةِ الْقَصْدُ، يُقَالُ: تَيَّمَ الشَّيْءَ، أَي: قَصَدَهُ. وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(١):

فَمَا أَذْرِي إِذَا يَمَّمْتُ أَرْضًا أُرِيدُ الْخَيْرَ أَيُّهَا يَلِينِي
الْخَيْرُ الَّذِي أَنَا أَبْتَغِيهِ أَمْ الشَّرُّ الَّذِي هُوَ يَتَغِينِي
مَعْنَى «إِذَا يَمَّمْتُ أَرْضًا» أَي: إِذَا قَصَدْتُ أَرْضًا.

وَمِنْهُ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَلَا تَيَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢٦٧]،
أَي: لَا تَقْصِدُوا.

وَالْخَبِيثُ: الرَّدِيُّ، أَي: لَا تَقْصِدُوا الرَّدِيَّ فَتُخْرِجُوهُ زَكَاةً وَتَدْعُوا الطَّيِّبَ لَكُمْ.

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ يَحْدُوا مَاءً فَتَيَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [النساء: ٤٣]، أَي:
اقْصِدُوا.

أَمَّا التَّيْمُ شَرْعًا: هُوَ التَّعَبُّدُ لِلَّهِ تَعَالَى بِتَطْهِيرِ الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ بِالتُّرَابِ عَلَى صِفَةِ مَخْصُوصَةٍ، وَهُوَ بَدَلٌ عَنْ طَهَارَةِ الْمَاءِ.

(١) البيتان من قصيدة طويلة للمثقب العبدى، أوردها المفضل الضبي في المفضليات (ص: ٢٩٢)، وابن قتيبة في الشعر والشعراء (١/ ٣٨٤).

وَهُوَ مِنْ خَصَائِصِ هَذِهِ الْأُمَّةِ، فَإِنَّ الْأُمَّةَ السَّابِقَةَ إِذَا عَدِمُوا الْمَاءَ، بَقَوْا عَلَى حَالَتِهِمْ إِلَى أَنْ يَجِدُوا الْمَاءَ فَيَتَطَهَّرُوا بِهِ، ثُمَّ يَقْضُونَ مَا فَاتَهُمْ مِنَ الصَّلَوَاتِ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ التَّيَمُّمَ لِلصَّلَوَاتِ أَيْسَرُ مِنَ التَّوَقُّفِ حَتَّى يَوْجَدَ الْمَاءَ ثُمَّ نَقْضِي مَا عَلَيْنَا مِنْ صَلَاةٍ؛ لِأَنَّ فِيهِ رَاحَةً الْإِنْسَانِ، وَإِبْرَاءَ ذِمَّتِهِ، وَعَدَمَ ثَقَلِ الْمَفْرُوضَاتِ عَلَيْهِ لَوْ اجْتَمَعَتْ.

فَمَا دَامَ الْإِنْسَانُ غَيْرَ قَادِرٍ عَلَى اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ لِمَرَضٍ أَوْ لِعَدَمٍ، فَإِنَّ التَّيَمُّمَ يَكْفِي، وَيَقُومُ مَقَامَ الْمَاءِ.

وَبِنَاءً عَلَى ذَلِكَ، نَقُولُ: إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا تَيَمَّمَ لِلصَّلَاةِ؛ فَإِنَّهُ يَبْقَى عَلَى طَهَارَتِهِ إِلَى أَنْ يَنْتَقِضَ وَضُوؤُهُ، وَلَا يَبْطُلُ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ.

فَلَوْ تَيَمَّمَ شَخْصٌ لَصَلَاةِ الْفَجْرِ وَبَقِيَ لَمْ يَنْتَقِضْ وَضُوؤُهُ حَتَّى أَذِنَ الظُّهْرُ، فَإِنَّهُ يُصَلِّي الظُّهْرَ بِدُونِ إِعَادَةِ التَّيَمُّمِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ قَدْ تَيَمَّمَ مِنْ قَبْلُ، وَلَمْ يُوجَدْ مَا يَنْقُضُ طَهَارَتَهُ.

وَلَوْ تَيَمَّمَ عَنِ الْجَنَابَةِ أَوَّلَ مَرَّةٍ، فَلَا يُعِيدُ التَّيَمُّمَ عَنْهَا كُلَّمَا أَرَادَ الصَّلَاةَ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا تَيَمَّمَ أَوَّلَ مَرَّةٍ صَارَ بِمَنْزِلَةِ الْاِغْتِسَالِ.

التَّيَمُّمُ إِذْنٌ يَنْبُؤُ مَنْابَ الْمَاءِ إِذَا تَعَدَّرَ اسْتِعْمَالُ الْمَاءِ؛ إِمَّا لِعَدَمِهِ، وَإِمَّا لِعَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ. بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٦]، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ:

«جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكْتُهُ الصَّلَاةُ، فَلْيُصَلِّ»^(١)؛ لِأَنَّ عِنْدَهُ مَسْجِدَهُ وَطَهُورَهُ.

وأيضاً حديثُ عمرانَ بنِ حصينٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الذي ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ، وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مُطَوَّلًا، وَهُوَ:



٤١ - عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا مُعْتَزِلًا، لَمْ يُصَلِّ فِي الْقَوْمِ؟ فَقَالَ: «يَا فُلَانُ، مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ فِي الْقَوْمِ؟» فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَصَابَتْنِي جَنَابَةٌ، وَلَا مَاءَ، فَقَالَ: «عَلَيْكَ بِالصَّعِيدِ، فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ»^(٢).

الشرح

قَوْلُهُ: «رَأَى رَجُلًا لَمْ يُصَلِّ فِي الْقَوْمِ» هَذَا لَمْ يُعْرِفِ اسْمُهُ، وَهَذَا لَا يُضَرُّنَا أَنْ نَعْرِفَهُ أَوْ لَا نَعْرِفَهُ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ هُوَ حُكْمُ الْمَسْأَلَةِ، أَمَا كَوْنُهُ يُعْرِفُ أَوْ لَا يُعْرِفُ فَهَذَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ؛ وَلِهَذَا نَرَى بَعْضَ النَّاسِ يَتَكَلَّفُونَ فِي طَلَبِ الْعُثُورِ عَلَى اسْمِ الْمُبْهَمِينَ فِي مِثْلِ هَذَا السِّيَاقِ، وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ اشْتِغَالٌ بِالْمُهْمِّ عَنِ الْأَهَمِّ.

وَقَوْلُهُ: «لَمْ يُصَلِّ فِي الْقَوْمِ»، أَي: مَعَهُمْ، وَالْمُرَادُ بِالْقَوْمِ هُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ، وَقَوْلُهُ: «يَا فُلَانُ» كِنَايَةٌ عَنْ شَخْصٍ، وَالْأَنْثَى مِنْهُ فَلَانَةٌ، فَهَلِ الرَّسُولُ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ التَّيَمُّمِ، رَقْمُ (٣٣٥)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْمَسَاجِدِ، رَقْمُ (٥٢١)، مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ التَّيَمُّمِ، بَابُ التَّيَمُّمِ ضَرْبَةً، رَقْمُ (٣٤٨)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْمَسَاجِدِ، بَابُ قَضَاءِ الصَّلَاةِ الْفَاتَةِ، رَقْمُ (٦٨٢).

عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ هَذِهِ الْكَلِمَةُ «يَا فُلَانُ» أَوْ سَمَاهُ بِاسْمِهِ؟ نَقُولُ: سَمَاهُ بِاسْمِهِ، لَكِنَّ الرَّاوِي لَمْ يُسَمِّهِ، إِمَّا لِنِسْيَانِهِ إِيَّاهُ، أَوْ لِأَنَّهُ رَأَى عَدَمَ وُجُوبِ بَيَانِ اسْمِهِ، أَوْ لِغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَسْبَابِ.

وَقَوْلُهُ: «مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ فِي الْقَوْمِ» «مَا» هَذِهِ اسْتِفْهَامِيَّةٌ، تَعْنِي: أَيُّ شَيْءٍ مَنَعَكَ؟ «أَنْ تُصَلِّيَ»، (أَنْ) وَمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ فِي تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ مَنْصُوبَةٌ بِنَزْعِ الْخَافِضِ، وَالتَّقْدِيرُ: «مَا مَنَعَكَ مِنْ أَنْ تُصَلِّيَ».

قَالَ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَصَابَتْنِي جَنَابَةٌ»، أَي: أَنَّهُ كَانَ عَلَى جَنَابَةٍ مِنْ احْتِلَامٍ أَوْ غَيْرِهِ، «وَلَا مَاءَ»، (لَا) هُنَا نَافِيَةٌ لِلْجِنْسِ، وَ(مَاءَ) اسْمُهَا مَبْنِيٌّ، وَخَبَرُهَا مَحذُوفٌ وَتَقْدِيرُهُ: «وَلَا مَاءَ عِنْدِي» مَثَلًا، أَوْ «مَوْجُودٌ».

وَالْجَنَابَةُ تُطْلَقُ فِي الشَّرْعِ عَلَى شَيْئَيْنِ:

١- الْجَمَاعُ وَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ إِنْزَالٌ.

٢- وَالْإِنْزَالُ وَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ جَمَاعٌ.

فَإِنْ حَصَلَ جَمَاعٌ وَإِنْزَالٌ فَمِنْ بَابِ أُولَى.

إِذَنْ: مَنْ جَامَعَ زَوْجَتَهُ فَهُوَ جُنُبٌ وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ، وَمَنْ بَاشَرَ زَوْجَتَهُ وَأَنْزَلَ بِدُونِ جَمَاعٍ، فَهُوَ جُنُبٌ، وَالصُّورَةُ الْأُولَى -وَهِيَ الْجَمَاعُ بِدُونِ إِنْزَالٍ- تَخْفَى عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ، حَتَّى إِنَّ الْإِنْسَانَ يَسْأَلُ وَيَقُولُ: إِنَّهُ كَانَ يُجَامِعُ زَوْجَتَهُ مُنْذُ أَشْهُرٍ بِدُونِ إِنْزَالٍ، وَلَا يَعْتَسِلُ لَا هُوَ وَلَا الزَّوْجَةُ! وَهَذَا جَهْلٌ مَشِينٌ فِي الْوَاقِعِ؛ لِأَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْمُسْلِمِ أَلَّا تَخْفَى عَلَيْهِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ.

وَلِهَذَا أَنَا أَحْتُ كُلَّ إِنْسَانٍ يُرِيدُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أَنْ يَتَعَلَّمَ أَحْكَامَ الْجَنَابَةِ؛ حَتَّى يَكُونَ عَلَى بَصِيرَةٍ مِنْ أَمْرِهِ، فَإِذَا جَامَعَ الْإِنْسَانُ زَوْجَتَهُ وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ، فَإِنَّهُ قَدْ أَجْنَبَ، وَوَجَبَ عَلَيْهِ وَعَلَيْهَا الْغُسْلُ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ، ثُمَّ جَهَدَهَا، فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ»^(١).

إِذَنْ: قَوْلُ الرَّجُلِ: «أَصَابَنِي جَنَابَةٌ»: إِمَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ جَامَعَ أَوْ أَنْزَلَ. وَقَوْلُهُ: «وَلَا مَاءَ» أَيُّ: لَا مَاءَ عِنْدِي أَغْتَسِلُ بِهِ.

فَقَالَ: «عَلَيْكَ بِالصَّعِيدِ فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ»، (عَلَيْكَ) هَذِهِ مِنْ بَابِ الْإِغْرَاءِ، يَعْنِي: الزَّمِ الصَّعِيدَ، وَالصَّعِيدُ كُلُّ مَا تَصَاعَدَ عَلَى الْأَرْضِ مِنْ تُرَابٍ، أَوْ رَمْلٍ، أَوْ حِجَارَةٍ، أَوْ طِينٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، فِكُلُّ مَا تَصَاعَدَ عَلَى الْأَرْضِ مِنْ جِنْسِهَا هُوَ صَعِيدٌ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّا لَجَاعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُؤًا﴾ [الكهف: ٨]، أَيُّ: خَالِيَةً، لَيْسَ فِيهَا نَبَاتٌ. قَوْلُهُ: «فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ» أَيُّ: يَكْفِيكَ عَنِ الْمَاءِ، فَيَقُومُ الصَّعِيدُ مَقَامَ الْمَاءِ فِي كُلِّ شَيْءٍ.

وَعَلَى هَذَا لَوْ تَيَمَّمَ لِصَلَاةٍ نَافِلَةٍ فَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَ فَرِيضَةً، كَمَا أَنَّهُ لَوْ تَوَضَّأَ لِصَلَاةٍ نَافِلَةٍ صَلَّى فَرِيضَةً وَلَا فَرْقَ.

هَذَا الرَّجُلُ تَيَمَّمَ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ صَلَّى؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَنْ يَدَعَهُ، بَعْدَ ذَلِكَ وَجَدَ الْمَاءَ فِي نَفْسِ الْحَدِيثِ، فَلَمَّا سَقَى النَّاسَ إِبْلَهُمْ، وَاسْتَقَوْا هُمْ بِأَنْفُسِهِمْ، بَقِيََتْ بَقِيَّةٌ، فَأَعْطَاهَا النَّبِيُّ ﷺ هَذَا الرَّجُلَ، وَقَالَ: «خُذْ هَذَا، فَأَفْرِغْهُ عَلَى نَفْسِكَ».

(١) أخرجه البخاري: كتاب الغسل، باب إذا التقى الختانان، رقم (٢٩١)، ومسلم: كتاب الحيض، باب نسخ الماء من الماء، رقم (٣٤٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: الْإِنْكَارُ عَلَى الْمُخَالِفِ.

فَإِنْ قِيلَ: هَلْ يُبَادِرُ بِالْإِنْكَارِ أَوْ يَسْتَفْصِلُ؟

قُلْنَا: الثَّانِي، يُسْتَفْصَلُ فِي الْإِنْكَارِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَنْكَرَ عَلَى الرَّجُلِ الَّذِي لَمْ يُصَلِّ فِي الْقَوْمِ، لَكِنَّهُ قَالَ: «مَا مَنَعَكَ»، وَهَذَا الِاسْتِفْهَامُ لَيْسَ لِلتَّوْبِيخِ، بَلْ هُوَ لِلِاسْتِعْلَامِ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ: لَا يَجُوزُ التَّخَلُّفُ عَنِ الْجَمَاعَةِ.

فَلَوْ دَخَلْتَ مَسْجِدًا بَعْدَ أَنْ صَلَّيْتَ فِي مَسْجِدِكَ، فَلَا تَتَفَرَّدُ، بَلِ ادْخُلْ مَعَهُمْ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ: «مَا مَنَعَكَ»، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَفْهَمَ عَنِ الَّذِي مَنَعَهُ؛ لِيَنْظُرَ هَلْ هُوَ سَبَبُ مُسَوِّغٍ أَوْ لَا، فَيَقَالُ: هَذَا وَارِدٌ لَا شَكَّ؛ لِأَنَّ الِاسْتِفْهَامَ كَمَا قُلْنَا اسْتِفْهَامُ اسْتِعْلَامٍ لَا اسْتِفْهَامُ تَوْبِيخٍ، لَكِنَّ قَوْلَ الرَّسُولِ ﷺ لِلرَّجُلَيْنِ اللَّذَيْنِ تَخَلَّفَا عَنْ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ فِي مَسْجِدِ (الْحَيْفِ)، وَقَالَا: «صَلَّيْنَا فِي رِحَالِنَا»، فَقَالَ لَهُمَا: «إِذَا صَلَّيْتُمَا فِي رِحَالِكُمَا ثُمَّ أَتَيْتُمَا مَسْجِدَ جَمَاعَةٍ فَصَلَّيَا مَعَهُمْ»^(١)، فَأَمَرَهُمُ بِالصَّلَاةِ، لَكِنَّهُ قَالَ: «فَإِنَّهَا لَكُمْ نَافِلَةٌ»، فَدَلَّ عَلَى عَدَمِ الْوُجُوبِ.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: التَّضَرُّيْحُ بِمَا يُسْتَحْيَا مِنْهُ لِلْحَاجَةِ؛ لِقَوْلِهِ: «أَصَابَتْنِي جَنَابَةٌ».

(١) أخرجه أحمد (٤/ ١٦٠-١٦١)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب فيمن صلى في منزله ثم أدرك الجماعة، رقم (٥٧٥)، والترمذي: كتاب الصلاة، باب ما جاء في الرجل يصلي وحده ثم يدرك الجماعة، رقم (٢١٩)، والنسائي: كتاب الإمامة، باب إعادة الفجر مع الجماعة لمن صلى وحده، رقم (٨٥٨)، من حديث يزيد بن الأسود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أَنَّ الْإِنْسَانَ يَنْبَغِي لَهُ إِذَا اعْتَذَرَ أَنْ يُبَيِّنَ وَجْهَ اعْتِذَارِهِ؛ لِقَوْلِهِ: «وَلَا مَاءَ».

الْفَائِدَةُ الْخَامِسَةُ: يَجُوزُ التَّيْمُّ عَنِ الْجَنَابَةِ كَمَا يَجُوزُ عَنِ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ؛ لِقَوْلِهِ لِهَذَا الرَّجُلِ الَّذِي ذَكَرَ أَنَّهُ عَلَيْهِ جَنَابَةٌ: «عَلَيْكَ بِالصَّعِيدِ؛ فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ».

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: أَنَّ التَّيْمَّ يَرْفَعُ الْحَدَثَ؛ لِقَوْلِهِ: «فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ»؛ إِذْ إِنَّ الْمَعْنَى: يَكْفِيكَ عَنِ الْمَاءِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمَاءَ يَرْفَعُ الْحَدَثَ.

وَيَبْنِي عَلَى ذَلِكَ مَسَائِلَ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا:

لَوْ تَيَمَّمَ لِيُصَلِّيَ نَافِلَةً صَلَّى بِهِ الْفَرِيضَةَ كَمَا لَوْ اغْتَسَلَ لِلْنَافِلَةِ صَلَّى فَرِيضَةً.

وَلَوْ تَيَمَّمَ لِصَلَاةِ الظُّهْرِ وَبَقِيَ عَلَى طَهَارَتِهِ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ، صَلَّى بِالتَّيْمِّ الْأَوَّلِ، وَلَا يَبْطُلُ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ.

وَلَوْ كَانَ عَالِمًا بِأَنَّهُ لَنْ يَجِدَ الْمَاءَ، وَتَيَمَّمَ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ الْوَقْتُ، وَاسْتَمَرَ عَلَى طَهَارَتِهِ، فَيَكْفِيهِ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ التَّيْمَّ يَقُومُ مَقَامَ الْمَاءِ فِي كُلِّ شَيْءٍ، وَلَكِنْ لَوْ وَجَدَ الْمَاءَ فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ أَنْ يَتَطَهَّرَ بِهِ بِدُونِ تَجَدُّدِ السَّبَبِ، مَعَ أَنَّهُ قَدْ يَبْدُو لِلْإِنْسَانِ التَّنَاقُضُ بَيْنَ قَوْلِنَا: إِنَّهُ يَرْفَعُ الْحَدَثَ، وَقَوْلِنَا: إِنَّهُ إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ لَزِمَهُ أَنْ يَتَطَهَّرَ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَتَجَدَّدِ السَّبَبُ.

وَلَوْ اغْتَسَلَ الْإِنْسَانُ مَثَلًا مِنَ الْجَنَابَةِ، فَإِنَّ الْحَدَثَ يَرْتَفِعُ لَا شَكَّ ارْتِفَاعًا بَيْنًا، وَيَبْقَى عَلَى هَذَا الِارْتِفَاعِ إِلَى أَنْ تَحْدُثَ جَنَابَةٌ أُخْرَى.

ولو تيمّم عن الجنابة فإنه يبقى هذا التيمّم رافعاً لحديث الجنابة حتى يُجَنَّبَ
مَرَّةً أُخْرَى، لكن إذا وجد الإنسان الماء، فإنه يَغْتَسِلُ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يُجَنَّبَ، وَلَمْ يُوجَدْ
سَبَبٌ يَقْتَضِي الغُسْلَ، فكَيْفَ يَقُولُونَ: إِنَّهُ يَرْفَعُ الْحَدَثَ؟

الجواب: إِنَّ رَفْعَهُ لِلْحَدَثِ رَفْعٌ مُؤَقَّتٌ؛ حَتَّى يَجِدَ الْمَاءَ، أَوْ يَزُولَ السَّبَبُ الْمَانِعُ
مِنْ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ، كَالْمَرَضِ مَثَلًا.

وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ وَإِنْ لَمْ
يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ، فَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ فَلْيَتَّقِ اللَّهَ وَلْيُمْسِسْهُ بَشْرَتَهُ»^(١)، فَيَجِبُ أَنْ يَتَطَهَّرَ
بِالْمَاءِ مِنْ حِينَ وَجُودِ الْمَاءِ، وَإِنْ لَمْ يَتَجَدَّدْ سَبَبُ الطَّهَارَةِ.

وَقَدْ حَكَى شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ الْإِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ^(٢)، وَلَوْ لَا النَّصُّ
وَالْإِجْمَاعُ لَقُلْنَا: لَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَطَهَّرَ بِالْمَاءِ، وَقَدْ قُلْنَا بِأَنَّهُ ارْتَفَعَ حَدَثُهُ؛ لِأَنَّ الْحَدَثَ
إِذَا ارْتَفَعَ لَا يَعُودُ إِلَّا بِسَبَبٍ، لَكِنْ لَمَّا جَاءَ النَّصُّ وَصَارَ عَلَيْهِ إِجْمَاعٌ؛ لَمْ يَكُنْ لَنَا بُدٌّ
فِي الْعُدُولِ عَنْهُ.

مَسْأَلَةٌ: مَنْ يَقُولُونَ: إِنَّ خُرُوجَ الْوَقْتِ يُبْطِلُ التَّيْمُمَ، بِمَاذَا اسْتَدَلُّوا؟

الجواب: اسْتَدَلُّوا عَلَى أَنَّ طَهَارَةَ التَّيْمُمِ اسْتِبَاحَةٌ، وَلَيْسَ رَافِعاً لِلْحَدَثِ،
يعني: إِنَّمَا شُرِعَ لِيَسْتَيْحَ الدُّخُولَ فِي الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ الدُّخُولَ فِي الصَّلَاةِ بغيرِ طَهَارَةٍ
حَرَامٌ. لَكِنْ يُرَدُّ عَلَيْهِمْ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِ.

(١) أخرجه البزار (٣٠٩/١٧) رقم (١٠٠٦٥)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأخرجه بنحوه أحمد

(٥/١٨٠)، والترمذي: كتاب الطهارة، باب ما جاء في التيمم للجنب، رقم (١٢٤)، والنسائي:

كتاب الطهارة، باب الصلوات بتيمم واحد، رقم (٣٢٢)، من حديث أبي ذر الغفاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) مجموع الفتاوى (٣٥٩/٢١).

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: أَنَّ التَّيْمَ يَجُوزُ عَلَى جَمِيعِ الْأَرْضِ، سَوَاءٌ كَانَتْ تُرَابِيَّةً، أَمْ رَمْلِيَّةً، أَمْ صَخْرِيَّةً، أَمْ مُعْشَبَةً، أَمْ غَيْرَ ذَلِكَ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ: «عَلَيْكَ بِالصَّعِيدِ فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ».

وَذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ التَّيْمُ إِلَّا عَلَى أَرْضٍ لَهَا غُبَارٌ، وَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْأَرْضِ التُّرَابِيَّةِ، وَأَمَّا الرَّمْلِيَّةُ، وَالْمَفْرُوشَةُ بِالزَّرْعِ كَالْحَشِيشِ، فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ التَّيْمُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا تُرَابٌ لَهُ غُبَارٌ.

وَدَلِيلُهُمْ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٦]، وَقَالُوا: لَا يُمَكِّنُ الْمَسْحُ مِنْهُ إِلَّا إِذَا كَانَ لَهُ غُبَارٌ؛ لِأَنَّ (مِنْ) لِلتَّبَعِيضِ، وَلَا يَتَحَقَّقُ الْبَعْضُ إِلَّا بِوُجُودِ غُبَارٍ مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي تَيَمَّمَ مِنْهُ. وَالْقَوْلُ الثَّانِي فِي الْمَسْأَلَةِ: أَنَّ التَّيْمَ يَصِحُّ عَلَى كُلِّ أَرْضٍ.

وَدَلِيلُهُمْ مِنَ الْقُرْآنِ: عُمُومُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [النساء: ٤٣]، وَلَمْ يَقُلْ (مُتْرِبًا)، وَالصَّعِيدُ كُلُّ مَا تَصَاعَدَ عَلَى الْأَرْضِ.

وَدَلِيلُهُمْ مِنَ السُّنَّةِ: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَانَ يُسَافِرُ وَيَتَيَمَّمُ، وَلَمْ يُذَكَّرْ أَنَّهُ كَانَ لَا يَتَيَمَّمُ عَلَى أَرْضٍ غَيْرِ تُرَابِيَّةٍ، بَلْ سَافَرَ إِلَى تَبُوكَ وَغَالِبُ طَرِيقِهَا رَمْلٌ، وَمَعَ ذَلِكَ كَانَ يَتَيَمَّمُ، وَأَيْضًا الْأَمْطَارُ تَنْزِلُ وَإِذَا ابْتَلَّتِ الْأَرْضُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا غُبَارٌ، وَمَعَ ذَلِكَ يَتَيَمَّمُ عَلَيْهَا، وَأَيْضًا الْأَرْضُ فِي حَالِ الْخَضْبِ تَكُونُ مَفْرُوشَةً بِالْحَشِيشِ وَلَمْ يَقُلْ: إِنَّهُ كَانَ يَقْلَعُ الْحَشِيشَ؛ لِأَجْلِ أَنْ يَتَيَمَّمَ فِي مَكَانِهِ!

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْقَوْلَ الرَّاجِحَ، وَهُوَ اخْتِيَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ^(١)

وغيره من العلماء المحققين: جَوَّازُ التَّيْمُمِ عَلَى الْأَرْضِ، سَوَاءٌ كَانَ لَهَا غُبَارٌ أَمْ لَمْ يَكُنْ لَهَا غُبَارٌ.

فإن قال قائل: إِذَا أَرَادَ الْإِنْسَانُ أَنْ يَتَيَمَّمَ، وَأَمَامَهُ تُرَابٌ لَهُ غُبَارٌ، وَتُرَابٌ آخَرُ لَا غُبَارَ لَهُ فَهَلْ يَخْتَارُ أَحَدَهُمَا؟

فالجواب: الظاهر أن الحاضر عندك هو الأفضل.

فمثلاً: لو كان على جبلٍ من الرَّمْلِ، وَتَحْتَهُ سَبْخَةٌ، فَهَلْ نَقُولُ: أَذْهَبَ إِلَى السَّبْخَةِ وَتَيَمَّمَ؟

نقول: عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَقُولُ: لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ الْأَرْضُ الَّتِي يَتَيَمَّمُ عَلَيْهَا فِيهَا غُبَارٌ، يَلْزِمُهُ أَنْ يَنْزِلَ إِلَى الْأَرْضِ السَّبْخَةِ وَتَيَمَّمَ بِهَا.

وعلى قولٍ مَنْ يَقُولُ: لَيْسَ بِشَرْطٍ، نَقُولُ: الْأَفْضَلُ أَلَّا تَتَكَلَّفَ، وَلَا تَتَنَطَّعَ، خُصُوصًا إِذَا كَانَ فِيهِ نَوْعٌ مِنَ الْمَشَقَّةِ، فَتَيَمَّمُ عَلَى الْأَرْضِ الَّتِي أَنْتَ فِيهَا، وَيَكْفِي.

فإن قيل: وما الجواب عن قول الله تعالى: ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ

مِنْهُ﴾ [المائدة: ٦]؟

قلنا: إن «من» في الآية ابتدائية وليست تبعية.

الفائدة الثامنة: أَنَّ التَّيْمُمَ يَبْطُلُ إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ، وَمِنْ عِبَارَاتِ الْعَامَّةِ: «إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ بَطَلَ التَّيْمُمُ»، وَهَذَا صَحِيحٌ، فَهَذَا الرَّجُلُ أَمَرَهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنْ يَغْتَسِلَ بَعْدَ أَنْ كَانَ قَدْ تَيَمَّمَ عَنِ الْجَنَابَةِ. فَمَتَى وَجَدَ الْمَاءَ بَطَلَ التَّيْمُمُ.

فَلَوْ أَنَّ الْإِنْسَانَ تَيَمَّمَ لِصَلَاةِ الظُّهْرِ مَثَلًا لِعَدَمِ الْمَاءِ، ثُمَّ حَضَرَ الْمَاءَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ، فَلَا يُصَلِّي بِهَذَا التَّيَمُّمِ؛ لِأَنَّهُ بَطَلَ بِوُجُودِ الْمَاءِ.

الْفَائِدَةُ الثَّاسِعَةُ: أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي الْغُسْلِ أَنْ يَتَوَضَّأَ قَبْلَهُ، فَلَوْ أَنَّ الْإِنْسَانَ انْغَمَسَ فِي بَرَكَةِ نَافِيَا الْاِغْتِسَالِ مِنَ الْجَنَابَةِ، ثُمَّ خَرَجَ وَتَمَضَّضَ وَاسْتَنْشَقَ، فَإِنَّهُ يَكْفِيهِ وَإِنْ لَمْ يَتَوَضَّأْ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمْ يَأْمُرْ هَذَا الرَّجُلَ بِالْوُضُوءِ، وَلَوْ كَانَ الْوُضُوءُ قَبْلَ الْغُسْلِ وَاجِبًا لَبَيَّنَهُ النَّبِيُّ ﷺ.

لَكِنَّ الْإِنْعِمَاسَ يَصِحُّ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْمَاءُ الَّذِي يَغْتَسِلُ فِيهِ يُفَرِّغُ وَيُؤْتَى بِمَاءٍ جَدِيدٍ.

الْفَائِدَةُ الْعَاشِرَةُ: أَنَّ الْجُنُبَ إِذَا نَوَى الْغُسْلَ فَقَطَّ أَجْزَاءَ عَنِ الْوُضُوءِ، فَهَذَا صَحِيحٌ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ [المائدة: ٦]، مَعَ أَنَّ هَذَا الْجُنُبَ يُرِيدُ الْقِيَامَ إِلَى الصَّلَاةِ وَهُوَ لَمْ يَتَوَضَّأْ، لَكِنَّ غُسْلَهُ عَنِ الْجَنَابَةِ يَكْفِيهِ عَنِ الْوُضُوءِ.

الْفَائِدَةُ الْحَادِيَةِ عَشْرَةَ: أَنَّهُ يَنْبَغِي لِمَنْ كَانَ مَسْئُولًا عَنْ جَمَاعَةٍ أَنْ يَتَفَقَّدَ أَحْوَالَهُمْ، وَأَنْ يَسْأَلَ عَنْهُمْ.

وَجْهٌ ذَلِكَ: مِنْ سُؤَالِ النَّبِيِّ ﷺ: الرَّجُلُ: «مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ فِي الْقَوْمِ؟». الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ عَشْرَةَ: أَنَّهُ لَا يُنْكَرُ عَلَى الشَّخْصِ حَتَّى يُعْلَمَ أَنَّهُ فَعَلَ مَا يُنْكَرُ بِهِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ، بَلْ سَأَلَ: مَا الَّذِي مَنَعَهُ، وَلَوْ أَنْكَرَ عَلَيْهِ لَوَبَّخَهُ، وَقَالَ: كَيْفَ تَتْرُكُ الصَّلَاةَ؟ فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَلَّا يَتَعَجَّلَ بِالْإِنْكَارِ حَتَّى يُعْلَمَ وَجْهَ الْإِنْكَارِ.

وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ، فَجَلَسَ، فَلَمْ يُنْكِرْ عَلَيْهِ، بَلْ قَالَ لَهُ: «هَلْ صَلَّيْتَ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «قُمْ فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ وَتَجَوَّزْ فِيهِمَا»^(١).

وَهَكَذَا يَنْبَغِي لِلدَّاعِيَةِ وَلِلْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهِي عَنِ الْمُنْكَرِ، أَلَّا يَتَعَجَّلَ بِالْإِنْكَارِ، حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُ وَجْهُ الْإِنْكَارِ.



٤٢ - عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ فِي حَاجَةٍ، فَأَجَبْتُ، فَلَمْ أَجِدِ الْمَاءَ، فَتَمَرَّغْتُ فِي الصَّعِيدِ، كَمَا تَمَرَّغُ الدَّابَّةُ، ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ بِيَدَيْكَ هَكَذَا» - ثُمَّ ضَرَبَ بِيَدَيْهِ الْأَرْضَ ضَرْبَةً وَاحِدَةً، ثُمَّ مَسَحَ الشَّمَالَ عَلَى الْيَمِينِ، وَظَاهَرَ كَفَّيْهِ وَوَجْهَهُ^(٢).

الشرح

عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَعَثَهُ النَّبِيُّ ﷺ هُوَ وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فِي حَاجَةٍ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَبْعَثُ فِي الْحَاجَاتِ: إِمَّا لِلدَّعْوَةِ، أَوِ لِلْمُصَالَحَةِ بَيْنَ النَّاسِ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ، الْمُهْمُ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَهُ فِي حَاجَةٍ.

فَأَجَنَبَ عَمَّارٌ وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، فَاسْتَعْمَلَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْقِيَّاسَ: إِذَا أَجَنَبَ الرَّجُلُ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب إذا رأى الإمام رجلا جاء وهو يخطب، رقم (٩٣٠)، ومسلم: كتاب الجمعة، باب التحية والإمام يخطب، رقم (٨٧٥)، من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب التيمم، باب التيمم ضربة، رقم (٣٤٧)، ومسلم: كتاب الحيض، باب التيمم، رقم (٣٦٨).

وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يُطَهَّرَ جَمِيعَ بَدَنِهِ بِالمَاءِ، فَقَاسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ طَهَارَةَ التَّيْمَمِ عَلَى طَهَارَةِ المَاءِ.

قَالَ: «فَأَجَبْتُ، فَلَمْ أَجِدِ المَاءَ»، أَي: أَصَابَتْهُ جَنَابَةٌ فَلَمْ يَجِدِ المَاءَ، وَالْجَنَابَةُ كَمَا نَعْلَمُ تُوجِبُ الغُسْلَ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَجِدِ المَاءَ.

قَالَ: «فَتَمَرَّغْتُ فِي الصَّعِيدِ» وَالصَّعِيدُ: كُلُّ مَا عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ فَهُوَ صَعِيدٌ، سِوَاءٍ كَانَ رَمْلًا أَوْ حِجَارَةً أَوْ طِينًا، الْأَرْضُ كُلُّهَا صَعِيدٌ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأِنَّا لَجَاعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُزًا﴾ [الكهف: ٨]، يَعْنِي: خَالِيَةً مَا فِيهَا نَبَاتٌ، إِذَنْ: فَالصَّعِيدُ كُلُّ الْأَرْضِ، إِنْ شَتَّتْ تَيَمَّمَ عَلَى الرَّمْلِ، أَوْ عَلَى الْحِجَارَةِ، أَوْ عَلَى التُّرَابِ، أَوْ عَلَى أَيِّ شَيْءٍ.

قَوْلُهُ: «كَمَا تَمَرَّغُ الدَّابَّةُ»، أَي: صَارَ يَتَقَلَّبُ عَلَى الصَّعِيدِ كَمَا تَتَمَرَّغُ الدَّابَّةُ، مِنَ الْجَنْبِ الْأَيْمَنِ إِلَى الْأَيْسَرِ، وَكَذَلِكَ تَمُدُّ رِجْلَيْهَا وَيَدَيَّهَا. فَعَلَ ذَلِكَ قِيَاسًا عَلَى الغُسْلِ؛ لِأَنَّ الغُسْلَ يَغُتُّ جَمِيعَ الْبَدَنِ، فَظَنَّ أَنَّ التُّرَابَ أَيْضًا يَغُتُّ جَمِيعَ الْبَدَنِ.

قَوْلُهُ: «ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ» يَعْنِي: أَنَّهُ أَجْنَبَ وَتَمَرَّغَ فِي الصَّعِيدِ، ذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ؛ إِمَّا لِأَنَّهُ حَصَلَ عِنْدَهُ شَكٌّ فِيهَا فَعَلَ، أَوْ مِنْ أَجْلِ الْإِسْتِثْنَاتِ لِهَذَا الْحُكْمِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ بِيَدَيْكَ هَكَذَا»، أَي: إِنَّمَا يَكْفِيهِ عَنِ التَّمَرُّغِ أَوْ عَنِ الغُسْلِ بِالمَاءِ، يَحْتَمِلُ الْاِثْنَيْنِ، وَلَكِنَّ الظَّاهِرَ: عَنِ التَّمَرُّغِ؛ لِأَنَّ عَمَارًا جَعَلَ التَّمَرُّغَ بَدَلًا عَنِ الغُسْلِ، فَقَالَ: لَا حَاجَةَ أَنْ تَفْعَلَ هَذَا، بَلْ «أَنْ تَقُولَ بِيَدَيْكَ هَكَذَا»، وَهَذَا قَالَ: «أَنْ تَقُولَ بِيَدَيْكَ»، وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْيَدَ لَيْسَتْ مَحَلَّ نُطْقِ الْقَوْلِ، إِنَّمَا الْقَوْلُ يَكُونُ بِجَارِحَةِ الْقَوْلِ - وَهُوَ اللِّسَانُ -، لَكِنَّهُ هُنَا أَطْلَقَ الْقَوْلَ مَكَانَ الْفِعْلِ؛

وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذَا الْقَوْلَ فَسَّرَ «أَنْ تَقُولَ بِيَدَيْكَ هَكَذَا»، فَهَذَا مِنْ بَابِ التَّوَسُّعِ فِي اللُّغَةِ، أَنَّ الْقَوْلَ يُطْلَقُ عَلَى الْفِعْلِ، أَي: أَنْ تَفْعَلَ هَكَذَا، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ إِذَا أُضِيفَ الْقَوْلُ إِلَى الْيَدِ، فَلَمَرَّادُ بِهِ فِعْلُهَا.

وَلَا يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِعَمَّارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ بِيَدَيْكَ هَكَذَا» أَنَّ التَّمَرُّغَ يُجْزِئُ فِي رَفْعِ الْحَدَثِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى أَنَّ التَّيْمُمَ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ هَذَا الشَّيْءُ وَهُوَ التَّمَرُّغُ، إِنَّمَا يَكْفِيكَ عَنْهُ كَذَا وَكَذَا.

«ثُمَّ ضَرَبَ بِيَدَيْهِ الْأَرْضَ ضَرْبَةً وَاحِدَةً، ثُمَّ مَسَحَ الشِّمَالِ عَلَى الْيَمِينِ»، أَي: بِبَاطِنِ الشِّمَالِ عَلَى ظَاهِرِ الْيَمِينِ، «وَوَضَّاهُ كَفِّهِ وَوَجْهَهُ»، وَالْوَجْهُ مَعْرُوفٌ، حَدُّهُ طَوْلًا مِنْ مُنْحَنَى الْجَنْبَةِ إِلَى أَسْفَلِ اللَّحْيَةِ، وَعَرْضًا مِنَ الْأُذُنِ إِلَى الْأُذُنِ.

قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ فِي كَيْفِيَّةِ التَّيْمُمِ: أَنْ تَضْرِبَ الْأَرْضَ بِيَدَيْكَ، ثُمَّ تَمْسَحَ بِرَاحَتَيْهِمَا، ثُمَّ بِالْأَصَابِعِ تَمْسَحُ بِهَا الْوَجْهَ؛ لِئَلَّا يَكُونَ التُّرَابُ مُسْتَعْمَلًا؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِذَا اسْتُعْمِلَ التُّرَابُ صَارَ طَاهِرًا غَيْرَ مُطَهَّرٍ، قِيَاسًا عَلَى الْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ، وَهَذَا قِيَاسٌ عَلَى أَصْلٍ لَمْ يَثْبُتْ، وَهُوَ قِيَاسٌ مَعَ الْفَارِقِ أَيْضًا.

وَالصَّوَابُ: أَنَّهُ لَا حَاجَةَ لَهُ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ ظَاهِرٌ أَنَّهُ ضَرَبَ بِيَدَيْهِ الْأَرْضَ ضَرْبَةً وَاحِدَةً، ثُمَّ مَسَحَ الشِّمَالِ عَلَى الْيَمِينِ، وَظَاهِرُ كَفِّهِ وَوَجْهَهُ.

وَوَضَّاهُ حَدِيثٌ عَمَّا كَانَ يَعْلَمُ آيَةَ التَّيْمُمِ، وَمَشْرُوعِيَّةَ التَّطَهُّرِ بِالتُّرَابِ؛ حَيْثُ تَمَرَّغَ فِيهِ قِيَاسًا عَلَى الْغُسْلِ، فَكَيْفَ لَمْ يَعْرِفْ كَيْفِيَّةَ التَّيْمُمِ؟

الْجَوَابُ: قَدْ يَكُونُ هَذَا لَاحْتِمَالَيْنِ:

الْأَوَّلُ: لَعَلَّهُ نَسِيَ الْكَيْفِيَّةَ.

الثاني: لَعَلَّهُ ظَنَّ أَنَّ التَّيْمَمَ فِي الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ فَقَطْ، كَمَا كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ كَذَلِكَ، بَلْ كَانَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُنَظِرُ عَلَى ذَلِكَ، حَتَّى أَنْكَرَ عَلَى عَمَّارٍ لَمَّا رَأَاهُ يُفْتِي بِالتَّيْمَمِ فِي الْجَنَابَةِ، فَذَكَرَهُ عَمَّارٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهَذِهِ الْقِصَّةِ، وَقَالَ لَهُ: «يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنْ كُنْتَ تَرَى إِلَّا أَحَدًا بِهِ فَعَلْتُ؛ لِمَا أَوْجَبَ اللَّهُ لَكَ عَلَيَّ مِنَ الطَّاعَةِ. فَقَالَ لَهُ: لَا أَمْنَعُكَ، وَأُولِيكَ مَا تَوَلَّيْتُ»^(١).

إِذْنٌ نَقُولُ: إِنَّ تَمَرُّغَهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالتُّرَابِ يَدُلُّ أَنَّهُ قَدْ عَرَفَ أَصْلَ التَّيْمَمِ، لَكِنْ إِمَّا أَنَّهُ نَسِيَ كَيْفِيَّتَهُ، أَوْ ظَنَّ أَنَّ التَّيْمَمَ الَّذِي فِي الْآيَةِ، وَهُوَ مَسْحُ الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ، خَاصٌّ بِالتَّيْمَمِ عَنِ الْوُضُوءِ فَقَطْ.

مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: جَوَازُ بَعْثِ الرُّسُلِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَبْعَثُ الرُّسُلَ لِلْحَاجَاتِ مُتَعَدِّدَةً، وَمِنْ ذَلِكَ: بَعْثُهُ عَمَّارًا وَعُمَرَ فِي هَذِهِ الْحَاجَةِ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ: جَوَازُ التَّصْرِيحِ فِيمَا يُسْتَحْيَا مِنْ ذِكْرِهِ وَيُسْتَقْبَحُ عُرْفًا إِذَا دَعَتْ الْحَاجَةُ إِلَى ذَلِكَ؛ لِقَوْلِ عَمَّارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فَأَجْنَبْتُ».

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَغْدُلُ لِلتَّيْمَمِ حَتَّى يَبْحَثَ عَنْ وُجُودِ الْمَاءِ؛ لِقَوْلِهِ: «فَلَمْ أَجِدِ الْمَاءَ».

قَالَ الْعُلَمَاءُ: «وَلَا يُنْفَى الْوُجُودُ إِلَّا بَعْدَ طَلَبِ الْوُجُودِ».

وَلَكِنْ هَلْ هَذَا يُلْزَمُ عَلَى مَنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ حَوْلَهُ مَاءٌ؟

(١) أخرجه مسلم: كتاب الحيض، باب التيمم، رقم (١١٢/٣٦٨).

نَقُولُ: لَا يَلْزَمُ؛ لِأَنَّ بَحْثَهُ عَنِ الْمَاءِ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ مَاءٌ حَوْلَهُ عَبَثٌ وَإِضَاعَةٌ وَقْتُ، لَكِنْ مَنْ جَهِلَ أَوْ عَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي هَذِهِ الْمِنْطَقَةِ مَاءٌ لَكِنَّهُ قَدْ نَزَلَ الْمَطَرُ فِيهَا، فَهِيَ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ بَعْدَ نُزُولِ الْمَطَرِ حَصَلَ مَاءٌ، فَهِيَ يَبْتَاحُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لَوْ كَانَ رَجُلٌ مُسَافِرٌ فِي الطَّرِيقِ وَهُوَ عَلَى جَنَابَةٍ، وَيَعْلَمُ أَنَّ بَعْدَ مَشْيِهِ عَشْرَةَ مِنَ الْكِيلِ مِرَاتٍ سَيَجِدُ مَاءً، فَهَلْ نَقُولُ: أَذْهَبَ إِلَى هَذَا الْمَكَانِ وَاعْتَسَلَ، أَمْ نَقُولُ: تَيَمَّمَ وَأَدَّ الْفَرِيضَةَ الَّتِي عَلَيْكَ؟

فَالْجَوَابُ: يَذْهَبُ إِلَى الْمَاءِ إِذَا كَانَ قَرِيبًا مِنْهُ، أَمَّا إِذَا كَانَ بَعِيدًا عَنْهُ، وَلَا يَصِلُ إِلَيْهِ إِلَّا فِي آخِرِ الْوَقْتِ، فَالْأَفْضَلُ أَنْ يُؤَخَّرَ، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لَوْ أَحْدَثَ رَجُلٌ فِي خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ، وَعَلِمَ أَنَّهُ لَوْ ذَهَبَ يَتَوَضَّأُ فَاتَتْهُ الْجُمُعَةُ، فَهَلْ يَذْهَبُ وَيَتَوَضَّأُ وَإِذَا فَاتَتْهُ الْجُمُعَةُ صَلَّى ظَهْرًا، أَوْ يَتَيَمَّمُ لِيَلْحَقَ بِالْجُمُعَةِ؟

فَالْجَوَابُ: هَذَا فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، فَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهُ يَتَيَمَّمُ لِإِدْرَاكِ الْجُمُعَةِ؛ لِأَنَّ الْجُمُعَةَ لَا تُقْضَى، فَتَقْوِيئُهَا كَتَقْوِيئِ الْوَقْتِ فِي الصَّلَوَاتِ الْأُخْرَى، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا خَافَ خُرُوجَ الْوَقْتِ فِي الصَّلَوَاتِ الْأُخْرَى، فَإِنَّهُ يَتَيَمَّمُ وَلَا إِشْكَالَ، وَهَذَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ^(١).

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: بَلْ يَذْهَبُ وَيَتَوَضَّأُ وَلَوْ فَاتَتْهُ الْجُمُعَةُ؛ لِأَنَّ لَهَا بَدَلًا وَهِيَ الظُّهْرُ، وَلَكِنَّ الْأَرْجَحَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا أَحْدَثَ

(١) الاختيارات العلمية [المطبوع مع الفتاوى الكبرى] [٣٠٩ / ٥].

يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَلَا يَتِمَّ كُنْ مِنَ الْمَاءِ قَبْلَ أَنْ تَفُوتَ الْجُمُعَةَ أَنَّهُ يَتِمُّ وَيُصَلِّي الْجُمُعَةَ؛
لَأَنَّ خَوْفَ فَوَاتِ الْجُمُعَةِ كَخَوْفِ فَوَاتِ الْوَقْتِ.

وَيُمْكِنُ أَنْ يَتِمَّ عَلَى الْفُرْشِ إِذَا كَانَ عَلَيْهَا تُرَابٌ، وَإِلَّا يَتِمُّ عَلَى الْجِدَارِ إِذَا
لَمْ يَكُنْ مُغَطًى بِطِلَافٍ كَالْبُيُوتِ، أَوْ يُخْرَجُ مِنَ الْمَسْجِدِ وَيَتِمُّ فِي الشَّارِعِ.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: جَوَازُ الْقِيَاسِ فِي الْعِبَادَاتِ، وَأَنَّ الْقِيَاسَ ثَابِتٌ شَرْعًا، وَذَلِكَ
مِنْ تَمَرُّغِ عَمَّارٍ فِي الصَّعِيدِ كَمَا تَمَرَّغُ الدَّابَّةُ.

وَلَكِنْ هَلْ يُؤْخَذُ هَذَا الْجَوَازُ مِنْ فِعْلِ عَمَّارٍ، أَوْ مِنْ إِقْرَارِ الرَّسُولِ ﷺ لَهُ؟

الْجَوَابُ: الظَّاهِرُ أَنَّهُ مِنْ إِقْرَارِ الرَّسُولِ لَهُ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ
الْقِيَاسَ، إِنَّمَا أَنْكَرَ عَلَيْهِ الْكَيْفِيَّةَ فَقَطْ.

وَقِيلَ: إِنَّهُ مِنْ فِعْلِ عَمَّارٍ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ قَالَ: «يَكْفِيكَ...»، وَفِعْلُ عَمَّارٍ فِعْلُ
صَحَابِيٍّ، وَمَعْرُوفٌ أَنَّ فِعْلَ الصَّحَابِيِّ حُجَّةٌ فِي الْعِبَادَاتِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلْعَقْلِ فِيهِ
مَجَالٌ، فَالْقِيَاسُ فِي الْعِبَادَاتِ سَائِغٌ، إِلَّا إِذَا خَالَفَ نَصًّا؛ فَيُضْبَحُ بِاطِّلًا.

قَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: إِنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمْ يُقَرِّهِ عَلَى هَذَا، وَقَالَ: «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ
تَقُولَ بِيَدَيْكَ هَكَذَا».

فَنَقُولُ: إِنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ الْقِيَاسَ، إِنَّمَا أَنْكَرَ عَلَيْهِ الْكَيْفِيَّةَ فَقَطْ،
فَلَمْ يَقُلْ: لِمَاذَا تَقِيسُ عَلَى أَمْرٍ لَمْ تَعْرِفْ فِيهِ نَصًّا، وَإِنَّمَا أَنْكَرَ عَلَيْهِ الْكَيْفِيَّةَ فَقَطْ.

الْفَائِدَةُ الْخَامِسَةُ: جَوَازُ التَّشْبِيهِ بِمَا يُقَرَّبُ الْمَعْنَى، وَإِنْ كَانَ قَدْ يُسْتَقْبَحُ؛ لِقَوْلِهِ:
«كَمَا تَمَرَّغُ الدَّابَّةُ».

والأصل أَنَّ تَشْبَهُ الْإِنْسَانِ بِالْحَيَوَانِ مَذْمُومٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يُشَبَّهِ الْإِنْسَانُ بِالْحَيَوَانِ إِلَّا فِي مَقَامِ الدَّمِ، كَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ﴾ [الجمعة: ١٥]، وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الَّذِي يَتَكَلَّمُ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا»^(١)، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانْسَلَخَ مِنْهَا فَاتَّبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ (١٧٥) وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوْنَهُ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلَ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ ﴿[الأعراف: ١٧٦]، وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَيْسَ لَنَا مَثَلُ السَّوْءِ الْعَائِدِ فِي هَيْبَتِهِ كَالْكَلْبِ»^(٢)، فَأَنْتَ تَرَى أَنَّهُ لَا يُشَبَّهِ الْإِنْسَانُ بِالْحَيَوَانِ إِلَّا فِي مَقَامِ الدَّمِ، وَلَكِنَّ عَمَّارًا شَبَّهَ نَفْسَهُ بِتَمَرُغِ الدَّابَّةِ لِلْحَاجَةِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «كَمَا تَمَرُّغُ الدَّابَّةُ»، يُغْنِي عَنْ كَوْنِهِ يَتَمَرَّغُ بَيْنَ يَدَيِ الرَّسُولِ، وَهَذَا أَفْضَلُ؛ وَهُوَ لَمْ يَقْصِدِ الدَّمِ، وَإِنَّمَا قَصَدَ بَيَانَ الْفِعْلِ.

وَقَدْ يَقُولُ بَعْضُ الْمُتَحَذِّقِينَ: إِنَّ عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ قَصَدَ هَذَا، كَأَنَّهُ يَقُولُ: إِنَّهُ بَلِيدٌ كَالدَّابَّةِ؛ فَلِذَلِكَ شَبَّهَ تَمَرُّغَهُ بِتَمَرُّغِ الدَّابَّةِ؛ حَيْثُ قَاسَ طَهَارَةَ التَّيْمُمِ عَلَى طَهَارَةِ الْمَاءِ.

وَلَكِنَّ هَذَا مُزْدُودٌ، فَإِنَّ عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَمْ يَقْصِدْ هَذَا الْمَعْنَى، بَلْ قَصَدَ أَنْ يُقَرِّبَ الْمَعْنَى بِهَذَا التَّشْبِيهِ.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: الْقِيَاسُ فِي مُقَابَلَةِ النَّصِّ بِاطِلٍ، فَكُلُّ قِيَاسٍ خَالَفَ النَّصَّ

(١) أخرجه أحمد (١/ ٢٣٠)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الهبة، باب لا يحل لأحد أن يرجع في هبته وصدقته، رقم (٢٦٢٢)، من

حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

فَإِنَّهُ بَاطِلٌ وَمَرْدُودٌ، وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَيُسَمَّى الْقِيَاسُ الَّذِي يُخَالِفُ النَّصَّ (فَاسِدَ
الِإِعْتِبَارِ).

فَلَوْ قَاسَ الْإِنْسَانُ شَيْئًا عَلَى آخَرَ، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّ النَّصَّ بِخِلَافِهِ، فَلَا يُؤْخَذُ بِهَذَا
الْقِيَاسِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ بَاطِلٌ.

وَقَدْ أَبْطَلَ اللَّهُ تَعَالَى قِيَاسَ إِبْلِيسَ؛ حَيْثُ قَالَ لَمَّا أَمَرَ بِالسُّجُودِ لِآدَمَ: ﴿أَنَا خَيْرٌ
مِنَهُ خَلَقْنِي مِنْ نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾ [ص: ٧٦]، وَوَجْهُ الْقِيَاسِ أَنَّهُ كَيْفَ يَسْجُدُ الْأَعْلَى
لِلْأَدْنَى، وَهَذَا قِيَاسٌ فِي مُقَابَلَةِ النَّصِّ؛ وَلِذَلِكَ لَنْ يَنْفَعَهُ، وَصَارَ بِذَلِكَ كَافِرًا.
وَهَلْ يُقَالُ: إِنَّ فِي الْحَدِيثِ دَلِيلًا عَلَى إِبْطَالِ الْقِيَاسِ مُطْلَقًا كَمَا قِيلَ بِهِ؛ لِأَنَّ
الرَّسُولَ ﷺ أَبْطَلَ قِيَاسَ عَمَّارٍ؟

الْجَوَابُ: لَيْسَ كَذَلِكَ، إِنَّمَا فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْقِيَاسَ الْمُخَالِفَ لِلنَّصِّ بَاطِلٌ،
أَمَّا مَا لَا يُخَالِفُ النَّصَّ، وَتَمَّتْ شُرُوطُ الْقِيَاسِ فِيهِ، فَهُوَ ثَابِتٌ.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: أَنَّ الْقَوْلَ قَدْ يُرَادُ بِهِ الْفِعْلُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ لِعَمَّارٍ: «إِنَّمَا يَكْفِيكَ
أَنْ تَقُولَ بِيَدَيْكَ» وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْيَدَ لَا تَقُولُ، لَكِنْ تَفْعَلُ.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: أَنَّ التَّيَمُّمَ مَشْرُوعٌ فِي الْجَنَابَةِ؛ وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «أَجْنَبْتُ، فَلَمْ
أَجِدِ الْمَاءَ»، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ بِيَدَيْكَ هَكَذَا»، وَقَدْ كَانَ فِيهِ
خِلَافٌ فِيمَا سَبَقَ عِنْدَ السَّلَفِ، وَمِنْ جُمْلَةِ الَّذِينَ خَالَفُوا فِيهِ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَالَ: «إِنَّ الْجُنُبَ إِذَا عَدِمَ الْمَاءَ لَا يَتَيَمَّمُ، بَلْ يَنْتَظِرُ حَتَّى يَجِدَ الْمَاءَ»^(١)، حَتَّى

(١) أخرجه مسلم: كتاب الحيض، باب التيمم، رقم (٣٦٨/١١٢).

والجنابة: حال من ينزل منه مني أو يكون منه جماع، يقال: اغتسل من الجنابة. المعجم الوسيط

[جنب] (١/١٣٨).

إِنَّ عُمَرَ لَمَّا بَلَغَهُ أَنَّ عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ يُحَدِّثُ بِهَذَا الْحَدِيثِ دَعَاهُ، وَقَالَ: «كَيْفَ تُحَدِّثُ بِهَذَا؟ فَذَكَرَهُ عَمَّارٌ، وَقَالَ: «أَلَا تَذْكُرُ حِينَ بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ أَنَا وَأَنْتَ، وَحَصَلَتْ مِنِّي جَنَابَةٌ - وَذَكَرَ لَهُ الْقِصَّةَ - وَلَكِنْ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ أَلَّا أُحَدِّثَ بِهَذَا الْحَدِيثِ، فَعَلْتُ؛ لِمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكَ مِنَ الطَّاعَةِ عَلَيَّ، فَقَالَ عُمَرُ: «لَا - أَي: لَا أَمْنَعُكَ أَنْ تُحَدِّثَ بِهِ - نُوْلِيكَ مَا تَوَلَّيْتُ»، فَأَذِنَ لَهُ أَنْ يُحَدِّثَ، لَكِنْ عُمَرُ كَانَ نَاسِيًا.

الْفَائِدَةُ النَّاسِعَةُ: أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا اجْتَهَدَ وَعَمِلَ الْعِبَادَةَ عَلَى اجْتِهَادِهِ، وَتَبَيَّنَ خَطْوُهُ، فَإِنَّهُ لَا يُؤْمَرُ بِإِعَادَتِهَا، وَجَهٌ ذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَأْمُرْ عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ بِإِعَادَةِ الصَّلَاةِ، مَعَ أَنَّ هَذَا التَّيَمُّمَ لَيْسَ بِصَحِيحٍ وَلَا شَرْعِيٍّ، وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ مُهِمَّةٌ تَنْفَعُ فِي هَذَا الْبَابِ وَغَيْرِهِ، وَهِيَ أَنَّ الْإِنْسَانَ مَعْدُورٌ بِالْجَهْلِ، وَهَذَا مَا نَخْتَارُهُ.

وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَعِيشُ بَيْنَ بَيْتَةٍ جَاهِلَةٍ لَا تَعْرِفُ، فَتَقْوَتُهُ بَعْضُ الْوَاجِبَاتِ، فَلَا تَأْمُرُهُ بِالْقَضَاءِ.

وَلِنَفْتَرِضَ أَنَّ هَذَا رَجُلٌ عَاشَ فِي بَادِيَةٍ وَالْغَالِبُ أَنَّ الْبَادِيَةَ عِنْدَهُمْ جَهْلٌ كَثِيرٌ، وَكَانَ لَا يَعْرِفُ أَنَّ صَلَاةَ الْعَصْرِ أَرْبَعٌ، فَكَانَ يُصَلِّيُهَا رَكْعَتَيْنِ، وَبَقِيَ عَلَى هَذَا عِدَّةَ سَنَوَاتٍ، ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّ صَلَاةَ الْعَصْرِ أَرْبَعٌ، فَلَا يُعِيدُ مَا سَبَقَ؛ لِأَنَّهُ جَاهِلٌ، وَلَيْسَ عِنْدَهُ مَنْ يُعَلِّمُهُ، وَلَمْ يُفَرِّطْ بِالْتَّعَلُّمِ، فَمِثْلُ هَذَا لَا نَحِبُّ عَلَيْهِ الْإِعَادَةَ.

وكَذَلِكَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا ظَنَّ أَنَّ مَنْ لَا يَجِدُ الْمَاءَ فَلَا يَتَيَمَّمُ وَلَا يُصَلِّي، وَبَقِيَ عَلَى ذَلِكَ شَهْرًا أَوْ أَكْثَرَ، حَتَّى عَلِمَ، فَلَا يُؤْمَرُ بِإِعَادَةِ مَا فَاتَهُ.

أَوْ امْرَأَةٌ اسْتَحَاضَتْ فَظَنَّتْ أَنَّ الْمُسْتَحَاضَةَ لَا تُصَلِّي كَالْحَائِضِ، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهَا تُصَلِّي، فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَأْمُرِ الْمُسْتَحَاضَةَ بِإِعَادَةِ مَا تَرَكَتْ مِنَ الصَّلَاةِ.

ولو بَلَغَتِ امْرَأَةٌ بِالْحَيْضِ وهي صَغِيرَةٌ، وَلَكِنَّهَا جَاهِلَةٌ تَظُنُّ أَنَّهُ لَا بُلُوغَ إِلَّا بِتَمَامِ خَمْسِ عَشْرَةِ سَنَةٍ، وَكَانَتْ لَا تَصُومُ، وَهِيَ فِي الْبَرِّ لَيْسَ عِنْدَهَا مَنْ تَسْأَلُهُ أَوْ يُنَبِّهُهَا، وَمَضَتْ عَلَى هَذَا أَرْبَعُ سَنَوَاتٍ؛ فَإِنَّهَا إِذَا عَلِمَتْ لَا يَلْزَمُهَا أَنْ تَصُومَ، كَمَا هُوَ الْقَوْلُ الرَّاجِحُ؛ لِأَنَّهَا مَعْدُورَةٌ.

أَمَّا إِذَا كَانَ فِيهِ مَنْ يُرْجَعُ إِلَيْهِ بِالْعِلْمِ، وَلَكِنَّهَا فَرَطَتْ بَتْرِكَ الصَّلَاةِ، فَهِيَ غَيْرُ مَعْدُورَةٍ.

وهذه قَاعِدَةٌ حَتَّى فِي الْأُمُورِ الْكُفْرِيَّةِ: لَوْ أَنَّ إِنْسَانًا يَفْعَلُ كُفْرًا، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ كُفْرٌ، وَلَا وَجَدَ مَنْ يُنَبِّهُهُ، فَعَاشَ فِي قَرْيَةٍ يُشْرِكُ أَهْلُهَا بِقَبْرِ مِنَ الْقُبُورِ، وَلَمْ يَأْتِهِمْ خَبَرٌ لِبُعْدِهِمْ عَنِ امْكِتَةِ الْعِلْمِ، فَلَا يُحْكَمُ بِكُفْرِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَجِدُوا مَنْ يُنَبِّهُهُمْ، وَلَا طَرَأَ عَلَى بَالِهِمْ أَنَّ هَذَا كُفْرٌ، وَاللَّهُ عَزَّجَلَّ يَقُولُ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، وَهَؤُلَاءِ فِي الْحَقِيقَةِ كَأَن لَمْ يُبْعَثْ إِلَيْهِمْ رَسُولٌ؛ لِأَنَّهُمْ جَاهِلُونَ، وَهُمْ يَعْتَقِدُونَ أَنَّهُمْ مُسْلِمُونَ، أَمَّا مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الصَّنَمَ عَلَى أَنَّهُ عَابِدٌ لَهُ؛ فَهُوَ كَافِرٌ كَفَعَلَ النَّصَارَى الْيَوْمَ، فَهَؤُلَاءِ كُفَرَاءٌ وَلَوْ كَانُوا جُهَّالًا؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَدِينُونَ بِالْإِسْلَامِ، وَلَا يُرِيدُونَ الدِّيَانَةَ بِالْإِسْلَامِ. فَلْيُتَنَبَّهْ لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ لِأَنَّهَا عَظِيمَةٌ جِدًّا.

وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَتَهَاوَنُ بِالتَّكْفِيرِ حَتَّى يُكْفَرَ مَنْ لَمْ يُكْفِرْهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ فَهُوَ الْكَافِرُ؛ لِأَنَّ الرُّسُولَ ﷺ قَالَ: «مَنْ دَعَا رَجُلًا بِالْكَفْرِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، إِلَّا حَارَ عَلَيْهِ»^(١)، أَيُّ: رَجَعَ عَلَيْهِ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان حال إيمان من رغب عن أبيه وهو يعلم، رقم (٦١)، من حديث أبي ذر الغفاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَأَخْبَرَ أَنَّ مَنْ كَفَرَ غَيْرُهُ، «فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا»^(١) إِنْ كَانَ الْمُكَفِّرُ كَمَا وَصِفَ،
وَلَا صَارَ الْكَافِرُ هُوَ الْمُكَفِّرُ.

فَالْمَسْأَلَةُ خَطِيرَةٌ جِدًّا، وَلَا سِيَّما فِي هَذَا الزَّمَانِ؛ حَيْثُ صَارَ بَعْضُ النَّاسِ فِيهِ
يَتَهَاوَنُونَ، وَيُكْفَرُونَ أَيَّ إِنْسَانٍ فَعَلَ مَا يُكْفَرُ، أَوْ يُفْسِقُونَ أَيَّ إِنْسَانٍ فَعَلَ مَا يُفْسَقُ،
أَوْ يُبَدِّعُونَ أَيَّ إِنْسَانٍ فَعَلَ مَا يُبَدِّعُ، وَهَذَا غَلَطٌ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ شَرْطٍ مُهِمٍّ وَهُوَ بُلُوغُ
الْحُجَّةِ عَلَى وَجْهِ يَعْرِفُهَا الْمُبَلِّغُ.

الْفَائِدَةُ الْعَاشِرَةُ: أَنَّ الْمُجْتَهِدَ لَا يُؤَنَّبُ وَلَا يُؤَيَّخُ وَإِنْ أَخْطَأَ فِي اجْتِهَادِهِ.

وَجْهٌ ذَلِكَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُؤَيَّخْ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَلَمْ يُؤَنَّبْهُ عَلَى
اجْتِهَادِهِ، مَعَ أَنَّهُ قَدْ أَخْطَأَ فِيهِ.

الْفَائِدَةُ الْحَادِيَةُ عَشْرَةَ: أَنَّهُ لَا يُعْصَمُ أَحَدٌ مِنَ الْخَطَأِ حَتَّى الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ
فَعَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ صَحَابِيٌّ جَلِيلٌ مَعْرُوفٌ، وَمَعَ ذَلِكَ أَخْطَأَ، وَالْخَطَأُ يَقَعُ مِنْ كُلِّ بَشَرٍ،
قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «كُلُّ ابْنِ آدَمَ خَطَّاءٌ، وَخَيْرُ الْخَطَّائِينَ التَّوَّابُونَ»^(٢).

فَهَذَا وَإِنْ كَانَ الْمَرَادُ بِهِ الْخَطِيئَةُ دُونَ الْخَطَأِ الَّذِي هُوَ ارْتِكَابُ الْخَطِيئَةِ عَنْ
غَيْرِ عَمْدٍ، لَكِنَّهُ شَامِلٌ كُلِّ إِنْسَانٍ يُخْطِئُ، لَكِنَّ الرُّسُلَ -عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-
مَعْصُومُونَ مِنَ الْإِقْرَارِ عَلَى الْخَطَأِ، أَي: لَوْ صَدَرَ مِنْ بَعْضِ الرُّسُلِ شَيْءٌ مِنَ الْخَطَأِ؛

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب من كفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال، رقم (٦١٠٤)، ومسلم:
كتاب الإيمان، باب بيان حال إيمان من قال لأخيه المسلم: يا كافر، رقم (٦٠)، من حديث ابن
عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه أحمد (٣/١٩٨)، والترمذي: كتاب صفة القيامة، رقم (٢٤٩٩)، وابن ماجه: كتاب الزهد،
باب ذكر التوبة، رقم (٤٢٥١)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَأَنَّهُمْ مَعْصُومُونَ مِنَ الْإِقْرَارِ عَلَيْهِ بِخِلَافِ غَيْرِهِمْ، فَإِنَّهُمْ قَدْ يُحْطُؤُونَ وَلَا يُنْبَهُونَ عَلَى الْخَطَأِ، وَهَذَا هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ الرُّسُلِ وَبَيْنَ غَيْرِهِمْ، أَنَّ الرُّسُلَ لَا يُقَرُّونَ عَلَى الْخَطَأِ، وَأَمَّا غَيْرُهُمْ فَقَدْ لَا يُنْبَهُونَ عَلَى الْخَطَأِ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ عَشْرَةٌ: أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْمُعَلِّمِ أَنْ يُعَلِّمَ بِالتَّطْبِيقِ الْفِعْلِيِّ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَقْرَبُ إِلَى الْفَهْمِ؛ لِقَوْلِهِ: «أَنْ تَقُولَ بِيَدِكَ هَكَذَا» وَضَرَبَ الْأَرْضَ، وَلَمْ يَقُلْ: أَنْ تَضْرِبَ الْأَرْضَ وَتَمْسَحَ وَجْهَكَ وَيَدَيْكَ، بَلْ عَلَّمَهُ ذَلِكَ بِالْفِعْلِ، وَهَذَا أَمْرٌ يَنْبَغِي لِلْعَالِمِ أَنْ يَسْتَعْمِلَهُ فِي الْمَسَائِلِ الصَّعْبَةِ حَتَّى يَفْهَمَ الطَّلَبَةُ بِسُرْعَةٍ، وَكَانَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَدْعُو بِالْمَاءِ يَتَوَضَّأُ بِهِ؛ حَتَّى يُرَى النَّاسُ كَيْفِيَّةَ وَضُوءِ الرَّسُولِ ﷺ^(١).

الْفَائِدَةُ الثَّلَاثَةُ عَشْرَةٌ: أَنَّ طَهَارَةَ الْمَسْحِ لَا يُكْرَرُ فِيهَا، فَكُلُّ مَسْحٍ فَإِنَّهُ لَا يُكْرَرُ مَسْحُهُ؛ لِقَوْلِهِ: «ثُمَّ مَسَحَ الشَّالَ عَلَى الْيَمِينِ، وَظَاهَرَ كَفَّيْهِ وَوَجْهَهُ» وَلَمْ يَذْكُرِ التَّكَرَّارَ، وَهَكَذَا كُلُّ مَسْحٍ فَإِنَّهُ لَا يُكْرَرُ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا خُفِّفَ فِي الْكَيْفِيَّةِ تَبَعَتْهَا الْكَمِّيَّةُ.



٤٣ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي: نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكْتُهُ الصَّلَاةَ فَلْيُصَلِّ، وَأُحِلَّتْ لِي الْمَغَانِمُ، وَلَمْ يُحَلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ، وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً، وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً»^(٢).

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً، رقم (١٥٩)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب صفة الوضوء وكماله، رقم (٢٢٦).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب التيمم، رقم (٣٣٥)، ومسلم: كتاب المساجد، رقم (٥٢١).

الشَّرْح

فِي هَذَا الْحَدِيثِ يُحَدِّثُ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْخِصَالِ الَّتِي خَصَّهُ اللَّهُ بِهَا مِنْ بَابِ التَّحَدُّثِ بِنِعْمَةِ اللَّهِ، وَلَيْسَ مِنْ بَابِ الْفَخْرِ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَيْسَ مِنَ الْفَخُورِينَ الَّذِينَ يَفْخَرُونَ عَلَى النَّاسِ، وَلَهُ ﷺ خَصَائِصُ أُخْرَى لَمْ تُذَكَّرْ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

قَوْلُهُ: «أُعْطِيَتْ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي»، الَّذِي أَعْطَاهُ هُوَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَحْدَهُ الْفَاعِلُ لِلْعِلْمِ بِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَحُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، فَمَعْلُومٌ أَنَّ الْخَالِقَ هُوَ اللَّهُ.

وَقَوْلُهُ: «أُعْطِيَتْ خَمْسًا» أَعْطَى: تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ، الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا (التَّاءُ) فِي قَوْلِهِ: «أُعْطِيَتْ»؛ لِأَنَّهَا نَائِبُ فَاعِلٍ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ فِي مَقَامِ الْمَفْعُولِ بِهِ. وَالْمَفْعُولُ الثَّانِي: «خَمْسًا».

و(أَعْطَى) تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ لَيْسَ أَصْلُهُمَا الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ، فَإِذَا قُلْتَ: أَعْطِيَتْ زَيْدًا دِرْهَمًا، لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَقُولَ: زَيْدٌ دِرْهَمًا. أَمَّا «ظَنَّ» فَهِيَ تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ أَصْلُهُمَا الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ، تَقُولُ: ظَنَنْتُ الطَّالِبَ فَاهِمًا، إِذَا حَدَفْتَ «ظَنْتُ» تَقُولُ: الطَّالِبُ فَاهِمٌ، يَسْتَقِيمُ الْكَلَامُ.

قَوْلُهُ: «لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي»، (يُعْطَى) فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، (وَالِهَاءُ) فِي قَوْلِهِ: «يُعْطَهُنَّ» هُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي مُقَدَّمًا، وَ«أَحَدٌ»، نَائِبُ الْفَاعِلِ هُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ، وَإِنَّمَا قُدِّمَ الثَّانِي مِنْ أَجْلِ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ مُتَّصِلًا لَا مُنْفَصِلًا؛ لِأَنَّهُ مَتَى تَأْتَى أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ مُتَّصِلًا لَمْ يَصِحَّ أَنْ يَكُونَ مُنْفَصِلًا،

كَمَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي (الْأَلْفِيَّةِ) ^(١):

وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَحِيءُ الْمُنْفَصِلُ إِذَا تَأْتَى أَنْ يَحْيِيَ الْمُتَّصِلُ

لَكِنَّ «أَعْطَى وَأَخَوَاتِهَا» يَجُوزُ فِيهَا الْإِنْفَصَالُ مَعَ تَمَكُّنِ الْإِتِّصَالِ.

الأولى: «نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ»، أي: أَنَّ اللَّهَ نَصَرَهُ بِالرُّعْبِ، يُلْقِيهِ فِي قُلُوبِ أَعْدَائِهِ، فَيَكُونُ مَرَعُوبًا مِنْهُ وَبَيْنَهُ وَبَيْنَهُ مَسِيرَةُ شَهْرٍ، وَالرُّعْبُ أَشَدُّ سِلَاحٍ فَتَاكِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَسْتَقِيمَ قَدَمُ مَعَ الرُّعْبِ، بَلْ لَا بُدَّ مِنَ الْفِرَارِ، فَالرُّعْبُ أَعْظَمُ مَا يَكُونُ مِنَ الْإِنْتِصَارَاتِ؛ لِأَنَّهُ يُوجِبُ فِرَارَ الْعَدُوِّ بَدُونِ قِتَالٍ.

قَوْلُهُ: «مَسِيرَةَ شَهْرٍ» أَي: إِذَا كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَدُوِّي مَسِيرَةُ شَهْرٍ، وَالْمُرَادُ بِمَسِيرَةِ شَهْرٍ عَلَى الْإِبِلِ وَالْأَقْدَامِ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَغَيْرِهِ يُحْمَلُ كَلَامُهُ عَلَى الْمَعْهُودِ الْمَعْرُوفِ، وَالْمَعْهُودُ الْمَعْرُوفُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ أَنَّ الْمُرَادَ بِمَسِيرَةِ الشَّهْرِ هِيَ مَسِيرَةُ شَهْرٍ بِسَيْرِ الْإِبِلِ.

الثَّانِيَةُ: «وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا» وَهَذِهِ الْخَصِيصَةُ وَاحِدَةٌ وَلَيْسَتْ اثْنَتَيْنِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ مَكَانَ التَّفْضِيلِ وَاحِدٌ وَهِيَ الْأَرْضُ، لَكِنَّهَا وُصِفَتْ بِوَصْفَيْنِ، وَهَذِهِ مِنْ جِنْسِ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ الْخَمْسَةِ؛ فَإِنَّا نَقُولُ: «أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ» وَاحِدَةٌ.

«وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا» الْجَاعِلُ هُوَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ هُنَا الْجَعْلَ الشَّرْعِيَّ؛ لِأَنَّ الْأَرْضَ وَإِنْ كَانَتْ مَسْجِدًا فَقَدْ لَا يَسْجُدُ عَلَيْهَا بَعْضُ النَّاسِ، وَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ شَرْعِيَّةً كَوْنِيَّةً.

(١) ألفية ابن مالك (ص: ١٣).

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْجَعْلَ يَكُونُ شَرْعِيًّا وَيَكُونُ كَوْنِيًّا.

مِثَالُ الْجَعْلِ الشَّرْعِيِّ: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامِرٍ﴾ [المائدة: ١٠٣]، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا شَرْعِيَّةٌ أَنَّ الْبَحِيرَةَ وَالسَّائِبَةَ وَالْوَصِيلَةَ وَالْحَامِيَ مَوْجُودَةٌ كَوْنًا، فَهِيَ مَوْجُودَةٌ فِي زَمَنِ الْجَاهِلِيَّةِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ﴾ أَي: مَا جَعَلَهَا جَعْلًا شَرْعِيًّا.

مِثَالُ الْجَعْلِ الْكَوْنِيِّ: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلْنَا أَلِيلَ لِبَاسًا﴾ [النبا: ١٠]، هَذَا جَعْلٌ كَوْنِيٌّ، يَعْنِي: أَنَّ اللَّهَ جَعَلَ اللَّيْلَ عَلَى الْأَرْضِ مِثْلَ اللَّبَاسِ.
وَالْأَرْضُ كَلِمَةٌ عَامَّةٌ تَشْمَلُ كُلَّ أَصْنَافِ الْأَرْضِ الرَّمْلِ وَالْحَجَرِ وَالتُّرَابِ وَالطِّينِ وَغَيْرَ ذَلِكَ عَامَّةً.

وَقَوْلُهُ: «وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا»، هَذَا هُوَ الشَّاهِدُ، أَي: جُعِلَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَيُّ أَرْضٍ مَكَانًا لِلسُّجُودِ، وَالْمُرَادُ بِالسُّجُودِ هُنَا الصَّلَاةُ، أَي: مَكَانُ الصَّلَاةِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِذَلِكَ الْمَسْجِدَ الْخَاصَّ الْمَبْنِيَّ الَّذِي يَكُونُ مَكَانًا لِلصَّلَاةِ لَا غَيْرُ، بَلِ الْمُرَادُ بِالْمَسْجِدِ أَنَّهَا صَالِحَةٌ لِلسُّجُودِ فِيهَا، أَي: لِلصَّلَاةِ فِيهَا، فَكُلُّ بُقْعَةٍ مِنَ الْأَرْضِ فَهِيَ صَالِحَةٌ لِلصَّلَاةِ فِيهَا.

فَصَارَ الْمَسْجِدُ يُطْلَقُ عَلَى مَعْنَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: مَا صَحَّ أَنْ يُسْجَدَ فِيهِ.

وَالثَّانِي: مَا جُعِلَ مَوْضِعًا لِلسُّجُودِ خَاصًّا.

فَالْمَبْنِيُّ الَّذِي يَنْتَابُهُ النَّاسُ وَيُصَلُّونَ فِيهِ هَذَا مَسْجِدٌ خَاصٌّ، وَالْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ عَامٌّ؛ إِذْ كُلُّهَا تَصْلَحُ لِلسُّجُودِ فِيهَا.

وَوَجْهَ الْخُصُوصِيَّةِ: أَنَّ الْأُمَمَ السَّابِقَةَ لَا تُصَلِّي إِلَّا فِي الْكَنَائِسِ، وَالْبَيْعِ،
وَالْأَذْيِرَةِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَلَا تُصَلِّي فِي أَيِّ أَرْضٍ.

قَوْلُهُ: «وَطَهُورًا» بَفَتْحِ الطَّاءِ، أَيُّ: مُطَهَّرًا؛ لِأَنَّ فِعْلًا اسْمًا لِمَا يَحْصُلُ بِهِ الشَّيْءُ،
أَيُّ: اسْمًا لِمَا يَتَطَهَّرُ بِهِ، وَفُعُولٌ (طَهُورٌ) اسْمٌ لِلْفِعْلِ.
أَمْثَلُهُ ذَلِكَ:

طَهُورٌ لِلْمَاءِ وَلِلتُّرَابِ، وَطَهُورٌ لِلْفِعْلِ. أَيُّ: لِلتَّطَهُّرِ بِهِمَا.

سَحُورٌ لِلطَّعَامِ الَّذِي يُتَسَحَّرُ بِهِ، وَسُحُورٌ لِلْفِعْلِ.

فَطُورٌ لِلطَّعَامِ الَّذِي يُفْطَرُ بِهِ، وَفُطُورٌ لِلْفِعْلِ.

تَقُولُ: قَدَّمْتُ لِفُلَانٍ سَحُورَهُ، وَمَنْ أَحْطَأَ أَنْ نَقُولَ: قَدَّمْتُ لِفُلَانٍ سُحُورَهُ،
وَتَقُولُ: يُعْجِبُنِي سُحُورُ فُلَانٍ؛ حَيْثُ يُؤَخِّرُهُ إِلَى قُرْبِ طُلُوعِ الْفَجْرِ، فَسُحُورٌ هُنَا
بِالضَّمِّ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْفِعْلُ.

وَتَقُولُ: اشْتَرَيْتُ لَكَ طَهُورًا، أَيُّ: مَاءً تَتَطَهَّرُ بِهِ، وَتَقُولُ: أَعْجَبَنِي طَهُورُ فُلَانٍ،
أَيُّ: تَطَهُّرُهُ، وَمِنْهُ حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْجِبُهُ التَّيْمُنُ فِي تَنْعُلِهِ
وَتَرْجُلِهِ وَطَهُورِهِ، وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ»^(١).

إِذَنْ: «طَهُورٌ» فِي الْحَدِيثِ بِالْفَتْحِ، أَيُّ: جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا يُصَلَّى فِيهِ،
وَطَهُورًا يَتَطَهَّرُ بِهِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب التيمن في الوضوء والغسل، رقم (١٦٨)، ومسلم: كتاب
الطهارة، باب التيمن في الطهور وغيره، رقم (٢٦٨).

وَعَلَى هَذَا تَكُونُ «طَهُورًا»، أَي: مَا يُتَطَهَّرُ بِهِ، فَالْتُّرَابُ طَهُورٌ، وَالْمَاءُ طَهُورٌ.

ثُمَّ فَرَعَ عَلَى هَذَا بِقَوْلِهِ ﷺ: «فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكْتُهُ الصَّلَاةُ فَلْيُصَلِّ»: فِي أَيِّ مَكَانٍ مِنْ بَرٍّ، أَوْ بَحْرٍ، أَوْ جَوٍّ، سَوَاءٌ بِالْمَاءِ أَوْ التُّرَابِ.

الثَّالِثَةُ: «وَأَحَلَّتْ لِي الْمَغَانِمَ»، وَهِيَ مَا يَكْتَسِبُهُ الْمُسْلِمُونَ مِنَ الْكُفَّارِ بِقِتَالٍ وَمَا أُلْحِقَ بِهِ، فَإِنَّ الْمُسْلِمِينَ إِذَا قَاتَلُوا الْكُفَّارَ ثُمَّ اسْتَوْلَوْا عَلَى أَمْوَالِهِمْ فَلَا أَمْوَالٌ حَلَالٌ لِلْمُسْلِمِينَ، كَذَلِكَ إِذَا لَمْ يُقَاتِلُوهُمْ، لَكِنْ ذَهَبَ طَائِفَةٌ مِنَ النَّاسِ لَهَا شَوْكَةٌ إِلَى يِلَادِ الْكُفْرِ فَأَخَذَتْ مِنْ أَمْوَالِ الْكُفَّارِ فَإِنَّ هَذَا يُلْحَقُ بِالْغَنِيمَةِ. هَذَا إِذَا كَانَ الْكُفَّارُ مُحَارِبِينَ، أَمَّا مَنْ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ عَهْدٌ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ نَخُونَ عَهْدَهُمْ وَأَنْ نَأْخُذَ شَيْئًا مِنْ أَمْوَالِهِمْ، لَكِنْ مَنْ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ حَرْبٌ إِذَا غَنِمْنَا أَمْوَالَهُمْ فَهِيَ لَنَا نَقْتَسِمُهَا عَلَى مَا جَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ. فَهَذِهِ الْغَنَائِمُ حَلَالٌ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ، وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْأُمَمِ السَّابِقَةِ فَكَانَتْ الْمَغَانِمُ حَرَامًا لَا تَحِلُّ لِلْمُقَاتِلِينَ مِنْهُمْ، وَلَكِنَّهُمْ يَجْمَعُونَهَا ثُمَّ تَنْزِلُ عَلَيْهَا نَارٌ مِنَ السَّمَاءِ فَتُحْرِقُهَا، وَلَا شَكَّ أَنَّ فِي هَذَا تَضْيِيقًا عَلَى الْأُمَمِ السَّابِقَةِ؛ حَيْثُ تُحْرَمُ هَذَا الْخَيْرَ الْكَثِيرَ. أَمَّا هَذِهِ الشَّرِيعَةُ -وَلِلَّهِ الْحَمْدُ- فَإِنَّ الْغَنَائِمَ حَلَالٌ لَهَا.

وَلَعَلَّ الْحِكْمَةَ -وَاللَّهُ أَعْلَمُ- مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْأُمَّةَ السَّابِقَةَ لَا يُمَكِّنُهَا أَنْ تَجْمَعَ بَيْنَ نِيَّتَيْنِ: (الْجِهَادِ وَالْمَالِ)، فَحَرِمَتْ مِنْهُ لِتَكُونَ نِيَّتُهَا خَالِصَةً لِلْجِهَادِ.

الرَّابِعَةُ: «وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ»، وَلَمْ يَقُلْ: أَخَذْتُ الشَّفَاعَةَ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَا يَمْلِكُ أَنْ يَشْفَعَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ، إِنْ أَعْطَاهُ اللَّهُ الشَّفَاعَةَ شَفَعَ، وَإِنْ مَنَعَهُ الشَّفَاعَةَ امْتَنَعَ.

وَقَوْلُهُ ﷺ: «أُعْطِيَتْ الشَّفَاعَةُ» أَعْطَاهَا اللَّهُ تَعَالَى لَهُ، وَ(التَّاءُ) نَائِبٌ فَاعِلٍ، وَ(الشَّفَاعَةُ) مَفْعُولٌ ثَانٍ، وَهِيَ مِنَ الشَّفْعِ، وَهُوَ جَعَلَ الْوِثْرَ شَفْعًا بِأَنْ تَجْعَلَ الْوَاحِدَ (اثْنَيْنِ)، وَالثَّلَاثَةَ (أَرْبَعَةً)، وَالْحُمْسَةَ (سِتَّةً).

وَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الشَّافِعَ يَشْفَعُ وَثَرِيَّةَ الْمَشْفُوعِ لَهُ، وَالشَّفَاعَةُ مَا خُوذَتْ مِنَ الشَّفْعِ، وَالشَّفْعُ ضِدُّ الْوِثْرِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالشَّفْعَ وَالْوِثْرَ﴾ [الفجر: ٣]، فَإِذَا كَانَتْ ضِدَّ الْوِثْرِ فَمَعْنَاهُ أَنَّهَا تَكُونُ مِنْ شَيْئَيْنِ، فَالشَّفَاعَةُ انْضِمَامُ الشَّافِعِ إِلَى الْمَشْفُوعِ لَهُ، وَتَعْرِيفُهَا: التَّوَسُّطُ لِلْغَيْرِ بِجَلْبِ مَنْفَعَةٍ أَوْ دَفْعِ مَضَرَّةٍ.

فَرَجُلٌ اسْتَحَقَّ عُقُوبَةً فَتَوَسَّطَ إِنْسَانٌ لَهُ بِأَنْ تُرْفَعَ عَنْهُ الْعُقُوبَةُ، فَبَدَلَ مَا كَانَ الْطَلَبُ مُوجَّهًا مِنْ وَاحِدٍ، صَارَ مُوجَّهًا مِنْ اثْنَيْنِ: الشَّافِعِ، وَالْمَشْفُوعِ لَهُ. هَذَا وَجْهُ اسْتِقَاقِهَا فِي اللَّغَةِ، أَمَّا مَعْنَاهَا: فَهِيَ التَّوَسُّطُ لِلْغَيْرِ بِجَلْبِ مَنْفَعَةٍ أَوْ دَفْعِ مَضَرَّةٍ.

وَشَفَاعَةُ النَّبِيِّ ﷺ فِي النَّاسِ يَوْمَ الْمَوْقِفِ مِنْ أَجْلِ أَنْ يُرْفَعَ عَنْهُمْ الْغَمُّ، وَالْهَمُّ، وَالْكَرْبُ، فَهَذِهِ مِنْ بَابِ دَفْعِ الْمَضَرَّةِ، وَأَمَّا شَفَاعَتُهُ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ أَنْ يَدْخُلُوهَا، فَمِنْ بَابِ التَّوَسُّطِ لِحُلْبِ الْمَنْفَعَةِ.

فَإِنْ قِيلَ: مَا الْمُرَادُ بِالشَّفَاعَةِ الَّتِي أُعْطِيَهَا الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ دُونَ غَيْرِهِ؟ قُلْنَا: الْمُرَادُ بِذَلِكَ الشَّفَاعَةُ الْمُخْتَصَّةُ بِهِ، وَهِيَ الشَّفَاعَةُ الْعُظْمَى، حِينَ يُخْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ، يَنْفُذُهُمُ الْبَصَرُ -أَي: لَا يَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رُؤْيَتِهِمْ جَمِيعًا شَيْءٌ، لَا شَجَرٌ، وَلَا حَجَرٌ، وَلَا جِدَارٌ، فَيَنْظُرُ أَقْصَاهُمْ كَمَا يَنْظُرُ أَذْنَاهُمْ- وَيُسْمِعُهُمُ الدَّاعِي -أَي: أَنَّ الْوَاحِدَ إِذَا دَعَا سَمِعَهُ أَقْصَاهُمْ- وَتَدْنُو الشَّمْسُ مِنْهُمْ،

وَيَعْرِقُونَ كُلَّ بِحَسَبِ عَمَلِهِ، وَيُلْحَقُهُمْ مِنَ الْغَمِّ وَالْكَرْبِ مَا لَا يُطِيقُونَ.

فَيَتَشَاوَرُونَ إِلَى أَيِّ أَحَدٍ يَرْجِعُونَ، وَيُلْهِمُونَ أَنْ يَرْجِعُوا إِلَى آدَمَ، فَيَسْأَلُونَهُ الشَّفَاعَةَ، فَإِذَا سَأَلُوهُ الشَّفَاعَةَ، اعْتَذَرَ بِأَنَّهُ أَكَلَ مِنَ الشَّجَرَةِ وَقَدْ نُهِيَ عَنِ الْأَكْلِ مِنْهَا، وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَنْ فَعَلَ مَعْصِيَةً فَإِنَّهُ جَدِيرٌ أَنْ يُشْفَعَ لَهُ لَا أَنْ يُشْفَعَ؛ لِأَنَّ الْمَفْرُوضَ فِي الشَّافِعِ أَلَّا يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَشْفُوعِ إِلَيْهِ وَخَشَةُ بَرِّكَ وَاجِبٍ أَوْ فِعْلٍ مَعْصِيَةٍ، وَيَكُونُ جَانِبُهُ نَظِيفًا مِنْ جِهَةِ الْمَشْفُوعِ إِلَيْهِ.

ثُمَّ يُلْهِمُونَ الذَّهَابَ إِلَى نُوحٍ، وَيَذْكُرُونَ مِنْ أَوْصَافِهِ وَيَطْلُبُونَ مِنْهُ الشَّفَاعَةَ، فَيَعْتَذِرُ بِأَنَّهُ سَأَلَ مَا لَيْسَ لَهُ بِهِ عِلْمٌ، وَذَلِكَ حِينَمَا غَرِقَ قَوْمُهُ الْمُكَذِّبُونَ لَهُ، وَمِنْهُمْ أَحَدُ أَبْنَائِهِ، فَقَالَ: ﴿رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ﴾ (٤٥) قَالَ يَنْوُحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلَا تَسْتَلِنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعْطَكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴿[هود: ٤٥-٤٦]، الْمُهَمُّ: أَنَّهُ يَعْتَذِرُ.

فَيُلْهِمُونَ الذَّهَابَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ، وَيَذْكُرُونَ لَهُ مِنْ أَوْصَافِهِ مَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ شَافِعًا، فَيَعْتَذِرُ بِأَنَّهُ كَذَبَ ثَلَاثَ كَذِبَاتٍ، مَعَ أَنَّهَا لَيْسَتْ كَذِبَاتٍ، وَلَكِنَّهَا تَوْرِيَّةٌ، إِلَّا أَنَّهُ لِشِدَّةِ خَوْفِهِ مِنَ اللَّهِ عَزَّجَلَّ خَافَ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ التَّوْرِيَّاتُ كَذِبًا تَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ أَهْلًا لِلشَّفَاعَةِ، فَلَمْ يَشْفَعْ.

فَيُلْهِمُونَ الذَّهَابَ إِلَى مُوسَى، وَيَذْكُرُونَ لَهُ مِنْ صِفَاتِهِ مَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ شَافِعًا، وَلَكِنَّهُ يَعْتَذِرُ بِأَنَّهُ قَتَلَ نَفْسًا لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ بِقَتْلِهَا - وَهُوَ الْقِبْطِيُّ الَّذِي كَانَ مُشَاجِرًا لِرَجُلٍ إِسْرَائِيلِيٍّ، فَاسْتَعَاثَ مُوسَى الرَّجُلَ الْإِسْرَائِيلِيَّ عَلَى الرَّجُلِ الْقِبْطِيِّ، فَقَتَلَهُ دُونَ أَنْ يُؤْذَنَ لَهُ بِقَتْلِهِ - فَاعْتَذَرَ بِهَذَا الْعُذْرِ.

ثُمَّ يُلْهِمُونَ الذَّهَابَ إِلَى عِيسَى فَلَا يَعْتَدِرُ، وَلَكِنَّهُ يَتَخَلَّى لِمَنْ هُوَ أَوْلَى بِهَا مِنْهُ، وَهُوَ الرَّسُولُ ﷺ فَيَقُولُ: «اذْهَبُوا إِلَى مُحَمَّدٍ، عَبْدِ غَفَرِ اللَّهِ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»، فَيَأْتُونَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- فَيَسْتَأْذِنُ مِنَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ أَنْ يَشْفَعَ، فَيَأْذَنَ لَهُ^(١).

هذه الشفاعة اعتذر عنها أولو العزم من الرسل، وآلت إلى مُحَمَّد ﷺ، إذن: هي خاصة به.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَذْهَبُ النَّاسُ إِلَى آدَمَ، ثُمَّ نُوحٍ، ثُمَّ إِبْرَاهِيمَ، ثُمَّ مُوسَى، ثُمَّ عِيسَى، وَلَمْ يَأْتُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ابْتِدَاءً، وَهُمْ يَعْرِفُونَ بِمَا حَدَّثَهُمْ بِهِ الرَّسُولُ بِأَنَّ الشَّفَاعَةَ سَوْفَ تَنْتَهِي إِلَيْهِ؟

فالجواب: هَذَا إِشْكَالٌ جَيِّدٌ، وَالْجَوَابُ عَلَيْهِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

الأول: أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ أَحَدٌ بِهَذَا إِلَّا هَذِهِ الْأُمَّةُ، وَالْمَحْشَرُ يَشْمَلُ أُمَّةً عَظِيمَةً غَيْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَهُمْ لَا يَذَرُونَ عَنْ هَذَا الشَّيْءِ.

الثاني: أَنَّ الْمَدَّةَ طَوِيلَةً بَيْنَ عَلَمِنَا وَبَيْنَ وَقْتِ الشَّفَاعَةِ.

الثالث: أَنَّ الْأَهْوَالَ الْمُزْعِجَةَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُنْسِي كُلَّ شَيْءٍ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ سُكَرَى وَمَا هُمْ بِسُكَرَى وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ﴾ [الحج: ٢].

(١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا﴾، رقم (٤٧١٢)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، رقم (١٩٤)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَمِنَ الشَّفَاعَاتِ الْخَاصَّةِ بِالرَّسُولِ - أَيْضًا - شَفَاعَتُهُ فِي أَهْلِ الْجَنَّةِ أَنْ يَدْخُلُوا الْجَنَّةَ^(١)، فَإِنَّهُ لَا أَحَدَ يَشْفَعُ فِي هَذَا إِلَّا الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.

وَمِنَ الشَّفَاعَةِ الْخَاصَّةِ بِهِ أَيْضًا: شَفَاعَتُهُ فِي عَمِّهِ أَبِي طَالِبٍ أَنْ يُخَفَّفَ عَنْهُ، فَكَانَ «فِي ضَحْضَاحٍ مِنْ نَارٍ وَعَلَيْهِ نَعْلَانِ يَغْلِي مِنْهُمَا دِمَاعُهُ»^(٢) وَإِنَّهُ لَأَهْوَنُ أَهْلِ النَّارِ عَذَابًا، وَإِنَّمَا أُذِنَ لَهُ أَنْ يَشْفَعَ فِيهِ مَعَ أَنَّهُ كَافِرٌ، وَلَوْ لَا شَفَاعَةُ الرَّسُولِ ﷺ لَكَانَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ؛ لِمَا لَهُ مِنَ الْأَيَادِي الْبَيْضَاءِ فِي نُصْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَالِدِّفَاعِ عَنْهُ، وَاللَّهُ عَزَّجَلْ كَرِيمٌ، لَا يَظْلِمُ، فَلَمَّا كَانَ لَهُ هَذَا فِي الْإِسْلَامِ أَثَابَهُ اللَّهُ عَزَّجَلْ عَلَى ذَلِكَ بِأَنْ أُذِنَ لِنَبِيِّهِ أَنْ يَشْفَعَ فِيهِ، فَشَفَعَ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لَمَّا ذُكِرَ فِي شَفَاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ لِأَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ أَخَفُّ أَهْلِ النَّارِ عَذَابًا، وَفِي النَّارِ مَنْ هُوَ أَشَدُّ عَذَابًا مِنْ أَبِي طَالِبٍ، لَكِنَّهُ قَدْ يَقْضِي مَا عَلَيْهِ مِنَ الْعَذَابِ وَيَدْخُلُ الْجَنَّةَ، أَفَلَا يَكُونُ أَوْلَى بِهِذَا أَبُو طَالِبٍ؛ لِأَنَّهُ أَخَفُّ عَذَابًا؟

فَالْجَوَابُ: هَذَا الْإِسْتِثْنَاءُ غَرِيبٌ؛ لِأَنَّ كُلَّ كَافِرٍ مُؤَبَّدٌ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، سِوَاهُ أَبِي طَالِبٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَلَكِنْ قَدْ يُخَفَّفُ عَنْهُ لَا بِاعْتِبَارِ الْمُدَّةِ، وَإِنَّمَا بِاعْتِبَارِ كَيْفِيَّةِ الْعَذَابِ، وَأَمَّا الَّذِينَ يَدْخُلُونَ النَّارَ وَيُعَذَّبُونَ فِيهَا بِقَدَرِ مَعَاصِيهِمْ وَيَخْرُجُونَ، فَإِنَّهُمْ يُعَذَّبُونَ بِقَدَرِ مَعَاصِيهِمْ، وَقَدْ يَكُونُ الْعَذَابُ الَّذِي بِقَدَرِ الْمَعْصِيَةِ أَقْلَ بِكَثِيرٍ مِمَّا كَانَ عَلَيْهِ أَبُو طَالِبٍ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، رقم (١٩٥)، من حديث أبي هريرة وحذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب مناقب الأنصار، باب قصة أبي طالب، رقم (٣٨٨٥)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب شفاعته النبي ﷺ لأبي طالب، رقم (٢١٠)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَهَلْ يُقَاسُ عَلَى أَبِي طَالِبٍ مَنْ يَنْصُرُ دِينَ اللَّهِ فِي هَذَا الْعَصْرِ مِنَ الْكُفَّارِ؟

فَالْجَوَابُ: لَا يُقَاسُ، وَلَا شَفَاعَةٌ لَهُ.

وَالشَّفَاعَةُ عَلَى قِسْمَيْنِ:

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: الشَّفَاعَةُ الْخَاصَّةُ بِالرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَهِيَ ثَلَاثُ شَفَاعَاتٍ:

الأولى: الشَّفَاعَةُ الْعُظْمَى الْخَاصَّةُ بِالرَّسُولِ، وَهِيَ الَّتِي تَكُونُ لِأَهْلِ الْمَوْقِفِ، حِينَ يُلْحَقُهُمْ مِنَ الْغَمِّ وَالْكَرْبِ مَا لَا يُطِيقُونَ، فَيَذْهَبُونَ إِلَى الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ، فَتَسْتَهِي الشَّفَاعَةُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.

الثَّانِيَةُ: الشَّفَاعَةُ الَّتِي دُونَهَا لِكِنَّهَا عَامَّةٌ، وَهِيَ الشَّفَاعَةُ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ أَنْ يَدْخُلُوهَا؛ فَإِنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ إِذَا عَبَرُوا الصِّرَاطَ وَقَفُوا عَلَى قَنْطَرَةٍ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَاقْتَصَّ لِبَعْضِهِمُ الْبَعْضُ اقْتِصَاصًا كَامِلًا يُزِيلُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الْغِلِّ، ثُمَّ يَقِفُونَ عِنْدَ بَابِ الْجَنَّةِ، فَيَطْلُبُونَ شَفِيعًا يَدْخِلُهُمُ اللَّهُ بِهِ الْجَنَّةَ، فَيَشْفَعُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ؛ حَيْثُ يَشْفَعُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَفْتَحَ بَابَ الْجَنَّةِ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ فَيَفْتَحَهُ لَهُمْ، وَهَذَا خَاصٌّ بِالرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فَإِنْ قِيلَ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الزُّمَرِ: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فَتِحَتْ أَبْوُوبُهَا﴾ [الزمر: ٧١]، وَقَالَ تَعَالَى فِي الْجَنَّةِ ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوُوبُهَا﴾ [الزمر: ٧٣].

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لِمَاذَا قَالَ فِي الْأَوَّلِ ﴿فُتِحَتْ﴾ وَفِي الثَّانِيَةِ ﴿وَفُتِحَتْ﴾؟

فالجواب: لأنه في الثانية لا فتح إلا بعد الشفاعة، أي: حتى إذا جاؤوها وشفَعَ النَّبِيُّ ﷺ وفتحت الأبواب دخلوها، وهذا من بلاغة القرآن، وأما من زعم من النحويين أن الواو زائدة، أو أن الواو واو الثانية فقولُه ليس بصحيح، بل الواو عاطفة والمعطوف عليه محذوفٌ مُقدَّرٌ.

الثالثة: شفاعَة خاصّة في شخصٍ خاص، وهي شفاعة في عمّه أبي طالب أن يخفف الله عنه العذاب، فأجاب الله تعالى شفاعة، وكان في ضحضاح من نار، وعليه نعلان يغلي منهما دماغه، قال النبي ﷺ: «ولو أنا لكان في الدرك الأسفل من النار»^(١).

وأبو طالب اعتنى بالرسول ﷺ ودافع عنه وناضل دونه؛ حتى إنه حصر مع الرسول ﷺ في شعب بني عامر، وقاطعهم قريش، والقصة معروفة في التاريخ^(٢)، وكان يُنشد القصائد العظيمة في مدح الرسول ﷺ حتى قال فيه:

لَقَدْ عَلِمُوا أَنَّا ابْنَا لَا مُكْذَبُ لَدَيْنَا وَلَا يُعْنَى بِقَوْلِ الْأَبَاطِلِ^(٣)

كلام عظيم، يقول فيه: إنّا ابننا ليس مُكذَّباً لدينا ولا نُكذَّبُهُ، ولا يُعْنَى بِقَوْلِ الْأَبَاطِلِ، وهم السحرة أو الهالكون، بل قوله حقٌ وصدق. وهذا ثناء عظيم على النبي ﷺ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ. ويقول:

(١) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب قصة أبي طالب، رقم (٣٨٨٣)، ومسلم: كتاب الإيمان،

باب شفاعَة النبي ﷺ لأبي طالب، رقم (٢٠٩)، من حديث العباس بن عبد المطلب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) السيرة النبوية لابن هشام (١/ ٣٥٠).

(٣) سيرة ابن هشام (١/ ٢٨٠)، وديوان أبي طالب (ص: ٨٤). وقال ابن هشام بعد أن ذكرها: هذا ما صح لي من هذه القصيدة، وبعض أهل العلم بالشعر ينكر أكثرها.

لَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينًا
لَوْلَا الْمَلَامَةُ أَوْ حَذَارِ مَسَبَّةٍ لَرَأَيْتُنِي سَمَحًا بِذَلِكَ مُيِّنًا^(١)

وهذا يكاد يكون إيمانًا، لَوْلَا أَنَّ الرَّجُلَ لَمْ يُؤْمِنْ، فَلَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ جَاءَهُ النَّبِيُّ ﷺ وَعِنْدَهُ رَجُلَانِ مِنْ قُرَيْشٍ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا عَمُّ قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، كَلِمَةُ أَحَاجُّ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ» فُكِّلَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا الْقَوْلَ قَالَ الرَّجُلَانِ مِنْ قُرَيْشٍ: أَتَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ. فَكَانَ آخِرُ مَا قَالَ: إِنَّهُ عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَأَبَى أَنْ يَقُولَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ^(٢) قَالَ النَّبِيُّ ﷺ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَكَانَ فِي ضَحْضَاحٍ مِنْ نَارٍ عَلَيْهِ نَعْلَانِ يَغْلِي مِنْهُمَا دِمَاعُهُ، وَإِنَّهُ لَأَهْوَنُ أَهْلِ النَّارِ عَذَابًا»^(٣) وَلَوْلَا أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ»^(٤) الشَّاهِدُ قَوْلُهُ: «وَلَوْلَا أَنَا» إِذَنْ: فَالرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَفَعَ فِيهِ.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ شَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ فِي كَافِرٍ، وَاللَّهُ عَزَّجَلَّ يَقُولُ: ﴿فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَعَةُ

الشَّفِيعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨] ؟

(١) سيرة ابن إسحاق (ص: ١٥٥)، وتهذيب اللغة (١٠ / ١١١)، وخزانة الأدب (٢ / ٧٦)، وديوان أبي طالب (ص ٨٧، ١٨٩).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب مناقب الأنصار، باب قصة أبي طالب، رقم (٣٨٨٤)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الدليل على صحة إسلام من حضره الموت، رقم (٢٤)، من حديث المسيب بن حزن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب أهون أهل النار عذابًا، رقم (٢١٢)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب قصة أبي طالب، رقم (٣٨٨٣)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب شفاعة النبي ﷺ لأبي طالب، رقم (٢٠٩)، من حديث العباس بن عبد المطلب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قُلْنَا: مِنْ أَجْلِ مُنَاصَرَتِهِ النَّبِيَّ ﷺ وَدِفَاعِهِ عَنْهُ أَذِنَ اللَّهُ تَعَالَى لِرَسُولِهِ ﷺ أَنْ يَشْفَعَ لَهُ لِهَذَا السَّبَبِ.

لَكِنْ هَلْ شَفَعَ أَنْ يُخْرِجَ مِنَ النَّارِ، أَوْ أَنْ يُخَفَّفَ عَنْهُ مِنْ عَذَابِهَا؟

الْجَوَابُ: أَنْ يُخَفَّفَ، أَمَّا أَنْ يُخْرِجَ فَلَنْ يَقْبَلَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- وَلَا غَيْرُهُ فِي أَنْ يُخْرِجَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ مِنَ النَّارِ ﴿فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [المائدة: ٤٨] وَلَا يُمَكِّنُ -حَسَبَ مَا نَعْلَمُ- أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِأَحَدٍ أَنْ يَشْفَعَ فِي كَافِرٍ؛ لِأَنَّ الْكُفَّارَ لَا يَرْضِيهِمُ اللَّهُ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ [الأنبياء: ٢٨].

وَفِي قَوْلِهِ: «وَلَوْلَا أَنَا» فَائِدَةٌ عَظِيمَةٌ وَهِيَ: أَنَّ إِضَافَةَ الشَّيْءِ إِلَى سَبَبِهِ الْحَقِيقِيِّ دُونَ ذِكْرِ اللَّهِ جَائِزَةٌ، فَإِذَا قُلْتَ عَنْ شَخْصٍ غَرِيقٍ أَنْقَذْتُهُ مِنَ الْغَرَقِ: «لَوْلَا أَنَا لَغَرِقَ» لَكَانَ صَحِيحًا، كَمَا قَالَ رَسُولُنَا: «لَوْلَا أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ»، مَعَ أَنَّهُ لَوْلَا قَبُولُ اللَّهِ شَفَاعَتَهُ؛ لَكَانَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ، لَكِنَّ الرَّسُولَ أَضَافَ الشَّيْءَ إِلَى سَبَبِهِ الْحَقِيقِيِّ، وَهُوَ جَائِزٌ.

فَإِنْ قِيلَ: ذَكَرَ أَنَّ مِنَ الشَّرْكِ الْأَصْغَرَ قَوْلَ الرَّجُلِ: «لَوْلَا الْكُلْبَةُ فِي الدَّارِ لَأَتَى اللَّصُوصُ»، فَمَا قَوْلُكُمْ؟

فَالْجَوَابُ: هَذَا الْأَثَرُ رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ^(١)، وَفِي النَّفْسِ مِنْهُ شَيْءٌ، فَإِنْ صَحَّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فَمَرَادُهُ سَدُّ الْبَابِ، وَإِلَّا لَا شَكَّ أَنَّ إِضَافَةَ الشَّيْءِ إِلَى سَبَبٍ مَعْلُومٍ هُوَ مُقْتَضَى الْحِكْمَةِ أَيْضًا، قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي (الْمِيمِيَّةِ)

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير (١/٦٢، رقم ٢٢٩).

عَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ^(١):

أُولَئِكَ أَتْبَاعُ النَّبِيِّ وَحِزْبُهُ وَلَوْلَاهُمْ مَا كَانَ فِي الْأَرْضِ مُسْلِمٌ
وَلَوْلَاهُمْ كَادَتْ تَمِيدُ بِأَهْلِهَا وَلَكِنْ رَوَّاسِيهَا وَأَوْتَادُهَا هُمْ

وَمَا زَالَ الْعُلَمَاءُ يُسْنِدُونَ الشَّيْءَ إِلَى سَبَبٍ مَعْلُومٍ، أَمَّا إِذَا أُسْنِدَ إِلَى سَبَبٍ مُؤْهُومٍ فَلَا يَجُوزُ، مِثْلُ إِنْسَانٍ يَعْقِدُ عَلَى ذِرَاعِهِ حَلَقَةً، وَبَعْضُهُمْ يَعْقِدُ مَغَاطَ الدَّرَاهِمِ، وَيَقُولُ: إِنَّهُ إِذَا عُقِدَتْ عَلَى ذِرَاعِي لَا يُصَيِّبُنِي شَيْءٌ، فَهَذَا حَرَامٌ، بَلْ نَوْعٌ مِنَ الشَّرِّ الْأَصْغَرِ.

وَأَمَّا عِصَابَةُ الرَّأْسِ الَّتِي تَذْهَبُ الصَّدَاعُ، فَلَا بَأْسَ بِهَا، فَقَدْ كَانَ الرَّسُولُ ﷺ فِي مَرَضِهِ مَعْصُوبَ الرَّأْسِ^(٢)، فَهَذَا سَبَبٌ مَعْلُومٌ.

وَمِثْلُ ذَلِكَ إِذَا حَصَلَ لَكَ وَجَعٌ فِي الْيَدِ وَضَغَطٌ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يَلِينُ، فَهَذَا شَيْءٌ مَعْلُومٌ، لَكِنَّ أُولَئِكَ يَظُنُّونَ أَنَّ الْحَلَقَةَ الَّتِي تُوَضَّعُ عَلَى الذِّرَاعِ أَوْ الْحَيْطُ، يَظُنُّ أَنَّهُ بِنَفْسِهِ يُؤَثِّرُ، لَا لِأَجْلِ الضَّغْطِ.

الْقِسْمُ الثَّانِي: الشَّفَاعَةُ الْعَامَّةُ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَلِغَيْرِهِ، وَهِيَ الشَّفَاعَةُ فِي أَهْلِ النَّارِ فَيَمْنُ دَخَلَهَا أَنْ يُخْرَجَ مِنْهَا، وَفِي مَنِ اسْتَحَقَّهَا أَلَّا يَدْخُلَهَا، وَهُمْ أَهْلُ الْكِبَائِرِ، أَمَّا الْكُفَّارُ فَلَا شَفَاعَةَ لَهُمْ.

أَمَّا أَهْلُ الْكِبَائِرِ كَالزَّانِي وَالسَّارِقِ وَشَارِبِ الْحَمْرِ وَمَا أَشْبَهُهُمْ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ

(١) الرحلة إلى بلاد الأشواق - ميمية ابن القيم (ص: ١٤٧ - ١٤٨).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب مناقب الأنصار، باب قول النبي ﷺ: «أقبلوا من محسنهم وتجاوزوا عن مسيئتهم»، رقم (٣٧٩٩)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَمِنْ غَيْرِهَا يُمَكِّنُ أَنْ يُشْفَعَ لَهُمْ إِنْ كَانُوا لَمْ يَدْخُلُوا النَّارَ إِلَّا يَدْخُلُوهَا، وَإِنْ كَانُوا قَدْ دَخَلُوهَا أَنْ يُشْفَعَ لَهُمْ أَنْ يُخْرَجُوا مِنْهَا، وَهَذِهِ الشَّفَاعَةُ يُنَكِّرُهَا طَائِفَتَانِ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ، وَهُمَا: الْخَوَارِجُ وَالْمُعْتَزِلَةُ بِنَاءً عَلَى مَذْهَبَيْهِمَا أَنَّ فَاعِلَ الْكَبِيرَةِ مُخَلَّدٌ فِي النَّارِ؛ لِكُفْرِهِ عَنْهُمْ، وَإِذَا كَانَ مُخَلَّدًا فِي النَّارِ لَمْ تَنْفَعَهُ الشَّفَاعَةُ.

وَقَوْلُهُمْ هَذَا مُحَالِفٌ لِقَوْلِ السَّلَفِ الْمُبْنِيِّ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَهْلُ الْكِبَائِرِ يَأْذَنُ اللَّهُ تَعَالَى لِلْأَنْبِيَاءِ وَالصَّادِقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ أَنْ يَشْفَعُوا لَهُمْ بِأَلَّا يَدْخُلُوا النَّارَ إِنْ كَانُوا لَمْ يَدْخُلُوا، وَفِي أَنْ يُخْرَجُوا مِنْهَا إِنْ كَانُوا قَدْ دَخَلُوهَا، لَكِنَّ الْخَوَارِجَ وَالْمُعْتَزِلَةَ أَبَوْا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْخَوَارِجَ يَقُولُونَ: إِنَّ فَاعِلَ الْكَبِيرَةِ مُخَلَّدٌ فِي النَّارِ؛ لِأَنَّهُ كَافِرٌ عَنْهُمْ، فَمَنْ رَزَى عَنْهُمْ فَهُوَ كَافِرٌ، وَمَنْ سَرَقَ فَهُوَ كَافِرٌ، وَعَلَى هَذَا فَيُخَلَّدُ فِي النَّارِ؛ لِأَنَّ كُلَّ كَافِرٍ مُخَلَّدٌ فِي النَّارِ.

أَمَّا الْمُعْتَزِلَةُ فَيَقُولُونَ: إِنَّ فَاعِلَ الْكَبِيرَةِ مُخَلَّدٌ فِي النَّارِ، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ بِكَافِرٍ وَلَا مُؤْمِنٍ، قَالُوا: يَكُونُ فِي مَنْزِلَةٍ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ، إِنْ قُلْتَ: (كَافِرٌ) أَخْطَأْتُ، وَإِنْ قُلْتَ: (مُؤْمِنٌ) أَخْطَأْتُ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَيْنِ الْمَذْهَبَيْنِ غَيْرُ صَحِيحَيْنِ، فَإِنَّ أَهْلَ الْكِبَائِرِ تَنْفَعُ فِيهِمُ الشَّفَاعَةُ كَمَا ثَبَتَتْ فِي ذَلِكَ الْأَحَادِيثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بَلْ تَوَاتَرَتْ الْأَحَادِيثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الشَّفَاعَةِ لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ.

وَأَمَّا الْمُعْتَزِلَةُ فَإِنَّ إِبْتَاتَهُمُ الْمَنْزِلَةَ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ﴾ [التغابن: ٢٠]، وَلَمْ يَذْكُرْ وَاسِطَةً، وَقَوْلُهُمْ هَذَا إِحْدَاثٌ لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ بُرْهَانٌ لَا مِنْ قُرْآنٍ وَلَا مِنْ سُنَّةٍ.

وَأَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ يُؤْمِنُونَ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَغَيْرُهُ قَدْ يَشْفَعُونَ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي أَهْلِ الْكِبَائِرِ أَلَّا يَدْخُلُوا النَّارَ وَفِيْمَنْ دَخَلَهَا أَنْ يُخْرَجَ مِنْهَا.

وَالْحَقُّ أَنَّ الشَّفَاعَةَ فِي هَؤُلَاءِ ثَابِتَةٌ فِيمَنْ اسْتَحَقَّ النَّارَ أَلَّا يَدْخُلَهَا وَفِيْمَنْ دَخَلَهَا أَنْ يُخْرَجَ مِنْهَا، وَالْأَحَادِيثُ فِي ذَلِكَ مُتَوَاتِرَةٌ وَعَلَى هَذَا قَوْلُ النَّازِمِ^(١):

مِمَّا تَوَاتَرَ حَدِيثٌ مَنْ كَذَبَ وَمَنْ بَنَى لِلَّهِ بَيْتًا وَاحْتَسَبَ
وَرُؤْيَا شَفَاعَةً وَالْحَوْضُ وَمَسْحُ خُفَيْنِ وَهَذِي بَعْضُ

الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا قَوْلُهُ: «شَفَاعَةٌ»، فَإِنَّ أَحَادِيثَهَا مُتَوَاتِرَةٌ، نَقَلَهَا أَهْلُ السُّنَّةِ فِي كُتُبِهِمْ، وَيَدُلُّ لِذَلِكَ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ، وَيَغْفِرَ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، فَإِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا سِوَى الشِّرْكِ تَحْتَ الْمَشِيئَةِ، وَإِذَا كَانَ تَحْتَ الْمَشِيئَةِ فَالشَّفَاعَةُ مِنَ الْأَسْبَابِ الَّتِي تَكُونُ بِهَا مَشِيئَةُ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ أَنْ يَغْفِرَ الذَّنْبَ.

النَّوعُ الثَّانِي مِنْ أَنْوَاعِ الشَّفَاعَةِ الْعَامَّةِ: شَفَاعَةُ الْمُصَلِّينَ عَلَى الْجَنَازَةِ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَمُوتُ فَيَقُومُ عَلَى جِنَازَتِهِ أَرْبَعُونَ رَجُلًا لَا يُشْرِكُونَ بِاللَّهِ شَيْئًا إِلَّا شَفَعَهُمْ اللَّهُ فِيهِ»^(٢) أَي: جَعَلَهُمْ شَفَعَاءَ يَشْفَعُونَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ.

(١) ذكره الكتاني في نظم المتناثر (ص: ١٨)، نقلًا عن الشيخ أبي عبد الله محمد التاودي في حواشيه على الجامع الصحيح.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب من صلى عليه أربعون شفَعوا فيه، رقم (٩٤٨)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

شُرُوطُ الشَّفَاعَةِ:

الأوّل: رِضَا اللَّهِ عَنِ الشَّافِعِ وَالْمَشْفُوعِ لَهُ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ [الأنبياء: ٢٨]، وَقَوْلِهِ: ﴿يَوْمَئِذٍ لَا نَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾ [طه: ١٠٩].

الثاني: إِذْنُهُ فِيهَا؛ لِلآيَةِ السَّابِقَةِ؛ وَلِقَوْلِهِ أَيْضًا: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

فَمَنْ لَمْ يَرْضَهُ اللَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَشْفَعَ، وَمَنْ لَمْ يَرْضَهُ اللَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُشْفَعَ لَهُ. وَقَدْ حَمَلْنَا الشَّفَاعَةَ فِي قَوْلِهِ: «وَأُعْطِيَتْ الشَّفَاعَةُ» عَلَى الشَّفَاعَةِ الْعُظْمَى لِأَنَّهَا هِيَ الْخَاصَّةُ بِالرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لِأَنَّ غَيْرَهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، وَالصَّادِقِينَ، وَالشُّهَدَاءِ، وَالصَّالِحِينَ يَشْفَعُونَ، حَتَّى الَّذِينَ يُصَلُّونَ عَلَى الْجَنَازَةِ شُفَعَاءُ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا مِنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ يَمُوتُ فَيَقُومُ عَلَى جَنَازَتِهِ أَرْبَعُونَ رَجُلًا لَا يُشْرِكُونَ بِاللَّهِ شَيْئًا إِلَّا شَفَعَهُمُ اللَّهُ فِيهِ»^(١). فَالشَّفَاعَةُ فِي فَاعِلٍ الْكَبِيرَةِ فَهَذِهِ لَهُ وَلِأَهْلِ الْعِلْمِ وَسَائِرِ الصَّالِحِينَ.

الخامسة: «وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً، وَبُعِثَتْ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً».

المُرَادُ بِالنَّبِيِّ الْجِنْسُ، أَي: كُلُّ الْأَنْبِيَاءِ يُبْعَثُونَ إِلَى أَقْوَامِهِمْ خَاصَّةً، فمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مَبْعُوثٌ إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَعِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مَبْعُوثٌ إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَنُوحٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَبْعُوثٌ إِلَى قَوْمِهِ، وَإِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَبْعُوثٌ إِلَى قَوْمِهِ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب من صلى عليه أربعون شفَعوا فيه، رقم (٩٤٨)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَنَجِدُ أَنْبِيَاءَ مَعْدُودِينَ فِي آيٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ بُعِثَ إِلَى قَوْمِهِ، فَإِبْرَاهِيمُ فِي قَوْمِهِ، وَلُوطٌ فِي قَوْمِهِ وَالزَّمَنْ وَاحِدٌ، وَمُوسَى وَهَارُونَ فِي قَوْمِهِمَا وَالزَّمَنْ وَاحِدٌ، لَكِنَّهُ بِالنِّسْبَةِ لِهَارُونَ مَعَ مُوسَى مِنْ بَابِ الْمُشَارَكَةِ؛ وَلِهَذَا قَالَ: ﴿وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي﴾ [طه: ٣٢] فَلَا أَحَدَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ رِسَالَتُهُ عَامَّةٌ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: إِنَّ نُوحًا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ: ﴿رَبِّ لَا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا﴾ [نوح: ٢٦]، فَأَهْلَكَ اللَّهُ أَهْلَ الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ آمَنَ وَمَا آمَنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ، فَكَيْفَ بَعْدَ ذَلِكَ يَكُونُ مُرْسَلًا إِلَى هَؤُلَاءِ وَهُمْ جَمِيعُ النَّاسِ؟

فَالْجَوَابُ: إِنَّ نُوحًا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ مَبْعُوثًا إِلَى جَمِيعِ النَّاسِ فِي ثَانِي الْحَالِ، لَا فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ؛ لِأَنَّهُ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ كَانَ مَبْعُوثًا إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً لَكِنْ لَمَّا أَهْلَكَ اللَّهُ أَهْلَ الْأَرْضِ وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا مَنْ آمَنَ مَعَهُ وَهُمْ قَلِيلٌ، وَلَيْسَ هُنَاكَ قَوْمِيَّاتٌ وَقِبَائِلٌ، بَلْ كَانَ النَّاسُ أَقَلَّ بِكَثِيرٍ مِمَّا هُمْ عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ، صَارَ النَّاسُ كُلُّهُمْ قَوْمَهُ؛ وَلِهَذَا لَمَّا غَرِقَ الْمُكَذِّبُونَ لَهُ لَمْ يَبْقَ إِلَّا ذُرِّيَّتُهُ، وَمِنْهُمْ تَكُونَتِ الْخَلِيقَةُ الْبَشَرِيَّةُ مَرَّةً أُخْرَى؛ وَلِهَذَا يُقَالُ: إِنَّ نُوحًا هُوَ الْأَبُّ الثَّانِي لِلْبَشَرِيَّةِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُ هُمْ الْبَاقِينَ﴾ [الصافات: ٧٧].

وَقَوْلُهُ ﷺ: «وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً»؛ وَلِهَذَا خُتِمَتْ بِهِ النُّبُوَّةُ، فَكَانَ مَبْعُوثًا إِلَى النَّاسِ عَامَّةٍ؛ عَرَبِهِمْ وَعَجَمِهِمْ، أَسْوَدِهِمْ وَأَبْيَضِهِمْ، كُلُّ بَنِي آدَمَ مُلْزَمٌ بِاتِّبَاعِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَشْهَدُ لَهُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ يَتَّيِبُهَا لِلنَّاسِ إِنَّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَتَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ﴾ [الأعراف: ١٥٨]، وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى

مُلْزَمُونَ بِاتِّبَاعِ النَّبِيِّ ﷺ، فَالْيَهُودُ وَالنَّصَارَى وَالْمَلَاحِدَةُ وَالْمُشْرِكُونَ وَغَيْرُهُمْ مِمَّنْ كَانُوا بَعْدَ بَعَثَةِ النَّبِيِّ ﷺ كُلُّهُمْ مُلْزَمُونَ أَنْ يَتَّبِعُوهُ.

وَلِهَذَا صَحَّ عَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَا يَسْمَعُ بِي وَاحِدٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ يَهُودِيٍّ وَلَا نَصْرَانِيٍّ ثُمَّ لَا يُؤْمِنُ بِمَا جِئْتُ بِهِ إِلَّا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ»^(١) «مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ» يَعْنِي: أُمَّةَ الدَّعْوَةِ، الَّذِينَ تَوَجَّهَ إِلَيْهِمْ دَعْوَةُ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

وَالشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ فِي بَابِ التَّيَمُّمِ قَوْلُهُ: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا» هَذَا الْعُمُومُ يَشْمَلُ كُلَّ مَكَانٍ مِنَ الْأَرْضِ، فَهُوَ مَسْجِدٌ صَالِحٌ لِلسُّجُودِ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ وَطَهُورٌ.

مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: التَّحَدُّثُ بِنِعْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الْعَبْدِ وَفَضْلِهِ عَلَيْهِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «أُعْطِيتُ خَمْسًا..» إِلَى آخِرِهِ، وَهَذَا مِمَّا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُحَدَّثَ الْإِنْسَانُ بِنِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ لَا يَكُونُ ذَلِكَ فَخْرًا عَلَى غَيْرِهِ، أَوْ بَطْرًا بِنِعْمَةِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ هَذَا عُلُوٌّ وَاسْتِكْبَارٌ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَخْتَصَّ بِفَضْلِهِ مَنْ يَشَاءُ، فَيَزِيدُهُ فَضْلًا وَنِعْمَةً؛ وَلِهَذَا اخْتَصَّ النَّبِيُّ ﷺ بِهَذِهِ الْخَمْسِ؛ لِقَوْلِهِ: «لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ» وَلِهَذَا خَصَّصَ أُخْرَى، لَكِنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَحْيَانًا يَذْكُرُ أَشْيَاءَ مُعَيَّنَةٍ فِي سِيَاقٍ مُعَيَّنٍ وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ أَشْيَاءُ أُخْرَى تُوَافِقُ هَذَا الْمَذْكُورَ فِي الْحُكْمِ، وَلَيْسَ هَذَا خِلَافَ

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب وجوب الإيذان برسالة نبينا محمد ﷺ، رقم (١٥٣)، من

حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الْعَدْلِ؛ لِأَنَّ هَذَا زِيَادَةٌ فَضْلٍ ﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ﴾ [الحديد: ٢١]، وَلَا حَرَجَ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَزِيدَ أَحَدًا فَضْلًا عَلَى غَيْرِهِ.

وَلِهَذَا، لَمَّا مَثَلَ النَّبِيُّ ﷺ هَذِهِ الْأُمَّةَ بِمَنْ أُوتِيَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِهَا بِرَجُلٍ اسْتَأْجَرَ أَجْرَاءَ إِلَى الظُّهْرِ عَلَى دِينَارٍ دِينَارٍ، وَاسْتَأْجَرَ أَجْرَاءَ مِنْ الظُّهْرِ إِلَى الْعَصْرِ عَلَى دِينَارٍ دِينَارٍ، وَاسْتَأْجَرَ أَجْرَاءَ مِنَ الْعَصْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ عَلَى دِينَارَيْنِ دِينَارَيْنِ، فَاحْتَجَّ الْأَوَّلُونَ، وَقَالُوا: كَيْفَ تُعْطِي هَؤُلَاءِ عَلَى دِينَارَيْنِ دِينَارَيْنِ وَالْمُدَّةُ أَقْصَرُ؟

فَقَالَ لَهُمْ: هَلْ ظَلَمْتُمْ مَنْ حَقَّكُمْ شَيْئًا؟ قَالُوا: لَا. قَالَ: ذَلِكَ فَضْلِي أُوتِيهِ مَنْ أَشَاءُ^(١)، وَهَذَا هُوَ الْوَاقِعُ.

فَلَوْ اسْتَأْجَرْتَ أَجْرَاءَ يَنْتَوْنَ لَكَ بِنَاءً، ثُمَّ فَضَّلْتَ أَحَدَهُمْ عِنْدَ إِعْطَاءِ الْأُجْرَةِ عَلَى الْآخَرِ، فَإِنَّهُ لَا يُعَدُّ ظُلْمًا عَلَى الْآخَرِينَ؛ لِأَنَّهُمْ رَضُوا بِمَا أُعْطِيَتْهُمْ وَتَمَّ الْعَقْدُ عَلَيْهِ.

الْفَائِدَةُ الثَّلَاثَةُ: تَفَاضُلُ الْأَنْبِيَاءِ فِيمَا بَيْنَهُمْ، وَأَنَّ بَعْضَهُمْ أَفْضَلُ مِنْ بَعْضٍ، وَهَذَا نَصُّ الْقُرْآنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَيْسَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «لَا تُفَاضِلُوا بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ، لَا تُفَضِّلُونِي عَلَى يُونُسَ بْنِ مَتَّى»^(٢)؟

(١) أخرجه البخاري: كتاب الإجارة، باب الإجارة إلى نصف النهار، رقم (٢٢٦٨)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾، رقم (٣٤١٤، ٣٤١٥)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب من فضائل موسى عَلَيْهِ السَّلَام، رقم (٢٣٧٣)، بلفظ: «لا تفضلوا بين أنبياء الله... ولا أقول: إن أحداً أفضل من يونس بن متى».

فالجواب: بلى، إن كان على سبيل المفاخرة، لا على سبيل الإخبار، فالمفاخرة لا تجوز لوجهين:

١- نهي النبي ﷺ عن ذلك.

٢- أن التفضيل على سبيل المفاخرة يعني انتقاص المفضول.

فلا يجوز أن نقول لرجل من النصارى: إن نبينا أفضل من نبيكم، مثلاً؛ لأن التفضيل في مقام المفاخرة، يعني القدح في المفضول.

أمّا على سبيل الإخبار بأن نقول: محمد أفضل الرسل، أو أولو العزم أفضل الرسل فجائز.

فإن قال قائل: فلان أفضل من فلان في العلم، هل يعني ذلك تنقص المفضول؟

فالجواب: يفهم منه النقص، لكن الأحسن أن تكمل فتقول: وكلّ منهما عالم؛ تبعاً للقرآن في قوله تعالى: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ (٧٨) ففهمناها سليمان، فهذا صار سليمان أكثر فهماً من داود، لكن الله جبر هذا بقوله: ﴿وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا وَسَخَرْنَا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ﴾ [الأنبياء: ٧٨-٧٩]، إلى آخر ما ذكر من الشاء عليه.

وقال تعالى أيضاً: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلَ أَوْلِيكَ أَعْظَمَ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَتْلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [الحديد: ١٠]، حتى لا يفهم انتقاص الآخرين.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ ۖ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً ۚ وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾ [النساء: ٩٥].

فاستعمل ما جاء في القرآن إذا أردت أن تفاضل بين رجلين، فاذكر ما يشتركان فيه؛ حتى لا يتوهم آخر أن ذلك انتقاص للمفضل عليه.

الفائدة الرابعة: حسن تعليم الرسول عليه الصلاة والسلام؛ حيث يجمع أحياناً بعض الأشياء التي تتفق في أصل واحد وإن كانت ذات شعاب متفرقة؛ لأن هذه الأشياء كل واحد متفرق عن الآخر؛ لكنه لما جمعها أصل واحد - وهو تخصيص النبي ﷺ بها - جمعها عليه الصلاة والسلام.

الفائدة الخامسة: أن النبي منصور بالرغب في قلوب أعدائه مسيرة شهر؛ لقوله: «نصرت بالرغب مسيرة شهر».

فإن قال قائل: هل هذا النصر له وللأمة أو خاص به؟

فالجواب: ليس خاصاً به عليه الصلاة والسلام بل له وللأمة من المتمسكين بشعره؛ لأن نصر الأمة المتمسكين بشعره هو في الحقيقة نصر له - لأن شرع الرسول هي المبادئ والغايات التي جاء بها - من أجل أن معه هذا الدين، الذي قال الله تعالى فيه: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾ [التوبة: ٣٣] فكل من معه هذا الدين فهو منصور بالرغب، فنصر المتمسكين بها نصر للرسول، وهو ﷺ يفرح بأن ينصر شرعه ويهزم عدوه.

إذن: من قام بهديه وسنته فله هذه المنفعة، ومن خالف عوقب بحرمانها بقدر ما خالف فيه.

ووجه ذلك: أن هذا النصر في الواقع إنما هو نصر للدين، فمن تمسك بهذا الدين نصر به، ومن لا فلا.

الفائدة السادسة: أن رعب العدو نصر من الله عز وجل وذلك في قوله ﷺ: «نصرت بالرعب مسيرة شهر»؛ لأن الباء هنا سببية.

ولذلك جاز أن يكذب الإنسان على العدو بوصف الجيش بأنه كثير وقوي، وإن لم يكن كذلك؛ لأن هذا من أسباب النصر.

الفائدة السابعة: ينبغي أن يستعمل المجاهدون ما يحصل به الرعب للأعداء من كثافة الجيش، وشدة الهجوم، وما أشبه ذلك.

وكان النعمان بن مقرن في إحدى الغزوات يبعث الجند أرسالا، يرسلهم في أول النهار، ثم يجعلهم في الليل يذهبون إلى محل لا يشاهدهم العدو وفي الصباح يرجعون؛ ليؤهم العدو أن هذا مدد جديد، فيلقى في قلوبهم الرعب.

الفائدة الثامنة: أن الأرض كلها مسجد، تصح فيها الصلاة، سواء كانت رمليّة أو غير ذلك؛ لقوله: «جعلت لي الأرض مسجداً» أي: مكانا للسجود.

فإن قال قائل: هل هذا خاص به عليه الصلاة والسلام أو له وللأمة؟

فالجواب: له وللأمة؛ لعموم قوله: «فأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل» إلا ما دلّ الدليل على امتناع الصلاة فيه، فيكون مخصصا لهذا العموم، ومن ذلك:

أولا: المقبرة: فلا تصح الصلاة في المقبرة؛ لقول النبي ﷺ فيما رواه مسلم من

حَدِيثُ أَبِي مَرْثِدٍ الْغَنَوِيِّ: «لَا تُصَلُّوا إِلَى الْقُبُورِ وَلَا تَجْلِسُوا عَلَيْهَا»^(١)، فَإِذَا تُنْهِنَا عَنْ الصَّلَاةِ إِلَى الْقُبُورِ فَمَنْ بَابٍ أَوْلَى أَنْ نُصَلِّيَ فِي مَكَانِ الْقُبُورِ، يَعْنِي: لَا تُصَلِّيَ إِلَى قَبْرِ أَمَامِكَ، حَتَّى وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَقْبَرَةٌ، فَمَا بِأَلْكَ بِمَكَانِ الْقُبُورِ؟!

وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ أَيْضًا عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْمَقْبَرَةَ وَالْحِمَامَ»^(٢)، فَالْمَقْبَرَةُ لَا تَصِحُّ فِيهَا الصَّلَاةُ حَتَّى فِي الْمَكَانِ الْحَالِي مِنَ الْقُبُورِ، وَلَوْ كَانَتْ الْقُبُورُ خَلْفَ ظَهْرِكَ، فَمَا دَامَ هَذَا الْمَكَانُ يُسَمَّى مَقْبَرَةً وَقَدْ دُفِنَ فِيهِ فَإِنَّ الصَّلَاةَ فِيهِ لَا تَصِحُّ.

ثَانِيًا: الْحِمَامُ: فَالصَّلَاةُ فِي الْحِمَامِ لَا تَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ مَأْوَى الشَّيَاطِينِ، وَلِأَنَّهُ مَحَلُّ كَشْفِ الْعَوْرَاتِ؛ وَلِأَنَّهُ رَبِّمَا يَكُونُ فِيهِ اخْتِلَاطٌ، فَلِهَذَا نُهِيَ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهِ، فَلَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ فِي الْحِمَامِ لَا فِي دَاخِلِهِ وَلَا فِي سَطْحِهِ.

ثَالِثًا: أَعْطَانُ الْإِبِلِ: فَالصَّلَاةُ فِي مَعَاطِنِ الْإِبِلِ لَا تَصِحُّ، فَلَوْ أَنَّ رَجُلًا صَلَّى فِي مَعَاطِنِ الْإِبِلِ فَإِنَّ صَلَاتَهُ لَا تَصِحُّ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «صَلُّوا فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ وَلَا تُصَلُّوا فِي مَعَاطِنِ الْإِبِلِ»^(٣) قَالَ الْعُلَمَاءُ: مَعَاطِنُ الْإِبِلِ مَا تُقِيمُ فِيهِ وَتَأْوِي إِلَيْهِ،

(١) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب النهي عن الجلوس على القبر والصلاة عليه، رقم (٩٧٢).

(٢) أخرجه أحمد (٨٣/٣)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب في المواضع التي لا تجوز فيها الصلاة، رقم (٤٩٢)، والترمذي: كتاب الصلاة، باب ما جاء أن الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام، رقم (٣١٧)، وابن ماجه: كتاب المساجد، باب المواضع التي تكره فيها الصلاة، رقم (٧٤٥)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه أحمد (٤٥١/٢)، والترمذي: كتاب الصلاة، باب ما جاء في الصلاة في مرابض الغنم، رقم (٣٤٨)، وابن ماجه: كتاب المساجد، باب الصلاة في أعطان الإبل، رقم (٧٦٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

يَعْنِي: حَوْشَهَا الَّذِي تُقِيمُ فِيهِ وَتَأْوِي إِلَيْهِ.

وَبَعْضُهُمْ قَالَ: مَعَاطِنُ الْإِبِلِ مَا تَقِفُ فِيهِ بَعْدَ شُرْبِ الْمَاءِ؛ لِأَنَّ الْإِبِلَ جَرَتْ الْعَادَةُ أَتَمَّا إِذَا شَرِبَتْ تَأَخَّرَتْ عَنْ مَكَانِ الشُّرْبِ ثُمَّ تَتَبَوَّلُ وَتَتَرَوَّثُ إِلَى مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ تَمْشِي.

وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا تَشْمَلُ الْمَعْنَيْنِ.

أَمَّا الصَّلَاةُ فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ فَتَصِحُّ؛ لِلْحَدِيثِ السَّابِقِ، وَلِأَنَّهُ دَاخِلٌ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا».

رَابِعًا: الْأَمَاكِنُ النَّحْسَةُ: لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ فِيهَا؛ لِأَنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ أَرْضًا لَكِنَّهَا لَيْسَتْ طَاهِرَةً، فَلَا تَدْخُلُ فِي قَوْلِهِ: «طَهُورًا» مِنْ قَوْلِهِ: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا» وَالطَّهَوْرُ وَالْمَسْجِدُ مُقْتَرَنَانِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَطَهَّرَ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ فَإِنَّ الْأَمْرَ بِتَطْهِيرِ الْبَيْتِ يَشْمَلُ تَطْهِيرَهُ مِنَ الْأَصْنَامِ وَالْأَوْثَانِ وَهَذَا تَطْهِيرٌ مَعْنَوِيٌّ، وَتَطْهِيرُهُ مِنَ النَّجَاسَاتِ وَهَذَا تَطْهِيرٌ حِسِّيٌّ.

وَيَدُلُّ لِذَلِكَ أَيْضًا أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ لِلرَّجُلِ الَّذِي بَالَ فِي طَائِفَةِ الْمَسْجِدِ، وَهُوَ أَعْرَابِيٌّ دَخَلَ وَالنَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ فِي الْمَسْجِدِ فَتَنَحَّى هَذَا الْأَعْرَابِيُّ وَبَالَ فِي جِهَةِ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَزَجَرَهُ النَّاسُ وَصَاحُوا بِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُزْرِمُوهُ»، يَعْنِي: لَا تَقْطَعُوا عَلَيْهِ بَوْلَهُ، اثْرُكُوهُ، فَلَمَّا قَضَى بَوْلَهُ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُصَبَّ عَلَيْهِ ذَنْبٌ مِنْ مَاءٍ، وَالذَّنْبُ هُوَ الدَّلْوُ، فَإِذَا صُبَّ عَلَيْهِ ذَنْبٌ مِنَ الْمَاءِ طَهَرَ وَزَالَ الْمَنَعُ.

أَمَّا الْأَعْرَابِيُّ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «إِنَّ هَذِهِ الْمَسَاجِدَ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ

الْأَذَى وَالْقَدْرَ، وَإِنَّمَا هِيَ لِلصَّلَاةِ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَالتَّسْبِيحِ»^(١)، وَالشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ أَنْ يُصَبَّ عَلَى بَوْلِهِ ذُنُوبٌ مِنْ مَاءٍ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى وَجوبِ تَطْهِيرِ الْمَكَانِ الَّذِي يُصَلَّى فِيهِ، وَهَذَا يَسْتَلْزِمُ أَنَّ الصَّلَاةَ لَا تَصِحُّ فِي الْأَمَاكِنِ النَّجِسَةِ.

خَامِسًا: اسْتَنَى بَعْضُ الْعُلَمَاءِ الصَّلَاةَ فِي قَارِعَةِ الطَّرِيقِ، أَوْ فِي الطَّرِيقِ الْمَسْلُوكَةِ الَّتِي تَقْرَعُهَا الْأَقْدَامُ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ الَّذِي أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهٍ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «نَهَى أَنْ يُصَلَّى فِي سَبْعَةِ مَوَاطِنَ: فِي الْمَرْبَلَةِ، وَالْمَجْزَرَةِ، وَالْمَقْبَرَةِ، وَقَارِعَةِ الطَّرِيقِ، وَفِي الْحَمَامِ، وَفِي مَعَاطِنِ الْإِبِلِ، وَفَوْقَ ظَهْرِ بَيْتِ اللَّهِ»^(٢) وَقَالَ: إِنَّ الْعِلَّةَ فِي ذَلِكَ أَنَّ قَارِعَةَ الطَّرِيقِ سَبَبٌ لَانْشِغَالِ الْمُصَلِّي بِالسَّالِكِينَ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الصَّلَاةَ لَا يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَتَعَرَّضَ فِيهَا لِمَا يَشْغَلُهُ، فَكُلُّ شَيْءٍ يَشْغَلُكَ فِي صَلَاتِكَ لَا تَشَاغَلْ بِهِ؛ وَلِهَذَا نَهَى الْإِنْسَانُ أَنْ يُصَلِّيَ وَهُوَ حَاقِنٌ يُدَافِعُ الْحَبَثَ، أَوْ وَهُوَ جَائِعٌ تَتَوَقُّ نَفْسُهُ إِلَى الطَّعَامِ؛ لِأَنَّهَا تَشْغَلُهُ عَنِ الصَّلَاةِ، قَالُوا: وَإِذَا نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ فِي مُدَافَعَةِ الْأَخْبَتَيْنِ وَحُضُورِ الطَّعَامِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَشْغَلُ، فَكَذَلِكَ قَارِعَةُ الطَّرِيقِ يُنْهَى عَنِ الصَّلَاةِ فِيهَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَتِ الْأَقْدَامُ تَسْلُكُ هَذَا الطَّرِيقَ فَسَوْفَ يَنْشَغَلُ الْمُصَلِّي، وَلَكِنْ كَوْنُنَا نَقُولُ: إِنَّ الصَّلَاةَ لَا تَصِحُّ هَذَا غَيْرُ ظَاهِرٍ؛ وَلِهَذَا كَانَ الْقَوْلُ الصَّحِيحُ أَنَّ الصَّلَاةَ فِي الطَّرِيقِ صَحِيحَةٌ، لَا سِيَّيَا إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ أَحَدٌ يَشْغَلُ الْمُصَلِّي؛ لِأَنَّ الطَّرِيقَ مِنَ الْأَرْضِ،

(١) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب وجوب غسل البول، رقم (٢٨٥)، من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه الترمذي: كتاب الصلاة، باب ما جاء في كراهية ما يصلى إليه وفيه، رقم (٣٤٦)، وابن ماجه: كتاب المساجد، باب المواضع التي تكره فيها الصلاة، رقم (٧٤٦).

وَالنَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا» وَالنَّهْيُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الطَّرِيقِ ضَعِيفٌ كَمَا سَبَقَ.

سَادِسًا: اسْتَشْنَى بَعْضُ الْعُلَمَاءِ الصَّلَاةَ فِي الْكَعْبَةِ، فَقَالَ: لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ فِي الْكَعْبَةِ؛ لِلْحَدِيثِ الَّذِي سَبَقَ، وَهُوَ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ الَّذِي أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهٍ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ، وَلَكِنَّ هَذَا الْقَوْلَ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ فِي جَوْفِ الْكَعْبَةِ^(١).

وَأَجَابُوا عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّهُ هَذَا فِي النَّافِلَةِ، فَالْنافِلَةُ تَصِحُّ فِي الْكَعْبَةِ دُونَ الْفَرِيضَةِ، وَلَكِنَّ الْقَوْلَ الصَّحِيحَ أَنَّ صَلَاةَ الْفَرِيضَةِ وَالْنافِلَةَ كِلَتَاهُمَا تَصِحُّ فِي الْكَعْبَةِ؛ لِأَنَّ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ ضَعِيفٌ، وَالْكَعْبَةُ مِنَ الْأَرْضِ فَتَدْخُلُ فِي عُمُومِ قَوْلِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا» وَهَذَا فِي الصَّحِيحِ، وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ ضَعِيفٌ، فَلَا يُقَاوِمُ هَذَا الْحَدِيثَ الصَّحِيحَ، ثُمَّ نَقُولُ: إِذَا ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي الْكَعْبَةِ نَفْلًا فَالْفَرَضُ مِثْلُ النَّفْلِ، وَلَا نَقُولُ: أَوَّلَى، بَلْ نَقُولُ: مِثْلُ النَّفْلِ؛ لِأَنَّ لَدَيْنَا قَاعِدَةً: أَنَّ مَا ثَبَتَ فِي النَّفْلِ ثَبَتَ فِي الْفَرَضِ إِلَّا بِدَلِيلٍ، وَمَا ثَبَتَ فِي الْفَرَضِ ثَبَتَ فِي النَّفْلِ إِلَّا بِدَلِيلٍ، وَالِدَّلِيلُ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ أَنَّ الصَّلَاةَ جِنْسٌ وَاحِدٌ، فَرَضُهَا وَنَفْلُهَا، فَإِذَا كَانَتْ جِنْسًا وَاحِدًا فَمَا ثَبَتَ فِي أَحَدِ النَّوعَيْنِ ثَبَتَ فِي الْآخَرِ إِلَّا بِدَلِيلٍ.

وَيَدُلُّ لِهَذِهِ الْقَاعِدَةِ أَنَّ الصَّحَابَةَ لَمَّا ذَكَرُوا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي النَّافِلَةَ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب قول الله تعالى: ﴿وَأَنذَرُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾، رقم (٣٩٧)، ومسلم: كتاب الحج، باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره، رقم (١٣٢٩)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

عَلَى رَاحِلَتِهِ فِي السَّفَرِ، قَالُوا: غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي عَلَيْهَا الْمَكْتُوبَةُ^(١) وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ
مَتَى ثَبَتَ أَنَّهُ صَلَّى عَلَيْهَا النَّافِلَةَ فَإِنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهَا الْفَرِيضَةَ، وَلَكِنَّهُمْ اسْتَشْنَوْهَا،
وَقَالُوا: غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي عَلَيْهَا الْمَكْتُوبَةَ، حَتَّى لَا تُلْحَقَ الْفَرِيضَةُ بِالنَّافِلَةِ فِي هَذِهِ
الْمَسْأَلَةِ.

إِذْنِ: الَّذِي يُصَلِّي النَّافِلَةَ فِي جَوْفِ الْكَعْبَةِ تَصِحُّ صَلَاتُهُ:

أَوَّلًا: لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ صَلَّى فِي جَوْفِ الْكَعْبَةِ رَكَعَتَيْنِ.

ثَانِيًا: أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «وَجَعَلْتُ لِي الْأَرْضَ مَسْجِدًا وَطَهُورًا»، وَالْكَعْبَةُ
مِنَ الْأَرْضِ.

أَمَّا صَلَاةُ الْفَرِيضَةِ فَإِنَّ مَا ثَبَتَ فِي النَّافِلَةِ ثَبَتَ فِي الْفَرِيضَةِ إِلَّا بِدَلِيلٍ.

وَعَلَى هَذَا لَوْ قَالَ قَائِلٌ: لَوْ صَلَّى شَخْصٌ الْفَرِيضَةَ فِي الْحِجْرِ فَهَلْ تَصِحُّ صَلَاتُهُ؟

فَالْجَوَابُ: أَمَّا النَّافِلَةُ فَتَصِحُّ، وَأَمَّا الْفَرِيضَةُ فَتَصِحُّ عَلَى الْقَوْلِ الصَّحِيحِ؛ لِأَنَّ
الْحِجْرَ أَكْثَرُهُ مِنَ الْكَعْبَةِ، قَالَ الْعُلَمَاءُ: إِنَّهُ سِتَّةُ أَذْرُعٍ وَنِصْفٌ تَقْرِبًا مِنَ الْكَعْبَةِ.

الْفَائِدَةُ الثَّاسِعَةُ: جَوَازُ صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ وَالنَّافِلَةِ فِي الْكَعْبَةِ؛ لِقَوْلِهِ: «جَعَلْتُ لِي
الْأَرْضَ مَسْجِدًا».

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: الْفَرِيضَةُ لَا تَصِحُّ فِي جَوْفِ الْكَعْبَةِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب تقصير الصلاة، باب ينزل للمكتوبة، رقم (١٠٩٨)، ومسلم: كتاب
صلاة المسافرين، باب جواز صلاة النافلة على الدابة في السفر، رقم (٣٩/٧٠٠)، من حديث
ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

قُلْنَا: وَهَلِ الْكَعْبَةُ مِنَ الْأَرْضِ، أَوْ مِنَ السَّمَاءِ؟ سَيَقُولُ: مِنَ الْأَرْضِ، فَتَقُولُ: مِنَ الَّذِي أَخْرَجَهَا عَنِ الْعُمُومِ؟!

أَمَّا النَّافِلَةُ: فَقَدْ ثَبَتَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى النَّافِلَةَ فِي الْكَعْبَةِ^(١)، وَلَا إِشْكَالَ فِي ذَلِكَ، إِنَّمَا الْإِشْكَالُ فِي الْفَرِيضَةِ، وَالصَّحِيحُ هُوَ الْجَوَازُ كَمَا تَقَدَّمَ. وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «فَوْقَ ظَهْرِ بَيْتِ اللَّهِ»^(٢) مِمَّا لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ فِيهِ، فَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ لَا تَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ.

الْفَائِدَةُ الْعَاشِرَةُ: جَوَازُ الصَّلَاةِ فِي الرَّمَادِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْأَرْضِ، وَالْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ، وَقَدْ كَرِهَ ذَلِكَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ، وَقَالُوا: إِنَّ هَذَا مَكَانُ النَّارِ، وَلَا تَنْبَغِي الصَّلَاةُ فِيهِ، وَلَكِنْ لَا وَجْهَ لِقَوْلِهِمْ.

الْفَائِدَةُ الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: جَوَازُ الصَّلَاةِ فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ؛ لِأَنَّهَا دَاخِلَةٌ فِي عُمُومِ لَفْظِهِ: «وَجُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا». وَمَرَابِضُ الْغَنَمِ مِنَ الْأَرْضِ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: جَوَازُ الصَّلَاةِ فِي مَعَاطِنِ الْإِبِلِ؛ لِعُمُومِ الْحَدِيثِ، وَمَعَاطِنُ الْإِبِلِ مِنَ الْأَرْضِ، فَتَكُونُ دَاخِلَةً فِيهَا، فَتَجُوزُ الصَّلَاةُ فِيهَا، وَلَكِنَّ هَذَا الْعُمُومُ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب قول الله تعالى: ﴿وَأَنۢحَدُواْ مِنۢ مَّكَامٍۭ يَبۡرَهُنَّ مِصۡلَى﴾، رقم: (٣٩٧)، ومسلم: كتاب الحج، باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره، رقم (١٣٢٩)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

والنافلة: ما زاد على النصب أو الحق أو الفرض يقال: هو يصلي النافلة. المعجم الوسيط [نفل] (٩٤٢/٢).

(٢) أخرجه الترمذي: كتاب الصلاة، باب ما جاء في كراهية ما يصلى إليه وفيه، رقم (٣٤٦)، وابن ماجه: كتاب المساجد، باب المواضع التي تكره فيها الصلاة، رقم (٧٤٦)، وقال الترمذي: «إسناده ليس بذاك القوي».

خُصِّصَ بِحَدِيثِ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ فِي مَعَاطِنِ الْإِبِلِ»^(١)، فَيُؤْخَذُ بِهَذَا التَّخْصِيسِ.

وَكَذَلِكَ الصَّلَاةُ فِي الْمَقْبَرَةِ الْأَصْلُ فِيهَا الْجَوَازُ؛ لِعُمُومِ الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّ الْمَقْبَرَةَ مِنَ الْأَرْضِ، وَلَكِنْ خُصِّصَتْ بِحَدِيثِ: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»^(٢)، وَكَذَلِكَ الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ «الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْمَقْبَرَةَ وَالْحِمَامَ»^(٣)، وَكَذَلِكَ الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي مَرْثِدٍ الْغَنَوِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَصَلُّوا إِلَى الْقُبُورِ»^(٤) فَإِذَا كُنَّا مُهَيِّئِينَ أَنْ نُصَلِّيَ إِلَى الْقَبْرِ، فَكَيْفَ نُصَلِّيَ فِي الْمَقْبَرَةِ؟! لَأَنَّ هَذَا أَشَدُّ فِي الصَّلَاةِ وَبَيْنَ يَدَيْكَ قَبْرٌ.

وَكَذَلِكَ الصَّلَاةُ فِي الْأَرْضِ الْمَغْصُوبَةِ، الْأَصْلُ فِيهَا الْجَوَازُ؛ لِعُمُومِ الْحَدِيثِ، لَكِنْ وَرَدَ مَا يُخَصِّصُ هَذَا الْجَوَازَ، وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ

(١) أخرجه أحمد (٤٥١/٢)، والترمذي: كتاب الصلاة، باب ما جاء في الصلاة في مرابض الغنم، رقم (٣٤٨)، وابن ماجه: كتاب المساجد، باب الصلاة في أعطان الإبل، رقم (٧٦٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وأخرجه مسلم: كتاب الحيض، باب الوضوء من لحوم الإبل، رقم (٣٦٠)، من حديث جابر بن سمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب الصلاة في البيعة، رقم (٤٣٥، ٤٣٦)، ومسلم: كتاب المساجد، باب النهي عن بناء المساجد على القبور، رقم (٥٣١)، من حديث عائشة وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) أخرجه أحمد (٨٣/٣)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب في المواضع التي لا تجوز فيها الصلاة، رقم (٤٩٢)، والترمذي: كتاب الصلاة، باب ما جاء أن الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام، رقم (٣١٧)، وابن ماجه: كتاب المساجد، باب المواضع التي تكره فيها الصلاة، رقم (٧٤٥)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب النهي عن الجلوس على القبر والصلاة عليه، رقم (٩٧٢).

عَلَيْكُمْ حَرَامٌ»^(١)، وَهَذَا الْحَدِيثُ أَعْلَنُهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي الْحَجِّ فِي عِدَّةٍ مَوَاضِعَ، وَالْأَرْضُ مَالٌ لَا شَكَّ؛ لِهَذَا اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ كُلُّهُمْ عَلَى التَّحْرِيمِ، وَإِنَّا الْخِلَافُ فِي هَلْ تَصِحُّ الصَّلَاةُ فِيهَا أَوْ لَا تَصِحُّ؟

الْجَوَابُ: الْمَسْأَلَةُ عَلَى خِلَافٍ، وَالرَّاجِحُ فِيهَا أَنَّ الصَّلَاةَ صَحِيحَةٌ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا» وَهَذَا لَمْ يَقَعْ نَهْيٌ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْأَرْضِ الْمَغْصُوبَةِ، فَلَمْ يَقُلِ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تُصَلُّوا فِي أَرْضٍ مَغْصُوبَةٍ» فَلَوْ قَالَ ذَلِكَ لَقُلْنَا: هَذَا كَقَوْلِهِ: «لَا تَصُومُوا يَوْمَ الْعِيدِ» وَمَنْ صَامَ يَوْمَ الْعِيدِ بَطَلَ صَوْمُهُ، وَمَنْ صَلَّى فِي أَرْضٍ مَغْصُوبَةٍ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّهُ نَهَى عَنْهَا، لَكِنَّ النَّهْيَ هُنَا عَنِ الْغَضَبِ، لَا عَنِ الصَّلَاةِ فِي أَرْضٍ مَغْصُوبَةٍ، وَهَذَا هُوَ الْقَوْلُ الرَّاجِحُ، وَالْمَسْأَلَةُ فِيهَا خِلَافٌ.

إِذَنْ: فَجَمِيعُ الصُّوَرِ الَّتِي يُقَالُ فِيهَا: «لَا تَصِحُّ فِيهَا الصَّلَاةُ» يُعْمَلُ فِيهَا بِالذَّلِيلِ الْعَامِّ: «وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا»، فَمَنْ ادَّعَى عَدَمَ صِحَّةِ الصَّلَاةِ فِي أَيِّ بُقْعَةٍ مِنَ الْأَرْضِ، فَعَلَيْهِ الدَّلِيلُ؛ لِأَنَّ الْعَامَّ يَتَنَاوَلُ جَمِيعَ أَفْرَادِهِ.

فَإِذَا قُلْتُ: أَكْرَمِ الطَّلَبَةِ، وَكَانُوا مِثَّةً، فَأَكْرَمَ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ، لَمْ يَمْتَثِلْ؛ لِأَنَّهُ بَقِيَ فَرْدٌ وَاحِدٌ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْعُمُومَ يَتَنَاوَلُ جَمِيعَ الْأَفْرَادِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الشَّهَادَةِ: «السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، فَإِذَا قُلْتُمْ ذَلِكَ فَقَدْ سَلَّمْتُمْ عَلَى كُلِّ عَبْدٍ

(١) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب ليلغ العلم الشاهد الغائب، رقم (١٠٥)، ومسلم: كتاب القسامة، باب تغليظ تحريم الدماء، رقم (١٦٧٩)، من حديث أبي بكره رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

صَالِحٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ»^(١).

الْفَائِدَةُ الثَّلَاثَةُ عَشْرَةَ: أَنَّ جَمِيعَ بَقَاعِ الْأَرْضِ لَا تُكْرَهُ الصَّلَاةُ فِيهَا، فَمَنْ قَالَ: إِنَّ الصَّلَاةَ تُكْرَهُ فِي الْكَنِيسَةِ، أَوْ فِي الدَّيْرِ، أَوْ فِي الْبَيْعِ أَوْ غَيْرِهَا مِنْ الْأَمَاكِنِ فَعَلَيْهِ الدَّلِيلُ؛ لِقَوْلِهِ: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا» وَاللَّامُ فِي (لِي) لِلِإِبَاحَةِ، فَأَيُّ إِنْسَانٍ يَدَّعِي فِي أَيِّ بُقْعَةٍ مِنَ الْأَرْضِ أَنَّ الصَّلَاةَ فِيهَا مَكْرُوهَةٌ، فَعَلَيْهِ الدَّلِيلُ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ التَّمَسُّكُ بِعُمُومِ الْأَدْلَةِ حَتَّى يَأْتِيَ مَا يُخَصِّصُهَا.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ عَشْرَةَ: أَنَّ جَمِيعَ الْأَرْضِ يَصِحُّ التَّيَمُّمُ عَلَيْهَا، كَالرَّمْلِ، وَالتُّرَابِ، وَالْحَجَرِ... إلخ؛ لِقَوْلِهِ: «وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا»، وَلَمْ يَسْتَنْ شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ، وَلَمْ يُخَصِّصْ شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ، وَالرَّسُولُ ﷺ فِي أَسْفَارِهِ كَانَ يُسَافِرُ إِلَى أَرْضٍ لَيْسَ فِيهَا تُرَابٌ وَفِيهَا الرَّمْلُ، فَيَتَيَمَّمُ بِهِ. فَمَنْ ادَّعَى أَنَّ شَيْئًا مِنْ أَجْزَاءِ الْأَرْضِ لَا يَصِحُّ التَّيَمُّمُ عَلَيْهِ، فَعَلَيْهِ الدَّلِيلُ.

الْفَائِدَةُ الْخَامِسَةُ عَشْرَةَ: أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ لِلْمَكَانِ الَّذِي يَتَيَمَّمُ عَلَيْهِ غُبَارٌ أَوْ تُرَابٌ يَعْلَقُ بِالْيَدِ.

وَجْهٌ ذَلِكَ: أَنَّنَا إِذَا قُلْنَا بِجَوَازِ التَّيَمُّمِ عَلَى كُلِّ الْأَرْضِ، فَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْأَرْضَ الرَّمْلِيَّةَ فِي الْغَالِبِ لَا يَكُونُ لَهَا غُبَارٌ يَعْلَقُ بِالْيَدِ، وَلَا سِيَّيَا إِذَا كَانَتْ إِثْرَ مَطَرٍ.

وَيَدُلُّ لِهَذَا تَأْكِيدًا: مَا ثَبَتَ فِي (صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ) «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا أَرَى عَمَّارَ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب التشهد في الآخرة، رقم (٨٣١)، ومسلم: كتاب الصلاة،

باب التشهد في الصلاة، رقم (٤٠٢)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ابْنُ يَاسِرٍ كَيْفَ يَتَيَّمَّمُ نَفَخَ فِي يَدَيْهِ»^(١)، وَلَوْ كَانَ لَا بُدَّ مِنْ وُجُودِ الْغُبَارِ؛ لَمَا نَفَخَ فِي يَدَيْهِ؛ لِأَنَّ النَّفْخَ فِي الْيَدَيْنِ يُزِيلُ الْغُبَارَ.

وعلى هذا: لو أَنَّ رَجُلًا تَيَّمَّمَ بِالرَّمْلِ فَإِنَّ تَيَّمَّمَهُ يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ: «وَجُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا».

فَإِنَّ قَالَ قَائِلٌ: مَا تَقُولُونَ فِيهِمَا وَرَدَ فِي بَعْضِ الْأَلْفَاظِ الصَّحِيحَةِ كَقَوْلِهِ: «وَجُعِلَتْ تُرْبُهَا لَنَا طَهُورًا»^(٢)، أَوْ «جُعِلَ التُّرَابُ لَنَا طَهُورًا»^(٣)، فَقَالَ: «التُّرَابُ» وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّيَّمَّمَ إِنَّمَا يَكُونُ بِالتُّرَابِ؟

قُلْنَا: فِيهَا سَبَقَ قَاعِدَةٌ مُهِمَّةٌ فِي الْأُصُولِ: إِذَا ذُكِرَ بَعْضُ أَفْرَادِ الْعَامِّ أَوْ الْمُطْلَقِ فِي حُكْمٍ يُطَابِقُ حُكْمَ الْعَامِّ أَوْ الْمُطْلَقِ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يُوجِبُ تَخْصِصَ الْعَامِّ أَوْ تَقْيِيدَ الْمُطْلَقِ إِذَا كَانَ مُوَافِقًا لَهُ فِي الْحُكْمِ، عَلَى الْقَوْلِ الْمُحَقِّقِ - كَمَا ذَكَرَهُ الشَّنْقِيطِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ (أَضْوَاءُ الْبَيَانِ)^(٤) وَغَيْرُهُ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ، فَقَوْلُهُ: «جُعِلَتْ تُرْبُهَا طَهُورًا» لَا يَقْتَضِي التَّخْصِصَ؛ لِأَنَّ التُّرْبَةَ وَغَيْرَ التُّرْبَةِ طَهُورٌ فَلَا تَنَاقُضَ، أَمَّا التَّخْصِصُ فَهُوَ ذِكْرُ بَعْضِ أَفْرَادِ الْعَامِّ بِحُكْمٍ يُخَالِفُ الْعَامَّ.

مِثَالُ ذَلِكَ: إِذَا قُلْتُ: «أَكْرِمِ الطَّلَبَةَ»، وَكَانَ فِيهِمْ مَنْ اسْمُهُ (عَبْدُ اللَّهِ) ثُمَّ قُلْتُ:

(١) أخرجه البخاري: كتاب التيمم، باب التيمم هل ينفخ فيهما، رقم (٣٣٨)، ومسلم: كتاب الحيض، باب التيمم، رقم (٣٦٨).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب، رقم (٥٢٢)، من حديث حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه رقم (٢٦٤)، وابن حبان في صحيحه رقم (٦٤٠٠)، من حديث حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أضواء البيان (١/ ٣٥٥).

«أَكْرَمَ عَبْدَ اللَّهِ»، فَلَا يَفْتَضِي ذَلِكَ إِلَّا يُكْرِمَ بَقِيَّةَ الطَّلَبَةِ؛ لِأَنِّي ذَكَرْتُ بَعْضَ أَفْرَادِ الْعَامِّ بِحُكْمٍ يُوَافِقُ حُكْمَ الْعَامِّ، فَذَكَرُهُ يَفْتَضِي أَنْ يَكُونَ تَشْرِيفًا لَهُ، كَمَا لَوْ ذَكَرَ الْخَاصَّ بَعْدَ الْعَامِّ، مِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿نَزَلَ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا﴾ [القدر: ٤]، فَلَا نَقُولُ: إِنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ الرُّوحَ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَنْزِلُ.

أَمَّا لَوْ قُلْتُ: أَكْرَمَ الطَّلَبَةَ، وَفِيهِمْ عَبْدُ اللَّهِ، ثُمَّ قُلْتُ: لَا تُكْرِمُ عَبْدَ اللَّهِ، فَهَذَا تَخْصِصٌ؛ لِأَنَّا ذَكَرْنَا بَعْضَ الْأَفْرَادِ بِحُكْمٍ يُخَالِفُ حُكْمَ الْعَامِّ.

إِذَنْ: فَقَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ: «جُعِلَتْ ثُرْبَتُهَا لَنَا طَهُورًا» لَا يَمْنَعُ مِنَ الْعُمُومِ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ لِبَعْضِ أَفْرَادِ الْمُطْلَقِ بِحُكْمٍ يُوَافِقُ حُكْمَ الْمُطْلَقِ، فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ تَخْصِصًا وَلَا تَقْيِيدًا، وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ مُهِمَّةٌ مُفِيدَةٌ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ (الْتَرَابَ) فِي الْحَدِيثِ لَقَبٌ، وَلَيْسَ لَفْظًا مُشْتَقًّا، وَمَفْهُومُ اللَّقَبِ لَا عِبْرَةَ بِهِ، لَكِنَّ هَذَا فِيهِ صُعُوبَةٌ فِي التَّصَوُّرِ؛ وَلِهَذَا عَدَلْنَا عَنْ هَذَا التَّعْلِيلِ إِلَى التَّعْلِيلِ السَّابِقِ، وَهُوَ: «إِذَا ذَكَرَ بَعْضُ أَفْرَادِ الْعَامِّ بِحُكْمٍ يُوَافِقُ حُكْمَ الْعَامِّ فَإِنَّهُ لَا يَفْتَضِي التَّخْصِصَ».

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْمُطْلَقِ الْمُقَيَّدِ وَبَيْنَ ذَكَرِ بَعْضِ أَفْرَادِ الْعَامِّ بِحُكْمٍ يَخْصُهُ؟

فَالْجَوَابُ: الْفَرْقُ أَنَّ الْقَيْدَ وَصَفٌ فِي الْعَامِّ، وَلَيْسَ بِنَصٍّ عَلَى بَعْضِ الْأَفْرَادِ، بَلْ قَيْدٌ فِي الْعَامِّ، مِثْلُ: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المجادلة: ٣]، ثُمَّ يَقُولُ: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]، وَهَذَا قَيْدٌ فِي الْعُمُومِ، أَمَّا أَفْرَادُ الْمُطْلَقِ أَوِ الْعَامِّ أَيْضًا فَهُوَ يَذْكُرُ فَرْدًا مُعَيَّنًا يَشْمَلُهُ حُكْمُ الْعُمُومِ، فَيَكُونُ لَيْسَ مُقْتَضِيًا لِلتَّخْصِصِ.

فإن قيل: وما الفرق بين العام المخصوص، وذكر بعض أفراد العام؟

فالجواب: إذا ذكر بعض أفراد العام بحكم يخالف حكم العام، فهذا تخصيص، ويسمى عامًا مخصوصًا؛ لأننا لا يمكن أن نخرج بعض أفراد العام بحكم خاص إلا إذا خالفه، وهذا هو التخصيص.

الفائدة السادسة عشرة: من الله عز وجل على هذه الأمة بهذه الخبيصة العظيمة بأن جعل الأرض كلها مسجدًا وكلها طهورًا، بينا الأمم السابقة لا يصلون إلا في مكان معين، ولا يتطهرون إلا بالماء، فإذا كان الإنسان في مكان غير مكان الصلاة؛ انتظر حتى يصل إلى مكان الصلاة، وإذا صار في مكان ليس فيه ماء انتظر حتى يجد الماء، وهذا لا شك أن فيه مشقة وحرًا؛ ولهذا كان جواز التيمم والصلاة في أي مكان كان من خصائص هذه الأمة، ومن نعمة الله عليها.

الفائدة السابعة عشرة: أن الرجل متى أدركته الصلاة فليصل في أي مكان؛ لقوله: «وأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل».

ولا نقول: إن المرأة إذا أدركتها الصلاة وليس عندها ماء فإيها لا تيمم حتى تصل إلى الماء؛ لأن قوله عليه الصلاة والسلام: «فأيما رجل» إنما ذكر على سبيل المثال، وليس على سبيل التخصيص، ثم إن ما ثبت في حق الرجال ثبت في حق النساء إلا بدليل، وما ثبت في حق النساء ثبت في حق الرجال إلا بدليل، وهذه قاعدة.

الفائدة الثامنة عشرة: المحافظة على الوقت بحيث يصلي الإنسان في الوقت على أي حال كان؛ لقوله: «أدركته الصلاة فليصل».

الْفَائِدَةُ الثَّاسِعَةُ عَشْرَةَ: أَنَّ الصَّلَاةَ تَلْزَمُ بِدُخُولِ وَقْتِهَا.

وَجْهٌ ذَلِكَ: قَوْلُهُ: «أَذْرَكَتُهُ الصَّلَاةُ»، وَالصَّلَاةُ تُذَرِكُ الْإِنْسَانَ إِذَا دَخَلَ الْوَقْتُ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ»^(١) وَعَلَى هَذَا إِذَا دَخَلَ الْوَقْتُ وَحَصَلَ عَلَى الْإِنْسَانِ مَا يَمْنَعُ وَجُوبَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ لَزِمَهُ قَضَاؤُهَا.

مِثَالُ: امْرَأَةٌ حَاضَتْ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ، فَإِذَا طَهَّرَتْ يَلْزِمُهَا أَنْ تَقْضِيَ الصَّلَاةَ الَّتِي دَخَلَ وَقْتُهَا وَهِيَ طَاهِرَةٌ.

لَكِنْ هَلْ بِمُجَرَّدِ دُخُولِ الْوَقْتِ تَنْبُتُ الصَّلَاةُ؟

الْجَوَابُ: اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ:

الْأَوَّلُ: أَنَّهُ إِذَا مَضَى قَدْرٌ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ لَزِمَتْ، وَإِنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ لَمْ يَلْزَمْ؛ لِأَنَّهَا لَمَّا أَذْرَكَتْ مِقْدَارَ التَّخْرِيمَةِ، فَالتَّخْرِيمَةُ تَلْزُمُ بِهَا الصَّلَاةُ فَلَزِمَتْهَا.

الثَّانِي: أَنَّهَا إِذَا أَذْرَكَتْ مِنَ الْوَقْتِ بِمِقْدَارِ رَكْعَةٍ، لَزِمَتْهَا الصَّلَاةُ، وَإِنْ أَذْرَكَتْ دُونَ ذَلِكَ لَمْ تَلْزَمْهَا؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «مَنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَذْرَكَ الصَّلَاةَ»^(٢).

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب من قال: ليؤذن في السفر مؤذن واحد، رقم (٦٢٨)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب من أحق بالإمامة، رقم (٦٧٤)، من حديث مالك بن الحويرث رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب من أدرك من الصلاة ركعة، رقم (٥٨٠)، ومسلم: كتاب المساجد، باب من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك تلك الصلاة، رقم (٦٠٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الثَّالِثُ: لَا تَلْزِمُهَا الصَّلَاةُ إِلَّا إِذَا بَقِيَ عَلَيْهَا مِنَ الْوَقْتِ بِمِقْدَارِ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ وَقْتُهَا مُوسَّعٌ، وَلَهَا أَنْ تُؤَخَّرَ إِلَى أَنْ يَبْقَى مِقْدَارُ الصَّلَاةِ، فَإِذَا كَانَتْ الْآنَ فِي وَقْتٍ يُبَاحُ لَهَا أَنْ تُؤَخَّرَ الصَّلَاةُ فَإِنَّهَا لَيْسَتْ بِأَثِمَةٍ، وَإِذَا لَمْ تَكُنْ أَثِمَةً فَإِنَّهُ لَا يَلْزِمُهَا الْقَضَاءُ.

لَكِنَّ الْإِخْتِيَاظَ وَالْقَوْلَ الْوَسْطَى أَنَّهُ مَتَى أَدْرَكَتْ مِنْ وَقْتِهَا مِقْدَارَ رَكْعَةٍ، لَزِمَتْهَا. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: امْرَأَةٌ مُسَافِرَةٌ وَنَوَتْ أَنْ تُصَلِّيَ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمْعَ تَأْخِيرٍ فِي وَقْتِ الْعَصْرِ، وَعِنْدَمَا جَاءَ وَقْتُ الْعَصْرِ حَاضَتْ، فَهَلْ إِذَا طَهَّرَتْ تُصَلِّيَ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ أَوْ تُصَلِّيَ الْعَصْرَ فَقَطْ؟

فَالْجَوَابُ: تُصَلِّيَ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تُصَلِّ الظُّهْرَ، وَدَخَلَ عَلَيْهَا وَقْتُ الْعَصْرِ، ثُمَّ حَاضَتْ.

الْفَائِدَةُ الْعِشْرُونَ: حُلُّ الْغَنَائِمِ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ، وَالْغَنِيمَةُ: مَا يَأْخُذُهُ الْمُسْلِمُونَ مِنَ الْكُفَّارِ بِقِتَالٍ أَوْ مَا أُلْحِقَ بِهِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «وَجُعِلَ رِزْقِي تَحْتَ ظِلِّ رُحْمِي»^(١).

الْفَائِدَةُ الْحَادِيَةُ وَالْعِشْرُونَ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُخَصُّ بِأَحْكَامِهِ الشَّرْعِيَّةِ مَنْ شَاءَ بِمَا شَاءَ، كَمَا يُخَصُّ بِأَحْكَامِهِ الْقَدَرِيَّةِ؛ لِقَوْلِهِ: «أُحِلَّتْ لِي الْمَغَانِمُ وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي»، فَلِلَّهِ تَعَالَى أَنْ يُخَصَّ بِأَحْكَامِهِ الشَّرْعِيَّةِ وَالْقَدَرِيَّةِ مَنْ شَاءَ.

وَأَحْكَامُ اللَّهِ الْقَدَرِيَّةِ وَاضِحَةٌ، كَمَنْ جَعَلَهُ غَنِيًّا وَفَقِيرًا، أَوْ مَرِيضًا وَصَحِيحًا، أَوْ مَنْ لَهُ أَوْلَادٌ وَمَنْ لَيْسَ لَهُ أَوْلَادٌ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب ما قيل في الرماح، (٤٠ / ٤)، معلقا، ووصله أحمد

(٢ / ٥٠)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وظُهُورُ التَّبَاطُئِ فِي الْأَحْكَامِ الْقَدَرِيَّةِ ظَاهِرٌ، كَذَلِكَ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ لِلَّهِ تَعَالَى أَنْ يُخَصَّ بِأَحْكَامِهِ الشَّرْعِيَّةِ مَنْ شَاءَ، فَيُوجِبُ عَلَى هَذَا مَا لَا يُوجِبُ عَلَى الْآخَرِ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ يُخَصَّصَ فِي الْأَحْكَامِ كَمَا يُخَصَّصُ فِي الْأَقْدَارِ، فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا فِي الشَّرِيعَةِ الْوَاحِدَةِ؟

فَالْجَوَابُ: نَعَمْ، يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ فِي الشَّرِيعَةِ الْوَاحِدَةِ، إِذَا تَخَلَّفَتِ الْأَسْبَابُ أَوْ الشُّرُوطُ فِي شَخْصٍ، فَهَذَا يُعْتَبَرُ تَخْصِيصًا، مِثْلَ الْفَقِيرِ: فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ، وَالْغَنِيِّ عَلَيْهِ زَكَاةٌ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أُحِلَّتْ لِي الْمَغَانِمُ» هَلْ هَذَا خَاصٌّ بِهِ ﷺ أَوْ لَهُ وَلِأُمَّتِهِ؟

فَالْجَوَابُ: لَهُ وَلِلْأُمَّةِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾ [الأنفال: ٤١] فَهُوَ دَلِيلٌ مِنْ خَارِجِ هَذَا الْحَدِيثِ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ وَالْعِشْرُونَ: إِبْتِاثُ الشَّفَاعَةِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «وَأُعْطِيَتِ الشَّفَاعَةُ». الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ وَالْعِشْرُونَ: فَضِيلَةُ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ حَيْثُ أُعْطِيَ الشَّفَاعَةُ الْعُظْمَى؛ لِقَوْلِهِ: «وَأُعْطِيَتِ الشَّفَاعَةُ»، وَهَذَا خَاصٌّ بِهِ لَا تَدْخُلُ فِيهِ الْأُمَّةُ.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ وَالْعِشْرُونَ: عُمُومُ بَعْنَةِ الرَّسُولِ ﷺ وَرِسَالَتِهِ إِلَى جَمِيعِ النَّاسِ؛ لِقَوْلِهِ: «وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً، وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً»، وَهَذَا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ عَمِلَ بِشَرِّهِ كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ.

الْفَائِدَةُ الْخَامِسَةُ وَالْعِشْرُونَ: أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ السَّابِقِينَ دَعَوْتُهُمْ مَحْصُورَةٌ؛ حَيْثُ كَانَ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ يُرْسَلُ إِلَى قَوْمِهِ فَقَطُّ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَيْسَ الْجَنْ يُقُولُونَ: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنْزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأحقاف: ٣٠]، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنََّّهُمْ عَمِلُوا بِهَا جَاءَ بِهِ مُوسَى؟

قُلْنَا: إِنَّهُ إِنْ دَلَّ عَلَى أَنََّّهُمْ عَمِلُوا بِهِ؛ فَإِنَّهُمْ عَمِلُوا بِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُكَلَّفَ مُوسَى بِالرَّسَالَةِ إِلَيْهِمْ، وَلَا مَانِعَ فِي ذَلِكَ.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ وَالْعِشْرُونَ: أَنَّ رِسَالََةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هِيَ الَّتِي خُتِمَتْ بِهَا الرِّسَالَاتُ؛ لِأَنَّهُ لَوْلَا أَنَّهُ خُتِمَتْ بِهَا الرِّسَالَاتُ لَكَانَ مَنْ يَأْتِي بَعْدَهُ رَسُولًا إِلَى أَنْاسٍ خَرَجُوا مِنَ الْعُمُومِ.



بَابُ الْحَيْضِ



قَالَ الْمُؤَلَّفُ: «بَابُ الْحَيْضِ».

الْحَيْضُ مَصْدَرٌ حَاضٌ يَحِيضُ حَيْضًا، وَمَعْنَى حَاضٍ: سَالَ؛ لِقَوْلِ الْعَرَبِ:
حَاضٌ الْوَادِي إِذَا سَالَ.

وَاشْتِقَاقُ الْحَيْضِ بِالْمَعْنَى الْإِضْطِلَاحِيٍّ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى وَاضِحٌ؛ لِأَنَّ الدَّمَ يُخْرَجُ
مِنَ الْمَرْأَةِ بِكَثَافَةٍ وَسَيَلَانٍ.

وَالْحَيْضُ فِي الشَّرْعِ: دَمٌ طَبِيعَةٌ وَجِبَلَةٌ تُرْخِيهِ الرَّحِمُ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَةٍ عِنْدَ بُلُوغِ
سِنٍّ مَعْلُومٍ؛ وَلِهَذَا لَا تَرْتَأَعُ الْمَرْأَةُ إِذَا خَرَجَ مِنْهَا؛ لِأَنَّهُ طَبِيعِيٌّ، وَلَوْ جُرِحَتْ وَخَرَجَ
مِنْهَا دَمٌ لَأَرْتَأَعَتْ وَخَافَتْ، كَتَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى بَنَاتِ آدَمَ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ
دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ وَهِيَ تَبْكِي فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ وَكَانَتْ قَدْ أَحْرَمَتْ بِالْعُمْرَةِ فَأَصَابَهَا
الْحَيْضُ فِي أَثْنَاءِ الطَّرِيقِ، فَجَعَلَتْ تَبْكِي، فَدَخَلَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «مَا لَكَ لَعَلَّكَ
نَفْسَتِ؟» قَالَتْ: نَعَمْ قَالَ: «هَذَا شَيْءٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ»^(١)، وَالْمُرَادُ بِالْكِتَابَةِ
هُنَا الْكِتَابَةُ الْكُونِيَّةُ الْقَدَرِيَّةُ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَةَ نَوْعَانِ:

١ - كِتَابَةُ شَرْعِيَّةٌ: مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾

[البقرة: ١٨٣]، أَيْ: فُرِضَ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت، رقم (٣٠٥)،
ومسلم: كتاب الحج، باب بيان وجوه الإحرام، رقم (١٢١١)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

٢- كِتَابَةُ قَدَرِيَّةٌ: مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٥].

وَفِي حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا الَّذِي أَسْرَنَّا إِلَيْهِ أَيْضًا كِتَابَةُ قَدَرِيَّةٌ، فَالْحَيْضُ كِتَابَةُ اللَّهِ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ فَهُوَ دَمٌ طَبِيعَةٌ يُصِيبُ الْأُنثَى إِذَا بَلَغَتْ، خَلَقَهُ اللَّهُ عَزَّجَلَّ لِحِكْمَةِ تَغْذِيَةِ الْوَلَدِ فِي بَطْنِ أُمِّهِ.

قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: خَلَقَهُ اللَّهُ عَزَّجَلَّ لِحِكْمَةِ غِذَاءِ الْوَلَدِ الَّذِي فِي بَطْنِهَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ لِهَذَا الْحَمْلِ سُرًّا فِي وَسْطِ بَطْنِهِ، يَشْرَبُ بِعُرْوٍ مِنْ هَذَا الدَّمِ؛ وَلِهَذَا إِذَا حَمَلَتِ الْمَرْأَةُ انْقَطَعَ حَيْضُهَا، كَمَا قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِنَّمَا تَعْرِفُ النِّسَاءُ الْحَمْلَ بِانْقِطَاعِ الْحَيْضِ»^(١).

وَلِهَذَا ذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ الْحَامِلَ لَا تَحِيضُ إِطْلَاقًا، وَمَا رَأَتْهُ بَعْدَ تَيَقُّنِ الْحَمْلِ فَهُوَ دَمٌ عَزَقٍ، وَعَلَى هَذَا فَقَهَاءُ الْحَنَابِلَةِ^(٢) رَحِمَهُمُ اللَّهُ وَغَيْرُهُمْ، وَعَلَى هَذَا أَيْضًا عُلَمَاءُ الطَّبِّ؛ حَيْثُ قَالُوا: لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَحِيضَ الْحَامِلُ إِطْلَاقًا.

وَلَكِنَّ شَيْخَ الْإِسْلَامِ ابْنَ تَيْمِيَّةَ^(٣)، وَجَمَاعَةً مِنَ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ قَالُوا: أَنَّ الْحَامِلَ تَحِيضٌ، لَكِنْ بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ حَيْضُهَا هُوَ حَيْضُهَا الْأَوَّلُ، بِمَعْنَى أَنْ تَسْتَمِرَّ عَادَتُهَا كَمَا هِيَ، وَقَالُوا: إِنَّ هَذَا أَيْضًا لَا يَسْتَمِرُّ فِي جَمِيعِ أَوْقَاتِ الْحَمْلِ، بَلْ فِي أَوَائِلِهِ فَإِنَّ بَعْضَ النِّسَاءِ يَسْتَمِرُّ حَيْضُهَا السَّابِقُ عَلَى الْحَمْلِ فِي أَوَّلِ الْحَمْلِ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَنَحْنُ لَيْسَ لَنَا إِلَّا الظَّاهِرُ.

(١) المغني (١/ ٤٤٤)، وشرح منتهى الإرادات (١/ ١١٤).

(٢) الهداية لأبي الخطاب (ص: ٦٩)، والمغني (١/ ٤٤٣)، والإنصاف (٢/ ٣٨٩).

(٣) مجموع الفتاوى (١٩/ ٢٣٩)، والاختيارات العلمية [المطبوع مع الفتاوى الكبرى] (٥/ ٣١٥).

ولكن لو انقطع حيضها من أجل الحمل ثم عاد فليس بحيض؛ لأنه لم يستمر، وهذه نقطة قد يغفل عنها بعض الطلبة، وينسب لشيخ الإسلام أن الحامل تحيض مطلقاً، وليس كذلك، بل تحيض ويعدّ حيضاً إذا استمر دم الحيض على ما هو عليه.

مثاله: امرأة من عاداتها أن تحيض الستة الأيام الأولى من كل شهر، فحملت في أثناء الشهر، وفي الشهر الثاني خلال الستة الأيام الأولى حاضت، فنقول: حيضها هو الطبيعي؛ لأن هذا هو الظاهر.

فإن قال قائل: هل الحيض مقيّد بسنّ معينة، أو بأيام معلومة، أو هو مطلق؟
 فالجواب: أن هذا فيه خلاف طويل عريض بين العلماء رحمهم الله ولكننا لا نجد في النصوص شيئاً يدل على التقيد ﴿وَسْأَلُونَاكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى﴾ [البقرة: ٢٢٢]، فمتى وجد هذا الأذى، حكم بأنه حيض، سواء في تسع سنين، أو عشر، أو ثمان، أو كان في كل شهر مرة، أو مرتين، أو ثلاث مرات؛ لأن الأحكام عُلقت بوصف الأذى ولم تحدّد، فمتى وجد هذا الأذى في أيّ وقت، فهو حيض، لكن الغالب أن المرأة لا تحيض قبل تسع سنوات، وحيضها قبل تسع سنوات نادر جداً، وأنها أيضاً لا تحيض بعد الخمسين، وحيضها بعد الخمسين نادر جداً؛ لأن المرأة إذا بلغت هذه السن لم تكن صالحة للحمل؛ فيجف دمه ولا يكون فيها حيض، وقبل التسع كذلك ليست أهلاً لتحمل الحمل؛ ولهذا لا يأتي الدم غالباً قبل تمام تسع سنوات.

فإن قال قائل: وهل لمدة الحيض أيام محدودة؟

فَالْجَوَابُ: هَذَا أَيْضًا لَا دَلِيلَ عَلَى تَحْدِيدِهِ، وَمَا أَكْثَرَ اخْتِلَافَ النِّسَاءِ فِيهِ! لَكِنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ قَالُوا: مَا دُونَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ لَيْسَ بِحَيْضٍ، وَمَا زَادَ عَلَى خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا فَلَيْسَ بِحَيْضٍ، وَهَذَا أَيْضًا يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ، صَحِيحٌ أَنَّ أَقْلَ مَنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ نَادِرٌ جِدًّا، لَكِنَّهُ لَيْسَ بِمُمْتَنِعٍ، وَأَنَّ الْحَيْضَ فِيهَا زَادَ عَلَى الْخَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا نَادِرٌ جِدًّا؛ وَلِهَذَا رُبَّمَا نَقُولُ: مَا زَادَ عَلَى خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا فَإِنَّهُ اسْتِحَاضَةٌ؛ لِأَنَّهُ صَارَ أَكْثَرَ وَقْتِهَا الدَّمُ، وَهَذَا خِلَافُ مَا تَقْتَضِيهِ الْأَدِلَّةُ، كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ الْحَيْضَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَعَبٍ وَعَنَاءٍ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرٍ وَتَكْلُفٍ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَصَفَهُ بِوَصْفٍ مَتَى وَجَدَ هَذَا الْوَصْفُ ثَبَتَ الْحُكْمُ، فَقَالَ جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى﴾ [البقرة: ٢٢٢]، فَمَتَى وَجَدَ هَذَا الْأَذَى فَهُوَ حَيْضٌ، فَلَا يُقَدَّرُ بِمُدَّةٍ لَا بِيَوْمٍ وَلَيْلَةٍ وَلَا بِخَمْسَةِ عَشَرَ وَلَا بِعَشْرَةٍ، بَلْ هُوَ تَابِعٌ لِطَبِيعَةِ الْمَرْأَةِ، وَالنِّسَاءُ يُخْتَلِفُ طَبَائِعُهُنَّ، فَمِنْ النِّسَاءِ مَنْ تَحِيضُ إِلَى خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا، وَتَبْقَى عَادَةً لَهَا مُسْتَمِرَّةً، وَمِنْ النِّسَاءِ مَنْ لَا يَأْتِيهَا الْحَيْضُ كُلَّ شَهْرٍ، بَلْ تَبْقَى ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَأَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ثُمَّ يَأْتِيهَا الْحَيْضُ لِمُدَّةِ شَهْرٍ كَامِلٍ، وَكَأَنَّ الْحَيْضَ بِإِذْنِ اللَّهِ يَنْحَبِسُ هَذِهِ الْأَشْهُرَ الثَّلَاثَةَ أَوْ الْأَرْبَعَةَ ثُمَّ يَأْتِي فِي شَهْرٍ وَاحِدٍ، وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ.

وَيُمْكِنُ أَنْ تَحِيضَ الْمَرْأَةُ ثُمَّ تَطْهَرُ لِعَشْرَةِ أَيَّامٍ ثُمَّ تَحِيضُ، وَيُمْكِنُ أَنْ تَحِيضَ ثُمَّ تَطْهَرُ لِعِشْرِينَ يَوْمًا ثُمَّ يَأْتِيهَا الْحَيْضُ، وَيُمْكِنُ أَنْ تَحِيضَ ثُمَّ تَبْقَى شَهْرًا ثُمَّ يَأْتِيهَا الْحَيْضُ، فَالنِّسَاءُ يُخْتَلِفْنَ، وَلَكِنَّ الْأَمْرَ الَّذِي يُبَيِّنُ الْحَيْضَ هُوَ مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ: ﴿قُلْ هُوَ أَذَى﴾ [البقرة: ٢٢٢].

المهم: أَنَّ هَذَا الدَّمُ الَّذِي هُوَ الْأَذَى لَا يَتَقَدَّرُ بِمُدَّةٍ، وَإِنَّمَا الْحُكْمُ رَاجِعٌ لَوْجُودِهِ مَتَى وَجَدَ ثَبَتَ الْحُكْمُ وَمَتَى عُدِمَ انْتَفَى الْحُكْمُ.

وَلَكِنْ قَدْ يَعْرِضُ لِلْمَرْأَةِ مَرَضٌ يُخْرِجُ بِهَا عَنْ طَبِيعَتِهَا فِي هَذَا الدَّمِ فَيَكُونُ الدَّمُ مُسْتَمِرًّا عَلَيْهَا دَائِمًا فَهَذَا نَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الدَّمُ لَيْسَ دَمَ حَيْضٍ؛ لَأَنَّهُ خَرَجَ عَنِ الطَّبِيعَةِ.

إِذَنْ: فَهُوَ دَمٌ آخَرٌ مُغَايِرٌ لِدَمِ الْحَيْضِ مُغَايِرٌ حَقِيقَةً، وَمُغَايِرٌ حُكْمًا، أَمَّا الْحَقِيقَةُ فَإِنَّ حَدِيثَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا الَّذِي سَيَذْكُرُهُ الْمُؤَلِّفُ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حُبَيْشٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا كَانَتْ تُسْتَحَاضُ فَلَا تَطْهَرُ يَعْنِي أَنَّهَا يَأْتِيهَا الْحَيْضُ بِكَثْرَةٍ وَشِدَّةٍ وَلَا تَطْهَرُ مِنْهُ فَيَبَيِّنُ الرَّسُولُ ﷺ أَنَّ ذَلِكَ دَمٌ عَرَقٌ، فَقَالَ: «إِنَّ ذَلِكَ دَمٌ عَرَقٌ»^(١).

وَمَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ: «دَمٌ عَرَقٌ» أَي: لَيْسَ دَمٌ طَبِيعَةً وَحَيْضٌ، وَدَمٌ الْعَرَقُ لَا تَبْتُ لَهُ أَحْكَامُ الْحَيْضِ - كَمَا سَنَذْكُرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - وَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَرْجِعَ إِلَى عَادَتِهَا، فَتَجْلِسَ عَادَتِهَا ثُمَّ تَغْتَسِلَ وَتُصَلِّيَ، وَعَلَى هَذَا إِذَا رَأَتْ الْمَرْأَةُ الدَّمَ عَلَى وَجْهِه دَائِمٌ بَحِثْ يُسْتَوْعِبُ جَمِيعَ الشَّهْرِ، أَوْ لَا يَنْقَطِعُ إِلَّا يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ مِنَ الشَّهْرِ، فَإِنَّا نَعْلَمُ أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِحَيْضٍ، وَإِنَّمَا هُوَ اسْتِحَاضَةٌ لِأَنَّهُ دَمٌ عَرَقٌ.

قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: وَدَمُ الاسْتِحَاضَةِ يُخْرِجُ مِنَ عَرَقٍ فِي أَدْنَى الرَّحِمِ، وَدَمُ الْحَيْضِ يُخْرِجُ مِنْ أَقْصَى الرَّحِمِ مِنْ قَعْرِهِ؛ لِأَنَّ ذَاكَ دَمٌ عَرَقٌ، فَيَنْفَجِرُ وَيُسْتَمِرُّ الدَّمُ مَعَ الْمَرْأَةِ، فَإِذَا رَأَتْ الْمَرْأَةُ هَذِهِ الاسْتِحَاضَةَ وَهِيَ مِنْ ذَوَاتِ الْعَادَةِ فَإِنَّهَا تَجْلِسُ عَادَتِهَا ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّيَ، وَتَتَوَضَّأُ لَوْ قَتِ كُلُّ صَلَاةٍ.

مِثَالُ ذَلِكَ: امْرَأَةٌ تَرَى الدَّمَ يَأْتِيهَا بِاسْتِمْرَارٍ وَكَانَتْ قَبْلَ ذَلِكَ تَحِيضُ فِي كُلِّ شَهْرٍ خَمْسَةَ أَيَّامٍ مِنْ أَوَّلِهِ، فَمَاذَا تَصْنَعُ هَذِهِ الَّتِي اسْتَحِيضَتْ؟

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب إذا حاضت في شهر ثلاث حيض، رقم (٣٢٥)، ومسلم: كتاب الحيض، باب المستحاضة وغسلها وصلاتها، رقم (٣٣٣)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

نَقُولُ: تَجْلِسُ خَمْسَةَ أَيَّامٍ مِنَ أَوَّلِ الشَّهْرِ ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي وَتَصُومُ وَيُجَامِعُهَا زَوْجُهَا، وَيَثْبُتُ لَهَا جَمِيعُ أَحْكَامِ الطَّاهِرَاتِ؛ لِأَنَّهُ مَتَى جَازَتْ الصَّلَاةُ جَازَ مَا سِوَاهَا؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ أَعْظَمُ مَا تُشْتَرِطُ لَهَا الطَّهَارَةُ، فَإِذَا جَازَتْ الصَّلَاةُ لِهَذِهِ الْمَرْأَةِ فَمَا سِوَاهَا مِنْ بَابٍ أَوَّلَى.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا الْأَحْكَامُ الَّتِي تَتَرْتَّبُ عَلَى دَمِ الْحَيْضِ:

فَالْجَوَابُ: الْأَحْكَامُ الْمَتَرْتَّبَةُ عَلَى ذَلِكَ هِيَ:

الْحُكْمُ الْأَوَّلُ: أَنَّ الْحَائِضَ لَا تُصَلِّي وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ، كَمَا سَيَأْتِي فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

الْحُكْمُ الثَّانِي: الْحَائِضُ لَا يَأْتِيهَا زَوْجُهَا، أَي: لَا يُجَامِعُهَا؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، وَلَكِنْ لَزَوْجُهَا أَنْ يُبَاشِرَهَا بِغَيْرِ الْجِمَاعِ؛ لِقَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْمُرُنِي فَأَتَزِرُ فَيُبَاشِرُنِي وَأَنَا حَائِضٌ»^(١).

أَمَّا فِي مُبَاشَرَةِ الْجِمَاعِ فَلِإِنَّ هَذَا حَرَامٌ عَلَيْهِ، وَحَرَامٌ عَلَيْهَا هِيَ أَنْ تُمَكِّنَهُ مِنْ ذَلِكَ.

الْحُكْمُ الثَّالِثُ: أَنَّهَا لَا تَصُومُ، وَهَذَا أَمْرٌ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ، لَا فَرَضًا وَلَا نَفْلًا، فَإِنْ صَامَتْ فَصَوْمُهَا بَاطِلٌ غَيْرُ صَحِيحٍ، وَإِنْ حَدَثَ لَهَا الْحَيْضُ فِي أَثْنَاءِ الصَّوْمِ فَسَدَ صَوْمُهَا، وَإِنْ طَهَّرَتْ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ لَا يَلْزَمُهَا أَنْ تُتَمِّسِكَ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ إِمْسَاكَهَا فِي أَثْنَاءِ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب مباشرة الحائض، رقم (٣٠٠)، من حديث عائشة - رضي الله تعالى عنها -.

النَّهَارِ لَا يُفِيدُهَا شَيْئًا، وَهَذَا الْيَوْمُ بِالنِّسْبَةِ لَهَا غَيْرُ مُحْتَرَمٍ؛ حَيْثُ إِنَّمَا انْتَهَكَتُ حُرْمَتَهُ بِأَمْرِ اللَّهِ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ.

وَقَدْ رُوِيَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ مَنْ أَفْطَرَ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ فَلْيُفْطِرْ آخِرَهُ، أَوْ قَالَ: مَنْ أَكَلَ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ فَلْيَأْكُلْ فِي آخِرِهِ^(١)، أَيْ: مَنْ أُبِيحَ لَهُ الْفِطْرُ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ أُبِيحَ لَهُ الْفِطْرُ فِي آخِرِ النَّهَارِ، وَعَلَى هَذَا لَا يَلْزُمُهَا الْإِمْسَاكُ إِذَا طَهَّرَتْ فِي أَثْنَاءِ الْيَوْمِ، وَهَذِهِ إِحْدَى الرَّوَائِثَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ^(٢)، وَمَذْهَبُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ^(٣).

الْحُكْمُ الرَّابِعُ: أَنَّهَا إِذَا طَلَّقَتْ فَلَا بُدَّ أَنْ تَعْتَدَّ بِثَلَاثِ حِيضٍ طَالَتْ الْمُدَّةُ أَمْ قَصُرَتْ، وَقَدْ كَانَ بَعْضُ الْعَامَّةِ يَظُنُّ أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا طَلَّقَتْ فَإِنَّهَا تَعْتَدُّ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ وَهَذَا خَطَأٌ عَظِيمٌ، فَالَّتِي تَعْتَدُّ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ هِيَ الَّتِي لَا تَحِيضُ لِصِغَرِ أَوْ إِيَّاسٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّتِي يَبْسُنُ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أَرْبَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحِيضْ﴾ [الطلاق: ٤]، أَمَّا الْحَائِضُ فَتَعْتَدُّ بِثَلَاثِ حِيضٍ.

وَعَلَى هَذَا إِذَا كَانَتْ الْمُطَلَّقةُ تُرْضِعُ فَإِنَّ الْعَادَةَ أَلَّا يَأْتِيَهَا الْحِيضُ إِلَّا بَعْدَ الْفِطَامِ فَقَدْ تَكُونُ عِدَّتُهَا سَنَةً كَامِلَةً، وَقَدْ تَكُونُ سَتَيْنِ حَسَبَ الْإِرْضَاعِ. وَالْهِمُّ أَنَّ الْمَرْأَةَ الْحَائِضَ تَكُونُ عِدَّتُهَا بِالْحِيضِ ثَلَاثَةً قُرْوَءٍ طَالَتْ الْمُدَّةُ أَمْ قَصُرَتْ.

(١) أخرجه سعيد بن منصور في التفسير من السنن رقم (٢٧٩)، وابن أبي شيبة في المصنف رقم (٩٤٣٥، ٩١٣٧).

(٢) المحرر (٢٢٧/١)، والفروع (٤/٤٣١)، والإنصاف (٧/٣٦٣).

(٣) المدونة (١/٢٧٦)، وشرح الرسالة للقاضي عبد الوهاب (١/١٨٤)، وحاشية العدوي (١/٤٤٥)، والتهذيب للبخاري (٣/١٧٩)، والبيان للعمري (٣/٤٧٢).

الحُكْمُ الْخَامِسُ: أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ تَطُوفَ بِالْبَيْتِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَعَائِشَةَ حِينَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا حَائِضٌ قَالَ: «أَفْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ غَيْرَ أَلَّا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ»^(١)، وَلَمَّا انْتَهَى مِنَ الْحَجِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَأَرَادَ الرَّحِيلَ، وَأَرَادَ مِنْ صَفِيَّةَ مَا يُرِيدُ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِهِ، قَالُوا: إِنَّهَا حَاضَتْ، قَالَ: أَحَابِسْتُنَا هِيَ؟ أَيْ: أَمَانَعْتَنَا مِنَ السَّفَرِ؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا حَاضَتْ لَا تَطُوفُ وَإِذَا كَانَتْ صَفِيَّةً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لَمْ تَطُفْ فَإِنَّهَا سَتَمْنَعُ الرَّسُولَ ﷺ مِنَ السَّفَرِ؛ لِأَنَّهُ مُحَرَّمُهَا، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا قَدْ أَفَاضَتْ قَالَ: «فَلْتَنْفِرْ إِذَنْ»^(٢)، أَفَاضَتْ، أَيْ: طَافَتْ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ قَالَ: «فَلْتَنْفِرْ إِذَنْ» لِأَنَّ طَوَافَ الْوَدَاعِ لَا يَجِبُ عَلَى الْحَائِضِ.

وهُنَا تَتَوَقَّفُ مَعَ مَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ النِّسَاءِ، فَبَعْضُ النِّسَاءِ تَحِيضُ قَبْلَ أَنْ تَطُوفَ لِلْعُمْرَةِ، وَلَكِنَّهَا تَحْجُلُ وَلَا تُحْبِرُ أَهْلَهَا فَتَطُوفُ لِلْعُمْرَةِ وَهِيَ حَائِضٌ، فَإِذَا فَعَلَتْ ذَلِكَ فَعُمُرْتُهَا غَيْرُ صَحِيحَةٍ؛ لِأَنَّ الْحَائِضَ لَا تَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَلَوْ طَافَتْ فَطَوَافُهَا غَيْرُ صَحِيحٍ، وَإِذَا لَمْ يَصِحَّ الطَّوَافُ لَمْ تَصِحَّ الْعُمْرَةُ؛ لِأَنَّ الطَّوَافَ فِي الْعُمْرَةِ رُكْنٌ.

وَلَوْ سَأَلَ سَائِلٌ: هَلْ يَجُوزُ دُخُولُ الْمَرْأَةِ الْحَائِضِ إِلَى الْمَسْجِدِ؟

فَالْجَوَابُ: نَعَمْ، يَجُوزُ لِلْحَائِضِ أَنْ تَدْخُلَ الْمَسْجِدَ مَرَّةً بِهِ لَا مَاكِثَةً فِيهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ النِّسَاءَ أَنْ يَخْرُجْنَ يَوْمَ الْعِيدِ لِصَلَاةِ الْعِيدِ، وَأَمَرَ الْحَيِضَ أَنْ يَعْتَزِلْنَ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت، رقم (٣٠٥)، ومسلم: كتاب الحج، باب بيان وجوه الإحرام، رقم (١٢١١/١٢٠)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب إذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت، رقم (١٧٥٧)، ومسلم: كتاب الحج، باب وجوب طواف الوداع، رقم (١٢١١/٣٨٢)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

المُصَلَّى^(١)؛ فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْحَائِضَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَمُكَّثَ فِي الْمَسْجِدِ؛ لِأَنَّهُ مَعَهُنَّ مِنْ مُصَلَّى الْعِيدِ، مَعَ أَنَّ الصَّلَاةَ فِيهِ مَرَّتَيْنِ فِي السَّنَةِ، وَكَذَلِكَ إِذَا حَصَلَ اسْتِسْقَاءٌ، فَلِمَسْجِدِ الَّذِي تُصَلَّى فِيهِ الصَّلَوَاتُ الْحُمُسُ مِنْ بَابٍ أُولَى.

وَيَحْتَمِلُ حَدِيثُ الْخُمْرَةِ^(٢) عَلَى الْمُرُورِ، كَمَا قُلْنَا فِي الْجَنْبِ يَمُرُّ بِالْمَسْجِدِ لَكِنْ لَا يَمُكَّثُ فِيهِ إِلَّا بِوُضوءٍ.

وَالْخُمْرَةُ: هِيَ سَجَادَةٌ صَغِيرَةٌ تَتَّسِعُ لِلْوَجْهِ وَالْكَفَيْنِ، تُوضَعُ عِنْدَ السُّجُودِ. الْحُكْمُ السَّادِسُ: أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا طَهَّرَتْ قَبْلَ مُتَصَفِّ اللَّيْلِ لَزِمَتْهَا صَلَاةُ الْعِشَاءِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَذْرَكَ الصَّلَاةَ»^(٣)، وَإِنْ طَهَّرَتْ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ لَزِمَتْهَا صَلَاةُ الْعَصْرِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَذْرَكَ الصَّلَاةَ»، فَإِذَا طَهَّرَتْ قَبْلَ خُرُوجِ وَقْتِ الصَّلَاةِ بِرَكْعَةٍ وَجَبَ عَلَيْهَا أَنْ تَقْضِيَ هَذِهِ الصَّلَاةَ.

وَأِنْ حَاضَتْ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ فَهَلْ يَلْزِمُهَا أَنْ تَقْضِيَ الصَّلَاةَ الَّتِي دَخَلَ عَلَيْهَا وَقْتُهَا وَهِيَ طَاهِرَةٌ؟

(١) أخرجه البخاري: كتاب العيدين، باب خروج النساء والحيض إلى المصلى، رقم (٩٧٤)، ومسلم: كتاب صلاة العيدين، باب ذكر إباحة خروج النساء في العيدين إلى المصلى، رقم (٨٩٠)، من حديث أم عطية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الحيض، باب جواز غسل الحائض رأس زوجها، رقم (٢٩٨)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: قال لي رسول الله ﷺ: «ناوليني الخمرة من المسجد»، فقلت: إني حائض، فقال: «إن حيضتك ليست في يدك».

(٣) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب من أدرك من الصلاة ركعة، رقم (٥٨٠)، ومسلم: كتاب المساجد، باب من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك تلك الصلاة، رقم (٦٠٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الجواب: نعم، هذا هو القول الراجح، أن المرأة إذا حاضت بعد دخول الوقت بمقدار ركعة فأكثر فإنها إذا طهرت يلزمها أن تصلّي هذه الصلاة التي دخل عليها وقتها؛ لأنها أدركت ركعة من الصلاة فأدركت الصلاة.

مسألة: كيف يحسب وقت الأذان إذا دخل على المرأة فحاضت؟

الجواب: إذا تأكدت أن المؤذن أذن بعد غروب الشمس، فقال: «الله أكبر» وانتهى من (الراء)، وهي طاهر فقد أدركت تكبيرة الإحرام، والحقيقة أن هذه مسألة دقيقة، لا يمكن للإنسان أن يحزم بأنه أدرك تكبيرة الإحرام أو أقل أو أكثر إلا في وقت الغروب؛ لأن الفجر كما هو معلوم يخرج شيئاً فشيئاً، والزوال أخفى وأخفى، ووقت العصر أيضاً خفي، ووقت العشاء كذلك، ليس هناك ما يمكن به تحديد دخول الوقت بالدقيقة إلا الغروب؛ لأن الغروب مقترن باختفاء قرص الشمس.



٤٤ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ أَبِي حُبَيْشٍ: سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: إِنِّي أَسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهَرُ، أَفَادَعُ الصَّلَاةَ؟ قَالَ: «لَا، إِنَّ ذَلِكَ عِرْقٌ، وَلَكِنْ دَعِيَ الصَّلَاةَ قَدَرِ الْيَّامِ الَّتِي كُنْتَ تَحِيضِينَ فِيهَا، ثُمَّ اغْتَسِلِي وَصَلِّي»^(١). وَفِي رِوَايَةٍ: «وَلَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ، فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ: فَاتْرُكِي الصَّلَاةَ فِيهَا، فَإِذَا ذَهَبَ قَدْرُهَا فَاغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ وَصَلِّي»^(٢).

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب إذا حاضت في شهر ثلاث حيض، رقم (٣٢٥)، ومسلم: كتاب الحيض، باب المستحاضة وغسلها وصلاتها، رقم (٣٣٣).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب الاستحاضة، رقم (٣٠٦).

الشرح

ثُمَّ ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ أَبِي حُبَيْشٍ سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: «إِنِّي أُسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهَرُ»، وَلَمْ تَقُلْ: أَحِيضُ؛ لِأَنَّ السَّيْنَ وَالتَّاءَ وَالْهَمْزَةَ زَائِدَاتٌ، وَزِيَادَةُ الْمَبْنَى تَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ الْمَعْنَى فِي الْغَالِبِ، وَمَعْنَى «أُسْتَحَاضُ»، أَيُّ: يُصِيبُنِي حَيْضٌ كَثِيرٌ، «فَلَا أَطْهَرُ» أَيُّ: يَسْتَمِرُّ مَعَهَا الدَّمُ طِيلَةَ شَهْرٍهَا، «أَفَادَعُ الصَّلَاةَ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا»، وَمَعْنَى «أَفَادَعُ الصَّلَاةَ» أَيُّ: أَتْرُكُهَا حَتَّى لَا أَصَلِّيَ؛ لِأَنَّهَا مَا دَامَتْ تُسْتَحَاضُ فَلَا تَطْهَرُ يَلْزَمُ مِنْ هَذَا تَرْكُ الصَّلَاةِ، فَكَانَتْهَا تَقُولُ: أَفَأَسْتَمِرُّ فِي تَرْكِ الصَّلَاةِ مَا دَامَ هَذَا الدَّمُ مَعِي؟

فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا»، أَيُّ: لَا تَدْعِي الصَّلَاةَ فِي هَذِهِ الْاسْتِحَاضَةِ، «إِنَّ ذَلِكَ عِزْقٌ»، وَ(ذَلِكَ) إِشَارَةٌ إِلَى الدَّمِ الَّذِي كَانَتْ تَتَحَدَّثُ عَنْهُ، وَالْكَافُ هُنَا مَكْسُورَةٌ؛ لِأَنَّ الْأَفْصَحَ فِي اسْمِ الْإِشَارَةِ إِذَا اقْتَرَنْتَ بِهِ الْكَافُ أَنْ يَكُونَ بِحَسَبِ الْمُخَاطَبِ، فَإِذَا خَاطَبْنَا مُفْرَدًا ذَكَرًا، قُلْنَا: (ذَلِكَ)، وَالْمُنْثَى: (ذَلِكُمَا)، وَجَمَاعَةُ الذُّكُورِ: (ذَلِكُمْ)، وَجَمَاعَةُ النِّسَاءِ: (ذَلِكُنَّ)، فَهَذَا هُوَ الْأَفْصَحُ، وَبِهِ جَاءَ الْقُرْآنُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ذَلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي﴾ [يوسف: ٣٧]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ أَنهَكُمَا عَنْ تِلْكَ الشَّجَرَةِ﴾ [الأعراف: ٢٢]؛ لِأَنَّهُ يُخَاطَبُ اثْنَيْنِ، وَقَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَنِي فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢]؛ لِأَنَّهُ يُخَاطَبُ جَمَاعَةَ نِسَاءٍ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ذَلِكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ [غافر: ٧٥]؛ لِأَنَّهُ يُخَاطَبُ جَمَاعَةَ ذُكُورٍ.

وَإِذَا كُنَّا نُخَاطَبُ أَثْنَى وَاحِدَةً فَإِنَّا نَقُولُ: «ذَلِكَ» كَمَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

وَيَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ (ذَلِكَ) مُفْرَدَةً مَفْتُوحَةً فِي كُلِّ الْخِطَابَاتِ، فَتَقُولُ لِلْمَرْأَةِ:

«ذَلِكَ خَيْرٌ» بِاعْتِبَارِ أَنَّهَا شَخْصٌ، وَ«شَخْصٌ» مُذَكَّرٌ، وَتُخَاطَبُ اثْنَيْنِ فَتَقُولُ: ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمَا، بِاعْتِبَارِ الْمُخَاطَبِ، وَالْمُخَاطَبُ جِنْسٌ يَشْمَلُ الْوَاحِدَ وَالْمُتَعَدَّدَ، وَكَذَلِكَ تُخَاطَبُ جَمَاعَةُ الذُّكُورِ وَجَمَاعَةُ الْإِنَاثِ بِكَافٍ مَفْتُوحَةٍ مُفْرَدَةٍ، فَهَذَا جَائِزٌ لُغَةً.

وَهَنَّاكَ لُغَةً ثَالِثَةً: بَأَن نُّخَاطَبَ الْإِنَاثَ بِكَافٍ مُفْرَدَةٍ مَكْسُورَةٍ، وَنُخَاطَبَ الذُّكُورَ بِكَافٍ مُفْرَدَةٍ مَفْتُوحَةٍ، وَهَذِهِ اللَّغَةُ تُفَرِّقُ بَيْنَ الْجِنْسَيْنِ، فَالذُّكُورُ الْكَافُ مَفْتُوحَةٌ، وَالْإِنَاثُ الْكَافُ مَكْسُورَةٌ، بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْمُفْرَدِ وَالْإِثْنَيْنِ وَالْجَمَاعَةِ. فَفِيهَا إِذَنْ ثَلَاثُ لُغَاتٍ كُلُّهَا جَائِزَةٌ، وَلَكِنَّ الْأَفْصَحَ مُرَاعَاةَ الْمُخَاطَبِ.

قَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّ ذَلِكَ عِرْقٌ»: وَدَمُ الْعِرْقِ لَيْسَ دَمَ طَبِيعَةٍ، بَلْ عِرْقٌ انْفَجَرَ مِنَ الضَّغْطِ، وَيَكُونُ مِنَ الْجَرْحِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَسْبَابِ، الْمُهْمُّ أَنَّهُ لَيْسَ طَبِيعِيًّا، وَقَوْلُهُ ﷺ: «وَلَكِنْ دَعِيَ الصَّلَاةَ قَدَرُ الْأَيَّامِ الَّتِي كُنْتَ تَحِيضِينَ فِيهَا، ثُمَّ اغْتَسَلِي وَصَلِّي»، بِمَعْنَى: اتْرُكِي الصَّلَاةَ بِقَدْرِ الْأَيَّامِ الَّتِي كُنْتَ تَحِيضِينَ فِيهَا.

مَثَالُ ذَلِكَ: إِذَا كَانَتْ عَادَةُ الْمَرْأَةِ قَبْلَ إِيْتَانِ الدَّمِ الْكَثِيرِ سَبْعَةَ أَيَّامٍ، فَتَبْقَى سَبْعَةُ أَيَّامٍ.

وَهَلْ تُخَيَّرُ فِي هَذَا الْقَدْرِ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ مِنَ أَوَّلِ الشَّهْرِ أَوْ وَسْطِهِ أَوْ آخِرِهِ، أَوْ يَكُونُ فِي أَيَّامٍ حَيْضِهَا؟

الْجَوَابُ: الثَّانِي، قَدَرُ الْأَيَّامِ، وَزَمَنُ الْأَيَّامِ.

فَمَثَلًا: إِذَا كَانَ مِنْ عَادَتِهَا أَنْ تَحِيضَ مِنْ أَوَّلِ كُلِّ شَهْرٍ سَبْعَةَ أَيَّامٍ، وَفِي الْيَوْمِ الثَّامِنِ تَطْهَرُ، فَتَجْلِسُ مِنْ أَوَّلِ كُلِّ شَهْرٍ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ إِلَى سَبْعَةِ أَيَّامٍ، فَإِنْ قَالَتْ: إِنَّهَا تُرِيدُ أَنْ تَبْدَأَ مِنَ الْيَوْمِ الثَّامِنِ إِلَى الرَّابِعِ عَشَرَ، فَتَقُولُ: لَا، بَلْ بِقَدْرِ الْأَيَّامِ، وَفِي زَمَنِ

الأيام؛ «ثُمَّ اغْتَسَلِي وَصَلِّي» أي: ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي وَالدَّمُ يَجْرِي.
وقوله: «اغْتَسِلِي وَصَلِّي»، الإِغْتِسَالُ وَالصَّلَاةُ وَاجِبَانِ.

قوله: «وَفِي رِوَايَةٍ: وَلَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ» وقيل: «وَلَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ» بِالْكَسْرِ عَلَى وَزْنِ فِعْلَةٍ، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ «لَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ»، فَبَاعْتِبَارِ الْهَيْئَةِ، وَأَمَّا (الْحَيْضَةُ) فَبَاعْتِبَارِ الْوَحْدَةِ.

«فَإِذَا أَقْبَلَتْ الْحَيْضَةُ»، أي: أَقْبَلَتْ أَيَّامُهَا، حَمَلًا لِهَذَا اللَّفْظِ عَلَى اللَّفْظِ السَّابِقِ
«فَاتْرُكِي الصَّلَاةَ فِيهَا، فَإِذَا ذَهَبَ قَدْرُهَا فَاغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ وَصَلِّي»، فَهُنَاكَ فَرْقٌ بَيْنَ
هَذِهِ الرَّوَايَةِ فِي قَوْلِهِ: «فَاغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ»، وَبَيْنَ الرَّوَايَةِ الْأُولَى فِي قَوْلِهِ: «اغْتَسِلِي».

فَالْأُولَى مِنْ بَابِ رَفْعِ الْحَدَثِ، وَالثَّانِيَةُ تَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ غَسْلِ الدَّمِ مِنْ بَابِ
إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ، فَإِذَا جَمَعْنَا بَيْنَ الرَّوَايَتَيْنِ، قُلْنَا: يَجِبُ عَلَيْهَا أَنْ تَغْسِلَ الدَّمَ وَأَنْ
تَغْتَسِلَ، تَغْسِلَ الدَّمَ اجْتِنَابًا لِلنَّجَاسَةِ، وَتَغْتَسِلَ رَفْعًا لِلْحَدَثِ.

هَذَا الْحَدِيثُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فِيهِ أَنَّ امْرَأَةً شَكَتْ إِلَى الرَّسُولِ ﷺ طَوْلَ حَيْضَتِهَا
فَبَيَّنَ لَهَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: وَجُوبُ التَّصْرِيحِ بِمَا يُسْتَحْيَا مِنْهُ إِذَا تَوَقَّفَ عِلْمُ الْحُكْمِ عَلَى
ذَلِكَ؛ لِقَوْلِهَا: «إِنِّي أُسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهَرُ».

وَيُؤْخَذُ الْوُجُوبُ مِنْ كَوْنِ الشَّيْءِ يُسْتَحْيَا مِنْهُ، وَالْحَيَاءُ مِنَ الْإِيمَانِ، وَالْإِيمَانُ
وَاجِبٌ، فَإِذَا فُعِلَ مَا يُسْتَحْيَا مِنْهُ، عُلِمَ أَنَّهُ لَا يُتْرَكُ الْوَاجِبُ إِلَّا لِوَاجِبٍ، فَهَذَا وَجْهُ

الدَّلَالَةِ - وَإِنْ كَانَ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ الْخَفَاءِ - لَكِنَّ الْقَوَاعِدَ الْعَامَّةَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا بُدَّ أَنْ يَقُولَ كُلُّ مَا يَحْتَاجُ إِلَى فَهْمِهِ فِي دِينِ اللَّهِ.

الفائدة الثانية: أَنَّ الْإِسْتِحَاضَةَ هِيَ اسْتِمْرَارُ الدَّمِّ، وَأَنَّ الْمُسْتَحَاضَةَ هِيَ الَّتِي اسْتَمَرَّ عَلَيْهَا الدَّمُّ فَلَا تَطْهُرُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلِ الْمَرَادُ أَنْ يَسْتَمَرَّ خُرُوجُ الدَّمِّ كُلِّ الشُّهُورِ فِي جَمِيعِ السَّنَوَاتِ؟ قُلْنَا: هَذَا ظَاهِرُ الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّهَا قَالَتْ: «أُسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهُرُ» فَأَثْبَتَتْ دَوَامَ الْإِسْتِحَاضَةِ، ثُمَّ نَفَتْ الطُّهْرَ.

لَكِنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى - يَقُولُونَ: إِذَا غَلَبَ الدَّمُّ عَلَى أَكْثَرِ الْمُدَّةِ، فَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ؛ تَغْلِيْبًا لِلْأَكْثَرِ، فَالْحَقُّوْا الْأَكْثَرَ بِالْكُلِّ إِذَا اسْتَمَرَّ بِهَا الدَّمُّ حَتَّى تَجَاوِزَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا.

فَمَثَلًا: إِذَا حَاضَتْ وَبَقِيَ الدَّمُّ مَعَهَا سِتَّةَ عَشَرَ يَوْمًا، فَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ؛ تَغْلِيْبًا لِلْأَكْثَرِ، أَيْ: أَنَّ الْأَكْثَرَ يُعْطَى حُكْمُ الْكُلِّ، وَإِلَّا فَإِنَّ حَدِيثَ فَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حُبَيْشٍ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا تَطْهُرُ فِي يَوْمٍ مِنَ الْأَيَّامِ، بَلْ دَائِمًا يَجْرِي مِنْهَا الدَّمُّ، لَكِنْ يَقُولُ الْعُلَمَاءُ: يُغْلَبُ الْأَكْثَرُ فَيُعْطَى حُكْمُ الْكُلِّ، وَهَذَا صَحِيحٌ، إِلَّا إِذَا كَانَ عَادَةً - يَعْنِي: هَذِهِ الْمَرْأَةُ مِنْ أَوَّلِ مَا جَاءَهَا الْحَيْضُ وَهُوَ سِتَّةَ عَشَرَ يَوْمًا، أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ يَوْمًا بِاسْتِمْرَارٍ - فَهِيَ قَدْ نَقُولُ: إِنَّهُ عَادَةٌ، وَلَوْ زَادَ عَلَى أَكْثَرِ الْوَقْتِ؛ لِأَنَّهُ اطَّرَدَ، بِخِلَافِ أَنْ تَكُونَ امْرَأَةً عَادَتْهَا سِتَّةَ أَيَّامٍ أَوْ سَبْعَةً، ثُمَّ يَسْتَمِرُّ مَعَهَا إِلَى أَنْ يَزِيدَ عَنْ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا، فَهِيَ نَقُولُ: مَا زَادَ عَنِ الْخَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا هُوَ اسْتِحَاضَةٌ، وَحِينَئِذٍ نَقُولُ: ارْجِعِي إِلَى عَادَتِكَ.

وهذا القول يُفَرَّقُ بين أن تكون مُبْتَدَأَةً -أي: من حينِ ابْتَدَأَ بها الحَيْضُ وهي تَحِيضُ سَبْعَةَ عَشَرَ يَوْمًا بِاسْتِمْرَارٍ- وبينَ امرأةٍ لها عادةٌ ثم زادتِ العادةَ حتى تَجَاوَزَتْ الحُمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا؛ فإنَّ هذا يكونُ اسْتِحَاضَةً وتَرْجَعُ إلى عَادَتِهَا.

وَالْخِلَافُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنَ الْأَحْكَامِ الْمُهِّمَةِ؛ لِأَنَّهُ يَتَرَتَّبُ عَلَى ذَلِكَ صَلَاةٌ، وَصِيَامٌ، وَجَمَاعٌ، وَطَلَاقٌ، وَعِدَّةٌ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ الْمُتَرَتِّبَةِ عَلَى الْحَيْضِ، حَتَّى أَوْصَلَهَا بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِلَى مِئَةِ حُكْمٍ.

وَمَعَ ذَلِكَ نَجِدُ الْعُلَمَاءَ يَخْتَلِفُونَ فِيهِ، وَالنِّسَاءُ دَائِمًا يَسْأَلْنَ وَيُحْيِرْنَ الرَّجُلَ، فَلَا بُدَّ مِنْ ضَوَائِطٍ فِي الْحَقِيقَةِ، وَهَذِهِ الضَّوَائِطُ لَيْسَتْ عَلَى سَبِيلِ الْيَقِينِ، إِنَّمَا عَلَى سَبِيلِ غَلَبَةِ الظَّنِّ؛ لِأَنَّ النِّسَاءَ تَضْطَرُّبُ عَادَتُهُنَّ بَعْضُ الْأَخْيَانِ، وَلَا سِيَّمَا فِي وَقْتِنَا الْأَخِيرِ؛ حَيْثُ جَاءَتْ هَذِهِ الْكِيَمَاوِيَّاتُ كَحُبُوبٍ مَنَعَ الْحَمْلِ، وَحُبُوبٍ مَنَعَ الْحَيْضِ، وَالْحُبُوبِ الْمُنَشَّطَةِ، أَوْ مَا يُسَمَّى اللَّوْلُبُ... إلخ، حَتَّى أَرَبَكْتَ النِّسَاءَ.

الْفَائِدَةُ الثَّلَاثَةُ: أَنَّ الْحَائِضَ تَحْرُمُ عَلَيْهَا الصَّلَاةُ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «دَعِيَ الصَّلَاةَ قَدَرِ الْأَيَّامِ الَّتِي كُنْتَ تَحِيضِينَ فِيهَا»، وَقَدْ اسْتَقَرَّ هَذَا فِي أَذْهَانِ الْمُسْلِمِينَ؛ لِقَوْلِهَا: «أَفَادُعُ الصَّلَاةِ؟» وَهَذَا أَمْرٌ ثَابِتٌ بِالْإِجْمَاعِ الْمُسْتَنِدِ إِلَى الشَّرْعِ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تُصُمْ»^(١)، وَهَذَا تَقْرِيرٌ لِمَا كَانَ مَعْلُومًا وَلَا إِشْكَالَ فِيهِ: أَنَّ الْحَائِضَ لَا تُصَلِّي.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أَنَّ الْحَائِضَ لَا تَقْضِي الصَّلَاةَ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَهَا قَالَ: «دَعِيَ الصَّلَاةَ»

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب ترك الحائض الصوم، رقم (٣٠٤)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان نقص الإيمان، رقم (٨٠)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

لَمْ يَقُلْ: «ثُمَّ صَلَّيْهَا بَعْدُ»؛ فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّهَا لَا تَقْضِي الصَّلَاةَ.

الْفَائِدَةُ الْخَامِسَةُ: وَجُوبُ الْغُسْلِ لِلْحَيْضِ؛ لِقَوْلِهِ: «ثُمَّ اغْتَسِلِي وَصَلِّي».

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: لَا يَجِبُ عَلَى الْمُسْتَحَاضَةِ أَنْ تَغْتَسِلَ لِكُلِّ صَلَاةٍ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمْ يَأْمُرْ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنْ تَغْتَسِلَ إِلَّا إِذَا مَضَتْ مُدَّةُ الْحَيْضِ؛ فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهَا الْإِغْتِسَالُ فِيهَا بَعْدُ.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: وَجُوبُ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُسْتَحَاضَةِ؛ لِقَوْلِهِ: «دَعِي الصَّلَاةَ قَدْ رَأَيْتِ الْآيَاتِ النَّبِيَّ كُنْتَ تَحِيضِينَ فِيهَا».

فَإِنْ سَأَلَ سَائِلٌ: كَيْفَ تُصَلِّي الْمُسْتَحَاضَةُ وَالِدَّمُ يَجْرِي؟

فَالْجَوَابُ: أَنْ تَغْسِلَ فَرْجَهَا ثُمَّ تَلْبَسَ حَفَاضَةً؛ لِأَجْلِ أَنْ تَمْنَعَ سَيْلَانَ الدَّمِ عَلَى الْفَخْذَيْنِ وَبَقِيَّةِ الثِّيَابِ.

وَهَلْ تَتَوَضَّأُ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ لَصَلَاةِ الْفَرِيضَةِ؟

الْجَوَابُ: لَا، بَلْ تَتَوَضَّأُ عِنْدَ دُخُولِ وَقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ مَفْرُوضَةٍ، أَمَّا النَّافِلَةُ فَإِنَّهَا تَتَوَضَّأُ عِنْدَ فِعْلِهَا.

وَهَلْ تُصَلِّي الْفَرِيضَةَ وَالنَّافِلَةَ؟

الْجَوَابُ: نَعَمْ، تُصَلِّي الْفَرِيضَةَ وَالنَّافِلَةَ.

وَهَلْ: إِذَا تَوَضَّأَتْ لِلنَّافِلَةِ تُصَلِّي بِهِ الْفَرِيضَةَ؟

الْجَوَابُ: نَعَمْ، إِذَا تَوَضَّأَتْ لِلنَّافِلَةِ أَنْ تُصَلِّيَ بِوُضُوئِهَا الْفَرِيضَةَ؛ لِأَنَّ حَدَّثَهَا

قَدْ ارْتَفَعَ حُكْمًا، وَإِذَا ارْتَفَعَ الْحَدَّثُ صَلَّى الْإِنْسَانُ مَا شَاءَ مِنْ فَرَائِضَ وَنَوَافِلَ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: قُلْنَا: إِنَّ الْمُسْتَحَاضَةَ يَجِبُ عَلَيْهَا الصَّلَاةُ، لَكِنْ هَلْ يَجُوزُ أَنْ يُجَامِعَهَا زَوْجُهَا؟

فَالْجَوَابُ: اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي جَمَاعِ الْمُسْتَحَاضَةِ:

فَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: لَا يَجُوزُ أَنْ يُجَامِعَهَا زَوْجُهَا إِلَّا إِذَا خَافَ الْعَنْتَ، أَيْ: الْمَشَقَّةَ بَعْدَ الْوَطْءِ، وَأَمَّا مَعَ الرَّاحَةِ فَلَا يَجُوزُ.

وَالصَّوَابُ: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُجَامِعَهَا زَوْجُهَا بِلا كَرَاهَةٍ وَبِلا حَاجَةٍ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا جَازَتْ الصَّلَاةُ وَهِيَ أَشَدُّ مَنَعًا مِنَ الْجَمَاعِ، فَالْجَمَاعُ مِنْ بَابٍ أَوَّلَى.

وَلِهَذَا لَمَّا سُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ الْمَرْأَةِ النَّفْسَاءِ إِذَا طَهَّرَتْ قَبْلَ الْأَرْبَعِينَ، هَلْ يَأْتِيهَا زَوْجُهَا؟ فَقَالَ: «تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي وَلَوْ سَاعَةً، وَيَأْتِيهَا زَوْجُهَا إِذَا صَلَّتِ، الصَّلَاةُ أَكْبَرُ»^(١)، وَهَذَا قِيَاسٌ وَاضِحٌ جَلِيٌّ، فَإِذَا جَازَ أَنْ تُصَلِّيَ فَجَوَّازُ الْجَمَاعِ مِنْ بَابٍ أَوَّلَى؛ وَلِذَلِكَ لَمْ يَأْمُرِ النَّبِيُّ ﷺ أَحَدًا مِنْ أَزْوَاجِ الْمُسْتَحَاضَاتِ -وَاللَّاتِي اسْتَحِضْنَ فِي عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ كُنَّ سَبْعًا- بِاجْتِنَابِهِنَّ، وَالْأَصْلُ الْحُلُّ فِي غَيْرِ الْحَيْضِ.

فَالصَّوَابُ: أَنَّ وَطْءَ الْمُسْتَحَاضَةِ جَائِزٌ، سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ لِحَاجَةٍ أَوْ لِغَيْرِ حَاجَةٍ.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: أَنَّ الْمُسْتَحَاضَةَ لَا تَدْعُ الصَّلَاةَ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا» لَكِنَّهَا تَدْعُ الصَّلَاةَ فِي وَقْتِ الْحَيْضَةِ؛ وَلِهَذَا قَالَ: «دَعِيَ الصَّلَاةَ قَدَرِ الْإَيَّامِ الَّتِي كُنْتَ تُحِيضِينَ فِيهَا».

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب إذا رأت المستحاضة الطهر، (٧٣/١)، معلقا، ووصله ابن أبي شيبة في المصنف رقم (١٣٧٧)، والدارمي في السنن رقم (٨٢٧)، وانظر فتح الباري لابن حجر (٤٢٩/١).

الفائدة التاسعة: إِذَا تَيَقَّنَا أَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّنَا أَنَّ الدَّمَ الْخَارِجَ مِنَ الْمَرْأَةِ دَمٌ عِرْقٌ، فَإِنَّهُ لَا يُلْحَقُ بِالْحَيْضِ؛ لِقَوْلِهِ: «إِنَّ ذَلِكَ دَمٌ عِرْقٌ».

وهذا يَتَأَتَّى فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَسَائِلِ، مِنْهَا:

أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا أُجْرِيَ لَهَا عَمَلِيَّةٌ جَرَّاحِيَّةٌ، ثُمَّ أَفْرَزَتْ دَمًا، وَأَحْيَانًا يَكُونُ الدَّمَ بِسَبَبِ الْعَمَلِيَّةِ، فَهُنَا نَقُولُ: إِنَّهُ دَمٌ عِرْقٌ، لَا تَتْرُكُ الصَّلَاةَ لِأَجْلِهِ.

كَذَلِكَ مَا يُسَمَّى بِاللَّوَبِ فَعِنْدَمَا يُرْكَبُ فِي الْمَرْأَةِ، يَخْصُلُ مِنْهَا دَمٌ بِسَبَبِ تَرْكِيبِهِ، وَهَذَا أَيْضًا دَمٌ عِرْقٌ، لَا يُعْتَبَرُ حَيْضًا.

الفائدة العاشرة: رُجُوعُ الْمُسْتَحَاضَةِ إِلَى عَادَتِهَا؛ لِقَوْلِهِ: «دَعِيَ الصَّلَاةَ قَدَرِ الْأَيَّامِ الَّتِي كُنْتَ تَحِيضِينَ فِيهَا».

الفائدة الحادية عشرة: أَنَّ الْمُسْتَحَاضَةَ الْمُعْتَادَةَ -أَي: الَّتِي لَهَا عَادَةٌ- تَرْجِعُ إِلَى عَادَتِهَا، وَلَوْ كَانَ لِدَمِهَا تَمَيِّزٌ، فَلَوْ فَرَضْنَا أَنَّ امْرَأَةً مُسْتَحَاضَةً دَمُهَا يَخْتَلِفُ، مَرَّةً يَمِيلُ إِلَى الْحَيْضِ وَمَرَّةً يَمِيلُ إِلَى الْعِرْقِ، لَكُنْ لَهَا عَادَةٌ مِنْ قَبْلُ، فَهَلْ تَأْخُذُ بِالتَّمْيِيزِ أَوْ تَرْجِعُ إِلَى الْعَادَةِ؟ نَقُولُ: تَرْجِعُ إِلَى الْعَادَةِ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ: «قَدَرِ الْأَيَّامِ الَّتِي كُنْتَ تَحِيضِينَ فِيهَا»، وَلَمْ يَقُلْ: «مَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ تَمَيِّزٌ»، فَأَطْلَقَ! وَفِي الْأَخْذِ بِهَذَا رَاحَةٌ لِلْمَرْأَةِ؛ لِأَنَّ التَّمْيِيزَ قَدْ يَصْعُبُ وَيَشُقُّ، وَقَدْ يَتَنَقَّلُ دَمُهَا فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ فَيَمِيلُ إِلَى الْحَيْضِ، وَفِي آخِرِهِ يَمِيلُ إِلَى الْحَيْضِ، أَوْ يَكُونُ مُتَقَطَّعًا، فَمَرَّةً يَمِيلُ إِلَى الْحَيْضِ، وَمَرَّةً يَمِيلُ إِلَى الِاسْتِحَاضَةِ، فَأَرَادَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ تَرْجِعَ إِلَى أَمْرِ فِيهِ الرَّاحَةُ؛ لِأَنَّهَا تَجْلِسُ قَدَرِ الْأَيَّامِ الَّتِي تَحِيضُ فِيهَا وَفِي نَفْسِ الزَّمَنِ، وَلَا يُهْمُهَا مَا بَقِيَ، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا رَاحَةٌ لَهَا، وَعَلَى هَذَا فَتَرْجِعُ إِلَى عَادَتِهَا، سَوَاءً كَانَ لَهَا تَمَيِّزٌ أَمْ لَمْ يَكُنْ لَهَا تَمَيِّزٌ،

وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الرَّاجِحُ، وَهُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: تَرْجِعُ إِلَى التَّمْيِيزِ وَتَدْعُ الْعَادَةَ؛ لِأَنَّ الدَّمَ لَمَّا تَغَيَّرَ، بَطَلَ حُكْمُ الْعَادَةِ، فَيَرْجِعُ إِلَى التَّمْيِيزِ، وَالتَّمْيِيزُ يُرَوَى فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَوْلُهُ: «إِنَّ دَمَ الْخَيْضِ أَسْوَدُ يُعْرِفُ»^(١)، وَفِي لَفْظٍ: «يُعْرِفُ»^(٢)، فَإِنْ كَانَ «يُعْرِفُ» فَهُوَ مِنَ الْمَعْرِفَةِ، وَإِنْ كَانَ «يُعْرِفُ» فَهُوَ مِنَ الْعَرَفِ، أَي: لَهُ رَائِحَةٌ.

وَقَالُوا مِنْ عِلَالَتِهِ:

أَوَّلًا: أَنَّهُ أَسْوَدُ، وَأَمَّا دَمُ الْاسْتِحَاضَةِ فَإِنَّهُ أَحْمَرُ.

ثَانِيًا: نَحِينُ، لَا يَجْرِي كَالْمَاءِ. أَمَّا دَمُ الْاسْتِحَاضَةِ فَإِنَّهُ رَقِيقٌ.

ثَالِثًا: مُنْتِنٌ لَهُ رَائِحَةٌ كَرِيهَةٌ؛ لِأَنَّهُ يُخْرَجُ مِنْ أَقْصَى الرَّحِمِ، فَيُنْتِنُ، وَأَمَّا دَمُ الْاسْتِحَاضَةِ فَهُوَ دَمٌ عَرِيقٌ لَا رِيحَ لَهُ.

رَابِعًا: ذَكَرَ أَحَدُ الْأَطْبَاءِ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْبَارُّ أَنَّ دَمَ الْخَيْضِ لَا يَتَجَمَّدُ، وَدَمُ الْاسْتِحَاضَةِ يَتَجَمَّدُ؛ لِأَنَّ الْخَيْضَ عِبَارَةٌ عَنِ انْفِجَارِ الْبُيُوضَةِ الْعَالِقَةِ فِي الرَّحِمِ وَهِيَ حَالٌ أَنْكِمَاشُهَا، وَعَدَمِ انْفِجَارِهَا تَكُونُ مُتَجَمِّدَةً، فَلَا تَتَجَمَّدُ مَرَّةً ثَانِيَةً^(٣)، هَذَا هُوَ التَّعْلِيلُ الطَّبِيُّ، وَهِيَ أَوْضَحُ الْعِلَالَاتِ لِلْخَيْضِ.

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الطهارة، باب من قال إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة، رقم (٢٨٦)، والنسائي: كتاب الحيض، باب الفرق بين دم الحيض والاستحاضة، رقم (٣٦٣)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أي: له رائحة دم الحيض.

(٣) خلق الإنسان بين الطب والقرآن، د. محمد بن علي البار (ص: ٩٤، ٩٦).

فتكون الفُروقُ أَرْبَعَةً، فإذا وُجِدَتْ هذه الفُروقُ ولها عادةٌ فإنَّنا نُقدِّمُ العادةَ، كما دَلَّ على ذلك حَدِيثُ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمْ يَسْتَفْصِلْهَا وَلَمْ يُفَصِّلْ لَهَا، وَالْقَاعِدَةُ: «أَنَّ تَرْكَ الْإِسْتِفْصَالِ فِي مَقَامِ الْإِحْتِمَالِ يُنْزِلُ مَنْزِلَةَ الْعُمُومِ فِي الْمَقَالِ».

ولمَّا لَمْ يَسْتَفْصِلِ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَلَمْ يُفَصِّلْ، عَلِمَ أَنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى الْعَادَةِ مُطْلَقًا، وَقُلْنَا: إِنَّ الرَّجُوعَ إِلَى الْعَادَةِ مُطْلَقًا أَيْسَرُ لِلْمَرْأَةِ وَأَرْيَحُ لَهَا؛ لِأَنَّهَا مَعْلُومَةٌ، وَلَوْ رَجَعَتْ إِلَى التَّمْيِيزِ لَكَانَ التَّمْيِيزُ مَرَّةً يَكُونُ فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ، وَمَرَّةً فِي آخِرِهِ، وَمَرَّةً فِي وَسْطِهِ، وَمَرَّةً يَكُونُ تَمْيِيزًا مُوَضَّحًا، وَمَرَّةً يَكُونُ تَمْيِيزًا غَيْرَ مُوَضَّحٍ، لَكِنْ إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ حِينٍ مَا بَدَأَ بِهَا الْحَيْضُ اسْتَحْيِضَتْ وَاسْتَمَرَّ مَعَهَا الدَّمُ، فَحِينَئِذٍ تَرْجِعُ إِلَى التَّمْيِيزِ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ عَلَامَةٍ.

فإذا لم يَكُنْ لَهَا تَمْيِيزٌ بَأَن كَانَ دَمُهَا دَائِمًا أَحْمَرَ، أَوْ دَائِمًا أَسْوَدَ، أَوْ دَائِمًا ثَخِينًا، أَوْ دَائِمًا مُتَنِنًا، لَيْسَ لَهَا تَمْيِيزٌ؛ فَإِنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى عَادَةِ النِّسَاءِ الْغَالِبَةِ، وَتَنْظُرُ أَقَارِبَهَا كَمِ عَادَتِهِنَّ، فَإِذَا كَانَتْ عَادَةُ أَكْثَرِ أَقَارِبِهَا مِنْ سِتَّةِ أَيَّامٍ إِلَى سَبْعَةٍ فَتَكُونُ عَادَتُهَا سِتَّةً أَوْ سَبْعَةً، وَتَتَحَرَّى فِي الْفَرْقِ بَيْنَ السَّابِعِ وَالسَّادِسِ، ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي، لَكِنْ فِي أَيِّ مَكَانٍ مِنَ الشَّهْرِ تَجْعَلُ هَذِهِ الْعَادَةَ، هَلْ فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ، أَوْ فِي وَسْطِهِ، أَوْ فِي آخِرِهِ؟

نَقُولُ: مَتَى بَدَأَ بِكَ الْحَيْضُ؟ فَإِنْ قَالَتْ: بَدَأَ مَعِيَ مِنْ نِصْفِ الشَّهْرِ. قُلْنَا: ابْتِدَاءُ مُدَّةِ الْحَيْضِ مِنْ نِصْفِ الشَّهْرِ، وَالْمُرَادُ الشَّهْرُ الْهَلَالِيُّ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمُعْتَبَرُ شَرْعًا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلَةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٨٩] إِذَنْ: تَبَدَّى هَذِهِ

المرأة التي ليس لها عادة ولا تميز من نصف الشهر، فتحيض من اليوم الخامس عشر إلى اليوم الحادي والعشرين، أو الثاني والعشرين، ثم تغتسل وتُصلي.

وبهذا انتهى الكلام على حكم الدم هل هو دم حيض أو استحاضة.

إذن: المستحاضة غير المعتادة، وهي المبتدأة التي استحاضت من أول الأمر من أول ما جاءها الحيض وهو مستمرٌ عليها كل الشهر؛ فهذه ترجع إلى التمييز، فإذا كان بعض دمها أسود وبعضه أحمر، وبعضه ثخيناً وبعضه رقيقاً، وبعضه متيناً وبعضه لا رائحة له؛ فتجلس أيام التمييز ثم تغتسل وتُصلي، فإذا لم يكن لها تمييز بأن كان دمها دائماً أسوداً، أو دائماً أحمر؛ فإنها ترجع إلى عادة غالب النساء، لكن أقاربها أقرب إلى عاداتها من الأبعد، فمثلاً إذا كان النساء اللاتي حولها -أمها أو أختها- عادتتهن خمسة أيام تجعل حيضها خمسة أيام.

فإن قيل: من أين تبتدي؟

قلنا: من أول زمن بدأ بها الحيض، فإن جهلته أو نسيته فإنها تبتدي من أول كل شهر هلالياً.

مسألة: بعض أهل العلم يُقدّمون التمييز، ويقولون بأن التمييز اجتهاد، والرجوع للعادة تقليد، والاجتهاد مُقدّم على التقليد، فما رأيكم؟

الجواب: لا شك أن فيها قولاً، وهو مذهب الشافعي^(١) أن التمييز مُقدّم على العادة، وهو رواية عن أحمد^(٢)، هذا لا إشكال فيه، وأما التعليل فإنه عليل،

(١) الحاوي (١/ ٤٠٤)، والشرح الكبير للرافعي (١/ ٣١٩)، وروضة الطالبين (١/ ١٥٠).

(٢) المغني (١/ ٣٩١، ٤٠٠)، والفروع (١/ ٣٨٠)، والإنصاف (٢/ ٤١٢).

بَلْ إِنَّهُ مَيِّتٌ لَمْ تُنْفَخْ فِيهِ الرُّوحُ أَصْلًا! كَيْفَ يَكُونُ تَقْلِيدًا وَالرَّسُولُ ﷺ هُوَ الَّذِي قَالَهُ؟!

فإن قيل: إن رجوعها للعادة خاص بمن ليس لها تمييز؟

قلنا: الرسول ﷺ أطلق، ويمكن الجمع بين القولين فيقال: من لها عادة -ويقال لها: المستحاضة المعتادة- فإنها ترجع إلى عادتها، ومن ليس لها عادة -ويقال لها: المستحاضة المبتدأة- فإنها ترجع إلى تمييزها؛ لأنه ليس هناك تفضيل لأحدهما على الآخر، لكن كون الرسول ﷺ أطلق لهذه المرأة دل على أن الرجوع للعادة مطلقاً، ثم ربما مع فساد حال المرأة ومرضاها بالاستحاضة يتغير الدم على غير قاعدة، ثم هو أريح للمرأة ليس فيه اشتباه، أما التمييز فربما يكون يوماً أسود ويوماً أحمر، ويوماً ممتناً ويوماً غير ممتن، فيحصل اضطراب.

وليُعلم أن من أكثر ما يشكل على العلماء -فضلاً عن النساء- معرفة حقيقة الحيض، حتى إن شيخنا عبد الرحمن بن سعدي رحمه الله ذكر لنا أن أحد المشايخ يدرس التلاميذ، وجاء لهم بتفصيل المذهب في الحيض، وهو صعب جداً. فقال له أحد الطلبة: يا شيخ -عفا الله عنك- نحن لا نحض، فدعنا من الحيض وإشكالاته، ومحاولة الوصول إلى ما يعجز عنه أن تتركه!.

ولكن هذا الطلب من التلميذ غير موفق؛ لأنه كما يتعلق بالنساء يتعلق بنا كذلك، لا سيما المتزوج.

فإن قال قائل: عرفنا الضابط في المستحاضة غير المضطربة، فما الضابط في المستحاضة المضطربة؟

فالجواب: الضابط أن ترجع المرأة لعادتها، فإذا كانت تتجاوز الخمسة عشر، فترجع لعادتها.

فإن كان لها عادة سبعة أيام، ثم حصل لها في أول الشهر ثلاثة أيام، وفي نصف الشهر يومان، وفي آخره يوم؛ قلنا: على القول الراجح متى رأت الدم فهو حيض ما لم يتجاوز أكثر الشهر، لكن على المذهب فيه تفصيل.

من فوائد الرواية الثانية: «وليسَتْ بالحيضة، فإذا أقبلت الحيضة: فاتركي الصلاة فيها، فإذا ذهب قدرها فاغسلي عنك الدم وصلي»:

الفائدة الثانية عشرة: وجوب غسل دم الحيض؛ لقوله ﷺ: «فاغسلي عنك الدم»، والأصل في الأمر الوجوب.

الفائدة الثالثة عشرة: أنه لا يعفى عن يسير دم الحيض؛ لعموم قوله: «فاغسلي عنك الدم»، فتغسل ولو كانت نقطة يسيرة.

فإن قال قائل: وما حكم دم الإنسان غير الحيض هل هو طاهر أو نجس؟

فالجواب: جهور أهل العلم - وحكي إجماعاً - أنه نجس، كالدم الذي يخرج من الأنف، والسن، والجرح، وغيرها، لكن عند التأمل نجد طهارة دم آدمي إلا ما يخرج من السيلين؛ وذلك لأسباب:

أولاً: أننا لا نجد دليلاً على نجاسة دم آدمي، وإذا لم نجد دليلاً على نجاسة شيء فالأصل طهارته، ولكن ليس معنى طهارته أنه يجوز شربه، لكن لا يلزم من التحريم أن يكون الشيء نجساً، فنبقى على الأصل وهو الطهارة.

وَهَذَا دَلِيلٌ عَدَمِيٌّ، بِحَيْثُ يُقَالُ لِمَنْ طَلَبَ الدَّلِيلَ: «الدَّلِيلُ عَدَمُ الدَّلِيلِ» وَمَعْنَى ذَلِكَ: الْبَقَاءُ عَلَى الْأَصْلِ، وَأَنَّهُ لَا يُوجَدُ دَلِيلٌ عَلَى النَّجَاسَةِ.

ثَانِيًا: هُنَاكَ أَدَلَّةٌ إِيْجَابِيَّةٌ عَلَى طَهَارَةِ دَمِ الْآدَمِيِّ، مِنْهَا:

أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كَانُوا يُصَلُّونَ فِي ثِيَابٍ جَرَّاحَاتِهِمْ أَيَّامَ الْجِهَادِ، وَلَمْ يُؤْمَرُوا بِإِزَالَتِهَا، وَلَا بِتَطْهِيرِهَا، وَعَدَمُ الْأَمْرِ مَعَ قِيَامِ السَّبَبِ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الْوُجُوبِ، وَلَوْ كَانَ التَّنْزُهُ مِنَ الدَّمِ وَاجِبًا لِأَمْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بِذَلِكَ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَانَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يُصَلُّونَ فِي أَيَّامِ الْجِهَادِ وَالدَّمَاءُ عَلَى ثِيَابِهِمْ مُضْطَرِّينَ لِذَلِكَ.

فَالْجَوَابُ: نَقُولُ: مَا الضَّرُورَةُ لِذَلِكَ؟ فَإِنْ قِيلَ: لَيْسَ مَعَهُمْ غَيْرُهَا. قُلْنَا: مَنْ قَالَ: لَيْسَ مَعَهُمْ غَيْرُهَا؟! أَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَضَعُوا الرِّدَاءَ وَيَقْفُونَ بِالْإِزَارِ؟!

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَيْسَتْ فَاطِمَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَتْ تَغْسِلُ الدَّمَ مِنْ وَجْهِ الرَّسُولِ ﷺ فِي أَحَدٍ لَمَّا شُجَّ وَجْهُهُ^(١)؟

فَالْجَوَابُ: بَلَى، كَانَتْ تَفْعَلُ ذَلِكَ، لَكِنَّ مَجْرَدَ الْفِعْلِ لَا يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ، وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ أُصُولِيَّةٌ: «مَجْرَدُ فِعْلِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَا يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ مَا لَمْ يَقْتَرِنْ بِأَمْرٍ».

وَعَلَى هَذَا، فَمَنْ قَالَ: إِنَّ غَسْلَهَا وَجْهَهُ مِنْ أَجْلِ النَّجَاسَةِ، نَرُدُّ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ كَانَ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب لبس البيضاء، رقم (٢٩١١)، ومسلم: كتاب الجهاد والسير، باب غزوة أحد، رقم (١٧٩٠)، من حديث سهل بن سعد الساعدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

مِنْ أَجْلِ إِزَالَةِ الْمُؤْذِي مِنْ وَجْهِهِ، وَإِزَالَةِ الْمُسْوَى مِنْ وَجْهِهِ آخَرَ، فَبَقَاءُ الْوَجْهِ مُلَوَّثًا
بِالدَّمِ تَشْوِيهِ، وَيَتَأَدَّى بِهِ الْإِنْسَانُ.

ومنها: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يُنَجَّسُ»^(١) وهذا يَعُمُّ كُلَّ مُسْلِمٍ،
وَالدَّمُ مِنْهُ، فَيَكُونُ طَاهِرًا.

ومنها: أَنَّهُ قَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ مَا أُبِينَ مِنْ حَيٍّ فَهُوَ كَمَيْتِهِ»^(٢)، أَيِ:
مَا قُطِعَ مِنْ حَيٍّ وَانْفَصَلَ مِنْهُ فَهُوَ كَمَيْتِهِ، وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ مَيْتَةَ الْآدَمِيِّ طَاهِرَةٌ؛ فَمَا
انْفَصَلَ مِنْهُ فِي حَيَاتِهِ فَهُوَ طَاهِرٌ.

فَالْيَدُ الَّتِي قُطِعَتْ مِنْ إِنْسَانٍ تَكُونُ طَاهِرَةً، مَعَ أَنَّهَا أَعْظَمُ مِنَ الدَّمِ، وَفِيهَا
أَيْضًا دَمٌ نَفْسِ الْيَدِ.

فَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ دَمَ الْآدَمِيِّ طَاهِرٌ، وَلَكِنْ مِنْ بَابِ الْاِخْتِيَاظِ نَقُولُ لِلْإِنْسَانِ:
لَا تُعَرِّضْ صَلَاتَكَ لِلْفَسَادِ، وَاغْسِلِ الدَّمَ، لَكِنْ لَوْ قَالَ لَنَا: هَلْ أَغْسِلُهُ عَلَى سَبِيلِ
الْوُجُوبِ وَعَلَى أَنَّهُ نَجِسٌ؟

نَقُولُ: لَا؛ لِأَنَّهُ أَوَّلًا: لَا دَلِيلَ عَلَى نَجَاسَتِهِ، وَهَذَا دَلِيلٌ عَدَمِيٌّ. ثَانِيًا: هُنَاكَ
أَدَلَّةٌ إِيْجَابِيَّةٌ تَدُلُّ عَلَى عَدَمِ نَجَاسَةِ دَمِ الْآدَمِيِّ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الغسل، باب الجنب يخرج ويمشي في السوق وغيره، رقم (٢٨٥)،
ومسلم: كتاب الحيض، باب الدليل على أن المسلم لا ينجس، رقم (٣٧١)، من حديث أبي هريرة
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أحمد (٢١٨/٥)، وأبو داود: كتاب الصيد، باب في صيد قطع منه قطعة، رقم (٢٨٥٨)،
والترمذي: كتاب الأطعمة، باب ما قطع من الحي فهو ميت، رقم (١٤٨٠)، من حديث أبي واقد
الليثي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بلفظ: «مَا قُطِعَ مِنَ الْبَهِيمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ فَهِيَ مَيْتَةٌ».

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ تُخَالِفُ الْإِجْمَاعَ؟

فَنَقُولُ: ليس هناك إجماع! فالخلاف معروفٌ من عهد السلف، ودَعَوَى الْإِجْمَاعِ دَعَوَى عَظِيمَةً، عَظِيمَةً، حَتَّى إِنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: «مَنْ ادَّعَى الْإِجْمَاعَ فَهُوَ كَاذِبٌ، وَمَا يُدْرِيهِ لَعَلَّهُمْ اخْتَلَفُوا»^(١)، وَلَا سِيَّامَا فِي الزَّمَنِ الْأَوَّلِ؛ حَيْثُ إِنَّ كُلَّ مَدِينَةٍ تُعْتَبَرُ قَارَةً فِي تَبَاعُدِ الْمُدُنِ، وَعَدَمِ الْعِلْمِ بِالْأَحْوَالِ، وَلَيْسَ هُنَاكَ تَلَّغْرَافٌ وَلَا بَرَقِيَّاتٌ وَلَا هَوَاتِفٌ، فَمَا يُدْرِينَا إِذَا كَانَ إِنْسَانٌ فِي أَقْصَى إِفْرِيقِيَا وَإِنْسَانٌ فِي أَقْصَى آسِيَا، مَا الَّذِي يُعْلِمُنَا عَنْ خِلَافِ هَذَا مَعَ هَذَا؟! وَلِهَذَا نَقُلُ الْإِجْمَاعَ فِي غَيْرِ الْمَسَائِلِ الْمَعْلُومِ الْإِجْمَاعَ عَلَيْهَا أَمْرٌ صَعْبٌ.

وَقَدْ يَنْقُلُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ فِي مَسْأَلَةِ الْإِجْمَاعِ عَلَيْهَا وَلَيْسَ فِيهَا إجماعٌ، وَمِنْ ذَلِكَ مَسْأَلَةُ الْمُكَاتِبَةِ، بَأَن يُطْلَبَ الْعَبْدُ مِنْ سَيِّدِهِ الْكِتَابَةَ، فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَكَايِبُهُمْ﴾ [النور: ٣٣] وَنَقَلَ بَعْضُهُمُ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ الْمُكَاتِبَةَ مَنْدُوبَةٌ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ فِيهَا خِلَافٌ قَوِيٌّ لَغَيْرِ أَهْلِ الظَّاهِرِ، فَأَهْلُ الظَّاهِرِ يَقُولُونَ بِالْوُجُوبِ، لَكِنْ حَتَّى عِنْدَ غَيْرِ أَهْلِ الظَّاهِرِ فِيهَا خِلَافٌ فِيمَا إِذَا طَلَبَهَا وَعَلِمْنَا فِيهِ الْحَيْثُ.

وَفِي مَسْأَلَةِ نَجَاسَةِ الدَّمِ نَقُولُ: مَنْ قَالَ: إِنَّهُمْ أَجْمَعُوا؟! وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ إِجْمَاعًا وَالنُّصُوصُ هَكَذَا ظَاهِرُهَا الطَّهَارَةُ، فَالْإِجْمَاعُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ خِلَافَ ظَاهِرِ النُّصُوصِ، وَمَنْ تَتَبَعَ هَذَا وَجَدَ مَا قُلْنَا.

وَالْقَوْلُ الَّذِي تَطْمَئِنُّ إِلَيْهِ نَفْسِي: أَنَّ دَمَ الْإِنْسَانِ لَيْسَ بِنَجَسٍ، لَكِنَّهُ يُغْسَلُ مِنْ بَابِ الْإِجْمَاعِ وَالْتَوَرُّعِ، أَمَّا مَا خَرَجَ مِنَ السَّيِّلَيْنِ كَالْحَيْضِ وَالْبَاسُورِ، وَكَذَلِكَ

(١) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله (ص: ٤٣٩).

إِذَا انْجَرَحَتِ الْأُمْعَاءُ وَنَزَلَ الدَّمُ مَعَ الْخَارِجِ، فَهَذَا كُلُّهُ نَجَسٌ بِلَا إِشْكَالٍ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا قُلْنَا: إِنَّ الدَّمَ الَّذِي يُخْرُجُ مِنَ السَّبِيلَيْنِ نَجَسٌ، وَالَّذِي لَا يُخْرُجُ مِنَ السَّبِيلَيْنِ لَيْسَ بِنَجَسٍ، فَمَا الدَّلِيلُ عَلَى هَذَا التَّفْرِيقِ، مَعَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ ذَلِكَ عِرْقٌ». وَالدَّمُ كُلُّهُ يُخْرُجُ مِنَ الْعِرْقِ، فَكَيْفَ يَدُلُّ عَلَى نَجَاسَتِهِ؟

فَالْجَوَابُ: إِنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمَّا سُئِلَ عَنْ دَمِ الْحَيْضِ يُصِيبُ الثَّوبَ، أَمَرَ بِتَطْهِيرِ الثَّوبِ مِنْهُ؛ وَلِهَذَا قَالَ: «تَغْسِلُهُ وَتَقْرُكُهُ ثُمَّ تُصَلِّي فِيهِ»^(١).

قَالَ الْعُلَمَاءُ: قَوْلُهُ: «ثُمَّ تُصَلِّي فِيهِ» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ نَجَسٌ، وَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِزَالَتِهِ قَبْلَ الصَّلَاةِ.

وَأَمَّا تَعْلِيلُهُمْ بِأَنَّهُ دَمٌ عِرْقٍ فَيُقَالُ: دَمُ الْعِرْقِ غَيْرُ دَمِ الْحَيْضِ، وَالْعِرْقُ مِثْلُ مَا يُخْرُجُ مِنَ بَقِيَّةِ الْبَدَنِ، لَكِنَّهُ يَقُولُ: لَمَّا مَرَّ عَلَى أَمَاكِنَ قَدِرَةٍ، صَارَ نَجَسًا، وَلَوْلَا أَنِّي أَخَشَى أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ إِجْمَاعٌ عَلَى أَنَّ مَا خَرَجَ مِنَ السَّبِيلَيْنِ نَجَسٌ لَقُلْتُ: إِنَّ دَمَ الْإِسْتِحَاضَةِ طَاهِرٌ؛ لِقَوْلِهِ: إِنَّمَا ذَلِكَ دَمٌ عِرْقٍ، لَكِنِّي لَا أَتَجَاسَرُ عَلَى هَذَا.

فَإِنْ سَأَلَ سَائِلٌ: كَيْفَ نُوجِّهُ قَوْلَ اللَّهِ سُبحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥]؟

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب غسل الدم، رقم (٢٢٧)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب نجاسة الدم وكيفية غسله، رقم (٢٩١)، من حديث أسماء بنت أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، بلفظ: «تَحْتَهُ ثُمَّ تَقْرُضُهُ بِالْمَاءِ وَتَنْضَحُهُ وَتُصَلِّي فِيهِ».

وَالْجَوَابُ: إِنَّ هَذَا دَمُ الْحَيَوَانِ، وَالْحَيَوَانُ مَيْتَتُهُ نَجِسَةٌ، وَمَا أُبَيِّنَ مِنْ حَيٍّ فَهُوَ كَمَيْتَتِهِ، فَإِذَا كَانَتْ مَيْتَتُهُ الْحَيَوَانِ نَجِسَةً، كَانَ دَمُهُ نَجِسًا؛ وَلِذَلِكَ لَوْ أَنَّ إِنْسَانًا صَادَ سَمَكَةً مِنَ الْبَحْرِ، وَكَانَ بِهَا دَمٌ فَأَصَابَهُ مِنْ دِمِهَا، فَهَذَا الدَّمُ طَاهِرٌ؛ لِأَنَّ مَيْتَتَهُ طَاهِرَةٌ.

مَسْأَلَةٌ: مَا هِيَ الْكُدْرَةُ وَالصُّفْرَةُ الَّتِي تُصِيبُ بَعْضَ النِّسَاءِ؟ وَمَا حُكْمُهَا؟

الْجَوَابُ: الْكُدْرَةُ هِيَ عِبَارَةٌ عَنْ سَائِلٍ يَخْرُجُ مِنَ الْمَرْأَةِ مُتَغَيِّرًا، بِحَيْثُ تَكُونُ كَغَسَالَةِ اللَّحْمِ، يَعْنِي: حُمْرَاءَ لَكِنْ لَيْسَتْ بَيِّنَةُ الْحُمْرَةِ، وَأَمَّا الصُّفْرَةُ فَهِيَ مَاءٌ أَصْفَرُ يَخْرُجُ مِنَ الْمَرْأَةِ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهَا الْعُلَمَاءُ عَلَى خَمْسَةِ أَقْوَالٍ، لَكِنْ أَقْرَبُ الْأَقْوَالِ أَنَّ مَا كَانَ مُتَّصِلًا بِالْحَيْضِ فَهُوَ مِنْهُ مَا لَمْ يَطُلْ زَمَنُهُ، وَمَا لَمْ يَكُنْ مُتَّصِلًا بِالْحَيْضِ فَلَيْسَ مِنْهُ^(١).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا الْمُرَادُ بِالْقَصَةِ الْبَيِّضَاءِ؟

فَالْجَوَابُ: الْمُرَادُ بِالْقَصَةِ الْبَيِّضَاءِ أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا جَعَلَتْ قُطْنَةً فِي مَكَانِ الْخَارِجِ لَمْ تَتَغَيَّرْ، فَتَخْرُجُ بَيِّضَاءً، فَإِنْ تَغَيَّرَتْ فَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الدَّمَ لَمْ يَنْقَطِعْ، وَمِنْ النِّسَاءِ مَنْ لَا يَكُونُ عِنْدَهَا قَصَّةٌ بَيِّضَاءُ، يَعْنِي: مَنْ تَلَازَمَتْهَا الصُّفْرَةُ مِنَ الْحَيْضَةِ إِلَى الْحَيْضَةِ فَهَذِهِ عَلَامَةُ طُهْرِهَا، أَنْ يَتَوَقَّفَ الدَّمُ وَلَوْ بَقِيَتِ الصُّفْرَةُ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَ لَهَا قَصَّةٌ بَيِّضَاءُ.

(١) قَالَ فَضِيلَةُ شَيْخِنَا الشَّارِحِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي فَتْحِ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ (١/ ٧١٠ و ٧١٥): الْقَوْلُ الرَّاجِحُ عِنْدِي: أَنَّ الصُّفْرَةَ وَالْكُدْرَةَ لَيْسَتَا بِحَيْضٍ مُطْلَقًا، نَعَمْ لَوْ وَقَعَتْ فِي أَثْنَاءِ الْحَيْضِ، مَثَلًا: امْرَأَةٌ عَادَتْهَا خَمْسَةُ أَيَّامٍ، وَفِي بَعْضِ الْأَيَّامِ نِصْفُ يَوْمٍ أَوْ سَاعَاتٌ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ تَأْتِي الصُّفْرَةُ، فَهَذَا لَا يُعْتَبَرُ صُفْرَةً، بَلْ هُوَ تَابِعٌ لِلْحَيْضِ حَتَّى وَإِنْ لَمْ تَرَ الصُّفْرَةَ؛ لِأَنَّ الْجَفَافَ أَوْ الْجُفُوفَ مَدَّةَ يَسِيرَةٍ فِي أَثْنَاءِ الْحَيْضِ تَعْتَبَرُ حَيْضًا.

وَمَسَائِلُ الْحَيْضِ فِي الْوَاقِعِ عِنْدَمَا تَكُونُ غَيْرَ طَبِيعِيَّةٍ تَكُونُ مِنْ أَشْكَالِ الْمَسَائِلِ،
وَأَمَّا الْمَرْأَةُ الطَّبِيعِيَّةُ فَحَيْضُهَا لَيْسَ فِيهِ إِشْكَالٌ، وَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ الْإِشْكَالُ بِسَبَبِ
اسْتِعْمَالِ الْعَقَاقِيرِ، أَيِ: الْحُبُوبِ الَّتِي تَأْخُذُهَا النِّسَاءُ، فَإِنَّ هَذِهِ الْحُبُوبَ مَعَ كَوْنِهَا
ضَارَّةً عَلَى الرَّحِمِ تُوجِبُ إِشْكَالَاتٍ كَثِيرَةً عَلَى الْمَرْأَةِ وَعَلَى مَنْ تَسْتَفْتِيهِمُ الْمَرْأَةُ.

وَعَلَى هَذَا: فَإِنِّي أَحْذَرُ النِّسَاءَ مِنْ اسْتِعْمَالِ هَذِهِ الْحُبُوبِ، لَا سِيَّمَا الْمَرْأَةَ الَّتِي لَمْ
تَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ قَدْ قَالَ لِي بَعْضُ الْأَطْبَاءِ: إِنَّ اسْتِعْمَالَهَا لِهَذِهِ الْحُبُوبِ يُؤَدِّي إِلَى الْعُقَمِ،
وَالشَّيْءِ الَّذِي يَمْنَعُ الطَّبِيعَةَ لَا شَكَّ أَنَّ نَتِيجَتَهُ عَكْسِيَّةٌ، فَالْحَيْضُ دَمٌ طَبِيعِيٌّ، فَإِذَا أَكَلَ
الْإِنْسَانُ أَوْ اسْتَعْمَلَ شَيْئًا يَمْنَعُهُ عَنْ طَبِيعَتِهِ فَلَا بُدَّ أَنْ يُؤَثِّرَ عَلَى الْجِسْمِ كَرَدِّ فِعْلٍ؛
لِأَنَّهُ حَرَفَ الْجِسْمَ وَلَوَّاهُ عَنْ طَبِيعَتِهِ الَّتِي خَلَقَهَا اللَّهُ عَزَّجَلَّ فَأَنَا أَحْذَرُ النِّسَاءَ مِنْ
اسْتِعْمَالِ هَذِهِ الْحُبُوبِ.



٤٥ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ اسْتُحِيضَتْ سَبْعَ سِنِينَ، فَسَأَلَتْ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ؟ فَأَمَرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ، قَالَتْ: فَكَأَنَّتْ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ»^(١).

الشَّرْحُ

قَوْلُهَا: «أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ اسْتُحِيضَتْ سَبْعَ سِنِينَ» أُمُّ حَبِيبَةَ: هِيَ الْمَرْأَةُ الثَّانِيَةُ الَّتِي
عَرَفْنَاهَا مِنْ سِيَاقِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي سَاقَهَا الْمُؤَلِّفُ، وَالْأُولَى هِيَ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حُبَيْشٍ.
فَهَذِهِ أُمُّ حَبِيبَةَ اسْتُحِيضَتْ سَبْعَ سِنِينَ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب عرق الاستحاضة، رقم (٣٢٧)، ومسلم: كتاب الحيض،
باب المستحاضة وغسلها وصلاتها، رقم (٣٣٤).

«فَسَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَأَمَرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ»، لَكِنْ مَتَى تَغْتَسِلُ؟ الْحَدِيثُ مُطْلَقٌ؛ فَيُحْمَلُ هَذَا الْمُطْلَقُ عَلَى مَا سَبَقَ فِي حَدِيثِ فَاطِمَةَ، أَنَّهَا تَغْتَسِلُ إِذَا انْتَهَى الْحَيْضُ، سَوَاءٌ كَانَتْ الْعَادَةُ أَنْ كَانَتْ مُعْتَادَةً، أَوْ التَّمْيِيزُ إِنْ لَمْ تَكُنْ مُعْتَادَةً، لَكِنَّهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَتْ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ مِنْ اجْتِهَادِهَا، وَاغْتَسَالَ الْمُسْتَحَاضَةُ لِكُلِّ صَلَاةٍ لَيْسَ فِي الصَّحِيحَيْنِ، لَكِنْ وَرَدَ فِي السُّنَنِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَأَنْ تَجْمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ^(١).

وأيضاً وَرَدَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ -أَي: عِنْدَ انْتِهَاءِ عَادَتِهَا- وَأَنْ تَوَضَّأَ لَوَقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ^(٢).

فَنَقُولُ لِهَذِهِ الْمَرَأَةِ: اجْلِسِي مِنْ أَوَّلِ كُلِّ شَهْرٍ خَمْسَةَ أَيَّامٍ -إِذَا كَانَتْ عَادَتُهَا خَمْسَةَ أَيَّامٍ- ثُمَّ اغْتَسِلِي وَصَلِّي، ثُمَّ تَوَضَّعِي بَعْدَ ذَلِكَ، لَكِنْ لَا تَتَوَضَّعِي لِلصَّلَاةِ إِلَّا إِذَا دَخَلَ الْوَقْتُ، فَإِذَا أَرَادَتْ أَنْ تُصَلِّيَ الظُّهْرَ مَثَلًا قُلْنَا: لَا تَتَوَضَّعِي لِصَّلَاةِ الظُّهْرِ إِلَّا بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِ الظُّهْرِ، فَإِذَا دَخَلَ وَقْتُ الظُّهْرِ فَتَوَضَّعِي وَصَلِّي مَا شِئْتَ مِنَ الْفُرُوضِ وَالنَّوَافِلِ، وَاقْرَئِي الْقُرْآنَ، وَالْمَسْبِي الْمُصْحَفَ وَلَا حَرَجَ، لَكِنَّهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَتْ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ اجْتِهَادًا مِنْهَا.

فَإِذَا قَالَتْ: رَبِّمَا يَشُقُّ عَلَيَّ أَنْ أَتَوَضَّأَ لَوَقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ؟

(١) أخرجه أحمد (١١٩/٦)، وأبو داود: كتاب الطهارة، باب من قال تجمع بين الصلاتين وتغتسل لهما غسلاً، رقم (٢٩٥)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وفيه تسمية المستحاضة: سهلة بنت سهيل.

(٢) أخرجه أحمد (٢٠٤/٦)، وأبو داود: كتاب الطهارة، باب من قال تغتسل من طهر إلى طهر، رقم (٢٩٨)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. وأخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب غسل الدم، رقم (٢٢٨)، دون ذكر الاغتسال.

قُلْنَا: لَكَ أَنْ تَجْمَعِي بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ إِمَّا جَمْعَ تَقْدِيمٍ وَإِمَّا جَمْعَ تَأْخِيرٍ، حَسَبَ مَا يَتَسَرُّ لَهَا، تَجْمَعُ جَمْعًا حَقِيقِيًّا لَا جَمْعًا صُورِيًّا، وَالْجَمْعُ الْحَقِيقِيُّ أَنَّهَا إِنْ شَاءَتْ جَمَعَتْ الْعَصْرَ إِلَى الظُّهْرِ فِي وَقْتِ الظُّهْرِ، أَوْ الظُّهْرَ إِلَى الْعَصْرِ فِي وَقْتِ الْعَصْرِ، أَوْ صَلَّتِ الظُّهْرَ فِي آخِرِ وَقْتِهَا، وَالْعَصْرَ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا، فَلَهَا الْجَمْعُ لِمَشَقَّةِ الْوُضُوءِ عَلَيْهَا لِكُلِّ صَلَاةٍ.

وَلَوْ سَأَلَ سَائِلٌ: الْمُسْتَحَاضَةُ إِذَا بَرِيَتْ عِرْقُهَا فَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهَا أَنْ تَغْتَسِلَ، فَفِي السُّنَنِ أَنَّ النَّبِيَّ أَمَرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ؟

فَالْجَوَابُ: لَا يَجِبُ عَلَيْهَا أَنْ تَغْتَسِلَ عِنْدَ انْقِطَاعِ الدَّمِ، وَلَكِنَّ مَا ذُكِرَ فِي السُّنَنِ هُوَ الْإِغْتِسَالُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ وَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ، لَيْسَ عِنْدَ انْقِطَاعِ الدَّمِ، وَهُوَ أَيْضًا مُسْتَحَبٌّ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَهَلْ لِلْمُسْتَحَاضَةِ أَنْ تَصُومَ؟

قُلْنَا: نَعَمْ، لَهَا أَنْ تَصُومَ إِذَا انْتَهَتْ الْعَادَةُ، أَمَّا إِذَا لَمْ تَنْتَهِ الْعَادَةُ فَلَيْسَ لَهَا ذَلِكَ. وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مَا سَبَقَ مِنَ الْأَحْكَامِ، وَلَكِنْ فِيهِ إِشْكَالٌ: وَهِيَ أَنَّهَا بَقِيَتْ سَبْعَ سِنِينَ مَا سَأَلَتِ الرَّسُولَ ﷺ، فَيُقَالُ: لَا إِشْكَالَ فِي الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّ الْفَاءَ فِي قَوْلِهَا: «فَسَأَلْتُ» اسْتِثْنَائِيَّةٌ وَلَيْسَتْ عَاطِفَةً، وَيَكُونُ الْمَعْنَى: وَقَدْ سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ، وَعَلَى هَذَا: فَإِنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَرَادَتْ أَنْ تُبَيِّنَ مِقْدَارَ اسْتِحَاضَتِهَا، وَأَنَّهَا اسْتَحِيضَتْ سَبْعَ سِنِينَ، وَأَمَّا (فَسَأَلْتُ) فَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّهَا سَوَفَ تَسْأَلُ الرَّسُولَ مِنْ أَوَّلِ مَا أَتَاهَا هَذَا الشَّيْءُ؛ لِأَنَّهُ أَمْرٌ مُسْتَعْرَبٌ خِلَافَ الْعَادَةِ، فَلَا بُدَّ أَنْ تَسْأَلَ.

٤٦ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كُنْتُ أَعْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ، كِلَانَا جُنُبٌ.

٤٧ - فَكَانَ يَأْمُرُنِي فَأَتَزَرُّ، فَيُبَاشِرُنِي وَأَنَا حَائِضٌ.

٤٨ - وَكَانَ يُخْرِجُ رَأْسَهُ إِلَيَّ، وَهُوَ مُعْتَكِفٌ، فَأَغْسِلُهُ وَأَنَا حَائِضٌ^(١).

الشرح

هَذَا الْحَدِيثُ الَّذِي ذَكَرْتُهُ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِيهِ ثَلَاثُ سُنَنِ:

السُّنَّةُ الْأُولَى: قَوْلُهَا: «كُنْتُ أَعْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ»، وَفِي الصَّحِيحَيْنِ زِيَادَةٌ: «تَحْتَلِفُ أَيْدِينَا فِيهِ»^(٢) أَي: أَنَّ يَدَهَا تَنْزِلُ وَيَدَ الرَّسُولِ ﷺ تَخْرُجُ، يَعْنِي تَنْزِلُ يَدَهَا لِتَغْتَرِفَ وَالرَّسُولُ يَكُونُ قَدْ اغْتَرَفَ وَرَفَعَ، أَوْ بِالْعَكْسِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا يَجْلِبُ الْمَوَدَّةَ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ، وَعَدَمَ الْكُلْفَةِ بَيْنَهُمَا.

وَهَكَذَا يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ أَنْ يَكُونَ مَعَ أَهْلِهِ لَطِيفًا رَفِيقًا مُتَحَبِّبًا إِلَيْهِمْ، وَكَذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ لِلزَّوْجَةِ، يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ لَطِيفَةً مُتَحَبِّبَةً إِلَى زَوْجِهَا؛ وَلِهَذَا قَالَ ﷺ: «تَزَوَّجُوا الْوُدَّ الْوُلُودَ»^(٣) الْوُدُودَ، يَعْنِي: كَثِيرَةَ التَّوَدُّدِ لِزَوْجِهَا.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب مباشرة الحائض، رقم (٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الغسل، باب هل يدخل الجنب يده في الإناء، رقم (٢٦١)، ومسلم:

كتاب الحيض، باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة، رقم (٣٢١/٤٥).

(٣) أخرجه أبو داود: كتاب النكاح، باب النهي عن تزويج من لم يلد من النساء، رقم (٢٠٥٠)،

والنسائي: كتاب النكاح، باب كراهية تزويج العقيم، رقم (٣٢٢٧)، من حديث معقل بن يسار

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وأخرجه أحمد (١٥٨/٣)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قَوْلُهَا: «كِلاَنَا جُنُبٌ»، جُمْلَةٌ: (كِلاَنَا جُنُبٌ): جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ، أَي: وَالْحَالُ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَّا كَانَ جُنُبًا.

وقَوْلُهَا: «كِلاَنَا جُنُبٌ»: قَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: إِنَّ (جُنُبٌ) مُفْرَدٌ، وَ(كِلاَنَا) مُتَعَدِّدٌ، فَكَيْفَ أَخْبَرَ بِالْمُفْرَدِ عَنِ الْمُتَعَدِّدِ؟

وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ أَنَّ يُقَالُ: إِنَّ كَلِمَةَ (جُنُبٌ) كَلِمَةٌ تَصْلُحُ لِلْجَمَاعَةِ وَالْمُفْرَدِ، قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ [المائدة: ٦]، وَفِيهِ لُغِيَّةٌ لَكِنَّهَا لَيْسَتْ قَوِيَّةً، أَنَّهُ يُجْمَعُ فَيُقَالُ: (جُنُبِينَ) أَوْ (جُنُبُونَ)^(١)، لَكِنَّ اللُّغَةَ الْمَشْهُورَةَ الْفُصْحَى أَنَّهَا مُفْرَدٌ صَالِحٌ لِلْجَمَاعَةِ وَالْوَاحِدِ.

أَمَّا السُّنَّةُ الثَّانِيَّةُ: قَوْلُهَا: «فَكَانَ يَأْمُرُنِي فَاتَّزَرُّ، فَيُبَاشِرُنِي وَأَنَا حَائِضٌ» (كَانَ) أَي: النَّبِيُّ ﷺ «يَأْمُرُنِي» تَعْنِي: نَفْسَهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، «فَاتَّزَرُّ» أَي: أَلْبَسَ إِزَارًا «فَيُبَاشِرُنِي وَأَنَا حَائِضٌ» أَي: يُبَاشِرُنِي مُبَاشَرَةً جَمَاعٍ وَأَنَا حَائِضٌ، لَكِنْ لَا يُجَامِعُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

أَمَّا السُّنَّةُ الثَّالِثَةُ: قَوْلُهَا: «وَكَانَ يُخْرِجُ رَأْسَهُ إِلَيَّ» أَي: يُخْرِجُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَأْسَهُ مِنَ الْمَسْجِدِ «وَهُوَ مُعْتَكِفٌ»: الْجُمْلَةُ حَالِيَّةٌ، حَالٌ مِنَ الْفَاعِلِ فِي يُخْرِجُ.

قَوْلُهَا: «فَاغْسِلُهُ وَأَنَا حَائِضٌ»: أَي: اغْسِلْ رَأْسَهُ، وَجُمْلَةُ (وَأَنَا حَائِضٌ) أَيْضًا حَالِيَّةٌ.

كَانَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَعْتَكِفُ فِي رَمَضَانَ تَحْرِيًّا لِلَيْلَةِ الْقَدْرِ، فَاعْتَكَفَ الْعَشْرَ الْأَوَّلَ، ثُمَّ الْأَوْسَطَ، ثُمَّ قِيلَ لَهُ: إِنَّهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ فَاعْتَكَفَ الْعَشْرَ الْأَوَاخِرَ؛

(١) تهذيب اللغة للأزهري (١١ / ٨١)، والصحاح للجوهري (١ / ١٠٣).

رَجَاءٌ لِلَّيْلَةِ الْقَدْرِ^(١)، وَهَذَا هُوَ الْإِعْتِكَافُ الْمَشْرُوعُ الْمَسْنُونُ، أَنْ يَعْتَكِفَ الْإِنْسَانُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ تَحَرُّيًا لِلَّيْلَةِ الْقَدْرِ، وَانْقِطَاعًا لِلْعِبَادَةِ فِي هَذِهِ الْعَشْرِ الْمُبَارَكَةِ.

وَأَمَّا الْإِعْتِكَافُ فِي غَيْرِ رَمَضَانَ فَهُوَ وَإِنْ كَانَ جَائِزًا كَمَا أَذِنَ النَّبِيُّ ﷺ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يُوفِّيَ بِنَذْرِهِ حِينَ نَذَرَ أَنْ يَعْتَكِفَ لَيْلَةً أَوْ يَوْمًا فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَقَالَ: «أَوْفِ بِنَذْرِكَ»^(٢)، لَكِنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْأُمُورِ الْمَشْرُوعَةِ الْمَطْلُوبَةِ؛ وَلِهَذَا لَمْ يَأْمُرِ النَّبِيُّ ﷺ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِهِ أَنْ يَعْتَكِفَ فِي غَيْرِ الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ.

وَمَا قَالَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ أَنْ يَنْوِيَ الْإِعْتِكَافَ مُدَّةً لُبِّيهِ فِي الْمَسْجِدِ؛ فَإِنَّ هَذَا قَوْلٌ ضَعِيفٌ وَلَا دَلِيلَ لَهُ، بَلْ إِنَّ نِيَّةَ الْإِعْتِكَافِ لَمِنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ لَيْسَتْ بِمَشْرُوعَةٍ؛ وَدَلِيلُ ذَلِكَ أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مَشْرُوعَةً لَكَانَتْ مِنْ شَرْعِ اللَّهِ، وَشَرَعَ اللَّهُ إِنَّهَا يُؤْخَذُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَلَيْسَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنْوِيَ الْإِعْتِكَافَ مُدَّةً لُبِّيهِ فِيهِ، وَلَوْ كَانَ هَذَا مَشْرُوعًا لَبَيَّنَهُ النَّبِيُّ ﷺ لِلأُمَّةِ إِمَّا بِفِعْلِهِ وَإِمَّا بِقَوْلِهِ، فَلَمَّا لَمْ يُبَيِّنْهُ لِلأُمَّةِ عَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَشْرُوعٍ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب السجود على الأنف والسجود على الطين، رقم (٨١٣)، ومسلم: كتاب الصيام، باب فضل ليلة القدر والحث على طلبها، رقم (٢١٥ / ١١٦٧)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الاعتكاف، باب إذا نذر في الجاهلية أن يعتكف ثم أسلم، رقم (٢٠٤٣)، ومسلم: كتاب الأيمان، باب نذر الكافر وما يفعل فيه إذا أسلم، رقم (١٦٥٦)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: جَوَازُ نَظَرِ الرَّجُلِ إِلَى جَمِيعِ بَدَنِ امْرَأَتِهِ، وَنَظَرِ الْمَرْأَةِ إِلَى جَمِيعِ بَدَنِ زَوْجِهَا؛ لِقَوْلِهَا: «كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ»: فَلَا زِمَ هَذَا أَنْ يَرَى عَوْرَتَهَا وَتَرَى عَوْرَتَهُ، وَأَمَّا حَدِيثُ: «تَوَقَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا رَأَيْتُهُ مِنْهُ وَمَا رَأَاهُ مِنِّي»^(١) يَعْنِي: الْفَرْجَ، فَهَذَا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ لَا يَصِحُّ، بَلْ إِنَّ الرَّجُلَ يَجُوزُ أَنْ يَكْشِفَ عَوْرَتَهُ لِامْرَأَتِهِ، وَالْمَرْأَةُ يَجُوزُ أَنْ تَكْشِفَ عَوْرَتَهَا لِلرَّجُلِ؛ لِعُمُومِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِغُرُوحِهِمْ حَافِظُونَ ۖ﴾ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُهُمْ فَلَا يَنْهَاهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴿٢٩﴾.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّهُ فِي عَهْدِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ أَنْوَارٌ، فَكَشَفُ الْعَوْرَةِ لَا يَلْزِمُ مِنْهُ الرُّؤْيَةُ.

فَالْجَوَابُ: أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَمْ يَكُنْ إِيَّانُهُ أَهْلُهُ مُقْتَصِرًا عَلَى اللَّيْلِ، بَلْ كَانَ يَأْتِي أَهْلُهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، ثُمَّ إِنَّهُ لَوْ كَانَ هُنَاكَ فَرْقٌ لَجَاءَتِ السُّنَّةُ بِهِ، ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِغُرُوحِهِمْ حَافِظُونَ ۖ﴾ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُهُمْ فَلَا يَنْهَاهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴿٢٩﴾ [المعارج: ٢٩-٣٠]، وَمِنْ حِفْظِ الْفَرْجِ سِتْرُهُ، فَإِذَا اسْتَشْنَى الْأَزْوَاجُ، دَلَّ هَذَا عَلَى جَوَازِ كَشْفِهِ لِلزَّوْجِ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: جَوَازُ اغْتِسَالِ الرَّجُلِ وَزَوْجَتِهِ عَارِيَيْنِ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ، وَوَجْهُهُ: فِعْلُ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَعَ زَوْجَتِهِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(١) أخرجه أبو الشيخ في (أخلاق النبي ﷺ وآدابه)، باب صفة النبي ﷺ عند غشيان أهله، رقم (٧٤٠)، وفي سنده محمد بن القاسم الأسدي، وهو كذاب، التقريب رقم (٦٢٢٩).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَذَا خَاصٌّ بِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قُلْنَا: لَا يُوجَدُ دَلِيلٌ عَلَى الْخُصُوصِيَّةِ، وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ يَتَّخِذُهَا بَعْضُ النَّاسِ، إِذَا عَجَزَ عَنِ الْجَوَابِ قَالَ: هَذَا خَاصٌّ بِهِ، وَالْأَصْلُ عَدَمُ الْخُصُوصِيَّةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]، وَلَأنَّهُ لَوْ أَرَادَ الْخُصُوصِيَّةَ لَبَيَّنَ ذَلِكَ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَمْرَأَةٌ مُؤْمِنَةٌ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأحزاب: ٥٠]. وَلَمَّا تَزَوَّجَ ﷺ زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ امْرَأَةً ابْنِهِ بِالتَّبْنِيِّ قَالَ تَعَالَى: ﴿لَكَ لَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَنْزَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ مَا ثَبَتَ لِلرَّسُولِ ﷺ ثَبَتَ لِلأُمَّةِ إِلَّا بِدَلِيلٍ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لَوْ اغْتَسَلَتِ الْمَرْأَةُ مِنَ الْإِنَاءِ أَوْ لَا وَحْدَهَا، ثُمَّ جَاءَ الرَّجُلُ لِيَغْتَسِلَ مِنْ بَقِيَّةِ مَائِهَا فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

فَالْجَوَابُ: فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ لَهُ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَتَطَهَّرَ بِفَضْلِ طَهْوَرِ الْمَرْأَةِ، فَيَتَوَضَّأُ أَوْ يَغْتَسِلُ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ لَا يَنْجُسُ إِذَا خَلَّتْ بِهِ الْمَرْأَةُ.

وَلَمَّا اغْتَسَلَتْ مَيْمُونَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ لِيَغْتَسِلَ بِمَا فَضَلَ مِنْ مَائِهَا قَالَتْ: إِنِّي كُنْتُ جُنْبًا، فَقَالَ ﷺ: «إِنَّ الْمَاءَ لَا يُجْنِبُ»^(١). وَهَذَا مِنْ حُسْنِ تَعْلِيمِ

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الطهارة، باب الماء لا يجنب، رقم (٦٨)، والترمذي: كتاب الطهارة، باب ما جاء في الرخصة في ذلك، رقم (٦٥)، والنسائي: كتاب المياه، رقم (٣٢٥)، وابن ماجه: كتاب الطهارة، باب الرخصة بفضل وضوء المرأة، رقم (٣٧٠)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قال: اغتسل بعض أزواج النبي ﷺ، ولم يسمها.

الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَي: إِنَّ جَنَابَتَكَ لَا تَتَعَدَّى إِلَى الْمَاءِ. وَهَذَا كَقَوْلِ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لَمَّا طَلَبَ الرَّسُولُ ﷺ مِنْهَا أَنْ تَأْتِيَ بِالْحُمْرَةِ مِنَ الْمَسْجِدِ، قَالَتْ: قُلْتُ: إِنِّي حَائِضٌ؟ قَالَ: «إِنَّ حَيْضَتَكَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ»^(١).

وَأَمَّا مَا وَرَدَ مِنَ النَّهْيِ عَنْهُ فَإِنَّهُ مُحْمُولٌ عَلَى الْأَوَّلَى، أَي: أَنْ الْأَوَّلَى أَنْ لَا يَغْتَسِلَ الرَّجُلُ بِفَضْلِ الْمَرْأَةِ وَلَا الْمَرْأَةُ بِفَضْلِ الرَّجُلِ، وَلَكِنْ لَوْ فَعَلَ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَضِيرُ. فَإِذَا سَأَلَ سَائِلٌ: هَلِ الْأَفْضَلُ أَنْ أَغْتَسِلَ أَوْ لَا ثُمَّ تَأْتِيَ الزَّوْجَةُ بَعْدِي، أَوْ أَنْ تَغْتَسِلَ هِيَ أَوْ لَا ثُمَّ أَغْتَسِلَ أَنَا بَعْدَهَا؟

قُلْنَا: الْأَفْضَلُ أَنْ تَغْتَسِلَا جَمِيعًا، مَعَ أَنَّ هَذَا بِحَسَبِ الْعُرْفِ لَيْسَ هُوَ الْأَوَّلَى، وَأَنَّ الْأَوَّلَى حَسَبَ الْعُرْفِ التَّعَاقُبُ، لَكِنَّ الشَّرْعَ فَوْقَ الْعُرْفِ، فَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِذَلِكَ؛ فَقَدْ جَاءَ فِي السُّنَنِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَغْتَسِلُ الرَّجُلُ بِفَضْلِ الْمَرْأَةِ وَلَا الْمَرْأَةُ بِفَضْلِ الرَّجُلِ، وَلِيُغْتَرِفَا جَمِيعًا»^(٢) وَهَذِهِ سُنَّةٌ قَوْلِيَّةٌ.

وَأَمَّا السُّنَّةُ الْفِعْلِيَّةُ فَهِيَ فِعْلُ النَّبِيِّ ﷺ مَعَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

الْفَائِدَةُ الثَّلَاثَةُ: أَنَّ اغْتِسَالَ الزَّوْجِ وَزَوْجَتِهِ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ يُوجِبُ الْمَوَدَّةَ وَالْأُلْفَةَ، وَهَذَا أَمْرٌ يَعْرِفُهُ مَنْ ذَاقَ، وَقَدْ يَسْتَبْعِدُ الْإِنْسَانُ ذَلِكَ، لَكِنَّهُ فِي الْوَاقِعِ مُؤَكَّدٌ أَنَّ الْأُلْفَةَ وَالْمَوَدَّةَ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ إِذَا اغْتَسَلَا جَمِيعًا مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ أَفْضَلُ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الحيض، باب جواز غسل الحائض رأس زوجها، رقم (٢٩٨).

(٢) أخرجه أحمد (٤/ ١١١)، وأبو داود: كتاب الطهارة، باب النهي عن ذلك [الوضوء بفضل وضوء المرأة]، رقم (٨١)، والنسائي: كتاب الطهارة، باب ذكر النهي عن الاغتسال بفضل الجنب، رقم (٢٣٨)، من حديث حميد بن عبد الرحمن الحميري، عن رجل قد صحب النبي ﷺ.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: جَوَازُ تَصْرِيحِ الْإِنْسَانِ بِمَا يُسْتَحْيَا مِنْهُ نَشْرًا لِلْعِلْمِ، وَهَذَا يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «كُنْتُ أَعْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ»، «يَأْمُرُنِي فَأَتَزِرُ فَيُبَاشِرُنِي وَأَنَا حَائِضٌ»، وَ«يُخْرِجُ رَأْسَهُ إِلَيَّ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ فَأَغْسِلُهُ وَأَنَا حَائِضٌ»، فَمَتَى كَانَ فِي التَّصْرِيحِ بِمَا يُسْتَحْيَا مِنْهُ نَشْرٌ لِلْعِلْمِ كَانَ أَمْرًا مَطْلُوبًا، وَهَذَا يَدْخُلُ تَحْتَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ﴾ [الأحزاب: ٥٣].

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا أَمَكَّنَ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَسْأَلَ عَنْ شَيْءٍ يُسْتَحْيَا مِنْهُ، فَهَلِ الْأَوَّلَى أَنْ يَسْأَلَ عَنْهُ سِرًّا أَوْ عَلَنًا؟

قُلْنَا: الْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ سِرًّا؛ إِلَّا فِي مَسْأَلَةٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهَا عَامَّةُ النَّاسِ، فَلَا حَرَجَ أَنْ يَسْأَلَ عَلَنًا حَتَّى يَنْتَفِعَ النَّاسُ مَعَهُ، وَقَدْ كَانَ هَذَا دَأْبَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يَسْأَلُونَ عَنِ الْحَقِّ وَإِنْ كَانَ يُسْتَحْيَا مِنْهُ عَادَةً، جَاءَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ غُسْلٍ إِذَا هِيَ اخْتَلَمَتْ؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِذَا هِيَ رَأَتْ الْمَاءَ»^(١)، وَهَذَا السُّؤَالُ سُؤَالٌ يُسْتَحْيَا مِنْهُ عَادَةً؛ وَلِهَذَا قَدِمْتُ قَبْلَهُ قَوْلَهَا: إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ، هَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ غُسْلٍ إِذَا هِيَ اخْتَلَمَتْ؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِذَا هِيَ رَأَتْ الْمَاءَ».

وَقَدْ أَثْنَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَلَى نِسَاءِ الْأَنْصَارِ فَقَالَتْ: «نِعْمَ النِّسَاءُ نِسَاءُ الْأَنْصَارِ لَمْ يَمْنَعْنَهُنَّ الْحَيَاءُ أَنْ يَتَفَقَّهْنَ فِي الدِّينِ»^(٢).

(١) أخرجه البخاري: كتاب الغسل، باب إذا احتلمت المرأة، رقم (٢٨٢)، ومسلم: كتاب الحيض، باب وجوب الغسل على المرأة بخروج المني منها، رقم (٣١٣)، من حديث أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.
(٢) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب الحياء في العلم، (٣٨/١)، معلقا، ووصله مسلم: كتاب الحيض، باب استحباب استعمال المغتسلة من الحيض فرصة من مسك في موضع الدم، رقم (٣٣٢/٦١).

فَعَلَيْكَ أَنْ تَسْأَلَ عَنْ كُلِّ مَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ وَإِنْ كَانَ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي يُسْتَحْيَا مِنْهَا؛ مِنْ أَجْلِ أَنْ تَكُونَ عَلَى بَصِيرَةٍ مِنَ الْأَمْرِ.

الْفَائِدَةُ الْخَامِسَةُ: أَنَّ غَمَسَ الْجُنُبِ يَدِيهِ لِلَاغْتِسَالِ لَا يُنَجِّسُ الْمَاءَ، وَلَا يَجْعَلُهُ طَاهِرًا غَيْرَ مُطَهَّرٍ، كَمَا قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ؛ لِقَوْلِهَا: «مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ»، وَفِي لَفْظٍ: «نَغْتَرِفُ مِنْهُ جَمِيعًا»، وَلَكِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَانَ يَغْسِلُ كَفَّيْهِ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَ هُمَا الْإِنَاءَ؛ لِأَنَّهَا آلَةُ الْغَرْفِ.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: أَنَّهُ يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يُبَاشِرَ زَوْجَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ؛ لِقَوْلِهَا: «وَكَانَ يَأْمُرُنِي فَاتَزَرُّ، فَيُبَاشِرُنِي وَأَنَا حَائِضٌ» وَلَكِنْ بِدُونِ جِمَاعٍ فِي الْفَرْجِ؛ لِهَذَا الْحَدِيثِ، وَلِلْحَدِيثِ الْآخَرِ الصَّرِيحِ وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ: «اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ»^(١)، فَالْجِمَاعُ فِي الْفَرْجِ مُحَرَّمٌ، وَأَمَّا مَا عَدَا ذَلِكَ فَهُوَ جَائِزٌ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ - وَهُوَ أَشَدُّ النَّاسِ حَيَاءً وَأَنْفَاهُمْ لِلَّهِ وَأَخْشَاهُمْ لَهُ - كَانَ يُبَاشِرُ زَوْجَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: أَنَّهُ يَجُوزُ لِلزَّوْجَةِ فِي غَيْرِ الْحَيْضِ أَنْ يُبَاشِرَهَا زَوْجُهَا بِدُونِ إِزَارٍ؛ لِأَنَّ كَوْنَ الرَّسُولِ ﷺ يَأْمُرُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنْ تَأْتِرَ فِي حَالِ الْحَيْضِ، دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَأْمُرُهَا أَنْ تَأْتِرَ فِي غَيْرِ حَالِ الْحَيْضِ.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: أَنَّهُ يَنْبَغِي لَهُ عِنْدَ مُبَاشَرَتِهَا وَهِيَ حَائِضٌ أَنْ يَأْمُرَهَا بِالِاتِّزَارِ، أَيْ: بِأَنْ تَلْبَسَ إِزَارًا؛ كَيْلَا يَرَى مِنْهَا مَا تَتَقَرَّرُ نَفْسُهُ مِنْهُ، فَإِنَّهَا إِذَا كَانَتْ حَائِضًا فَإِنَّ الدَّمَ يَخْرُجُ مِنْهَا، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ إِذَا رَأَى الدَّمَ يَخْرُجُ مِنَ الْفَرْجِ فَسَوْفَ يَتَقَرَّرُ، وَرَبَّمَا

(١) أخرجه مسلم: كتاب الحيض، باب جواز غسل الحائض رأس زوجها، رقم (٣٠٢)، من حديث

أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

يَكْرَهُ أَنْ يُجَامِعَهَا إِذَا طَهُرَتْ، فَكَانَ هَذَا فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنْ يَتَوَقَّى الْإِنْسَانُ كُلَّ شَيْءٍ يُوجِبُ تَقَرُّزَ النَّفْسِ مِنْهُ.

الْفَائِدَةُ الثَّاسِعَةُ: جَوَازُ اسْتِمْتَاعِ الرَّجُلِ مِنَ الْحَائِضِ بِمَا دُونَ الْفَرْجِ؛ لِقَوْلِهَا: «يَأْمُرُنِي فَأَنْزِرُ، فَيُبَاشِرُنِي»، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُبَاشَرَةَ كَانَتْ مِنْ تَحْتِ الْإِزَارِ لَكِنَّهَا بِدُونِ جَمَاعٍ.

فَإِنْ سَأَلَ سَائِلٌ: هَلْ لِلزَّوْجِ أَنْ يَتَقَصَّدَ الْإِنْزَالَ أَثْنَاءَ مُبَاشَرَتِهِ لِزَوْجَتِهِ الْحَائِضِ؟ فَالْجَوَابُ: نَعَمْ، لَهُ أَنْ يَتَعَمَّدَ الْإِنْزَالَ، وَإِذَا حَصَلَ الْإِنْزَالُ بِالْمُبَاشَرَةِ أَوْ بِالتَّذَكُّرِ وَجَبَ الْغُسْلُ، فَمَتَى حَصَلَ الْإِنْزَالُ بِشَهْوَةٍ - عَلَى أَيِّ وَجْهِ كَانَ - وَجَبَ الْغُسْلُ، بَلْ وَلَهُ أَنْ يَسْتَمْنِيَ فِي يَدِ امْرَأَتِهِ.

الْفَائِدَةُ الْعَاشِرَةُ: جَوَازُ إِخْرَاجِ الْمُعْتَكِفِ جُزْءًا مِنْ بَدَنِهِ مِنَ الْمَسْجِدِ؛ لِقَوْلِهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «كَانَ يُخْرِجُ رَأْسَهُ إِلَيَّ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ»، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الرَّأْسُ أَوْ الْيَدَ أَوْ الْقَدَمَيْنِ، مِثْلُ أَنْ يَضْطَجِعَ وَيُخْرِجَ قَدَمَيْهِ مِنَ الْمَسْجِدِ، أَوْ يَتَنَاوَلَ شَيْئًا بِيَدَيْهِ مِنْ خَارِجِ الْمَسْجِدِ، أَوْ يُخْرِجَ رَأْسَهُ يَنْظُرُ، فَإِنَّ هَذَا لَا يُعَدُّ خُرُوجًا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُهُ.

لَكِنْ لَوْ خَرَجَ بِجَمِيعِ بَدَنِهِ لَيَنْظُرُ فَإِنَّ ذَلِكَ يُفْسِدُ الْإِعْتِكَافَ، إِلَّا فِي الْحَالِ الَّتِي يَجُوزُ فِيهَا لِلْمُعْتَكِفِ أَنْ يُخْرِجَ.

الْفَائِدَةُ الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: جَوَازُ تَنْظُفِ الْمُعْتَكِفِ؛ لِقَوْلِهَا: «يُخْرِجُ رَأْسَهُ إِلَيَّ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ فَأَغْسِلُهُ»، وَعَلَى هَذَا نَقُولُ: إِنَّ النَّظَافَةَ أَمْرٌ مَطْلُوبٌ، سَوَاءً كَانَ الْإِنْسَانُ مُعْتَكِفًا أَوْ غَيْرَ مُعْتَكِفٍ، وَأَمَّا الْقَذَارَةُ وَعَدَمُ مُبَالَاةِ الْإِنْسَانِ بِنَفْسِهِ فَهَذَا لَا يَنْبَغِي؛

لَا تَنَاسُ وَلَا تَحْمِلْتُهُ مِنْ نَفْسِكَ فَإِنَّ غَيْرَكَ لَا يَتَحَمَّلُهُ؛ وَلِذَلِكَ يَفْعَلُ الْإِنْسَانُ الشَّيْءَ الَّذِي يَسْتَقْدِرُهُ مِنْ غَيْرِهِ اسْتِقْدَارًا عَظِيمًا، فَتَجِدُ الْإِنْسَانَ فِي الْاسْتِنْجَاءِ مَثَلًا يُبَاشِرُ النَّجَاسَةَ وَلَا يَرَى فِي هَذَا شَيْئًا، لَكِنْ لَوْ كَانَ مِنْ غَيْرِهِ لَاسْتَقْدَرَ هَذَا، فَلَا تَقْسِرِ النَّاسَ بِنَفْسِكَ، بَلْ قَسِرْ نَفْسَكَ بِالنَّاسِ فِيَمَا يَتَعَلَّقُ بِمُوَاجَهَةِ النَّاسِ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ عَشْرَةٌ: طَهَارَةُ بَدَنِ الْحَائِضِ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ تَغْسِلُ رَأْسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ حَائِضٌ، وَلَوْ كَانَتْ نَجِسَةً الْبَدَنُ مَا أَزْدَادَ رَأْسُهُ مِنْ غَسْلِهَا إِلَّا نَجَاسَةً، وَبِهِ نَعْرِفُ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَىٰ فَاَعِزُّوا لِنِسَاءِ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ الْجَمَاعُ وَلَيْسَ الْقُرْبَ مُطْلَقًا.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ عَشْرَةٌ: هَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ خِدْمَةِ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا، أَوْ نَقُولُ: جَوَازُ اسْتِخْدَامِ الرَّجُلِ زَوْجَتَهُ فِيمَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ.

وَجْهُهُ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَتْ تُرَجِّلُ شَعَرَ الرَّسُولِ ﷺ وَتَغْسِلُهُ، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يُجَوِّزُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَخْدُمَ زَوْجَهَا حَتَّى فِي هَذِهِ الْأُمُورِ الْخَاصَّةِ بِهِ، وَيَجِبُ عَلَيْهَا أَنْ تَخْدُمَهُ، فَلَوْ قَالَ لَهَا مَثَلًا حَضَرَ الشَّاهِي، أَوْ اطْبُخِيَ الْعِشَاءُ أَوْ الْغَدَاءُ؛ فَإِنَّهَا تَفْعَلُ ذَلِكَ وَجُوبًا، أَمَّا إِذَا قَالَتْ: هَاتِ خَادِمًا فَأَنَا امْرَأَةٌ تَسْتَمْتِعُ مِنِّي بِالْفِرَاشِ فَقَطْ، أَمَّا هَذَا فَعَلَيْكَ فِعْلُهُ، أَيْ: أَنْتِ مَنْ تُحْضِرُ الشَّاهِي لِنَفْسِكَ، أَوْ تَطْبُخُ لِنَفْسِكَ، وَإِنْ شِئْتُ قُلْتُ: سَوِّي أَنَا الشَّاهِي، وَاطْبُخِي لِي؛ لِأَنَّكَ مَأْمُورٌ بِالْإِنْفَاقِ عَلَيَّ، وَمِنْ تَمَامِ الْإِنْفَاقِ عَلَيَّ أَنْ تَأْتِي لِي بِالشَّيْءِ كَامِلًا، وَأَنَا لَيْسَ لِي إِلَّا الْأَكْلُ فَقَطْ.

قُلْنَا: هَذَا خِلَافٌ مَا جَاءَتْ بِهِ الشَّرِيعَةُ، فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ

بِالْمَعْرُوفِ ﴿ [النساء: ١٩] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٢٨] فَإِذَا كُنَّا فِي وَسْطِ اعْتَادُوا أَنْ تَقُومَ الْمَرْأَةُ بِمِثْلِ هَذِهِ الْأُمُورِ فَإِنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهَا أَنْ تَقُومَ بِمِثْلِ هَذِهِ الْأُمُورِ، أَمَّا إِذَا كُنَّا فِي وَسْطِ لَمْ يَعْتَادُوا هَذَا فَرُبَّمَا نَقُولُ: إِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ يَشْمَلُ هَذِهِ الصُّورَةَ، فَإِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ لَا تَقُومُ بِمِثْلِ هَذِهِ الْحَوَائِجِ فَإِنَّهَا لَا تُلْزَمُ بِهَا إِذَا كَانَ الْعُزْفُ يَقْتَضِي ذَلِكَ، وَلَكِنْ مَعَ الْأَسْفِ الشَّدِيدِ نَجِدُ بَعْضَ الْمُسْلِمِينَ يُقْلِدُونَ الْكُفَّارَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، فَتَجِدُ الرَّجُلَ هُوَ الَّذِي يَخْدُمُ الْمَرْأَةَ، فَإِذَا خَرَجَتِ الْمَرْأَةُ وَزَوَّجَهَا إِلَى السُّوقِ نَجِدُهُ هُوَ الَّذِي يَحْمِلُ الطِّفْلَ، وَهِيَ تَمْشِي وَرَاءَهُ وَقَدْ تَكُونُ شَابَّةً أَنْشَطَ مِنْهُ، لَكِنَّهُ هُوَ مَنْ يَحْمِلُ الطِّفْلَ، وَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ حَتَّى الْفِطْرَةُ تَحْجُجُ هَذَا الشَّيْءَ.

كَذَلِكَ أَيْضًا نَرَى بَعْضَ الْمُسْلِمِينَ - مَعَ الْأَسْفِ - يُقْلِدُونَ الْكُفَّارَ فِي تَمْجِيدِ النِّسَاءِ، فَيُسَمُّونَ النِّسَاءَ السَّيِّدَاتِ وَالرِّجَالَ الرِّجَالَ، وَقَدْ تَمَجَّدُ الْحَمَامَاتِ كُتِبَ عَلَى أَحَدِهَا: (حَمَامٌ لِلْسَّيِّدَاتِ) وَعَلَى الْآخَرِ: (حَمَامٌ لِلرِّجَالِ) وَهَذَا ظُلْمٌ، فَعَلَيْكَ - عَلَى الْأَقْلَ - بِالْعَدْلِ، فَإِذَا قُلْتَ: (حَمَامٌ لِلْسَّيِّدَاتِ) قُلْ: (حَمَامٌ لِلْسَّادَةِ) وَإِلَّا فَقُلْ: (حَمَامٌ لِلرِّجَالِ) وَبِإِزَائِهِ (حَمَامٌ لِلنِّسَاءِ) فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى، وَهُوَ أَعَدَّلُ الْعَادِلِينَ ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣٤] لَمْ يَقُلْ: قَوَّامُونَ عَلَى السَّيِّدَاتِ، لَكِنْ جَاءَنَا الْبَلَاءُ مِنْ أَعْدَائِنَا الَّذِينَ يُقَدِّسُونَ الْمَرْأَةَ وَيَرْفَعُونَهَا فَوْقَ مَنْزِلَتِهَا؛ مِنْ أَجْلِ الْفِتْنَةِ؛ فَإِنَّهُ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ مَا تَرَكَ فِتْنَةً أَضَرَّ عَلَى الرِّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ^(١)، وَأَنْ فِتْنَةَ بَنِي إِسْرَائِيلَ

(١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب ما يتقى من شؤم المرأة، رقم (٥٠٩٦)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب أكثر أهل الجنة الفقراء، رقم (٢٧٤٠)، من حديث أسامة بن زيد - رضي الله تعالى عنها -.

كَانَتْ فِي النِّسَاءِ^(١)، وَأَعْدَاؤُنَا يَعْلَمُونَ أَنَّهُمْ يَدْخُلُونَ عَلَيْنَا مِنْ مِثْلِ هَذِهِ الْأَبْوَابِ، وَلَكِنَّ الْوَاجِبَ الْقِيَامُ بِالْعَدْلِ، فَتُعْطَى الْمَرْأَةُ حَقَّهَا مِنْ غَيْرِ نَقْصٍ، وَيُعْطَى الرَّجُلُ حَقُّهُ مِنْ غَيْرِ نَقْصٍ وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ﴾ [النحل: ٩٠].

الفائدة الرابعة عشرة: بَيَانُ مَشْرُوعِيَّةِ الْإِعْتِكَافِ؛ لِقَوْلِهَا: «وَهُوَ مُعْتَكِفٌ» وَالْإِعْتِكَافُ الْمَشْرُوعُ مَا كَانَ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَلَيْسَ هُنَاكَ إِعْتِكَافٌ مَشْرُوعٌ، أَي: لَا يُطْلَبُ مِنَّا أَنْ نَعْتَكِفَ فِي أَيِّ سَاعَةٍ شِئْنَا، بَلِ الْمَطْلُوبُ أَنْ يَكُونَ إِعْتِكَافُنَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ؛ تَحْرِيًا لِلَيْلَةِ الْقَدْرِ؛ وَلِهَذَا اعْتَكَفَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْعَشْرَ الْأَوَّلَ مِنْ رَمَضَانَ؛ تَحْرِيًا لِلَيْلَةِ الْقَدْرِ، ثُمَّ اعْتَكَفَ الْعَشْرَ الْأَوْسَطَ مِنْ رَمَضَانَ، ثُمَّ أَوْجَى إِلَيْهِ أَتْمَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ، فَصَارَ يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَاخِرَ مِنْ رَمَضَانَ فَقَطْ^(٢).

فَانْظُرْ كَيْفَ تَنْقَلِ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِنَ الْعَشْرِ الْأَوَّلِ إِلَى الْأَوْسَطِ إِلَى الْآخِرِ، وَلَمْ يَعُدْ مَرَّةً أُخْرَى إِلَى الْإِعْتِكَافِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ أَوْ الْأَوْسَطِ، مَعَ أَنَّ مِنْ عَادَتِهِ أَنَّهُ إِذَا عَمِلَ عَمَلًا أَثْبَتَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَكِنْ لَمَّا كَانَ عَمَلُهُ -وَهُوَ الْإِعْتِكَافُ- تَحْرِيًا لِلَيْلَةِ الْقَدْرِ، وَتَبَيَّنَ أَنَّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ لَيْسَتْ فِي الْأَوَّلِ وَلَا فِي الْأَوْسَطِ لَمْ يَعُدْ إِلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ، وَبِهَذَا نَعْرِفُ أَنَّ مَنْ قَالَ مِنَ الْعُلَمَاءِ: يَنْبَغِي لِمَنْ قَصَدَ الْمَسْجِدَ أَنْ يَنْوِيَ

(١) أخرجه مسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب أكثر أهل الجنة الفقراء، رقم (٢٧٤٢).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب السجود على الأنف والسجود على الطين، رقم (٨١٣)، ومسلم: كتاب الصيام، باب فضل ليلة القدر والحث على طلبها، رقم (١١٦٧/٢١٥)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الِاعْتِكَافَ مُدَّةً لُبِّيهِ فِيهِ، أَنَّ هَذَا قَوْلُ خَطَأٍ، وَهُوَ إِلَى الْبِدْعَةِ أَقْرَبُ مِنْهُ إِلَى السُّنَّةِ، وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ نَدَبَ النَّاسَ إِلَى أَنْ يَتَقَدَّمُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، قَالَ: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ، ثُمَّ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى، فَكَانَتْ قَرَبَ بَدَنَةٍ»^(١).

وَسَيَبْقَى الْإِنْسَانُ خَمْسَ سَاعَاتٍ أَوْ أَكْثَرَ فِي الْمَسْجِدِ، وَلَمْ يَقُلْ: «وَمَنْ تَقَدَّمَ فَلْيَنْوِ الْعِتِكَافَ»، وَلَوْ كَانَ هَذَا مَشْرُوعًا مَا أَخَفَاهُ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَنْ أُمَّتِهِ، وَلَبَيَّنَّهُ لَهُمْ، فَمَا يُوجَدُ فِي بَعْضِ كُتُبِ الْفُقَهَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَوْ فِي كُتُبِ الْعِبَادِ مِنْ أَنَّهُ يَنْبَغِي لِمَنْ قَصَدَ الْمَسْجِدَ أَنْ يَنْوِيَ الْإِعْتِكَافَ فِيهِ، فَهُوَ خَطَأٌ، بَلْ هُوَ إِلَى الْبِدْعَةِ أَقْرَبُ مِنْهُ إِلَى السُّنَّةِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْأَمْرَ وَجَدَ سَبَبُهُ فِي عَهْدِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يُبَكِّرُونَ فِي الْجُمُعَةِ وَيَأْتُونَ قَبْلَ أَنْ تُقَامَ الصَّلَاةُ، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «تَوَيْتُ الْإِعْتِكَافَ مُدَّةً لُبِّي فِي الْمَسْجِدِ»، وَلَا أَرَشَدَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيْهِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَيْسَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ أَذِنَ لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يَعْتَكِفَ فِي غَيْرِ رَمَضَانَ، حِينَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَوْفِ بِنَذْرِكَ» فَاعْتَكَفَ لَيْلَةً^(٢)، وَسَأَلَهُ رَجُلٌ فَقَالَ:

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب فضل الجمعة، رقم (٨٨١)، ومسلم: كتاب الجمعة، باب الطيب والسواك يوم الجمعة، رقم (٨٥٠)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الاعتكاف، باب إذا نذر في الجاهلية أن يعتكف ثم أسلم، رقم (٢٠٤٣)، ومسلم: كتاب الأيمان، باب نذر الكافر وما يفعل فيه إذا أسلم، رقم (١٦٥٦)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أُنْحَرَ إِبِلًا بِبُؤَانَةٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلْ كَانَ فِيهَا وَثْنٌ مِنْ أَوْثَانِ الْجَاهِلِيَّةِ يُعْبَدُ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «هَلْ كَانَ فِيهَا عِيدٌ مِنْ أَعْيَادِهِمْ؟»، قَالَ: لَا، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوْفِ بِنَذْرِكَ»^(١). فَهَذَا الْحَدِيثُ إِنْ صَحَّ يَدُلُّ عَلَى تَعْيِينِ الْأَمَاكِينِ لِلذَّبْحِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَكَّةَ، وَيَدُلُّ أَيْضًا عَلَى أَنَّهُ يُعْتَكَفُ فِي غَيْرِ رَمَضَانَ.

فَالْجَوَابُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنَّ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَذَرَ، وَالنَّذْرُ يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ، بِخِلَافِ الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يَعْتَكِفَ ابْتِدَاءً.

الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَذِنَ لَهُ إِذْنٌ إِبَاحَةٌ وَلَيْسَ إِذْنٌ مَشْرُوعِيَّةٌ، وَالرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَدْ يَأْذُنُ بِالشَّيْءِ إِذْنٌ إِبَاحَةٌ لَا إِذْنٌ مَشْرُوعِيَّةٌ فَلَا يَكُونُ مَشْرُوعًا لِلْأُمَّةِ، لَكِنْ لَوْ فَعَلَهُ الْإِنْسَانُ لَمْ يُبَدَّعْ، وَلَنَا عَلَى ذَلِكَ أَمثلة:

أَوَّلًا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ رَجُلًا عَلَى سَرِيَّةٍ، وَكَانَ يَقْرَأُ لِأَصْحَابِهِ فِي صَلَاتِهِمْ، فَيَخْتِمُ بِ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ كُلَّمَا قَرَأَ فِي الصَّلَاةِ خَتَمَ بِ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، فَلَمَّا رَجَعُوا ذَكَرُوا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «سَلُوهُ لِأَيِّ شَيْءٍ يَصْنَعُ ذَلِكَ؟»، فَسَأَلُوهُ، فَقَالَ: لِأَنَّهَا صِفَةُ الرَّحْمَنِ، وَأَنَا أَحِبُّ أَنْ أَقْرَأَ بِهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَخْبِرُوهُ أَنَّ اللَّهَ يُحِبُّهُ»^(٢)، فَهَلْ يُشْرَعُ لَنَا أَنْ نَخْتِمَ قِرَاءَةَ الصَّلَاةِ بِ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾؟

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الأيمان والنذور، باب ما يؤمر به من الوفاء بالنذر، رقم (٣٣١٣)، من حديث ثابت بن الضحاك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب ما جاء في دعاء النبي ﷺ أُمته إلى توحيد الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى، رقم (٧٣٧٥). ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل قراءة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ رقم (٨١٣)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وَالْجَوَابُ: لَا يُسْرَعُ لَنَا؛ لِأَنَّ نَبِيَّنَا - وَهُوَ أَسْوَتُنَا ﷺ - لَمْ يَكُنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ، لَكِنْ اجْتَهَدَ أَحَدُ الصَّحَابَةِ فَفَعَلَهُ فَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ.

ثَانِيًا: أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تُوْفِّيتُ أُمُّهُ وَهُوَ غَائِبٌ عَنْهَا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أُمِّي تُوْفِّيتُ وَأَنَا غَائِبٌ عَنْهَا، أَيَنْفَعُهَا شَيْءٌ إِنْ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: فَإِنِّي أَشْهَدُكَ أَنَّ حَائِطِي الْمِخْرَافَ صَدَقَةٌ عَلَيْهَا^(١).

فَهَلْ نَقُولُ: إِنَّهُ يُسَنُّ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ وَيُوقِفَ الْبَسَاتِينَ لِأُمِّهِ وَأَبِيهِ؟

الْجَوَابُ: لَا، لَكِنْ لَوْ فَعَلَ فَإِنَّا لَا نُنْكَرُ عَلَيْهِ ذَلِكَ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ لَا يُسَنُّ، أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمْ يَقُلْ لِأُمَّتِهِ: اجْعَلُوا مِنْ بَسَاتِينِكُمْ لَأُمَوَاتِكُمْ، بَلْ قَالَ: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»^(٢) لَمْ يَقُلْ: يَتَصَدَّقُ عَنْهُ، أَوْ يَصُومُ عَنْهُ، أَوْ يُصَلِّي عَنْهُ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ إِذْنَ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ يُوفِيَ بِنَذْرِهِ لَا يَدُلُّ عَلَى الْمَشْرُوعِيَّةِ، وَنَحْنُ نَقُولُ: إِنَّ الْإِعْتِكَافَ الْمَشْرُوعَ هُوَ مَا كَانَ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَيْسَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ اعْتَكَفَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ مِنْ شَوَّالٍ فِي عَامٍ مِنَ الْأَعْوَامِ؟

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوصايا، باب إذا قال: أرضي أو بستاني صدقة لله، رقم (٢٧٥٦)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قُلْنَا: بَلَى، لَكِنَّ هَذَا كَانَ قَضَاءً، وَهُوَ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَمَّا خَرَجَ ذَاتَ يَوْمٍ وَكَانَ فِي الْعَشْرِ الْوَاخِرِ وَجَدَ أَخِيَّةً فِي الْمَسْجِدِ -أي: خِيَمَةً صَغِيرَةً بِقَدْرِ الْإِنْسَانِ- فَلَمَّا رَأَاهَا سَأَلَ عَنْهَا، فَقِيلَ لَهُ: هَذَا خِباءُ عَائِشَةَ، وَحَفْصَةَ، وَزَيْنَبَ، فَأَمَرَ بِأَنْ تُقَصَّ هَذِهِ الْأَخِيَّةُ، وَقَالَ: «الْبَرُّ يُرَدُّ؟»^(١)، وَتَرَكَ الْاِعْتِكَافَ تِلْكَ السَّنَةَ، وَلَمَّا تَرَكَهُ قَضَاءُ مِنْ شَوَالٍ قَضَاءً، كَمَا يُقْضَى الْوِتْرُ إِذَا فَاتَ فَيُقْضَى بِالنَّهَارِ، وَإِلَّا فَإِنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمْ يَعْتَكِفْ فِي غَيْرِ رَمَضَانَ ابْتِدَاءً.

الْفَائِدَةُ الْخَامِسَةُ عَشْرَةَ: اسْتِحْبَابُ تَرْجِيلِ شَعْرِ الرَّأْسِ، فَقَدْ جَاءَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَتْ تُرَجِّلُهُ^(٢)، وَالتَّرْجِيلُ هُوَ أَنْ يُسْرَحَ الشَّعْرَ وَيُدْهَنَ وَيُحَسِّنَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَوْلَى مِنْ كَوْنِ الْإِنْسَانِ شَعْنًا أَغْبَرَ؛ لِأَنَّ كَوْنَ الْإِنْسَانِ نَظِيفًا بَعِيدًا عَنِ الْأَذَى أَوْلَى مِنْ كَوْنِهِ بِالْعَكْسِ، وَمَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ النَّسَاكِ الْعُبَادِ مِنَ الْمُحَافَظَةِ عَلَى أَوْسَاخِ أَبْدَانِهِمْ وَعَلَى أَوْسَاخِ ثِيَابِهِمْ؛ فَإِنَّ هَذَا تَعَبُّدٌ لِلَّهِ بِمَا لَمْ يَشْرَعْهُ اللَّهُ، بَلْ كَانَ الرَّسُولُ ﷺ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يُرَجِّلُ شَعْرَهُ، وَكَانَ يَغْسِلُهُ، فَإِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ مَأْمُورًا بِذَلِكَ -لأنَّهُ مِنْ فِعْلِ الرَّسُولِ ﷺ- كَانَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَكُونَ نَظِيفًا فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ عَشْرَةَ: أَنَّ اتِّخَاذَ شَعْرِ الرَّأْسِ سُنَّةٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الاعتكاف، باب من أراد أن يعتكف ثم بدا له أن يخرج، رقم ومسلم: كتاب الاعتكاف، باب متى يدخل من أراد الاعتكاف في معتكفه، رقم (١١٧٣)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الاعتكاف، باب لا يدخل البيت إلا لحاجة، رقم (٢٠٢٩)، ومسلم: كتاب الحيض، باب جواز غسل الحائض رأس زوجها وترجيله، رقم (٢٩٧)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

اتَّخَذَهُ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ وَقَالَ: إِنَّ اتِّخَاذَ شَعْرِ الرَّأْسِ سُنَّةٌ، وَأَنَّهُ يَنْبَغِي لِلرَّجُلِ أَنْ يُبْقِيَ شَعَرَ رَأْسِهِ لَكِنْ يَتَعَاهَدُهُ بِالتَّنْظِيفِ، وَلَكِنَّ الْآخَرِينَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنَعُوا ذَلِكَ وَقَالُوا: إِنَّ اتِّخَاذَ النَّبِيِّ ﷺ لِلشَّعْرِ لَيْسَ تَعَبُّدًا بَلْ هُوَ عَادَةٌ، وَأَنَّ النَّاسَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ كَانُوا يَعْتَادُونَ اتِّخَاذَ شَعْرِ الرَّأْسِ، فَإِذَا كَانَ مِنْ عَادَةِ النَّاسِ اتِّخَاذُ الشَّعْرِ قُلْنَا لِلْإِنْسَانِ: وَافِقِ النَّاسَ فِي عَادَتِهِمْ؛ لِأَنَّ مُوَافَقَةَ الْعَادَاتِ الَّتِي لَا تُنَافِي الْإِسْلَامَ أَوْلَى مِنَ الشُّذُوزِ؛ وَلِهَذَا نُهِيَ عَنْ لِبَاسِ الشُّهْرَةِ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَلْبَسُ لِبَاسَ الشُّهْرَةِ يَكُونُ شَاذًا بَيْنَ النَّاسِ.

إِذَنْ: هَلِ اتِّخَاذُ شَعْرِ الرَّأْسِ لِلرَّجُلِ سُنَّةٌ يُثَابُ عَلَيْهَا؟

نَقُولُ: فِي هَذَا خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ:

فَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ قَالَ: إِنَّهُ سُنَّةٌ يُثَابُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ هَذَا فِعْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ قَالَ: لَيْسَ بِسُنَّةٍ يُثَابُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَ ذَلِكَ بِمُقْتَضَى الْعَادَةِ، وَالِدَّلِيلُ عَلَى هَذَا أَنَّهُ لَمْ يَأْمُرْ بِهِ بَلْ لَمَّا رَأَى صَبِيًّا قَدْ حُلِقَ بَعْضُ رَأْسِهِ وَتَرَكَ بَعْضُهُ قَالَ: «اخْلِقْهُ كُلَّهُ أَوْ اتْرُكْهُ كُلَّهُ»^(١)، وَلَوْ كَانَ تَرَكَ الشَّعْرَ هُوَ السُّنَّةُ لَقَالَ: «اتْرُكْهُ كُلَّهُ»، وَلَمْ يَقُلْ: «اخْلِقْهُ كُلَّهُ أَوْ اتْرُكْهُ كُلَّهُ»، أَيْ: لَمْ يَجْعَلِ الْأَمْرَ بِالْخِيَارِ؛ لِأَنَّ السُّنَّةَ لَا شَكَّ رَاجِحَةٌ عَلَى غَيْرِهَا.

وَنَظِيرُ شَعْرِ الرَّأْسِ مِنَ الْعَادَاتِ الَّتِي كَانَ الرَّسُولُ ﷺ يَفْعَلُهَا وَلَكِنَّهَا لَيْسَتْ بِعِبَادَةٍ: لِبَاسُ الْإِزَارِ وَالرِّدَاءِ، فَإِنَّ الرَّسُولَ ﷺ يَلْبَسُ الْإِزَارَ وَالرِّدَاءَ، وَرَبُّهَا لَيْسَ

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٨٨)، وأبو داود: كتاب الرجل، باب في الذؤابة، رقم (٤١٩٥)، من حديث

الْقَمِيصَ كَثِيَابَنَا هَذِهِ، وَلَكِنَّ الْإِزَارَ وَالرِّدَاءَ غَالِبًا مَا كَانَ يَلْبَسُهُ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ.

فَهَلْ نَقُولُ: إِنَّ لُبْسَ الْإِزَارِ وَالرِّدَاءِ مِنَ الْأُمُورِ الْمَسْنُونَةِ؟

الْجَوَابُ: لَا، بَلْ نَقُولُ: الْأَمْرُ الْمَسْنُونُ أَنْ يَتَّبِعَ الْإِنْسَانُ فِي لِبَاسِهِ عَادَةً بَلَدَهُ مَا لَمْ تَكُنِ الْعَادَةُ مُخَالَفَةً لِلشَّرْعِ، فَإِنْ خَالَفَتِ الشَّرْعَ فَالشَّرْعُ هُوَ الْحَاكِمُ عَلَى الْعَادَةِ وَلَيْسَتِ الْعَادَةُ حَاكِمَةً عَلَى الشَّرْعِ.

وَهَلْ لُبْسُ الْعِمَامَةِ مِنَ السُّنَّةِ أَوْ لَا؟

نَقُولُ: هِيَ مِنْ هَذَا الْبَابِ أَيْضًا؛ وَلِهَذَا ذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِلَى اسْتِحْبَابِ الْعِمَامَةِ، وَقَالَ: يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَلْبَسَ الْعِمَامَةَ، وَقَالَ آخَرُونَ: بَلْ لُبْسُ الْعِمَامَةِ مِنْ بَابِ الْعَادَاتِ، فَإِنْ كُنْتَ فِي وَسْطٍ يَعْتَادُونَ لُبْسَ الْعِمَامَةِ كَانَ لُبْسُ الْعِمَامَةِ سُنَّةً؛ لِأَنَّ أَتْبَاعَ الْعَادَةِ سُنَّةٌ؛ حَيْثُ كَانَ الرَّسُولُ ﷺ يَتَّبِعُ عَادَةَ النَّاسِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا مَحْذُورٌ شَرْعِيٌّ، وَإِذَا كَانَ مِنَ عَادَةِ النَّاسِ أَلَّا يَلْبَسُوا الْعِمَامَةَ فَلَا تَلْبَسُ.

وَإِذَا كَانَ مِنَ عَادَةِ النَّاسِ أَلَّا يَلْبَسُوا الْعِمَامَةَ وَلَا غَيْرَهَا قُلْنَا: لَا تَلْبَسُ عِمَامَةً وَلَا غَيْرَهَا، وَاتَّبِعِ النَّاسَ؛ لِأَنَّ الرَّأْسَ لَيْسَ بِعَوْرَةٍ حَتَّى نَقُولَ: لَا يَجُوزُ كَشْفُهُ.

وَإِذَا نَظَرْنَا إِلَى مَنْ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ مِنْ سَائِرِ النَّاسِ وَجَدْنَا مِنَ النَّاسِ مَنْ لَا يَلْبَسُ شَيْئًا عَلَى رَأْسِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْبَسُ طَاقِيَةً كَبِيرَةً، وَمَنْ يَلْبَسُ طَاقِيَةً عَادِيَةً لَكِنْ بِدُونِ غُثْرَةٍ أَوْ شِمَاعٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْبَسُ الطَّاقِيَةَ وَالشِّمَاعَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْبَسُ الشِّمَاعَ بِلَا طَاقِيَةٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْبَسُ الْبِرَانِسَ الثِّيَابَ الَّتِي يَكُونُ عَلَيْهَا قُبْعٌ مُتَّصِلٌ بِالْقَمِيصِ. إِذَنْ: هَؤُلَاءِ فِي بِلَادِهِمْ يَلْبَسُونَ هَذَا.

فَنَقُولُ: هَذَا اللَّبَاسُ الَّذِي لِبَسْتُمُوهُ فِي بِلَادِكُمْ هُوَ الْأَفْضَلُ؛ لِأَنَّ السُّنَّةَ أَلَّا يَلْبَسَ الْإِنْسَانُ مَا يَشْتَهَرُ بِهِ عَنْ بَنِي جَنْسِهِ، فَإِنَّهُ قَدْ نُهِيَ عَنْ لِبَاسِ الشُّهُرَةِ^(١).

إِذَنْ: اتَّخَاذُ الشَّعْرِ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ لَيْسَ بِسُنَّةٍ مَا لَمْ يَكُنْ عَادَةً، فَإِذَا كَانَ عَادَةً كَانَ سُنَّةً.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَهَلِ اتَّخَاذُ شَعْرِ اللَّحْيَةِ عَادَةٌ أَوْ عِبَادَةٌ؟

فَالْجَوَابُ: اتَّخَاذُ شَعْرِ اللَّحْيَةِ عِبَادَةٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِهَا فَقَالَ ﷺ: «خَالِفُوا الْمَجُوسَ، خَالِفُوا الْمُشْرِكِينَ، وَفَرُّوا اللَّحَى، وَحُقُّوا الشَّوَارِبَ»^(٢)، وَعَلَى هَذَا فَإِبْقَاءُ شَعْرِ اللَّحْيَةِ سُنَّةٌ يُثَابُ عَلَيْهَا الْإِنْسَانُ، وَنَعْنِي بِقَوْلِنَا: «سُنَّةٌ» أَنَّهَا مِنْ سُنَّةِ الرَّسُولِ ﷺ وَلَكِنَّهَا وَاجِبَةٌ حَسَبَ اضْطِلَاحِ الْعُلَمَاءِ يُثَابُ عَلَيْهَا الْإِنْسَانُ وَيُؤْجَرُ؛ لِأَنَّهُ امْتَثَلَ أَمْرَ الرَّسُولِ ﷺ وَاقْتَدَى بِهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ كَانَ عَظِيمَ اللَّحْيَةِ، كَثِيرَهَا، كَثَّهَا، وَهَذِهِ عَادَةُ الرُّسُلِ أَيْضًا، قَالَ هَارُونُ لِأَخِيهِ مُوسَى: ﴿قَالَ يَبْنَؤُمْ لَا نَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي﴾ [طه: ٩٤].

إِذَنْ: اتَّخَاذُ شَعْرِ اللَّحْيَةِ عِبَادَةٌ وَلَيْسَ بِعَادَةٍ، فَلَا تَرْجِعُ فِيهِ إِلَى الْعَادَةِ، فَلَوْ كُنَّا فِي وَسْطِ أَنْاسٍ يَعْتَادُونَ حَلْقَ اللَّحَى لَا نَقُولُ: إِنَّ السُّنَّةَ حَلْقَهَا تَبَعًا لِعَادَتِهِمْ؛ لِأَنَّ هَذَا مُخَالِفٌ لِلشَّرْعِ.

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٩٢)، وأبو داود: كتاب اللباس، باب في لبس الشهرة، رقم (٤٠٢٩)، وابن ماجه: كتاب اللباس، باب من لبس شهرة من الثياب، رقم (٣٦٠٦)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «مَنْ لَبَسَ ثَوْبَ شَهْرَةٍ فِي الدُّنْيَا، أَلْبَسَهُ اللَّهُ ثَوْبَ مَذَلَةٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

(٢) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب تقليم الأظفار، رقم (٥٨٩٢)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب خصال الفطرة، رقم (٢٥٩)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَمِثْلُ ذَلِكَ أَيْضًا: لَوْ كُنَّا فِي وَسْطِ قَوْمٍ يُسَبِّلُونَ ثِيَابَهُمْ إِلَى مَا تَحْتَ الْكَعْبَيْنِ، فَلَا تُتَابِعُهُمْ فِي هَذِهِ الْعَادَةِ؛ لِأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلشَّرْعِ، وَلَوْ كُنَّا فِي وَسْطِ يَلْبَسُ ذُكُورُهُ خَوَاتِيمَ الذَّهَبِ فَكُلُّ وَاحِدٍ يُقَابِلُكَ عَلَيْهِ خَاتَمٌ ذَهَبٍ فَلَا نَقُولُ: إِنَّ هَذِهِ الْعَادَةَ جَائِزَةٌ؛ لِأَنَّهَا تُخَالِفُ الشَّرْعَ، فَالْعَوَائِدُ الْمُخَالِفَةُ لِلشَّرْعِ مَطْرُوحَةٌ غَيْرُ مَعْمُولٍ بِهَا مَهْمَا كَانَ الْأَمْرُ، وَأَمَّا مَا لَا تُخَالِفُ الشَّرْعَ فَإِنَّ السُّنَّةَ الْعَمَلُ بِهَا، وَأَنْ لَا يُخْرِجَ الْإِنْسَانُ شَاذًا عَنْ بَنِي جَنْسِهِ.



٤٩ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَكَبَّرُ فِي حِجْرِي وَأَنَا حَائِضٌ، فَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ»^(١).

الشَّرْحُ

قَوْلُهَا: «يَتَكَبَّرُ» أَيُّ: يَعْتَمِدُ عَلَى يَدِهِ «فِي حِجْرِي» أَيُّ: فِي حَجْرِهَا أَوْ حِجْرِهَا، يَجُوزُ الْوَجْهَانِ، أَيُّ: بَيْنَ فَخْذَيْهَا وَصَدْرِهَا.

وَقَوْلُهَا: «وَأَنَا حَائِضٌ»: جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ مِنَ الْبَيَاءِ فِي قَوْلِهَا: «حِجْرِي».

وَقَوْلُهَا: «فَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ»: يَعْنِي: وَلَا يَمْنَعُهُ عَنِ الْقِرَاءَةِ كَوْنِي حَائِضَةً.

مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: جَوَازُ اسْتِمَاعِ الْحَائِضِ لِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّهَا سَوَفَ تَسْمَعُ بِلَا شَكٍّ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب قراءة الرجل في حجر امرأته وهي حائض، رقم (٢٩٧)، ومسلم: كتاب الحيض، باب جواز غسل الحائض رأس زوجها وترجيله، رقم (٣٠١).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا حُكْمُ مَسِّ الْحَائِضِ لِلْقُرْآنِ؟

فَالْجَوَابُ: مَسُّ الْقُرْآنِ لَا يَجُوزُ إِلَّا لِطَاهِرٍ؛ لِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ كِتَابًا فَكَانَ فِيهِ: «لَا يَمَسُّ الْقُرْآنُ إِلَّا طَاهِرٌ»^(١)، وَلَكِنْ يَجُوزُ مَسُّهُ مِنْ وَرَاءِ حَائِلٍ، وَلَا يُعَدُّ هَذَا مَسًّا، فَاَلْمُعَلِّمَةُ فِي الْفَصْلِ مَثَلًا وَتُعَلِّمُ الْقُرْآنَ وَهِيَ حَائِضٌ، لَا بَأْسَ بِأَنْ تَلْبَسَ قُفَّازَيْنِ وَتُعَلِّمَ، أَوْ أَنْ تُمَسِّكَهُ بِشَيْءٍ كَمَنْدِيلٍ يَكُونُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمُصْحَفِ وَتُعَلِّمَ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَهَلْ يَجُوزُ لِلْحَائِضِ أَنْ تَقْرَأَ الْقُرْآنَ؟

فَالْجَوَابُ: فِي هَذَا خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، لَكِنَّ شَيْخَ الْإِسْلَامِ ابْنَ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: لَيْسَ فِي مَنَعِ الْحَائِضِ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ سُنَّةٌ صَحِيحَةٌ صَرِيحَةٌ^(٢)، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ سُنَّةٌ صَحِيحَةٌ صَرِيحَةٌ فَلَأَصْلُ الْجَوَازِ، وَلَوْ كَانَتْ قِرَاءَةُ الْحَائِضِ لِلْقُرْآنِ مُحَرَّمَةً، لَكَانَ هَذَا مِمَّا تَعُمُّ الْبَلَوَى بِهِ، وَتَتَوَافَرُ الدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهِ، وَلَمَّا لَمْ يُنْقَلْ إِلَّا بِأَحَادِيثَ ضَعِيفَةٍ أَوْ صَحِيحَةٍ غَيْرِ صَرِيحَةٍ، كَانَ الْأَصْلُ الْجَوَازُ، وَالْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ مُخْتَلِفُونَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ:

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: الْمَنَعُ مُطْلَقًا.

الْقَوْلُ الثَّانِي: الْجَوَازُ مُطْلَقًا.

الْقَوْلُ الثَّالِثُ: الْمَنَعُ إِلَّا لِحَاجَةٍ، وَالحَاجَةُ، مِثْلُ أَنْ تَخْشَى نِسْيَانَهُ، أَوْ أَنْ تَقْرَأَ الْأَوْرَادَ الْقُرْآنِيَّةَ فِي الصَّبَاحِ وَالْمَسَاءِ، أَوْ أَنْ تَتَعَلَّمَ الْقُرْآنَ، أَوْ أَنْ تُعَلِّمَ الْقُرْآنَ.

(١) أخرجه مالك في الموطأ (١/١٩٩، رقم ١)، وأبو داود في المراسيل رقم (٩٤)، والدارمي في سننه رقم (٢٣١٢)، والدارقطني في السنن (١/١٢٢).

(٢) مجموع الفتاوى (٢١/٤٦٠)، والاختيارات العلمية (٥/٣١٤).

المهم: إِذَا كَانَ لِحَاجَةٍ فَلَا بَأْسَ وَإِلَّا فَلَا تَقْرَأْ، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الَّذِي نُفْتِي بِهِ وَهُوَ الْأَقْرَبُ، أَنْ يُقَالَ: الْحَائِضُ تَقْرَأُ الْقُرْآنَ لِلْحَاجَةِ أَوْ الْمَصْلَحَةِ، فَاْلْمَعْلَمَةُ إِذَا كَانَتْ حَائِضًا لَهَا أَنْ تُعَلَّمَ الْفَتَيَاتِ؛ لِأَنَّهَا حَاجَةٌ أَوْ مَصْلَحَةٌ، كَذَلِكَ أَيْضًا إِذَا أَرَادَتْ أَنْ تَقْرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ وَالْمُعَوِّذَتَيْنِ وَ«قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» تُورِدُ بَهْنَ عَلَى نَفْسِهَا؛ لِأَنَّهَا حَاجَةٌ. كَذَلِكَ أَيْضًا إِذَا أَرَادَتْ أَنْ تَتَعَلَّمَ هِيَ كَفَتَاةٍ عَلَيْهَا دَرْسُ قُرْآنٍ، وَتُرِيدُ أَنْ تَقْرَأَ لِتَعَلَّمَ، فَهَذَا أَيْضًا لَا بَأْسَ بِهِ.

الفائدة الثانية: أَنَّ بَدَنَ الْحَائِضِ طَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ نَجِسًا لَكَانَ قَدْرًا، وَلَوْ كَانَ قَدْرًا لَمْ يَكُنْ مِنَ الْأَدَبِ أَنْ يُقْرَأَ فِيهِ الْقُرْآنُ.

الفائدة الثالثة: بَسَاطَةُ النَّبِيِّ ﷺ مَعَ أَهْلِهِ؛ حَيْثُ يَتَكَيُّ فِي حِجْرِهَا، وَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ، وَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ تَوَاضَعُ وَتَنَازُلٌ مَعَ الْأَهْلِ، يُوجِبُ الْمَحَبَّةَ وَالْأُلْفَةَ وَعَدَمَ الْكُلْفَةِ، وَيَا لَيْتَنَا تَتَأَسَّى بِالرُّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي هَذِهِ الْأَخْلَاقِ الْفَاضِلَةِ الطَّيِّبَةِ! لَكِنِ الْوَاحِدُ مَنَّا لَا يَعْرِفُ أَنْ يُضَاجِعَ امْرَأَتَهُ إِلَّا فِي الْفِرَاشِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ رُبَّمَا لَا يَقْرُبُهَا وَلَا تَقْرُبُهُ، كَأَنَّهَا أَجْنَبِيَّةٌ عَنْهُ! وَهَذَا لَا يَنْبَغِي، فَكَلِمًا حَصَلَ تَقَارُبٌ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ، فَهُوَ أَحْسَنُ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْأُلْفَةِ وَالْحَيَاةِ السَّعِيدَةِ وَعَدَمِ التَّفَرِّقَةِ.

الآن: وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى، وَلِرَسُولِهِ ﷺ الْخُلُقُ الْأَكْمَلُ، لَوْ أَنَّ رَئِيسَ الدَّوْلَةِ -الْمَلِكَ أَوْ رَئِيسَ الْوُزَرَاءِ أَوْ غَيْرَهُ- جَلَسَ إِلَى امْرَأَتِهِ وَاتَّكَأَ فِي حِجْرِهَا، فَفِي ظَنِّي أَنَّ النَّاسَ سَيَعْيُونَهُ، وَلَكِنْ مَنْ عَابَهُ فَهُوَ الْمَعِيبُ فِي الْوَاقِعِ، فَهَذَا مِنْ خُلُقِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَلَكِنْ بِالتَّأَكِيدِ أَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَا كَانَ يَفْعَلُ هَذَا أَمَامَ النَّاسِ، وَلَكِنْ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَهْلِهِ.

٥٠ - عَنْ مُعَاذَةَ بِنْتِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَتْ: «سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَقُلْتُ: مَا بَالُ الْحَائِضِ تَقْضِي الصَّوْمَ، وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ؟ فَقَالَتْ: أَحْرُورِيَّةٌ أَنْتِ؟ فَقُلْتُ: لَسْتُ بِحُرُورِيَّةٍ، وَلَكِنِّي أَسْأَلُ، فَقَالَتْ: كَانَ يُصَيِّنَا ذَلِكَ، فَنُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ، وَلَا نُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ»^(١).

الشرح

«مُعَاذَةُ»: امْرَأَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ.

قَوْلُهَا: «مَا بَالُ» أَي: مَا شَأْنُ «الْحَائِضِ تَقْضِي الصَّوْمَ وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ»، وَهَذَا إِشْكَالٌ وَارِدٌ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ عِبَادَةٌ وَالصَّلَاةَ عِبَادَةٌ، وَالصَّلَاةُ أَوْكَدُ مِنَ الصَّوْمِ، فَلِمَاذَا لَا تَقْضِي الصَّلَاةَ وَهِيَ تَقْضِي الصَّوْمَ؟

فَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَحْرُورِيَّةٌ أَنْتِ» سُؤَالُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لِمُعَاذَةَ سُؤَالُ اسْتِعْلَامٍ لَا اعْتِرَاضٍ؛ وَلِهَذَا أَجَابَتْ بِقَوْلِهَا: «لَسْتُ بِحُرُورِيَّةٍ وَلَكِنِّي أَسْأَلُ».

وقولها: «أَحْرُورِيَّةٌ أَنْتِ؟»: لِإِعْرَابِ هَذِهِ الْجُمْلَةِ وَجْهَانِ جَائِزَانِ:

الْأَوَّلُ: يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (حُرُورِيَّةٌ) مُبْتَدَأٌ، وَ(أَنْتِ) فَاعِلٌ حَلَّ مَحَلَّ الْحَبْرِ.

وَالثَّانِي: يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (حُرُورِيَّةٌ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَ(أَنْتِ) مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ.

وَلَوْ قُلْتُ: أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ؟ فَهَلْ يَجُوزُ أَيْضًا الْوَجْهَانِ؟

وَالْجَوَابُ: لَا يَجُوزُ فِيهَا الْوَجْهَانِ؛ لِعَدَمِ التَّطَابُقِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب لا تقضي الحائض الصلاة، رقم (٣٢١)، ومسلم: كتاب الحيض، باب وجوب قضاء الصوم على الحائض دون الصلاة، رقم (٣٣٥).

إِذْنٌ: كَلِمَةٌ: (قَائِمٌ): تُعَرَّبُ: مُبْتَدَأٌ، وَ(الزَّيْدَانِ): فَاعِلٌ حَلَّ حَلَّ الْخَيْرِ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ نَجْعَلَ (قَائِمٌ) خَبَرًا مُقَدَّمًا؛ لِعَدَمِ التَّطَابُقِ (أَقَائِمَانِ الرَّجُلَانِ) لَا يَجُوزُ الْوَجْهَانِ (قَائِمَانِ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ (الرَّجُلَانِ) مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَلَا يَجُوزُ الْوَجْهَ الثَّانِي إِلَّا عَلَى لُغَةٍ «أَكْلُونِي الْبَرَاعِيثُ» حَيْثُ يُجُوزُ أَنْ تُلْحَقَ عَلَامَةُ الْجَمْعِ أَوْ التَّشْيِيعِ مَا كَانَ عَامِلًا.

وَإِذَا قُلْتَ: «أَحَجَرْتُ أَنْتَ؟» هَلْ يَجُوزُ فِيهَا الْوَجْهَانِ؟

وَالْجَوَابُ: لَا يَجُوزُ فِيهَا إِلَّا وَجْهٌ وَاحِدٌ، «حَجَرْتُ» خَبَرٌ مُقَدَّمٌ وَ«أَنْتَ» مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ نَجْعَلَ «حَجَرْتُ» مُبْتَدَأً، وَ«أَنْتَ» فَاعِلًا سَدَّ مَسَدَّ الْخَيْرِ؛ لِأَنَّهُ جَامِدٌ، وَالْجَامِدُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَرْفَعَ الْفَاعِلُ.

«أَقَائِمٌ أَنْتَ» يَجُوزُ فِيهَا الْوَجْهَانِ، أَمَّا «أَحَجَرْتُ أَنْتَ» فَلَا يَجُوزُ فِيهَا إِلَّا وَجْهٌ وَاحِدٌ؛ وَالسَّبَبُ أَنَّ (قَائِمٌ أَنْتَ) وَصْفٌ يَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ، وَ(حَجَرْتُ) اسْمٌ جَامِدٌ لَا يَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ.

مَسْأَلَةٌ: هَلْ نَسْتَطِيعُ أَنْ نَقُولَ: الْمَشَقَّةُ تَنْقُضُ الْوُجُوبَ؟

الْجَوَابُ: لَا، بَلْ نَقُولُ: الْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ.



كِتَابُ الصَّلَاةِ



قَوْلُهُ: «كِتَابُ»: اعْلَمْ أَنَّ الْمُؤَلِّفِينَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ يُعْنَوْنُونَ تَأْلِيفَهُمْ كَالْتَّالِي:

(كِتَابُ)، يُعْنَوْنُونَ بِهِ عَنِ الْجِنْسِ.

و(بَابُ)، يُعْنَوْنُونَ بِهِ عَنِ النَّوعِ.

و(فَصْلُ)، يُعْنَوْنُونَ بِهِ عَنِ الْآحَادِ.

و(تَبَيُّنُ)، أَي: بَقِيَّةٌ، لَا عِلَاقَةَ لَهَا بِالْمَوْضُوعِ.

و(تَنْبِيْهُ)، يُعْنَوْنُونَ بِهِ عَنِ خَوْفِ الْحَطَأِ فِي الْفَهْمِ.

وَهَذِهِ تَحْدُودُهَا كَثِيرًا فِي الْكُتُبِ الْمُؤَلَّفَةِ.

قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «الصَّلَاةُ»: الصَّلَاةُ تَرْجُمَةُ لَجِنْسٍ مِنَ الْعُلُومِ يَدْخُلُ تَحْتَهُ أَنْوَاعُ مِنَ الصَّلَوَاتِ: كَالْفَرَائِضِ، وَالنَّوَافِلِ، وَالْكُسُوفِ، وَالِاسْتِسْقَاءِ، وَالْجُمُعَةِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَالصَّلَاةُ فِي اللُّغَةِ: الدُّعَاءُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]، أَي: ادْعُ

لَهُمْ.

وَهُنَا نَقَفُ لِنَسْأَلَ مَا مَعْنَى قَوْلِ الْإِنْسَانِ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ؟

الْجَوَابُ: مَعْنَاهُ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ: اللَّهُمَّ أَثْنِ عَلَيْهِ فِي الْمَلَأِ الْأَعْلَى، هَكَذَا قَالَ

أبو العالِيَّة^(١)، وتلقَّاهُ عنه كثيرٌ من أهلِ العلمِ بالقَبُولِ، فَمَعْنَى اللّهِمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ؛ أي: أَثْنِ عَلَيْهِ فِي الْمَلَأِ الْأَعْلَى عِنْدَ الْمَلَائِكَةِ، وَإِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ إِذَا صَلَّى عَلَى النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- مَرَّةً، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهَا بِهَا عَشْرًا، فَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ يُثْنِي عَلَى مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ ﷺ عِنْدَ الْمَلَأِ الْأَعْلَى عَشْرَ مَرَّاتٍ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى فَضِيلَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وفي الشَّرْع: عِبَادَةُ ذَاتِ أَقْوَالٍ وَأَفْعَالٍ مَعْلُومَةٍ، مُفْتَتِحَةٌ بِالتَّكْبِيرِ، مُحْتَمَةٌ بِالتَّسْلِيمِ.

وَعَرَفَهَا الْبَعْضُ بِقَوْلِهِمْ: إِنَّهَا أَقْوَالٌ وَأَفْعَالٌ مَعْلُومَةٌ، مُفْتَتِحَةٌ بِالتَّكْبِيرِ، مُحْتَمَةٌ بِالتَّسْلِيمِ.

وَهَذَا تَعْرِيفٌ قَاصِرٌ، بَلْ نَقُولُ: هِيَ (عِبَادَةٌ) فَيَجِبُ أَنْ نَقْرَنَ كُلَّ التَّعْرِيفَاتِ الشَّرْعِيَّةِ إِذَا كَانَتْ مِنَ الْعِبَادَاتِ بِقَوْلِنَا: «عِبَادَةٌ»؛ حَتَّى يَشْعُرَ الْإِنْسَانُ بِأَنَّهُ يَتَعَبَّدُ لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ بِهَذَا الْأَمْرِ.

وهي مُشْتَقَّةٌ مِنَ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهَا صِلَةٌ بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ رَبِّهِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا قَامَ يُصَلِّي فَإِنَّهُ يُنَاجِي رَبَّهُ.

وقيل: مِنَ الصَّلَوَيْنِ، وَالصَّلَوَانِ عِرْقَانِ فِي الظَّهْرِ يَنْحَنِيانِ إِذَا رَكَعَ الْإِنْسَانُ، لَكِنَّ الْمَعْنَى الْأَوَّلَ أَسَدُّ وَأَتَمُّ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَتَى فُرِضَتِ الصَّلَاةُ؟

(١) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾، (٦/ ١٢٠) معلقا، ووصله ابن أبي حاتم في تفسيره، كما ذكره الحافظ في الفتح (٨/ ٥٣٣).

قُلْنَا: فُرِضَتِ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةَ الْإِسْرَاءِ وَالْمِعْرَاجِ، وَكَانَ ذَلِكَ قَبْلَ الْهَجْرَةِ بِثَلَاثِ سَنَوَاتٍ، أَوْ سَنَةٍ وَنِصْفٍ، عَلَى خِلَافٍ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ.

فَإِنْ قِيلَ: وَأَيْنَ فُرِضَتِ الصَّلَاةُ؟

فَالْجَوَابُ: فَوْقَ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ؛ لِأَنَّهَا فُرِضَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ فَوْقَ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ، فِي أَعْلَى مَكَانٍ وَصَلَ إِلَيْهِ بَشَرٌ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَكَيْفَ فُرِضَتْ؟

فَالْجَوَابُ: فُرِضَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مِنْ رَبِّ الْعِزَّةِ وَالْجَلَالِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِدُونِ وَاسِطَةٍ، وَلَا نَعْلَمُ فَرِيضَةً فُرِضَتْ عَلَى الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِدُونِ وَاسِطَةٍ غَيْرِهَا، وَكَانَ ذَلِكَ قَبْلَ الْهَجْرَةِ بِثَلَاثِ سَنَوَاتٍ، وَفُرِضَتْ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ إِلَّا الْمَغْرِبَ فَثَلَاثًا؛ لِأَنَّهَا وَثُرَ النَّهَارُ، وَلَمَّا هَاجَرَ زَيْدٌ فِي صَلَاةِ الْحَضَرِ إِلَى أَرْبَعٍ، وَبَقِيَ صَلَاةُ السَّفَرِ^(١).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَكَمْ فُرِضَتْ؟

فَالْجَوَابُ: فُرِضَتْ خَمْسِينَ صَلَاةً فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، وَلَكِنَّ النَّبِيَّ ﷺ الَّذِي هُوَ أَعْبَدُ النَّاسِ لِلَّهِ وَأَشَدُّهُمْ تَسْلِيماً لِحُكْمِهِ، يَسَّرَ اللَّهُ لَهُ مُوسَى بْنُ عِمْرَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَسَأَلَهُ: مَاذَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَعَلَى أُمَّتِكَ؟ قَالَ: فَرَضَ عَلَيَّ وَعَلَى أُمَّتِي خَمْسِينَ صَلَاةً فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب كيف فرضت الصلاة في الإسراء؟، رقم (٣٥٠)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة المسافرين وقصرها، رقم (٦٨٥)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

انْتَبِهْ: فالرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حِينَ فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِ خَمْسِينَ صَلَاةً رَضِيَ وَسَلَّم وَأَطَاعَ، وَلَمْ يَحْضُلْ فِي قَلْبِهِ أَذْنَى تَرَدُّدٍ، وَهَذَا مِنْ كَمَالِ عُبُودِيَّتِهِ، صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ، لَكِنْ - كَمَا قُلْتُ لَكُمْ - قَيَّضَ اللَّهُ لَهُ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: فَرَضَ عَلَيَّ وَعَلَى أُمَّتِي خَمْسِينَ صَلَاةً فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، قَالَ لَهُ: إِنَّ أُمَّتَكَ لَا تُطِيقُ ذَلِكَ؛ إِنِّي قَدْ جَرَّبْتُ النَّاسَ قَبْلَكَ، وَعَالَجْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَشَدَّ الْمُعَالَجَةِ، أَذْهَبَ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلَهُ التَّخْفِيفَ عَنْ أُمَّتِكَ عَلَى اللَّهِ عَزَّجَلَّ يُخَفِّفُ، فَذَهَبَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى اللَّهِ وَسَأَلَهُ التَّخْفِيفَ، فَوَضَعَ عَنْهُ عَشْرًا وَعَشْرًا وَعَشْرًا وَخَمْسًا، حَتَّى بَقِيََتْ خَمْسُ صَلَوَاتٍ، فَقَالَ: ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلَهُ التَّخْفِيفَ، فَنَادَى مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ: إِنِّي قَدْ أَمْضَيْتُ فَرِيضَتِي وَخَفَّفْتُ عَنْ عِبَادِي، وَإِنَّهَا خَمْسٌ بِالْفِعْلِ وَخَمْسُونَ فِي الْمِيزَانِ^(١).

اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ! خَمْسُونَ فِي الْمِيزَانِ، لَيْسَ مِنْ بَابِ الْحَسَنَةِ بَعَشِرِ أَمْثَالِهَا؛ لِأَنَّ بَابَ الْحَسَنَةِ بَعَشِرِ أَمْثَالِهَا، كُلُّ الْعِبَادَاتِ عَلَى هَذَا الْمَنَوَالِ، لَكِنْ مِنْ بَابِ أَنَّنَا نُصَلِّيْ خَمْسًا وَكَأَنَّنَا صَلَّيْنَا خَمْسِينَ صَلَاةً، لَا مِنْ حَيْثُ الثَّوَابُ، لَكِنْ مِنْ حَيْثُ الْفِعْلُ؛ لِأَنَّنَا لَوْ قُلْنَا: إِنَّهَا خَمْسُونَ مِنْ حَيْثُ الثَّوَابُ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهَا وَبَيْنَ سَائِرِ الْحَسَنَاتِ فَرْقٌ، وَالْحَسَنَةُ بَعَشِرِ أَمْثَالِهَا.

وَأَنَّ وَقُوعَ فَرَضِ الصَّلَاةِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ لَا كَبْرُ دَلِيلٍ عَلَى عِنَايَةِ اللَّهِ بِهَا، وَعَلَى مَحَبَّتِهِ لَهَا، وَعَلَى أَنَّهَا جَدِيرَةٌ بِأَنْ يَسْتَغْرِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ وَقْتِهِ شَيْئًا كَبِيرًا فِي أَدَائِهَا؛ لِأَنَّ خَمْسِينَ صَلَاةً كُلَّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ تَسْتَوْعِبُ وَقْتًا كَبِيرًا، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَإِنَّهَا

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب كيف فرضت الصلاة في الإسرائاء، رقم (٣٤٩)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الإسرائاء برسول الله ﷺ إلى السموات وفرض الصلوات، رقم (١٦٣)، من حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

اخْتَصَّتْ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْأَعْمَالِ بَأَنَّ مَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ كَفَرَ كُفْرًا أَكْبَرَ مُخْرِجًا عَنِ الْمِلَّةِ، لَيْسَ كُفْرًا دُونَ كُفْرٍ؛ بَلِ الْكُفْرُ الْمُخْرِجُ عَنِ الْمِلَّةِ.

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَقِيقٍ أَحَدُ التَّابِعِينَ: كَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ لَا يَرُونَ شَيْئًا مِنَ الْأَعْمَالِ تَرْكُهُ كُفْرٌ غَيْرَ الصَّلَاةِ ^(١)، مِنَ الْأَعْمَالِ؛ أَي: بَعْدَ الشَّهَادَتَيْنِ؛ لِأَنَّهَا أَصْلُ الدِّينِ، لَكِنَّ الزَّكَاةَ وَالصَّيَامَ وَالْحَجَّ وَالصَّلَاةَ أَعْمَالٌ لَيْسَتْ مِنْ هَذِهِ الْأَعْمَالِ الْأَرْبَعَةِ تَرْكُهُ كُفْرٌ إِلَّا الصَّلَاةَ، تَرْكُهَا كُفْرٌ مُخْرِجٌ عَنِ الْمِلَّةِ، أَمَّا جَحْدُهَا وَجَحْدُ الزَّكَاةِ وَجَحْدُ الصَّيَامِ وَجَحْدُ الْحَجِّ فَهُوَ كُفْرٌ؛ لِأَنَّ الْجَحْدَ غَيْرُ التَّرْكِ.

وَلِمَا لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنَ الْأَهَمِّيَّةِ الْعَظِيمَةِ، وَلِمَا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهَا مِنَ الْأَحْكَامِ، فَلَا بُدَّ أَنْ نُرَكِّزَ عَلَيْهَا، فَقَوْلُ: إِنَّ تَرَكَ الصَّلَاةَ تَرْكًا مُطْلَقًا كُفْرٌ مُخْرِجٌ عَنِ الْمِلَّةِ، وَعِنْدَنَا فِي ذَلِكَ دَلِيلٌ مِنْ كَلَامِ رَبَّنَا، وَدَلِيلٌ مِنْ كَلَامِ نَبِيِّنَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَدَلِيلٌ مِنْ أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

فَمِنْ الْقُرْآنِ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي الْمُشْرِكِينَ: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ﴾ [التوبة: ١١]، فَارْتَبَّ اللَّهُ الْإِخْوَةَ فِي الدِّينِ عَلَى ثَلَاثَةِ شُرُوطٍ، وَهِيَ: التَّوْبَةُ مِنَ الشِّرْكِ، وَإِقَامَةُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، فَإِنْ لَمْ يَتُوبُوا مِنَ الشِّرْكِ فَلْيَسُوا إِخْوَةً لَنَا فِي الدِّينِ، وَهَذَا وَاضِحٌ، الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ، وَلَيْسَ الْمُسْلِمُ أَخًا لِلْكَافِرِ، وَإِنْ تَابُوا مِنَ الشِّرْكِ وَلَمْ يُقِيمُوا الصَّلَاةَ فَلْيَسُوا إِخْوَةً لَنَا فِي الدِّينِ، وَإِنْ تَابُوا مِنَ الشِّرْكِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَلَمْ يُؤْتُوا الزَّكَاةَ فَلْيَسُوا إِخْوَةً لَنَا فِي الدِّينِ، وَمُقْتَضَى ذَلِكَ أَنَّ تَرَكَ الزَّكَاةِ كُفْرٌ أَيْضًا، وَلَكِنَّا نَقُولُ: إِنَّ مُقْتَضَى كَوْنِ تَارِكِ الزَّكَاةِ كَافِرًا بِدَلَالَةِ

(١) أخرجه الترمذي: كتاب الإيمان، باب ما جاء في ترك الصلاة، رقم (٢٦٢٢).

مَفْهُومِ الْآيَةِ، وَهَذَا الْمَفْهُومُ يُعَارِضُهُ مَنْطُوقٌ، وَهُوَ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «مَا مِنْ صَاحِبٍ ذَهَبَ وَلَا فِضَّةٍ لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صُفِّحَتْ لَهُ صَفَائِحُ مِنْ نَارٍ فَأُخِيحِيَ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ، فَيَكْوَى بِهَا جَنْبَهُ وَجَبِينَهُ وَظَهْرَهُ، كُلَّمَا بَرَدَتْ أُعِيدَتْ لَهُ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ الْعِبَادِ، فَيَرَى سَبِيلَهُ إِمَّا إِلَى جَنَّةٍ، وَإِمَّا إِلَى نَارٍ»^(١).

فَإِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ تَارِكَ الزَّكَاةِ لَيْسَ بِكَافِرٍ، وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَيَرَى سَبِيلَهُ إِمَّا إِلَى جَنَّةٍ، وَإِمَّا إِلَى نَارٍ»؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَافِرًا لَمْ يَكُنْ لَهُ سَبِيلٌ إِلَى الْجَنَّةِ، وَحِينَئِذٍ نَقُولُ: دَلَالَةُ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ عَلَى عَدَمِ كُفْرِ تَارِكَ الزَّكَاةِ دَلَالَةٌ مَفْهُومٍ، وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الَّذِي أَشْرَتْ إِلَيْهِ دَلَالَتُهُ عَلَى عَدَمِ كُفْرِ تَارِكَ الزَّكَاةِ دَلَالَةٌ مَنْطُوقٍ، وَقَدْ قَالَ عُلَمَاءُ الْأُصُولِ: إِنَّ دَلَالََةَ الْمَنْطُوقِ مُقَدَّمَةٌ عَلَى دَلَالَةِ الْمَفْهُومِ.

أَمَّا إِقَامَةُ الصَّلَاةِ فَلَيْسَ فِي الْكِتَابِ وَلَا فِي السُّنَّةِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ تَرَكَ الصَّلَاةِ لَيْسَ بِكُفْرٍ؛ أَيَّ أَنَّهُ لَا يُوجَدُ فِي الْكِتَابِ وَلَا فِي السُّنَّةِ أَنَّ تَارِكَ الصَّلَاةِ لَيْسَ بِكَافِرٍ، وَلَا أَنَّ تَارِكَ الصَّلَاةِ مُؤْمِنٌ، وَلَا أَنَّ تَارِكَ الصَّلَاةِ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، مَا وَجَدَ هَذَا، حَتَّى نَلْجَأَ إِلَى حَمْلِ الْكُفْرِ عَلَى كُفْرٍ دُونَ كُفْرٍ.

وَمِنَ السُّنَّةِ حَدِيثُ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الَّذِي أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشُّرْكِ وَالْكَفْرِ تَرَكَ الصَّلَاةَ»^(٢).

(١) أخرجه مسلم، كتاب الزكاة، باب إثم مانع الزكاة، رقم (٩٨٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة، رقم (٨٢).

الكُفْرُ هنا مُعَرَّفٌ بـ(أَلْ)، وَإِذَا دَخَلْتَ أَلْ عَلَى اسْمِ الْجِنْسِ صَارَتْ حَقِيقَةً فيه، وعلى هذا فَيَكُونُ الكُفْرُ هنا حَقِيقَةَ الكُفْرِ؛ وَلِهَذَا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِ (اِقْتِضَاءِ الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ): «إِنَّ هُنَاكَ فَرْقًا بَيْنَ أَنْ يُقَالَ الكُفْرُ بِأَلْ، وَبَيْنَ أَنْ يُقَالَ كُفْرٌ بِدُونِ أَلْ»^(١)، فِي قَوْلِهِ ﷺ: «اِثْنَتَانِ فِي النَّاسِ هُمَا بِهِمْ كُفْرٌ: الطَّعْنُ فِي النَّسَبِ، وَالنِّيَاحَةُ عَلَى الْمَيِّتِ»^(٢).

لَا نَقُولُ: إِنَّ الطَّعْنَ فِي النَّسَبِ، وَالنِّيَاحَةَ عَلَى الْمَيِّتِ، كُفْرٌ مُخْرِجٌ عَنِ الْمِلَّةِ؛ لِأَنَّهُ جَاءَ مُنْكَرًا «كُفْرٌ»؛ أَيُّ: أَنَّ هَذَا مِنَ الْكُفْرِ، لَكِنْ «بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشَّرْكِ وَالْكَفْرِ» (أَلْ) الدَّالَّةُ عَلَى الْحَقِيقَةِ فِيهَا دَلَالَةٌ وَاضِحَةٌ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْكَفْرِ هُنَا هُوَ الْكَفْرُ الْمُخْرِجُ عَنِ الْمِلَّةِ، ثُمَّ إِنَّ كَلِمَةَ (بَيْنَ) تَدُلُّ عَلَى أَنَّ هُنَاكَ حَاجِزًا بَيْنَ الْإِسْلَامِ وَبَيْنَ الْكَفْرِ وَالْكَفْرِ الَّذِي هُوَ دُونَ الْكَفْرِ، لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِسْلَامِ حَاجِزٌ؛ لِأَنَّ الْكَفْرَ الَّذِي هُوَ دُونَ الْكَفْرِ لَا يُخْرِجُ مِنَ الْإِسْلَامِ، لَكِنَّ الْكَفْرَ الْمُطْلَقَ هُوَ الَّذِي يُخْرِجُ مِنَ الْإِسْلَامِ، فَإِذَا قُلْنَا: بَيْنَ الْمَسْجِدِ وَالشَّارِعِ جِدَارٌ، فَلَا يَكُونُ الْمَسْجِدُ دَاخِلًا فِي الشَّارِعِ، وَلَا يَكُونُ الشَّارِعُ دَاخِلًا فِي الْمَسْجِدِ، بَلْ كُلُّ مِنْهُمَا مُنْفَصِلٌ عَنِ الْآخَرِ، بَيْنَ الرَّجُلِ -يَعْنِي الْمُسْلِمَ- وَبَيْنَ الشَّرْكِ وَالْكَفْرِ، تَرْكُ الصَّلَاةِ.

إِذَنْ: تَرْكُ الصَّلَاةِ حَاجِزٌ يُخْرِجُ هَذَا مِنْ هَذَا، لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ تَارِكُ الصَّلَاةِ لَهُ إِسْلَامٌ، وَلَا الْمُحَافِظُ عَلَى الصَّلَاةِ لَهُ كُفْرٌ.

وَفِي السُّنَنِ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ بُرَيْدَةَ بْنِ الْحَصِيبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:

(١) اِقْتِضَاءُ الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ (١/ ٢٣٧).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ إِطْلَاقِ اسْمِ الْكَفْرِ عَلَى الطَّعْنِ فِي النَّسَبِ وَالنِّيَاحَةِ عَلَى الْمَيِّتِ، رَقْم (٦٧)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

«العَهْدُ الَّذِي بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمُ الصَّلَاةُ، فَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ كَفَرَ»^(١). فالضَّمِيرُ في «بَيْنَهُمُ» يَعُودُ عَلَى الْكُفَّارِ؛ فَالصَّلَاةُ كَالْجِدَارِ الْفَاصِلِ الَّذِي بَيْنَ الْمَسْجِدِ وَالشَّارِعِ، فَمَا كَانَ دَاخِلَ الْجِدَارِ فَهُوَ مَسْجِدٌ، وَمَا كَانَ خَارِجَهُ فَهُوَ شَارِعٌ، إِذِنْ: الشَّارِعُ لَا يَدْخُلُ فِي الْمَسْجِدِ، وَالْمَسْجِدُ لَا يَدْخُلُ فِي الشَّارِعِ، إِذِنْ: الْعَهْدُ الَّذِي بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمُ الصَّلَاةُ، فَهِيَ الْفَاصِلُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْكُفَّارِ، وَفِي هَذَا دَلَالَةٌ وَاضِحَةٌ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْكُفْرِ هُنَا الْكُفْرُ الْمُخْرِجُ عَنِ الْمِلَّةِ، الَّذِي يَفْصِلُ الْفَاعِلَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ.

أَمَّا أَقْوَالُ الصَّحَابَةِ فَقَدْ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَا حَظَّ فِي الْإِسْلَامِ لِمَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ»^(٢)، لَا حَظٌّ؛ أَي: لَا نَصِيبٌ، وَ(لَا) هَذِهِ نَافِيَةٌ لِلْجِنْسِ، وَالنَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ يَقُولُ النُّحَاةُ: إِنَّمَا نَصٌّ فِي الْعُمُومِ، أَي: لَيْسَ لِمَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ حَظٌّ لَا قَلِيلٌ وَلَا كَثِيرٌ فِي الْإِسْلَامِ، يَقُولُهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْمُتْلَهُمُ لِلصَّوَابِ، الَّذِي قَالَ فِيهِ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنْ يَكُنْ فِيكُمْ مُحَدِّثُونَ فَعُمَرُ»^(٣)، يَقُولُ: «لَا حَظَّ فِي الْإِسْلَامِ لِمَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ»، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ قَوْلُ الصَّحَابَةِ دَالًّا عَلَى كُفْرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ.

وَإِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ الَّذِي نَقَلَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَقِيقٍ وَاضِحٌ، كَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ

(١) أخرجه أحمد (٣٤٦/٥)، والترمذي: كتاب الإيمان، باب ما جاء في ترك الصلاة، رقم (٢٦٢١)، والنسائي: كتاب الصلاة، باب الحكم في تارك الصلاة، رقم (٤٦٣)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء فيمن ترك الصلاة، رقم (١٠٧٩).

(٢) أخرجه مالك في الموطأ (٣٩/١)، وعبد الرزاق في المصنف رقم (٥٨٠)، وابن أبي شيبة في المصنف رقم (٣٨٢٢٢).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث الغار، رقم (٣٤٦٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأخرجه مسلم: كتاب فضائل الصحابة - رضي الله تعالى عنهم -، باب من من فضائل عمر - رضي الله تعالى عنه -، رقم (٢٣٩٨)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وَعَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَرُونَ شَيْئًا مِنَ الْأَعْمَالِ تَرَكُّهُ كُفْرًا إِلَّا الصَّلَاةَ^(١)، وقد نَقَلَ إجماع الصَّحَابَةِ عَلَى ذَلِكَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوِيَةَ^(٢) الْإِمَامُ الْمَشْهُورُ، فَاَلْمَسْأَلَةُ أَذِلَّتْهَا وَاضِحَةٌ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَأَقْوَالِ الصَّحَابَةِ، بَلْ إجماع الصَّحَابَةِ.

وهل النَّظَرُ الصَّحِيحُ وَالْقِيَاسُ الرَّجِيحُ يَدُلُّ عَلَى كُفْرٍ تَارِكِ الصَّلَاةِ؟

الجَوَابُ: نعم؛ إذ كَيْفَ يَكُونُ الْإِنْسَانُ الَّذِي يَعْلَمُ شَأْنَ الصَّلَاةِ وَأَهْمِيَّتِهَا، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَرَضَهَا عَلَى الْكَيْفِيَّةِ الَّتِي وَصَفْنَاهَا مِنْ قَبْلُ، كَيْفَ يَقُولُ قَائِلٌ: إِنَّ شَخْصًا يُدَاوِمُ عَلَى تَرْكِ الصَّلَاةِ إِنَّهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ؟! أَيْنَ الْإِسْلَامُ فِي قَلْبِهِ؟ وَأَيْنَ الْإِيمَانُ مِنْ شَخْصٍ يُدَاوِمُ عَلَى تَرْكِ الصَّلَاةِ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَهْمِيَّتَهَا فِي الْإِسْلَامِ؟! لَوْلَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْحَلْفُ عَلَى مَا يَكُونُ بِالنَّاسِ لَحَلَفْتُ أَنَّهُ لَيْسَ فِي قَلْبِ هَذَا الرَّجُلِ ذَرَّةٌ مِنْ إِيْمَانٍ، فَهَذَا الرَّجُلُ إِذَا قِيلَ لَهُ صَلِّ، قَالَ: وَاللَّهِ مَا أَصَلِّي. فَإِنْ قِيلَ: تُنْكِرُ فَرَضِيَّتَهَا؟ قَالَ: لَا، لَكِنْ مَا تَنْقَادُ نَفْسِي لِلصَّلَاةِ. فَإِنْ قِيلَ: يَا رَجُلُ، تَرْكُ الصَّلَاةِ كُفْرٌ، قَالَ: وَاللَّهِ إِلَى الْآنَ نَفْسِي مَا أَرَادَتْ أَنْ تُصَلِّيَ. ثُمَّ نَقُولُ: هَذَا مُسْلِمٌ؟!

وإن كَانَ الْقَائِلُ مِنَ الْمُرْجئة يَقُولُ: هَذَا مُؤْمِنٌ كَامِلُ الْإِيمَانِ؛ لِأَنَّ الْمُرْجئةَ -كَمَا تَعْرِفُونَ- يَقُولُونَ: إِنَّ الْإِيمَانُ لَا يَنْقُصُ بِالْمَعْصِيَةِ. مَنْ يَقُولُ هَذَا؟!

لَذَلِكَ فَالْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَأَقْوَالُ الصَّحَابَةِ وَالنَّظَرُ الصَّحِيحُ، كُلُّ هَذِهِ الْأَرْبعةِ دَالَّةٌ عَلَى كُفْرٍ تَارِكِ الصَّلَاةِ، وَلَكِنْ مَعَ هَذَا الْخِلَافِ مُوجُودٍ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ، فَإِنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ تَارِكَ الصَّلَاةِ لَا يَكْفُرُ، وَإِنْ كَانَ مُدَاوِمًا عَلَى تَرْكِهَا لَيْلًا

(١) أخرجه الترمذي: كتاب الإيمان، باب ما جاء في ترك الصلاة، رقم (٢٦٢٢).

(٢) تعظيم قدر الصلاة لمحمد بن نصر المروزي (٢/٩٢٩).

وَنَهَارًا لَا يُصَلِّي، يَقُولُ: لَا يَكْفُرُ، وَلَكِنَّهُ فَاعِلٌ كَبِيرَةٌ وَفَاسِقٌ، وَيَسْتَدِلُّونَ بِأَدِلَّةٍ، لَكِنْ أَدْلَتُهُمْ لَا تَخْرُجُ عَنِ الْأَقْسَامِ التَّالِيَةِ:

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: أَدِلَّةٌ لَيْسَ فِيهَا دَلَالَةٌ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَنْ اسْتَدَلَّ بِدَلِيلٍ لَا دَلَالَهَ فِيهِ فَاسْتَدَلَّ لَهُ سَاقِطٌ، وَمِمَّا اسْتَدَلُّوا بِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، قَالُوا: وَمِنْ جُمْلَةٍ هَؤُلَاءِ تَارِكُ الصَّلَاةِ تَحْتَ الْمَشِيئَةِ.

وَلَيْسَ فِي الْآيَةِ دَلِيلٌ، فَلَمْ تُذَكِّرِ الصَّلَاةُ إِطْلَاقًا فِي الْآيَةِ، ثُمَّ نَقُولُ حَدِيثُ جَابِرٍ: «بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشُّرْكِ وَالْكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ»^(١)، وَهَذَا يُدُلُّ عَلَى أَنَّ تَرْكَ الصَّلَاةِ شُرْكٌ، لَكِنْ شُرْكٌ هَوَى، لَيْسَ شُرْكٌ صَنَمٌ، عَبْدَ الْإِنْسَانِ هَوَاهُ فَلَمْ يُصَلِّ.

الْقِسْمُ الثَّانِي: أَدِلَّةٌ يَكُونُ فِيهَا تَارِكُ الصَّلَاةِ مَعْذُورًا، كَحَدِيثِ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْقَوْمِ الَّذِينَ انْدَرَسَ الْإِسْلَامُ فِيهِمْ، وَلَمْ يَفْهَمُوا مِنَ الْإِسْلَامِ إِلَّا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَتُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ^(٢)؛ لِأَنَّ الْإِسْلَامَ عِنْدَهُمْ مُنْدرِسٌ، فَهُمْ مَعْذُورُونَ لَا يَعْلَمُونَ عَنِ الصَّلَاةِ شَيْئًا، لَكِنَّهُمْ يَقُولُونَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، هَؤُلَاءِ لَا نَقُولُ بِكُفْرِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا، نَقُولُ: هَؤُلَاءِ تُنْجِيهِمْ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» مِنْ عَذَابِ النَّارِ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَسْتَطِيعُونَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

الْقِسْمُ الثَّالِثُ: أَدِلَّةٌ فِيهَا وَصْفٌ يَمْتَنِعُ مَعَهُ تَرْكُ الصَّلَاةِ، كَحَدِيثِ عِثْبَانَ بْنِ مَالِكٍ -رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ-: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يُبْتَغَى بِذَلِكَ

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة، رقم (٨٢).

(٢) أخرجه ابن ماجه: كتاب الفتن، باب ذهاب أهل القرآن والعلم، رقم (٤٠٤٩).

وَجْهَ اللَّهِ»^(١). وَكَلِمَةُ (يَبْتَغِي) جُمْلَةٌ فِي مَوْضِعِ نَضْبٍ عَلَى الْحَالِ، حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ (قَالَ)، أَي: مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، حَالٌ كَوْنِهِ مُبْتَغِيًا بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ، وَالَّذِي يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، مُبْتَغِيًا بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ، يَلْزَمُ مِنْ قَوْلِهِ الَّذِي ابْتَغَى بِهِ وَجْهَ اللَّهِ أَنْ يَسْلُكَ مَا يَكُونُ بِهِ رِضَا اللَّهِ.

وَهَلْ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ تَرْكُ الصَّلَاةِ مِمَّا يُوصِلُ إِلَى رِضَا اللَّهِ؟

الْجَوَابُ: لَا، فَمَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ، فَإِنْ مُقْتَضَى هَذَا الْوَصْفِ الْمُلَازِمُ لَهُ - وَهُوَ ابْتِغَاءُ وَجْهِ اللَّهِ - أَنْ يَكُونَ حَرِيصًا عَلَى الطَّاعَاتِ الَّتِي تُوصِلُهُ إِلَى اللَّهِ، لَا عَلَى تَرْكِ الصَّلَاةِ، إِذَنْ: لَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ.

الْقِسْمُ الرَّابِعُ: أَحَادِيثُ ضَعِيفَةٌ، إِمَّا فِي السَّنَدِ وَإِمَّا فِي الدَّلَالَةِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْحُكْمَ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِصِحَّةِ الدَّلِيلِ سَنَدًا وَمَتْنًا وَدَلَالَةً.

فَتَجِدُ بَعْضَ النَّاسِ جَمَعَ أَحَادِيثَ إِمَّا ضَعِيفَةَ السَّنَدِ أَوْ ضَعِيفَةَ الْمَتْنِ لِشُدُودِهَا، أَوْ ضَعِيفَةَ الدَّلَالَةِ، بَلْ مَفْقُودَةَ الدَّلَالَةِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَا كَانَ كَذَلِكَ لَا يُعَارِضُ بِهِ أُدْلَى صَرِيحَةٌ.

الْقِسْمُ الْخَامِسُ: أُدْلَى عَامَّةٌ، وَالْقَاعِدَةُ الْأُصُولِيَّةُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهَا أَنَّهُ إِذَا وُجِدَتْ أُدْلَى عَامَّةٌ وَأُدْلَى خَاصَّةٌ، فَإِنَّ الْعَامَّ يُخَصَّصُ بِالْخَاصِّ، «مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ مِنَ الدُّنْيَا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ»^(٢)، هَذَا عَامٌّ، لَكِنْ مَعَ ذَلِكَ لَوْ قَالَ الْإِنْسَانُ هَذِهِ الْكَلِمَةُ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ الْمَسَاجِدِ فِي الْبُيُوتِ، رَقْمُ (٤٢٥)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْمَسَاجِدِ، بَابُ الرِّخْصَةِ فِي التَّخْلُفِ عَنِ الْجَمَاعَةِ لِعَذْرِ، رَقْمُ (٢٦٣/٣٣).

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٣٣/٥)، وَأَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ الْجَنَائِزِ، بَابُ التَّلْقِينِ، رَقْمُ (٣١١٦)، مِنْ حَدِيثِ مَعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

عند موته تائبًا مِنْ تَرْكِ الصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ؛ لِأَنَّ التَّوْبَةَ تُقْبَلُ مَا لَمْ يُعْرِغِرِ
الْإِنْسَانُ بَرُوحِهِ.

وَنَقُولُ لَهُمْ: عَلَى أَيِّ شَيْءٍ تَحْمِلُونَ الْأَحَادِيثَ أَوْ النَّصُوصَ الدَّالَّةَ عَلَى الْكُفْرِ؟
قَالُوا: نَحْمِلُهَا عَلَى أَحَدٍ وَجْهَيْنِ؛ إِمَّا أَنْ الْمُرَادَ بِالْكُفْرِ كُفْرٌ دُونَ كُفْرٍ، كَقَوْلِ النَّبِيِّ
ﷺ: «اِئْتِنَانِ فِي النَّاسِ هُمَا بِهِمْ كُفْرٌ»، وَإِمَّا أَنْ الْمُرَادَ بِالتَّوْبَةِ التَّوْبَةُ الْمُتَضَمِّنُ لِلْجُحُودِ،
وَيَكُونُ الْمَعْنَى: مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ جَاحِدًا لَوْجُوبِهَا.

فَمَا مَوْقِفُنَا مِنْ هَذَا الرَّدِّ الَّذِي رَدُّوْا بِهِ أَدِلَّةَ الْقَائِلِينَ بِكُفْرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ؟
نَقُولُ: أَمَّا دَعْوَاكُمْ بِأَنَّهُ كُفْرٌ دُونَ كُفْرٍ فَإِنَّ هَذَا يُبْطِلُهُ اللَّفْظُ نَفْسُهُ ﴿فَإِنْ تَابُوا
وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَلِخَوْنِكُمْ فِي الدِّينِ﴾ [التوبة: ١١]، إِنْ لَمْ يَفْعَلُوا فَلْيَسُوا
إِخْوَةً، وَإِنْ تَفَاءَ الْأُخُوَّةُ الدِّينِيَّةُ لَا تَكُونُ بِالْمَعَاصِي وَإِنْ عَظُمَتِ الْمَعْصِيَةُ، فَالْمُسْلِمُ
أَخُوكَ وَإِنْ فَعَلَ مَا فَعَلَ مِنَ الْمَعَاصِي، لَا تَنْتَفِي الْأُخُوَّةُ الدِّينِيَّةُ إِلَّا بِالْكُفْرِ، أَمَّا الْمُسْلِمُ
فَهُوَ أَخُوكَ وَإِنْ زَنَى، وَإِنْ سَرَقَ، وَإِنْ شَرِبَ الْخَمْرَ.

أَلَيْسَ اللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ فِي آيَةِ الْقِصَاصِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ
فِي الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٧٨]، وَلَا يُثَبَّتُ الْقِصَاصُ إِلَّا بِقَتْلِ الْعَمْدِ، وَقَتْلُ الْعَمْدِ مِنْ أَكْبَرِ
الْكِبَايِرِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ
خَالِدًا فِيهَا وَعَصِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٣]، خَمْسُ
عُقُوبَاتٍ:

أَوَّلًا: جَهَنَّمُ.

ثَانِيًا: خَالِدًا فِيهَا.

ثالثًا: غَضِبَ اللهُ عَلَيْهِ.

رابعًا: لَعَنَهُ.

خامسًا: أَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا.

نَعُودُ بِاللَّهِ! هَذَا الَّذِي يَقْتُلُ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا، وَمَعَ ذَلِكَ قَالَ اللهُ فِي هَذَا الْقَاتِلِ:
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَتْلُ فِي الْحَرْبِ بِالْحَرْبِ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى
فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ [البقرة: ١٧٨]، فَجَعَلَ اللهُ الْقَاتِلَ أَخًا لِلْمَقْتُولِ مَعَ فِعْلِهِ هَذَا
الْفِعْلَ الْعَظِيمَ، وَلَوْ كَانَ تَرَكَ الصَّلَاةَ مَعْصِيَةً أَوْ كَبِيرَةً مَا انْتَفَتِ الْأُخُوَّةُ بِهِ، فَلَا تَنْتَفِي
الْأُخُوَّةُ بِالْمَعَاصِي وَإِنْ عَظُمَتْ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ
إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقْتُلُوا الَّتِي تَبَغَى حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ
وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿١﴾﴾ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾
[الحجرات: ٩-١٠] فَجَعَلَ اللهُ الطَّوَائِفَ الثَّلَاثَةَ كُلُّهَا إِخْوَةً، الطَّائِفَتَيْنِ الْمُقْتَتِلَتَيْنِ وَالتَّائِيَّةَ
الْمُصْلِحَةَ، ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: أَنْتَ الْآنَ تَقُولُ: إِنَّ الطَّائِفَتَيْنِ الْمُقْتَتِلَتَيْنِ أَخَوَانِ، وَتَسْتَدِلُّ بِالآيَةِ
الْكَرِيمَةِ، لَكِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «سَبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ وَقِتَالُهُ كُفْرٌ»^(١).

فَالْجَوَابُ: قَوْلُهُ: «قِتَالُهُ كُفْرٌ» هُوَ كُفْرٌ دُونَ كُفْرٍ، وَالَّذِي حَمَلَنَا عَلَى هَذَا هُوَ الْآيَةُ:
﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: ١٠] وَلَمْ يَأْتِ فِي الْقُرْآنِ وَلَا فِي

(١) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر، رقم (٤٨)،
ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان قول النبي ﷺ: «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر»، رقم (٦٤)،
من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

السُّنَّةُ أَنْ تَارِكَ الصَّلَاةِ أَخٌ لِلْمُؤْمِنِ الَّذِي كَانَ يُصَلِّي، حَتَّى يُوجِبَ أَنْ تَحْمِلَ الْكُفْرَ فِي تَرْكِ الصَّلَاةِ عَلَى كُفْرٍ دُونَ كُفْرٍ.

الْوَجْهُ الثَّانِي: يَقُولُونَ: فَمَنْ تَرَكَهَا جَاحِدًا لَوْجُوبِهَا.

نَقُولُ: هَذَا جَوَابٌ ضَعِيفٌ جَدًّا؛ لِأَنَّ الْجَاحِدَ لَوْجُوبِ الصَّلَاةِ لَوْ صَلَّى الْفَرَائِضَ وَالنَّوَافِلَ مَعَ الْجَمَاعَةِ وَكَانَ دَائِمًا خَلْفَ الْإِمَامِ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ وَهُوَ يَقُولُ: إِنَّ الصَّلَاةَ غَيْرُ فَرِيضَةٍ، حُكْمُهُ كَافِرٌ، وَإِنْ لَمْ يَتْرُكْ، فَجَحْدُ وَجُوبِهَا كُفْرٌ، صَلَّى أَوْ لَمْ يَصَلِّ، وَأَنْتَ إِذَا حَمَلْتَ النُّصُوصَ عَلَى الْجَحْدِ وَقَعْتَ فِي مَحْدُورَيْنِ عَظِيمَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: إِلْغَاءُ الْوَصْفِ الَّذِي اعْتَبَرَهُ الشَّارِعُ وَهُوَ التَّرْكِ.

وَالثَّانِي: إِبْثَاتُ وَصْفٍ لَمْ يَعْتَبَرَهُ الشَّارِعُ وَهُوَ الْجَحْدُ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذَا جِنَايَةٌ عَلَى النُّصُوصِ، وَالْجِنَايَةُ عَلَى النُّصُوصِ أَنْ نُلْغِيَ دَلَالَتَهَا إِلَى مَدْلُولٍ آخَرَ، فَفَقَعَ فِي هَذَيْنِ الْمَحْدُورَيْنِ: إِلْغَاءُ الْوَصْفِ الَّذِي اعْتَبَرَهُ الشَّارِعُ، وَإِبْثَاتُ وَصْفٍ لَمْ يَعْتَبَرَهُ الشَّارِعُ.

ثُمَّ نَقُولُ لَهُ: لَوْ كَانَ الْمُرَادُ بِالتَّرْكِ الْجَحْدُ، لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ فَرْقٌ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّيَامِ وَالْحَجِّ وَسَائِرِ الْوَاجِبَاتِ الْمَعْلُومَةِ بِالضَّرُورَةِ مِنَ الدِّينِ، فَأَيْنَ تَخْصِيصُ الصَّلَاةِ؟! لَا فَائِدَةَ مِنْهُ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ، وَبِهَذَا بَطَلَ اعْتِرَاضُهُمْ عَلَى أُدْلَةِ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ تَارِكَ الصَّلَاةِ كَافِرٌ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَمَا الَّذِي يَتَرْتَّبُ عَلَى تَرْكِ الصَّلَاةِ؟

فَالْجَوَابُ: الْكُفْرُ، وَإِذَا كَفَرَ الْإِنْسَانُ تَرْتَّبَ عَلَى كُفْرِهِ أَحْكَامٌ دُنْيَوِيَّةٌ، وَأَحْكَامٌ بَرَزَخِيَّةٌ، وَأَحْكَامٌ أُخْرَوِيَّةٌ.

الْأَحْكَامُ الدُّنْيَوِيَّةُ: أَوَّلًا: أَنَّهُ لَا يُزَوَّجُ بِمُسْلِمَةٍ؛ لِأَنَّهُ كَافِرٌ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ [المتحنة: ١٠]، لَكِنْ جَاءَنَا رَجُلٌ وَقَالَ: ابْنُ أَخِي خَطَبَ بِنْتِي وَأَنَا فَقِيرٌ، وَهُوَ غَنِيٌّ تَاجِرٌ، لَكِنْ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا شَيْءٌ وَاحِدٌ؛ هُوَ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي. قِيلَ لَهُ: يَا مُرُّهُ أَنْ يُصَلِّيَ، وَيَقُولُ: أَنْتَ إِذَا صَلَّيْتَ الْيَوْمَ زَوْجَنَّاكَ اللَّيْلَةَ، لَيْسَ هُنَاكَ مَشَقَّةٌ، وَأَنْتَ إِذَا صَلَّيْتَ فَسَنُضَمِّنُ لَكَ أَنْ تُحْيَا حَيَاةً سَعِيدَةً؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٩٧].

فيقول: أَنْتَ ابْنُ أَخِي عَلَى الْعَيْنِ وَالرَّأْسِ، لَكِنْ ارْجِعْ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَصَلِّ، وَتَزَوَّجْكَ، فَلَيْسَ هُنَاكَ قَطِيعَةٌ رَّحِمٍ، وَلَيْسَ هُنَاكَ تَفْرِيقٌ لِلْقَبَائِلِ، بَلْ هُنَاكَ جَمْعٌ لِلْقَبَائِلِ عَلَى دِينِ اللَّهِ.

ثَانِيًا: يَتَرْتَّبُ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّهُ لَوْ مَاتَ أَحَدٌ مِنْ أَقَارِبِهِ فَإِنَّهُ لَا يَرِثُهُ، يَعْنِي: إِذَا مَاتَ رَجُلٌ وَتَرَكَ مَلَائِينَ الدَّرَاهِمِ، وَكَانَ لَهُ أَبٌ لَا يُصَلِّي، وَعَمٌّ يُصَلِّي، يَرِثُهُ عَمُّهُ، أَمَّا أَبُوهُ فَلَا يَرِثُ؛ لِأَنَّهُ كَافِرٌ لَا يُصَلِّي.

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْكَافِرَ لَا يَرِثُ الْمُسْلِمَ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثِ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ»^(١).

وَيُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ -أَي: إِلَى الْبُعْدِ بَيْنَ الْأَقَارِبِ إِذَا اخْتَلَفَ الدِّينُ- قَوْلُهُ تَعَالَى عَنْ نُوحٍ: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِن أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الفرائض، باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم، رقم (٦٧٦٤)، ومسلم: كتاب الفرائض، رقم (١٦١٤)، من حديث أسامة بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

الْحَكِيمِينَ ﴿[هود:٤٥]، فَقَالَ اللَّهُ لَهُ: ﴿قَالَ يَنْوُحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [هود:٤٦]، مَعَ أَنَّهُ ابْنُهُ؛ لَأَنَّهُ كَافِرٌ، وَنُوحٌ أَحَدُ الْأَنْبِيَاءِ الْكَرَامِ.

إِذَنْ: هَذَا الَّذِي لَا يُصَلِّي لَا يَرِثُ قَرِيبَهُ الْمُسْلِمَ؛ لَأَنَّهُ مُخَالِفٌ لَهُ فِي الدِّينِ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ».

ثَالِثًا: أَنَّهُ لَوْ ذَبَحَ ذَبِيحَةً فَإِنَّمَا لَا تُؤْكَلُ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ حِلِّ الذَّبِيحَةِ أَنْ يَكُونَ الذَّابِحُ مُسْلِمًا أَوْ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا، فَالَّذِي لَا يُصَلِّي لَا تَحِلُّ ذَبِيحَتُهُ إِذَا ذَبَحَ، وَالْيَهُودِيُّ وَالنَّصْرَانِيُّ تَحِلُّ ذَبِيحَتُهُ.

الْأَحْكَامُ الْبَرْزَخِيَّةُ: كَلِمَةُ بَرْزَخٍ مَعْنَاهَا الْوَقْتُ الَّذِي بَيْنَ الْمَوْتِ وَقِيَامِ السَّاعَةِ، يُسَمَّى بَرْزَخًا، سَوَاءٌ كَانَ مَدْفُونًا، أَوْ مُلْقَى فِي الْبَرِّ، أَوْ مُلْقَى فِي الْبَحْرِ، أَوْ مُحْتَرِقًا، فَإِنَّ مَا بَيْنَ مَوْتِهِ وَقِيَامِ السَّاعَةِ يُسَمَّى بَرْزَخًا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠٠].

وَالْأَحْكَامُ الْبَرْزَخِيَّةُ: أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ الَّذِي لَا يُصَلِّي إِذَا مَاتَ لَا تُعَسَّلُهُ وَلَا تُكَفَّنُهُ وَلَا تُصَلَّى عَلَيْهِ، وَلَا تُدْفِنُهُ مَعَ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا نَدْعُو لَهُ بِالرَّحْمَةِ وَالْمَغْفِرَةِ، بَلْ نَدْفِنُهُ فِي مَكَانٍ وَحْدَهُ؛ لِئَلَّا يَتَأَذَى النَّاسُ بِرَائِحَتِهِ، وَيَتَأَذَى أَهْلُهُ بِمُشَاهَدَتِهِ، فَتُسَلَّمَ مِنْ شَرِّهِ، أَمَّا هُوَ فَلَا حُرْمَةَ لَهُ.

الْأَحْكَامُ الْأُخْرَوِيَّةُ: أَنَّهُ يُحْشَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «مَعَ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَقَارُونَ وَأُبَيِّ بْنِ خَلْفٍ»^(١)، رُؤْسَاءِ الْكُفْرَةِ.

(١) أخرجه أحمد (١٦٩/٢)، والدارمي في سننه رقم (٢٧٦٣)، من حديث عبد الله بن عمرو -رضي الله تعالى عنهما-.

فَإِنْ قِيلَ: لِمَاذَا خَصَّ النَّبِيُّ ﷺ هَؤُلَاءِ؟

فَالْجَوَابُ: لِأَنَّ مَنْ شَغَلَهُ الْجَاهُ وَالشَّرَفُ فَهُوَ مَعَ أَبِي بِنِ خَلْفٍ، وَمَنْ شَغَلَتْهُ
الْوِزَارَةُ فَهُوَ مَعَ هَامَانَ، وَمَنْ شَغَلَهُ مُلْكُهُ فَهُوَ مَعَ فِرْعَوْنَ، وَمَنْ شَغَلَهُ مَالُهُ فَهُوَ مَعَ
قَارُونَ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّهُ لَا يَسْتَكْبِرُ عَنْ أَوَامِرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ غَرَّتْهُ الدُّنْيَا بِهَذِهِ الْأُمُورِ،
بِالْمُلْكِ وَالْجَاهِ وَالشَّرَفِ وَالتَّجَارَةِ.

هَذِهِ أَحْكَامُ تَارِكِ الصَّلَاةِ؛ وَلِهَذَا كَانَ الْقَوْلُ الرَّاجِحُ مِنْ أَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ هُوَ
كُفْرُ تَارِكِ الصَّلَاةِ كُفْرًا أَكْبَرَ خَارِجًا عَنِ الْمِلَّةِ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ،
رَحِمَهُ اللَّهُ^(١).

وَلَوْ سَأَلَ سَائِلٌ فَقَالَ: مَعْلُومٌ أَنَّ تَارِكَ الصَّلَاةِ عَامِدًا كَافِرٌ كُفْرًا مُخْرِجًا مِنَ
الْمِلَّةِ، وَوَرَدَ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ: «أَخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ
خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ»^(٢)، أَلَا يَدُلُّ هَذَا عَلَى أَنَّ تَارِكَ الصَّلَاةِ كَافِرٌ كُفْرًا أَصْغَرَ؛ لِأَنَّ الْكَافِرَ
كُفْرًا مُخْرِجًا مِنَ الْمِلَّةِ مُحَلَّدٌ فِي النَّارِ؟

فَالْجَوَابُ: تَارِكُ الصَّلَاةِ مُحَلَّدٌ فِي النَّارِ؛ لِأَنَّ تَارِكَ الصَّلَاةِ مَا فِي قَلْبِهِ إِيْمَانٌ،
لَا مِثْقَالُ ذَرَّةٍ، وَلَا أَقْلٌ، فَلَا يُعْقَلُ أَنَّ شَخْصًا فِي قَلْبِهِ إِيْمَانٌ يُحَافِظُ عَلَى تَرْكِ
الصَّلَاةِ.

(١) الفروع (١/٤١٧)، والمغني (٣/٣٥١)، والإنصاف (٣/٢٨).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال، رقم (٢٢)، ومسلم:
كتاب الإيمان، باب إثبات الشفاعة وإخراج الموحدين من النار، رقم (١٨٤)، من حديث أبي سعيد
الخدري رَحِمَهُ اللَّهُ عَنهُ.

فإن قيل: وردَ في الحديث: «أَنَّهُ يُخْرَجُ مِنَ النَّارِ مَنْ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ»^(١) والصَّلَاةُ مِنَ الْخَيْرِ، فَإِذَا كَانَ يُخْرَجُ مِنَ النَّارِ مَنْ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا؛ إِذَنْ: مِنْ جُمْلَتِهَا الصَّلَاةُ، فَيُخْرَجُ مِنَ النَّارِ مَنْ لَمْ يُصَلِّ، وَبِهَذَا اسْتَدَلَّ مَنْ قَالَ: إِنَّ تَارِكَ الصَّلَاةِ لَا يُكْفَرُ.

فالجواب: أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ يَلْجَأُ إِلَى هَذَا التَّحْرِيفِ الْبَارِدِ مَنْ كَانَ لَهُ هَوَى، فَاعْتَقَدَ قَبْلَ أَنْ يَسْتَدِلَّ، فَإِذَا اعْتَقَدَ قَبْلَ أَنْ يَسْتَدِلَّ حَاوَلَ أَنْ يَلْوِي أَعْنَاقَ النُّصُوصِ إِلَى مَا يَعْتَقِدُ، فَيُقَالُ: مَنْ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ يَشْمَلُ الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ وَغَيْرَهُ.

لكن: هل نصَّ عَلَى الصَّلَاةِ وَقَالَ: مَنْ لَمْ يُصَلِّ. حَتَّى نَقُولَ: إِنَّهُ مُعَارِضٌ لِأَدَلَّةِ كُفْرِ تَارِكَ الصَّلَاةِ؟ لَا، إِذَنْ: هُوَ عَامٌّ، وَالْعَامُّ يُجُوزُ أَنْ يُخَصَّصَ، وَمَا أَكْثَرَ الْعُمُومَاتِ الَّتِي خُصِّصَتْ! حَتَّى قَالَ بَعْضُ الْأُصُولِيِّينَ: مَا مِنْ عَامٍّ إِلَّا وَيُخَصَّصُ، إِلَّا قَوْلَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، لَكِنَّ هَذَا الْقَوْلَ غَيْرُ صَحِيحٍ، فَأَكْثَرُ الْعُمُومَاتِ غَيْرُ مُخَصَّصَةٍ.

إِذَنْ: هَذَا الْحَدِيثُ: «أَنَّهُ يُخْرَجُ مِنَ النَّارِ مَنْ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ» عَامٌّ يُخَصِّصُهُ أَدَلَّةُ كُفْرِ تَارِكَ الصَّلَاةِ.

فاحذروا أَنْ تَبْنُوا النُّصُوصَ عَلَى اعْتِقَادِكُمْ، بَلْ ابْنُوا اعْتِقَادَكُمْ عَلَى النُّصُوصِ؛ وَلِهَذَا يُقَالُ: اسْتَدِلَّ ثُمَّ احْكُمْ، وَلَا تَحْكُمْ قَبْلَ أَنْ تَسْتَدِلَّ فَتَزَلَّ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ﴾ (٢٢) إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ ﴿﴾، رقم (٧٤٣٩)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية، رقم (١٨٣)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وما أَكْثَرَ الْخَطَأَ فِيمَنْ يَحْكُمُ ثُمَّ يَسْتَدِلُّ! فمثلاً: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَغْتَسِلَ الْمَرْأَةُ بِفَضْلِ الرَّجُلِ، أَوْ يَغْتَسِلَ الرَّجُلُ بِفَضْلِ الْمَرْأَةِ، وَلِيُغْتَرِفَا جَمِيعًا»^(١)، فلو أَنَّ الرَّجُلَ اغْتَسَلَ بِفَضْلِ الْمَرْأَةِ، فَاَلْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يَرْتَفِعُ حَدُّهُ، وَلَوْ اغْتَسَلَتِ الْمَرْأَةُ بِفَضْلِ الرَّجُلِ ارْتَفَعَ حَدُّهَا، مَعَ أَنَّ الْحَدِيثَ وَاحِدٌ، وَاغْتَسَالَ الرَّجُلُ بِفَضْلِ الْمَرْأَةِ قَدْ جَاءَ فِيهِ نَصٌّ، فَقَدْ اغْتَسَلَتْ مَيْمُونَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي جَفْنَةٍ، ثُمَّ أَرَادَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنْ يَغْتَسِلَ مِنْهَا، فَأَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا اغْتَسَلَتْ فِيهَا، فَقَالَ: «الْمَاءُ لَا يُجْنِبُ»^(٢)، وَمَعَ ذَلِكَ يَقُولُونَ: لَوْ اغْتَسَلَ الرَّجُلُ بِفَضْلِ الْمَرْأَةِ لَا يَصِحُّ اغْتِسَالُهُ، وَلَوْ اغْتَسَلَتِ الْمَرْأَةُ بِفَضْلِ الرَّجُلِ صَحَّ.

وَالْحَدِيثُ لَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَاءَ يَرْفَعُ حَدَثَ الرَّجُلِ إِذَا خَلَتْ بِهِ الْمَرْأَةُ أَوْ لَا يَرْفَعُ، وَكَذَلِكَ الْعَكْسُ لَيْسَ فِيهِ هَذَا، فِيهِ أَنَّ الْمَرْأَةَ مَعَ زَوْجِهَا لَا يَنْبَغِي أَنْ تَغْتَسِلَ أَوْ لَا ثُمَّ يَغْتَسِلَ هُوَ، وَلَا أَنْ يَغْتَسِلَ هُوَ ثُمَّ تَغْتَسِلَ هِيَ، بَلِ الْأَفْضَلُ أَنْ يَغْتَسِلَا جَمِيعًا مِنْ إِنْاءٍ وَاحِدٍ، وَلَيْسَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِبَاسٌ، حَتَّى كَانَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَغْتَسِلُ هِيَ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ إِنْاءٍ وَاحِدٍ، يَغْتَرِفَانِ جَمِيعًا، وَتُخْتَلِفُ أَيْدِيهِمَا

(١) أخرجه أحمد (٤/ ١١١)، وأبو داود: كتاب الطهارة، باب النهي عن ذلك [الوضوء بفضل وضوء المرأة]، رقم (٨١)، والنسائي: كتاب الطهارة، باب ذكر النهي عن الاغتسال بفضل الجنب، رقم (٢٣٨)، من حديث حميد بن عبد الرحمن الحميري، عن رجل قد صحب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(٢) أخرجه أبو داود: كتاب الطهارة، باب الماء لا يجنب رقم (٦٨)، والترمذي: كتاب الطهارة، باب ما جاء في الرخصة في ذلك، رقم (٦٥)، والنسائي: كتاب المياه، رقم (٣٢٥)، وابن ماجه: كتاب الطهارة، باب الرخصة بفضل وضوء المرأة، رقم (٣٧٠)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قال: اغتسل بعض أزواج النبي ﷺ، ولم يسمها.

فِي هَذَا الْإِنَاءِ، حَتَّى إِتْمَا تَقُولُ: «دَعْ لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ»^(١)؛ لَكِنِّي لَا يَنْتَهِي الْمَاءُ عَلَيْهَا، وَهَذَا فِيهِ مِنْ بَذْلِ الْمَوَدَّةِ وَالْمَحَبَّةِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ مَا لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا مَنْ جَرَّبَهُ، أَنْ تَغْتَسِلَ أَنْتَ وَزَوْجَتُكَ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ وَفِي مَكَانٍ وَاحِدٍ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى أَنَّ الْمَاءَ يَتَأَثَّرُ أَوْ لَا يَتَأَثَّرُ.

وَلِلصَّلَاةِ شُرُوطٌ، وَأَرْكَانٌ، وَوَاجِبَاتٌ، وَمُكَمَّلَاتٌ.

فَالشُّرُوطُ سَابِقَةٌ، وَسَيَأْتِي بَيَانُهَا، وَأَمَّا الْأَرْكَانُ وَالْوَاجِبَاتُ فَهِيَ مَاهِيَةُ الصَّلَاةِ، أَيْ: تَكْوِينُهَا وَتَرْكِيبُهَا مِنَ الْأَرْكَانِ وَالْوَاجِبَاتِ.

وَمِنْ شُرُوطِ الصَّلَاةِ مَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ بِقَوْلِهِ: بَابُ الْمَوَاقِيتِ.



(١) أخرجه مسلم: كتاب الحيض، باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة، وغسل الرجل والمرأة في إناء واحد في حالة واحدة، رقم (٣٢١).



بَابُ الْمَوَاقِيتِ



قَوْلُهُ: «الْمَوَاقِيتِ»: جَمْعُ مِيقَاتٍ، وَهُوَ زَمَنُ الْوَقْتِ، وَهَلْ مِنْ شُرُوطِ الصَّلَاةِ الْوَقْتُ أَوْ دُخُولُ الْوَقْتِ؟

الْجَوَابُ: دُخُولُ الْوَقْتِ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ تَصِحُّ بَعْدَهُ لِلْعُذْرِ إِلَّا الْجُمُعَةَ، فَإِنَّا نَقُولُ: مِنْ شُرُوطِهَا الْوَقْتُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ خَرَجَ وَقْتُهَا وَلَوْ لِعُذْرِ فَإِنَّهَا لَا تُقَامُ جُمُعَةً، وَإِنَّمَا تُقَامُ ظَهْرًا.

وَبَدَأَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِالْمَوَاقِيتِ؛ لِأَنَّ الْوَقْتَ أَهَمُّ شُرُوطِ الصَّلَاةِ وَآكِدُهَا، يُحَافِظُ عَلَيْهِ، حَتَّى وَإِنْ سَقَطَتْ بَعْضُ الشُّرُوطِ أَوْ بَعْضُ الْأَرْكَانِ؛ وَلِهَذَا قَدْ تَهَدَّرُ بَعْضُ الشُّرُوطِ الَّتِي إِذَا أُقِيمَتْ فَاتَ الْوَقْتُ، كَالطَّهَّارَةِ -مَثَلًا- إِذَا جَاءَ الْوَقْتُ وَلَيْسَ هُنَاكَ مَاءٌ، فَهَلْ نَقُولُ: انْتَظِرْ حَتَّى تَجِدَ الْمَاءَ ثُمَّ تَطَهَّرْ وَصَلِّ، أَوْ نَقُولُ: صَلِّ وَلَوْ بِالتَّيَمُّمِ؟ الْجَوَابُ: الثَّانِي: فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَا يَتَيَمَّمُ بِهِ، أَوْ عَجَزَ الْإِنْسَانُ عَنِ التَّيَمُّمِ؛ لَكُونِهِ مَغْلُولُ الْيَدَيْنِ، وَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَتَحَرَّكَ فَهَلْ يُؤَخَّرُ الصَّلَاةُ حَتَّى يَقْدِرَ عَلَى التَّطَهُّرِ، أَوْ يُصَلِّيَ عَلَى حَسَبِ حَالِهِ؟ نَقُولُ: يُصَلِّيُ حَسَبَ حَالِهِ.

وَإِنْ قَالَ: لَا أَسْتَطِيعُ التَّيَمُّمَ؛ لِأَنَّهُ مَرِيضٌ عَلَى كُرْسِيِّهِ، لَا يَسْتَطِيعُ التَّيَمُّمَ.

نَقُولُ: صَلِّ بِلَا وُضوءٍ وَلَا تَيَمُّمٍ، فَهُنَا فَاتَ شَرْطُ الطَّهَّارَةِ مِنْ أَجْلِ الْمَحَافَظَةِ عَلَى الْوَقْتِ.

ومثال المحافظة على الوقت وإن فات بعض الأركان: رجل مريض لا يستطيع أن يصلي قائماً، لكن هناك أملاً أن يشفى بعد يوم أو يومين ويصلي قائماً، فلا نقول له: انتظر حتى تشفى وتصلي قائماً، بل نقول: صل قاعداً، فإن قال: لا أستطيع. قلنا: صل على جنب وأومئ إيماءً، فإن قال: لا أستطيع، ولا أومئ بالرأس، فلما قال ذلك جاءه ثلاثة رجال: عامي، وعالم له مذهب معين، وعالم له مذهب آخر يخالف مذهب العالم الأول.

قال العامي: إن كنت لا تستطيع أن تؤمئ برأسك فأومئ بإصبعك؛ لأنه رأى أن الإصبع هيئة المصلي تماماً، في القيام الإصبع ممدوداً، وفي الركوع يثني فيه إصبعه على قدر الأتملة الوسطى، والسجود يثني فيه إصبعه مرة ثانية أكثر، فهذه أقرب هيئة للمصلي، فدليلة نظري: أن الإصبع أقرب ما يكون هيئة للمصلي.

فجاءه رجل آخر عالم، قال: أومئ بعينك، عند القيام افتح العين، وعند الركوع أغمض قليلاً، وعند السجود أغمض كثيراً، وهذا قاله بعض العلماء.

فقال رجل آخر من العلماء: إذا لم تستطع أن تؤمئ برأسك فلا تؤمئ بالعين، بل انو بقلبك، تكبر وتقرأ ما يقرأ في القيام، وتركع بالنية، وهكذا بقية الأفعال تنوياً.

فأما رأي العامي، وهو الإيماء بالإصبع، فلا صحة له؛ لأنه لا دليل عليه من القرآن والسنة، ولا من أقوال أهل العلم، وعلى هذا فيكون هذا القول لا قيمة له.

وأما من قال يؤمئ بالعين، فاستدل بحديث ورد في ذلك لكنه ضعيف، وهو

قَوْلُهُ ﷺ: «إِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَوْ مَأْ بَعَيْنِهِ»^(١) وَالَّذِينَ قَالُوا: لَا يُؤْمَى بِالْعَيْنِ قَالُوا: إِنْ آخَرَ مَا وَرَدَ أَنْ يُؤْمَى الْإِنْسَانُ بِرَأْسِهِ، وَإِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُؤْمَى بِرَأْسِهِ سَقَطَتْ حَرَكَةُ الْجَوَارِحِ، وَبَقِيَتْ حَرَكَةُ الْقَلْبِ، وَهَذَا الْقَوْلُ أَصَحُّ الْأَقْوَالِ، وَيْلِيهِ الْقَوْلُ أَنَّكَ تُؤْمَى بِالْعَيْنِ. أَمَّا الْقَوْلُ بِأَنَّكَ تُؤْمَى بِالْإِصْبَعِ فَهَذَا لَا وَجْهَ لَهُ وَلَا صِحَّةَ لَهُ.

فَهُنَا فَاتَ رُكْنُ الْقِيَامِ مِنْ أَجْلِ الْمَحَافَظَةِ عَلَى الْوَقْتِ.

وَبِهَذَا نَعْرِفُ ضَلَالَ قَوْمٍ مِنَ الْمَرْضَى إِذَا كَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ الْوُضُوءَ، وَلَا التَّيَمُّمَ، وَلَا تَطْهِيرَ ثِيَابِهِمْ مِنَ النَّجَاسَةِ، فَيُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ حَتَّى يَقْدِرُوا عَلَى ذَلِكَ، وَهَذَا خَطَأٌ عَظِيمٌ، وَلَوْ مَاتَ الْإِنْسَانُ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ خُشِيَ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - لِأَنَّهُ آخَرَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا بِلا عُدْرٍ شَرْعِيٍّ.

فَالْوَقْتُ مُهِمٌّ عَلَى بَقِيَّةِ الشُّرُوطِ؛ وَلِهَذَا يَنْبَغِي الْمَحَافَظَةُ عَلَى الصَّلَاةِ فِي وَقْتِهَا حَتَّى وَلَوْ فَاتَتْ بَعْضُ الْأَرْكَانِ أَوْ بَعْضُ الشُّرُوطِ كَالطَّهَارَةِ، وَسَرِّ الْعَوْرَةِ؛ وَلِهَذَا لَوْ مَرَّ عَلَى الْإِنْسَانِ الْوَقْتُ وَهُوَ لَا يَجِدُ ثِيَابًا؛ فَلَا بُدَّ أَنْ يُصَلِّيَ وَلَوْ عُزْبَانًا.

وَلَوْ مَرَّ عَلَيْهِ الْوَقْتُ وَهُوَ فِي حَالٍ لَا يَسْتَطِيعُ التَّوَجُّهَ إِلَى الْقِبْلَةِ، فَإِنَّهُ يُصَلِّي عَلَى حَسَبِ حَالِهِ وَلَوْ كَانَتِ الْقِبْلَةُ خَلْفَهُ.

وَلَوْ حُبِسَ الْإِنْسَانُ فِي مَكَانٍ نَجِسٍ، وَيَخَافُ أَنْ يَخْرُجَ الْوَقْتُ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الْمَكَانِ، فَيُصَلِّي فِي مَكَانِهِ وَلَوْ كَانَ فِي مَكَانِهِ نَجَاسَةٌ. وَعَلَى هَذَا فَقَسْ؛ لِأَنَّ الْوَقْتَ مُهِمٌّ عَلَى جَمِيعِ الشُّرُوطِ، فَإِذَا تَعَارَضَتْ شُرُوطُ الصَّلَاةِ فَإِنَّا نَقْدِّمُ الْوَقْتَ.

(١) عزاه ابن مفلح في الفروع (٣/ ٧٠) لذكريا الساجي، من حديث علي رضي الله عنه: «فإن لم يستطع فمستلقيا، وأوماً بطرفه». وأخرجه الدارقطني في السنن (٢/ ٤٢)، دون قوله: «وأوماً بطرفه».

مَسْأَلَةٌ: إِذَا عَرَضَ لِأَحَدٍ عَارِضٌ فَأَخَّرَ الصَّلَاةَ، فَهَلْ لَهُ أَنْ يُؤَخِّرَهَا حَتَّى يَزُولَ هَذَا الْعَارِضُ، أَوْ يُصَلِّيَهَا عَلَى وَقْتِهَا؟

الْجَوَابُ: إِذَا كَانَ يَخْشَى مِنْ خُرُوجِ الْوَقْتِ فَلْيُصَلِّهَا، إِلَّا إِذَا كَانَ مِمَّنْ يَجُوزُ لَهُ الْجَمْعُ وَكَانَتْ تُجْمَعُ إِلَى مَا بَعْدَهَا فَلْيَجْمَعْهَا.

فَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّ هَذَا الْعَارِضَ سَيَزُولُ فَمَا الْحُكْمُ؟ نَقُولُ: إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ سَيَزُولُ فَيَنْتَظِرُ، وَانْتِظَارُهُ قَدْ يَكُونُ وَاجِبًا وَقَدْ يَكُونُ غَيْرَ وَاجِبٍ.

سَائِلٌ يَقُولُ: هَلْ أَفْضَلِيَّةُ الزَّمَانِ مُقَدَّمَةٌ عَلَى أَفْضَلِيَّةِ الْمَكَانِ؟

نَقُولُ: نَعَمْ، تُقَدَّمُ مَا لَمْ تَكُنْ مُرَاعَاةُ الْمَكَانِ وَاجِبَةً كَالصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ جَمَاعَةً، فَيُؤَخَّرُ حَتَّى يَخْضَرَ الْجَمَاعَةُ.

وَوَقْتُ الصَّلَاةِ مَذْكُورٌ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ، فَمِنْ أَدِلَّةِ أَوْقَاتِ الصَّلَاةِ فِي الْقُرْآنِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنِ الْفَجْرِ﴾ [الإسراء: ٧٨]، ﴿لِذُلُوكِ﴾ اللّامُ هُنَا بِمَعْنَى (مِنْ)؛ أَي: مِنْ ذُلُوكِ الشَّمْسِ، وَقِيلَ: اللَّامُ لِلتَّوْقِيتِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَطَلَّقُوهُنَّ إِعْدَتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]، أَي: فِي وَقْتِ اسْتِقْبَالِ عِدَّتِهِنَّ، فَمَعْنَى ﴿لِذُلُوكِ الشَّمْسِ﴾؛ أَي: فِي وَقْتِ ذُلُوكِ الشَّمْسِ ﴿إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾، وَالْخِلَافُ فِي هَذَا لَا يُؤَدِّي إِلَى الْاِخْتِلَافِ فِي الْمَعْنَى، وَ«ذُلُوكِ الشَّمْسِ» هُوَ: زَوَالُ الشَّمْسِ، وَ«غَسَقِ اللَّيْلِ» هُوَ: ظُلْمَةُ اللَّيْلِ، وَأَعْلَى ظُلْمَةٍ تَكُونُ فِي اللَّيْلِ مَا يَكُونُ عِنْدَ مُتَصَفِّهِ اللَّيْلِ، إِذَنْ: مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ كُلِّ هَذَا وَقْتُ لِلصَّلَاةِ، لَكِنَّهُ مُقَسَّمٌ، فَالظُّهْرُ مِنَ الزَّوَالِ إِلَى أَنْ يَصِيرَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ، وَالْعَصْرُ مِنْ هَذَا الْوَقْتِ إِلَى اضْغِرَارِ الشَّمْسِ، وَالضَّرُورَةُ إِلَى غُرُوبِهَا، وَالْمَغْرِبُ مِنْ غُرُوبِ الشَّمْسِ إِلَى مَغِيبِ

الشَّفَقِ الْأَحْمَرِ، وَالْعِشَاءُ مِنْ مَغِيبِ الشَّفَقِ الْأَحْمَرِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ، هَذِهِ أَوْقَاتُ أَرْبَعَةٍ مُتَوَاصِلَةٍ، لَيْسَ فِيهَا فَاصِلٌ.

وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: الْعَصْرُ وَالْمَغْرِبُ بَيْنَهُمَا فَاصِلٌ؛ لِأَنَّ الْعَصْرَ إِلَى اضْغِرَارِ الشَّمْسِ.

فَالجَوَابُ: لَكِنَّ الضَّرُورَةَ إِلَى الْغُرُوبِ؛ لِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ، فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصْرَ»^(١).

ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَرَأَنَ الْفَجْرَ﴾ فَفَصَّلَهَا لِأَنَّ صَلَاةَ الْفَجْرِ لَا يَتَّصِلُ وَقْتُهَا بِمَا قَبْلَهَا وَلَا بِمَا بَعْدَهَا، وَلَوْ كَانَ يَتَّصِلُ -وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ عَزَّجَلَّ- لَكَانَ سِيَاقُ الْآيَةِ أَنْ يُقَالَ: أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ؛ حَتَّى تَتَّصِلَ الْأَوْقَاتُ، لَكِنْ قَالَ: ﴿إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾، ثُمَّ فَصَّلَ وَقَالَ: ﴿وَقَرَأَنَ الْفَجْرَ﴾ [الإسراء: ٧٨]، وَهَذِهِ الدَّلَالَةُ فِي الْآيَةِ هِيَ مُقْتَضَى حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ الثَّابِتِ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «وَقْتُ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ»^(٢).

وَيَنْبَنِي عَلَى هَذَا مَسْأَلَةٌ مُهِمَّةٌ: لَوْ طَهَّرَتِ الْمَرْأَةُ مِنَ الْحَيْضِ بَعْدَ مُتَتَّصِفِ اللَّيْلِ وَقَبْلَ الْفَجْرِ، فَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهَا قَضَاءُ صَلَاةِ الْعِشَاءِ؟

وَالجَوَابُ: لَا؛ لِأَنَّ وَقْتَ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ بِصَرِيحِ السُّنَّةِ وَظَاهِرِ الْقُرْآنِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب من أدرك من الفجر ركعة، رقم (٥٧٩)، ومسلم: كتاب المساجد، باب من أدرك ركعة من الصلاة، رقم (٦٠٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب أوقات الصلوات الخمس، رقم (٦١٢).

إِذَنْ: الْأَوْقَاتُ خَمْسَةٌ؛ أَرْبَعَةٌ مُتَّصِلَةٌ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، وَوَاحِدٌ مُنْفَرِدٌ.

فَالظُّهْرُ إِذَا خَرَجَ وَقْتُهِ دَخَلَ وَقْتُ الْعَصْرِ مُبَاشَرَةً، وَالْعَصْرُ إِذَا خَرَجَ وَقْتُهِ دَخَلَ وَقْتُ الْمَغْرِبِ مُبَاشَرَةً، وَالْمَغْرِبُ إِذَا خَرَجَ وَقْتُهِ دَخَلَ وَقْتُ الْعِشَاءِ مُبَاشَرَةً، وَالْعِشَاءُ إِذَا خَرَجَ وَقْتُهِ لَمْ يَدْخُلْ وَقْتُ الْفَجْرِ، فَمِنْ نِصْفِ اللَّيْلِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ لَيْسَ وَقْتُاً لَصَلَاةٍ مَفْرُوضَةٍ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لِمَاذَا عَبَّرَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ عَنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ بِالْقُرْآنِ فَقَالَ: ﴿وَقُرْآنَ

الْفَجْرِ﴾؟

فَالْجَوَابُ: لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ تُطَوَّلُ فِيهَا؛ وَلِهَذَا بَقِيَتْ عَلَى رَكْعَتَيْنِ، لَمْ تَزِدْ.

وَمِنْ أَدِلَّةِ أَوْقَاتِ الصَّلَاةِ فِي السُّنَّةِ: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، حَيْثُ فَصَّلَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ هَذِهِ الْأَوْقَاتِ، فَقَالَ: «وَقْتُ الظُّهْرِ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ وَكَانَ ظِلُّ الرَّجُلِ كَطَوْلِهِ مَا لَمْ يَحْضُرْ وَقْتُ الْعَصْرِ، وَوَقْتُ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَصْفَرَّ الشَّمْسُ، وَوَقْتُ الْمَغْرِبِ مَا لَمْ يَغِبِ الشَّفَقُ، وَوَقْتُ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ، وَوَقْتُ الصُّبْحِ مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ»^(١).

وَهَذَا الْحَدِيثُ يُفَصَّلُ، لَكِنَّ فِيهِ إِشْكَالًا؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «وَقْتُ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَصْفَرَّ الشَّمْسُ»، وَنَحْنُ ذَكَرْنَا أَنَّ وَقْتَ الْعَصْرِ يَمْتَدُّ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ، فَمَا الْجَوَابُ عَنِ الْإِشْكَالِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ؟

نَقُولُ: سَبَقَتْ الْإِشَارَةُ إِلَى الْجَوَابِ عَنْ هَذَا الْإِشْكَالِ، وَقُلْنَا: هَذَا الْحَدِيثُ -وَهُوَ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-: إِلَى الْاِصْفِرَارِ وَقْتُ جَوَازٍ، وَحَدِيثُ

(١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب أوقات الصلوات الخمس، رقم (٦١٢).

أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ، فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصْرَ»^(١): مِنَ الْاضْفِرَارِ إِلَى الْغُرُوبِ وَقْتُ ضَرُورَةٍ.

وَعَلَى هَذَا يَكُونُ تَحْدِيدُ الْمَوَاقِيتِ كَالتَّالِي:

الْفَجْرُ: مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ.

الظُّهْرُ: مِنَ الزَّوَالِ إِلَى أَنْ يَصِيرَ ظِلُّ الشَّيْءِ مِثْلَهُ، مِنْ بَعْدِ فِيءِ الزَّوَالِ لَا مِنْ أَصْلِهِ، فَالشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ تَزُولَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ لَهَا ظِلٌّ، خُصُوصًا أَيَّامَ الشِّتَاءِ، فَنَبْدَأُ مِنَ الزَّوَالِ إِلَى أَنْ يَصِيرَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ.

فمَثَلًا: إِذَا وَضَعْتَ عَصَا صَارَ لَهَا ظِلٌّ، ثُمَّ يَبْدَأُ الظِّلُّ بِالنَّقْصَانِ إِلَى آخِرِ نُقْطَةٍ، ثُمَّ يَبْدَأُ بِالزِّيَادَةِ، وَبِدَائِيَّتُهُ بِالزِّيَادَةِ يَعْنِي أَنَّ الشَّمْسَ زَالَتْ، فَتُحَسَبُ مِنْ بَدَائِيَّتِهِ بِالزِّيَادَةِ إِلَى أَنْ يَصِيرَ ظِلُّ الشَّائِخِ مِثْلَهُ، وَهَذَا يَنْتَهِي وَقْتُ الظُّهْرِ.

الْعَصْرُ: مِنْ بَعْدِ أَنْ يَصِيرَ ظِلُّ الشَّيْءِ مِثْلَهُ إِلَى مِثْلِيهِ، أَوْ إِلَى الْاضْفِرَارِ، وَهُمَا مُتَقَارِبَانِ، وَالضَّرُورَةُ فِيهِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ، فَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصْرَ.

الْمَغْرِبُ: إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ مَا لَمْ يَسْقُطِ الشَّفَقُ الْأَحْمَرُ.

فَإِنْ قِيلَ: هَلْ وَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ مُوسَّعٌ؟

فَالْجَوَابُ: نَعَمْ، وَقْتُ الْمَغْرِبِ إِلَى دُخُولِ وَقْتِ الْعِشَاءِ، فَهُوَ وَقْتُ مُوسَّعٌ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب من أدرك من الفجر ركعة، رقم (٥٧٩)، ومسلم: كتاب المساجد، باب من أدرك ركعة من الصلاة، رقم (٦٠٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

العِشَاءُ: مِنْ مَغِيبِ الشَّفَقِ الْأَحْمَرِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ.

فَهَذِهِ خَمْسَةُ أَوْقَاتٍ، وَتَكُونُ عِنْدَ الْعُذْرِ ثَلَاثَةً، كَمَا فِي الْجَمْعِ.

وَبَيَانُ ذَلِكَ: أَنَّ الْفَجْرَ وَقْتُهُ مُسْتَقِلٌّ، وَيَنْدِمِجُ وَقْتُ الظُّهْرِ وَوَقْتُ الْعَصْرِ؛ فَيَكُونَانِ وَقْتًا وَاحِدًا، وَيَنْدِمِجُ وَقْتُ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءُ؛ فَيَكُونَانِ وَقْتًا وَاحِدًا، فَتَصِيرُ الْأَوْقَاتُ ثَلَاثًا.

وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزَّجَلَّ جَعَلَ الصَّلَوَاتِ مُوقَّتَةً، لَيْسَتْ فِي آنٍ وَاحِدٍ؛ لِحَكْمٍ عَظِيمَةٍ يَظْهَرُ لَنَا مِنْهَا ثَلَاثُ حِكَمٍ:

الْحِكْمَةُ الْأُولَى: أَنَّ لَا يَسَامُ الْإِنْسَانُ أَوْ يَمَلُّ، أَوْ يَعْجَزُ، أَوْ يَتَعَبُ؛ لِأَنَّهَا إِذَا اجْتَمَعَتِ السَّبْعُ عَشْرَةَ رَكْعَةً فِي آنٍ وَاحِدٍ -وَلَا بُدَّ مِنْ طُمَأْنِينَةٍ- فَرُبَّمَا تَكَاسَلُ أَوْ تَعَبُ.

الْحِكْمَةُ الثَّانِيَّةُ: اتِّحَادُ الْمُسْلِمِينَ، فَيُمْكِنُ لِبَعْضِ النَّاسِ أَنْ يُصَلُّوا فِي أَوَّلِ النَّهَارِ، وَبَعْضِهِمْ فِي وَسْطِهِ، وَبَعْضِهِمْ فِي آخِرِهِ، وَبَعْضِهِمْ فِي اللَّيْلِ؛ يَحْصُلُ التَّفَرُّقُ.

الْحِكْمَةُ الثَّالِثَةُ: أَنَّ لَا يَنْقَطِعَ الْعَبْدُ عَنْ مُنَاجَاةِ رَبِّهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَتْ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ وَأَتَى بِهَا جَمِيعًا؛ بَقِيَ بَقِيَّةُ الْوَقْتِ بَلَا مُنَاجَاةٍ مُنْقَطِعًا عَنْ رَبِّهِ عَزَّجَلَّ.

ثُمَّ إِنَّ هَذَا التَّوْقِيتَ يَكُونُ بِعَلَامَاتٍ ظَاهِرَةٍ عَظِيمَةٍ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، وَهِيَ:

وَقْتُ الْفَجْرِ: هُوَ وَقْتُ ظُهُورِ نُورِ الشَّمْسِ، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنِ انْتِقَالٍ مِنْ زَمَنِ إِلَى زَمَنِ، وَيَسْتَلْزِمُ الْإِنْتِقَالَ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ.

وَقْتُ الظُّهْرِ: زَوَالُ الشَّمْسِ حِينَ تُسَجِّرُ^(١) جَهَنَّمَ، وَحِينَ يَتَغَيَّرُ الْكَوْنُ تَغْيِيرًا عَظِيمًا؛ حَيْثُ تَنْتَقِلُ الشَّمْسُ مِنَ الْجِهَةِ الشَّرْقِيَّةِ إِلَى الْغَرْبِيَّةِ وَهَذِهِ آيَةٌ كُبْرَى.

وَقْتُ الْعَصْرِ: لَا يَتَبَيَّنُ لِي فِيهِ حِكْمَةٌ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّ الْحِكْمَةَ فِي وَقْتِ صَلَاةِ الْعَصْرِ أَنَّهَا بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْمَغْرِبِ، لِأَنَّ بَيْنَهُمَا وَقْتًا طَوِيلًا؛ فَاقْتَضَتْ الْحِكْمَةُ وُجُودَ الْعَصْرِ؟

قُلْنَا: رَبِّمَا نَقُولُ هَذَا، لَكِنْ يُورَدُ عَلَى الْإِنْسَانِ بَأَنَّ الْفَرْقَ مَا بَيْنَ الْفَجْرِ وَالظُّهْرِ أَطْوَلَ مِمَّا بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْمَغْرِبِ أَوْ مِثْلُهُ، ثُمَّ أَيْضًا لَيْسَ وَقْتُ صَلَاةِ الْعَصْرِ يَدْخُلُ فِي النِّصْفِ، وَأَحْيَانًا يَكُونُ بَعْدَ الظُّهْرِ أَطْوَلَ مِنَ الْعَصْرِ، أَحْيَانًا يَكُونُ الْعَصْرُ أَطْوَلَ مِنَ الظُّهْرِ.

وَقْتُ الْمَغْرِبِ: أَنَّ النَّاسَ بَغْرُوبِ الشَّمْسِ يَنْتَقِلُونَ مِنْ نَهَارٍ إِلَى لَيْلٍ، وَهَذَا اخْتِلَافٌ عَظِيمٌ جَوْهَرِيٌّ.

وَقْتُ الْعِشَاءِ: فَكَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَ مَغِيبِ الشَّفَقِ الَّذِي تَنْقَطِعُ بِهِ آثَارُ الشَّمْسِ.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّكَ إِذَا تَأَمَّلْتَ تَوْقِيتَهَا فِي هَذِهِ الْمَوَاقِيتِ الْخَمْسَةِ وَجَدْتَ لَهَا حِكْمَةً، وَيَكْفِينَا أَنْ نَقُولَ: هَكَذَا وَقَّتَهَا اللَّهُ عَزَّجَلْ؛ إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَسْلَمَ مِنَ الْإِعْتِرَاضِ وَالتَّشْكِيكِ، وَكَمَا أَنَّنَا لَا نَسْأَلُ لِمَاذَا كَانَ الظُّهْرُ، وَالْعَصْرُ، وَالْعِشَاءُ أَرْبَعًا وَلَيْسَ ثَمَانِيًا، فَكَذَلِكَ لَا نَسْأَلُ: لِمَاذَا وَقَّتَ بِهَذَا الْوَقْتِ؟ وَإِنْ تَبَيَّنَتْ لَنَا حِكْمَةٌ فَهَذِهِ مِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ عَزَّجَلْ.



(١) أي: تُوقَد. المعجم الوسيط [سجّر] (١/٤١٧).

٥١- عَنْ أَبِي عَمْرِو الشَّيْبَانِيِّ وَاسْمُهُ سَعْدُ بْنُ إِيَاسٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي صَاحِبُ هَذِهِ الدَّارِ، وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى دَارِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الْعَمَلِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ؟ قَالَ: «الصَّلَاةُ عَلَى وَقْتِهَا». قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «بِرِّ الْوَالِدَيْنِ»، قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»، قَالَ: حَدَّثَنِي بِهِنَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَوْ اسْتَزَدْتُهُ لَزَادَنِي^(١).

الشرح

فِي هَذَا الْحَدِيثِ يَسْأَلُ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ أَحَبِّ الْأَعْمَالِ؛ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَفْعَلَ مَا هُوَ أَحَبُّ، لَا لِجُرْدِ أَنْ يَعْلَمَ؛ لِأَنَّ عِلْمَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ جَدُّ لَا فِتْرَانِهِ بِالْعَمَلِ، فَيَسْأَلُونَ عَنِ الشَّيْءِ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَفْعَلُوهُ -إِنْ كَانَ مَطْلُوبًا- أَوْ يَسْأَلُونَ عَنِ الشَّيْءِ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَدْعُوهُ إِنْ كَانَ مِنْهِيًّا عَنْهُ، عَلَى عَكْسِ مَا عَلَيْهِ بَعْضُ النَّاسِ الْيَوْمَ، يَسْأَلُونَ عَنِ الشَّيْءِ لِيَعْلَمُوا أَمَطْلُوبٌ هُوَ أَمْ لَا، فَإِنْ كَانَ مَطْلُوبًا تَرَخَوْا، وَإِنْ كَانَ مِنْهِيًّا تَهَاوَنُوا، لَكِنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يَسْأَلُونَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَفْعَلُوا.

فَقَالَ حِينَمَا سَأَلَ: «أَيُّ الْعَمَلِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ؟» وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا أَعْمَالُ الْجَوَارِحِ، فَلَا تَشْمَلُ أَعْمَالُ الْقَلْبِ كَالتَّوَكُّلِ، وَالْخَوْفِ، وَالرَّجَاءِ، بِدَلِيلِ جَوَابِ الرَّسُولِ ﷺ أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ: إِيْمَانٌ بِاللَّهِ، بَلْ قَالَ: «الصَّلَاةُ عَلَى وَقْتِهَا»، فَيَكُونُ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَأَلَ عَنْ أَعْمَالِ الْجَوَارِحِ، الْأَعْمَالِ الظَّاهِرَةِ، قَالَ: «الصَّلَاةُ عَلَى وَقْتِهَا» وَلَمْ يَقُلْ: «الصَّلَاةُ فِي وَقْتِهَا»، وَلَا «فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا»؛ لِيَشْمَلَ مَا إِذَا كَانَ

(١) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل الصلاة لوقتها، رقم (٥٢٧)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال، رقم (٨٥).

الْأَفْضَلُ التَّأخِيرُ، فَإِنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ يُصَلِّيَهَا مُتَأَخِّرَةً، كَصَلَاةِ الْعِشَاءِ، وَلَوْ قَالَ: الصَّلَاةُ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا؛ لِلزِّمِّ مِنْهُ أَنْ تَكُونَ الصَّلَاةُ أَوَّلَ الْوَقْتِ أَفْضَلَ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ.

وَقَوْلُهُ: «الصَّلَاةُ عَلَى وَقْتِهَا» فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ الصَّلَاةُ الْمَوْقُوتَةُ؛ لِأَنَّ الصَّلَوَاتِ عِنْدَنَا مِنْهَا مَا هُوَ مَوْقُوتٌ، وَمِنْهَا مَا هُوَ مُطْلَقٌ، وَمِنْهَا مَا هُوَ مُقَيَّدٌ بِسَبَبٍ.

فَالْمَوْقُوتُ مِثْلُ: الصَّلَوَاتِ الْحَمْسِ، وَالْوِتْرِ، وَصَلَاةِ الضُّحَى.

وَالْمُقَيَّدُ بِسَبَبٍ، مِثْلُ: نَحْيَةِ الْمَسْجِدِ، وَسُنَّةِ الْوُضُوءِ، وَصَلَاةِ الْاسْتِخَارَةِ.

وَالْمُطْلَقُ، وَهُوَ مَا لَمْ يُقَيَّدْ بِسَبَبٍ وَلَمْ يُوقَّتْ بِوَقْتٍ.

«قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟» التَّقْدِيرُ: ثُمَّ أَيُّ الْعَمَلِ أَحَبُّ؟ فَحُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ، وَحُذِفَ خَبَرُ الْمُتَبَدِّأِ؛ لِلْعِلْمِ بِهِ، وَحُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ إِذَا كَانَ مَعْلُومًا أَمْرٌ جَائِزٌ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]، أَيُّ: مِنْ قَبْلِ غَلَبَتِهِمْ وَمِنْ بَعْدِ غَلَبَتِهِمْ؛ إِذَنْ: «أَيُّ» نَقُولُ: حُذِفَ مِنْهَا الْمُضَافُ إِلَيْهِ وَالْخَبَرُ؛ يَعْنِي: ثُمَّ أَيُّ الْعَمَلِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ؟

قال: «بِرِّ الْوَالِدَيْنِ» أَصْلُ الْبِرِّ مَا خُوذَ مِنَ السَّعَةِ وَالْكَثَرَةِ، وَمِنْهُ الْبِرُّ، أَيُّ: خَارِجُ الْمَدْنِ؛ لِسَعَتِهِ، وَالْبِرُّ هُوَ كَثْرَةُ الْخَيْرِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ﴾ [الطور: ٢٨]، قَالَ الْمُفَسِّرُونَ: الْبَرُّ: كَثِيرُ الْخَيْرِ وَالْإِحْسَانِ، فَبِرُّ الْوَالِدَيْنِ بِكَثْرَةِ الْإِحْسَانِ إِلَيْهِمَا قَوْلًا، وَفِعْلًا، وَمَالًا، وَنَفْسًا، وَبِكُلِّ شَيْءٍ.

والمُرَادُ بـ(الْوَالِدَيْنِ) الأبُّ والأُمُّ الأَدْنَيْنِ، فَأَمَّا الْجَدُّ وَالْجَدَّةُ فَلَهُمَا بَرٌّ لِكِنَّهُ دُونَ بَرِّ الْوَالِدَيْنِ الْأَقْرَبَيْنِ.

وَتَأْمَلُ كَيْفَ قَالَ: «بَرُّ الْوَالِدَيْنِ»، وَبِالْأَرْحَامِ، يُقَالُ: صَلَّةُ الْأَرْحَامِ؛ لِأَنَّ حَقَّ الْوَالِدَيْنِ أَهَمُّ، فَكَانَ الْوَاجِبُ الْبَرُّ، وَهُوَ أَمْرٌ زَائِدٌ عَلَى الصَّلَةِ، فَالْأَرْحَامُ صَلَّةٌ، وَالْوَالِدَانِ بَرٌّ.

«قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟» نَقُولُ فِيهَا كَمَا قُلْنَا فِي الْأَوَّلَى، قَالَ: «الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»، وَهُوَ الْقِتَالُ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا.

وَالدَّلِيلُ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يُقَاتِلُ شَجَاعَةً، وَيُقَاتِلُ حِمَّةً، وَيُقَاتِلُ لِيَرَى مَكَانَهُ، أَيْ: مُرَاءَةً، أَيُّ ذَلِكَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ فَقَالَ: «مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»^(١) فَيَكُونُ قَوْلُهُ: «الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» يَعْنِي: لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا.

وَكَلِمَةُ (الْجِهَادِ) بِمَعْنَى بَذْلِ الْجُهِدِ وَهُوَ الطَّاقَةُ؛ لِإِذْرَاكِ مَقْصُودِهِ.

فَبَيَّنَ النَّبِيُّ ﷺ مَرْتَبَةَ الْجِهَادِ بَعْدَ بَرِّ الْوَالِدَيْنِ، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ بَرُّ الْوَالِدَيْنِ مُقَدِّمًا عَلَى الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَلَكِنْ يَجِبُ أَنْ نَعْلَمَ أَنَّ بَرَّ الْوَالِدَيْنِ مِنْهُ مَا هُوَ وَاجِبٌ، وَمِنْهُ مَا هُوَ نَفْلٌ، فَالْوَاجِبُ أَقْلٌ مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْبَرِّ، وَالنَّفْلُ مَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ، وَأَنَّ الْجِهَادَ أَيْضًا مِنْهُ وَاجِبٌ، وَمِنْهُ تَطَوُّعٌ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا، رقم (٢٨١٠)، ومسلم: كتاب الإمامة، باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا، رقم (١٩٠٤)، من حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَالنَّفْلُ مِنْ بَرِّ الْوَالِدَيْنِ دُونَ الْوَاجِبِ مِنَ الْجِهَادِ، أَيْ: أَنَّ الْوَاجِبَ مِنَ الْجِهَادِ
أَعْلَى مِنَ النَّفْلِ فِي بَرِّ الْوَالِدَيْنِ، وَالْوَاجِبُ مِنْ بَرِّ الْوَالِدَيْنِ أَعْلَى مِنَ الْوَاجِبِ فِي الْجِهَادِ،
وَالتَّطَوُّعُ فِي بَرِّ الْوَالِدَيْنِ أَعْلَى مِنَ التَّطَوُّعِ فِي الْجِهَادِ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: مَتَى يَكُونُ الْجِهَادُ وَاجِبًا؟

فَالجَوَابُ عَلَى ذَلِكَ: يَكُونُ وَاجِبًا فِي أَرْبَعِ حَالَاتٍ:

الْحَالِ الْأَوَّلَى: إِذَا حَضَرَ صَفَّ الْقِتَالِ؛ فَإِنَّ الْقِتَالَ يَكُونُ وَاجِبًا عَلَيْهِ، وَلَا يَجُوزُ
لَهُ الْانْصِرَافُ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا
فَلَا تُولُوهُمْ الْأَدْبَارَ ۝١٥﴾ وَمَنْ يُؤَلِّهْهُمْ يَوْمَئِذٍ دُبْرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى
فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ ﴿[الأنفال: ١٥-١٦].

الْحَالِ الثَّانِيَةِ: إِذَا اسْتَنْفَرَهُ الْإِمَامُ، يَعْنِي: إِذَا أَمَرَ النَّاسَ بِالنُّفُورِ، وَجَبَ عَلَيْهِمْ
أَنْ يَنْفِرُوا؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا
فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْتَاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا
مَتَّعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ۝٣٨﴾ إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا
أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلَ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿
[التوبة: ٣٨-٣٩].

الْحَالِ الثَّلَاثَةِ: إِذَا حَضَرَ الْعَدُوُّ بَلَدَهُ -بَلَدَ الْإِنْسَانِ- وَجَبَ عَلَى جَمِيعِ أَهْلِ الْبَلَدِ
أَنْ يَفْكُوكَ الْحِصَارَ عَنْ أَنْفُسِهِمْ، وَذَلِكَ لَوْجُوبِ الدِّفَاعِ عَنِ النَّفْسِ؛ فَإِنَّ الدِّفَاعَ عَنِ
النَّفْسِ وَاجِبٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، فَمَنْ لَمْ يُدَافِعْ
عَنْ نَفْسِهِ، فَقَدْ أَلْقَى بِنَفْسِهِ إِلَى التَّهْلُكَةِ، وَذَلِكَ حَرَامٌ.

الحَالِ الرَّابِعَةِ: إِذَا احتِيجَ إِلَيْهِ لِكَوْنِ اخْتِصَاصِهِ نَادِرًا لَا يُوجَدُ مَعَ غَيْرِهِ. وَلِنَفَرَضِ أَنَّهُ قَائِدُ طَائِرَةٍ نَفَاثَةٍ مَثَلًا وَلَا يُوجَدُ غَيْرُهُ، فَحِينَئِذٍ يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ الْجِهَادُ. فَهَذِهِ أَرْبَعُ حَالَاتٍ يَكُونُ الْجِهَادُ فِيهَا وَاجِبًا.

وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»، وَيَكُونُ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِذَا كَانَ لِإِعْلَاءِ كَلِمَةِ اللَّهِ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

وَقَالَ: «حَدَّثَنِي بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَوْ اسْتَرَدَّاهُ لَزَادَنِي»، أَي: لَوْ طَلَبْتُ مِنْهُ زِيَادَةً؛ لَعَلَّمَنِي وَزَادَنِي، وَإِنَّمَا فَهَمُ ابْنِ مَسْعُودٍ هَذَا مِنْ حَالِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَّهُ لَمْ يَتَضَجَّرْ مِنَ الْأَسْئَلَةِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي وَجَّهَتْ إِلَيْهِ، بَلْ بَقِيَ مُنْشِرِحَ الصَّدْرِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَوْ اسْتَرَادَّاهُ لَزَادَهُ.

مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: حِرْصُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَلَى الْعِلْمِ.

وَجْهُهُ: قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَيَّ الْعَمَلِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ؟» وَهَكَذَا كُلَّمَا جَاءَنَا مِثْلُ هَذَا التَّرْكِيبِ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى حِرْصِ الصَّحَابَةِ عَلَى الْعِلْمِ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: إِثْبَاتُ الْمَحَبَّةِ لِلَّهِ عَزَّجَلَّ، أَي: إِثْبَاتُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحِبُّ؛ لِقَوْلِهِ: «أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ»، وَلَمْ يُنْكِرِ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ذَلِكَ، بَلْ أَقَرَّهُ، فَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يُحِبُّ، وَمَحَبَّةُ اللَّهِ تَعَالَى تَتَعَلَّقُ إِمَّا بِالشَّخْصِ، وَإِمَّا بِالْعَمَلِ، وَإِمَّا بِالزَّمَانِ، وَإِمَّا بِالْمَكَانِ.

فَمَحَبَّةُ اللَّهِ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالشَّخْصِ، أَنَّهُ تَعَالَى يُحِبُّ الْمُؤْمِنِينَ، وَيُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ.

وَالْمَحَبَّةُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالشَّخْصِ قَدْ تَكُونُ فِي شَخْصٍ بَعِيْنِهِ، وَقَدْ تَكُونُ فِي شَخْصٍ بَوَضْفِهِ.

تَكُونُ لِشَخْصٍ بَعِيْنِهِ: مِثْلُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ غَدًا رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ»^(١)، فَأَعْطَاهَا عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، هَذَا بَعِيْنِهِ. وَمِثْلُ قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حِينَ سُئِلَ: مَنْ أَحَبُّ الرِّجَالِ إِلَيْكَ؟ قَالَ: «أَبُو بَكْرٍ»^(٢). وَالَّذِي يُحِبُّهُ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يُحِبُّهُ اللَّهُ.

وَالْمَحَبَّةُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْعَمَلِ: مِثْلُ هَذَا الْحَدِيثِ: «أَيُّ الْعَمَلِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ؟».

وَالْمَحَبَّةُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالزَّمَنِ: مِثْلُ قَوْلِهِ ﷺ: «مَا مِنْ أَيَّامِ الْعَمَلِ الصَّالِحِ فِيهِنَّ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ الْعَشْرِ» -يعني: عَشْرَ ذِي الْحِجَّةِ- قَالُوا: وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ قَالَ: «وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، إِلَّا رَجُلٌ خَرَجَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، فَلَمْ يَرْجِعْ مِنْ ذَلِكَ بِشَيْءٍ»^(٣).

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب فضل من أسلم على يديه رجل، رقم (٣٠٠٩)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي رضي الله عنه، رقم (٢٤٠٦)، من حديث سهل ابن سعد رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب قول النبي ﷺ: «لو كنت متخذًا خليلاً»، رقم (٣٦٦٢)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه، رقم (٢٣٨٤)، من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه.

(٣) أخرجه أحمد (١/٢٢٤)، وأبو داود: كتاب الصوم، باب في صوم العشر، رقم (٢٤٣٨)، والترمذي: كتاب الصوم، باب ما جاء في أيام العشر، رقم (٧٥٧)، وابن ماجه: كتاب الصيام، باب صيام العشر، رقم (١٧٢٧)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما. وأخرجه بنحوه البخاري: كتاب العيدين، باب فضل العمل في أيام التشريق، رقم (٩٦٩).

وَالْمَحَبَّةُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْمَكَانِ، مَثَلُ: «أَحَبُّ الْبِقَاعِ إِلَى اللَّهِ مَسَاجِدُهَا»^(١).

وَأَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ يُشْتَبِنُونَ لِلَّهِ مَحَبَّةً حَقِيقِيَّةً، وَيَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ وَيُحِبُّ، وَأَدِلَّتُهُمْ مَوْجُودَةٌ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ، فَهِيَ مَمْلُوءَةٌ بِإِثْبَاتِ مَحَبَّةِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ.

وَقَدْ اخْتَلَفَتْ بَعْضُ الطَّوَائِفِ مَعَ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي إِثْبَاتِ الْمَحَبَّةِ لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ؛ فَذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مَذْهَبًا لَيْسَ بِصَوَابٍ، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ لَا يُوصَفُ بِالْمَحَبَّةِ، فَلَا يُحِبُّ وَلَا يُحِبُّ، وَالْمَحَبَّةُ الَّتِي وَصَفَ اللَّهُ بِهَا نَفْسَهُ - عَلَى زَعْمِهِمْ - هِيَ الْإِحْسَانُ، أَوْ إِرَادَةُ الْإِحْسَانِ! وَلَكِنَّ الصَّوَابَ أَنَّ الْمَحَبَّةَ ثَابِتَةٌ لِلَّهِ كَمَا أَثْبَتَهَا اللَّهُ لِنَفْسِهِ.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أَنَّ مَحَبَّةَ اللَّهِ تَتَفَاضَلُ، فَيُحِبُّ شَيْئًا أَكْثَرَ مِنْ شَيْءٍ، وَتُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «أَحَبُّ»؛ لِأَنَّهَا اسْمٌ تَفْضِيلٌ، يَقْتَضِي أَنَّ اللَّهَ يُحِبُّ شَيْئًا أَكْثَرَ مِنْ شَيْءٍ، وَهَذَا ثَابِتٌ فِي أَكْثَرِ مِنْ نَصٍّ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ: «وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُهُ عَلَيْهِ»^(٢).

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أَنَّ مَحَبَّةَ اللَّهِ تَتَعَلَّقُ بِالْعَمَلِ كَمَا تَتَعَلَّقُ بِالْعَامِلِ، فَكَمَا أَنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ، وَيُحِبُّ الْمُتَّقِينَ، وَيُحِبُّ الصَّابِرِينَ، كَذَلِكَ يُحِبُّ الْأَعْمَالَ، وَتُؤْخَذُ مِنْ: «أَيُّ الْعَمَلِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ».

الْفَائِدَةُ الْخَامِسَةُ: فَضِيلَةُ الصَّلَاةِ عَلَى وَقْتِهَا، وَأَنَّهَا أَفْضَلُ مِنْ كُلِّ الْأَعْمَالِ.

وَجْهُهُ: أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «أَيُّ الْعَمَلِ أَحَبُّ؟»، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

(١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل الجلوس في مصلاه بعد الصبح وفضل المساجد، رقم (٦٧١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب التواضع، رقم (٦٥٠٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

«الصَّلَاةُ عَلَى وَقْتِهَا»؛ إِذِنْ: الصَّلَاةُ عَلَى وَقْتِهَا أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنْ بِرِّ الْوَالِدَيْنِ، وَالْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ.

لَكِنْ هَلِ الْمُرَادُ فَضِيلَتُهَا عَلَى أَوَّلِ الْوَقْتِ، أَوْ فَضِيلَتُهَا عَلَى وَقْتِهَا الْمَطْلُوبِ شَرْعًا؟

الجواب: عَلَى وَقْتِهَا الْمَطْلُوبِ شَرْعًا، وَإِلَّا لَقَالَ: الصَّلَاةُ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا، وَذَلِكَ أَنَّ الصَّلَوَاتِ مِنْهَا مَا يُسَنُّ تَقْدِيمُهُ، وَمِنْهَا مَا يُسَنُّ تَأْخِيرُهُ. فَصَلَاةُ الْعِشَاءِ مَثَلًا يُسَنُّ تَأْخِيرُهَا إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ؛ وَلِهَذَا لَوْ كَانَتْ امْرَأَةٌ فِي الْبَيْتِ، وَقَالَتْ: أَيُّهَا أَفْضَلُ لِي أَنْ أَصَلِّيَ صَلَاةَ الْعِشَاءِ مِنْ حِينَ أَذَانِ الْعِشَاءِ، أَمْ أَنْ أُؤَخِّرَهَا إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ؟ قُلْنَا: الْأَفْضَلُ أَنْ تُؤَخِّرَهَا إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَأَخَّرَ ذَاتَ لَيْلَةٍ، حَتَّى قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَقَدَ النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ، فَخَرَجَ وَصَلَّى بِهِمْ، وَقَالَ: «إِنَّ هَذَا لَوْقْتُهَا لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي»^(١). إِذِنْ: فَالْأَفْضَلُ لِلْمَرْأَةِ إِذَا كَانَتْ فِي بَيْتِهَا أَنْ تُؤَخِّرَ.

وكَذَلِكَ لَوْ فَرَضَ أَنْ رِجَالًا مُحْضُورِينَ -أَي: مُحَدِّدِينَ مُعَيَّنِينَ فِي سَفَرٍ- فَقَالُوا: نُؤَخِّرُ الصَّلَاةَ أَمْ نُقَدِّمُ؟ نَقُولُ: الْأَفْضَلُ أَنْ تُؤَخَّرُوا.

كَذَلِكَ جَمَاعَةٌ خَرَجُوا فِي نَزْهَةٍ، وَحَانَ وَقْتُ الْعِشَاءِ، فَهَلِ الْأَفْضَلُ أَنْ يُقَدِّمُوا الْعِشَاءَ أَوْ يُؤَخِّرُوهَا؟

نَقُولُ: الْأَفْضَلُ أَنْ يُؤَخَّرُوهَا، إِلَّا إِذَا كَانَ فِي ذَلِكَ مَشَقَّةٌ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب وقت العشاء وتأخيرها، رقم (٦٣٨/٢١٩)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وَبَقِيَّةُ الصَّلَوَاتِ الْأَفْضَلُ فِيهَا التَّقْدِيمُ، إِلَّا لِسَبَبٍ، فَالْفَجْرُ تُقَدَّمُ، وَكَذَلِكَ الظُّهْرُ، وَالْعَصْرُ، وَالْمَغْرِبُ، إِلَّا إِذَا كَانَ هُنَاكَ سَبَبٌ، فَمِنْ الْأَسْبَابِ: إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ؛ فَالْأَفْضَلُ تَأْخِيرُ صَلَاةِ الظُّهْرِ إِلَى أَنْ يُبْرَدَ الْوَقْتُ، أَيْ: إِلَى قُرْبِ صَلَاةِ الْعَصْرِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَبْرُدُ الْوَقْتُ إِلَّا إِذَا قُرِبَ وَقْتُ الْعَصْرِ، فَإِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ، فَإِنَّ الْأَفْضَلَ الْإِبْرَادُ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ؛ فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ»^(١)، وَكَانَ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَقَامَ بِلَالٌ لِيُؤَدِّنَ، فَقَالَ: «أَبْرِدْ»، ثُمَّ قَامَ لِيُؤَدِّنَ، فَقَالَ: «أَبْرِدْ»، ثُمَّ قَامَ لِيُؤَدِّنَ، فَأَذِنَ لَهُ^(٢). وَلَكِنْ حِينَ سَاوَى الظِّلُّ فَيْتَهُ، أَيْ: حِينَمَا كَانَ ظِلُّ الشَّيْءِ كَطُولِهِ تَقْرِيْبًا، يَعْنِي: قَرِيبَ وَقْتِ الْعَصْرِ، وَهَذَا هُوَ الْإِبْرَادُ الْمَشْرُوطُ؛ لِيُخْرِجَ النَّاسَ إِلَى الصَّلَاةِ فِي رَاحَةٍ.

وَمِنْ الْأَسْبَابِ أَيْضًا: أَنْ يَكُونَ فِي آخِرِ الْوَقْتِ جَمَاعَةٌ لَا تَحْصُلُ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ، فَهِيَ التَّأْخِيرُ أَفْضَلُ، كَرَجُلٍ أَدْرَكَهُ الْوَقْتُ وَهُوَ فِي الْبَرِّ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ سَيَصِلُ إِلَى الْبَلَدِ وَيُذْرِكُ الْجَمَاعَةَ فِي آخِرِ الْوَقْتِ، فَالْأَفْضَلُ أَنْ يُؤَخَّرَ حَتَّى يُذْرِكَ الْجَمَاعَةَ، بَلْ قَدْ نَقُولُ بوجوبِ التَّأْخِيرِ هُنَا؛ تَحْصِيلًا لِلْجَمَاعَةِ.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: اسْتِحْبَابُ تَحْرِي الصَّلَاةِ عَلَى وَقْتِهَا.

وَجْهُهُ: أَنَّ ذَلِكَ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ، وَقَدْ قُلْنَا: إِنَّهُ لَمْ يَقُلْ: الصَّلَاةُ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا، بَلْ قَالَ «عَلَى وَقْتِهَا»؛ لِيَشْمَلَ تَأْخِيرَ الصَّلَاةِ إِذَا كَانَ الْأَفْضَلُ تَأْخِيرَهَا، كَالْعِشَاءِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب الإبراد بالظهر في السفر، رقم (٥٣٩)، ومسلم:

كتاب المساجد، باب استحباب الإبراد بالظهر في شدة الحر، رقم (٦١٦)، والترمذي: كتاب

الصلاة، باب ما جاء في تأخير الظهر في شدة الحر، رقم (١٥٨)، من حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) انظر التخریج السابق.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: فَضِيلَةُ بَرِّ الْوَالِدَيْنِ، وَأَنَّهُ مِنْ أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ، وَهُوَ مُقَدَّمٌ عَلَى جَمِيعِ الْحُقُوقِ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ جَعَلَ أَحَبَّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ الصَّلَاةَ عَلَى وَفْيِهَا، ثُمَّ بَرِّ الْوَالِدَيْنِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ بَرِّ الْوَالِدَيْنِ مِنْ أَعْظَمِ حُقُوقِ الْإِنْسَانِ عَلَى الْإِنْسَانِ.

لَكِنَّهُ لَيْسَ مُقَدَّمًا عَلَى حَقِّ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَيْسَ مُقَدَّمًا عَلَى حَقِّ النَّفْسِ، فَلَوْ فَرَضَ أَنَّهُ لَيْسَ مَعَكَ إِلَّا مَاءٌ قَلِيلٌ وَهُوَ لَكَ، وَأَنْتَ وَأَبُوكَ مُضْطَرَّانِ إِلَى الشُّرْبِ، إِمَّا أَنْ تَشْرَبَهُ أَنْتَ وَتَحْيَا وَيَمُوتَ الْأَبُ، أَوْ يَشْرَبَهُ الْأَبُ فِيحْيَا وَتَمُوتَ أَنْتَ، فَإِنَّكَ تُقَدِّمُ النَّفْسَ: «أَبْدَأُ بِنَفْسِكَ» كَمَا فِي الْحَدِيثِ.

وَالنَّاسُ بِالنِّسْبَةِ لِلْوَالِدَيْنِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: قِسْمٌ بَارٌّ، وَقِسْمٌ بَائِرٌ، وَقِسْمٌ بَيْنَ هَذَا وَهَذَا، فَالْقِسْمُ الْبَارُّ: هُوَ الْمُحْسِنُ، وَالْبَائِرُ: هُوَ الْعَاقُ، وَمَا بَيْنَهُمَا لَا هَذَا وَلَا هَذَا. فَالْبَارُّ هُوَ مَنْ قَامَ بِوَاجِبِهِ نُجَاهَ وَالِدَيْهِ، وَالْبَائِرُ آثِمٌ، وَإِثْمُهُ أَعْظَمُ وَأَكْبَرُ مِنَ الَّذِي بَيْنَ هَذَا وَهَذَا: لَا بَارٌّ وَلَا بَائِرٌ.

وَالوَاجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَبِرَّ وَالِدَيْهِ؛ لِأَنَّ مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَبِرَّ وَالِدَيْهِ وَقَدْ أَدْرَكَهُمَا، فَإِنَّ جِبْرِيلَ دَعَا عَلَيْهِ بِأَنْ يَرْغَمَ أَنْفُهُ، وَأَمَّنَ عَلَى ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «رَغَمَ أَنْفُ امْرِئٍ أَدْرَكَ أَبُوهُ أَوْ أَحَدُهُمَا فَلَمْ يَبِرَّهُمَا حَتَّى مَاتَا فَدَخَلَ النَّارَ، قُلْ: آمِينَ، فَقُلْتُ: آمِينَ»^(١).

فَمَا ظَنُّكُمْ بِدُعَاءٍ صَادِرٍ مِنْ جِبْرِيلَ يُؤْمِنُ عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ ﷺ؟! إِنَّهُ لَحَرِيٌّ بِالْقَبُولِ!! وَلِهَذَا تَجِدُ أَهْلَ الْعُقُوقِ دَائِمًا فِي حَسْرَةٍ، وَفِي ضَيْقٍ، وَفِي وَسَاوِسَ، وَرُبَّمَا يُضَيِّقُ رِزْقُهُمْ؛

(١) أخرجه البخاري في الأدب المفرد رقم (٦٤٦)، وابن خزيمة في صحيحه رقم (١٨٨٨)، وأبو يعلى في مسنده رقم (٥٩٢٢)، وابن حبان في صحيحه رقم (٩٠٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

بَسَبَ عُقُوقِهِمْ، وَعَدَمَ الْقِيَامِ بِرِّ الْوَالِدَيْنِ.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: فَضِيلَةُ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؛ لِقَوْلِهِ: «الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»؛
حَيْثُ جَاءَ فِي الْمَرْتَبَةِ الثَّلَاثَةِ، وَهُوَ كَذَلِكَ، وَالْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذُرْوَةُ سَنَامِ الْإِسْلَامِ،
كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ذُرْوَةُ سَنَامِهِ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»^(١). وَمَا أَكْثَرَ الْآيَاتِ الَّتِي فِيهَا
الْأَمْرُ بِالْجِهَادِ، وَالْحَثُّ عَلَيْهِ، وَالرَّغْبُ فِيهِ، وَبَيَانُ فَضْلِهِ!

الْفَائِدَةُ التَّاسِعَةُ: أَنَّ بَرَّ الْوَالِدَيْنِ مُقَدَّمٌ عَلَى الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

أَمَّا عَلَى التَّفْصِيلِ فنَقُولُ:

إِنْ كَانَ بَرُّ الْوَالِدَيْنِ فِي وَاجِبٍ؛ فَهُوَ مُقَدَّمٌ حَتَّى عَلَى الْجِهَادِ الْوَاجِبِ، وَإِنْ
كَانَ فِي الْمُسْتَحَبِّ فَهُوَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْجِهَادِ الْمُسْتَحَبِّ، أَمَّا إِذَا كَانَ الْجِهَادُ وَاجِبًا وَالْبَرُّ
مُسْتَحَبًّا بِحَيْثُ يَكُونُ الْوَالِدَانِ غَيْرَ مُتَحَاجِّينَ إِلَيْكَ وَلَهُمَا مَنْ يَقُومُ بِكَفَايَتِهِمَا؛ فَهُنَا
يُقَدَّمُ الْجِهَادُ حَتَّى لَوْ مَنَعَكَ مِنْهُ؛ فَلَا تُطْعِمُهُمَا؛ لِأَنَّهُ لَا طَاعَةَ لِخَلْقٍ فِي مَعْصِيَةِ
الْخَالِقِ، أَمَّا إِنْ كَانَا مُضْطَرَّيْنِ إِلَيْكَ فَهُنَا يُقَدَّمُ الْوَالِدَانِ.

وَإِذَا مَنَعَ الْوَالِدَانِ مِنَ الْجِهَادِ غَيْرِ الْوَاجِبِ فَهَلْ تُطْعِمُهُمَا أَوْ تُجَاهِدُ؟

الْجَوَابُ: تُطْعِمُهُمَا، إِلَّا إِذَا عَلِمْنَا أَنَّهَا مَنَعَاكَ كَرَاهَةً لِلْجِهَادِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ
بَعْضُ الْآبَاءِ حَبِيبٌ لَا يُحِبُّ أَنْ يُجَاهِدَ الْمُسْلِمُونَ، وَلَا يُحِبُّ أَنْ يَعْلُوَ الْإِسْلَامُ، فَيَمْنَعُ
وَلَدَهُ مِنَ الْجِهَادِ لَا شَفَقَةً عَلَيْهِ وَخَوْفًا، لَكِنْ كَرَاهَةً لِمَا يَقُومُ بِهِ بِحَيْثُ لَوْ اسْتَأْذَنَهُ أَنْ

(١) أخرجه أحمد (٢٣١/٥)، والترمذي: كتاب الإيمان، باب ما جاء في حرمة الصلاة، رقم (٢٦١٦)،

وابن ماجه: كتاب الفتن، باب كف اللسان في الفتنة، رقم (٣٩٧٣)، من حديث معاذ بن جبل

يُجَاهِدَ مَنَعُهُ، وَمِنْ جِهَةٍ أُخْرَى يَسْمَحُ لَهُ بِالسَّفَرِ إِلَى أوروْبَا لِيَشْرَبَ الْحَمْرَ أَوْ يَزْنِيَ، وَيَتَرَفَّهَ، بَلْ وَيُعْطِيَهُ أَمْوَالًا لِإِقَامَتِهِ وَطَعَامِهِ وَشَرَابِهِ؛ فَيَدُلُّ هَذَا عَلَى خُبْثِ طَوِيَّةٍ، وَعَلَى أَنَّهُ يَكْرَهُ أَنْ تَقُومَ لِلإِسْلَامِ قَائِمَةٌ، وَحِينَئِذٍ نَجْعَلُ قَوْلَهُ تَحْتَ النَّعَالِ، وَنَقُولُ بِذَهَابِ الْوَلَدِ لِلْجِهَادِ وَلَا يُبَالِي؛ لِأَنَّ أَبَاهُ أَصْبَحَ يَخْتَانُ إِلَى مُجَاهَدَةٍ؛ إِذْ إِنَّ فِي قَلْبِهِ غِلًّا وَحَقْدًا عَلَى الإِسْلَامِ، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ.

لَكِنْ إِذَا عَلِمْنَا أَنَّهُ مَنَعُهُ خَوْفًا عَلَيْهِ وَشَفَقَةً، وَيَحْشَى أَنْ يَبْقَى قَلْقًا إِذَا ذَهَبَ وَلَدُهُ إِلَى مَعَارِكِ الْقِتَالِ، فَهَذَا يُقَدِّمُ بَرَّ الْوَالِدَيْنِ.

أَمَّا لَوْ مَنَعَكَ أَبُوكَ أَوْ أُمُّكَ مِنْ تَعَلُّمِ الْعِلْمِ فَلَا طَاعَةَ أَبَدًا، إِلَّا إِذَا كَانَ هُنَاكَ ضَرُورَةٌ لِلْبَقَاءِ مَعَهُمَا، مِثْلُ أَنْ يَكُونَا مَرِيضَيْنِ وَلَيْسَ عِنْدَهُمَا مَنْ يَقُومُ عَلَيْهِمَا غَيْرُكَ، فَهَذَا شَيْءٌ آخَرُ، لَكِنْ بِدُونِ الضَّرُورَةِ لَا طَاعَةَ لَهُمَا.

وَلَوْ أَرَدْتَ أَنْ تُسَافِرَ لِطَلَبِ الْعِلْمِ، وَمَنَعَكَ مِنَ السَّفَرِ، فَهَلْ نَقُولُ كَالْجِهَادِ، يَجِبُ عَلَيْكَ طَاعَتُهُ إِلَّا فِي طَلَبِ عِلْمٍ وَاجِبٍ؟

الْجَوَابُ: لَا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا خَوْفَ عَلَى الْإِبْنِ فِي السَّفَرِ لِطَلَبِ الْعِلْمِ كَالْخَوْفِ عَلَيْهِ فِي السَّفَرِ لِلْجِهَادِ، وَحِينَئِذٍ لَكَ أَنْ تَعْصِيَهُ مَا لَمْ يَكُنْ مُضْطَرًّا إِلَى وَجُودِكَ، فَهَذَا يَجِبُ أَنْ تَبْقَى.

وَلَوْ مَنَعَكَ مِنْ مُرَافَقَةِ صُحْبَةٍ طَيِّبَةٍ صَالِحَةٍ إِلَى مَنْ عِنْدَهُمْ عُدَّةٌ وَمِزْمَارٌ وَدُشٌّ، فَلَا طَاعَةَ أَبَدًا؛ لِأَنَّنَا عَرَفْنَا أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ لَا يُرِيدُ أَنْ يُصْلِحَ ابْنَهُ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- مَعَ أَنَّ صَلَاحَ الْإِبْنِ فَائِدَةٌ لِلْإِنْسَانِ فِي حَيَاتِهِ وَبَعْدَ مَوْتِهِ؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ لَا يَنْقَطِعُ إِذَا كَانَ لِلْعَبْدِ وَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ.

الفائدة العاشرة: العمل بالقرائن؛ لقوله: «ولو استزدته لَرَادَنِي» لأن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يَعْلَمُ الْغَيْبَ، وَلَا يَعْلَمُ مَا فِي صَدْرِ النَّبِيِّ ﷺ. والعمل بالقرائن حُجَّةٌ.

ودليل ذلك من القرآن: أَنَّهُ لَمَّا اتَّهَمَتِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَنَّهُ أَرَادَهَا قَالَ الْحَاكِمُ بَيْنَهُمَا: ﴿إِنْ كَانَتْ فَمِصُّهُ قَدْ مِنْ قُبْلِ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ۖ وَإِنْ كَانَ فَمِصُّهُ قَدْ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ ۚ﴾ (٢٧) فَلَمَّا رَأَى فَمِصُّهُ قَدْ مِنْ دُبُرٍ قَالَ إِنَّهُ مِنْ كَيْدِكُنَّ ﴿يوسف: ٢٦-٢٨﴾، فَهَذَا عَمَلٌ بِالْقَرِينَةِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْقَمِيصُ قَدْ مِنْ قُبْلِ فَهُوَ لَاحِقُهَا وَهِيَ تُرِيدُ التَّخَلُّصَ مِنْهُ، وَإِنْ كَانَ مِنْ دُبُرٍ فَهُوَ هَارِبٌ مِنْهَا وَهِيَ لِحَقَّتْهُ تَجَرُّهُ حَتَّى انْفَدَّ الْقَمِيصُ، فَلَمَّا رَأَى الْقَمِيصَ قَدْ مِنْ دُبُرٍ عَرَفَ أَنَّهَا هِيَ الَّتِي رَاوَدَتْهُ، وَأَنَّهُ صَادِقٌ فِي قَوْلِهِ: ﴿هِيَ رَاوَدَتْنِي عَنْ نَفْسِي﴾ [يوسف: ٢٦].

وَأَمَّا الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الْقَوْلِيَّةِ: فَقَدْ حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ امْرَأَتَيْنِ خَرَجَتَا فِي الْبَرِّ تَتَجِيعَانِ، وَكَانَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا وَلَدٌ، فَعَدَا الذُّئْبُ عَلَى وَلَدِ الْكَبِيرَةِ فَأَكَلَهُ، فَلَمَّا رَجَعَتَا ادَّعَتِ الْكَبِيرَةُ أَنَّ الْوَلَدَ الْبَاقِيَ هُوَ وَلَدُهَا، وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ وَلَدُ الصَّغِيرَةِ، فَاحْتَصَمَتَا إِلَى دَاوُدَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَرَأَى دَاوُدَ بِاجْتِهَادٍ أَنْ يَحْكُمَ بِأَنَّ الْوَلَدَ لِلْكَبِيرَةِ، وَقَالَ: إِنَّ الصَّغِيرَةَ شَابَةٌ وَتَسْتَطِيعُ أَنْ تَأْتِيَ بِوَلَدٍ بَعْدَهُ؛ فَحَكَمَ بِهِ لِلْكَبِيرَةِ، ثُمَّ خَرَجَتَا مِنْ عِنْدِهِ، وَالظَّاهِرُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّ الصَّغِيرَةَ لَمْ تَقْتَنِعْ، فَاحْتَكَمَتَا إِلَى سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ؛ فَفَهَّمَهُ اللَّهُ عَزَّجَلَّ، وَكُلًّا آتَاهُ اللَّهُ حُكْمًا وَعِلْمًا، وَفَهَّمَهُ اللَّهُ سُلَيْمَانَ، فَجَعَلَ الْوَلَدَ بَيْنَهُمَا وَأَمَرَ بِالسَّكِينِ لِيَشْفُقَهُ نِصْفَيْنِ، أَمَّا الْكَبِيرَةُ فَرَحَّبَتْ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِوَلَدِهَا،

وَأَمَّا الصَّغِيرَةُ فَقَالَتْ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ هُوَ لَهَا ^(١)، فَتَنَارَ لَتْ عَنْ حَقِّهَا؛ فِدَاءً لَابْنِهَا؛ لِأَنَّهَا لَا تُرِيدُ أَنْ يَمُوتَ، وَكَوْنُهُ حَيًّا عِنْدَ الْكَبِيرَةِ أَحَبُّ عِنْدَ الصَّغِيرَةِ مِنْ أَنْ يَمُوتَ، فَقَضَى بِهِ لِلصَّغِيرَةِ؛ فَهَذِهِ هِيَ قَرِينَةُ، أَنَّهَا أَدْرَكَتْهَا الشَّفَقَةُ أَنْ تُحْرَمَ مِنْهُ وَيَبْقَى حَيًّا؛ فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهَا أُمُّهُ.

وَالدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الْفِعْلِيَّةِ: لَمَّا فَتَحَ النَّبِيُّ ﷺ خَيْبَرَ دَعَا بِهَالِ حُمَيٍّ بْنِ أَخْطَبَ رَئِيسِ بَنِي النَّضِيرِ، فَقَالَ لَهُ سَعِيَّةُ بْنُ عَمْرِو عُمُ حُمَيٍّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوْ قَالَ: يَا مُحَمَّدُ، أَذْهَبَتْهُ الْحُرُوبُ - وَكَانَ غَنِيًّا لَا شَكَّ فِي ذَلِكَ، وَالْيَهُودُ مَعْرُوفُونَ بِجَمْعِ الْمَالِ - قَالَ: أَقْتَنَتْهُ الْحُرُوبُ، مَا لَهُ مَالٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْعَهْدُ قَرِيبٌ وَالْمَالُ كَثِيرٌ»، يَقْصِدُ أَنَّهُ أَمْسَ رَحَلُوا مِنَ الْمَدِينَةِ، وَالْمَالُ كَثِيرٌ لَا يَذْهَبُ.

«وَلَكِنْ خُذْ يَا زُبَيْرُ هَذَا الرَّجُلَ فَاضْرِبْهُ حَتَّى يُقِرَّ»، فَأَخَذَهُ الزُّبَيْرُ وَضَرَبَهُ، فَلَمَّا أَحَسَّ بِالضَّرْبِ قَالَ: اضْبِرْ، أَذْلَكُكُمْ عَلَى خَرِبَةٍ كَانَ حُمَيٌّ يَطُوفُ حَوْلَهَا، فَذَهَبَ بِهِمْ إِلَى خَرِبَةٍ وَوَجَدَ الْمَالَ مَدْفُونًا بِهَا، وَإِذَا هُوَ مَسْكَةٌ ثَوْرٍ مَمْلُوءَةٌ دَنَانِيرَ ^(٢)، وَمَسْكَةٌ ثَوْرٍ، أَيْ جِلْدُ الثَّوْرِ، مَمْلُوءٌ ذَهَبًا.

هنا عَمِلَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْقَرَائِنِ فَقَالَ: «الْعَهْدُ قَرِيبٌ وَالْمَالُ كَثِيرٌ»، أَي: مُدَّةٌ قَلِيلَةٌ لَا يَفْنَى بِهَا الْمَالُ؛ وَلِهَذَا سَوَّغَ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ أَنْ يُضْرَبَ هَذَا الرَّجُلُ حَتَّى يُقِرَّ.

إِذْنُ: فَالْعَمَلُ بِالْقَرَائِنِ ثَابِتٌ شَرْعًا.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الفرائض، باب إذا ادعت المرأة ابناً، رقم (٦٧٦٩)، ومسلم: كتاب الأفضية، باب بيان اختلاف المجتهدين، رقم (١٧٢٠)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه ابن حبان في صحيحه رقم (٥١٩٩)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدْ يَتَّقِدُهُ مُتَّقِدٌ، حَيْثُ قَالَ: «وَلَوْ اسْتَزَدْتُهُ لَزَادَنِي»، فَلِمَاذَا لَمْ يَسْتَزِدْهُ؟ أَلَيْسَتْ السَّعَةُ فِي الْعِلْمِ مَطْلُوبَةً؟

فالجواب: إِنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَفَادَ بَأْنَ الْأَعْمَالِ لَا تَقْتَصِرُ عَلَى هَذِهِ الثَّلَاثَةِ فِي تَرْتِيبِ الْمَحَبَّةِ، وَأَنَّهُ لَوْ اسْتَزَادَ النَّبِيَّ ﷺ لَزَادَهُ، لَكِنْ كَرِهَ إِضْجَارَ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَلَعَلَّهُ رَأَاهُ ذَا شُغْلٍ، أَوْ أَنَّ الْوَقْتَ غَيْرُ مُنَاسِبٍ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ لِابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عُدْرٌ فِي عَدَمِ الْاسْتِزَادَةِ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ مِنْ حَالِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ مِنْ أَخْرَصِ النَّاسِ عَلَى الْعِلْمِ.

الْفَائِدَةُ الْحَادِيَةُ عَشْرَةٌ: أَنَّ الْأَعْمَالَ تَتَفَاضَلُ، وَيُؤْخَذُ هَذَا مِنْ قَوْلِهِ: «أَيُّ الْعَمَلِ أَحَبُّ»، وَأَحَبُّ: اسْمٌ تَفْضِيلٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَعْمَالَ تَتَفَاضَلُ فِي مَحَبَّةِ اللَّهِ، وَكُلَّمَا كَانَ الْعَمَلُ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ كَانَ أَفْضَلَ، وَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ أَنَّ اللَّهَ قَالَ: «مَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ»^(١)، يَعْنِي: الْفَرَائِضُ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنَ النَّوَافِلِ؛ لِأَنَّ الْفَرَائِضَ أَهَمُّ، وَالْقِيَامَ بِهَا أَكْثَرُ أَجْرًا.



٥٢- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «لَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْفَجْرَ، فَيَشْهَدُ مَعَهُ نِسَاءً مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ، مُتَلَفَعَاتٍ بِمُرُوطِهِنَّ ثُمَّ يَرْجِعْنَ إِلَى بُيُوتِهِنَّ مَا يَعْرِفُهُنَّ أَحَدٌ، مِنَ الْغَلَسِ»^(٢).

(١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب التواضع، رقم (٦٥٠٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٢) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب وقت الفجر، رقم (٥٧٨)، ومسلم: كتاب المساجد، باب استحباب التبكير بالصبح في أول وقتها، رقم (٦٤٥).

المُرُوطُ: أَكْسِيَّةٌ مُعَلِّمَةٌ تَكُونُ مِنْ خَزٍّ، وَتَكُونُ مِنْ صُوفٍ. مُتَلَفَّعَاتٍ: مُتَلَحِّفَاتٍ.
وَالْغَلَسُ: اخْتِلَاطُ ضِيَاءِ الصُّبْحِ بِظُلْمَةِ اللَّيْلِ.

الشرح

هَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يُبَادِرُ بِصَلَاةِ الصُّبْحِ.

قَوْلُهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «لَقَدْ» قَسَمَ مُقَدَّرٌ، وَالتَّقْدِيرُ: «وَاللَّهُ لَقَدْ» وَهَذَا يَقَعُ فِي الْقُرْآنِ كَثِيرًا، وَيُقَالُ فِي مِثْلِهِ: إِنَّهُ مُؤَكَّدٌ بِثَلَاثَةِ مُؤَكَّدَاتٍ؛ الْقَسَمِ الْمَحْذُوفِ وَاللَّامِ وَقَدْ، «يُصَلِّي الْفَجْرَ»، خَبَرٌ (كَانَ).

وقولها: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْفَجْرَ» يعني: صَلَاةَ الْفَجْرِ، وَعَبَّرَتْ بِالْفَجْرِ عَنِ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهُ وَقَّتْهَا.

«فَيَشْهَدُ مَعَهُ نِسَاءٌ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ، مُتَلَفَّعَاتٍ بِمُرُوطِهِنَّ»، وَمَعْنَى «مُتَلَفَّعَاتٍ» أَي: مُتَلَحِّفَاتٍ، وَقَوْلُهُ: «مُتَلَفَّعَاتٍ» يَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ:

الْأَوَّلُ: (مُتَلَفَّعَاتٍ) بِالنَّصْبِ عَلَى أَنَّهَا حَالٌ مِنْ «نِسَاءً»، وَسَوَّغَ مَجِيءُ الْحَالِ مِنْهَا أَنَّ (مُتَلَفَّعَاتٍ) وَصِفَتْ، وَالنِّكَرَةُ إِذَا وَصِفَتْ تَخَصَّصَتْ، فَإِذَا تَخَصَّصَتْ جَازَ وَقُوعُ الْحَالِ مِنْهَا.

الثَّانِي: (مُتَلَفَّعَاتٍ) بِالرَّفْعِ، عَلَى أَنَّهَا نَعْتُ ثَانٍ، وَ(مِنْ الْمُؤْمِنَاتِ) نَعْتُ أَوَّلٍ.
«بِمُرُوطِهِنَّ» أَي بِأَكْسِيَّتِهِنَّ، فَالْمُرُوطُ أَكْسِيَّةٌ مُعَلِّمَةٌ، أَي: فِيهَا خُطُوطٌ، تَكُونُ مِنْ خَزٍّ - وَالخَزُّ نَوْعٌ مِنَ الْحَرِيرِ - وَتَكُونُ مِنْ صُوفٍ.

«ثُمَّ يَرْجِعْنَ إِلَى بُيُوتِهِنَّ» بَعْدَ الصَّلَاةِ «مَا يَعْرِفُهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْغَلَسِ»، وَالْغَلَسُ

هو اختلاط ظلمة الليل بنور النهار، وهذا يدل على أن نور النهار كان قليلاً ما دامت المرأة لا تعرف.

من فوائد هذا الحديث:

الفائدة الأولى: جواز حضور النساء إلى المساجد للصلاة مع الجماعة. وجه ذلك: أن هؤلاء النسوة يصلين مع النبي - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - ولم ينكر عليهن.

فإن قال قائل: لعله لم يعلم.

قلنا: إن هذا بعيد، كيف لا يعلم بهن وهن في مسجده عليه الصلاة والسلام؟! وعلى فرض ما هو بعيد أنه لم يعلم، فإن الله تعالى يعلم، ولو كان لا يرضيه لبيته سبحانه وتعالى.

وها هنا قاعدة مفيدة، وهي أن إقرار النبي ﷺ على الشيء يدل على جوازه إن كان من أمور العادة، ويدل على مشروعيته إن كان من أمور العبادة، إلا إذا كان هذا الشيء المتعبد به من الأمور التي تجوز، ولكنه لا يؤمر بها، فقد يقر النبي ﷺ على شيء، ولكنه لا يسنه لأمتيه، ومثاله: إقراره الصحابة على جواز الوصال إلى السحر، يعني: الصائم له رخصة ألا يفطر إلا في السحر، ولكن الأفضل أن يبادر بالفطر من حين غروب الشمس.

ومن ذلك أيضاً: أن النبي ﷺ بعث رجلاً على سريّة فجعل يقرأ في الصلاة، ويختم بـ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ فلما رجعوا إلى النبي ﷺ أخبروه، فقال:

«اسْأَلُوهُ لِأَيِّ شَيْءٍ كَانَ يَصْنَعُ ذَلِكَ» فَقَالَ: لِأَنَّهَا صِفَةُ الرَّحْمَنِ فَأَنَا أُحِبُّ أَنْ أَقْرَأَهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَخْبِرُوهُ بِأَنَّ اللَّهَ يُحِبُّهُ»^(١). فَهَذَا إِقْرَارٌ عَلَى جَوَازِ خَتْمِ قِرَاءَةِ الصَّلَاةِ بِ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، لَكِنَّهُ لَيْسَ بِمَشْرُوعٍ؛ وَلِذَلِكَ لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ يَفْعَلُهُ، وَلَمْ يَأْمُرْ بِهِ الْأُمَّةَ، فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّهُ جَائِزٌ، وَلَا يُقَالُ لِمَنْ فَعَلَهُ: إِنَّكَ مُبْتَدِعٌ.

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا: إِذْنُ النَّبِيِّ ﷺ لِبَعْضِ الصَّحَابَةِ بِالصَّدَقَةِ عَنِ الْمَيْتِ، فَإِنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَسْتَأْذِنُهُ فِي الصَّدَقَةِ بِسُتَانِهِ عَنْ أُمِّهِ وَهِيَ مَيْتَةٌ، فَأَذِنَ لَهُ^(٢). وَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أُمِّي افْتَلَتَتْ نَفْسَهَا -أَي: مَاتَتْ- وَأَظْنُهَا لَوْ تَكَلَّمْتُ لَتَصَدَّقْتُ، أَفَاتَصَدَّقُ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ»^(٣). فَأَذِنَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَتَصَدَّقَ، فَيَجُوزُ أَنْ يَتَصَدَّقَ النَّاسُ عَنْ مَوْتَاهُمْ، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ مِنَ السُّنَّةِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَمْ يَفْعَلْهُ وَلَمْ يَأْمُرْ بِهِ، وَقَدْ مَاتَ لِلنَّبِيِّ ﷺ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَقَارِبُ مُسْلِمُونَ مِثْلُ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَجَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَزَوْجَتِهِ خَدِيجَةَ، وَكَانَ يُهْدِي إِلَى صَاحِبَاتِهَا. وَلَمْ يُحْفَظْ أَنَّهُ كَانَ يَتَصَدَّقُ عَنْهَا؛ فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الصَّدَقَةَ عَنِ الْمَيْتِ لَيْسَتْ مَطْلُوبَةً. أَيْ: لَا يُقَالُ لِلْإِنْسَانِ: تَصَدَّقْ عَنْ أَبِيكَ أَوْ عَنْ أُمِّكَ، لَكِنْ لَوْ تَصَدَّقَ فَلَيْسَتْ مَمْنُوعَةً.

(١) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته إلى توحيد الله تبارك وتعالى، رقم (٧٣٧٥). ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل قراءة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ رقم (٨١٣)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الوصايا، باب إذا قال: أرضي أو بستاني صدقة لله، رقم (٢٧٥٦)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب موت الفجأة البغثة، رقم (١٣٨٨)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب وصول ثواب الصدقة عن الميت إليه، رقم (١٠٠٤)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

ومثل ذلك لو صلى ركعتين لو الدين أو لأحد من المسلمين، فهذا جائز ولكنه ليس بمشروع، بل المشروع للوالدين إذا ماتا، الدعاء لهما؛ لقول النبي ﷺ: «إذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ، إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»^(١). ولم يقل: أو ولد صالح يصوم له، أو يتصدق عنه، مع أن سياق الحديث في العمل، ومع ذلك لم يرشد النبي ﷺ إليه.

ومن ثم يتبين أن اتهامك الناس اليوم في الصدقة عن الميت أو في العمرة عن الميت، ونسيان أنفسهم، ليس من الأمور المطلوبة، حتى إننا كنا نعلم أن الناس فيما سبق لا يضحون عن أنفسهم ولا عن أهلهم، وإنما يضحون عن الأموات، حتى إن بعضهم إذا قيل له: نريد أن نذب أضحية لك وهو حي، قال: أنا لم أمت، كأن الأضحية لا تكون إلا للميت، مع أن الأضحية إنما تشرع للحي؛ ولهذا صحى النبي ﷺ عنه وعن أهل بيته^(٢) ولم يضح عن عمه حمزة وهو من أحب الرجال إليه، ولا عن زوجته خديجة مع أنها من أحب النساء إليه، لكنه صحى ﷺ عنه وعن أهل بيته.

قال أهل العلم: فيمكن أن يراد بأهل البيت الحي والميت.

إذن: يجوز للمرأة أن تشهد صلاة الجماعة في المسجد، لكن الأولى أن لا تحضر، ثم إذا حضرت فلا بد من شروط منها:

١ - أمن الفتنة.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أحمد (٣٩١ / ٦)، من حديث أبي رافع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٢- أن يُخْرَجْنَ تَفَلَّاتٍ، أي: غير مُطَيَّاتٍ، فإن خَرَجْنَ مُطَيَّاتٍ أو مُتَبَرِّجَاتٍ؛ مُنْعِنَ مِنْ هَذَا.

الفائدة الثانية: يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تُصَلِّيَ صَلَاةَ الْفَجْرِ فِي الْمَسْجِدِ؛ لِأَنَّ نِسَاءَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ كُنَّ يَشْهَدْنَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ صَلَاةَ الْفَجْرِ، وَلَكِنَّ هَذَا مُقَيَّدٌ بِشَرْطِ أَنْ تُؤْمِنَ الْفِتْنَةُ مِنْهَا أَوْ بِهَا، فَإِنْ خِيفَتِ الْفِتْنَةُ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَظْهَرَ فِي آخِرِ اللَّيْلِ لِتُصَلِّيَ الْفَجْرَ مَعَ الْجَمَاعَةِ.

الفائدة الثالثة: أَنَّ الْمَشْرُوعَ فِي حَقِّ الْمَرْأَةِ إِذَا خَرَجَتْ إِلَى السُّوقِ أَنْ تَلْتَحِفَ بِالْكِسَاءِ، أي: تَضُمَّ نَفْسَهَا وَتَضُمَّ عَلَيْهَا الْكِسَاءَ، فَلَا تَفْتَحِ الْكِسَاءَ؛ لِقَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «مُتَلَفَّعَاتٍ بِمُرُوطِهِنَّ» أي: تَتَلَفَّفُ فِيهِ حَتَّى لَا يَظْهَرَ شَيْءٌ مِنْ جَسَدِهَا. وَأَمَّا مَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ النِّسَاءِ الْيَوْمَ مِنْ كَوْنِهِنَّ يَفْتَحْنَ الْعَبَاءَ، حَتَّى تَبْدُو ثِيَابَهُنَّ الدَّاخِلِيَّةَ الَّتِي دَاخَلَ الْعَبَاءَ؛ فَإِنَّ هَذَا خِلَافُ هَذِي نِسَاءِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ فَهَدِيْنَّ أَنْ يَتَلَفَّعْنَ بِمُرُوطِهِنَّ، وَإِذَا كَانَ هَذَا التَّلَفُّعُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ مَعَ أَنَّ النُّورَ فِيهَا ضَعِيفٌ، فَفِي غَيْرِهَا مِنْ بَابٍ أَوْلَى وَأَشَدَّ.

الفائدة الرابعة: أَنَّ الدِّينَ الْإِسْلَامِيَّ دِينُ الْحِشْمَةِ وَالْحَيَاءِ، وَحِفْظِ الْمَرْأَةِ، وَحِمَايَتِهَا، وَحِفْظِ كَرَامَتِهَا، وَإِبْعَادِهَا عَنْ أَنْ تُمْتَهَنَ فَيَنْظُرَ إِلَيْهَا الْبَرُّ وَالْفَاجِرُ، وَالْمُسْلِمُ وَالْكَافِرُ، وَإِنْ خُرُوجَ الْمَرْأَةِ مُتَبَرِّجَةً يُنَافِي الْحَيَاءَ، وَيُوجِبُ الْفِتْنَةَ بِهَا وَمِنْهَا، وَخُرُوجُهَا مُحْتَشِمَةً فِيهِ حَيَاءٌ، وَبُعْدٌ عَنِ الْفِتْنَةِ.

فَالدِّينُ الْإِسْلَامِيُّ أَعْظَمُ حِمَايَةٍ لِلْمَرْأَةِ، خِلَافًا لِأُولَئِكَ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ الْحِجَابَ كَبْتُ لِحَرِيَّةِ الْمَرْأَةِ؛ لِأَنَّهُمْ يُرِيدُونَ أَنْ تَكْشِفَ النِّسَاءُ وُجُوهَهُنَّ، وَرُؤُوسَهُنَّ،

وَأَذْرَعَهُنَّ، وَسُوْقَهُنَّ، وَلَكِنْ يَأْبَى اللَّهُ -بَحْوْلِهِ وَقُوَّتِهِ- إِلَّا أَنْ تَسِيرَ أُمَّةُ الْجَزِيرَةِ عَلَى مَا يَنْبَغِي، وَعَلَى مَا فَرَضَهُ اللَّهُ عَلَيْهَا.

الْفَائِدَةُ الْخَامِسَةُ: جَوَازُ كَشْفِ الْمَرْأَةِ وَجْهَهَا؛ لِقَوْلِهَا: «مَا يَعْرِفُهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْغَلَسِ»؛ إِذْ لَوْ كَانَتْ تُغْطِي وَجْهَهَا؛ لَكَانَتْ الْعِلَّةُ فِي عَدَمِ مَعْرِفَتِهِنَّ سِتْرَ الْوَجْهِ لَا الْغَلَسَ، وَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ هُوَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ، فَهَلْ نَقُولُ بِهِ؟

الْجَوَابُ: لَا نَقُولُ بِهَذَا الظَّاهِرِ؛ لَوْجُودِ أَدَلَّةٍ بَيِّنَةٍ مُحْكَمَةٍ تَدُلُّ عَلَى وُجُوبِ سِتْرِ الْمَرْأَةِ وَجْهَهَا؛ وَحِينَئِذٍ نَأْخُذُ بِالْقَاعِدَةِ الْمَعْرُوفَةِ: «إِذَا اجْتَمَعَ مُحْكَمٌ وَمُتَشَابِهٌ؛ قَدَّمَ الْمُحْكَمُ».

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: الْمُبَادَرَةُ بِصَلَاةِ الْفَجْرِ، وَهَذَا هُوَ الشَّاهِدُ، وَهُوَ الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ سَاقَ الْمُؤَلَّفُ هَذَا الْحَدِيثَ.

وَجْهُهُ ذَلِكَ: أَنَّ هَؤُلَاءِ النِّسْوَةَ لَا يُعْرِفْنَ مِنَ الْغَلَسِ، مَعَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ أَتَاهُ الْمُؤَذِّنُ فَأَذَنَهُ بِالصَّلَاةِ، ثُمَّ كَانَ يَقْرَأُ مَا بَيْنَ السَّتِينَ إِلَى الْمِئَةِ^(١) ثُمَّ كَانَتْ قِرَاءَتُهُ آيَةَ آيَةٍ^(٢)، فَإِذَا أَخَذَتْ مَا بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ قَدَرَ خَمْسِينَ آيَةً، وَكَانَ مِنْ عَادَةِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يُرْتَلَ الْقُرْآنُ؛ عَرَفَتْ بِهِذَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُبَادِرُ بِصَلَاةِ الصُّبْحِ مُبَادَرَةً بَيِّنَةً.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب القراءة في الفجر، رقم (٧٧١)، ومسلم: كتاب الصلاة،

باب القراءة في الصبح، رقم (٤٦١)، من حديث أبي برزة الأسلمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أحمد (٣٠٢/٦)، وأبو داود: كتاب الحروف والقراءات، رقم (٤٠٠١)، والترمذي:

كتاب القراءات، باب في فاتحة الكتاب، رقم (٢٩٢٧)، من حديث أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

ولكن يَنْبَغِي لِلإِمَامِ أَنْ يُرَاعِيَ أَحْوَالَ مَأْمُومِيهِ، فَيُبَادِرُ بِصَلَاةِ الْفَجْرِ فِي الشَّتَاءِ دُونَ الصَّيْفِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الشَّتَاءَ طَوِيلٌ، فَيَأْخُذُ الْإِنْسَانُ مِنَ النَّوْمِ مَا يَكْفِيهِ، وَيَقُومُ نَشِيطًا؛ وَلأنَّ حَبْسَهُمْ فِي الْمَسْجِدِ قَدْ يُؤَدِّي إِلَى الْمَشَقَّةِ مِنَ الْبَرْدِ، فَكَانَ الْأَفْضَلُ التَّعْجِيلُ، بِخِلَافِ الصَّيْفِ؛ فَفِيهِ اللَّيْلُ قَصِيرٌ رُبَّمَا لَا يَسْتَقِظُ الْإِنْسَانُ لَصَلَاةِ الْفَجْرِ إِلَّا بَعْدَ الْأَذَانِ، فَلَا يَسْتَقِظُونَ بِسُرْعَةٍ وَسُهولةٍ، وَهَذَا فِي مُجْتَمَعٍ كَمُجْتَمَعِ الرَّسُولِ ﷺ فَكَانُوا لَا يَسْهَرُونَ فِي اللَّيْلِ، أَمَّا مُجْتَمَعٌ كَمُجْتَمَعِنَا فَغَالِبُ النَّاسِ فِيهِ يَجْعَلُونَ اللَّيْلَ نَهَارًا وَالنَّهَارَ لَيْلًا، وَبَعْضُهُمْ لَا يَنَامُ إِلَّا قَبْلَ الْفَجْرِ بِسَاعَةٍ أَوْ سَاعَتَيْنِ، وَبَعْضُهُمْ رُبَّمَا لَا يَنَامُ حَتَّى يُصَلِّيَ الْفَجْرَ ثُمَّ يَنَامُ إِلَى الظُّهْرِ.

ولكن يَنْبَغِي أَنْ يُلَاخِظَ لِمَنْ أَرَادَ التَّعْجِيلَ أَنْ يُجْعَلَ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ مَا يَتِمَكَّنُ النَّاسَ بِهِ مِنَ الْوُضُوءِ، وَمِنْ صَلَاةِ الرَّاتِبَةِ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَقُومُونَ لِلصَّلَاةِ إِلَّا إِذَا سَمِعُوا الْأَذَانَ، وَإِذَا سَمِعُوا الْأَذَانَ وَقَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ؛ فَإِنَّهُمْ إِذَا تَوَضَّؤُوا يَخْتَاجُونَ إِلَى صَلَاةِ رَكَعَتَيِ الرَّاتِبَةِ الْفَجْرِ؛ لِأَنَّ رَاتِبَةَ الْفَجْرِ قَبْلَهَا، فَيَنْبَغِي مُلَاخِظَةَ ذَلِكَ فَيَمْنُ جَعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِمَامًا لِلْمُسْلِمِينَ.



٥٣- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «كَانَ ﷺ يُصَلِّي الظُّهْرَ بِالْهَاجِرَةِ، وَالْعَصْرَ وَالشَّمْسُ نَقِيَّةً، وَالْمَغْرِبَ إِذَا وَجَبَتْ، وَالْعِشَاءَ أَحْيَانًا وَأَحْيَانًا، إِذَا رَأَهُمْ اجْتَمَعُوا عَجَلًا، وَإِذَا رَأَهُمْ أَبْطَؤُوا آخَرًا، وَالصُّبْحَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي بِهَا بَغْلَسَ»^(١).

(١) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب وقت المغرب، رقم (٥٦٠)، ومسلم: كتاب المساجد، باب استحباب التبكير بالصبح في أول وقتها، رقم (٦٤٦).

الشَّرْح

الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ مُوقَّتَةٌ بِأَوْقَاتٍ مَعْلُومَةٍ ابْتِدَاءً وَانْتِهَاءً، كَمَا دَلَّتْ عَلَى ذَلِكَ نُصُوصُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

أَمَّا الْكِتَابُ فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ﴾ [الإسراء: ٧٨] ذُلُوكُ الشَّمْسِ، أَيُّ: زَوَالُهَا، وَغَسَقُ اللَّيْلِ، أَيُّ: ظُلُمَتُهُ، وَأَشَدُّ مَا يَكُونُ اللَّيْلُ غَسَقًا عِنْدَ مُتْتَصِفِ اللَّيْلِ؛ لِأَنَّ الشَّمْسَ حِينَئِذٍ أَبْعَدُ مَا تَكُونُ عَنْ سَطْحِ الْأَرْضِ.

إِذَنْ: الْوَقْتُ الْمَذْكُورُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ، وَهَذَا الْوَقْتُ يَشْمَلُ أَوْقَاتَ أَرْبَعِ صَلَوَاتٍ، هِيَ: الظُّهْرُ وَالْعَصْرُ وَالْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ، وَإِنَّمَا جُمِعَتْ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ أَوْقَاتَهَا مُتَعَاقِبَةٌ لَا فَضْلَ فِيهَا، مِنْ حِينَ أَنْ يَدْخُلَ وَقْتُ الظُّهْرِ إِلَى أَنْ يَخْرُجَ الْعِشَاءُ، وَالْأَوْقَاتُ مُتَّصِلَةٌ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ.

وَوَقْتُ الظُّهْرِ مِنَ الزَّوَالِ إِلَى أَنْ يَصِيرَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ، وَوَقْتُ الْعَصْرِ مِنْ ذَلِكَ الْوَقْتِ إِلَى أَنْ تَغِيبَ الشَّمْسُ، لَكِنْ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهَا إِلَى اصْفِرَارِ الشَّمْسِ، وَوَقْتُ الْمَغْرِبِ مِنْ غُرُوبِ الشَّمْسِ إِلَى مَغِيبِ الشَّفَقِ الْأَحْمَرِ، وَوَقْتُ الْعِشَاءِ مِنْ مَغِيبِ الشَّفَقِ الْأَحْمَرِ إِلَى مُتْتَصِفِ اللَّيْلِ، وَمَا بَعْدَ مُتْتَصِفِ اللَّيْلِ لَيْسَ وَقْتًُا لِصَلَاةِ الْعِشَاءِ؛ لِأَنَّ الْآيَةَ فَصَّلَ اللَّهُ فِيهَا الْفَجْرَ عَنْ بَقِيَّةِ الْأَوْقَاتِ، فَقَالَ: ﴿إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ﴾ وَالْأَحَادِيثُ صَرِيحَةٌ فِي أَنَّ وَقْتَ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ نِصْفُ اللَّيْلِ الثَّانِي لَيْسَ وَقْتًُا لِلْفَرَائِضِ، وَنِصْفُ النَّهَارِ الْأَوَّلُ لَيْسَ وَقْتًُا لِلْفَرَائِضِ؛ لِأَنَّ وَقْتَ الْفَجْرِ يَنْتَهِي بِطُلُوعِ الشَّمْسِ، فَمَا بَيْنَ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى زَوَالِهَا لَيْسَ وَقْتًُا لِلْفَرَائِضِ.

وَأَمَّا السُّنَّةُ فَهَذَا الْحَدِيثُ الَّذِي بَيَّنَّ فِيهِ جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَتَى كَانَ الرَّسُولُ ﷺ يُصَلِّي الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ، وَهُوَ مِنْ أَحْسَنِ الْأَحَادِيثِ وَأَبْيَنَهَا فِي تَحْدِيدِ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ، فَبَدَأَ بِالْهَاجِرَةِ؛ لِأَنَّهَا تُسَمَّى الْأُولَى؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا نَزَلَ مِنَ الْمِعْرَاجِ أَتَاهُ جِبْرِيلُ فَصَلَّى بِهِ الظُّهْرَ أَوَّلَ مَا صَلَّى بِهِ ^(١)؛ فَلِهَذَا كَانَتْ تُسَمَّى الْأُولَى، وَيَبْدُؤُونَ بِهَا.

فَقَوْلُهُ: «يُصَلِّي الظُّهْرُ» أَي: صَلَاةُ الظُّهْرِ «بِالْهَاجِرَةِ» الْهَاجِرَةُ: شِدَّةُ حَرَارَةِ الشَّمْسِ، وَشِدَّةُ الْحَرَارَةِ لَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ الزَّوَالِ، فَكَانَتْهُ قَالَ: يُصَلِّي الظُّهْرَ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ «بِالْهَاجِرَةِ» وَالْبَاءُ بِمَعْنَى (فِي) فِيهِ لِلظَّرْفِيَّةِ، كَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْتُمْ لَنْ تُرَوْنَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ﴾ (١٣٧) وَبِالَّذِلِّ ﴿[الصَّافَات: ١٣٧-١٣٨]، أَي: «وَفِي اللَّيْلِ» فَالْبَاءُ تَأْتِي لِلظَّرْفِيَّةِ وَلِهَا مَعَانٍ.

وَالْهَاجِرَةُ فَسَّرَهَا الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ: «شِدَّةُ الْحَرِّ بَعْدَ الزَّوَالِ»؛ لِأَنَّ الشَّمْسَ أَشَدُّ مَا تَكُونُ حَرًّا بَعْدَ الزَّوَالِ؛ وَلِهَذَا كَانُوا يَقِيسُونَ الدَّرَجَةَ الصُّغْرَى لِلْبَرْدِ، أَوِ الْكُبْرَى لِلْحَرِّ بَعْدَ الزَّوَالِ بِسَاعَةٍ.

«وَالْعَصْرُ» أَي: وَيُصَلِّي الْعَصْرَ، «وَالشَّمْسُ نَقِيَّةٌ» الْجُمْلَةُ هُنَا حَالٌ، نَقِيَّةٌ، أَي: بَيِّضَاءُ، لَمْ تَمَلْ إِلَى الْاَضْغَرَارِ، أَي: يُصَلِّي الْعَصْرَ وَالْحَالُ أَنَّ الشَّمْسَ نَقِيَّةٌ لَمْ تَصْفَرَّ، فَتَقَاوُهَا بِمَعْنَى بَقَاءِ بَيَاضِهَا، «وَالْمَغْرِبُ إِذَا وَجَبَتْ» أَي: إِذَا وَجَبَتِ الْمَغْرِبُ، وَذَلِكَ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، أَوْ: إِذَا وَجَبَتِ الشَّمْسُ بِأَنْ تَكُونَ سَقَطَتْ وَغَابَتْ، وَلَا يَتَأَخَّرُ؛ لِأَنَّ الْوُجُوبَ فِي اللَّغَةِ السَّقُوطُ، وَغِيَابُهَا سَقُوطُهَا؛ فَيَحْتَمِلُ الْمَعْنَيْنِ.

(١) أخرجه أحمد (٣/ ٣٣٠)، والنسائي: كتاب المواقيت، باب آخر وقت العصر، رقم (٥١٣)، من

حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وعلى الأولِ فلا إشكال في مرجع الضمير، فإنَّ الضمير في قوله: «إِذَا وَجَبَتْ» يعودُ على المغربِ، أمّا إِذَا قُلْنَا: (وَجَبَتْ) أي: الشَّمْسُ، بِمَعْنَى غَابَتْ، فيقال: إِنَّ مَرْجَعَ الضَّمِيرِ مَحذُوفٌ لِلْعِلْمِ بِهِ، كَقَوْلِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ [ص: ٣٢]، فَالشَّمْسُ هِيَ الَّتِي تَوَارَتْ، وَلَمْ يُسَبَقْ لَهَا ذِكْرٌ، لَكِنْ عُلِمَ مِنْ قَرِينَةِ الْحَالِ.

«وَالْعِشَاءُ أَحْيَانًا وَأَحْيَانًا»، أي: أَحْيَانًا يُبَكِّرُ، وَأَحْيَانًا يُؤَخِّرُ.

و«أَحْيَانًا» ظَرْفٌ عَامِلُهُ مَحذُوفٌ، أي: أَحْيَانًا يُعَجِّلُ وَأَحْيَانًا يُؤَخِّرُ، ثُمَّ فَصَّلَ هَذَا بِقَوْلِهِ: «إِذَا رَأَاهُمْ» أي: رَأَى الْمُصَلِّينَ «اجْتَمَعُوا عَجَلًا»؛ لئَلَّا يَشُقَّ عَلَيْهِمْ بِالْإِنْتِظَارِ، «وَإِذَا رَأَاهُمْ أَبْطَؤُوا آخَرًا»؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الْأَفْضَلُ، فَكَانَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يُرَاعِي الْأَفْضَلَ وَالْأَرْفَقَ.

وَمُرَاعَاةُ الْأَرْفَقِ تَظْهَرُ فِي قَوْلِهِ: «إِذَا رَأَاهُمْ اجْتَمَعُوا عَجَلًا»، وَمُرَاعَاةُ الْأَفْضَلِ: «وَإِذَا رَأَاهُمْ أَبْطَؤُوا آخَرًا» وَإِلَّا لَكَانَ يُعَجَّلُ، وَإِذَا رَأَوْهُ يُعَجَّلُ تَقَدَّمُوا لَكِنْ يُرَاعِي الْأَفْضَلَ، وَالْأَفْضَلُ فِي الْعِشَاءِ الْآخِرَةُ التَّأخِيرُ.

«وَالصُّبْحُ» أَوْ نَقُولُ: «الصُّبْحُ» فَيَجُوزُ الْوَجْهَانِ، وَالنَّصْبُ أَرْجَحُ؛ لِأَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى جُمْلٍ فِعْلِيَّةٍ سَبَقَتْهَا، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ النَّصْبُ أَرْجَحَ، وَيُقَدَّرُ الْفِعْلُ وَالتَّقْدِيرُ «وَيُصَلِّي الصُّبْحَ».

«كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي بِهَا بَغْلَسًا» أي، مُبَكَّرًا؛ لِأَنَّ الْغَلَسَ اخْتِلَاطُ ظُلْمَةِ اللَّيْلِ بِنُورِ النَّهَارِ.

هَذِهِ هِيَ أَوْقَاتُ الصَّلَوَاتِ الْحَمْسِ، وَبَيَانُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُبَادِرُ بِالصَّلَوَاتِ

الْحَمْسِ إِلَّا وَاحِدَةً، وَهِيَ الْعِشَاءُ، فَيُرَاعَى فِيهَا مَجِيءُ النَّاسِ وَعَدَمُهُ، فَإِذَا جَاؤُوا عَجَّلَ، وَإِذَا أَبْطَأُوا أَخَّرَ.

مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُبَادَرَ بِصَلَاةِ الظُّهْرِ وَالشَّمْسُ حَارَّةٌ، فَتُصَلَّى مُبَكَّرًا؛ لِقَوْلِهِ: «كَانَ ﷺ يُصَلِّي الظُّهْرَ بِالْهَاجِرَةِ».

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَمْ يَقُلِ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ»^(١)؟

قُلْنَا: بَلَى، لَكِنْ لَعَلَّ هَذَا الْحَدِيثَ كَانَ قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَ بِالْإِبْرَادِ، وَعَلَى هَذَا يُسْتَشْنَى مِنْ قَوْلِهِ: «بِالْهَاجِرَةِ» مَا إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَإِنَّهُ يُؤَخَّرُهَا حَتَّى تَنْكَسِرَ الْأَفْيَاءُ^(٢)؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِذَلِكَ.

وَمُقَدَّارُ تَأْخِيرِهَا حَتَّى يَبْرُدَ الْجَوْ، فَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ فِي سَفَرٍ، فَقَامَ بِلَالٌ يُؤَدِّنُ، فَقَالَ: «أَبْرِدْ»، ثُمَّ قَامَ لِيُؤَدِّنَ، فَقَالَ: «أَبْرِدْ»، ثُمَّ قَامَ لِيُؤَدِّنَ، فَقَالَ: «أَبْرِدْ» حَتَّى سَاوَى الظِّلُّ فَيْئَهُ^(٣)، أَيِ: سَاوَى الشَّيْءِ فَيْئَهُ، وَهُوَ أَنَّ التَّلَوَّلَ^(٤) صَارَ لَهَا ظِلٌّ

(١) أخرجه البخاري: كتاب المواقيت، باب الإبراد بالظهر في السفر، رقم (٥٣٩)، ومسلم: كتاب المساجد،

باب استحباب الإبراد بالظهر في شدة الحر، رقم (٦١٦)، من حديث أبي ذر الغفاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) جمع فيء، وهو ما بعد الزوال من الظل. تاج العروس (١/٣٥٤)، [فيأ].

(٣) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب الإبراد بالظهر في السفر، رقم (٥٣٩)، ومسلم:

كتاب المساجد، باب استحباب الإبراد بالظهر في شدة الحر، رقم (٦١٦)، والترمذي: كتاب الصلاة،

باب ما جاء في تأخير الظهر في شدة الحر، رقم (١٥٨)، من حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) جمع تل، وهو ما ارتفع من الأرض عما حوله، وهو دون الجبل. المعجم الوسيط [تلل] (١/٨٧).

يُسَاوِيهَا، لَكِنْ مَعَ ظِلِّ الزَّوَالِ؛ فَقَامَ فَأَذَّنَ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يُؤَخِّرُ إِلَى قُرْبِ الْعَصْرِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلِ الْإِبْرَادُ يَشْمَلُ صَلَاةَ الْجُمُعَةِ؟

قُلْنَا: لَا، الْجُمُعَةُ لَا إِبْرَادَ فِيهَا؛ لِقَوْلِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَا كُنَّا نَقِيلُ وَلَا نَتَغَدَّى إِلَّا بَعْدَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ»^(١)، وَالْقِيلُولَةُ: هِيَ النَّوْمُ وَسَطُ النَّهَارِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَانَ لَا يُبْرَدُ بِصَلَاةِ الْجُمُعَةِ.

وَوَجْهُ ذَلِكَ: أَنَّ الْأَرْفَقَ بِالنَّاسِ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ التَّعْجِيلُ؛ لِأَنَّ النَّاسَ قَدْ جَاءُوا مُبَكِّرِينَ، قَدْ حَثَّهْمُ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى التَّقَدُّمِ، فَقَالَ: «مَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَةً»^(٢)، فَأَصْبَحَ النَّاسُ حَاضِرِينَ، وَالتَّأخيرُ يَشُقُّ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّ الْإِبْرَادَ لَيْسَ أَنْ يُؤَخَّرَ رُبْعٌ أَوْ نِصْفَ سَاعَةٍ، أَوْ سَاعَةً، بَلِ الْإِبْرَادُ يَصِلُ إِلَى سَاعَتَيْنِ وَنِصْفٍ بَعْدَ الزَّوَالِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا سَيَشُقُّ عَلَى النَّاسِ، فَلَا تَغْدُوا، وَلَا قَالُوا.

إِذْنُ: كَمَا أُورِدَ عَلَى حَدِيثِ جَابِرٍ أَنَّهُ يُصَلِّي الظُّهْرَ بِالْهَاجِرَةِ حَدِيثُ الْإِبْرَادِ، وَأَجَبْنَا عَنْهُ بِأَنَّهُ مُحْصَصٌ لِحَدِيثِ جَابِرٍ، وَأُورِدَ عَلَى الْإِبْرَادِ صَلَاةُ الْجُمُعَةِ، فَقُلْنَا: إِنَّ الْأَرْفَقَ بِالنَّاسِ فِي الْجُمُعَةِ التَّعْجِيلُ وَعَدَمُ الْإِبْرَادِ، وَأَصْلُ الْإِبْرَادِ أَنَّهُ شُرْعٌ لِلتَّخْفِيفِ عَلَى النَّاسِ أَنْ يُخْرَجُوا فِي الْحَرِّ؛ لِأَنَّهُ فِي عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ لَيْسَ هُنَاكَ سَيَّارَاتٌ مُكَيَّفَةٌ، وَلَا مَسَاجِدُ مُكَيَّفَةٌ، فَالْحَرُّ يَشُقُّ عَلَيْهِمْ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب قول الله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾،

رقم (٩٣٩)، ومسلم: كتاب الجمعة، باب صلاة الجمعة حين تزول الشمس، رقم (٨٥٩).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب فضل الجمعة، رقم (٨٨١)، ومسلم: كتاب الجمعة، باب

الطيب والسواك يوم الجمعة، رقم (٨٥٠)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وبما أَنَّ الْجُمُعَةَ لَا يُسَنُّ لَهَا الْإِبْرَادُ تَبَيَّنَ أَنَّ لَهَا أَحْكَامًا خَاصَّةً لَا تُوَافِقُ الظُّهْرَ،
وَأَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الظُّهْرِ فُرُوقًا تَبْلُغُ أَكْثَرَ مِنْ عِشْرِينَ فَرْقًا، مِنْهَا:

أَنَّ الْعَصْرَ لَا تُجْمَعُ إِلَى الْجُمُعَةِ فِيمَا لَوْ كَانَ الْإِنْسَانُ مُسَافِرًا ثُمَّ دَخَلَ بَلَدًا يُصَلِّي
الْجُمُعَةَ؛ لِأَنَّ النُّصُوصَ إِنَّمَا جَاءَتْ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَالظُّهْرُ لَهُ أَحْكَامٌ
خَاصَّةٌ، وَالْجُمُعَةُ لَهَا أَحْكَامٌ خَاصَّةٌ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُبَادِرَ بِصَلَاةِ الْعَصْرِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ
يُبَادِرُ بِصَلَاةِ الْعَصْرِ؛ لِقَوْلِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ: «وَالْعَصْرُ وَالشَّمْسُ نَقِيَّةٌ»،
وَهُوَ كَذَلِكَ كَانَ يُبَادِرُ بِهَا مِنْ حِينَ دُخُولِ وَقْتِهَا.

وَلَا إِبْرَادَ لَصَلَاةِ الْعَصْرِ؛ لِأَنَّهَا فِي وَقْتِ إِبْرَادٍ، وَالسُّنَّةُ تَعْجِلُهَا مُطْلَقًا.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: الْمُبَادَرَةُ بِصَلَاةِ الْمَغْرِبِ؛ لِقَوْلِهِ: «وَالْمَغْرِبُ إِذَا وَجَبَتْ» وَسَبَقَ
أَنَّهَا تَحْتَمِلُ مَعْنَيْنِ، وَأَيًّا كَانَ فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ السُّنَّةَ الْمُبَادَرَةَ بِهَا.

وَلَكِنْ هَلْ مَعْنَاهُ مِنْ حِينَ أَنْ يُؤْذَنَ يُقِيمَ؟

الْجَوَابُ: لَا، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ هَذَا لَيْسَ الْمَعْنَى: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «صَلُّوا قَبْلَ
الْمَغْرِبِ، صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ، صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ»، ثُمَّ قَالَ فِي الثَّالِثَةِ: «لِمَنْ شَاءَ»؛
كَرَاهِيَةٍ أَنْ يَتَّخِذَهَا النَّاسُ سُنَّةً^(١)، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ فَرْقًا.

أَضِفْ إِلَى ذَلِكَ: أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا أُذِّنَ لِلصَّلَاةِ فَسَوْفَ يَقُومُ لِيَتَوَضَّأَ، وَهَذَا
يَأْخُذُ وَقْتًا؛ فَلَا بُدَّ أَنْ تُرَاعَى مِثْلُ هَذِهِ الْأُمُورِ، وَأَنْ لَا نَقُولَ: إِنَّ قَوْلَهُ: «إِذَا وَجَبَتْ»

(١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب الصلاة قبل المغرب، رقم (١١٨٣)، من حديث عبد الله

أَيُّ: مِنْ حِينِ أَنْ تَغْرُبَ، لَكِنْ نَقُولُ: مِنْ حِينِ أَنْ تَغْرُبَ يَتَأَهَّبُ لِلصَّلَاةِ فَيَتَوَضَّأُ، ثُمَّ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ، لَكِنْ لَا يَتَّخِذُهَا سُنَّةً.

فَإِنْ قِيلَ: هَلْ وَقْتُ الْمَغْرِبِ يَمْتَدُّ إِلَى زَمَنِ، أَوْ بِمُجَرَّدِ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ يَنْتَهِي الْوَقْتُ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ لَا يَنْتَهِي وَقْتُهَا إِلَّا إِذَا دَخَلَ وَقْتُ الْعِشَاءِ، خِلَافًا لِمَنْ قَالَ بِخُرُوجِ وَقْتُهَا إِذَا اشْتَبَكَتِ النُّجُومُ وَبَانَتْ فِي السَّمَاءِ، فَإِنَّ هَذَا قَوْلٌ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أَنَّ صَلَاةَ الْعِشَاءِ يُتَّبَعُ فِيهَا الْأَرْفَقُ بِالنَّاسِ، إِذَا رَأَوْهُمْ اجْتَمَعُوا عَجَلًا، وَإِذَا رَأَوْهُمْ أَبْطَأُوا آخَرًا، فَإِنْ تَسَاوَى عِنْدَ النَّاسِ التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ؛ فَلَا أَفْضَلَ التَّأْخِيرُ، وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا مِنَ الْحَدِيثِ نَفْسِهِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْأَفْضَلُ التَّقْدِيمُ مُطْلَقًا؛ لَقَدَّمَ، وَإِذَا قَدَّمَ فَسَوْفَ يَتَعَجَّلُ النَّاسُ وَلَنْ يَتَأَخَّرُوا؛ فَعَلِمَ بِذَلِكَ أَنَّ تَأْخِيرَهَا أَفْضَلُ مَا لَمْ يَجْتَمِعِ النَّاسُ، إِذَا اجْتَمَعُوا فَالتَّقْدِيمُ أَفْضَلُ.

الْفَائِدَةُ الْخَامِسَةُ: مُرَاعَاةُ أَحْوَالِ النَّاسِ حَتَّى فِي التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، فَقَبْلَ قَلِيلٍ قُلْنَا: إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَالسُّنَّةُ الْإِبْرَادُ؛ مُرَاعَاةُ لِحَالِ النَّاسِ، كَذَلِكَ هُنَا نَقُولُ: إِذَا اجْتَمَعُوا فَلَا أَفْضَلَ التَّعْجِيلُ مَعَ أَنَّ صَلَاةَ الْعِشَاءِ الْأَفْضَلُ فِيهَا التَّأْخِيرُ؛ فَيَنْبَغِي لِلنَّاسِ أَنْ يُرَاعِيَ أَحْوَالَ النَّاسِ.

فَإِنْ سَأَلَ سَائِلٌ: هَلْ مِنَ الْمُرَاعَاةِ أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا تَأَخَّرَ لِعُذْرِ عَنِ الْعَادَةِ بِمِقْدَارِ عَشْرِ دَقَائِقَ أَوْ خَمْسِ دَقَائِقَ أَنْ تُعَجَّلَ الصَّلَاةُ وَيُسْرَعَ فِي آدَائِهَا عَلَى الْإِثْنَانِ بِأَذْنَى الْوَاجِبَاتِ، مَعَ الْعِلْمِ أَنَّ أَذْنَى وَاجِبٍ فِي الصَّلَاةِ: أَلَّا يَسْتَفْتِحَ الْإِمَامُ بِدُعَاءِ الْاسْتِفْتَاكِحِ، وَأَلَّا يَقُولَ: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» فِي الْفَاتِحَةِ، وَلَا يَقُولَ: «أَمِينَ»،

وَلَا يَقْرَأُ شَيْئًا آخَرَ، وَلَا يَزِيدَ عَلَى (سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ) فِي الرُّكُوعِ، وَلَا عَلَى (سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ) فِي النَّهْوِصِ، وَلَا عَلَى (سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى) فِي السُّجُودِ، وَلَا عَلَى قَوْلِهِ: «رَبِّ اغْفِرْ لِي» بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، وَلَا عَلَى التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ إِلَى (وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ) وَأَلَّا يَزِيدَ عَلَى تَسْلِيمَةٍ؟

فَالْجَوَابُ: نَعَمْ، رَبِّمَا نَقُولُ: الْأَفْضَلُ أَنْ تُخَفِّفَ الصَّلَاةُ؛ لِأَنَّهُ رَبِّمَا يَكُونُ بَعْضُ النَّاسِ لَهُ أَشْغَالٌ وَقَدْ رَتَّبَ وَقْتَهُ فِي سَاعَةٍ مُعَيَّنَةٍ أَنْ يَتَّقِلَ إِلَى شُغْلٍ آخَرَ بَعْدَ الصَّلَاةِ.

وَقَدْ يُقَالُ: لَا، بَلْ يَأْتِي بِهَا عَلَى الْعَادَةِ كَامِلَةً؛ لِثَلَا يَقُولُ قَائِلٌ: «أَحْشَفًا وَسُوءَ كَيْلٍ»^(١) يَتَأَخَّرُ عَنَّا ثُمَّ يَمْنَعُنَا مِنْ أَدَاءِ الصَّلَاةِ عَلَى الْوَجْهِ الْأَتَمِّ.

فَأَصْبَحُ الْإِمَامُ يَتَحَيَّرُ بَيْنَ أَمْرَيْنِ: أَنْ يُخَفِّفَ جَبْرًا؛ لِتَأْخِيرِهِ فِي الزَّمَانِ، أَوْ يَأْتِيَ بِهَا كَامِلَةً، وَيُعْتَبَرُ ذَلِكَ عُذْرًا، وَالْعُذْرُ عِنْدَ كِرَامِ النَّاسِ مَقْبُولٌ، وَأَنَا إِذَا تَأَخَّرْتُ حَسَّ دَقَائِقَ أَحْيَانًا أُرَاعِي أَحْوَالَ النَّاسِ وَأُخَفِّفُ، لَكِنْ لَا يَعْنِي أَنِّي أَقْتَصِرُ عَلَى أَدْنَى وَاجِبٍ، بَلْ أُخَفِّفُ بَعْضَ الشَّيْءِ، وَأَحْيَانًا أَقُولُ: أَخْشَى أَنِّي لَمْ أَقُمْ بِالْوَاجِبِ، بَحِثْ إِنِّي أَتِي بِهَا هُوَ الْأَكْمَلُ، فَأَحْيَانًا أَجِدُ نَفْسِي أُخَفِّفُ عَنِ الْعَادَةِ، وَأَحْيَانًا أَجِدُ نَفْسِي أَبْقَى عَلَى الْعَادَةِ.

وَالْقَصْدُ مِنْ هَذَا أَنْ مُرَاعَاةَ الْمَأْمُومِ أَمْرٌ مُعْتَبَرٌ شَرْعًا، دَلِيلُ ذَلِكَ فِي صَلَاتَيْنِ: صَلَاةِ الْعِشَاءِ، وَصَلَاةِ الظُّهْرِ.

(١) جَهْرَةُ الْأَمْثَالِ لِأَبِي هِلَالٍ الْعَسْكَرِيِّ (١/ ١٠١)، وَمَجْمَعُ الْأَمْثَالِ لِلْمِيدَانِيِّ (١/ ٢٠٧).

لكن لو فرض أن الإمام دخل في الصلاة على العادة، ثم نزل المطر بغزارة، أو تلبدت الغيوم، وكثرت الرعود والبروق، فهل من الأفضل أن يعجل ويسرع في الصلاة؟

الجواب: نعم، الرسول ﷺ كان إذا سمع بكاء الصبي أوجز في صلاته^(١)؛ مراعاة لحال الطفل وأمه، ولا شك أن الإمام في الواقع يُعتبر كالإمام العام، يجب أن يراعي أحوال الناس.

الفائدة السادسة: مشروعية ترك السنة لطلب الرقي.

وجهه: أن الرسول ﷺ ترك تأخير العشاء من أجل الرقي بالناس، ولا شك أن الرسول ﷺ أحكم الراعين للخلق، فلولا أن هذا هو الشرع ما فعله، وهذا هو الذي ينبغي للإنسان أن يكون سائسا للخلق بما ينفعهم، ويحفظ عليهم الشريعة، وكلما كانت الشريعة مسهلة أمام الناس كان قبولهم لها أشد.

فينبغي لك أن لا تشدد على الناس في الشريعة، وإذا ما وجدت للتسهيل سبيلا فاسلكه.

أليس الرسول ﷺ يوصي الدعاة بالتيسير، ويقول: «يسرّوا ولا تعسّروا، وبشّروا ولا تنفّروا، فاتّابعتهم ميسرين ولم تبعثوا متفرّجين»^{(٢)؟}!

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب من أخف الصلاة عند بكاء الصبي، رقم (٧٠٨)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام، رقم (٤٧٠)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب ما كان النبي ﷺ يتخولهم بالموعظة والعلم كي لا ينفروا، رقم (٦٩)، ومسلم: كتاب الجهاد والسير، باب في الأمر بالتيسير وترك التنفير، رقم (١٧٣٤)،

وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَقُولُ: أَعَامِلُ النَّاسَ بِالشَّدَّةِ؛ حَتَّى يَخْضَعُوا لِلْأَسْهَلِ، وَهَذَا غَلَطٌ، بَلْ عَامِلُهُمْ بِالْأَسْهَلِ حَتَّى يَقْبَلُوا الشَّدَّةَ.

فَإِنْ قِيلَ: كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ لَا يُفَرِّقُونَ فِي الشَّرِيعَةِ بَيْنَ الْعَزِيمَةِ وَالرُّخْصَةِ، فَإِذَا وَجَدُوا اخْتِلَافًا لِبَعْضِ الْعُلَمَاءِ يَأْخُذُونَ بِمَا يَرَوْنَهُ أَسْهَلَ دُونَ الرُّجُوعِ لِلدَّلِيلِ؟

فَالْجَوَابُ: هَؤُلَاءِ يَتَّبِعُونَ الرُّخْصَ، وَالْوَاجِبُ فِيمَنْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَعْرِفَ الدَّلِيلَ بِنَفْسِهِ أَنْ يَتَّبِعَ مَنْ يَرَى أَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ؛ لِغَزَاةِ عِلْمِهِ، وَقُوَّةِ إِيْمَانِهِ.

فَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ، فَلِلْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: يُخَيَّرُ بَيْنَهُمَا؛ لِتَسَاوِي الطَّرَفَيْنِ عِنْدَهُ.

الْقَوْلُ الثَّانِي: يَأْخُذُ بِالْأَشَدِّ؛ لِأَنَّهُ أَخَوْطٌ.

الْقَوْلُ الثَّالِثُ: يَأْخُذُ بِالْأَيْسَرِ؛ لِأَنَّهُ أَوْفَقُ لِلشَّرِيعَةِ.

وَالْأَخِيرُ هُوَ الصَّحِيحُ، أَمَّا إِنْسَانٌ يَتَّبِعُ الرُّخْصَ؛ فَلَا يَجُوزُ، لِأَنَّهُ لَوْ فَعَلَ ذَلِكَ لَمَا كَانَ لَهُ دِينَ فِي بَعْضِ الْأَخْيَانِ.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: الْمُبَادَرَةُ بِصَلَاةِ الصُّبْحِ؛ لِقَوْلِهِ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّيهَا بِغَلَسٍ»، وَلَكِنْ لَيْسَ الْمَعْنَى أَنَّهُ مِنْ حِينِ أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ يُصَلِّيَهَا؛ لِأَنَّ صَلَاةَ الصُّبْحِ قَبْلَهَا سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ مِنْ أَكْدِ الرُّوَائِبِ؛ فَلَا بُدَّ بَعْدَ الْأَذَانِ أَنْ يَتَوَضَّأَ الْإِنْسَانُ وَيُصَلِّيَ الرَّائِبَةَ، ثُمَّ يُصَلِّيَ الْفَرِيضَةَ.

= من حديث أنس دون قوله: «فإنما بعثتم ميسرين...»، وهذه الزيادة أخرجها البخاري: كتاب الوضوء، باب صب الماء على البول في المسجد، رقم (٢٢٠)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ثم إنه في وقتنا الحاضر نجد بعض المؤذنين - نسأل الله لهم الهداية - يتقدمون في أذان الفجر، فينبغي أن تحتاط وتُضيف إلى أذانهم خمس دقائق بعد الأذان، وكأنه أذن بعد خمس دقائق؛ لئلا تُصلي قبل وقتها^(١).

فإن قال قائل: لماذا كانت السنة أن تؤخر صلاة العشاء؟

فالجواب: لئلا يطول فصل ما بين صلاتي الفجر والعشاء، والله سبحانه وتعالى بحكمته يحب من عباده أن يكونوا على صلاة به عن قرب؛ ولهذا نجد الأوقات متقاربة ما عدا الفجر والعشاء؛ لأن بينهما صلاة الليل، ولأنه يشق على الناس إذا قيل لهم: لا تصلوا العشاء إلى بعد نصف الليل - مثلاً - كما لا تصلوا الظهر إلا بعد نصف النهار.



٥٤ - عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ سَيَّارِ بْنِ سَلَامَةَ قَالَ: «دَخَلْتُ أَنَا وَآبِي عَلَى أَبِي بَرَزَةَ الْأَسْلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ لَهُ أَبِي: كَيْفَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الْمَكْتُوبَةَ؟ فَقَالَ: كَانَ يُصَلِّي الْهَجِيرَ - الَّتِي تَدْعُونَهَا الْأُولَى - حِينَ تَدْحَضُ الشَّمْسُ، وَيُصَلِّي الْعَصْرَ، ثُمَّ يَرْجِعُ أَحَدُنَا إِلَى رَحْلِهِ فِي أَقْصَى الْمَدِينَةِ وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ، وَنَسِيتُ مَا قَالَ فِي الْمَغْرِبِ، وَكَانَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يُؤَخَّرَ مِنَ الْعِشَاءِ الَّتِي تَدْعُونَهَا الْعَتَمَةَ، وَكَانَ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا، وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا، وَكَانَ يَنْفَتِلُ مِنْ صَلَاةِ الْغَدَاةِ حِينَ يَعْرِفُ الرَّجُلُ جَلِيسَهُ، وَكَانَ

(١) تنبيه مهم للغاية:

هذا خاص بتلك الفترة الزمنية، قبل أن تقوم الجهة المختصة المسؤولة عن تقويم أم القرى بالنظر مرة أخرى في تحديد وقت دخول الفجر.

يَقْرَأُ بِالسُّنَيْنِ إِلَى الْمِثَّةِ»^(١).

الشَّرْح

هَذَا الْحَدِيثُ يُفِيدُ مَا يُفِيدُهُ حَدِيثُ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ السَّابِقُ فِي كَيْفِيَّةِ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ حَيْثُ التَّوْقِيتُ.

قَوْلُهُ: «دَخَلْتُ أَنَا وَأَبِي عَلَى أَبِي بَرْزَةَ الْأَسْلَمِيِّ»، وَأَبُو بَرْزَةَ صَحَابِيٌّ مَعْرُوفٌ، «فَقَالَ لَهُ أَبِي: كَيْفَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الْمَكْتُوبَةَ؟»، لَوْ نَظَرْنَا إِلَى ظَاهِرِ الاسْتِفْهَامِ؛ لَوَجَدْنَاهُ عَنْ كَيْفِيَّةِ الصَّلَاةِ وَصِفَتِهَا، لَكِنَّ أَبَا بَرْزَةَ فَهِمَ مِنَ السَّائِلِ أَنَّهُ يُرِيدُ زَمَانَ أَدَائِهَا، بِدَلِيلِ الْجَوَابِ؛ حَيْثُ قَالَ: «كَانَ يُصَلِّي الْهَجِيرَ -الَّتِي تَدْعُونَهَا الْأُولَى- حِينَ تَدْحَضُ الشَّمْسُ»، وَسُمِّيَتِ الْهَجِيرُ؛ لِأَنَّهَا تَقَعُ فِي الْهَاجِرَةِ، وَهِيَ شِدَّةُ الْحَرِّ، وَيُرِيدُ بِهَا الظُّهْرَ، وَسُمِّيَتِ الْأُولَى؛ لِأَنَّ جَبْرِيلَ أُمَّ النَّبِيِّ ﷺ بِهَا أَوَّلًا^(٢)، وَقَوْلُهُ: «حِينَ تَدْحَضُ الشَّمْسُ»؛ أَي: تَزُولُ، «وَيُصَلِّي الْعَصْرَ، ثُمَّ يَرْجِعُ أَحَدُنَا إِلَى رَحْلِهِ فِي أَقْصَى الْمَدِينَةِ وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ»، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يُبَادِرُ بِهَا وَيُصَلِّيُهَا وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ، وَقَوْلُهُ: «إِلَى رَحْلِهِ» أَي: إِلَى بَيْتِهِ، وَقَوْلُهُ: «وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ» أَي: لَمْ تَصْفَرَّ، وَالْجُمْلَةُ حَالِيَّةٌ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ.

ثُمَّ قَالَ أَبُو الْمُنْهَالِ: «وَسَمِيتُ مَا قَالَ فِي الْمَغْرِبِ»، لَكِنْ عِنْدَنَا مَا يَكْفِينَا وَهُوَ حَدِيثُ جَابِرٍ؛ حَيْثُ قَالَ: «وَالْمَغْرِبَ إِذَا وَجِبَتْ».

(١) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب وقت العصر، رقم (٥٤٧)، ومسلم: كتاب المساجد، باب استحباب التبكير بالصبح في أول وقتها، رقم (٦٤٧).

(٢) أخرجه أحمد (٣/ ٣٣٠)، والنسائي: كتاب المواقيت، باب آخر وقت العصر، رقم (٥١٣)، من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

قَوْلُهُ: «وَكَانَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يُؤَخَّرَ مِنَ الْعِشَاءِ الَّتِي تَدْعُونَهَا الْعَتَمَةُ» الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، كَانَ يَسْتَحِبُّ تَأْخِيرَ الْعِشَاءِ، حَتَّى قَالَ ذَاتَ لَيْلَةٍ، وَقَدْ خَرَجَ حِينَ مَضَى عَامَّةُ اللَّيْلِ: «إِنَّهُ لَوْ قُتِلَ لَوْ لَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي»^(١).

وقَوْلُهُ: «الَّتِي تَدْعُونَهَا الْعَتَمَةُ»، أَي: تُسَمُّونها، وَهَذَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ إِقْرَارًا، أَوْ إِنكَارًا، وَتَسْمِيَةُ الْعِشَاءِ بِالْعَتَمَةِ مَأْخُودَةٌ مِنْ إِعْتَامِ الْأَعْرَابِ بِإِلِيلِهَا؛ لِأَنَّ الْأَعْرَابَ يُعْتَمُونَ بِالْإِيلِ، أَي بِحَلِيلِهَا إِلَى أَنْ يَمْضِيَ هَزِيعٌ مِنَ اللَّيْلِ.

«وَكَانَ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا، وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا»، هَلْ نَقُولُ: إِنَّهَا كَرَاهَةٌ شَرْعِيَّةٌ، وَهِيَ فِي عُرْفِ الْمُتَقَدِّمِينَ تَنْفِيدُ التَّحْرِيمِ، أَوْ كَرَاهَةٌ طَبِيعِيَّةٌ جَبَلِيَّةٌ؟

الجواب: يَحْتَمِلُ الْمَعْنَيْنِ، يَحْتَمِلُ أَنَّهُ يَكْرَهُهَا كَرَاهَةً طَبِيعِيَّةً، أَي: لَا يُحِبُّ أَنْ يَنَامَ قَبْلَ الْعِشَاءِ؛ لِئَلَّا يَتَأَخَّرَ حِينَ يَغْلِبُهُ النَّوْمُ، أَوْ يَقُومَ وَهُوَ كَسْلَانٌ يُرِيدُ النَّوْمَ.

وَنَظِيرُ ذَلِكَ: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ لِلرَّجُلِ الَّذِي سَلَّمَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ حَتَّى تَبَيَّنَ، ثُمَّ قَالَ: «إِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أذْكَرُ اللَّهَ إِلَّا عَلَى طَهْرٍ»^(٢)، وَالْمُرَادُ هُنَا الْكَرَاهَةُ الطَّبِيعِيَّةُ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَذْكَرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ»^(٣)، وَلَآئِنَّا لَا نَعْلَمُ

(١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب وقت العشاء وتأخيرها، رقم (٢٣٨/٢١٩)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه أحمد (٤/٣٤٥)، وأبو داود: كتاب الطهارة، باب أيرد السلام وهو يبول، رقم (١٧)، من حديث المهاجر بن قنفذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب هل يتبع المؤذن فاه ها هنا وها هنا وهل يلتفت في الأذان، (١/١٢٩)، معلقا، ووصله مسلم: كتاب الحيض، باب ذكر الله تعالى في حال الجنابة وغيرها، رقم (٣٧٣).

أَحَدًا قَالَ بِكَرَاهَةِ ذِكْرِ اللَّهِ إِلَّا عَلَى طَهَارَةٍ، لَكِنَّهَا كَرَاهَةٌ بِمَعْنَى أَنِّي أَحِبُّ إِلَّا أَذْكَرَ اللَّهَ إِلَّا عَلَى طَهْرٍ، وَفَرَقَ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ كَرَاهَةً فَيَكْرَهُ الْإِنْسَانُ أَنْ يَذْكَرَ اللَّهَ إِلَّا عَلَى طَهْرٍ، أَوْ كَوْنُهُ يُحِبُّ إِلَّا يَذْكَرُ اللَّهَ إِلَّا عَلَى طَهَارَةٍ.

إِذْنُ: حُكْمُ الْكَرَاهَةِ يَكُونُ بِحَسَبِ السِّيَاقِ. قَدْ تَكُونُ لِلتَّحْرِيمِ، وَقَدْ تَكُونُ لِكَرَاهَةِ التَّنْزِيهِ، وَقَدْ تَكُونُ لِعَدَمِ الْأَوَّلَوِيَّةِ، وَقَدْ تَكُونُ طَبِيعِيَّةَ حَسَبِ السِّيَاقِ.

«وَكَانَ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا» أَيُّ: قَبْلَ الْعِشَاءِ، يَكْرَهُ أَنْ يَنَامَ قَبْلَهَا، أَيُّ: بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّوْمَ قَبْلَهَا يُؤَدِّي إِلَى وَاحِدٍ مِنْ أَمْرَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَسْتَغْرِقَ فِي النَّوْمِ فَلَا يَقُومُ إِلَّا لِلْفَجْرِ، وَإِمَّا أَنْ يَقُومَ وَنِصْفُهُ نَوْمٌ مَعَ التَّعَبِ وَالْكَسَلِ؛ لِأَنَّ بَدَنَهُ لَمْ يَأْخُذْ طَاقَتَهُ مِنَ النَّوْمِ، فَيُؤَدِّي الصَّلَاةَ عَلَى وَجْهِ غَيْرِ مَرْضِيٍّ.

«وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا» أَيُّ: بَعْدَ الْعِشَاءِ، وَقَوْلُهُ: «وَالْحَدِيثَ» لَيْسَ الْمُرَادُ حَدِيثَ السُّنَّةِ، بَلِ الْمُرَادُ التَّحَدُّثُ مَعَ النَّاسِ، وَإِنَّمَا كُرِهَ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا تَحَدَّثَ بَعْدَ الْعِشَاءِ وَطَالَ بِهِ الْحَدِيثُ؛ تَأَخَّرَ فِي النَّوْمِ، وَهَذَا يَعُودُ بِضَرَرٍ عَلَى الْبَدَنِ وَلَوْ عَلَى الْمَدَى الطَّوِيلِ، وَيُؤَدِّي إِلَى تَرْكِ قِيَامِ اللَّيْلِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا نَامَ مُتَأَخِّرًا فَسَيَكُونُ لُبُّ نَوْمِهِ فِي وَقْتِ التَّهَجُّدِ، وَرُبَّمَا تَأَخَّرَ اسْتِيقَاضُهُ إِلَى مَا بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَإِذَا قُدِّرَ أَنَّهُ قَامَ لِمَصَلَاةِ الْفَجْرِ فَإِنَّهُ يَقُومُ غَيْرَ نَشِيطٍ؛ لِأَنَّ بَدَنَهُ لَمْ يَأْخُذْ طَاقَتَهُ مِنَ النَّوْمِ، وَرُبَّمَا تَأَخَّرَ اسْتِيقَاضُهُ إِلَى مَا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ.

«وَكَانَ يَنْفَتِلُ مِنْ صَلَاةِ الْغَدَاةِ حِينَ يَعْرِفُ الرَّجُلُ جَلِيسَهُ»، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يُيَكِّرُ بِهَا، وَالْإِنْسَانُ يَعْرِفُ جَلِيسَهُ إِذَا ارْتَفَعَ ضَوْءُ الْفَجْرِ؛ لِأَنَّهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ لَيْسَ هُنَاكَ كَهْرَبَاءٌ، وَلَا سُرُجٌ، «وَكَانَ يَقْرَأُ بِالسُّتَيْنِ إِلَى الْمِثَّةِ»، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ

كَانَ يَتَدَيُّ بِهَا مُبَكَّرًا؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ يَنْفَتِلُ حِينَ يَعْرِفُ الرَّجُلُ جَلِيسَهُ وَهُوَ يَقْرَأُ
بِالسَّتِينَ إِلَى الْمِثَّةِ، وَتَسْتَوْعِبُ هَذِهِ قُرَابَةَ رُبْعِ السَّاعَةِ، وَالْعَادَةُ أَنَّ قِرَاءَتَهُ كَانَتْ مَرَّتَلَةً،
يَقِفُ عِنْدَ كُلِّ آيَةٍ، لَكِنَّ التَّبَكِيرَ فِي الْوَاقِعِ تَبَكِيرٌ نِسْبِيٌّ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
كَانَ يُصَلِّي النَّافِلَةَ -رَاتِبَةَ الْفَجْرِ- ثُمَّ يَضْطَجِعُ حَتَّى يَأْتِيَهُ الْمُؤَذِّنُ، يَقُولُ لَهُ: صَلِّ
يَا رَسُولَ اللَّهِ^(١).

مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: حِرْصُ السَّلَفِ الصَّالِحِ عَلَى الْعِلْمِ وَالتَّسَاوُلِ عَنْهُ؛ لِأَنَّ سَيَّارَ بَنِ
سَلَامَةَ سَأَلَ أَبَا بَرَزَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ كَيْفِيَّةِ صَلَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَكَانَ السَّلَفُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ يَسْأَلُونَ لِلْعِلْمِ وَالْعَمَلِ، وَهَذَا عَكْسُ حَالِ كَثِيرٍ مِنَ
النَّاسِ الْيَوْمَ يَسْأَلُونَ لِلْعِلْمِ لَكِنْ لَا تَحِدُّ أَحَدًا يَعْمَلُ -إِلَّا قَلِيلًا- فَتَجِدُ الْبَعْضَ يَسْأَلُ
الْعَالِمَ عَنْ كَذَا وَكَذَا، فَإِنْ وَافَقَ هَوَاهُ فَعَلَى الْعَيْنِ وَالرَّأْسِ، وَإِنْ لَمْ يُوَافِقْ هَوَاهُ قَالَ:
هَذَا مَا عِنْدَهُ عِلْمٌ، وَيَبْحَثُ عَنْ غَيْرِهِ لِيَسْأَلَهُ، وَيَظَلُّ يَسْأَلُ وَيَسْأَلُ حَتَّى يَصِلَ إِلَى
مَنْ يَقُولُ لَهُ مَا يُوَافِقُ هَوَاهُ، وَحِينَئِذٍ يَقُولُ: هَذَا هُوَ الْحَقُّ. فَهَلْ هَذَا يَطْلُبُ الْحَقَّ؟!
بِالطَّبَعِ لَا يَطْلُبُ الْحَقَّ.

وَكَانَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ إِذَا تَعَلَّمُوا عَشْرَ آيَاتٍ عِلْمُوهَا ثُمَّ عَمِلُوهَا بِهَا^(٢)،
فَوَاللَّهِ لَوْ أَنَّا طَبَقْنَا هَذَا فِي أَنْفُسِنَا وَأَهْلِنَا وَجِيرَانِنَا وَبَنِي قَوْمِنَا؛ لَوْجَدْنَا الْأَمْرَ عَلَى

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب من انتظر الإقامة، رقم (٦٢٦)، ومسلم: كتاب صلاة

المسافرين، باب صلاة الليل، رقم (٧٣٦)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه أحمد (٥/٤١٠)، عن أبي عبد الرحمن السلمي قال: حدثنا من كان يقرئنا من أصحاب

النبي ﷺ .. فذكره.

غَيْرِ هَذَا الْحَالِ، وَكَثِيرٌ مِنَ الْعَامَّةِ الَّذِينَ لَيْسَ عِنْدَهُمْ دِينٌ وَلَا وَرَعٌ إِذَا سَأَلُوا عَنْ شَيْءٍ وَقِيلَ لَهُمْ: هَذَا حَرَامٌ؛ صَارَ يَتَشَكَّكُ، مَعَ أَنَّهُ أَتَى إِلَى هَذَا الْعَالَمِ وَهُوَ يُوقِنُ أَنَّ الْحَقَّ عِنْدَهُ، أَوْ يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ، ثُمَّ إِذَا أَفْتَاهُ بِمَا لَا يَرِيدُ؛ صَارَ هَذَا الْعَالَمِ - بِإِذْنِ اللَّهِ وَقَدَرِهِ - جَاهِلًا لَا يُوثِقُ بِعِلْمِهِ، فَيَطْلُبُ عَالِمًا آخَرَ، وَهَكَذَا.

وَقَدْ قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ بِحُرْمَةِ هَذَا، أَيُّ: أَنْ يَسْأَلَ الْإِنْسَانُ الْعُلَمَاءَ لِيَتَّبَعَ رُحَصَهُمْ؛ فَإِنَّهُ جَعَلَ الدِّينَ تَبَعًا لِهَوَاهُ؛ وَلِهَذَا قَالُوا حِينَ تَكَلَّمُوا عَنِ الْإِفْتَاءِ وَالْفَتْوَى فِي بَابِ الْقَضَاءِ: إِذَا سَأَلَ الْإِنْسَانُ عَالِمًا مُلْتَزِمًا بِقَوْلِهِ - أَيُّ: وَائْتَقًا بِصِحَّتِهِ - فَحَرَامٌ عَلَيْهِ أَنْ يَسْأَلَ غَيْرَهُ نَفْسَ الْمَسْأَلَةِ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ مُتَّبِعًا لِهَوَاهُ.

نَعَمْ: لَوْ سَأَلْتَ عَالِمًا وَائْتَقًا بِقَوْلِهِ مُلْتَزِمًا بِهِ، وَأَنَّ قَوْلَهُ الْحَقُّ، ثُمَّ جَلَسْتَ إِلَى عَالِمٍ آخَرَ، وَسَمِعْتَهُ يُقَرِّرُ خِلَافَ مَا قِيلَ لَكَ بِالْأَدِلَّةِ، حِينَئِذٍ يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَتَّبَعَ الثَّانِي.

لَكِنْ هَلْ يَجِبُ عَلَيْكَ فَوْرًا اتِّبَاعُ الثَّانِي، أَوْ يَجِبُ أَنْ تَذْهَبَ إِلَى الَّذِي أَفْتَاكَ أَوَّلًا، وَتَقُولَ: سَمِعْتُ قَوْلًا آخَرَ خِلَافَ قَوْلِكَ، وَيَسْتَدِلُّ بِكَذَا وَكَذَا؟

الْجَوَابُ: الثَّانِي هُوَ الْوَرَعُ، أَنَا لَا أَقُولُ: إِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْكَ مِنْ حِينَ تَسْمَعُ عَالِمًا آخَرَ يَتَكَلَّمُ بِخِلَافِ مَا أُفْتِيَتْ بِهِ وَيَسْتَدِلُّ لَهُ، لَا أَقُولُ: يَجِبُ عَلَيْكَ فَوْرًا؛ لِأَنَّ هَذَا الْعَالَمَ الَّذِي قَرَّرَ مَا يَقُولُ بِالْأَدِلَّةِ قَدْ يَكُونُ عِنْدَ الْعَالِمِ الْآخَرِ الَّذِي أَفْتَاكَ دَلِيلٌ آخَرُ، وَيَكُونُ عِنْدَهُ مِنَ الْعِلْمِ أَكْثَرُ مِمَّا عِنْدَ الثَّانِي؛ وَلِذَلِكَ يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَرْجِعَ إِلَى الَّذِي أَفْتَاكَ وَتَقُولَ: سَمِعْتُ فَلَانًا يَقُولُ كَذَا وَكَذَا، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: سَمِعْتُ عَالِمًا؛ لِأَنَّكَ لَوْ رَجَعْتَ لِتَقُولَ: سَمِعْتُ فَلَانًا، وَهُوَ مَرْتَبَتُهُ أَعْلَى مِنَ الْأَوَّلِ رَبًّا يَهَابُ أَنْ

يُجَالِفُهُ، لَكِنْ قُلْ: سَمِعْتُ وَاحِدًا مِنَ الْعُلَمَاءِ يَقُولُ كَذَا وَكَذَا، وَيَسْتَدِلُّ بِكَذَا، فَمَاذَا تَقُولُ؟

قَدْ يَقُولُ: نَعَمْ، هُوَ قَالَ هَكَذَا، وَاسْتَدَلَّ بِكَذَا وَكَذَا وَكَذَا، وَلَكِنْ هَذِهِ الْأَدِلَّةُ لَيْسَ فِيهَا دَلِيلٌ، إِمَّا لِضَعْفِهَا وَإِمَّا لِعَدَمِ الدَّلَالَةِ، وَإِمَّا لَوْجُودِ أَدِلَّةٍ أَقْوَى مِنْهَا. وَلِهَذَا نَقُولُ: إِنَّ مَسْأَلَةَ الْفَتَوَى لَيْسَتْ هَيْئَةً، الْفَتَوَى دِينٌ؛ وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: «إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ دِينٌ فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ»^(١).

فَالْمَسْأَلَةُ لَيْسَتْ هَيْئَةً، فَهَذَا طَرِيقٌ إِلَى الْآخِرَةِ، طَرِيقٌ إِلَى اللَّهِ عَزَّجَلَّ صَعْبٌ. الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ: الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ حَرِصُونَ عَلَى تَطْبِيقِ عَمَلِهِمْ عَلَى السُّنَّةِ؛ إِذْ لَمْ يَقُلِ الصَّحَابِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كَيْفَ كُنْتُمْ تُصَلُّونَ؟ بَلْ قَالَ: «كَيْفَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الْمَكْتُوبَةَ؟».

وَهَذَا هُوَ أَوَّلُ مَا يَجِبُ أَنْ تَسْأَلَ عَنْهُ، مَا السُّنَّةُ فِي كَذَا أَوْ كَذَا؟ فَبَعْضُ النَّاسِ يَسْأَلُ -لَا سِيَّامَا فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ- مَا تَقُولُ فِي كَذَا وَكَذَا؟ وَأَنَا مَذْهَبِي شَافِعِيٌّ أَوْ حَنْبَلِيٌّ؟

يُرِيدُ أَنْ تُفْتِيَهُ عَلَى الْمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ أَوْ الْحَنْبَلِيِّ، لَكِنَّ السَّلَفَ لَمْ يَكُونُوا كَذَلِكَ، بَلْ كَانُوا يَسْأَلُونَ عَنْ فِعْلِ الرَّسُولِ، وَقَوْلِ الرَّسُولِ، وَهَذَا هُوَ الْوَاجِبُ عَلَيْنَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾ [الأحزاب: ٢١].

(١) أخرجه مسلم: مقدمة الصحيح، باب بيان أن الإسناد من الدين، (١/ ١٤)، من كلام محمد بن سيرين.

مَسْأَلَةٌ: فِي قَوْلِهِ: «كَيْفَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الْمَكْتُوبَةَ؟»، وَعَدَمِ سُؤَالِهِ (مَاذَا تَفْعَلُونَ؟) أَلَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ طَالِبَ الْعِلْمِ الْمُبْتَدِئِ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَتَمَذَّهَبَ، بَلْ يَطْلُبُ الْعِلْمَ مِنْ كُتُبِ الْفِقْهِ الْمُقَارِنِ الَّتِي لَا تَرْتَبِطُ بِمَذْهَبٍ مُعَيَّنٍ؟

الْجَوَابُ: يَنْبَغِي عَلَى طَالِبِ الْعِلْمِ أَنْ يَسْأَلَ عَنْ سُنَّةِ الرَّسُولِ ﷺ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ، لَكِنْ لَا بُدَّ مِنْ مَذْهَبٍ يُرَكِّزُ عَلَيْهِ، وَيَعْرِفُ قَوَاعِدَهُ - وَنَحْنُ نَتَكَلَّمُ عَنْ طَلَبِ الْعِلْمِ لَا عَنْ سَائِلٍ يَسْأَلُ - لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ لِطَالِبِ الْعِلْمِ مَذْهَبٌ يُرَكِّزُ عَلَيْهِ وَيَجْعَلُهُ هُوَ الْقَاعِدَةَ بَدُونَ أَنْ يَلْتَزِمَ بِهِ الْتِزَامًا مُطْلَقًا؛ فَإِنَّهُ يَضِيعُ؛ وَلِذَلِكَ نَرَى عُلَمَاءَ مِنَ الْأَئِمَّةِ إِذَا قَامُوا يَخْتَوْنَ مَذَاهِبَ الْفُقَهَاءِ؛ إِذَا بِهِمْ يَخْكُونَهَا غَلَطًا، وَغَيْرَ صَحِيحَةٍ، وَإِذَا ذَكَرُوا أَشْيَاءَ نَجِدُ أَنَّهَا مُبْنِيَّةٌ عَلَى غَيْرِ قَوَاعِدَ، وَلَا يَضُرُّكَ إِذَا انْتَسَبْتَ إِلَى مَذْهَبٍ مُعَيَّنٍ، لَكِنْ لَا عَلَى وَجْهِ الْإِلْتِزَامِ بِهِ حَقًّا كَانَ أَوْ بَاطِلًا، وَكَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْأَجْلَاءِ انْتَسَبُوا إِلَى مَذَاهِبَ كَالنُّوَوِيِّ وَغَيْرِهِ.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: بَيَانُ كَيْفَ كَانَ الرَّسُولُ ﷺ يُصَلِّي الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوبَةَ، وَأَنَّهُ يُصَلِّيُهَا فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا عَبَّرَ عَلَى النَّاسِ بِخِلَافِ مَا يَعْهَدُونَهُ يَنْبَغِي أَنْ يُبَيِّنَ لَهُمْ؛ لِقَوْلِهِ: «يُصَلِّي الْهَجِيرَ الَّتِي تَدْعُونَهَا الْأُولَى»، وَ(الْهَجِيرُ) رَبِّمَا لَا يَعْرِفُهَا سَلَامَةٌ وَلَا مَنْ كَانُوا فِي عَهْدِهِ؛ فَفَسَّرَهَا لَهُمْ، وَقَالَ: «الَّتِي تَدْعُونَهَا الْأُولَى»، فَأَنْتَ إِذَا خَاطَبْتَ قَوْمًا بِمَا لَا يَعْرِفُونَهُ فِي لُغَتِهِمْ يَجِبُ أَنْ تُبَيِّنَ مَعْنَاهُ فِي لُغَتِهِمْ إِذَا كَانَ هَذَا مِمَّا يَجِبُ بَيَانُهُ.

الْفَائِدَةُ الْخَامِسَةُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي الظُّهْرَ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ بَدُونَ تَأْخِيرٍ،

ولكنَّ هذا مُقَيَّدٌ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ»^(١)؛ فعلى هذا يَكُونُ مُقَيَّدًا بِمَا إِذَا لَمْ يَشْتَدَّ الْحَرُّ، أَمَّا إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَإِنَّ السُّنَّةَ الْإِبْرَادِ، سَوَاءٌ فِي زَمَنِهَا هَذَا وَإِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَطْلَقَ، قَالَ: «إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ» لَكِنَّ الْبَحْثَ فِي هَذَا: هَلِ الْإِبْرَادُ رُخْصَةٌ أَوْ سُنَّةٌ؟

إِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ رُخْصَةٌ، قُلْنَا: يَتَّبِعُ النَّاسُ مَا هُوَ أَسْهَلُ لَهُمْ، وَالْأَسْهَلُ فِي وَقْتِنَا هَذَا عَدَمُ الْإِبْرَادِ.

وَإِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ سُنَّةٌ فَهُوَ سُنَّةٌ، وَلَوْ كَانَ الْأَرْفَقُ خِلَافَهُ، تَفَعَّلَ السُّنَّةَ، إِلَّا إِذَا كَانَ هُنَاكَ مَشَقَّةٌ عَلَى النَّاسِ لَا تُحْتَمَلُ، فَفِي وَقْتِنَا الْحَاضِرِ - فِي ظَنِّي - أَنَّ النَّاسَ لَوْ أَبْرَدُوا لَشَقَّ عَلَيْهِمْ مَشَقَّةٌ عَظِيمَةٌ؛ لِأَنَّهُ سَوْفَ يَنْتَهِي مِنَ الْعَمَلِ السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ وَالنِّصْفَ مَثَلًا، وَيَأْتِي إِلَى بَيْتِهِ وَهُوَ مُتَعَبٌ غَايَةَ التَّعَبِ، ثُمَّ نَقُولُ لَهُ: الْآنَ أَذِنَ الظُّهْرُ فَلْتَوَضَّأْ وَلْتَذْهَبْ إِلَى الْمَسْجِدِ، سَوْفَ يَذْهَبُ وَهُوَ مُتَعَبٌ جَدًّا؛ لِهَذَا رَأَى الْعُلَمَاءُ أَنَّهُ لَا إِبْرَادَ فِي وَقْتِنَا هَذَا لِلسَّبَبَيْنِ:

السَّبَبِ الْأَوَّلِ: أَنَّهُ قَدْ قِيلَ: إِنَّهُ رُخْصَةٌ.

السَّبَبِ الثَّانِي: إِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ سُنَّةٌ، فَقَدْ كَانَ الرَّسُولُ ﷺ يَسْتَحِبُّ أَنْ يُؤَخَّرَ الْعِشَاءَ، وَمَعَ ذَلِكَ إِذَا اجْتَمَعَ النَّاسُ عَجَلَ وَتَرَكَ السُّنَّةَ.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يُبَادِرُ بِصَلَاةِ الْعَصْرِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب المواقيت، باب الإبراد بالظهر في السفر، رقم (٥٣٩)، ومسلم: كتاب المساجد، باب استحباب الإبراد بالظهر في شدة الحر، رقم (٦١٦)، من حديث أبي ذر الغفاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وجهه: أَنَّ أبا بَرَزَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «يَرْجِعُ أَحَدُنَا إِلَى رَحْلِهِ فِي أَقْصَى الْمَدِينَةِ وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ»، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى الْمُبَادَرَةِ.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: بَسَاطَةُ السَّلَفِ؛ حَيْثُ كَانُوا يُقَدِّرُونَ الزَّمْنَ بِالْعَمَلِ، مَعَ أَنَّ الْعَمَلَ يَخْتَلِفُ.

فَلَوْ فَرَضْنَا أَنَّ أَحَدًا صَلَّى الْعَصْرَ فِي مَسْجِدِ الرَّسُولِ ﷺ وَذَهَبَ إِلَى رَحْلَةٍ فِي أَقْصَى الْمَدِينَةِ وَهُوَ مِنَ النُّشْطَاءِ الْأَقْوِيَاءِ الْوَاسِعِي الْخُطْوَةِ، وَإِنْسَانٌ آخَرُ صَلَّى وَهُوَ يَدْبُ دَبِيًّا، فَالْفَرْقُ كَبِيرٌ لَا شَكَّ، فَكَيْفَ نَعْمَلُ بِمِثْلِ هَذَا الْحَدِيثِ؟
نَقُولُ: نَسْلُكُ طَرِيقَيْنِ:

الطَّرِيقَ الْأَوَّلَ: أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ الْوَسْطُ لَا الْمَشْيُ السَّرِيعُ وَلَا الْمَشْيُ الْبَطِيءُ.
الطَّرِيقَ الثَّانِي: أَنَّ السَّلَفَ الصَّالِحَ بَسْطَاءُ فِي الْأُمُورِ، لَيْسَ عِنْدَهُمْ تَحْرِيرٌ بِالذَّقِيقَةِ؛ لِأَنَّ هَذَا يَضَعُبُ؛ لِإِنْعِدَامِ سَاعَاتٍ تُضَبْطُ بِالذَّقِيقَةِ.

وَالْعَجَبُ أَنَّ الْيَوْمَ نَضْبُطُ بِالذَّقِيقَةِ، لَكِنَّا لَا نَعْمَلُ بِهَذَا الضَّبْطِ، فَمَثَلًا يَكُونُ الدَّوَامُ السَّاعَةَ السَّابِعَةَ وَالنِّصْفَ، وَلَا يَأْتِي إِلَّا التَّاسِعَةَ وَالنِّصْفَ. كَذَلِكَ الْوَعْدُ، يَقُولُ لَكَ: سَأَتِي لَكَ السَّاعَةَ التَّاسِعَةَ، وَلَا يَأْتِي إِلَّا السَّاعَةَ الْعَاشِرَةَ.

فَالسَّلَفُ الصَّالِحُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عِنْدَهُمْ بَسَاطَةٌ فِي الْأَمْرِ، وَلَكِنْ عِنْدَهُمْ وَفَاءٌ بِالْوَعْدِ.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: صَرَا حَةُ السَّلَفِ الصَّالِحِ، فَإِذَا أَخْطَوْا أَيْ خَطِئُوا صَرَّحُوا بِخَطِيئَتِهِمْ؛ لِقَوْلِهِ: «وَنَسِيتُ مَا قَالَ فِي الْمَغْرِبِ»، وَكَانَ بُوْسَعِهِ أَنْ يَسْكُتَ عَنْهَا وَلَا يَقُولَ شَيْئًا، مَعَ الْعِلْمِ بَأَنَّهُ رُبَّمَا فِي يَوْمٍ مِنَ الْأَيَّامِ يَذْكُرُ فَيُسَوِّقُ الْحَدِيثَ وَيَذْكُرُ الْمَغْرِبَ،

لكنَّ عِنْدَهُمْ مِنَ الصَّرَاحَةِ وَالْبَيَانِ مَا جَعَلَهُمْ يَتَفَوَّهُونَ بِمِثْلِ هَذَا.

الْفَائِدَةُ التَّاسِعَةُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يُؤَخَّرَ مِنَ الْعِشَاءِ، اسْتِحْبَابًا شَرْعِيًّا لَا نَفْسِيًّا؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي حَدِيثٍ آخَرَ: «إِنَّهُ لَوْ قُتِلَ لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي»^(١).

الْفَائِدَةُ الْعَاشِرَةُ: يَنْبَغِي عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يُحَافِظَ عَلَى الْأَسْمَاءِ الشَّرْعِيَّةِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ؛ لِقَوْلِهِ: «كَانَ يُصَلِّي الْهَجِيرَ الَّتِي تَدْعُونَهَا الْأُولَى» وَقَالَ: «وَكَانَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يُؤَخَّرَ مِنَ الْعِشَاءِ الَّتِي تَدْعُونَهَا الْعَتَمَةُ».

فَإِنْ قِيلَ: قَوْلُهُ: «الَّتِي تَدْعُونَهَا الْأُولَى» وَقَوْلُهُ: «الَّتِي تَدْعُونَهَا الْعَتَمَةُ»، هَلْ قَالَ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْمَوَافَقَةِ أَوْ الْإِنْتِقَادِ؟

فَالْجَوَابُ: يَحْتَمِلُ هَذَا أَوْ هَذَا، لَكِنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ: «لَا يَغْلِبَنَّكُمُ الْأَعْرَابُ عَلَى صَلَاتِكُمُ الْعِشَاءِ إِنَّهُمْ كَانُوا يُعْتَمُونَ بِالْإِبِلِ»^(٢) يَعْنِي: لَا تُسَمُّوْهَا الْعَتَمَةَ فَإِنَّهَا هِيَ فِي كِتَابِ اللَّهِ الْعِشَاءُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ بَعْدِ صَلَوةِ الْعِشَاءِ﴾ [النور: ٥٨]؛ فَيَنْبَغِي عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يُحَافِظَ عَلَى الْأَسْمَاءِ الشَّرْعِيَّةِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ.

الْفَائِدَةُ الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَكْرَهُ ذَلِكَ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب وقت العشاء وتأخيرها، رقم (٦٣٨/٢١٩)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب وقت العشاء وتأخيرها، رقم (٦٤٤)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ عَشْرَةٌ: يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ أَنْ يَتَّعِدَ عَمَّا يَكُونُ ذَرِيعَةً لِأَدَاءِ الْعِبَادَةِ عَلَى وَجْهِ الْكَسَلِ، أَوْ لِتَأْخِيرِهَا عَنْ وَقْتِهَا؛ لِأَنَّا عَلَّلْنَا كَرَاهَةَ النَّوْمِ قَبْلَ الْعِشَاءِ بِهَذَا، فَإِلَّا إِنْسَانٌ إِذَا كَانَ عِنْدَهُ شُغْلٌ لَوْ قَامَ إِلَى الْعِبَادَةِ لِأَدَائِهَا وَهُوَ غَيْرُ مُطْمَئِنٍّ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَقْضِيَ الشُّغْلَ أَوَّلًا مَا لَمْ يَخْرُجِ الْوَقْتُ.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ عَشْرَةٌ: يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ أَنْ يَكْرَهُ الْحَدِيثَ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَكْرَهُ ذَلِكَ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا كَرِهَ الشَّيْءَ فَسَوْفَ يَتْرُكُهُ وَيَتَجَنَّبُهُ.

وَإِذَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَكْرَهُ الْحَدِيثَ بَعْدَ الْعِشَاءِ، حَتَّى وَإِنْ كَانَ الْحَدِيثُ نَافِعًا، فَمَا بِالْكَ فِيمَا إِذَا كَانَ الْحَدِيثُ ضَارًّا، كَمَا يُوجَدُ مِنْ بَعْضِ النَّاسِ الَّذِينَ يَتَعَلَّلُونَ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ، فَيَجْلِسُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، فَتَعْمُرُ أَوْقَاتُهُمْ بِالْغِيبَةِ، وَسَبَّ النَّاسِ، وَالكَالَامِ الْمُحَرَّمِ، وَالْفِعْلِ الْمُحَرَّمِ، نَقُولُ: هَذَا تَكُونُ كَرَاهَةُ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ أَعْظَمَ وَأَعْظَمَ، وَأَنْتَ تَرَى أَنَّ الَّذِينَ ابْتَلَوْا بِهَذَا الْأَمْرَ -أَيُّ: بِالسَّهَرِ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ- مَجِدُّ أَنْ صَلَاتِهِمْ الْفَجْرَ مَعَ الْجَمَاعَةِ قَلِيلَةٌ، وَتَجِدُ أَنَّ أَجْسَامَهُمْ مُنْحَطَّةٌ ضَعِيفَةٌ؛ لِأَنَّ نَوْمَ اللَّيْلِ لَا يَسُدُّ مَسَدَهُ نَوْمُ النَّهَارِ.

وَيُسْتَنْى مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: مَا كَانَ السَّهَرُ فِيهِ لِمَصْلَحَةٍ، كَطَلَبِ الْعِلْمِ، فَقَدْ كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يَنَامُ مِنَ اللَّيْلِ إِلَّا مُتَأَخِّرًا؛ لِيَتَحَفَّظَ أَحَادِيثَ الرَّسُولِ ﷺ^(١)،

(١) كما أخرجه ابن أبي خيثمة في تاريخه -السفر الثاني- (١/٤٢٢، رقم ١٥٩٤)، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «إِنِّي لِأَجْزَى اللَّيْلِ ثَلَاثَةَ أَجْزَاءٍ: جُزْءٌ لِلْقُرْآنِ، وَجُزْءٌ أَنَامَ، وَجُزْءٌ أَتَذَكَّرُ فِيهِ حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

كَذَلِكَ الْحَدِيثُ مَعَ الْأَهْلِ لِقَصْدِ التَّأْلِيفِ، وَتَقْوِيَةِ الرَّابِطَةِ بَيْنَ الزَّوْجِ وَزَوْجَتِهِ، وَهَذَا أَمْرٌ مَقْصُودٌ لِلشَّرْعِ، فَقَدْ جَاءَتْ صِفَتُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ فِي الْمَسْجِدِ، وَبَقِيَتْ مَعَهُ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى مَا شَاءَ اللَّهُ^(١)، وَمَعَ هَذَا حَتَّى الْحَدِيثُ مَعَ الْأَهْلِ إِذَا اسْتَشْنَى فَإِنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَكُونَ طَوِيلًا، بَلْ يَكُونَ قَصِيرًا بِمَقْدَارِ الْحَاجَةِ، كَذَلِكَ مَعَ الضَّيْفِ فَيَجْلِسُ وَيَتَحَدَّثُ مَعَهُ، وَيُعْطِيهِ ضِيَافَتَهُ مِنْ عِشَاءٍ أَوْ قَهْوَةٍ أَوْ مَا أَشَبَّ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذِهِ مَصْلَحَةٌ شَرْعِيَّةٌ، فَالتَّأْلِيفُ مَطْلُوبٌ، وَإِكْرَامُ الضَّيْفِ وَاجِبٌ، وَالْعِلْمُ أَيْضًا طَلَبُهُ مُشْرُوعٌ.

وَلَوْ تَأَمَّلْتَ فِي حَالِ بَعْضِ النَّاسِ - مَعَ الْأَسَفِ - تَحَدُّ النَّهَارِ صَارَ عِنْدَهُمْ لَيْلًا وَاللَّيْلُ نَهَارًا، وَأَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَنَامُ إِلَّا بَعْدَ مُتَصَفِّ اللَّيْلِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْهَرُ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ، ثُمَّ إِنْ كَانَ عِنْدَهُ إِيْمَانٌ صَلَّى الْفَجْرَ وَنَامَ، وَإِلَّا نَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ وَصَلَّى بَعْدَ اسْتِيقَاضِهِ، هَذَا هُوَ الْوَاقِعُ، وَإِذَا شِئْتَ أَنْ تَتَحَقَّقَ مِنْ هَذَا اخْرُجْ عَنِ الْبَلَدِ إِلَى مَا حَوْلَهَا تَحْدُ النَّاسِ مُتَشَرِّينَ فِي كُلِّ مَكَانٍ، ثُمَّ مِنْهُمْ مَنْ يَسْهَرُ عَلَى أَمْرِ مُحَرَّمٍ - نَسَأَلَ اللَّهُ الْعَافِيَةَ - وَقَدْ بَلَغَنِي فِي بَعْضِ الْبِلَادِ أَنَّهُمْ يَضْطَحِبُونَ مَعَهُمْ آلَاتِ اللَّهْوِ، وَيُغْنُونَ وَيَرْقُصُونَ - نَسَأَلَ اللَّهُ الْعَافِيَةَ - وَبَعْضُهُمْ يَسْتَعْمِلُ هَذَا الدَّشَّ الْحَيْثُ فَيَطْلُعُ عَلَى كُلِّ مُنْكَرٍ؛ وَهَذِهِ مِحْنَةٌ فِي الْوَاقِعِ يُخْشَى أَنْ نُعَاقِبَ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى رَبُّمَا يُمْلِي لَنَا وَيَسْتَدْرِجُنَا مِنْ حَيْثُ لَا نَعْلَمُ.

فَعَلَيْنَا أَنْ نَتَنَاصَحَ، يَنْصَحُ بَعْضُنَا بَعْضًا، مَا لِهَذَا خُلِقْنَا، هَذَا يُبْطِئُكَ عَنِ الطَّاعَةِ،

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده، رقم (٣٢٨١)، ومسلم: كتاب السلام، باب بيان أنه يستحب لمن رئي خاليا بامرأة، رقم (٢١٧٥)، من حديث صفية بنت حيي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وَيُوجِبُ صَرْفَ قَلْبِكَ إِلَى غَيْرِ اللَّهِ، وَانْصَحْ بِحَسَبِ مَا يَكُونُ عِنْدَكَ مِنْ عِبَارَةٍ وَبَيَانٍ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ خَاصَّةً مَنْ عِنْدَهُ قُدْرَةٌ أَنْ يُخْرِجَ إِلَى هَؤُلَاءِ الشَّبَابِ الَّذِينَ يَجْلِسُونَ وَيَنْصَحُهُمْ؛ عَلِمًا أَنَّ هَذَا سَيَرْتَبُّ عَلَيْهِ أَخْذُ وَقْتٍ مِنْ وَقْتِ طَلَبِ الْعِلْمِ، بَلْ رَبَّمَا يَتَّصِلُونَ بِهِ فِيمَا بَعْدُ وَيَأْتُونَ إِلَى بَيْتِهِ لِيُعَلِّمَهُمْ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَا أَرَى أَنَّهُ يُخْرِجُ وَيَدْعُو إِذَا كَانَ مَقْبُولًا عِنْدَ الشَّبَابِ، وَلَيْتَنَا، وَعِنْدَهُ إِفْنَاعٌ، وَهُوَ أَفْضَلُ مَنْ أَنْ يَبْقَى يُطَالِعُ كِتَابًا، أَوْ يَبْحَثُ عَنْ مَسْأَلَةٍ أَوْ مَسْأَلَتَيْنِ.

فَإِنْ قِيلَ: مَا مِقْدَارُ الْخُرُوجِ هَؤُلَاءِ الشَّبَابِ هَلْ أُسْبُوعِيًّا أَوْ شَهْرِيًّا؟
قُلْنَا: كُلَّمَا دَعَتِ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ.

فَإِنْ قِيلَ: هُمْ مَوْجُودُونَ كُلَّ لَيْلَةٍ وَكَثِيرُونَ؟

قُلْنَا: لَيْسَ بِلَازِمٍ أَنْ تَمُرَّ عَلَيْهِمْ كُلُّهُمْ، بَلْ لَوْ مَرَزَتْ عَلَيْهِمْ كُلُّهُمْ لَا تُفِيدُ، مِثْلَ اللَّقْمَةِ لِلْجَائِعِ تَزِيدُهُ جُوعًا، بَلْ كُنْ عِنْدَ قَوْمٍ تَرَى أَنَّهُمْ أَقْرَبُ النَّاسِ لِلْقَبُولِ، وَأَكْثَرُهُمْ مِيزَانًا عِنْدَ الشَّبَابِ؛ لِأَنَّ الشَّبَابَ يَقْتَدِي بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ، فَمِثْلًا إِذَا اخْتِيرَ مَنْ هُوَ قُدْوَةٌ لِلشَّبَابِ فَهَذَا أَحْسَنُ شَيْءٍ. أَي: رُؤُوسُ الشَّرِّ فِيهِمْ.

فَإِنْ قِيلَ: هَلْ كُلُّ لَيْلَةٍ أَخْرُجُ لَهُمْ؟

قُلْنَا: نَعَمْ؛ فَإِنْ كَانَ فِيهِ تَعَبٌ ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وَلَوْ سَأَلَ سَائِلٌ: هَلِ الْأَفْضَلُ لِطَالِبِ الْعِلْمِ أَنْ يَسْهَرَ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ لِيَطْلُبَ الْعِلْمَ، كَمَا فَعَلَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَوْ الْأَفْضَلُ أَنْ يَنَامَ مُبَكَّرًا ثُمَّ يَقُومَ لِصَلَاةِ اللَّيْلِ؟

فالجواب: طَلَبُ الْعِلْمِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ؛ لِأَنَّ صَلَاةَ اللَّيْلِ نَافِلَةٌ قَاصِرَةٌ عَلَى صَاحِبِهَا لَا يَتَنَفَّعُ بِهَا غَيْرُهُ، أَمَّا طَلَبُ الْعِلْمِ فَنَافِلَةٌ مُتَعَدِّيةٌ لِلغَيْرِ، ثُمَّ إِنَّ طَالِبَ الْعِلْمِ يَسْعَى لِأَنْ يَكُونَ وَارِثًا لِلرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَنْ يَحْصُلُ لَهُ إِرْثُ الرَّسُولِ -الوَاحِدُ يَسْعَى أَنْ يَكُونَ وَارِثًا لِلدُّنْيَا يَحْصُلُ لَهُ مِثَّةُ أَلْفٍ أَوْ مِائَتَا أَلْفٍ، لَكِنْ هَذَا وَارِثٌ لِمُحَمَّدٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَلَا أَرَى شَيْئًا أَفْضَلَ مِنْ طَلَبِ الْعِلْمِ، قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: الْعِلْمُ لَا يَعْدِلُهُ شَيْءٌ لِمَنْ صَحَّتْ نِيَّتُهُ^(١).

وَقَالَ: تَذَكَّرُ لَيْلَةً أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ إِحْيَائِهَا^(٢). مَعَ أَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ مَعْرُوفٌ بِالْعِبَادَةِ، لَكِنْ مَعَ ذَلِكَ يَرَى أَنَّ الْعِلْمَ أَفْضَلُ، وَهُوَ كَذَلِكَ؛ خُصُوصًا فِي وَقْتِنَا الْآنَ؛ حَيْثُ سَادَ الْجَهْلُ الْمُرَكَّبُ، وَيُذَكِّرُ لَنَا فَتَاوَى مِنْ بَعْضِ الشَّبَابِ أَقُولُ: سَوْفَ أَدُوُّهَا كَيْ لَا تَضِيعَ، فَتَاوَى تَتَعَجَّبُ مِنْهَا، هِيَ تُضْحِكُ وَفِي نَفْسِ الْوَقْتِ تُبْكِي، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ الْإِنْسَانِ عِلْمٌ.

كَذَلِكَ وَرَدَتْ عَلَيْنَا أَفْكَارٌ اسْتَوْرَدْنَاهَا نَحْنُ، فَذَهَبْنَا إِلَى قَوْمٍ عِنْدَهُمْ أَفْكَارٌ فَجِئْنَا بِهَا، أَوْ وَرَدَتْ إِلَيْنَا، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ عِنْدَنَا عِلْمٌ، وَالْوَقْتُ الْحَاضِرُ الْمَسْأَلَةُ -إِنْ لَمْ يَتَذَكَّرِ اللَّهُ الْأُمَّةَ بِرَحْمَتِهِ- خَطَرٌ جَدًّا؛ لِأَنَّهُ دَبَّتْ عِنْدَنَا أَفْكَارٌ سَيِّئَةٌ فِي الْأَخْلَاقِ، وَفِي الْأَعْتِقَادَاتِ، وَفِي كُلِّ شَيْءٍ.

فَأَرَى أَنَّ سَهْرَهُ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ أَفْضَلُ مِنْ كَوْنِهِ يَنَامُ ثُمَّ يَقُومُ يَتَهَجَّدُ، فِي عَهْدِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَا شَكَّ أَنَّ التَّهَجُّدَ أَفْضَلُ ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلَاثِي إِلَيْلٍ﴾

(١) الفروع لابن مفلح (٢/ ٣٣٩).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في جامع معمر رقم (٢٠٤٦٩)، من كلام ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وانظر: مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (٩/ ٤٦٥٣).

[المزمل: ٢٠] لَكِنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كُلُّهُمْ عُلَمَاءُ، وَالْجَاهِلُ مِنْهُمْ إِذَا عَلِمَ مَسْأَلَةً أَخَذَ بِهَا، لَيْسَ عِنْدَهُمْ مُجَادَلَةٌ بِالْبَاطِلِ إِلَّا نَادِرًا.

الفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ عَشْرَةَ: أَنَّ الرَّسُولَ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- كَانَ يُبَادِرُ بِصَلَاةِ الْغَدَاةِ، أَيِ: الْفَجْرِ؛ لِقَوْلِهِ: «كَانَ يَنْفَتِلُ مِنْ صَلَاةِ الْغَدَاةِ حِينَ يَعْرِفُ الرَّجُلُ جَلِيسَهُ».

الفَائِدَةُ الْخَامِسَةُ عَشْرَةَ: أَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَرَأَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ بِقِرَاءَةٍ مُطَوَّلَةٍ كَانَتْ مِنْ سِتِّينَ إِلَى مِئَةٍ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَأَيُّ الْآيَاتِ الَّتِي قَرَأَ مِنْهَا بِهَذَا الْعَدَدِ، هَلْ هِيَ آيَاتٌ قَصِيرَةٌ، أَوْ آيَاتٌ طَوِيلَةٌ؟

فالجواب: إِذَا لَمْ يُنَصَّ عَلَى أَنَّهَا مِنَ الطُّوَالِ أَوْ الْقِصَارِ فَلْيُحْمَلْ عَلَى الْمُتَوَسُّطِ.



٥٥- عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ: «مَلَأَ اللَّهُ قُبُورَهُمْ وَيُؤْتِيهِمْ نَارًا، كَمَا شَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ»^(١). وَفِي لَفْظٍ لِمُسْلِمٍ: «شَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى -صَلَاةِ الْعَصْرِ- ثُمَّ صَلَّاهَا بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ»^(٢).

(١) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب الدُّعاء على المُشْرِكين، رقم (٦٣٩٦)، ومسلم: كتاب المساجد، باب التغليظ في تفويت صلاة العصر، رقم (٦٢٧).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب الدَّلِيل لمن قال الصَّلَاةَ الْوُسْطَى هي صلاة العصر، رقم (٢٠٥ / ٦٢٧).

الشَّرْح

هذا الحديث فيه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَغَلَهُ الْمُشْرِكُونَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ عَنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ أَوْ كَادَتْ تَغْرُبُ، فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَلَأَ اللَّهُ قُبُورَهُمْ وَبُيُوتَهُمْ نَارًا» أَوْ قَالَ: «أَجْوَأَهُمْ».

وَأَفْضَلُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ هِيَ صَلَاةُ الْعَصْرِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَكَرَهَا بِخُصُوصِهَا حِينَ أَمَرَ بِالْمَحَافَظَةِ عَلَى الصَّلَوَاتِ، فَقَالَ: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴿[البقرة: ٢٣٨]، وَالصَّلَاةُ الْوُسْطَى هِيَ صَلَاةُ الْعَصْرِ كَمَا يُفِيدُ هَذَا الْحَدِيثُ.

وَيَوْمُ الْخَنْدَقِ هُوَ يَوْمُ الْأَحْزَابِ، وَهُوَ إِحْدَى الْغَزَوَاتِ الشَّهِيرَةِ الَّتِي غَزَاهَا النَّبِيُّ ﷺ، كَانَتْ غَزْوَةُ الْخَنْدَقِ -وُسُمِيَ غَزْوَةُ الْأَحْزَابِ- فِي شَوَالٍ فِي السَّنَةِ الْخَامِسَةِ مِنَ الْهَجْرَةِ، حِينَ تَحَزَّبَتْ قُرَيْشٌ وَمَنِ انْضَمَّ إِلَيْهَا مِنْ قَبَائِلِ الْعَرَبِ، عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيَغْزُونَهُ فِي الْمَدِينَةِ، وَتَسْوِيلِ بَنِي قُرَيْظَةَ لَهُمْ، فَضَرَبَ عَلَى الْمَدِينَةِ خَنْدَقًا بِمَشُورَةِ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ بَيْنَ الْحَرَّتَيْنِ الشَّرْقِيَّةِ وَالْغَرْبِيَّةِ^(١)، وَلَمْ يَضْرِبْ حَوْلَ الْحَرَّتَيْنِ خَنْدَقًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ لِأَحَدٍ أَنْ يَسِيرَ عَلَى هَاتَيْنِ الْحَرَّتَيْنِ؛ إِذْ إِنَّهَا تُقَطِّعُ خِفَافَ الْإِبِلِ، وَنَعَالَ الْبَشَرِ، فَلَمْ يَجْعَلْ خَنْدَقًا حَوْلَهُمَا.

وَبَنُو قُرَيْظَةَ: هُمْ قَبِيلَةٌ مِنْ قَبَائِلِ الْيَهُودِ الثَّلَاثِ الَّذِينَ كَانُوا فِي الْمَدِينَةِ حِينَ هَاجَرَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيْهَا، وَصَارَتِ الْغَزْوَةُ الشَّهِيرَةُ الْعَظِيمَةُ، الَّتِي بَقِيَتْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ

(١) ذكره ابن هشام في السيرة (٢/ ٢٢٤)، والطبري في تاريخه (٢/ ٥٦٦)، وعزاه الحافظ في الفتح (٧/ ٣٩٢-٣٩٣) لأصحاب المغازي، قال: ومنهم أبو معشر.

لَيْلَةً، وَحُوصِرَتْ فِيهَا الْمَدِينَةُ، وَوُضِعَ عَلَيْهَا الْحَنْدُوقُ، وَصَارَتْ فِيهَا مَشَقَّةٌ شَدِيدَةٌ عَلَى الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي وَصْفِ هَذِهِ الْغَزْوَةِ: ﴿إِذْ جَاءُوكُم مِّنْ فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنْكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ﴾ [الأحزاب: ١٠]، مِنْ شِدَّةِ الْخَوْفِ، ﴿وَتَنْظُنُونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾ ⑩ هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالًا شَدِيدًا ﴿[الأحزاب: ١٠-١١].

مَعْرَكَةٌ عَظِيمَةٌ لَا يَتَصَوَّرُهَا الْإِنْسَانُ، وَلَا يُدْرِكُهَا تَمَامًا إِلَّا مَنْ كَانَ قَدْ أَصَابَتْهُ بِالْفِعْلِ، وَلَكِنَّ اللَّهَ عَزَّجَلَّ مَنْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، فَأَرْسَلَ عَلَى أَعْدَائِهِمْ رِيحَ الصَّبَا، وَهِيَ الرِّيحُ الشَّرْقِيَّةُ الْبَارِدَةُ، أَرْسَلَ عَلَيْهِمْ هَذِهِ الرِّيحَ الشَّدِيدَةَ الْعَظِيمَةَ، الَّتِي قَلَبَتْ قُدُورَهُمْ، وَقَوَّضَتْ خِيَامَهُمْ، وَأَقْضَتْ مَضَاجِعَهُمْ، حَتَّى تَبَادَرُوا يُحْمِلُونَ رَوَاحِلَهُمْ وَيَنْصَرِفُونَ، قَالَ اللَّهُ عَزَّجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَاءَتْكُمْ جُنُودٌ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا وَكَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا﴾ ⑪ إِذْ جَاءُوكُم مِّنْ فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنْكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ ﴿[الأحزاب: ٩-١٠]، اِرْتَفَعَتْ مِنَ الْخَوْفِ حَتَّى وَصَلَتْ إِلَى الْحَنْجَرَةِ، ﴿وَتَنْظُنُونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾ ⑩ هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالًا شَدِيدًا ﴿[الأحزاب: ١٠-١١]، وَهُنَا جَاءَ دَوْرُ النِّفَاقِ ﴿وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا﴾ [الأحزاب: ١٢].

إِنَّ الْمُنَافِقَ عَدُوٌّ خَفِيٌّ كَمَرَضِ السَّرَطَانِ فِي الْأُمَّةِ، يَتَحَرَّى الْفُرْصَةَ، إِذَا حَصَلَ أَذْنَى شَيْءٍ يَدْخُلُ مَعَهُ فِي طَعْنِ الْإِسْلَامِ دَخَلَ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ قَالَتْ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَارْجِعُوا وَيَسْتَأْذِنُ فَرِيقٌ مِّنْهُمُ النَّبِيَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ إِن يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا﴾ ⑫ وَلَوْ دَخَلَتْ

عَلَيْهِمْ مِّنْ أَقْطَارِهَا ثُمَّ سُئِلُوا الْفِتْنَةَ لَأَن تَوَّاهَا وَمَا تَلَبَّثُوا فِيهَا إِلَّا بَسِيرًا ﴿١٣﴾ [الأحزاب: ١٣-١٤]،
الشَّاهِدُ أَنَّ اللَّهَ عَزَّجَلَّ قَالَ فِي آخِرِ الْقِصَّةِ: ﴿وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا
وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْفِتَالَ وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا﴾ [الأحزاب: ٢٥].

وفي إِحْدَى اللَّيَالِي قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَلَا رَجُلٌ يَأْتِينِي بِخَبَرِ الْقَوْمِ» وكانت اللَّيْلَةُ
بَارِدَةً مِنْ شِدَّةِ الرِّيحِ، وَاللِّبَاسُ قَلِيلٌ وَالْجُوعُ شَدِيدٌ، فَلَمْ يَقُمْ أَحَدٌ؛ لِأَنَّهُمْ غَيْرُ
قَادِرِينَ، فَأَعَادَهَا مَرَّةً أُخْرَى، فَلَمْ يَقُمْ أَحَدٌ، فَقَالَ لِحَذِيفَةَ بْنِ الْيَمَانِ: «قُمْ يَا حَذِيفَةُ
فَاتِنَا بِخَبَرِ الْقَوْمِ»، قَالَ: فَلَمَّا أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ امْتِثَالِ أَمْرِهِ، فَقُمْتُ،
فَلَمَّا انصَرَفْتُ مِنْ عِنْدِهِ وَإِذَا أَنَا فِي جَوْ حَارٍّ وَلَا رِيحَ، وَهَذِهِ آيَةٌ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، فَذَهَبَ
إِلَى الْقَوْمِ، يَقُولُ: فَجَلَسْتُ أَنْظُرُ مَاذَا يَصْنَعُونَ، فَقَالَ أَبُو سُفْيَانَ: لِيَنْظُرَ كُلُّ وَاحِدٍ
مِنْكُمْ جَلِيسَهُ -خَافَ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ شَيْءٌ- يَقُولُ: فَأَخَذْتُ بِيَدِ جَلِيسِي وَقُلْتُ: مَنْ
أَنْتَ؟ قَالَ: أَنَا فُلَانٌ، قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ أَنْتَ فُلَانٌ، ثُمَّ رَجَعَ بَعْدَ أَنْ خَبَرَ الْقَوْمَ فَأَخْبَرَ
النَّبِيَّ ﷺ لَكِنْ لَمَّا وَصَلَ إِلَى الرَّسُولِ أَحْسَسَ بِالْبَرْدِ؛ لِأَنَّ الْمِهْمَةَ انْتَهَتْ -سُبْحَانَ اللَّهِ-
يَقُولُ: فَجِئْتُ وَالنَّبِيَّ ﷺ يَتَهَجَّدُ فَأَلْقَى عَلَيَّ رِدَاءَهُ حَتَّى انْتَهَى مِنْ صَلَاتِهِ ^(١).

وَمِنْ خِلَالِ هَذِهِ الْقِصَّةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْقِصَصِ أَحْتُثُّ الطَّلَبَةَ عَلَى أَنْ يَخْرِصُوا عَلَى
مَعْرِفَةِ سِيرَةِ النَّبِيِّ ﷺ لِأَنَّ مَعْرِفَةَ السَّيْرِ تَزِيدُ الْإِيمَانَ، وَتَزِيدُ الْإِنْسَانَ مَحَبَّةً لِلرَّسُولِ ﷺ
وَمَحَبَّةً لِأَصْحَابِهِ، وَتُعْطِي الْإِنْسَانَ خِبْرَةً فِي الْخِطِّ الْحَرْبِيِّ؛ لِذَلِكَ أُحَثُّكُمْ عَلَى قِرَاءَةِ
السَّيْرِ، وَمِنْ أَحْسَنِ مَا رَأَيْتُ فِي السَّيْرِ (زَادُ الْمَعَادِ) لِابْنِ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ لِأَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ

(١) أخرجه أحمد (٣٩٢/٥ - ٣٩٣)، ومسلم: كتاب الجهاد والسير، باب غزوة الأحزاب، رقم

(١٧٨٨)، من حديث حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

السَّيْرَةِ وَالْفِقْهِ، يَأْخُذُ خُلَاصَةً مِنَ السَّيْرَةِ لَا تَكَادُ، بَلْ لَمْ أَرْ لَهَا نَظِيرًا فِي الْكُتُبِ الَّتِي قَرَأْتُ، وَيُعْطِيكَ الْحِكَمَ وَالْأَحْكَامَ الْمُسْتَنْبَطَةَ مِنَ الْوَاقِعَةِ وَالْحَادِثَةِ.

المهمُّ: أَنَّ هَؤُلَاءِ الْأَحْزَابَ وَهَمَّ الطَّوَائِفُ الَّذِينَ حَاصَرُوا الْمَدِينَةَ خَمْسًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً شَغَلُوا النَّبِيَّ ﷺ أَيَّامًا عَنِ الصَّلَوَاتِ، وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُمْ شَغَلُوهُ عَنِ صَلَاةِ الْعَصْرِ حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ، فَدَعَا عَلَيْهِمْ، ثُمَّ صَلَّاهَا بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، أَي: بَيْنَ وَقْتِ الْمَغْرِبِ وَوَقْتِ الْعِشَاءِ.

قَوْلُهُ: «مَلَأَ اللَّهُ قُبُورَهُمْ» أَي: الْمُشْرِكِينَ «وَيُبَيِّتُهُمْ» أَيضًا، فَالْقُبُورُ لِلْأَمْوَاتِ، وَالْبُيُوتُ لِلْأَحْيَاءِ، ثُمَّ عَلَّلَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «كَمَا شَغَلُونَا» فَالْكَافُ هُنَا لِلتَّعْلِيلِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَأَآزْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنْكُمْ﴾ [البقرة: ١٥١]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْنَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]، عَلَى أَحَدِ الْمَعْنَيْنِ.

وقَوْلُهُ: «عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى»، بَيَّنَّهَا فِي اللَّفْظِ الَّذِي سَيَأْتِي بَعْدَهُ بِأَنَّهَا صَلَاةُ الْعَصْرِ.

وَالْمُرَادُ بـ«الْوُسْطَى»: الْفُضْلَى، وَلَيْسَ الْمُرَادُ الْمُتَوَسِّطَةُ؛ لِأَنَّهَا أَفْضَلُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، أَي: عَدْلًا خِيَارًا، وَلَيْسَ الْمَعْنَى وَسَطًا بَيْنَ الْأُمَمِ؛ لِأَنَّا آخِرُ الْأُمَمِ.

وَلِهَذَا وَرَدَ فِي تَرْكِهَا أَحَادِيثُ شَدِيدَةٌ، حَتَّى إِنَّهُ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّ «مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ»^(١)، وَهَذَا خَطَرٌ عَظِيمٌ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب من ترك العصر، رقم (٥٥٣)، من حديث بريدة ابن الحصيب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وُسُمِّيَتْ أَيْضًا وَسْطَى؛ لِأَنَّهَا الْوُسْطَى مِنْ حَيْثُ الْعَدَدِ، بَدَأُ بِالصُّبْحِ، ثُمَّ الظُّهْرِ، ثُمَّ الْعَصْرِ، وَهِيَ الثَّلَاثَةُ فَتَكُونُ الْوُسْطَى مِنَ الْخَمْسِ.

مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:

الفائدة الأولى: جَوَازُ الدُّعَاءِ عَلَى الْمُشْرِكِينَ بِمَا يَسْتَحِقُّونَهُ، أَحْيَاءً كَانُوا أَمْ أَمْوَاتًا؛ لِقَوْلِهِ: «مَلَأَ اللَّهُ قُبُورَهُمْ وَبَيُوتَهُمْ نَارًا»، أَوْ قَالَ: «أَجْوَأَهُمْ»، «مَلَأَ اللَّهُ قُبُورَهُمْ» هَؤُلَاءِ الْأَمْوَاتُ «وَبَيُوتَهُمْ» هَؤُلَاءِ الْأَحْيَاءُ.

فَيَجُوزُ الدُّعَاءُ عَلَى الْكَافِرِينَ بِمِثْلِ مَا فَعَلُوا بِنَا، لَكِنْ عَلَى سَبِيلِ الْعُمُومِ، أَمَّا عَلَى سَبِيلِ الْخُصُوصِ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا بَدَأَ يَدْعُو عَلَى أَبِي جَهْلٍ وَغَيْرِهِ مِنْ رُؤَسَاءِ الْكُفَرَةِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٢٨]؛ وَلِهَذَا كَانَ الْقَوْلُ الصَّحِيحُ مِنْ أَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَعْنُ الْكَافِرِ الْمُعَيَّنِ إِذَا كَانَ حَيًّا؛ لِأَنَّ اللَّهَ رَبَّنَا يَهْدِيهِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: اللَّهُمَّ الْعَنْ فُلَانًا مِنْ رُؤَسَاءِ الْكُفَرَةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُحَوِّلَ رَئِيسًا فِي الْكُفْرِ إِلَى رَئِيسٍ فِي الْإِيمَانِ.

الفائدة الثانية: يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ أَنْ يُعَلِّلَ مَا يَقُولُ، لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ فِي أَمْرٍ غَيْرِ مَأْلُوفٍ؛ لِقَوْلِهِ: «كَمَا شَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى».

الفائدة الثالثة: أَنَّ الصَّلَاةَ الْوُسْطَى هِيَ صَلَاةُ الْعَصْرِ؛ لِتَفْسِيرِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَوْلِهِ: «شَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى صَلَاةُ الْعَصْرِ» وَإِذَا وَقَعَ التَّفْسِيرُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

(١) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾، رقم (٤٠٦٩)، من حديث

فهو أقوى ما يكون من تفسير البشر.

وقد اختلف فيها العلماء على أقوال كثيرة، ولكن لا قول لأحد بعد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

فإن قيل: وهل الصلاة الوسطى من الصلوات؟

فالجواب: نعم من الصلوات.

فإن قيل: كيف قال الله عز وجل: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ [البقرة: ٢٣٨] والمعروف عند العلماء أن العطف يقتضي المغايرة؟

فالجواب: أن هذا من باب التخصيص بعد التعميم؛ لزيادة العناية بها، إذن: هذا لا يقتضي خروج الخاص عن العام، لكن يقتضي أن فيه زيادة عناية، وربما نقول: إن زيادة العناية نوع من المغايرة، وذلك بإعطائها مرتبة أكثر، قال الله تعالى: ﴿نَزَّلَ الْمَلَكُ وَالرُّوحُ فِيهَا﴾ [القدر: ٤] فالروح جبريل عليه السلام وهو من الملائكة، لكنه ذكر على سبيل التخصيص؛ لبيان شرفه، وهذا نوع من المغايرة، على أنه أحياناً يعطف الشيء على الشيء وهو مرادف له تماماً بدون مغايرة، لكن هناك مغايرة في اللفظ، مثل قول الشاعر:

وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيْنًا^(١)

فإن المين هو الكذب، وعطفه على الكذب وهو بمعناه لاختلاف اللفظ، وهذا نوع من المغايرة.

(١) نسبه ابن سلام في طبقات فحول الشعراء (١/ ٧٥ - ٧٦)، والجوهري في الصحاح (٦/ ٢٢١٠) لعدي بن زيد العبادي.

الفائدة الرابعة: فضيلة صلاة العصر؛ حيث رأى النبي ﷺ أن الشغل عنها يبلغ هذه الأهمية، وأنها هي الصلاة الوسطى.

الفائدة الخامسة من اللفظ الثاني: قضاء الصلاة بعد خروج وقتها.

وقد اختلف العلماء رحمهم الله في هذه القضية في غزوة الخندق؛ حيث إن الرسول ﷺ أخر الصلاة عن وقتها ولم يصلها صلاة خوف.

فقال بعض أهل العلم: كان هذا قبل أن تُشرع صلاة الخوف، وأنه حين شرعت لا بد أن تُصلى في الوقت على أي حال تكون؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ [البقرة: ٢٣٩]، وهذا على أي حال، سواءً مُستقبل القبلة أو غير مُستقبل لها، وفارين أو قارين.

وقال آخرون: كان هذا بعد أن شرعت صلاة الخوف؛ لأنه في السنة الخامسة، وصلاة الخوف شرعت في السنة الرابعة، فإن غزوة ذات الرقاع كانت في السنة الرابعة، وقد صلاها النبي ﷺ صلاة الخوف^(١)، ولكن إذا اشتد الخوف حتى كان الإنسان لا يشعر بما يقول؛ فحينئذ لا بأس أن يؤخر الصلاة عن الوقت؛ لأنه قد يكون خوفه شديداً جداً، بحيث لا يدري هل هو في سماء أو في أرض، وهل هو يصلي أو لا يصلي، وفي هذه الحال لا فائدة من الصلاة في الواقع، فإذا اشتدت الحرب اشتداداً شديداً فإنه لا حرج أن يؤخر الصلاة حتى يهدأ الوضع، ولعل

(١) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب غزوة ذات الرقاع، رقم (٤١٢٩)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة الخوف، رقم (٨٤٢)، من حديث صالح بن خوات، عمن صلى مع النبي ﷺ صلاة الخوف.

هذا أَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَمِلُوا بِهِ فِي غَزَوَاتِهِمْ بَعْدَ وَفَاةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.

الفائدة السادسة: يُجَوِّزُ فِي حَالِ الْقِتَالِ أَنْ تُؤَخَّرَ الصَّلَاةُ عَنِ الْوَقْتِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «شَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى، صَلَاةِ الْعَصْرِ»، حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ، فَهَلْ هَذَا الْحُكْمُ بَاقٍ أَوْ مَنْسُوخٌ؟ يَعْنِي: هَلْ يُجَوِّزُ لِلْمُجَاهِدِينَ أَنْ يُؤَخَّرُوا الصَّلَاةَ عِنْدَ الْقِتَالِ، أَوْ يَجِبُ أَنْ يُصَلُّوا الصَّلَاةَ فِي وَقْتِهَا وَلَوْ فِي حَالِ الْقِتَالِ؟ إِنْ نَظَرْنَا إِلَى ظَاهِرِ الْحَدِيثِ فَبَأَيِّ الْاِحْتِمَالَيْنِ نَقُولُ، هَلْ بِالْأَوَّلِ أَوْ بِالثَّانِي؟

الجواب: نَقُولُ بِالْأَوَّلِ، أَي: أَنَّهَا تُؤَخَّرُ، وَلَكِنَّ هَذَا الْمَذْلُولَ مُعَارَضٌ بِالْأَحَادِيثِ الْكَثِيرَةِ الدَّالَّةِ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ صَلَاةِ الْخَوْفِ، وَأَنَّ الْمُجَاهِدِينَ يُصَلُّونَ الصَّلَاةَ عَلَى أَيِّ صِفَةٍ كَانَتْ؛ وَلِهَذَا ذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مَنْسُوخٌ، وَأَنَّ الْمُسْلِمِينَ كَانُوا فِي الْأَوَّلِ يُؤَخَّرُونَ الصَّلَاةَ فِي شِدَّةِ الْقِتَالِ عَنْ وَقْتِهَا، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ نُسِخَ هَذَا الْحُكْمُ، وَصَارَ الْوَاجِبُ أَنْ يُصَلُّوا الصَّلَاةَ فِي وَقْتِهَا بِقَدْرِ مَا يَسْتَطِيعُونَ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ. أَمَّا الْقَلَّةُ مِنَ الْعُلَمَاءِ، فَقَالُوا: إِذَا اشْتَدَّ الْقِتَالُ حَتَّى لَا يَتِمَّكَنَ الْمُقَاتِلُ مَنْ أَنْ يَشْعَرَ بِمَا يَقُولُ وَيَفْعَلُ، فَحِينَئِذٍ يُجَوِّزُ أَنْ يُؤَخَّرَ الصَّلَاةُ عَنْ وَقْتِهَا.

وهذا الْقَوْلُ الْأَخِيرُ أَصَحُّ، فَصَلَاةُ الْخَوْفِ مَشْرُوعَةٌ حِينَ يُمَكِّنُ أَنْ تُصَلَّى الصَّلَاةُ، أَمَّا إِذَا كَانَ لَا يُمَكِّنُ لِشِدَّةِ الْقِتَالِ، وَكَانَ الْإِنْسَانُ فَرِعًا، رُوحُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَفِي هَذِهِ الْحَالِ يُؤَخَّرُ الصَّلَاةُ إِلَى وَقْتٍ تَزُولُ فِيهِ هَذِهِ الشَّدَّةُ.

الفائدة السابعة: لَا يُجَوِّزُ تَأْخِيرُ صَلَاةِ الْعَصْرِ لَغَيْرِ عُذْرٍ إِلَى مَا بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ.

وهنا سؤال: لو أن رجلاً أخر الصلاة عن وقتها دون عذر ثم صلاها، فهل تُقبل منه؟

الجواب: لا تُقبل منه إذا أخرها عن وقتها بدون عذر، ولو صلى ألف مرة؛ ولهذا كان القول الراجح من أقوال العلماء أن الإنسان إذا تعمّد تأخير الصلاة عن وقتها، ثم صلاها، فإنها لا تُقبل؛ لأن النبي ﷺ قال: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا، فَهُوَ رَدٌّ»^(١)؛ أي: مردود عليه، ومن المعلوم أن الإنسان إذا أخر الصلاة عن وقتها لغير عذر، فقد عمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فيكون مردودًا.

أما لو أخر الصلاة لعذر، كما لو نسي أن يصلي، ولما خرج الوقت ذكر أنه لم يصل، فحينئذ يصليها، كذلك لو نام وليس عنده من يوقظه، وليس عنده وسيلة يستيقظ بها حتى خرج الوقت، ثم استيقظ؛ فإنه يصليها وتقبل منه؛ لأنه أخرها لعذر.



٥٦- وَلَهُ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: حَبَسَ الْمَشْرِكُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْعَصْرِ، حَتَّى اخْمَرَتِ الشَّمْسُ أَوْ اصْفَرَّتْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «شَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى - صَلَاةِ الْعَصْرِ - مَلَأَ اللَّهُ أَجْوَاهَهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَارًا، أَوْ حَشَا اللَّهُ أَجْوَاهَهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَارًا»^(٢).

(١) أخرجه البخاري تعليقا: كتاب البيوع، باب النجش، (٣/ ٦٩)، ووصله مسلم، كتاب الأقضية:

باب نقض الأحكام الباطلة، رقم (١٧١٨)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب الدليل لمن قال الصلوة الوسطى هي صلاة العصر، رقم

الشَّرْح

«أَوْ» هُنَا لِلشَّكِّ، وَ«حَشَا» بِمَعْنَى: مَلَأَ، وَهَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ أَنَّ الْمُشْرِكِينَ شَغَلُوا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ؛ حَتَّى احْمَرَّتِ الشَّمْسُ أَوْ اصْفَرَّتْ، وَهَذَا شَكٌّ مِنَ الرَّاوي، وَالْإِحْمَارُ أَقْرَبُ إِلَى الْغُرُوبِ مِنَ الْإِصْفَارِ؛ لِأَنَّهَا تَصْفَرُّ أَوْ لَا ثُمَّ تَحْمَرُّ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ كَالَّذِي قَبْلَهُ، لَكِنْ فِيهِ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ صَلَّاهَا قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وَلَا مُعَارَضَةً بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ غَزْوَةَ الْحَنْدَقِ بَقِيَتْ أَكْثَرَ مِنْ عِشْرِينَ يَوْمًا، فَرُبَّمَا يَكُونُونَ شَغْلُوهُ فِي بَعْضِ الْأَيَّامِ حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ، وَفِي بَعْضِهَا حَتَّى احْمَرَّتْ أَوْ اصْفَرَّتْ.



٥٧- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَعْتَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْعِشَاءِ، فَخَرَجَ عُمَرُ، فَقَالَ: الصَّلَاةُ، يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَقَدَ النِّسَاءُ وَالصَّبِيَانُ، فَخَرَجَ وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ يَقُولُ: «لَوْ لَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي - أَوْ عَلَى النَّاسِ - لِأَمْرِهِمْ بِهَذِهِ الصَّلَاةِ هَذِهِ السَّاعَةَ»^(١).

الشَّرْح

هَذَا الْحَدِيثُ أَيْضًا مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْمَوَاقِيتِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب التمني، باب ما يجوز من اللو، رقم (٧٢٣٩)، ومسلم: كتاب المساجد، باب وقت العشاء وتأخيرها، رقم (٦٤٢).

«أَعْتَمَ»، أي: تَأَخَّرَ، أَخَّرَهَا حَتَّى صَلَّاهَا فِي الْعَمَةِ، «فَخَرَجَ عُمَرُ، فَقَالَ: الصَّلَاةُ، يَا رَسُولَ اللَّهِ»، يَجُوزُ (الصَّلَاةُ أَوْ الصَّلَاةُ) فَعَلَى الرَّفْعِ تَكُونُ مُبْتَدَأً خَبَرُهُ مَحْذُوفٌ، التَّقْدِيرُ، مِثْلُ: «الصَّلَاةُ حَضَرَتْ»، وَعَلَى التَّصْبِ تَكُونُ مَفْعُولًا لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ، التَّقْدِيرُ، مِثْلُ: «أَقِمِ الصَّلَاةَ».

«رَقَدَ النِّسَاءُ وَالصِّبْيَانُ» هَذِهِ جُمْلَةٌ اسْتِثْنَائِيَّةٌ لِلتَّعْلِيلِ لِمُنَادَاةِ عُمَرَ أَنَّهُ نَادَى؛ لِأَنَّهُ رَقَدَ النِّسَاءُ وَالصِّبْيَانُ؛ يَعْنِي: لِأَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَخَّرَ الصَّلَاةَ عَنْ وَفَّيْهَا الْمُعْتَادِ، «فَخَرَجَ» يَعْنِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ» مِنَ الْمَاءِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مُغْتَسِلًا؛ لِأَنَّ الْوُضُوءَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَقْطُرَ مِنْهُ الرَّأْسُ؛ إِذْ إِنَّ فَرَضَ الرَّأْسِ فِي الْوُضُوءِ هُوَ الْمَسْحُ، وَالْمَسْحُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ مِنْهُ قَطْرَاتٌ، يَقُولُ: «لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي - أَوْ: عَلَى النَّاسِ - لَأَمَرْتُهُمْ بِهَذِهِ الصَّلَاةِ هَذِهِ السَّاعَةَ».

من فوائد هذا الحديث:

الفائدة الأولى: أَنَّ الْأَفْضَلَ فِي صَلَاةِ الْعِشَاءِ هُوَ التَّأْخِيرُ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُؤَخَّرَ إِلَى مَا بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ، إِلَّا أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يُرَاعِيَ الْمَأْمُومِينَ، فَإِذَا كَانَ الرَّفْقُ بِهِمْ فِي التَّقْدِيمِ فَلْيَقْدِّمْ، وَإِذَا كَانَ فِي التَّأْخِيرِ فَلْيُؤَخِّرْ عَلَى الْأَصْلِ؛ وَلِهَذَا جَاءَ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فِي صَلَاةِ الْعِشَاءِ أَحْيَانًا يُعَجِّلُ، وَأَحْيَانًا يُؤَخِّرُ: إِذَا رَأَهُمْ اجْتَمَعُوا عَجَلَ، وَإِذَا رَأَهُمْ أَبْطَؤُوا أَخَّرَ^(١).

لَكِنْ إِذَا تَسَاوَى الْأَمْرَانِ فَالتَّأْخِيرُ أَفْضَلُ، وَإِذَا شَقَّ فَالتَّقْدِيمُ أَفْضَلُ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب وقت المغرب، رقم (٥٦٠)، ومسلم: كتاب المساجد، باب استحباب التبكير بالصبح في أول وقتها، رقم (٦٤٦).

فَإِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ أَمِيرَ نَفْسِهِ فِي الصَّلَاةِ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ فِي مَكَانٍ لَيْسَ حَوْلَهُ مَسْجِدٌ، وَسَأَلْنَا وَقَالَ: أَيُّهُمَا أَفْضَلُ أَنْ أُصَلِّيَ الْعِشَاءَ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا أَوْ فِي آخِرِهِ؟ قُلْنَا: فِي آخِرِهِ.

وَلَوْ سَأَلَتِ الْمَرْأَةُ فِي بَيْتِهَا: هَلِ الْأَفْضَلُ أَنْ تُقَدِّمَ صَلَاةَ الْعِشَاءِ أَوْ تُؤَخِّرَهَا؟ قُلْنَا: الْأَفْضَلُ أَنْ تُؤَخِّرَهَا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ: «إِنَّهُ لَوْ قُتِلَتْ لَوْ لَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي»^(١).

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ: جَوَازُ تَأَخُّرِ الْإِمَامِ لِلْعُذْرِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَأَخَّرَ لِعُذْرِ.
الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: جَوَازُ اسْتِدْعَاءِ الْإِمَامِ لِلصَّلَاةِ إِذَا تَأَخَّرَ مَعَهَا عَظُمَتْ مَنَزِلَتُهُ؛ لِأَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اسْتَدْعَى النَّبِيَّ ﷺ لَهَا.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ إِذَا عَمِلَ عَمَلًا قَدْ يُلَامُ عَلَيْهِ أَنْ يُعَلِّلَ عَمَلَهُ، وَذَلِكَ أَنْ اسْتَعْجَلَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ قَدْ يُؤْخَذُ عَلَيْهِ، وَيُقَالُ: لِمَاذَا اسْتَعْجَلْتَ الرَّسُولَ ﷺ، أَفَلَا تَرَكَتَهُ حَتَّى يَأْتِيَ بِنَفْسِهِ؟ فَقَالَ مُعَلَّلًا: «رَقَدَ النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ».

الْفَائِدَةُ الْخَامِسَةُ: جَوَازُ خُرُوجِ الْإِنْسَانِ إِبَّانَ اغْتِسَالِهِ، وَإِنْ لَمْ يَتَنَشَّفْ؛ لِقَوْلِهِ: «فَخَرَجَ وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ».

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ لَهُ شَعْرٌ يَتَّخِذُهُ عَلَى رَأْسِهِ؛ لِقَوْلِهِ: «وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ»، لِأَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ ذَلِكَ إِلَّا إِذَا كَانَ هُنَاكَ شَعْرٌ كَثِيرٌ يُمَسِكُ الْمَاءَ ثُمَّ يَتَقَاطَرُ مِنْهُ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب وقت العشاء وتأخيرها، رقم (٦٣٨/٢١٩)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

الفائدة السابعة: الأصل في الأمر الوجوب؛ لقوله: «لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرِهِمْ».

وجه ذلك: أنه لو كان الأمر لغير الوجوب لم يكن فيه مشقة؛ لأنه إذا لم يكن للوجوب لكان بوسع الإنسان أن يتركه.

وهذه المسألة - أعني: هل الأصل في الأمر الوجوب أو لا - اختلفت فيها الأصوليون:

- منهم من قال: إن الأصل في الأمر الوجوب حتى يقوم دليل على خلافه.
- ومنهم من قال: الأصل في الأمر الاستحباب حتى يقوم دليل على الوجوب.
- ومنهم من فصل فقال: أما في العبادات فالأصل في الأمر الوجوب؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [البينة: ٥]، ولقوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، وأما في غير العبادات كآداب الأكل والشرب واللباس، وما أشبهها فالأصل فيه الاستحباب؛ لأنه أدب، ما لم يدل دليل على وجوبه.

وهذا القول عندي أقرب على أن هذا أيضًا ليس بمنضبط؛ لأنه تأتينا أوامر حتى في العبادات، ويقول العلماء فيها بالاستحباب؛ فالمسألة ليست منضبطة عندي بذلك الانضباط، لكن أقرب الأقوال للانضباط هو هذا القول المفصل.

الفائدة الثامنة: شفقة النبي ﷺ ورأفته بأمتيه؛ لقوله: «لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ»، وهذا هو ما صرح به القرآن في قوله تعالى: ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨]، فصلوات الله وسلامه عليه.

الْفَائِدَةُ الثَّاسِعَةُ: أَنَّ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَأْمُرَ أَمْرًا مُطْلَقًا بِدُونِ اسْتِثْنَانِ رَبِّهِ؛ لِقَوْلِهِ: «لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرِهِمْ»، وَهَذَا الْأَمْرُ اجْتِهَادِيٌّ، ثُمَّ إِمَّا أَنْ يُقَرَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَإِمَّا لَا يُقَرَّهُ؛ وَعَلَى هَذَا فِكُلُّ مَا أَمَرَ بِهِ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَا لَمْ يُصَرِّحْ بِأَنَّهُ مِنْ وَحْيِ اللَّهِ فَهُوَ مِنْ بَابِ الاجْتِهَادِ الَّذِي أَقَرَّهُ اللَّهُ، فَيَكُونُ مَشْرُوعًا -بِإِذْنِ اللَّهِ- لِأَنَّ اللَّهَ أَقَرَّهُ.

الْفَائِدَةُ الْعَاشِرَةُ: أَنَّ الْإِشَارَةَ تَقُومُ مَقَامَ الْعِبَارَةِ؛ لِقَوْلِهِ: «هَذِهِ السَّاعَةُ»، وَلَمْ يَقُلْ فِي السَّاعَةِ الْمُتَأَخِّرَةِ -مَثَلًا- وَنَحْنُ لَا نَعْرِفُ مَا هَذِهِ السَّاعَةُ لَوْلَا أَنَّ الْكَلَامَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ تَأَخَّرَ قَدْ سَبَقَ.

الْفَائِدَةُ الْحَادِيَةُ عَشْرَةَ: فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى قَاعِدَةٍ مُفِيدَةٍ جَدًّا، وَهِيَ أَنَّ (الْمَشَقَّةَ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ)، كُلَّمَا وُجِدَ الْحَرْجُ ارْتَفَعَ الْحَرْجُ، وَهَذِهِ الْقَاعِدَةُ تُفِيدُكَ فِي مَسَائِلَ كَثِيرَةٍ فِي بَابِ الْعِبَادَاتِ، فَمَثَلًا لَوْ أَنَّ الْإِنْسَانَ احْتَجَّ إِلَى أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ لِمَرْضٍ أَوْ سَفَرٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، قُلْنَا لَهُ: أَجْمَعْ لَا بَأْسَ؛ لِأَنَّ عَدَمَ الْجَمْعِ هُنَا يُلْحِقُ بِكَ مَشَقَّةً؛ وَلِهَذَا لَمَّا حَدَّثَ ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَمَعَ فِي الْمَدِينَةِ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا مَطَرٍ، قَالُوا: مَاذَا أَرَادَ؟ قَالَ: أَرَادَ أَلَّا يُجَرِّجَ أُمَّتَهُ^(١)، أَي: أَلَّا يُلْحِقَهَا الْحَرْجَ إِذَا لَمْ تَجْمَعْ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ.



(١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر، رقم (٧٠٥).

٥٨ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، وَحَضَرَ الْعِشَاءُ، فَابْدُؤُوا بِالْعِشَاءِ»^(١).

٥٩ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نَحْوُهُ^(٢).

الشرح

«إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ» أَيُّ صَلَاةٍ يَقْصِدُ؟ الْفَجْرُ، أَوِ الظُّهْرُ، أَوِ الْعَصْرُ، أَوِ الْمَغْرِبُ، أَوِ الْعِشَاءُ، يُنْظَرُ أَيُّهُنَّ أَقْرَبُ إِلَى الْعِشَاءِ؟ نَقُولُ: صَلَاةُ الْعِشَاءِ؛ وَلِهَذَا جَاءَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ: «إِذَا حَضَرَ الْعِشَاءُ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَابْدُؤُوا بِالْعِشَاءِ»^(٣).

«أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ»: (أَل) هُنَا لِلْعَهْدِ الذَّهْنِيِّ الْمَعْرُوفِ عِنْدَهُمْ، وَهِيَ الصَّلَاةُ الَّتِي تَعْقُبُ الْعِشَاءَ، «وَحَضَرَ الْعِشَاءُ» بَيْنَ أَيْدِيكُمْ جَاهِزًا لِلْأَكْلِ، وَلَيْسَ عَلَى الْقَدْرِ، وَحُضُورُهُ وَقْتُ الْعِشَاءِ، يَعْنِي: آخِرَ النَّهَارِ.

«فَابْدُؤُوا بِالْعِشَاءِ» أَي: قَبْلَ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا حَضَرَ الْعِشَاءُ تَعَلَّقَتِ النَّفْسُ بِهِ، لَا سِيَّامَا مَعَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، فَإِذَا تَعَلَّقَتِ النَّفْسُ بِهِ، ثُمَّ ذَهَبَ الْإِنْسَانُ يُصَلِّي صَارَ فِكْرُهُ مَشْغُولًا بِالْعِشَاءِ؛ لِهَذَا أَمَرَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنْ يَبْدَأَ الْإِنْسَانُ بِالْعِشَاءِ ثُمَّ يُصَلِّي.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأطعمة، باب إذا حضر العشاء فلا يعجل عن عشاءه، رقم (٥٤٦٥)، ومسلم: كتاب المساجد، باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام الذي يريد أكله في الحال، رقم (٥٥٨).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة، رقم (٦٧٣)، ومسلم: كتاب المساجد، باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام، رقم (٥٥٩).

(٣) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام، رقم (٥٥٧)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وهل مثلُ العشاءِ الماءُ، يعني لو حَضَرَ الماءُ وهو عَطْشَانٌ وَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فهل يُصَلِّي أو يَشْرَبُ؟

فالجواب: يَشْرَبُ، ثم يُصَلِّي، وهكذا كُلُّ ما تَعَلَّقَ به النَّفْسُ، وَيَشْتَغِلُ به الذَّهْنُ، إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ وَحَضَرَ هَذَا الْمُشْغِلُ فَإِنَّهُ يُبْدَأُ بِهِ.

ولكن هل يُقَدِّمُ ذَلِكَ عَلَى الْوَقْتِ، يعني هل يَشْتَغِلُ بالعشاءِ ولو خَرَجَ الْوَقْتُ، وهل يَشْتَغِلُ بالشرابِ ولو خَرَجَ الْوَقْتُ؟

الجواب: هذا مَحَلٌّ خِلَافٍ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، بَعْضُ الْعُلَمَاءِ يَقُولُ: يُؤَخَّرُ الصَّلَاةُ إِذَا انْشَغَلَ قَلْبُهُ بِمَا حَضَرَ مِنْ طَعَامٍ وَشَرَابٍ أَوْ غَيْرِهِ وَلَوْ خَرَجَ الْوَقْتُ.

وَإِذَا نَظَرْنَا إِلَى صَنِيعِ الْمُؤَلَّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَبَيَّنَ لَنَا أَنَّ ظَاهِرَ صَنِيعِهِ أَنَّهُ يُقَدِّمُ عَلَى الْوَقْتِ، وَلَوْ خَرَجَ الْوَقْتُ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ فِي بَابِ الْمَوَاقِيتِ، وَلَكِنْ أَكْثَرَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُونَ: إِنَّهُ لَا يُعْذَرُ بِحُضُورِ الْعِشَاءِ فِي تَأْخِيرِ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا، وَإِنَّمَا يُعْذَرُ بِحُضُورِ الْعِشَاءِ بِالنِّسْبَةِ لِلْجَمَاعَةِ، يَعْنِي: أَنَّ الْإِنْسَانَ يُعْذَرُ بِتَرْكِ الْجَمَاعَةِ إِذَا حَضَرَ الْعِشَاءُ وَتَعَلَّقَتْ نَفْسُهُ بِهِ فَلْيَأْكُلْ، ثُمَّ يَذْهَبْ إِلَى الْمَسْجِدِ إِنْ أَدْرَكَ الْجَمَاعَةَ فَذَلِكَ وَإِلَّا فَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ، إِذَنْ: يُعْذَرُ الْإِنْسَانُ بِتَرْكِ الْجَمَاعَةِ بِحُضُورِ الْعِشَاءِ، وَلَكِنْ يَجِبُ أَلَّا يَتَّخِذَ ذَلِكَ عَادَةً، بَحِثْ لَا يُقَدِّمُ عِشَاءَهُ إِلَّا وَقْتُ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ هَذَا يَعْنِي أَنَّهُ مُصَمِّمٌ عَلَى تَرْكِ الْجَمَاعَةِ، لَكِنْ إِذَا حَصَلَ هَذَا عَلَى وَجْهِ الْمَصَادِفَةِ فَإِنَّهُ يُعْذَرُ بِتَرْكِ الْجَمَاعَةِ وَيَأْكُلُ.

ولكن هل نَقُولُ لَهُ: كُلْ لُقْمَةً أَوْ لُقْمَتَيْنِ ثُمَّ اذْهَبْ إِلَى الْمَسْجِدِ، أَوْ نَقُولُ: كُلْ حَتَّى تَشْبَعَ؟

الجواب: الثاني، كُلُّ حَتَّى تَشْبَعَ؛ لَأَنَّهُ لَوْ أَكَلَ لُقْمَةً أَوْ لُقْمَتَيْنِ رُبَّمَا يَزْدَادُ تَعَلُّقًا بِهِ؛ فَلِذَلِكَ نَقُولُ: كُلُّ حَتَّى تَقْضِيَ نَهْمَتَكَ، بخلافِ الرَّجُلِ الْمُضْطَّرِّ إِلَى الطَّعَامِ إِذَا وَجَدَ طَعَامًا حَرَامًا مِثْلَ الْمَيْتَةِ، فَهَلْ نَقُولُ: إِذَا لَمْ تَجِدْ إِلَّا الْمَيْتَةَ وَخِفْتَ عَلَى نَفْسِكَ الْهَلَاكَ أَوْ الضَّرَرَ فَكُلْ مِنَ الْمَيْتَةِ حَتَّى تَشْبَعَ أَوْ نَقُولُ: كُلْ بِقَدْرِ الضَّرُورَةِ؟

الجواب: الثاني، أي: كُلْ بِقَدْرِ الضَّرُورَةِ، فَإِذَا كَانَ يَكْفِيكَ لُقْمَتَانِ فَلَا تَأْكُلِ الثَّلَاثَةَ، وَإِذَا كَانَ يَكْفِيكَ ثَلَاثٌ فَلَا تَأْكُلِ الرَّابِعَةَ، وَهَكَذَا.

وهل يُلْحَقُ بِالْعِشَاءِ وَالشَّرَابِ وَغَيْرِهِمَا مِمَّا تَتَعَلَّقُ بِهِ النَّفْسُ مَا يُشَوِّشُ عَلَى الْإِنْسَانِ مِثْلَ الْبَوْلِ وَالْغَائِطِ وَالرِّيْحِ، وَنَقُولُ: إِنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا اخْتَجَّ إِلَى الْبَوْلِ أَوْ الْغَائِطِ فَإِنَّهُ لَا يُصَلِّي حَتَّى يَقْضِيَ حَاجَتَهُ؟

الجواب: نعم، يُلْحَقُ بِهِ، بَلْ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ وَلَا وَهُوَ يُدَافِعُهُ الْأَخْبَثَانِ»^(١). أي: الْبَوْلُ وَالْغَائِطُ.

ومثل ذَلِكَ الرِّيحُ، فَإِنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَكُونُ عِنْدَهُ غَازَاتٌ شَدِيدَةٌ تُزْعِجُهُ، فَنَقُولُ: خَفَّفْ هَذِهِ الرِّيحَ وَهَذِهِ الْغَازَاتِ ثُمَّ أَقْبِلْ عَلَى الصَّلَاةِ.

وهل مِثْلُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ هُنَاكَ حَرٌّ مُزْعِجٌ فَنَقُولُ: اذْهَبْ فَاغْتَسِلْ ثُمَّ صَلِّ، أَوْ نَقُولُ: صَلِّ وَأَنْتَ مُتَزَعِّجٌ مِنَ الْحَرِّ؟

الجواب: يَذْهَبُ وَيَغْتَسِلُ ثُمَّ يُصَلِّي، مِنْ أَجْلِ أَنْ يُقْبَلَ عَلَى صَلَاتِهِ وَهُوَ فَارِغُ الْبَالِ. ومِثْلُ ذَلِكَ أَيْضًا شِدَّةُ الْبَرْدِ، بَحِثْ نَقُولُ لِهَذَا الْإِنْسَانِ الَّذِي اشْتَدَّ عَلَيْهِ

(١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب كراهة الصَّلَاةِ بِحَضْرَةِ الطَّعَامِ، رَقْم (٥٦٠)، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

البرْدُ: اذْهَبْ فَالْبَسْ ثِيَابًا ثُمَّ صَلِّ، أَوْ اذْهَبْ وَتَدَفَّأْ عَلَى النَّارِ ثُمَّ صَلِّ، أَوْ نَقُولُ: صَلِّ وَلَوْ كُنْتَ مُنْشَغِلَ الْقَلْبِ بِالْبَرْدِ؟

الجواب: الأول ؛ لأنَّ القَاعِدَةَ العريضةَ عِنْدَنَا أَنَّ كُلَّ مَا أَشْغَلَ الْإِنْسَانَ عَنْ حُضُورِ قَلْبِهِ فِي الصَّلَاةِ وَتَعَلَّقَتْ بِهِ نَفْسُهُ إِنْ كَانَ مَطْلُوبًا أَوْ قَلِقَتْ مِنْهُ إِنْ كَانَ مَكْرُوهًا، فَإِنَّهُ يَتَخَلَّصُ مِنْهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ فِي الصَّلَاةِ.

مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:

الفائدة الأولى: أَنَّ صَلَاةَ الْجَمَاعَةِ تَسْقُطُ عَنِ الْإِنْسَانِ إِذَا حَضَرَ الْعِشَاءَ وَكَانَ يُرِيدُ أَكْلَهُ؛ لِقَوْلِهِ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَحَضَرَ الْعِشَاءَ فَايْدُؤُوا بِالْعِشَاءِ»، وَهَذَا عَامٌّ، سَوَاءٌ كَانَتْ صَلَاةَ جَمَاعَةٍ، أَوْ صَلَاةَ مُنْفَرِدٍ.

الفائدة الثانية: الْمُحَافَظَةُ عَلَى الْفَضْلِ الْمُتَعَلِّقِ بِذَاتِ الْعِبَادَةِ أَفْضَلُ وَأَوْلَى بِالْمُرَاعَاةِ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِزَمَنِهَا.

وَجْهٌ ذَلِكَ: أَنَّ الْأَفْضَلَ فِي الصَّلَاةِ تَقْدِيمُهَا فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ، لَكِنْ إِذَا قَدَّمَهَا فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ وَكَانَ الْعِشَاءُ حَاضِرًا؛ اشْتَغَلَ قَلْبُهُ وَفَاتَ الْخُشُوعُ، وَالْخُشُوعُ فِي ذَاتِ الْعِبَادَةِ، فَمُحَافَظَتُهُ عَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِذَاتِ الْعِبَادَةِ أَوْلَى بِالْمُحَافَظَةِ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِزَمَانِهَا.

وكَذَلِكَ قَالَ الْعُلَمَاءُ: الْمُحَافَظَةُ عَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِذَاتِ الْعِبَادَةِ أَوْلَى مِنَ الْمُحَافَظَةِ عَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِمَكَانِهَا.

مِثَالُ ذَلِكَ: رَجُلٌ يَطُوفُ فَإِنْ اقْتَرَبَ مِنَ الْكَعْبَةِ عَجَزَ عَنِ الرَّمْلِ، وَإِنْ كَانَ فِي حَاشِيَةِ النَّاسِ تَمَكَّنَ مِنَ الرَّمْلِ فَأَيُّهُمَا أَوْلَى، الدُّثُورُ مِنَ الْكَعْبَةِ مَعَ فَوَاتِ الرَّمْلِ، أَوِ الْبُعْدُ

عنها مع الرَّمَلِ؟ لا شكَّ أَنَّ البُعْدَ أَوَّلَى، وهذا مِنْ بابِ المُحَافَظَةِ عَلَى ذاتِ العِبَادَةِ أَكْثَرَ مِنَ المُحَافَظَةِ عَلَى مَكَانِ العِبَادَةِ.

الفائدة الثالثة: الإِشَارَةُ إِلَى أَهْمِيَّةِ الخُشُوعِ فِي الصَّلَاةِ، حَتَّى إِنَّ الإنسانَ أُذِنَ لَهُ أَنْ يَدْعَ الصَّلَاةَ معَ الجَمَاعَةِ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَأْكُلَ وكذلك أَنْ يَشْرَبَ، ولو فَرَضْنَا أَنَّهُ عَطِشَ وَحَضَرَ المَاءَ فَلْيَقْدِّمِ المَاءَ، لَكِنَّ انْجِبَاسَ الإنسانِ بِالمَاءِ أَقْلُ مِنْ انْجِبَاسِهِ بِالطَّعَامِ.

والخُشُوعُ فِي الصَّلَاةِ هُوَ حُضُورُ القَلْبِ فِيهَا، وَهُوَ لُبُّ الصَّلَاةِ وَرُوحُهَا؛ وَلِهَذَا أَمَرَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِإِزَالَةِ كُلِّ مَا يَحُولُ دُونَ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ الإنسانُ فِي صَلَاتِهِ.

وَإِذَا نَظَرْنَا إِلَى وَاقِعِنا اليَوْمَ وَجَدْنَا أَنَّ الوَسَاوِسَ وَالهِوَاجِسَ لَا تَأْتِي إِلَّا إِذَا دَخَلَ الإنسانُ فِي صَلَاتِهِ، يَكُونُ الإنسانُ فَارِغَ البَالِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَدْخُلَ فِي الصَّلَاةِ، فَإِذَا دَخَلَ انْفَتَحَ عِنْدَهُ آلاَفُ الْأَفْكَارِ وَالْوَسَاوِسِ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا فَائِدَةٌ، بَلْ فِيهَا مَضَرَّةٌ عَلَى الإنسانِ؛ لِأَنَّهَا تُنْقِصُ صَلَاتَهُ بِلاَ شَكٍّ، وَمِنْ ذَلِكَ الْعَبَثُ فِي الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهُ يُشْغِلُ القَلْبَ، وَمَا أَكْثَرَ الَّذِينَ يَعْبَثُونَ فِي صَلَاتِهِمْ! نَجِدُ بَعْضَ النَّاسِ إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ ذَهَبَ يَنْظُرُ إِلَى السَّاعَةِ، كَمْ بَقِيَ فِي الْوَقْتِ، وَأَحْيَانًا يَنْظُرُ إِلَى الْقَلَمِ هَلْ ظَهَرَ مِنَ الْجَنْبِ أَوْ هُوَ نَازِلٌ، أَحْيَانًا يَتَذَكَّرُ الشَّيْءَ وَهُوَ فِي صَلَاتِهِ فَيُخْرِجُ الْقَلَمَ وَيُخْرِجُ الْوَرَقَةَ مِنْ جَيْبِهِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ وَرَقَةٌ كَتَبَ فِي رَاحَةِ يَدِهِ وَهُوَ يُصَلِّي؛ خَوْفًا مِنَ النَّسْيَانِ؛ لِأَنَّ الإنسانَ إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ جَاءَ الشَّيْطَانُ يُذَكِّرُهُ يَقُولُ: اذْكُرْ كَذَا، اذْكُرْ كَذَا، حَتَّى يُذَكِّرُهُ مَا لَمْ يَكُنْ يُذَكِّرُهُ مِنْ قَبْلُ، وَإِذَا فَرَّغَ مِنَ الصَّلَاةِ ذَهَبَ هَذَا الَّذِي يُذَكِّرُهُ وَنَسِيَ.

يُذَكِّرُ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى أَحَدِ الْعُلَمَاءِ وَقَالَ إِنَّهُ أُوْدِعَ وَدِيعَةً -دَرَاهِمَ مَثَلًا- وَأَنَّهُ نَسِيَ مَكَانَهَا، وَأَنَّ صَاحِبَ الْوَدِيعَةِ جَاءَ يَطْلُبُهَا، فَجَاءَ هَذَا الرَّجُلُ يَسْأَلُ عَالِمًا مَاذَا يَصْنَعُ؟ فَقَالَ: أَذْهَبَ فَصَلَّ وَسَتَذْكُرُهَا، فَذَهَبَ الرَّجُلُ، فَجَعَلَ يُصَلِّي، فَذَكَرَ مَكَانَهَا^(١).

وَاسْتَدَلَّ الْعَالِمُ عَلَى هَذِهِ الْحِيلَةِ بِقَوْلِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «يَأْتِي الشَّيْطَانُ أَحَدَكُمْ وَهُوَ فِي صَلَاتِهِ فَيَقُولُ: اذْكُرْ كَذَا، اذْكُرْ كَذَا»^(٢) وَهَذَا هُوَ الْوَاقِعُ.

وَمَا يُشْغِلُ عَنِ الصَّلَاةِ مَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ النَّاسِ الَّذِينَ يُصَلُّونَ خَلْفَ الْإِمَامِ، فَتَجِدُهُ يَأْخُذُ الْمُصْحَفَ وَيُتَابِعُ الْإِمَامَ فِي قِرَاءَتِهِ، وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ هَذَا الْعَمَلَ تَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ أُمُورٌ مَحْظُورَةٌ:

أَوَّلًا: أَنَّ الْإِنْسَانَ يَتَحَرَّكُ بِحَرَكَاتٍ لَا حَاجَةَ إِلَيْهَا، وَهِيَ إِخْرَاجُ الْمُصْحَفِ، فَتُحُ الْمُصْحَفِ، إِغْلَاقُ الْمُصْحَفِ. وَرُبَّمَا يَكُونُ الْمُصْحَفُ دَقِيقًا، وَيَحْتَاجُ فِي النَّظَرِ إِلَيْهِ إِلَى نَظَارَاتٍ، وَرُبَّمَا يُخْرِجُ النَّظَارَاتِ وَهُوَ يُصَلِّي أَيْضًا! هَذِهِ أَعْمَالٌ كَثِيرَةٌ.

ثَانِيًا: أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ يُشْغِلُهُ عَنْ سُنَّةٍ مَطْلُوبَةٍ مِنْهُ، وَهِيَ وَضْعُ الْيَدِ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى عَلَى صَدْرِهِ؛ فَإِنَّ هَذَا مِنَ الْأُمُورِ الْمَشْرُوعَةِ، وَهُوَ يَنْشَغِلُ بِإِمْسَاكِ الْمُصْحَفِ عَنْ ذَلِكَ.

(١) أخبار أبي حنيفة للحسين بن علي الصيمري (ص: ٣٩)، والأذكياء لابن الجوزي (ص: ٧٦).

(٢) أخرجه أحمد (١٦٠ / ٢)، وأبو داود: كتاب الأدب، باب في التسبيح عند النوم، رقم (٥٠٦٥)، والترمذي: كتاب الدعوات، باب منه، رقم (٣٤١٠)، والنسائي: كتاب السهو، باب عدد التسبيح بعد التسليم، رقم (١٣٤٨)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة، باب ما يقال بعد التسليم، رقم (٩٢٦)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

ثالثًا: أَنَّ الْإِنْسَانَ يُشْغَلُ بِصَرِّهِ بِانْتِقَالٍ مِنْ أَعْلَى الصَّفْحَةِ إِلَى أَسْفَلِهَا، وَبِالْإِنْتِقَالِ مِنْ أَوَّلِ السَّطْرِ إِلَى آخِرِهِ، وَالْبَصَرُ لَهُ حَرَكَاتٌ كَمَا أَنَّ الْيَدَ لَهَا حَرَكَاتٌ، لَا شَكَّ فِي هَذَا، فَإِذَنْ: يَنْشَغَلُ بِحَرَكَاتٍ عَيْنِهِ الَّتِي يُتَابِعُ بِهَا الْكَلِمَاتِ وَالْحُرُوفَ فِي الْمُصْحَفِ.

رابعًا: أَنَّ هَذَا الْمُتَابِعَ يَشْعُرُ وَكَأَنَّهُ مُفْصَلٌ عَنِ الصَّلَاةِ، كَأَنَّهُ يُمَسِّكُ عَلَى هَذَا الْقَارِئِ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَنْظُرَ: هَلْ يُخْطِئُ أَوْ يُصِيبُ، فَيَسْطُحُ قَلْبُهُ عَنِ الصَّلَاةِ وَيَبْعُدُ، لَكِنْ لَوْ فُرِضَ أَنَّ الْإِمَامَ يَحْتَاجُ مَنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ، فَقَالَ لِبَعْضِ الْمَأْمُومِينَ: كُنْ وَرَائِي، وَأَمْسِكِ الْمُصْحَفَ إِنْ أَخْطَأْتُ تَرُدُّ عَلَيَّ، فَهَذَا جَائِزٌ مِنْ أَجْلِ الْحَاجَةِ.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: ذَكَرَ فَرْدٌ مِنْ آلِافِ الْأَفْرَادِ بِمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الشَّرِيعَةَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْيُسْرِ وَمُرَاعَاةِ الْحُقُوقِ، حَقَّ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، وَحَقَّ النَّفْسِ.

وَجْهٌ ذَلِكَ: أَنَّ الْإِنْسَانَ أُذِنَ لَهُ أَنْ يَدَعَ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِنْ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ مِنْ أَجْلِ إعْطَاءِ النَّفْسِ حَظَّهَا مِنَ الشُّبْعِ.

الْفَائِدَةُ الْخَامِسَةُ: يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ إِذَا اشْتَغَلَ بِالطَّعَامِ أَنْ يَشْبَعَ، وَلَا نَقُولُ: كُلْ مَا يَسُدُّ نَهْمَتَكَ ثُمَّ اذْهَبْ إِلَى الصَّلَاةِ، وَهَذَا بِخِلَافِ أَكْلِ الْمُضْطَرِّ لِلْمَيْتَةِ وَنَحْوِهَا، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَشْبَعَ وَإِنَّمَا يَأْكُلُ مَا يَسُدُّ رَمَقَهُ فَقَطْ.

وَتُقَاسُ كُلُّ الصَّلَوَاتِ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ، فَإِذَا حَضَرَتْ صَلَاةٌ سِوَى صَلَاةِ الْعِشَاءِ وَكَانَ مُحْتَاجًا لِلطَّعَامِ وَقَدْ بَيْنَ يَدَيْهِ فَيَأْكُلُ أَوَّلًا ثُمَّ يُصَلِّي؛ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ وَغَيْرِهَا.

٦٠- وَلِمُسْلِمٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ، وَلَا وَهُوَ يُدَافِعُهُ الْأَخْبَثَانِ»^(١).

الشرح

قَوْلُهُ: «لَا صَلَاةَ» نَفْيٌ لِلْكَمَالِ، و«لَا» هُنَا نَافِيَةٌ، لَكِنَّهَا بِمَعْنَى النَّهْيِ.

وَقَبْلَ الدُّخُولِ فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ هُنَا قَاعِدَةٌ مُهِمَّةٌ لَا بُدَّ مِنْهَا، وَهِيَ: «الْأَصْلُ فِي النَّفْيِ أَنَّهُ نَفْيٌ لِلْوُجُودِ»، فَإِذَا قِيلَ: «لَا كَذَا» أَيْ: لَيْسَ مَوْجُودًا، فَ(لَا صَلَاةَ) تَعْنِي: لَيْسَتْ مَوْجُودَةً، وَ(لَا قَائِمٌ فِي الْبَيْتِ) يَعْنِي: لَيْسَ مَوْجُودًا، «فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ وَكَانَ الشَّيْءُ مَوْجُودًا بِالْفِعْلِ فَيَكُونُ النَّفْيُ لِلصَّحَّةِ».

وَهُوَ نَفْيٌ لِلْوُجُودِ الشَّرْعِيِّ لَا الْحِسِّيِّ، «فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ حَمْلُهُ عَلَى نَفْيِ الْوُجُودِ الشَّرْعِيِّ - وَهُوَ نَفْيُ الصَّحَّةِ - حُمِلَ عَلَى نَفْيِ الْكَمَالِ».

إِذَنْ: يُحْمَلُ النَّفْيُ عَلَى نَفْيِ الْوُجُودِ أَصْلًا، فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ فَعَلَى نَفْيِ الصَّحَّةِ، وَنَفْيُ الصَّحَّةِ فِي الْحَقِيقَةِ نَفْيٌ لِلشَّيْءِ شَرْعًا، فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ فَعَلَى نَفْيِ الْكَمَالِ.

فَإِذَا قُلْتُ: لَا بَقَاءَ إِلَّا لِلَّهِ، فَهَذَا نَفْيٌ وَجُودٍ، لَا يُوجَدُ بَقَاءُ كَامِلٌ لغيرِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، لَا خَالِقَ إِلَّا اللَّهُ، فَهَذَا نَفْيٌ وَجُودٍ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٣].

وَإِذَا قُلْتُ: لَا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ، فَقَامَ إِنْسَانٌ فَتَوَضَّأَ وَلَمْ يُسَمِّ، فَوُجِدَ الْوُضُوءُ الْآنَ، إِذَنْ: لَا يُمَكِّنُ أَنْ نَحْمِلَ النَّفْيَ الْآنَ عَلَى نَفْيِ الْوُجُودِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ

(١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام، رقم (٥٦٠).

يُوجَدُ الْوُضُوءُ بِدُونِ تَسْمِيَةٍ، فَهَذَا يُحْمَلُ عَلَى نَفْيِ الصَّحَّةِ، أَي: لَا يَصِحُّ وُضُوءٌ بِدُونِ تَسْمِيَةٍ.

وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ -أَعْنِي: مَسْأَلَةَ التَّسْمِيَةِ عَلَى الْوُضُوءِ- قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَا يَثْبُتُ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ^(١)، وَأَكْثَرُ الْوَاصِفِينَ لَوْضُوءِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَمْ يَذْكُرُوا التَّسْمِيَةَ، وَلِهَذَا كَانَ الْقَوْلُ الصَّحِيحُ أَنَّ التَّسْمِيَةَ عَلَى الْوُضُوءِ سُنَّةٌ وَلَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ، فَلَوْ أَنَّ الْإِنْسَانَ تَعَمَّدَ الْوُضُوءَ بِلَا تَسْمِيَةٍ فَوُضِئَهُ صَحِيحٌ.

وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ»^(٢)، لَيْسَ نَفْيًا لِلْوُجُودِ، فَرُبَّمَا يُصَلِّي الْإِنْسَانُ بِلَا فَاتِحَةٍ، وَإِنَّمَا هَذَا نَفْيٌ لِلصَّحَّةِ.
فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: بَلْ هُوَ نَفْيٌ لِلْكَمَالِ.

قُلْنَا: هَذَا خِلَافُ الْأَصْلِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَوْ لَا أَنْ نَبْدَأَ بِنَفْيِ الْوُجُودِ، فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ بَأَنَّ كَانَ الشَّيْءُ مُوجُودًا انْتَقَلْنَا إِلَى نَفْيِ الصَّحَّةِ، فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ بَأَنَّ كَانَ الشَّيْءُ صَحِيحًا انْتَقَلْنَا إِلَى نَفْيِ الْكَمَالِ.

إِذَنْ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ»، هَذَا نَفْيٌ لِلصَّحَّةِ، وَيَدُلُّ لَذَلِكَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «كُلُّ صَلَاةٍ لَا يُقْرَأُ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَهِيَ خَدَاجٌ،

(١) مسائل الإمام أحمد وابن راهويه رواية الكوسج (٢/ ٣٨١)، ومسائل أحمد رواية ابن هانئ (٣/ ١). وانظر: بلوغ المرام رقم (٥١).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم، رقم (٧٥٦)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، رقم (٣٩٤)، من حديث عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَهِيَ خِدَاجٌ، فَهِيَ خِدَاجٌ»^(١). أي: فاسدة.

وَقَوْلُهُ ﷺ: «وَاللَّهِ لَا يُؤْمِنُ، وَاللَّهُ لَا يُؤْمِنُ، وَاللَّهُ لَا يُؤْمِنُ»، قِيلَ: مَنْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الَّذِي لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ»^(٢)، هَذَا النَّفْيُ لِلْكَمَالِ.

وَقَوْلُهُ ﷺ: «لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ»، نَفْيٌ لِلْكَمَالِ وَلَيْسَ لِلصَّلَاةِ، وَالْمَعْنَى: لَا صَلَاةَ كَامِلَةً؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ وَقَلْبُهُ مَشْغُولٌ بِالطَّعَامِ سَيَكُونُ عِنْدَهُ وَسَاوُسٌ، وَانْشِغَالٌ، لَكِنْ صَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ.

وَقَوْلُهُ ﷺ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ»: (مَنْ): اسْمٌ مَوْصُولٌ، وَالاسْمُ الْمَوْصُولُ لِلْعُمُومِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [الزمر: ٣٣]، قَالَ: «هُمْ الْمُتَّقُونَ»، وَلَمْ يَقُلْ: هُوَ الْمُتَّقِي، إِذَنْ فَ(الَّذِي) دَلٌّ عَلَى جَمَاعَةٍ، فَالاسْمُ الْمَوْصُولُ يَدُلُّ عَلَى الْعُمُومِ. فَقَوْلُهُ: «لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ»: عَامٌّ، يَشْمَلُ الْإِمَامَ وَالْمَأْمُومَ وَالْمُنْفَرِدَ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا كَانَتِ الصَّلَاةُ سِرِّيَّةً فَوَاضِحٌ أَنَّ الْمَأْمُومَ سَيَقْرَأُ، لَكِنْ إِذَا كَانَتْ جَهْرِيَّةً وَالْإِمَامُ يَقْرَأُ فَهَلْ يَقْرَأُ الْمَأْمُومُ الْفَاتِحَةَ وَإِمَامُهُ يَقْرَأُ؟

فَالْجَوَابُ: نَعَمْ، يَقْرَأُهَا وَالْإِمَامُ يَقْرَأُ، وَلَكِنْ لَا يَقْرَأُ غَيْرَهَا، فَلَوْ دَخَلَتْ مَعَ الْإِمَامِ وَهُوَ يَقْرَأُ مَا بَعْدَ الْفَاتِحَةِ، فَهَلْ تَسْتَفْتِحُ أَوْ تَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ مُبَاشَرَةً؟ الْجَوَابُ:

(١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، رقم (٣٩٥)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب إثم من لا يأمن جاره بوائقه، رقم (٦٠١٦)، من حديث أبي شريح رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الثاني، لا تَسْتَفْتِحْ إِذَا دَخَلْتَ وَالْإِمَامُ يَقْرَأُ مَا بَعْدَ الْفَاتِحَةِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ أَصْحَابَهُ يَقْرَءُونَ خَلْفَهُ فَقَالَ: «لَا تَفْعَلُوا إِلَّا بِأَمِّ الْقُرْآنِ؛ فَإِنَّهُ لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِهَا»^(١).

وقوله ﷺ: «لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ» هَذَا نَفْيٌ لِلْكَمَالِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ رُبَّمَا يُصَلِّيُ وَطَعَامُهُ حَاضِرٌ، فَالْوُجُودُ يُمَكِّنُ، كَذَلِكَ رُبَّمَا يُصَلِّيُ وَطَعَامُهُ حَاضِرٌ، لَكِنْ لَا يَسْتَغْلُ بِذَلِكَ اسْتِغَالًا كَثِيرًا يُلْهِمُهُ عَنِ الصَّلَاةِ، فَيَكُونُ هَذَا نَفْيًا لِلْكَمَالِ.

وقوله: «بِحَضْرَةِ طَعَامٍ»، هل المرادُ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ يَشْتَهِيهِ الْإِنْسَانُ مِمَّا هُوَ حَلَالٌ أَوْ مُطْلَقًا؟

إِذَا كَانَ مُطْلَقًا فَهَذِهِ مُشْكِلَةٌ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ أَنِّي لَا أَصَلِّي أَبَدًا؛ لِأَنَّ الطَّعَامَ مَوْجُودٌ فِي الْبَيْتِ دَائِمًا.

إِذَنْ: لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ تَتَوَقَّعُ نَفْسُهُ إِلَيْهِ، وَهُوَ حَلَالٌ لَهُ.

وقولنا: «وَهُوَ حَلَالٌ لَهُ»؛ لِئَلَّا يَرَدَّ عَلَيْنَا إِنْسَانٌ صَائِمٌ فِي رَمَضَانَ، وَبَعْدَمَا أُخْضِرَ الْفُطُورُ، وَقَدْ اسْتَيْقَظَ بَعْدَ نَوْمٍ وَلَمْ يُصَلِّ صَلَاةَ الْعَصْرِ فَهَلْ يُصَلِّي أَوْ نَقُولُ: يَنْتَظِرُ حَتَّى يُفْطِرَ؛ لِأَنَّ الطَّعَامَ حَاضِرٌ وَنَفْسُهُ تَتَوَقَّعُ إِلَيْهِ؟

الْجَوَابُ: يُصَلِّي؛ لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ مِنْ تَأْخِيرِ الصَّلَاةِ الْآنَ.

(١) أخرجه أحمد (٣١٦/٥)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب، رقم (٨٢٣)، والترمذي: كتاب الصلاة، باب ما جاء في القراءة خلف الإمام، رقم (٣١١)، والنسائي: كتاب الافتتاح، باب قراءة أم القرآن خلف الإمام فيها جهر به الإمام، رقم (٩٢٠)، من حديث عباد بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

إِذْنُ: بِحَضْرَةِ طَعَامٍ، هَذَا الْمُطْلَقُ مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا كَانَتِ النَّفْسُ تَتَوَقَّعُ إِلَيْهِ، وَأَيْضًا وَهُوَ حَلَالٌ لَهُ، بِمَعْنَى أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَتَنَاوَلَهُ.

وَقَوْلُهُ: «وَلَا وَهُوَ يُدَافِعُهُ الْأَخْبَتَانِ»، أَيِ: الْمُصَلِّي يُدَافِعُهُ الْأَخْبَتَانِ، وَهُمَا الْبَوْلُ وَالْغَائِطُ، وَعَبَّرَ بِ«يُدَافِعُهُ» كَأَنَّهُمَا فِي حَالِ مُصَارَعَةٍ قَدْ شَدَّ عَلَيْهِ فِي الْحَضَرِ وَهُوَ يُدَافِعُ، وَهَذَا أَيْضًا لَا صَلَاةَ لَهُ، لَكِنْ لَا صَلَاةَ كَامِلَةً، وَصَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ.

مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: تَنْهَى الْإِنْسَانَ عَنِ الصَّلَاةِ بِحَضْرَةِ الطَّعَامِ بِالشَّرْطَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرْنَاهُمَا؛ لِقَوْلِهِ: «لَا صَلَاةَ» وَ«لَا» هُنَا نَافِيَةٌ، لَكِنَّهَا نَفْيٌ بِمَعْنَى النَّهْيِ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ: مُرَاعَاةُ الْخُشُوعِ، وَأَنَّهُ أَهَمُّ مَا يَكُونُ فِي الصَّلَاةِ.

وَالْخُشُوعُ هُوَ: حُضُورُ الْقَلْبِ، وَعَدَمُ التَّفَاتِهِ لَشَيْءٍ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَهَلِ الْخُشُوعُ وَاجِبٌ أَوْ سُنَّةٌ؟

فَالْجَوَابُ: ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى وَجُوبِهِ، وَأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا اسْتَرَسَلَ مَعَ الْوَسَاوِسِ حَتَّى غَلَبَتْ عَلَى صَلَاتِهِ كُلِّهَا أَوْ أَكْثَرِهَا فَصَلَاتُهُ بَاطِلَةٌ؛ لِأَنَّ النُّصُوصَ كُلَّهَا تَدُلُّ عَلَى أَهَمِّيَّةِ الْخُشُوعِ فِي الصَّلَاةِ، وَإِلَى هَذَا يَمِيلُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ (الْقَوَاعِدُ النُّورَانِيَّةُ) ^(١)، وَقَدْ سَأَقَ أُدِلَّةً كَثِيرَةً يُشِيرُ بِهَا إِلَى الْوُجُوبِ.

وَذَهَبَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى أَنَّ الْخُشُوعَ فِي الصَّلَاةِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ، وَأَنَّ الْإِنْسَانَ لَوْ بَقِيَ يُفَكِّرُ فِي صَلَاتِهِ مِنْ أَوَّلِهَا إِلَى آخِرِهَا فَصَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ.

واستدلوا بدليلين، عام وخاص:

العام: قوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَتَكَلَّمْ»^(١)، وهذا عام.

الخاص: وهو قوله ﷺ: «يَأْتِي الشَّيْطَانُ أَحَدَكُمْ وَهُوَ فِي صَلَاتِهِ فَيَقُولُ: اذْكُرْ كَذَا، اذْكُرْ كَذَا»^(٢)، وظاهره أنه لو غلب على الصلاة أو أكثرها فإنَّ صَلَاتَهُ صَحِيحَةٌ.

مسألة: هل يجب على الإنسان أن يدافع هذه الوسوس؟

الجواب: هذا ينبغي على قول أكثر العلماء أنه لا يجب عليه، وأنَّ الإنسان لو استرسل لم تبطل صَلَاتُهُ ولا يَأْثُمُ.

والذي يظهر لي: أنَّ الحُشُوعَ واجبٌ، لكنَّ يَتَوَقَّفُ الإنسانُ في كونه شَرْطًا لَصِحَّةِ الصَّلَاةِ، أمَّا أن نقول للإنسان: افعل ما شئت من الوسوس؛ فهذا فيه نظرٌ، فأين الصَّلَاةُ إذن؟! يُكَبِّرُ الإنسانُ على العَادَةِ فقط، ويقرأ على العَادَةِ، ويركع على العَادَةِ، وقد لا يُحْسِنُ بِنَفْسِهِ إِلَّا وهو في السُّجُودِ، أو إِلَّا وهو قد سَلَّمَ، لكنَّ إنَّ كَانَ مع إمامٍ فهو سَيَقْتَدِي بالإمام، وإنَّ كَانَ مع نَفْسِهِ فغالبُ النَّاسِ إذا كَانَ مُعْتَادًا على

(١) أخرجه البخاري: كتاب الطلاق، باب الطلاق في الإغلاق والكره والسكران والمجنون، رقم (٥٢٦٩)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب تجاوز الله عن حديث النفس، رقم (١٢٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أحمد (١٦٠/٢)، وأبو داود: كتاب الأدب، باب في التسييح عند النوم، رقم (٥٠٦٥)، والترمذي: كتاب الدعوات، باب منه، رقم (٣٤١٠)، والنسائي: كتاب السهو، باب عدد التسييح بعد التسليم، رقم (١٣٤٨)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة، باب ما يقال بعد التسليم، رقم (٩٢٦)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

أَنْ يَفْعَلَ عَمَلًا يَطْرُدُ عَمَلُهُ هَذَا وَإِنْ لَمْ يُحْسَ بِنَفْسِهِ، فَكَيْفَ نَقُولُ: إِنَّ هَذَا صَلَّى؟!
كَيْفَ نَقُولُ: هَذَا يُنَاجِي رَبَّهُ؟!

فَعَلَى كُلِّ حَالٍ: الْوَاجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَخْشَعَ بِقَدْرِ الْمُسْتَطَاعِ.

وَلَكِنْ هَلْ تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِفَوَاتِهِ؟

هَذَا مَحَلُّ نَظَرٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَغْلِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ هَذَا الشَّيْءُ وَلَا يَتِمَكَّنُ مِنَ التَّخَلُّصِ مِنْهُ.

مَسْأَلَةٌ: هَلْ يَأْتُمُّ الْمُصَلِّي إِذَا تَهَاوَنَ فِي طَرْدِ الْوَسْوَاسِ؟

الْجَوَابُ: لَا تُؤْتَمُّ إِذَا غَلَبَ عَلَيْهِ، بَعْكَسٍ مَنِ اسْتَرْسَلَ، فَهَذَا الرِّيَاءُ وَهُوَ مِنْ أَعْظَمِ مَا يَكُونُ، إِذَا غَلَبَ الْإِنْسَانُ وَعَجَزَ عَنْ طَرْدِهِ لَا يَضُرُّهُ.

وَحُكْيَ أَنْ وَاحِدًا مِنَ النَّاسِ كَانَ فِي سَفَرٍ وَصَلَّى خَلْفَ إِمَامٍ، فَعَلِطَ الْإِمَامُ، فَقَالَ النَّاسُ: «سُبْحَانَ اللَّهِ»؛ بِنَاءٍ عَلَى غَلِطِهِ، فَقَالَ الرَّجُلُ: «لَيْسَ سُبْحَانَ اللَّهِ»! وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ لَا يُرِيدُ نَفْيَ تَنْزِيهِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ، وَلَا يَعْرِفُ مِثْلَ هَذِهِ الْمَسَائِلِ، لَكِنَّهُ قَصَدَ أَنَّ الْإِمَامَ لَمْ يَغْلُطْ، فَلَمَّا انْتَهَتِ الصَّلَاةُ قَالَ لَهُ أَمِيرُ الرِّكْبِ: «لِمَاذَا قُلْتَ هَذَا، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّهُ كُفْرٌ؟!» فَقَالَ الرَّجُلُ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ، إِنَّمَا قَصَدِي أَنَّ الْإِمَامَ لَمْ يَغْلُطْ، أَيُّهَا أَمِيرُ، أَنَا فِي الْعَادَةِ إِذَا كَبُرْتُ لِلْإِحْرَامِ أَتَخَيَّلُ أَنِّي قَدْ جَهَّزْتُ اخْتِیَاجَاتِي ثُمَّ مَشَيْتُ الْمَرْحَلَةَ الْأُولَى إِلَى الْمَكَانِ الْفُلَانِيِّ؛ فَأَعْتَبَرْتُهَا الرِّكْعَةَ الْأُولَى، وَأَمَّا الْمَرْحَلَةُ الثَّانِيَةُ إِلَى الْمَكَانِ الْفُلَانِيِّ، وَالْمَرْحَلَةُ الثَّلَاثَةُ إِلَى الْمَكَانِ الْفُلَانِيِّ قَبْلَ أَنْ أَصِلَ الْبَلَدَ، وَهَؤُلَاءِ سَبَّحُوا قَبْلَ وَصُولِنَا لِلْبَلَدِ؛ فَمَعْنَاهُ عِنْدِي أَنَّ الْإِمَامَ لَمْ يَغْلُطْ»! فَقَالَ الْأَمِيرُ: «الْعُذْرُ أَقْبَحُ مِنَ الْفِعْلِ».

إِذْنُ: إِذَا اسْتَرْسَلَ الْإِنْسَانُ؛ فَهَذَا هُوَ الْمَنْعُوعُ، أَمَّا إِذَا غُلِبَ فَلَاشَيْءٌ، وَلِهَذَا تَحِدُّ الْإِنْسَانُ يُحَاوِلُ أَنْ يُقْبَلَ عَلَى صَلَاتِهِ، وَفِي أَقْلٍ مِنْ ثَانِيَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ إِلَّا وَيَضُرُّهُ الشَّيْطَانُ.

مَسْأَلَةٌ: كَيْفَ الْعِلَاجُ مِنَ الْوَسَاوِسِ فِي الصَّلَاةِ؟

الْجَوَابُ: عِلَاجُهَا بَيْنَهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَهُوَ أَنْ يَتَنَفَّلَ الْإِنْسَانُ عَنْ يَسَارِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَيَسْتَعِيدُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ^(١).

وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ يَلْتَفِتُ حَتَّى يَتَنَفَّلَ عَنْ يَسَارِهِ وَهُوَ يُصَلِّي؟

فَالْجَوَابُ: نَعَمْ، يَلْتَفِتُ؛ لِأَنَّ هَذَا الِاتِّفَاتَ لِحَاجَةٍ، وَالِاتِّفَاتَ لِحَاجَةٍ لَا بَأْسَ

بِهِ.

وَلَوْ سَأَلَ سَائِلٌ: كَيْفَ أَتَفَلُّ إِذَا كُنْتُ مَأْمُومًا مَعَ الْجَمَاعَةِ، وَالنَّاسُ عَنْ يَسَارِي؟

فَالْجَوَابُ: إِذَا كُنْتُ مَأْمُومًا فَلَا تَتَفَلُّ؛ لِأَنَّكَ سَتُؤْذِي مَنْ عَنْ يَسَارِكَ، وَلَكِنْ اسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا كَانَ يُدَافِعُهُ الْأَخْبَثَانِ فَإِنَّهُ يَقْضِي حَاجَتَهُ أَوَّلًا، ثُمَّ يُصَلِّي ثَانِيًا.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أَنَّهُ إِذَا أَحَسَّ بِدُونِ مُدَافَعَةٍ فَلَا حَرَجَ أَنْ يُصَلِّيَ، وَالضَّابِطُ فِي هَذَا: أَنَّ مَا أَذْهَبَ الْخُشُوعَ فَإِنَّهُ لَا يُصَلِّي فِي هَذِهِ الْحَالِ، وَمَا دُونَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يُصَلِّي، لَكِنْ لَوْ تَخَلَّى نَهَائِيًّا كَانَ أَفْضَلَ.

(١) أخرجه أبو داود: كتاب السنة، باب في الجهمية، رقم (٤٧٢٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الفائدة الخامسة: مراعاة حفظ الصَّحَّة.

وجه ذلك: أن النهي عن الصَّلَاة في مُدافعة الأَخْبَتَيْنِ يُراعى فيه أمران:
الأمر الأول: إكمال الصَّلَاة والخُشُوع فيها.

الأمر الثاني: صحَّة الإنسان؛ لأنَّ حبس البول أو الغائط مُضِرٌّ بالإنسان، وإن كَانَ قد لا يُحسُّ به في الوقت الحاضر، لكن في المُستقبل يضرُّ به بلا شك؛ لأنَّ هذا يُوجد التَّضييق على الأماكن، وربَّما يُحدث جروحاً في الدَّاخل أو قروحاً؛ لأنَّ هذا - بإذن الله - أذى كما هو معروف، فإذا انحبَس في مكانٍ أكثر ممَّا يَكُونُ في العادة فإنَّه يضرُّ هذا المكان؛ ولذلك يَنْبغي للإنسان إذا أَحَسَّ بالحاجة إلى ذلك أن يَقْضِيَ حاجته، وأن لا يتأخَّر أو يتصَبَّر إلا لِضُرورة، فهذا شيء آخر.

الفائدة السادسة: ألا يُصلي الإنسان وهو يُدافع الرِّيح، قياساً على مُدافعة الأَخْبَتَيْنِ؛ لأنَّ العِلَّةَ واحدة.

مَسْأَلَةٌ: إنسانٌ وَجَدَ في بَطْنِهِ رِيحاً وَهَمَّ أَنْ يُخْرِجَهَا ولكنَّه لم يُخْرِجَهَا، فهل يَبْطُلُ وُضُوؤه؟

الجواب: لا، فكلُّ مُفسِداتِ العِبَادَاتِ إذا هَمَّ الإنسانُ بها ولم يَفْعَلْها؛ فإنَّها لا تَبْطُلُ.

ومِثَالُ ذَلِكَ: شَخْصٌ يُصلي واستأذَنَ عَلَيْهِ رَجُلٌ مِنَ الْبَابِ، وَهَمَّ أَنْ يَقُولَ لَهُ: تَفَضَّلْ، لكنَّه اِمْتَنَعَ؛ فلا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ.

مِثَالُ آخَرٍ: شَخْصٌ صَائِمٌ هَمَّ أَنْ يَأْكُلَ لكنَّه لم يَفْسَخْ نِيَّةَ الصَّوْمِ، ولكن تَذَكَّرَ أَنَّ الْمَغْرَبَ قَرِيبٌ؛ فلا يَبْطُلُ صَوْمُهُ.

فَجَمِيعُ الْمَحْظُورَاتِ لَا تَبْطُلُ بِالْعَزِيمَةِ عَلَى فِعْلِهَا حَتَّى يَفْعَلَهَا صَاحِبُهَا، وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ مِنْ أَهَمِّ الْقَوَاعِدِ، مَا لَمْ يَكُنْ هَذَا الشَّيْءُ مَرْبُوطًا بِالنِّيَّةِ، وَيَنْوِي الْخُرُوجَ مِنْهُ.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: أَلَّا يُصَلِّيَ الْإِنْسَانُ فِيهِ حَسَاسِيَّةٌ وَحَكَّةٌ شَدِيدَةٌ حَتَّى يُبَرِّدَهَا بِدِهَانٍ أَوْ مَاءٍ؛ قِيَاسًا عَلَى مُدَافَعَةِ الْأَخْبَثَيْنِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا كَانَتِ الْحَسَاسِيَّةُ وَهُوَ يُصَلِّي، وَلَكِنَّهَا لَيْسَتْ شَدِيدَةً فَهَلِ الْأَوَّلَى أَنْ يَتَصَبَّرَ عَلَيْهَا، أَوْ أَنْ يَحْكُمَهَا مَعَ الْحَرَكَةِ؟

قُلْنَا: الصَّوَابُ أَنْ يَحْكُمَهَا وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ حَرَكَةٌ؛ لِأَنَّ هَذَا أَخْشَعُ لَهُ فِي الصَّلَاةِ، وَالْحَرَكَةُ هُنَا حَرَكَةٌ لِمُصْلَحَةِ الصَّلَاةِ فَتَكُونُ مَطْلُوبَةً، كَحَرَكَةِ الْإِنْسَانِ فِي الْإِنْتِقَالِ مِنَ الصَّفِّ الثَّانِي إِلَى الصَّفِّ الْأَوَّلِ.

وَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِهِمْ: إِنَّهُ يَتَصَبَّرُ حَتَّى يَكُونَ قَلْبُهُ مُنْشَغَلًا بِهَذَا، فَلَيْسَ بِصَوَابٍ، بَلِ الصَّوَابُ: أَنَّ الْإِنْسَانَ يَحْكُمَهَا؛ حَتَّى تَبْرُدَ عَلَيْهِ، ثُمَّ يَقْبَلُ عَلَى صَلَاتِهِ.



٦١- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «شَهِدَ عِنْدِي رِجَالٌ مَرْضِيُونَ -وَأَرْضَاهُمْ عِنْدِي عُمَرُ- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ»^(١).

(١) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس، رقم (٥٨١)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب الأوقات التي نهي عن الصلاة فيها، رقم (٨٢٦).

الشرح

هَذَا الْحَدِيثُ ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي بَابِ الْمَوَاقِيتِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَتَعَلَّقُ بِالْفَرَائِضِ، لَكِنَّ فِيهِ بَيَانٌ شَيْءٍ مِنَ الْمَوَاقِيتِ، الَّتِي لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ فِيهَا، فَيَقُولُ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِنَّهُ «شَهِدَ عِنْدِي رِجَالٌ مَرْضِيُونَ» كَلِمَةُ «رِجَالٌ» جَمْعٌ، وَأَدْنَى الْجَمْعِ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ ثَلَاثَةٌ «وَأَرْضَاهُمْ عِنْدِي عُمَرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى الصَّلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ».

وَقَوْلُهُ: «شَهِدَ عِنْدِي رِجَالٌ مَرْضِيُونَ»، هَلِ الْمَعْنَى: قَالُوا أَوْ شَهِدُوا؟

الْجَوَابُ: يَحْتَمِلُ هَذَا وَهَذَا، يَعْني: يَحْتَمِلُ أَنَّ الْمَعْنَى: أَخْبَرُونِي، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمَعْنَى: شَهِدُوا عِنْدِي، قَالُوا: نَشْهَدُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ، وَهَذَا الثَّانِي أَوْكَدٌ. وَإِذَا أَخْبَرَ الْإِنْسَانُ بِشَيْءٍ مُتَيَقِّنٍ لَهُ فَقَدْ شَهِدَ؛ وَلِهَذَا لَمَّا قِيلَ لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِنَّ فُلَانًا يَقُولُ: أَقُولُ: إِنَّ الْعَشْرَةَ -أَي: الْمُبَشِّرِينَ بِالْجَنَّةِ- فِي الْجَنَّةِ، وَلَكِنِّي لَا أَشْهَدُ»، فَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: «إِذَا قَالَ فَقَدْ شَهِدَ»^(١).

كَذَلِكَ هُنَا: هَلِ الْمَعْنَى: قَالُوا: إِنَّ الرَّسُولَ قَالَ كَذَا، أَوْ أَتَاهُمْ قَالُوا ذَلِكَ بَلْفَظِ الشَّهَادَةِ؟

الْجَوَابُ: يَحْتَمِلُ هَذَا وَهَذَا.

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ: فَنَحْنُ نَقْبَلُ هَذَا الْحَدِيثَ، سَوَاءٌ كَانَ بَلْفَظِ الشَّهَادَةِ أَوْ بَلْفَظِ الْخَبَرِ الْمَجْرَدِ، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ».

(١) مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية (ص: ٢٥٧)، وزاد المعاد لابن القيم (٣/ ٤٣٢).

وقوله: «بَعْدَ الصُّبْحِ» هل المراد بَعْدَ طُلُوعِ الصُّبْحِ أو المراد بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ؟
 الجواب: هذا مُحْتَمَلٌ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ، وَأَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: بَعْدَ طُلُوعِ الصُّبْحِ، وَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ بَيِّنٌ، فَإِذَا كَانَ الْمَعْنَى بَعْدَ طُلُوعِ الصُّبْحِ صَارَ النَّهْيُ يَدْخُلُ مِنْ حِينَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَإِذَا كَانَ الْمُرَادُ بِالصُّبْحِ صَلَاةُ الصُّبْحِ، صَارَ النَّهْيُ لَا يَدْخُلُ إِلَّا بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ.

فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ النَّهْيَ يَبْدَأُ مِنْ طُلُوعِ الصُّبْحِ، وَلَكِنَّهُمْ اسْتَنْتَوْا سُنَّةَ الْفَجْرِ لثُبُوتِ السُّنَّةِ بِهَا ثُبُوتًا لَا شَكَّ فِيهِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْمُرَادَ لَا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ، وَهَذَا الْقَوْلُ أَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ بِلَفْظٍ صَحِيحٍ صَرِيحٍ، مُفَسِّرًا فِي بَعْضِ رِوَايَاتِ الْحَدِيثِ، أَنَّ النَّهْيَ يَبْتَدِئُ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ. وَقِيَاسًا عَلَى الْعَصْرِ فَإِنَّ وَقْتَ النَّهْيِ لَا يَدْخُلُ فِيهَا إِلَّا بَعْدَ الصَّلَاةِ.

وَعَلَى هَذَا: فَالْقَوْلُ الرَّاجِحُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الْمُرَادَ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ.
 «حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ»، وَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ زَالَ النَّهْيُ، «وَبَعْدَ الْعَصْرِ» أَي: صَلَاةِ الْعَصْرِ، وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، أَنَّ الْمُرَادَ بـ«بَعْدَ الْعَصْرِ» أَي: بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ «حَتَّى تَغْرُبَ» أَي: الشَّمْسُ، وَإِذَا غَرَبَتْ زَالَ النَّهْيُ.

مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:

الفائدة الأولى: تَحَرَّى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِنَقْلِ الْحَرِيِّ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «شَهِدَ عِنْدِي رِجَالٌ مَرْضِيُونَ وَأَرْضَاهُمْ عِنْدِي عُمَرُ».

الفائدة الثانية: أَنَّ الْحَبَرَ يَقْوَى بِتَعَدُّ النِّقْلَةِ؛ أَي: بِتَعَدُّ الَّذِينَ يَنْقُلُونَهُ، فَإِذَا نُقِلَ الْحَبَرُ إِلَيْكَ مِنْ طَرِيقٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ مِنْ طَرِيقَيْنِ ازْدَادَ قُوَّةً، ثُمَّ مِنْ ثَلَاثَةٍ ازْدَادَ قُوَّةً أَكْثَرَ، حَتَّى يَصِلَ أَحْيَانًا إِلَى التَّوَاتُرِ الَّذِي يُفِيدُ الْعِلْمَ الْيَقِينِيَّ.

الفائدة الثالثة: النَّهْيُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ، نَافِلَةٌ كَانَتْ أَمْ فَرِيضَةً؛ لِقَوْلِهِ: «نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ»، فَهُوَ عَامٌّ يَشْمَلُ كُلَّ صَلَاةٍ نَافِلَةٍ أَوْ فَرِيضَةٍ.

فَالْفَرِيضَةُ مِثْلُ أَنْ يَذْكُرَ الْإِنْسَانُ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ أَنَّهُ صَلَّى الْعِشَاءَ عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ؛ فَإِنَّ ظَاهِرَ الْحَدِيثِ أَنَّهُ لَا يُصَلِّيْهَا؛ وَلَأَنَّهَا دَاخِلَةٌ فِي الْحَدِيثِ الْآتِي «لَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ» فَإِنَّ «لَا» نَافِيَةٌ لِلْجِنْسِ، وَهِيَ نَصٌّ فِي الْعُمُومِ، وَلَكِنَّا نَقُولُ: هَذَا الْعُمُومُ قَدْ خُصِّصَ بِمَسَائِلَ مُتَعَدِّدَةٍ؛ مِنْهَا هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ -قَضَاءُ الْفَرَائِضِ- وَإِعَادَةُ الْجَمَاعَةِ وَرُكْعَتَا الطَّوَافِ وَغَيْرُهَا.

لِهَذَا كَانَ الْقَوْلُ الرَّاجِحُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ كُلَّ صَلَاةٍ لَهَا سَبَبٌ فَلَا نَهْيَ عَنْهَا، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي الْحَدِيثِ الْآتِي بِإِذْنِ اللَّهِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا السَّبَبُ فِي النَّهْيِ عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ؟

فَالْجَوَابُ: الْحِكْمَةُ فِي هَذَا أَنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ تَحِيَّةً وَتَوْدِيعًا، يَسْجُدُونَ لَهَا تَحِيَّةً عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَتَوْدِيعًا عِنْدَ غُرُوبِهَا، فَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ الَّتِي لَيْسَ لَهَا سَبَبٌ فِي هَذَا الْوَقْتِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فِيهِ نَوْعٌ مُشَابِهَةٌ لِلْمُشْرِكِينَ.

٦٢- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَرْتَفَعَ الشَّمْسُ، وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ»^(١).

■ فِي الْبَابِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ^(٢)، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ^(٣)، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ^(٤)، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ^(٥)، وَأَبِي هُرَيْرَةَ^(٦)، وَسَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ^(٧)، وَسَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ^(٨)، وَزَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ^(٩)، وَمُعَاذَ ابْنِ عَفْرَاءَ^(١٠)، وَكَعْبَ

(١) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب لا يتحرى الصلاة قبل غروب الشمس، رقم (٥٨٦)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب الأوقات التي نهي عن الصلاة فيها، رقم (٨٢٧).

(٢) أخرجه أحمد (١/ ١٢٤)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب من رخص فيها إذا كانت الشمس مرتفعة، رقم (١٢٧٥).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف رقم (٧٤٣٦)، وأبو يعلى في المسند رقم (٤٩٧٧)، والطبراني في المعجم الكبير (٩/ ٢٥٨، رقم ٩٢٨٠).

(٤) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب لا تتحرى الصلاة قبل غروب الشمس، رقم (٥٨٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب الأوقات التي نهي عن الصلاة فيها، رقم (٨٢٨).

(٥) أخرجه أحمد (٢/ ١٧٩).

(٦) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب لا تتحرى الصلاة قبل غروب الشمس، رقم (٥٨٨)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب الأوقات التي نهي عن الصلاة فيها، رقم (٨٢٥).

(٧) أخرجه أحمد (٥/ ٢٠).

(٨) أخرجه أحمد (٤/ ٥١).

(٩) أخرجه أحمد (٥/ ١٩٠).

(١٠) أخرجه أحمد (٤/ ٢١٩)، والنسائي: كتاب المواقيت، باب من أدرك ركعتين من العصر، رقم (٥١٨).

ابنِ مُرَّة^(١)، وأبي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ^(٢)، وَعَمْرٍو بْنِ عَبْسَةَ السُّلَمِيِّ^(٣)، وَعَائِشَةَ^(٤) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ،
وَالصَّنَابِجِيِّ^(٥)، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

الشرح

قَوْلُهُ: « لَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ » هَذَا اللَّفْظُ نُسْتَفِيدُ مِنْهُ
فَائِدَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى مَا سَبَقَ، فَالَّذِي سَبَقَ يَنْتَهِي النَّهْيُ بِطُلُوعِ الشَّمْسِ، وَهَذَا يَنْتَهِي
النَّهْيُ بِارْتِفَاعِ الشَّمْسِ قِيدَ رُمْحٍ، وَالرُّمْحُ تَقْرِيْبًا يُسَاوِي مِثْرًا أَوْ يَزِيدُ قَلِيلًا؛ لِأَنَّ
الْمُرَادَ بِالرُّمْحِ مَا يَسْتَغْمِلُهُ الْمُقَاتِلُونَ فِي الْقِتَالِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ عَسِيبَ النَّخْلِ؛ لِأَنَّ
عَسِيبَ النَّخْلِ طَوِيلٌ.

وَتُقَدَّرُ هَذِهِ الْمَسَافَةُ بِنَحْوِ عَشْرِ دَقَائِقَ إِلَى رُبْعِ سَاعَةٍ عَلَى الْاِخْتِيَاظِ؛ فَإِذَا مَضَى
بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ رُبْعُ سَاعَةٍ فَقَدْ زَالَ وَقْتُ النَّهْيِ.

فَصَارَ وَقْتُ النَّهْيِ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ إِلَى أَنْ تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ قِيدَ رُمْحٍ، وَمِنْ
صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ.

(١) أخرجه أحمد (٤/ ٢٣٤ - ٢٣٥).

(٢) أخرجه أحمد (٥/ ٢٦٠).

(٣) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب إسلام عمرو بن عبسة، رقم (٨٣٢).

(٤) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب لا تتحروا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها،
رقم (٨٣٣).

(٥) أخرجه أحمد (٤/ ٣٤٨)، والنسائي: كتاب المواقيت، باب الساعات التي نهي عن الصلاة فيها،
رقم (٥٥٩)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في الساعات التي تكره فيها الصلاة،
رقم (١٢٥٣).

قَوْلُهُ: «لَا صَلَاةَ» هَذَا نَفْيٌ، لَكِنَّهُ بِمَعْنَى النَّهْيِ، يَعْنِي: لَا تُصَلُّوا بَعْدَ الصُّبْحِ، وَهَلِ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «بَعْدَ الصُّبْحِ»، بَعْدَ طُلُوعِ الصُّبْحِ أَمْ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ؟ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ.

وَقَوْلُهُ: «وَلَا بَعْدَ الْعَصْرِ» هَذَا مُتَّفَقٌ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بَعْدَ الْعَصْرِ، أَي: بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ لَا بَعْدَ دُخُولِ الْعَصْرِ «حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ».

فَهَذَانِ وَقْتَانِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْهُيٌّ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهِمَا. وَذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ عِدَّةَ صَحَابِيَةٍ رَوَوْا هَذَا الْحَدِيثَ.

وَقَوْلُهُ: «لَا صَلَاةَ» نَكْرَةً فِي سِيَاقِ النَّفْيِ، فَتَعُمُّ كُلَّ صَلَاةٍ، يَعْنِي: لَا تُصَلُّوا أَيَّ صَلَاةٍ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَلَا بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ، فَهَلِ هَذَا الْعُمُومُ مُرَادٌ أَوْ لَيْسَ بِمُرَادٍ؟

الْجَوَابُ: هَذَا الْعُمُومُ لَيْسَ بِمُرَادٍ، بَلْ يَخْرُجُ مِنْهُ بَعْضُ أَفْرَادِهِ. وَهُنَا نَأْخُذُ قَاعِدَةً، وَهِيَ أَنَّ اللَّفْظَ الْعَامَّ فِي أَصْلٍ وَضَعِهِ يَتَنَاوَلُ جَمِيعَ الْأَفْرَادِ، هَذَا الْأَصْلُ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ عَلَّمَ أَصْحَابَهُ التَّشَهُّدَ، وَمِنْهُ: «السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ»، قَالَ: «إِذَا قُلْتُمْ ذَلِكَ فَقَدْ سَلَّمْتُمْ عَلَى كُلِّ عَبْدٍ صَالِحٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ»^(١). فَقَوْلُهُ: «عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ»، عَامٌّ، وَهَذَا نَصٌّ فِي أَنَّ الْعَامَّ يَشْمَلُ جَمِيعَ الْأَفْرَادِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب العمل في الصلاة، باب من سمى قوماً أو سلم في الصلاة على غيره مواجهة، رقم (١٢٠٢)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة، رقم (٤٠٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

إِذَنْ: «لَا صَلَاةَ» يَشْمَلُ جَمِيعَ الصَّلَوَاتِ، وَلَكِنَّهُ قَدْ خُصَّ مِنْهُ بَعْضُ الصَّلَوَاتِ
بِالنَّصِّ، وَبَعْضُهَا بِالِإِجْمَاعِ.

فَلْتَنْظُرْ: أَوَّلًا: قَضَاءُ الْفَرَائِضِ؛ فَإِنَّهُ لَا نَهْيَ عَنْهَا، فَمَتَى ذَكَرَهَا الْإِنْسَانُ فِي
أَيِّ وَقْتٍ صَلَّاهَا؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا
إِذَا ذَكَرَهَا»^(١).

ثَانِيًا: إِعَادَةُ الْجَمَاعَةِ فَإِنَّهَا خَارِجَةٌ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ، أَي: لَوْ أَنَّ الْإِنْسَانَ صَلَّى
الصُّبْحَ فِي مَسْجِدِهِ، ثُمَّ جَاءَ إِلَى مَسْجِدٍ آخَرَ وَوَجَدَهُمْ يُصَلُّونَ الصُّبْحَ؛ فَإِنَّهُ يُصَلِّي
مَعَهُمْ وَلَا إِنْهُمْ عَلَيْهِ، وَلَا نَهْيَ. وَالدَّلِيلُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الْفَجْرَ ذَاتَ يَوْمٍ فِي
مَسْجِدٍ الْخَيْفِ فِي أَيَّامِ مَنْى، وَإِذَا بَرَجُلَيْنِ لَمْ يُصَلِّيَا، فَجِيءَ بِهِمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
تَرَعْدُ فَرَائِضَهُمَا؛ خَوْفًا وَهَيْبَةً، فَلَمَّا انْصَرَفَ رَأَى رَجُلَيْنِ لَمْ يُصَلِّيَا مَعَهُ، فَسَأَلَهُمَا: «مَا
مَنْعَكُمَا أَنْ تُصَلِّيَا مَعَنَا؟»، قَالَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، صَلَّيْنَا فِي رِحَالِنَا، فَقَالَ: «إِذَا صَلَّيْتُمَا
فِي رِحَالِكُمَا ثُمَّ أَتَيْتُمَا مَسْجِدَ جَمَاعَةٍ فَصَلِّيَا مَعَهُمْ فَإِنَّهَا لَكُمْ نَافِلَةٌ»^(٢).

وَهَذَا بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ، بَعْدَ أَنْ أَخْبَرَاهُ أَنَّهُمَا صَلَّيَا فِي رِحَالِهِمَا، فَصَرَّحَ بِالصَّلَاةِ

(١) أخرجه البخاري: كتاب المواقيت، باب من نسي صلاة، رقم (٥٩٧)، ومسلم: كتاب المساجد،
باب قضاء الصلاة، رقم (٦٨٤)، وأبو يعلى في المسند رقم (٣٠٨٦)، واللفظ له، من حديث
أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أحمد (٤/ ١٦٠-١٦١)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب فيمن صلى في منزله ثم أدرك
الجماعة، رقم (٥٧٥)، والترمذي: كتاب الصلاة، باب ما جاء في الرجل يصلي وحده ثم يدرك
الجماعة، رقم (٢١٩)، والنسائي: كتاب الإمامة، باب إعادة الفجر مع الجماعة لمن صلى وحده،
رقم (٨٥٨)، من حديث يزيد بن الأسود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

مَعَهُمْ، وَصَرَّحَ بِأَنَّهَا نَافِلَةٌ؛ وَعَلَى هَذَا فَيُسْتَثْنَى مَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ فَإِنَّهُ يُصَلِّي مَعَهُمْ وَلَوْ كَانَ قَدْ صَلَّى الْفَجْرَ.

إِذَنْ: إِعَادَةُ الْجَمَاعَةِ لَا بَأْسَ بِهَا فِي وَقْتِ النَّهْيِ.

ثَالِثًا: إِذَا طَافَ الْإِنْسَانُ بِالْبَيْتِ، فَإِنْ مِنَ السُّنَّةِ أَنْ يُصَلِّيَ بَعْدَ الطَّوَافِ رَكَعَتَيْنِ خَلْفَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ، فَإِذَا طَافَ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ هَلْ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ لِلطَّوَافِ؟ الْجَوَابُ: نَعَمْ، يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ مَعَ أَنَّهَا دَاخِلَةٌ فِي قَوْلِهِ: «لَا صَلَاةَ». وَمِنْ أَدَلَّةِ ذَلِكَ، عَلَى نَظَرِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ، لَا تَمْنَعُوا أَحَدًا طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ وَصَلَّى آيَةً سَاعَةٍ شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ»^(١). فَإِنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ اسْتَدَلَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّهُ يُجُوزُ إِذَا طَافَ أَنْ يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ وَلَوْ فِي وَقْتِ النَّهْيِ.

رَابِعًا: إِذَا دَخَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يُخْطُبُ، وَكَانَ ذَلِكَ عِنْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ، فَإِنَّهُ يُجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَ تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُخْطُبُ النَّاسَ فَدَخَلَ رَجُلٌ فَجَلَسَ فَقَالَ لَهُ: «أَصَلَّيْتَ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «قُمْ فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ وَتَجَوَّزْ فِيهِمَا»^(٢).

(١) أخرجه أحمد (٨٠ / ٤)، وأبو داود: كتاب المناسك، باب الطواف بعد العصر، رقم (١٨٩٤)، والترمذي: كتاب الحج، باب ما جاء في الصلاة بعد العصر، رقم (٨٦٨)، والنسائي: كتاب المواقيت، باب إباحة الصلاة في الساعات كلها بمكة، رقم (٥٨٥)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في الرخصة في الصلاة بمكة في كل وقت، رقم (١٢٥٤)، من حديث جبير ابن مطعم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب إذا رأى الإمام رجلاً جاء وهو يخطب، رقم (٩٣٠)، ومسلم: كتاب الجمعة، باب التحية والإمام يخطب، رقم (٨٧٥)، من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَلَكِنَّ الْقَوْلَ الرَّاجِحَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ يُسْتَنَى مِنْ عُمُومِ النَّهْيِ كُلِّ صَلَاةٍ نَافِلَةٍ لَهَا سَبَبٌ، فَإِنَّ فِعْلَهَا يُسْتَنَى مِنْ هَذَا الْعُمُومِ، فَلَوْ دَخَلَ الْإِنْسَانُ الْمَسْجِدَ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ أَوْ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ، فَهَنَّا أَتَى بِسَبَبٍ لِلصَّلَاةِ وَهُوَ دُخُولُ الْمَسْجِدِ، فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَهَا سَبَبٌ، وَلَوْ كَسَفَتِ الشَّمْسُ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ، وَقُلْنَا: إِنَّ صَلَاةَ الْكُسُوفِ سُنَّةٌ، فَإِنَّهُ يُصَلِّي صَلَاةَ الْكُسُوفِ، أَمَّا إِذَا قُلْنَا: إِنَّ صَلَاةَ الْكُسُوفِ وَاجِبَةٌ، فَالْأَمْرُ فِي هَذَا ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ الْوَاجِبَةَ لَيْسَ عَنْهَا وَقْتُ نَهْيٍ إِطْلَاقًا.

فَلَوْ أَنَّ إِنْسَانًا تَوَضَّأَ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ؛ وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ مِنَ السُّنَّةِ أَنْ يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْوُضُوءِ^(١)، فَهَلْ يُجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ فِي وَقْتِ النَّهْيِ؟
فَالْجَوَابُ: نَعَمْ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَهَا سَبَبٌ.

وَلَوْ أَنَّ الْإِنْسَانَ أَرَادَ أَنْ يَسْتَخِيرَ، فَإِنَّهُ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ يَدْعُو بِدُعَاءِ الاسْتِخَارَةِ، فَإِذَا أَتَاهُ أَمْرٌ يُرِيدُ أَنْ يَسْتَخِيرَ فِيهِ لَا يَحْتَمِلُ التَّأخِيرَ، فَاسْتَخَارَ فِي وَقْتِ النَّهْيِ فَإِنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ.

وَلَوْ تَصَدَّقَ بِالصَّلَاةِ عَلَى إِنْسَانٍ بِأَنْ دَخَلَ إِنْسَانٌ بَعْدَ انْتِهَاءِ النَّاسِ مِنْ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ، فَقَامَ رَجُلٌ مَعَهُ يُصَلِّي يَتَصَدَّقُ عَلَيْهِ؛ فَهَذَا أَيْضًا لَا بَأْسَ بِهِ وَلَوْ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ أَوْ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ، وَهُنَاكَ مُسْتَشْنِيَاتٌ، فَهَلْ نَقْتَصِرُ عَلَى مَا اسْتَشْنَيْنَا فَقَطْ، أَوْ نَقُولُ: مَا سِوَاهُ فِي مَعْنَاهُ فَلَهُ حُكْمُهُ؟

(١) لما أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً، رقم (١٥٩)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب صفة الوضوء وكماله، رقم (٢٢٦)، من حديث عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ، لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

الصَّوَابُ: أَنَّ مَا سَاوَاهُ فِي مَعْنَاهُ فَلَهُ حُكْمُهُ؛ وَلِهَذَا كَانَ الْقَوْلُ الرَّاجِحُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّ كُلَّ صَلَاةٍ لَهَا سَبَبٌ فَلَا نَهْيَ عَنْهَا، وَهَذِهِ رِوَايَةٌ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ^(١)، وَهِيَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ^(٢)، وَاخْتَارَهَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ^(٣)، وَشَيْخُنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَعْدِيٍّ^(٤)، وَشَيْخُنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَازٍ^(٥)، وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ؛ وَعَلَى هَذَا إِذَا دَخَلْتَ الْمَسْجِدَ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ فَإِنِّي أَصَلِّي تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ بِلَا نَهْيٍ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا كَانَ النَّهْيُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ عَامًّا؛ فَإِنَّهُ يَنْبَغِي أَلَّا نُخَصِّصَ النَّهْيَ إِلَّا بِمَا جَاءَ بِهِ النَّصُّ، مِثْلُ إِعَادَةِ الْجَمَاعَةِ، وَسُنَّةِ الْفَجْرِ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ إِنْ صَحَّ الْخَبَرُ فِيهَا.

فَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا أَنْ نَقُولَ: إِنَّ أَلْفَاظَ النَّهْيِ فِي بَعْضِهَا: «لَا تَتَحَرَّوْا الصَّلَاةَ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَعِنْدَ غُرُوبِهَا»، فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ الْمَنْهِيَ عَنْهُ أَنْ يَتَحَرَّى الْإِنْسَانُ هَذَا الْوَقْتَ، فَيَقُومَ يُصَلِّي، وَأَمَّا إِذَا كَانَ لَهُ سَبَبٌ؛ فَإِنَّ الصَّلَاةَ تُحَالُ عَلَى سَبَبِهَا.

وَيَدُلُّ لِهَذَا أَيْضًا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّلَ النَّهْيَ عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ وَبَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ، بِأَنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ عِنْدَ طُلُوعِهَا وَعِنْدَ غُرُوبِهَا^(٦)، فَإِذَا وُجِدَ سَبَبٌ تُحَالُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ زَالَتْ هَذِهِ الْعِلَّةُ.

(١) الهداية (ص: ٩٣)، والروایتین والوجهین (١/ ١٦٠)، والمغني (٢/ ٥٣٣).

(٢) الحاوي الكبير (٢/ ٢٧٤)، والمجموع (٤/ ١٦٨).

(٣) الاختيارات العلمية (٥/ ٣٤٥).

(٤) المختارات الجلية [المطبوع ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات الشيخ السعدي] (١٢/ ١١٦).

(٥) مجموع فتاوى ساحة الشيخ ابن باز (١١/ ٢٨٨).

(٦) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب إسلام عمرو بن عبسة، رقم (٨٣٢)، من حديث

وَيَدُلُّ لَذَلِكَ أَيْضًا الْقَاعِدَةُ الْمَعْرُوفَةُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ، أَنَّ الْعَامَّ الْمَحْفُوظَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْعَامِّ الْمَخْصُوصِ، فَقَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ»^(١) هَذَا عَامٌّ فِي أَيِّ وَقْتٍ، فَهُوَ عَامٌّ مُحْفُوظٌ، وَلَيْسَ بِمَخْصُوصٍ. يَعْنِي: لَيْسَ هُنَاكَ دَلِيلٌ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَإِنَّهُ يَجْلِسُ وَلَا يُصَلِّي؛ إِذَنْ: هُوَ عَامٌّ مُحْفُوظٌ، وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ» هَذَا عَامٌّ لَكِنَّهُ مَخْصُوصٌ بِقَضَاءِ الْفَرَائِضِ هَذَا أَوَّلًا، فَإِذَا نَسِيتَ صَلَاةَ فَرِيضَةٍ وَذَكَرْتَهَا بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَقَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ فَصَلَّاهَا.

ثَانِيًا: مَخْصُوصٌ بِإِعَادَةِ الْجَمَاعَةِ؛ إِذَا صَلَّيْتَ الصُّبْحَ ثُمَّ دَخَلْتَ مَسْجِدًا وَوَجَدْتَهُمْ يُصَلُّونَ فَصَلِّ مَعَهُمْ.

ثَالِثًا: مَخْصُوصٌ بِرَكَعَتَيِ الطَّوَافِ، إِذَا طُفَّتَ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ وَلَوْ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ.

فَيَكُونُ عُمُومُ قَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ...» مُقَدَّمٌ عَلَى عُمُومِ قَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ» وَعَلَيْهِ إِذَا دَخَلْتَ الْمَسْجِدَ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ وَقَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ فَلَا تَجْلِسُ حَتَّى تُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ؛ لِأَنَّ أَحَادِيثَ النَّوَافِلِ ذَاتِ الْأَسْبَابِ الْمُعَيَّنَةِ عَامَّةٌ مُحْفُوظَةٌ، وَأَحَادِيثُ النَّهْيِ عَامَّةٌ مَخْصُوصَةٌ بِعِدَّةٍ مُخَصَّصَاتٍ، وَالْعَامُّ الْمَحْفُوظُ غَيْرُ الْمَخَصَّصِ أَقْوَى مِنَ الْعَامِّ الَّذِي يُخَصَّصُ، حَتَّى إِنَّ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الْأُصُولِيِّينَ، قَالَ: إِنَّ النَّصَّ الْعَامَّ إِذَا خُصَّصَ بَطَلَتْ دَلَالَتُهُ

(١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى، رقم (١١٦٣)، ومسلم: كتاب

صلاة المسافرين، باب استحباب تحية المسجد، رقم (٧١٤)، من حديث أبي قتادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

عَلَى الْعُمُومِ^(١)، مُعَلَّلًا قَوْلُهُ هَذَا بِأَنَّ الْعَامَّ إِذَا خُصَّصَ فَهُوَ قَرِينَةٌ عَلَى أَنَّ عُمُومَهُ غَيْرُ مُرَادٍ، فَيُحْمَلُ عَلَى أَقَلِّ مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ الْأَسْمُ، وَيَكُونُ حُكْمُهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ حُكْمَ الْمُطْلَقِ لَا حُكْمَ الْعَامِّ، وَلَكِنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ الْعَامَّ إِذَا خُصَّصَ يَبْقَى عَلَى عُمُومِهِ، فِيمَا عدا التَّخْصِيسَ.

مَسْأَلَةٌ: الَّذِينَ يَقُولُونَ بَعْدَ الصَّلَاةِ مُطْلَقًا بَعْدَ الصُّبْحِ وَالْعَصْرِ، يَسْتَدِلُّونَ بِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «لَا صَلَاةَ»؛ لِأَنَّهَا عَلَى الْعُمُومِ، وَلَكِنَّكُمْ اسْتَشَيْتُمْ أَشْيَاءَ كَثِيرَةً حَتَّى أَنْتُمْ لَمْ تُطَبِّقُوا مِنَ الْحَدِيثِ إِلَّا الشَّيْءَ الْقَلِيلَ؛ فَيَقُولُونَ: إِنَّ الْحَدِيثَ الْعَامَّ أَصْبَحَ لَا فَائِدَةَ مِنْهُ؟

الْجَوَابُ: نَقُولُ: هَذَا عَامٌّ أُرِيدَ بِهِ الْخُصُوصُ مِنَ الْأَصْلِ؛ لِأَنَّ الْعَامَّ يُرَادُ بِهِ الْخُصُوصُ، وَهَذَا مَوْجُودٌ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَفِي الْقُرْآنِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، النَّاسُ كُلُّهُمْ قَالُوا لَهُمْ، وَهَلْ كُلُّ النَّاسِ جَمَعُوا لَهُمْ؟! بِالطَّبَعِ لَا.

وَنَحْنُ نَقُولُ: أَصْلًا هَذَا الْعُمُومُ غَيْرُ وَارِدٍ، وَأَنْ مَعْنَى الْحَدِيثِ: لَا صَلَاةَ تَطَوُّعٍ بِلَا سَبَبٍ؛ فَيَكُونُ عَامًّا أُرِيدَ بِهِ الْخَاصُّ، ثُمَّ إِنَّ الْعُلَمَاءَ يَسْتَعْمِلُونَ مِثْلَ هَذَا؛ مِثْلَ مَنْ قَالُوا بَعْدَ جَوَازِ قَضَاءِ رَمَضَانَ عَنِ الْمَيِّتِ، فَقَدْ حَمَلُوا قَوْلَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ؛ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ»^(٢)، عَلَى النَّذْرِ، مَعَ أَنَّ النَّذَرَ بِالنِّسْبَةِ لِصِيَامِ الْفَرَضِ أَقَلُّ، وَالْأَكْثَرُ وَقَوْعًا أَنْ يَمُوتَ الْإِنْسَانُ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ مِنْ رَمَضَانَ، وَرَبَّمَا

(١) شرح مختصر الروضة (٢/ ٥٢٤)، ومجموع الفتاوى (٢٣/ ١٩٢).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب من مات وعليه صوم، رقم (١٩٥٢)، ومسلم: كتاب الصيام،

باب قضاء الصيام عن الميت، رقم (١١٤٧)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

يَمُوتُ الْإِنْسَانُ وَلَمْ يُنْذَرْ نَذْرًا وَاحِدًا، فَكَيْفَ نَحْمِلُ: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ» عَلَى النَّذْرِ مَعَ أَنَّ الْفَرِيضَةَ أَكْثَرُ بِكَثِيرٍ، وَرُبَّمَا النَّذْرُ لَا يَقَعُ مِنَ الْإِنْسَانِ؟!

فَعَلَى كُلِّ حَالٍ: قَوْلُهُ: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ» إِنْ حَمَلْنَاهَا عَلَى الْعُمُومِ وَاسْتَشْنَيْنَا مَا دَلَّتِ السُّنَّةُ عَلَى اسْتِثْنَائِهِ فَلَا غَرَوْ فِي ذَلِكَ، وَكَمْ مِنْ لَفْظٍ دَلَّ عَلَى الْعُمُومِ وَحَمَلَهُ النَّاسُ عَلَى أَقَلِّ مَا يَكُونُ، وَإِنْ حَمَلْنَاهُ عَلَى الْعَامِّ الَّذِي أُريدَ بِهِ الْخُصُوصُ فَلَا غَرَابَةَ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْعَامَّ قَدْ يُرَادُّ بِهِ الْخُصُوصُ.

وَالْخُلَاصَةُ: أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ، وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ»، مَخْصُوصٌ بِمَا إِذَا صَلَّى صَلَاةً لَهَا سَبَبٌ، فَإِنَّهُ لَا نَهْيَ عَنْهَا.

مَسْأَلَةٌ: فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَوْلُهُ ﷺ: «لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ الطَّعَامِ»^(١). قُلْنَا: لَا صَلَاةَ كَامِلَةً، وَحَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَوْلُهُ ﷺ: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ»، قُلْنَا بِتَحْرِيمِ الْأَمْرِ، أَيِ: النَّهْيِ عَامٌّ، فَمَا سَبَبُ اخْتِلَافِ الْحُكْمِ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ مَعَ أَنَّ اللَّفْظَ مُشْتَرَكٌ، وَجَاءَتِ النَّكْرَةُ فِي سِيَاقِ النَّهْيِ فِي كِلَيْهِمَا؟

الْجَوَابُ: الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ قَوْلَهُ: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ... لَا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ»، نَهْيٌ لِلصَّلَاةِ نَفْسِهَا، وَأَمَّا: «لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ الطَّعَامِ»، فَهُوَ نَهْيٌ مُقَيَّدٌ، أَيِ: لَا صَلَاةَ مَعَ هَذِهِ الْحَالِ. وَمَنْ الْمَعْلُومُ أَنَّ هَذِهِ الْحَالَ لَا تُتَنَافَى أَصْلَ الصَّلَاةِ، وَإِنَّمَا تُتَنَافَى كَمَا لَ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ حَضْرَةَ الطَّعَامِ تُوجِبُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُشَوِّشَ ذَهْنَهُ، فَيَنْشَغَلَ عَنْ حُضُورِ قَلْبِهِ فِي الصَّلَاةِ؛ فَلِهَذَا قُلْنَا: إِنَّ النَّهْيَ هُنَاكَ لِلْكَمَالِ، وَهُنَا نَهْيٌ لِلصَّحَّةِ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب كراهة الصَّلَاةِ بِحَضْرَةِ الطَّعَامِ، رقم (٥٦٠).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ هُنَاكَ وَقْتُ ثَالِثٍ نُهِينَا عَنْ الصَّلَاةِ فِيهِ؟

الْجَوَابُ: نَعَمْ، لَكِنْ لَمْ يَذْكُرْهُ الْمُؤَلِّفُ، وَهُوَ عِنْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ أَوْ عِنْدَ قِيَامِ الشَّمْسِ حَتَّى تَزُولَ، أَيْ: وَقَفَتْ فِي عَيْنِ الرَّائِي حَتَّى تَزُولَ، وَذَلِكَ قَبْلَ الزَّوَالِ بِنَحْوِ عَشْرِ دَقَائِقَ، أَوْ أَقَلٍّ؛ فَهَذَا أَيْضًا وَقْتُ نَهْيٍ، لَا يَجُوزُ فِيهِ أَنْ يَتَطَوَّعَ الْإِنْسَانُ بِالصَّلَاةِ، إِلَّا مَا كَانَ لَهُ سَبَبٌ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ.

فَأَوْقَاتُ النَّهْيِ إِذْنُ ثَلَاثَةٌ:

١- مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ إِلَى ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ قَدَرُ رُمْحٍ.

٢- عِنْدَ قِيَامِهَا فِي مُتْتَصِفِ النَّهَارِ حَتَّى تَزُولَ، وَذَلِكَ قُبَيْلَ أَذَانِ الظُّهْرِ بَعَشْرِ دَقَائِقَ.

٣- مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ.

وَلَكِنْ لَوْ قَالَ قَائِلٌ: هَلِ الْمُعْتَبَرُ صَلَاةُ النَّاسِ أَوْ صَلَاةُ الشَّخْصِ نَفْسِهِ؟

فَالْجَوَابُ: الْمُعْتَبَرُ صَلَاةُ الشَّخْصِ نَفْسِهِ، فَلَوْ فُرِضَ أَنَّ النَّاسَ صَلَّوْا الْعَصْرَ وَأَنْتَ لَمْ تُصَلِّ، فَإِنَّ وَقْتَ النَّهْيِ فِي حَقِّكَ لَمْ يَدْخُلْ، وَلَوْ فُرِضَ أَنَّكَ صَلَّيْتَ قَبْلَ النَّاسِ، فَإِنَّ وَقْتَ النَّهْيِ فِي حَقِّكَ يَدْخُلُ وَإِنْ لَمْ يُصَلِّ النَّاسُ.



٦٣ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جَاءَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ فَجَعَلَ يَسُبُّ كُفَّارَ قُرَيْشٍ، وَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا كِدْتُ أَصِلِّيَ الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَاللَّهِ مَا صَلَّيْتُهَا». قَالَ: فَقُمْنَا إِلَى بَطْحَانَ، فَتَوَضَّأَ لِلصَّلَاةِ، وَتَوَضَّأْنَا لَهَا، فَصَلَّى الْعَصْرَ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ صَلَّى بَعْدَهَا الْمَغْرِبَ»^(١).

الشرح

هَذَا الْحَدِيثُ شَبِيهُ بِحَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ السَّابِقِ^(٢)، وَحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٣): أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَبَسَهُ الْمُشْرِكُونَ عَنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ وَلَمْ يُصَلِّهَا إِلَّا بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، لَكِنَّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ زِيَادَةٌ، وَهِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الْعَصْرَ أَوَّلًا ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرِبَ ثَانِيًا، فَتُسْتَفِيدُ مِنْهُ التَّرْتِيبُ، أَيْ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ فَائِتَةٌ فَإِنَّهُ يَبْدَأُ بِهَا قَبْلَ الْحَاضِرَةِ، وَإِذَا كَانَ عَلَيْهِ عِدَّةُ صَلَوَاتٍ فَائِتَةٌ فَإِنَّهُ يُرَتِّبُهَا، فَمَثَلًا لَوْ نَامَ الْإِنْسَانُ عَنْ صَلَاةِ يَوْمٍ كَامِلٍ، عَنِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ، فَإِنَّهُ يَبْدَأُ بِالظُّهْرِ ثُمَّ الْعَصْرِ، ثُمَّ الْمَغْرِبِ، ثُمَّ الْعِشَاءِ، فَلَوْ أَخْلَلَ بِهَذَا

(١) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب من صلى بالناس جماعة بعد ذهاب الوقت، رقم (٥٩٦)، ومسلم: كتاب المساجد، باب الدليل لمن قال الصلاة الوسطى هي صلاة العصر، رقم (٦٣١).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب الدُّعاء على المُشْرِكِينَ، رقم (٦٣٩٦)، ومسلم: كتاب المساجد، باب التغليظ في تفويت صلاة العصر، رقم (٦٢٧). وسبق برقم (٥٥).

(٣) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب الدليل لمن قال الصلاة الوسطى هي صلاة العصر، رقم (٦٢٨). وسبق برقم (٥٦).

التَّرتِيبِ فَإِنْ كَانَ عَالِيًا بوجوب التَّرتِيبِ، فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ مِنْهُ إِلَّا الصَّلَاةُ الْأُولَى فَقَطْ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ عَالِمٍ، فَإِنَّهُ يَصِحُّ وَلَوْ كَانَ غَيْرَ مُرتَّبٍ.

مِثَالُ ذَلِكَ: رَجُلٌ نَامَ عَنِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ أَوْ الْأَرْبَعِ ثُمَّ اسْتَيْقَظَ فَصَلَّى الْعِشَاءَ ثُمَّ الْمَغْرِبَ ثُمَّ الْعَصْرَ ثُمَّ الظُّهْرَ، إِنْ كَانَ عَالِيًا بوجوب التَّرتِيبِ فَالَّذِي يَصِحُّ مِنْهُ هُوَ قِضَاءُ الظُّهْرِ فَقَطْ - لِأَنَّهَا أَوَّلُ الْفَوَائِتِ - وَإِنْ كَانَ جَاهِلًا فَإِنَّ جَمِيعَ الصَّلَوَاتِ الْأَرْبَعِ تَصِحُّ، وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ نَاسِيًا، فَصَلَّى مَثَلًا الْعِشَاءَ نَاسِيًا أَنْ عَلَيْهِ الْمَغْرِبَ وَالْعَصْرَ وَالظُّهْرَ فَإِنَّ صَلَاتَهُ تَصِحُّ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «قَدْ فَعَلْتُ»^(١).

وَقَوْلُهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «فَقُمْنَا إِلَى بُطْحَانَ»، وَبُطْحَانٌ وَادٍ مَعْرُوفٌ فِي الْمَدِينَةِ، وَيُعْرَفُ بِهَذَا الْأَسْمِ إِلَى الْآنَ: وَادِي بُطْحَانَ.

مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: جَوَازُ سَبِّ الْكُفَّارِ؛ لِأَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَبَّهُمْ وَأَقْرَهُ النَّبِيَّ ﷺ، بَلْ إِنَّ الرَّسُولَ دَعَا عَلَيْهِمْ، كَمَا سَبَقَ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ: جَوَازُ أَنْ يَخْلِفَ الْإِنْسَانُ دُونَ أَنْ يُسْتَحْلَفَ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «وَاللَّهُ مَا صَلَّيْتُهَا»، وَالْقَائِلُ هُوَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُسَلِّيَ غَيْرَهُ، فَيَذْكُرُ لَهُ الْفِعْلَ الَّذِي كَانَ نَادِمًا عَلَيْهِ، وَيَقُولُ: حَصَلَ لِي مِثْلُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ فِي تَسْلِيَتِهِ لِلْإِنْسَانِ طُمَأْنِينَةً لِحَاطِرِهِ، وَتَسْهِيلًا

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان أنه سبحانه وتعالى لم يكلف إلا ما يطاق، رقم (١٢٦)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

لِلْمُصِيبَةِ عَلَيْهِ؛ لِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «وَاللَّهُ مَا صَلَّيْتَهَا».

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: التَّرْتِيبُ بَيْنَ الصَّلَوَاتِ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى الْعَصْرَ، ثُمَّ صَلَّى بَعْدَهَا الْمَغْرِبَ.

وقد وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ أَنَّهُ صَلَّى قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وَلَا مُعَارَضَةً؛ لِأَنَّ أَيَّامَ الْحَنْدَقِ كَانَتْ كَثِيرَةً، فَرُبَّمَا يَكُونُ فِي يَوْمٍ صَلَّاهَا قَبْلَ الْغُرُوبِ، وَفِي يَوْمٍ آخَرَ صَلَّاهَا بَعْدَ الْغُرُوبِ.

الْفَائِدَةُ الْخَامِسَةُ: أَنَّ صَلَاةَ الْجَمَاعَةِ مَشْرُوعَةٌ فِي الْفَوَائِتِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُمْ تَوَضَّعُوا وَصَلَّوْا جَمِيعًا؛ إِذْ مِنَ الْمُسْتَبْعَدِ أَنْ يَتَوَضَّعُوا جَمِيعًا مِنَ الْوَادِي ثُمَّ يُصَلِّي كُلُّ وَاحِدٍ وَحْدَهُ؛ وَعَلَى هَذَا فَيُشْرَعُ فِي قَضَاءِ الْفَوَائِتِ أَنْ تَكُونَ جَمَاعَةً، وَهَذَا أَيْضًا ثَبَّتَ بِهِ السُّنَّةُ ثُبُوتًا لَا شَكَّ فِيهِ، كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ نَامُوا عَنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ فَإِنَّهُمْ صَلَّوْهَا جَمَاعَةً^(١).

وَلَكِنْ هَلْ تُصَلَّى جَهْرًا إِذَا كَانَتْ جَهْرِيَّةً، أَوْ إِنْ قَضَاهَا فِي النَّهَارِ قَرَأَ بِهَا سِرًّا، وَإِنْ قَضَاهَا فِي اللَّيْلِ قَرَأَ بِهَا جَهْرًا؟ الصَّحِيحُ أَنَّهَا حَسَبَ الصَّلَاةِ الْمَقْضِيَّةِ، فَإِنْ كَانَ يَقْضِي صَلَاةً جَهْرِيَّةً جَهْرًا فِي الْقَضَاءِ، وَإِنْ كَانَ يَقْضِي صَلَاةً سِرِّيَّةً أَسَرَّ فِي الْقَضَاءِ، فَإِذَا نَامَ عَنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ وَلَمْ يَسْتَيْقِظْ إِلَّا بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَصَلَّاهَا جَمَاعَةً، فَإِنَّهُ يُسَرُّ بِهَا، وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ، نَامَ عَنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَلَمْ يَسْتَيْقِظْ إِلَّا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَكَانَ مَعَهُ جَمَاعَةٌ، وَصَلَّوْا الصَّلَاةَ فَإِنَّهُمْ يَجْهَرُونَ بِهَا، هَكَذَا جَاءَتْ

(١) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب الأذان بعد ذهاب الوقت، رقم (٥٩٥)، ومسلم:

كتاب المساجد، باب قضاء الصلاة الفائتة، رقم (٦٨١).

السُّنَّةُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ نَامُوا عَنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ فَاسْتَيْقَظُوا بَحْرًا الشَّمْسِ، فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنْ يُصَلُّوا الصَّلَاةَ، فَأَمَرَ بِأَلَّا فَأَذَّنَ، ثُمَّ صَلَّوْا سُنَّةَ الْفَجْرِ، ثُمَّ صَلَّوْا الْفَجْرَ، يُجَهَّرُ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ، فَذَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْقَضَاءَ مِثْلُ الْأَدَاءِ؛ وَلِهَذَا مِنَ الْعِبَارَاتِ الْمُقَرَّرَةِ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ: الْقَضَاءُ يَحْكِي الْأَدَاءَ، أَي: يُشَابِهُهُ وَيُمَاثِلُهُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا جَاءَ شَخْصٌ وَقَدْ فَاتَتْهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ وَوَجَدَ أَنَا سَا يُصَلُّونَ صَلَاةَ الْمَغْرِبِ فَهَلْ يَدْخُلُ مَعَهُمْ؟

فَالْجَوَابُ: نَعَمْ، يَدْخُلُ مَعَهُمْ بِنِيَّةِ الْعَصْرِ، فَإِذَا صَلَّى ثَلَاثًا وَسَلَّمَ الْإِمَامُ، قَامَ وَأَتَى بِالرَّابِعَةِ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ الرَّاجِحَ أَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يُصَلِّيَ صَلَاةَ خَلْفَ مَنْ يُصَلِّيَ صَلَاةَ أُخْرَى، أَي: يُصَلِّيَ الْعَصْرَ مَعَهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ الْمَغْرِبَ، وَإِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ أَتَى بِمَا بَقِيَ عَلَيْهِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا دَخَلَ جَمَاعَةٌ وَالْإِمَامُ يُصَلِّيَ صَلَاةَ التَّرَاوِيحِ، فَهَلْ يَدْخُلُونَ مَعَ الْإِمَامِ أَمْ يُصَلُّونَ وَخَدَّهُمْ جَمَاعَةٌ؟

فَالْجَوَابُ: إِذَا كَانَ الْمَسْجِدُ ضَيِّقًا يَظْهَرُ فِيهِ التَّصَادُّمُ بَيْنَ الْجَمَاعَتَيْنِ؛ فَإِنَّ الْأَوَّلَى أَنْ يَدْخُلُوا مَعَ الْإِمَامِ، وَإِنْ كَانَ الْمَسْجِدُ وَاسِعًا، بَحِثُ يَنْعُدُونَ، وَلَا يَظْهَرُ تَصَادُّمٌ بَيْنَ صَلَاتِهِمْ وَصَلَاةِ الْإِمَامِ؛ فَإِنَّهُمْ يُصَلُّونَ جَمَاعَةً أَوَّلًا، يَعْنِي: صَلَاةَ الْفَرِيضَةِ، ثُمَّ يَدْخُلُونَ مَعَ الْإِمَامِ.



بَابُ فَضْلِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ وَوُجُوبِهَا



قد يقول قائل: هذه الترجمة متناقضة، كيف يقول: باب فضل، ثم يقول: وجوب؟ والمعروف أن الفضل للاستحباب، والاستحباب منافع للوجوب، فيقال: إن المؤلف أراد بـ«فضل» أي: ثواب الجماعة، والثواب لا ينافي الوجوب.

وأما قوله: «ووجوبها»، فيريد به أن صلاة الجماعة واجبة على الرجال لا على النساء، والواجب هو الذي إذا تركه الإنسان استحق العقوبة، وإذا فعله استحق المثوبة.

وهنا سؤال: أيهما أفضل الواجب أم التطوع؟

الجواب: الواجب أحب إلى الله من التطوع، والدليل: ما جاء في الحديث القدسي أن الله تعالى قال: «ما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إلي مما افترضته عليه»^(١). والتعليل: أنه لو لا أهميته ما أوجبه الله؛ لأن الإيجاب تكليف وإلزام، فلو لا أنه مهم ما كلف العباد ولا ألزموا به.

والجماعة شرعاً هنا تطلق على اثنين فصاعداً، أي: الرجل مع الرجل يقال عنها: جماعة.

وعليه فلو قال قائل: ما العدد الذي تنعقد به الجماعة؟

(١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب التواضع، رقم (٦٥٠٢)، من حديث أبي هريرة (رضي الله عنه).

فالجواب: أنها تنعقد باثنين فأكثر، والدليل قوله ﷺ: «صلاة الجماعة تفضل على صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة»، فجعل الفرد وهو الواحد مقابل الجماعة، ولأن الرسول ﷺ صلى بأبن عباس رضي الله عنهما وحده، وصلى بأبن مسعود رضي الله عنه وحده وحده، وصلى بحذيفة رضي الله عنه وحده؛ بينما الجماعة في اللغة العربية تكون ثلاثة فأكثر.

وقوله: «صلاة الجماعة» من باب إضافة الشيء إلى نوعه، أي: الصلاة التي تكون جماعة، «ووجوبها»، أي: باب وجوبها، فبدأ بالفضل؛ حثاً للنفس، وذكر الوجوب تحذيراً من الإضاعة، فصلاة الجماعة فيها فضل، وتركها فيه وزر؛ لأنها من الواجبات، وقد اتفق العلماء رحمهم الله على جميع أصناف مذاهبيهم أنها من الأمور المشروعة، وأنها من أجل الطاعات، وأفضل القربات، ولم يقل أحد منهم إن تركها وفعلها سواء، لكن اختلافهم في وجوبها وعدمه على النحو التالي:

القول الأول: ذهب قوم من العلماء أن الجماعة شرط لصحة الصلاة، وأن من صلى منفرداً بلا عذر؛ فصلاته باطلة.

وعلموا ذلك بأن صلاة الجماعة واجبة، وترك الواجب عمداً مبطل للعبادة، كما لو ترك الإنسان التشهد عمداً فإن صلاته تبطل، وإلى هذا ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية، وابن عقيل من أصحاب الإمام أحمد، وهو رواية عن الإمام أحمد -رحمهم الله جميعاً-^(١)؛ فصلاة الإنسان في بيته بلا عذر منفرداً باطلة، وهذا أشد المذاهب.

(١) الاختيارات العلمية [المطبوع مع الفتاوى الكبرى] (٥/ ٣٤٦).

الْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّهَا فَرَضُ عَيْنٍ، أَيْ وَاجِبَةٌ وَجُوبًا عَيْنِيًّا عَلَى كُلِّ ذَكَرٍ، وَإِذَا صَلَّى مُنْفَرِدًا فَصَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ مَعَ الْإِثْمِ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُؤَلِّفُ بِقَوْلِهِ: «وَوُجُوبُهَا»، وَهُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ^(١)، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُتَخَلَّفَ عَنْهَا، وَلَكِنَّ مَنْ تَرَكَهَا بِلَا عُذْرٍ فَصَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الرَّاجِحُ كَمَا سَيَتَّبِعُ مِنَ الْحَدِيثَيْنِ التَّالِيَيْنِ.

الْقَوْلُ الثَّالِثُ: أَنَّهَا فَرَضُ كِفَايَةٍ إِذَا قَامَ بِهَا مَنْ يَكْفِي وَأُقِيمَتْ فِي الْمَسَاجِدِ، فَهِيَ عَلَى مَنْ سِوَى الَّذِينَ أَقَامُوهَا سُنَّةٌ وَلَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ، وَهَذَا الْقَوْلُ وَإِنْ كَانَ لَهُ وَجْهٌ مِنَ النَّظَرِ لَكِنَّهُ ضَعِيفٌ؛ لِمَا سَيَأْتِي فِي الْأَحَادِيثِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

الْقَوْلُ الرَّابِعُ: أَنَّهَا سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ^(٢)، لَكِنْ مَعَ ذَلِكَ يَقُولُ: إِنَّ تَارِكَ السُّنَّةِ الْمُؤَكَّدَةِ آثِمٌ؛ وَعَلَيْهِ فَلَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهَا فَرَضُ عَيْنٍ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ تَارِكَ السُّنَّةِ آثِمًا فَهَذَا هُوَ تَارِكُ الْوَاجِبِ.

الْقَوْلُ الْخَامِسُ: أَنَّهَا سُنَّةٌ لَا يَأْتُمُ الْإِنْسَانُ بِتَرْكِهَا، وَهَذَا أَوْضَعُ الْأَقْوَالِ؛ لِأَنَّ النُّصُوصَ تَرُدُّ عَلَيْهِ.

وَالْقَوْلُ الرَّاجِحُ: أَنَّهَا فَرَضُ عَيْنٍ، لَكِنْ تَصِحُّ الصَّلَاةُ بِدُونِهَا مَعَ الْإِثْمِ، وَهَذَا هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقَوْلِ بِأَنَّهَا شَرْطٌ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّهَا شَرْطٌ يَقْتَضِي إِذَا تَرَكَهَا الْإِنْسَانُ بِلَا عُذْرٍ فَصَلَاتُهُ بَاطِلَةٌ، وَسَيَأْتِي مَعَنَا الدَّلِيلُ.



(١) الهداية (ص: ٩٤)، والمغني (٣/ ٥)، وشرح منتهى الإرادات (١/ ٢٥٩)، وكشاف القناع (١/ ٤٥٤).

(٢) مختصر القدوري (ص: ٢٩)، والهداية في شرح البداية (١/ ٥٦).

٦٤ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً»^(١).

الشرح

قَوْلُهُ: «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا»، نَقُولُ: (عَنْهُمَا)؛ لِأَنَّ الْابْنَ وَأَبَاهُ كَانَا صَحَابِيَيْنِ، وَيُنْبَغِي لِلطَّالِبِ أَنْ يَفْهَمَ هَذَا، أَمَّا إِذَا كَانَ الرَّاوي صَحَابِيًّا دُونَ أَبِيهِ قِيلَ: «رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ».

وقَوْلُهُ: «عُمَرُ» مُضَافٌ إِلَيْهِ، مَجْرُورٌ بِالْفَتْحَةِ؛ لِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعَلَمِيَّةِ وَالْعَدْلِ، أَيِ: الْعَدْلِ الصَّرْفِيِّ، فَأَصْلُ عُمَرَ: عَامِرٌ، وَعَلَيْهِ، فَكُلُّ مَا كَانَ عَلَى وَزْنِ فُعَلٍ مِنْ وَصْفٍ أَوْ مِنْ عِلْمٍ؛ فَإِنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ، إِمَّا لِلْعَلَمِيَّةِ وَالْعَدْلِ، مِثْلُ: زُفَرَ: اسْمُ رَجُلٍ، وَزُحَلٍ: اسْمُ نَجْمٍ، وَإِمَّا لِلْوَصْفِيَّةِ وَالْعَدْلِ، مِثْلُ: أُخِرَ.

وقَوْلُهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً»، «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ» مُبْتَدَأٌ، وَ«أَفْضَلُ» خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، وَقَوْلُهُ: «مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ» أَيِ: الْمُصَلِّي وَحْدَهُ مُنْفَرِدًا؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ»؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ يُعْرَفُ مَعْنَاهُ بِمَعْرِفَةِ مُقَابِلِهِ، أَيْ أَنَّ الْكَلِمَةَ قَدْ لَا تُفْهَمُ مِنْ تَرْكِيبِهَا وَلَكِنْ مِنْ ذِكْرِ مَا يُقَابِلُهَا، وَهَذِهِ مِنْ قَوَاعِدِ التَّفْسِيرِ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَنْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ أَنْفِرُوا جَمِيعًا﴾ [النساء: ٧١]، فَمَعْنَى ﴿ثُبَاتٍ﴾ مُنْفَرِدِينَ، وَعُرِفَتْ مِنْ ذِكْرِ مُقَابِلِهَا؛ حَيْثُ قَالَ: ﴿أَنْفِرُوا جَمِيعًا﴾.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب فضل صلاة الجماعة، رقم (٦٤٥)، ومسلم: كتاب المساجد، باب فضل صلاة الجماعة وبيان التشديد في التخلف عنها، رقم (٦٥٠).

وقوله: «بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً»، كَثُرَ كَلَامُ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي مَعْنَى الدَّرَجَةِ، وَعِنْدِي أَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا إِشْكَالٌ إِطْلَاقًا؛ لِأَنَّهُ -مَثَلًا- إِذَا قَدَرْنَا صَلَاةَ الْفَرْدِ فِيهَا أَجْرُ وَاحِدٍ؛ فَيَكُونُ فِي الْجَمَاعَةِ سَبْعٌ وَعِشْرُونَ دَرَجَةً، وَإِذَا كَانَتْ دَرَجَةُ الْفَرْدِ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى فِي مِيزَانٍ؛ فَهَذِهِ تَزِيدُ عَلَيْهَا سَبْعًا وَعِشْرِينَ مَرَّةً، وَلَا إِشْكَالَ فِي ذَلِكَ، وَلَا حَاجَةَ أَنْ نَقُولَ: مَا هِيَ الدَّرَجَةُ؟ وَهَلْ هِيَ عَالِيَةٌ أَوْ نَازِلَةٌ؟

وِبِنَاءٍ عَلَى ذَلِكَ: فَلَوْ كَانَ الْإِنْسَانُ إِذَا صَلَّى وَخَدَهُ صَلَاةً خُشُوعٍ، وَحُضُورِ قَلْبٍ، وَاتِّبَاعٍ لِلسُّنَّةِ، وَإِيمَانٍ كَامِلٍ، ثُمَّ صَلَّى بِهَذِهِ الصِّفَةِ مَعَ الْجَمَاعَةِ؛ صَارَتْ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلَ بِاعْتِبَارِ صَلَاةِ الْفَرْدِ، وَلَوْ صَلَّاهَا مَعَ الْجَمَاعَةِ بِدُونِ خُشُوعٍ، وَلَا طُمَأْنِينَةٍ كَامِلَةٍ، فَلَا تَكُونُ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ هَذِهِ أَفْضَلَ مِنْ صَلَاةِ الْفَرْدِ بِالصِّفَةِ الْأُولَى بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً، لَكِنْ نَقُولُ: مَتَى كَانَتْ دَرَجَةُ الْفَرْدِ كَذَا؛ فَدَرَجَةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْهَا بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ.

فَتَكُونُ الْوَاحِدَةُ عَنْ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ، وَإِذَا كَانَتْ الْحَسَنَةُ بَعِشْرٍ أَمْثَالِهَا يَكُونُ ثَوَابُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ مِثَّتَيْنِ وَسَبْعِينَ حَسَنَةً، وَلَوْ صَلَّيْتَ وَخَدَكَ لَكَانَتْ عَشْرُ حَسَنَاتٍ فَقَطْ، فَالرَّبْحُ عَظِيمٌ جَدًّا.

وَنَحْنُ نُشَاهِدُ أَنَّ النَّاسَ فِي الدُّنْيَا لَوْ قِيلَ لِأَحَدِهِمْ: إِنَّكَ إِذَا حَمَلْتَ بِضَاعَتَكَ لِمَسِيرَةِ شَهْرِ رَبِخَتِ الْعَشْرَةُ عِشْرِينَ، فَإِنَّهُ يُسَافِرُ وَلَوْ بَعْدَ السَّفَرِ، بَيْنَمَا هَذَا فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ تَرْبِحُ الْوَاحِدَةُ سَبْعًا وَعِشْرِينَ، وَمَعَ ذَلِكَ نَجِدُ التَّكَاسُلَ الْعَظِيمَ عَنْ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ. إِضَافَةً إِلَى أَنَّ الرِّبْحَ الَّذِي يَكُونُ فِي الدُّنْيَا لَيْسَ كَالرِّبْحِ الَّذِي يَكُونُ فِي الْآخِرَةِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِيمَا رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ عَنِ الْمُسْتَوْرِدِ بْنِ شَدَادٍ، قَالَ:

«لَمْ وَضِعْ سَوَاطِئُ أَحَدِكُمْ فِي الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا»^(١)، سُبْحَانَ اللَّهِ! مَوْضِعُ السَّوْطِ - وَالسَّوْطُ مِثْرٌ تَقْرِيبًا - خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، وَلَيْسَ الْمُرَادُ الدُّنْيَا الَّتِي أَنْتَ فِيهَا الْآنَ، بَلِ الدُّنْيَا مِنْ أَوَّلِهَا إِلَى آخِرِهَا.

وَلِهَذَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ۖ وَالْآخِرَةَ خَيْرٌ ۚ وَأَبْقَى﴾ [الأعلى: ١٦-١٧]، فَسَبْعٌ وَعِشْرُونَ دَرَجَةً لَيْسَتْ كَعَشْرَةٍ فِي الْمِئَةِ، أَوْ مِئَةٍ فِي الْمِئَةِ مِنْ أَرْبَاحِ الدُّنْيَا، بَلْ وَلَا مِثْلُهَا فِي الْمِئَةِ مِنْ أَرْبَاحِ الدُّنْيَا؛ لِأَنَّ أَرْبَاحَ الدُّنْيَا عُرْضَةٌ لِلزَّوَالِ وَالْفَنَاءِ، أَمَّا أَرْبَاحُ الْآخِرَةِ بَاقِيَةٌ، فَصَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: لِمَاذَا خَصَّ سَبْعًا وَعِشْرِينَ دَرَجَةً؟

فَالْجَوَابُ: الْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ، فَتَخْصِيصُ الشَّيْءِ بَعْدَ أَمْرٍ تَوْقِيفِيٍّ فِي غَالِبِ الْمَسَائِلِ؛ وَلِهَذَا لَوْ قَالَ قَائِلٌ: لِمَاذَا خَصَّ سَبْعًا وَعِشْرِينَ دَرَجَةً؟ قُلْنَا: وَلِمَاذَا جَعَلَ الصَّلَوَاتِ خَمْسًا؟ وَلِمَاذَا صَارَتِ الصَّلَوَاتُ سَبْعَ عَشْرَةَ رَكْعَةً وَلَمْ تَكُنْ عِشْرِينَ رَكْعَةً أَوْ ثَلَاثِينَ رَكْعَةً؟ لَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تُعَلَّلَ؛ لِأَنَّ عُقُوبَنَا قَاصِرَةٌ، فَكُونُهَا أَفْضَلُ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً لَا يُمْكِنُ أَنْ نُعَلَّلَ تَخْصِيصَ هَذَا الْعَدَدِ؛ لِأَنَّا قَاصِرُونَ عَنْ إِدْرَاكِهِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: اخْتَلَفَتِ الرُّوَايَاتُ فِي فَضْلِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ، جَاءَتْ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً، وَخَمْسٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً^(٢)، كَيْفَ يَكُونُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا؟

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب فضل رباط يوم في سبيل الله، رقم (٢٨٩٢)، من حديث سهل بن سعد الساعدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب فضل صلاة الجماعة رقم (٦٤٧)، ومسلم: كتاب المساجد، باب فضل صلاة الجماعة وبيان التشديد في التخلف عنها، رقم (٦٤٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فالجواب: الجَمْعُ بينهما سَهْلٌ جِدًّا، إِذَا قُلْتُ لَكَ: إِذَا أَحْضَرْتَ لِي الشَّيْءَ
الْفُلَانِيَّ أَعْطَيْتَكَ خَمْسًا وَعِشْرِينَ دِرْهَمًا، ثُمَّ قُلْتُ: إِذَا أَحْضَرْتَ الشَّيْءَ الْفُلَانِيَّ نَفْسَهُ
أَعْطَيْتَكَ سَبْعًا وَعِشْرِينَ دِرْهَمًا، فَلَيْسَ فِيهِ تَنَاقُضٌ، فَنَأْخُذُ بِالزَّائِدِ.

إِذَنْ: يَكُونُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بَيْنَ أَوَّلَا أَنْ التَّفَاضُلَ بِخَمْسٍ وَعِشْرِينَ
دَرَجَةً، ثُمَّ بَيْنَ ثَانِيًا أَنَّ التَّفَاضُلَ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً، يَعْنِي زَادَ النَّاسَ خَيْرًا، وَلَيْسَ
هُنَاكَ تَنَاقُضٌ، فَنَأْخُذُ بِالزَّائِدِ وَهُوَ سَبْعٌ وَعِشْرُونَ دَرَجَةً.

مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: مَشْرُوعِيَّةُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ.

وَجْهُ ذَلِكَ: إِثْبَاتُ الْفَضِيلَةِ لَهَا؛ لِأَنَّ إِثْبَاتَ الْفَضِيلَةِ يَعْنِي الْحَثَّ عَلَيْهَا؛ إِذْ إِنَّ
النَّبِيَّ ﷺ لَا يُرِيدُ مِنَّا أَنْ نَعْلَمَ أَنَّهَا فَاضِلَةٌ فَقَطْ، بَلْ يُرِيدُ مِنَّا أَنْ نَفْعَلَهُ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّ صَلَاةَ الْفَذِّ صَحِيحَةٌ.

وَجْهُ الدَّلَالَةِ: أَنَّ لَدَيْنَا مُفَضَّلًا، وَمُفَضَّلًا عَلَيْهِ، وَالْمُفَضَّلُ عَلَيْهِ هُنَا هِيَ صَلَاةُ
الْفَرْدِ، وَلَوْ كَانَتْ غَيْرَ صَحِيحَةٍ لَمْ يَكُنْ فِيهَا فَضْلٌ أَصْلًا؛ فَإِثْبَاتُ الْفَضْلِ لَصَلَاةِ
الْفَرْدِ مَعَ زِيَادَةِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ عَلَيْهَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا صَحِيحَةٌ؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ بَاطِلَةً
لَمْ يَكُنْ فِيهَا فَضْلٌ أَصْلًا، وَحِينَئِذٍ لَا تَصِحُّ الْمُقَاضَلَةُ؛ إِذْ إِنَّ التَّفْضِيلَ يَكُونُ بَيْنَ
شَيْئَيْنِ اتَّفَقَا فِي الْأَصْلِ، فَإِذَا قُلْتَ: فُلَانٌ أَقْوَى مِنْ فُلَانٍ. فَفِي كُلِّ مِنْهُمَا قُوَّةٌ لَكِنْ
أَحَدُهُمَا أَقْوَى. وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْنَا: صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ. فَفِي كُلِّ مِنْهُمَا
فَضْلٌ، لَكِنَّ الْجَمَاعَةَ أَفْضَلُ، وَحِينَئِذٍ يَدُلُّ الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّ فِي صَلَاةِ الْفَذِّ فَضْلًا
فَتَكُونُ صَحِيحَةً.

مَسْأَلَةٌ: ظَاهِرُ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَلَى جَوَازِ صَلَاةِ الْفَدَّ؛ لِأَنَّهُ جَاءَ عَلَى لَفْظِ «أَفْضَلُ»، وَهَذَا الْأِسْمُ عَلَى وَزْنِ أَفْعَلَ، وَتَدُلُّ عَلَى اشْتِرَاكِ الْفَاضِلِ وَالْمَفْضُولِ، فَمَا قَوْلُكُمْ فِي ذَلِكَ؟ وَهَلْ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ حُجَّةٌ لِمَنْ يَتَهَاوَنُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي جَمَاعَةٍ وَكَيْفَ تَرُدُّ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ اسْتِدْلَالُهُ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ؟

الْجَوَابُ: هَذَا الْحَدِيثُ لَا شَكَّ أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ صَلَاةِ الْفَدَّ، أَيِ: الَّذِي يَتَخَلَّفُ عَنِ الْجَمَاعَةِ؛ وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ ﷺ: «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَدَّ». وَمَنْ الْمَعْلُومُ بِمُقْتَضَى اللَّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ أَنَّ الْمَفْضَلَ وَالْمُفَضَّلَ عَلَيْهِ يَشْتَرِكَانِ فِي أَصْلِ الْوَصْفِ، فَإِذَا قُلْتُ: صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَدَّ، دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ فِي صَلَاةِ الْفَدَّ فَضْلًا، وَهُوَ كَذَلِكَ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ فِيهَا فَضْلٌ إِلَّا إِذَا كَانَتْ صَحِيحَةً.

فَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ صَلَّى مُنْفَرِدًا فَصَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ، فَلَا تَأْمُرُهُ بِالْإِعَادَةِ، فَيَكُونُ فِيهِ رَدُّ لِقَوْلِ حَبْرٍ مِنْ أَحْبَارِ الْأُمَّةِ وَهُوَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ^(١)، رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ يَرَى أَنَّ صَلَاةَ الْجَمَاعَةِ شَرْطٌ لَصِحَّةِ الصَّلَاةِ، وَأَنَّ مَنْ صَلَّى فَذَاا لَغَيْرِ عُدْرِ فَصَلَاتِهِ بَاطِلَةٌ غَيْرُ مَقْبُولَةٍ، وَغَيْرُ مُجْزِئَةٍ، وَهَذَا رِوَايَةٌ عَنْ إِمَامِ أَهْلِ السُّنَّةِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ^(٢)، وَلَكِنَّ الْحَقَّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ، فَإِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ صَلَّى فَذَاا فَصَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ، وَأَنَّ الْجَمَاعَةَ لَيْسَتْ شَرْطًا لَصِحَّةِ الصَّلَاةِ بَلْ هِيَ وَاجِبَةٌ، كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٣).

(١) الاختيارات العلمية (٣٤٦/٥).

(٢) المغني (٧/٣)، والمحرم (٩٢/١)، والفروع (٤٢٠/٢).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب فضل العشاء في الجماعة، رقم (٦٥٧)، ومسلم: كتاب المساجد، باب فضل صلاة الجماعة وبيان التشديد في التخلف عنها، رقم (٦٥١).
وسياقي برقم (٦٦).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: ذَكَرْنَا قَاعِدَةً وَهِيَ: أَنَّ مَنْ رَجَّحَ قَوْلًا عَلَى قَوْلٍ لَزِمَهُ شَيْئَانِ:
الْأَوَّلُ: دَلِيلُ التَّرْجِيحِ، وَالثَّانِي: الْجَوَابُ عَنْ دَلِيلِ الْمَعَارِضِ، فَمَا جَوَابُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ
ابْنِ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ؟

فَالْجَوَابُ: أَجَابَ عَنْهُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِأَنَّ هَذَا فِي حَقِّ الْمَعْذُورِ ^(١)، أَيْ أَنَّ صَلَاةَ الْجَمَاعَةِ
أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ الْمَعْذُورِ، بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً، فَحَمَلَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى الْمُصَلِّي
فَذَا بَعْذُرٍ.

وَلَكِنْ قَدْ نَقُولُ لَشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ:

أَوَّلًا: إِنَّ الْمَعْذُورَ إِذَا تَخَلَّفَ عَنِ الْجَمَاعَةِ وَكَانَ مِنْ عَادَتِهِ أَنْ يُصَلِّيَهَا فَإِنَّهُ يُكْتَبُ
لَهُ الْأَجْرُ كَامِلًا، كَمَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ: «إِذَا مَرَضَ الْعَبْدُ أَوْ سَافَرَ كُتِبَ لَهُ مَا كَانَ
يَعْمَلُ مُقِيمًا صَحِيحًا» ^(٢)، وَحِينَئِذٍ لَا يَظْهَرُ لِي جَوَابٌ عَنْ هَذَا الْجَوَابِ.

ثَانِيًا: قَدْ نَقُولُ فَيَمَنْ كَانَ مَعْذُورًا: إِنَّ صَلَاتَهُ وَحْدَهُ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهِ مَعَ
الْجَمَاعَةِ إِذَا كَانَ حُضُورُ الْجَمَاعَةِ يُؤَدِّي إِلَى الْمَشَقَّةِ وَالتَّعَبِ، وَعَدَمِ حُضُورِ الْقَلْبِ؛
فَلِهَذَا يَكُونُ جَوَابُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ جَوَابًا غَيْرَ صَحِيحٍ.

فَإِنْ قِيلَ: ثَبَتَ فِي السُّنَّةِ أَنَّ الْمَرْأَةَ الْحَائِضَ -وهي مَعْذُورَةٌ- أَنَّهَا نَاقِصَةٌ دِينًا ^(٣)،
أَلَا يُؤَيِّدُ هَذَا كَلَامَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ؟

(١) الاختيارات العلمية (٥/ ٣٤٦).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد، باب يكتب للمسافر مثل ما كان يعمل في الإقامة، رقم (٢٩٩٦)،
من حديث أبي موسى الأشعري رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب ترك الحائض الصوم، رقم (٣٠٤)، ومسلم: كتاب الإيمان،
باب بيان نقص الإيمان، رقم (٨٠)، من حديث أبي سعيد الخدري رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهُ.

قلنا: نعم، صحيح، لكنّها ليست محرّومة بل ناقصة دين؛ لأنّها لا تُصَلَّى ولا تصوم، وشيخ الإسلام هنا يقول: إنَّ مَنْ صَلَّى مُنْفَرِدًا مُحْرَمًا، وليس له أجر إطلاقًا.

فكلام شيخ الإسلام في هذه المسألة يُعَدُّ مِنْ هَفَوَاتِهِ، وَهَفَوَاتُهُ رَحْمَةُ اللَّهِ قَلِيلَةٌ جَدًّا، كَيْفَ يَقُولُ الرَّسُولُ ﷺ: «أَفْضَلُ» وهو يقول: ليس فيه فَضْلٌ؟!!

فالمقارنة بين شَيْئَيْنِ فِي فَضْلٍ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا قَدَرٌ مُشْتَرَكٌ إِلَّا إِذَا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى عَدَمِ ذَلِكَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَصْحَبُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا﴾ [الفرقان: ٢٤] أَخَذْنَا بِالْدَّلِيلِ؛ لِأَنَّ أَهْلَ النَّارِ لَيْسَ عِنْدَهُمْ خَيْرٌ يُطْلَقُ، وَكَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى يُخَاطَبُ خَصْمًا: ﴿وَاللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النمل: ٥٩] وَمَعْلُومٌ أَنَّ إِلَهَتَهُمْ لَيْسَ فِيهَا خَيْرٌ يُطْلَقُ.

أَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا ثُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [الجمعة: ٩] فَإِنَّ الْبَيْعَ هُنَا فِيهِ فَضْلٌ إِذَا بَاعَ الْإِنْسَانُ وَاشْتَرَى لِإِنْفَاقِ حَيَاتِهِ وَحَيَاةِ عِيَالِهِ فِيهِهَا فَضْلٌ، وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «السَّاعِي عَلَى الْأَرْمَلَةِ وَالْمَسْكِينِ كَالْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»^(١) أَوْ يُقَالُ: إِنَّ هَذَا مِنْ جِنْسِ ﴿وَاللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النمل: ٥٩] يَعْنِي: مَعْنَاهُ أَنَّهُمْ هُمْ يَطْنُونَ أَنَّ الْبَيْعَ خَيْرٌ وَلَكِنَّ هَذَا خَيْرٌ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب النفقات، باب فضل النفقة على الأهل، رقم (٥٣٥٣)، ومسلم: كتاب الزهد والرقائق، باب الإحسان إلى الأرملة والمسكين واليتيم، رقم (٢٩٨٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ نُجِيبُ عَنْ تَغْلِيلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ كُلَّ وَاجِبٍ فِي الْعِبَادَةِ إِذَا تَرَكَهُ الْإِنْسَانُ عَمْدًا بِلَا عُذْرٍ لَمْ تَصِحَّ الْعِبَادَةُ؟

فالجواب: الْوَاجِبُ وَاجِبَانِ:

الْأَوَّلُ: وَاجِبٌ فِي الْعِبَادَةِ، فَهُوَ مِنْهَا إِذَا تَرَكَهُ الْإِنْسَانُ عَمْدًا بِلَا عُذْرٍ بَطُلَتِ الْعِبَادَةُ.

الثَّانِي: وَاجِبٌ لِلْعِبَادَةِ، فَهُوَ خَارِجٌ عَنْهَا، إِذَا تَرَكَهُ الْإِنْسَانُ عَمْدًا لَمْ تَبْطُلِ الْعِبَادَةُ، لَكِنَّهُ آثَمُ لِتَرْكِهِ الْوَاجِبِ.

وَمِنْ ذَلِكَ: الْأَذَانُ، وَالْإِقَامَةُ، فَلَوْ صَلَّى الْإِنْسَانُ بِلَا أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ؛ فَصَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ حَتَّى وَإِنْ كَانُوا جَمَاعَةً، لَكِنَّهُمْ آثِمُونَ بِتَرْكِ الْوَاجِبِ.

لَكِنْ قَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: الْوُضُوءُ لِلصَّلَاةِ شَرْطٌ لِلْعِبَادَةِ، وَالشَّرْطُ لَا بُدَّ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْمَشْرُوطُ، كَدُخُولِ الْوَقْتِ، وَسِتْرِ الْعَوْرَةِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. (وَلَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ بِدُونِهَا) وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: إِنَّ صَلَاةَ الْجَمَاعَةِ شَرْطٌ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ.

فَنَقُولُ: لَكِنْ أَيْنَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ صَلَاةَ الْجَمَاعَةِ شَرْطٌ؟ ثُمَّ لِمَاذَا نُدَافِعُ عَنْ كَلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَلَا نُدَافِعُ عَنْ كَلَامِ الرَّسُولِ ﷺ؟ إِذَا كَانَ الرَّسُولُ ﷺ يَقُولُ: «أَفْضَلُ»، فَأَثْبَتَ فِي صَلَاةِ الْفَذِّ فَضْلًا، فَلَا حَاجَةَ. وَجَوَابُنَا عَنْ كَلَامِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ أَنْ نَقُولَ: هَذِهِ وَاجِبَةٌ لِلصَّلَاةِ وَلَيْسَتْ وَاجِبَةً فِيهَا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَشْكِلُ عَلَيَّ أَنْ مَنْ يَقُولُ بِقَوْلِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: إِنَّ هَذِهِ شَرْطٌ، وَلَسْتُ أَقُولُ بِأَنَّ صَلَاةَ الْجَمَاعَةِ وَاجِبَةٌ لِلصَّلَاةِ؟

قلنا له: ما هو الدليل على الشرطيّة؟

لو وافقناه على أنّ صلاة الجماعة شرطٌ أخذنا بقوله.

أما قول السائل: إنّ ما قلناه فيه حجة على تهاون من يتهاون بصلاة الجماعة؟

فنقول: ليس فيه حجة على ذلك؛ لأنّ هناك أحاديث، بل وهناك من القرآن

ما يدلُّ على وجوب صلاة الجماعة.

الفائدة الثالثة: أنّ الأعمال تتفاضل، وتؤخذ من قوله: «أفضل»؛ لأنّها اسم

تفضيل.

وتفاضل العبادات يكون بأجناسها، وأنواعها، وأفرادها.

فتفاضل الجنس: كالصلاة والزكاة -مثلاً- فتفضيلها تفضيل جنس على

جنس، فجنس الصلاة أفضل من جنس الزكاة، والزكاة أفضل من الصوم، والصوم

أفضل من الحج، وأركان الإسلام أفضل من الواجبات التي ليست بأركان،

وهكذا.

وتفاضل النوع: كواجب العبادة أفضل من نفلها، فالصلاة منها الواجب

ومنها النفل، كالظهر وراتبتهما، أو الظهر والوتر؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «إنّ الله وترٌ

يحبُّ الوتر»^(١)، لكن يحبُّ الفرض أكثر؛ لقوله تعالى في الحديث القدسي: «وما تقرب

إليّ عبدي بشيء أحبّ إليّ ممّا افترضته عليه»^(٢)، هذا دليل أثري.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب الله مائة اسم غير واحد، رقم (٦٤١٠)، ومسلم: كتاب

الذكر والدعاء، باب في أسماء الله تعالى، رقم (٢٦٧٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب التواضع، رقم (٦٥٠٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَأَمَّا الدَّلِيلُ النَّظَرِيُّ: إِنَّ اللَّهَ اعْتَنَى بِالْوَاجِبِ أَشَدَّ مِنَ النَّفْلِ؛ حَيْثُ فَرَضَهُ عَلَى الْعِبَادِ؛ فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى مُحِبَّتِهِ لَهُ وَعِنَايَتِهِ بِهِ.

وَتَفَاضُلُ الْفَرْدِ: كَالصَّلَاةِ الَّتِي يَخْشَعُ فِيهَا الْإِنْسَانُ وَيُقِيمُهَا عَلَى مَا جَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ، تَكُونُ أَفْضَلَ مِنْ صَلَاةٍ يَفُوتُ فِيهَا الْخُشُوعُ وَتَطْبِيقُ السُّنَّةِ، فَتُصَلِّي الظُّهْرَ بِقَلْبٍ خَاشِعٍ حَاضِرٍ مُتَّانٍ، مُتَّبِعٍ لِلسُّنَّةِ، وَتُصَلِّي الْعَصْرَ بِقَلْبٍ غَافِلٍ مَعَ إِهْمَالِ بَعْضِ السُّنَنِ، فَكِلَاهُمَا صَلَاةٌ، وَكِلَاهُمَا فَرَضٌ، لَكِنَّ الْأَفْضَلَ فِي هَذَا الْمَثَالِ هُوَ الظُّهْرُ، وَهَذَا تَفْضِيلٌ بِالْفَرْدِ.

وَمِنَ التَّفْضِيلِ بِالْفَرْدِ: تَفْضِيلُ الْعَصْرِ عَلَى بَقِيَّةِ الصَّلَوَاتِ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨].

وَمِنَ التَّفْضِيلِ بِالْفَرْدِ: صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ؛ فَالَّذِي يُصَلِّي الظُّهْرَ مُنْفَرِدًا بِلَا عُدْرٍ وَيُصَلِّي الظُّهْرَ مَعَ الْجَمَاعَةِ، الثَّانِيَةُ أَفْضَلُ، وَهِيَ كُلُّهَا ظُهُرٌ، وَكُلُّهَا وَاجِبَةٌ، فَالْجِنْسُ وَاحِدٌ وَالتَّوَعُّ وَاحِدٌ، لَكِنْ اخْتِلَافُ الْفَرْدِ، هَذِهِ بَجَمَاعَةٍ وَهَذِهِ بَغَيْرِ جَمَاعَةٍ.

وَتَفَاضُلُ الْأَعْمَالِ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ تَفَاضُلُ الْعُمَّالِ، أَي: أَنَّ النَّاسَ بَعْضُهُمْ أَفْضَلُ مِنْ بَعْضٍ، وَجْهٌ ذَلِكَ: أَنَّ الْأَعْمَالَ إِذَا كَانَتْ تَتَفَاعَلُ فَإِنَّ الْقَائِمِينَ بِالْأَعْمَالِ يَتَفَاعَلُونَ بِحَسَبِ تَفَاضُلِ هَذِهِ الْأَعْمَالِ، وَهَذَا مَوْجُودٌ فِي الْقُرْآنِ: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلٍ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَتْلُوا﴾ وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴿[الحديد: ١٠]﴾، ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ﴾ [النساء: ٩٥]. إِذَنْ: فَالْعَمَلُ يَتَفَاعَلُ، وَالْعُمَّالُ يَتَفَاعَلُونَ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَشْكِلَ عَلَيَّ الْجَمْعُ بَيْنَ قَوْلِنَا هُنَا: إِنَّ تَفَاضُلَ الْأَعْمَالِ يَدُلُّ عَلَى تَفَاضُلِ الْعَامِلِ، وَبَيْنَ قَوْلِنَا: مَا ثَبَتَ مِنْ فَضِيلَةٍ لَصَحَابِيٍّ مُعَيَّنٍ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا الصَّحَابِيَّ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِ.

فَالْجَوَابُ: لَمْ نَقُلْ هَكَذَا، بَلْ مَا ثَبَتَ لِلصَّحَابِيِّ مِنْ فَضِيلَةٍ وَشَارَكَهُ غَيْرُهُ فِيهَا فَالصَّحَابِيُّ أَفْضَلُ؛ وَمَا ثَبَتَ لِلصَّحَابِيِّ مِنْ فَضِيلَةِ الصُّحْبَةِ وَلَكِنَّهُ لَمْ يَعْمَلْ عَمَلٌ مِنْ بَعْدِهِ؛ فَهُوَ أَفْضَلُ مِنْهُ مِنْ حَيْثُ الصُّحْبَةُ، لَكِنَّ هَذَا أَفْضَلُ مِنْهُ مِنْ حَيْثُ الْعَمَلُ الَّذِي قَامَ بِهِ؛ وَلِهَذَا كَانَ أَيَّامُ الصَّبْرِ لِلْعَامِلِ فِيهِمْ أَجْرُ خَمْسِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ.

وَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ يُمَكِّنُ أَنْ نَأْخُذَ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ تَفَاضُلَ الْإِيمَانِ، وَأَنَّ الْإِيمَانَ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ أَوْ لَا؟

فَالْجَوَابُ: يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ تَفَاضُلُ الْإِيمَانِ، وَأَنَّهُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، وَوَجْهُ ذَلِكَ: أَنَّ الْأَعْمَالَ مِنَ الْإِيمَانِ، فَإِذَا تَفَاضَلَتِ الْأَعْمَالُ لَزِمَ أَنْ يَتَفَاضَلَ الْإِيمَانُ؛ لِأَنَّ الْأَعْمَالَ مِنْهُ، فَإِذَا تَفَاضَلَتِ تَفَاضَلَ الْإِيمَانُ.

إِذَنْ: نَأْخُذُ مِنْ هَذَا دَلِيلًا لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مِنْ أَنَّ الْإِيمَانَ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، وَهَذَا أَمْرٌ مُشَاهَدٌ مُجَرَّبٌ.

فَإِنْ قِيلَ: الْإِيمَانُ الَّذِي يَزِيدُ وَيَنْقُصُ هَلْ هُوَ أَعْمَالُ الْجَوَارِحِ فَقَطْ، أَوْ حَتَّى يَقِينُ الْقَلْبِ يَتَفَاضَلُ؟

فَالْجَوَابُ: حَتَّى يَقِينُ الْقَلْبُ يَتَفَاضَلُ، وَالِدَّلِيلُ: قَوْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ ارْنِي كَيْفَ تُنحِي الْمَوْتَى قَالَ أَوْلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى ﴿[البقرة: ٢٦٠]، أَنَا مُؤْمِنٌ، ﴿وَلَكِنْ لِيُطَمِّنَنَّ قَلْبِي ﴿[البقرة: ٢٦٠]. وَلَمَّا بَشَّرَ اللَّهُ زَكَرِيَّا بِالْوَلَدِ آمَنَ بِذَلِكَ، وَلَكِنْ

قَالَ: ﴿رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً﴾ [آل عمران: ٤١]، لِيَطْمَئِنَّ قَلْبُهُ، فهو لَيْسَ مُكَذِّبًا، أَبَدًا، ولكن لِيَطْمَئِنَّ قَلْبُهُ، فطَمَئِنَّةُ الْقَلْبِ أَمْرٌ زَائِدٌ عَلَى مُجَرَّدِ الْإِيْمَانِ، وَهَذَا دَلِيلٌ مِنَ الْقُرْآنِ عَلَى أَنَّ مَا فِي الْقَلْبِ مِنَ الْإِيْمَانِ يَتَفَاضَلُ؛ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، وَيَشْهَدُ الْوَاقِعُ بِذَلِكَ، فلو أَخْبَرَكَ رَجُلٌ صَدُوقٌ بِخَيْرٍ صَارَ فِي قَلْبِكَ شَيْءٌ مِنَ الْإِيْمَانِ، فَإِذَا جَاءَ رَجُلٌ آخَرُ صَدُوقٌ وَأَخْبَرَكَ بِنَفْسِ الْخَبَرِ، يَزِدَادُ إِيْمَانُكَ، وَلَوْ جَاءَكَ ثَالِثٌ أَزْدَادَ أَكْثَرَ وَاطْمَأَنَّنتَ إِلَيْهِ.

إِذَنْ: نَفْسُ الْإِيْمَانِ الَّذِي فِي الْقَلْبِ لَا شَكَّ أَنَّهُ يَزْدَادُ، فلو جَاءَكُمْ رَجُلٌ وَاعِظٌ بِمَوْعِظَةٍ مُؤَثِّرَةٍ تَحْدُوْنَ فِي قُلُوبِكُمْ مِنَ الْإِيْمَانِ مَا لَا تَحْدُوْنَهُ إِذَا خَرَجْتُمْ إِلَى الْأَسْوَاقِ. إِذَنْ: الْإِيْمَانُ الَّذِي فِي الْقَلْبِ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، وَالْإِيْمَانُ الَّذِي فِي الْجَوَارِحِ - وَهُوَ الْأَعْمَالُ - كَذَلِكَ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ.

وَأَدَلَّةُ زِيَادَةِ الْإِيْمَانِ وَنُقْصَانِهِ مَوْجُودَةٌ فِي الْقُرْآنِ، يَقُولُ اللَّهُ عَزَّجَلَّ: ﴿وَالَّذِينَ أَهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَءَانَّهُمْ يَقْوَاهُمْ﴾ [مُحَمَّد: ١٧]، ﴿وَيَزِدَادُ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِيْمَانًا﴾ [الْمَدَن: ٣١]، ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فزَادَتْهُمْ إِيْمَانًا﴾ [التَّوْبَةُ: ١٢٤]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِيَزِدَادُوا إِيْمَانًا مَعَ إِيْمَانِهِمْ﴾ [الْفَتْح: ٤]. وَهَذَا نَصٌّ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْإِيْمَانُ يَزِيدُ.

وَمِنَ السُّنَّةِ عَلَى أَنَّ الْإِيْمَانُ يَنْقُصُ مَعَ بَقَاءِ أَصْلِهِ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلِ وَدِينٍ - يُحَاطَبُ النِّسَاءُ - أَذْهَبَ بِلُبِّ الرَّجُلِ الْحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ»^(١). فَقَالَ: «نَاقِصَاتِ عَقْلِ وَدِينٍ»، إِذَنْ: الدِّينُ يَنْقُصُ، وَهَذَا نَصٌّ صَرِيحٌ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب ترك الحائض الصوم، رقم (٣٠٤)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان نقصان الإيمان بنقص الطاعات، رقم (٨٠)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَالْقَاعِدَةُ تَقُولُ: كُلُّ نَصٍّ يَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ الْإِيمَانِ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى نَقْصِ الْإِيمَانِ، وَكُلُّ نَصٍّ يَدُلُّ عَلَى نَقْصَانِ الْإِيمَانِ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ الْإِيمَانِ؛ إِذْ إِنَّ النُّقْصَانَ وَالزِّيَادَةَ مُتَقَابِلَانِ، إِذَا فَقِدَ أَحَدُهُمَا ثَبَتَ الْآخَرُ. وَهَذَا هُوَ الدَّلِيلُ الْأَثَرِيُّ عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ.

وَفِي الْآيَاتِ دَلِيلٌ -أَيْضًا- عَلَى أَنَّهُ يَنْقُصُ، وَوَجْهُ ذَلِكَ: أَنَّ مِنْ لَزِمِ الزِّيَادَةِ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ مَزِيدٌ عَلَيْهِ، وَالْمَزِيدُ عَلَيْهِ نَاقِصٌ عَنِ الزَّائِدِ، فَمَتَى ثَبَتَتِ الزِّيَادَةُ لَزِمَ ثُبُوتُ النُّقْصَانِ، وَمَتَى ثَبَتَ النُّقْصَانُ لَزِمَ ثُبُوتُ الزِّيَادَةِ؛ لِأَنَّهُمَا مُتَقَابِلَانِ.

وَالدَّلِيلُ النَّظَرِيُّ: لَا يَسْتَوِي إِنْسَانٌ يَعْمَلُ كَأَنَّهُ يُشَاهِدُ اللَّهَ وَالِدَّارَ الْآخِرَةَ، وَإِنْسَانٌ يَعْمَلُ يَرْجُو الثَّوَابَ وَيَخَافُ مِنَ الْعِقَابِ، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ كَأَنَّهُ يُشَاهِدُ؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «الْإِحْسَانُ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ»^(١)، أَيْ: إِنْ لَمْ تَعْبُدْهُ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ فَاعْبُدْهُ عَلَى الْحَالِ الْآخَرَى، وَهُوَ أَنَّهُ يَرَاكَ؛ وَلِهَذَا كَانَ الْحَدِيثُ هُنَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِحْسَانَ مَرْتَبَتَانِ: مَرْتَبَةٌ طَلَبُ فِي قَوْلِهِ: «أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ» فَتَعْبُدْهُ حَتَّى تَلْتَصِلَ إِلَيْهِ عَزَّجَلَّ، وَمَرْتَبَةٌ رَهَبٍ أَنْ تَعْبُدْهُ كَأَنَّهُ يَرَاكَ، فَتَخَافَ مِنْهُ، وَالْمَرْتَبَةُ الْأُولَى أَعْلَى وَأَفْضَلُ.

إِذْنًا: فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا دَلِيلٌ عَلَى زِيَادَةِ الْإِيمَانِ وَنُقْصَانِهِ عَلَى حَسَبِ التَّرْتِيبِ الَّذِي ذَكَرْنَا لَكُمْ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، أَنَّ الْإِيمَانَ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، خِلَافًا لِلْمُرْجِئَةِ، وَالْحَوَارِجِ، وَالْمُعْتَزِلَةِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ سُؤَالِ جَبْرِيلَ النَّبِيِّ ﷺ، رَقْمُ (٥٠)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ بَيَانِ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ وَالْإِحْسَانِ، رَقْمُ (٩)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فالمُرْجَةُ قَالُوا: لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ، وَالنَّاسُ كُلُّهُمْ فِي الْإِيمَانِ مَرْتَبَةٌ وَاحِدَةٌ،
قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي وَصْفِ مَذْهَبِهِمْ^(١):

وَالنَّاسُ فِي الْإِيمَانِ شَيْءٌ وَاحِدٌ كَالْمُشْطِ عِنْدَ تَمَائِلِ الْأَسْنَانِ

فَالْمُشْطُ أَسْنَانُهُ مُتَسَاوِيَةٌ، فَهُوَ رَحِمَهُ اللَّهُ يَتَكَلَّمُ عَنِ الْجَهْمِيَّةِ، وَالْجَهْمِيَّةُ مُرْجِيَّةٌ،
يَقُولُ عَنْهُمْ: إِنَّ النَّاسَ فِي الْإِيمَانِ شَيْءٌ وَاحِدٌ كَالْمُشْطِ عِنْدَ تَمَائِلِ الْأَسْنَانِ، وَيَقُولُونَ:
إِيمَانٌ أَفْسَقَ النَّاسُ كَيْبَانَ أَتَقَى النَّاسِ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ! نَسَأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ.

أَمَّا الْخَوَارِجُ وَالْمُعْتَزِلَةُ عَلَى الْعَكْسِ، فَقَالُوا: الْإِيمَانُ لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ، إِمَّا أَنْ
يُوجَدَ كَامِلًا، وَإِمَّا أَنْ يُعَدَّمَ كَامِلًا؛ وَلِهَذَا يَقُولُونَ: إِنَّ فَاعِلَ الْكَبِيرَةِ خَارِجٌ عَنِ
الْإِسْلَامِ، لَكِنَّ الْخَوَارِجَ قَالُوا: إِنَّ فَاعِلَ الْكَبِيرَةِ كَافِرٌ، وَقَالَ الْمُعْتَزِلَةُ: إِنَّهُ فِي مَنْزِلَةِ
بَيْنَ مَنْزِلَتَيْنِ لَا مُؤْمِنٌ وَلَا كَافِرٌ؛ فَأَحْدَثُوا فِي دِينِ اللَّهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ، وَاللَّهُ عَزَّجَلَّ قَالَ:
﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَنُكِّمُكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ﴾ [التغابن: ٢٠]، وَلَمْ يَقُلْ: «وَمِنْكُمْ مَنْ هُوَ
فِي مَنْزِلَةِ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ».

فَالْمُعْتَزِلَةُ أَحْدَثُوا هَذِهِ الْبِدْعَةَ فِي مَنْزِلَةِ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ، فَكَانَ الْخَوَارِجُ أَشْجَعَ
مِنْهُمْ فِي الْإِقْدَامِ عَلَى مَا يَرُونَهُ؛ قَالُوا: مَا فِيهِ إِمَّا مُؤْمِنٌ وَإِمَّا كَافِرٌ، فَإِنْ فَعَلَ كَبِيرَةٌ
كَأَنْ زَنَى مَرَّةً وَاحِدَةً وَلَمْ يَتُبْ؛ فَهُوَ عِنْدَ الْخَوَارِجِ كَافِرٌ مُبَاحُ الدِّمِ، مُبَاحُ الْمَالِ،
مَفْسُوخُ النِّكَاحِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُرَوَّجَ، وَإِذَا مَاتَ لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ، وَلَا يُدْعَى لَهُ بِالرَّحْمَةِ؛
وَلِهَذَا اسْتَبَاحُوا دِمَاءَ الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَ الْمُسْلِمِينَ كُفَرَاءَ، فَقَالُوا: نُجَاهِدُ الْمُرْتَدِّينَ
قَبْلَ أَنْ نُجَاهِدَ الْكَافِرِينَ الَّذِينَ هُمْ أَضَلُّ فِي الْكُفْرِ.

(١) نونية ابن القيم (ص: ٨).

أَمَّا الْمُعْتَزَلَةُ فَقَالُوا: فِي مَنْزِلَةٍ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ، لَا نَقُولُ: إِنَّهُ كَافِرٌ، وَلَا نَقُولُ: إِنَّهُ مُؤْمِنٌ؛ لَكِنَّهُمْ اتَّفَقُوا مَعَ الْخَوَارِجِ عَلَى حُكْمِ الْآخِرَةِ، فَقَالُوا: إِنَّهُ مُحَلَّدٌ فِي النَّارِ. فَاتَّفَقَ الْفَرِيقَانِ عَلَى أَنَّ الْفَاسِقَ الْمَلِيَّ مُحَلَّدٌ فِي النَّارِ.

أَمَّا أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فَقَالُوا: لَا نَقُولُ: مُؤْمِنٌ كَامِلٌ الْإِيمَانِ، وَلَا كَافِرٌ كَامِلٌ الْكُفْرِ. فَافْتَرَقُوا عَنِ الْمُعْتَزَلَةِ بِكَلِمَةِ (كَامِلٌ)، فَقَالُوا: بَلْ نَقُولُ: مَعَهُ إِيْمَانٌ وَكُفْرٌ، إِيْمَانٌ نَاقِصٌ وَكُفْرٌ نَاقِصٌ. كَمَا جَاءَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: «كُفْرٌ دُونَ كُفْرٍ»^(١).

أَوْ نَقُولُ: هُوَ مُؤْمِنٌ بِإِيْمَانِهِ، فَاسِقٌ بِكِبِيرَتِهِ. وَهَذَا الْقَوْلُ لَا شَكَّ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْأَدِلَّةُ الصَّحِيحَةُ.

إِذِنْ: الْإِيْمَانُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، أَمَّا الْخَوَارِجُ وَالْمُعْتَزَلَةُ وَالْمُرْجِئَةُ؛ فَإِنَّهُمْ لَا يَقْرَءُونَ بَزِيَادَةِ الْإِيْمَانِ وَنَقْصِهِ، لَكِنَّهُمْ طَرَفًا نَقِصِ، فَالْمُرْجِئَةُ يَقُولُونَ: الْإِيْمَانُ لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ، وَلَكِنْ لَا تَضُرُّهُ الْمَعْصِيَةُ أَبَدًا، فَالْفَاسِقُ الْمُجْرِمُ الظَّالِمُ الْآثِمُ إِيْمَانُهُ كَامِلٌ كإِيْمَانِ الرَّجُلِ الصَّالِحِ التَّقِيِّ -نَسْأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ- وَالْخَوَارِجُ وَالْمُعْتَزَلَةُ، يَقُولُونَ أَيْضًا: الْإِيْمَانُ لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ، مَا يُوجَدُ إِلَّا إِيْمَانٌ أَوْ كُفْرٌ، يَقُولُ هَذَا الْخَوَارِجُ. أَوْ إِيْمَانٌ وَانْتِفَاءُ إِيْمَانٍ، وَيَقُولُ هَذَا الْمُعْتَزَلَةُ.

وَلْنَضْرِبَ لِهَذَا مَثَلًا: رَجُلٌ زَنَى، وَالزُّنَا فَاحِشَةٌ كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ؛ عِنْدَ الْخَوَارِجِ هُوَ كَافِرٌ، وَعِنْدَ الْمُعْتَزَلَةِ لَا مُؤْمِنٌ وَلَا كَافِرٌ، فِي مَنْزِلَةٍ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ، وَعِنْدَ الْمُرْجِئَةِ مُؤْمِنٌ كَامِلٌ الْإِيْمَانِ.

(١) أخرجه الحاكم في المستدرک (٢/ ٣١٣)، والبيهقي في السنن الكبرى (٨/ ٢٠).

أَمَّا عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ فَمُؤْمِنٌ نَاقِصُ الْإِيمَانِ، أَوْ مُؤْمِنٌ بِإِيمَانِهِ وَفَاسِقٌ بِكَبِيرَتِهِ،
فَبَاعْتِبَارِ الْعَمَلِ يَكُونُ فَاسِقًا، وَبَاعْتِبَارِ مَا فِي قَلْبِهِ مِنْ إِيمَانٍ يَكُونُ مُؤْمِنًا.



٦٥ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي جَمَاعَةٍ تَضَعُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ وَفِي سُوقِهِ خَمْسًا وَعِشْرِينَ ضِعْفًا، وَذَلِكَ: أَنَّهُ إِذَا تَوَضَّأَ، فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا الصَّلَاةُ لَمْ يَخْطُ خُطْوَةً إِلَّا رُفِعَتْ لَهُ بِهَا دَرَجَةٌ، وَحُطَّ عَنْهُ خَطِيئَةٌ، فَإِذَا صَلَّى لَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَيْهِ، مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ، وَلَا يَزَالُ فِي صَلَاةٍ مَا أَنْتَظَرُ الصَّلَاةَ»^(١).

الشرح

قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِيمَا نَقَلَهُ فِي هَذَا الْبَابِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي الْجَمَاعَةِ تَضَعُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ، وَفِي سُوقِهِ، خَمْسًا وَعِشْرِينَ ضِعْفًا...».

قَوْلُهُ ﷺ: «صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي الْجَمَاعَةِ تَضَعُ» فَخَرَجَ بِقَوْلِهِ: «الرَّجُلِ» الْمَرْأَةُ، فَإِنَّ الْمَرْأَةَ حُضُورُهَا لِلصَّلَاةِ فِي الْجَمَاعَةِ مِنَ الْأُمُورِ الْمُبَاحَةِ الَّتِي لَا يَحْصُلُ لَهَا فِيهَا أَجْرٌ وَثَوَابٌ كَمَا يَحْصُلُ لِلرَّجُلِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب فضل صلاة الجماعة رقم (٦٤٧)، ومسلم: كتاب المساجد، باب فضل صلاة الجماعة وبيان التشديد في التخلف عنها، رقم (٦٤٩).

وَقَوْلُهُ ﷺ: «صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي الْجَمَاعَةِ» سَبَقَ أَنْ أَدْنَى الْجَمَاعَةِ فِي هَذَا الْبَابِ رَجُلَانِ.

وَقَوْلُهُ ﷺ: «تُضَعَّفُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ، وَفِي سُوقِهِ» «تُضَعَّفُ» أَي: تُزَادُ «عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ» أَي: إِذَا صَلَّى فِي بَيْتِهِ، وَالْغَالِبُ أَنَّهُ يُصَلِّي فِي بَيْتِهِ وَحْدَهُ «وَفِي سُوقِهِ» كَذَلِكَ.

وَقَوْلُهُ ﷺ: «فِي سُوقِهِ»: أَي: فِي مَتَجَرِّهِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يُصَلِّي فِي دُكَّانِهِ مَثَلًا وَيَتْرُكُ الْمَسْجِدَ.

وَقَوْلُهُ: «خَمْسًا وَعِشْرِينَ ضِعْفًا»: الضَّعْفُ هُوَ مِثْلُ الشَّيْءِ، أَي: مَا زَادَ عَلَى الشَّيْءِ بِمِثْلِهِ فَهُوَ ضِعْفُهُ، فَتَقُولُ: الْاِثْنَانِ ضِعْفُ الْوَاحِدِ، وَضِعْفُ الْاِثْنَيْنِ أَرْبَعَةٌ، وَضِعْفُ الْأَرْبَعَةِ ثَمَانِيَّةٌ، وَهَكَذَا، أَي: أَتَمَّا تُكَرَّرُ خَمْسًا وَعِشْرِينَ مَرَّةً، وَهَذَا الضَّعْفُ الظَّاهِرُ أَنَّهُ نَفْسُ الدَّرَجَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَلَيْسَ أَمْرًا زَائِدًا عَلَى الدَّرَجَةِ، وَأَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ صَلَاةِ الْفَذِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً»^(١)، هُوَ كَقَوْلِهِ: «خَمْسًا وَعِشْرِينَ ضِعْفًا»، وَبِنَاءٍ عَلَى هَذَا التَّفْسِيرِ سَيَكُونُ إِشْكَالًا، وَهُوَ أَنَّهُ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ سَبْعٌ وَعِشْرُونَ، وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ خَمْسٌ وَعِشْرُونَ.

وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا الْإِشْكَالِ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ هَذَا مِنْ بَابِ الزِّيَادَةِ، وَفَضْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَاسِعٌ. أَي: أَنَّنَا نَأْخُذُ بِالزَّائِدِ، وَبِهَذَا نَسْتَرِيحُ مِنَ التَّأْوِيلَاتِ الَّتِي ذَهَبَ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب فضل صلاة الجماعة، رقم (٦٤٥)، ومسلم: كتاب المساجد، باب فضل صلاة الجماعة وبيان التشديد في التخلّف عنها، رقم (٦٥٠).

إِلَيْهَا بَعْضُ الْعُلَمَاءِ، وَهِيَ تَأْوِيلَاتٌ مُسْتَكْرَهَةٌ، وَتَصَوُّرُهَا صَعْبٌ؛ فَالْصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ فِيهِ زِيَادَةٌ وَفَضْلُ اللَّهِ وَاسِعٌ، فَلِلَّهِ تَعَالَى أَنْ يَزِيدَ فِي الْأَجْرِ وَالثَّوَابِ مَا شَاءَ.

ثُمَّ بَيَّنَّ سَبَبَ ذَلِكَ الْفَضْلِ فَقَالَ: «وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا تَوَضَّأَ» ذَلِكَ: الْمُشَارُ إِلَيْهِ التَّضَعِيفُ «أَنَّهُ إِذَا تَوَضَّأَ» يَعْنِي: فِي بَيْتِهِ «فَأَحْسَنَ الْوُضُوءِ» وَالْوُضُوءُ: هُوَ تَطْهِيرُ الْأَعْضَاءِ الْأَرْبَعَةِ عَلَى صِفَةٍ مَخْصُوصَةٍ، وَهِيَ الْوَجْهُ وَالْيَدَانِ وَالرَّأْسُ وَالرِّجْلَانِ، وَهِيَ تُغْسَلُ كُلُّهَا، إِلَّا الرَّأْسَ فَإِنَّهُ يُمَسَّحُ، وَإِنَّمَا كَانَ فَرَضُ الرَّأْسِ الْمَسْحَ لِسَبَبَيْنِ: السَّبَبُ الْأَوَّلُ: أَنَّ الْبَشْرَةَ مَسْتُورَةٌ بِالشَّعْرِ؛ فَكَتَفِيَ بِمَسْحِ الشَّعْرِ عَنْ غَسْلِهِ.

السَّبَبُ الثَّانِي: أَنَّ فِي غَسْلِهِ مَشَقَّةً عَلَى النَّاسِ، لَا سِيَّما فِي أَيَّامِ الشِّتَاءِ، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ لَوْ غَسَلَ رَأْسَهُ فِي أَيَّامِ الشِّتَاءِ وَعَلَيْهِ شَعْرٌ؛ سَوْفَ يَبْقَى رَأْسُهُ بَارِدًا، مِنْ وَجْهِهِ، وَسَوْفَ يَنْزِلُ الْمَاءُ إِلَى بَقِيَّةِ بَدَنِهِ، مِنْ وَجْهِهِ آخَرَ.

وَقَوْلُهُ: «فَأَحْسَنَ الْوُضُوءِ» أَي: أَنَّ يَأْتِي بِهِ الْإِنْسَانُ عَلَى مُقْتَضَى الشَّرِيعَةِ، وَلِنَنْظُرَ مَا مُقْتَضَى الشَّرِيعَةِ فِي الْوُضُوءِ، الَّذِي نَعْتَبِرُهُ حَسَنًا أَنْ يَقُولَ: بِاسْمِ اللَّهِ، ثُمَّ يَغْسِلُ كَفَّيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ يَتَمَضَّمُ ثَلَاثًا، ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ وَيَسْتَنْثِرُ ثَلَاثًا، ثُمَّ يَغْسِلُ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ يَدَيْهِ مِنْ أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ثَلَاثًا، وَبَعْضُ النَّاسِ يَضَعُ ذِرَاعَهُ تَحْتَ الْمَاءِ وَيَغْسِلُهَا وَيَنْسَى الْكَفَّ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ غَسَلَهُ أَوَّلًا، وَهَذَا غَلَطٌ، وَمَنْ فَعَلَ هَذَا لَمْ يَصِحَّ وُضُوءُهُ، وَيَبْدَأُ فِي غَسْلِ الْيَدَيْنِ بِالْيَمِينِ، ثُمَّ يَمَسْحُ رَأْسَهُ كُلَّهُ، يُقْبِلُ بِيَدَيْهِ وَيُدْبِرُ، ثُمَّ يُدْخِلُ السَّبَّابَةَ دَاخِلَ الْأُذُنِ وَيَمَسْحُ بِإِبْهَامَيْهِ ظَاهِرَ الْأُذُنَيْنِ، ثُمَّ يَغْسِلُ الرَّجْلَيْنِ ثَلَاثًا مِنْ رُؤُوسِ الْأَصَابِعِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، يَبْدَأُ بِالْيُمْنَى قَبْلَ الْيُسْرَى.

وَأَمَّا غَسْلُ الْفَرْجِ فَلَيْسَ مِنَ الْوُضُوءِ؛ لِأَنَّ بَعْضَ الْعَوَامِّ يَظُنُّونَ أَنَّ غَسْلَ الْفَرْجِ مِنَ الْوُضُوءِ، فَتَجِدُهُ مَثَلًا قَدْ اسْتَنْجَى فِي الصَّبَاحِ وَلَمْ يُحْدِثْ بَعْدُ، فَإِذَا جَاءَ الظُّهْرُ وَأَرَادَ أَنْ يَتَوَضَّأَ لِصَلَاةِ الظُّهْرِ ذَهَبَ يَسْتَنْجِي مَرَّةً ثَانِيَةً بَدُونِ أَنْ يَتَبَوَّلَ، وَهَذَا خَطَأٌ.

وَالْعَجَبُ أَنَّهُ يُشْكِلُ عَلَى بَعْضِ طَلَبَةِ الْعِلْمِ؛ حَيْثُ يَظُنُّ كَثِيرٌ مِنْهُمْ أَنَّ الاسْتِنْجَاءَ تَابِعٌ لِلْوُضُوءِ، وَأَنَّهُ جُزْءٌ مِنْهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الاسْتِنْجَاءَ إِزَالَةٌ لِنَجَاسَةٍ، وَهَذِهِ النِّجَاسَةُ إِذَا أَرَزَلَتْهَا لَا تَعُودُ إِلَّا إِذَا حَصَلَ بَوْلٌ أَوْ غَائِطٌ مِنْ جَدِيدٍ.

وَقَوْلُهُ: «ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ» هَذَا فِعْلٌ، أَي: يَقْصِدُ الصَّلَاةَ. «لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا الصَّلَاةُ» هَذِهِ نِيَّةٌ، وَهَذِهِ إِشَارَةٌ إِلَى إِخْلَاصِ النِّيَّةِ، وَأَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ إِلَى الْمَسْجِدِ مِنْ أَجْلِ تِجَارَةٍ أَوْ رِبَاءٍ أَوْ سُمْعَةٍ؛ وَإِنَّمَا أَخْرَجَتْهُ الصَّلَاةُ، أَي: قَصْدُ الصَّلَاةِ؛ لِعِبَادَةِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ.

وَقَوْلُهُ: «لَمْ يَخْطُ خُطْوَةً»: خُطْوَةٌ وَخُطْوَةٌ كِلَاهُمَا صَحِيحٌ، فَخُطْوَةٌ اسْمٌ لِلْمَرَّةِ، وَخُطْوَةٌ اسْمٌ لِلْفِعْلِ، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ؛ وَالْخُطْوَةُ: هِيَ الْمَسَافَةُ بَيْنَ الْقَدَمَيْنِ عِنْدَ الْمَشْيِ، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا أَرَادَ الْمَشْيَ يَنْقُلُ قَدَمَهُ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ، فَمَا كَانَ بَيْنَ الْقَدَمَيْنِ فَإِنَّهُ يُسَمَّى خُطْوَةً.

وَقَوْلُهُ: «إِلَّا رُفِعَتْ لَهُ بِهَا دَرَجَةٌ، وَحُطَّ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةٌ» فَيَكْسِبُ سَيِّئَيْنِ: أَوَّلًا: رِفْعَةَ الدَّرَجَةِ: وَهَذِهِ الرِّفْعَةُ لَيْسَتْ مَعْلُومَةً لَنَا، جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ مِقْدَارُهَا مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، أَوْ دُونَ ذَلِكَ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، الْمُهْمُّ أَنَّهُ يُرْفَعُ لَهُ بِهَا دَرَجَةٌ وَهِيَ مُبْهَمَةٌ بِالنِّسْبَةِ لَنَا، لَكِنَّهَا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى مَعْلُومَةٌ.

الثاني: حُطَّ عنه بها خَطِيئَةٌ. وَهَذِهِ هِيَ الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ أَنْ يُحْطَّ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةٌ، فِي هَذَا حُصُولِ الْمَحْبُوبِ وَزَوَالِ الْمَكْرُوهِ، وَحُصُولِ الْمَحْبُوبِ هُوَ رَفْعُ الدَّرَجَةِ، وَزَوَالِ الْمَكْرُوهِ هُوَ حُطُّ خَطِيئَةٍ عَنْهُ بِسَبَبِهَا، فَهَاتَانِ فَائِدَتَانِ عَظِيمَتَانِ: رَفْعُ الدَّرَجَاتِ، وَتَكْفِيرُ السَّيِّئَاتِ.

وَقَوْلُهُ: «لَمْ يُحْطُ خُطْوَةً» مِنْ بَيْتِهِ إِلَى أَنْ يَصَلَ إِلَى الْمَسْجِدِ؛ لِأَنَّ الْبَيْتَ ابْتِدَاءُ الْغَايَةِ، وَالْمَسْجِدَ انْتِهَاءُ الْغَايَةِ، وَالْقَاعِدَةُ فِي الشَّرِيعَةِ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ أَنَّ ابْتِدَاءَ الْغَايَةِ دَاخِلٌ دُونَ انْتِهَائِهَا، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ مُتَمَتِّهِ هَذَا الثَّوَابِ دُخُولَ الْمَسْجِدِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْخُطْيَ لَا تَزَالُ تُكْتَبُ لَهُ حَتَّى يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ.

قَوْلُهُ: «فَإِذَا صَلَّى لَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَيْهِ»: قَوْلُهُ: «فَإِذَا صَلَّى» وَلَمْ يَقُلْ: وَلْيُصَلِّ؛ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ هَذَا أَمْرٌ مَعْلُومٌ، أَنَّ مَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَسَوْفَ يُصَلِّي إِمَّا فَرِيضَةً، وَإِمَّا نَافِلَةً مُعَيَّنَةً، وَإِمَّا نَافِلَةً مُطْلَقَةً؛ لِأَنَّ الدَّخَلَ إِلَى الْمَسْجِدِ إِذَا دَخَلَ يُرِيدُ صَلَاةَ الْفَرِيضَةِ فَصَلَّى فَرِيضَةً كَفَى، وَإِذَا دَخَلَ وَصَلَّى رَاتِبَةً الْفَرِيضَةِ كُسِنَتْ الْفَجْرُ الَّتِي قَبْلَهَا، أَوْ كُسِنَتْ الظُّهْرُ الَّتِي قَبْلَهَا، فَهَذِهِ نَافِلَةٌ مُعَيَّنَةٌ، وَإِذَا دَخَلَ وَصَلَّى لِدُخُولِهِ الْمَسْجِدَ، فَهَذِهِ نَافِلَةٌ مُطْلَقَةٌ.

قَوْلُهُ: «فَإِذَا صَلَّى لَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَيْهِ»: الْمَلَائِكَةُ قَالُوا: إِنَّمَا جَمْعُ (مَلَأَكٍ)، وَإِنَّ أَصْلَ (مَلَأَكٍ): (مَأْلَكٌ)، فَفِيهَا إِعْلَالٌ بِالْمَكَانِ، أَي: أَنَّ أَحَدَ حُرُوفِهَا زُحْرَحَ عَنْ مَكَانِهِ، وَإِنَّمَا قَالُوا: إِنَّ أَصْلَهَا (مَأْلَكٌ)؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُشْتَقٌّ مِنَ الْأَلْوَكَةِ، وَالْأَلْوَكَةُ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ هِيَ الرِّسَالَةُ، وَالْمَلَائِكَةُ رُسُلٌ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿جَاعِلِ الْمَلَكِيَّةَ رُسُلًا﴾ [فاطر: ١]، إِذِنْ: الْمَلَائِكَةُ جَمْعُ (مَلَأَكٍ) الَّذِي أَصْلُهُ (مَأْلَكٌ).

وَيُقَالُ: «مَلَكٌ» بَحَذْفِ الْهَمْزَةِ تَخْفِيفًا، وَهَذَا هُوَ الَّذِي فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَعَتُهُمْ شَيْئًا﴾ [النجم: ٢٦]، وَالْمَلَائِكَةُ: هُمْ عَالَمٌ غَيْبِيٌّ مَحْجُوبٌ عَنِ الْأَبْصَارِ، لَا يُرَوْنَ إِلَّا إِذَا شَاءَ اللَّهُ عَزَّجَلَّ فَإِنَّهُمْ يُرَوْنَ، لَكِنَّ الْأَصْلَ فِيهِمْ أَنَّهُمْ عَالَمٌ غَيْبِيٌّ، وَأَنَّهُمْ مَخْلُوقُونَ مِنْ نُورٍ، كَمَا ثَبَتَ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ^(١)، لَمْ يُخْلَقُوا مِنْ تُرَابٍ وَلَا مِنْ نَارٍ، وَأَقْدَرَهُمُ اللَّهُ عَزَّجَلَّ عَلَى أَعْمَالِهِمْ، لَا يَسْأَمُونَ وَلَا يَمَلُونَ وَلَا يَعْجِزُونَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحریم: ٦٠] قَالَ اللَّهُ هَذَا فِي مَلَائِكَةِ النَّارِ، وَكَذَلِكَ بَقِيَّةُ الْمَلَائِكَةِ ﴿فَإِنْ أَسْتَكْبَرُوا فَالَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْأَمُونَ﴾ ﴿فصلت: ٣٨﴾.

هُؤُلَاءِ الْمَلَائِكَةُ خَلَقَهُمُ اللَّهُ عَزَّجَلَّ مِنْ نُورٍ لِلْقِيَامِ بِطَاعَتِهِ، وَأَنَّهُمْ يَخْتَلِفُونَ فِي وَظَائِفِهِمْ، فَمِنْهُمْ مَنْ وَكَّلَ بِالْوَحْيِ، وَمِنْهُمْ مَنْ وَكَّلَ بِالْقَطْرِ وَالنَّبَاتِ، وَمِنْهُمْ مَنْ وَكَّلَ بِالنَّفْخِ فِي الصُّورِ، وَمِنْهُمْ مَنْ وَكَّلَ بِالسِّيَاحَةِ فِي الْأَرْضِ يَلْتَمِسُونَ حِلَقَ الذِّكْرِ، وَمِنْهُمْ مَنْ وَكَّلَ بِحِفْظِ أَعْمَالِ بَنِي آدَمَ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا جَاءَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَهُؤُلَاءِ الْمَلَائِكَةُ الَّذِينَ ذَكَرُوا فِي هَذَا الْحَدِيثِ مُوَكَّلُونَ بِمَنْ جَاءَ إِلَى الْمَسْجِدِ يُرِيدُ الصَّلَاةَ مَعَ الْجَمَاعَةِ.

وَلِلْمَلَائِكَةِ وَظَائِفٌ: أَعْمَالٌ عَامَّةٌ، وَأَعْمَالٌ خَاصَّةٌ:

الْأَعْمَالُ الْعَامَّةُ: أَنَّهُمْ كُلُّهُمْ قَائِمُونَ بِأَمْرِ اللَّهِ وَعِبَادَتِهِ؛ وَلِهَذَا نَحْنُ نُحِبُّ الْمَلَائِكَةَ لِلَّهِ؛ لِأَنَّهُمْ مُسْلِمُونَ لِلَّهِ مُطِيعُونَ لَهُ، فَهُمْ وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا مِنْ جِنْسِنَا لَكِنَّا نُحِبُّهُمْ لِطَاعَتِهِمْ لِرَبِّهِمْ عَزَّجَلَّ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الزهد، باب في أحاديث متفرقة، رقم (٢٩٩٦)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

الْأَعْمَالِ الْخَاصَّةُ: أَنَّ اللَّهَ وَكَلَّ مَلَائِكَةً، إِذَا دَخَلَ الرَّجُلُ الْمَسْجِدَ وَقَدْ تَوَضَّأَ وَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ وَصَلَّى، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تُصَلِّي عَلَيْهِ مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ، تَقُولُ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ. يَا لَهَا مِنْ جُمْلٍ!

فَإِنْ قِيلَ: مَا مَعْنَى «صَلِّ عَلَيْهِ»؟

قُلْنَا: مَعْنَاهُ: أَتْنِ عَلَيْهِ فِي الْمَلَأِ الْأَعْلَى، يَعْنِي: صِفْهُ بِالْكَمَالِ وَالْثَنَاءِ فِي الْمَلَأِ الْأَعْلَى فِي الْمَلَائِكَةِ، وَأَنْتُمْ تَقُولُونَ فِي صَلَاتِكُمْ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، يَعْنِي: أَتْنِ عَلَيْهِ فِي الْمَلَأِ الْأَعْلَى.

«اغْفِرْ لَهُ» يَعْنِي الذُّنُوبَ، وَغُفْرَانُ الذَّنْبِ؛ أَي: سَتَرُهُ وَالتَّجَاوُزُ عَنْهُ.

وَقَوْلُهُ: «لَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَيْهِ مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ» (مَا) يَقُولُ النَّحْوِيُّونَ: إِنَّهَا مَصْدَرِيَّةٌ ظَرْفِيَّةٌ، أَي: مُرَكَّبَةٌ مِنْ هَذَا وَهَذَا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّكَ إِذَا حَوَّلْتَ مَدْخُولَهَا إِلَى مَصْدَرٍ؛ فَلَا بُدَّ أَنْ تُقَدِّرَ ظَرْفًا. فَمَثَلًا: «مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ»، أَي: مُدَّةَ دَوَامِهِ فِي مُصَلَّاهُ، فَالظَّرْفُ كَلِمَةٌ: (مُدَّةٌ)، وَالْمَصْدَرُ كَلِمَةٌ: (دَوَامٌ)، حَوَّلَ الْفِعْلُ الَّذِي هُوَ (دَامَ) إِلَى الْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ (دَوَامٌ)، وَعَلَى هَذَا فَتَكُونُ (مَا) هُنَا مَصْدَرِيَّةً ظَرْفِيَّةً، مَصْدَرِيَّةً لِأَنَّهَا يُؤْتَى عِنْدَ سَبْكِ فِعْلِهَا بِمَصْدَرٍ.

وَقَوْلُهُ: «فِي مُصَلَّاهُ»: أَي فِي مَكَانِ صَلَاتِهِ، وَهَلِ الْمُرَادُ الْمَكَانُ الْمَعِينُ أَوْ الْمَكَانُ

الْعَامُّ فِي الصَّلَاةِ؟

الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ الْمَكَانَ الْعَامُّ لِلصَّلَاةِ، فَيَشْمَلُ كُلَّ الْمَسْجِدِ، مَا دَامَ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ، فَإِنَّ هَذَا الْمَسْجِدَ مُصَلَّاهُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: ثَبَّتَ فِي الصَّحِيحِينَ: «مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ الَّذِي صَلَّى فِيهِ»^(١) أَلَا تَدُلُّ عَلَى الْمُصَلَّى الْخَاصِّ؟

نَقُولُ: إِذَا ثَبَّتَتْ فَتَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُصَلَّى الْمُصَلَّى الْخَاصَّ.

وَقَوْلُهُ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ»: الْجُمْلَةُ اسْتِثْنَائِيَّةٌ، بَيَانٌ لِكَيْفِيَّةِ صَلَاةِ الْمَلَائِكَةِ عَلَى الْإِنْسَانِ، تَقُولُ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ»: أَي: أَثْنِ عَلَيْهِ فِي الْمَلَأِ الْأَعْلَى، وَهَذَا مَا ارْتَضَاهُ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، اتِّبَاعًا لِلتَّابِعِيِّ أَبِي الْعَالِيَةِ الرَّيَّاحِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ حَيْثُ قَالَ: «إِنَّ صَلَاةَ اللَّهِ عَلَى عَبْدِهِ ثَنَائُهُ عَلَيْهِ فِي الْمَلَأِ الْأَعْلَى»^(٢). وَبَعْضُهُمْ قَالَ: الصَّلَاةُ مِنَ اللَّهِ الرَّحْمَةُ. فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ، فَهُوَ كَقَوْلِكَ: اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ.

لَكِنَّ هَذَا الْقَوْلَ ضَعِيفٌ بِدَلَالَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، أَمَّا دَلَالَةُ الْكِتَابِ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٥٧]، فَعَطَفَ الرَّحْمَةَ عَلَى الصَّلَوَاتِ، وَالْعَطْفُ يَقْتَضِي الْمَغَايِرَةَ.

وَأَمَّا السُّنَّةُ: فَحَدِيثُنَا الَّذِي بَيْنَ أَيْدِينَا، تَقُولُ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ». فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ الرَّحْمَةَ غَيْرَ الصَّلَاةِ، إِذِنْ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ» نَقُولُ: إِنَّ أَقْرَبَ الْأَقْوَالِ فِي مَعْنَاهَا: أَثْنِ عَلَيْهِ فِي الْمَلَأِ الْأَعْلَى. «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ»: أَي تَجَاوَزْ عَنْ ذُنُوبِهِ مَعَ سِتْرِهَا، وَإِنَّمَا قُلْنَا مَعَ سِتْرِهَا؛ مِنْ أَجْلِ مُوَافَقَةِ الْاِشْتِقَاقِ؛ لِأَنَّ الْمَغْفِرَةَ مَاخُذَةٌ مِنَ الْمَغْفَرِ، وَهُوَ الَّذِي يُلَبَّسُ فَوْقَ الرَّأْسِ عِنْدَ الْقِتَالِ؛ اتِّقَاءَ السَّهَامِ،

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب الحدث في المسجد، رقم (٤٤٥)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاة الجماعة وانتظار الصلاة، رقم (٦٤٩).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾، (٦/ ١٢٠) معلقا، ووصله ابن أبي حاتم في تفسيره، كما ذكره الحافظ في الفتح (٨/ ٥٣٣).

وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمَغْفَرَ الَّذِي يُلبَسُ فَوْقَ الرَّأْسِ اتِّقَاءَ السَّهَامِ جَامِعٌ بَيْنَ الْوَقَايَةِ وَالسَّتْرِ،
وعلى هذا فاستحضر كلِّما قُلْتَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي؛ أَنَّكَ تَسْأَلُ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ شَيْئَيْنِ:

١- أَنْ يَغْفُوَ عَنْكَ بَعْدَ الْمُؤَاخَذَةِ، أَي: يَتَجَاوَزَ عَنْكَ فَلَا يُعَاقِبُكَ عَلَيْهِ.

٢- أَنْ يَسْتُرَ الذَّنْبَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ يَغْفُو عَنِ الْإِنْسَانِ وَلَا يُعَاقِبُهُ، وَلَكِنْ
يَفْضَحُهُ بَيْنَ النَّاسِ، فَإِذَا اجْتَمَعَ السَّتْرُ وَالْعَفْوُ صَارَ ذَلِكَ هُوَ الْمَغْفِرَةَ.

وَقَوْلُهُ: «اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ»: أَي: أَسْبِغْ عَلَيْهِ الرَّحْمَةَ، وَهُوَ شَامِلٌ لِرَحْمَةِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ،
أَمَّا رَحْمَةُ الْآخِرَةِ فَهِيَ الْمَذْكُورَةُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ ابْتَيْضَتْ وَجُوهُهُمْ فِي رَحْمَةِ اللَّهِ
هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٧] وهي الْجَنَّةُ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ
فِي الْجَنَّةِ: «أَنْتَ رَحْمَتِي أَرْحَمُ بِكَ مِنْ أَشَاءِ»^(١)، وَأَمَّا فِي الدُّنْيَا، فَأَنْ يُسِّرَهُ لِلْيُسْرَى
وَيُجَنِّبَهُ الْعُسْرَى، ففِي هَذَا الدَّعَاءِ ثَلَاثُ فَوَائِدَ عَظِيمَةٍ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: الشَّاءُ عَلَى الْعَبْدِ فِي الْمَلَأِ الْأَعْلَى، وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «اللَّهُمَّ صَلِّ
عَلَيْهِ».

الثَّانِيَةُ: زَوَالُ الْمَكْرُوهِ، وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ».

الثَّلَاثَةُ: حُصُولُ الْمَحْبُوبِ، وَتَمَامُ الْإِنْعَامِ، وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ».

فَهُؤُلَاءِ الْمَلَائِكَةُ يَدْعُونَ لِلْإِنْسَانِ بِهَذِهِ الدَّعَوَاتِ الثَّلَاثِ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ،
اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ» فَيَا لَهَا مِنْ نِعْمَةٍ: أَنْ تَتَوَضَّأَ فِي بَيْتِكَ طَاعَةً لِلَّهِ، وَتُحْسِنَ

(١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿وَقُولْ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾، رقم (٤٨٥٠)، ومسلم: كتاب

الجنة، باب النار يدخلها الجبارون، رقم (٢٨٤٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الوضوء، وتخرج، لا تخطو خطوة إلا رفعك الله بها درجة، وخطّ عنك بها خطيئة، ثم إذا دخلت المسجد وصليت فإن الملائكة تُصلي عليك ما دمت في مُصلّاك، تقول: «اللهم صلّ عليه، اللهم اغفر له، اللهم ارحمه».

ما أخيب المتكاسلين عن صلاة الجماعة! وما أشدّ خسارتهم! يُجرّمون هذا الأجر العظيم، وهم لا يزادون إلا كسلاً في الحيرات. نسأل الله العافية!

ثم قال النبي ﷺ: «لَا يَزَالُ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا انتَظَرَ الصَّلَاةَ»: «لَا يَزَالُ»: الفاعل يعود على هذا الرجل الذي تَوَضَّأَ في بيته فأسبغ الوضوء، ثم جاء إلى المسجد وفعل ما ذُكر في الحديث.

«لَا يَزَالُ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ» أي: في حكم الصلاة ثواباً، وليس المراد أنه في حكم الصلاة عملاً؛ لأننا لو قلنا: إنه في حكم صلاة عملاً لزم من ذلك ألا يتكلّم، وألا يقوم من مكانه إلى جانب آخر في المسجد، وألا يستدبر القبلة، وما أشبه ذلك؛ لأن الصلاة لا بُدَّ فيها من استقبال القبلة، ولا بُدَّ فيها من ترك الكلام، وغير ذلك، ولكن نقول: «لَا يَزَالُ فِي صَلَاةٍ» أي: في حكم الصلاة ثواباً، أي: كأنه يُصلي حتى يخضر الإمام.

وقوله: «مَا انتَظَرَ الصَّلَاةَ»: (مَا) هنا مَصْدَرِيَّةٌ ظَرْفِيَّةٌ، أي مُدَّةٌ انتِظَارِهِ، وَالْمَصْدَرِيَّةُ الظَّرْفِيَّةُ تُعَرَّفُ بِأَنْ يُحَوَّلَ الْفِعْلُ (انتَظَرَ) إِلَى مَصْدَرٍ فَيَكُونُ: (انتِظَارٌ)، فلو قُلْتُ: مَا انتَظَرُهُ؛ مَا صَحَّ الْكَلَامُ، فَأُتِيَ مَعَهَا بِظَرْفٍ فَتَكُونُ (مُدَّةٌ انتِظَارِهِ)، وَيَكُونُ الْكَلَامُ صَحِيحًا مُنْسَبًا، إِذَنْ: فـ(مَا) مَصْدَرِيَّةٌ ظَرْفِيَّةٌ، و«انتَظَرَ الصَّلَاةَ»: أي تَرَبَّصَ إِلَى حُضُورِهَا.

فهذا الحديث حديثٌ عظيمٌ، فيه بيانُ فضلِ الله عزَّ وجلَّ على عباده، وفيه فضائلُ الأعمالِ.

من فوائد هذا الحديث:

الفائدة الأولى: أنَّ الذين تُشرعُ لهم الجماعةُ هم الرجالُ؛ لقوله: «صلاة الرجل في الجماعة أفضل»، فهل النساءُ يُندبُ لهنَّ صلاةُ الجماعةِ؟

الجواب: أمَّا مع الرجالِ فقد بينَ النبي ﷺ الحكمَ في قوله: «يُؤْتَمُنَّ خَيْرٌ لَّهُنَّ»^(١)، فصَلَاتُهَا مُنفَرِدَةً فِي بَيْتِهَا أَفْضَلُ مِنْ حُضُورِهَا إِلَى الْمَسْجِدِ لِتُصَلِّيَ فِي الْجَمَاعَةِ، وَلَمْ يَسْتَنْ أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ شَيْئًا مِنَ الْمَسَاجِدِ أَبَدًا، إِلَّا ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَإِنَّهُ اسْتَسْنَى الْمَسْجِدَيْنِ: الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، وَالْمَسْجِدَ النَّبَوِيَّ، وَقَالَ: «صَلَاتُهَا فِيهِمَا أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهَا فِي بَيْتِهَا»^(٢). وَلَكِنَّهُ إِنْ صَحَّ عَنْهُ هَذَا الْقَوْلُ، فَهُوَ مَخْجُوجٌ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «يُؤْتَمُنَّ خَيْرٌ لَّهُنَّ».

وَالصَّوَابُ: أَنَّ صَلَاةَ الْمَرْأَةِ فِي بَيْتِهَا، حَتَّى فِي مَكَّةَ، أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهَا فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، خِلَافًا لِمَا يَفْعَلُهُ النَّاسُ الْآنَ، حَيْثُ إِنَّ النِّسَاءَ يَأْتِينَ وَيُزَاحِمْنَ الرِّجَالَ وَيَحْضُلُّ لَهُنَّ مَشَقَّةٌ، وَيَحْضُلُّ عَلَيْهِنَّ أَحْيَانًا اعْتِدَاءً مِنْ فُسَاقِ النَّاسِ، فَنَقُولُ: إِنَّ صَلَاتَهَا فِي بَيْتِهَا أَفْضَلُ.

مَسْأَلَةٌ: قُلْنَا: إِنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا كَانَتْ فِي مَكَّةَ أَوِ الْمَدِينَةِ فَلَا أَفْضَلَ لَهَا أَنْ تُصَلِّيَ فِي

(١) أخرجه أحمد (٧٦/٢)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب ما جاء في خروج النساء إلى المساجد، رقم (٥٦٧)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه الفاكهي في أخبار مكة (٢/٩٠ رقم ١٢٠٤).

بَيْتَهَا لَا فِي الْحَرَمِ، فَهَلْ تُؤْجَرُ بَيْتُهَا إِرَادَةَ الصَّلَاةِ فِي الْحَرَمِ لَكِنْ مَنَعَتْ نَفْسَهَا؛ أَخْذًا
بِهَذَا الْحُكْمِ، أَوْ أَنَّهَا تُؤْجَرُ وَلَوْ بَلَا هَذِهِ النِّيَّةَ؟

الجواب: صَلَاتُهَا فِي بَيْتِهَا أَفْضَلُ، سِوَاءَ هَذِهِ النِّيَّةِ أَوْ بَغَيْرِ هَذِهِ النِّيَّةِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ
أَنَّ الْمَرْأَةَ تُصَلِّي فِي الْبَيْتِ، لَا سِوَا فِي وَقْتِنَا الْحَاضِرِ مَعَ هَذَا الزَّحَامِ الشَّدِيدِ، وَالْخَوْفِ
عَلَى الْإِنْسَانِ مِنَ الضِّيَاعِ وَالْفِتْنَةِ.

مَسْأَلَةٌ: بَعْضُ الْعُلَمَاءِ يَقُولُ: صَلَاةُ الْمَرْأَةِ فِي بَيْتِهَا أَعْظَمُ أَجْرًا مِنْ صَلَاتِهَا فِي
الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، فَهَلْ هَذَا صَحِيحٌ؟

الجواب: نَعَمْ، صَحِيحٌ، نَقُولُ: أَعْظَمُ أَجْرًا، وَلَا نَقُولُ: أَكْثَرُ أَجْرًا. فَالْعِبَارَةُ
صَحِيحَةٌ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ ﷺ: «وَبُيُوتُهُنَّ خَيْرٌ لهنَّ».

مَسْأَلَةٌ: إِذَا قُلْنَا لِلْمَرْأَةِ: صَلَاتُكَ فِي بَيْتِكَ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِكَ فِي الْمَسْجِدِ
الْحَرَامِ نَرَى أَنَّهَا تَجِدُ فِي نَفْسِهَا مِنْ هَذَا الْأَمْرِ فِي الْحُكْمِ؟

الجواب: مَعْلُومٌ أَنَّ الْمَرْأَةَ تُحِبُّ أَنْ تُصَلِّيَ كُلَّ الْأَوْقَاتِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ
أَوْ الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ، لَكِنْ إِذَا أُفْقِعَتْ وَقِيلَ لَهَا: هَذَا أَفْضَلُ، وَالشَّرْعُ لَيْسَ بِالذَّوْقِ
وَالْعَاطِفَةِ، وَلَوْ جَعَلْنَاهُ تَابِعًا لَذَلِكَ لَكَانَ الصُّوفِيَّةُ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ، فَالْمَسْأَلَةُ
يُنْظَرُ فِيهَا لِلشَّرْعِ.

فَإِنْ قَالَتْ: أَنَا لَمْ آتِ هُنَا إِلَّا لِهَذَا، فَيُقَالُ لَهَا: الْحَمْدُ لِلَّهِ مَا دَامَ الْأَجْرُ وَالثَّوَابُ
عِنْدَ اللَّهِ لَيْسَ عِنْدِي وَلَا عِنْدَكَ فَلْنَسْلُكْ مَا هُوَ خَيْرٌ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لَوْ حَضَرَتِ الْمَرْأَةُ، فَهَلْ تَحْصُلُ لَهَا الْمُضَاعَفَةُ؟

فالجواب: هذا محَلُّ نظرٍ؛ لأنَّها لو ثَبَّتَ لها المُضَاعَفَةُ لَكَانَتْ مُرَغَبَةً فِي الحُضُورِ إِلَى المَسْجِدِ، وهي لَا تُرَغَّبُ فِي الحُضُورِ إِلَى المَسْجِدِ، وَقَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ ذَلِكَ لِمَنْ يُشْرَعُ لَهُ أَنْ يَحْضَرَ إِلَى المَسْجِدِ، وَأَمَّا مَنْ لَا يُشْرَعُ لَهُ وَلَا يُطَلَّبُ مِنْهُ فَلَسْنَا عَلَى يَقِينٍ، بَلْ وَلَا عَلَى غَلْبَةٍ ظَنُّ أَنَّهُ يَحْضُلُ لَهُ هَذَا الثَّوَابُ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا تَحْضُلُ لَهَا المُضَاعَفَةُ، وَعَلَى تَقْدِيرِ أَنَّهُ تَحْضُلُ لَهَا المُضَاعَفَةُ، فَهَلْ هَذِهِ المُضَاعَفَةُ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهَا فِي بَيْتِهَا؟

نَقُولُ: لَا، لِأَنَّ الصَّلَاةَ فِي الْبَيْتِ أَفْضَلُ مِنْ حَيْثُ الْكَيْفِيَّةُ، وَهَذِهِ أَفْضَلُ مِنْ حَيْثُ الْكَمِّيَّةُ، وَقَدْ تَكُونُ الْأَفْضَلِيَّةُ فِي الْكَيْفِيَّةِ أَتْلَغَ مِنَ الْأَفْضَلِيَّةِ فِي الْكَمِّيَّةِ. وَهَذَا شَيْءٌ مُشَاهَدٌ حَتَّى فِي الْأُمُورِ الْمَحْسُوسَةِ، فَلَوْ أَنَّ إِنْسَانًا عِنْدَهُ مِثَّةٌ قِطْعَةٌ مِنَ الذَّهَبِ، وَوَزْنُ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا جِرَامٌ، فَهَذِهِ مِثَّةٌ جِرَامٌ؛ لَكِنْ عِنْدَهُ قِطْعَةٌ كَبِيرَةٌ مِثْقَالُ مِنَ الذَّهَبِ، فَأَوَّلَاهَا الثَّانِي، وَلَوْ كَانَ عِنْدَ الْإِنْسَانِ أَلْفُ نَوَاقِيعَ وَعِنْدَهُ حَجَرٌ كَبِيرٌ فَأَثْقَلُهَا الْحَجَرُ الْكَبِيرُ، فَالْكَيفِيَّةُ قَدْ تَكُونُ غَالِبَةً عَلَى الْكَمِّيَّةِ.

وَالْخُلَاصَةُ أَنَّنَا نَقُولُ: صَلَاةُ الْمَرْأَةِ فِي بَيْتِهَا أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهَا فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ، لَا سِيَّمَا وَالرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَتَكَلَّمُ عَنْ هَذَا فِي الْمَدِينَةِ وَفِيهَا الْمَسْجِدُ النَّبَوِيُّ، يَقُولُ: «بُيُوتُهُنَّ خَيْرٌ لِهِنَّ».

يُسْتَنْتَى مِنْ ذَلِكَ خُرُوجُ الْمَرْأَةِ لِصَلَاةِ الْعِيدِ؛ لِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ^(١)، فَخُرُوجُهَا لِصَلَاةِ الْعِيدِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهَا فِي الْبَيْتِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَوْمٌ عِيدٍ، يَنْبَغِي فِيهِ اجْتِمَاعُ

(١) أخرجه البخاري: كتاب العيدين، باب خروج النساء والحيض إلى المصلى، رقم (٩٧٤)، ومسلم: كتاب صلاة العيدين، باب ذكر إباحة خروج النساء في العيدين إلى المصلى، رقم (٨٩٠)، من حديث أم عطية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

المُسْلِمِينَ، وحُضُورُ دَعْوَةِ الْحَتِّ؛ وَلِذَلِكَ نَقُولُ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ: يُسَنُّ لِلنِّسَاءِ أَنْ تُصَلِّيَ فِي الْمَسْجِدِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لَكِنْ لَوْ أَصَرَّتِ الْمَرْأَةُ عَلَى أَنْ تُصَلِّيَ فِي الْمَسْجِدِ، فَهَلْ تُرْغَمُ عَلَى الصَّلَاةِ فِي الْبَيْتِ؟

وَالْجَوَابُ: لَا، لَا تُرْغَمُ عَلَى الصَّلَاةِ فِي الْبَيْتِ؛ وَذَلِكَ لِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ»^(١)، فَلَا تُرْغَمُهَا؛ وَلِهَذَا كَانَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَكْرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ أَهْلُهُ فِي الْمَسْجِدِ، لَكِنَّهُ لَمْ يَمْنَعُهُنَّ، فَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَتْ امْرَأَةٌ لِعُمَرَ تَشْهَدُ صَلَاةَ الصُّبْحِ وَالْعِشَاءِ فِي الْجَمَاعَةِ فِي الْمَسْجِدِ، فَقِيلَ لَهَا: لِمَ تَخْرُجِينَ وَقَدْ تَعْلَمِينَ أَنَّ عُمَرَ يَكْرَهُ ذَلِكَ وَيَغَارُ؟ قَالَتْ: وَمَا يَمْنَعُهُ أَنْ يَنْهَانِي؟ قَالَ: يَمْنَعُهُ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ».

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أَنَّ الْجَمَاعَةَ إِنَّمَا تُشْرَعُ فِي الْمَسْجِدِ لَا فِي الْبَيْتِ؛ لِقَوْلِهِ: «صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي الْجَمَاعَةِ» وَ(أَل) هُنَا فِي (الْجَمَاعَةِ) لِلْعَهْدِ، فَتُحْمَلُ عَلَى الْجَمَاعَةِ الْمَعْرُوفَةِ الْمَعْهُودَةِ، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ فِي الْمَسْجِدِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ هَلْ يَحْضُلُ فَضْلُ الْجَمَاعَةِ إِذَا صَلَّى الْإِنْسَانُ فِي بَيْتِهِ أَوْ فِي سُوقِهِ جَمَاعَةً دُونَ الْمَسْجِدِ؟ هَلْ يَحْضُلُ بِذَلِكَ الثَّوَابُ؟ وَهَلْ يَسْقُطُ بِذَلِكَ الْإِثْمُ؟

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل، رقم (٩٠٠)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب خروج النساء إلى المسجد إذا لم يترتب عليه فتنة، رقم (٤٤٢).

وَالْجَوَابُ عَلَى قَوْلَيْنِ: فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْمَقْصُودَ تَحْصِيلُ الْجَمَاعَةِ، سَوَاءٌ فِي بَيْتِهِ أَوْ فِي سُوقِهِ أَوْ فِي مَسْجِدِهِ، وَلَكِنَّهَا فِي الْمَسْجِدِ أَفْضَلُ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا يَسْقُطُ وَجُوبُ الْجَمَاعَةِ، وَلَا يَحْصُلُ الثَّوَابُ إِلَّا لِمَنْ أَدَّاهَا فِي الْمَسْجِدِ، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الرَّاجِحُ، وَهُوَ أَنَّ الْوَاجِبَ حُضُورُ الْإِنْسَانِ إِلَى الْجَمَاعَةِ فِي الْمَسْجِدِ، وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ الَّذِي بَيْنَ أَيْدِينَا، وَكَذَلِكَ حَدِيثُهُ الْآخَرُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَ بِالصَّلَاةِ فَتُقَامَ، ثُمَّ أَمُرَ رَجُلًا فَيُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، ثُمَّ أَنْطَلِقَ بِرِجَالٍ مَعَهُمْ حُزْمٌ مِنْ حَطَبٍ إِلَى قَوْمٍ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ، فَأَحْرِقَ عَلَيْهِمْ بُيُوتَهُمْ بِالنَّارِ»^(١)، فَقَوْلُهُ: «إِلَى قَوْمٍ» هَذَا يَشْمَلُ مَا إِذَا كَانُوا يُصَلُّونَ جَمَاعَةً فِي مَكَانِهِمْ أَوْ لَا، فَالصَّوَابُ أَنَّهَا وَاجِبَةٌ فِي الْمَسْجِدِ.

الْفَائِدَةُ الثَّلَاثَةُ: تَفَاضُلُ الْأَعْمَالِ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ، بَلْ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ، بَلْ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ مُعَيَّنٍ بَعِيْنٍ؛ لِقَوْلِهِ: «تُضَعَّفُ عَلَى صَلَاتِهِ»، مَعَ أَنَّ الصَّلَاةَ وَاحِدَةٌ، فَهَذَا إِنْسَانٌ صَلَّى الْعَصْرَ فِي الْمَسْجِدِ جَمَاعَةً، وَإِنْسَانٌ صَلَّى الْعَصْرَ فِي بَيْتِهِ، الصَّلَاةُ وَاحِدَةٌ، وَمَعَ ذَلِكَ فَالْأَوَّلُ هُوَ الْأَفْضَلُ، ففِيهِ دَلِيلٌ عَلَى تَفَاضُلِ الْأَعْمَالِ وَلَوْ كَانَتْ عَمَلًا مُعَيَّنًا بِاعْتِبَارِ أَوْصَافِهِ وَأَحْوَالِهِ.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: جَوَازُ الصَّلَاةِ فِي السُّوقِ؛ لِقَوْلِهِ: «فِي سُوقِهِ»، وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ وَلَوْ كَانَ السُّوقُ قَارِعَةً طَرِيقٍ -أَيِ الَّذِي تَقَرَّعُهُ الْأَقْدَامُ-، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى ضَعْفِ الْحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ النَّهْيُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي قَارِعَةِ الطَّرِيقِ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ -أَعْنِي الصَّلَاةَ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب فضل العشاء في الجماعة، رقم (٦٥٧)، ومسلم: كتاب المساجد، باب فضل صلاة الجماعة وبيان التشديد في التخلف عنها، رقم (٦٥١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

في قَارِعَةِ الطَّرِيقِ - مُخْتَلَفٌ فِيهَا:

فَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَوْ صَلَّى فِي قَارِعَةِ الطَّرِيقِ وَلَوْ كَانَ فِي حَالٍ لَيْسَ فِيهَا سَالِكٌ فَإِنَّ صَلَاتَهُ لَا تَصِحُّ، فَإِنْسَانٌ مَثَلًا صَلَّى فِي الشَّارِعِ، وَلَيْسَ فِيهِ أَحَدٌ يَمْشِي، لَا آدَمِيٌّ وَلَا سَيَّارَاتٌ وَلَا حَيَوَانٌ، فَإِنَّ صَلَاتَهُ بَاطِلَةٌ لَا تَصِحُّ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ فِي قَارِعَةِ الطَّرِيقِ ^(١).

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: الصَّلَاةُ صَحِيحَةٌ، وَأَجَابُوا عَنِ الْحَدِيثِ بِأَنَّهُ ضَعِيفٌ، وَاسْتَدَلُّوا بِعُمُومِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا» ^(٢)، فَقَالُوا: إِنَّ قَارِعَةَ الطَّرِيقِ مِنَ الْأَرْضِ فَتَدْخُلُ فِي الْعُمُومِ. وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الرَّاجِحُ. نَعَمْ، لَوْ كَانَتْ قَارِعَةُ الطَّرِيقِ مَسْلُوكَةً فِي حَالِ الصَّلَاةِ، فَهَذَا نَقُولُ: لَا تُصَلِّي، لَا لِأَنَّهَا لَا تَصِحُّ فِي السُّوقِ؛ وَلَكِنْ لِأَنَّ ذَلِكَ يَحْصُلُ بِهِ التَّشْوِيشُ عَلَى الْمُصَلِّي؛ إِذْ إِنَّهُ سَوْفَ يَنْظُرُ إِلَى النَّاسِ يَمْرُونَ ذَاهِبِينَ جَائِعِينَ، وَرَبِّمَا يَمْرُونَ بَيْنَ يَدَيْهِ وَيُنْقِصُونَ أَجْرَ صَلَاتِهِ؛ وَلِذَلِكَ لَمَّا نَظَرَ النَّبِيُّ ﷺ مَرَّةً وَاحِدَةً إِلَى حَمِيصَتِهِ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِ، وَانْتَهَى مِنْ صَلَاتِهِ قَالَ: «اذْهَبُوا بِحَمِيصَتِي هَذِهِ إِلَى أَبِي جَهْمٍ، وَأَتُونِي بِأَبِجَانِيَّةِ أَبِي جَهْمٍ، فَإِنَّمَا أَلْهَتْنِي آفَاءُ عَنْ صَلَاتِي» ^(٣). وَالْحَمِيصَةُ: نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ اللَّبَاسِ، مُحْطَطٌ وَمُزْرَكَشٌ، فَنَظَرَ النَّبِيُّ ﷺ

(١) أخرجه الترمذي: كتاب الصلاة، باب ما جاء في كراهية ما يصلى إليه وفيه، رقم (٣٤٦)، وابن ماجه: كتاب المساجد، باب المواضع التي تكره فيها الصلاة، رقم (٧٤٦)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب التيمم، رقم (٣٣٥)، ومسلم: كتاب المساجد، رقم (٥٢١)، من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب إذا صلى في ثوب له أعلام، رقم (٣٧٣)، ومسلم: كتاب المساجد، باب كراهة الصلاة في ثوب له أعلام، رقم (٥٥٦)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

إِلَى أَعْلَامِهَا فِي صَلَاتِهِ نَظْرَةٌ وَاحِدَةٌ؛ فَأَمَرَ بِإِبْعَادِهَا؛ لِأَنَّهَا أَلْهَتْهُ عَنْ صَلَاتِهِ، وَقَالَ: «أَتُؤْنِي بِأَنْبِجَانِيَّةِ أَبِي جَهْمٍ»، وَهِيَ كِسَاءٌ غَلِيظٌ؛ لِأَنَّ أَبَا جَهْمٍ هُوَ الَّذِي أَهْدَى إِلَيْهِ الْحَمِيصَةَ، وَلَمَّا حَصَلَ مِنَ الْحَمِيصَةِ هَذِهِ الْمَفْسَدَةُ رَدَّهَا النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ، وَأَمَرَ بِأَنْ يُؤْتَى بِأَنْبِجَانِيَّةٍ؛ لَكِي لَا يَنْكَسِرَ قَلْبُهُ، وَهَذَا مِنْ سِيَاسَتِهِ ﷺ وَحُسْنِ خُلُقِهِ.

لَكِنْ يَبْقَى فِي الْحَدِيثِ إِشْكَالٌ، وَهُوَ إِذَا كَانَتِ الْحَمِيصَةُ قَدْ أَلْهَتِ الرَّسُولَ ﷺ، فَهِيَ سَوْفَ تُلْهِي أَبَا جَهْمٍ، فَكَيْفَ تَخْلَصَ الرَّسُولُ ﷺ مِنْهَا وَأَعْطَاهَا رَجُلًا رَبًّا يَنْشَغِلُ بِهَا فِي صَلَاتِهِ؟!

وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْإِنْسَانَ يَتَخَلَّصُ مِنَ الشَّيْءِ الَّذِي لَا يُنَاسِبُهُ إِلَى أَيِّ شَخْصٍ آخَرَ، وَالْآخَرُ قَدْ يَسْتَعْمِلُهَا فِي ذَلِكَ وَقَدْ لَا يَسْتَعْمِلُهَا، وَقَدْ يُلْهِيه وَقَدْ لَا يُلْهِيه.

الْفَائِدَةُ الْخَامِسَةُ: حُسْنُ تَعْلِيمِ الرَّسُولِ ﷺ، وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا ذَكَرَ الْحُكْمَ ذَكَرَ أَسْبَابَهُ الَّتِي تُوَصِّلُ إِلَيْهِ، وَهَذَا يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا تَوَضَّأَ» وَذَكَرَ الْحَدِيثَ، فَإِنَّ هَذَا بَيَانٌ لِسَبَبِ التَّضْعِيفِ.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: أَنَّ هَذَا التَّضْعِيفَ لَا يَحْصُلُ لِمَنْ تَوَضَّأَ فِي الْمَسْجِدِ، فَلَوْ أَنَّ رَجُلًا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ غَيْرَ مُتَوَضِّعٍ، قَاصِدًا الصَّلَاةَ، وَتَوَضَّأَ مِنْ وَضُوءِ الْمَسْجِدِ، فَهَلْ يَحْصُلُ لَهُ هَذَا الثَّوَابُ؟

فَإِنَّا نَقُولُ: ظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ لَا يَحْصُلُ لَهُ الثَّوَابُ، وَأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يُخْرَجَ مِنَ الْبَيْتِ مُتَطَهِّرًا، لَكِنْ لَوْ فَرضْنَا أَنَّ الْإِنْسَانَ لَيْسَ عِنْدَهُ مَا يَتَوَضَّأُ بِهِ فِي بَيْتِهِ، وَخَرَجَ وَهُوَ يُرِيدُ الصَّلَاةَ، ثُمَّ تَوَضَّأَ مِنْ مِضَاةِ الْمَسْجِدِ، فَهَذَا قَدْ نَقُولُ: إِنَّهُ يَحْصُلُ لَهُ الْأَجْرُ؛ لِأَنَّهُ تَخَلَّفَ بِعُذْرٍ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَا يُمَكِّنُ أَنْ نَحْمِلَ قَوْلَهُ: «وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا تَوَضَّأَ -أَيُّ: فِي بَيْتِهِ- فَأَحْسَنَ الْوُضُوءِ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ» أَنَّهُ خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ؟

فَالْجَوَابُ: رُبَّمَا نَقُولُ، لَكِنَّا لَا نَلْجَأُ إِلَى أَنْ نَجْعَلَ الْقَيْدَ قَدْ خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ إِلَّا لِلضَّرُورَةِ، إِذَا لَمْ يُمَكِّنْ حَمْلُهُ عَلَى ظَاهِرِهِ، أَمَّا إِذَا أُمِّكِنَ فَلَا نَتَعَدَّاهُ.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: الْحَثُّ عَلَى تَحْسِينِ الْوُضُوءِ، بِأَنْ يَكُونَ عَلَى وَفْقِ مَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَيْرِ غُلُوٍّ وَلَا تَقْصِيرٍ، وَعَلَى هَذَا فَمَنْ تَوَضَّأَ وَغَسَلَ أَعْضَاءَهُ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، فَهُوَ بِذَلِكَ لَمْ يُحْسِنِ الْوُضُوءَ؛ لِأَنَّهُ زَادَ عَلَى السُّنَّةِ، فَقَدْ جَاءَ أَعرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَسْأَلُهُ عَنِ الْوُضُوءِ، فَأَرَاهُ الْوُضُوءَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: «هَكَذَا الْوُضُوءُ، فَمَنْ زَادَ عَلَى هَذَا فَقَدْ أَسَاءَ وَتَعَدَّى وَظَلَمَ»^(١)، أَوْ تَوَضَّأَ وَلَكِنَّهُ بَقِيَ عَلَيْهِ فِي بَعْضِ أَعْضَائِهِ شَيْءٌ لَمْ يَغْسِلْهُ، فَهَذَا أَيْضًا لَمْ يُحْسِنِ الْوُضُوءَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا رَأَى رَجُلًا فِي قَدَمِهِ مِثْلَ الظَّفَرِ لَمْ يُصِبْهُ الْمَاءُ؛ قَالَ: «ارْجِعْ فَأَحْسِنِ وَضُوءَكَ»^(٢).

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: أَنَّ الْأَعْمَالَ تَتَفَاضَلُ، فَمِنْهَا مَا أَحْسَنَ، وَمِنْهَا مَنِ اقْتَصَرَ فِيهِ عَلَى أَقَلِّ مُجْزِيٍّ؛ لِقَوْلِهِ: «فَأَحْسَنَ الْوُضُوءِ».

الْفَائِدَةُ التَّاسِعَةُ: أَنَّ لِإِحْسَانِ الْعَمَلِ تَأْثِيرًا فِي زِيَادَةِ الثَّوَابِ، بَلْ إِنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ قَالَ: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢].

(١) أخرجه أحمد (٢/ ١٨٠)، وأبو داود: كتاب الطهارة، باب الوضوء ثلاثًا ثلاثًا، رقم (١٣٥)، والنسائي: كتاب الطهارة، باب الاعتداء في الوضوء، رقم (١٤٠)، وابن ماجه: كتاب الطهارة، باب ما جاء في القصد في الوضوء، رقم (٤٢٢)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب وجوب استيعاب جميع أجزاء محل الطهارة، رقم (٢٤٣)،

فإن قال قائل: فيماذا يكون حُسْنُ الْعَمَلِ؟

فالجواب: يَكُونُ بِالْإِخْلَاصِ وَالْمُتَابَعَةِ، فكلُّمَا كَانَ الْإِنْسَانُ أَشَدَّ إِخْلَاصًا، وَأَقْوَى مُتَابَعَةً؛ كَانَ عَمَلُهُ أَفْضَلَ وَأَحْسَنَ.

الْفَائِدَةُ الْعَاشِرَةُ: فَضِيلَةُ الْوُضُوءِ، وَاسْتِحْبَابُ اسْتِحْسَانِ الْوُضُوءِ؛ لِأَنَّهُ رُتِّبَ عَلَيْهِ جَزَاءٌ وَثَوَابٌ.

فإن قال قائل: وهل التَّيَمُّمُ مُلْحَقٌ بِهِ إِذَا نَابَ مَنَابَهُ؟

فالجواب: الظَّاهِرُ نَعَمْ؛ أَخَذًا مِنَ الْقَاعِدَةِ، وَهِيَ حَدِيثُ أَبِي بُرْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرَارًا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا مَرَضَ الْعَبْدُ، أَوْ سَافَرَ، كُتِبَ لَهُ مِثْلُ مَا كَانَ يَعْمَلُ مُقِيمًا صَحِيحًا»^(١).

الْفَائِدَةُ الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: الْإِشَارَةُ إِلَى الْإِخْلَاصِ، وَبَيَانُ مَوْقِعِهِ، وَأَنَّ لَهُ تَأْثِيرًا فِي الْجَزَاءِ، وَهَذَا يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا الصَّلَاةُ».

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ عَشْرَةَ: أَنَّهُ يَنْبَغِي مُقَارَبَةُ الْخَطِيئَةِ لِتَكْثُرَ لَهُ رِفْعَةُ الدَّرَجَاتِ وَحَطُّ السَّيِّئَاتِ، هَكَذَا قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ إِذَا خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ لِلصَّلَاةِ أَنْ يُقَارِبَ الْخَطِيئَةَ مِنْ أَجْلِ كَثْرَةِ الدَّرَجَاتِ وَحَطِّ الْخَطَايَا، وَفِي هَذَا نَظَرٌ، وَأَنَّ الَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّهُ لَا يُسْتَحَبُّ مُقَارَبَةُ الْخَطِيئَةِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «لَمْ يَخْطُ خُطْوَةً» تُحْمَلُ عَلَى الْخُطْوَةِ الْمَعْنُودَةِ الْمَعْرُوفَةِ؛ وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَوْ أَرَادَ ذَلِكَ لَقَالَ: «فَلْيَقْصُرْ خُطْوَتَهُ»، لَوْ قَالَ هَذَا لَكَانَ فَاصِلًا، لَكِنَّهُ قَالَ: «لَمْ يَخْطُ خُطْوَةً».

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد، باب يكتب للمسافر مثل ما كان يعمل في الإقامة، رقم (٢٩٩٦)، من حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

نَظِيرُ ذَلِكَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِذَا سَمِعْتُمُ الْإِقَامَةَ فَامْشُوا إِلَى الصَّلَاةِ وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ وَلَا تُسْرِعُوا»^(١) فَإِنَّ الْمُرَادَ بِالْمَشْيِ الْمَشْيُ الْمَعْتَادُ. هَذَا هُوَ الْأَصْلُ.

فَالرَّسُولُ ﷺ تَحَدَّثَ عَنِ الْخَطِ الْمَعْرُوفَةِ دُونَ أَنْ يَمُدَّ خُطْوَتَهُ، وَدُونَ أَنْ يَقْصُرَهَا، أَيْ: أَنْ يَمْشِيَ مَشْيًا عَلَى عَادَتِهِ، وَأَمَّا أَنْ نَقُولَ: نَعَمَّدُ تَقْصِيرَ الْخَطِ، فَهَذَا لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ، لَكِنْ مَا أَكْثَرَ الْحَسَنَاتِ وَمَا أَكْثَرَ الْخَطِيئَاتِ الَّتِي تُحْطُّ إِذَا مَشَيْتَ مَشْيَكَ الْمَعْتَادَ! لَوْ عَدَدْتَ هَذِهِ الْخُطُواتِ وَأَنْتَ تَبْعُدُ عَنِ الْمَسْجِدِ خَمْسَ مِائَةٍ مِثْرًا مَثَلًا، تَكُونُ الْخُطُواتِ كَثِيرَةً جِدًّا، كُلُّ خُطْوَةٍ فِيهَا رَفْعُ دَرَجَةٍ وَحَطُّ خَطِيئَةٍ.

فَإِنْ سَأَلَ سَائِلٌ: هَلْ كَانَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يَسْمَعُونَ الْإِقَامَةَ مِنْ بِلَالٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ دَاخِلُ الْمَسْجِدِ، وَهُمْ فِي بُيُوتِهِمْ؟

قُلْنَا: كَانَ بِلَالٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُقِيمُ فِي مَكَانِ أَذَانِهِ، لَيْسَ فِي نَفْسِ الْمَسْجِدِ؛ وَلِهَذَا كَانَ يَقُولُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ لَا تَسْبِقْنِي بِأَمِينٍ»^(٢).

فَإِنْ قِيلَ: هُنَاكَ أَثَرٌ: «أَمَرْنَا بِتَبْلِيغِ الْأَذَانِ وَلَمْ نُؤْمَرْ بِتَبْلِيغِ الْإِقَامَةِ».

قُلْنَا: لَا نَظْنُهُ يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الْمَعْرُوفَ أَنَّ بِلَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُقِيمُ فِي مَكَانِ أَذَانِهِ حَتَّى إِنَّ بَعْضَ النَّاسِ الْمُتَأَخِّرِينَ قَالُوا: إِنَّ الْإِقَامَةَ فِي نَفْسِ الْمَسْجِدِ - كَمَا هُوَ مَعْمُولٌ بِهِ الْآنَ - مِنَ الْبِدْعِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب لا يسعى إلى الصلاة، رقم (٦٣٦)، ومسلم: كتاب المساجد،

باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة، رقم (٦٠٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أحمد برقم (٢٣٣٦٦)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب التأمين وراء الإمام، رقم

لكن نحن الآن -والحمد لله- في راحة، مكبر الصوت يُسمع من المنارة، فكأنه أقام في مكان الأذان.

فإذا سأل سائل: بعض المؤذنين في بعض البلاد يخرجون من المسجد ومعهم مكبر الصوت، وقيم خارج المسجد، ويدعي أن هذا تطيق السنة.

قلنا: هذا من التعمق؛ لأن المقصود سماع الصوت، وهذا حاصل بمكبرات الصوت التي على المنارة.

ولو سأل سائل: هل يُشرع للإنسان أن يتعمد بعد البيت عن المسجد ليزيد الأجر؟

فالجواب: إذا كان منزله بعيداً بدون قصد حصل له الأجر، أما أن يقول: أبعد عن المسجد لأحصل على ثواب أكثر فلا؛ فإنه ربما يكون اليوم شيطاً على أن يأتي من بعيد، وغداً يكون ضعيفاً أو كسلاناً فيندم على ذلك، أرايتم عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: أخبر رسول الله ﷺ أنني أقول: والله لأصومنَّ النهار، ولأقومنَّ الليل ما عشت، فقلتُ له: قد قلتُ بأبي أنت وأمي، قال: «فإنك لا تستطيع ذلك...»، وتنازل معه إلى أن يصوم يوماً ويفطر يوماً، وأن ينام نصف الليل، ويقوم ثلثه وينام سدسه؛ ومع ذلك لما كبر قال: ليتني قبلت رخصة النبي ﷺ حتى صار يصوم خمسة عشر يوماً تباعاً، ويفطر خمسة عشر يوماً تبعاً^(١).

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب صوم الدهر، رقم (١٩٧٦)، و: كتاب فضائل القرآن، باب في كم يقرأ القرآن، رقم (٥٠٥٢)، ومسلم: كتاب الصيام، باب النهي عن صوم الدهر لمن تضرر به، رقم (١١٥٩)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

فَالْإِنْسَانُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَزِنَ نَفْسَهُ بِالْقُوَّةِ وَالشَّطَاطِ فِي الْوَقْتِ الْحَاضِرِ؛ بَلْ يَتَمَشَّى عَلَى الشَّرْعِ: مَتَى صَارَ نَشِيطًا عَمَلًا، وَمَتَى كَانَ عَاجِزًا أَوْ كَسْلَانًا فَعَلَى حَسَبِ الْحَالِ. فَكُونُوا نَقُولُ لِلْإِنْسَانِ: انْظُرْ أَبْعَدَ مَسْجِدٍ فِي الْبَلَدِ وَادْهَبْ إِلَيْهِ، أَوْ انْظُرْ أَبْعَدَ بَيْتٍ فِي الْبَلَدِ وَاسْكُنْهُ، هَذَا فِيهِ نَظَرٌ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا خَرَجَ مَنْ تَوَضَّأَ إِلَى الْمَسْجِدِ لَا يُرِيدُ إِلَّا طَلَبَ الْعِلْمِ، فَهَلْ يَثْبُتُ لَهُ الثَّوَابُ؟

فَالْجَوَابُ: لَا، مَنْ خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ لَطَلَبِ الْعِلْمِ، فَلَا يَدْخُلُ فِي الْحَدِيثِ؛ لَكِنْ مَنْ أَرَادَهُمَا جَمِيعًا يَدْخُلُ فِيهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى...»^(١).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ هَذَا الثَّوَابُ الْمَذْكُورُ عَامٌّ يَحْصُلُ لِمَنْ رَكِبَ السَّيَّارَةَ وَذَهَبَ بِهَا إِلَى الْمَسْجِدِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ هُوَ الْوُصُولُ إِلَى الْمَسْجِدِ، أَمْ أَنَّ هَذَا الثَّوَابَ خَاصٌّ بِمَنْ ذَهَبَ مَاشِيًا؛ لِأَنَّهُ أَشَقُّ عَلَيْهِ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا الثَّوَابَ عَامٌّ؛ بِدَلِيلِ صَاحِبِ الْجِمَارِ الَّذِي اشْتَرَاهُ أَوْ قِيلَ لَهُ: لَوْ اشْتَرَيْتَ جِمَارًا لُبْعِدَ دَارِكَ، أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا، لَكِنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ: «إِنَّ لَكَ مَا اخْتَسَبْتَ»^(٢)، وَلَمْ يَقُلْ لَهُ: إِنَّهُ يَبْطُلُ سَعْيُكَ بِرُكُوبِ الْجِمَارِ، فَالظَّاهِرُ -وَاللَّهُ

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، رقم (١)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ»، رقم (١٩٠٧)، من حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب فضل كثرة الخطا إلى المساجد، رقم (٦٦٣)، من حديث أبي ابن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ بَيْتَهُ أَقْصَى بَيْتٍ فِي الْمَدِينَةِ، فَكَانَ لَا تَخْطُئُهُ الصَّلَاةُ

أَعْلَمُ - أَنَّهُ يَحْصُلُ الْمَقْصُودُ بِذَلِكَ، لَا سِيَّامَا إِذَا كَانَ يَشْقُ عَلَيْهِ الْمَشْيُ، أَمَّا مَنْ كَانَ يَرْكَبُ السَّيَّارَةَ تَرْفُهَا فَلَا يَحْصُلُ لَهُ هَذَا الْأَجْرُ؛ لِأَنَّ بَعْضَ النَّاسِ رَبَّمَا يَرْكَبُهَا تَرْفُهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَحَمَّلُ لَفْحَ الْحَرِّ، وَيَقُولُ: أَخْرُجْ بِالسَّيَّارَةِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا مُكَيِّفَةٌ، وَإِنْ كَانَ الْمَسْجِدُ قَرِيبًا، وَكَانَ هُوَ نَشِيطًا، فَالظَّاهِرُ أَنَّ مِثْلَ هَذَا لَا يَحْصُلُ لَهُ هَذَا الْأَجْرُ.

لَكِنْ عَلَى أَنَّهُ يَحْصُلُ لَهُ الْأَجْرُ، فَإِنَّ خُطْوَةَ السَّيَّارَةِ بِدَوْرَةِ إِطَارِهَا دَوْرَةٌ كَامِلَةٌ، كَذَلِكَ الرَّجُلُ تَرْفَعُهَا لِتَخْطُو، فِي رَفْعِهَا ثُمَّ وَضْعِهَا فِي الْأَرْضِ تَكُونُ خُطْوَةً.

الْفَائِدَةُ الثَّلَاثَةُ عَشْرَةَ: أَنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبَنَّ السَّيِّئَاتِ؛ لِقَوْلِهِ: «حُطَّ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةٌ»، وَهَذَا أَصْلٌ مُقَرَّرٌ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ.

فَفِي الْقُرْآنِ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبَنَّ السَّيِّئَاتِ﴾ [هود: ١١٤].

وَفِي السُّنَّةِ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَجُلًا أَصَابَ مِنْ امْرَأَةٍ قُبْلَةً، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، قَالَ فَتَزَلْتُ: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنْ أَلَيْلٍ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبَنَّ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرِي لِلذِّكْرِ﴾ قَالَ: فَقَالَ الرَّجُلُ: أَلِي هَذِهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «لِمَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ أُمَّتِي»^(١).

= مع رسول الله ﷺ، قال: فتوجعنا له، فقلت له: يا فلان لو أنك اشتريت حمازًا يقيك من الرمضاء، ويقيك من هوام الأرض، قال: أما والله ما أحب أن يتي مطنب بيت محمد ﷺ، قال: فحملت به حملا حتى أتيت نبي الله ﷺ، فأخبرته، قال: فدعاه، فقال له مثل ذلك، وذكر له أنه يرجو في أثره الأجر، فقال له النبي ﷺ: «إن لك ما احتسبت».

(١) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب قوله: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنْ أَلَيْلٍ﴾، رقم (٤٦٨٧)، ومسلم: كتاب التوبة، باب قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبَنَّ السَّيِّئَاتِ﴾، رقم (٢٧٦٣).

ولو سأل سائل: هل نقول: إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ إِذَا فَعَلَهَا الْإِنْسَانُ عَلَى وَجْهِ نَاقِصٍ، أم لا بُدَّ مِنْ أَنْ يَفْعَلَهَا عَلَى وَجْهِ كَامِلٍ؟

فالجواب: الظاهر أنه لا بُدَّ مِنْ أَنْ يَفْعَلَهَا عَلَى وَجْهِ كَامِلٍ، وعلى هذا: فكلُّ الجزاءاتِ المُرتَّبةِ عَلَى الصَّلَاةِ إِنَّمَا تَكُونُ عَلَى صَلَاةٍ كَامِلَةٍ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّكَ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ [العنكبوت: ٤٥]، فَهَذَا خَبَرٌ مِنَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ وَهُوَ أَصْدَقُ الْقَائِلِينَ قَوْلًا، مَعَ أَنَّنَا نَشَاهِدُ أَنَّ الرَّجُلَ يُصَلِّي وَلَا تَنْهَاهُ الصَّلَاةُ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ؛ لِنَقْصِهَا، وَإِلَّا فَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْإِنْسَانَ لَوْ شَعَرَ بِأَنَّهُ يُنَاجِي رَبَّهُ عَزَّوَجَلَّ وَيَدْعُوهُ وَيُعَظِّمُهُ وَلَوْ لَحْظَةً؛ لَأَثَرَ ذَلِكَ عَلَى قَلْبِهِ، لَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ يُصَلِّي بِجِسْمِهِ دُونَ قَلْبِهِ، يَقْرَأُ وَقَلْبُهُ مُشْتَغِلٌ بِشَيْءٍ آخَرَ، يُسَبِّحُ وَقَلْبُهُ مُشْتَغِلٌ بِشَيْءٍ آخَرَ، فَأَيْنَ الصَّلَاةُ الْقَلْبِيَّةُ؟! هَذِهِ صَلَاةٌ حَرَكِيَّةٌ جِسْمِيَّةٌ فَقَطْ.

ولو سأل سائل: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ [هود: ١١٤]، هل هذا مشروطٌ بِالتَّوْبَةِ أم تُزِيلُهَا بِدُونِ تَوْبَةٍ؟

فالجواب: لا، هذا لَيْسَ مَشْرُوطًا بِالتَّوْبَةِ؛ لِأَنَّ التَّوْبَةَ نَفْسُهَا تَمْحُو الذَّنْبَ، لَكِنَّهُ مُقَيَّدٌ بِهَا إِذَا اجْتَنِبَتِ الْكِبَائِرُ.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ عَشْرَةَ: إِثْبَاتُ الْمَلَائِكَةِ؛ لِقَوْلِهِ: «لَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَيْهِ».

الْفَائِدَةُ الْخَامِسَةُ عَشْرَةَ: أَنَّ لِلْمَلَائِكَةِ فَضْلًا عَلَى بَنِي آدَمَ، وَلَكِنَّ هَذَا الْفَضْلَ إِنَّمَا هُوَ مِنَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ؛ فَهُوَ الَّذِي سَخَّرَهُمْ لِيَدْعُوا لِبَنِي آدَمَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَجْعَلُونَ أَعْرُسَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [غافر: ٧].

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ عَشْرَةَ: أَنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تُصَلِّي عَلَيْهِ إِلَّا إِذَا جَاءَ الْإِنْسَانُ بِهَذَا الْوَصْفِ، «تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ»، «خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا الصَّلَاةُ»، «قَدِمَ الْمَسْجِدَ فَصَلَّى» فَإِنْ لَمْ تَكُنْ هَذِهِ الْخُطُواتُ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تُصَلِّي عَلَيْهِ، وَيُؤْخَذُ ذَلِكَ مِنْ أَنَّ الشَّيْءَ إِذَا عَلِقَ بِشَيْءٍ فَإِنَّهُ لَا يَثْبُتُ حَتَّى يُوْجَدَ الْمُعْلَقُ عَلَيْهِ.

وَصَلَاةُ الْمَلَائِكَةِ نَوْعَانِ:

صَلَاةٌ عَامَّةٌ: وَهَذِهِ لِكُلِّ مُؤْمِنٍ، سَوَاءٌ عَمِلَ أَوْ لَمْ يَعْمَلْ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [الأحزاب: ٤٣]، وَمِنْهُ قَوْلُهُ: ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَن فِي الْأَرْضِ﴾ [الشورى: ٥]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [غافر: ٧].

وَصَلَاةٌ خَاصَّةٌ: وَهِيَ هَذِهِ الْمَذْكُورَةُ فِي الْحَدِيثِ لَمِنْ جَاءَ الْمَسْجِدَ لِلصَّلَاةِ.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ عَشْرَةَ: أَنَّ الْمَلَائِكَةَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ، وَتَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَكْشِفُ الشُّوْءَ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا يَجْلِبُ الْحَيْرَ إِلَّا اللَّهُ؛ لِأَنَّهَا تُوجِّهُ النِّدَاءَ إِلَى اللَّهِ، تَقُولُ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ»، (اللَّهُمَّ) أَصْلُهَا (يَا اللَّهُ)، فَحُذِفَتْ (يَا) النِّدَاءِ، وَعُوِّضَ عَنْهَا الْمِيمُ، وَأُخِّرَتِ الْمِيمُ تَيْمُنًا بِالْبَدَاءَةِ بِذِكْرِ اسْمِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، أَيْ: لَمْ تَقُلْ: «مَا اللَّهُ»؛ بَلْ قُلْنَا: «اللَّهُمَّ».

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ عَشْرَةَ: أَنَّ الْمَلَائِكَةَ تَتَكَلَّمُ؛ لِقَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ: «تَقُولُ - وَهَذَا لَفْظٌ صَرِيحٌ -: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ»، فَالْمَلَائِكَةُ تَقُولُ وَتَفْعَلُ وَلَهَا إِذْرَاكٌ؛ لِقَوْلِهِ: «لَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَيْهِ مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ، اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ».

وَكَاثِي بَوَاحِدٍ مِنَ الْمُتَنَطِّعِينَ يَقُولُ: بَأَيِّ لُغَةٍ تَتَكَلَّمُ الْمَلَائِكَةُ؟ بِالْعَرَبِيَّةِ أَمْ بِالْعِبْرِيَّةِ أَمْ بِالسَّرْيَانِيَّةِ أَمْ بِأَيِّ لُغَةٍ؟

فَأَقُولُ: هَذَا السُّؤَالُ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ، لَكِنْ مَعَ ذَلِكَ لَوْ أَلْجَأْنَا هَذَا الرَّجُلَ إِلَى أَنْ نَقُولَ فِيهَا سَأَلَ، نَقُولُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: إِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَقُولُ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ» وَالْأَصْلُ أَنَّ حِكَايَةَ النَّبِيِّ ﷺ لِقَوْلِ الْمَلَائِكَةِ حِكَايَةً لَفْظِيَّةً، وَأَنَّ الْمَلَائِكَةَ تُعَبِّرُ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِخُصُوصِهَا، أَمَّا فِي غَيْرِهَا فَلَا نَذْرِي.

عَلَى أَنَّ مِثْلَ هَذَا السُّؤَالِ مِنَ التَّنَطُّعِ الَّذِي لَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَقَدَّمَ إِلَيْهِ الْإِنْسَانُ، وَهَذَا كَقَوْلِ بَعْضِ النَّاسِ لَمَّا سَمِعَ حَدِيثَ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَجْعَلُ الْأَرْضِينَ عَلَى أَصْبُعٍ، وَالشَّجَرَ عَلَى أَصْبُعٍ، وَالثَّرَى عَلَى أَصْبُعٍ»^(١)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، تَقَدَّمَ سُّؤَالٌ وَقَالَ: كَمْ أَصَابِعُ اللَّهِ؟ أَعُوذُ بِاللَّهِ! مَا هَذَا السُّؤَالُ؟! هَلْ أَنْتَ أَحْرَصُ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَلَى مَعْرِفَةِ صِفَاتِ اللَّهِ؟ الْجَوَابُ: لَا. وَالصَّحَابَةُ لَمَّا حَدَّثَهُمُ الرَّسُولُ بِهَذَا الْحَدِيثِ، أَوْ أَقَرَّ الْيَهُودِيُّ عَلَيْهِ، لَمْ يَقُولُوا: كَمْ أَصَابِعُ الرَّحْمَنِ؟

وَلِهَذَا أَنَا أُحَذِّرُ طَلَبَةَ الْعِلْمِ مِنَ التَّنَطُّعِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِأُمُورِ الْغَيْبِ، فِي أُمُورِ الشَّهَادَةِ لَا بِأَسَّ أَنْ يَبْحَثَ الْإِنْسَانُ، أَمَّا فِي أُمُورِ الْغَيْبِ فَلْيَأْخُذْ بِظَاهِرِ مَا وَرَدَ، وَلْيَدَعْ مَا سِوَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَخَذَ بِالتَّنَطُّعِ فِي أُمُورِ الْغَيْبِ سَوَاءٌ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِصِفَاتِ اللَّهِ، أَوْ بِصِفَاتِ الْمَلَائِكَةِ، أَوْ بِأَحْوَالِ الْيَوْمِ الْآخِرِ؛ فَإِنَّهُ رَبُّنَا يَهْلِكُ، فَيَقَعُ فِي الشَّكِّ أَوْ فِي الرَّدِّ، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ التَّفْسِيرِ، بَابُ قَوْلِ اللَّهِ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾، رَقْمُ (٤٨١١)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ صِفَاتِ الْمُنَافِقِينَ، رَقْمُ (٢٧٨٦/١٩).

إذن: علينا في مثل هذه الأمور أن نترك التتبع، وأن تأخذ بطواهر الأدلة. وقد كان الإمام مالك رحمه الله عند أصحابه في المسجد، فقال رجل: يا أبا عبد الله: الرحمن على العرش استوى. كيف استوى؟ فأطرق مالك برأسه حتى علاه الرخصاء، من شدة وقع هذا السؤال في قلبه، ثم رفع رأسه وقال له: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، ثم قال: وما أراك إلا مبتدعاً، أي: ما أظنك إلا صاحب بدعة، ثم أمر به فأخرج من المسجد^(١).

فالذي أنكره الإمام مالك رحمه الله على هذا السائل هو سؤاله عن الكيفية، وليس سؤاله عن المعنى، فمثلاً لو قال قائل متنطع: عرفنا معنى الاستواء، وأنه العلو على صفة خاصة، فكيف هذا الاستواء؟ قلنا: هذا السؤال بدعة، لا تسأل.

وقول مالك رحمه الله: «ما أراك إلا مبتدعاً» يحتمل معنيين: أحدهما أن هذا السؤال ديدن أهل البدع، فهم الذين يسألون عن كيفية الصفات من أجل أن يخرجوا المثبتين للصفات، فمثلاً يقول لك: «استوى» ترى أنه استواء حقيقي؟ فإن قلت: نعم، قال: كيف؟ اشرح لي هذا الاستواء. فيخرجون الذين يثبتون الصفات.

ويحتمل أن قوله: «ما أراك إلا مبتدعاً» أي: إنك بسؤالك صرت من أهل البدع؛ لأن الصحابة رضي الله عنهم لم يسألوا عن كيفية الاستواء، وشيء لم يسأل عنه الصحابة يُعتبر بدعة في الدين.

(١) ذكره البيهقي في الأسماء والصفات (٥١٥)، عن الإمام مالك بإسناد جوده الحافظ في الفتح (٤٠٧/١٣).

الْفَائِدَةُ التَّاسِعَةُ عَشْرَةَ: أَنَّ الصَّلَاةَ لَيْسَتْ الْمَغْفِرَةُ وَالرَّحْمَةُ، وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ: أَنَّ الْعَطْفَ يَقْتَضِي الْمَغَايِرَةَ فِي قَوْلِهِ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ».

الْفَائِدَةُ الْعِشْرُونَ: أَنَّ الْمَغْفِرَةَ غَيْرُ الرَّحْمَةِ.

وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ: أَنَّ الْعَطْفَ يَقْتَضِي الْمَغَايِرَةَ.

الْفَائِدَةُ الْحَادِيَةُ وَالْعِشْرُونَ: أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا أَتَى عَلَى هَذِهِ الصَّفَةِ إِلَى الْمَسْجِدِ وَصَلَّى وَجَلَسَ؛ فَإِنَّهُ يُكْتَبُ لَهُ أَجْرُ الْمُصَلِّي إِلَى أَنْ يَخْضَرَ الْإِمَامُ؛ لِقَوْلِهِ: «لَا يَزَالُ فِي صَلَاةٍ مَا أَنْتَظَرِ الصَّلَاةَ»، لَكِنَّ هَذَا الْعُمُومَ قُيِّدَ بـ «مَا لَمْ يُحْدِثْ»، أَوْ يُخْرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ؛ أَمَّا الْقَيْدُ الثَّانِي: أَوْ يُخْرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَإِنَّهُ مَفْهُومٌ مِنَ اللَّفْظِ؛ لِقَوْلِهِ: «لَا يَزَالُ فِي صَلَاةٍ مَا أَنْتَظَرِ الصَّلَاةَ»، وَأَمَّا كَوْنُهُ لَمْ يُحْدِثْ، فَإِنَّهُ زَائِدٌ عَلَى مَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ ^(١)، فَإِنْ أَحْدَثَ ارْتَفَعَتْ صَلَاةُ الْمَلَائِكَةِ عَلَيْهِ، وَدَعَاؤُهَا لَهُ.

فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّ الْفَضْلَ هَذَا مُتَرَتَّبٌ عَلَى شَرْطَيْنِ: لَمْ يُخْرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ، وَلَمْ يُحْدِثْ؛ فَهَلِ الْحَدَّثُ هُنَا يَشْمَلُ الْبِدْعَةَ، كَأَنْ يَذْكُرَ اللَّهُ عَلَى أَوْصَافٍ مُحَالِفَةٍ لِلْسُّنَّةِ؟

وَالْجَوَابُ: لَا، الْمُرَادُ بِالْحَدَّثِ مَا يُنْقِضُ الْوُضُوءَ.



(١) يعني الحديث الذي ساقه المؤلف الحافظ المقدسي رَحِمَهُ اللَّهُ، وأما أصل الحديث في الصحيحين فإنه فيه: «ما لم يحدث فيه».

٦٦ - وَعَنْهُ^(١)، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَثْقَلَ صَلَاةٍ عَلَى الْمُنَافِقِينَ صَلَاةُ الْعِشَاءِ، وَصَلَاةُ الْفَجْرِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا، وَلَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أُمَرَ بِالصَّلَاةِ، فَتَقَامَ، ثُمَّ أُمِرَ رَجُلًا فَيُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، ثُمَّ أَنْطَلِقَ مَعِيَ بِرِجَالٍ مَعَهُمْ حُزْمٌ مِنْ حَطَبٍ إِلَى قَوْمٍ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ، فَأُحَرِّقَ عَلَيْهِمْ يَوْمَهُمُ بِالنَّارِ»^(٢).

الشرح

في هذا الحديث يُخْبِرُ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ اتِّصَافِ الْمُنَافِقِينَ بِأَنَّهُمْ يَسْتَقْبِلُونَ الصَّلَاةَ. قَوْلُهُ: «أَثْقَلَ»: مُبْتَدَأٌ، وَ«صَلَاةٌ»: خَبَرُهُ.

وقَوْلُهُ: «الصَّلَاةُ»: المرادُ بها هنا الجِئْسُ، أَي: الصَّلَوَاتُ كُلُّهَا؛ وَلِهَذَا قَالَ: «صَلَاةُ الْعِشَاءِ وَصَلَاةُ الْفَجْرِ» فَذَكَرَ اثْنَتَيْنِ، مَعَ أَنَّ الصَّلَاةَ مُفْرَدٌ؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ المرادَ بِالصَّلَاةِ هنا الجِئْسَ.

وقَوْلُهُ: «أَثْقَلَ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ» المُنَافِقُ: هُوَ الَّذِي أَظْهَرَ الْإِسْلَامَ وَأَبْطَنَ الْكُفْرَ، وَسُمِّيَ مُنَافِقًا تَشْبِيهًا لَهُ بِنَافِقِ الْيَرْبُوعِ، وَ(الْيَرْبُوعُ): دُوْبَّةٌ أَرْضِيَّةٌ، تَحْفَرُ لَهَا جُحْرًا فِي الْأَرْضِ، وَتَجْعَلُ لَهُ بَابًا تَدْخُلُ مِنْهُ وَتَخْرُجُ، وَفِي نَهَائِهِ تَحْفَرُ صَاعِدَةً إِلَى سَطْحِ الْأَرْضِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ إِلَّا قَشْرَةٌ رَقِيقَةٌ، أَمْسَكَتْ عَنِ الْحَفْرِ، وَالْفَائِدَةُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا هَجَمَ عَلَيْهَا شَيْءٌ مِنَ الْبَابِ؛ خَرَجَتْ مِنْ هَذَا الْقَشْرِ الرَّقِيقِ؛ فَلِهَذَا سُمِّيَ كُلُّ شَخْصٍ يُظْهِرُ الْحَيَرَ وَيُطِئُ الشَّرَّ بِالْيَرْبُوعِ الْمُنَافِقِ الَّذِي اتَّخَذَ لَهُ نَافِقَاءً.

(١) أَي: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْأَذَانِ، بَابُ فَضْلِ الْعِشَاءِ فِي الْجَمَاعَةِ، رَقْمُ (٦٥٧)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْمَسَاجِدِ، بَابُ فَضْلِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ وَبَيَانِ التَّشْدِيدِ فِي التَّخَلُّفِ عَنْهَا، رَقْمُ (٦٥١).

وقوله: «أَثْقَلَ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ صَلَاةُ الْعِشَاءِ وَصَلَاةُ الْفَجْرِ» وَبَقِيَّةُ الصَّلَوَاتِ ثَقِيلَةٌ عَلَيْهِمْ، وَلَكِنْ هَاتَيْنِ أَثْقَلُ الصَّلَوَاتِ، وَإِنَّمَا كَانَتَا أَثْقَلَ؛ لِسَبَبَيْنِ:

السَّبَبُ الْأَوَّلُ: مَشَقَّةُ الذَّهَابِ إِلَيْهِمَا؛ لِأَنَّ صَلَاةَ الْعِشَاءِ فِي ابْتِدَاءِ النَّوْمِ، وَصَلَاةَ الْفَجْرِ فِي نِهَايَةِ النَّوْمِ، فَهُم غَاطُوتٌ فِي نَوْمِهِمْ، لَا يُوقِظُهُمْ إِيَّانَ، وَلَا يَزِدُّهُمْ رَادِعٌ عَنِ الْاسْتِمْرَارِ فِي النَّوْمِ.

السَّبَبُ الثَّانِي: خَفَاءُ الرِّيَاءِ فِيهِمَا؛ لِأَنَّ الْعِشَاءَ وَالْفَجَرَ يُؤَدِّيهِمَا النَّاسُ فِي ظُلْمَةٍ، وَلَا سِيَّيَا فِي عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ فَلَا يَرَى الْمُنَافِقُ إِذَا جَاءَ يُصَلِّي، وَالْمُنَافِقُ إِذَا جَاءَ يُصَلِّي إِنْهَا يُرَآئِي النَّاسَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَتْ عِنْدَهُ إِرَادَةٌ لِلْآخِرَةِ، وَإِنَّمَا يُرِيدُ الدُّنْيَا، وَأَنْ يَمْدَحَهُ النَّاسُ عَلَى شَيْءٍ لَمْ يَقُمْ بِهِ.

وقوله: «وَلَوْ يَعْلَمُونَ» الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى الْمُنَافِقِينَ.

قوله: «مَا فِيهِمَا»: أَي: فِي صَلَاتَيِ الْعِشَاءِ وَالْفَجْرِ، مِنَ الثَّوَابِ، أَوِ الْعِقَابِ عَلَى التَّرْكِ، فَهُوَ يَشْمَلُ هَذَا وَهَذَا، وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُهُ لَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا مِنَ الثَّوَابِ؛ لَكِنَّ التَّعْمِيمَ أَوْلَى، أَي: لَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا مِنَ الثَّوَابِ عَلَى الْفِعْلِ وَالْعِقَابِ عَلَى التَّرْكِ.

وقوله: «لَا تَوَهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا»، أَي: وَلَوْ كَانُوا يَحْبُونَ حَبَوًّا؛ رَغْبَةً لِمَا فِيهِمَا مِنَ الثَّوَابِ، وَخَوْفًا مِمَّا فِيهِمَا مِنَ الْعِقَابِ. وَالْحَبْوُ: هُوَ مَشْيُ الْإِنْسَانِ عَلَى دُبُرِهِ يَدْفَعُ نَفْسَهُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ يَصِحُّ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ الْحَبْوَ هُوَ الْمَشْيُ عَلَى الْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ كَالطُّفْلِ؟ قُلْنَا: لَا.

فإن قيل: وهل هناك فرق بين الحُبِّ والزَّحْفِ؟

قلنا: هما قريبان من بعض، لكنَّ الزَّحْفَ قد يكونُ على الرُّكْبِ، كأنَّ يجلسَ الإنسانُ كأنَّه مُفْتَرِشٌ، ثم يدفعُ نفسه مُعْتَمِدًا على يديه.

ولو سأل سائلٌ: الخطابُ في قوله: «لَا تُوهْمَا وَلَوْ حَبَوَا» هل هو للمنافقين فقط أم للمؤمنين كذلك؟

فالجوابُ: لا، الخطابُ للمنافقين فقط؛ لأنَّ المؤمنين لا يَحْتَاجُونَ إِلَى ذَلِكَ، فهم سَوْفَ يَأْتُونَ عَلَى أَقْدَامِهِمْ بدونِ هَذِهِ.

وقوله: «وَلَقَدْ هَمَمْتُ»: اللَّامُ هنا يقولُ المُعْرَبُونَ: إِنَّهَا مُوَطَّئَةٌ لِلْقَسَمِ؛ أي: أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى قَسَمٍ مُقَدَّرٍ، تَقْدِيرُهُ: وَاللَّهِ.

ومثل هذا التَّرْكِيبِ يَكُونُ مُؤَكَّدًا بثَلَاثَةِ مُؤَكَّدَاتٍ:

الأوَّلُ: الْقَسَمُ الْمُقَدَّرُ، وَتَقْدِيرُهُ: وَاللَّهِ.

والثَّانِي: اللَّامُ فِي قَوْلِهِ: «لَقَدْ».

والثَّالِثُ: (قَدْ).

فَيَكُونُ إِعْرَابُ هَذَا التَّرْكِيبِ (لَقَدْ): اللَّامُ: مُوَطَّئَةٌ لِلْقَسَمِ، وَ(قَدْ): حَرْفُ تَحْقِيقٍ.

ولو سأل سائلٌ: هل يَلْزَمُ وُجُودُ اللَّامِ فِي الْقَسَمِ؟

فالجوابُ: لَا يَلْزَمُ، فَقَدْ يَكُونُ الْقَسَمُ بدونِ ذِكْرِ اللَّامِ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا﴾ [الشَّمْسُ: ١] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ [الشَّمْسُ: ٩]، وَقَدْ تَأْتِي

اللَّامُ كما في هَذِهِ الآيَةِ، وكما في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ [البلد: ١] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ﴾ [البلد: ٤].

وقَوْلُهُ: «وَلَقَدْ هَمَمْتُ»، أي: هَمَّ عَزَمَ، يعني: أَرَدْتُ أَنْ أَفْعَلَ.

وقَوْلُهُ: «أَنْ أَمَرَ بِالصَّلَاةِ» أَيُّ صَلَاةٍ؟ وَاحِدَةٌ مِنَ الصَّلَوَاتِ الْحُمُسِ «فَتَقَامَ»: أَيُّ جَمَاعَةٍ.

وقَوْلُهُ: «ثُمَّ أَمَرَ رَجُلًا فَيُصَلِّي بِالنَّاسِ» أَيُّ: جَمَاعَةٍ.

وقَوْلُهُ: «ثُمَّ أَنْطَلِقَ مَعِيَ بِرِجَالٍ مَعَهُمْ حُزْمٌ مِنْ حَطَبٍ إِلَى قَوْمٍ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ» أَيُّ: مَعَ الْجَمَاعَةِ «فَأَحْرَقَ عَلَيْهِمْ بُيُوتَهُمْ بِالنَّارِ»: هَمَّ بِذَلِكَ لَكِنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ مِنْ قَبْلِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، وَالنَّبِيِّ ﷺ لَنْ يَفْعَلَ شَيْئًا إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ، فَلَمَّا لَمْ يَأْذَنْ اللَّهُ لَهُ بِذَلِكَ عَدَلَ عَنْ هَمِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَوَرَدَ فِي الْمُسْنَدِ أَنَّ الْعِلَّةَ فِي عَدَمِ التَّحْرِيقِ؛ لِمَا فِيهَا مِنَ النَّسَاءِ وَالذَّرِّيَّةِ، الَّذِينَ لَيْسَتْ لَهُمْ قُدْرَةٌ عَلَى التَّحَوُّلِ عَنِ الْبَيْتِ إِذَا أُحْرِقَ، وَلَيْسَ وَاجِبًا عَلَيْهِمْ أَنْ يَأْتُوا إِلَى الْجَمَاعَةِ، فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ لَا مَا فِي الْبُيُوتِ مِنَ النَّسَاءِ وَالذَّرِّيَّةِ، لَأَقَمْتُ الصَّلَاةَ، صَلَاةَ الْعِشَاءِ، وَأَمَرْتُ فِتْيَانِي يُحْرِقُونَ مَا فِي الْبُيُوتِ بِالنَّارِ»^(١)؛ لَكِنَّ هَذِهِ الزِّيَادَةَ شَاذَةٌ؛ وَلِهَذَا لَمْ نَعُولَ عَلَيْهَا، وَقُلْنَا: إِنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ فِي ذَلِكَ.

وَسَوَاءٌ صَحَّ هَذَا الْحَدِيثُ، وَكَانَ هَذَا هُوَ الْمَانِعُ، أَوْ كَانَ الْمَانِعُ شَيْئًا آخَرَ لَمْ نَعْلَمْهُ؛ فَإِنَّ هَمَّ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يُحْرِقَ بُيُوتَ الْمُتَخَلِّفِينَ عَنِ الْجَمَاعَةِ؛ لِيَدُلَّ عَلَى أَهْمِيَّةِ الْجَمَاعَةِ،

(١) أخرجه أحمد (٢/٣٦٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَأَنَّهَا وَاجِبَةٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَهْمَ بِأَمْرٍ مُحَرَّمٍ، وَلَكِنْ مَنَعَهُ مِنْهُ مَانِعٌ؛ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَا فِيهَا مِنَ النِّسَاءِ وَالذَّرِّيَّةِ، أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَرَدَ الْحَدِيثُ بِلَفْظٍ: «ثُمَّ أُنْطَلِقَ مَعِيَ بِرِجَالٍ مَعَهُمْ حُزْمٌ مِنْ حَطَبٍ إِلَى قَوْمٍ لَا يَشْهَدُونَ الْجُمُعَةَ»^(١) فَهَلْ يَدُلُّ عَلَى تَخْصِصِ الْجُمُعَةِ بِالْحُكْمِ؟
فَالْجَوَابُ: إِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَالْمُرَادُ أَنَّهُ ذَكَرَ بَعْضَ أَفْرَادِ الْعَامِّ بِحُكْمٍ يُطَابِقُ الْعَامَّ، فَلَا يَدُلُّ عَلَى التَّخْصِصِ.

مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: أَنَّ الْمُنَافِقِينَ تَثْقُلُ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «أَثْقَلُ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ صَلَاةُ الْعِشَاءِ وَصَلَاةُ الْفَجْرِ»؛ وَذَلِكَ لِعَدَمِ الْإِيمَانِ فِي قُلُوبِهِمْ، وَكُلَّمَا كَانَ الْإِنْسَانُ أَقْوَى إِيمَانًا؛ كَانَ صَدْرُهُ أَشَدَّ انْشِرَاحًا بِالصَّلَاةِ؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «حُبَّ إِلَيَّ مِنْ دُنْيَاكُمْ النِّسَاءُ وَالطَّيِّبُ وَجُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ»^(٢)، فَكُلَّمَا وَجَدْتَ مِنْ قَلْبِكَ انْفِتَاحًا، وَفِي صَدْرِكَ انْشِرَاحًا لِلصَّلَاةِ فَاعْلَمْ أَنَّكَ قَوِيٌّ الْإِيمَانِ، وَكُلَّمَا ثَقُلَتْ عَلَيْكَ الصَّلَاةُ فَاعْلَمْ أَنَّكَ ضَعِيفُ الْإِيمَانِ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّ الْمُنَافِقِينَ يُصَلُّونَ لَكِنْ بِثَقَلٍ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «أَثْقَلُ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ صَلَاةُ الْعِشَاءِ وَصَلَاةُ الْفَجْرِ»، كَمَا يَشْهَدُ لِذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالًا﴾ [النساء: ١٤٢].

(١) أخرجه أحمد (١/ ٤٤٩)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أحمد (٣/ ١٢٨)، والنسائي: كتاب عشرة النساء، باب حب النساء، رقم (٣٩٣٩-).

(٣٩٤٠)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أَنَّ مَنْ ثَقُلَتْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ؛ فَإِنَّهُ مُشَابِهٌ لِلْمُنَافِقِينَ فِي ذَلِكَ، فَيَكُونُ فِيهِ شُعْبَةٌ مِنَ النِّفَاقِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَصَفَ الْمُنَافِقِينَ بِأَنَّ الصَّلَاةَ ثَقِيلَةٌ عَلَيْهِمْ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ يَجُوزُ لِي أَنْ أَقُولَ لَشَخْصٍ تَكُونُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ ثَقِيلَةً: إِنَّكَ مُنَافِقٌ؟

فالجواب: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ.

فَإِنْ قِيلَ: وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ أَقُولَ لَهُ: فِيكَ شُعْبَةٌ مِنَ نِفَاقٍ؟

قُلْنَا: نَعَمْ، يَجُوزُ أَنْ أَقُولَ لَشَخْصٍ يَتَنَاقَلُ عَنِ الصَّلَاةِ: إِنَّ فِيكَ شُعْبَةً مِنَ نِفَاقٍ. لَكِنْ قَدْ لَا يَكُونُ مِنَ الْحِكْمَةِ أَنْ أُوَاجِهُهُ بِذَلِكَ، فَأَقُولُ: أَنْتَ فِيكَ شُعْبَةٌ مِنَ النِّفَاقِ؛ لِأَنَّ هَذَا رَبِّمَا يُزْعِجُهُ، وَرَبِّمَا تَأْخُذُهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ فَيَتَنَاقَلُ أَكْثَرَ، وَرَبِّمَا يُخَاصِمُكَ وَيَكُونُ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ حُصُومَةٌ، وَلَكِنْ إِذَا قُلْتَ: إِنَّ ثِقَلَ الصَّلَاةُ عَلَى الْإِنْسَانِ تَذُلُّ عَلَى أَنْ فِيهِ شُعْبَةٌ مِنَ النِّفَاقِ، فَيَصِحَّ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تُوَاجِهُهُ مُوَاجَهَةً بِأَنَّ فِيهِ شُعْبَةٌ مِنَ النِّفَاقِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا ثَقُلَتِ الصَّلَاةُ عَلَى الْإِنْسَانِ وَلَكِنَّهُ جَاهَدَ نَفْسَهُ حَتَّى فَعَلَهَا، أَفَلَا يَكُونُ مُجَاهِدًا؟

فالجواب: بَلَى، يَكُونُ مُجَاهِدًا، لَكِنْ مَنْ فَعَلَ الْعِبَادَةَ بِطَيْبِ نَفْسٍ وَقَلْبٍ مُطْمَئِنٍّ؛ فَإِنَّهُ أَعْلَى مَرْتَبَةٍ وَمَنْزِلَةٍ مِنَ الَّذِي يَفْعَلُهَا مَعَ الْجِهَادِ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ يُؤْجَرُ عَلَى الْجِهَادِ؛ لَكِنَّ الْأَوَّلَ أَفْضَلُ، فَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الْمَاهِرُ بِالْقُرْآنِ مَعَ السَّفَرَةِ الْكِرَامِ الْبَرَّةِ، وَالَّذِي يَقْرُؤُهُ وَيَتَتَعَتُعُ فِيهِ وَهُوَ عَلَيْهِ شَاقٌّ،

فَلَهُ أَجْرَانِ»^(١)، فذَكَرَ أَنَّ الْأَوَّلَ أَعْلَىٰ مَرْتَبَةٍ؛ لِأَنَّهُ مَاهِرٌ بِالْقُرْآنِ، يَقْرُؤُهُ بِسُهُولَةٍ وَانْطِلَاقٍ.

إِذْنٌ نَقُولُ: مَنْ وَجَدَ فِي قَلْبِهِ ثِقَلًا فِي الصَّلَاةِ فَعَلَيْهِ أَنْ يُصَحِّحَ إِيْمَانَهُ؛ لِأَنَّ فِي قَلْبِهِ شُعْبَةً مِنْ نِفَاقٍ، وَإِذَا رَأَيْتَ مِنْ نَفْسِكَ ثِقَلًا فِي الصَّلَاةِ فَحَاوِلْ أَنْ تُجْبِرَهَا وَأَنْ تُكْرِهَهَا، وَثِقْ بِأَنَّكَ إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ مِرَارًا فَسَوْفَ تَكُونُ عَلَيْكَ -بِإِذْنِ اللَّهِ- سَهْلَةً فِي الْمُسْتَقْبَلِ.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أَنَّ كُلَّ مَنْ كَانَ يَفْعَلُ الشَّيْءَ رِيَاءً فَسَوْفَ يَثْقُلُ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَجِدْ فُرْصَةً لِلرِّيَاءِ؛ لِقَوْلِهِ: «أَثْقَلُ صَلَاةٌ عَلَى الْمُنَافِقِينَ صَلَاةُ الْعِشَاءِ وَصَلَاةُ الْفَجْرِ».

إِذْنٌ: إِذَا رَأَى الْإِنْسَانُ مِنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ عِنْدَ النَّاسِ تَسَهَّلُ عَلَيْهِ الْعِبَادَةُ، وَفِي غِيَابِ النَّاسِ تَثْقُلُ عَلَيْهِ؛ فَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ فِي قَلْبِهِ رِيَاءً وَنِفَاقًا.

الْفَائِدَةُ الْخَامِسَةُ: فَضِيلَةُ حُضُورِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ وَالْفَجْرِ؛ لِقَوْلِهِ: «وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا».

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: أَنَّ الْمُنَافِقِينَ إِنَّمَا يَسْعَوْنَ لِمَصَالِحِهِمُ الدَّائِيَّةِ، بِدَلِيلِ أَنَّهُمْ لَوْ عَلِمُوا مَصْلَحَةَ لَأَتَوْا وَلَوْ حَبَوًّا عَلَى أَدْبَارِهِمْ لَا عَلَى أَقْدَامِهِمْ؛ وَلِهَذَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ يَعْلَمُ أَحَدُهُمْ أَنَّهُ يَجِدُ عَرَقًا سَمِينًا، أَوْ مِرْمَاتَيْنِ حَسَتَيْنِ، لَشَهِدَ الْعِشَاءَ»^(٢).

(١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب سورة عبس، رقم (٤٩٣٧)، ومسلم: كتاب صلاة

المسافرين، باب فضل الماهر في القرآن، رقم (٧٩٨)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب وجوب صلاة الجماعة، رقم (٦٤٤)، ومسلم: كتاب

المساجد، باب فضل صلاة الجماعة، رقم (٦٥١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والعَرَقُ: هو العَظْمُ الَّذِي لَيْسَ بِهِ لَحْمٌ. وَالْمِرْمَاةُ: مَا بَيْنَ أَظْلَافِ الشَّاةِ أَوْ مَا بَيْنَ أَضْلَاعِهَا.

وَالْمَعْنَى: لَوْ يَجِدُ الْمُنَافِقُ شَيْئًا زَهِيدًا مِنَ الدُّنْيَا لَشَهِدَ الْعِشَاءَ.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: وَجُوبُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ، وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّهُ هَمَّ أَنْ يُحْرِقَ بُيُوتَهُمُ بِالنَّارِ، وَلَا يُيَهُمُ بِالْعُقُوبَةِ إِلَّا فِي تَرْكِ شَيْءٍ وَاجِبٍ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَتْرَكَ الْمُسْتَحَبَّ لَا يُقَالُ: هَمَّ أَنْ يُحْرِقَ عَلَيْهِ بَيْتَهُ.

لَكِنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ قَالَ: إِنَّ هَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ هَمَّ وَلَمْ يَفْعَلْ، وَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ لَوْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَرَّقَ، فَكَيْفَ نَخْلُصُ مِنْ هَذَا الْإِيرَادِ؟

نَقُولُ: إِنَّ الَّذِي مَنَعَهُ مَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ «لَوْلَا مَا فِي الْبُيُوتِ مِنَ النَّسَاءِ وَالذَّرِّيَّةِ»^(١).

لَكِنْ إِذَا قَالَ قَائِلٌ: هَذَا الْحَدِيثُ ضَعِيفٌ، وَالضَّعِيفُ لَا يُجْتَنَّبُ بِهِ، فَمَا الَّذِي يُمَكِّنُ أَنْ نَدْفَعَ بِهِ إِيرَادَهُ؟

فَالْجَوَابُ: لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَا يُيَهُمُ بِأَمْرِ مُحَرَّمٍ - وَهُوَ الْإِحْرَاقُ - إِلَّا فِي تَرْكِ شَيْءٍ وَاجِبٍ؛ وَلِهَذَا كَانَ الْقَوْلُ الرَّاجِحُ أَنَّ صَلَاةَ الْجَمَاعَةِ فَرَضٌ عَيْنٍ عَلَى الرِّجَالِ، وَأَنَّ مِنْ أَدْلَةٍ وَجُوبِهَا هَذَا الْحَدِيثُ.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: حِرْصُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى أَدَاءِ الصَّلَاةِ فِي جَمَاعَةٍ؛ لِأَنَّهُ هَمَّ أَنْ يُحْرِقَ الْمُتَخَلِّفَ عَنْهَا بِالنَّارِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى حِرْصِهِ عَلَى ذَلِكَ، وَأَهَمِّيَّةِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ

(١) أخرجه أحمد (٢/٣٦٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

عنده، يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّهُ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بِالْمُؤْمِنِينَ رُؤُوفٌ رَحِيمٌ، وَأَنَّ مَنْ عَزَرَ
إِنْسَانًا بِتَحْرِيقِهِ فِي النَّارِ فَإِنَّ ذَلِكَ يَعْنِي أَنَّهُ لَا رَأْفَةَ وَلَا رَحْمَةً يَسْتَحِقُّهَا هَذَا الَّذِي
يُحَرِّقُ.

الْفَائِدَةُ الثَّاسِعَةُ: الْوَعِيدُ عَلَى مَنْ تَخَلَّفَ عَنِ الْجَمَاعَةِ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ -صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- مُنِعَ أَنْ يُحَرِّقَهُمْ، لَكِنَّ هَمَّهُ بِذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى اسْتِحْقَاقِ الْمُتَخَلِّفِ
لِلتَّعْزِيرِ بِالنَّارِ.

وَلَوْ سَأَلَ سَائِلٌ: هَلِ التَّخَلُّفُ عَنْ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ كَبِيرَةٌ؟
فَالْجَوَابُ: يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الصَّغَائِرِ؛
لَكِنَّهَا إِلَى الْكِبَائِرِ أَقْرَبُ، دُونَ الْجَزْمِ بِذَلِكَ.
وَلَوْ سَأَلَ سَائِلٌ: هَلِ يُجُوزُ فِي الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ أَنْ يُعَزَرَ أَحَدٌ بِالْإِحْرَاقِ
بِالنَّارِ؟

فَالْجَوَابُ: الْأَصْلُ أَنَّهُ لَا يُجُوزُ؛ لِأَنَّ التَّحْرِيقَ بِالنَّارِ شَدِيدٌ جَدًّا، وَلَا يُعَذَّبُ
بِالنَّارِ إِلَّا خَالِفُهَا عَزَّوَجَلَّ، لَكِنْ وَرَدَ عَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ حَرَّقُوا اللُّوطِيَّ فِي
عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(١)، فَيُحْتَمَلُ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ هَذَا مِنْ بَابِ التَّغْلِيظِ فِي التَّنْفِيرِ عَنْ
هَذِهِ الْفَاحِشَةِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا لَمْ يَنْدَفِعِ الْأَذَى إِلَّا بِالْإِحْرَاقِ، كإِنْسَانٍ عِنْدَهُ نَمْلٌ آذَاهُ،
وَلَمْ يَتِمَكَّنْ مِنْ رَفْعِ الْأَذَى عَنْهُ إِلَّا بِإِحْرَاقِهَا، فَهَلِ يُجُوزُ؟

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في ذم الملاحية رقم (١٤٠)، والخرائطي في مساوئ الأخلاق رقم (٤٢٨)،
والآجري في ذم اللواط رقم (٢٩)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٣٢/٨).

فالجواب: نعم، إذا لم يكن طريقاً إلا الإحراق فلا حرج، ودليل ذلك أن أبا هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «قرصت نملة نبياً من الأنبياء، فأمر بقرية النمل فأحرقت، فأوحى الله إليه أن قرصتك نملة أحرقت أمة من الأمم تسبح»^(١)؛ لأن النمل لم يقرضه كله، لكن واحدة منه، كذلك أيضاً يجوز الإحراق إذا كان غير مقصود، ولكن جاء تبعاً لدليل ذلك عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «حرق النبي ﷺ نخل بني النضير»^(٢)، ومعلوم أن النخل عادة لا يخلو من طيور وحشرات وما أشبهها.

وبناء على ذلك: يكون ما يصنعه بعض المزارعين إذا حصد الزرع، أو قد في الأرض من أجل إزالة التوابت الضارة بالزرع، يكون هذا الفعل جائزاً؛ لأن الذي يحرق الأرض لا يقصد أن يحرق ما فيها من نمل وطيور وما أشبه ذلك، وإنما يقصد إحراق الزرع المؤذي للزرع المقصود.

ولهذا أجاز العلماء رحمهم الله أن ترمى القرية الكافرة المحاربة بالمنجنيق، مع أن المنجنيق سوف يقتل من لا يجوز قتله من الأطفال والنساء، لكن يثبت تبعاً ما لا يثبت استقلاً بالتبعية، حتى إن العلماء رحمهم الله قالوا: لو أن الكفار تترسوا بصف من المسلمين عند القتال، بأن جعلوا صفاً بينهم وبين المسلمين من المسلمين،

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب إذا حرق المشرك المسلم هل يحرق، رقم (٣٠١٩)، ومسلم: كتاب السلام، باب النهي عن قتل النمل، رقم (٢٢٤١).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب المزارعة، باب قطع الشجر والنخل، رقم (٢٣٢٦)، ومسلم: كتاب الجهاد والسير، باب جواز قطع أشجار الكفار وتحريقها، رقم (١٧٤٦)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

فهل يجوزُ أَنْ نُقاتِلَ هؤلاءِ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّنَا سَوْفَ نَقْتُلُ هذا الصَّفَّ أو لا؟
قَالَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: إِنَّهُ يَجُوزُ حَتَّى وَإِنْ قَتَلْنَا الْمُسْلِمَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ قِتَالَ الْكُفَّارِ
إِلَّا بِذَلِكَ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهؤلاءِ الَّذِينَ قُتِلُوا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، هؤلاءِ يُرَجَى
لَهُمُ الْحَيْرُ»^(١).

وَأَقُولُ: رَبُّمَا يَكُونُونَ مِنَ الشُّهَدَاءِ؛ لِأَنَّ قَتْلَهُمْ مِنْ أَجْلِ إِعْلَاءِ كَلِمَةِ اللَّهِ بِقِتَالِ
الْكُفَّارِ الَّذِينَ وَرَاءَهُمْ، وَهَذِهِ الْقَاعِدَةُ وَهِيَ أَنَّهُ: يَثْبُتُ تَبَعًا مَا يَثْبُتُ اسْتِقْلَالًا، لَهَا
فُرُوعٌ كَثِيرَةٌ، وَقَدْ ذَكَرْتُ فِي نَظْمِ الْقَوَاعِدِ:

قَدْ يَثْبُتُ الشَّيْءُ لِغَيْرِهِ تَبَعٌ وَإِنْ يَكُنْ لَوْ اسْتَقْلَلًا لَمْ يَمْتَنِعْ
كَحَامِلٍ إِنْ يَبْعَ حَمْلُهَا اِمْتَنَعَ وَلَوْ تَبَاعُ حَامِلًا لَمْ يَمْتَنِعْ^(٢)

مَسْأَلَةٌ: بَعْضُ النَّاسِ قَدْ يَتَّخِذُ مِثْلَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ذَرْيَةً لِقِتْلِ بَعْضِ الْمُسْلِمِينَ،
إِذَا أَرَادُوا أَنْ يَقْتُلُوا حَاكِمًا يُكْفَرُونَهُ، أَوْ مِنَ الشُّرَطَةِ، وَقَدْ يَقْتُلُ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ
الْعَوَامَّ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَصِلَ إِلَى قَتْلِ هَذَا الْحَاكِمِ إِلَّا بِقَتْلِ هَؤُلَاءِ، ثُمَّ يَقُولُ: إِنَّهُمْ
يُبْعَثُونَ عَلَى نِيَّاتِهِمْ، فَهَلِ فِعْلُهُمْ صَحِيحٌ؟

الْجَوَابُ: هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ، لَكِنْ مِنَ الْمَعْرُوفِ أَنَّ صَاحِبَ الْهَوَى الَّذِي فِي قَلْبِهِ
زَيْغٌ يَتَّبِعُ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ، هَذَا لَيْسَ حَرْبًا وَلَا قِتَالًا، هَذَا اغْتِيَالٌ، وَالْعُلَمَاءُ إِنَّمَا ذَكَرُوا

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/٥٤٦-٥٤٧).

(٢) منظومة أصول الفقه وقواعد لفضيلة شيخنا الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ، البيتان رقم (٧٧، ٧٨).

ذلك إذا كان هناك حربٌ بينَ المُسْلِمِينَ والكافرينَ، بِمَعْنَى أَنَّا إذا لم نَفْعَلْ دَاهَمَنَا الكُفَّارُ وَقَتَلُونَا، وَقَتَلُوا الصَّفَّ الذي جَعَلُوهُ دِرْعًا لَهُمْ، لَكِنَّ هَذَا لَيْسَ كَذَلِكَ.

نعم، لو هاجمَكَ الحَاكِمُ مع جُنُودِهِ فِدَافِعَ عَن نَفْسِكَ، هَذَا إِذَا كَانَ الحَاكِمُ كَافِرًا كُفْرًا صَرِيحًا، عِنْدَنَا فِيهِ مِنَ اللَّهِ بُرْهَانٌ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَيَجِبُ الصَّبْرُ، حَتَّى لَوْ قَتَلَكَ يَجِبُ الصَّبْرُ؛ وَلِذَلِكَ يُحْطَى مَنْ إِذَا دَاهَمَتْهُ الشَّرْطَةُ دَافَعَ عَن نَفْسِهِ بِالْقَتْلِ، وَهُوَ حَرَامٌ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَةَ تُدَاهِمُ بِأَمْرِ مِنَ الحَاكِمِ، وَالحَاكِمُ يَجِبُ الصَّبْرُ عَلَيْهِ كَمَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالصَّبْرِ عَلَيْهِ وَإِنْ ضَرَبَ ظَهْرَكَ وَأَخَذَ مَالَكَ^(١).

الفائدة العاشرة: أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهِي عَنِ الْمُنْكَرِ أَنْ يَتَخَلَّفَ عَن صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ، مِنْ أَجْلِ الْقِيَامِ بِمُهْمَّتِهِ، وَهَذَا يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «أَنْطَلِقَ مَعِيَ بِرِجَالٍ مَعَهُمْ حُزْمٌ مِنْ حَطَبٍ»، فَإِذَا أَنْطَلَقَ إِلَى هَؤُلَاءِ الْمُتَخَلِّفِينَ -مَعَ أَنَّ النَّاسَ يُؤْمُهُمْ رَجُلٌ - لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَتَخَلَّفَ عَن صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ، وَلِأَنَّ هَذَا الَّذِي يَتَخَلَّفُ عَن صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ مِنْ أَجْلِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ سَوْفَ يُدْرِكُ ذَلِكَ فِيمَا بَعْدُ؛ إِذْ إِنَّهُ سَوْفَ يُصَلِّي وَمَنْ مَعَهُ جَمَاعَةٌ.

الفائدة الحادية عشرة: أَنَّهُ يَجِبُ حُضُورُ الْجَمَاعَةِ فِي الْمَسَاجِدِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «بِرِجَالٍ مَعَهُمْ حُزْمٌ مِنْ حَطَبٍ إِلَى قَوْمٍ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ»، هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ جَمَاعَةٌ لَوْ شَاءُوا لَأَقَامُوا الْجَمَاعَةَ فِي مَسَاكِنِهِمْ، لَكِنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَلَزَمَهُمْ أَنْ يَحْضُرُوا إِلَى الْجَمَاعَةِ فِي الْمَسَاجِدِ، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الرَّاجِحُ فِي أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ تُصَلَّى الْجَمَاعَةُ فِي الْمَسَاجِدِ، وَأَنَّ ذَلِكَ

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإمارة، باب الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن، رقم (١٨٤٧)، من

فَرَضَ عَيْنٍ وَلَيْسَ فَرَضَ كِفَايَةٍ فَحَسَبُ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ عَشْرَةٌ: أَنَّ الثَّوَابَ أَوْ الْعِقَابَ أَمْرُهُ عَظِيمٌ، فَلَوْ أَنَّ الْإِنْسَانَ مَشَى عَلَى رُكْبِهِ مِنْ أَجْلِ الْهَرُوبِ مِنَ الْعِقَابِ، وَمِنْ أَجْلِ الْحُصُولِ عَلَى الثَّوَابِ، لَكَانَ جَدِيرًا بِذَلِكَ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا».



٦٧ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا اسْتَأْذَنْتَ أَحَدَكُمْ أَمْرًا إِلَى الْمَسْجِدِ فَلَا يَمْنَعُهَا» قَالَ: فَقَالَ بِلَالُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: وَاللَّهِ لَنَمْنَعُهَا، قَالَ: فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ: فَسَبَّهُ سَبًّا سَيِّئًا مَا سَمِعْتُهُ سَبَّهُ مِثْلَهُ قَطُّ وَقَالَ: «أُخْبِرْكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتَقُولُ: وَاللَّهِ لَنَمْنَعُهَا»^(١).

■ وفي لَفْظٍ: «لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ»^(٢).

الشرح

قَوْلُهُ ﷺ: «إِذَا اسْتَأْذَنْتَ أَحَدَكُمْ أَمْرًا»: الْفَاعِلُ هُنَا: «أَمْرًا»، وَ«أَحَدَكُمْ» بِالنَّصْبِ، مِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿وَإِذْ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَتٍ﴾ [البقرة: ١٢٤]، فَهَذَا قَدْ مَ الْمَفْعُولُ. «إِذَا اسْتَأْذَنْتَ أَحَدَكُمْ أَمْرًا»: أَي: طَلَبْتَ الْإِذْنَ مِنْهُ وَالسَّمَاخَ، «أَحَدَكُمْ» أَي: الْوَاحِدَ

(١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب استئذان المرأة زوجها في الخروج إلى المسجد وغيره، رقم (٥٢٣٨)، مسلم: كتاب الصَّلَاة، باب خروج النساء إلى المساجد إذا لم يترتب عليه فتنة، رقم (١٣٥/٤٤٢).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب هل على من لم يشهد الجمعة غُسل من النساء والصبيان وغيرهم، رقم (٨٥٨)، ومسلم: كتاب الصَّلَاة، باب خروج النساء إلى المساجد إذا لم يترتب عليه فتنة، رقم (١٣٦/٤٤٢).

منكم، و«أمرأته» يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الزَّوْجَةَ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْمَرْأَةَ الَّتِي لَهُ عَلَيْهَا وَلَايَةٌ مِثْلُ ابْنَتِهِ، أَوْ أُخْتِهِ، أَوْ أُمِّهِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَالثَّانِي أَشْمَلُ.

وَقَوْلُهُ: «إِلَى الْمَسْجِدِ» أَي: الْمَسْجِدِ الَّذِي تُصَلِّي فِيهِ الْجَمَاعَةُ، يَعْنِي: لِلصَّلَاةِ فِيهِ، وَإِنَّمَا قُلْنَا لِلصَّلَاةِ فِيهِ؛ كَيْ لَا يُقَالَ: إِنَّهُ عَامٌّ لَوْ اسْتَأْذَنْتَ إِلَى الْمَسْجِدِ لِتُشَاهِدَهُ، كَمَسْجِدِ بَنِي حَدِيثًا، فَطَلَبْتَ الْمَرْأَةَ مِنْ زَوْجِهَا أَنْ يَأْذَنَ لَهَا أَنْ تُشَاهِدَ هَذَا الْمَسْجِدَ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَدْخُلُ فِي الْحَدِيثِ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ إِذَا اسْتَأْذَنْتِ الْمَرْأَةُ إِلَى الْمَسْجِدِ، أَي: لِلصَّلَاةِ.

وَقَوْلُهُ: «فَلَا يَمْنَعُهَا» أَي: لَا يَرُدُّهَا عَنْهُ، بَلْ يَأْذَنُ لَهَا فِي الذَّهَابِ إِلَى الْمَسْجِدِ. قَالَ: «فَقَالَ بِلَالُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ» وَهُوَ أَحَدُ أَبْنَاءِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ «وَاللَّهُ لَمَنْعُهَا»: الْكَلَامُ لَهُ مَغْزَى صَحِيحٌ، لَكِنَّ التَّعْبِيرَ خَطَأً؛ لِأَنَّهُ أَقْسَمَ عَلَى ضِدِّ مَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فَالرَّسُولُ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَمْنَعُوا» وَهَذَا أَقْسَمَ أَنْ يَمْنَعَ، وَهَذَا الْكَلَامُ ظَاهِرُهُ الْمُضَادَّةُ وَالْمُخَالَفَةُ لِكَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَكِنَّ قَصْدَ بِلَالٍ غَيْرَ الْمُتَبَادَرِ مِنْ لَفْظِهِ؛ إِذْ قَصَدَهُ أَنْ يَمْنَعُهَا لِفَسَادِ النَّاسِ، وَكَثْرَةِ الْفِتَنِ؛ لِأَنَّهُنَّ اخْتَلَفْنَ عَمَّا كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، فَاقْتَضَتْ الْحَالُ أَنْ يُمْنَعَ، كَمَا قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «لَوْ أَدْرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا أَحْدَثَ النِّسَاءُ لَمْنَعُهَا، كَمَا مُنِعَتْ نِسَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ»^(١)، فَهَذَا كَلَامُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَهُوَ كَلَامٌ جَيِّدٌ، أَمَّا بِلَالٌ رَحِمَهُ اللَّهُ فَقَالَ: «وَاللَّهُ لَمَنْعُهَا»، التَّعْبِيرُ خَطَأً وَسَيِّئٌ، وَالْهَدَفُ صَحِيحٌ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب خروج النساء إلى المساجد بالليل والغلس، رقم (٨٦٩)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب خروج النساء إلى المساجد إذا لم يترتب عليه فتنة، رقم (٤٤٥).

قَالَ: «فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ» أَي: ابْنُ عُمَرَ، يَعْنِي: انْصَرَفَ إِلَيْهِ بِوَجْهِهِ «فَسَبَّهُ سَبًّا سَيِّئًا، مَا سَمِعْتُهُ سَبَّهُ مِثْلَهُ قَطُّ»؛ لِأَنَّ ظَاهِرَ لَفْظِهِ مُحَالَفَةُ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَمُعَارَضَتُهُ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا شَدِيدًا مَعَ الزُّهْدِ وَالْعِبَادَةِ، وَأَبُوهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ شَدِيدًا قَوِيًّا حَازِمًا، فَابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سَبَّ ابْنَهُ بِلَا لَا سَبًّا سَيِّئًا، يَقُولُ: «مَا سَمِعْتُهُ سَبَّهُ مِثْلَهُ قَطُّ».

ثُمَّ قَالَ لَهُ: «أَخْبِرْكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتَقُولُ: وَاللَّهِ لَنَمْنَعُهُنَّ» ثُمَّ هَجَرَ ابْنَهُ بِلَا لَا كَمَا وَرَدَ فِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِقَوْلِ ظَاهِرِهِ مُعَارَضَةً كَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمُضَادَّةً النَّصِّ لَا إِشْكَالَ أَنَّهَا حَرَامٌ، وَكَانَ عَلَى الْمُؤْمِنِ أَنْ يَقُولَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا، وَلَا يَمْنَعُهَا؛ وَلِهَذَا كَانَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَكْرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ أَهْلُهُ فِي الْمَسْجِدِ، لَكِنَّهُ لَمْ يَمْنَعُهُنَّ، فَعَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: كَانَتْ امْرَأَةٌ لِعُمَرَ تَشْهَدُ صَلَاةَ الصُّبْحِ وَالْعِشَاءِ فِي الْجَمَاعَةِ فِي الْمَسْجِدِ، فَقِيلَ لَهَا: لِمَ تَخْرُجِينَ وَقَدْ تَعْلَمِينَ أَنَّ عُمَرَ يَكْرَهُ ذَلِكَ وَيَعَارُ؟ قَالَتْ: وَمَا يَمْنَعُهُ أَنْ يَنْهَانِي؟ قَالَ: يَمْنَعُهُ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ»^(١).

وَفِي لَفْظٍ لِسُلَيْمٍ: «لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ» هَذَا اللَّفْظُ بِمَعْنَى قَوْلِهِ: «إِذَا اسْتَأْذَنْتِ أَحَدَكُمْ امْرَأَتُهُ إِلَى الْمَسْجِدِ فَلَا يَمْنَعُهَا» فَإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَ قَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ وَاحِدًا، فَلِمَاذَا جَاءَ الْحَدِيثُ بِلَفْظَيْنِ؟

فَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ أَنْ نَقُولَ: جَاءَ بِلَفْظَيْنِ؛ لِأَنَّ الرُّوَاةَ يُجَوِّزُونَ الرُّوَايَةَ بِالْمَعْنَى، فَيَكُونُ بَعْضُهُمْ نَقْلُهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَبَعْضُهُمْ نَقْلُهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل، رقم (٩٠٠)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَأَتَى الْمُؤَلَّفُ بِهَذَا اللَّفْظِ لِفَائِدَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ:

أَوَّلًا: قَالَ: «إِمَاءَ اللَّهِ»: فَمَا لِكُفْهُنَّ حَقِيقَةً هُوَ اللَّهُ؛ لِأَنَّهُنَّ لَسْنَ إِمَاءَكُمْ، هُنَّ زَوَاجَاتُ لَكُمْ تَسْتَمْتِعُونَ بِهِنَّ، لَكِنَّ مَلِكُهُنَّ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

ثَانِيًا: قَالَ: «مَسَاجِدَ اللَّهِ»: لَا يُبَوِّتُكُمْ، فَأَنْتُمْ لَمْ تَمْنَعُوهُنَّ مِنْ يُبَوِّتُكُمْ حَتَّى تَقُولُوا: هَذَا بَيْتِي أَنْصَرَفُ فِيهِ، وَأَمْنَعُ مِنْهُ مَنْ شِئْتُ، وَأَدْخُلُ فِيهِ مَنْ شِئْتُ؛ الْمَسَاجِدُ مَسَاجِدُ اللَّهِ، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: الْإِمَاءُ إِمَاءُ اللَّهِ، وَالْمَسَاجِدُ مَسَاجِدُ اللَّهِ؛ فَلَيْسَ لَكُمْ حَقٌّ فِي أَنْ تَمْنَعُوهُنَّ.

وَقَوْلُهُ: «إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ»، هَذِهِ إِضَافَةٌ، فَهَلِ لِلَّهِ إِمَاءٌ؟ وَهَلِ لِلَّهِ مَسَاجِدُ؟ الْجَوَابُ: الْإِضَافَةُ هُنَا مِنْ بَابِ التَّكْرِيمِ وَالْعِنَايَةِ، وَإِلَّا فَمَنْ الْمَعْلُومُ أَنَّ لِلَّهِ مُلْكَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَلَيْسَ الْإِمَاءُ فَقَطْ، وَمَنْ الْمَعْلُومُ أَيْضًا أَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ لِعِبَادَةِ اللَّهِ لَيْسَتْ لِلَّهِ نَفْسِهِ، وَلَكِنَّ هَذِهِ الْإِضَافَةُ مِنْ بَابِ التَّكْرِيمِ وَالتَّشْرِيفِ لِلْمَسَاجِدِ.

مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَخْرُجَ إِلَى الْمَسْجِدِ بِغَيْرِ اسْتِئْذَانِ زَوْجِهَا؛ لِقَوْلِهِ: «إِذَا اسْتَأْذَنْتَ».

وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ: أَنَّ هَذِهِ الصَّبِيغَةَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ مِنْ عَادَتِهِنَّ أَنْ تَسْتَأْذِنَ الْمَرْأَةُ مِنْ وَلِيِّهَا أَنْ تَذْهَبَ إِلَى الْمَسْجِدِ، ثُمَّ إِنَّ (إِذَا) تَدُلُّ عَلَى وَقْعِ شَرْطِهَا، بِخِلَافِ (إِنْ) فَهِيَ تَدْخُلُ عَلَى الشَّيْءِ الْمُحَقَّقِ وَغَيْرِ الْمُحَقَّقِ، وَ(إِذَا) لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى شَيْءٍ مُحَقَّقٍ لَكِنْ لَمْ يَأْتِ بَعْدُ، فَمَثَلًا: إِذَا قُلْتُ: إِذَا قَامَ زَيْدٌ فَقُمْ. فِقِيَامُ زَيْدٍ مُحَقَّقٌ، لَكِنِّي رَبَطْتُ قِيَامَكَ بِقِيَامِهِ.

أَمَّا إِذَا قُلْتُ: إِنَّ قَامَ زَيْدٌ فُقْمٌ، فَهَذَا غَيْرُ مُحَقَّقٍ، وَهَذَا هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ (إِذَا) و(إِنْ)، فَقَوْلُهُ: «إِذَا اسْتَأْذَنْتَ» كَأَنَّ الْأَمْرَ أَمْرٌ ثَابِتٌ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ تَسْتَأْذِنَ، وَهُوَ كَذَلِكَ، أَيْ: لَا يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَخْرُجَ إِلَى الْمَسْجِدِ إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا، وَيَدُلُّ لِهَذَا مَا وَرَدَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَصُومَ وَزَوْجُهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ»^(١).

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ: جَوَازُ خُرُوجِ الْمَرْأَةِ إِلَى الْمَسْجِدِ.

وَجْهٌ ذَلِكَ: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ: «فَلَا يَمْنَعُهَا»، وَلَوْ كَانَ خُرُوجُهَا إِلَى الْمَسْجِدِ حَرَامًا لَوَجَبَ عَلَى زَوْجِهَا أَنْ يَمْنَعَهَا؛ وَلَكِنْ قَيَّدَ النَّبِيُّ ﷺ هَذَا الْجَوَازَ بِقَوْلِهِ: «وَلْيَخْرُجَنَّ تِفْلَاتٍ»، وَالتَّفْلَةُ: هِيَ الَّتِي لَبِسَتْ ثِيَابًا غَيْرَ جَمِيلَةٍ وَلَمْ تَتَطَيَّبْ.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أَنَّ لِلرَّجُلِ الْوِلَايَةَ عَلَى الْمَرْأَةِ؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ تَسْتَأْذِنُهُ، وَهُوَ كَذَلِكَ:

﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [النساء: ٣٤].

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَمْنَعَ زَوْجَتَهُ مِنَ الْخُرُوجِ إِلَى الْمَسْجِدِ؛ لِقَوْلِهِ: «فَلَا يَمْنَعُهَا»، وَالْأَصْلُ فِي النَّهْيِ التَّحْرِيمُ، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ هَذَا مَنَعٌ حَقٌّ لِلغَيْرِ، أَيْ: لَيْسَ حَقًّا خَاصًّا بِاللَّهِ حَتَّى نَقُولَ: لَعَلَّ النَّهْيَ لِلْكِرَاهَةِ، بَلْ هُوَ مِنْ حَقِّ الْغَيْرِ، فَإِذَا مَنَعَهُ فَقَدْ مَنَعَ حَقَّ غَيْرِهِ، وَمَنَعَ حَقَّ الْغَيْرِ حَرَامٌ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُهُ: «لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ».

(١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب لا تأذن المرأة في بيت زوجها لأحد إلا بإذنه، رقم (٥١٩٥)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب ما أنفق العبد من مال مولاه، رقم (١٠٢٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الفائدة الخامسة: أنه لو استأذنت المرأة زوجها أن تخرج إلى غير المسجد فله أن يمنعها؛ لقوله: «إذا استأذنت أحدكم امرأته إلى المسجد فلا يمنعها» مفهومة: أنها إذا استأذنت إلى غير المسجد فله منعها، والفرق بين المسجد وغيره، أن المسجد ربما تسمع ذكرا أو موعظة فتستفيد، وأما غير المسجد فالغالب أن لا فائدة منه.

لو قال قائل: هل تلحقون المدارس بالمساجد أو بعيرها؟ بمعنى: هل للإنسان أن يمنع زوجته من الدراسة أو لا؟

فالجواب: إن كان قد اشترط عليه عند عقد النكاح أن تكمل الدراسة فإنه لا يجوز أن يمنعها؛ لقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١]، وهذا الرجل دخل على أن المرأة تكمل الدراسة، فلا يمكن أن يمنعها من إكمال دراستها. وإن كان لم يشترط عليه عند العقد أن تخرج لتكمل دراستها فله أن يمنعها؛ لأن الظاهر أن المدارس حكمهن حكم بقية الأمكنة بخلاف المساجد.

ولو سأل سائل: ولكن هل له أن يمنعها من صلة رحمها، كأن يقول: لا تذهبي إلى أمك، لا تذهبي إلى أبيك، لا تذهبي إلى أخيك، وما أشبه ذلك؟

فالجواب: لا، ليس له أن يمنعها من صلة الرحم؛ لأن صلة الرحم واجبة، والمنع من الواجب حرام؛ لكن يستثنى من ذلك إذا رأى أمها إذا ذهبت إلى أمها أو أقاربها أفسدوها عليه، كما يوجد من بعض الناس، والعياذ بالله.

فمن الناس من إذا رأى علاقة طيبة بين المرأة وزوجها، حاول إفساد هذه العلاقة وتعييرها، والعجب: أن بعض الأمهات إذا رأت علاقة طيبة بين ابنتها وزوجها؛ حاولت أن تفسد بينهما، كأنها صرة لها! وهذا من البلاء.

وُخْلَاصَةُ الْقَوْلِ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلزَّوْجِ أَنْ يَمْنَعَ زَوْجَتَهُ مِنْ صَلَاةِ أَقَارِبِهَا، مَا لَمْ يَخْشَ إِفْسَادَهُمْ إِيَّاهَا عَلَيْهِ.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: أَنَّهُ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ أَنْ يَمْنَعَ امْرَأَةً غَيْرَهُ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «إِذَا اسْتَأْذَنْتَ أَحَدَكُمْ امْرَأَتَهُ» فَأَنَا لَيْسَ لِي حَقٌّ أَنْ أَمْنَعَ امْرَأَةً جَارِي، أَوْ امْرَأَةً قَرِيبِي، أَوْ مَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ، إِلَّا إِذَا كَانَتْ لِي سُلْطَةٌ وَوِلَايَةٌ عُلْيَا، مِثْلُ السُّلْطَانِ، فَلَوْ كَتَبَ مَرْسُومًا بِأَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَدْخُلُ الْمَسْجِدَ، فَحَيْثُ لَهَا أَنْ يَمْنَعَ إِذَا رَأَى فِي ذَلِكَ مَفْسَدَةً.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: شِدَّةُ غَيْرَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَلَى حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَنَّهُ عِنْدَهُ فَوْقَ كُلِّ كَلَامٍ، إِلَّا كَلَامَ اللَّهِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ غَضِبَ عَلَى ابْنِهِ مِنْ أَجْلِ مُعَارَضَتِهِ لِلْحَدِيثِ.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: وَجُوبُ اسْتِعْمَالِ الْأَدَبِ مَعَ كَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ: إِنْكَارُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَلَى ابْنِهِ، وَسَبُّهُ إِيَّاهُ سَبًّا لَمْ يَسْبَهُ مِثْلَهُ قَطُّ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ سَبَّ الْأَقَارِبِ مِنْ قَطِيعَةِ الرَّحِمِ، لَكِنْ لَمَّا كَانَ هُنَا لِلتَّأْدِيبِ صَارَ جَائِزًا، بَلْ قَدْ يَكُونُ وَاجِبًا.

وَمِنْ فَوَائِدِ اللَّفْظِ الْآخِرِ:

الْفَائِدَةُ التَّاسِعَةُ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَمْنَعَ إِمَاءَ اللَّهِ بَيْتًا مِنْ يُبُوتِ اللَّهِ؛ لِقَوْلِهِ: «لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ»، وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ فِي هَذَا إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ لَيْسَتْ أَمْتًا؛ بَلْ هِيَ أَمَةٌ اللَّهِ مَمْلُوكَةٌ لَهُ، وَالْمَسْجِدُ لَيْسَ بَيْتَكَ حَتَّى تَمْنَعَهَا مِنْهُ؛ بَلْ هُوَ بَيْتُ اللَّهِ فَلَا وَجْهَ لِمَنْعِكَ إِطْلَاقًا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا اخْتَلَفَ الزَّمَانُ فَهَلْ تَخْتَلِفُ الْفَتْوَى؟

فالجواب: أَمَّا إِذَا كَانَتِ الْعِلَّةُ مَنْصُوصَةً، فَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهَا إِذَا تَخَلَّفَتْ وَجَبَ تَخَلُّفُ الْحُكْمِ، أَمَّا إِذَا كَانَتْ مُسْتَنْبَطَةً، فَهَذَا قَدْ يُحْصَصُ بِالْعِلَّةِ الْمُضَادَّةِ، فَمَثَلًا: عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا كُنْتُمْ ثَلَاثَةً، فَلَا يَتَنَاجَى اثْنَانِ دُونَ الثَّالِثِ مِنْ أَجْلِ أَنْ ذَلِكَ يُحْزِنُهُ»^(١)، هَذِهِ الْعِلَّةُ مَنْصُوصَةٌ، لَوْ تَنَاجَى اثْنَانِ دُونَ الثَّالِثِ؛ لَأَتَمَّ يَعْلَمُونَ أَنَّ ذَلِكَ لَا يُحْزِنُهُ، أَيْجُوزُ أَوْ لَا؟

وَالجَوَابُ: نَعَمْ يَجُوزُ، فَهَذَا اخْتَلَفَ الْحُكْمُ لِاخْتِلَافِ الْعِلَّةِ الْمَنْصُوصَةِ، أَمَّا إِذَا كَانَتْ مُسْتَنْبَطَةً فَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ الْأَوَّلَى الْإِبْقَاءُ عَلَى اللَّفْظِ، فَهَذَا نَقُولُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ مَنَعِهَا.

فَإِذَا اخْتَلَفَ الزَّمَانُ، وَفَسَدَتِ الْأَحْوَالُ، وَصَارَتِ الْمَسْأَلَةُ عُرْضَةً لِلْفِتْنَةِ فَهَلْ نَمْنَعُهَا؟

وَالجَوَابُ: يَحْتَمِلُ أَنْ نَمْنَعَهَا بِنَاءً عَلَى أَنَّ الشَّرْعَ جَاءَ بِجَلْبِ الْمَصَالِحِ وَدَفْعِ الْمَضَارِّ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا نَمْنَعَهَا مَا لَمْ نَرَ شَيْئًا بِأَعْيُنِنَا؛ أَمَّا إِذَا رَأَيْنَا شَيْئًا بِأَعْيُنِنَا، كَأَنْ رَأَيْنَا الْمَرْأَةَ تَخْرُجُ غَيْرَ مُبَالِيَةٍ، وَلَا تَخْرُجُ تَفْلَةً، أَوْ وَجَدْنَا أَنَّ الْفُسَّاقَ يُلَاحِقُونَ النِّسَاءَ، فَهَذَا لَا بَأْسَ أَنْ نَمْنَعَهَا؛ لِأَنَّ هَذَا شَيْءٌ مُحَقَّقٌ، وَدَرْءُ الْمَفَاسِدِ أَوْلَى مِنْ جَلْبِ الْمَصَالِحِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الاستئذان، باب إذا كانوا أكثر من ثلاثة فلا بأس بالمسارة والمناجاة، رقم (٦٢٩٠)، ومسلم: كتاب السلام، باب تحريم مناجاة الاثنين دون الثالث بغير رضا، رقم (٢١٨٤)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وأخرجه البخاري: كتاب الاستئذان، باب لا يتناجى اثنان دون الثالث، رقم (٦٢٨٨)، ومسلم: كتاب السلام، باب تحريم مناجاة الاثنين دون الثالث بغير رضا، رقم (٢١٨٣)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، بنحوه.

الفائدة العاشرة: بيان علة الحكم في تغيير النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لقوله: «إمَاء الله مساجد الله».

وجه ذلك: أنه إذا كانت النساء إماء لله، والمساجد بيوتاً لله، فليس لأحد أن يتدخل بينهن وبين المساجد التي لله.

الفائدة الحادية عشرة: في بعض ألفاظ هذا الحديث، لكن في غير (الصحيحين)، قال: «وبيوتهن خير لهن»^(١)، ويستفاد من هذا أن المرأة كلما كانت في بيتها، فهو أفضل، حتى لو قالت: أنا أريد أن أخرج إلى المسجد لأصلي مع الجماعة، قلنا لها: إن صلاتك في بيتك أحسن وأفضل؛ لأنه كلما بعثت المرأة عن الاختلاط بالرجال كان ذلك أبعد عن الفتنة، فالأفضل أن تُصلي في البيت، إلا صلاة واحدة فالأفضل حضورها وهي صلاة العيد.

فإن قيل: إن خروجها إلى المسجد أنشط لها على الطاعة، وأفرغ لها من مشاكل البيت والأولاد.

قلنا: عليها أن تعود نفسها، والإنسان إنما ينظر إلى هذا وأنه أنشط؛ لأنه عود نفسه ذلك، لكن لو عودت نفسها أن تُصلي في البيت لوجدت شيئاً أحسن من حضورها الجماعة، لكن مع ذلك لا نقول: إن حضورها حرام، ولا: إنه مكروه، إنما كلامنا على الأفضل.



(١) أخرجه أحمد (٧٦/٢)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب ما جاء في خروج النساء إلى المساجد، رقم (٥٦٧)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

٦٨ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ»^(١).

■ وفي لفظ: «فَأَمَّا الْمَغْرِبُ، وَالْعِشَاءُ، وَالْجُمُعَةُ، فَصَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَيْتِهِ»^(٢).

■ وفي لفظ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: حَدَّثَنِي حَفْصَةُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي سَجْدَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ بَعْدَمَا يَطْلُعُ الْفَجْرُ. وَكَانَتْ سَاعَةً لَا أَدْخُلُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِيهَا»^(٣).

الشرح

هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي بَابِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ وَهِيَ فِي الرُّوَاتِبِ، وَلَيْسَ لَهَا عِلَاقَةٌ بِصَلَاةِ الْجَمَاعَةِ، فَإِمَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْمُؤَلِّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ فَهِمَ مِنْ قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» أَنَّهُ صَلَّاهَا جَمَاعَةً، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ صَلَاةَ الْجَمَاعَةِ - وَهِيَ مِنْ تَكْمِيلِ صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ - أَرَادَ أَنْ يُتْبِعَهَا بِمَا يُكْمِلُهَا أَيْضًا وَهِيَ الرُّوَاتِبُ.

وَالْأَصْلُ فِي مَعِيَةِ الصَّلَاةِ أَنَّهَا جَمَاعَةٌ، كَمَا جَاءَ ذَلِكَ فِي حَدِيثِ أَبِي بِنِ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «صَلَاةُ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ أَرْكَى مِنْ صَلَاتِهِ وَخَدُّهُ،

(١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى، رقم (١١٦٥).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب التطوع بعد المكتوبة، رقم (١١٧٢)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل السنن الراجعة قبل الفرائض وبعدهن وبيان عددهن، رقم (٧٢٩).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب التطوع بعد المكتوبة، رقم (١١٧٣)، وأحمد (١٧/٢).

وَصَلَاتُهُ مَعَ الرَّجُلَيْنِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِهِ مَعَ الرَّجُلِ، وَمَا كَانَ أَكْثَرَ فَهُوَ أَحَبُّ لِلَّهِ»^(١)،
 فهنا «صَلَاةُ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ»، المرادُ بِالْمَعِيَةِ الْجَمَاعَةُ، فَقَوْلُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا:
 «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ» ظَاهِرُهُ أَنَّهُ صَلَّاهَا جَمَاعَةً مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَيَحْتَمِلُ أَنَّ
 الْمَعِيَةَ هُنَا مُطْلَقُ الْمَصَاحِبَةِ، وَيَكُونُ الْمَعْنَى: صَلَّيْتُ مَعَهُ فِي بَيْتِهِ، وَإِنْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ
 مِنَّا صَلَّى وَحْدَهُ مُنْفَرِدًا، وَتَكُونُ مُنَاسِبَةُ هَذَا الْبَابِ أَنَّ النَّوَافِلَ لَا يُشْتَرَطُ لَهَا الْجَمَاعَةُ،
 بخلافِ الْفَرَائِضِ.

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ: فَإِنْ كَانَ مُرَادُ الْمُؤَلَّفِ الْأَوَّلِ، أَي: إِنَّ قَوْلَ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا:
 صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ، يَعْنِي: جَمَاعَةً؛ فَإِنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ النَّوَافِلَ يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَهَا
 الْإِنْسَانُ جَمَاعَةً، وَلَكِنْ لَا دَائِمًا بَلْ أحيانًا. وَعَلَى الْاِحْتِمَالِ الثَّانِي يَكُونُ فِيهِ الدَّلِيلُ عَلَى
 أَنَّ صَلَاةَ الْجَمَاعَةِ لَا تَجِبُ فِي النَّوَافِلِ؛ لِأَنَّهَا لَوْ وَجَبَتْ فِي النَّوَافِلِ لَصَلَّاهَا النَّبِيُّ ﷺ
 جَمَاعَةً فِي الْمَسْجِدِ.

وَفِي لَفْظٍ لِلْبُخَارِيِّ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: حَدَّثَنِي أُخْتِي حَفْصَةُ: «أَنَّ النَّبِيَّ
 ﷺ كَانَ يُصَلِّي سَجْدَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ بَعْدَ مَا يَطْلُعُ الْفَجْرُ». فَتَكُونُ الرِّوَايَةُ عَشْرًا عَلَى
 حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: «رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ»، أَي: بَعْدَ الْأَذَانِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ قَبْلَ
 أَذَانِ الظُّهْرِ، فَهِيَ قَبْلَ صَلَاةِ الظُّهْرِ وَبَعْدَ الْأَذَانِ، «وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَهَا» فَهَذِهِ أَرْبَعٌ،
 «وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ»، فَهَذِهِ سِتٌّ لَكِنَّهَا دَاخِلَةٌ فِي رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ، «وَرَكَعَتَيْنِ
 بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ»، وَبَقِيَ قَبْلَ الْفَجْرِ رَكَعَتَانِ، وَأَمَّا الْعَصْرُ فَلَيْسَ
 لَهُ رَاتِبَةٌ، فَهَذِهِ عَشْرُ رَكَعَاتٍ كَمَا جَاءَ مُصَرِّحًا بِهِ فِي نَفْسِ الْحَدِيثِ، أَنَّهُ حَفِظَ عَنْ

(١) أخرجه أحمد (٥/ ١٤٠)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب في فضل صلاة الجماعة، رقم (٥٥٤)،
 والنسائي: كتاب الإمامة، باب الجماعة إذا كانوا اثنين، رقم (٨٤٣).

رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَشْرَ رَكَعَاتٍ، هَذِهِ الرُّكَعَاتُ تُسَمَّى الرُّوَائِبَ، أَيِ: الثَّوَابِ؛ لِأَنَّهَا رَابِعَةٌ مُسْتَمِرَّةٌ، وَهِيَ تَابِعَةٌ لِلصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، حَتَّى إِنَّ الرَّسُولَ ﷺ إِذَا فَاتَتْهُ قَضَاهَا^(١).

وَالْفَائِدَةُ مِنْ هَذِهِ الرُّوَائِبِ: أَنَّهَا لِحَبْرِ الْحَلَلِ الْحَاصِلِ فِي صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَخْلُو فَرِيضَةٌ مِنْ نَقْصٍ، وَمِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ أَنْ شَرَعَ لِلْعِبَادِ مَا يُكْمِلُ بِهِ هَذَا النِّقْصَ.

مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: الْمُحَافَظَةُ عَلَى هَذِهِ الرُّوَائِبِ، وَهَذِهِ سُنَّةٌ مُلَازِمَةٌ لِلْفَرَائِضِ تُفْعَلُ دَائِمًا، وَهِيَ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَشْرٌ، لَكِنْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَدْعُ أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْغَدَاةِ»^(٢)، وَكَذَلِكَ فِي حَدِيثِ أُمِّ حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ صَلَّى فِي يَوْمٍ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكَعَةً، بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ»^(٣)، وَذَكَرَتْ أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ، وَعَلَى هَذَا فَتَكُونُ الرُّوَائِبُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكَعَةً: أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ قَبْلَ الظُّهْرِ بِسَلَامَيْنِ، وَرَكَعَتَانِ بَعْدَهَا، وَرَكَعَتَانِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَرَكَعَتَانِ بَعْدَ الْعِشَاءِ، وَرَكَعَتَانِ قَبْلَ الْفَجْرِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب السهو، باب إذا كلم وهو يصلي فأشار بيده، رقم (١٢٣٣)، ومسلم:

كتاب صلاة المسافرين، باب معرفة الركعتين اللتين كان يصليهما، رقم (٨٣٤)، من حديث

أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ أَنَّهُ ﷺ لَمَّا شَغَلَ عَنْ الرُّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ قَضَاهُمَا بَعْدَ الْعَصْرِ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب الركعتين قبل الظهر، رقم (١١٨٢).

(٣) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل السنن الراجعة قبل الفرائض وبعدهن

وبيان عددهن، رقم (٧٢٨).

فإن قال قائل: فماذا نصنع بين قول ابن عمر رضي الله عنهما وبين الحديث الذي يدل على أنه يصلي قبل الظهر أربعاً؟

فالجواب: الجمع ما سبق في حديث ابن عمر رضي الله عنهما وأبي هريرة رضي الله عنه في فضل صلاة الجماعة، وهو أننا نأخذ بالزيادة، ونقول: إن رتبة الظهر أربع بسلامين، أما الرتبة التي بعد الظهر فهي ركعتان.

فإذا سأل سائل: معلوم أن عدد الرواتب اثنتا عشرة ركعة، لكن لا يوجد سنة قبلية لصلاة الجمعة، وبهذا تكون النوافل ثمان ركعات فقط، فكيف ذلك؟

والجواب: أن في حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن الجمعة لها رتبة بعدها وهي ركعتان، أما قبلها فليس لها سنة رتبة، لكن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يتنفلون قبل الجمعة إلى خروج الإمام^(١)، فلك في الجمعة أن تتنفل ما استطعت ولو صليت مئة ركعة فليس هناك حد، ولو اقتضرت على تحية المسجد لكفى؛ أما بعد الجمعة فركعتان؛ كما في حديث ابن عمر، لكن ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها أربعاً»^(٢) وهنا تعارض بين فعل الرسول ﷺ وبين قوله، ففعله أنه كان يصلي في بيته ركعتين، وقوله ﷺ: «إذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها أربعاً»^(٣)، وسيأتي الكلام في الجمع بينهما بإذن الله.

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الصلاة، باب الصلاة بعد الجمعة، رقم (١١٢٨)، عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يطيل الصلاة قبل الجمعة. وأخرج مالك في الموطأ (١/١٠٣ رقم ٧) أنهم كانوا في زمان عمر رضي الله عنه يصلون يوم الجمعة حتى يخرج عمر رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الجمعة، باب الصلاة بعد الجمعة، رقم (٨٨١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) سيأتي في الفائدة السادسة بيان ذلك.

فَيَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُحَافِظَ عَلَى هَذِهِ الرُّوَاتِبِ؛ اقْتِدَاءً بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَاحْتِسَابًا لِلثَّوَابِ.

وَلَا يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ تَرْكُهَا إِلَّا إِذَا كَانَ مُسَافِرًا؛ فَإِنَّهُ لَا يُصَلِّي رَاتِبَةَ الظُّهْرِ، وَلَا رَاتِبَةَ الْمَغْرِبِ، وَلَا رَاتِبَةَ الْعِشَاءِ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى بِعِبَادِهِ؛ حَيْثُ شَرَعَ لَهُمْ مِنَ النَّوَافِلِ مَا تُكَمِّلُ بِهِ الْفَرَائِضَ، فَلَوْ لَمْ يَشْرَعْ اللَّهُ لَنَا النَّوَافِلَ لَكَانَتْ صَلَاتُنَا بِدَعَةٍ، نَحْنُ فِيهَا إِلَى الْإِثْمِ أَقْرَبُ مِنَ الْأَجْرِ، وَلَكِنْ مِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيْنَا أَنْ شَرَعَ لَنَا النَّوَافِلَ، زِيَادَةً فِي حَسَنَاتِنَا وَتَكْمِيلًا لِفَرَائِضِنَا.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أَنَّ تَخْفِيفَ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ سُنَّةٌ؛ لِقَوْلِهِ: «كَانَ يُصَلِّي سَجْدَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ»، وَالْمُرَادُ بِالسَّجْدَتَيْنِ هُنَا الرُّكَعَتَانِ.

فَهَاتَانِ الرُّكَعَتَانِ يَتَجَوَّزُ الْإِنْسَانُ فِيهِمَا بِقَدْرِ الْمُسْتَطَاعِ، فَلَا يَزِيدُ عَلَى قَدْرِ الْكَمَالِ، لَكِنْ لَيْسَ الْكَمَالُ الْمُطْلَقُ، بَلْ أَدْنَى الْكَمَالِ، فَيُسَبِّحُ ثَلَاثًا، وَيَقُولُ: سُبْحَانَ رَبِّي الْأَعْلَى كَذَلِكَ ثَلَاثًا، وَيَقُولُ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ وَتَبَارَكَ اسْمُكَ وَتَعَالَى جَدُّكَ وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ، هَذَا فِي الْاسْتِفْتَاكِ، وَيَقُولُ بَعْدَ الرُّكُوعِ: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ، الْمُهْمُّ أَنْ يُجَرِّصَ عَلَى أَنْ يُوجِزَهَا.

فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: أَنَا أَرْغَبُ فِي الدُّعَاءِ، وَأَرْغَبُ فِي طُولِ الْفِرَاءَةِ، وَأُرِيدُ أَنْ أُطِيلَ فِي سُنَّةِ الْفَجْرِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ.

قُلْنَا لَهُ: هَذَا خِلَافُ السُّنَّةِ، وَلَيْسَ لَكَ أَجْرٌ زَائِدٌ عَلَى الرُّكَعَتَيْنِ الْخَفِيفَتَيْنِ؛ بَلِ الرُّكَعَتَانِ الْخَفِيفَتَانِ أَفْضَلُ، وَمِنْ ثَمَّ نَأْخُذُ فَائِدَةً تَتَفَرَّغُ عَلَى هَذَا وَهِيَ: أَنَّ اتِّبَاعَ

السُّنَّةِ أَفْضَلُ مِنْ إِطَالَةِ الْعَمَلِ، خِلَافًا لِمَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ النَّاسِ مِنَ الْإِشْقَاقِ عَلَى نَفْسِهِ، وَإِطَالَةِ الْأَعْمَالِ وَإِكْثَارِهَا مَعَ مُحَالَفَةِ السُّنَّةِ، بَلْ إِنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَنْكَرَ عَلَى الَّذِينَ يُشَدِّدُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ، كَمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: جَاءَ ثَلَاثَةٌ رَهْطٍ إِلَى بُيُوتِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، يَسْأَلُونَ عَنْ عِبَادَةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا أُخْبِرُوا كَأَنَّهُمْ تَقَالُوهَا، فَقَالُوا: وَأَيْنَ نَحْنُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَدْ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، قَالَ أَحَدُهُمْ: أَمَّا أَنَا فَإِنِّي أَصَلِّي اللَّيْلَ أَبَدًا، وَقَالَ آخَرُ: أَنَا أَصُومُ الدَّهْرَ وَلَا أَفْطِرُ، وَقَالَ آخَرُ: أَنَا أَعْتَزِلُ النِّسَاءَ فَلَا أَتَزَوَّجُ أَبَدًا، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِمْ، فَقَالَ: «أَنْتُمْ الَّذِينَ قُلْتُمْ كَذَا وَكَذَا، أَمَّا وَاللَّهِ إِنِّي لَا أَخْشَاكُمْ لَهِ وَأَتَقَاكُمْ لَهُ، لَكِنِّي أَصُومُ وَأَفْطِرُ، وَأُصَلِّي وَأَرْقُدُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي»^(١)، تَبَرَّأَ مِنْهُمْ الرَّسُولُ ﷺ، فَمَنْ تَقَالَ سُنَّةَ الرَّسُولِ ﷺ وَأَرَادَ أَنْ يَعْمَلَ أَكْثَرَ مِنْ عَمَلِهِ فَلَيْسَ مِنْهُ، فَلَوْ أَنَّ أَحَدًا تَقَالَ سُنَّةَ الْفَجْرِ إِذَا خَفَفَهَا، وَقَالَ: سَأُنْقِلُهَا؛ نَقُولُ لَهُ: إِنَّكَ قَدْ رَغِبْتَ عَنْ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ الْقَائِلُ: «فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي».

ولو قَالَ قَائِلٌ: هَلْ يُخَفَّفُ تَخْفِيفًا يُحِلُّ بِالطَّمَأْنِينَةِ؟

قُلْنَا لَهُ: لَا؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِلرَّجُلِ الَّذِي كَانَ لَا يَطْمَئِنُّ: «ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ»^(٢).

(١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب الترغيب في النكاح، رقم (٥٠٦٣)، ومسلم: كتاب النكاح، باب استحباب النكاح لمن تافت نفسه إليه، رقم (١٤٠١)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم، رقم (٧٥٧)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، رقم (٣٩٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ولو سأل سائل: هل تُصَلَّى رَاتِبَةُ الْفَجْرِ فِي السَّفَرِ؟

فالجواب: نعم، تُصَلَّى وَغَيْرُهَا مِنَ الرَّوَاطِبِ لَا يُصَلَّى، لَكِنَّ بَقِيَّةَ النَّوَافِلِ تُفْعَلُ كَمَا تُفْعَلُ فِي الْحَضَرِ؛ لِأَنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَقُولُ: إِنَّهُ لَا تُصَلَّى النَّافِلَةُ فِي السَّفَرِ أَبَدًا إِلَّا الْوُتْرَ وَسُنَّةُ الْفَجْرِ، وَهَذَا خَطَأٌ.

فِي هَذَا الْحَدِيثِ لَمْ يُذَكَّرْ مَاذَا يُقْرَأُ فِي الرَّوَاطِبِ، فَهَلْ هُنَاكَ قِرَاءَةٌ مُعَيَّنَةٌ؟

نَقُولُ: أَمَّا فِي غَيْرِ الْفَجْرِ فَلَا، أَقْرَأُ مَا شِئْتُ، لَكِنْ وَرَدَ فِي رَاتِبَةِ الْمَغْرِبِ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ: ﴿قُلْ يَتَائِبُ الْكٰفِرُوْنَ﴾، و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(١)، إِلَّا أَنْ فِي الْحَدِيثِ مَقَالًا.

أَمَّا رَاتِبَةُ الْفَجْرِ فَلَهَا قِرَاءَةٌ خَاصَّةٌ، فإِمَّا أَنْ تُقْرَأَ فِي الْأُولَى: ﴿قُلْ يَتَائِبُ الْكٰفِرُوْنَ﴾، وَفِي الثَّانِيَةِ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٢)؛ وَإِمَّا أَنْ تُقْرَأَ فِي الْأُولَى: ﴿قُولُوا ءَامَنَّا بِاللّٰهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ [البقرة: ١٣٦]، وَفِي الثَّانِيَةِ: ﴿قُلْ يٰٓأَهْلَ الْكِتٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦٤]^(٣).

فَإِنْ قَرَأَتْ: ﴿قُلْ يَتَائِبُ الْكٰفِرُوْنَ﴾، فِي الْأُولَى، وَ﴿قُلْ يٰٓأَهْلَ الْكِتٰبِ

(١) أخرجه الترمذي: كتاب الصلاة، باب ما جاء في الركعتين بعد المغرب، رقم (٤٣١)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة، باب ما يقرأ في الركعتين بعد المغرب، رقم (١١٦٦)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب ركعتي سنة الفجر، رقم (٧٢٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب ركعتي سنة الفجر، رقم (٧٢٧)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَامٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴿١﴾، فِي الثَّانِيَةِ، فَخَطُّهُ.

وإِنْ قَرَأْتَ فِي الْأُولَى: ﴿قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾، وَفِي الثَّانِيَةِ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، فَخَطُّهُ؛ حَتَّى لَوْ قَالَ الْقَارِئُ أَنَا أَخْتِمُ بِ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ مَحَبَّةً لَهَا.

قُلْنَا: لَا، لَيْسَ هَذَا مَوْضِعَهَا، قِرَاءَةٌ: ﴿قُلْ يَتَاهَلِ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَامٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ مَعَ ﴿قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ أَفْضَلُ.

وَلَوْ سَأَلَ سَائِلٌ: هَذِهِ النَّوَافِلُ لَوْ فَاتَتْ، هَلْ تُقْضَى؟

فَالْجَوَابُ: نَعَمْ؛ لِأَنَّهُ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَضَى رَاتِبَةَ الظُّهْرِ حِينَ شُغِلَ عَنْهَا، فَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَنْهَى عَنْهَا، ثُمَّ رَأَيْتُهُ يُصَلِّيهِمَا حِينَ صَلَّى الْعَصْرَ، ثُمَّ دَخَلَ عَلَيَّ وَعِنْدِي نِسْوَةٌ مِنْ بَنِي حَرَامٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ الْجَارِيَةَ، فَقُلْتُ: قَوْمِي بِجَنَبِهِ فَقُولِي لَهُ: تَقُولُ لَكَ أُمُّ سَلَمَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، سَمِعْتُكَ تَنْهَى عَنْ هَاتَيْنِ، وَأَرَاكَ تُصَلِّيهِمَا، فَإِنْ أَشَارَ بِيَدِهِ، فَاسْتَأْخِرِي عَنْهُ، فَفَعَلْتَ الْجَارِيَةُ، فَأَشَارَ بِيَدِهِ، فَاسْتَأْخَرْتُ عَنْهُ، فَلَمَّا أَنْصَرَفَ قَالَ: «يَا بِنْتُ أَبِي أُمَيَّةَ، سَأَلْتُ عَنْ الرَّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ، وَإِنَّهُ أَتَانِي نَاسٌ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ، فَشَغَلُونِي عَنِ الرَّكَعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ فَهُمَا هَاتَانِ»^(١).

وَبُثِّنَ أَيْضًا أَنَّهُ قَضَاهَا حِينَ نَامَ هُوَ ﷺ وَالصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ، فَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي سَفَرٍ لَهُ: «مَنْ يَكْلُونَا اللَّيْلَةَ لَا نَرْقُدْ

(١) أخرجه البخاري: كتاب السهو، باب إذا كلم وهو يصلي فأشار بيده، رقم (١٢٣٣)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب معرفة الركعتين اللتين كان يصليهما، رقم (٨٣٤).

عَنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ؟» قَالَ بِلَالٌ: أَنَا. فَاسْتَقْبَلَ مَطْلَعَ الشَّمْسِ، فَضَرَبَ عَلَى آذَانِهِمْ حَتَّى أَيْقَظَهُمْ حَرُّ الشَّمْسِ، فَقَامُوا فَقَالَ: «تَوَضَّؤُوا» ثُمَّ أَذَّنَ بِلَالٌ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، وَصَلَّوْا رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ^(١)، ثُمَّ صَلَّوْا الْفَجَرَ.

وعلى هذا، فإذا فاتتكَ نافلةٌ فاقضها.

ولو سأل سائلٌ: فمتى تُقضى النافلة؟

والجواب: ظاهرُ السنة أنه يقضيها متى ذكرها، ولو في وقتِ النهي؛ لأنَّ لها سببًا.

وعلى هذا، فلو ذكرتَ أنك نسيتَ سنةَ الظهرِ بعدَ صلاةِ العصرِ فصلها؛ لعمومِ حديثِ أنسٍ بنِ مالكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا»^(٢).

ولو سأل سائلٌ: لو أنَّ الإنسانَ تَعَمَّدَ تَرَكَ النَّوَافِلِ بلا عُذْرٍ، فَتَرَكَ سُنَّةَ الظُّهْرِ الْقَبْلِيَّةَ مثلاً، أيقضيها؟

فالجواب: لا، بناءً على القاعدة التي تقول: إنَّ كُلَّ عِبَادَةٍ مُؤَقَّتَةٍ إِذَا أُخِّرَهَا الْإِنْسَانُ عَنْ وَقْتِهَا بِلا عُذْرٍ فَإِنَّهَا لَا تَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَخَّرَهَا بِلا عُذْرٍ فَقَدْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهُوَ رَدٌّ؛

(١) أخرجه أحمد (٤ / ٨١)، والنسائي: كتاب المواقيت، باب كيف يقضي الفائت من الصلاة، رقم (٦٢٤).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب المواقيت، باب من نسي صلاة، رقم (٥٩٧)، ومسلم: كتاب المساجد، باب قضاء الصلاة، رقم (٦٨٤)، وأبو يعلى في المسند رقم (٣٠٨٦)، واللفظ له.

لِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(١).

ولو سأل سائل: لو ترك إنسان هذه الرواتب ولم يصلها إطلاقاً، فهل يأثم؟
فالجواب: لا؛ لأن النبي ﷺ ذكر للأعرابي الصلوات الخمس، فقال: هل عليّ غيرها؟ فقال: «لا، إلا أن تطوع شيئاً»^(٢).

ولو سأل سائل: إن ظهر حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في اللفظ الأول أنه صلاها مع النبي ﷺ في جماعة، فهل تجوز الجماعة في النوافل؟

فالجواب: أمّا أحياناً فنعم، وأمّا اتّخاذ ذلك راتبة فلا، ولو أن الإنسان اتّخذ سنة الظهر مثلاً جماعة؛ لقُلْنَا: إنه مُبتدِعٌ، ولو فعلها أحياناً فلا بأس.

ولو سأل سائل: إذا فاتته سنة الظهر الأولى نسياناً، ثم أراد قضاءها بعد الصلاة، فهل يبدأ بها قبل الراتبة البعدية، أو بالعكس؟

فالجواب: يبدأ بالراتبة البعدية، ثم يقضي ما فات؛ لأن الراتبة البعدية جعلها النبي ﷺ تلي الفريضة، فيبدأ بها أولاً ثم يقضي الأولى ثانياً.

الفائدة الرابعة: حَرَّصَ ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَلَى تَعَلُّمِ الشَّرْعِ؛ وَلِهَذَا كَانَ يَأْتِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي بَيْتِهِ لِيَنْقُلَ مَا يَسْمَعُ.

(١) أخرجه البخاري تعليقا: كتاب البيوع، باب النجش، (٣/ ٦٩)، ووصله مسلم، كتاب الأقضية: باب نقض الأحكام الباطلة، رقم (١٧١٨).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب وجوب صوم رمضان، رقم (١٨٩١)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الصلوات، رقم (١١)، من حديث طلحة بن عبيد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الفائدة الخامسة: أن الأفضل أن يُصَلِّي الإنسان هذه الرواتب في بيته؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّيْهَا فِي بَيْتِهِ؛ لحديث ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «فَأَمَّا الْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ وَالْجُمُعَةُ فَفِي بَيْتِهِ»، وَسَكَتَ عَنِ رَاتِبَةِ الظُّهْرِ، لَكِنَّهَا دَاخِلَةٌ فِي عُمُومِ حَدِيثِ: «أَفْضَلُ صَلَاةِ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ»^(١)، وَلِذَلِكَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَنَفَّلُ فِي بَيْتِهِ، فَإِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، وَقَالَ لِأَصْحَابِهِ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي»^(٢)، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمْ يَكُنْ يُصَلِّي الرَّاتِبَةَ فِي الْمَسْجِدِ، وَإِنَّمَا كَانَ يُصَلِّيْهَا فِي الْبَيْتِ.

بل الأفضل أن يُصَلِّي النوافل كلها في بيته؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَفْضَلُ صَلَاةِ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ» وَلَا سِيَّأَ إِذَا كَانَ إِمَامًا؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ يُتَنَظَّرُ وَلَا يُتَنَظَّرُ بِخِلَافِ الْمَأْمُومِ، فَالْمَأْمُومُ يَرْغَبُ أَنْ يُصَلِّيَ فِي الْمَسْجِدِ مُبَكَّرًا؛ لِئَلَّا يُؤْخَذَ مَكَانُهُ، أَمَّا الْإِمَامُ فَمَكَانُهُ مَعْرُوفٌ وَلَا أَحَدٌ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَأْخُذَ مَكَانَ الْإِمَامِ.

وعلى هذا إِذَا قَالَ قَائِلٌ: هَلِ الْأَفْضَلُ لِلْإِمَامِ أَنْ يَتَقَدَّمَ وَيُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ تُقَامَ الصَّلَاةُ أَوْ الْأَفْضَلُ أَنْ يُصَلِّيَ فِي بَيْتِهِ، فَإِذَا جَاءَ وَقْتُ الْإِقَامَةِ جَاءَ إِلَى الْمَسْجِدِ؟
فالجواب: الثاني، أي: أَنَّهُ يُقَالُ لِلْإِمَامِ: الْأَفْضَلُ أَنْ تُصَلِّيَ الرَّاتِبَةَ فِي بَيْتِكَ، فَإِذَا قَارَبْتَ إِقَامَةَ الصَّلَاةِ فَاحْضُرْ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب صلاة الليل، رقم (٧٣١)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب صلاة النافلة في بيته، رقم (٧٨١)، من حديث زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب متى يقوم الناس إذا رَأوا الإمام عند الإقامة، رقم (٦٣٧)، ومسلم: كتاب المساجد، باب متى يقوم الناس للصلاة، رقم (٦٠٤)، من حديث أبي قتادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

إِذِنْ: الْأَفْضَلُ فِي صَلَاةِ الرَّوَاطِبِ أَنْ تَكُونَ فِي الْبُيُوتِ، بَلِ الْأَفْضَلُ فِي صَلَاةِ النَّوَافِلِ كُلِّهَا أَنْ تَكُونَ فِي الْبُيُوتِ.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: إِثْبَاتُ رَاتِبَةِ الْجُمُعَةِ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ»، وَلَكِنْ لَوْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّهُ ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا صَلَّيْتُمُ الْجُمُعَةَ فَصَلُّوا بَعْدَهَا أَرْبَعًا»^(١) فَبَإَيِّمَا نَأْخُذُ؟

فَالْجَوَابُ: قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: نَأْخُذُ بِالْأَرْبَعِ؛ لِأَنَّهُ زَائِدٌ، وَلِأَنَّهُ مِنْ قَوْلِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَالرَّكْعَتَانِ مِنْ فِعْلِهِ، وَالْقَوْلُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْفِعْلِ عِنْدَ التَّعَارُضِ؛ وَلِأَنَّ قَوْلَهُ صَرِيحٌ أَمَّا فِعْلُهُ فَعَبْرٌ صَرِيحٌ.

وَلِأَنَّ الْقَوْلَ أَبْلَغُ فِي التَّشْرِيعِ بِالنِّسْبَةِ لَنَا، فَتَكُونُ السُّنَّةُ بَعْدَ الْجُمُعَةِ أَرْبَعًا، وَنَقُولُ: صَلَّ بَعْدَ الْجُمُعَةِ أَرْبَعًا فِي بَيْتِكَ أَوْ فِي الْمَسْجِدِ، الْمُهْمُ أَنْ تُصَلِّيَ أَرْبَعًا؛ لِأَنَّ السُّنَّةَ الْقَوْلِيَّةَ مُقَدَّمَةً عَلَى السُّنَّةِ الْفِعْلِيَّةِ.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ وَمِنْهُمْ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-: إِنْ صَلَّيَ رَاتِبَةُ الْجُمُعَةِ فِي الْمَسْجِدِ صَلَّيَ أَرْبَعًا، وَإِنْ صَلَّاهَا فِي بَيْتِهِ صَلَّيَ رَكْعَتَيْنِ^(٢)؛ لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ فِي بَيْتِهِ، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ الْجَمْعُ أَنَّكَ إِنْ صَلَّيْتَ رَاتِبَةَ الْجُمُعَةِ فِي بَيْتِكَ فَصَلَّاهَا رَكْعَتَيْنِ، وَإِنْ صَلَّيْتُهَا فِي الْمَسْجِدِ فَصَلَّاهَا أَرْبَعَ رَكْعَاتٍ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الجمعة، باب الصَّلَاة بعد الجمعة، رقم (٨٨١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) نقله عنه ابن القيم في زاد المعاد (١/ ٤٢٥).

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: صَلَّى أَرْبَعًا بِالْقَوْلِ وَرَكَعَتَيْنِ بِالْفِعْلِ، أَيْ: صَلَّى أَرْبَعًا بِالسُّنَّةِ الْقَوْلِيَّةِ، وَرَكَعَتَيْنِ بِالسُّنَّةِ الْفِعْلِيَّةِ، فَتَكُونُ الْجَمِيعُ سِتًّا، وَنَقُولُ: أَكْمَلُ رَاتِبَةِ الْجُمُعَةِ أَنْ تُصَلِّيَ سِتَّ رَكَعَاتٍ فِي الْبَيْتِ أَوْ فِي الْمَسْجِدِ.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ بِالْجَمْعِ بَيْنَهُمَا: أَنْ تُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ فِي الْمَسْجِدِ، وَرَكَعَتَيْنِ فِي الْبَيْتِ، وَهَذَا تَكُونُ قَدْ صَلَّيْتَ أَرْبَعًا بَعْدَ الْجُمُعَةِ، وَاقْتَدَيْتَ بِالنَّبِيِّ ﷺ فِي الْاِقْتِصَارِ عَلَى رَكَعَتَيْنِ فِي الْبَيْتِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَعْمَلُ هَذَا تَارَةً وَهَذَا تَارَةً، فَمَرَّةً تُصَلِّيَ أَرْبَعًا وَمَرَّةً تُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ.



٦٩- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى شَيْءٍ مِنَ النَّوَافِلِ أَشَدَّ تَعَاهُدًا مِنْهُ عَلَى رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ»^(١).

٧٠- وَفِي لَفْظِ مُسْلِمٍ: «رَكَعَتَا الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا»^(٢).

الشَّرْحُ

هَذَا الْحَدِيثُ يُبَيِّنُ فَضِيلَةَ رَاتِبَةِ الْفَجْرِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَعَاهَدُهَا حَضْرًا وَسَفَرًا، وَبَقِيَّةَ الرُّوَاتِبِ تُصَلَّى فِي الْحَضَرِ وَلَا تُصَلَّى فِي السَّفَرِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب تعاهد ركعتي الفجر ومن سهاها تطوعًا، رقم (١١٦٩).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب ركعتي سنة الفجر والحث عليهما، رقم (٧٢٥).

قَوْلُهَا: «عَلَى شَيْءٍ مِنَ النَّوَافِلِ»: أي: نوافِلِ الصَّلَاةِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهَا: «عَلَى رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ»، وَرَكَعَتَا الْفَجْرِ هُمَا سُنَّةُ الْفَجْرِ؛ لِأَنَّهَا تَقُولُ: «مِنَ النَّوَافِلِ»، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِرَكَعَتَيِ الْفَجْرِ هُنَا الْفَرِيضَةُ؛ لِأَنَّ الْفَرِيضَةَ لَيْسَتْ مِنَ النَّوَافِلِ.

وَفِي لَفْظٍ لِسُلَيْمٍ: «رَكَعَتَا الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا»: أي: خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا كُلِّهَا مِنْ أَوَّلِهَا إِلَى آخِرِهَا وَمَا فِيهَا أَيْضًا، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى عِظَمِ فَضْلِهَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهَا خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا الَّتِي أَنْتَ فِيهَا، فَمَثَلًا: لَوْ أَنَّ إِنْسَانًا بَلَغَ ثَمَانِينَ سَنَةً، أَوْ مِئَةَ سَنَةٍ، فَهَلِ الْمُرَادُ بِالْحَدِيثِ مِنَ الدُّنْيَا الَّتِي عَاشَهَا أَمْ مِنَ الدُّنْيَا كُلِّهَا؟ وَالْجَوَابُ: مِنَ الدُّنْيَا كُلِّهَا.

وَمَنْ يُحْصِي الدُّنْيَا كُلَّهَا! ثُمَّ مَا فِيهَا مِنَ النِّعَمِ وَالتَّرَفِّ وَالْأُنْسِ وَالسُّرُورِ وَالْفَرَحِ فِي الدُّنْيَا، وَإِنْ كَانَ فِيهَا مَا يُنْغِصُ هَذَا بِالْكَدْرِ وَالْأَحْزَانِ، لَكِنَّ الْكَلَامَ عَلَى مَا فِيهَا مِنَ السُّرُورِ وَالْأُنْسِ.

وَهُمَا رَكَعَتَانِ خَفِيفَتَانِ، مُدَّتُهُمَا أَقَلُّ مِنْ خَمْسِ دَقَائِقَ، ثَلَاثُ دَقَائِقَ أَوْ دَقِيقَتَانِ وَنِصْفٌ، وَمَعَ ذَلِكَ هُمَا خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَعْمَالَ الصَّالِحَةَ فَضَائِلُهَا عَظِيمَةٌ.

مِنْ قَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: شِدَّةُ تَعَاهُدِ النَّبِيِّ ﷺ لِلنَّوَافِلِ، وَهَذَا حَقٌّ، بَلْ إِنَّهُ ﷺ إِذَا نَامَ عَنْ وُتْرِهِ قَضَاهُ فِي النَّهَارِ؛ كَي لَا يَفُوتَهُ الْعَمَلُ، وَالْإِنْسَانُ إِذَا عَوَّدَ نَفْسَهُ التَّهَؤُنَ وَإِذَا فَاتَتْهُ النَّوَافِلُ تَرَكَهَا، فَإِنَّهُ سَيَبْقَى كَسُولًا، لَكِنْ إِذَا قَضَاهَا وَعَرَفَ أَنَّهُ لَوْ تَرَكَهَا مَرَّةً أُخْرَى قَضَاهَا، فَسَيَحْرِصُ عَلَى فِعْلِهَا.

الفائدة الثانية: أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَتَقَى النَّاسَ لِلَّهِ؛ وَلِهَذَا يَتَعَاهَدُ حَتَّى النَّوَافِلِ.

الفائدة الثالثة: أَنَّ سُنَّةَ الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، مِنَ الدُّنْيَا كُلِّهَا مِنْ أَوَّلِهَا إِلَى آخِرِهَا، الدُّنْيَا مِنْذُ خَلَقَهَا اللَّهُ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ، وَلِسُنَّةِ الْفَجْرِ خَصَائِصٌ لَيْسَتْ فِي غَيْرِهَا مِنَ الرُّوَاقِبِ:

أَوَّلًا: أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يُحَافِظُ عَلَيْهَا فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ، بِخِلَافِ رَاتِبَةِ الظُّهْرِ وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ؛ فَإِنَّهَا لَا تَفْعَلُ فِي السَّفَرِ.

ثانيًا: أَنَّهَا مَخْصُوصَتَانِ بِقِرَاءَةِ مُعَيَّنَةٍ وَهِيَ: ﴿قُلْ يَتَأَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ والإخلاص^(١)، أو ﴿قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ١٣٦]، آخِرُ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ مِنَ الْبَقَرَةِ، و﴿قُلْ يَتَأَهَّلَ الْكِتَابُ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦٤]، فِي آلِ عِمْرَانَ^(٢).

ثالثًا: أَنَّ السُّنَّةَ فِيهَا التَّخْفِيفُ، حَتَّى قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي وَصْفِ تَخْفِيفِ النَّبِيِّ ﷺ لَهَا: «حَتَّى أَقُولَ: أَقْرَأُ بِأَمِّ الْقُرْآنِ؟»^(٣) فَلَوْ أَرَادَ الْإِنْسَانُ أَنْ يُثْقَلَ وَيُسَبَّحَ كَثِيرًا وَيَدْعُو كَثِيرًا، قُلْنَا لَهُ: لَا تَفْعَلْ؛ لِأَنَّ السُّنَّةَ فِيهَا التَّخْفِيفُ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب ركعتي سنة الفجر، رقم (٧٢٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب ركعتي سنة الفجر، رقم (٧٢٧)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب ما يقرأ في ركعتي الفجر، رقم (١١٧١)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب ركعتي سنة الفجر، رقم (٧٢٤/٩٢).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَهَلْ لَهَا نَظِيرٌ فِي التَّخْفِيفِ؟

فَالْجَوَابُ: نَعَمْ، وَمِنْ ذَلِكَ تَخْفِيفُ رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ؛ فَإِنَّ السُّنَّةَ فِي رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ خَلْفَ الْمَقَامِ أَنْ يُخَفَّفَهُمَا؛ وَذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَتْرَكَ الْمَكَانَ لِمَنْ يُرِيدُ أَنْ يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ، وَبِهِ نَعْرِفُ خَطَأَ بَعْضِ النَّاسِ الْيَوْمَ؛ تَجِدُهُ يَبْقَى يُصَلِّي فِي الْمَقَامِ وَكَأَنَّهُ مُلْكُهُ، لَا يَتَرَخَّزُ عَنْهُ، فَيُصَلِّي وَيُطِيلُ، وَيُصَلِّي وَيُطِيلُ، وَإِذَا فَرَغَ رَفَعَ يَدَيْهِ يَدْعُو دُعَاءَ طَوِيلًا، وَهَذَا خَطَأٌ؛ فَلَيْسَ لَكَ فِي مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا صَلَاةُ رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ، تَقْرَأُ فِي الْأُولَى: ﴿قُلْ يَأَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾، وَفِي الثَّانِيَةِ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(١).

رَابِعًا: كَثْرَةُ ثَوَابِهَا؛ فَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «رَكَعَتَا الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا».

خَامِسًا: إِذَا فَاتَتِ الرَّكَعَتَانِ بَأَنْ جَاءَ الْإِنْسَانُ وَقَدْ شَرَعَ الْإِمَامُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَهُمَا، وَعَلَى هَذَا: إِمَّا أَنْ يَقْضِيَهُمَا إِذَا انْتَهَتْ الصَّلَاةُ بَعْدَ الْأَذْكَارِ، وَإِمَّا أَنْ يَقْضِيَهُمَا بَعْدَ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ قَبْلَ رُوحٍ، فَإِنْ كَانَ يَخْشَى أَنْ يَنْسَاهُمَا قُلْنَا: قَدَّمَ وَصَلَّ بَعْدَ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ وَلَا حَرَجَ، وَإِنْ أَمِنَ مِنَ التَّفْرِيطِ فَلْيَجْعَلْهُمَا بَعْدَ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ؛ لِأَنَّهُ أَحْوَطُ، فَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ لِسُنَّةِ الْفَجْرِ، ثُمَّ رَكَعَتَيْنِ لِلشُّرُوقِ.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أَنَّ الْأَعْمَالَ تَفَاضُلٌ فِي ذَاتِهَا وَفِي الِاسْتِعْدَادِ لَهَا:

■ فِي ذَاتِهَا: وَهَذَا يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «رَكَعَتَا الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا»، وَلَمْ يَرُدْ ذَلِكَ فِي غَيْرِهَا مِنَ النَّوَافِلِ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ، رقم (١٢١٨)، من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

■ وفي الاستعداد لها: في تعاهدها؛ لقولها: «أَشَدَّ تَعَاهُدًا مِنْهُ عَلَى رَكْعَتِي
الْفَجْرِ».

الفائدة الخامسة: جَوَازُ الْمَفَاضِلَةِ بَيْنَ ثَوَابِ الدُّنْيَا وَثَوَابِ الْآخِرَةِ؛ لِقَوْلِهِ:
«خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا».

فَلَوْ قَالَ إِنْسَانٌ: لَا يُمَكِّنُ أَنْ تُفَاضَلَ بَيْنَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

قُلْنَا: لَا، بَلْ تُفَاضَلُ بَيْنَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، أَلَيْسَ اللَّهُ يَقُولُ: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا
إِذَا نُودُوا لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ
[الجمعة: ٩]، فَفَاضَلَ - سُبْحَانَهُ - بَيْنَ عَمَلِ الدُّنْيَا وَثَوَابِ الْآخِرَةِ.



بَابُ الْأَذَانِ



الْأَذَانُ فِي اللُّغَةِ: الْإِعْلَامُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَذِّنْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣].

وَشَرْعًا: التَّعَبُّدُ لِلَّهِ بِالْإِعْلَامِ بِدُخُولِ وَقْتِ الصَّلَاةِ عِنْدَ إِرَادَةِ فِعْلِهَا بِصِفَةِ مَحْضُوصَةٍ.

وَأَمَّا قُلْنَا: «عِنْدَ إِرَادَةِ فِعْلِهَا» مِنْ أَجْلِ أَنْ نَحْتَرِزَ مِنْ مِثْلِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ»^(١) وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي سَفَرٍ فَقَامَ بِلَالٌ لِيُؤَذِّنَ لِصَلَاةِ الظُّهْرِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَبْرِدْ» ثُمَّ قَامَ لِيُؤَذِّنَ فَقَالَ لَهُ: «أَبْرِدْ» حَتَّى رَأَوْا فِيَاءَ التَّلَوْلِ، أَوْ حَتَّى سَاوَى الظِّلُّ فَيْئَهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: «أُذِّنْ»^(٢). فَإِنَّهُ إِذَا أَبْرَدَ بِصَلَاةِ الظُّهْرِ لَا يُؤَذِّنُ عِنْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ، بَلْ عِنْدَ إِرَادَةِ فِعْلِ الصَّلَاةِ.

أَمَّا الْإِقَامَةُ: فَهِيَ عِنْدَ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ، يَعْنِي: عِنْدَ إِرَادَةِ الْفِعْلِ فِعْلًا مُبَاشَرَةً، كَمَا تَقُولُ: الْفَرْقُ بَيْنَ رَجُلٍ خَرَجَ مِنْ بَلَدِهِ لِيَعْتَمِرَ وَرَجُلٍ دَخَلَ فِي الْإِحْرَامِ، فَالْنِّيَّةُ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْمَوَاقِيتِ، بَابُ الْإِبْرَادِ بِالظُّهْرِ فِي السَّفَرِ، رَقْمُ (٥٣٩)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْمَسَاجِدِ، بَابُ اسْتِحْبَابِ الْإِبْرَادِ بِالظُّهْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ، رَقْمُ (٦١٦)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ الْغِفَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ، بَابُ الْإِبْرَادِ بِالظُّهْرِ فِي السَّفَرِ، رَقْمُ (٥٣٩)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْمَسَاجِدِ، بَابُ اسْتِحْبَابِ الْإِبْرَادِ بِالظُّهْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ، رَقْمُ (٦١٦)، وَالتِّرْمِذِيُّ: كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي تَأْخِيرِ الظُّهْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ، رَقْمُ (١٥٨)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الأولى نية الفعل، والنية الثانية نية إرادة الفعل، وتكون عند نفس الفعل.

وَأَيْضًا يُمَكِّنُ أَنْ نَقُولَ: الْأَذَانُ عِنْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ، وَالْإِقَامَةُ عِنْدَ إِرَادَةِ الْفِعْلِ.

وقيل: الأذان هو الإعلام بحضور الصلاة؛ لقول النبي ﷺ: «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ»^(١).

وَيَكُونُ الْأَذَانُ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ وَلَا يَصِحُّ قَبْلَهُ، وَإِذَا كَانَتِ الصَّلَاةُ مِمَّا تُؤَخَّرُ كَصَلَاةِ الظُّهْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ، فَإِنَّ الْأَذَانَ يُؤَخَّرُ.

وَفَرِضَ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْهَجْرَةِ، وَكَانَ سَبَبُ فَرَضِهِ أَنَّهُ لَمَّا كَثُرَ النَّاسُ
اِحْتَاَجُوا إِلَى إِعْلَامٍ بِالصَّلَاةِ لِيَحْضُرُوا إِلَيْهَا، فَتَشَاوَرُوا فِيهَا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ:
نُوقِدُ نَارًا يُعْرِفُ بِهَا دُخُولُ الْوَقْتِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: نَضْعُ نَاقُوسًا، وَقَالَ بَعْضُهُمْ:
نَضْعُ بوقًا، فَفَكَرَهُوا ذَلِكَ كُلَّهُ، حَتَّى رَأَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ بْنُ عَبْدِ رَبِّهِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) فِي الْمَنَامِ
رَجُلًا مَعَهُ نَاقُوسٌ فِي يَدِهِ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): يَا عَبْدَ اللَّهِ أَتَبِيعُ النَّاقُوسَ؟
قَالَ: وَمَا تَصْنَعُ بِهِ؟ فَقُلْتُ: نَدْعُو بِهِ إِلَى الصَّلَاةِ، قَالَ: أَفَلَا أَدُلُّكَ عَلَى مَا هُوَ خَيْرٌ
مِنْ ذَلِكَ؟ فَقُلْتُ لَهُ: بَلَى، قَالَ: فَقَالَ: تَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ،
أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، أَشْهَدُ
أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، حَيَّ عَلَى
الْفَلَاحِ، اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب من قال: ليؤذن في السفر مؤذن واحد، رقم (٦٢٨)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب من أحق بالإمامة، رقم (٦٧٤)، من حديث مالك بن الحويرث رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قَالَ: ثُمَّ اسْتَخَرَعَنِي غَيْرَ بَعِيدٍ، ثُمَّ، قَالَ: وَتَقُولُ: إِذَا أَقَمْتَ الصَّلَاةَ، اللَّهُ أَكْبَرُ
اللَّهُ أَكْبَرُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ،
حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ، قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ، اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ
إِلَّا اللَّهُ.

فَلَمَّا أَصْبَحْتُ، أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا رَأَيْتُ فَقَالَ: «إِنَّهَا لَرُؤْيَا حَقٌّ
إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَقُمْ مَعَ بِلَالٍ فَالِقِ عَلَيْهِ مَا رَأَيْتَ، فليُؤَذِّنْ بِهِ، فَإِنَّهُ أُنْدَى صَوْتًا مِنْكَ»
وَبِلَالٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ مَعْرُوفًا بِالصَّوْتِ الرَّفِيعِ، فَقُمْتُ مَعَ بِلَالٍ، فَجَعَلْتُ أُلْقِيهِ
عَلَيْهِ، وَيُؤَذِّنُ بِهِ، قَالَ: فَسَمِعَ ذَلِكَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهُوَ فِي بَيْتِهِ فَخَرَجَ
يَجْرُ رِدَاءَهُ، وَيَقُولُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَقَدْ رَأَيْتُ مِثْلَ مَا رَأَى، فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَلِلَّهِ الْحَمْدُ»^(١).

فَاتَّفَقَتْ رُؤْيَايَ عَلَى هَذَا، فَشَرَعَ الْأَذَانَ بِإِقْرَارِ الرَّسُولِ ﷺ لَا بِالرُّؤْيَا، لَكِنْ
الرُّؤْيَا كَانَتْ سَبَبَهُ، وَالْعَمَلُ بِالرُّؤْيَا جَائِزٌ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ بِشُرُوطٍ:

الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: أَنْ لَا تُعَارِضَ النَّصَّ، فَلَا تُخَالِفُ الْمَعْلُومَ بِالشَّرْعِ.

الشَّرْطُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الرَّائِي لَهَا صَدُوقًا.

الشَّرْطُ الثَّالِثُ: أَنْ تَدُلَّ الْقَرَأَيْنِ عَلَى ذَلِكَ.

وَقَدْ ذَكَرَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَشْيَاءَ كَثِيرَةً تَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَا، أَنَّهُ يُعْمَلُ بِالرُّؤْيَا.

(١) أخرجه أحمد (٤/٤٣)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب كيف الأذان، رقم (٤٩٩)، والترمذي:
كتاب الصلاة، باب ما جاء في بدء الأذان - مختصرًا -، رقم (١٨٩)، وابن ماجه: كتاب الأذان
والسنة فيه، باب بدء الأذان، رقم (٧٠٦)، من حديث عبد الله بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أَمَّا مَا يَرَاهُ الصُّوفِيَّةُ وَأَشْبَاهُهُمْ مِنَ الْمَرَائِي، وَيَقُولُ أَحَدُهُمْ: أَنَا رَأَيْتُ رَبِّي، وَرَأَيْتُ كَذَا وَكَذَا. فَهَذَا لَا يُوثَقُ بِهِ؛ لِأَنَّ الرَّائِي لَيْسَ مِنْ دَوِي الصِّدْقِ، وَكَثِيرٌ مِنْهَا يُخَالِفُ الْمَعْلُومَ بِالشَّرْعِ.

فَإِذَا سَأَلَ سَائِلٌ عَنْ رَجُلٍ رَأَى فِي مَنْامِهِ رُؤْيَا رَأَى فِيهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقُلْنَا لَهُ: صِفْ هَذَا الَّذِي رَأَيْتَ، وَوَصَفَهُ بِصِفَاتٍ لَيْسَتْ مِنْ صِفَاتِ الرَّسُولِ ﷺ فَكَيْفَ يَكُونُ هَذَا؟

فَالْجَوَابُ: لَا يَكُونُ شَيْئًا، يَكُونُ قَدْ رَأَى شَيْطَانًا؛ فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَأَى، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتِمَثَّلُ بِي»^(١)، أَيْ: مَنْ رَأَى عَلَى الْوَصْفِ الَّذِي أَنَا عَلَيْهِ.

أَحْيَانًا يَرَى الْإِنْسَانُ شَبَحًا، أَوْ يَرَى ظِلًّا يَقُولُ: أَنَا الرَّسُولُ، فَهَذَا لَا نَقُولُ: إِنَّهُ الرَّسُولُ، لَكِنْ لَوْ رَأَى صُورَةً كصُورَةِ الرَّسُولِ تَمَامًا، وَقَالَ لَهُ: أَبَشِّرْ يَا فَلَانُ، فَإِنَّ اللَّهَ أَسْقَطَ عَنْكَ نِصْفَ الصَّلَاةِ، وَجَمِيعَ الزَّكَاةِ، وَالطَّوَّافَ بِالْبَيْتِ عِنْدَ الزَّحَامِ، فَهَذَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ الرَّسُولُ؛ لِأَنَّ أَيَّ رُؤْيَا تُخَالِفُ الشَّرْعَ فَهِيَ بَاطِلَةٌ.

وَيُذَكِّرُ عَنْ عَبْدِ الْقَادِرِ الْجِيلَانِيِّ الْمَشْهُورِ، الَّذِي لَا يَرْضَى أَنْ يُعْبَدَ مِنْ دُونِ اللَّهِ، أَنَّهُ رَأَى نُورًا عَظِيمًا جِدًّا، وَسَمِعَ مِنْ هَذَا النُّورِ صَوْتًا يَقُولُ: أَنَا رَبُّكَ. فَقَالَ لَهُ: اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ. وَقَعَ فِي قَلْبِهِ أَنَّهُ اللَّهُ عَزَّجَلَّ، فَقَالَ لَهُ هَذَا النُّورُ: أَسْقَطْتُ عَنْكَ كَذَا وَكَذَا مِنَ الْوَاجِبَاتِ. فَقَالَ لَهُ: كَذَبْتَ، فَإِنَّكَ عَدُوُّ اللَّهِ. فَلَمَّا قَالَ هَذَا تَبَدَّدَ النُّورُ،

(١) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ، رقم (١١٠)، ومسلم: كتاب الرؤيا، باب قول النبي ﷺ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَأَى»، رقم (٢٢٦٦).

وذهبَ تمامًا، فتبيّنَ أَنَّ الشَّيْطَانَ صَوَّرَ لَهُ نُورًا وَقَالَ: أَنَا رَبُّكَ، وَأَسْقَطْتُ عَنْكَ كَذَا وكذا^(١).

وعبدُ القادر -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- مِنْ رَجَالَ الصُّوفِيَّةِ، لَكِنَّهُ كَانَ صُوفِيًّا مُعْتَدِلًا، وَالصُّوفِيَّةُ يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يَبْلُغُونَ دَرَجَةً تُسْقِطُ عَنْهُمْ التَّكَالِيفَ، حَتَّى إِنَّهُمْ فِي بَعْضِ الْبِلَادِ يَأْخُذُ الْإِنْسَانُ مِنْهُمْ خَمْسِينَ أَمْرًا، أَوْ سِتِّينَ وَيَتَزَوَّجُهَا، وَإِذَا سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ قَالَ: لِأَنَّهُ سَقَطَتْ عَنْهُ التَّكَالِيفُ؛ لِأَنَّ التَّكَالِيفَ بِمَنْزِلَةِ الْجَادَّةِ تُوَصِّلُكَ الْبَلَدَ، فَإِذَا وَصَلْتَ الْبَلَدَ أُمْسَكَتَ عَنِ السَّيْرِ، وَهُوَ قَدْ وَصَلَ الْغَايَةَ فَسَقَطَتْ عَنْهُ التَّكَالِيفُ، وَهَذَا لَا يَصِحُّ.

وَمِنْ شُرُوطِ صِحَّةِ الْأَذَانِ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ بِصَوْتٍ يُسْمِعُ مَنْ يُنَادِي لَهُ، هَذَا أَذْنَى شَيْءٍ، كَمَا إِذَا كُنَّا جَمَاعَةً فِي سَفَرٍ فَلَا بُدَّ مِنْ رَفْعِ الصَّوْتِ عَلَى وَجْهِ يَسْمَعُهُ كُلُّ الْجَمَاعَةِ، وَإِذَا كَانُوا قَرِيبِينَ فَلَا حَاجَةَ إِلَى رَفْعِ الصَّوْتِ الْمُتَنَاهِي، وَمَعْنَى لَا حَاجَةَ أَي: لَا ضَرُورَةَ، وَلَكِنْ كُلَّمَا رَفَعَ صَوْتَهُ فَهُوَ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْمَعُهُ شَيْءٌ إِلَّا شَهِدَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ؛ لِحَدِيثِ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ»^(٢).

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١/ ١٧٢)، والموافقات للشاطبي (٢/ ٤٧٥-٤٧٦)، وشذرات الذهب لابن العماد (٦/ ٣٣٣).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب من قال: ليؤذن في السفر مؤذن واحد، رقم (٦٢٨)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب من أحق بالإمامة، رقم (٦٧٤).

وعلى هذا فيكون الأذان الذي يؤذن في آخر الليل ليس أذاناً لصلاة الفجر؛ لأنه يكون قبل وقته.

الثالث: أن يكون تامّ الجمل، في الأذان خمس عشرة جملة، وفي الإقامة إحدى عشرة جملة، وفيه خلاف بين العلماء في هذه المسألة.

الرابع: أن يكون من واحد، فلو أذن شخص أول الأذان وأكملته آخر فإنه لا يجزئ؛ لأنه لا بد أن يكون من واحد.

الخامس: أن يكون من ذكر؛ لأن الأنثى ليست ممن يُشرع لها رفع الصوت.

السادس: أن يكون عالماً بالوقت إما بنفسه أو بغيره، فإن كان جاهلاً ولا يسأل، فإنه لا يصح أذانه؛ لأننا لا نعلم هل يؤذن في الوقت أو لا.

السابع: أن يكون مرتباً، يبدأ بالتكبير، ثم بالشهادتين، ثم بالحیعتين، فلو أنه قدّم وأخر، لم يصح.

وكلماً أحسنت الصوت في الأذان فهو أولى، لكن لا يزيد على العادة، فبعض الناس يمدّ اللام في لفظ الجلالة «الله» حركات كثيرة، ولا ينبغي أن تزيد على ست حركات.

والأذان فرض كفاية على الجماعة؛ لما رواه مالك بن الحويرث رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي نَفَرٍ مِنْ قَوْمِي، فَأَقَمْنَا عِنْدَهُ عَشْرِينَ لَيْلَةً، وَكَانَ رَحِيماً رَفِيقاً، فَلَمَّا رَأَى شَوْقَنَا إِلَى أَهْلَانَا، قَالَ: «ارْجِعُوا فَكُونُوا فِيهِمْ، وَعَلِّمُوهُمْ، وَصَلُّوا، فَإِذَا حَضَرَتْ

الصَّلَاةَ فَلْيُؤْذَنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ، وَلْيُؤَمِّكُمْ أَكْبَرُكُمْ»^(١).

فَأَخَذَنَا الْفَرَضِيَّةَ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «فَلْيُؤْذَنْ» لَأَنَّ اللَّامَ لِلأَمْرِ، وَالْأَصْلُ فِي الْأَمْرِ الْوُجُوبُ.

وقوله: «أَحَدُكُمْ» يدلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ فَرَضٌ عَيْنٍ، وَإِنَّمَا هُوَ فَرَضٌ كِفَايَةٍ؛ حَيْثُ قَالَ: «أَحَدُكُمْ» وَلَمْ يَقُلْ: فَلْتُؤْذِنُوا جَمِيعًا.

وَلَا أَذَانَ لَصَلَاةٍ قَبْلَ دُخُولِ وَفْتِهَا أَبَدًا؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤْذَنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ»، حَتَّى فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ لَا يُؤْذَنْ لَهَا قَبْلَ دُخُولِ وَفْتِهَا، وَأَمَّا الْأَذَانُ الَّذِي يَكُونُ فِي آخِرِ اللَّيْلِ فَهَذَا لَيْسَ أَذَانًا لِلْفَجْرِ، بَلْ هُوَ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لِيُرْجَعَ قَائِمُكُمْ وَيُوقِظَ نَائِمُكُمْ»^(٢).

فَالْأَذَانُ لِلْفَجْرِ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ دُخُولِ وَفْتِهَا؛ وَلِهَذَا جَاءَ فِي السُّنَنِ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ: «إِذَا أَذَنْتَ الْأَذَانَ الْأَوَّلَ لِمَصَلَاةِ الصُّبْحِ فَقُلِ الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ»^(٣). فَظَنَّ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَذَانِ الْأَوَّلِ هُنَا الْأَذَانُ الَّذِي يَكُونُ فِي آخِرِ اللَّيْلِ، وَقَالَ: إِنَّ قَوْلَ الْمُؤْذِنِينَ فِي أَذَانِ الْفَجْرِ الَّذِي يَكُونُ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ:

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب من قال: ليؤذن في السفر مؤذن واحد، رقم (٦٢٨)،

ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب من أحق بالإمامة، رقم (٦٧٤).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب الأذان قبل الفجر، رقم (٦٢١)، ومسلم: كتاب الصيام،

باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر، رقم (١٠٩٣)، من حديث عبد الله بن

مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه أحمد (٤٠٨/٣)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب كيف الأذان، رقم (٥٠٠)، والنسائي:

كتاب الأذان، باب الأذان في السفر، رقم (٦٣٣)، من حديث أبي محذورة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ، بِدَعَا، وَلَكِنَّهُ تَوَهَّمَ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْأَذَانَ الَّذِي يَكُونُ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ لَيْسَ أَذَانًا لِلصَّلَاةِ، بَلْ هُوَ كَمَا صَرَّحَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لِيُرْجَعَ قَائِمُكُمْ وَيُوقِظَ نَائِمُكُمْ».

وعلى هذا فَقَوْلُ «الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ» يَكُونُ فِي أَذَانِ الْفَجْرِ الَّذِي يُؤَدِّنُ لَصَّلَاةِ الْفَجْرِ، وَهَذَا إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ، وَمِنْ الْعَجَبِ أَنْ بَعْضَ النَّاسِ قَالَ: إِنَّ قَوْلَهُ: «الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ» يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْأَذَانَ الَّذِي يَكُونُ فِي آخِرِ اللَّيْلِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ، وَالْوَاجِبُ لَا يُقَالُ فِيهِ خَيْرٌ، وَهَذَا أَيْضًا مِنَ الْغَفْلَةِ عَمَّا جَاءَ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّجَلْ مِنْ أَنَّ الْحَيَرِيَّةَ تَكُونُ فِي أَوْجَبِ الْوَاجِبَاتِ، يَقُولُ اللَّهُ عَزَّجَلْ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا هَلْ أَذْكَرُ عَلَى تَحَرُّمِ نُجَيْحِكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ۝ (١٠) تَوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [الصف: ١٠-١١]، وَالْمُشَارُ إِلَيْهِ مِمَّا سَبَقَ مِنَ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَالْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ هُوَ أَصْلُ الْإِسْلَامِ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَوَدَّعَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [الجمعة: ٩]، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ السَّعْيَ إِلَى الْجُمُعَةِ بَعْدَ أَذَانِهَا وَاجِبٌ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ قَوْلَ الْمُؤَدِّنِ فِي أَذَانِ الْفَجْرِ: «الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ» فِي الْأَذَانِ الَّذِي يَكُونُ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ، هَذَا هُوَ الصَّوَابُ بِلَا شَكٍّ؛ لِأَنَّ الْأَذَانَ الَّذِي يَكُونُ قَبْلَ الْفَجْرِ لَيْسَ أَذَانًا لِلْفَجْرِ، بَلْ هُوَ أَذَانٌ لِإِيقَاطِ النَّائِمِ وَإِزْجَاعِ الْقَائِمِ.

فَإِنْ قَالَ إِنْسَانٌ: لِمَاذَا وُصِفَ بِالْأَذَانِ الْأَوَّلِ؟

فَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ: أَنَّهُ أَذَانٌ أَوَّلٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْإِقَامَةِ؛ لِأَنَّ الْإِقَامَةَ يُطْلَقُ عَلَيْهَا

أَنَّهَا أَذَانٌ، كما في الْحَدِيثِ: «بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ»^(١).

إِذَنْ: الْأَذَانُ فِي الْأَصْلِ بِمَعْنَى الْإِعْلَامِ بِحُضُورِ الصَّلَاةِ، سَوَاءٌ عِنْدَ دُخُولِ وَقْتِهَا أَوْ فِيهَا بَعْدُ.

وَكَيْفِيَّةُ الْأَذَانِ وَرَدَتْ فِيهِ سُنَّةٌ مُخْتَلِفَةٌ، وَالْقَاعِدَةُ: أَنَّ مَا اخْتَلَفَتْ أَلْوَانُهُ مِنْ السُّنَّةِ فَإِنَّهُ يُعْمَلُ بِهَذَا تَارَةً وَبِهَذَا تَارَةً، كَمَا هُوَ الْقَوْلُ الرَّاجِحُ، وَإِنَّمَا قُلْنَا بِذَلِكَ لِفَائِدَتَيْنِ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: الْعَمَلُ بِالسُّنَّتَيْنِ؛ لِأَنَّكَ إِذَا لَمْ تَعْمَلْ بِالسُّنَّتَيْنِ؛ أَهْدَرْتَ وَاحِدَةً مِنْهُمَا.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ: إِحْيَاءُ السُّنَّتَيْنِ وَحِفْظُهُمَا؛ لِأَنَّكَ لَوْ لَمْ تَعْمَلْ بِأَحَدَاهُمَا؛ لَمَاتَتْ وَنُسِيَتْ.

هَذَا مَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ دَاعٍ لِإِخْدَى الصِّفَتَيْنِ، فَإِنْ كَانَ هُنَاكَ دَاعٍ لِإِخْدَى الصِّفَتَيْنِ عَمِلْنَا بِالْدَّاعِي لَذَلِكَ دُونَ أَنْ نَعْمَلَ بِالْوَجْهَيْنِ، وَيَتَّضِحُ هَذَا الْاسْتِثْنَاءُ فِيهَا وَرَدَ مِنْ صِفَاتِ صَلَاةِ الْخَوْفِ، فَإِنَّ صِفَاتِ صَلَاةِ الْخَوْفِ مُتَعَدِّدَةٌ، لَكِنْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا لَهَا حَالٌ يُنَاسِبُهَا.

فَمَثَلًا: مِنْ جُمْلَةِ الصِّفَاتِ أَنْ يُصَلِّيَ الْإِمَامُ بِطَائِفَةٍ رَكْعَةً، فَإِذَا قَامَ إِلَى الثَّانِيَةِ قَضَتْ الطَّائِفَةُ مَا بَقِيَ مِنْ صَلَاتِهَا ثُمَّ انْصَرَفَتْ وَوَقَفَتْ فِي الْمَيْدَانِ، وَجَاءَتِ الْأُخْرَى

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب بين الأذان والأقامة ومن ينتظر الإقامة، رقم (٦٢٤)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بين كل أذانين صلاة، رقم (٨٣٨)، من حديث عبد الله بن مغفل المزني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَصَلَّتْ مَعَ الْإِمَامِ الرَّكْعَةَ الثَّانِيَةَ، وَإِذَا جَلَسَ لِلتَّشَهُدِ قَامَتْ فَصَلَّتْ مَا بَقِيَ مِنْ صَلَاتِهَا، ثُمَّ سَلَّمَتْ مَعَ الْإِمَامِ^(١).

وهناك صفة ثانية: أَنَّ الْإِمَامَ يَصِفُهُمْ صَفَيْنِ، ثُمَّ يَقُومُ بِهِمْ جَمِيعًا وَيَرْكَعُ بِهِمْ جَمِيعًا، وَيَرْفَعُ بِهِمْ جَمِيعًا، ثُمَّ إِذَا سَجَدَ يَسْجُدُ هُوَ وَالصَّفُّ الْأَوَّلُ فَقَطْ، وَبَقِيَ الصَّفُّ الثَّانِي قَائِمًا، فَإِذَا قَامَ إِلَى الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مَعَ الصَّفِّ الْأَوَّلِ، تَأَخَّرَ الصَّفُّ الْأَوَّلُ، وَتَقَدَّمَ الصَّفُّ الثَّانِي، وَأَتَمُّوا الصَّلَاةَ جَمِيعًا^(٢)؛ هَذِهِ الصِّفَةُ وَرَدَتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالصِّفَةُ الْأُولَى كَذَلِكَ وَرَدَتْ، فَهَلْ نَقُولُ: إِنَّ الْإِنْسَانَ مُحَيَّرَ بَيْنَهُمَا وَأَنَّهُ يَفْعَلُ هَذَا مَرَّةً وَهَذَا مَرَّةً؟ أَوْ نَقُولُ: لِكُلِّ صِفَةٍ مَا يُنَاسِبُهَا؟

الْجَوَابُ: أَنَّ لِكُلِّ صِفَةٍ مَا يُنَاسِبُهَا؛ وَلِهَذَا تُفْعَلُ الثَّانِيَةُ فِيمَا إِذَا كَانَ الْعَدُوُّ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ، وَتُفْعَلُ الْأُولَى فِيمَا سِوَى ذَلِكَ.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْقَاعِدَةَ لَدَيْنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، أَنَّ الْعِبَادَةَ إِذَا وَرَدَتْ عَلَى أَلْوَانٍ مُخْتَلِفَةٍ؛ فَالسُّنَّةُ أَنْ يُعْمَلَ بِهَذَا تَارَةً وَبِهَذَا تَارَةً لِفَائِدَتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا: الْعَمَلُ بِالسُّنَّتَيْنِ.

وَالثَّانِي: إِحْيَاءُ السُّنَّتَيْنِ وَحِفْظُهُمَا، مَا لَمْ يَكُنْ لَوَاحِدَةٍ مِنْهُمَا حَالٌ تَقْتَضِيهَا، فَإِنْ كَانَ لَهَا حَالٌ تَقْتَضِيهَا عُمَلًا بِمَا تَقْتَضِيهِ الْحَالُ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب صلاة الخوف، رقم (٩٤٢)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة الخوف، رقم (٨٣٩)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة الخوف، رقم (٨٤٠)، من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا خَشِيتُ تَشْوِيشًا وَاخْتِلَافًا بَيْنَ النَّاسِ إِذَا عَمِلْتُ بِالسُّنَنِ،
فَهَلِ السُّنَّةُ تَرْكُهَا وَالْأَخْذُ بِهَا عِتَادُهُ النَّاسُ؟

فَالْجَوَابُ: نَعَمْ، وَيَدُلُّ لِهَذَا أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَلْغَوْا الْقِرَاءَةَ بِالْأَحْرَفِ
السَّبْعَةِ، وَجَعَلُوهَا عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ فِي الْقُرْآنِ؛ خَشْيَةَ الْاِخْتِلَافِ وَالتَّنَازُعِ بَيْنَ النَّاسِ،
وَمَا وَرَدَ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قِرَاءَةِ أَحَدِ الصَّحَابَةِ خِلَافَ مَا كَانَ يَقْرَأُ
بِهِ عُمَرُ، وَتَنَازَعًا حَتَّى وَصَلَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(١).

إِذَنْ: نَزِيدُ اسْتِثْنَاءً آخَرَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: إِذَا عِتَادَ النَّاسُ صِفَةً وَاحِدَةً، وَكَانَ
الْإِنْسَانُ لَوْ عَمِلَ بِهَا لِأَدَّى ذَلِكَ إِلَى الْاِخْتِلَافِ وَالتَّنَازُعِ، فَهَذَا يُعْمَلُ بِمَا عِتَادَهُ النَّاسُ؛
لَكِنِّي لَا يَحْصُلُ تَنَازُعٌ بَيْنَ النَّاسِ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ إلْغَاءُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَلَى الْقِرَاءَةِ
بِالْأَحْرَفِ السَّبْعَةِ، وَاقْتِصَارُهُمْ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ وَهُوَ حَرْفُ قُرَيْشٍ.

أَمَّا الْقِرَاءَاتُ السَّبْعُ فَهِيَ غَيْرُ الْأَحْرَفِ السَّبْعِ، وَهَذِهِ الْقِرَاءَاتُ السَّبْعُ لَا تَخْرُجُ
عَنْ لُغَةِ قُرَيْشٍ، فَكُلُّهَا فِي لُغَةِ قُرَيْشٍ.



٧١- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «أُمِرَ بِإِلَالٍ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ، وَيُوتَرَ
الْإِقَامَةَ»^(٢).

(١) أخرجه البخاري: كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، رقم (٤٩٩٢)،
ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف، رقم (٨١٨).
(٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب بدء الأذن، رقم (٦٠٣)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب
الأمر بشفع الأذان وإيتار الإقامة، رقم (٣٧٨).

الشرح

قوله: «أمر»: حُذِفَ الْفَاعِلُ لِلْعِلْمِ بِهِ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّرْعِ هُوَ الرَّسُولُ ﷺ فَيَكُونُ الَّذِي أَمَرَ أَنْسَا هُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهَذِهِ الصَّيْغَةُ -أَعْنِي: صَيْغَةُ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ فِي الْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ- يُسَمِّيهَا عُلَمَاءُ الْمُصْطَلَحِ الْمَرْفُوعَ الْحُكْمِيَّ، وَيُقَابِلُهُ الْمَرْفُوعُ الصَّرِيحُ، فَمَثَلًا هَذَا الْحَدِيثَ الَّذِي مَعْنَاهُ لَوْ قَالَ أَنَسٌ: أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِأَلَّا أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ وَيُوتَرَ الْإِقَامَةَ، لَكَانَ مَرْفُوعًا صَرِيحًا، لَكِنْ لَمَّا قَالَ أَمَرَ فَحُذِفَ الْفَاعِلُ، فَإِنَّهُ يُسَمَّى مَرْفُوعًا حُكْمًا.

فَإِذَا قَالَ الصَّحَابِيُّ: «أَمَرَ»، أَوْ «أَمَرْنَا»، أَوْ «نُهِيَ»، أَوْ «نُهَيْنَا»، أَوْ «مِنَ السَّنَةِ»، أَوْ «فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ»، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ فَإِنَّ هَذَا لَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ، أَوْ قُلْ: مَرْفُوعٌ حُكْمًا، وَلَا تَقُلْ: إِنَّهُ مَرْفُوعٌ بَدُونِ قَيْدٍ؛ لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: إِنَّهُ مَرْفُوعٌ بَدُونِ قَيْدٍ؛ لَأَوْهَمَ ذَلِكَ أَنَّهُ مَرْفُوعٌ صَرِيحًا، وَهُوَ لَيْسَ كَذَلِكَ.

وَقَوْلُنَا: إِنَّهُ مَرْفُوعٌ حُكْمًا لَا يَعْنِي سُقُوطَ الِاسْتِدْلَالِ بِهِ، بَلْ يُسْتَدَلُّ بِهِ لِكِنَّهُ لَا يُجْعَلُ فِي مَرْتَبَةِ الْمَرْفُوعِ صَرِيحًا.

وَعَلَى هَذَا، فَهَلْ لَنَا أَنْ نَقُولَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَلَّا أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ، أَمْ يَجِبُ أَنْ نَنْقُلَهُ كَمَا وَرَدَ؟

الْجَوَابُ: أَنَّنَا نَنْقُلُهُ كَمَا وَرَدَ، ثُمَّ نَقُولُ: وَالْأَمْرُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لِمَاذَا حُذِفَ الْفَاعِلُ؟

قُلْنَا: لِلْعِلْمِ بِهِ.

فَإِنْ قَالَ آخِرُ: لِمَاذَا لَمْ يُصَرِّحْ بِهِ؛ لِأَنَّهُ أَقْوَى؟

قُلْنَا: بَعْضُ الْعُلَمَاءِ قَالَ: لِيَتَرَدَّدَ الرَّائِي فِي ذَلِكَ، أَوْ لِسَبَبِ افْتِضَاءِهِ، وَإِلَّا فَلَا شَكَّ أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَرْفُوعًا فَإِنَّ التَّصْرِيحَ بِالرَّفْعِ أَوْلَى، لَكِنْ قَدْ يَكُونُ هُنَاكَ أَسْبَابٌ أَدَّتْ إِلَى أَنْ يُصَاغَ بِهَذِهِ الصِّيغَةِ (أَمَرْنَا) (أَمَرَ) (نُهَيْنَا) (نَهَى)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

قَوْلُهُ: «أَمَرَ بِلَالٌ»: بِلَالٌ هُوَ أَحَدُ مُؤَدِّي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالثَّانِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ، هَذَا فِي الْمَدِينَةِ، أَمَّا فِي مَكَّةَ فَالْمُؤَدِّانِ أَبُو مُحَمَّدٍ وَدُرَّة.

قَوْلُهُ: «أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ»: أَيُّ: يَجْعَلُهُ شَفْعًا، وَالْمُرَادُ غَالِبُ جُمْلِهِ لَا كُلُّهَا؛ لِأَنَّ آخِرَ جُمْلَةٍ مِنْهُ وَتَرٌ، وَهِيَ قَوْلُهُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، وَهَكَذَا غَالِبُ الْعِبَادَاتِ يُقْضَى عَلَى وَتَرٍ: فَالطَّوَأُفُ سَبْعٌ، وَالسَّعْيُ سَبْعٌ، وَالصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ سَبْعُ عَشْرَةَ، وَصَلَاةُ اللَّيْلِ تُحْتَمُّ بِالْوَتْرِ، وَهَذَا مِصْدَاقُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ وَتَرٌ يُحِبُّ الْوَتَرَ، فَأَوْتِرُوا يَا أَهْلَ الْقُرْآنِ»^(١)، وَالْمَعْنَى أَنَّهُ يُحِبُّ الْوَتَرَ فَيَسْرَعُهُ لِلْعِبَادِ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى أَنَّكَ تُوتِرُ فِي كُلِّ شَيْءٍ، وَلَكِنْ أَوْتِرْ بِمَا جَاءَ بِهِ النَّصُّ.

وَبَعْضُ النَّاسِ يُطَيِّبُكَ مَرَّةً، ثُمَّ يُطَيِّبُكَ الثَّانِيَةَ، ثُمَّ يَقُولُ: أَوْتِرْ. لَا، هَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَبَعْضُ النَّاسِ يَأْكُلُ تَمْرًا، فَإِذَا أَكَلَ عَشْرًا قَالَ: أَوْتِرْ بِوَاحِدَةٍ. وَهَذَا أَيْضًا لَيْسَ بِصَحِيحٍ، فَتَعَمُّدُ الْإِيتَارِ فِيمَا لَمْ يَرِدْ بِهِ إِيْتَارٌ هُوَ مِنَ الْبَدْعِ، وَيَدُلُّ لَذَلِكَ أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا ذَكَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَأْكُلُ قَبْلَ أَنْ يَغْدُوَ إِلَى صَلَاةِ الْعِيدِ

(١) أخرجه أحمد (١/١٤٣)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب استحباب الوتر، رقم (١٤١٦)، والترمذي: كتاب الوتر، باب ما جاء أن الوتر ليس بحتم، رقم (٤٥٣)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة، والسنة فيها، باب ما جاء في الوتر، رقم (١١٦٩)، من حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

يَوْمَ الْفِطْرِ يَأْكُلُ تَمَرَاتٍ قَالَ: وَيَأْكُلُهُنَّ وَثَرًا^(١)، فدلَّ هذا على أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ يَقْصِدُ الْوِثْرَ، فَيُنْقَلُ، أَمَّا إِذَا لَمْ يُنْقَلْ فَلَا تَتَعَبَّدُ بِالْوِثْرِ، وَإِذَا شِئْتَ أَنْ تُخْرِجَ مَنْ طَيَّبَكَ وَقَالَ: أَوْثَرُ بَثَلًا. قُلْ: يَا أَخِي أَكْثَرُ الْوِثْرِ إِحْدَى عَشْرَةَ، فَأَظْنُهُ لَنْ يُطَيِّبَكَ إِحْدَى عَشْرَةَ مَرَّةً؛ لِأَنَّهُ سَتَنْتَهِي الْقَارُورَةَ.

فَعَلَى كُلِّ حَالٍ: نَحْنُ نَقُولُ: تَعَمَّدُ الْإِيتَارَ فِيهَا لَمْ يَرِدْ بِهِ الْإِيتَارُ بِدَعَةٍ؛ لِأَنَّ التَّعَبَّدَ لِلَّهِ بِمَا لَمْ يَشْرَعْهُ بِدَعَةٍ.

قَوْلُهُ: «أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانُ»: قُلْنَا: يَشْفَعُهُ فِي غَالِبِ جُمْلِهِ، وَالْأَذَانُ مَعْرُوفٌ، نَبْدَأُ التَّكْبِيرَاتِ فِي أَوَّلِهَا أَرْبَعٌ، وَالشَّهَادَةُ بِالتَّوْحِيدِ اثْنَتَانِ، وَبِالرَّسَالَةِ اثْنَتَانِ، وَالْحِيعَلَةُ بِالصَّلَاةِ اثْنَتَانِ، وَلِلْفَلَاحِ اثْنَتَانِ، وَالتَّكْبِيرُ اثْنَتَانِ، وَيُحْتَمُّ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، الَّتِي هِيَ كَلِمَةُ التَّوْحِيدِ فَإِنَّهَا مَرَّةٌ وَاحِدَةٌ بِالتَّفَاقُ؛ لِأَجْلِ أَنْ يَكُونَ نِهَايَةُ الْأَذَانِ عَلَى وَثَرٍ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَثَرٌ يُحِبُّ الْوِثْرَ.

ذَكَرْنَا أَنَّ التَّكْبِيرَ فِي أَوَّلِ الْأَذَانِ أَرْبَعُ تَكْبِيرَاتٍ، وَذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّهُ مَرَّتَيْنِ، وَهُوَ مَذْلُوعٌ هَذَا الْحَدِيثِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ، وَقَالَ: إِنَّ التَّكْبِيرَ فِي أَوَّلِ الْأَذَانِ مَرَّتَانِ كَالْتَّكْبِيرِ فِي آخِرِهِ؛ اعْتِمَادًا عَلَى ظَاهِرِ هَذَا اللَّفْظِ.

وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّ التَّكْبِيرَ فِي أَوَّلِهِ أَرْبَعٌ، وَاسْتَدَلُّوا بِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ ابْنِ عَبْدِ رَبِّهِ الَّذِي أَرَى الْأَذَانَ فِي الْمَنَامِ^(٢)، وَهَذَا هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْعَمَلُ فِي بِلَادِنَا.

(١) أخرجه البخاري: كتاب العيدين، باب الأكل يوم الفطر قبل الخروج، رقم (٩٥٣).

(٢) أخرجه أحمد (٤٣ / ٤)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب كيف الأذان، رقم (٤٩٩)، وابن ماجه:

كتاب الأذان والسنة فيه، باب بدء الأذان، رقم (٧٠٦)، من حديث عبد الله بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قَوْلُهُ: «وَيُوتِرُ الْإِقَامَةَ»: أَيِ: الْإِقَامَةِ لِلصَّلَاةِ، أَيِ: يَجْعَلُهَا وَتْرًا فِي غَالِبِ جُمْلِهَا لَا فِي الْكُلِّ؛ وَلِذَلِكَ نَجِدُ أَنَّ فِي الْإِقَامَةِ مَا هُوَ شَفْعٌ مِثْلُ التَّكْبِيرِ فِي الْأَوَّلِ، مَرَّتَيْنِ، وَقَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ مَرَّتَيْنِ، وَالتَّكْبِيرُ فِي الْآخِرِ مَرَّتَيْنِ؛ يَبْقَى عِنْدَنَا الْإِيتَارُ فِي الشَّهَادَتَيْنِ، وَالحَيَعَلَتَيْنِ، وَالحَتَامُ بِالتَّوْحِيدِ؛ فَيَكُونُ قَوْلُهُ: «أَمْرٌ أَنْ يَشْفَعَ» «وَيُوتِرَ»: مَبْنِيًّا عَلَى الْغَالِبِ.

وَأَمَّا قُلْنَا بِذَلِكَ وَلَمْ نَأْخُذْ بِالظَّاهِرِ؛ لِأَنَّ عَمَلَ الْمُسْلِمِينَ الْمُسْتَمِرَّ عَلَى مَا ذَكَرْنَا، وَإِلَّا لَكَانَ لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الْإِقَامَةَ هِيَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. فَتَكُونُ ثِمَانِي جُمْلٍ، وَهَذَا خِلَافُ الْمَعْهُودِ الَّذِي كَانَ الْمُسْلِمُونَ يَعْمَلُونَ بِهِ؛ لِذَلِكَ احْتَجْنَا إِلَى أَنْ نَقُولَ: يُشْفَعُ الْأَذَانُ فِي غَالِبِ جُمْلِهِ، بَلْ فِي أَكْثَرِ جُمْلِهِ؛ لِأَنَّ مَا فِي الْأَذَانِ إِيْتَارٌ إِلَّا فِي (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) وَيُوتِرُ الْإِقَامَةَ، أَيِ: فِي غَالِبِ جُمْلِهَا.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: هَلِ الْأَمْرُ بِالصِّفَةِ أَمْرٌ بِالْأَصْلِ؟

فَالْجَوَابُ: لَا، مَا لَمْ يُوجَدْ دَلِيلٌ عَلَى الْأَمْرِ بِالْأَصْلِ، فَإِذَا قُلْتَ: إِذَا وَرَدَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ صِفَةٌ مُعَيَّنَةٌ فِي عَمَلٍ مُعَيَّنٍ، فَالصِّفَةُ مَطْلُوبَةٌ، وَالْعَمَلُ يُنْظَرُ إِذَا كَانَ مَشْرُوعًا مَعْلُومَ الشَّرْعِيَّةِ عَمِلْنَا، وَإِلَّا قُلْنَا: إِنَّ الْمَشْرُوعَ أَنْ يُعْمَلَ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ.

نَذْكُرُ مِثَالًا: النَّوْمُ، أَمْرُ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يَضْطَجَعَ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ^(١)، فَعِنْدَنَا الْآنَ اضْطِجَاعٌ، وَعِنْدَنَا

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب فضل من بات على الوضوء، رقم (٢٤٧)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع، رقم (٢٧١٠).

أَنْ يَكُونَ عَلَى الْجَنْبِ الْيَمَنِ، فَأَيُّهَا الْمَأْمُورُ بِهِ؟

الجواب: أَنْ يَكُونَ عَلَى الْجَانِبِ الْيَمَنِ؛ وَلِهَذَا لَا نَقُولُ لِلْإِنْسَانِ: نَأْمُرُكَ بِأَنْ تَضْطَجَعَ. فَلَوْ نَمَتَ جَالِسًا لَا نَقُولُ لَكَ شَيْئًا، لَكِنْ إِذَا اضْطَجَعْتَ فَلْيَكُنْ عَلَى الْجَنْبِ الْيَمَنِ.

فهل نقول: إِنَّ النَّوْمَ مَأْمُورٌ بِهِ، وَأَنْ يَكُونَ عَلَى الْجَنْبِ الْيَمَنِ، أَمْ نَقُولُ: إِذَا نَمَتَ فَنَمَ عَلَى الْجَنْبِ الْيَمَنِ؟

الجواب: أَنْ نَقُولَ: إِذَا نَمَتَ فَنَمَ عَلَى الْجَنْبِ الْيَمَنِ.

ولو قَالَ قَائِلٌ: هل نَأْخُذُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ الْأَمْرَ بِالْأَذَانِ؟

فالجواب: لا، وَلَكِنْ نَأْخُذُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ الْأَمْرَ بِشَفْعِ الْأَذَانِ وَإِيتَارِ الْإِقَامَةِ، أَمَّا الْأَمْرُ بِالْأَذَانِ فَهُوَ مَأْخُوذٌ مِنْ أُدْلَةٍ أُخْرَى، وَهَذِهِ الْفَائِدَةُ يَنْبَغِي أَنْ نَنْقُطَنَّ لَهَا: أَنَّ الْأَمْرَ بِصِفَةِ مُعَيَّنَةٍ فِي فِعْلٍ مُعَيَّنٍ لَا يَقْتَضِي الْأَمْرَ بِذَلِكَ الْفِعْلِ الْمُعَيَّنِ إِلَّا بِدَلِيلٍ.

ولو سَأَلَ سَائِلٌ: رَجُلٌ لَمْ يُدْرِكْ صَلَاةَ الْجَمَاعَةِ وَصَلَّى فِي بَيْتِهِ، هل يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُؤَدِّنَ؟

فالجواب: لا؛ فَالْأَذَانُ لِلْمُنْفَرِدِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ:

أَوَّلًا: أَنَّ الْأَذَانَ إِنَّمَا يَكُونُ لِلْجَمَاعَةِ، أَثْنَانِ فَأَكْثَرُ.

ثَانِيًا: أَنَّكَ إِذَا كُنْتَ فِي مَكَانٍ أُذِّنَ فِيهِ فَلَا حَاجَةَ، وَإِلَّا لَكَ أَنْ تَكُنَ كُلُّ النَّاسِ يُؤَدِّنُونَ فِي بُيُوتِهِمْ.

لكن لو فرض أنه دخل عليك الوقت وأنت في السفر، لست في محل قد أذن فيه، ثم قدمت المدينة ووجدت الناس قد صلّوا فهذا تؤذن، إن كنت وحدك فسنة، وإن كنت مع جماعة فواجب؛ لأنكم لم تؤذنوا ولم تكونوا في مكان أذن فيه، وهذه يغفل عنها كثير من الناس، فكثير من الناس يدخلون المسجد في السفر ولا يؤذنون.

ولكن، هل إذا دخلت المسجد وقد انتهت الصلاة وتفرق الناس، وأنت في مكان لم تسمع فيه أذاناً ولست في البلد، وقلنا: أذن. فهل تمسك بمكبر الصوت وتؤذن؟

الجواب: لا؛ لِمَا فيه من التشويش، ولكن أذن بقدر ما يسمعك ورُفقتك.

من فوائد هذا الحديث:

الفائدة الأولى: جواز حذف الفاعل للعلم به، ويؤخذ من قوله: «أمر بلال»، ولم يقل: أمره رسول الله؛ ولهذا أمثلة كثيرة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨] فالخالق هو الله، لكنه حذف للعلم به.

الفائدة الثانية: أن الأذان شفع، وأن الإقامة وتر، وهذا باعتبار الأغلب، أما قطع الأذان والإقامة فإنه على وتر.

الفائدة الثالثة: الفرق بين الأذان والإقامة، وأنها ليسا على صفة واحدة، وهذا من جملة الفرقان الذي جاءت به الشريعة الإسلامية، فالشريعة الإسلامية شريعة الفرقان لا شريعة التفرق، فهذا فرق بين الأذان والإقامة؛ لأن الأذان ينادى به البعيد؛ ولهذا كرر في جملة، فصار خمس عشرة جملة؛ لأنه ينادى به البعيد، والإقامة إعلام بالإقامة إلى الصلاة، فينادى بها القريب؛ لهذا كانت جملة إحدى عشرة جملة،

وإن كانت قد تُسمع من هو خارج، فعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا سَمِعْتُمُ الْإِقَامَةَ، فَامْشُوا إِلَى الصَّلَاةِ وَعَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ، وَلَا تُسْرِعُوا، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا»^(١).

الفائدة الرابعة: أن الإعلَامَ بالقيام للصلاة يُسمى إقامة، وبدخول الوقت يُسمى أذاناً، لكن قد يطلق على كليهما أنه أذان، فعن عبد الله بن مغفل، قال: قال النبي ﷺ: «بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ»^(٢) لكن هذا من باب التغليب.



٧٢- عن أبي جحيفة -وهب بن عبد الله السوائي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ فِي قُبَّةٍ لَهُ حَمْرَاءُ مِنْ أَدَمٍ، قَالَ: فَخَرَجَ بِلَالٌ بِوُضوءٍ، فَمِنْ نَاضِحٍ وَنَائِلٍ، قَالَ: «فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ حُلَّةٌ حَمْرَاءُ كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى بَيَاضِ سَاقَيْهِ، قَالَ: فَتَوَضَّأَ، وَأَذَّنَ بِلَالٌ، قَالَ: فَجَعَلْتُ أَتَّبِعُ فَاهُ هَاهُنَا وَهَاهُنَا -يَقُولُ: يَمِينًا وَشِمَالًا- يَقُولُ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ. قَالَ: ثُمَّ رُكِزَتْ لَهُ عَنَزَةٌ، فَتَقَدَّمَ فَصَلَّى الظُّهْرَ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ صَلَّى الْعَصْرَ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ لَمْ يَزَلْ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ حَتَّى رَجَعَ إِلَى الْمَدِينَةِ»^(٣).

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب لا يسعى إلى الصلاة، رقم (٦٣٦)، ومسلم: كتاب المساجد،

باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة، رقم (٦٠٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب كم بين الأذان والأقامة ومن ينتظر الإقامة، رقم (٦٢٤)،

ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بين كل أذانين صلاة، رقم (٨٣٨)، من حديث

عبد الله بن مغفل المزني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب هل يتبع المؤذن فاه هاهنا وهاهنا، رقم (٦٣٤) مختصراً،

ومسلم: كتاب الصلاة، باب ستره المصلي، رقم (٥٠٣).

الشرح

قَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ» وذلك في مكانٍ يُقالُ له: الأَبْطَحُ في مَكَّةَ، وذلك في حَجَّةِ الْوَدَاعِ قَبْلَ خُرُوجِهِ إِلَى مَنْى؛ حَيْثُ إِنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَمَّا وَصَلَ مَكَّةَ طَافَ وَسَعَى، وَخَرَجَ إِلَى الْأَبْطَحِ بِظَاهِرِ مَكَّةَ، وَأَقَامَ فِيهِ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ، فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ كَانَ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ كَمَا سَيَأْتِي فِي الْحَدِيثِ.

قَوْلُهُ: «وَهُوَ فِي قُبَّةِ حَمْرَاءَ»: لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ لَوْئُهَا أَحْمَرُ قَانِيًا، وَلَكِنْ الْمَعْنَى أَنَّهُ مِنَ الْقُبَبِ الْحَمْرَاءِ، قَدْ تَكُونُ بُنْيَةً مَثَلًا، أَوْ بَيْنَ الْحُمْرَةِ وَالصُّفْرِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، الْمُهِمُّ أَنَّهُ يُطْلَقُ عَلَيْهَا أَتَمَّا قُبَّةٌ حَمْرَاءُ، وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ لَوْئُهَا أَحْمَرُ، وَلَكِنَّهَا مِنَ النَّوعِ الْأَحْمَرِ مِنَ الْقُبَبِ.

قَوْلُهُ: «مِنْ آدَمَ»: أَيُّ: مِنْ جُلُودٍ، وَكَانُوا يَسْتَعْمِلُونَ ذَلِكَ فِيمَا سَبَقَ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّ قُبُبَهُمْ لَيْسَتْ كَبِيرَةً فَتَكُونُ مِنَ الْجُلُودِ، كَمَا تَكُونُ أَيْضًا مِنَ الْقُطْنِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

قَوْلُهُ: «فَخَرَجَ بِلَالٌ بِوَضُوءٍ»: وَضُوءٌ، يُقَالُ: وَضُوءٌ بِالْفَتْحِ، وَوُضُوءٌ بِالضَّمِّ، فَالْوُضُوءُ بِالضَّمِّ: هُوَ الْفِعْلُ، يَعْنِي: حَرَكَةُ الْإِنْسَانِ بِغَسْلِ يَدَيْهِ، ثُمَّ وَجْهِهِ، ثُمَّ غَسْلِ يَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، ثُمَّ مَسْحِ رَأْسِهِ، ثُمَّ غَسْلِ رِجْلَيْهِ؛ هَذَا يُسَمَّى وَضُوءًا، وَأَمَّا الْوَضُوءُ بِالْفَتْحِ: فَهُوَ الْمَاءُ الَّذِي يُتَوَضَّأُ بِهِ، كَمَا تَقُولُ: طَهَّرْتُ وَطُهِرْتُ. فَطَهَرْتُ بِالْفَتْحِ: مَا يُتَطَهَّرُ بِهِ، وَطُهِرْتُ بِالضَّمِّ: نَفْسُ الْفِعْلِ. فَقَوْلُهُ: «فَخَرَجَ بِلَالٌ بِوَضُوءٍ» أَيُّ: خَرَجَ بِمَاءٍ لِلْوُضُوءِ.

هذا الوضوء كان بعد أن تَوَضَّأَ بِهِ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قَوْلُهُ: «فَمِنْ نَاضِحٍ وَنَائِلٍ» يعني: أَنَّ النَّاسَ جَاؤُوا إِلَى هَذَا الْمَاءِ، مِنْهُمْ مَنْ أَخَذَ وَانْتَضَحَ مِنْهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ نَالَ مِنْهُ نَيْلًا مِنْ نَفْسِ الْإِنَاءِ، أَيْ: أُنَاسٌ أَخَذُوا قَلِيلًا، وَأُنَاسٌ أَخَذُوا أَكْثَرَ، فَالْقَلِيلُ عُبِّرَ عَنْهُ بِكَلِمَةِ (نَاضِحٍ)، وَالْكَثِيرُ عُبِّرَ عَنْهُ بِكَلِمَةِ (نَائِلٍ).

وَفِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ أَنَّ بَعْضَهُمْ لَمَّا لَمْ يَخْضُلْ عَلَى شَيْءٍ فَجَعَلَ يَتَمَسَّحُ بِأَعْضَاءِ أَخِيهِ الَّتِي أَصَابَهَا الْمَاءُ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ قَصَدُوا بِذَلِكَ التَّبَرُّكَ، وَأَنَّ هَذَا بَعْدَ أَنْ تَوَضَّأَ بِهِ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَهَذَا السِّيَاقُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ هُوَ سِيَاقُ مُسْلِمٍ، أَمَّا الْبُخَارِيُّ فَهُوَ أَوْضَحُ مِنْ هَذَا؛ إِذْ بَيَّنَّ أَنَّهُ خَرَجَ بِالْمَاءِ بَعْدَ أَنْ تَوَضَّأَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ، وَيُمْكِنُ أَنْ نُؤَوِّلَ هَذَا السِّيَاقَ وَهُوَ قَوْلُهُ: «كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى بَيَاضِ سَاقِيهِ قَالَ: فَتَوَضَّأَ، وَأَذَنَ بِلَالٍ»، أَنْ نَجْعَلَ «تَوَضَّأَ» أَيْ: بِلَالٌ، فَيَكُونُ: فَتَوَضَّأَ بِلَالٌ، وَأَذَنَ بِلَالٌ، حَتَّى يُوَافِقَ الرِّوَايَةَ الْأُخْرَى فِي الْبُخَارِيِّ.

قَوْلُهُ: «فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ حُلَّةٌ»: الْحُلَّةُ الْكِسَاءُ مِنْ ثَوْبَيْنِ فَأَكْثَرَ.

قَوْلُهُ: «حَمْرَاءُ»: لَا يُقْصَدُ بِذَلِكَ أَنَّهَا حَمْرَاءُ خَالِصًا، وَلَكِنَّهَا مِنَ النَّوعِ الْأَحْمَرِ، وَهَذَا لَا يُنَافِي أَنْ يَكُونَ هَذَا الْأَحْمَرُ مَخْلُوطًا بِلَوْنٍ آخَرَ، كَمَا يُقَالُ مَثَلًا عِنْدَنَا: الشَّمَاغُ أَحْمَرٌ، مَعَ أَنَّ فِيهِ بَيَاضًا، وَإِنَّمَا أَوَّلْنَا ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ ثَبَتَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ خَاتَمِ الذَّهَبِ، وَعَنْ لُبْسِ الْحَمْرَاءِ»^(١)، فَيُجْمَعُ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ الْحُلَّةَ الْحَمْرَاءَ، يَعْنِي أَنَّهَا مِنَ النَّوعِ الْأَحْمَرِ، وَإِنْ كَانَ فِيهَا أَعْلَامٌ أُخْرَى غَيْرُ حَمْرَاءَ.

قَوْلُهُ: «كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى بَيَاضِ سَاقِيهِ»: أَي: كَأَنَّهُ الْآنَ أَمَامِي أَنْظُرُ إِلَى بَيَاضِ سَاقِيهِ؛ لِأَنَّ السَّاقَ بِالنِّسْبَةِ لِلْحُلَّةِ الْحُمْرَاءِ تَكُونُ أَشَدَّ بَيَاضًا، هَذَا مِنْ وَجْهِ، وَمِنْ وَجْهِ آخَرَ، السَّاقُ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ الْقَدَمِ؛ لِأَنَّ الْقَدَمَ بَارِزَةٌ لِلشَّمْسِ وَالْهَوَاءِ؛ فَيَتَغَيَّرُ لَوْنُهَا، وَالسَّاقُ مُسْتَتْرَةٌ؛ فَتَكُونُ بَاقِيَةً عَلَى بَيَاضِهَا، وَإِنَّمَا أَكَّدَ ذَلِكَ لِيُبَيِّنَ أَنَّهُ قَدْ ضَبَطَ الْحَدِيثَ تَمَامًا، وَهَذَا نَوْعٌ مِمَّا يُسَمَّى عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ بِالْمُسْلَسِلِ، الَّذِي يَأْتِي بِهِ الرَّوَاةُ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُمْ قَدْ أَكَّدُوا ذَلِكَ.

قَوْلُهُ: «فَتَوَضَّأَ وَأَذَّنَ بِلَالٍ»: تَوَضَّأَ أَي: النَّبِيُّ ﷺ، وَظَاهِرُ السِّيَاقِ الَّذِي نَقَلَهُ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الرَّسُولَ تَوَضَّأَ بَعْدَ الَّذِينَ تَوَضَّؤُوا مِنْ نَاضِحٍ وَنَائِلٍ، لَكِنْ فِي سِيَاقٍ آخَرَ، أَنَّ الرَّسُولَ تَوَضَّأَ أَوَّلًا ثُمَّ خَرَجَ بِلَالٌ بِفَضْلِ وَضُوئِهِ، فَصَارَ النَّاسُ مَا بَيْنَ نَاضِحٍ وَنَائِلٍ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَخَذُوا مِنْ وَضُوءِ الرَّسُولِ ﷺ مَا بَيْنَ نَاضِحٍ وَنَائِلٍ.

«وَأَذَّنَ بِلَالٍ» وَهَذَا هُوَ الشَّاهِدُ مِنَ الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَذْكُرْ كَيْفِيَّةَ الْأَذَانِ؛ لِأَنَّ كَيْفِيَّتَهُ مَعْرُوفَةٌ، كَمَا إِذَا قِيلَ: صَلَّى الظُّهْرَ، فَلَا يَحْتَاجُ أَنْ يُقَالَ: أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، جَلَسَ فِي الرِّكَعَةِ الثَّانِيَةِ، وَاقْتَصَرَ فِيهَا بَعْدَهَا عَلَى الْفَاتِحَةِ، وَقَرَأَ مَعَ الْفَاتِحَةِ شَيْئًا فِي الرِّكَعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ؛ هَذَا لَا يَحْتَاجُهُ.

قَوْلُهُ: «أَذَّنَ»: أَي: الْأَذَانَ الْمَعْرُوفَ؛ لِأَنَّ الْمُطْلَقَ يُحْمَلُ عَلَى الْمُقَيَّدِ.

قَوْلُهُ: «فَجَعَلْتُ أَتَّبِعُ فَاهَا هُنَا وَهَاهُنَا»: أَي: أَنْظُرُ إِلَى فَمِهِ الَّذِي يَنْطِقُ بِهِ هَاهُنَا وَهَاهُنَا.

قَوْلُهُ: «يَقُولُ: يَمِينًا وَشِمَالًا»: يَحْتَمِلُ أَنَّهُ تَفْسِيرٌ لِقَوْلِهِ: «أَتَّبِعُ» أَي: أَنَّ الرَّاويَ

عن أبي جُحَيْفَةَ قَالَ: إِنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ: «هَاهُنَا وَهَاهُنَا» يعني يَمِينًا وَشِمَالًا، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ أَبِي جُحَيْفَةَ، يعني أَنَّهُ فَسَّرَ قَوْلَهُ: «هَاهُنَا وَهَاهُنَا» يَمِينًا وَشِمَالًا.

يَقُولُ: «يَمِينًا وَشِمَالًا: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ» هذا مَقُولُ الْقَوْلِ عَلَى التَّقْدِيرِ الثَّانِي.

قَوْلُهُ: «حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ»: اسْمُ فِعْلٍ بِمَعْنَى (أَقْبِلْ)، وهو صَالِحٌ لِلوَاحِدِ وَلِلْجَمَاعَةِ؛ تَقُولُ لِلوَاحِدِ: حَيَّ، وَتَقُولُ لِلْجَمَاعَةِ: حَيَّ، وَلَا تَقُلْ: حَيُّوا لِلْجَمَاعَةِ، وَلَا حَيًّا لِلثَّانِيَيْنِ.

وَكُلُّ مَا دَلَّ عَلَى الطَّلَبِ بِصِيغَتِهِ وَلَمْ تَلْحَقْهُ عَلَامَةُ التَّثْنِيَةِ أَوْ الْجَمْعِ فَإِنَّهُ اسْمُ فِعْلٍ، وَهَذِهِ قَاعِدَةُ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ، كُلُّ مَا دَلَّ عَلَى الْفِعْلِ وَلَمْ يَقْبَلْ عَلَامَتَهُ فَهُوَ اسْمُ فِعْلٍ.

قَوْلُهُ: «حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ»: أَقْبِلُوا إِلَيْهَا، «حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ»: أَقْبِلُوا إِلَيْهِ. وَفِي ذِكْرِ الْفَلَاحِ بَعْدَ الصَّلَاةِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الصَّلَاةَ مِنَ الْفَلَاحِ أَوْ سَبَبٌ لِلْفَلَاحِ.

قَوْلُهُ: «ثُمَّ رُكِّزَتْ لَهُ»: أَيُّ: لِلرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قَوْلُهُ: «عَنْزَةً»: وَهِيَ رُمْحٌ فِي طَرَفِهِ حَدِيدَةٌ مُدَبَّبَةٌ مَضْرُوبَةٌ الرَّأْسِ، تُرَكِّزُ أَمَامَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الصَّلَاةِ لِتَكُونَ سُرَّةً لَهُ.

قَوْلُهُ: «فَتَقَدَّمَ فَصَلَّى الظُّهْرَ رَكَعَتَيْنِ»: وَلَمْ يَقُلْ: إِنَّهُ أَقَامَ، لَكِنْ مِنَ الْمَعْرُوفِ أَنَّ هَذَا النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ يُؤَدِّنُ لِلصَّلَاةِ وَيُقَامُ.

قَوْلُهُ: «ثُمَّ صَلَّى الْعَصْرَ رَكَعَتَيْنِ»: وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: «وَالْعَصْرَ رَكَعَتَيْنِ».

قَوْلُهُ: «ثُمَّ لَمْ يَزَلْ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ حَتَّى رَجَعَ إِلَى الْمَدِينَةِ» لَمْ يَزَلْ: أَيِ اسْتَمَرَ؛ لِأَنَّ لَدَيْنَا أَفْعَالًا تُسَمَّى أَفْعَالِ الاسْتِمْرَارِ وَهِيَ أَرْبَعَةٌ: مَا زَالَ، مَا فَتَحَ، مَا بَرَحَ، مَا انْفَكَ. هَذِهِ تُسَمَّى أَفْعَالِ الاسْتِمْرَارِ، فَقَوْلُهُ: «ثُمَّ لَمْ يَزَلْ» أَيِ: اسْتَمَرَ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ حَتَّى رَجَعَ إِلَى الْمَدِينَةِ.

وَقَدْ سَرَعَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الرَّجُوعِ إِلَى الْمَدِينَةِ فِي صَبَاحِ الرَّابِعِ عَشَرَ مِنْ شَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ.

مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: اسْتِعْمَالُ الْوِقَايَةِ مِنَ الْحَرِّ وَنَحْوِهِ، دَلِيلُ ذَلِكَ اتِّخَاذُ النَّبِيِّ ﷺ الْقُبَّةِ.

وَيَتَفَرَّغُ عَلَى هَذِهِ الْفَائِدَةِ فَائِدَةٌ أَعَمُّ وَأَشْمَلُ، وَهِيَ: فِعْلُ الْأَسْبَابِ الْوَاقِعَةِ مِنَ الْأَذَى، وَيَتَفَرَّغُ عَلَى هَذَا أَيْضًا فَائِدَةٌ أُخْرَى: أَنَّ فِعْلَ الْأَسْبَابِ لَا يُنَافِي كِمَالَ التَّوَكُّلِ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ أَكْمَلَ النَّاسِ تَوَكُّلًا هُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَمَعَ ذَلِكَ كَانَ يَأْخُذُ بِالْأَسْبَابِ، حَتَّى إِنَّهُ يَلْبَسُ فِي الْحَرْبِ الدُّرُوعَ الْوَاقِيَةَ مِنَ السَّهَامِ، وَفِي غَزْوَةِ أُحُدٍ لَبَسَ دِرْعَيْنِ^(١) زِيَادَةً فِي الْوِقَايَةِ.

وَعَلَى هَذَا: فَاتِّخَاذُ الْأَسْبَابِ لَا يُنَافِي التَّوَكُّلَ، وَيَتَفَرَّغُ عَلَى هَذَا تَفْرِيعُ آخَرُ: أَنَّ الْأَسْبَابَ مُؤَثِّرَةٌ فِي الْوِقَايَةِ مِنَ الشُّرُورِ وَفِي جَلْبِ الْحَيَرَاتِ، وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّهُ

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤٤٩/٣)، وَأَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ الْجِهَادِ، بَابُ فِي لِبْسِ الدُّرُوعِ، رَقْمُ (٢٥٩٠)، وَابْنُ مَاجَهَ: كِتَابُ الْجِهَادِ، بَابُ السَّلَاحِ، رَقْمُ (٢٨٠٦)، مِنْ حَدِيثِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَعِنْدَ أَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ السَّائِبِ عَنْ رَجُلٍ قَدْ سَاهَا مَرْفُوعًا.

لو قيل: إنها غير مؤثرة؛ لكان اتخاذ الأسباب عبثًا، كُلُّ هَذِهِ تَرْتَّبُ عَلَى قَوْلِهِ: «قُبَّةٌ لَهُ خُمْرَاءٌ».

وَلِلْعُلَمَاءِ فِي تَأْثِيرِ الْأَسْبَابِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: أَنَّ الْأَسْبَابَ مُؤَثِّرَةٌ بِطَبِيعَتِهَا لَا بِتَقْدِيرِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ: فَيَقُولُونَ: إِنَّ السَّبَبَ مُؤَثِّرٌ فِي الْمُسَبَّبِ وَلَا بُدَّ.

وَهَذَا قَوْلُ الطَّبَائِعِيِّينَ وَالْفَلَّاسِفَةِ وَالْمَادِّيِّينَ، فَأَنْتَ إِذَا اخْتَذْتَ وَقَايَةً مِنَ الْحَرِّ؛ فَلَا يَأْتِيكَ الْحَرُّ ضَرُورَةً، وَهُوَ شَبِيهُ بِقَوْلِ الْقَدَرِيَّةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ الْإِنْسَانَ مُسْتَقِلٌّ بِعَمَلِهِ، وَهَؤُلَاءِ يَقُولُونَ: الْأَسْبَابُ مُسْتَقِلَّةٌ بِالتَّأْثِيرِ.

الْقَوْلُ الثَّانِي: وَهُوَ عَكْسُ الْأَوَّلِ، يَقُولُونَ: الْأَسْبَابُ لَا تُؤَثِّرُ إِطْلَاقًا مَهْمَا كَانَتْ، حَتَّى إِتْمَمَ يُكَابِرُونَ فِي تَأْثِيرِهَا الْمُسَاهِدَ، يَقُولُونَ: إِذَا رَمَيْتَ زُجَاجَةً بِحَجَرٍ وَهِيَ قَابِلَةٌ لِلْكَسْرِ فَإِنَّهَا تَنْكَسِرُ، لَكِنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ الْحَجَرَ لَمْ يَكْسِرْهَا، وَإِنَّمَا انْكَسَرَتْ عِنْدَهُ لَا بِهِ. أَيْ أَنَّ اللَّهَ قَدَّرَ أَنْ يَكُونَ الْكَسْرُ عِنْدَ مُلَامَسَةِ الْحَجَرِ لِلزُّجَاجَةِ، فَهَلْ هَذَا مَعْقُولٌ؟!

وَلَوْ وَضَعْتَ وَرَقَةً فِي نَارٍ لَاحْتَرَقَتْ، مَا الَّذِي أَحْرَقَهَا؟ نَحْنُ نَقُولُ: النَّارُ. لَكِنَّهُمْ يَقُولُونَ: لَا، أَنْتَ إِذَا قُلْتَ: إِنَّ النَّارَ أَحْرَقَتْهَا فَقَدْ أَشْرَكْتَ، وَإِذَا قُلْتَ: إِنَّ الْحَصَاةَ كَسَرَتْ الزُّجَاجَةَ فَقَدْ أَشْرَكْتَ، وَإِذَا قُلْتَ: إِنَّ الطَّعَامَ سَدَّ الْجُوعَ فَقَدْ أَشْرَكْتَ؛ فَهُمْ يَقُولُونَ: لَا تُضِفْ إِلَى الْأَسْبَابِ شَيْئًا أَبَدًا.

سُبْحَانَ اللَّهِ! نَحْنُ نُشَاهِدُ النَّارَ تُحْرِقُ، يَقُولُونَ: لَا، مَا تُحْرِقُ، النَّارُ عَلَامَةٌ عَلَى الْإِحْرَاقِ، وَالْإِحْرَاقُ كَانَ مِنَ اللَّهِ.

وَبِنَاءٍ عَلَى قَوْلِهِمْ يُمَكِّنُ لِلْمَاءِ أَنْ يُحْرِقَ الْوَرَقَ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، لَكِنَّ اللَّهَ أَجْرَى الطَّبِيعَةِ وَالْعَادَةِ أَنْ لَا يُحْرِقَ الْمَاءُ الْوَرَقَ، وَإِنَّمَا تُحْرِقُهُ النَّارُ.

هَذَا الْقَوْلُ لَوْ نُسِبَ إِلَى الْإِسْلَامِ لَكَانَ أَكْبَرَ طَعْنَةٍ فِي الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّ الْعَالَمَ كُلَّهُ يَعْرِفُ أَنَّ الْأَسْبَابَ مُؤَثَّرَةٌ، حَتَّى الْكُفَّارُ يَعْرِفُونَ أَنَّ الْأَسْبَابَ مُؤَثَّرَةٌ، فَلَوْ قِيلَ: إِنَّ الدِّينَ الْإِسْلَامِيَّ يَقُولُ: الْأَسْبَابُ لَا تُؤَثِّرُ لَصَحَّحُوا بِهِ وَقَالُوا: أَيُّ دِينٍ هَذَا؟!

وَلِهَذَا يُعْتَبَرُ إِنْكَارُ هَذِهِ الْأَسْبَابِ طَعْنًا فِي الدِّينِ مِنْ وَجْهِ، وَطَعْنًا فِي حِكْمَةِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لِأَنَّ رَبَطَ الْمُسَبِّبَاتِ بِأَسْبَابِهَا هُوَ مُقْتَضَى الْحِكْمَةِ، فَإِذَا نَفَيْتَ ذَلِكَ نَفَيْتَ حِكْمَةَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ.

إِذَنْ: هَذَانِ قَوْلَانِ مُتَطَرِّفَانِ، كِلَاهُمَا بَاطِلٌ.

الْقَوْلُ الثَّالِثُ: وَهُوَ الْوَسْطُ الْحَقُّ، يَقُولُ: إِنَّ الْأَسْبَابَ مُؤَثَّرَةٌ فِي مُسَبِّبَاتِهَا وَلَا شَكَّ، لَكِنَّ الَّذِي خَلَقَ فِيهَا التَّأثيرَ هُوَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ، وَلَوْ لَا أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ فِيهَا التَّأثيرَ مَا أَثَرَتْ؛ وَلِهَذَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِلنَّارِ حِينَ أُلْقِيَ فِيهَا سَيِّدُنَا إِبْرَاهِيمَ: ﴿كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الأنبياء: ٦٩]؛ فَلَمْ تُحْرِقْهُ، مَعَ أَنَّ طَبِيعَةَ النَّارِ هِيَ الْإِحْرَاقُ، لَكِنْ لَمَّا أَرَادَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ أَلَّا تُحْرِقَهُ لَمْ تُحْرِقْهُ.

وَعَلَى هَذَا فَنَقُولُ: الْأَسْبَابُ مُؤَثَّرَةٌ لَا بِطَبِيعَتِهَا، فَقَوْلُنَا: مُؤَثَّرَةٌ، رَدُّ لِقَوْلِ مَنْ قَالَ: غَيْرُ مُؤَثَّرَةٍ. وَقَوْلُنَا: لَا بِطَبِيعَتِهَا، رَدُّ عَلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا مُؤَثَّرَةٌ بِطَبِيعَتِهَا، فَهِيَ مُؤَثَّرَةٌ بِخَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى فِيهَا لِلْقُوَى الْمُؤَدِّيَةِ إِلَى التَّأثيرِ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ: اتِّخَاذُ الْقُبَّةِ مِنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ﴾ [النحل: ٨٠]، وَهَذَا

مَعْرُوفٌ أَنَّهُ تُتَّخَذُ الْحِيَامُ مِنَ الْجُلُودِ بَعْدَ الدَّبْنِ؛ لِأَنَّكَ لَوْ اتَّخَذْتَهَا قَبْلَ الدَّبْنِ لَأَتَتْتَ
مَعَ الرُّطُوبَةِ.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: جَوَازُ اسْتِخْدَامِ الْأَحْرَارِ؛ لِقَوْلِهِ: «خَرَجَ بِلَالٌ»، وَذَلِكَ بَعْدَ أَنْ
تَحَرَّرَ.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: جَوَازُ إِعَانَةِ الْمُتَوَضِّئِ، وَإِعَانَةِ الْمُتَوَضِّئِ عَلَى أَلْوَانٍ:

فَقَدْ تُعِينُ الْمُتَوَضِّئَ بِتَقْرِيبِ الْمَاءِ لَهُ، وَهَذَا وَاضِحٌ.

وَقَدْ تُعِينُهُ بِصَبِّ الْوَضُوءِ عَلَى أَعْضَائِهِ، وَهَذَا جَائِزٌ، وَقَدْ وَقَعَ مِنَ الْمُغِيرَةِ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَقَدْ تُعِينُهُ بِغَسْلِ أَعْضَائِهِ، أَيْ: أَنْ تَأْخُذَ الْمَاءَ وَتَغْسِلَ يَدَيْهِ وَتُمْسَحَ رَأْسَهُ وَتَغْسِلَ
رِجْلَيْهِ، لَكِنْ هَلْ هَذَا جَائِزٌ؟

الْجَوَابُ: نَعَمْ، إِذَا نَوَاهُ مَنْ أُعِينَ فَهُوَ جَائِزٌ، وَإِذَا لَمْ يَنْوِهِ فَلَا يَجُوزُ وَلَا يَصِحُّ؛
عَلَى أَنَّنَا نَفْضِلُ أَنْ يُبَاشَرَ الْإِنْسَانُ ذَلِكَ بِنَفْسِهِ، وَأَلَّا يَعْتَمِدَ عَلَى غَيْرِهِ إِلَّا مِنْ حَاجَةٍ،
كَمَرِيضٍ تَشْقُ عَلَيْهِ الْحَرَكَةُ؛ فَيَوْضِئُهُ غَيْرُهُ.

الْفَائِدَةُ الْخَامِسَةُ: أَنَّ الشَّيْءَ الْمَشْتَرَكَ إِذَا لَمْ يُقَدَّرْ فِيهِ نَصِيبُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ
الْمُشْتَرِكِينَ؛ فَلِلْإِنْسَانِ أَنْ يَأْخُذَ مَا يَنَالُهُ، وَهُوَ مَا أُخُوذُ مِنْ قَوْلِهِ: «فَمِنْ نَاضِحٍ وَنَائِلٍ»؛
لَأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ لِبَعْضِ النَّاسِ: انْتَظِرُوا حَتَّى تُقَسَّمَ الْمَاءَ بَيْنَكُمْ، بَلِ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي النَّيْلِ
مِنْهُ.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: جَوَازُ لُبْسِ الْأَخْمَرِ، وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «عَلَيْهِ حُلَّةٌ حُمْرَاءُ».

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ يَكُونُ الْجَمْعُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ مَا نَهَى عَنْهُ الرَّسُولُ مِنْ لِبَاسِ
الْأَحْمَرِ^(١)؟

قُلْنَا: الْجَوَابُ فِيمَا أَسْلَفْنَا مِنْ قَبْلُ، أَنَّ هَذِهِ الْحُلَّةَ حُمْرَاءُ لَكِنْ فِيهَا بَيَاضٌ، قَدْ
تَكُونُ فِيهَا أَعْلَامٌ وَخُطُوطٌ بَعْضُهَا أَحْمَرٌ وَبَعْضُهَا أَبْيَضٌ، أَوْ بَعْضُهَا أَحْمَرٌ وَبَعْضُهَا
أَصْفَرٌ، وَحِينَئِذٍ لَا تَتَمَحَّضُ أَنْ تَكُونَ حُمْرَاءَ، وَالْمَنْهِيُّ عَنْهُ مَا تَمَحَّضَ أَحْمَرٌ، وَأَمَّا مَا كَانَ
فِيهِ خِلْطٌ فَلَا بَأْسَ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: بَعْضُ الْعُلَمَاءِ ذَكَرَ جَمْعًا آخَرَ، فَقَالَ: إِنَّ النَّهْيَ عَنْ لُبْسِ الْأَحْمَرِ
الْخَالِصِ كَرَاهَةٌ تَنْزِيهِيَّةٌ، وَمَا وَرَدَ عَنْهُ بَيَانًا لِلْجَوَازِ، فَهَلْ يَصِحُّ ذَلِكَ؟

فَالْجَوَابُ: الْوَاقِعُ أَنَّ هَذَا الْجَمْعَ يَعْمِدُ إِلَيْهِ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ، وَيَقُولُ: هَذَا يَدُلُّ
عَلَى أَنَّ النَّهْيَ لِلْكَرَاهَةِ، فَيُقَالُ لَهُ: وَهَلْ يَفْعَلُ الرَّسُولُ ﷺ الْمَكْرُوهَ؟! هَذِهِ مُشْكِلَةٌ
أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ إِذَا وَرَدَ النَّهْيُ ثُمَّ فَعَلَهُ الرَّسُولُ ﷺ دَلَّ عَلَى الْجَوَازِ، وَلَا يَدُلُّ عَلَى الْكَرَاهَةِ؛
لِأَنَّهُ يَبْعُدُ أَنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَهُوَ إِمَامُ الْمُتَّقِينَ - يَفْعَلُ مَكْرُوهًا، فَهَذَا الْجَمْعُ
فِيهِ نَظَرٌ.

فَلَوْ سَأَلَ سَائِلٌ: يُوجَدُ الْآنَ أَلْبِسَةُ حُمْرٌ يَلْبَسُهَا بَعْضُ النَّاسِ فَهَلْ تَدْخُلُ فِي
النَّهْيِ؟

فَالْجَوَابُ: نَعَمْ تَدْخُلُ، إِلَّا إِذَا كَانَ فِيهَا شَيْءٌ مُخَالِفٌ وَلَوْ كَانَ سَيْرًا، أَيْ:
لَوْ كَانَ خَطًّا وَاحِدًا، أَوْ عَلَمًا وَاحِدًا يُخَالِفُ اللَّوْنَ الْأَحْمَرَ فَلَا بَأْسَ؛ أَمَّا إِذَا كَانَتْ
حُمْرَاءَ خَالِصَةً، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ ذَلِكَ.

(١) أخرجه أحمد (١/ ١٠٥)، من حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ ثَوْبَهُ حَتَّى يُرَى بَيَاضُ سَاقَيْهِ؛ لِقَوْلِهِ: «كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى بَيَاضِ سَاقَيْهِ»، أَي: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ ثَوْبَهُ حَتَّى يَبْدُو سَاقُهُ، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِزْرَةُ الْمُؤْمِنِ إِلَى أَنْصَافِ سَاقَيْهِ، لَا جُنَاحَ عَلَيْهِ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكَعْبَيْنِ، وَمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ فِي النَّارِ»^(١)، لَكِنْ مَعَ ذَلِكَ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُنْزَلَ الثَّوْبُ إِلَى الْكَعْبِ، وَأَمَّا مَا دُونَ الْكَعْبِ فَلَا يُحْزَرُ، وَيَدُلُّ لَذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِزْرَةُ الْمُؤْمِنِ إِلَى أَنْصَافِ سَاقَيْهِ»، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ مِنَ الْإِزَارِ فَفِي النَّارِ»^(٢)، فَرَعَبَ فِي الْأَوَّلِ وَحَذَرَ مِنَ الثَّانِي، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ مَا بَيْنَهُمَا جَائِزٌ لَا يَرَعَبُ فِيهِ وَلَا يُحْذَرُ مِنْهُ، وَلِهَذَا كَانَ فِيهِمَا يَظْهَرُ إِزَارُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَسْفَلَ مِنْ نِصْفِ السَّاقِ؛ فَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلَاءَ، لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنَّ أَحَدَ شِقَيِّ ثَوْبِي يَسْتَرِخِي، إِلَّا أَنِّي أَتَعَاهَدُ ذَلِكَ مِنْهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّكَ لَسْتَ تَصْنَعُ ذَلِكَ خِيَلَاءَ»^(٣)، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ إِزَارَهُ أَسْفَلَ مِنْ نِصْفِ السَّاقِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ إِلَى نِصْفِ السَّاقِ ثُمَّ نَزَلَ حَتَّى يَصِلَ إِلَى أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبِ لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ تَظْهَرَ الْعَوْرَةُ مِنْ فَوْقَ، فَلَمَّا كَانَ هَذَا اللَّازِمُ عَلِمْنَا أَنَّ إِزَارَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَصِلُ إِلَى قَرِيبِ الْكَعْبِ.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: أَنَّ السَّاقَ لَيْسَتْ مِنَ الْعَوْرَةِ، وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ: «أَنْظُرُ إِلَى

(١) أخرجه أحمد (٦/٣)، وأبو داود: كتاب اللباس، باب في قدر موضع الإزار، رقم (٤٠٩٣)، وابن ماجه: كتاب اللباس، باب موضع الإزار أين هو، رقم (٣٥٧٣).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب ما أسفل من الكعبين فهو في النار، رقم (٥٧٨٧).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب قول النبي ﷺ: «لو كنت متخذاً خليلاً»، رقم (٣٦٦٥).

بَيَاضِ سَاقِيهِ» يَدُلُّ عَلَى أَنَّ السَّاقَ لَيْسَتْ بِعَوْرَةٍ، وَإِلَّا لَسَتْهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.
فِيَحْتَمِلُ هَذَا التَّعْيِيرُ أَنْ يَكُونَ الرَّسُولُ ﷺ شَمَّرَ عَنْ سَاقِيهِ أَيْ: رَفَعَ إِزَارَهُ،
أَوْ عَلَى أَنْ إِزَارَهُ قَصِيرٌ، فَلَوْ نَظَرْنَا إِلَى السِّيَاقِ لَقُلْنَا: إِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنْ إِزَارَهُ قَصِيرٌ،
لَكِنْ فِي الْبُخَارِيِّ، يَقُولُ: «شَمَّرَ عَنْ سَاقِيهِ»، وَهَذَا يَعْنِي أَنَّهُ رَفَعَ الْإِزَارَ عَنْ سَاقِيهِ،
فِيُسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّ تَشْمِيرَ الثَّوْبِ لَا بَأْسَ بِهِ، حَتَّى وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَصِيرًا، فَلَا بَأْسَ أَنْ
يُشَمَّرَ الْإِنْسَانُ ثَوْبَهُ حَتَّى تَبْدُو سَاقُهُ.

الْفَائِدَةُ الثَّاسِعَةُ: أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلرَّائِي وَالْمُخْبِرِ أَنْ يَذْكُرَ مَا تَتَأَكَّدُ بِهِ رِوَايَتُهُ وَخَبَرُهُ؛
لِقَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى بَيَاضِ سَاقِيهِ»، أَيْ: كَأَنَّ الْمَسْأَلَةَ حَدَّثَ الْآنَ، لَمْ أُنْسَ
مِنْهَا شَيْئًا.

الْفَائِدَةُ الْعَاشِرَةُ: جَوَازُ وُضْعِ الرَّجُلِ بِحَضْرَةِ النَّاسِ، لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ قُدْوَةً
حَتَّى يَقْتَدِيَ النَّاسُ بِهِ، فَبَعْضُ النَّاسِ يَسْتَحْيِي أَنْ يَتَوَضَّأَ أَمَامَ النَّاسِ، فنَقُولُ:
لَا حَيَاءَ، إِذَا كَانَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَهُوَ أَشْرَفُ بَنِي آدَمَ، يَتَوَضَّأُ أَمَامَ النَّاسِ،
فَأَنْتَ مِنْ بَابِ أَوْلَى، لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ الرَّجُلُ قُدْوَةً، كطَالِبِ عِلْمٍ يَقْتَدِي النَّاسُ بِهِ،
فَإِذَا رَأَوْا كَيْفِيَّةَ وُضُوئِهِ فَعَلُوا مِثْلَهُ.

الْفَائِدَةُ الْحَادِيَةِ عَشْرَةَ: إِثْبَاتُ الْأَذَانِ وَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْهُ؛ لِقَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَأَذَنُ
بَلَالٍ»، فَقَوْلُنَا: إِثْبَاتُ الْأَذَانِ. الدَّلَالَةُ مِنَ الْحَدِيثِ وَاضِحَةٌ؛ لَكِنْ قَوْلُنَا: وَأَنَّهُ لَا بُدَّ
مِنْهُ. هَذَا يَخْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ آخَرَ، وَإِلَّا فَإِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ لَا يَقْتَضِي الْوُجُوبَ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ
الْمُجَرَّدَ لَا يَقْتَضِي الْوُجُوبَ، وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ: أَنَّ فِعْلَ الرَّسُولِ ﷺ الْمُجَرَّدَ لَا يَقْتَضِي
الْوُجُوبَ، لَكِنَّهُ إِذَا فَعَلَهُ عَلَى سَبِيلِ التَّعَبُّدِ اقْتَضَى أَنَّهُ مَطْلُوبٌ.

ولهذه القاعدة أمثلة كثيرة منها:

كَانَ الرَّسُولُ ﷺ إِذَا دَخَلَ بَيْتَهُ، أَوَّلُ مَا يَبْدَأُ بِهِ السَّوَاكُ،^(١) فَهَلْ يَجِبُ عَلَيْنَا إِذَا دَخَلْنَا بُيُوتَنَا أَنْ نَتَسَوَّكَ أَوَّلَ مَا نَدْخُلُ؟

الجواب: لا؛ لأنَّ هذا مُجَرَّدُ فِعْلٍ، لَكِنْ يُسَنُّ لِلْإِنْسَانِ إِذَا دَخَلَ بَيْتَهُ أَنْ يَتَسَوَّكَ عِنْدَ دُخُولِهِ الْبَيْتِ؛ تَأْسِيًا بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ، فَقَامَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنْ يَسَارِهِ؛ فَأَخَذَ بِرَأْسِهِ مِنْ وَرَائِهِ وَجَعَلَهُ عَنْ يَمِينِهِ^(٢)، فَهَلْ نَقُولُ: إِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمُأْمُومُ الْوَاحِدُ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ لِأَنَّ الرَّسُولَ فَعَلَ ذَلِكَ؟

الجواب: هذا فِعْلٌ مُجَرَّدٌ، وَالْفِعْلُ الْمَجْرَدُ لَا يَقْتَضِي الْوُجُوبَ، وَعَلَى هَذَا فَكَوْنُ الْمُأْمُومِ الْوَاحِدِ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ هُوَ الْأَفْضَلُ فَقَطْ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّهُ وَاجِبٌ، وَإِنَّهُ لَوْ صَلَّى عَنْ يَسَارِهِ مَعَ خُلُوِّ يَمِينِهِ بَطَلَتْ الصَّلَاةُ؛ وَعَلَّلُوا ذَلِكَ بِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ تَحَرَّكَ فِي صَلَاتِهِ بِإِدَارَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَهَمِّيَّةِ هَذَا الْأَمْرِ، وَلَكِنْ يُقَالُ فِي الْجَوَابِ عَنْ ذَلِكَ: الْحَرَكَةُ الْيَسِيرَةُ فِي الصَّلَاةِ لَيْسَتْ حَرَامًا حَتَّى نَقُولَ: إِنَّهُ لَا يُنْتَهَكُ الْحَرَامُ إِلَّا لِلوَاجِبِ، وَالْمَسْأَلَةُ خِلَافِيَّةٌ مَعْرُوفَةٌ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب السواك، رقم (٢٥٣)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب إذا قام الرجل عن يسار الإمام، رقم (٧٢٦)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب الدعاء في صلاة الليل، رقم (٧٦٣/١٩٢)، من حديث ابن عباس

الفائدة الثانية عشرة: أَنَّ الْأَذَانَ وَاجِبٌ فِي السَّفَرِ كَمَا هُوَ كَذَلِكَ وَاجِبٌ فِي الْحَضَرِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِإِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ وَكَانَ فِي سَفَرٍ، وَهَذَا فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ، لَمَّا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ نَازِلًا بِالْأَبْطَحِ.

وَهَلْ يَتَكَرَّرُ الْأَذَانُ بِتَكَرُّرِ الصَّلَاةِ؟ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْإِنْسَانُ يَحُلُّ لَهُ أَنْ يَجْمَعَ فَهَلْ يُؤْذَنُ مَرَّتَيْنِ أَوْ يَكْفِي أَذَانٌ وَاحِدٌ؟

وَالْجَوَابُ: يَكْفِي أَذَانٌ وَاحِدٌ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ، أَمَّا الْإِقَامَةُ فِي الْمَجْمُوعَتَيْنِ فَلَا بُدَّ مِنْ إِقَامَةٍ لِكُلِّ صَلَاةٍ، كَمَا ثَبَتَ ذَلِكَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قِصَّةِ حَجِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(١).

الفائدة الثالثة عشرة: أَنَّ الْمُؤْذَنَ يَلْتَفِتُ يَمِينًا وَشِمَالًا عِنْدَ الْحَيَعَلَتَيْنِ.

لَكِنْ هَلْ يَلْتَفِتُ يَمِينًا بَحْيٍ عَلَى الصَّلَاةِ مَرَّتَيْنِ، أَوْ يَقُولُ: حَيٍّ عَلَى الصَّلَاةِ عَلَى الْيَمِينِ، ثُمَّ حَيٍّ عَلَى الصَّلَاةِ عَلَى الْيَسَارِ، ثُمَّ حَيٍّ عَلَى الْفَلَاحِ عَلَى الْيَمِينِ، ثُمَّ حَيٍّ عَلَى الْفَلَاحِ عَلَى الْيَسَارِ؟

وَالْجَوَابُ: إِنَّ أَكْثَرَ الْعَمَلِ وَأَقْوَالَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ لِلْيَمِينِ حَيٍّ عَلَى الصَّلَاةِ وَلِلْيَسَارِ حَيٍّ عَلَى الْفَلَاحِ.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: لِلْيَمِينِ وَالْيَسَارِ حَيٍّ عَلَى الصَّلَاةِ: الْيَمِينُ أَوَّلُ مَرَّةٍ، وَالْيَسَارُ الْمَرَّةُ الثَّانِيَةُ؛ وَلِلْيَمِينِ وَالْيَسَارِ حَيٍّ عَلَى الْفَلَاحِ: الْيَمِينُ أَوَّلُ مَرَّةٍ، وَالْيَسَارُ الْمَرَّةُ الثَّانِيَةُ، وَهَذَا -لَوْلَا الْعَمَلُ الْمُسْتَمَرُّ- لَقُلْنَا: إِنَّ هَذَا أَقْرَبُ إِلَى الْحَدِيثِ وَأَوْلَى مِنْ حَيْثُ

(١) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ، رقم (١٢١٨).

النَّظَرُ؛ لِأَنَّ كَوْنَكَ تُعْطِي الْأَيْمَنِينَ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، وَالْأَيْسَرِينَ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، وَالْأَيْمَنِينَ حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، وَالْأَيْسَرِينَ حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، أَقْرَبُ إِلَى الْعَدْلِ مِنْ أَنْ تَخْصَّ الْأَيْمَنَ بِحَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ مَرَّتَيْنِ، وَالْأَيْسَرَ بِحَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ مَرَّتَيْنِ.

فَالْأَقْرَبُ إِلَى الْمَعْنَى أَنْ يَكُونَ «حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ» عَلَى الْيَمِينِ «حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ» عَلَى الشَّامِلِ؛ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَبْلُغَ مَنْ عَلَى يَمِينِهِ وَمَنْ عَلَى شِمَالِهِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي: «حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ» لَكِنْ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ كَمَا قِيلَ: إِنَّ يَمِينًا لَحَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، وَشِمَالًا لَحَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ.

وَالْأَمْرُ فِي هَذَا وَاسِعٌ، وَلَكِنَّا فِي هَذَا الْوَقْتِ يَقُولُ لَنَا الْمُؤَذِّنُونَ لَوْ تَفَتَّتَا يَمِينًا وَشِمَالًا لَضَعُفَ الصَّوْتُ؛ لِأَنَّ لَاقِطَةَ الصَّوْتِ عِنْدَ الْإِلْتِفَاتِ يَمِينًا وَشِمَالًا لَا تَكُونُ أَمَامَنَا، فَالظَّاهِرُ لِي فِي هَذِهِ الْحَالِ لَا يُسْنُّ أَنْ يَلْتَفِتَ يَمِينًا وَلَا شِمَالًا؛ لِأَنَّ الْإِلْتِفَاتَ إِنَّمَا هُوَ لِإِبْلَاغِ الْجِهَتَيْنِ، وَفِي الْوَقْتِ الْحَاضِرِ إِبْلَاغِ الْجِهَتَيْنِ حَاصِلٌ وَإِنْ لَمْ يَلْتَفِتْ. الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ عَشْرَةَ: أَنَّ إِقَامَةَ الصَّلَاةِ مِنْ أَسْبَابِ الْفَلَاحِ.

وَوَجْهُهُ: أَنَّهُ لَمَّا دَعَا إِلَى الصَّلَاةِ، دَعَا إِلَى الْفَلَاحِ، فَكَأَنَّ الْمُؤَذِّنَ يَقُولُ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ الَّتِي فِيهَا فَلَاحُكُمْ، وَالْفَلَاحُ هُوَ الْفَوْزُ بِالْمَطْلُوبِ وَالنَّجَاةُ مِنَ الْمَرْهُوبِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: قَوْلُ الْمُؤَذِّنِ: «حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ» ذَكَّرْنَا أَنَّهُ بِمَعْنَى (أَقْبَلْ)، فَإِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ يُؤَذِّنُ فِي سَفَرٍ لِقَوْمٍ حَاضِرِينَ عِنْدَهُ فِي الْمَصَلَّى فَسَيَقُولُ -أَيْضًا- «حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ» كَيْفَ يَقُولُ: «حَيَّ» وَهُمْ مَوْجُودُونَ قَدْ حَضَرُوا؟

فَالْجَوَابُ: إِنَّ الْإِقْبَالَ إِلَى الصَّلَاةِ نَوْعَانِ: إِقْبَالٌ بِالْبَدَنِ وَالْقَلْبِ، وَإِقْبَالٌ بِالْقَلْبِ دُونَ الْبَدَنِ، فَإِنْ كَانَ الْإِنْسَانُ خَارِجَ الْمَصَلَّى فَدَعْوَتُهُ دَعْوَةُ إِقْبَالٍ بِالْبَدَنِ وَالْقَلْبِ،

وإن كَانَ حَاضِرًا فَدَعُوهُ دَعْوَةً إِقْبَالٍ بِالْقَلْبِ؛ وَلِذَلِكَ إِقَامَةُ الصَّلَاةِ تُقَامُ لِلحَاضِرِينَ، وَيُقَالُ فِيهَا: «حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ» أَي: أَقْبِلْ إِلَيْهَا بِقَلْبِكَ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: بَعْضُ الْمُؤَذِّنِينَ فِي بَعْضِ الْبِلَادِ بَعْدَمَا يَنْتَهِي مِنَ الْأَذَانِ، يُضِيفُ إِلَى الْأَذَانِ مَا لَيْسَ مِنْهُ، أَي: بَعْدَ قَوْلٍ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» يَقُولُ فِي مُكَبِّرِ الصَّوْتِ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَيَا خَاتَمَ رُسُلِ اللَّهِ، وَيَا شَفِيعَ خَلْقِ اللَّهِ، وَيَمْدَحُ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَانِيَةً.

وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا، فَمَا حُكْمُ فِعْلِهِ؟ وَهَلْ يَصِحُّ أَذَانُهُ؟

فَالْجَوَابُ: هَذَا مِنَ الْبِدْعِ بِلَا شَكٍّ، وَيَجِبُ نَصْحُهُمْ، وَأَنْ يَنْتَهُوا عَنْ ذَلِكَ، فَإِذَا لَمْ يَسْتَجِيبُوا فَهُمْ آثِمُونَ، وَلِلنَّاصِحِ الْأَجْرُ، كَمَا يَجِبُ عَلَى الْمَسْئُولِ عَنِ الْمَسَاجِدِ نَهْيُهُمْ عَنْ مُخَالَفَةِ السُّنَّةِ، وَفِعْلِ الْبِدْعَةِ، وَلَوْ عَزَلَ وَاحِدًا مِنْ هَؤُلَاءِ ارْتَدَعَ الْبَاقُونَ. وَأَمَّا الْأَذَانُ فَصَحِيحٌ؛ لِأَنَّهُ انْتَهَى مِنْهُ قَبْلَ إِدْخَالِ الْبِدْعَةِ فِيهِ، وَيَتَرْتَّبُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ مَنْ سَمِعَهُ يُجِيبُ.

وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّ سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ، فَهَذَا نَقُولُ لَهُ: لَوْ كَانَ سَيِّدَكَ حَقًّا مَا تَجَاوَزْتَ شَرِيعَتَهُ، فَعَجِيبٌ مِنْ هَؤُلَاءِ يُسَيِّدُونَ الرَّسُولَ ﷺ وَيُخَالِفُونَهُ، وَالسَّيِّدُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُطَاعًا.

الْفَائِدَةُ الْخَامِسَةُ عَشْرَةَ: اسْتِحْبَابُ الصَّلَاةِ إِلَى سُتْرَةٍ؛ لِقَوْلِهِ: «ثُمَّ رُكِّزَتْ لَهُ عَنَزَةٌ»، وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا لَمْ تُرَكِّزْ إِلَّا بِأَمْرِهِ، ثُمَّ عَلَى فَرَضٍ أَنَّهُ لَمْ يَأْمُرْ بِهَا أَوَّلًا، فإِقْرَارُهُ عَلَيْهَا دَلِيلٌ عَلَى مَشْرُوعِيَّتِهَا.

وفي وجوبِ السُّترةِ للمُصلي قولانِ للعلماء، مِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا وَاجِبَةٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا غَيْرُ وَاجِبَةٍ، بَلْ هِيَ سُنَّةٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ فَصَّلَ، فَقَالَ: إِنْ كَانَ الْمُصليُّ يَخْشَى مَارًا فِيهِ وَاجِبَةٌ، وَإِنْ كَانَ لَا يَخْشَى مَارًا فِيهِ سُنَّةٌ، فَمِثْلُ الَّذِي يُصليُّ فِي بَرَحَةٍ بَيْنَهُ لَا يَخْشَى مَارًا؛ فَلَيْسَ عِنْدَهُ أَحَدٌ؛ لَذَا لَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُصليَّ إِلَى سُتْرَةٍ، بَلْ يُسَنُّ.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ يَخْشَى مَارًا، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُصليَّ إِلَى سُتْرَةٍ؛ لئَلَّا يُعَرِّضَ صَلَاتَهُ لِمَا يُنْقِصُهَا أَوْ يُبْطِلُهَا، وَهَذَا الْقَوْلُ بِالتَّفْصِيلِ قَوْلٌ قَوِيٌّ لَهُ وَجْهُهُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا لَمْ يُمَكِّنْ أَنْ يَغْرِزَهَا فِي الْأَرْضِ؛ لِأَنَّ الْأَرْضَ صُلْبَةً، فَمَاذَا يَصْنَعُ؟

فَالْجَوَابُ: يَضَعُهَا عَرْضًا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَهَلْ يَصْمِدُ إِلَى سُتْرَتِهِ؟ أَيْ: يَجْعَلُهَا أَمَامَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ؟

فَالْجَوَابُ: ذَكَرَ الْفُقَهَاءُ فِي هَذَا حَدِيثًا ضَعِيفًا، وَقَالُوا: إِنَّ إِسْنَادَهُ لَيْسَ؛ وَأَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ لَا يَصْمِدُ إِلَى الشَّيْءِ صَمْدًا، أَيْ: إِلَى السُّتْرَةِ، لَكِنْ يَمِينًا وَيَسَارًا^(١)، هَذَا دَلِيلٌ، وَعِنْدَهُمْ أَيْضًا تَعْلِيلٌ أَنَّكَ إِذَا صَمَدْتَ إِلَيْهِ أَشْبَهْتَ مَنْ يَعْْبُدُ الْأَوْثَانَ، لَكِنَّ الْحَدِيثَ مَا دَامَ ضَعِيفًا، وَظَاهِرُ الْأَدِلَّةِ أَنَّ الْعِزَّةَ تُرَكِّزُ بَيْنَ يَدَيْ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَنَأْخُذُ بِظَاهِرِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ عَشْرَةَ: أَنَّ الْمُسَافِرَ يُشْرِعُ لَهُ أَنْ يُصليَّ الظُّهْرَ رَكَعَتَيْنِ مِنْ وَقْتِ خُرُوجِهِ مِنْ بَلَدِهِ إِلَى أَنْ يَرْجِعَ إِلَيْهِ، وَدَلِيلُهُ مَا رَوَاهُ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،

(١) أخرجه أحمد (٤/٦)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب إذا صلى إلى سارية أو نحوها أين يجعلها منه، رقم (٦٩٣)، من حديث المقداد بن الأسود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقَامَ فِي مَكَّةَ عَشْرَةَ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ حَتَّى رَجَعَ إِلَى الْمَدِينَةِ»^(١).

وعلى هذا فنقول: إِنَّ الْمُسَافِرَ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ وَإِنْ طَالَ سَفَرُهُ، حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى بَلَدِهِ؛ لِأَنَّ السَّفَرَ يَنْتَهِي بِوُصُولِ الرَّجُلِ إِلَى بَلَدِهِ، وَهَذَا هُوَ الْقَوْلُ الرَّاجِحُ، الَّذِي اخْتَارَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَتَكَلَّمَ عَلَيْهِ كَلَامًا وَافِيًا فِي الْفَتَاوَى فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْجُمُعَةِ^(٢).

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ طُولِ السَّفَرِ وَقِصْرِهِ، فَانْتَبِهْ إِلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَى الْفَرْقِ، فَلَمْ يَقُلِ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي يَوْمٍ مِنَ الْأَيَّامِ لِأُمَّتِهِ: مَنْ أَقَامَ كَذَا وَكَذَا فَلْيَقْصُرْ، وَمَنْ أَقَامَ كَذَا وَكَذَا فَلْيُتِمِّمْ، بَلْ ظَاهِرُ سُنتِهِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ طُولِ السَّفَرِ وَقِصْرِهِ؛ لِأَنَّهُ أَقَامَ فِي مَكَّةَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ، أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ قَبْلَ الْخُرُوجِ إِلَى الْمَشَاعِرِ، وَسِتَّةَ أَيَّامٍ بَعْدَ الْخُرُوجِ إِلَيْهَا، وَأَقَامَ فِي تَبُوكَ عِشْرِينَ يَوْمًا، وَأَقَامَ فِي مَكَّةَ تِسْعَةَ عَشَرَ يَوْمًا، وَلَمْ يَقُلِ لِلنَّاسِ: مَنْ زَادَ عَلَى هَذِهِ الْمُدَّةِ فَعَلَيْهِ الْإِتِمَامُ، بَلْ إِنَّ كَوْنَ الرَّسُولِ ﷺ يَقْدُمُ يَوْمَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ فِي الْيَوْمِ الرَّابِعِ وَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ إِلَى أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ مِنَ الْحُجَّاجِ مَنْ يَقْدُمُ قَبْلَ الْيَوْمِ الرَّابِعِ قَطْعًا، وَمَنِ الْحُجَّاجِ مَنْ يَقْدُمُ قَبْلَ الثَّلَاثِ، أَوِ الثَّانِي، أَوِ الْأَوَّلِ، أَوْ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، وَلَمْ يَقُلْ: أَيُّهَا النَّاسُ مَنْ قَدِمَ قَبْلَ الْيَوْمِ الرَّابِعِ فَلْيُتِمِّمْ، مَعَ كَوْنِ الْحَاجَةِ دَاعِيَةً إِلَى الْإِبْلَاحِ، وَالْإِبْلَاحُ فِي هَذِهِ الْحَالِ وَاجِبٌ عَلَيْهِ، لَوْ كَانَ الْأَمْرُ مُحَدَّدًا، فَلَمَّا لَمْ يَفْعَلْ عُلِمَ أَنَّهُ لَا دَاعِيَ لِلتَّقْيِيدِ بِأَرْبَعَةِ أَيَّامٍ، وَهَذَا دَلِيلٌ وَاضِحٌ، وَعَلَيْهِ فَيَكُونُ اسْتِدْلَالُ مَنْ اسْتَدَلَّ بِفِعْلِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي

(١) أخرجه البخاري: كتاب تقصير الصلاة، باب ما جاء في التقصير، رقم (١٠٨١)، ومسلم: كتاب

صلاة المسافرين، باب صلاة المسافرين وقصرها، رقم (٦٩٣).

(٢) مجموع الفتاوى (١٣٦/٢٤).

حَجَّةُ الْوَدَاعِ، يَكُونُ اسْتِدْلَالُهُ دَلِيلًا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ قَدِمَ فِي الْيَوْمِ الرَّابِعِ اتِّفَاقًا لَا قَصْدًا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا ضَابِطُ الْإِقَامَةِ؟

فَالْجَوَابُ: لَا تَعْتَبِرُ نَفْسَكَ مُقِيمًا إِلَّا إِذَا وَضَعْتَ الْعَصَا وَحَطَطْتَ الرَّحْلَ عَلَى سَبِيلِ مُؤَبَّدٍ، فَلَوْ جَلَسْتَ أَرْبَعَ سَنَوَاتٍ أَوْ سَبْعًا فَأَنْتَ مُسَافِرٌ.

فَابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَقَامَ سِتَّةَ أَشْهُرٍ يَقْصُرُ الصَّلَاةَ^(١) وَكَانَ السَّلَفُ الصَّالِحُ أَيْضًا يُتَدَبَّرُونَ إِلَى الْقَضَاءِ فِي بَعْضِ الْقُرَى فَيَجْلِسُونَ سَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ وَهُمْ يَقْصُرُونَ الصَّلَاةَ؛ لِأَنَّ أَيَّ حَدٍّ تَحْدُهُ لِلْإِقَامَةِ سَيَقَالُ لَكَ: مَا الدَّلِيلُ؟ ثُمَّ يُقَالُ: أَلَسْتُمْ تَقُولُونَ: لَوْ أَنَّ الْإِنْسَانَ أَقَامَ لِحَاجَةٍ يَنْتَظِرُهَا فَإِنَّهُ مُسَافِرٌ وَلَوْ بَقِيَ سِنِينَ؟! هُمْ يَقُولُونَ بِهَذَا فَقَطْ.

وَالْفَرْقُ أَنَّ الْحَاجَةَ قَدْ يَكُونُ مَعْرُوفًا وَقَدْ انْتَهَتْهَا، وَقَدْ لَا يُعْرَفُ، فَيَقُولُونَ: إِنْ عَرَفْتَ مَتَى تَنْتَهِي الْحَاجَةُ انْقَطَعَ السَّفَرُ، وَإِنْ لَمْ تَعْرِفْ لَمْ يَنْقَطِعْ، سُبْحَانَ اللَّهِ! مَا دَلِيلٌ هَذَا؟ وَمَنْ قَالَ بِهَذَا التَّفْرِيقِ؟! أَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ إِنْسَانٍ يَقُولُ: أَنَا جَالِسٌ مُتَدَبِّرٌ شَهْرَيْنِ، جَالِسٌ يَقِينًا، وَإِنْسَانٍ يَقُولُ: أَنَا مُتَدَبِّرٌ لِحَاجَةٍ، لَا أَدْرِي أَتَنْقِضِي الْيَوْمَ أَمْ بَعْدَ شَهْرَيْنِ؟! كُلُّهُمَّ عَلَى سَفَرٍ مَا أَرَادُوا الْبَقَاءَ؛ وَلِذَلِكَ نَحْدُ الَّذِي أَقَامَ لِحَاجَةٍ لِمُدَّةٍ شَهْرَيْنِ مَثَلًا يَقُولُ: لَوْ انْقَضَتْ الْحَاجَةُ الْيَوْمَ لَسَافَرْتُ وَرَجَعْتُ إِلَى بَلَدِي، وَكَتَبْنَا فِي هَذَا رِسَالَةً مُطَوَّلَةً وَذَكَرْنَا الْأَدِلَّةَ.

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف رقم (٤٣٣٩)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٥٢/٣)، وأخرجه بنحوه أحمد (٨٣/٢).

الفائدة السابعة عشرة: وفي اللفظ الآخر الذي ذكره أبو جحيفة: «فصل الظهر ركعتين، والعصر ركعتين»^(١)، فيه دليل على جواز جمع المسافرين المقيمين، وأن الجمع للمسافر ليس خاصاً بما إذا جدَّ به السير، فانتبه إلى ذلك، ووجهه: أن النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر وهو مقيم في الأبطح لم يخرج بعد.

فإن سأل سائل: أليس النبي ﷺ أقام في منى يوم الثامن ويوم العيد وما بعده وكان يقصر ولا يجمع؟ قلنا: بلى، لكننا لا نقول: إن الجمع للمقيم سنة، بل نقول: إن الجمع للمقيم جائز، وتركه أفضل، وأما من جدَّ به السير فالجمع في حقه أفضل، وتركه جائز، وعلى هذا فالأحاديث التي تُقيّد الجمع بما إذا جدَّ به السير يراودها الجمع المسنون، وأما الجمع الجائز فهو جائز للمسافر، سواء كان سائراً قد جدَّ به السير، أو نازلاً، وهذا القول هو الراجح.

إذن: الجمع دائر بين الجواز والاستحباب، فإن كان المسافر نازلاً فترك الجمع أفضل مع جوازه، وإن كان سائراً فالجمع أفضل مع جوازه تركه.

الفائدة الثامنة عشرة: أن المسافر إذا وصل إلى بلده وجب عليه الإتمام؛ لقوله: «حتى رجع إلى المدينة»، وعلى ذلك لو أن المسافر دخل عليه الوقت في السفر، ثم وصل إلى بلده قبل أن يصلي، فيصلي صلاة مقيم، يتم ولا يقصر؛ لقوله: «حتى رجع إلى المدينة»، ولو كان الأمر بالعكس، أي: دخل عليه الوقت وهو في بلده ثم ارتحل قبل أن يصلي وصلى في السفر، فيصلي صلاة مسافر؛ لأن العبرة بفعل الصلاة، فإن

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب استعمال فضل وضوء الناس، رقم (١٨٧)، ومسلم:

كتاب الصلاة، باب ستر المصلي، رقم (٥٠٣).

صَلَّيْتَ فِي بَلَدِكَ فَأَنْتَ مُقِيمٌ، فَتُصَلِّي صَلَاةَ مُقِيمٍ، وَإِنْ صَلَّيْتَ فِي السَّفَرِ فَتُصَلِّي صَلَاةَ مُسَافِرٍ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْكَ الْوَقْتُ أَمْ لَمْ يَدْخُلَ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا وَصَلَ الْمُسَافِرُ إِلَى بَلَدِهِ بَعْدَمَا خَرَجَ وَقْتُ الظُّهْرِ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُقِيمِ فَهَلْ يُصَلِّي الظُّهْرَ قَصْرًا أَوْ يُتِمُّ؟ لِأَنَّهُ خَرَجَ وَقْتُهَا، وَقَدْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ وَهُوَ فِي السَّفَرِ؟

فَالْجَوَابُ: يَجِبُ أَنْ يُتِمَّ؛ لِأَنَّهُا لَوْ كَانَتْ مُؤَدَّاةً لَصَلَّاهَا أَرْبَعًا، فَكَيْفَ بِمَقْضِيَةٍ؟! وَالْقَاعِدَةُ: أَنَّ الْعِبْرَةَ بِالْفِعْلِ، فَإِذَا فَعَلْتَ الصَّلَاةَ فِي السَّفَرِ فَاقْصُرْ، وَإِذَا فَعَلْتَهَا فِي الْحَضَرِ فَأَتِمَّ.

فَإِنْ قِيلَ: لَكِنْ إِذَا ذَكَرَ صَلَاةَ سَفَرٍ فِي حَضَرٍ قَصَرَ وَقَدْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ الظُّهْرُ وَكَانَ لَوْ صَلَّاهَا لَصَلَّاهَا مَقْصُورَةً، فَكَيْفَ تَقُولُ هُنَاكَ: يُتِمُّ؟

فَالْجَوَابُ: إِنَّ الْجَامِعَ لِلصَّلَاتَيْنِ يَكُونُ وَقْتُ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي حَقِّهِ وَاحِدٌ، فَكَأَنَّهُ لَمْ يَفْتَهُ الْوَقْتُ، فَهُوَ لَمَّا وَصَلَ إِلَى الْبَلَدِ - وَالْوَقْتُ الْأَوَّلُ قَدْ انْتَهَى - فَإِنَّهُ مَأْذُونٌ لَهُ أَنْ يُؤَخِّرَهَا إِلَى الْعَصْرِ.



٧٣- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ بِلَالًا يُؤَدِّنُ بِلَيْلٍ، فَكُلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤَدِّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ»^(١).

(١) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب شهادة الأعمى وأمره ونكاحه وإنكاحه ومبايعته وقوله في التأذين، رقم (٢٦٥٦)، ومسلم: كتاب الصيام، باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر، رقم (١٠٩٢).

الشَّرْح

هذا قاله النَّبِيُّ ﷺ في رَمَضَانَ، يُخَاطَبُ مَنْ يُرِيدُ الصَّيَّامَ، وَكَانَ قَدْ اتَّخَذَ فِي رَمَضَانَ مُؤَدِّينَ، أَوَّلُهُمَا بِلَالٌ، وَالثَّانِي ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ، فَكَانَ بِلَالٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُؤَدِّنُ فِي آخِرِ اللَّيْلِ لِيُرْجَعَ الْقَائِمُ وَيُوقِظَ النَّائِمَ، هَكَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ بِلَالًا يُؤَدِّنُ بِلَيْلٍ لِيُرْجَعَ قَائِمُكُمْ وَيُوقِظَ نَائِمُكُمْ»^(١)، أَي: يُوقِظُ النَّائِمَ لِيَتَسَحَّرَ، وَيُرْجَعَ الْقَائِمُ، أَي: يَمْنَعُهُ مِنْ قِيَامِهِ حَتَّى يَتَفَرَّغَ لِلشُّحُورِ.

قَالَ: «إِنَّ بِلَالًا يُؤَدِّنُ بِلَيْلٍ»، أَي: قَبْلَ النَّهَارِ، وَهَذَا يَتَنَاوَلُ مَا إِذَا كَانَ قَبْلَ الْفَجْرِ بِدَقَائِقَ، فَإِنَّهُ يُقَالُ: «يُؤَدِّنُ بِلَيْلٍ»، «فَكُلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤَدِّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ»، وَالْمُرَادُ بِالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ هُنَا أَكْلُ الشُّحُورِ، فَيَأْكُلُ الْإِنْسَانُ وَيَشْرَبُ حَتَّى يَسْمَعَ الْمُنَادِيَ الَّذِي يُنَادِي بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَكَانَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَجُلًا أَعْمَى، لَا يُؤَدِّنُ حَتَّى يُقَالُ: أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ^(٢)، يَعْنِي: طَلَعَ الْفَجْرُ وَبَانَ.

وَقَوْلُهُ: «فَكُلُّوا وَاشْرَبُوا» الْأَمْرُ هُنَا فِيمَا يَظْهَرُ لِلإِبَاحَةِ، وَإِنْ كَانَ أَصْلُ التَّسَحُّرِ مَأْمُورًا بِهِ، لَكِنْ هُنَا لِلإِبَاحَةِ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَتَوَقَّفُونَ عِنْدَ أَذَانِ بِلَالٍ؛ ظَنًّا مِنْهُمْ أَنَّ الْوَاجِبَ الْإِمْسَاكُ عَنِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ عِنْدَ أَذَانِهِ، فَأُبَيِّحَ لَهُمُ الْأَكْلَ وَالشُّرْبَ. إِذِنْ: «كُلُّوا وَاشْرَبُوا»، الْأَمْرُ هُنَا لِلإِبَاحَةِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب الأذان قبل الفجر، رقم (٦٢١)، ومسلم: كتاب الصيام، باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر، رقم (١٠٩٣)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب أذان الأعمى إذا كان له من يخبره، رقم (٦١٧)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وقوله: «حَتَّى يُؤْذَنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ» حَتَّى لِلْغَايَةِ، وَلَيْسَتْ لِلتَّعْلِيلِ، وَاعْلَمْ أَنَّ (حَتَّى) تَأْتِي لِلْغَايَةِ، وَتَأْتِي لِلتَّعْلِيلِ، فَقَوْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَنِ الْمُنَافِقِينَ: ﴿لَا تُنْفِقُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفَضُوا﴾ [المنافقون: ٧] (حَتَّى) هُنَا لِلتَّعْلِيلِ قَطْعًا، أَيْ: لِأَجْلِ أَنْ يَنْفَضُوا، وَلَيْسَتْ لِلْغَايَةِ؛ لِأَنَّهَا لَوْ جُعِلَتْ لِلْغَايَةِ لَفَسَدَ الْمَعْنَى؛ إِذْ يَكُونُ الْمَعْنَى: «لَا تُنْفِقُوا حَتَّى يَنْفَضُوا، فَإِذَا انْفَضُوا فَأَنْفِقُوا» وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، بَلِ الْمَعْنَى الْمُرَادُ: لَا تُنْفِقُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفَضُوا عَنْهُ لِطَلَبِ الرِّزْقِ.

ومثل هذه الآية هذا الحديث: «كُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤْذَنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ» هَذِهِ لِلْغَايَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ أَنْ نَجْعَلَهَا لِلتَّعْلِيلِ، وَأَنْ نَقُولَ: إِنَّ الْمَعْنَى: كُلُوا وَاشْرَبُوا لِيُؤْذَنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ، بَلِ الْمَعْنَى: كُلُوا وَاشْرَبُوا إِلَى أَنْ يُؤْذَنَ. وَمِثْلُهَا أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿سَلِّمْ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥].

وقوله: «حَتَّى يُؤْذَنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ» وَابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَجُلٌ أَعْمَى، لَا يُؤْذَنُ إِلَّا إِذَا قِيلَ لَهُ: أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ، يَعْنِي: طَلَعَ الْفَجْرُ، وَقَالَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي لَفْظٍ آخَرَ لَمْ يَذْكُرْهُ الْمُؤَلِّفُ: «فَإِنَّهُ لَا يُؤْذَنُ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ»^(١).

فَإِنْ قِيلَ: هَلْ يُسْتَدَلُّ بِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «إِنَّ بِلَالًا يُؤْذَنُ بِلَيْلٍ لِيُقَوِّطَ النَّائِمَ وَيُرْجَعَ الْقَائِمَ»، عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُؤْذَنَ لَصَلَاةِ الْفَجْرِ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِهَا؟

قُلْنَا: الِاسْتِدْلَالُ بِذَلِكَ عَلَى جَوَازِ الْأَذَانِ لَصَلَاةِ الْفَجْرِ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ اسْتِدْلَالٌ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ لِإِرْجَاعِ الْقَائِمِ وَإِقَاطِ النَّائِمِ، وَهَذَا فِي رَمَضَانَ، وَلَمْ يَقُلْ:

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب قول النبي ﷺ: «لا يمنعنكم من سحوركم أذان بلال»، رقم (١٩١٨)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

لِيُعَلِّمَكُمُ بَدْخُولِ الْوَقْتِ. وَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ»^(١)، والصَّلَاةُ لَا تَحْضُرُ إِلَّا بِدْخُولِ الْوَقْتِ.

فإن قيل: هل هذانِ الأذنانِ بينهما وقتٌ طويلٌ بمعنى أن بلالاً يُؤذِّنُ في مُتَنَصِّفِ اللَّيْلِ مثلاً، وابنُ أُمِّ مَكْتُومٍ يُؤذِّنُ بعدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ؟ أو هلِ الْمُدَّةُ الَّتِي بَيْنَ أَذَانِ بِلَالٍ وَأَذَانِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ ما يَبَيِّنُ أَنْ يَنْزَلَ هَذَا وَيَصْعَدَ هَذَا؟

قُلْنَا: كِلَا الْقَوْلَيْنِ السَّابِقَيْنِ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ يُؤذِّنُ نِصْفَ اللَّيْلِ يَتَنَافَى مَعَ التَّعْلِيلِ، وَأَيْضًا كَوْنُهُ يَنْزِلُ هَذَا وَيَصْعَدُ هَذَا أَيْضًا يَتَنَافَى مَعَ التَّعْلِيلِ؛ لِأَنَّهُ يُفْتَرَضُ أَنْ يُوجَدَ وَقْتُ بَحِثٍ يَرْجِعُ الْقَائِمُ فَيَتَسَحَّرُ، وَيَسْتَقِظُ النَّائِمُ لِيَتَسَحَّرَ، وَوَقْتُ السُّحُورِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ بِهِذِهِ السَّرْعَةِ.

إِذْنِ الْحَدِيثِ: «لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا إِلَّا أَنْ يَنْزَلَ هَذَا وَيَصْعَدَ هَذَا»^(٢)، يُعْتَبَرُ شَاذًا غَيْرَ صَحِيحٍ، وَكَذَلِكَ كَوْنُهُ قَبْلَ الْفَجْرِ بِمُدَّةٍ طَوِيلَةٍ لَا يَسْتَقِيمُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَا أَنَّ أَذَانَ بِلَالٍ كَانَ قَرِيبًا مِنَ الْفَجْرِ بَحِثٌ يُمَسِّكُ النَّاسَ بِهِ مَا نَبَّهَهُمُ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَلَوْ كَانَ يُؤذِّنُ -مَثَلًا- عِنْدَ مُتَنَصِّفِ اللَّيْلِ، فَلَنْ يُشْكَلَ عَلَى أَحَدٍ أَنَّهُ يُؤذِّنُ قَبْلَ الْفَجْرِ؛ لِأَنَّهُ يُؤذِّنُ قَرِيبًا مِنَ الْفَجْرِ، يَعْنِي: يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَذَانِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب من قال: ليؤذن في السفر مؤذن واحد، رقم (٦٢٨)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب من أحق بالإمامة، رقم (٦٧٤)، من حديث مالك بن الحويرث رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب قول النبي ﷺ: «لا يمتنعكم من سحوركم أذان بلال»، رقم (١٩١٨)، عن القاسم بن محمد من قوله، وأخرجه النسائي: كتاب الأذان، باب هل يؤذنان جميعاً أو فرادى، رقم (٦٣٩)، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

ما يَفْرَغُ الْمُتَسَحِّرُ مِنْ سُحُورِهِ، فَقَوْلُهُ: «فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤْذَنَ»، يعني: بَيْنَهُمَا وَقْتُ مُتَسَعِّعٍ لِلأَكْلِ وَالشُّرْبِ.

من فوائد هذا الحديث:

الفائدة الأولى: جَوَازُ اتِّخَاذِ مُؤَذِّنَيْنِ، فَإِذَا كَانَا فِي وَقْتَيْنِ فَلَا إِشْكَالَ فِي ذَلِكَ، يَعْنِي إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا يُؤْذِنُ قَبْلَ الْفَجْرِ، وَالثَّانِي بَعْدَ الْفَجْرِ، فَلَا إِشْكَالَ فِي جَوَازِهِ.

لكن: هل يَجُوزُ أَنْ يَتَّخِذَ مُؤَذِّنَانِ فِي آنٍ وَاحِدٍ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ؟

نَقُولُ: إِذَا كَانَ هُنَاكَ مَصْلَحَةٌ أَوْ دَعَتْ الْحَاجَةُ إِلَى ذَلِكَ فَلَا بَأْسَ، مِثْلُ مُؤَذِّنِي الْحَرَمَيْنِ فِي السَّابِقِ كَانُوا خَمْسَةً أَوْ سِتَّةً، كُلُّ وَاحِدٍ فِي نَاحِيَةٍ، هَذَا قَبْلَ أَنْ تُوَجَدَ مُكَبَّرَاتُ الصَّوْتِ، فَاتَّخَذُوا مُؤَذِّنَيْنِ عِنْدَ الْحَاجَةِ فِي آنٍ وَاحِدٍ لَا بَأْسَ بِهِ.

الفائدة الثانية: أَنَّ اتِّخَاذَ الْمُؤَذِّنَيْنِ إِنَّمَا يُشْرَعُ فِيهَا إِذَا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُؤْذِنُ فِي وَقْتٍ غَيْرِ الَّذِي يُؤْذِنُ فِيهِ الْآخَرُ، وَهَذَا لَا يَتَصَوَّرُ إِلَّا فِي أَذَانِ الْفَجْرِ، وَالْأَذَانِ الَّذِي يَكُونُ فِي آخِرِ اللَّيْلِ؛ وَلِهَذَا لَا يُشْرَعُ مِثْلًا فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ أَنْ يُؤْذَنَ لَهَا مَرَّتَيْنِ، وَلَا فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ، وَلَا الْمَغْرِبِ، وَلَا الْعِشَاءِ، إِنَّمَا يُسَنُّ هَذَا فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ.

الفائدة الثالثة: أَنَّهُ يَنْبَغِي فِي رَمَضَانَ أَنْ يَتَّخِذَ مُؤَذِّنَانِ، أَحَدُهُمَا لِلإِعْلَامِ بِقُرْبِ الْفَجْرِ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَتَسَحَّرَ النَّاسُ، وَالثَّانِي لِلإِعْلَامِ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ.

الفائدة الرابعة: جَوَازُ أَكْلِ الصَّائِمِ حَتَّى يُؤْذَنَ الْأَذَانُ الَّذِي يَكُونُ بَعْدَ طُلُوعِ الصُّبْحِ؛ لِقَوْلِهِ: «فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤْذَنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ» وَكَانَ لَا يُؤْذَنُ إِلَّا إِذَا طَلَعَ الصُّبْحُ، وَيُقَالُ لَهُ: أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ.

الْفَائِدَةُ الْخَامِسَةُ: أَنَّهُ لَا يُؤَذَّنُ لِلْفَجْرِ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ فِي رَمَضَانَ وَغَيْرِ رَمَضَانَ، لَكِنَّا نَقُولُ فِي رَمَضَانَ؛ لِأَنَّ بَعْضَ الْمُتَنَطِّعِينَ يَقُولُ: إِنَّهُ فِي رَمَضَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُؤَذَّنَ لِلْفَجْرِ قُبَيْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَعَلَّلُوا ذَلِكَ الْقَوْلَ الْعَلِيلَ بِأَنَّهُ مِنْ أَجْلِ الْاِخْتِيَاطِ لِلصَّوْمِ، وَنَسِيَ هَؤُلَاءِ أَنَّ الْاِخْتِيَاطَ لِلصَّلَاةِ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَدَّنَ قُبَيْلَ الْفَجْرِ فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ سَوْفَ يُصَلِّي الْفَجْرَ، لَا سِيَّمَا النِّسَاءُ فِي بُيُوتِهِنَّ، وَالْمَرْضَى فِي الْبُيُوتِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَنَكُونُ اخْتِطْنَا فِيهِمَا لَيْسَ لَهُ اخْتِيَاطٌ، وَتَهَاوَنَّا فِيهِمَا يَجِبُ لَهُ الْاِخْتِيَاطُ، وَذَلِكَ أَنَّ الْأَصْلَ جَوَازُ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ، لَكِنْ لَيْسَ الْأَصْلُ أَنْ نُقَدِّمَ صَلَاةَ الْفَجْرِ عَلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَهَذَا مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي اسْتَوَى عَلَيْهَا الْجُهَالُ فِي بَعْضِ الْبُلْدَانِ، تَجِدُهُمْ يُؤَذِّنُونَ لِلْفَجْرِ فِي أَيَّامِ الصَّوْمِ قُبَيْلَ الْفَجْرِ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ الْعَلِيلَةِ، وَهُوَ حُكْمٌ عَلِيلٌ مَبْنِيٌّ عَلَى عِلَّةٍ عَلِيلَةٍ لَيْسَ لَهَا أَصْلٌ مِنَ الشَّرْعِ، وَإِذَا تَأَمَّلْتَ الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ وَجَدْتَهَا فِي غَايَةِ الْبَيَانِ فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، لَمْ يَقُلِ اللَّهُ: «كُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ» بَلْ قَالَ: ﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ﴾، فَلَوْ فَرَضَ أَنَّهُ طَلَعَ الْفَجْرُ فِي عِلْمِ اللَّهِ، وَلَكِنَّا لَمْ نُشَاهِدْهُ، فَلَنَا الْأَكْلُ وَالشُّرْبُ.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: أَنَّهُ يَجِبُ الْعَمَلُ بِقَوْلِ الْمُؤَذِّنِ؛ لِقَوْلِهِ: «كُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤَذَّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ»، فَيُعْمَلُ بِقَوْلِ الْمُؤَذِّنِ إِذَا كَانَ ثِقَةً. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَجُلٌ أَعْمَى فَايْنِ الثِّقَةُ بِقَوْلِهِ أَنَّهُ شَاهِدَ الْفَجْرِ؟

قُلْنَا: لِأَنَّ النَّاسَ يُحِبُّونَهُ بِذَلِكَ، يَقُولُونَ: أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ، يَعْنِي: طَلَعَ الْفَجْرُ، فَيَقُومُ وَيُؤَذِّنُ.

وَحَدَّثَنِي رَجُلٌ أَنَّهُ كَانَ فِي بَلَدِهِمْ مُؤَذِّنٌ أَعْمَى يَعْرِفُ طُلُوعَ الْفَجْرِ بِرَائِحَتِهِ،
 بدونِ أَنْ يُشَاهِدَهُ، فَإِذَا شَمَّ رَائِحَتَهُ قَامَ فَأَذَّنَ، فَإِذَا طَالَعَ النَّاسُ الْفَجْرَ وَجَدُوهُ قَدْ
 طَلَعَ، فَأَنَّ تَعْرِفُ أَنَّ لِلْفَجْرِ رَائِحَةً، فَقَدْ سَمِعْتُ أَوْ قَرَأْتُ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ الطَّبِيبَةِ أَنَّهُ
 يَنْدَفِعُ مَعَ طُلُوعِ الْفَجْرِ غَازَاتٌ أَوْ شَيْءٌ يُشَبِّهُ الْغَازَاتِ؛ وَلِهَذَا حَثُّوا عَلَى أَنْ تُفْتَحَ نَوَافِدُ
 الْمَنَازِلِ عِنْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ لِيَتَدْخَلَ هَذِهِ الْغَازَاتُ الَّتِي تُوجِبُ الْحَيَاةَ، فَاللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ
 قَدِيرٌ، لَكِنْ، سُبْحَانَ اللَّهِ! الَّذِي أَعْطَى هَذَا الرَّجُلَ الْأَعْمَى هَذِهِ الْقُوَّةَ، لَكِنَّهُ يُمَكِّنُ مَعَ
 الْمَهَارَسَةِ وَأَنَّهُ إِذَا قَرَّبَ طُلُوعَ الْفَجْرِ جَلَسَ يَنْتَظِرُهُ، فَيَعْرِفُ وَقْتَهُ بِالْعَادَةِ وَالْمَهَارَسَةِ.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ فِي عِبَادَاتِهِمْ؛ لِأَنَّ
 النَّاسَ لَوْ سَمِعُوا الْمُؤَذِّنَ الْأَوَّلَ رَبِّمَا يُمَسْكُونُ عَنِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ، فَبَيَّنَ لَهُمُ النَّبِيُّ
 عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّهُ لَا بَأْسَ أَنْ يَأْكُلُوا وَيَشْرَبُوا حَتَّى يُؤَذِّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: جَوَازُ أَذَانِ الْأَعْمَى؛ لِأَنَّ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ رَجُلٌ أَعْمَى، لَكِنْ لَا بُدَّ
 أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ وَسِيلَةٌ يَهْتَدِي بِهَا فِي دُخُولِ الْوَقْتِ.



٧٤- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا سَمِعْتُمُ
 الْمُؤَذِّنَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ»^(١).

الشرح

«إِذَا سَمِعْتُمُ»: جُمْلَةٌ شَرْطِيَّةٌ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ قَوْلُهُ: «فَقُولُوا» قُرِئَتْ بِالْفَاءِ؛

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب ما يقول إذا سمع المنادي، رقم (٦١١)، ومسلم: كتاب
 الصلاة، باب استحباب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه، رقم (٣٨٣).

لأنَّهَا طَلَبِيَّةٌ، فِيهَا أَمْرٌ، وَقَدْ قِيلَ فِيهَا يَجِبُ اقْتِرَائُهُ بِالْفَاءِ إِذَا وَقَعَ جَوَابًا لِلشَّرْطِ^(١):

اسْمِيَّةٌ طَلَبِيَّةٌ وَبِجَامِدٍ وَبِ(مَا) وَ(لَنْ) وَبِ(قَدْ) وَبِ(التَّنْفِيسِ)

فَهَذِهِ سَبْعُ جُمَلٍ إِذَا وَقَعَتْ جَوَابًا لِلشَّرْطِ وَجَبَ اقْتِرَائُهَا بِالْفَاءِ، وَضَابِطُهَا:
أَنْ لَا يَصِحَّ وَقُوعُ الْجَوَابِ شَرْطًا، قَالَ ابْنُ مَالِكٍ^(٢):

وَاقْرَأْ بِ(فَا) حَتَّى جَوَابًا لَوْ جُعِلَ شَرْطًا لِـ(إِنْ) أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ

أَيُّ: لَمْ يَصِحَّ أَنْ يَكُونَ شَرْطًا لِـ(إِنْ). إِذِنْ: الضَّابِطُ أَنْ لَا يَصِحَّ وَقُوعُ الْجَوَابِ شَرْطًا.

وَإِذَا أَرَدْتَ التَّفْصِيلَ فَقُلْ: سَبْعُ جُمَلٍ أُشِيرَ إِلَيْهَا فِي هَذَا الْبَيْتِ:

اسْمِيَّةٌ طَلَبِيَّةٌ وَبِجَامِدٍ وَبِ(مَا) وَ(لَنْ) وَبِ(قَدْ) وَبِ(التَّنْفِيسِ)

قَوْلُهُ: «إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَذِّنَ»: (أَل) هُنَا لِلْعَهْدِ الذَّهْنِيِّ، أَيُّ: الَّذِي يُؤَذِّنُ لِلصَّلَاةِ، لَا كُلُّ مُؤَذِّنٍ، ﴿ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَتَتْهَا أَلْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَرِثُونَ﴾ [يوسف: ٧٠]، فَإِذَا سَمِعْنَا مِثْلَ هَذَا الْمُؤَذِّنِ فَلَا نَقُولُ مِثْلَمَا يَقُولُ؛ لِأَنَّ (أَل) فِي الْمُؤَذِّنِ لِلْعَهْدِ لَا لِلْعُمُومِ، أَيُّ: الْمُؤَذِّنُ لِلصَّلَاةِ، فَقُولُوا مِثْلَمَا يَقُولُ.

وَقَوْلُهُ: «إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَذِّنَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ» الْخِطَابُ لِكُلِّ الْأُمَّةِ، وَظَاهِرُهُ الْإِطْلَاقُ. فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا سَمِعْنَا الْمُؤَذِّنَ أَنْ نَقُولَ مِثْلَ مَا يَقُولُ.

(١) البيت غير منسوب في تبين الحقائق للزيلعي (٢/ ٢٣٤)، وفتح القدير لابن الهمام (٤/ ١٢٢)، وانظر النحو الوافي (٤/ ٤٦٣).

(٢) ألفية ابن مالك (ص: ٥٨).

وقوله: «مِثْلَ مَا يَقُولُ» أي: في كُلِّ جُمْلَةٍ، إِذَا قَالَ: اللهُ أَكْبَرُ، قُلِ: اللهُ أَكْبَرُ، وَإِذَا قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، قُلِ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَإِذَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، قُلِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَمَّا إِذَا قَالَ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، فَلَوْ أَخَذْنَا بِظَاهِرِ الْحَدِيثِ، وَظَاهِرُهُ الْعُمُومُ: «قُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ» لَقُلْنَا مِثْلَهُ: «حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ»، هَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَنَا إِلَّا هَذَا الْحَدِيثُ، وَهَذَا هُوَ الْوَاجِبُ فِي اسْتِعْمَالِ الْأَدِلَّةِ فِي كِتَابِ اللهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَنْ نَأْخُذَ بِالْعُمُومِ حَتَّى يُوجَدَ دَلِيلٌ عَلَى التَّخْصِيسِ، «فَقُولُوا مِثْلًا يَقُولُ» ظَاهِرُهُ الْعُمُومُ، لَكِنْ يُسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ بِالَدَّلِيلِ السَّمْعِيِّ وَالنَّظَرِيِّ -أي: الْعَقْلِيِّ- أَنَّهُ إِذَا قَالَ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، نَقُولُ غَيْرَ هَذِهِ الْجُمْلَةِ، فَقَدْ أَرَشَدَنَا النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِلَى أَنْ نَقُولَ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ»^(١)، هَذَا دَلِيلٌ سَمْعِيٌّ أَثَرِيٌّ، وَالَدَّلِيلُ النَّظَرِيُّ: أَنَّ الْمُؤَذِّنَ يَقُولُ: «حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ» فَإِذَا قُلْنَا: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، مَعْنَاهُ: هُوَ يَقُولُ تَعَالَوْا وَنَحْنُ نَقُولُ: تَعَالَى، إِذْ نَلْتَقِي فِي نِصْفِ الطَّرِيقِ، فَلِذَلِكَ لَا يَصِحُّ إِذَا قَالَ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، أَنْ نَقُولَ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ؛ نَظَرًا مَعَ تَأْيِيدِ الْأَثَرِ لَهُ.

ثُمَّ إِنْ قَوْلَ الْمُؤَذِّنِ: «حَيَّ» بِمَعْنَى أَقْبَلْ، وَالْإِقْبَالُ إِلَى الْعِبَادَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِمَعُونَةِ اللهِ؛ وَلِهَذَا يُشْرَعُ لِلْمَدْعُوِّ أَنْ يَقُولَ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ»، وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ لَيْسَتْ كَلِمَةً اسْتِرْجَاعٍ كَمَا يَفْهَمُهُ بَعْضُ الْعَامَّةِ، وَلَكِنَّهَا كَلِمَةُ اسْتِعَانَةٍ، كَأَنَّ الْمَدْعُوَّ الَّذِي سَمِعَ النِّدَاءَ لَمَّا قِيلَ لَهُ: «حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ» يَعْنِي: أَقْبَلْ، كَأَنَّهُ قَالَ: االلَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى الصَّلَاةِ، وَذَلِكَ بِقَوْلِهِ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب استحباب القول مثل قول المؤذن، رقم (٣٨٥)، من حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وظاهر الحديث: «إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَذِّنَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ»، أَنَّكَ تَقُولُ مِثْلَ مَا يَقُولُ، سَوَاءٌ كُنْتَ مَشْغُولًا بِصَلَاةٍ أَوْ مَشْغُولًا بِقَضَاءِ حَاجَةٍ -أي: في الحَمَام- أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ، وَلَكِنَّ هَذَا غَيْرُ مُرَادٍ؛ لِأَنَّ الْمَشْغُولَ بِالصَّلَاةِ يَنْبَغِي أَلَّا يُجِيبَ الْمُؤَذِّنَ، وَأَنْ يَكُونَ مُقْبِلًا عَلَى صَلَاتِهِ؛ لِأَنَّ إِصْلَاحَ صَلَاتِهِ أَهَمُّ، وَكَذَلِكَ مَنْ كَانَ فِي الْحَمَامِ وَنَحْوِهِ مِنَ الْأَمَاكِنِ الْقَدِيرَةِ فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُجِيبَ الْمُؤَذِّنَ؛ لِأَنَّ ذِكْرَ اللَّهِ فِي الْحَمَامِ وَشَبِهِهِ لَا يَنْبَغِي.

من فوائد هذا الحديث:

الفائدة الأولى: استِحْبَابُ مُتَابَعَةِ الْمُؤَذِّنِ، وَأَنْ نَقُولَ مِثْلَ مَا يَقُولُ، وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّ مُتَابَعَةَ الْمُؤَذِّنِ وَاجِبَةٌ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَذِّنَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ» لِأَنَّ قَوْلَهُ: «قُولُوا» فِعْلُ أَمْرٍ، وَالْأَصْلُ فِي الْأَمْرِ الْوُجُوبُ؛ وَلَكِنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ مُتَابَعَةَ الْمُؤَذِّنِ لَيْسَتْ وَاجِبَةً بَلْ هِيَ سُنَّةٌ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِمَالِكِ ابْنِ الْحُوَيْرِثِ وَمَنْ مَعَهُ: «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ»^(١)، وَلَمْ يَقُلْ: وَلْيَقُلْ مِثْلَهُ الْآخَرُونَ، مَعَ أَنَّ الْمَقَامَ مَقَامُ بَيَانٍ وَدَلَالَةٍ، فَلَوْ كَانَتِ الْمُتَابَعَةُ وَاجِبَةً لَبَيَّنَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وأيضاً سَمِعَ الرَّسُولُ ﷺ رَجُلًا يُؤَذِّنُ فَقَالَ: «عَلَى الْفِطْرَةِ» وَلَمْ يُقُلْ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ تَابَعَهُ.

فَإِنْ قِيلَ: هَلْ تَقُولُ مِثْلَ مَا يَقُولُ مِنْ حِينَ أَنْ يَشْرَعَ، فَإِذَا قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، تَقُولُ مَعَهُ: اللَّهُ أَكْبَرُ، أَوْ تَقُولُ إِذَا انْتَهَى مِنَ التَّكْبِيرِ؟

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب من قال: ليؤذن في السفر مؤذن واحد، رقم (٦٢٨)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب من أحق بالإمامة، رقم (٦٧٤).

قُلْنَا: الثَّانِي، لِأَنِّي لَمْ أَسْمَعْ (اللَّهُ أَكْبَرُ) إِلَّا إِذَا انْتَهَى مِنْهَا، فَإِذَا سَمِعْتُهُ انْتَهَى مِنْهَا أَقُولُ: «اللَّهُ أَكْبَرُ».

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا لَمْ يَدْرِ مَاذَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ لِبُعْدِهِ، فَإِنَّهُ لَا يُؤْمَرُ بِالْمُتَابَعَةِ؛ لِقَوْلِهِ: «مِثْلَ مَا يَقُولُ» وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ هُنَاكَ مِثْلًا وَمُمَازِلًا، وَإِذَا لَمْ أَسْمَعْ الْمِثْلَ تَمَامًا فَلَا أُسْتَطِيعُ أَنْ أَقُولَ الْمُمَازِلَ، وَكَثِيرًا مَا يَحْتَطِطُ عَلَيْكَ الصَّوْتُ إِذَا كَانَ بَعِيدًا، لَا تَدْرِي مَا يَقُولُ، وَلَوْلَا أَنَّ جُلَّ الْأَذَانِ عِنْدَكَ مَعْلُومَةٌ لَمَا اسْتَطَعْتَ أَنْ تُتَابِعَهُ، إِذَنْ: لَا بُدَّ مِنْ سَمَاعٍ مُحَقِّقٍ.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أَنَّ ظَاهِرَ إِطْلَاقِهِ أَنْ نَقُولَ مِثْلَ مَا يَقُولُ فِي أَيِّ مَكَانٍ، وَفِي أَيِّ زَمَانٍ، وَفِي أَيِّ حَالٍ. وَجْهُ الدَّلَالَةِ: الْإِطْلَاقُ، أَيُّ: عَدَمُ التَّقْيِيدِ فِي قَوْلِهِ: «إِذَا سَمِعْتُمْ».

فَإِنْ قِيلَ: هَلْ يُسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ، كَالرَّجُلِ يُصَلِّي وَيَسْمَعُ الْمُؤَذِّنَ هَلْ يُتَابِعُهُ؟

قُلْنَا: إِذَا نَظَرْنَا إِلَى الْإِطْلَاقِ فَيُتَابِعُهُ؛ وَقَدْ أَخَذَ بِهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَقَالَ: «إِنَّ الْمُصَلِّيَّ يُتَابِعُ الْمُؤَذِّنَ»^(١)، وَدَلِيلُهُ: الْأَوَّلُ: الْإِطْلَاقُ، وَالثَّانِي: أَنَّ الْأَذَانَ ذِكْرٌ لَا يُنَافِي الصَّلَاةَ، فَلَيْسَ مِنْ كَلَامِ الْأَدَمِيِّينَ، وَالثَّلَاثُ: أَنَّهُ ذِكْرٌ وَجَدَ سَبَبُهُ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ، فَكَانَ مَشْرُوعًا كَمَا لَوْ كَانَ خَارِجَ الصَّلَاةِ؛ فَقَدْ وَرَدَ أَنَّ الْعَاطِسَ إِذَا عَطَسَ يَحْمَدُ اللَّهَ^(٢)، وَمِثْلُهُ تَرْدِيدُ الْأَذَانِ، فَهُوَ ذِكْرٌ وَجَدَ سَبَبُهُ فِي الصَّلَاةِ، فَكَانَ مَشْرُوعًا كَمَا لَوْ كَانَ خَارِجَ الصَّلَاةِ، فَهَذَا الْقَوْلُ قَوِيٌّ جِدًّا، وَلَكِنْ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ عَلَى

(١) الاختيارات العلمية (٥/٣٢٣).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب إذا عطس كيف يشمت، رقم (٦٢٤٤)، من حديث أبي

خِلَافِ ذَلِكَ، وَقَالُوا: إِنَّ الْمُصَلِّيَّ لَا يُتَابِعُ الْمُؤَذِّنَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ فِي الصَّلَاةِ لَشُغْلًا»^(١).

وهو إِذَا تَابَعَ الْمُؤَذِّنَ سَوَفَ يَنْشَغِلُ عَنِ الصَّلَاةِ، أَمَّا حَمْدُ الْعَاطِسِ فَهِيَ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ، لَا تَوْجِبُ أَنْ يَنْشَغِلَ عَنْ صَلَاتِهِ بِهَا، فَافْتَرَقَا، وَعَلَى هَذَا فَيُقَالُ: يُسْتَثْنَى مِنْ ذَلِكَ الْمُصَلِّيُّ فَلَا يُتَابِعُ الْمُؤَذِّنَ.

وَأَمَّا قَارِئُ الْقُرْآنِ فَيُتَابِعُ الْمُؤَذِّنَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا سَكَتَ لِمُتَابِعَتِهِ فَسَيَعَوِّضُ عَنْ هَذَا السُّكُوتِ بِقِرَاءَةٍ فِي وَقْتٍ آخَرَ، لَكِنْ لَوْ لَمْ يُتَابِعْهُ حُرِّمَ أَجْرُ الْمُتَابِعَةِ، وَهَذِهِ نَأْخُذُ مِنْهَا قَاعِدَةً مُفِيدَةً، وَهِيَ: الذِّكْرُ الْمَوْجُودُ سَبَبُهُ مُقَدَّمٌ عَلَى الذِّكْرِ الْمَطْلُوقِ.

فَإِنْ قِيلَ: أَيُّهُمَا أَفْضَلُ إِجَابَةُ الْمُؤَذِّنِ أَوْ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ؟

قُلْنَا: لَا شَكَّ أَنَّ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ أَفْضَلُ، وَلَكِنَّ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ لَا تَفُوتُ إِذَا أَخْرَجَتْهَا، وَمُتَابَعَةُ الْمُؤَذِّنِ تَفُوتُ، وَعَلَى هَذَا فَيُجِيبُ الْمُؤَذِّنَ، ثُمَّ يَقْرَأُ.

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ فِي مَكَانٍ قَدِيرٍ مِثْلَ أَنْ يَكُونَ جَالِسًا عَلَى قَضَاءٍ حَاجَتِهِ فَهَلْ يُتَابِعُ الْمُؤَذِّنَ؟

قُلْنَا: ظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّ يُتَابِعُهُ؛ لِأَنَّهُ سَمِعَ الْمُؤَذِّنَ، لَكِنَّ الْعُلَمَاءَ اسْتَشْنَوْا هَذِهِ الْحَالِ أَيْضًا، وَقَالُوا: إِنَّ هَذَا ذِكْرٌ يَنْبَغِي أَنْ يُعْظَمَ عَنْ أَنْ يُقَالَ فِي هَذَا الْمَكَانِ الْقَدِيرِ، وَعَلَى هَذَا فَلَا يُتَابِعُهُ، لَكِنْ يَقْضِي إِذَا فَارَقَ الْمَحَلَّ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب العمل في الصلاة، باب لا يرد السلام في الصلاة، رقم (١٢١٦)، ومسلم: كتاب المساجد، باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحة، رقم (٥٣٨)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَأَمَّا لَوْ سَمِعَ الْمُؤَذِّنَ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ فَيُتَابِعُهُ؛ لِأَنَّ مُتَابَعَةَ الْمُؤَذِّنِ لَا تُلْهِيه عَنْ وَضُوئِهِ؛ إِذْ إِنَّ الْمُتَابَعَةَ بِاللِّسَانِ، وَالْوُضُوءَ بِالْأَرْكَانِ.

وَكَذَلِكَ يُتَابِعُ الْمُؤَذِّنَ إِذَا سَمِعَهُ وَعَلَيْهِ جَنَابَةٌ؛ لِإِطْلَاقِ الْحَدِيثِ، وَلِأَنَّ الذِّكْرَ لَا يَمْتَنِعُ عَلَى الْجَنْبِ بِخِلَافِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ.

وظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ يَقُولُ مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ وَلَوْ تَكَرَّرَ، فَلَوْ سَمِعْتَ مُؤَذِّنًا فِي حَيْكَ فَأَجَبْتَهُ، ثُمَّ سَمِعْتَ مُؤَذِّنًا آخَرَ فِي حَيٍّ آخَرَ فَأَجَبْ مَرَّةً ثَانِيَةً، قَالَ الْعُلَمَاءُ: تُجِيبُ مَرَّةً ثَانِيَةً؛ حَتَّى تُصَلِّيَ هَذِهِ الصَّلَاةَ الَّتِي دُعِيتَ لَهَا، فَإِذَا صَلَّيْتَ فَإِنَّكَ لَا تُجِيبُ؛ وَعَلَّلُوا ذَلِكَ بِأَنَّهُ غَيْرُ مَدْعُوٍّ بِهَذَا الْأَذَانِ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ قَدْ انْتَهَتْ، وَأَدَّى الْوَاجِبَ.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: بَيَانُ لِحِكْمَةِ عَظِيمَةٍ، وَهِيَ أَنَّ مَنْ لَمْ يُسْرِعْ لَهُ أَنْ يُبَاشِرَ الْعِبَادَةَ فَإِنَّهُ يُسْرِعُ لَهُ أَنْ يُشَارِكَ فِي هَذِهِ الْعِبَادَةِ. وَلَهُ نَظَائِرُ فِي الشَّرْعِ، مِنْ ذَلِكَ: مَشْرُوعِيَّةُ الْأُضْحِيَّةِ لَغَيْرِ الْحُجَّاجِ كَمَا شُرِعَ الْهَدْيُ لِلْحَاجِّ، وَكَذَلِكَ اجْتِنَابُ التَّرَفُّهِ بِأَخْذِ الشَّعْرِ وَالْأَظْفَارِ وَمَا أَشَبَّهَهَا.

الْفَائِدَةُ الْخَامِسَةُ: أَنَّ الْمُتَابَعَةَ فِي الْأَذَانِ فَقَطْ لَا فِي الْإِقَامَةِ لِقَوْلِهِ: «إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَذِّنَ»، وَالْإِقَامَةُ لَا يُطْلَقُ عَلَيْهَا أَذَانٌ إِلَّا تَبَعًا، وَلِأَنَّ الْمُتَابَعَةَ يُسَنُّ بَعْدَهَا دُعَاءٌ طَوِيلٌ، وَظَاهِرُ فِعْلِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّهُ إِذَا فَرَّغَتْ الْإِقَامَةُ كَبَّرَ لِلصَّلَاةِ بَعْدَ أَنْ يَأْمُرَ بِاسْتِوَاءِ الصُّفُوفِ وَمَا دَعَتْ الْحَاجَّةُ إِلَيْهِ، وَلَكِنْ قَدْ وَرَدَ فِي السُّنَنِ أَنَّهُ يُتَابِعُ الْمُقِيمَ ^(١)، إِلَّا أَنَّ الْحَدِيثَ مُنْقَطِعٌ وَفِيهِ رَاوٍ مُتَكَلِّمٌ فِيهِ، وَعَلَى هَذَا فَلَا يَثْبُتُ بِهِ الْحُكْمُ.

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الصلاة، باب ما يقول إذا سمع الإقامة، رقم (٥٢٨)، من حديث أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَوْ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ.

الفائدة السادسة: أَنَّ الْمُؤَذِّنَ إِذَا قَالَ فِي أَذَانِ الْفَجْرِ: «الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ» تَقُولُ: «الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ» لِعُمُومِ قَوْلِهِ: «قُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ»، وَاسْتُشْنِيَتْ الْحَيَعَلَتَيْنِ لَوُرُودِ النَّصِّ بِهِمَا.

وَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّهُ إِذَا قَالَ: «الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ» فَقُلْ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ»؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ» خَبَرٌ فِيهِ التَّرْغِيبُ فِي الصَّلَاةِ، فَهُوَ كَقَوْلِهِ: «حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ» فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَقُلْ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ».

وَقَالَ آخَرُونَ: إِذَا قَالَ: «الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ» فَقَدْ قَالَ حَقًّا، فَإِنَّ الصَّلَاةَ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ، فَقُلْ: «صَدَقْتَ وَبَرَزْتَ»، أَيْ: صَدَقْتَ فِي قَوْلِكَ، وَبَرَزْتَ فِي الدَّعْوَةِ إِلَى الصَّلَاةِ. لَكِنَّ هَذِهِ الْأَقْوَالُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى عِلَلٍ يُقَابِلُهَا النَّصُّ، وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ: «قُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ».

فَإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَ الْمُؤَذِّنُ صَادِقًا فَتَقُولُ لَهُ صَدَقْتَ؟

قُلْنَا: بَلَى هُوَ صَادِقٌ، لَكِنْ أَلَيْسَ إِذَا قَالَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ» فَهُوَ صَادِقٌ، وَمَعَ ذَلِكَ نَقُولُ: «اللَّهُ أَكْبَرُ» وَلَا نَقُولُ: «صَدَقْتَ وَبَرَزْتَ»؟!!

إِذَنْ: فَالصَّوَابُ فِي هَذَا أَنْ يُقَالَ فِي مُتَابَعَةِ الْمُؤَذِّنِ فِي التَّثْوِيحِ، وَهُوَ (الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ) أَنْ تَقُولَ مِثْلَ مَا يَقُولُ.





بَابُ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ



قَوْلُهُ: «بَابُ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ»: يَعْنِي: بَيَانَ حُكْمِهِ، وَالْقِبْلَةُ مَا يَتَّجِهُ إِلَيْهِ الْإِنْسَانُ، فَكُلُّ مَا يَتَّجِهُ إِلَيْهِ فَهُوَ قِبْلَةٌ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ فِي مُقَابِلِ وَجْهِكَ، وَالْمُرَادُ بِهَا هُنَا الْكَعْبَةُ، وَاسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ شَرْطٌ مِنْ شُرُوطِ صِحَّةِ الصَّلَاةِ، الْفَرِيضَةِ وَالنَّافِلَةِ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤]، فَمَنْ تَعَمَّدَ أَنْ يُصَلِّيَ إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ فَصَلَاتُهُ بَاطِلَةٌ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(١).

وَقَدْ كَانَتِ الْكَعْبَةُ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ، وَإِلَيْهَا يَسْتَقْبِلُ الْمُصَلُّونَ فِي كُلِّ مَلَّةٍ، هَكَذَا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الرَّدِّ عَلَى الْمُنْطَقِيِّينَ^(٢): أَنَّ الْكَعْبَةَ كَانَتْ قِبْلَةً كُلِّ الْأَنْبِيَاءِ، لَكِنْ حَصَلَ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى تَحْرِيفٌ فِي كُتُبِهِمْ، وَانْجِرَافٌ فِي عَمَلِهِمْ، فَصَارُوا يَتَوَجَّهُونَ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ، وَقَدْ فَرَضَ اللَّهُ اسْتِقْبَالَ الْكَعْبَةِ بَعْدَ أَنْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ صَلَّى فِي الْمَدِينَةِ نَحْوَ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا، مُتَّجِهًا إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ، ثُمَّ أُمِرَ بِالتَّوَجُّهِ إِلَى الْكَعْبَةِ، وَكَانَ ﷺ يَوَدُّ ذَلِكَ، أَيَّ يَوَدُّ أَنْ يُؤْمَرَ بِالتَّوَجُّهِ إِلَى الْكَعْبَةِ، حَتَّى كَانَ يُقَلِّبُ وَجْهَهُ فِي السَّمَاءِ يَتَنَظَّرُ نَزُولَ الْوَحْيِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿قَدْ رَأَى تَقَلُّبَ

(١) أخرجه البخاري تعليقا: كتاب البيوع، باب النجش، (٣/ ٦٩)، ووصله مسلم، كتاب الأقضية:

باب نقض الأحكام الباطلة، رقم (١٧١٨)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) الرد على المنطقيين (ص: ٢٨٩)، وانظر: الإيوان لابن تيمية (ص: ٢١٩).

وَجِهَكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴿[البقرة: ١٤٤]﴾، فَأَمَرَ بِالتَّوَجُّهِ إِلَى الْكَعْبَةِ، ثُمَّ إِنَّ الْكَعْبَةَ أَحَقُّ الْأَمَاكِينِ بِالْاِسْتِقْبَالِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: يَرِدُ عَلَى كَلَامِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ مِنْ كَوْنِ الْكَعْبَةِ قِبْلَةً كُلِّ الْأَنْبِيَاءِ، ثُمَّ حَصَلَ التَّخْرِيفُ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، فَصَارُوا يَتَوَجَّهُونَ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ، يَرِدُ عَلَى هَذَا كَيْفَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُقَرِّبُ نَبِيَّهٗ عَلَى اسْتِقْبَالِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ هَذِهِ الْمُدَّةُ؟

فَالْجَوَابُ: هَذَا هُوَ أَشْكَلُ مَا يَكُونُ مِنَ الْوَارِدِ عَلَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ، لَكِنَّ الرَّسُولَ ﷺ حِينَ قَدِمَ الْمَدِينَةَ كَانَ يُحِبُّ مُوَافَقَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ فِيمَا هُمْ عَلَيْهِ؛ سِيَاسَةً، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ أَمَرَ بِمُخَالَفَتِهِمْ؛ وَلِهَذَا كَانَ يُصَلِّي إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ، وَهُوَ يُحِبُّ أَنْ يُصَلِّيَ إِلَى الْكَعْبَةِ، وَكَأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا﴾ [البقرة: ١٤٤] أَنَّهُ لَمْ يَرْضَ بِهَذِهِ الْقِبْلَةِ، لَكِنْ نَظَرًا لِمَا تَقْتَضِيهِ الْحَالُ مِنْ مُصَانَعَةِ هَؤُلَاءِ وَتَأْلِيفِهِمْ صَارَ يَتَّجِهُ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ، فَصَلَّى إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا، ثُمَّ أَمَرَ أَنْ يُسْتَقْبَلَ الْكَعْبَةُ.

وَلَكِنْ مَا الَّذِي يُسْتَقْبَلُ؟

قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: إِذَا كَانَ يُمَكِّنُكَ مُشَاهَدَةُ الْكَعْبَةِ فَالْوَاجِبُ اسْتِقْبَالُ عَيْنِهَا، وَإِذَا كَانَ لَا يُمَكِّنُكَ فَالْوَاجِبُ اسْتِقْبَالُ جِهَتِهَا، بَأَنْ حَالَ بَيْنَكَ وَبَيْنَهَا بِنَاءٌ، أَوْ حَالَ بَيْنَكَ وَبَيْنَهَا جِبَالٌ.

فَمَثَلًا: إِذَا كُنَّا هُنَا فِي هَذِهِ الْمَصَابِيحِ -الدَّوْرُ الثَّانِي فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ- أَوْ كُنَّا فِي الْأَسْفَلِ، فَإِنَّا نَسْتَقْبِلُ الْعَيْنَ؛ لِأَنَّا يُمَكِّنُنَا رُؤْيَا الْكَعْبَةِ. وَنَحْنُ نُشَاهِدُ -مَعَ الْأَسْفِ- أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْمُصَلِّينَ هُنَا فِي الْأَسْفَلِ لَا يَتَّجِهُونَ إِلَى عَيْنِ الْكَعْبَةِ، وَهَذَا خَطَرٌ عَظِيمٌ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنْ تَبْطُلَ صَلَاتُهُمْ، نَحْدُ الصَّفِّ مُتَدًّا عَلَى وَجْهِ طَوِيلٍ، وَمَنْ الْمَعْلُومُ أَنَّهُ إِذَا

كَانَ الصَّفُّ عَلَى خَطِّ مُسْتَقِيمٍ مَعَ قُرْبِ الكَعْبَةِ أَنَّ بَعْضَ جَوَانِبِهِ سَوْفَ لَا يَتَّجِهُونَ إِلَى الكَعْبَةِ، وَهَذَا خَطَرٌ يَجِبُ التَّنَبُّهُ لَهُ.

أَمَّا مَنْ لَا يُمَكِّنُهُ مُشَاهَدَةُ الكَعْبَةِ فَإِنَّ الْوَاجِبَ اسْتِقْبَالَ الْجِهَةِ، وَالْجِهَاتُ أَرْبَعٌ: شِمَالٌ وَجَنُوبٌ وَشَرْقٌ وَغَرْبٌ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ: «مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ»^(١)؛ لِأَنَّ الْمَدِينَةَ تَقَعُ شِمَالًا عَنْ مَكَّةَ، فَإِذَا وَقَعَ الشِّمَالُ عَنْ مَكَّةَ فَإِنَّ جِهَةَ مَكَّةَ تَكُونُ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، وَعَلَى هَذَا فَلَوْ انْحَرَفَتْ وَلَكِنَّكَ لَمْ تَخْرُجَ عَنْ مُسَامَتَةِ الْجِهَةِ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَضُرُّ؛ لِأَنَّ الْجِهَةَ وَاسِعَةٌ، وَكُلَّمَا بَعُدْتَ عَنِ الكَعْبَةِ اتَّسَعَتِ الْجِهَةُ، وَكُلَّمَا قَرُبْتَ ضَاقَتْ الْجِهَةُ.

وَإِذَا كَانَ الْبَلَدُ يَقَعُ جَنُوبًا عَنْ مَكَّةَ كَالْيَمَنِ قُلْنَا لَهُمْ: مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ.

إِذَنْ: الَّذِي يَقَعُ شِمَالًا عَنْ مَكَّةَ أَوْ جَنُوبًا عَنْهَا كُلُّهُمْ يَقُولُ: مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ.

وَإِذَا كَانَ الْبَلَدُ يَقَعُ شَرْقًا عَنْ مَكَّةَ قُلْنَا: مَا بَيْنَ الشِّمَالِ وَالْجَنُوبِ قِبْلَةٌ، وَإِذَا كَانَ يَقَعُ غَرْبًا قُلْنَا: مَا بَيْنَ الشِّمَالِ وَالْجَنُوبِ قِبْلَةٌ.

وَهَذَا مِنْ تَيْسِيرِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ إِصَابَةَ عَيْنِ الكَعْبَةِ مَعَ الْبُعْدِ مُتَعَذِّرٌ أَوْ مُتَعَسِّرٌ، وَإِذَا كَانَ مُتَعَذِّرًا أَوْ مُتَعَسِّرًا فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ يَسِّرُ لِعِبَادِهِ، وَجَعَلَ الْوَاجِبَ اسْتِقْبَالَ الْجِهَةِ.

وَاسْتَشْنَى بَعْضُ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ مَسْجِدَ الرَّسُولِ ﷺ وَقَالَ: إِنَّ قِبْلَتَهُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى

(١) أخرجه الترمذي: كتاب الصلاة، باب ما جاء أن ما بين المشرق والمغرب قبله، رقم (٣٤٢)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب القبلة، رقم (١٠١١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

إصابة العين؛ وذلك لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان يُصَلِّي فيه.

ولكن في هذا نظر؛ لأننا لو قلنا: كُلُّ مَسْجِدٍ صَلَّى فِيهِ الرَّسُولُ ﷺ، أو كُلُّ مَكَانٍ صَلَّى فِيهِ الرَّسُولُ ﷺ فَهُوَ اسْتِقبالُ عَيْنٍ، لَقُلْنَا: إِنَّ مَسْجِدَ قُبَاءٍ أَيْضًا قِبْلَتُهُ إِلَى عَيْنِ الْكَعْبَةِ، وَلَقُلْنَا: إِنَّ بَيْتَ عَتَبَانَ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الَّذِي صَلَّى فِيهِ الرَّسُولُ ﷺ^(١) تَكُونُ قِبْلَتُهُ إِلَى عَيْنِ الْكَعْبَةِ، وَكَذَلِكَ نَقُولُ فِي بَيْتِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَلَكِنَّ الصَّوَابَ أَنَّ مَسْجِدَ الرَّسُولِ ﷺ وَغَيْرَهُ مِنْ مَسَاجِدِ الْمَدِينَةِ - سِوَاهُ صَلَّى فِيهَا الرَّسُولُ ﷺ - أَوْ لَمْ يُصَلِّ - كُلُّهَا قِبْلَتُهَا جِهَةَ الْكَعْبَةِ لَا عَيْنَ الْكَعْبَةِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ يَسْتَدِلُّ الْإِنْسَانُ عَلَى الْقِبْلَةِ؟

نَقُولُ: إِذَا كَانَ فِي الْبَلَدِ يَسْتَدِلُّ عَلَيْهَا بِالْمَسَاجِدِ؛ فَإِنَّ مَسَاجِدَ الْمُسْلِمِينَ كُلَّهَا مُتَّجِهَةٌ إِلَى الْقِبْلَةِ، وَإِذَا كَانَ فِي السَّفَرِ فَيَسْتَدِلُّ بِالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ؛ لِأَنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ يَشْرُقَانِ مِنَ الْمَشْرِقِ، وَيَغْرُبَانِ مِنَ الْمَغْرِبِ، فَإِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ شِمَالًا عَنْ مَكَّةَ فَإِنَّهُ إِذَا أَرَادَ اسْتِقبالَ الْقِبْلَةِ يَجْعَلُ مَشْرِقَ الشَّمْسِ عَلَى يَسَارِهِ، وَإِذَا كَانَ جَنُوبًا يَجْعَلُ مَشْرِقَ الشَّمْسِ عَنْ يَمِينِهِ، وَإِذَا كَانَ غَرْبًا يَجْعَلُ مَشْرِقَ الشَّمْسِ أَمَامَهُ، وَإِذَا كَانَ شَرْقًا يَجْعَلُهُ خَلْفَهُ.

وَيُسْتَدَلُّ عَلَى الْقِبْلَةِ فِي اللَّيْلِ بِالنُّجُومِ، فَيُسْتَدَلُّ عَلَيْهَا بِالْقُطْبِ، وَهُوَ نَجْمٌ خَفِيٌّ لَا يَرَاهُ إِلَّا حَدِيدُ الْبَصْرِ فِي لَيْلَةٍ لَيْسَ فِيهَا قَمَرٌ، وَلَكِنَّ هُنَاكَ نَجْمًا بَيْنًا بِجَانِبِ الْقُطْبِ وَهُوَ نَجْمُ الْجَدِيِّ؛ فَإِنَّهُ نَجْمٌ وَاضِحٌ، وَمَدَارُهُ قَرِيبٌ مِنْ مَدَارِ الْقُطْبِ، هَذَا يُمَكِّنُ أَنْ

(١) لما أخرجه البخاري: كتاب الاعتصام، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، رقم (٧٢٨٨)، ومسلم:

كتاب الحج، باب فرض الحج مرة في العمر، رقم (١٣٣٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى الْقِبْلَةِ، فَتَعْرِفُ هَذَا النَّجْمَ - وهو الجُذْيُ - أَيْنَ يَقَعُ مِنْكَ إِذَا كُنْتَ مُتَّجِهَاً إِلَى الْقِبْلَةِ، وَقَسْ عَلَيْهِ، فَإِذَا كُنْتَ شَرْقِيَّ مَكَّةَ فَإِنَّ الْجُذْيَ يَكُونُ خَلْفَ أُذُنِكَ الْيُمْنَى، فَتَجْعَلُهُ خَلْفَ أُذُنِكَ الْيُمْنَى، وَإِذَا كُنْتَ شِمَالًا فَإِنَّ الْجُذْيَ يَكُونُ خَلْفَكَ، وَهَكَذَا تَفْعَلُ فِي أَيِّ جِهَةٍ.

إِذَنْ: يُسْتَدَلُّ عَلَى الْقِبْلَةِ إِذَا كَانَ فِي السَّفَرِ فِي النَّهَارِ بِالشَّمْسِ، وَفِي اللَّيْلِ بِالنُّجُومِ، وَكَذَلِكَ الْقَمَرُ إِذَا ظَهَرَ.

أَمَّا إِذَا عُمِّيتْ عَلَيْهِ الْقِبْلَةُ وَأَدَّاهُ اجْتِهَادُهُ إِلَى جِهَةٍ مَا فَهَذِهِ قِبْلَتُهُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا الْحِكْمَةُ مِنْ إِجَابِ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ عَلَى الْمُصَلِّي؟

نَقُولُ: الْحِكْمَةُ مِنْ ذَلِكَ: أَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْمُصَلِّي مُقْبِلًا إِلَى رَبِّهِ بِقَلْبِهِ، مُتَوَجِّهًا بِهِ إِلَيْهِ، كَانَ مِنَ الْمُنَاسِبِ أَنْ يَتَوَجَّهَ إِلَى بَيْتِهِ فِي الْأَرْضِ بِيَدَيْهِ حَتَّى يَتَّفِقَ الظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ، الْبَاطِنُ يَتَّجِهُ إِلَى اللَّهِ عَزَّجَلَّ فَيَشْعُرُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَامَهُ، يُنَاجِيهِ وَيُسَبِّحُ عَلَيْهِ وَيَدْعُوهُ، وَكَذَلِكَ الْبَدَنُ يَتَّجِهُ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْأَرْضِ.

وَيُسْتَشْنَى مِنْ كَوْنِ الْقِبْلَةِ شَرْطًا لَصِحَّةِ الصَّلَاةِ أَمْوَرٌ:

الْأَوَّلُ: الْعَاجِزُ عَنِ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ لَا يَلْزِمُهُ اسْتِقْبَالُهَا؛ لِأَنَّ لَدَيْنَا آيَةً عَظِيمَةً،

قَاعِدَةٌ مِنْ قَوَاعِدِ الْإِسْلَامِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وَدَلِيلُ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»^(١)، فَإِذَا قُدِّرَ أَنَّ شَخْصًا كَانَ مَصْلُوبًا

(١) أخرجه البخاري: كتاب الاعتصام، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، رقم (٧٢٨٨)، ومسلم:

كتاب الحج، باب فرض الحج مرة في العمر، رقم (١٣٣٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ فَلْيُصَلِّ وَلَوْ إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ، وَلَوْ قَدَّرَ أَنْ مَرِيضًا وَجْهَهُ إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ
وَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَتَّجِهَ إِلَى الْقِبْلَةِ، وَلَيْسَ عِنْدَهُ مَنْ يُوجِّهُهُ إِلَى الْقِبْلَةِ، فَلْيُصَلِّ حَيْثُ
كَانَ وَجْهَهُ، وَالدَّلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

الثاني: الخائف، يَسْقُطُ عَنْهُ اسْتِقبالُ الْقِبْلَةِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ خِفْتُمْ
فِرْجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ [البقرة: ٢٣٩]، فَإِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ فِي شِدَّةِ الْخَوْفِ وَهُوَ هَارِبٌ مِنْ
عَدُوِّهِ مَثَلًا وَاتِّجَاهُ سَيْرِهِ فِي حَالِ فِرَارِهِ مُعَاكِسٌ لِلْقِبْلَةِ، كَأَنْ يَكُونَ عَدُوُّهُ لِحَقِّهِ مِنْ
جِهَةِ الْقِبْلَةِ فَيَكُونُ مَفْرُءُ عَكْسِ الْقِبْلَةِ، إِمَّا مِنَ الْيَمِينِ أَوِ الشَّامِلِ أَوِ الْأَمَامِ، ففِي هَذِهِ
الْحَالِ نَقُولُ: إِنَّ اسْتِقبالَ الْقِبْلَةِ سَاقِطٌ عَنْ هَذَا الْخَائِفِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿حَفِظُوا عَلَى
الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَنِينَ﴾ (٣٨) فَإِنْ خِفْتُمْ فِرْجَالًا أَوْ رُكْبَانًا
[البقرة: ٢٣٨-٢٣٩]، فَالرَّاجِلُ قَدْ لَا يَتَسَنَّى لَهُ اسْتِقبالُ الْقِبْلَةِ؛ لِأَنَّهُ خَائِفٌ، وَيُمْكِنُ أَنْ
نُدْخِلَ هَذَا فِي النُّصُوصِ الدَّالَّةِ عَلَى سُقُوطِ الاسْتِقبالِ فِي حَالِ الْعَجْزِ؛ لِأَنَّ الْخَائِفَ
عَاجِزٌ عَنِ اسْتِقبالِ الْقِبْلَةِ؛ إِذْ لَوْ وَقَفَ لاسْتِقبالِ الْقِبْلَةِ لَأَدْرَكَهُ عَدُوُّهُ الَّذِي كَانَ فَارًّا
مِنْهُ.

الثالث: النَّافِلَةُ فِي السَّفَرِ، فَإِنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِيهَا اسْتِقبالُ الْقِبْلَةِ، بَلْ يُصَلِّي الْإِنْسَانُ
إِلَى جِهَةِ سَيْرِهِ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ فِعْلُ النَّبِيِّ ﷺ فَإِنَّهُ كَانَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُمَا تَوَجَّهَتْ
بِهِ وَيُؤْتِرُ عَلَيْهَا، وَلَكِنَّهُ لَا يُصَلِّي عَلَيْهَا الْفَرِيضَةَ، وَهَذَا مَا سَيَذْكُرُ الْمُؤَلِّفُ مِنْ حَدِيثِ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا:



٧٥- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُسَبِّحُ عَلَى ظَهْرِ رَاحِلَتِهِ حَيْثُ كَانَ وَجْهُهُ، يُومِئُ بِرَأْسِهِ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُهُ»^(١). وَفِي رِوَايَةٍ: «كَانَ يُوتِرُ عَلَى بَعِيرِهِ»^(٢).

وَمُسْلِمٌ: «غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي عَلَيْهَا الْمَكْتُوبَةَ»^(٣).
وَلِلْبُخَارِيِّ: «إِلَّا الْفَرَائِضَ»^(٤).

الشرح

قَوْلُهُ: «كَانَ يُسَبِّحُ» يَعْنِي: يُصَلِّي نَفْلًا، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ ذَلِكَ: أَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَلَّى ذَاتَ يَوْمٍ صَلَاةَ الظُّهْرِ فِي السَّفَرِ، ثُمَّ ذَهَبَ إِلَى رَحْلِهِ فَرَأَى أَنَسًا يُصَلُّونَ بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَقَالَ: «مَا بَالُ هَؤُلَاءِ؟» قَالُوا: يُسَبِّحُونَ، يَعْنِي: يُصَلُّونَ نَفْلًا، فَقَالَ: «لَوْ كُنْتُ مُسَبِّحًا لَأَتَمَمْتُ» فَقَوْلُهُ هُنَا: «يُسَبِّحُ عَلَى ظَهْرِ رَاحِلَتِهِ» يَعْنِي: يُصَلِّي نَافِلَةً.

قَوْلُهُ: «عَلَى ظَهْرِ رَاحِلَتِهِ» الرَّاحِلَةُ تُطْلَقُ عَلَى كُلِّ مَا يُوَضَّعُ عَلَيْهِ الرَّحْلُ مِنْ بَعِيرٍ وَبَغْلٍ وَحِمَارٍ وَسَيَّارَةٍ وَفُلٍّ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، «حَيْثُ كَانَ وَجْهُهُ» حَيْثُ هَذِهِ ظَرْفُ مَكَانٍ

(١) أخرجه البخاري: كتاب تقصير الصلاة، باب من تطوع في السفر في غير دبر الصلوات وقبلها، رقم (١١٠٥)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب جواز صلاة النافلة على الدابة في السفر حيث توجهت، رقم (٣٧/٧٠٠).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الوتر، باب الوتر على الدابة، رقم (٩٩٩)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب جواز صلاة النافلة على الدابة في السفر، رقم (٣٦/٧٠٠).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب تقصير الصلاة، باب ينزل للمكتوبة، رقم (١٠٩٨)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب جواز صلاة النافلة على الدابة في السفر، رقم (٣٩/٧٠٠).

(٤) أخرجه البخاري: كتاب الوتر، باب الوتر في السفر، رقم (١٠٠٠).

مَبْنِيَّةٌ عَلَى الصَّمِّ فِي حَلٍّ نَصَبٍ، وَفِيهَا لُغَاتٌ، وَيَسْتَعْمِلُهَا كَثِيرٌ مِنَ الْكُتَّابِ الْيَوْمَ فِي مَقَامِ التَّعْلِيلِ، يَقُولُ: فَلَانٌ لَمْ يَأْتِ إِلَيَّ حَيْثُ كَانَ مَرِيضًا، فَيَسْتَعْمِلُونَهَا اسْتِعْمَالَ التَّعْلِيلِ، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ لَهُ وَجْهٌ مِنْ حَيْثُ اللُّغَةُ، لَكِنَّهُ لَمْ يَرِدْ اسْتِعْمَالُهُ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، إِنَّمَا وَرَدَ اسْتِعْمَالُهَا عَلَى أَنَّهَا ظَرَفٌ مَكَانٍ.

«حَيْثُ كَانَ وَجْهُهُ» أَي: وَجْهٌ مَسِيرِهِ.

قَوْلُهُ: «يَوْمِي بِرَأْسِهِ» أَي: عِنْدَ الرُّكُوعِ وَعِنْدَ السُّجُودِ. وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، لَكِنْ قَدْ وَرَدَتْ أَدَلَّةٌ تُدَلُّ عَلَى أَنَّ السُّجُودَ يَكُونُ أَخْفَضَ، كَمَا هُوَ الْمُتَّبَعُ، وَالْمُتَّبِعُ فِي حَالِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ: أَنَّ السُّجُودَ يَكُونُ أَخْفَضَ.

«وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُهُ» يَعْنِي: يُسَبِّحُ عَلَى ظَهْرِ رَاِحِلَتِهِ حَيْثُ كَانَ وَجْهُهُ، يَوْمِي بِرَأْسِهِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ هَذِهِ الْجُمْلَةَ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الْحُكْمَ بَاقٍ لَمْ يُنْسَخْ؛ لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يَعْمَلُ بِهِ، وَلَوْ كَانَ مَنْسُوخًا لَمْ يَعْمَلْ بِهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ: «كَانَ يُوتِرُ عَلَى بَعِيرِهِ» «كَانَ» أَي: الرَّسُولُ ﷺ «يُوتِرُ»، أَي: يُصَلِّي الْوُتْرَ عَلَى بَعِيرِهِ.

وَلِمُسْلِمٍ: «غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي عَلَيْهَا الْمَكْتُوبَةَ»، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ مَفْهُومًا مِنْ قَبْلِ مِنْ كَلِمَةِ «يُسَبِّحُ» لَكِنَّ هَذَا مِنْ بَابِ التَّوَكِيدِ.

وَلِلْبُخَارِيِّ: «إِلَّا الْفَرَائِضَ»، وَهُوَ أَيْضًا مَعْرُوفٌ مِنْ قَوْلِهِ: «يُسَبِّحُ» لَكِنَّ هَذَا مِنْ بَابِ التَّوَكِيدِ.

مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: جَوَازُ صَلَاةِ النَّافِلَةِ عَلَى الرَّاحِلَةِ فِي السَّفَرِ، وَهُوَ وَاضِحٌ.

وَالْحِكْمَةُ مِنْ هَذَا: تَيْسِيرُ النَّافِلَةِ عَلَى الْعِبَادِ؛ لِأَنَّ الْمُسَافِرَ لَوْ قِيلَ لَهُ: لَا يُمَكِّنُ أَنْ تُصَلِّيَ النَّافِلَةَ إِلَى جِهَةِ سَيْرِكَ، بَلْ يَجِبُ أَنْ تَنْزِلَ فِي الْأَرْضِ، وَتَتَّجِهَ إِلَى الْقِبْلَةِ كَالْفَرِيضَةِ لَكَانَ هَذَا شَاقًّا عَلَيْهِ، وَلَكَانَ سَبَبًا لِتَقْلِيلِ التَّطَوُّعِ، فَمِنْ أَجْلِ رَحْمَةِ اللَّهِ عَزَّجَلْ بَعَادِهِ وَفَتْحِ الْبَابِ لَهُمْ لِيَزْدَادُوا عَمَلًا صَالِحًا رَخَّصَ لَهُمْ فِي عَدَمِ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ فِي النَّافِلَةِ حَالَ السَّفَرِ. وَيَتَفَرَّغُ عَلَى هَذِهِ الْفَائِدَةِ:

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: التَّسْهِيلُ عَلَى الْأُمَّةِ فِي النَّفْلِ؛ لِئَلَّا يَعُوقَهُمُ عَائِقُ عَنْهُ، وَذَلِكَ حَيْثُ جَازَ لَهُمْ أَنْ يُسَبِّحُوا عَلَى الرَّوَاحِلِ، وَلَمْ يُلْزَمُهُمْ أَنْ يَنْزِلُوا لِيُصَلُّوا عَلَى الْأَرْضِ، كَمَا هُوَ الشَّأْنُ فِي الْفَرَائِضِ إِذَا حَلَّ وَقْتُهَا، فَلَا بُدَّ أَنْ تَنْزِلَ وَتُصَلِّيَ عَلَى الْأَرْضِ، لَكِنَّ النَّوَافِلَ وَسَّعَ فِيهَا لِيُكَثِّرَ النَّاسُ مِنْهَا، وَمَنْ التَّسْهِيلُ فِيهَا - أَيْضًا - أَنَّهُ يَجُوزُ فِيهَا الشُّرْبُ الْيَسِيرُ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ رَبَّمَا يُطِيلُ النَّفْلَ وَيَحْتَاجُ إِلَى مَاءٍ فَلَهُ أَنْ يَشْرَبَ الشَّيْءَ الْيَسِيرَ.

إِذَا قَالَ قَائِلٌ: مَنْ كَانَ رَاكِبًا فِي قِطَارٍ فِي سَفَرٍ وَأَرَادَ النَّافِلَةَ، فَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَّجِهَ إِلَى الْقِبْلَةِ؛ لِأَنَّ الْقِطَارَ كَالْبِنَاءِ لَا يَشُقُّ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ؟ أَوْ نَقُولُ: إِنَّ الرُّخْصَةَ وَرَدَتْ عَامَّةً وَالْأَوَّلَى الْأَخْذُ بِالْعُمُومِ؟

الْجَوَابُ: نَقُولُ: أَمَّا فِي الْقِطَارِ، وَمِثْلُهُ الطَّائِرَةُ، فَيَضَعُ فِيهَا اسْتِقْبَالَ الْقِبْلَةِ، وَأَمَّا فِي السَّفِينَةِ فَإِنْ صَعِبَ عَلَيْهِ اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ فَإِنَّهُ يَتَنَفَّلُ إِلَى جِهَةِ سَيْرِهِ، وَإِنْ لَمْ يَضَعُ وَجَبَ عَلَيْهِ اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ يَدُورُ مَعَ عَلَيْهِ وَجُودًا وَعَدَمًا.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أَنَّهُ لَا تُصَلَّى النَّافِلَةُ عَلَى الرَّاحِلَةِ إِلَّا فِي السَّفَرِ؛ لِقَوْلِهِ: «عَلَى رَاحِلَتِهِ» وَالرَّاحِلَةُ هِيَ الَّتِي يُوَضَّعُ عَلَيْهَا الرَّحْلُ، وَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا عِنْدَ السَّفَرِ،

وعلى هذا فلا يجوز للإنسان أن يصلي النافلة على راحلته إذا كان مقيماً، فإن كان مسافراً ومراً ببلد، كمن ذهب إلى مكة في سيارته، وأحب أن يتطوع وهو على سيارته في مكة فله ذلك؛ لأنه مسافر، أما إن كان من أهل مكة فلا يجوز.

فإن سأل سائل: هل يجوز أن تنفل وأنا أسوق السيارة في السفر؟

فالجواب: نعم، يجوز، لكن إذا كان الإنسان يخشى أن يضيع الانتباه في قيادة السيارة ورؤية الطريق فلا يجوز من هذه الناحية؛ فلهذا نرى أن الأفضل ألا يصلي.

الفائدة الرابعة: أن قبلة المسافر في النافلة جهة سيره، وبناءً على ذلك، لو عدل الراحلة -متعمداً- إلى اليمين أو اليسار عن جهة سيره وهو في نافلته بطلت صلاته؛ لأنه عدل عن القبلة، كما لو انحرف عن القبلة في الحضر، هكذا أيضاً في السفر، إلا إذا انحرف إلى القبلة فالصلاة لا تبطل؛ لأن القبلة هي الأصل، فلو كان إنسان يسير إلى جهة يكون فيها مستدير الكعبة، فحرفها إلى جهة تكون الكعبة عن يساره أو يمينه بطلت صلاته، ولو استدأر بسرعة حتى صارت القبلة أمامه لم تبطل؛ لأن هذا هو الأصل.

الفائدة الخامسة: أنه لا يلزمه أن يستقبل القبلة عند افتتاح الصلاة؛ لإطلاق الحديث: «يُسَبِّحُ حَيْثُ كَانَ وَجْهَهُ»، وعلى هذا فلا يلزمه أن يدير الراحلة، فيكبر ثم ينصرف جهة سيره، وهذا هو الصحيح، وقال بعض أهل العلم: لا بد أن يكبر للإحرام إلى جهة القبلة، ثم ينحرف إلى جهة سيره، والصحيح أنه ليس بشرط،

لَكِنَّهُ أَكْمَلُ؛ لِأَنَّهُ وَرَدَ حَدِيثٌ بِذَلِكَ^(١)، وَعَلَى هَذَا لَهُ أَنْ يُكَبَّرَ إِلَى جِهَةِ سَيْرِهِ وَيُكْمَلِ الصَّلَاةَ عَلَى ذَلِكَ.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: أَنَّهُ لَا يُلْزَمُهُ الرُّكُوعُ وَلَا السُّجُودُ، وَإِنَّمَا يُؤْمَرُ بِهِمَا، وَهَذَا ظَاهِرٌ فِيهَا كَانَتْ عَلَيْهِ الرُّوَاحِلُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَنَّ الرُّوَاحِلَ عَلَى عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَسْجُدَ عَلَيْهَا وَلَا أَنْ تَرْكَعَ، لَكِنْ الْآنَ الرُّوَاحِلُ وَاسِعَةٌ وَمُتَّسِعَةٌ، وَيُمَكِّنُ أَنْ يَرْكَعَ الْإِنْسَانُ عَلَيْهَا وَيَسْجُدَ، كَمَا لَوْ كَانَ فِي طَائِرَةٍ، لَيْسَ فِيهَا رُكَّابٌ إِلَّا قَلِيلُونَ، يُمَكِّنُهُ أَنْ يَقُومَ فِي أَيِّ مَكَانٍ وَيَرْكَعَ وَيَسْجُدَ، فَهَلْ نَقُولُ: يُلْزَمُهُ الرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ أَوْ نَقُولُ: إِنَّ الرُّخْصَةَ عَامَّةٌ؟

الْجَوَابُ: هَذَا يُلْزَمُهُ الرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ؛ لِأَنَّ الرُّخْصَةَ هُنَا لَيْسَتْ بِالْقَوْلِ، حَتَّى نَقُولَ: إِنَّهَا عَامَّةٌ؛ وَالْفِعْلُ كَمَا قَالَ الْأَصُولِيُّونَ لَيْسَ لَهُ عُمُومٌ، فَيَكُونُ الْإِيْمَاءُ عِنْدَ الْعَجْزِ عَنْ تَحْقِيقِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، أَمَّا إِذَا قَدَّرَ عَلَى تَحْقِيقِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ فَإِنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَرْكَعَ وَيَسْجُدَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ [الحج: ٧٧].

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: الثَّنَاءُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي تَطْبِيقِهِ السُّنَّةِ؛ لِقَوْلِهِ: «وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُهُ».

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: ذِكْرُ مَا يَثْبُتُ بِهِ الْحُكْمُ؛ لِقَوْلِهِ: «وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُهُ»، فَإِنَّ

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الصلاة، باب التَّطَوُّعِ عَلَى الرَّاحِلَةِ وَالْوَتْرِ، رقم (١٢٢٥)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا سَافَرَ فَأَرَادَ أَنْ يَتَطَوَّعَ اسْتَقْبَلَ بِنَاقَتِهِ الْقِبْلَةَ فَكَبَّرَ، ثُمَّ صَلَّى حَيْثُ وَجَّهَ رُكْبَتَهُ».

مِنْ فَائِدَةِ ذَلِكَ أَنَّ الْحُكْمَ بَاقٍ لَمْ يُنْسَخْ؛ وَلِهَذَا عَمِلَ بِهِ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.
 الْفَائِدَةُ الثَّاسِعَةُ: الْفَرْقُ بَيْنَ النَّفْلِ وَالْفَرْضِ لِقَوْلِهِ: «إِلَّا الْفَرَائِضُ»، وَالْفَرَائِضُ
 خَمْسٌ، وَالْجُمُعَةُ بَدَلُ الظُّهْرِ، وَالْجُمُعَةُ فِي الْغَالِبِ لَا تَكُونُ لِلْمُسَافِرِ.
 الْفَائِدَةُ الْعَاشِرَةُ: أَنَّ الْوِتْرَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ؛ لِقَوْلِهِ: «يُؤْتَرُ عَلَى بَعِيرِهِ»، وَقَوْلِهِ:
 «غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي عَلَيْهَا الْمَكْتُوبَةُ»، وَلَوْ كَانَ الْوِتْرُ مِنَ الْمَكْتُوباتِ مَا صَلَّاهُ الرَّسُولُ
 ﷺ عَلَى الرَّاحِلَةِ.

الْفَائِدَةُ الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ الْأَصْلَ تَسَاوِي الْفَرْضِ وَالنَّفْلِ فِي الْأَحْكَامِ، يُؤْخَذُ
 ذَلِكَ مِنَ الْاسْتِثْنَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَوْلَا هَذَا الْاسْتِثْنَاءُ لَقَاسَ الْقَائِسُ الْفَرِيضَةَ عَلَى النَّافِلَةِ،
 وَلَوْلَا أَنَّ الصَّحَابَةَ خَافُوا مِنْ ذَلِكَ مَا اسْتَشْنَوْهَا.
 إِذَنْ: فَالْأَصْلُ أَنَّ مَا ثَبَتَ فِي صَلَاةِ النَّفْلِ ثَابِتٌ فِي صَلَاةِ الْفَرْضِ، وَمَا ثَبَتَ
 فِي صَلَاةِ الْفَرْضِ ثَابِتٌ فِي صَلَاةِ النَّفْلِ، إِلَّا بِدَلِيلٍ عَلَى التَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا.
 الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: طَهَارَةُ الْحِمَارِ وَالْبَعْلِ؛ لِأَنَّ كَلِمَةَ (رَاحِلَةٍ) تَشْمَلُ هَذَا
 وَهَذَا، وَلَوْ كَانَا نَجِسَيْنِ مَا صَلَّى عَلَيْهِمَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.



٧٦- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «بَيْنَمَا النَّاسُ بِقُبَاءٍ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ
 إِذْ جَاءَهُمْ آتٍ، فَقَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ أَنْزَلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةَ قُرْآنٌ، وَقَدْ أُمِرَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ
 الْقِبْلَةَ، فَاسْتَقْبِلُوهَا. وَكَانَتْ وُجُوهُهُمْ إِلَى الشَّامِ، فَاسْتَدَارُوا إِلَى الْكَعْبَةِ»^(١).

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب ما جاء في القبلة، رقم (٤٠٣)، ومسلم: كتاب المساجد،
 باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة، رقم (٥٢٦).

الشَّرح

قَوْلُهُ: «بَيْنَمَا النَّاسُ بِقُبَاءٍ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ» «بَيْنَمَا» هَذِهِ تَرْدُ كَثِيرًا، وَيَأْتِي بَعْدَهَا (إِذْ) كَمَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «بَيْنَمَا... إِذْ جَاءَهُمْ»، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(١):

فَبَيْنَمَا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ

مَعْنَاهَا أَنَّ الْعُسْرَ يَعْقِبُهُ مَيَاسِيرُ كَثِيرَةٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ۖ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: ٥-٦]؛ وَلِهَذَا قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَنْ يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْنِ»^(٢).

وَقُبَاءٌ مَكَانٌ مَعْرُوفٌ عِنْدَ الْمَدِينَةِ فِيهِ الْمَسْجِدُ الَّذِي قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ [التوبة: ١٠٨]، كَانَ النَّاسُ يُصَلُّونَ فِيهِ صَلَاةَ الصُّبْحِ.

قَوْلُهُ: «إِذْ جَاءَهُمْ آتٍ»، (آتٍ) نَكْرَةٌ، لَمْ يُبَيَّنْ مِنَ الْآتِي، لَكِنْ لَا شَكَّ أَنَّ الْآتِي مُسْلِمٌ، فَقَالَ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةُ قُرْآنٌ»، الْمُرَادُ بِاللَّيْلَةِ: مَا قَبْلَ الْآنَ؛ لِأَنَّ نَزُولَ الْآيَةِ لَيْسَ فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ، بَلْ قَبْلَهَا، وَقَوْلُهُ: «قُرْآنٌ» يَعْنِي: مِنَ الْقُرْآنِ، «وَقَدْ أُمِرَ»، أَيِ: النَّبِيُّ ﷺ «أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ فَاسْتَقْبِلُوهَا».

أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ «أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ» وَالنُّسْخَةُ الْأُخْرَى «أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْكَعْبَةَ»، فَإِنْ كَانَتِ النُّسْخَةُ الْأُخْرَى هِيَ الصَّوَابُ فَالْأَمْرُ ظَاهِرٌ، وَإِنْ كَانَتِ الَّتِي

(١) عجز بيت الحُرَيْث بن جَبَلَةَ الْعُدْرِي، وَصَدَرَهُ: فَاسْتَقْبِرِ اللَّهَ خَيْرًا وَارْضَيْنَ بِهِ

العقد الفريد لابن عبد ربه (٣/ ١٤١)، وهو في عيون الأخبار لابن قتيبة (٢/ ٣٢٨)، ومجالس

ثعلب (ص: ٤٨)، غير منسوب.

(٢) أخرجه مالك في الموطأ (٢/ ٤٤٦)، رقم (٦).

بأيدينا، ففيه إشكال يزول بإذن الله، ونحتاج إلى تأويل؛ لأنَّ قوله: «أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ» يُقَالُ: وما كانوا عليه مِنْ قَبْلُ قِبْلَةً، فلا يَكُونُ للحديث معنى، لكنَّ الجواب على ذلك أن يُقال: أن يَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ الَّتِي كَانَتْ قِبْلَةً فِي ثَانِي الْحَالِ.

قوله: «فَاسْتَقْبِلُوهَا» الأمرُ هنا للإرشاد، وليس للوجوب؛ لأنه ليس أحدٌ من النَّاسِ يَسْتَطِيعُ أَنْ يُوجِبَ أو يُحَرِّمَ إِلَّا الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

ويجوزُ «فَاسْتَقْبِلُوهَا» -بفتح الباء- وَكَيْفِيَّةُ اسْتِقْبَالِهِمُ الْكَعْبَةَ وَهُمْ فِي الصَّلَاةِ أَتَاهُمْ اسْتَدَارُوا فِي نَفْسِ الصَّلَاةِ، وَكَانَتْ وُجُوهُهُمْ نَحْوَ الْكَعْبَةِ وَظُهُورُهُمْ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ.

وقوله: «وَكَانَتْ وُجُوهُهُمْ إِلَى الشَّامِ»، أي: نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، وَتَقْسِيمُ النَّاسِ الْآنَ الشَّامَ إِلَى سُورِيَا وَفِلَسْطِينَ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، كُلُّ هَذَا اضْطِلَاحٌ حَادِثٌ، وَإِلَّا فَإِنَّهَا كُلُّهَا تُسَمَّى الشَّامَ، وَإِذَا كَانَتْ وُجُوهُهُمْ إِلَى الشَّامِ صَارَتْ ظُهُورُهُمْ إِلَى الْكَعْبَةِ.

وقوله: «فَاسْتَدَارُوا إِلَى الْكَعْبَةِ» أي: فَكَانَتْ ظُهُورُهُمْ إِلَى الشَّامِ بَعْدَ أَنْ كَانَتْ وُجُوهُهُمْ إِلَى الشَّامِ، وَهَذَا مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّهُ سَوْفَ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ فِي مَكَانِ الْمَأْمُومِينَ، وَالْمَأْمُومُونَ فِي مَكَانِ الْإِمَامِ، لَكِنْ لَوْ لَزِمَ ذَلِكَ فَيَجُوزُ لِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ. أَوْ نَقُولُ: إِنَّ الْإِمَامَ قَدْ تَنَحَّى عَنْ مَكَانِهِ، أَوْ الْمَأْمُومِينَ قَدْ تَنَحَّوْا عَنْ أَمَكِيَّتِهِمْ، أَوْ الْجَمِيعَ قَدْ تَنَحَّى عَنْ مَكَانِهِ.

وعلى كُلِّ حَالٍ: لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ الَّذِي كَانَ أَمَامَهُمْ مُتَّجِهًا إِلَى الشَّامِ، لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ أَمَامَهُمْ مُتَّجِهًا إِلَى الْكَعْبَةِ، إِلَى الْيَمَنِ.

من فوائد هذا الحديث:

الفائدة الأولى: قبول خبر الواحد، والعمل به، لكن بشرط أن يكون عدلاً؛ لقوله: «إذ جاءهم آت».

وجه ذلك: أن الصحابة رضي الله عنهم عملوا بخبر الواحد الذي أخبرهم بأن القبلة صُرفت.

فإن قال قائل: كلمة (آت) لا تدل على أنه عدل، بل تدل على أنه رجل جاء. فالجواب عنه: أن جميع الصحابة عدول، لا يحتاج إلى البحث عن عدالتهم؛ لهذا قال العلماء رحمهم الله في مصطلح الحديث: إن جهالة الصحابي لا تضر، ولا تقدر في الحديث.

فإن قال قائل: كيف نجمع بين هذا وبين قوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا شَهِدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ [الطلاق: ٢]، فأمر الله تعالى في الإشهاد المالي والحقوقى برجلين؟

فالجواب: أن هذا فيما بين الناس لا بُدَّ من رجلين، لأن ما بين الناس يلحقه الهوى، فضعف فيه العدد، لكن ما بين الإنسان وربّه يكفي فيه الواحد؛ ولهذا قال العلماء: تكفي شهادة الواحد في الأمور الدينية، وهذا لا شك فيه؛ ولهذا نعمل بقول المؤذن في الصيام إمساكاً وإفطاراً، وكذلك نعمل بقوله -أي: الواحد- في الصلاة في دخول وقتها وخروج وقتها.

فإذا قال لك إنسان: قد غربت الشمس، وهو ثقة، فخذ بخبره، وأفطر إن كنت صائماً، وصل المغرب؛ فالأخبار الدينية يكفي فيها واحد، سواء أكان ذكراً أم أنثى.

مَسْأَلَةٌ: مَذَهَبُ الْخَوَارِجِ وَأَكْثَرِ الْمُتَكَلِّمِينَ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْأَشْعَرِيَّةِ يَرَوْنَ أَنَّهُ لَا يُحْتَجُّ فِي الْعَقَائِدِ بِخَبَرِ الْآحَادِ، لَكِنْ قَوْلُهُمْ أَضْعَفُ مِنْ أَنْ يُنْقَلَ، فَضْلًا عَنْ أَنْ يُعْتَدَّ بِهِ، فَلَا قِيَمَةَ لَهُ. أَلَمْ يُرْسِلِ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْآحَادَ إِلَى الْمُلُوكِ لِيَدْعُوهُمْ إِلَى التَّوْحِيدِ؟! أَلَيْسَ التَّوْحِيدُ مِنَ الْعَقَائِدِ؟! فَقَوْلُهُمْ هَذَا بَاطِلٌ، بَلْ نَقُولُ: مَتَى صَحَّ الْخَبَرُ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سِوَاءَ بِنَقْلِ الْآحَادِ، أَوْ بِنَقْلِ التَّوَاتُرِ، فَإِنَّهُ يَجِبُ قَبُولُهُ وَالْعَمَلُ بِهِ، وَاعْتِقَادُهُ إِنْ كَانَ مِنَ الْمُعْتَقَدَاتِ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ: وَجُوبُ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ؛ لِأَنَّ اسْتِيقْبَالَ الشَّامِ بَعْدَ نَسْخِهِ مُنْكَرٌ، وَلَكِنْ قَدْ يُعَارِضُ مُعَارِضٌ، وَيَقُولُ: هَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ، إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مِنْ هَذِي الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنْ يَأْمُرُوا بِالْمَعْرُوفِ، وَيَنْهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ، فَيُقَالُ لَهُمْ: هَذَا حَقٌّ، قَدْ نَقُولُ: إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ لَا يَدُلُّ بِمُفْرَدِهِ عَلَى وَجُوبِ الْإِنْكَارِ، لَكِنَّ هُنَاكَ أَدِلَّةٌ تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، مِنْهَا قَوْلُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَكْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ فَإِذَا نَسِيتُ فَذَكِّرُونِي»^(١)، فَأَمَرَ أَنْ تُذَكَّرَ مَعَهُ أَنَّهُ مَعْذُورٌ؛ لِئِنَّ لَهُ الصَّوَابَ، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ إِخْبَارُ الْمُتَّجِهِ إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ بِالْقِبْلَةِ وَاجِبًا؛ وَلِهَذَا قَالَ الْفُقَهَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: يَلْزَمُ مَنْ رَأَى مُتَّجِهًا إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ أَنْ يُخْبِرَهُ، وَيَلْزَمُ مَنْ رَأَى مَاءً نَجِسًا، وَأَرَادَ أَحَدًا أَنْ يَسْتَعْمِلَهُ، أَنْ يُخْبِرَهُ، وَيَلْزَمُ مَنْ سَمِعَ صَوْتًا مِنْ شَخْصٍ أَنَّهُ أَخَذَ، ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي، أَنْ يُخْبِرَهُ بِأَنَّهُ سَمِعَ مِنْهُ صَوْتًا، أَوْ مَا أَشَبَهُ ذَلِكَ.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: إِثْبَاتُ نُزُولِ الْقُرْآنِ، وَأَنَّهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ؛ لِقَوْلِهِ: «أَنْزَلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةَ قُرْآنًا» وَالنُّزُولُ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ أَعْلَى، وَاللَّهُ تَعَالَى فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب التوجه نحو القبلة، رقم (٤٠١)، ومسلم: كتاب المساجد،

باب السهو في الصلاة والسجود له، رقم (٥٧٢)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: إثباتُ أَنَّ الْقُرْآنَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ؛ لِقَوْلِهِ: «وَقَدْ أُمِرَ»؛ لِأَنَّهُ لَا أَحَدَ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَأْمُرَ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي شَيْءٍ دِينِيٍّ إِلَّا اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ.

الْفَائِدَةُ الْخَامِسَةُ: أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ، تَكَلَّمَ بِهِ حَقِيقَةً، فَالَّذِي نَقَرُوهُ هُوَ كَلَامُ رَبِّنَا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ لِقَوْلِهِ: «أُنزِلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةُ قُرْآنٌ»، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْقُرْآنَ لَيْسَ عَيْنًا قَائِمَةً بِنَفْسِهَا حَتَّى نَقُولَ: إِنَّ هَذَا مِنْ بَابِ الْخَلْقِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمِينَةَ آزُوجٍ﴾ [الزمر: ٦]؛ لِأَنَّ الْأَنْعَامَ أَعْيَانٌ قَائِمَةٌ بِنَفْسِهَا، فَإِنْزَالُهَا بِمَعْنَى خَلْقِهَا لِلنَّاسِ، وَتَذْلِيلُهَا، وَتَسْخِيرُهَا، لَكِنْ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ لَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ صِفَةً مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ، كَالْقُرْآنِ.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: أَنَّ الْقُرْآنَ يَتَجَدَّدُ نَزْوُهُ؛ لِقَوْلِهِ: «أُنزِلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةُ» يَعْنِي: لَيْسَ فِيهَا مَضَى، بَلِ اللَّيْلَةُ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ يَتَجَدَّدُ نَزْوُهُ، وَالْقُرْآنُ نَفْسُهُ دَلَّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ يَتَكَلَّمُ بِالْقُرْآنِ بَعْدَ وَقُوعِ الْحَوَادِثِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ﴾ [المجادلة: ١].

وَجْهُ الدَّلَالَةِ: أَنَّ «سَمِعَ» فِعْلٌ ماضٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا الْخَبَرَ بَعْدَ وَقُوعِ الْخَبَرِ بِهِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْأَصْدَقَاتِ﴾ [التوبة: ٧٩]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ عَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقْعَدَ الْغِقَتَالِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٢١]، وَالْآيَاتُ فِي هَذَا كَثِيرَةٌ.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: إِثْبَاتُ عُلُوِّ اللَّهِ، مِنْ قَوْلِهِ: «أُنزِلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةُ قُرْآنٌ»؛ لِأَنَّ النَّزُولَ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ أَعْلَى.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَمْرِ الْوُجُوبُ؛ لِقَوْلِهِ: «أُمِرَ أَنْ يَسْتَقْبَلَ» فَاسْتَقْبَلَ، ثُمَّ أَرْشَدَهُمْ أَنْ يَسْتَقْبِلُوهَا؛ لِقَوْلِهِ: «وَقَدْ أُمِرَ أَنْ يَسْتَقْبَلَ الْكَعْبَةَ فَاسْتَقْبِلُوهَا».

الْفَائِدَةُ الثَّاسِعَةُ: فَضِيلَةُ الْبَيْتِ الْعَتِيقِ، وَأَنَّهُ جَدِيرٌ بِأَنْ يَسْتَقْبِلَهُ الْإِنْسَانُ حَالَ صَلَاتِهِ، وَوَجْهُ ذَلِكَ: أَنَّ اللَّهَ أَمَرَ بِاسْتِقْبَالِهِ لَشَرَفِهِ وَعَظَمَتِهِ.

وَمِنْهَا: أَنَّ هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْمُصَلِّيَّ كَمَا اسْتَقْبَلَ بَيْتَ اللَّهِ بَدَنِهِ فَإِنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَسْتَقْبَلَ اللَّهَ بِقَلْبِهِ، وَأَنْ يَكُونَ قَلْبُهُ حَالَ صَلَاتِهِ مَعَ اللَّهِ عَزَّجَلَّ، وَمَا أَحْسَنَ مَا قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «قَلْبٌ يَحُومُ حَوْلَ الْعَرْشِ، وَقَلْبٌ يَحُومُ حَوْلَ الْحُشِّ»^(١) وَيَنْبَغِي أَنْ يَحُومَ حَوْلَ الْعَرْشِ يَحُومُ حَوْلَ الْمَنَازِلِ وَأَفْضَلُهَا وَأَكْرَمُهَا، وَالثَّانِي الَّذِي يَحُومُ حَوْلَ الْحُشِّ بِالْعَكْسِ، فَاحْذَرُ أَنْ يَحُومَ قَلْبُكَ حِينَ صَلَاتِكَ حَوْلَ الْحُشِّ.

وَمُرَادُهُ (بِالْحُشِّ): لَيْسَ فَقَطْ مَا يَقْضِي فِيهِ الْإِنْسَانُ حَاجَتَهُ، بَلْ أَعَمُّ مِنْ ذَلِكَ، هُوَ أُمُورُ الدُّنْيَا عَامَّةٌ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ أُمُورِ الدُّنْيَا مَالُهَا الْحُشُّ، فَكَبُرَ اسْتِمْتَاعُ يَسْتَمْتَعُ بِهِ الْإِنْسَانُ مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا هُوَ الْأَكْلُ وَالشُّرْبُ، مُحَلَّهَا فِي النَّهَايَةِ الْحُشُّ.

الْفَائِدَةُ الْعَاشِرَةُ: أَنَّ مَنْ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ خَطَأً بَعْدَ اسْتِكْمَالِ مَا يَجِبُ مِنَ الْجَهْدِ، فَإِنَّهُ لَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ، وَالذَّلِيلُ: أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَمْ يَسْتَأْنِفُوا الصَّلَاةَ، وَإِنَّمَا اسْتَدَارُوا إِلَى الْقِبْلَةِ، وَهَذَا مِنْ فِقْهِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ لِأَنَّ مَا سَبَقَ فِعْلُهُ مِنَ الصَّلَاةِ كَانَ بِأَمْرِ اللَّهِ، وَكُلُّ مَا وَقَعَ بِأَمْرِ اللَّهِ فَهُوَ حَقٌّ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُلْزَمَ الْإِنْسَانُ بِإِعَادَتِهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَا يُوجِبُ الْعِبَادَةَ مَرَّتَيْنِ.

إِذَنْ: لَوْ أَنَّكَ آتٍ وَأَنْتَ فِي بَرٍّ قَدْ اجْتَهَدْتَ فِي التَّوَجُّهِ إِلَى الْقِبْلَةِ، وَصَلَّيْتَ إِلَى مَا أَدَاكَ إِلَيْهِ اجْتِهَادُكَ، فَانْحَرَفْتَ إِلَى مَا قَالَهُ الْمُخْبِرُ، فَإِنَّهُ لَا إِعَادَةَ عَلَيْكَ.

فإن قيل: رَجُلٌ صَلَّى غَيْرَ مُسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةِ فَأَعْلَمَهُ إِنْسَانٌ بَأَنَّهُ مُحَالِفٌ لِلْقِبْلَةِ فَمَاذَا يَصْنَعُ؟

قُلْنَا: قَالَ الْفُقَهَاءُ: لَوْ كَانَ فِي الْحَضَرِ فَلَيْسَ فِيهِ اجْتِهَادٌ، فَإِذَا اسْتَأْجَرَ إِنْسَانٌ بَيْتًا وَشَرَعَ فِي الصَّلَاةِ، ثُمَّ دَخَلَ صَاحِبُ الْبَيْتِ، وَقَالَ: الْقِبْلَةُ عَلَى يَمِينِكَ فَيَجِبُ أَنْ يَسْتَأْنِفَ الصَّلَاةَ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ أَنْ يَسْأَلَ لِمَتَمَكَّنِهِ مِنَ السُّؤَالِ، وَالْحَضَرُ لَيْسَ مُحَالًا لِلْاجْتِهَادِ إِلَّا إِذَا تَعَذَّرَ، وَإِلَّا فَالْوَاجِبُ أَنْ يَسْأَلَ صَاحِبَ الْبَيْتِ، أَوْ يُخْرِجَ مَثَلًا يَنْظُرُ إِلَى الْمَسَاجِدِ، إِلَى وَجْهَةِ مُحَارِبِيهَا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ خَطِيرَةٌ؛ لِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ يَنْزِلُ ضَيْفًا عِنْدَ شَخْصٍ ثُمَّ يَنْصَرِفُ صَاحِبُ الْبَيْتِ إِلَى بَيْتِهِ وَالضَّيْفُ فِي حُجْرَةٍ خَاصَّةٍ، فَيُصَلِّي إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ قَبْلَ أَنْ يَسْأَلَ صَاحِبَ الْبَيْتِ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا رَبًّا يَسْتَأْجِرُ الْبَيْتَ ثُمَّ يُصَلِّي فِيهِ وَلَا يَسْأَلُ مَالِكُهُ وَلَا الْمُسْتَأْجَرَ الَّذِي قَبْلَهُ: أَيْنَ الْقِبْلَةُ؟ فَيَقَعُ خَطَأٌ كَبِيرٌ، فَإِذَا جَاءَنَا إِنْسَانٌ يَقُولُ: اسْتَأْجَرْتُ بَيْتًا وَصَلَّيْتُ فِيهِ لِمُدَّةِ عَشْرَةِ أَيَّامٍ، ثُمَّ تَبَيَّنَ لِي أَنَّ صَلَاتِي إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ، فَمَاذَا يَصْنَعُ فِي الصَّلَاةِ الَّتِي مَضَتْ؟ هَلْ يُعِيدُ الصَّلَاةَ أَوْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ؟ نَقُولُ: يُعِيدُ الصَّلَاةَ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ مَأْمُورًا، وَالْقَاعِدَةُ عِنْدَنَا أَنَّ تَارِكَ الْمَأْمُورِ لَا يَأْتُمُّ بِتَرْكِهِ إِذَا كَانَ جَاهِلًا، لَكِنْ يَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهُ مُفَرِّطٌ بَعْدَمِ السُّؤَالِ.

وَلَوْ أَنَّهُ سَأَلَ طِفْلًا صَغِيرًا مُمَيِّزًا مِنْ سُكَّانِ الْبَيْتِ الَّذِينَ سَكَنُوهُ قَبْلَهُ وَأَخْبَرَهُ بِالْقِبْلَةِ هَلْ يَعْتَدُّ بِذَلِكَ أَوْ لَا؟ نَقُولُ: يَأْخُذُ بِقَوْلِهِ، وَلَوْ كَانَ صَبِيًّا، إِذَا وَثِقَ مِنْ قَوْلِهِ، كَأَن يُخْبِرُهُ أَنَّ أَبَاهُ يُصَلِّي إِلَى هَذِهِ الْجِهَةِ، أَوْ أَنَّ أُمَّهُ تُصَلِّي إِلَى هَذِهِ الْجِهَةِ، فَهَذَا يُوثِقُ بِقَوْلِهِ، أَمَّا إِذَا لَمْ يُسَيِّدِ الْأَمْرَ إِلَى شَيْءٍ، فَإِنَّ الصَّبِيَّ لَا يُوثِقُ بِقَوْلِهِ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ

يَسْأَلُ الْبَالِغَ، وَالْمَسْأَلَةُ تَعْتَمِدُ عَلَى الثِّقَةِ: إِذَا وَثِقَ مِنْ قَوْلِ هَذَا الصَّبِيِّ حِينَمَا قَالَ لَهُ، فَإِنَّهُ يَأْخُذُ بِقَوْلِهِ.

مَسْأَلَةٌ: إِذَا دَخَلَ بَيْتًا جَدِيدًا، ثُمَّ رَقَى إِلَى السَّطْحِ، وَنَظَرَ إِلَى الْمَسْجِدِ، وَعَرَفَ أَتْجَاهَ الْقِبْلَةِ، فَلَمَّا نَزَلَ إِلَى الْبَيْتِ صَلَّى عِدَّةَ صَلَوَاتٍ إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ، ثُمَّ أُعْلِمَ أَنَّهُ صَلَّى لَغَيْرِ الْقِبْلَةِ؟

الْجَوَابُ: يُعِيدُ الصَّلَوَاتِ، هَكَذَا قَالَ الْفُقَهَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ؛ وَالْمَسْأَلَةُ تَحْتَاجُ إِلَى نَظَرٍ، حَتَّى مَسْأَلَةُ مَنْعِ الْإِنْسَانِ مِنَ التَّحَرِّيِّ فِي الْحَضَرِ فِيهَا نَظَرٌ، وَأُظُنُّ أَنَّ فِيهَا قَوْلَيْنِ: بِأَنَّ التَّحَرِّيَّ يَكُونُ فِي الْحَضَرِ وَيَكُونُ فِي السَّفَرِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَنقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]. وَكَثِيرًا مَا يَأْتِي هَذَا، فَكَثِيرًا مَا يَتَزَلُّ الْإِنْسَانُ ضَيْفًا عِنْدَ شَخْصٍ ثُمَّ يَنْصَرِفُ صَاحِبُ الْبَيْتِ، وَيَنْسَى أَنْ يَسْأَلَهُ عَنِ الْقِبْلَةِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، ثُمَّ يُصَلِّي لَغَيْرِ الْقِبْلَةِ، لَكِنَّهُ بِالتَّحَرِّيِّ وَالْاجْتِهَادِ.

فَكُونُوا نَافِعِينَ هَذَا بِالْإِعَادَةِ، أَوْ نَقُولُ: لَا تُصَلِّ حَتَّى يَرْجِعَ صَاحِبُ الْبَيْتِ وَتَسْأَلَهُ، فِيهَا نَظَرٌ.

وَالْمَسْأَلَةُ تَحْتَاجُ إِلَى تَحْرِيرٍ، وَسَنَذْكُرُهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ فِيمَا بَعْدُ.

الْفَائِدَةُ الْحَادِيَةُ عَشْرَةٌ: أَنَّ الْحَرَكَةَ لِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ لَا تُؤَثِّرُ، نَأْخُذُ هَذَا مِنْ كَوْنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ تَحَرَّكُوا، بَلِ الْحَرَكَةُ لِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ مَأْمُورٌ بِهَا، فَإِنْ كَانَ أَمْرًا مُسْتَحَبًّا كَانَتِ الْحَرَكَةُ مُسْتَحَبَّةً، وَإِنْ كَانَ وَاجِبًا كَانَتِ الْحَرَكَةُ وَاجِبَةً، فَاسْتِقبالُ الْقِبْلَةِ وَاجِبٌ، إِذِنْ: الْحَرَكَةُ وَاجِبَةٌ هُنَا.

وَيَحْسُنُ بِنَا أَنْ نُبَيِّنَ أَنَّ الْحَرَكَاتِ فِي الصَّلَاةِ تَنْقَسِمُ إِلَى خَمْسَةِ أَقْسَامٍ: وَاجِبَةٍ،

وَمُسْتَحَبَّةٌ، وَمُبَاحَةٌ، وَمُحَرَّمَةٌ، وَمَكْرُوهَةٌ. يعني: تَجْرِي فِيهِ الْأَحْكَامُ الْخَمْسَةُ.

الْحَرَكَةُ فِي الصَّلَاةِ تَكُونُ وَاجِبَةً إِذَا تَوَقَّفَ عَلَيْهَا فِعْلٌ وَاجِبٌ أَوْ اجْتِنَابٌ مُحَرَّمٌ.

مِثَالُ الَّتِي يَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا فِعْلٌ وَاجِبٌ: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ الَّتِي مَعَنَا، وَهِيَ إِذَا أُخْبِرَ الْإِنْسَانُ أَنَّ الْقِبْلَةَ عَنْ يَمِينِهِ مِثْلًا فَحِينَئِذٍ يَجِبُ أَنْ يَتَحَرَّكَ لِيَكُونَ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ.

كَذَلِكَ إِذَا صَفَّ الْإِنْسَانُ وَخَدَهُ خَلْفَ الصَّفِّ لَكُونِ الصَّفِّ قَدْ تَمَّ ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّ فِي الصَّفِّ فُرْجَةً، فَالْحَرَكَةُ هُنَا وَاجِبَةٌ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَدْخُلَ فِي الصَّفِّ؛ لِأَنَّهُ لَوْ بَقِيَ يُصَلِّي وَخَدَهُ مَعَ وُجُودِ مَكَانٍ لَهُ فِي الصَّفِّ لَبَطَلَتْ صَلَاتُهُ.

كَذَلِكَ تَكُونُ الْحَرَكَةُ وَاجِبَةً إِذَا تَوَقَّفَ عَلَيْهَا اجْتِنَابٌ مُحَرَّمٌ، مِثَالُ ذَلِكَ: رَجُلٌ وَهُوَ يُصَلِّي رَأَى فِي غُرَّتِهِ نَجَاسَةً، هُنَا يَجِبُ أَنْ يَتَحَرَّكَ لِإِلْقَاءِ الْغُرَّةِ.

وَمِنْ ذَلِكَ: الْحَدِيثُ الَّذِي وَرَدَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ جَبْرِيلَ أَتَاهُ وَهُوَ يُصَلِّي بِالنَّاسِ فَأَخْبَرَهُ أَنَّ فِي نَعْلَيْهِ قَذْرًا فَخَلَعَ نَعْلَيْهِ^(١). هَذَا الْخَلْعُ نَقُولُ: إِنَّهُ وَاجِبٌ.

وَمِنْ ذَلِكَ: إِزَالَةُ مَا عَلَيْكَ مِنْ ثَوْبٍ نَجِسٍ وَاجِبَةٌ، فَالْحَرَكَةُ فِي خَلْعِهِ إِذَا كَانَ عَلَيْكَ سُرَّةٌ وَاجِبَةٌ.

وَتَكُونُ الْحَرَكَةُ مُسْتَحَبَّةً إِذَا تَوَقَّفَ عَلَيْهَا فِعْلٌ مُسْتَحَبٌّ أَوْ تَرَكَ مَكْرُوهٌ.

مِثَالُ فِعْلِ الْمُسْتَحَبِّ: أَقَامَ الْجَمَاعَةُ ثَلَاثَةَ رِجَالٍ فَوْقَ رَجُلَانِ أَحَدُهُمَا عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ وَالثَّانِي عَنْ شِمَالِهِ، فَهَذَا يَدْفَعُهُمَا الْإِمَامُ لِيَكُونَا خَلْفَهُ، فَهَذَا الدَّفْعُ مُسْتَحَبٌّ؛

(١) أخرجه أحمد (٣/ ٢٠)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب الصلاة في النعل، رقم (٦٥٠)، من حديث

أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

لأنَّ تَقَدُّمَ الإِمَامِ مع الاثْنَيْنِ وما زاد سُنَّةٌ، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ.

وَمِنْ ذَلِكَ: تَقَدُّمُ الْإِنْسَانِ إِلَى فُرْجَةٍ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ، وَهُوَ يُصَلِّي فِي الصَّفِّ الثَّانِي وَمَعَهُ غَيْرُهُ، لَيْسَ وَحْدَهُ.

وَمِنْ ذَلِكَ: التَّرَاصُّ فِي الصُّفُوفِ، كَمَا لَوْ كَانَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِي إِلَى جَنْبِكَ فُرْجَةٌ، فَهَذَا تَتَحَرَّكُ مِنْ أَجْلِ أَنْ تَرَاصَّا، وَالْحَرَكَةُ هُنَا مُسْتَحَبَّةٌ؛ لِأَنَّ التَّرَاصَّ فِي الصُّفُوفِ مُسْتَحَبٌّ.

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا: إِذَا صَلَّى إِمَامٌ وَمَأْمُومٌ، فَوَقَّفَ الْمَأْمُومُ عَنْ يَسَارِ الْإِمَامِ، فَهَذَا يَتَأَخَّرُ الْمَأْمُومُ حَتَّى يَكُونَ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ، وَهَذِهِ الْحَرَكَةُ مُسْتَحَبَّةٌ؛ لِأَنَّهُ يَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا كَمَا لَ الصَّلَاةِ، وَدَلِيلُ اسْتِحْبَابِهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ يُصَلِّي ذَاتَ لَيْلَةٍ وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَاضِرًا، فَقَامَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنْ يَسَارِهِ، فَأَخَذَ النَّبِيُّ ﷺ بِرَأْسِهِ مِنْ وَرَائِهِ وَجَعَلَهُ عَنْ يَمِينِهِ^(١)، فَهَذِهِ حَرَكَةٌ مِنَ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ، لَكِنَّهَا حَرَكَةُ مُسْتَحَبَّةٌ؛ لِأَنَّهُ يَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا كَمَا لَ الصَّلَاةِ؛ إِذْ أَنَّ الْأَفْضَلَ إِذَا كَانَ إِمَامٌ وَمَأْمُومٌ أَنْ يَكُونَ الْمَأْمُومُ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّ هَذِهِ دَاخِلَةٌ فِي الْحَرَكَةِ الْوَاجِبَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَقِفَ الْمَأْمُومُ الْوَاحِدُ عَنْ يَسَارِ الْإِمَامِ مَعَ خُلُوعِ يَمِينِهِ، فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَهِيَ حَرَكَةٌ وَاجِبَةٌ، وَإِنْ كَانَ عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ فَهِيَ حَرَكَةُ مُسْتَحَبَّةٌ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب إذا قام الرجل عن يسار الإمام، رقم (٧٢٦)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب الدعاء في صلاة الليل، رقم (٧٦٣ / ١٩٢)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَمِثَالُ تَرْكِ الْمَكْرُوهِ: إِنْسَانٌ أَمَامَهُ شَيْءٌ مُشْغِلٌ لَهُ، كَالنَّقُوشِ مَثَلًا، فَهَذَا يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يُزِيلَ هَذَا الْمُشْغِلَ؛ لِأَنَّهُ بِإِزَالَتِهِ يَتَخَلَّصُ مِنْ مَكْرُوهٍ.

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا، لَوْ أَصِيبَ إِنْسَانٌ بِحَكَّةٍ أَشْغَلَتْهُ، فَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُحَكِّهَا لِيَتَبَرَّدَ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لَوْ كَانَ أَمَامَهُ مَنَاطِرُ تَشْغَلُهُ وَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُزِيلَهَا، كَأَنْ يُصَلِّيَ فِي الصَّفِّ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَيَنْظُرَ إِلَى الطَّائِفِينَ حَوْلَ الْكَعْبَةِ، وَيَنْشَغِلَ بِهِمْ مَاذَا يَصْنَعُ؟

فَالْجَوَابُ: هُنَا يَنْظَرُ فِي مَوْضِعِ السُّجُودِ، وَهَذَا فِيهِ فَاثِدَتَانِ: تَحْصِيلُ السُّنَّةِ، وَدَفْعُ الْمَكْرُوهِ.

وَتَكُونُ الْحَرَكَةُ حَرَامًا إِذَا كَثُرَتْ، وَكَانَتْ مُتَوَالِيَةً، مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، وَضَابِطُ الْكَثْرَةِ كَمَا قَالَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: تَكُونُ بِثَلَاثِ حَرَكَاتٍ، فَإِذَا تَحَرَّكَ الْمُصَلِّي ثَلَاثَ حَرَكَاتٍ مُتَوَالِيَةً لَغَيْرِ ضَرُورَةٍ فَهَذِهِ حَرَكَةٌ كَثِيرَةٌ تُبْطِلُ الصَّلَاةَ.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: لَيْسَ لَنَا أَنْ نُحَدِّدَ؛ لِأَنَّ التَّحْدِيدَ أَمْرٌ تَوْقِيفِيٌّ يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ، وَلَكِنَّ الْحَرَكَةَ الْكَثِيرَةَ مَا عَدَّهُ النَّاسُ كَثِيرًا، بَحِثْ إِذَا شُوهِدَ الْمُصَلِّي شُوْهُدًا وَكَأَنَّهُ لَا يُصَلِّي لِكَثْرَةِ حَرَكَتِهِ.

وَالْحَرَكَةُ الْكَثِيرَةُ الْمُتَوَالِيَةُ يَعْنِي الَّتِي يَلِي بَعْضُهَا بَعْضًا لَغَيْرِ ضَرُورَةٍ؛ اخْتِرَازًا مِنَ الضَّرُورَةِ، مِثَالُهُ: رَجُلٌ نَجِدُهُ يَتَحَرَّكُ كَثِيرًا؛ مَرَّةً يُصْلِحُ الثُّوبَ، وَمَرَّةً يُصْلِحُ الطَّاقِيَةَ، وَمَرَّةً يُخْرِجُ الْقَلَمَ، وَمَرَّةً يَكْتُبُ مَا تَفْطَنَ لَهُ فِي صَلَاتِهِ؛ لِأَنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَنْسَى الشَّيْءَ وَيُذَكِّرُهُ الشَّيْطَانُ هَذَا الشَّيْءَ فِي صَلَاتِهِ، فَيُخْرِجُ الْقَلَمَ وَالْوَرَقَةَ وَيَكْتُبُ، وَرُبَّمَا

تَكُونُ خُطْبَةً كَامِلَةً فِيهَا عَنَاصِرٌ، هَذِهِ حَرَكَةٌ كَثِيرَةٌ؛ لِأَنِّي إِذَا رَأَيْتُ هَذَا الرَّجُلَ يَكْتُبُ أَظُنُّ أَنَّهُ لَيْسَ فِي صَلَاةٍ، فَلَيْسَ هُنَاكَ ضَرُورَةٌ، يَنْتَظِرُ حَتَّى يَنْتَهِيَ مِنَ الصَّلَاةِ وَيَكْتُبُ مَا شَاءَ.

فَإِذَا كَانَتْ غَيْرَ مُتَوَالِيَةٍ، أَي: تَحَرَّكَ حَرَكَتَيْنِ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى وَحَرَكَتَيْنِ فِي الثَّانِيَةِ، وَحَرَكَتَيْنِ فِي الثَّالِثَةِ، وَحَرَكَتَيْنِ فِي الرَّابِعَةِ؛ فَمَجْمُوعُ الْحَرَكَاتِ كَثِيرٌ، لَكِنْ عِنْدَ التَّفَرُّقِ يَكُونُ كُلُّ مَوْضِعٍ قَلِيلًا، فَلَا تَحْرُمُ عَلَيْهِ الْحَرَكَةُ، وَلَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مُتَوَالِيَةٍ.

إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ يُصَلِّي فَسَمِعَ جَلْبَةً وَرَاءَهُ، فَإِذَا هِيَ سَبْعٌ يُرِيدُ أَنْ يَأْكُلَهُ، فَهَرَبَ وَهُوَ يُصَلِّي، فَهَذِهِ حَرَكَةٌ كَثِيرَةٌ وَلَكِنَّهَا لِضَرُورَةٍ، فَلَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ، وَلَوْ كَانَ يُصَلِّي فَإِذَا بِالْوَادِي -السَّيْلِ- قَدْ وَصَلَ إِلَيْهِ، فَهَرَبَ، أَوْ كَانَ يُصَلِّي فَإِذَا بِحَرِيقٍ حَوْلَهُ فَهَرَبَ، كُلُّ هَذَا ضَرُورَةٌ، لَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ؛ وَلِهَذَا قُلْنَا: إِنَّ الْحَرَكَةَ الْمُحَرَّمَةَ هِيَ الْكَثِيرَةُ الْمُتَوَالِيَةُ لَغَيْرِ ضَرُورَةٍ.

وَالْحَرَكَةُ الْمَكْرُوهَةُ: هِيَ الْحَرَكَةُ الْيَسِيرَةُ لِغَيْرِ حَاجَةٍ وَلَا ضَرُورَةٍ، وَمَا أَكْثَرَهَا عِنْدَ النَّاسِ الْيَوْمَ! مَا أَكْثَرَ الَّذِينَ يَجِدُهُمْ يَتَحَرَّكُونَ فِي صَلَاتِهِمْ! إِلَى حَدِّ أَنِّي رَأَيْتُ بَعْضَ النَّاسِ يَنْظُرُ فِي السَّاعَةِ وَهُوَ يُصَلِّي؛ هَلْ لَأَنَّهُ حَرِيصٌ عَلَى ضَبْطِ وَقْتِهِ وَيَخْشَى أَنْ تَزِيدَ الصَّلَاةُ دَقِيقَةً وَاحِدَةً، أَوْ لَأَنَّهُ عَابِثٌ؟ هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ، أَنَّهُ عَابِثٌ، وَإِلَّا فَتَجِدُ هَذَا الرَّجُلَ إِذَا خَرَجَ مِنَ الصَّلَاةِ يُضَيِّعُ أَوْقَاتًا لَا نَهَايَةَ لَهَا، لَكِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْمُرُ الْإِنْسَانَ بِأَنْ يَتَحَرَّكَ.

وَالْحَرَكَةُ الْمُبَاحَةُ: هِيَ الْحَرَكَةُ الْيَسِيرَةُ لِحَاجَةٍ، أَوِ الْكَثِيرَةُ لِضَرُورَةٍ.

مِنْ ذَلِكَ: لو أَنَّ الْإِنْسَانَ أَصَابَهُ حَكَّةٌ وَهُوَ يُصَلِّي فَإِنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ يُحَكِّهَا؛ لِأَنَّهُ لو تَرَكَ حَكَّهَا بَقِيَتْ مُشْغَلَةً لَهُ، فَتُشْغَلُ فِكْرُهُ وَتُقْلِقُهُ، فَإِذَا حَكَّهَا بَرَدَتْ عَلَيْهِ وَأَقْبَلَ عَلَى صَلَاتِهِ، وَهَذِهِ قَدْ تَدْخُلُ فِي الْحَرَكَةِ الْمُسْتَحَبَّةِ كَمَا سَبَقَ.

وَمِنْ ذَلِكَ: إِذَا كَانَ لَهُ صَبِيٌّ يَصِيحُ فَأَخَذَهُ وَوَضَعَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ حَتَّى يُهْدِئَهُ وَيُسْكِّنَهُ، فَهَذِهِ حَرَكَةٌ مُبَاحَةٌ؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ يَحْمِلُهُ لِيُسْكِنَهُ أَوَّلَى مِنْ كَوْنِهِ يَشْتَغِلُ بِهِ عِنْدَ بُكَائِهِ، فَيَزُولُ عَنْهُ الْخُشُوعُ؛ وَلِهَذَا صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ بِأَصْحَابِهِ فِي الْمَسْجِدِ وَهُوَ حَامِلٌ أُمَامَةَ بِنْتِ زَيْنَبَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(١) وَالْحَمْلُ هُنَا مُبَاحٌ؛ لِأَنَّهُ لِحَاجَةٍ.

فَهَذِهِ أَقْسَامُ حَرَكَةِ الْبَدَنِ فِي الصَّلَاةِ، فَعَلَيْكَ أَنْ تَحْرَصَ غَايَةَ الْحِرْصِ عَلَى الْخُشُوعِ فِي صَلَاتِكَ، وَعَدَمِ الْحَرَكَةِ فِيهَا؛ لَعَلَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقْبَلُهَا مِنْكَ.

وَقَدْ كَانَ بَعْضُ النَّاسِ يَتَّقِدُ كُلَّ مَنْ يَتَحَرَّكُ فِي صَلَاتِهِ وَلَوْ لِحَاجَةٍ، وَلَوْ كَانَتْ الْحَرَكَةُ يَسِيرَةً، وَبَعْضُ النَّاسِ إِذَا قَامَ يُصَلِّي إِذَا هُوَ كَخَشْبَةٍ لَا يَتَحَرَّكُ، وَلَكِنْ قَلْبُهُ يَتَحَرَّكُ وَيَتَجَوَّلُ فِي أَقْطَارِ الدُّنْيَا كُلِّهَا، وَالْأَوَّلُ يَتَحَرَّكُ بِبَدَنِهِ لَكِنْ قَلْبُهُ ثَابِتٌ فِي صَلَاتِهِ، حَاضِرُ الْقَلْبِ، فَإِنَّ أَفْضَلَهُمَا الثَّانِي، الَّذِي يَتَحَرَّكُ الْحَرَكَةُ الْمُبَاحَةَ وَلَكِنْ قَلْبُهُ حَاضِرٌ، وَيَعْرِفُ أَنَّهُ تَحَرَّكٌ، وَأَنَّهُ فَعَلَ هَذَا لِحَاجَةٍ، وَلَا يَقْصِدُ، لَكِنْ هَذَا الَّذِي لَا يَتَحَرَّكُ أَبَدًا، وَلَا بَعِيْنَهُ، وَلَا بِأَصْبُعِهِ، وَلَا بِأَيِّ شَيْءٍ، وَقَلْبُهُ مُشْغُولٌ مَرَّةً فِي مَكَّةَ، وَمَرَّةً فِي الْمَدِينَةِ، وَمَرَّةً فِي الطَّائِفِ، وَمَرَّةً فِي الرِّيَاضِ، وَمَرَّةً فِي الدَّمَامِ، وَمَرَّةً فِي بَارِسَ، وَمَرَّةً فِي وَاشْنَطَنَ، فَهَذَا وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ حَرَكَةٌ بِدَنِيَّةٍ، لَكِنْ عِنْدَهُ حَرَكَةٌ قَلْبِيَّةٌ، وَالْحَرَكَةُ الْقَلْبِيَّةُ قَدْ تُؤَثِّرُ عَلَى الصَّلَاةِ أَكْثَرَ مِمَّا تُؤَثِّرُ الْحَرَكَةُ الْبَدَنِيَّةُ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب إذا حمل جارية، رقم (٥١٦)، ومسلم: كتاب المساجد، باب جواز حمل الصبيان في الصلاة، رقم (٥٤٣)، من حديث أبي قتادة الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَحَرَكَةُ الْقَلْبِ هِيَ لُبُّ الصَّلَاةِ وَثَمَرُهَا، فَالْقَلْبُ إِذَا كَانَ مُتَّجِهًا إِلَى اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، وَيَشْعُرُ الْمُصَلِّي بِأَنَّهُ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ، وَيَشْعُرُ بِأَنَّهُ بَيْنَ يَدَيِ مَنْ يَعْلَمُ مَا تُوسَّوِسُ بِهِ نَفْسُهُ، وَعِنْدَهُ رَغْبَةٌ صَادِقَةٌ فِي التَّقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ بِهَذِهِ الصَّلَاةِ، وَعِنْدَهُ خَوْفٌ مِنَ اللَّهِ، فَسَوْفَ يَكُونُ قَلْبُهُ حَاضِرًا خَاشِعًا لِلَّهِ، وَهَذَا أَكْمَلُ مَا يَكُونُ، أَمَّا إِذَا كَانَ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ فَسَوْفَ يَتَجَوَّلُ قَلْبُهُ، وَتَجَوَّلَ الْقَلْبُ حَرَكَةً مُحَلَّةً، فَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّ الرَّجُلَ يَنْصَرِفُ مِنْ صَلَاتِهِ مَا كُتِبَ لَهُ إِلَّا نِصْفُهَا أَوْ رُبُعُهَا أَوْ عَشْرُهَا أَوْ أَقَلُّ مِنْ ذَلِكَ ^(١)؛ لِأَنَّهُ كَانَ قَدْ سَرَحَ قَلْبُهُ.

وَحَرَكَةُ الْقَلْبِ مُحَلَّةٌ بِالصَّلَاةِ، لَكِنَّهَا لَيْسَتْ مُحَلَّةٌ بِصِحَّتِهَا، أَيُّ: أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا كَثُرَتْ هَوَاجِسُهُ فِي صَلَاتِهِ لَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّ مِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيْنَا -وَلِلَّهِ الْحَمْدُ- أَنَّ مَا حَدَّثَ الْإِنْسَانَ بِهِ نَفْسُهُ لَا يُؤَاخِذُ بِهِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَتَكَلَّمَ» ^(٢). حَدِيثُ النَّفْسِ إِذْنٌ لَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ، لَكِنَّهُ يُنْقِصُ الصَّلَاةَ وَيُحِلُّ بِكَمَالِهَا.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ عَشْرَةٌ: أَنَّهُ لَا بَأْسَ أَنْ يَتَحَرَّكَ النَّاسُ جَمَاعَةً حَتَّى يَكُونَ الْإِمَامُ فِي مَكَانِ الْمَأْمُومِ، وَهَكَذَا فَعَلَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

فَإِنْ سَأَلَ سَائِلٌ: هَلْ يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَ الْمَأْمُومُ أَمَامَ الْإِمَامِ لِضَيْقِ الْمَسْجِدِ؟
فَالْجَوَابُ: عَلَى رَأْيِ الْجُمْهُورِ لَا يَجُوزُ، فَإِذَا لَمْ تَجِدْ إِلَّا أَمَامَ الْإِمَامِ فَلَا تُصَلِّ مَعَهُ،

(١) أخرجه أحمد (٤/٣١٩)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب ما جاء في نقصان الصلاة، رقم (٧٩٦)، من حديث عمار بن ياسر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الطلاق، باب الطلاق في الإغلاق والكره، رقم (٥٢٦٩)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب تجاوز الله عن حديث النفس، رقم (١٢٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

صَلَّ وَحَدَّكَ، وَعِنْدَ الْإِمَامِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ يُجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْمَأْمُومُ عَلَى الْإِمَامِ^(١)؛ لِأَنَّهُ يَرَى أَنْ تَقْدَمَ الْإِمَامِ عَلَى الْمَأْمُومِ مِنْ بَابِ الْمَدُوبَاتِ، كَمَا لَوْ امْتَلَأَ الْمَسْجِدُ وَلَمْ نَجِدْ مَكَانًا إِلَّا فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ، وَاخْتَارَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَوْلًا وَسَطًا، فَقَالَ: أَمَّا إِذَا تَعَذَّرَتِ الْجَمَاعَةُ بِدُونِ تَقَدُّمِ الْمَأْمُومِ عَلَى الْإِمَامِ فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ تَتَعَذَّرْ بِدُونِهِ، فَإِنَّهُ لَا يُجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ^(٢)، وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ هُوَ الْمُطَابِقُ لِلْأَدِلَّةِ، أَنَّهُ يُجُوزُ تَقَدُّمُ الْمَأْمُومِ عَلَى الْإِمَامِ إِذَا لَمْ تُمْكِنِ الصَّلَاةُ مَعَهُ إِلَّا فِي هَذَا الْمَكَانِ.

الْفَائِدَةُ الثَّلَاثَةُ عَشْرَةَ: الاجْتِهَادُ فِي التَّوَجُّهِ إِلَى جِهَةِ الْقِبْلَةِ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِي الْمَسْجِدِ لَا يَتِمَكَّنُونَ مِنْ مُشَاهَدَةِ الصُّبْحِ أَوْ الْعَلَامَاتِ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ عَشْرَةَ: رَبَّمَا يُسْتَفَادُ مِنْهُ أَيْضًا أَنْ اسْتِقْبَالَ الْجِهَةِ كَافٍ فِي سُقُوطِ الْوَاجِبِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ لَوْ انْحَرَفْتَ يَسِيرًا عَنْ يَمِينِ الْقِبْلَةِ، أَوْ يَسَارِهَا فَلَا حَرَجَ؛ لِقَوْلِهِ: «وَكَانَتْ وُجُوهُهُمْ إِلَى الشَّامِ» وَالشَّامُ جِهَةٌ، وَلَمْ يُحَدِّدْ أَنَّهُ الْمَسْجِدَ الْأَقْصَى «فَاسْتَدَارُوا إِلَى الْكَعْبَةِ» لَيْسَ إِلَى عَيْنِهَا؛ لِأَنَّهُمْ لَا يُشَاهِدُونَهَا؛ وَلِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ: «مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ»^(٣)، وَهَذَا وَاسِعٌ جَدًّا، أَي: مِنَ الْمَشْرِقِ إِلَى الْمَغْرِبِ كُلُّهُ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ قِبْلَةٌ، وَالْقِبْلَةُ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ تَقَعُ إِلَى الْجَنُوبِ، أَي: اجْعَلْ سُهَيْلًا أَمَامَكَ، فَهَذِهِ قِبْلَةُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ.

(١) التفريع (١/٦٦)، وشرح الزرقاني (٢/٢٥)، وحاشية العدوي (١/٣٠٧).

(٢) الاختيارات العلمية (٥/٣٤٨).

(٣) أخرجه الترمذي: كتاب الصلاة، باب ما جاء أن ما بين المشرق والمغرب قبله، رقم (٣٤٢)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب القبلة، رقم (١٠١١)، من حديث أبي هريرة

فَإِذَا صَارَ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ فَهَذَا وَاسِعٌ جَدًّا، وَنَقُولُ -مَثَلًا- لِأَهْلِ الْيَمَنِ: مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ، وَتَكُونُ جِهَتُهُمُ الشَّمَالُ، وَنَقُولُ لِأَهْلِ نَجْدٍ: مَا بَيْنَ الْجَنُوبِ وَالشَّمَالِ قِبْلَةٌ، فَيَكُونُ كُلُّ مَا بَيْنَ الْجَنُوبِ وَالشَّمَالِ قِبْلَةً لَهُمْ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَاسِعٌ.

إِذْنِ: اسْتَدَلَّ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ عَلَى أَنَّ الْأَنْحِرَافَ الْيَسِيرَ لَا يَضُرُّ فِي اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ، وَذَلِكَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِنْ قَوْلِهِ: «اسْتَدَارُوا إِلَى الْكَعْبَةِ» وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ: «مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ».

وَأَنْتُمْ تَعْرِفُونَ أَنَّ الْجِهَاتِ أَرْبَعٌ: مَغْرِبٌ وَمَشْرِقٌ وَشِمَالٌ وَجَنُوبٌ، فَمَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ، وَتَعْرِفُونَ أَنَّ الْجِهَةَ وَاسِعَةٌ، لَوْ أَنْحَرَفَ هَكَذَا لَكِنْ فِي الْجِهَةِ، وَهَكَذَا أَيْضًا أَنْحَرَفَ لَكِنْ فِي الْجِهَةِ، أَمَّا لَوْ قَالَ هَكَذَا وَجَعَلَ الْقِبْلَةَ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ شِمَالِهِ، فَهَذَا أَنْحَرَفَ يُؤْثَرُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا الْحِكْمَةُ مِنْ هَذَا التَّعْبِيرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤]، وَلَمْ يَقُلْ: «فَوَلِّ وَجْهَكَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ»؟

فَالْجَوَابُ: الْحِكْمَةُ مِنْ ذَلِكَ: أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْبَيْتَ كُلَّهُ، بَلْ يَسْتَقْبِلُ جِهَةً مِنْهُ فَقَطْ، فَنَأْخُذُ مِنْ هَذَا فَائِدَةً: أُخْرَى أَنَّ الْإِنْسَانَ لَوْ صَلَّى فِي جَوْفِ الْكَعْبَةِ مُتَّجِهًا إِلَى أَحَدِ الْجِهَاتِ فَقَدْ صَحَّ اسْتِقْبَالُهُ، لِأَنَّهُ اسْتَقْبَلَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ، وَهَذَا هُوَ الْقَوْلُ الرَّاجِحُ، وَثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّهُ صَلَّى نَفْلًا فِي جَوْفِ الْكَعْبَةِ، فَنَقُولُ: الصَّلَاةُ فِي جَوْفِ الْكَعْبَةِ نَفْلًا لَا إِشْكَالَ فِيهَا؛ لِأَنَّهُ ثَبَتَ مِنْ فِعْلِ الرَّسُولِ ﷺ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَهَلْ يَصِحُّ أَنْ يُصَلِّيَ فِي جَوْفِ الْكَعْبَةِ فَرَضًا؟

فالجواب: نَعَمْ، يَصِحُّ عِنْدَ التَّأْمُلِ، وَلَا إِشْكَالَ فِي ذَلِكَ:

أَوَّلًا: الْآيَةُ: ﴿شَطَرَ الْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: ١٤٤].

وثنانًا: أَنَّ مَا ثَبَتَ فِي النَّفْلِ ثَبَتَ فِي الْفَرْضِ إِلَّا بِدَلِيلٍ.

وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ فِي سَبْعَةِ مَوَاطِنَ، وَمِنْهَا «فَوْقَ ظَهْرِ بَيْتِ اللَّهِ»^(١) فَهَذَا ضَعِيفٌ جِدًّا، كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ، وَلَوْ فَرَضَ أَنَّهُ صَحِيحٌ فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي شَيْءٌ شَاخِصٌ مِنَ الْكَعْبَةِ.

فَصَارَتِ الْحِكْمَةُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَوَلَّ وَجْهَكَ شَطَرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤] أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَسْتَقْبِلَهَا كُلَّهَا؛ لِأَنَّهَا زَوَايَا، وَأَيْضًا أَنَّهُ لَوْ صَلَّى فِي جَوْفِ الْكَعْبَةِ كَانَ اسْتِقْبَالُهُ صَحِيحًا.

فَإِنْ قِيلَ: هَلْ يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْأَنْحِرَافَ الْيَسِيرَ لَا يَضُرُّ؟

فالجواب: فِي الْوَاقِعِ أَنَّ الْأَنْحِرَافَ الْيَسِيرَ نَأْخُذُهُ مِنَ الْحَدِيثِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ^(٢)، ثُمَّ إِنَّ الْأَنْحِرَافَ الْيَسِيرَ إِذَا كَانَ يُمَكِّنُ لِلْإِنْسَانِ مُشَاهَدَةَ الْكَعْبَةِ يَضُرُّهُ؛ لِأَنَّ مَنْ أَمَكَّنَهُ مُشَاهَدَةَ الْكَعْبَةِ، لَزِمَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ عَيْنَهَا، سَوَاءً فِي الْحَرَمِ أَوْ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ، كَمَا لَوْ رَأَاهَا مِنْ بَعِيدٍ، وَمِنْ ثَمَّ نَقُولُ لَكُمْ: فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ لَا يَسْتَقْبِلُونَ

(١) أخرجه الترمذي: كتاب الصلاة، باب ما جاء في كراهية ما يصلى إليه وفيه، رقم (٣٤٦)، وابن ماجه: كتاب المساجد، باب المواضع التي تكره فيها الصلاة، رقم (٧٤٦).

(٢) انظر (ص: ٧٩٦).

عَيْنَ الْكَعْبَةِ، وَتَجِدُهُمْ فِي نَفْسِ الْمَسْجِدِ، بَلْ فِي الْمَطَافِ، وَمَعَ هَذَا لَا يَسْتَقْبِلُونَهَا، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ يَجِبُ أَنْ يُنَبِّهَ لَهَا النَّاسُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّ مُحْرَابَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى عَيْنِ الْكَعْبَةِ، وَأَنَّهُ عَلَى الْمِيزَابِ - وَمِيزَابُ الْكَعْبَةِ يَقَعُ شِمَالُ الْكَعْبَةِ فِي وَسْطِ الْحِجْرِ - هَلْ هَذَا صَحِيحٌ؟ لِأَنَّهُمْ يَدَّعُونَ أَنَّ جَبْرِيلَ لَمَّا أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَضَعَ الْمُحْرَابَ أَنَّهُ كَشَفَ لَهُ عَنِ الْكَعْبَةِ، وَأَزَاحَ الْجِبَالَ الَّتِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكَعْبَةِ، وَنَظَرَ إِلَيْهَا، فَوَضَعَ الْقِبْلَةَ.

فَالْجَوَابُ:

أَوَّلًا: نُطَالِبُكُمْ بِالذَّلِيلِ.

ثَانِيًا: عِنْدَنَا دَلِيلٌ مُحْسُوسٌ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا ذَكَرْتُمُوهُ غَيْرُ صَحِيحٍ، وَهُوَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ لَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ الصَّفُّ مُقَوَّسًا؛ لِأَنَّ حَجَمَ الْكَعْبَةِ بِالنِّسْبَةِ لِلصَّفِّ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ أَقْلٌ، وَهَذَا بِالِاتِّفَاقِ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ، أَي: لَوْ اِمْتَدَّ الصَّفُّ طُولَ الْمَسْجِدِ الْآنَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ فَإِنَّهُ لَا يَتَقَوَّسُ، وَالْمَسْجِدُ الْآنَ مَمْدُودٌ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِ مَرَّاتٍ بِالنِّسْبَةِ لِمَسْجِدِ الرَّسُولِ ﷺ الْأَوَّلِ.

فَالْمُهِمُّ: أَنَّ مَسْجِدَ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَغَيْرِهِ فِي أَنَّ قِبْلَتَهُ هِيَ الْجِهَةُ.

الْفَائِدَةُ الْخَامِسَةُ عَشْرَةَ: دِقَّةُ تَعْيِيرِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: «وَقَدْ أُمِرَ أَنْ يَسْتَقْبَلَ الْكَعْبَةَ»، فَلَوْ قَالَ: أُمِرَ أَنْ يَسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، لَقَالُوا: نَحْنُ الْآنَ عَلَى الْقِبْلَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ تَحْدِيدٌ، فَلَمَّا قَالَ: «أَنْ يَسْتَقْبَلَ الْكَعْبَةَ» صَارَ هَذَا أَدَقَّ مِمَّا لَوْ قَالَ: الْقِبْلَةَ.

نَحْنُ الْآنَ نَقُولُ فِي عِبَارَاتِنَا، وَفِي كُتُبِنَا: اسْتَقْبَالَ الْقِبْلَةَ، وَلَا نَقُولُ: اسْتَقْبَالَ الْكَعْبَةِ؛ لِأَنَّ الْقِبْلَةَ الْآنَ تَقَرَّرَتْ وَتَحَدَّدَتْ بِأَنَّهَا الْإِتِّجَاهُ إِلَى الْكَعْبَةِ.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ عَشْرَةَ: أَنَّ لِلأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ قِبْلَةً سَابِقَةً وَقِبْلَةً لَاحِقَةً.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: نَسَمَعُ تَعْيِيرًا عَنِ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى يَقُولُ النَّاسُ: إِنَّهُ ثَالِثُ الْحَرَمَيْنِ، وَأَوَّلَى الْقِبْلَتَيْنِ، فَهَلْ هَذَا التَّعْيِيرُ صَحِيحٌ أَوْ غَيْرُ صَحِيحٍ؟

فَالْجَوَابُ: هَذَا التَّعْيِيرُ يَحْتَاجُ إِلَى فَهْمٍ، فَإِذَا قُلْنَا: ثَالِثُ الْحَرَمَيْنِ فَإِنَّهُ رَبُّمَا يَفْهَمُ السَّمْعُ أَنَّ الْمَسْجِدَ الْأَقْصَى لَهُ حَرَمٌ، أَوْ أَنَّهُ حَرَمٌ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّ الْمُسْلِمِينَ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا حَرَمَ إِلَّا فِي مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ، وَاخْتَلَفُوا فِي وَادِي وَجٍّ، وَهُوَ وَادٍ فِي الطَّائِفِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَيْسَ بِحَرَمٍ. فَالْمَسْجِدُ الْأَقْصَى لَيْسَ بِحَرَمٍ لَكِنَّهُ مَسْجِدٌ مُعَظَّمٌ تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَيْهِ.

وَأَمَّا أَوَّلَى الْقِبْلَتَيْنِ فَإِنَّهُ قَدْ يَفْهَمُ السَّمْعُ أَنَّ هُنَاكَ قِبْلَتَيْنِ بَاقِيَتَيْنِ وَأَنَّ أَوْلَاهُمَا الْمَسْجِدُ الْأَقْصَى، فَيُظَنُّ أَنَّ الْإِتِّجَاهَ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى لَيْسَ بِمَنْسُوخٍ، مَعَ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ، وَالَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يَتَجَنَّبَ الْإِنْسَانُ كُلَّ عِبَارَةٍ فِيهَا إِيهَامٌ لِمَعْنَى فَاسِدَةٍ.

إِذَنْ: نَقُولُ فِي الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى: الْمَسْجِدُ الَّذِي تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَيْهِ، أَوْ أَحَدُ الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَيْهَا، وَكَفَى بِهِ شَرْفًا أَنْ تُشَدَّ الرَّحَالُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ شَدُّ الرَّحَالِ إِلَى أَيِّ مَسْجِدٍ سِوَى هَذِهِ الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ.

مَسْأَلَةٌ: مَنْ قَالَ: إِنَّ الْمَحَارِبَ الَّتِي فِي الْمَسَاجِدِ بِدْعَةٌ، هَلْ لِقَوْلِهِ وَجْهٌ؟

نَقُولُ: نَعَمْ هِيَ بِدْعَةٌ لَا شَكَّ، لَكِنْ هِيَ بِدْعَةٌ لَا نَقْصِدُ الْإِتِّبَاعَ وَالتَّعَبُّدَ بِهَا، بَلْ نَقْصِدُ أَنَّهَا عَلَامَةٌ عَلَى الْقِبْلَةِ، فَهِيَ مِنَ الْوَسَائِلِ الَّتِي يُتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى أُمُورٍ مَقْصُودَةٍ، فَلَيْسَتْ بِبِدْعَةٍ، وَإِلَّا لَقُلْنَا: إِنَّ تَأْلِيفَ الْكُتُبِ بِدْعَةٌ، وَتَرْتِيبُ السُّنَنِ وَأَحْكَامُهَا بِدْعَةٌ، وَوَضْعُ الْمَدَارِسِ بِدْعَةٌ، فَيَجِبُ أَنْ تُفَرَّقَ بَيْنَ مَا كَانَ وَسِيلَةً، وَمَا كَانَ غَايَةً.

أَمَّا لَوْ قُلْنَا: نَحْنُ نَتَعَبَّدُ لِلَّهِ بِهَذِهِ الْمَحَارِبِ كَانَ خَطَأً، لَكِنْ إِذَا كُنَّا نَتَّخِذُهَا عَلَامَةً فَلَيْسَتْ بِبِدْعَةٍ؛ وَلِهَذَا اخْتَلَفَ فِيهَا الْعُلَمَاءُ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا سُنَّةٌ؛ لِأَنَّ الْغَايَةَ مِنْهَا الدَّلَالَةُ عَلَى السُّنَّةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا بَدْعَةٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا مُبَاحَةٌ.

وَمِثْلُهُ أَيْضًا الْخُطُوطُ الَّتِي فِي الْفُرُشِ الْآنَ، بَعْضُ النَّاسِ يَقُولُ: هَذِهِ بَدْعَةٌ؛ وَلَكِنْ نَحْنُ لَا نَتَعَبَّدُ لِلَّهِ بِهَا، بَلْ نُرِيدُ أَنْ نَصِلَ إِلَى غَايَةِ مَقْصُودَةِ لِلشَّرْعِ، وَهِيَ تَسْوِيَةُ الصُّفُوفِ. إِذَنْ: لَا شَيْءَ فِيهَا، وَبَعْضُ النَّاسِ يَقُولُ: لِمَاذَا لَمْ يَفْعَلْهَا الرَّسُولُ؟ فَتَقُولُ: الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ مَسْجِدُهُ مَفْرُوشًا بِالْحَصَى، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُوَضَعَ فِيهَا هَذَا الشَّيْءُ.



٧٧- عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: اسْتَقْبَلْنَا أَنَسًا حِينَ قَدِمَ مِنَ الشَّامِ، فَلَقَيْنَاهُ بِعَيْنِ التَّمْرِ، فَرَأَيْنَاهُ يُصَلِّي عَلَى حِمَارٍ، وَوَجْهُهُ مِنْ ذَا الْجَانِبِ -يَعْنِي عَنْ يَسَارِ الْقِبْلَةِ- فَقُلْتُ: رَأَيْتَكَ تُصَلِّي لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ؟ فَقَالَ: لَوْ لَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُ مَا فَعَلْتُهُ^(١).

الشرح

قَوْلُهُ: «اسْتَقْبَلْنَا أَنَسًا حِينَ قَدِمَ مِنَ الشَّامِ» أَي: إِلَى الْعِرَاقِ، وَالْعِرَاقُ يَقَعُ بِالنِّسْبَةِ لِلشَّامِ جَنُوبًا أَوْ جَنُوبًا شَرْقِيًّا.

قَوْلُهُ: «فَلَقَيْنَاهُ بِعَيْنِ التَّمْرِ» اسْمُ مَكَانٍ فِي الْعِرَاقِ.

قَوْلُهُ: «فَرَأَيْنَاهُ يُصَلِّي عَلَى حِمَارٍ» رَأَيْنَاهُ؛ أَي: رَأَيْتُ أَنَسًا يُصَلِّي عَلَى حِمَارٍ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب تقصير الصلاة، باب صلاة التطوع على الحمار، رقم (١١٠٠)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جواز صلاة النافلة على الدابة في السفر، رقم (٧٠٢).

قَوْلُهُ: «وَوَجْهُهُ مِنْ ذَا الْجَانِبِ» أَي: عَلَى يَسَارِ الْقِبْلَةِ؛ لِأَنَّ الْقِبْلَةَ تَكُونُ عَنْ يَمِينِهِ وَهُوَ مُتَّجِهٌ جَنُوبًا، وَيَكُونُ اتِّجَاهُهُ عَنْ يَسَارِ الْقِبْلَةِ.

قَوْلُهُ: «فَقُلْتُ: رَأَيْتُكَ تُصَلِّي لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ» قَالَ ذَلِكَ اسْتِرْشَادًا لَا إنْكَارًا، أَي: يَطْلُبُ أَنْ يَرْشُدَهُ، لَا أَنْ يُنْكَرَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ هَذَا صَحَابِيٌّ وَابْنُ سِيرِينَ تَابِعِيٌّ.

قَوْلُهُ: «فَقَالَ: لَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُ مَا فَعَلْتُهُ»، يَفْعَلُهُ، أَي: يَفْعَلُ جِنْسَ هَذَا الْفِعْلِ، لَا ذَاتَ الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ مَا جَاءَ مِنَ الشَّامِ إِلَى الْعِرَاقِ وَاتَّجَهَ نَحْوَ الْجَنُوبِ، مَا فَعَلَ هَذَا، لَكِنَّ جِنْسَ الصَّلَاةِ عَلَى الرَّاحِلَةِ مُتَّجِهًا إِلَى نَحْوِ اتِّجَاهِهِ قَدْ فَعَلَهُ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَمُرَادُ قَوْلِهِ: «أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُ» أَي: يَفْعَلُ جِنْسَهُ لَا أَنَّهُ يَفْعَلُهُ بَعِيْنِهِ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمْ يَفْعَلْهُ بَعِيْنِهِ.

مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى مَا سَبَقَ مِنْ أَنَّ الْمُسَافِرَ يُصَلِّي النَّافِلَةَ إِلَى جِهَةِ سَيْرِهِ، وَهَذَا تَطْبِيقُ عَمَلِيٌّ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أَنَّ مِنْ عَادَةِ السَّلَفِ اسْتِقْبَالَ ذِي الشَّرَفِ، وَالْعِلْمِ، وَالْجَاهِ؛ لِقَوْلِهِ: «اسْتَقْبَلْنَا أَنَسًا» فَلَا يُنْكَرُ عَلَى مَنْ خَرَجَ مَثَلًا إِلَى الْمَطَارِ لِيَسْتَقْبَلَ كَبِيرًا أَوْ شَرِيفًا أَوْ عَلِيًّا أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، لَا يُقَالُ: إِنَّ هَذِهِ بَدْعَةٌ؛ لِأَنَّهُ مِنْ عَهْدِ السَّلَفِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: جَوَازُ الصَّلَاةِ عَلَى الْحِمَارِ، تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «رَأَيْتُهُ يُصَلِّي عَلَى حِمَارٍ».

وَيَنْفَرَعُ مِنْ هَذِهِ الْفَائِدَةِ: أَنَّ الْحِمَارَ طَاهِرٌ، وَوَجْهُ ذَلِكَ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ نَجَسًا مَا صَحَّتِ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ عَلَى مَكَانٍ نَجَسٍ، وَالذَّلِيلُ عَلَى عَدَمِ

صِحَّة الصَّلَاةِ عَلَى مَكَانٍ نَجِسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَنْ يُصَبَّ عَلَى بَوْلِ الْأَعْرَابِيِّ مَاءٌ لِيُطَهَّرَهُ^(١)، فَذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ طَهَارَةِ الْمَكَانِ فِي الصَّلَاةِ، وَيَدُلُّ لِهَذَا أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَطَهَّرَ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ [الحج: ٢٦].

إِذِنْ: الْحِمَارُ طَاهِرٌ، لَكِنْ بَوْلُهُ وَرَوْتُهُ نَجَسَانِ، وَالِدَّلِيلُ عَلَى هَذَا أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ حِينَ قَضَى حَاجَتَهُ بِحَجَرَيْنِ وَرَوْتَهُ، أَخَذَ الْحَجَرَيْنِ وَأَلْقَى الرَّوْتَةَ، وَقَالَ: «هَذَا رَجَسٌ»^(٢). أَي: نَجَسٌ، فَرَوْتَةُ الْحِمَارِ نَجِسَةٌ، وَبَوْلُهُ نَجِسٌ، وَالْقَاعِدَةُ فِي ذَلِكَ: أَنَّ كُلَّ مَا حَرَّمَ أَكْلُهُ فَبَوْلُهُ وَرَوْتُهُ نَجِسٌ.

فَإِنْ قِيلَ: الذَّبَابُ يَحْرُمُ أَكْلُهُ، فَهَلْ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ مِمَّا يَكُونُ عَلَى الثِّيَابِ أَوْ عَلَى الْبَدَنِ نَجَسٌ بِنَاءً عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ؟

قُلْنَا: الَّذِي لَيْسَ لَهُ نَفْسٌ سَائِلَةٌ إِذَا مَاتَ فَهُوَ طَاهِرٌ، لَكِنْ كَلَامُنَا عَلَى مَا يَخْرُجُ مِنْهُ، فَنَقُولُ: إِنَّ هَذَا مِمَّا تَعُمُّ بِهِ الْبَلَوَى، وَلَمْ يَرِدْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا عَنْ أَصْحَابِهِ أَنَّهُ أَمَرَ بِغَسْلِهِ، فَإِمَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ طَاهِرٌ، وَإِمَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ نَجَسٌ يُعْفَى عَنْهُ؛ لِمَشَقَّةِ التَّحَرُّزِ مِنْهُ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨].

يَتَفَرَّغُ عَلَى هَذَا: بَوْلٌ وَبَعْرُ الْفِئْرَانِ، فَأَحْيَانًا تَتَسَلَّطُ الْفِئْرَانُ عَلَى الْكُتُبِ فَتُلَوِّثُهَا بِالْبَعْرِ وَالْبَوْلِ، فَتَنْجُسُ الْكُتُبَ، وَالتَّحَرُّزُ مِنْ هَذَا سَهْلٌ، وَإِزَالَةُ نَجَاسَتِهَا سَهْلَةٌ، لَكِنْ إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَتَحَرَّزَ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ أَبْوَابَ الْمَكْتَبَةِ وَاسِعَةٌ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب الرفق في الأمر كله، رقم (٦٠٢٥)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب وجوب غسل البول، رقم (٢٨٥)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب لا يستنجى بروت، رقم (١٥٦)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

تَدْخُلُ مِنْهَا الْهَرُّ وَالْفُتْرَانُ، وَلَا يُمَكِّنُهُ أَيْضًا أَنْ يَغْسِلَ الْكُتْبُ؛ لِأَنَّهَا سَتَفْسُدُ، نَقُولُ:
تَبْقَى النَّجَاسَةُ لَكِنْ يَتَحَرَّزُ الْإِنْسَانُ مِنْ مَلَامَسَتِهَا وَهِيَ رَطْبَةٌ، فَإِذَا تَحَرَّزَ لَا يَضُرُّهُ.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: حَرَضَ السَّلَفُ عَلَى الْعِلْمِ، بِدَلِيلِ أَنَّ أَنَسَ بْنَ سِيرِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ
سَأَلَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ هَذَا الْأَمْرِ الَّذِي مَا كَانَ يَعْرِفُهُ، وَهَكَذَا يَنْبَغِي
لِلْإِنْسَانِ إِذَا رَأَى مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَسْأَلَةً لَا يَعْرِفُهَا أَنْ يَسْأَلَ عَنْهَا.
أَوَّلًا: لِيَسْتَفِيدَ عِلْمًا إِنْ كَانَ عَمَلُ هَذَا الْعَالِمِ صَحِيحًا.

ثَانِيًا: لِيُذَكِّرَ الْعَالِمَ إِذَا كَانَ نَاسِيًا؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ بَشَرٌ، قَدْ يَنْسَى وَيَعْمَلُ مَا لَا يَجُوزُ،
فَلَا يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ إِذَا رَأَى عَالِمًا يَفْعَلُ شَيْئًا يَسْتَنْكِرُهُ أَنْ يَسْكُتَ بَلْ يَسْأَلَ.

الْفَائِدَةُ الْخَامِسَةُ: الِاسْتِدْلَالُ بِأَفْعَالِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؛ وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ
فِعْلُ الرَّسُولِ ﷺ حُجَّةً يُسْتَدَلُّ بِهَا.

وَجْهٌ ذَلِكَ: أَنَّ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يَقُلْ: إِنَّ هَذَا جَائِزٌ، بَلْ قَالَ: إِنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ
يَفْعَلُهُ فَفَعَلَهُ، فَيَكُونُ فِي هَذَا اسْتِدْلَالٌ بِأَفْعَالِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: أَنَّ الْأَصْلَ فِي أَفْعَالِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَدَمُ الْخُصُوصِيَّةِ،
وَمِنْ ثَمَّ قُلْنَا: إِنَّا نَقْتَدِي بِأَفْعَالِ الرَّسُولِ مَعَ اخْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ هَذَا خَاصًّا بِهِ، لَكِنَّ
الْأَصْلَ عَدَمُ الْخُصُوصِيَّةِ حَتَّى يَقُومَ دَلِيلٌ عَلَى ذَلِكَ؛ وَمِنْ ثَمَّ يَتَبَيَّنُ لَنَا مَا كَانَ
يَسْلُكُهُ الشُّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِيمَا إِذَا تَعَارَضَ فِعْلُ الرَّسُولِ ﷺ وَقَوْلُهُ مَعَ إِمْكَانِ الْجُمُعِ،
أَنَّهُ يُقَدِّمُ عُمُومَ الْقَوْلِ عَلَى خُصُوصِ الْفِعْلِ^(١)، وَهَذِهِ طَرِيقَةٌ غَيْرُ سَلِيمَةٍ؛ لِأَنَّ قَوْلَ
الرَّسُولِ ﷺ وَفِعْلُهُ، كِلَاهُمَا سُنَّةٌ.

مِثَالُ ذَلِكَ: قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -: «لَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ وَلَا بَوْلٍ وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا»^(١). فَهِيَ عَنِ الْاِسْتِقْبَالِ وَالْاِسْتِدْبَارِ.

ورآه ابنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقْضِي حَاجَتَهُ وَهُوَ عَلَى بَيْتِ حَفْصَةَ مُسْتَقْبِلَ الشَّامِ مُسْتَدْبِرَ الْكَعْبَةِ^(٢)، فَالشُّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: هَذَا مِنْ فِعْلِ الرَّسُولِ وَهُوَ خَاصٌّ بِهِ، أَمَّا نَحْنُ فَلَا نَسْتَدْبِرُ الْكَعْبَةَ لَا فِي الْفَضَاءِ وَلَا فِي الْبُنْيَانِ، وَلَكِنْ نَقُولُ: هَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ هُنَا يُمَكِّنُ الْجَمْعُ بَيْنَ قَوْلِهِ وَفِعْلِهِ، فَيُحْمَلُ قَوْلُهُ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَكُنِ الْإِنْسَانُ فِي بُنْيَانٍ، وَيُحْمَلُ فِعْلُهُ عَلَى مَا إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ فِي بُنْيَانٍ.

فَإِنْ قِيلَ: هَلْ تُسْتَقْبَلُ الْقِبْلَةُ فِي الْبُنْيَانِ؟

قُلْنَا: لَا؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ» لَمْ يَرِدْ فِيهَا تَخْصِيصٌ، أَمَّا قَوْلُهُ: «لَا تَسْتَدْبِرُوهَا» فَقَدْ وَرَدَ فِيهَا التَّخْصِيصُ، فَصَارَ النَّاسُ يَنْقَسِمُونَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: قِسْمٌ قَالُوا: يَجُوزُ فِي الْبُنْيَانِ اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ وَاسْتِدْبَارُهَا حَالِ قَضَاءِ الْحَاجَةِ، وَاسْتَدْلُّوا بِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ. وَقَالَ آخَرُونَ: لَا يَجُوزُ اسْتِقْبَالُهَا وَاسْتِدْبَارُهَا فِي الْبُنْيَانِ، وَجَعَلُوا حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ خَاصًّا بِالرَّسُولِ، وَكَلا الطَّرِيقَيْنِ غَيْرُ صَحِيحٍ. وَالصَّحِيحُ أَنْ نَقُولَ: يَجُوزُ اسْتِدْبَارُ الْقِبْلَةِ فِي الْبُنْيَانِ، وَلَا يَجُوزُ فِي الْفَضَاءِ، وَأَمَّا اسْتِقْبَالُهَا: فَلَا يَجُوزُ لَا فِي الْبُنْيَانِ وَلَا فِي الْفَضَاءِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب قبله أهل المدينة وأهل الشام والمشرق، رقم (٣٩٤)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب الاستطابة، رقم (٢٦٤)، من حديث أبي أيوب الأنصاري - رضي الله تعالى عنه -.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب التبرز في البيوت، رقم (١٤٨)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب الاستطابة، رقم (٢٦٦/٦٢).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ نُسَوِّي بَيْنَ الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ بِالنِّسْبَةِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَعَ أَنَّ
الْفِعْلَ يَحْصُلُ فِيهِ اِحْتِمَالَاتٌ دُونَ الْقَوْلِ؟

فالجواب: على فَرَضِ أَنَّهُ يَحْتَمِلُ اِحْتِمَالَاتٍ، لِنَفَرِضَ أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ قَدْ نَسِيَ،
لَكِنْ هَلْ نَصَّ الرَّسُولُ ﷺ عَلَى الْبُيَّانِ فِي قَوْلِهِ: «لَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ وَلَا بَوْلٍ»؟
لَمْ يَنْصَ عَلَيْهَا بِذَاتِهَا حَتَّى نَقُولَ: لَعَلَّهُ نَسِيَ، وَمَا دَامَ أَنَّهُ لَمْ يَنْصَ عَلَيْهَا بِذَاتِهَا وَقَدْ
ثَبَتَ أَنَّ الْعَامَّ قَدْ يُخَصَّصُ، فَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مِنْهَا، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تَنْفَعُكَ فِي مَسْأَلَةِ تَارِكِ
الصَّلَاةِ؛ فَقَدْ آتَتْ نُصُوصٌ عَامَّةٌ بِأَنَّهُ يُخْرَجُ مِنَ النَّارِ مَنْ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ^(١)، قَالُوا:
وَهَذَا يَدُلُّ بِأَنَّ تَارِكَ الصَّلَاةِ لَا يُجَلَّدُ فِي النَّارِ، وَمَنْ لَا يُجَلَّدُ فِي النَّارِ فَلَيْسَ بِكَافِرٍ.

قُلْنَا: نَعَمْ، لَوْ قَالَ الرَّسُولُ ﷺ: يُخْرَجُ مِنَ النَّارِ مَنْ لَمْ يُصَلِّ؛ صَحَّ ذَلِكَ، لَكِنْ
قَالَ: «مَنْ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا» وَهَذِهِ نَكِيرَةٌ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ فَتَكُونُ لِلْعُمُومِ، وَأَدِلَّةُ كُفْرِ
تَارِكِ الصَّلَاةِ خَاصَّةً.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: إِطْلَاقُ الْفِعْلِ عَلَى الْجِنْسِ؛ لِقَوْلِهِ: «لَوْ لَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ يَفْعَلُهُ مَا فَعَلْتُهُ» فَإِنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ الْجِنْسُ لَا النَّوعُ وَلَا الْعَيْنُ.

وَمُرَادُنَا بِالنَّوعِ هُنَا أَنْ يَكُونَ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَثَلًا صَلَّى عَلَى حِمَارٍ، وَهَذَا
لَيْسَ بِبَلَاغٍ، وَمُرَادُنَا بِالْعَيْنِ أَنْ يَكُونَ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَاءَ بِنَفْسِهِ مِنَ الشَّامِ
إِلَى الْعِرَاقِ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية، رقم (١٨٣)، من حديث أبي سعيد
الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فِي حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ الطَّوِيلِ: «فَيُقْبَضُ قُبْضَةً مِنَ النَّارِ، فَيُخْرَجُ مِنْهَا قَوْمًا لَمْ
يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ قَدْ عَادُوا حِمًا، فَيُلْقِيهِمْ فِي نَهْرٍ فِي أَفْوَاهِ الْجَنَّةِ».

الفائدة الثامنة: حرّض أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى اتِّبَاعِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - .

الفائدة التاسعة: أنه إذا أمكن الاستدلال بما لا مرأى فيه فهو أولى، فلو قال أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هذا جائز، سيكون في قلب أنس بن سيرين سؤال عن الدليل، ما هو؟ لكن إذا قال: «لولا أنني رأيت رسول الله ﷺ يفعل ما فعلته» فلا يحتاج أن يسأل عن الدليل.

وهذه مسألة تنفعك في المناظرات أن تعتمد إلى دليل لا يمكن لحصمك أن يعارضك فيه حتى لا يطول الموضوع، رأيت هدي القرآن في محاجة إبراهيم عليه السلام مع الرجل الذي حاجه في ربه، قال إبراهيم: ﴿رَبِّیَ الَّذِیْ یُحِیْءُ وَیُمِیْتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، فقال له الرجل: ﴿أَنَا أَحْیَءُ وَأُمِیْتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، فعدل إبراهيم عن هذا ولم يقل: لا يمكن أن تحيي وتميت، وإنما الذي تفعله سبب الحياة والموت، وأما الذي يحيي ويميت فهو الله، لم يقل هذا، بل قال إبراهيم: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ یَأْتِی بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِی بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، الآن لا يستطيع أن يتحدى أو يجادل، ﴿فَبُهِتَ الَّذِیْ كَفَرُ﴾ [البقرة: ٢٥٨].

وهذه مسألة ينبغي للمناظر أن يتبعها، ألا يأتي بدليل يمكن لحصمه أن يعارضه فيه، بل يأتي بدليل يقيم الحجة ويقطع المحجة.

فإن قال قائل: إنكم قلتم: إذا أمكن الاستدلال بما لا مرأى فيه، فهو أولى، فهل نفهم من هذا أنه إذا كان في المسألة إجماع ودليل فإننا نأتي بالإجماع قبل الدليل؟

فالجواب: نعم، لكنْ هُنَاكَ مَنْ قَدْ يُعَارِضُ الْإِجْمَاعَ، فَيَقُولُ: لَيْسَ هُنَاكَ
 إِجْمَاعٌ، كَمَا قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: مَنْ ادَّعَى الْإِجْمَاعَ فَهُوَ كَاذِبٌ، وَمَا يُدْرِيهِ لَعَلَّهُمْ
 اخْتَلَفُوا^(١)، وَإِلَّا فَإِنَّ الْإِجْمَاعَ حَقِيقَةٌ لَا يَبْقَى فِيهِ نِزَاعٌ.
 الْفَائِدَةُ الْعَاشِرَةُ: أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْعِبَادَاتِ التَّوْقِيفُ.



(١) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله (ص: ٤٣٩).

بابُ الصفوفِ



الشرح

الصفوفُ: جَمْعُ صَفٍّ، والصَّفِّ: وَقُوفُ الْمُصَلِّينَ عَلَى وَجْهِ سَوَاءٍ فِي الصَّلَاةِ، وَالصُّفُوفُ مِنْ خَصَائِصِ هَذِهِ الْأُمَّةِ؛ لِأَنَّهُمْ هُمُ الَّذِينَ شُرِعَتْ لَهُمُ الصَّلَاةُ جَمَاعَةً، فُشِّرِعَتْ لَهُمُ الصُّفُوفُ، وَقَدْ حَثَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى تَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ وَالتَّرَاصُّ فِيهَا وَقَالَ: «أَلَا تَصُفُّونَ كَمَا تَصُفُّ الْمَلَائِكَةُ عِنْدَ رَبِّهَا؟» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفُ تَصُفُّ عِنْدَ رَبِّهَا؟ قَالَ: «يَتَرَاصُّونَ وَيُكْمِلُونَ الْأَوَّلَ فَلَا أَوَّلَ»^(١).

والصفوفُ في الصَّلَاةِ وَاجِبَةٌ، بَأَنْ تَكُونَ الْجَمَاعَةُ صُفُوفًا، فَلَوْ صَلَّوْا أَفْرَادًا فَإِنَّ صَلَاتَهُمْ بَاطِلَةٌ لَا تَصِحُّ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْفَرِدٍ خَلْفَ الصَّفِّ»^(٢).



٧٨- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَوُّوا صُفُوفَكُمْ،

فَإِنَّ تَسْوِيَةَ الصُّفُوفِ مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ»^(٣).

(١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب الأمر بالسكون في الصلاة، رقم (٤٣٠)، من حديث جابر ابن سمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أحمد (٢٣/٤)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة، باب صلاة الرجل خلف الصف وحده، رقم (١٠٠٣)، من حديث علي بن شيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب إقامة الصف من تمام الصلاة، رقم (٧٢٣)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب تسوية الصفوف وإقامتها، رقم (٤٣٣).

الشَّرْح

بَدَأَ الْمُؤَلِّفُ بِمَا نَقَلَهُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَوُّوا صُفُوفَكُمْ، فَإِنَّ تَسْوِيَةَ الصُّفُوفِ مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ».

قَوْلُهُ: «سَوُّوا صُفُوفَكُمْ»: فِعْلٌ أَمْرٌ، أَي: اجْعَلُوهَا مُتَسَاوِيَةً.

وهذا واجبٌ؛ لأمرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بذلك، والأصلُ في أمرِ الله ورسوله أَنَّهُ لِلْوُجُوبِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَوَعَّدَ الْمُخَالِفِينَ عَنْ أَمْرِهِ فَقَالَ: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣] وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَعَّدَ بِوَعِيدٍ خَاصٍّ مَنْ لَمْ يُسَوِّ الصَّفَّ، فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «عِبَادَ اللَّهِ! لَتُسَوَّنَّ صُفُوفُكُمْ أَوْ لِيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وُجُوهِكُمْ»^(١).

وَلَا يَغْنِي مِنْ تَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ فِي الصَّلَاةِ أَنْ يَكُونَ النَّاسُ حِذَاءَ بَعْضِهِمْ بَعْضٍ فَقَطْ، بَلِ الْمُرَادُ مَا هُوَ أَعَمُّ، أَي: اجْعَلُوهَا سَوِيَّةً مُسْتَقِيمَةً، فَيَشْمَلُ ذَلِكَ اعْتِدَالَهَا، وَيَشْمَلُ التَّرَاصُّ فِيهَا، وَيَشْمَلُ التَّقَارُبَ بَيْنَهَا، وَيَشْمَلُ إِكْمَالَ الْأَوَّلِ فَالْأَوَّلِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى﴾ [الأعلى: ٢]، أَي: يَعْنِي أَكْمَلَ مَا خَلَقَ عَزَّجَلَّ، فَكَذَلِكَ يُقَالُ فِي تَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ أَنْ تَكُونَ مُقَامَةً عَلَى وَجْهِ التَّسْوِيَةِ التَّامَّةِ.

ثُمَّ بَيَّنَ النَّبِيُّ ﷺ فَائِدَةً مِنْ فَوَائِدِ تَسْوِيَةِ الصَّفِّ فِي قَوْلِهِ: «فَإِنَّ تَسْوِيَةَ الصُّفُوفِ مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ»: وَهُوَ تَعْلِيلٌ لِلأَمْرِ، أَفَادَ أَنَّ تَسْوِيَةَ الصَّفِّ مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ؛

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب تسوية الصفوف عند الإقامة وبعدها، رقم (٧١٧)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب تسوية الصفوف وإقامتها، رقم (٤٣٦)، من حديث النعمان بن بشير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

لأنَّه مِنْ تَمَامِ الْجَمَاعَةِ، وَالْجَمَاعَةُ مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ، فَكَانَتْ تَسْوِيَةُ الصُّفُوفِ مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ.

أَيْضًا تَسْوِيَةُ الصُّفُوفِ مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ النَّاسَ إِذَا كَانُوا صَفًّا وَاحِدًا لَا يَتَقَدَّمُ أَحَدُهُمْ عَنِ الْآخِرِ لَمْ يَبْقَ تَشْوِيشٌ عَلَى الشَّخْصِ فِي حَالِ صَلَاتِهِمْ، لَكِنْ لَوْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ أَخُوهُ لَكَانَ فِي قَلْبِهِ شَيْءٌ مِنَ التَّسَاوُلَاتِ: لِمَاذَا يَتَقَدَّمُ؟ وَلَرَأَى أَنَّ أَخَاهُ اسْتَهَانَ بِهِ حَيْثُ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ، وَحِينَئِذٍ يَقَعُ فِي قَلْبِهِ شَيْءٌ مِنَ الْوَسَاوِسِ، وَالصَّلَاةُ إِذَا كَانَ فِيهَا وَسَاوِسٌ نَقَصَتْ بِقَدْرِ مَا فِيهَا مِنَ الْوَسَاوِسِ.

وَقَوْلُهُ: «مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ» التَّمَامُ نَوْعَانِ: تَمَامٌ وَاجِبٌ، وَتَمَامٌ مُكْمَلٌ.

مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: مَشْرُوعِيَّةُ الصُّفُوفِ فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْرَاهَا.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ: وَجُوبُ تَسْوِيَتِهَا، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَقَالُوا: يَجِبُ تَسْوِيَةُ الصَّفِّ، وَأَنَّ الصَّفَّ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُسَوًى، فَإِنَّ الصَّلَاةَ تَبْطُلُ، وَالْقَوْلُ بِوَجُوبِ التَّسْوِيَةِ قَوْلٌ قَوِيٌّ - كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْأَحَادِيثِ الَّتِي بَعْدَهُ - لَكِنْ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ، وَلَيْسَ مِنْ وَاجِبَاتِهَا، وَذَهَبَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى وَجُوبِ تَسْوِيَةِ الصَّفِّ^(١)، وَيُؤَيِّدُ هَذَا - أَيِ: الْوُجُوبِ - اعْتِنَاءُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ بِذَلِكَ، بَلِ اعْتِنَاءُ إِمَامِ الْمُتَّقِينَ مُحَمَّدٍ ﷺ بِذَلِكَ، فَقَدْ كَانَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يُسَوِّي الصُّفُوفَ كَأَنَّمَا يُسَوِّي بِهَا الْقِدَاحَ^(٢)، وَكَانَ يَضْرِبُ بِالصَّفِّ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ

(١) الاختيارات العلمية (٥ / ٣٣١).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب تسوية الصفوف، رقم (٤٣٦ / ١٢٨)، من حديث النعمان بن بشير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

يَمْسَحُ صُدُورَهُمْ وَمَنَاجِبَهُمْ وَيَقُولُ: اسْتَوُوا^(١).

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا كَانَ إِمَامٌ وَمَأْمُومٌ فَقَطْ، فَهَلْ يَتَأَخَّرُ الْمَأْمُومُ قَلِيلًا؟

فَالْجَوَابُ: لَا يَتَأَخَّرُ، وَقَدْ اسْتَحَبَّ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ اسْتِحْبَابًا لَيْسَ لَهُ دَلِيلٌ أَنْ يَتَأَخَّرَ الْمَأْمُومُ قَلِيلًا؛ لِيَتَمَيَّزَ الْإِمَامُ بِالتَّقَدُّمِ عَلَيْهِ، فَيُقَالُ: هَذَا خَطَأٌ، إِذَا كَانَ إِمَامٌ وَمَأْمُومٌ صَارَ صَفًّا، وَالصَّفُّ يُسَوَّى، لَا يَتَقَدَّمُ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ، فَإِذَا قَالَ: أَنَا أُرِيدُ أَنْ أُمَيِّزَ الْإِمَامَ، قُلْنَا: تَمَيَّزُ الْإِمَامُ بِمَكَانِهِ لَا بِتَقَدُّمِهِ وَتَأَخُّرِهِ، فَيَكُونُ الْإِمَامُ عَنْ يَسَارِ الْمَأْمُومِ، وَالْمَأْمُومُ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ، وَهَذَا هُوَ التَّمَيُّزُ.

فَإِنْ قِيلَ: أحيانًا تَكُونُ الصُّفُوفُ عِنْدَ أَوَّلِ الدُّخُولِ فِي الصَّلَاةِ مُسَوَّيَةً، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ، يَتَقَدَّمُ أَحَدُهُمْ وَيَتَأَخَّرُ آخَرُ، فَهَلْ تُسَوَّى؟

قُلْنَا: نَعَمْ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ يَسَارِهِ أَخَذَ بِرَأْسِهِ وَجَعَلَهُ عَنْ يَمِينِهِ^(٢)، وَهَذَا لِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ.

فَإِنْ قِيلَ: بَعْضُ الْأَئِمَّةِ عِنْدَمَا تُقَامُ الصَّلَاةُ يَتَّجِهُ إِلَى النَّاسِ وَيَنْصَحُهُمْ أَوْ يَعِظُهُمْ، كَأَن يَقُولَ: اسْتَوُوا، أَقْبِلُوا عَلَى اللَّهِ بِقُلُوبٍ خَاشِعَةٍ، صَلُّوا صَلَاةً مُودَّعٍ.

فَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذِهِ بَدْعَةٌ لَا شَكَّ، يُنْهَى عَنْهَا، حَتَّى قَوْلُ: اسْتَوُوا، اعْتَدِلُوا، أَوْ سَوُّوا صُفُوفَكُمْ، لَيْسَتْ مَشْرُوعَةً إِلَّا عِنْدَ وُجُودِ السَّبَبِ، فَمَثَلًا: لَوْ أَنَّ إِنْسَانًا

(١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب تسوية الصفوف، رقم (٤٣٢)، من حديث أبي مسعود الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب السمر في العلم، رقم (١١٧)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب الدعاء في صلاة الليل، رقم (٧٦٣)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

صَلَّى خَلْفَهُ ثَلَاثَةٌ، اُلْتَفَتَ وَإِذَا هُمْ مُسْتَوُونَ تَمَامًا، فَلَا حَاجَةَ لَأَنْ يَقُولَ: اسْتَوُوا، وَلَا يَأْمُرُهُمْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ تَحْصِيلُ حَاصِلٍ، وَلَيْسَتْ هَذِهِ كَلِمَاتٍ يُتَعَبَّدُ لِلَّهِ بِهَا حَتَّى يُقَالَ: قُلْهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَيُقَالَ: إِنَّ رَجُلًا أَمَّ رَجُلًا فَوَقَفَ عَنْ يَمِينِهِ، فَلَمَّا انْتَهَتْ الْإِقَامَةُ قَالَ: اسْتَوُوا وَاعْتَدِلُوا!!.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أَنَّ تَسْوِيَةَ الصَّفِّ مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ، وَيَتَفَرَّغُ عَلَى هَذِهِ الْفَائِدَةِ: أَنَّهُ إِذَا كَانَ مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ، فَإِنَّ الْمَأْمُومِينَ مَسْئُولُونَ عَنْ ذَلِكَ، كَمَا أَنَّ الْإِمَامَ مَسْئُولٌ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يُرِيدُ أَنْ تَكُونَ صَلَاتُهُ تَامَةً.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا ذَكَرَ الْحُكْمَ ذَكَرَ تَعْلِيلَهُ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ طُمَأْنِينَةِ النَّفْسِ، وَبَيَانِ سُمُو الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَأَنَّ أَحْكَامَهَا لَيْسَتْ أَرْجَاءً، وَلَا عَبَأًا، بَلْ لَهَا حِكْمٌ كَثِيرَةٌ.



٧٩- وَعَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَتَسَوْنَ صُفُوفَكُمْ أَوْ لِيَخَالَفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وُجُوهِكُمْ»^(١).

الشرح

قَوْلُهُ: «لَتَسَوْنَ» اللَّامُ هُنَا مُوَطَّئَةٌ لِلْقَسَمِ، أَيْ: تَدُلُّ عَلَى قَسَمٍ مُحَذِّفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: وَاللَّهُ لَتَسَوْنَ، وَعَلَى هَذَا فَتَكُونُ هَذِهِ الْجُمْلَةُ مُؤَكَّدَةً بِثَلَاثَةِ مُؤَكَّدَاتٍ، وَهِيَ اللَّامُ وَالْقَسَمُ الْمُقَدَّرُ وَتَوْنُ التَّوَكِيدِ، وَمِثْلُ هَذَا التَّعْبِيرِ يَقَعُ كَثِيرًا فِي الْقُرْآنِ وَغَيْرِهِ، قَالَ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب تسوية الصفوف عند الإقامة وبعدها، رقم (٧١٧)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب تسوية الصفوف وإقامتها، رقم (٤٣٦).

الله تعالى: ﴿لَزُورَتْ الْجَحِيمَ ۖ ثُمَّ لَتَرُونَهَا عَيْنَ الْيَقِينِ ۖ ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ ۝﴾ [التكاثر: ٦-٨].

قوله: «أَوْ لِيُخَالِفَنَّ اللهُ»: (أو): بِمَعْنَى الْبَدَلِ، أي: فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَلِيُخَالِفَنَّ اللهُ بَيْنَ وُجُوهِكُمْ.

قوله ﷺ: «لِيُخَالِفَنَّ اللهُ» نَقُولُ فِيهَا مِنْ جِهَةِ التَّوَكُّيدِ وَالْقَسَمِ مَا قُلْنَا فِي الْجُمْلَةِ الْأُولَى.

وقوله: «بَيْنَ وُجُوهِكُمْ» يَحْتَمِلُ مَعْنَيْنِ:

الْمَعْنَى الْأَوَّلُ: أَنَّهَا مُخَالَفَةٌ حِسِّيَّةٌ، أي: أَنْ يَصْرِفَ وُجُوهَ بَعْضِكُمْ عَنْ بَعْضٍ، بَحِثُ يَكُونُ وَجْهُ الْإِنْسَانِ مِثْلًا إِلَى كَيْفِهِ، أَوْ إِلَى خَلْفِهِ، وَهَذِهِ مُخَالَفَةٌ حِسِّيَّةٌ.

وَالْمَعْنَى الثَّانِي: أَنَّهَا مُخَالَفَةٌ مَعْنَوِيَّةٌ، أي: مُخَالَفَةٌ بَيْنَ وَجْهَاتِ النَّظَرِ، وَيَعْنِي بِذَلِكَ أَنَّ الْقُلُوبَ تَخْتَلِفُ وَتَتَجَهَّ أَنْجَاهَاتٍ مُتَغَايِرَةً، وَلَا شَكَّ فِي ضَرَرِ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ عُقُوبَةٌ عَظِيمَةٌ، أَنْ يُلْقَى الْخِلَافُ بَيْنَ الْأُمَّةِ.

وَيَدُلُّ لِهَذَا التَّفْسِيرِ قَوْلُهُ ﷺ فِي بَعْضِ أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ: «أَوْ لِيُخَالِفَنَّ اللهُ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ» وَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْاِخْتِلَافُ الْحِسِّيُّ سَبَبًا لِلْاِخْتِلَافِ الْمَعْنَوِيِّ، وَهُوَ اِخْتِلَافُ الْقُلُوبِ. وَوَجْهُ ذَلِكَ: مَا ذَكَرْنَا فِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ أَنَّهُ إِذَا رَأَى أَنَّ أَخَاهُ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ حَصَلَ فِي ذَلِكَ اِخْتِلَافٌ فِيمَا بَيْنَهُمْ، وَحَصَلَ فِي ذَلِكَ أَنْ يَحْمِلَ عَلَى أَخِيهِ شَيْئًا فِي قَلْبِهِ.

من فوائد هذا الحديث:

الفائدة الأولى: أن تسوية الصف واجب.

ووجه الدلالة: أن النبي ﷺ جعل جزاء من لم يسوّها أن يخالف الله بين وجوه المتصافين، ونحن في هذا المكان -المسجد الحرام- نشاهد كثيراً من المصلين لا يهتمون بهذا الأمر، على الرغم من أن الإمام يحثهم على ذلك كلما أراد أن يكبر، قال: «سووا صفوفكم، استووا، اعتدلوا» ولكن عند بعض الناس كأنها تفرغ في حديد بارد.

الفائدة الثانية: أن تسوية الصف مسؤولية الجميع؛ لقوله: «أو ليخالفن الله بين وجوهكم»، لكن تقع المسؤولية أصلاً على الإمام.

الفائدة الثالثة: بيان سفه أولئك القوم الذين إذا رأوا الإمام يصير على تسوية الصف، ولا يدخل في الصلاة إلا حيث يعلم أن الصف مسوي تجدهم يتصجرون ويستكفون من ذلك، وينكرونه، وهذا يدل على جهلهم؛ لأنهم لو علموا ما في التسوية من الثواب والأجر وما في تركها من الوزر ما فعلوا ذلك.



■ ولمسلم: «كان رسول الله ﷺ يسوي صفوفنا، حتى كأنها يسوي بها القداح، حتى إذا رأى أن قد عقلنا عنه، ثم خرج يوماً فقام، حتى إذا كاد أن يكبر، فرأى رجلاً بادياً صدره، فقال: «عباد الله، لتسوّن صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم»^(١).

(١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب تسوية الصفوف، رقم (١٢٨/٤٣٦).

الشرح

في هذا اللَّفْظِ الذي ساقه مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَعْتَنِي بِالتَّسْوِيَةِ حَتَّى كَأَنَّمَا يُسَوِّي بِهَا الْقِدَاحَ.

قَوْلُهُ: «يُسَوِّي صُفُوفَنَا» ظَاهِرُهُ: أَنَّهُ يَفْعَلُ ذَلِكَ بِيَدِهِ، وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ صَرِيحًا فِيمَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، أَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ يَضْرِبُ الصَّفَّ مِنْ طَرَفِهِ إِلَى طَرَفِهِ، يَمْسَحُ مَنَاكِبَ الصَّحَابَةِ وَصُدُورَهُمْ وَيَأْمُرُهُمْ بِالتَّسْوِيَةِ. وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى عِنَايَةِ النَّبِيِّ ﷺ بِتَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ.

قَوْلُهُ: «حَتَّى كَأَنَّمَا يُسَوِّي بِهَا الْقِدَاحَ» الْقِدَاحُ: جَمْعُ قَدَحٍ، وَهِيَ مَا يَكُونُ فِي نَضْلِ السَّهْمِ، وَهَذَا لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ كَأَسْنَانِ الْمُشْطِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ حَصَلَ خَلَلٌ فِي الرِّمَاطَةِ.

قَوْلُهُ: «حَتَّى إِذَا رَأَى أَنْ قَدْ عَقَلْنَا عَنْهُ» رَأَى: أَي: رُؤْيَةً عِلْمِيَّةً، وَوَجْهَهُ كَوْنُهَا عِلْمِيَّةً، أَنَّهُ قَالَ: «قَدْ عَقَلْنَا»، وَالْعَقْلُ لَا يُدْرِكُ بِالْعَيْنِ، وَإِنَّمَا يُدْرِكُ بِالْعِلْمِ وَالشُّعُورِ.

وَقَوْلُهُ: «عَقَلْنَا عَنْهُ» أَي: فَقَهْنَا، وَعَرَفْنَا مَنَزِلَةَ التَّسْوِيَةِ، وَأَنَّهَا ذَاتُ أَهْمِيَّةٍ بِالْغَةِ.

قَوْلُهُ: «ثُمَّ خَرَجَ يَوْمًا فَقَامَ» أَي: قَامَ فِي مَكَانِهِ لِيُصَلِّيَ بِهِمْ.

قَوْلُهُ: «حَتَّى إِذَا كَادَ أَنْ يُكَبِّرَ»: (أَنْ) قَلِيلٌ وَقَوْعُهَا بَعْدَ «كَادَ»، كَمَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَالْأَكْثَرُ فِيهَا حَذْفُ (أَنْ)، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]، وَقَالَ: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَكْدُمُ، لَمْ يَكْدِرْنَهَا﴾ [النور: ٤٠].

قَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فَرَأَى رَجُلًا بَادِيًا صَدْرُهُ»، أي: ظاهراً بارزاً عَنِ الصَّفِّ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ مُتَقَدِّمًا عَلَى الصَّفِّ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى أَنَّ الصَّدْرَ وَحْدَهُ هُوَ الَّذِي بَرَزَ، لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْإِنْسَانِ حُجَّةٌ؛ لَأَنَّهُ عُدْرٌ، فَبَعْضُ النَّاسِ رُبَّمَا يَكُونُ صَدْرُهُ بَادِيًا مُتَقَدِّمًا قَلِيلاً عَنِ بَقِيَّةِ جِسْمِهِ، وَبَعْضُ النَّاسِ رُبَّمَا يَكُونُ صَدْرُهُ بَادِيًا؛ لَأَنَّهُ مُنْحَنٍ قَلِيلاً، لَكِنْ لَيْسَ هَذَا الْمُرَادُ بِالْحَدِيثِ، الْمُرَادُ: أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ مُتَقَدِّمًا عَلَى الصَّفِّ.

قَوْلُهُ ﷺ: «عِبَادَ اللَّهِ، لَتَسُوْنَ صُفُوفَكُمْ» وَجَّهَ إِلَيْهِمُ النِّدَاءَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَتَّبِعُوهُ؛ لِأَنَّ تَصْدِيرَ الْخِطَابِ بِالنِّدَاءِ يُوجِبُ انْتِبَاهَ الْمُخَاطَبِ، وَوَصَفَهُمُ بِالْعُبُودِيَّةِ؛ لِأَنَّ مُقْتَضَى الْعُبُودِيَّةِ أَنْ يُخَضَعَ الْإِنْسَانُ لِلشَّرِيعَةِ، وَأَلَّا يَتِمَادَى فِي خِلَافِهَا، فَقَالَ ﷺ: «عِبَادَ اللَّهِ».

فإن قيل: أين حَرَفُ النِّدَاءِ؟

قُلْنَا: مَحذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: يَا عِبَادَ اللَّهِ.

قَوْلُهُ: «لَتَسُوْنَ صُفُوفَكُمْ أَوْ لِيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وُجُوهِكُمْ». هَذَا هُوَ اللَّفْظُ الْأَوَّلُ، وَالْحَدِيثُ وَاحِدٌ، لَكِنْ فِي سِيَاقِ مُسْلِمٍ زِيَادَةٌ.

مِنْ قَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: أَنَّ الْمَسْئُولِيَّةَ فِي تَسْوِيَةِ الصَّفِّ تَقَعُ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ عَلَى الْإِمَامِ، وَأَنَّهُ مِنَ السُّنَّةِ أَنَّ الْإِمَامَ يُبَاشِرُ التَّسْوِيَةَ بِنَفْسِهِ؛ لِقَوْلِهِ «كَانَ يُسَوِّي صُفُوفَنَا».

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّ التَّسْوِيَةَ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ تَامَةً، كَمَا تُسَوَّى الْقِدَاحُ؛ لِقَوْلِهِ: «حَتَّى كَانَتْهَا يُسَوِّي بِهَا الْقِدَاحُ».

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أَنَّ الْإِمَامَ لَا يُكَبِّرُ لِلصَّلَاةِ حَتَّى يَرَى أَنَّ الصُّفُوفَ قَدْ اسْتَوَتْ؛ وَلِهَذَا لَمَّا وَقَفَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَانَهُ، وَهَمَّ أَنْ يُكَبِّرَ، وَرَأَى هَذَا الرَّجُلَ الَّذِي كَانَ صَدْرُهُ بَادِيًا تَوَقَّفَ حَتَّى قَالَ مَا قَالَ، وَكَانَ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ عُمَرُ وَعُثْمَانُ يُوكَّلُونَ رِجَالًا فِي تَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ، فَإِذَا جَاؤُوا وَقَالُوا: إِنَّ الصُّفُوفَ قَدْ اسْتَوَتْ، كَبَّرُوا^(١)، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى عِنَايَةِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بِذَلِكَ، وَهَذَا يُقَوِّي الْقَوْلَ بِوُجُوبِ التَّسْوِيَةِ، وَقَدْ اشْتَهَرَ حَدِيثُ بَيْنَ الْعَامَّةِ لَكِنْ لَا أَصْلَ لَهُ: إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ إِلَى الصَّفِّ الْأَعْوَجِ، وَهَذَا لَا يَصِحُّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أَنَّ الْمُسَاوَاةَ تَكُونُ فِي أَعْلَى الْبَدَنِ، وَفِي أَسْفَلِ الْبَدَنِ؛ وَلِهَذَا كَانَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يُلْصِقُ الرَّجُلُ كَعْبَهُ بِكَعْبِ أَخِيهِ، وَمَنْكِبُهُ بِمَنْكِبِ أَخِيهِ^(٢)، مَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ سَبَبٌ لاختلافِ الْمَنَاقِبِ كَمَا لَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا مُحْدَبًا، فَلَا يُمَكِّنُ تَسْوِيَةُ الْمَنْكِبِ.

فَإِنْ قِيلَ: هَلِ التَّسْوِيَةُ بِأَطْرَافِ الْأَصَابِعِ أَمْ بِأَطْرَافِ الْأَعْقَابِ أَمْ مَاذَا؟ قُلْنَا: الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بَيَّنُّوا لَنَا أَنَّ التَّسْوِيَةَ بِالْكَعْبِ؛ لِأَنَّ الْكَعْبَ هُوَ الَّذِي يُبْنِي عَلَيْهِ الْجَسَدُ، فَالْكَعْبُ فِي أَسْفَلِ السَّاقِ، وَالسَّاقُ هِيَ عَمُودُ الْبَدَنِ، فَتَكُونُ التَّسْوِيَةُ بِالْأَكْعَبِ.

(١) أخرجه مالك في الموطأ (١/١٥٨)، رقم (٤٤، ٤٥)، وعبد الرزاق في المصنف رقم (٢٤٠٨)، (٢٤٣٨)، وابن أبي شيبة في المصنف رقم (٣٥٥٢، ٣٥٥٧).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب إلزاق المنكب بالمنكب، رقم (٧٢٥)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وأخرجه البخاري: (١/١٤٦) كتاب الأذان، باب إلزاق المنكب بالمنكب، من حديث النعمان بن بشير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، معلقا. ووصله أحمد (٤/٢٧٦)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب تسوية الصفوف، رقم (٦٦٢).

الْفَائِدَةُ الْخَامِسَةُ: أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ فِي مَقَامِ الزَّجْرِ أَنْ يَصَوِّغَ الْحَدِيثَ بِمَا يُوجِبُ الْإِنْتِبَاهَ، يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «عِبَادَ اللَّهِ، لَتُسَوَّنَ صُفُوفُكُمْ...»؛ لِأَنَّ هَذَا أَبْلَغُ فِي تَنْبِيهِ الإِنْسَانِ، وَاتِّجَاهِهِ نَحْوَ الْمُتَكَلِّمِ.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ مِنَ النَّاسِ أَنْ يَعْتَرِضَ عَلَى الإِمَامِ إِذَا أَلَحَّ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ بِتَسْوِيَةِ الصَّفِّ. وَنَسْمَعُ أَنَّ بَعْضَ الْعَامَّةِ إِذَا رَأَى إِحْتَاحَ الإِمَامِ عَلَى تَسْوِيَةِ الصَّفِّ غَضِبَ وَجَزَعَ مِنْ هَذَا، وَهَذَا خَطَأٌ مِنْهُ، بَلِ الْوَاجِبُ أَنْ تُشَجِّعَ صَاحِبَ الْحَيَرِ، وَالِدَّاعِيَ إِلَى اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ فِي خَيْرِهِ وَدَعْوَتِهِ.

فَإِذَا رَأَيْنَا مِنْ هَذَا الإِمَامِ عِنَايَةً بِتَسْوِيَةِ الصَّفِّ، وَأَنَّهُ يَتَّجِهُ إِلَى الْمُؤْمِنِينَ وَيَسْتَقْبِلُهُمْ، وَيَقُولُ: سَوُّوا صُفُوفَكُمْ، وَيَقُولُ: يَا فُلَانُ تَأَخَّرْ، تَقَدَّمْ، فَإِنَّا نُسَاعِدُهُ عَلَى هَذَا، وَلَا نُضَاقِقُهُ كَمَا يَفْعَلُ بَعْضُ الْعَامَّةِ، يَضِيقُ ذَرْعًا إِذَا رَأَى الإِمَامَ يَعْتَنِي بِتَسْوِيَةِ الصَّفِّ، حَتَّى إِنَّ بَعْضَهُمْ لَمَّا قِيلَ لَهُ: يَا أَخِي تَقَدَّمْ، قَالَ: إِذَا شِئْتَ خَرَجْتُ مِنَ الْمَسْجِدِ وَجَعَلْتَهُ لَكَ، مِنْ شِدَّةِ الْغَضَبِ، وَهَذَا لَا يَنْبَغِي إِطْلَاقًا، بَلْ تُشَجِّعُ الإِمَامَ الَّذِي يَعْتَنِي بِتَسْوِيَةِ الصَّفِّ؛ أَتْبَاعًا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ.



٨٠- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ جَدَّتَهُ مُلَيْكَةَ دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِبَطْعَامٍ صَنَعَتْهُ، فَأَكَلَ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ: قُومُوا فَلَأُصَلِّيَ لَكُمْ، قَالَ أَنَسُ: فَقُمْتُ إِلَى حَصِيرٍ لَنَا قَدْ اسْوَدَّ مِنْ طُولِ مَا لِبَسَ، فَنَضَحْتُهُ بِمَاءٍ، فَقَامَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَفَفْتُ أَنَا وَالْيَتِيمُ وَرَاءَهُ، وَالْعَجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا. فَصَلَّى لَنَا رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ انْصَرَفَ^(١).

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب الصلاة على الحصير، رقم (٣٨٠)، ومسلم: كتاب المساجد، باب جواز الجماعة في النافلة، رقم (٦٥٨).

وَلُسْلِمٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى بِهِ وَبِأُمِّهِ فَأَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ، وَأَقَامَ الْمَرْأَةَ خَلْفَنَا»^(١).

الْيَتِيمُ: ضُمِيرُهُ، جَدُّ حُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ضُمَيْرَةَ. فَضَحَتْهُ بِهَاءٍ: النَّضْحُ هُوَ الرَّشُّ، وَقَدْ يُرَادُ بِهِ الْغَسْلُ.

الشرح

قَوْلُهُ: «جَدَّتُهُ مُلَيْكَةَ» جَدَّةُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَسَمَّاها؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَهُ جَدَّتَانِ، جَدَّتُهُ مِنْ قَبْلِ الْأَبِ وَجَدَّتُهُ مِنْ قَبْلِ الْأُمِّ، فَإِذَا سَمِيَ تَعَيَّنَتِ الْمُسَمَّاءُ.

قَوْلُهُ: «دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِبَطْعَامٍ صَنَعْتُهُ»، وَلَمْ يُبَيِّنْ هَذَا الطَّعَامَ، أَمِنْ بُرٍّ هُوَ، أَمْ مِنْ شَعِيرٍ، أَمْ مِنْ حُبْزٍ، أَمْ مِنْ مُرَقٍّ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى بَيَانِهِ، الْمُهْمُّ الْقَضِيَّةُ وَالْقِصَّةُ «فَأَكَلَ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ: قُومُوا فَلَأُصَلِّيَ لَكُمْ» بَعْدَ أَنْ أَكَلَ قَالَ: قُومُوا فَلَأُصَلِّيَ لَكُمْ، وَهَذَا بِخِلَافِ حَدِيثِ عِتْبَانَ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ إِلَى عِتْبَانَ بْنِ مَالِكٍ لِيُصَلِّيَ فِي بَيْتِهِ فَيَتَّخِذَ عِتْبَانُ مُصَلَّاهُ مُصَلًّا لَهُ، فَلَمَّا وَصَلَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى بَيْتِ عِتْبَانَ، أَخْبَرَهُ بِأَنَّهُ صَنَعَ لَهُ طَعَامًا، وَلَكِنَّ الرَّسُولَ طَلَبَ أَنْ يُبَيِّنَ لَهُ الْمَكَانَ الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يُصَلِّيَ فِيهِ فَصَلَّى فِيهِ، وَوَجَّهَ الْفُرْقَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فِي قِصَّةِ مُلَيْكَةَ جَاءَ إِبَاجَةً لِلدَّعْوَةِ، فَبَدَأَ بِهَا أَوَّلًا، وَفِي حَدِيثِ عِتْبَانَ جَاءَ لِلصَّلَاةِ، فَبَدَأَ بِهَا أَوَّلًا.

وَقَوْلُهُ: «فَلَأُصَلِّيَ لَكُمْ» إِنْ كَانَتْ اللَّامُ لَامَ الْأَمْرِ حُذِفَتِ الْيَاءُ مِنَ الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ لَامَ الْأَمْرِ تَجْزِمُ الْفِعْلَ، وَوَجَبَ أَنْ تَكُونَ اللَّامُ سَاكِئَةً. وَإِنْ كَانَتْ اللَّامُ لِلتَّعْلِيلِ فَإِنَّ يَاءَ الْفِعْلِ تَبْقَى مَنْصُوبَةً، وَتَكُونُ اللَّامُ مَكْسُورَةً.

(١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب جَوَازِ الْجَمَاعَةِ فِي النَّافِلَةِ، رَقْم (٦٦٠).

فإذا كانت: «فَلأَصِلِّي لَكُمْ» فَإِنَّ اللَّامَ لِلتَّعْلِيلِ، والجُمْلَةُ خَبَرِيَّةٌ، وإذا كانت بِحَذْفِ الياءِ فَاللَّامُ لِلأَمْرِ، وهنا يَقَعُ الإِشْكَالُ. وَجْهُ الإِشْكَالِ: أَنَّ الأَمْرَ طَلَبٌ، والمَقْصُودُ هنا الخَبَرُ، أي: أَنَّهُ قَالَ: «قُومُوا حَتَّى أَصِلِّي لَكُمْ» هذا مَعْنَى الحديثِ. كَيْفَ يَكُونُ أَمْرًا وهو يُرِيدُ أَنْ يُصَلِّيَ؟!

فَيُقَالُ: إِنَّ الطَّلَبَ هنا وَقَعَ مَوْقِعَ الخَبَرِ؛ لِأَنَّهُ أحيانًا يُعَبَّرُ بالطَّلَبِ عَنِ الخَبَرِ، والشَّاهِدُ على هذا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢].

فالأَمْرُ هنا ليس للطَّلَبِ وَلَكِنَّهُ للخَبَرِ، وكَانَ الإنسانَ لِقُوَّةِ ما عِنْدَهُ أَلْزَمَ نَفْسَهُ بذلك.

وَأَمَّا إِذَا كَانَتِ اللَّامُ لِلتَّعْلِيلِ، وَأَنَّ الياءَ مَوْجُودَةٌ فِي الفِعْلِ فلا إِشْكَالَ.

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي الفَتْحِ: «قَوْلُهُ: «فَلأَصِلِّي لَكُمْ» كَذَا فِي رِوَايَتِنَا بِكُسْرِ اللَّامِ وَفَتْحِ الياءِ، وَفِي رِوَايَةِ الْأَصْبَلِيِّ بِحَذْفِ الياءِ، قَالَ ابنُ مَالِكٍ: رُوِيَ بِحَذْفِ الياءِ وَثُبُوتِهَا مَفْتُوحَةً وَسَاكِنَةً^(١) وَوَجْهُهُ أَنَّ اللَّامَ عِنْدَ ثُبُوتِ الياءِ مَفْتُوحَةٌ لَامٌ (كَي) وَالْفِعْلُ بَعْدَهَا مَنْصُوبٌ بِأَنْ مُضْمَرَةٌ وَاللَّامُ وَمَضْحُوبُهَا خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ قُومُوا فِقِيَامُكُمْ لِأَصِلِّي لَكُمْ، وَيَجُوزُ عَلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ^(٢) أَنْ تَكُونَ الْفَاءُ زَائِدَةٌ وَاللَّامُ مُتَعَلِّقَةٌ بِـ«قُومُوا»، وَعِنْدَ سُكُونِ الياءِ يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ اللَّامُ أَيْضًا لَامٌ (كَي) وَسُكُنَتِ الياءُ تَخْفِيفًا، أَوْ لَامَ الأَمْرِ وَثُبَّتِ الياءُ فِي الجَزْمِ

(١) شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك (ص: ٢١٦).

(٢) معاني القرآن للأخفش (١/ ١٣١).

إِجْرَاءٌ لِلْمُعْتَلِّ مَجْرَى الصَّحِيحِ كَقِرَاءَةِ قُنْبُلٍ: (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرُ)^(١)، وَعِنْدَ حَذْفِ الْيَاءِ، فَاللَّامُ لَامُ الْأَمْرِ، وَأَمْرُ الْمُتَكَلِّمِ نَفْسَهُ بِفِعْلٍ مَقْرُونٍ بِاللَّامِ فَصِيحٌ قَلِيلٌ فِي الْإِسْتِعْمَالِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَنَحْمِلَ خَطِيئَتَكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢]، قَالَ: وَيَجُوزُ فَتَحُ اللَّامِ ثُمَّ ذَكَرَ تَوْجِيهَهُ، وَفِيهِ لَغْوُهُ بَحْثُ اخْتَصَرْتُهُ؛ لِأَنَّ الرِّوَايَةَ لَمْ تَرِدْ بِهِ، وَقِيلَ: إِنَّ فِي رِوَايَةِ الْكُشْمِيهَنِيِّ «فَأَصَلَ» بِحَذْفِ اللَّامِ وَلَيْسَ هُوَ فِيمَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ مِنَ النُّسخِ الصَّحِيحَةِ اهـ^(٢).

إِذِنْ: النُّسخُ فِيهَا اخْتِلَافٌ، لَكِنْ أَصَحُّهَا عَلَى مُقْتَضَى قَوَاعِدِ الْعَرَبِيَّةِ بِدُونِ تَكْلُفٍ «فِلَاُصَلِّي لَكُمْ» أَوْ «فَلَاُصَلَ لَكُمْ».

إِذَا كَانَتِ اللَّامُ لَامَ الْأَمْرِ فَهِيَ بِالشُّكُونِ، وَإِذَا كَانَتْ لَامَ التَّعْلِيلِ فَهِيَ بِالْكَسْرِ.

وَلَامُ الْأَمْرِ تَكُونُ سَاكِنَةً فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الْفَاءِ، أَوْ بَعْدَ الْوَائِ، أَوْ بَعْدَ (ثُمَّ)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ لَيَقَطَعَنَّ فَيَنْظُرَنَّ﴾ [الحج: ١٥]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩].

وَقَوْلُهُ: «فِلَاُصَلِّي لَكُمْ» (لَكُمْ) اللَّامُ هُنَا لِلتَّعْلِيلِ، وَلَيْسَتْ لِلْقَصْدِ، وَالْفَرْقُ أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ لِلْقَصْدِ، صَارَ الْمَعْنَى أَنَّهُ يَجْعَلُ صَلَاتَهُ لَهُمْ، وَهَذَا مُسْتَحِيلٌ أَنْ يَقَعَ مِنَ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِأَنَّ هَذَا شَرَكٌ، لَكِنَّهَا لِلتَّعْلِيلِ، وَالْمَعْنَى: أُصَلِّي صَلَاةً مِنْ أَجْلِكُمْ، فَالصَّلَاةُ لِلَّهِ.

(١) النشر في القراءات العشر لابن الجزري (١٨٧/٢).

(٢) فتح الباري (٤٩٠/١).

قَوْلُ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فَقُمْتُ إِلَى حَصِيرٍ لَنَا قَدْ اسْوَدَّ مِنْ طُولِ مَا لَبَسَ» الْحَصِيرُ هُوَ الْفِرَاشُ الْمَنَسُوجُ مِنْ سَعْفِ النَّخْلِ، هَذَا هُوَ الْحَصِيرُ، وَكَانَ النَّاسُ يَسْتَعْمِلُونَهُ قَدِيمًا بِكَثْرَةٍ لَمَّا كَانَتْ الْأَمْوَالُ عِنْدَهُمْ قَلِيلَةً، كَانُوا هُمْ الَّذِينَ يَصْنَعُونَ هَذِهِ الْحُصَرَ لِلجُلُوسِ عَلَيْهَا وَالنَّوْمِ عَلَيْهَا.

قَوْلُهُ: «مِنْ طُولِ مَا لَبَسَ»، وَفِي رِوَايَةٍ: «مَا لَبَسَ»، وَالْمُرَادُ أَنَّهُ قَدِيمٌ، وَلِقَدَمِهِ كَانَ مُسْوَدًّا.

قَوْلُهُ: «فَنَضَخْتُهُ بِمَاءٍ» أَي: رَشَشْتُهُ بِالْمَاءِ مِنْ أَجْلِ تَلْيِينِهِ، وَإِزَالَةِ شَعَثِهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ قَدِيمًا صَارَ قَاسِيًا، وَصَارَ فِيهِ شَعَثٌ؛ أَي: شُعَيْرَاتٌ تُؤْذِي الْإِنْسَانَ، فَإِذَا نُضِخَ صَارَ لَيِّنًا، وَصَارَتْ هَذِهِ الشُّعَيْرَاتُ الَّتِي تَتَفَتَّتُ مِنْهُ لَا تَضُرُّ.

قَوْلُهُ: «فَقَامَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَفَّقْتُ أَنَا وَالْيَتِيمُ وَرَاءَهُ، وَالْعَجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا» فَصَارُوا الْآنَ خَلْفَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ صَفَيْنِ؛ الْأَوَّلُ: أَنَسُ وَالْيَتِيمُ، وَالثَّانِي: الْعَجُوزُ.

قَوْلُهُ: «فَصَلَّى لَنَا رَكْعَتَيْنِ» أَي: صَلَّى مِنْ أَجْلِنَا رَكْعَتَيْنِ، وَلَيْسَ فَضْدُهُ أَنَّ الصَّلَاةَ لَهُمْ «ثُمَّ انْصَرَفَ».

قَوْلُهُ: «وَلِمُسْلِمٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى بِهِ وَبِأَمِّهِ فَأَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ، وَأَقَامَ الْمَرْأَةَ خَلْفَنَا».

وَهَذِهِ تُخَالِفُ مَا سَبَقَ؛ لِأَنَّ مَا سَبَقَ يَقُولُ: «وَصَفَّقْتُ أَنَا وَالْيَتِيمُ وَرَاءَهُ»؛ فَلَعَلَّ هَذِهِ قِصَّةٌ أُخْرَى، أَوْ يُنْظَرُ فِي الرِّوَاةِ، فَإِذَا كَانُوا أَكْثَرُ أَوْ أَضْبَطَ فَإِنَّهُ يُرَجَّحُ الْأَكْثَرُ وَالْأَضْبَطُ؛ لِأَنَّ مَا خَالَفَهُ يَكُونُ شَاذًّا.

مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: تَعْظِيمُ الصَّحَابَةِ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يُحْتَبَرُ حُضُورَ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِلَيْهِ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ: جَوَازُ دَعْوَةِ الْمَرْأَةِ لِلرَّجُلِ الْأَجْنَبِيِّ عَنْهَا، وَلَكِنْ هَذَا لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ فِي رَجُلٍ تَكُونُ لَهُ الْإِمَامَةُ فِي الدِّينِ، أَوِ الْإِمَامَةُ فِي السُّلْطَةِ، وَلَيْسَ لِعَامَّةِ النَّاسِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ جَازَ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَصْنَعَ الطَّعَامَ وَتَدْعُو مَنْ شَاءَتْ، لَكَانَ فِي ذَلِكَ فَسَادٌ عَظِيمٌ، لَكِنْ إِذَا كَانَ الرَّجُلُ ذَا شَرَفٍ، وَجَاهٍ، وَإِمَامَةٍ فِي قَوْمِهِ، فَإِنَّهُ يَبْعُدُ جَدًّا أَنْ يَحْدُثَ مِنْ ذَلِكَ فِتْنَةٌ، فَمَثَلًا: لَوْ صَنَعَتْ امْرَأَةٌ طَعَامًا لِأَمِيرِ الْبَلَدِ وَدَعَتْهُ فَلَا بَأْسَ، وَلَا سِيِّمًا إِذَا كَانَتْ كَبِيرَةً فِي السَّنِّ وَمَعْرُوفَةً.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: تَوَاضُعُ النَّبِيِّ ﷺ.

وَوَجْهُهُ: أَنَّهُ أَجَابَ دَعْوَةَ امْرَأَةٍ، وَلَقَدْ قَالَ ﷺ عَنْ نَفْسِهِ: «لَوْ دُعِيتُ إِلَى ذِرَاعٍ أَوْ كُرَاعٍ لَأَجَبْتُ»^(١) وَلَمْ يَقُلْ: لَوْ دَعَانِي فَلَانٌ وَفُلَانٌ مِنَ الْعُظَمَاءِ، إِنَّمَا قَالَ: «لَوْ دُعِيتُ»، أَيُّ دَاعٍ يَدْعُوهُ إِلَى هَذَا الشَّيْءِ الرَّهِيدِ، كُرَاعٍ أَوْ ذِرَاعٍ، لِأَجَابَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَهَذَا مِنْ حُسْنِ خُلُقِهِ.

يَتَفَرَّغُ عَلَى هَذِهِ الْفَائِدَةِ: أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ إِجَابَةُ الدَّعْوَةِ، وَأَنْ يُجِيبَ كُلُّ مَنْ دَعَاهُ، سَوَاءً كَانَ شَرِيفًا أَوْ وَضِيعًا، رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً، لَكِنْ فِي مَسْأَلَةِ الْمَرْأَةِ لَا بُدَّ أَنْ يَنْتَفِيَّ الْمَحْذُورُ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب من أجاب إلى كراع، رقم (٥١٧٨)، من حديث أبي هريرة

فَإِنْ قِيلَ: مَعْلُومٌ مِنْ عُلُومِ الشَّرِيعَةِ أَنَّ الْأَمْرَ إِذَا جَرَّ مَفْسَدَةً، يُتْرَكُ، فَبَعْضُ النَّاسِ إِذَا أَجَابَ الْإِنْسَانُ دَعْوَتَهُمْ يُشْغِلُونَهُ وَيُسْهِرُونَهُ، خَاصَّةً أَنَّ الْعِشَاءَ فِي الزَّوَاجَاتِ قَدْ تَنْتَهِي مَعَ مُتَصَفِّ اللَّيْلِ، وَرُبَّمَا تَفُوتُ صَلَاةُ الْفَجْرِ بِسَبَبِ السَّهَرِ فَهَلْ يُجِيبُهُمْ؟

قُلْنَا: عِنْدَنَا قَاعِدَةٌ كَمَا فِي النَّظْمِ:

وَرُبَّ مَفْضُولٍ يَكُونُ أَفْضَلَ^(١)

فَهَذِهِ الْأُمُورُ يُوزَنُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، فَتُوزَنُ الْمَصَالِحُ، أَلَيْسَ النَّبِيُّ ﷺ دَائِمًا يَحُثُّ أُمَّتَهُ عَلَى اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ^(٢)، وَيَحُثُّ عَلَى الصِّيَامِ، يَقُولُ: «أَفْضَلُ الصِّيَامِ صِيَامُ دَاوُدَ»^(٣)، فَهَلْ كَانَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَفْعَلُ هَذَا؟ الْجَوَابُ: لَا، كَانَ يَنْظُرُ لِلْمَصْلَحَةِ، أحيانًا يَصُومُ حَتَّى يُقَالَ: لَا يُفْطِرُ، وَيُفْطِرُ حَتَّى يُقَالَ: لَا يَصُومُ، فَالْإِنْسَانُ يَتَّبِعُ الْمَصْلَحَةَ، فَإِذَا قَدَّرْنَا أَنَّ إِجَابَتَكَ لِلدَّعْوَةِ الَّتِي لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ تَصُدُّكَ عَنْ طَلَبِ الْعِلْمِ مَثَلًا فَلَا تُحِبُّ.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَزُورُ أَصْحَابَهُ، وَهَذَا مَعْلُومٌ مِنْ هَدْيِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِأَنَّ زِيَارَةَ الْأَصْحَابِ سَبَبٌ لِلْمَوَدَّةِ وَالْأُلْفَةِ وَجَمْعِ الْقُلُوبِ، وَلَيْتَ

(١) منظومة أصول الفقه وقواعد لفضيلة شيخنا الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ، البيت رقم (٨٥).

(٢) مِنْ ذَلِكَ مَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْجَنَائِزِ، بَابُ مَنْ انْتَظَرَ حَتَّى تَدْفَنَ، رَقْمُ (١٣٢٥)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْجَنَائِزِ، بَابُ فَضْلِ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ، رَقْمُ (٩٤٥)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَنْ شَهِدَ الْجَنَازَةَ حَتَّى يُصَلِّيَ عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطٌ».

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ التَّهَجُّدِ، بَابُ مَنْ نَامَ عِنْدَ السَّحَرِ، رَقْمُ (١١٣١)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الصِّيَامِ، بَابُ النَّهْيِ عَنْ صَوْمِ الدَّهْرِ، رَقْمُ (١١٥٩)، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

النَّاسَ يَسْتَعْمِلُونَ هَذَا وَلَوْ فِي أَقَارِبِهِمْ، وَمَسْأَلَةُ الزِّيَارَاتِ بَيْنَ النَّاسِ مَفْقُودَةٌ، إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ.

الفائدة الخامسة: أَنَّهُ يَنْبَغِي لِمَنْ أَجَابَ الدَّعْوَةَ، وَكَانَ سَهْلًا بِأَيْدِي النَّاسِ أَنْ يَنْوِيَ بِذَلِكَ اتِّبَاعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لِيَحْصُلَ عَلَى فائِدَتَيْنِ:

الأولى: القُرْبُ مِنَ النَّاسِ؛ لِأَنَّ النَّاسَ إِذَا أَجَابَهُمُ الْمَدْعُوُّ قَرَّبَ مِنْ قُلُوبِهِمْ بِلا شَكٍّ، وَجَبَرَ خَاطِرَ صَاحِبِهِ، وَنَالَ مَوَدَّتَهُ.

الثانية: اتِّبَاعُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وَالتَّأْسِّي بِهِ، وَهُوَ يُؤْجِرُ عَلَى ذَلِكَ؛ حَيْثُ قَصَدَ بِهِ اتِّبَاعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.

فإن قيل: هل يُؤْخَذُ مِنَ الْحَدِيثِ فَائِدَةٌ أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ إِذَا أَكَلَ طَعَامًا عِنْدَ قَوْمٍ أَنْ يَقُولَ: قَوْمُوا أَصَلِّي لَكُمْ؟

قلنا: لا يَظْهَرُ لِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ التَّبَرُّكَ بِالْآثَارِ خَاصٌّ بِالرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ حَتَّى لَوْ فُرِضَ أَنَّ الْإِنْسَانَ عَالِمٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْعُبَادِ الرَّبَّانِيِّينَ، دُعِيَ إِلَى وَلِيمَةٍ فَلَا أَظُنُّهُ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَقُولَ: أُرُونِي مَكَانًا أَصَلِّي لَكُمْ فِيهِ؛ لِمَا ذَكَرْنَا أَنَّ التَّبَرُّكَ بِالْآثَارِ إِنَّمَا هُوَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.

الفائدة السادسة: جَوَازُ الصَّلَاةِ عَلَى الْخُصْرِ.

وجه ذلك: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ صَلَّى عَلَى الْخَصِيرِ الَّذِي قَدَّمَهُ لَهُ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الفائدة السابعة: أَنَّ الْجَمَاعَةَ إِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً فَأَكْثَرُ؛ فَإِنَّ الْإِمَامَ يَكُونُ أَمَامَهُمْ مُتَقَدِّمًا عَلَيْهِمْ.

يُؤْخَذُ هَذَا مِنْ طَلَبِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِنْهُمْ أَنْ يَقُومُوا لِيُصَلِّيَ لَهُمْ، فَقَامُوا وَصَلَّى بِهِمْ، وَصَفَّهُمْ، يَقُولُ أَنَسٌ: قُمْتُ أَنَا وَالْيَتِيمُ وَرَاءَهُ، وَالْعَجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا.

وَكَانَ أَوَّلَ الْأَمْرِ يَقِفُ إِمَامُ الثَّلَاثَةِ بَيْنَ الْاِثْنَيْنِ، أَيْ: وَاحِدٌ عَنْ يَمِينِهِ وَوَاحِدٌ عَنْ يَسَارِهِ، ثُمَّ نُسِخَ هَذَا، وَصَارَ إِمَامُ الثَّلَاثَةِ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْاِثْنَيْنِ.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ غُلَامًا أَدْبِيًّا لَبِيبًا؛ إِذَا قَامَ إِلَى هَذَا الْحَصِيرِ الَّذِي قَدْ اسْوَدَّ مِنْ طُولِ لُبْسِهِ أَوْ مُكْتَبِهِ فَنَضَحَهُ.

الْفَائِدَةُ التَّاسِعَةُ: هَلْ يُؤْخَذُ مِنَ الْحَدِيثِ فَائِدَةٌ وَهِيَ الْعَمَلُ بِالْاِخْتِيَاطِ، أَيْ: لَوْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّهُ لَا دَاعِيَ إِلَى أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ حَصِيرٌ؛ لِأَنَّ الْأَرْضَ كُلَّهَا مَسْجِدٌ، كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ، وَأَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ فَعَلَ ذَلِكَ اخْتِيَاطًا، لَعَلَّ الْأَرْضَ أَصَابَهَا نَجَاسَةٌ، وَلَكِنْ نَقُولُ فِي هَذَا نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ هُوَ الطَّهَارَةُ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى أَنْ يَضَعَ الْإِنْسَانُ فِرَاشًا عَلَى الْأَرْضِ، يَقُولُ: أَخْشَى أَنْ تَكُونَ نَجِسَةً. فَإِنَّ هَذَا مِنَ التَّنَطُّعِ فِي الدِّينِ، لَكِنْ نَقُولُ: إِنَّ فِي هَذَا دَلِيلًا عَلَى إِكْرَامِ الضَّيْفِ بِتَقْدِيمِ الْفِرَاشِ لَهُ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ يَسْجُدُ عَلَى حَصِيرٍ أَنْظَفَ لَهُ مِنْ كَوْنِهِ يَسْجُدُ عَلَى التُّرَابِ.

الْفَائِدَةُ الْعَاشِرَةُ: الرَّدُّ عَلَى الرَّافِضَةِ الَّذِينَ يَدَّعُونَ أَنَّهُ لَا يُجُوزُ السُّجُودُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ غَيْرِ الْأَرْضِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا قَوْلُ غُلَاثِهِمْ، أَمَّا الْمُقْتَصِدُونَ مِنْهُمْ فَإِنَّهُمْ يُجُوزُونَ الصَّلَاةَ عَلَى حَصِيرِ النَّخْلِ.

وَذَكَرَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَنَّ الْحَائِلَ بَيْنَ الْإِنْسَانِ وَمَحَلِّ سُجُودِهِ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ

أَقْسَامٍ:

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: مَا لَا يَصِحُّ مَعَهُ السُّجُودُ، بِأَنْ تَسْجُدَ عَلَى بَعْضِ أَعْضَاءِ السُّجُودِ.

مِثَالُ ذَلِكَ: أَنْ تَضَعَ يَدَيْكَ وَتَسْجُدَ عَلَيْهَا؛ فَهَذَا لَا يُجْزِئُ، لِأَنَّكَ فِي الْحَقِيقَةِ لَمْ تَسْجُدَ عَلَى الْجَبْهَةِ.

الْقِسْمُ الثَّانِي: مَا يَصِحُّ مَعَهُ السُّجُودُ بِلَا كَرَاهَةٍ، وَهُوَ السُّجُودُ عَلَى مَا كَانَ مُنْفَصِلًا عَنِ الْإِنْسَانِ.

مِثَالُ ذَلِكَ: أَنْ تَسْجُدَ عَلَى السَّجَّادَةِ، أَوْ عَلَى حَصِيرٍ، أَوْ عَلَى الْمِرْوَحَةِ الَّتِي يُهَوِّى بِهَا؛ لِأَنَّهَا مُنْفَصِلَةٌ.

الْقِسْمُ الثَّالِثُ: مَا يَصِحُّ مَعَهُ السُّجُودُ مَعَ الْكَرَاهَةِ، وَهُوَ السُّجُودُ عَلَى مَا كَانَ مُتَّصِلًا بِالْإِنْسَانِ بِلَا حَاجَةٍ.

مِثَالُ ذَلِكَ: أَنْ تَسْجُدَ عَلَى شَيْءٍ مُتَّصِلٍ بِكَ، كَالثُّوبِ، وَالغُتْرَةِ، وَالْمِشْلَحِ الْمَلْبُوسِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَدَلِيلُ هَذَا الْآخِرِ: أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كُنَّا نُصَلِّيُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْهَاجِرَةِ، فَإِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَحَدُنَا أَنْ يُمَكِّنَ جَبْهَتَهُ مِنَ الْأَرْضِ، بَسَطَ ثَوْبَهُ فَسَجَدَ عَلَيْهِ»^(١)، فَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَكُونُ هَذَا إِلَّا فِي حَالِ الْحَاجَةِ، كَأَنْ تَكُونَ الْأَرْضُ شَدِيدَةَ الْبَرْدِ، أَوْ شَدِيدَةَ الْحَرِّ، أَوْ فِيهَا حَصَبَاءٌ، أَوْ فِيهَا شَوْكٌ؛ فَلَا بَأْسَ بِالْحَائِلِ.

وَكِرَّةُ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَنْ تَتَّخِذَ حَائِلًا صَغِيرًا خَاصًّا بِالْجَبْهَةِ؛ لِأَنَّ هَذَا تَشْبَهٌُ

(١) أخرجه البخاري: كتاب العمل في الصلاة، باب بسط الثوب في الصلاة للسجود، رقم (١٢٠٨)، ومسلم: كتاب المساجد، باب استحباب تقديم الظهر في أول الوقت في غير شدة الحر، رقم (٦٢٠).

بِالرَّافِضَةِ الَّذِينَ لَا يَسْجُدُونَ إِلَّا عَلَى جُزْءٍ مِنْ طِينٍ مُعَيَّنٍ، وَهُوَ - عَلَى مَا يَزْعُمُونَ -
مَأْخُودٌ مِنْ كَرْبَلَاءَ^(١)؛ وَلِهَذَا فَعِنْدَهُمْ مَصَانِعٌ عَظِيمَةٌ يَصْنَعُونَ فِيهَا مَحَلَّ السُّجُودِ
مِنْ طِينٍ كَرْبَلَاءَ، وَيَطْبُخُونَهُ ثُمَّ يَرْصَعُونَهُ عَلَى قَدْرِ الْجَبْهَةِ.

وَالْعَامِّيُّ إِذَا سَجَدَ عَلَى هَذَا وَقَدْ ضَخَّمتْ لَهُ هَذِهِ التُّرْبَةُ - فِي ظَنِّي - أَنَّ سُجُودَهُ
يَكُونُ مِنْ أَجْلِ مُمَاسَّةِ هَذِهِ التُّرْبَةِ، وَلَيْسَ خُضُوعًا لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ؛ وَهَذِهِ دَعْوَةٌ إِلَى
الْوَثْنِيَّةِ، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ.

الْفَائِدَةُ الْحَادِيَةُ عَشْرَةٌ: جَوَازُ مُصَافَةِ الصَّبِيِّ؛ لِقَوْلِهِ: «قُمْتُ أَنَا وَالْيَتِيمُ وَرَاءَهُ»
تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «الْيَتِيمُ»؛ لِأَنَّ الْيَتِيمَ لَمْ يَبْلُغْ، وَإِذَا بَلَغَ زَالَ عَنْهُ وَصْفُ الْيَتِيمِ،
وَجَوَازُ ذَلِكَ ظَاهِرٌ جَدًّا فِي النَّفْلِ، وَكَذَلِكَ فِي الْفَرِيضَةِ؛ لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ الْعَرِيضَةَ
الْمُطَرَّدَةَ، أَنَّ مَا ثَبَتَ فِي الْفَرَضِ ثَبَتَ فِي النَّفْلِ إِلَّا بِدَلِيلٍ، وَمَا ثَبَتَ فِي النَّفْلِ ثَبَتَ فِي
الْفَرَضِ إِلَّا بِدَلِيلٍ.

فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: مَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ قِرَاءَةَ الْفَاتِحَةِ رُكْنٌ فِي صَلَاةِ النَّفْلِ؟

قُلْنَا: لِأَنَّ مَا ثَبَتَ فِي الْفَرَضِ ثَبَتَ فِي النَّفْلِ إِلَّا بِدَلِيلٍ.

وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: مَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ مَنْ سَهَا فِي النَّافِلَةِ يَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ؟

قُلْنَا: لِأَنَّ مَا ثَبَتَ فِي الْفَرَضِ ثَبَتَ فِي النَّفْلِ إِلَّا بِدَلِيلٍ.

وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: مَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ مُصَافَةَ الصَّبِيِّ جَائِزَةٌ؟

قُلْنَا: لِأَنَّ مَا ثَبَتَ فِي النَّفْلِ ثَبَتَ فِي الْفَرَضِ إِلَّا بِدَلِيلٍ.

وعلى هذا: فَجَوَزُ مُصَافَّةِ الصَّبِيِّ، وَأَنْ يَقِفَ الْإِنْسَانُ وَرَاءَ الْإِمَامِ وَلَيْسَ مَعَهُ إِلَّا صَبِيٌّ، وَتَنْعَقِدُ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ بِهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جازَتْ مُصَافَّتُهُ، انْعَقَدَتِ الْجَمَاعَةُ بِهِ، وَإِذَا اعْتَرَضَ مُعْتَرِضٌ وَقَالَ: لَا يَجُوزُ، فَالصَّبِيُّ صَلَاتُهُ نَفْلٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْلُغْ، قُلْنَا: مَاذَا تَقُولُ فِي فِعْلِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؟ فَإِذَا قَالَ: هَذَا فِي النَّفْلِ، قُلْنَا: وَأَيْنَ الدَّلِيلُ عَلَى الْفَرْقِ، وَلَوْ كَانَ هُنَاكَ فَرْقٌ لَنَبَّهَ عَلَيْهِ الرَّسُولُ ﷺ؛ وَلِهَذَا نَبَّهَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِي مَسْأَلَةِ الصَّلَاةِ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَنَّهُ لَا يُصَلِّي عَلَيْهَا الْمَكْتُوبَةُ، فَإِنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَمَّا ذَكَرُوا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ فِي السَّفَرِ، وَيُوتِرُ عَلَيْهَا، قَالُوا: غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي عَلَيْهَا الْمَكْتُوبَةُ^(١).

فَاسْتِثْنَوْهُمْ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ: لَوْ لَا هَذَا الِاسْتِثْنَاءُ لَكَانَ الْحُكْمُ ثَابِتًا فِي الْفَرِيضَةِ وَالنَّافِلَةِ. وَسَيَأْتِينَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٢) مَا هُوَ صَرِيحٌ فِي هَذَا.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ عَشْرَةٌ: أَنَّ الْمَرْأَةَ تَكُونُ خَلْفَ الرَّجُلِ وَلَوْ كَانَتْ مِنْ مُحَارِمِهِ؛ لِقَوْلِهِ: «وَالْعَجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا» وَهِيَ مِنْ مُحَارِمِ أَنْسٍ؛ لِأَنَّهَا جَدَّتُهُ، وَمَعَ ذَلِكَ كَانَتْ وَرَاءَهُ، وَفِي هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ النِّسَاءَ مُتَأَخِّرَاتٌ عَنِ الرِّجَالِ قَدْرًا وَشَرْعًا، أَمَّا قَدْرًا فَوَاضِحٌ، فَالْقُوَّةُ وَالشَّجَاعَةُ وَالْحَزْمُ وَالْعَقْلُ كُلُّهُ فِي الرِّجَالِ، وَقَدْ يَأْتِي مِنَ النِّسَاءِ نَادِرًا مَنْ هُوَ بِصِفَةِ الرِّجَالِ أَوْ أَكْثَرُ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ. وَأَمَّا شَرْعًا فَظَاهِرٌ، فَلَا مَكَانَ لِلْمَرْأَةِ

(١) أخرجه البخاري: كتاب تقصير الصلاة، باب ينزل للمكتوبة، رقم (١٠٩٨)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب جواز صلاة النافلة على الدابة في السفر، رقم (٣٩/٧٠٠)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب إذا لم ينو الإمام أن يؤم ثم جاء قوم فأهمهم، رقم (٦٩٩)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب الدعاء في صلاة الليل، رقم (٧٦٣).

مع الرَّجُلِ فِي الصَّلَاةِ، فَالنِّسَاءُ يَكُنَّ خَلْفَ الرِّجَالِ وَلَوْ وَاحِدًا، وَتَصُفُّ وَرَاءَهُمْ وَلَوْ كَانَتْ وَاحِدَةً.

الفائدة الثالثة عشرة: فيه دليل على إيماء الشرع إلى عدم الاختلاط بين الرجال والنساء، وجهه: أن موقف المرأة ولو واحدة يكون خلف الرجال؛ لئلا تختلط بهم، مع أن الرجل لو وقف وحده خلف الصف - بدون عذر - لبطلت صلاته، فترك المرأة المصافاة التي هي واجبة على الرجال دليل على أن الاختلاط بين النساء والرجال حرام، وهو كذلك، يعني: لو لم يأت هذا الدليل وأمثاله لكانت العلة الشرعية والنظر الصحيح يقتضي منع الاختلاط بين الرجال والنساء، ولكن شياطين الإنس من الكفرة وأتباعهم يدعون إلى الاختلاط؛ لأنهم يعلمون أن الأمة إذا فسدت أخلاقها وصار الإنسان كالبهيمة ليس له هم إلا فرجه وبطنه؛ فإن معنوياتها تتحطم، وربما يكون لديهم علم بقول النبي ﷺ: «اتَّقُوا النِّسَاءَ»^(١)، ويقول: «مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلٍ وَدِينٍ أَذْهَبَ لَلْبِّ الرَّجُلِ الْحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ»^(٢)، ويقول: «مَا تَرَكْتُ بَعْدِي فِتْنَةً أَضَرَّ عَلَى الرِّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ»^(٣)، إلى أمثال هذه النصوص الدالة على خطر النساء على الرجال من حيث الفتنة، وإن كان - لا شك - أنه يوجد نساء ذوات خير،

(١) أخرجه مسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب أكثر أهل الجنة الفقراء، رقم (٢٧٤٢)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب ترك الحائض الصوم، رقم (٣٠٤)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان نقصان الإيمان بنقص الطاعات، رقم (٨٠)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب ما يتقى من شؤم المرأة، رقم (٥٠٩٦)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب أكثر أهل الجنة الفقراء، رقم (٢٧٤٠)، من حديث أسامة بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَدَعَوَةَ إِلَى اللَّهِ عَزَّجَلَّ وَأَمْرٍ بِمَعْرُوفٍ وَنَهْيٍ عَنْ مُنْكَرٍ، بِحَسَبِ الْحَالِ وَبِحَسَبِ الْحَاجَةِ، لَكِنَّ الْأَصْلَ أَنَّ اخْتِلَاطَ النِّسَاءِ وَالرِّجَالِ سَبَبٌ لِلْفِتْنَةِ الْعَظِيمَةِ، وَأَنَّ الشَّرْعَ لَهُ هَدَفٌ بَالِغٌ فِي ابْتِعَادِ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ بَعْضِهِمْ عَنْ بَعْضٍ.

أَرَأَيْتُمْ قَوْلَ الرَّسُولِ ﷺ: «خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أُولُهَا وَشَرُّهَا آخِرُهَا، وَخَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا وَشَرُّهَا أُولُهَا»^(١)؛ لِأَنَّ آخِرَ صُفُوفِ النِّسَاءِ أَبْعَدُ عَنِ الرِّجَالِ، فَكَانَ هُوَ الْحَيْرَ.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ عَشْرَةَ: فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ إِذَا تَعَذَّرَ الْمَكَانُ فِي الصَّفِّ، وَصَلَّيْتَ وَحَدَّكَ خَلْفَ الصَّفِّ فَإِنَّ صَلَاتَكَ جَائِزَةٌ، يَعْنِي: إِنْسَانٌ جَاءَ إِلَى الْمَسْجِدِ وَوَجَدَ الصُّفُوفَ تَامَةً فَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَ مَعَ الْإِمَامِ وَحَدَّهُ خَلْفَ الصَّفِّ.

وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ: أَنَّ الْمَرْأَةَ لَمَّا تَعَذَّرَ وَقُوفُهَا شَرْعًا فِي صَفِّ الرَّجُلِ جَازَ لَهَا أَنْ تُصَلِّيَ خَلْفَ الصَّفِّ، كَذَلِكَ إِذَا تَعَذَّرَ الْوُقُوفُ فِي الصَّفِّ حِسًّا جَازَ أَنْ يُصَلِّيَ الْإِنْسَانُ خَلْفَ الصَّفِّ.

وَالشَّرِيعَةُ كُلُّهَا مُتَطَابِقَةٌ، لَيْسَ فِيهَا تَنَافُرٌ، فَالْتَعَذُّرُ الْحِسِّيُّ كَالْتَعَذُّرِ الشَّرْعِيِّ، فَإِذَا جِئْتَ إِلَى الصَّفِّ وَوَجَدْتَهُ تَامًا فَلَا حَرَجَ عَلَيْكَ أَنْ تُصَلِّيَ خَلْفَ الصَّفِّ مَعَ الْإِمَامِ.

وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الرَّاجِحُ، أَعْنِي أَنَّهُ يُجُوزُ لِلْإِنْسَانِ إِذَا وَجَدَ الصَّفِّ تَامًا أَنْ يُصَلِّيَ خَلْفَ الصَّفِّ وَحَدَّهُ، هَذَا مُقْتَضَى الْأَدَلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب تسوية الصفوف، رقم (٤٤٠)، من حديث أبي هريرة

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ نُجِيبُ عَنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْفَرِدٍ خَلْفَ الصَّفِّ»^(١)، وَعَنِ الْحَدِيثِ أَنَّ النَّبِيَّ رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي خَلْفَ الصَّفِّ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُعِيدَ الصَّلَاةَ^(٢)؟

قُلْنَا: الْجَوَابُ عَنِ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْفَرِدٍ خَلْفَ الصَّفِّ» أَنَّ أَكْثَرَ الْعُلَمَاءِ قَالَ: إِنَّ النَّفْيَ هُنَا نَفْيٌ لِلْكَمَالِ لَا نَفْيٌ لِلصَّحَّةِ، أَيْ: إِنَّ صَلَاةَ الْمَنْفَرِدِ خَلْفَ الصَّفِّ غَيْرُ كَامِلَةٌ وَلَكِنَّهَا صَحِيحَةٌ، قَالَ بِهِذَا الْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَفِيَّةُ^(٣)، وَرِوَايَةٌ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ نَفْسِهِ^(٤)، أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَ الْإِنْسَانُ خَلْفَ الصَّفِّ مُنْفَرِدًا، وَلَوْ كَانَ الصَّفُّ غَيْرَ تَامٍّ، لَكِنَّ صَلَاتَهُ نَاقِصَةٌ، فَيَجْعَلُونَ النَّفْيَ هُنَا نَفْيًا لِلْكَمَالِ.

يُقَابِلُ هَذَا الْقَوْلَ مَنْ يَرَى أَنَّ صَلَاةَ الْمَنْفَرِدِ خَلْفَ الصَّفِّ لَا تَصِحُّ بِكُلِّ حَالٍ، وَلَا لِعُذْرٍ، وَيتَوَسَّطُ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ قَوْلُ رَاجِحِ صَوَابٍ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ^(٥) وَلِشَيْخِنَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ^(١) يَقُولُ: إِذَا كَانَ الْإِنْفِرَادُ

(١) أخرجه أحمد (٢٣/٤)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة، باب صلاة الرجل خلف الصف وحده، رقم (١٠٠٣)، من حديث علي بن شيبان رَوَاهُ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أحمد (٢٢٨/٤)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب الرجل يصلي وحده خلف الصف، رقم (٦٨٢)، والترمذي في أبواب الصلاة، باب ما جاء في الصلاة خلف الصف وحده (٢٣١)، من حديث وابصة بن معبد رَوَاهُ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) الأصل لمحمد بن الحسن (١٩٧/١)، ومختصر اختلاف العلماء (٢٣٤/١)، والمبسوط (١٩٢/١)، المدونة (١٩٤-١٩٥/١)، والبيان والتحصيل (٢٤٦/١)، وبداية المجتهد (١٥٩/١)، الحاوي الكبير (٣٤١/٢)، والمجموع (٢٩٧-٢٩٨/٤).

(٤) الإنصاف (٤٣٨/٤).

(٥) الاختيارات العلمية (٣٤٨/٥).

خَلَفَ الصَّفَّ لِعُذْرٍ، فَلَا بَأْسَ بِهِ، فَإِذَا كَانَ الصَّفُّ تَامًا فَلَا حَرَجَ أَنْ تَقِفَ خَلْفَ الصَّفِّ مُتَابِعًا لِلْإِمَامِ.

وهذا القول قول وَسَطٌ يَجْتَمِعُ فِيهِ الْأَدِلَّةُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّا لَوْ قُلْنَا لِهَذَا الرَّجُلِ: لَا تُصَلِّ خَلْفَ الصَّفِّ وَحَدَكَ، لَزِمَ مِنْ هَذَا إِمَّا أَنْ يَنْفَرِدَ وَلَا يُصَلِّيَ مَعَ الْجَمَاعَةِ، وَإِمَّا أَنْ يَتَقَدَّمَ وَيُصَلِّيَ إِلَى جَنْبِ الْإِمَامِ مَعَ الْإِمَامِ، وَإِمَّا أَنْ يَجْذِبَ شَخْصًا يُصَلِّيَ مَعَهُ، وَهَذَا فِيهِ مَفَاسِدُ:

الأولى: أَنَّكَ إِذَا جَذَبْتَ شَخْصًا حَتَّى يُصَلِّيَ مَعَكَ فَقَدْ جَنَيْتَ عَلَيْهِ مِنْ أُمُورٍ: أَوَّلًا: أَنَّكَ تَصَرَّفْتَ فِي غَيْرِكَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ.

ثانيًا: أَنَّكَ أَخَّرْتَهُ عَنِ الْمَكَانِ الْفَاضِلِ إِلَى الْمَكَانِ الْمَفْضُولِ.

ثالثًا: شَوَّشْتَ عَلَيْهِ صَلَاتَهُ.

الثانية: رُبَّمَا يَحْقُذُ عَلَيْكَ، وَيَكُونُ فِي قَلْبِهِ شَيْءٌ عَلَيْكَ أَنْ أَخَّرْتَهُ عَنْ مَكَانِهِ الْفَاضِلِ إِلَى الْمَكَانِ الْمَفْضُولِ، وَرَبَّمَا يَعْتَدِي عَلَيْكَ لِأَنَّهُ لَا يَرِيدُ أَنْ يَتَأَخَّرَ.

وَأَفْبَحُ مِنْ ذَلِكَ مَا حَدَّثَنَا بِهِ بَعْضُ النَّاسِ -وَلَا أَذْرِي هَلْ يَصِحُّ أَمْ لَا، لَكِنْ الْعُهُدَةُ عَلَى النَّاقِلِ- قَالَ: جَاءَ شَخْصٌ وَالصَّفُّ تَامٌ، فَجَذَبَ آخَرَ مِنَ الصَّفِّ الْمُقَدَّمِ، فَلَمَّا تَأَخَّرَ هَذَا الرَّجُلُ، تَقَدَّمَ هُوَ فِي مَكَانِهِ! أَعُوذُ بِاللَّهِ! آخَرُهُ عَنِ الْمَكَانِ الْفَاضِلِ وَجَعَلَهُ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ. وَعَلَى كُلِّ حَالٍ: هَذِهِ لَا أَذْرِي هَلْ تَصِحُّ أَمْ لَا، لَكِنْ حَدَّثَنِي بِهَا شَخْصٌ.

الثالثة: أَنَّهُ يَفْتَحُ فِي الصَّفِّ فُرْجَةً، وَيَكُونُ فِي هَذَا قَطْعٌ لِلصَّفِّ.

الرَّابِعَةُ: أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يَتَحَرَّكَ جَمِيعُ الصَّفِّ؛ لِأَنَّ النَّاسَ سَيَقْرُبُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، وَسَبَبُ هَذَا التَّحَرُّكِ هُوَ فِعْلُ هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي جَذَبَ أَخَاهُ. إِذَنْ: فَمَسْأَلُهُ جَذَبِ الشَّخْصِ لِيُصَلِّيَ مَعَ الْمُتَفَرِّدِ غَيْرُ وَارِدَةٍ إِطْلَاقًا، وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ يُجْذِبُهُ قَوْلٌ ضَعِيفٌ.

وَأَمَّا أَنْ يَتَقَدَّمَ وَيُصَلِّيَ إِلَى جَنْبِ الْإِمَامِ مَعَ الْإِمَامِ، وَهَذَا فِيهِ مُحَاضِرٌ: أَوَّلًا: سَوْفَ يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ إِمَّا صَفًّا وَاحِدًا، أَوْ صَفَّائِنِ، أَوْ أَكْثَرَ. ثَانِيًا: مُحَالَفَةُ السُّنَّةِ فِي مَوْقِفِ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّ السُّنَّةَ أَنْ يَتَفَرَّدَ الْإِمَامُ بِمَكَانِهِ لِيَصْدُقَ أَنَّهُ إِمَامٌ.

ثَالِثًا: رَبِّمَا جَاءَ إِنْسَانٌ بَعْدَهُ فَوَجَدَ الصَّفَّ تَامًا، وَقُلْنَا: تَقَدَّمَ إِلَى الْإِمَامِ؛ فَيَكُونُونَ ثَلَاثَةً، وَيَأْتِي آخَرُ فَيَكُونُ أَرْبَعًا، وَيَأْتِي خَامِسًا، وَسَادِسًا حَتَّى يَكُونَ مَعَ الْإِمَامِ صَفٌّ كَامِلٌ؛ وَحِينَئِذٍ تَكُونُ هَذِهِ الْجَمَاعَةُ لَا إِمَامَ لَهَا فِي الْوَاقِعِ، أَوْ يَتَشَبَّهُونَ بِالنِّسَاءِ اللَّاتِي تَكُونُ إِمَامَتُهُنَّ فِي صَفِّهِنَّ.

فَبَطَلَ هَذَانِ الْقَوْلَانِ، وَبَقِيَ فِي أَنْ يَنْصَرِفَ الْإِنْسَانُ وَلَا يُصَلِّيَ مَعَ الْجَمَاعَةِ، وَحِينَئِذٍ نَحْتَاجُ إِلَى مُوَازَنَةِ مَا هُوَ الْأَفْضَلُ، هَلْ انْفَرَادُ الْإِنْسَانِ عَنِ الْجَمَاعَةِ؛ اقْتِدَاءً وَمَكَانًا، أَوْ أَنْ يَتَفَرَّدَ عَنِ الْجَمَاعَةِ مَكَانًا لَا اقْتِدَاءً؟ نَقُولُ: الثَّانِي أَوْلَى.

إِذَنْ: عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ صَارَ الْمَوْقِفُ خَلْفَ الصَّفِّ عِنْدَ تَمَامِهِ هُوَ الْحَقُّ، وَهَذَا هُوَ اخْتِيَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ^(١)، وَشَيْخِنَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدِيٍّ^(٢) وَجَمَاعَةٍ كَثِيرَةٍ

(١) الاختيارات العلمية (٥/ ٣٤٨).

(٢) المختارات الجليلة [المطبوع ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات الشيخ السعدي] (١٢/ ١٢٣).

مَنْ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، بَلْ إِنَّ مَذْهَبَ الْأُئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ^(١)، وَرِوَايَةً عَنْ أَحْمَدَ^(٢) أَنَّهُ يُجَوِّزُ أَنْ يُصَلِّيَ الْإِنْسَانُ مُتَفَرِّدًا خَلْفَ الصَّفِّ وَإِنْ لَمْ يَتِمَّ الصَّفُّ -يعني: بدونِ عُدْرِ- وَحِينَئِذٍ يَكُونُ جُمُهورُ الْأُمَّةِ عَلَى جَوَازِ الصَّلَاةِ خَلْفَ الصَّفِّ.

إِذَنْ: هَذَا الْحَدِيثُ يَدُلُّ بِالْإِيْمَاءِ عَلَى جَوَازِ صَلَاةِ الْمُتَفَرِّدِ خَلْفَ الصَّفِّ إِذَا لَمْ يَجِدْ مَكَانًا.

وهذا هو الجوابُ عَنْ قَوْلِهِ ﷺ: «لَا صَلَاةَ لِمُتَفَرِّدٍ خَلْفَ الصَّفِّ»^(٣).

أَمَّا الْجَوَابُ عَنْ كَوْنِهِ أَمْرٌ مَنْ رَأَاهُ يُصَلِّي وَحْدَهُ أَنْ يُعِيدَ الصَّلَاةَ، أَنْ نَقُولَ: هَذِهِ قَضِيَّةٌ عَيْنٌ، وَقَضَايَا الْأَعْيَانِ لَا عُمُومَ لَهَا، فَيَحْتَمِلُ أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ كَانَ يُصَلِّي خَلْفَ الصَّفِّ وَحْدَهُ، مَعَ أَنَّ الصَّفِّ لَمْ يَتِمَّ، وَإِذَا كَانَ الصَّفُّ لَمْ يَتِمَّ فَإِنَّ مَنْ صَلَّى خَلْفَ الصَّفِّ صَلَاتُهُ بَاطِلَةٌ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَهَا.

وَهُنَا نُقْطَةٌ فِي هَذَا الْبَحْثِ أَنَّنَا قُلْنَا: إِنَّ الْمَذَاهِبَ الثَّلَاثَةَ، وَالرِّوَايَةَ الْأُخْرَى عَنْ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالُوا: إِنَّ النَّفْيَ هُنَا نَفْيُ الْكَمَالِ، فَهَلْ مَنِ ادَّعَى فِي النَّفْيِ أَنَّهُ نَفْيٌ لِلْكَمَالِ دَعَاؤُهُ مَقْبُولٌ؟

الْجَوَابُ: لَا، إِلَّا إِذَا وَجِدَتْ قَرِينَةٌ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي النَّفْيِ أَنْ يَكُونَ لِنَفْيِ

(١) الْأَصْلُ لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ (١٩٧/١)، وَمُخْتَصَرُ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ (٢٣٤/١)، وَالْمَبْسُوطُ (١٩٢/١)، الْمَدُونَةُ (١٩٤-١٩٥)، وَالْبَيَانُ وَالتَّحْصِيلُ (٢٤٦/١)، وَبَدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ (١٥٩/١)، الْحَاوِي الْكَبِيرُ (٣٤١/٢)، وَالْمَجْمُوعُ (٢٩٧-٢٩٨).

(٢) الْإِنْصَافُ (٤٣٨/٤).

(٣) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٣/٤)، وَابْنُ مَاجَهٍ: كِتَابُ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ، بَابُ صَلَاةِ الرَّجُلِ خَلْفَ الصَّفِّ وَحْدَهُ، رَقْمُ (١٠٠٣)، مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ شَيْبَانَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ عَنَّهُ.

الوجود، فإن لم يُمكنْ فلنفي الصَّحَّةِ، فإن لم يُمكنْ فلنفي الكمال. هذه ثلاث مراتب لا تتم المرتبة إلا بعد تعذر ما قبلها.

■ مثال نفي الوجود: لو قال قائل: لا خالق إلا الله، فهذا نفي للوجود، أي: لا يوجد خالق إلا الله عزَّ وجلَّ.

■ ومثال نفي الصَّحَّةِ: قوله ﷺ: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»^(١)، فلو قال قائل: هذا نفي للوجود، قلنا: لا؛ لأنَّ الإنسان قد يصلي ولا يقرأ الفاتحة، لكنَّ هذا نفي للصَّحَّةِ، وحقيقة الأمر أن نفي الصَّحَّةِ نفي للوجود الشرعي.

■ ومثال نفي الكمال: قول النبي ﷺ: «لا صلاة بحضرة طعام»^(٢)، رجل أحضر له طعام وهو يشتهيهِ، ويريد أن يأكل، فإنه يأكل قبل أن يصلي، فلو صلى قبل أن يأكل، فإنَّ صلاته صحيحة، ولكنها ناقصة، فالتنفي هنا نفي للكمال.

الفائدة الخامسة عشرة: جواز الجماعة في النفل، وتؤخذ من قوله: «فصلَّى لنا ركعتين، ثم انصرف».

ولا يجوز أن يتخذ ذلك سنة راتبة، مثل أن يتفق جماعة على أن يقوموا للتَّهَجُّد في كل ليلة، بل إنَّ هذا بدعة، لكن لو صادف ليلة من الليالي وقاموها؛ فلا بأس.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم، رقم (٧٥٦)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، رقم (٣٩٤)، من حديث عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب كراهة الصَّلاة بحضرة الطعام، رقم (٥٦٠)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ عَشْرَةَ: جَوَّازُ وَصْفِ الْإِنْسَانِ بِمَا يَدُلُّ عَلَى ضَعْفِهِ، بِشَرَطِ
 أَلَّا يَتَأَثَّرَ بِذَلِكَ؛ لِقَوْلِهِ: «وَالْعَجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا»، أَمَّا لَوْ تَأَثَّرَ بِأَنْ قِيلَ -مَثَلًا- لَامْرَأَةٍ:
 «جَاءَتِ الْعَجُوزُ» فَقَالَتْ: أَنَا عَجُوزٌ. فَلَا تُسَمِّيْهَا بِالْعَجُوزِ، وَكَذَلِكَ -أَيْضًا- لَوْ أَنَّ
 إِنْسَانًا خَطَّه الشَّيْبُ، فَقُلْتَ لَهُ: «يَا شَايِبُ» فَتَأَثَّرَ بِذَلِكَ مَعَ أَنَّهُ حَقِيقَةٌ قَدْ شَابَ؛
 فَلَا تَقُلْ هَكَذَا؛ لِأَنَّهُ يُؤْذِيهِ.

فَكُلُّ شَيْءٍ يُؤْذِي أَخَاكَ فَاجْتَنِبْهُ حَتَّى لَوْ كَانَ حَقِيقَةً وَاقِعَةً مَا دَامَ يَتَأَذَّى بِهِ،
 لَكِنْ إِذَا كَانَ خَبْرًا فَلَا شَكَّ فِي جَوَازِهِ، كَأَنْ تُخْبِرَ عَنِ الْمَرْأَةِ الْكَبِيرَةِ بِأَنَّهَا عَجُوزٌ؛ لِأَنَّ
 هَذَا مُجَرَّدُ خَبَرٍ، أَمَّا إِذَا كَانَ تَلَقِّيْهَا بِذَلِكَ وَنِدَاؤُهَا بِهِ يُغْضِبُهَا فَإِنَّكَ لَا تَقُولُ لَهَا ذَلِكَ،
 وَلَا تَقُولُ لَهَا أَيْضًا: يَا بِنْتُ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ كَذَلِكَ، بَلْ نَادِهَا بِاسْمِهَا، أَوْ بِالْوَصْفِ
 الَّذِي تَطْمَئِنُّ إِلَيْهِ، كَقَوْلِكَ: يَا امْرَأَةٌ بَدُونِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ كَذِبٌ.

وَمِثْلُ ذَلِكَ: لَوْ قَابَلْتَ إِنْسَانًا خَطَّه الشَّيْبُ وَهُوَ كَبِيرُ السِّنِّ، فَقُلْتَ: «مَا شَاءَ اللَّهُ
 أَنْتَ صَغِيرٌ»، فَإِنَّ هَذَا كَذِبٌ، وَتَجِدُهُ يَفْرَحُ بِهَذَا الْكَذِبِ، لَكِنْ لَوْ قَالَ هَذَا الْقَائِلُ:
 «أَنَا أَتَأَوَّلُ، أَنْتَ وَلَدٌ قَبْلَ أَنْ تَكُونَ شَيْخًا»؛ لِإِدْخَالِ الشَّرُورِ عَلَيْهِ، رُبَّمَا نَقُولُ بِأَنَّ
 هَذَا لَا بَأْسَ بِهِ، بِنَاءً عَلَى التَّأْوِيلِ وَإِدْخَالِ الشَّرُورِ.

وَرُبَّمَا هَذَا يَجْعَلُهُ نَشِيطًا فَيَفْعَلُ أَشْيَاءَ عَلَى وَجْهِ النَّشَاطِ، كَمَا لَوْ دَخَلْتَ عَلَى
 مَرِيضٍ، وَقُلْتَ: «مَا شَاءَ اللَّهُ الْيَوْمَ أَنْتَ طَيِّبٌ»؛ فَهُوَ طَيِّبٌ بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ هُوَ أَسْوَأُ مِنْهُ.

فَالْتَّأْوِيلُ بِمِثْلِ هَذَا جَائِزٌ، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا يُدْخِلُ الشَّرُورَ عَلَى الْمَرِيضِ.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ عَشْرَةَ: الْمَكَافَاةُ عَلَى صُنْعِ الْمَعْرُوفِ.

٨١- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «بِتُّ عِنْدَ خَالَتِي مَيْمُونَةَ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ، فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَأَخَذَ بِرَأْسِي فَأَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ»^(١).

الشرح

هذا الحديث في باب الصفوف، لِكِنَّهُ يَتَضَمَّنُ مَسَائِلَ كَثِيرَةً:

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «بِتُّ» وَالبَيْتُوتَةُ هِيَ النَّوْمُ لَيْلًا، «عِنْدَ خَالَتِي مَيْمُونَةَ»؛ لِأَنَّهَا مُحَرَّمٌ لَهُ، وَهِيَ مَيْمُونَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ، إِحْدَى أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ زَوْجَاتِ النَّبِيِّ ﷺ وَإِنَّمَا ذَكَرْتُ ذَلِكَ -مَعَ أَنَّهُ وَاضِحٌ- لِمَا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ فِيمَا بَعْدُ، وَقَدْ بَاتَ عِنْدَهَا لَا لِيُعَلِّلَهَا، وَلَا لِيَتَعَلَّلَ بِهَا، لِكِنَّهُ بَاتَ عِنْدَهَا لِيَنْظُرَ كَيْفَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي؛ حَتَّى يَتَأَسَّى بِهِ، وَيَنْقُلَ هَذَا الْعِلْمَ إِلَى الْأُمَّةِ كَمَا حَصَلَ، وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ حِرْصًا عَلَى طَلَبِ الْعِلْمِ، فَكَانَ يَتَّبِعُ النَّاسَ لِيَأْخُذَ عَنْهُمْ حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى إِنَّهُ لَيَأْتِي فِي نَحْرِ الظَّهْرَةِ إِلَى بَيْتِ الرَّجُلِ، يُذَكِّرُ لَهُ أَنَّ عِنْدَهُ حَدِيثًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَتَوَسَّدُ رِءَاؤُهُ عِنْدَ عَتَبَةِ الْبَابِ، حَتَّى يَنْتَهِيَ صَاحِبُ الْبَيْتِ مِنَ الْقِيلُولَةِ، وَيَخْرُجَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَيَطْلُبُ مِنْهُ أَنْ يُحَدِّثَهُ، فَيَقُولُ لَهُ: يَا ابْنَ عَمِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِمَاذَا لَمْ تَسْتَأْذِنْ حَتَّى أَفْتَحَ لَكَ وَأُحَدِّثَكَ بِالْحَدِيثِ؟! فَيَقُولُ: أَنَا صَاحِبُ حَاجَةٍ، أَوْ كَلِمَةٌ نَحْوَهَا^(٢).

وَقِيلَ لَهُ: بِمَا أَدْرَكَتَ الْعِلْمَ؟ قَالَ: أَدْرَكَتُ الْعِلْمَ بِثَلَاثٍ: بِلِسَانِ سَوْوَلٍ،

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب إذا لم ينو الإمام أن يؤم ثم جاء قوم فأمرهم، رقم (٦٩٩)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب الدعاء في صلاة الليل، رقم (٧٦٣).

(٢) أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٢/٣٦٨)، والحاكم في المستدرک (١/١٨٨).

وَقَلْبٍ عَقُولٍ، وَبَدَنٍ غَيْرِ مَلُولٍ^(١)، فَيَطْلُبُ الْعِلْمَ دَائِمًا وَلَا يَمَلُّ.

وَكَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُدْخِلُهُ مَعَ كِبَارِ الصَّحَابَةِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَسْتَشِيرَهُمْ فِي شَيْءٍ، أَوْ يَبْحَثَ مَعَهُمْ فِي شَيْءٍ، فَقَالُوا لَهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، كَيْفَ تُدْخِلُ ابْنَ عَبَّاسٍ مَعَنَا وَلَا تُدْخِلُ أَبْنَاءَنَا؟! فَقَالَ: نَعَمْ؛ لِأَنَّهُ هُوَ ذَاكَ، ثُمَّ اخْتَبَرَهُمْ، فَقَالَ لَهُمْ: مَا تَقُولُونَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ۖ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا ۝﴾^(٢) فَسَبَّحَ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا ﴿[النصر: ١-٣] فَقَالَ النَّاسُ: إِنَّ اللَّهَ أَمَرَ نَبِيَّهُ ﷺ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ، أَنْ يُسَبِّحَ بِحَمْدِ رَبِّهِ، وَيَسْتَغْفِرَهُ، هَذَا ظَاهِرُ اللَّفْظِ.

فَقَالَ: مَا تَقُولُ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ؟ قَالَ: أَقُولُ: إِنَّ هَذِهِ السُّورَةَ نَعِيُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَيُّ: الْإِخْبَارُ بِقُرْبِ مَوْتِهِ، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا فَهِمْتُ مِنْهَا إِلَّا مَا فَهِمْتُ^(٣). أَيُّ: أَنَّهَا تُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ، فَمَا بَقِيَ إِلَّا أَنْ تَتَقَلَّ عَنِ الدُّنْيَا، وَتُخْتِمَ عُمُرُكَ بِالتَّسْبِيحِ وَالِاسْتِغْفَارِ؛ وَلِهَذَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ بُلُوغِ هَذِهِ الْآيَةِ يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي»^(٤)، فَتَبَيَّنَ بِذَلِكَ فَضْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

«فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ»، وَلَمْ يَذْكُرْ مَتَى قَامَ، وَلَكِنَّهُ لَا شَكَّ أَنَّهُ قَامَ، كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ، وَثُلُثَهُ وَطَائِفَةٌ مَنِ الَّذِينَ

(١) أخرجه أحمد بن حنبل في فضائل الصحابة رقم (١٩٠٣).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، رقم (٤٢٩٤).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب التسبيح والدعاء في السجود، رقم (٨١٧)، ومسلم:

كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، (٤٨٤)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

مَعَكَ ﴿[المزمل: ٢٠]﴾، يعني أَنَّهُ يَقُومُ ثُلُثَ اللَّيْلِ، أَوْ نِصْفَهُ، أَوْ أَكْثَرَ، حَسَبَ نَشَاطِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَإِذَا غَلَبَهُ نَوْمٌ أَوْ وَجَعٌ؛ صَلَّى مِنَ النَّهَارِ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً.

لَكِنَّهُ لَمَّا قَامَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَرَأَ الْعَشْرَ الْآيَاتِ الْأَخِيرَةَ مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ، وَمُبْتَدَأُهَا: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ١٩٠] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ٢٠٠] وَهَذَا مِنَ السُّنَّةِ أَنَّكَ إِذَا اسْتَيْقَظْتَ تَذَكَّرُ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ ثُمَّ تَقْرَأُ هَذِهِ الْآيَاتِ.

ثُمَّ تَوَضَّأَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَتَسَوَّكَ، وَكَانَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِذَا اسْتَيْقَظَ مِنْ نَوْمِهِ يَتَسَوَّكُ، وَهَذَا مِنَ السُّنَّةِ مِنْ وَجْهِ، وَمِنْ الطَّبِّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ؛ لِأَنَّ الْفَمَ بَعْدَ النَّوْمِ يَتَغَيَّرُ كَثِيرًا، فَإِذَا تَسَوَّكَ طَهَّرَهُ، وَصَدَقَ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «السَّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ»^(١).

ثُمَّ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي، وَكَانَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِذَا صَلَّى يُصَلِّي طَوِيلًا، وَقَدْ دَخَلَ مَعَهُ ذَاتَ لَيْلَةٍ حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَقَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ سُورَةَ الْبَقَرَةِ وَالنِّسَاءِ وَآلِ عِمْرَانَ -خَمْسَةَ أَجْزَاءٍ وَرُبْعٍ- بِوَقْفَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَا يَمُرُّ بِآيَةِ رَحْمَةٍ إِلَّا سَأَلَ، وَلَا بِآيَةِ وَعِيدٍ إِلَّا تَعَوَّذَ، وَلَا بِآيَةِ تَسْبِيحٍ إِلَّا سَبَّحَ^(٢). قِرَاءَةً، تَذَبُّرًا، ذِكْرًا، دُعَاءً، كُلُّهَا جَمَعَهَا صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ.

وَدَخَلَ مَعَهُ مَرَّةً عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهُوَ مِنْ فَقَرَاءِ الصَّحَابَةِ، وَمِنْ

(١) أخرجه النسائي: كتاب الطهارة، باب الترغيب بالسواك، رقم (٥)، وأحمد (٤٧/٦).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل، رقم (٢٠٣/٧٧٢).

أَجْلَائِهِمْ، وَمِنْ عِبَادِهِمْ، وَهُوَ صَاحِبُ الْوَسَادِ وَالسَّوَالِكِ - فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ، فَأَطَالَ النَّبِيُّ ﷺ الْقِرَاءَةَ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: حَتَّى هَمَمْتُ بِأَمْرِ سُوءٍ، قَالُوا: وَمَا الْأَمْرُ السُّوءُ؟ قَالَ: هَمَمْتُ أَنْ أَجْلِسَ وَأَدْعَهُ^(١)، هَكَذَا صَلَاةُ النَّبِيِّ ﷺ صَلَاةُ اللَّيْلِ.

وَكَانَ يَقُومُ حَتَّى تَتَوَرَّمَ قَدَمَاهُ، وَحَتَّى تَتَفَطَّرَ أَخْيَانًا، فَيُقَالُ لَهُ فِي ذَلِكَ: أَلَيْسَ اللَّهُ قَدْ غَفَرَ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ؟ فَيَقُولُ: «أَفَلَا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا»^(٢) هَكَذَا الرِّجَالُ، وَهَكَذَا الْمُؤْمِنُونَ يَعْرِفُونَ قَدَرَ نِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، فَيُقَابِلُونَهَا بِالشُّكْرِ بِالْعِبَادَةِ وَالْإِنَابَةِ إِلَى اللَّهِ عَزَّجَلَّ وَالرُّجُوعِ إِلَيْهِ، فَلَا يُقَابِلُونَ النِّعَمَ بِالْأَشْرِ وَالْبَطْرِ، وَإِنَّمَا يُقَابِلُونَهَا بِزِيَادَةِ الطَّاعَةِ.

«فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ»، أَي: قَامَ يُصَلِّي مَعَهُ فَقَامَ عَنْ يَسَارِهِ، فَابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَمَّا رَأَى النَّبِيَّ ﷺ قَائِمًا يَتَهَجَّدُ، تَوَضَّأَ وَقَامَ يُصَلِّي، فَوَقَفَ عَنْ يَسَارِ النَّبِيِّ ﷺ.

«فَأَخَذَ بِرَأْسِي فَأَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ»، لَمْ يُبَيِّنْ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ هَلْ أَخَذَ بِرَأْسِهِ مِنْ أَمَامٍ أَوْ مِنْ خَلْفٍ، لَكِنْ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: «أَنَّهُ أَخَذَ بِرَأْسِهِ مِنْ وَرَائِهِ فَجَعَلَهُ عَنْ يَمِينِهِ»^(٣).

(١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب طول القيام في صلاة الليل، رقم (١١٣٥)، ومسلم:

كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل، رقم (٧٧٣/٢٠٤).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب قيام النبي ﷺ الليل حتى ترم قدماء، (١١٣٠)، ومسلم:

كتاب صفات المنافقين وأحكامهم باب إكثار الأعمال والاجتهاد، رقم (٢٨١٩)

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب إذا قام الرجل عن يسار الإمام، رقم (٧٢٦)، ومسلم:

كتاب صلاة المسافرين، باب الدعاء في صلاة الليل، رقم (٧٦٣/١٩٢)، من حديث ابن عباس

مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: نُبِّلَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَحُرِّصُهُ عَلَى الْعِلْمِ، حَتَّى كَانَ يَبِيتُ عِنْدَ خَالَتِهِ مِنْ أَجْلِ هَذَا الْغَرَضِ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: جَوَّازُ بَيْتُوتَةِ الْإِنْسَانِ عِنْدَ الرَّجُلِ وَأَهْلِهِ إِذَا كَانَ مِنْ مُحَارِمِ الْمَرْأَةِ، وَجَوَّازُ ذَهَابِهِ إِلَى أَقَارِبِهِ لَيْلًا لِلْمَصْلَحَةِ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ فَعَلَ ذَلِكَ، وَأَقَرَّهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَمْ يَقُلْ لَهُ: لِمَ تَأْتِي فِي اللَّيْلِ؟ أَوْ: لِمَ تَأْتِي فِي حُجْرَةِ الْمَنَامِ؟ بَلْ أَقَرَّهُ عَلَى ذَلِكَ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَصْلَحَةِ.

وَقَدْ جَاءَ فِي رِوَايَةٍ أَنَّهُ «كَانَ فِي عَرْضِ الْوِسَادَةِ»^(١)، أَي: قَرِيبٌ، وَلَكِنْ إِذَا كَانَ الْعُرْفُ اخْتَلَفَ، وَكَانَ فِي هَذَا إِحْرَاجٌ فِي وَقْتِنَا الْحَاضِرِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي إِحْرَاجُ النَّاسِ.

فِي عُرْفِنَا الْحَاضِرِ لَوْ أَنَّ أَحَدًا بَاتَ عِنْدَ رَجُلٍ وَأَهْلِهِ؛ لَكَانَ إِحْرَاجًا شَدِيدًا، حَتَّى وَإِنْ كَانَ مِنْ مُحَارِمِ الْمَرْأَةِ؛ فَنَقُولُ: «الْحُكْمُ يَتَغَيَّرُ بِاخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ»، وَلَيْسَ هَذَا مِنَ الْعِبَادَاتِ حَتَّى نَقُولَ: «إِنَّ الْعِبَادَاتِ لَا تَتَغَيَّرُ» هَذِهِ مِنْ مَسَائِلِ الْعَادَةِ الَّتِي تَخْتَلِفُ فِيهَا الْعَادَاتُ، فَإِذَا عَلِمْتَ أَنَّ قَرِيبَكَ لَا يَرْضَى بِهَذَا فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَأْتِيَ وَأَنْ تُحْرِجَهُ.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: حُسْنُ خُلُقِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِنَّهُ قَدْ وَرَدَ فِي بَعْضِ رَوَايَاتِ هَذِهِ الْقِصَّةِ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ بِاخْتِفَاءٍ؛ لِئَلَّا يَسْتَقِظَ الْعُلَامُ».

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوُضوء، باب قراءة القرآن بعد الحدث وغيره، رقم (١٨٣)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، رقم (٧٦٣/١٨٢).

الفائدة الرابعة: مشروعية صلاة الليل، وهو أمرٌ مُجمَعٌ عليه أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ أَنْ يَقُومَ مِنَ اللَّيْلِ، إِلَّا إِذَا تَرَكَهُ لَهَا هُوَ أَفْضَلُ مِنْهُ، فَلَا بَأْسَ.

مِثَالُ ذَلِكَ: فِعْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَيْثُ كَانَ لَا يَتَهَجَّدُ فِي اللَّيْلِ، لَكِنَّهُ يَسْهَرُ فِي أَوَّلِهِ لِحِفْظِ أَحَادِيثِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ^(١)، فَإِذَا قَدَّرْنَا أَنَّ شَخْصًا يَطْلُبُ الْعِلْمَ فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ، وَيَسْهَرُ فِي تَحْصِيلِ الْعِلْمِ حِفْظًا أَوْ فَهْمًا، وَتَرَكَ الْقِيَامَ؛ فَلَا بَأْسَ، لَكِنْ إِنْ أُمِكنَ أَنْ يَجْمَعَ وَلَوْ بِشَيْءٍ يَسِيرٍ فَيُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ قَبْلَ الْفَجْرِ؛ كَانَ ذَلِكَ خَيْرًا.

الفائدة الخامسة: جواز صلاة النفل جماعة؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقَرَّ ابْنَ عَبَّاسٍ عَلَى ذَلِكَ، وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ سُنَّةَ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ هِيَ قَوْلُهُ، وَفِعْلُهُ، وَإِقْرَارُهُ، وَلَكِنْ لَا يَكُونُ ذَلِكَ بِصِفَةِ دَائِمَةٍ لَكِنْ أَحْيَانًا، إِلَّا فِي قِيَامِ رَمَضَانَ، فَإِنَّ السُّنَّةَ فِيهِ الْجَمَاعَةُ مِنْ أَوَّلِ رَمَضَانَ إِلَى آخِرِهِ.

فَصَلَاةُ النَّافِلَةِ مِنْهَا مَا تُشْرَعُ لَهَا الْجَمَاعَةُ دَائِمًا، وَمِنْهَا مَا تُبَاحُ لَهَا الْجَمَاعَةُ أَحْيَانًا، وَالْأَصْلُ فِيهَا عَدَمُ الْجَمَاعَةِ، فَمِثْلًا: صَلَاةُ الْاسْتِسْقَاءِ سُنَّةٌ، لَكِنْ تُسَنُّ فِيهَا الْجَمَاعَةُ. وَقِيَامُ رَمَضَانَ سُنَّةٌ، لَكِنْ تُسَنُّ فِيهِ الْجَمَاعَةُ، وَصَلَاةُ الْكُسُوفِ - عَلَى قَوْلِ مَنْ يَرَى أَنَّهَا سُنَّةٌ - سُنَّةٌ، وَتُشْرَعُ لَهَا الْجَمَاعَةُ.

وَلَكِنَّ الرَّاجِحَ أَنَّ صَلَاةَ الْكُسُوفِ فَرَضٌ كِفَايَةً عَلَى الْأَقْلِ، إِنْ لَمْ نَقُلْ: إِنَّهَا فَرَضٌ عَيْنٍ.

(١) كما أخرجه ابن أبي خيثمة في تاريخه - السفر الثاني - (١/٤٢٢)، رقم (١٥٩٤)، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «إني لأجزئ الليل ثلاثة أجزاء: جزء للقرآن، وجزء أنام، وجزء أتذكر فيه حديث رسول الله ﷺ».

إِذَنْ: يُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ جَوَازُ أَنْ يُصَلِّيَ الْإِنْسَانُ النَّفْلَ جَمَاعَةً، وَلَكِنْ لَيْسَ هَذَا عَلَى سَبِيلِ الدَّوَامِ، إِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ أَحْيَانًا، فَلتَفْرَضْ مَثَلًا أَنْ رَجُلًا مِنَ النَّاسِ جَاءَ إِلَيْكَ ضَيْفًا عِنْدَكَ، فَأَرَدْتَ أَنْ تُوقِظَهُ مَعَكَ لِيُصَلِّيَ، فَرَأَيْتَ أَنْ مِنْ أَسْبَابِ نَشَاطِهِ عَلَى هَذَا أَنْ تُصَلِّيَا جَمَاعَةً؛ فَإِنَّ هَذَا عَمَلٌ طَيِّبٌ، فَعَلَهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

وَدَلِيلُ سُنَّةِ الْجَمَاعَةِ فِي قِيَامِ اللَّيْلِ فِي رَمَضَانَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقَامَ الْجَمَاعَةَ فِي أَصْحَابِهِ ثَلَاثَ لَيَالٍ، وَتَخَلَّفَ فِي الرَّابِعَةِ، وَقَالَ: «إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تُفْرَضَ عَلَيْكُمْ»^(١)، وَهَذِهِ الْحَشْيَةُ بَعْدَ مَوْتِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَدْ انْتَفَتْ؛ فَتَبَقِيَ الْمَشْرُوعِيَّةُ؛ وَلِهَذَا أَعَادَهَا عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي عَهْدِهِ، وَجَمَعَ النَّاسُ عَلَى إِمَامٍ وَاحِدٍ^(٢).

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: أَنَّ الْمَشْرُوعَ فِي الْمَأْمُومِ الْوَاحِدِ أَنْ يَقِفَ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا قَامَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ يَسَارِهِ، أَدَارَهُ فَجَعَلَهُ عَنْ يَمِينِهِ.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: أَنَّ قِيَامَ الْمَأْمُومِ عَنْ يَسَارِ الْإِمَامِ لَيْسَ حَرَامًا؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ حَرَامًا لَلَزِمَ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنْ يَسْتَأْنِفَ الصَّلَاةَ، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الرَّاجِحُ، أَعْنِي: عَدَمَ بَطْلَانِ الصَّلَاةِ لَوْ قَامَ الْمَأْمُومُ عَنْ يَسَارِ الْإِمَامِ فِي جَمِيعِ صَلَاتِهِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَيْسَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَدَارَ ابْنِ عَبَّاسٍ إِلَى الْيَمِينِ، وَهَذَا نَوْعٌ مِنَ الْإِنْكَارِ؟

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْجُمُعَةِ، بَابُ مَنْ قَالَ فِي الْخُطْبَةِ بَعْدَ الثَّنَاءِ أَمَا بَعْدَ، رَقْمُ (٩٢٤)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ صَلَاةِ الْمُسَافِرِينَ، بَابُ التَّرْغِيبِ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ وَهُوَ التَّرَاوِيحُ، رَقْمُ (٧٦١)، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ صَلَاةِ التَّرَاوِيحِ، بَابُ فَضْلِ مَنْ قَامَ رَمَضَانَ، رَقْمُ (٢٠١٠).

قُلْنَا: إِنَّ الْحَرَكَةَ فِي الصَّلَاةِ تَكُونُ مُسْتَحَبَّةً، وَتَكُونُ وَاجِبَةً، وَجُرْدُ الْفِعْلِ لَا يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ، فَلَوْ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ لَهُ -مَثَلًا- حِينَمَا انْتَهَى مِنْ صَلَاتِهِ: «لَا تَعُدْ»؛ قُلْنَا: نَعَمْ، هَذَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ الصَّلَاةِ عَنْ يَسَارِ الْإِمَامِ، كَمَا قَالَ لَأَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «زَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا وَلَا تَعُدْ»^(١)، لَكِنْ لَمَّا لَمْ يَقُلْ لَهُ: «لَا تَعُدْ» عَلِمْنَا أَنَّهُ لَمْ يَحْصُلْ فِيهِ إِلَّا جُرْدُ الْفِعْلِ، وَجُرْدُ الْفِعْلِ لَا يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ وَقُوفَ الْمَأْمُومِ الْوَاحِدِ عَنْ يَسَارِ الْإِمَامِ لَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّ وَقُوفَ الْوَاحِدِ عَنْ يَسَارِ الْإِمَامِ مُبْطِلٌ لِلصَّلَاةِ، وَأَنَّهُ لَوْ كَبَّرَ تَكْبِيرَةً الْإِحْرَامِ فَقَطْ عَنْ يَسَارِ الْإِمَامِ ثُمَّ اسْتَدَارَ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ فَإِنَّ صَلَاتَهُ لَا تَصِحُّ وَلَا تَنْعَقِدُ، كَمَا لَوْ صَلَّى خَلْفَ الصَّفِّ، وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا مَوْقِفُ الرَّجُلَيْنِ مَعَ الرَّجُلِ الْوَاحِدِ، هَلْ هُمَا عَلَى الْيَمِينِ أَوْ عَلَى الْيَسَارِ؟

نَقُولُ: خَلْفَهُ، وَكَانَ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ يَقِفُ الرَّجُلَانِ مَعَ الرَّجُلِ أَحَدُهُمَا عَلَى الْيَمِينِ وَالثَّانِي عَلَى الْيَسَارِ، لَكِنَّ هَذَا الْحُكْمَ نُسِخَ وَجُعِلَ مَوْقِفُ الرَّجُلَيْنِ مَعَ الرَّجُلِ خَلْفَ الرَّجُلِ.

إِذَنْ: لَوْ أَنَّ مَأْمُومًا وَاحِدًا صَلَّى عَنْ يَسَارِ الْإِمَامِ فَهَلْ نَقُولُ: إِنَّ صَلَاتَهُ بَاطِلَةٌ، أَوْ نَقُولُ: إِنَّ صَلَاتَهُ صَحِيحَةٌ؟

الْجَوَابُ: يَنْبَغِي عَلَى خِلَافِ الْعُلَمَاءِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ مِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب إذا ركع دون الصف، رقم (٧٨٣).

وُقُوفَ الْمَأْمُومِ الْوَاحِدِ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ أَمْرٌ وَاجِبٌ وَلَوْ وَقَفَ عَنْ يَسَارِهِ لَمْ تَصَحَّ صَلَاتُهُ، وَمَنْ الْعُلَمَاءُ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ هَذَا أَمْرٌ مُسْتَحَبٌّ.

وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ:

أَمَّا الَّذِينَ قَالُوا بَأَنَّهُ وَاجِبٌ وَأَنَّ الْمَأْمُومَ الْوَاحِدَ لَوْ وَقَفَ عَنْ يَسَارِ الْإِمَامِ لَمْ تَصَحَّ صَلَاتُهُ، فَقَالُوا: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُمَكِّنْ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِنَ الْوُقُوفِ عَنِ الْيَسَارِ، وَتَحَرَّكَ وَحَرَّكَ ابْنَ عَبَّاسٍ أَيْضًا، وَالْأَصْلُ فِي الْحَرَكَةِ فِي الصَّلَاةِ أَنَّهَا خِلَافُ الْأَوَّلَى، أَوْ أَنَّهَا مَكْرُوهَةٌ، وَلَا يُفْعَلُ الْمَكْرُوهُ لِجَرْدِ الْمُسْتَحَبِّ.

وَأَمَّا الَّذِينَ قَالُوا: إِنَّ وَقُوفَ الْمَأْمُومِ الْوَاحِدِ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ أَمْرٌ مُسْتَحَبٌّ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ، فَقَالُوا: إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا الْفِعْلُ، وَجُرْدُ الْفِعْلِ لَا يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ، وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ وَاجِبًا لَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَابْنِ عَبَّاسٍ: لَا تَعُدْ، أَوْ قَالَ: لَا يَقِفَنَّ أَحَدٌ عَنْ يَسَارِ الْإِمَامِ مَعَ خُلُوِّ يَمِينِهِ، كَمَا قَالَ لَأَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَمَا سَعَى وَدَخَلَ فِي الصَّفِّ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَاكِعٌ قَالَ: «رَأَيْتَ اللَّهَ جِرْصًا وَلَا تَعُدْ»^(١) وَهَذَا الْقَوْلُ أَصَحُّ، أَيُّ: أَنَّ وَقُوفَ الْمَأْمُومِ عَنْ يَسَارِ الْإِمَامِ لَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ، لَكِنَّ الْإِخْتِيَارَ وَالْأَفْضَلَ أَنْ يَكُونَ عَنْ يَمِينِهِ.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَا يُقَرُّ عَلَى خَطَأٍ.

وَيَتَفَرَّغُ عَلَى هَذِهِ الْفَائِدَةِ: أَنَّ مَا أَقَرَّهُ الرَّسُولُ ﷺ فَهُوَ صَوَابٌ، وَلَا يُقَالُ: لَعَلَّه نَسِيَ، لَعَلَّه لَمْ يَعْلَمْ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ وُجُودِ الْمَانِعِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب إذا ركع دون الصف، رقم (٧٨٣).

الفائدة التاسعة: أن الحركة إذا كانت لمصلحة الصلاة فهي جائزة، بل مطلوبة.

مثال ذلك: لو وقف المأموم الواحد عن يسار الإمام فأداره عن يمينه فهذه حركة، لكنها مطلوبة؛ لأنها لتحصيل أمر مطلوب في الصلاة.

ويتفرع على هذه الفائدة: جواز الحركة لإقامة الصف، وأنها من الأمور المشروعة.

وجهه: أنه حصل في هذه القصة حركتان، حركة من النبي ﷺ وحركة من ابن عباس رضي الله عنهما، كل هذا من أجل إقامة الصف؛ وعلى هذا فإذا تقلص الصف وصار بينك وبين جارك فرجة، فإن من السنة أن تجره إليك من أجل رص الصف.

الفائدة العاشرة: أن الإنسان إذا أراد أن يدير الشخص الذي وقف عن يساره إلى اليمين فإنه يديره من الخلف؛ لأنه لو أداره من الأمام لم يبين يديه، ولا يمكن أن يمر الإنسان بين يدي المصلي.

فإذا قال: وإذا أداره من يساره، فإن الإمام يكون بين يديه؟

قلنا: نعم، يكون الإمام بين يديه، لكن الإمام لا يتحرك، فهنا لن يمر الإمام بين يديه، أما لو أن المأموم أدير من الأمام لصار المأموم هو الذي مشى، فمر بين يدي الإمام.

الفائدة الحادية عشرة: أنك إذا أردت أن تعدل شخصاً من اليسار إلى اليمين، فإنك تمسك برأسه لا بظهره؛ لأن الرأس هو الذي فيه الناصية، والناصية هي التي

تَوَخَّذْ: ﴿مَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا﴾ [هود: ٥٦] فَكُونُكَ تُمَسِّكُ بِرَأْسِهِ وَتُدِيرُهُ أَحْسَنَ مِنْ كَوْنِكَ تَأْتِي مِنْ خَلْفِ ظَهْرِهِ وَتَجْرُهُ، وَتُدِيرُهُ، عَلَى أَنَّهُ رَبِّهَا يَكُونُ الْمَأْمُومُ عَلَيْهِ رِداءً لَا قَمِيصًا، فَإِذَا جَرَزْتَهُ مِنَ الرِّداءِ رَبِّهَا يَنْخَلِيعُ الرِّداءُ، أَمَّا الرَّأْسُ فَكَانَ رَأْسُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَهُ ذُؤَابَةٌ، فَأَمْسَكَ بِهِذِهِ الذُّؤَابَةَ، وَرَدَّهُ إِلَى الْيَمِينِ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ عَشْرَةٌ: تَفْضِيلُ يَمِينِ الْإِمَامِ عَلَى يَسَارِهِ.

وَجْهُ ذَلِكَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَوَّلَ ابْنَ عَبَّاسٍ إِلَى الْيَمِينِ بَدَلًا عَنِ الْيَسَارِ، وَلَكِنْ إِذَا تَعَارَضَ الْقُرْبُ -يَعْنِي مِنَ الْإِمَامِ- وَالْيَمِينُ؛ نُقَدِّمُ الْقُرْبَ، إِلَّا إِذَا كَانَ الْاِخْتِلَافُ يَسِيرًا فَنُقَدِّمُ الْيَمِينِ.

وَعَلَى هَذَا: فَإِذَا كَانَ عَلَى يَسَارِ الْإِمَامِ خَمْسَةٌ وَعَلَى يَمِينِهِ عَشْرَةٌ؛ فَيَقِفُ الْمَأْمُومُ الَّذِي سَيَجِيءُ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى الْيَسَارِ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْإِمَامِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ خَمْسَةٌ وَسِتَّةٌ؛ فَرَبِّمَا نَقُولُ بِالْوُقُوفِ عَنْ يَمِينِهِ، وَكَذَلِكَ لَوْ كَانُوا خَمْسَةً وَخَمْسَةً؛ فَنَقُولُ بِالْوُقُوفِ عَنْ الْيَمِينِ.

الْحَاصِلُ: أَنَّ الْيَمِينَ لَيْسَ أَفْضَلُ مُطْلَقًا، بَلْ إِذَا تَقَارَبَ أَوْ تَسَاوَى مَعَ الْيَسَارِ؛ فَهُوَ أَفْضَلُ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْفَرْقُ وَاسِعًا وَشَاسِعًا فَإِنَّ الْقُرْبَ أَفْضَلُ وَلَوْ كَانَ عَنْ يَسَارِ الْإِمَامِ؛ لِثَلَاثَةِ أَدْلَةٍ:

الدَّلِيلُ الْأَوَّلُ: أَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْمَشْرُوعُ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ أَنَّ الثَّلَاثَةَ يَصِفُّ إِمَامُهُمْ بَيْنَهُمْ، أَحَدُهُمَا عَنْ الْيَمِينِ، وَالثَّانِي عَنْ الْيَسَارِ، وَلَوْ كَانَ الْيَمِينُ أَفْضَلُ مُطْلَقًا؛ لَكَانُوا كُلُّهُمْ عَنْ يَمِينِهِ، فَذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْمُوازَنَةِ وَالْمُقَارَبَةِ، وَيَكُونُ الْيَمِينُ وَالْيَسَارُ مُتَقَارِبَيْنِ أَوْ مُتَسَاوَيْنِ.

الدَّلِيلُ الثَّانِي: ما رواه أبو داود أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِيما أَرشَدَ إِلَيْهِ فِي المِصَافَةِ: «وَسَطُوا الإِمَامَ»^(١)، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ فِيهِ ضَعْفٌ لَكِنْ يَشْهَدُ لَهُ ما ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّهُ فِي أَوَّلِ الأَمْرِ كَانَ المَشْرُوعُ أَنْ يَكُونَ الثَّلَاثَةُ صَفًّا وَاحِدًا وَالإِمَامُ بَيْنَهُمْ.

الدَّلِيلُ الثَّالِثُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعْتَبَرَ الدُّنُوَّ مِنَ الإِمَامِ فِي صَلَاةِ الجُمُعَةِ مَزِيَّةً يَحْصُلُ بِهَا الفَضْلُ وَزِيَادَةُ الأَجْرِ^(٢)؛ فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى اعْتِبَارِ الدُّنُوِّ.

مَسْأَلَةٌ: هل الَّذِي يَأْتِي وَالصَّفُّ عَنِ اليَسَارِ أَكْثَرُ، هل نَقُولُ: إِنَّ الواجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَذْهَبَ إِلَى اليَمِينِ وَجُوبًا؛ لِأَنَّ تَسْوِيَةَ الصَّفِّ وَاجِبَةٌ؟

الجَوَابُ: لا، الوُجُوبُ صَعْبٌ، لَكِنْ نَقُولُ هُنَا: يَتَرَجَّحُ اليَمِينُ، مِنْ جِهَتَيْنِ: مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ أَقْرَبُ، وَمِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ يَمِينٌ.



(١) أخرجه أبو داود: كتاب الصلاة، باب مقام الإمام من الصف، رقم (٦٨١).

(٢) كما أخرجه أحمد (٩/٤)، وأبو داود: كتاب الطهارة، باب في الغسل يوم الجمعة، رقم (٣٤٥)، والترمذي: كتاب الجمعة، باب ما جاء في فضل الغسل يوم الجمعة، رقم (٤٩٦)، والنسائي: كتاب الجمعة، باب فضل غسل يوم الجمعة، رقم (١٣٨١)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في الغسل يوم الجمعة، رقم (١٠٨٧)، من حديث أوس بن أوس الثقفي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَنْ غَسَلَ يَوْمَ الجُمُعَةِ وَاعْتَسَلَ، ثُمَّ بَكَرَ وَابْتَكَرَ وَمَشَى وَلَمْ يَرْكَبْ، وَدَنَا مِنَ الإِمَامِ فَاسْتَمَعَ وَلَمْ يَلْغُ كَانَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ عَمَلُ سَنَةٍ أَجْرُ صِيَامِهَا وَقِيَامِهَا».

فهرس الآيات

الآية	الصفحة
﴿هَلْ مِنْ مَّزِيدٍ﴾	٢٠
﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾	٢١
﴿تِلْكَ يَوْمَ الَّذِينَ﴾	٢٨
﴿أَمَنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾	٢٩
﴿فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ﴾	٢٩
﴿فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ ءَالِهَتُهُمُ الَّتِي يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ لَمَّا جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾	٣٠
﴿أَمْ لَهُمْ ءَالِهَةٌ تَمْنَعُهُمْ مِنْ دُونِنَا لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَ أَنفُسِهِمْ﴾	٣٠
﴿فَلَا تَنْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا ءَاخَرَ﴾	٣٠
﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾	٣٠
﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمِيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَءَابَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾	٣٠
﴿مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمِيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَءَابَاؤُكُمْ﴾	٣٠
﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾	٣٤
﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾	٣٤
﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ﴾	٣٤
﴿أَنَّهُمْ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾	٣٤
﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا ءَاتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ﴾	٤٨

- ﴿لَمِنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَفِيمَ * وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ ٤٩
- ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ ٥٣
- ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾ ٦٠
- ﴿يَتَأَهَّلَ الْكِتَابُ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَامٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ ٦١
- ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ ٦٢
- ﴿وَبِلِّ اللِّمُطَفِّينَ﴾ ٦٥
- ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ﴿١﴾ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ ٦٥
- ﴿فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَنَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ﴾ ٦٥
- ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ ٦٥
- ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ ٦٧، ٨٨
- ﴿وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ ٦٨
- ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ ٦٩
- ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا﴾ ٦٩
- ﴿إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ الْكَافِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا ﴿٦٤﴾ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ ٦٩
- ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا أَبَدًا﴾ ٦٩
- ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ ٧٠
- ﴿كُلَّمَا أَتَى فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ﴿٨﴾ قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا﴾ ٧٠
- ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴿١٠﴾ فَأَعْرِضُوا بِذُنُوبِهِمْ﴾ ٧٠
- ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ ٧١، ٧٢
- ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ﴾ ٧١

- ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ ٧٣، ٧٢
- ﴿وَأَنَّا لَا تَدْرِي أَشَرُّ أُرِيدَ يَمَنَ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ ٧٢
- ﴿فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا أَنْصِتُوا﴾ ٧٢
- ﴿فَلَمَّا قُضِيَ وَلَّوْا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ﴾ ٧٢
- ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ ٧٩..
- ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ ٨١
- ﴿إِنَّهُ يَرْنِكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَنْوَنَهُمْ﴾ ٨٦
- ﴿وَأَنَّا مِنَ الصَّالِحِينَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾ ٨٧
- ﴿وَأَنَّا مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَمِنَّا الْقَاسِطُونَ﴾ ٨٧
- ﴿مَنْ كَانَ يَظُنُّ أَن لَّنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ ٩١
- ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلِيُؤْفُوا﴾ ٩١
- ﴿لِيَكْفُرُوا بِمَا ءَاتَيْنَاهُمْ وَلِيَسْتَمْنَعُوا﴾ ٩١
- ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ ٩٣
- ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾ ١٠١
- ﴿وَرَبِّيبُكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾ ١٠٨
- ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ﴾ ١٠٨
- ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ ١٠٨
- ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ ١٠٨
- ﴿إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً﴾ ١٠٩
- ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ ١٠٩

- ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ ١١١
- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾ ١١١
- ﴿قُلْ لَا أَحَدٌ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَن يَكُونَ مَيْتَةً﴾ ١١١
- ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِلُوا الثَّورَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ﴾ ١١٨
- ﴿وَمَا ءَانِسُكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَيْكُمْ عَنْهُ فَأَنْتَهُوا﴾ ١٢٠
- ﴿كُلُّ مَنَ عَلَيْهِمَا قَانٍ ﴿٦١﴾ وَيَسْقَى وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ﴾ ١٢٠
- ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ ١٢٠
- ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَنُ ضَعِيفًا﴾ ١٢٣
- ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحْشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ﴾ ١٢٤
- ﴿قُلْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ ... ١٢٤
- ﴿وَمَن يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ ١٢٤
- ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنَ عَظَمِ الْأُمُورِ﴾ ١٢٤
- ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ ءَ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ ١٢٤
- ﴿مَا نَذِرُ مِنْ شَيْءٍ أَنْتَ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلْتَهُ كَلَّامٍ مِّمِ﴾ ١٢٦
- ﴿فَأَصْبَحُوا لَا يَرَى إِلَّا مَسَكِنَهُمْ﴾ ١٢٦
- ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا﴾ ١٢٦
- ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ ١٢٦
- ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ ١٣١
- ﴿وَأَيِّدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ ١٣٢
- ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ ﴿٨﴾ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ﴿٩﴾﴾ فَا لَهُ مِنْ قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ ١٤٣

- ﴿أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعِثَ مَا فِي الْقُبُورِ ۖ﴾ ① ﴿وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ﴾ ١٤٣
- ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾ ١٤٨
- ﴿رُبِّدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ﴾ ١٥٢
- ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ ١٥٦، ١٥٥
- ﴿فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طَوًى﴾ ١٦١
- ﴿وَلِإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ ١٦٩
- ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءٌ مَذْيَبَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ﴾ ١٦٩
- ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ﴾ ١٦٩
- ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ ١٦٩
- ﴿وَإِنَّا وَجَدْنَا ءَابَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى ءَاثَرِهِمْ مُهُتَدُونَ﴾ ١٦٩
- ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ﴾ ١٦٩
- ﴿وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ ١٦٩
- ﴿وَرَرَى كُلُّ أُمَّةٍ جَائِيَةً ۖ كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ١٧١
- ﴿سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ﴾ ١٧١
- ﴿وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفِيعَةٌ ۖ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ ١٧٥
- ﴿أَوْ مَنْ يُنشِئُوا فِي الْحَلِيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ ١٧٧
- ﴿يُحْلَوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا ۖ وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾ ١٧٨
- ﴿وَحُلُوفُ أَسَاوِرَ مِنْ فِضَّةٍ﴾ ١٧٨
- ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ ١٧٩
- ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ ١٧٩

- ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ ١٧٩
- ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ ١٧٩
- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ ١٨٠
- ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهُدُ﴾ ١٨١
- ﴿لَا ظُلْمَ الْيَوْمَ﴾ ١٨١
- ﴿وَفِيهَا مَا شَتَّهِهِ الْآفَنُوسُ وَكَذَّ الْأَعْيُنُ﴾ ١٨٣
- ﴿وَحُلُّوا أَسَاوِرَ مِنْ فِضَّةٍ﴾ ١٨٤
- ﴿يُحْكَلُونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا﴾ ١٨٤
- ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ ١٨٥
- ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ﴿١٣﴾ عَلَى الْأَرَآئِكِ يَنْظُرُونَ﴾ ١٨٥
- ﴿خَالِدِينَ فِيهَا لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾ ١٨٥
- ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴿١٤﴾ خَشَعَةَ أَبْصَارِهِمْ رَبَّهُمْ ذَلَّةٌ﴾ .. ١٨٦
- ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ١٨٨
- ﴿وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِنَحِيَةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾ ١٩٢
- ﴿وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِفُوا حَتَّىٰ إِذَا صَافَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ ١٩٤
- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّبِعُوا خُطُوبَ الشَّيْطَانِ﴾ ١٩٨
- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ ٢٠٠
- ﴿وَإِن قِيلَ لَكُمْ ائْجِعُوا فَارْجِعُوا﴾ ٢٠١
- ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن رَّكَهَا ﴿١﴾ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّهَا﴾ ٢٠١
- ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْءَاتِ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ ٢٠١

- ﴿ أَفَلَمْ يَذَّبُوا الْقَوْلَ ﴾ ٢٠٢
- ﴿ كَتَبَ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَذَّبَ وَأُتِيَهُ وَلِتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴾ ٢٠٢
- ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ ﴾ ٢٠٢
- ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ ٢٠٧
- ﴿ قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ ﴾ ٢١٠
- ﴿ قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ ﴾ ٢١٠
- ﴿ قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا ﴿٢١٠﴾ قُلْ إِنِّي لَنْ يُخْرِجَنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ ﴾ ٢١٠
- ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾ ٢١١
- ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ ٢١١
- ﴿ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾ ٢١٣
- ﴿ إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُرْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا إِنَّمَا يَدْعُو حِزْبَهُ لِيَكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴾ ٢١٣
- ﴿ الْفَيْثُ لِلْخَيْثِ وَالْخَيْثُ لِلْخَيْثِ وَالْخَيْثُ لِلْخَيْثِ وَالْخَيْثُ لِلْخَيْثِ وَالْخَيْثُ لِلْخَيْثِ ﴾ ٢١٤
- ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ ﴾ ٢١٥
- ﴿ وَمَا آتَيْنَهُمْ مِنْ رَبِّائِرَبُّوهُمْ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرَوْنَ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ ٢١٦
- ﴿ وَءَاتَيْنَاهُمْ إِحْدَثَهُنَّ قِنْطَارًا ﴾ ٢١٦
- ﴿ أَفَنُؤْمِرُ اللَّهَ ﴾ ٢١٧
- ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ ﴿٢٢٠﴾ ﴾ ٢٢٠
- ﴿ يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَخْلَلْنَاكَ أَزْوَاجَكَ النَّبِيُّ ءَاتَيْتَ أَجُورَهُمْ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ ﴾ ٢٢٥
- ﴿ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاهَا ﴾ ٢٢٥
- ﴿ لِيَكُنْ لَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا ﴾ ٢٢٥

- ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا أَنْظِرْنَا وَاسْمَعُوا﴾ ٢٢٩
- ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ ٢٣١
- ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ﴾ .. ٢٣٣
- ﴿ءَامَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي ءَامَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَءِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ ٢٣٣
- ﴿ءَاكَلْنِ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلَ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾ ٢٣٣
- ﴿فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَحْدَهُ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ﴾ ٢٣٣
- ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ ٢٤٠
- ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ ٢٤٦
- ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ﴾ ٢٤٦
- ﴿وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ﴾ ٢٤٧
- ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ﴿١﴾ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ ٢٤٨
- ﴿رَبِّ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أَحْيِي وَأُمِيتُ﴾ ٢٤٨
- ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالسَّمَسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأَتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ﴾ ٢٤٨
- ﴿وَقَالَ الَّذِينَ فِي النَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ ادْعُوا رَبَّكُمْ يُخَفِّفْ عَنَّا يَوْمًا مِنَ الْعَذَابِ﴾ ٢٤٩
- ﴿مَا كَانِ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ ٢٥١
- ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ ٢٥٦
- ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ ٢٥٦
- ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ ٢٥٧
- ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ .. ٢٥٧
- ﴿وَمَا ءَانَكُمْ الرَّسُولُ فَحِذُّوهُ﴾ ٢٥٨

- ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ ٢٥٩
- ﴿رَبِّ إِنِّي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَخْكَمُ الْحَاكِمِينَ﴾ ٢٥٩
- ﴿أَرْكَبَ مَعَنَا وَلَا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ﴾ ﴿١٢﴾ قَالَ سَتَأْتِي إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي ﴿ ٢٥٩
- ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا مِنْ حِلٍّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ ٢٦٠
- ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُتَاتَى إِرَائِهِمْ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ ٢٦١
- ﴿وَإِذَا جَاءَكَ الْمُتَنَفِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ ٢٦١
- ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ
- إِنِّي تُبْتُ إِلَى اللَّهِ﴾ ٢٦٧
- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾ ٢٧٢
- ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ يَغْيِرْهُدَى مِنَ اللَّهِ﴾ ٢٧٤
- ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾ ٢٧٨
- ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا﴾ ٣١٠
- ﴿يَنْبَغِي أَقِمِ الصَّلَاةَ وَاتْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ﴾ ٣١١
- ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾ ٣١٢
- ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ ٣١٢
- ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ ٣١٣
- ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ﴾ ٣٣٠
- ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى قِرْعَانَ رَسُولًا﴾ ﴿١٥﴾ فَصْنَى فِرْعَوْنِ الرَّسُولِ ﴿ ٣٣٦
- ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ ٣٣٦
- ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا﴾ ٣٣٦

- ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرِينَ بَحْمٍ يَرْيَجُ طَيْبَةً﴾ ٣٣٧
- ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ﴾ ٣٣٧
- ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ ٣٣٩
- ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَتَّخِذْ لَهُمْ خَلْقَةً﴾ ٣٤٠
- ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ ٣٤٠
- ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ ٣٤٠
- ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ ٣٤٣
- ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ ٣٤٤
- ﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ﴾ ٣٤٦
- ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ ٣٤٨، ٣٥٠، ٣٦١
- ﴿وَإِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا﴾ ٣٥١
- ﴿وَلَا تَطْغَوْا أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ﴾ ٣٥٣
- ﴿الَّذِينَ يَطْمَنُونَ أَنَّهُمْ مُلْقُوا رَبِّهِمْ﴾ ٣٥٣
- ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ ٣٥٥
- ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِغُرُوحِهِمْ خَوْضُونَ ﴿٥﴾ إِلَّا عَلَىٰ أَرْجُلِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ ٣٥٧
- ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ بِالْأَلْفِ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ ٣٦٢
- ﴿وَمَا أَوْتَيْنَاهُ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ ٣٨٢
- ﴿وَعَاشِرُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ ٣٨٥
- ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ ٣٨٦
- ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ ٣٩٤

- ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ ٣٩٤
- ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَايَةِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ ٣٩٥
- ﴿وَإِنَّا لَجَاعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرًّا﴾ ٤٠٦، ٣٩٨
- ﴿فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ ٤٠٣، ٤٠٢
- ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ ٤٠٢
- ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطَهِّرُوا﴾ ٤٠٤
- ﴿مَثَلُ الَّذِينَ خُمِلُوا التَّوْبَةَ ثُمَّ لَمْ يُحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ﴾ ٤١١
- ﴿وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي ءَاتَيْنَاهُ ءَايَاتِنَا فَانْسَلَخَ مِنْهَا فَاتَّبَعَهُ الشَّيْطَانُ﴾ ٤١١
- ﴿إِنَّا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْنَاهُ مِن طِينٍ﴾ ٤١٢
- ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ ٤١٤
- ﴿وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾ ٤١٧
- ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَيِّرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامِرٍ﴾ ٤١٩
- ﴿وَجَعَلْنَا أَلِيلَ لِبَاسًا﴾ ٤١٩
- ﴿وَالشَّفَعِ وَالْوَتْرِ﴾ ٤٢٢
- ﴿رَبِّ إِنِّ أَنْبَىٰ مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَخْكَمُ الْحَكَمِينَ﴾ ٤٢٣
- ﴿يَوْمَ تَرَوْنها تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا﴾ .. ٤٢٤
- ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ ٤٢٦
- ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَىٰ الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ ٤٢٦
- ﴿فَمَا نَفَعُهُمْ شَفَعَةُ الشَّفِيعِينَ﴾ ٤٢٩، ٤٢٨
- ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ﴾ ٤٢٩

- ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَنُكِرْتُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ﴾ ٤٣١
- ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ ٤٣٢
- ﴿يَوْمَئِذٍ لَا نَنْفَعُ الشَّفَعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾ ٤٣٣
- ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ ٤٣٣
- ﴿وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي﴾ ٤٣٤
- ﴿رَبِّ لَا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا﴾ ٤٣٤
- ﴿وَجَعَلْنَا دُرِّيَّتَهُ هُمُ الْبَاقِينَ﴾ ٤٣٤
- ﴿قُلْ يَتَابِعُهَا النَّاسُ لِي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ ٤٣٤
- ﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ ٤٣٦
- ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ ٤٣٦
- ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ﴾ ٤٣٧
- ﴿وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا وَسَخَرْنَا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ﴾ ٤٣٧
- ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلَ﴾ ٤٣٧
- ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ ٤٣٨
- ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾ ٤٣٨
- ﴿وَوَظَّهَرُ بَنِي إِسْرَافِيلَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعَ السُّجُودِ﴾ ٤٤١
- ﴿نَزَّلَ الْمَلَكُوتَ وَالرُّوحَ فِيهَا﴾ ٤٥١
- ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ ٤٥١
- ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ ٤٥١
- ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾ ٤٥٤

- ﴿إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ﴾ ٤٥٥
- ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ ٤٥٦
- ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ ... ٤٥٧
- ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى﴾ ٤٥٩، ٤٥٨
- ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ ٤٦١
- ﴿وَالَّتِي يَبْسُنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أُرْقِبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ﴾ ٤٦٢
- ﴿ذَلِكُمْ مِمَّا عَلَّمَنِ رَبِّي﴾ ٤٦٦
- ﴿أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكَ الشَّجَرَةِ﴾ ٤٦٦
- ﴿قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنِنِي فِيهِ﴾ ٤٦٦
- ﴿ذَلِكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ ٤٦٦
- ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ﴾ ٤٧٥
- ﴿فَكَاتِبُوهُمْ﴾ ٤٨١
- ﴿قُلْ لَا أَحَدٌ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثْلَهُ﴾ ٤٨٢
- ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ ٤٨٨
- ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأُزْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ ﴿٥﴾ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ ٤٩٠
- ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ ٤٩١
- ﴿وَأَمْرًا مُؤَمَّنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ﴾ ٤٩١
- ﴿لِيَكُنْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ﴾ ٤٩١
- ﴿وَاللَّهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ﴾ ٤٩٣
- ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ ٤٩٦

- ﴿وَعَاشِرُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ ٤٩٦
- ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْنَّ﴾ ٤٩٧
- ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ ٤٩٧
- ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَنِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ﴾ ٤٩٨
- ﴿قَالَ يَبْنَومُ لَا تَأْخُذْ بِحَقِّي وَلَا بِرَأْسِي﴾ ٥٠٥
- ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ ٥١١
- ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخِوْنُكُمْ فِي الَّذِينَ﴾ ٥٢٢، ٥١٥
- ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ ٥٢٠
- ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ ٥٢٠
- ﴿يَتْلِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَيْكُمْ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ ٥٢٣، ٥٢٢
- ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا﴾ ٥٢٢
- ﴿وَلَنْ طَافِقَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ افْتَنُوا فَاَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾ ٥٢٣
- ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا يَرْجُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ ٥٢٥
- ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنَّىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً﴾ ٥٢٥
- ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ﴾ ٥٢٥
- ﴿وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ ٥٢٦
- ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ ٥٢٨
- ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِكَ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْءَانَ الْفَجْرِ﴾ ٥٥٤، ٥٣٦، ٥٣٥، ٥٣٤
- ﴿نُطْلِقُوهُنَّ لِإِعْدَّتِهِنَّ﴾ ٥٣٤
- ﴿لِللَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ ٥٤١

- ﴿ إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ ﴾ ٥٤١
- ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيْتُهُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا فَلَا تُولُوهُمْ الْاَدْبَارَ ﴾ ٥٤٣
- ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ ائْفَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ائْتَأَقَلْتُمْ ﴾ ٥٤٣
- ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ ٥٤٣
- ﴿ إِنْ كَانَتْ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾ ٥٥٢
- ﴿ هِيَ رَوَدَّتْنِي عَنْ نَفْسِي ﴾ ٥٥٢
- ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾ وَبِالْأَيْلِ ﴾ ٥٦٣
- ﴿ وَإِنْ أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴾ ٥٦٤
- ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ ﴾ ٥٧٨
- ﴿ وَمِنْ بَعْدِ صَلَوةِ الْعِشَاءِ ﴾ ٥٨٢
- ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ ٥٨٥
- ﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثِي الَّيْلِ ﴾ ٥٨٦
- ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَوةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ ٥٨٨، ٥٩٣
- ﴿ إِذْ جَاءَكُمْ مِنْ فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنْكُمْ وَلِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ ﴾ ٥٨٩
- ﴿ وَتَنْظُرُونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا ﴿١٠﴾ هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالًا شَدِيدًا ﴾ ٥٨٩
- ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَاءَكُمْ جُنُودٌ ﴾ ٥٨٩
- ﴿ وَلِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا ﴾ ٥٨٩
- ﴿ وَلِذْ قَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ يَأْتِلُ الْيَرِبَ لَا مِقَامَ لَكُمْ فَارْجِعُوا ﴾ ٥٨٩
- ﴿ وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْطِهِمْ لَمَّا بَيَّنَّا لَهُمْ خَيْرًا ﴾ ٥٩٠
- ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ ﴾ ٥٩١

- ﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْنَكُم﴾ ٥٩١
- ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ ٥٩١
- ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ﴾ ٥٩٢
- ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فِرَاجًا أَوْ زُرْجَانًا﴾ ٥٩٤
- ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ ٦٠٠
- ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ ٦٠٠
- ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَجِيمٌ﴾ ٦٠٠
- ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ ٦٠٩
- ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ ٦٠٩
- ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ ٦١١
- ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾ ٦٣٠
- ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ ٦٣٤
- ﴿فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ أَنْفِرُوا جَمِيعًا﴾ ٦٤٠
- ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴿١٦﴾ وَالْآخِرَةَ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ ٦٤٢
- ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا﴾ ٦٤٦
- ﴿وَاللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ ٦٤٦
- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَوَدَّى لِّلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ ٦٤٦
- ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ ٦٤٩
- ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلَ﴾ ٦٤٩
- ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ ٦٤٩

- ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ قَالَ أُولَئِمُتُؤْمِنٌ قَالَ بَلَىٰ﴾ ٦٥٠
- ﴿رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً﴾ ٦٥١
- ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا زَادَهُمْ هُدًى وَءَانَّهُمْ نَفَقَتُهُمْ﴾ ٦٥١
- ﴿وَزَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا﴾ ٦٥١
- ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَرَادَتْهُمُ إِيمَانًا﴾ ٦٥١
- ﴿لِيَزَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ﴾ ٦٥١
- ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَنُفَخَكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ﴾ ٦٥٣
- ﴿جَاعِلِ الْمَلَكِ كَرُسُلًا﴾ ٦٥٩
- ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُعْقِي شَفَعَتُهُمْ شَيْئًا﴾ ٦٦٠
- ﴿لَا يَقْضُونَ إِلَهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ ٦٦٠
- ﴿فَإِنْ أَسْتَكْبَرُوا فَالَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْأَمُونَ﴾ ٦٦٠
- ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ ٦٦٢
- ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ أَبْغَضْتَ وَجُوهَهُمْ فَبِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ ٦٦٣
- ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ ٦٧٢
- ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ ٦٧٨، ٦٧٧
- ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ ٦٧٨، ٦٧٧
- ﴿الَّذِينَ يَجْمَلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ ٦٧٨
- ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ لِيُخْرِجَكُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ ٦٧٩
- ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ ٦٧٩
- ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ ٦٧٩

- ﴿وَالشَّمْسُ وَضَحَهَا﴾ ٦٨٥
- ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ ٦٨٥
- ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ﴾ ٦٨٦
- ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالٍ﴾ ٦٨٧
- ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ﴾ ٦٩٥
- ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ ٦٩٩
- ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ ٧٠٠
- ﴿قُلْ يَتَأْتِيهَا الْكُفْرُوتُ﴾ ٧١٩، ٧١٨، ٧١٠
- ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ٧١٩، ٧١٠
- ﴿قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا﴾ ٧١٨، ٧١٠
- ﴿قُلْ يَتَاهَلِ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ ٧١٨، ٧١٠
- ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ ٧٢٨، ٧٢٠
- ﴿وَأَذِّنْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ ٧٢١
- ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا هَلْ أَذْكَرُ عَلَى تَجَرَّرٍ تُجِيعُكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ﴿١٠﴾ تُوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ ٧٢٨
- ﴿وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾ ٧٣٧
- ﴿كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾ ٧٤٥
- ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ﴾ ٧٤٥
- ﴿لَا تُفِقُوا عَلَىٰ مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّىٰ يَنْفَضُّوا﴾ ٧٦٠
- ﴿سَلِّمُوا هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ ٧٦٠

- ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ ٧٦٣
- ﴿ثُمَّ أَدْنَىٰ أَذُنَ مُؤَدِّنِ أَبْتَهَا الْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ﴾ ٧٦٥
- ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ ٧٧٢
- ﴿قَدْ رَأَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا﴾ ٧٧٢، ٧٩٩، ٨٠٠
- ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ ٧٧٦
- ﴿فَأَنقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ ٧٧٦
- ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فِرْجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ ٧٧٧
- ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَرْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ ٧٨٢
- ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴿٥﴾ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ ٧٨٤
- ﴿لَمَسْجِدُ أُيُتَسَّ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ ٧٨٤
- ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ ٧٨٦
- ﴿وَاشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ ٤٨٦
- ﴿وَأَنزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمَنِينَ آزُوجٍ﴾ ٧٨٨
- ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَدِّلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ﴾ ٧٨٨
- ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾ ٧٨٨
- ﴿فَأَنقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ ٧٩١
- ﴿وَطَهَّرَ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ ٨٠٥
- ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ ٨٠٥
- ﴿رَبِّ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ ٨٠٩
- ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ ٨١٢

- ﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى﴾ ٨١٢
- ﴿لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ ﴿٦﴾ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ﴾ ٨١٦
- ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ ٨١٨
- ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَهَا﴾ ٨١٨
- ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَكُمْ﴾ ٨٢٣
- ﴿ثُمَّ لَيَقَطَعَنَّ فَيَنْظُرَ﴾ ٨٢٤
- ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾ ٨٢٤
- ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ ٨٤٢
- ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلَاثِي إِلِيلٍ وَنِصْفَهُ، وَثُلَاثِي مِنْ الَّذِينَ مَعَكَ﴾ ٨٤٢
- ﴿إِنَّكَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ ٨٤٣
- ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ ٨٤٣
- ﴿مَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا﴾ ٨٥١



فهرس الأحاديث والآثار

الصفحة	الحديث
١٣٤	أَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ
٧٢١	أَبْرِدُ
٣٥٥	أَبْقِ لِي أَبْقِ لِي
٧٥٦	أَبْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَقَامَ سِتَّةَ أَشْهُرٍ يَقْصُرُ الصَّلَاةَ
١٤٦	أَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْرَجَنَا لَهُ مَاءٌ فِي تَوْرِ مِنْ صُفْرِ
٨٣٣	اتَّقُوا النِّسَاءَ
٢٦٩	أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَوَجَدْتُهُ يَسْتَنْ بِسِوَاكِ بِيَدِهِ يَقُولُ أَعُ أَعُ
٥١٧	اِثْنَتَانِ فِي النَّاسِ هُمَا بِهِمْ كُفْرٌ: الطَّعْنُ فِي النَّسَبِ، وَالنِّيَاحَةُ عَلَى الْمَيِّتِ
٤٩	أَجَعَلْتَنِي لِلَّهِ نِدًّا؟!
٥٦	أَحَابِسْتُنَا هِيَ؟
٥٤٦	أَحَبُّ الْبِقَاعِ إِلَى اللَّهِ مَسَاجِدُهَا
٦٥٢	الْإِحْسَانُ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ
٣٢٩، ٣٢٨	أَحْفُوا السَّوَارِبَ، وَأَغْفُوا اللَّحَى
٤٥٣	أَحَلَّتْ لِي الْمَغَانِمُ
٥٠٣، ٣٥٣	أَحْلِفُوهُ كُلَّهُ أَوْ اتْرُكُوهُ كُلَّهُ
٥٢٧	أَخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ
٨٤١	أَذْرَكْتُ الْعِلْمَ بَثَلَاثٍ: بِلِسَانٍ سَوُولٍ، وَقَلْبٍ عَقُولٍ، وَبَدَنٍ غَيْرِ مَلُولٍ

- إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ، فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ وَلَا بَوْلٍ، وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا، ٢١٦
- إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ ٦٢
- إِذَا أَذْنَتِ الْأَذَانَ الْأَوَّلَ لِصَلَاةِ الصُّبْحِ فَقُلِ الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ ٧٢٧
- إِذَا اسْتَأْذَنْتَ أَحَدَكُمْ أَمْرًا إِلَى الْمَسْجِدِ فَلَا يَمْنَعُهَا ٦٩٥
- إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَيْهِ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهُمَا فِي الْإِنَاءِ ٣٥١
- إِذَا اسْتَيْقَظَ الْإِنْسَانُ أَنْ يَسْتَنْثِرَ ثَلَاثًا ٩٦، ٩٠، ٨٩
- إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ ٧٢١، ٥٨٠، ٥٦٥، ٥٤٨
- إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي ٧١٤
- إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، وَحَضَرَ الْعِشَاءُ، فَأَبْدُوا بِالْعِشَاءِ ٦٠٢
- إِذَا التَقَى الْخِتَانَانِ ٣٢٦
- إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ ٧٧٦
- إِذَا تَشَهَّدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنْ أَرْبَعِ ٢٤٦
- إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ مَاءً، ثُمَّ لِيَسْتِزْ، وَمَنْ اسْتَجَمَرَ فَلْيُوتِرْ ٩٨، ٩٤، ٨٥، ٧٨
- إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهِ الْأَرْبَعِ، ثُمَّ جَهَدَهَا، فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ ٣٩٨، ٣٨٧
- إِذَا حَضَرَ الْعِشَاءُ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَأَبْدُوا بِالْعِشَاءِ ٦٠٢
- إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَدِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ ٧٦٧، ٧٦١، ٧٢٧، ٧٢٥، ٧٢٢، ٤٥٢
- إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسْ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ ٦٢٩
- إِذَا سَمِعْتُمْ الْإِقَامَةَ فَامْشُوا إِلَى الصَّلَاةِ وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ ٧٣٨، ٦٧٤، ٧٧
- إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَذِّنَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ ٧٧١، ٧٧٠، ٧٦٤
- إِذَا شَرِبَ الْحَمْرَ فَاجْلِدُوهُ، ثُمَّ إِنْ شَرِبَ فَاجْلِدُوهُ، ثُمَّ إِنْ شَرِبَ فَاجْلِدُوهُ ١١٤

- إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدَكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا ١١٠، ١٠٦
- إِذَا شَكَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ، ثُمَّ لِيَبْنِ عَلَيْهِ ٤٥
- إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيُصَلِّ بَعْدَهَا أَرْبَعًا ٧٠٧
- إِذَا صَلَّيْتُمُ الْجُمُعَةَ فَصَلُّوا بَعْدَهَا أَرْبَعًا ٧١٥
- إِذَا صَلَّيْتُمَا فِي رِحَالِكُمَا ثُمَّ أَتَيْتُمَا مَسْجِدَ جَمَاعَةٍ فَصَلِّيًا مَعَهُمْ ٣٩٩
- إِذَا قُلْتُمْ ذَلِكَ فَقَدْ سَلَّمْتُمْ عَلَى كُلِّ عَبْدٍ صَالِحٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ٦٢٤
- إِذَا كُنْتُمْ ثَلَاثَةً، فَلَا يَتَنَاجَى اثْنَانِ دُونَ الثَّالِثِ ٧٠٢
- إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ ٥٥٨
- إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ ٥٠١
- إِذَا مَرِضَ الْعَبْدُ أَوْ سَافَرَ كُتِبَ لَهُ مِثْلُ مَا كَانَ يَعْمَلُ مُقِيمًا صَحِيحًا ٦٧٣، ٦٤٥
- إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي الْإِنَاءِ فَاغْسِلُوهُ سَبْعًا وَعَفِّرُوهُ الثَّامِنَةَ بِالتُّرَابِ ١٠٧
- إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ أَنْ يَغْسِلَهُ سَبْعًا إِحْدَاهُنَّ بِالتُّرَابِ ٣٠٤
- أَذْهَبَ فَأَفْرِغْهُ عَلَى نَفْسِكَ ٣٤٨
- أَذْهَبُوا إِلَى مُحَمَّدٍ، عَبْدُ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ ٤٢٤
- أَذْهَبُوا بِخَمِيصَتِي هَذِهِ إِلَى أَبِي جَهْمٍ، وَأَتُونِي بِأَنْبِجَانِيَّةِ أَبِي جَهْمٍ ٦٧٠
- ارْجِعْ فَأَخْسِنْ وَضُوءَكَ ٦٧٤
- ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ ٧٠٨
- ارْجِعُوا فَكُونُوا فِيهِمْ، وَعَلِّمُوهُمْ، وَصَلُّوا ٧٢٦
- الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْقُبْرَةُ وَالْحِمَامُ ٤٤٠
- إِزْرَةُ الْمُؤْمِنِ إِلَى أَنْصَافِ سَاقِيهِ ٧٤٨

- اسْأَلُوهُ لِأَيِّ شَيْءٍ كَانَ يَصْنَعُ ذَلِكَ ٥٥٧
- اسْتَأْذَنَ عُمَرُ لَمَّا طَعَنَ أَنْ يُدْفَنَ فِي بَيْتِهَا [عائشة] ٢٢٨
- اسْتَقْبَلْنَا أَنْسَا حِينَ قَدِمَ مِنَ الشَّامِ، فَلَقَيْنَاهُ بِعَيْنِ التَّمْرِ ٨٠٣
- أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ [لمن فرغ من الوضوء] ٩٣
- أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ١٨٠
- اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ ٤٩٤
- أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي ٤١٦
- أَعْفُوا اللَّحَى ١٦٤
- أَفْضَلُ الصِّيَامِ صِيَامُ دَاوُدَ ٨٢٧
- أَفْضَلُ صَلَاةِ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ ٧١٤
- افْعَلْ مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفَ فِي الْبَيْتِ ٤٦٣، ٥٦
- أَفَلَا أُحِبُّ أَنْ أَكُونَ عَبْدًا شَكُورًا ٢١٢
- أَفَلَا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا ٨٤٤
- أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي فِي نَعْلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ ١٦٢
- أَكْرِمُوا اللَّحَى وَأَهْنُوا الشَّوَارِبَ ١٦٤
- إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ شَيْئًا ٧١٣
- أَلَا تَصِفُونَ كَمَا تَصِفُ الْمَلَائِكَةُ عِنْدَ رَبِّهَا يَتَرَاصُونَ وَيُكْمِلُونَ الْأَوَّلَ فَلِأَوَّلٍ ٨١١
- إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ، وَلَكِنْ مِنْ غَائِطٍ وَبَوْلٍ، وَتَوَمُّ ٢٧٩
- أَلْبَرَّ يُرَدُّنَ؟ ٥٠٢
- أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تَصُمْ ٤٧٠

- أمر النبي ﷺ البراء بن عازب أن يضطجع على جنبه الأيمن ٧٣٥
- أمر النبي ﷺ الرجل إذا غضب أن يتوضأ ١٠١
- أمر أن يصلى في النعلين مخالفة لليهود ١٦٢
- أمر بلال أن يشفع الأذن، ويوتر الإقامة ٧٣١
- أن أبا هريرة غسل ذراعيه حتى شرع في العضد ١٢١
- أن إبراهيم عليه السلام في السماء السادسة ٢٠
- إن أنقل صلاة على المنافقين صلاة العشاء، وصلاة الفجر ٦٨٣
- أن أعمال أمته تعرض عليه ٣٤٥
- أن الإنسان إذا دخل في الصلاة جاءه الشيطان وقال له: اذكر كذا وكذا ١٤٣
- أن الإنسان إذا قام يصلي فإنه يناجي الله عز وجل ٢٥٥
- أن الإنسان لا يرقد وهو جنب حتى يتوضأ ٣٤٥
- أن الرجل ينطلق من صلاته لا يكتب له إلا نصفها وربعها وعشرها ١٤٣
- أن الرسول ﷺ كان شعر رأسه أحياناً يبلغ إلى فروع أذنيه ١٥٧
- أن الرسول ﷺ كان كثير الشعر ٣٩٢
- أن الرسول ﷺ كتب إلى هرقل ٦١
- أن الرسول ﷺ مسح على العمامة، وعلى الناصية ١٥١
- أن الرسول عليه الصلاة والسلام كان لا يضمد إلى الشيء صمداً، أي: إلى السترة،
لكن يميناً ويساراً ٧٥٤
- أن الرسول عليه الصلاة والسلام نهى عن الصلاة في سبعة مواطن ٨٠٠
- أن الشيطان يأتي أحدكم وهو في صلاته فيقول: اذكر كذا، اذكر كذا ٦١٤

- أَنَّ الشَّيْطَانَ يَأْتِي فَيَنْفُخُ فِي مَقْعَدَةِ الْإِنْسَانِ حَتَّى يُوهِمَهُ أَنَّهُ أَحَدٌ ٢٩٣
- أَنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ ابْنِ آدَمَ مَجْرَى الدَّمِ ٣٥٨
- إِنَّ اللَّهَ إِذَا حَرَّمَ شَيْئًا حَرَّمَ ثَمَنَهُ ١١٣
- إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا ١٣٧، ٦١٤، ٧٩٧
- أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَجْعَلُ الْأَرْضِينَ عَلَى أَصْبُعٍ، وَالشَّجَرَ عَلَى أُصْبُعٍ ٦٨٠
- إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ، الْكِبَرُ بَطَرُ الْحَقِّ، وَغَمَطُ النَّاسِ ١٦٥، ٣٨٦
- إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَتَّبِعِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ ٥٢٠
- إِنَّ اللَّهَ حَيٌّ كَرِيمٌ يَسْتَحْيِي مَنْ عَبْدُهُ إِذَا رَفَعَ يَدَيْهِ أَنْ يُرَدَّهُمَا صِفْرًا ٣٧٧
- إِنَّ اللَّهَ وَثَرٌ يُحِبُّ الْوَثَرَ ٦٤٨
- إِنَّ اللَّهَ وَثَرٌ يُحِبُّ الْوَثَرَ، فَأَوْثَرُوا يَا أَهْلَ الْقُرْآنِ ٧٣٣
- إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولُهُ يَنْهَيَانِكُمْ عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ فَإِنَّهَا رِجْسٌ ١١٢
- إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رُحْصُهُ ١٥٢
- أَنَّ الْمَاءَ إِذَا بَلَغَ قُلْتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْحَبَثَ ١٠٥
- أَنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ ٩٧
- إِنَّ الْمَاءَ لَا يُجْنَبُ ٣٥٨، ٤٩١
- أَنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ جُنُبٌ ٣٧٣، ٣٤٥
- إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ ٥٩، ٤٨٠
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنَامُ وَهُوَ جُنُبٌ ٣٧١
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ كَثْرَةِ الْإِرْفَاءِ ١٦٢
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِصَبِيٍّ، فَبَالَ عَلَى ثَوْبِهِ، فَدَعَا بِإِيَّاهُ، فَأَتْبَعَهُ إِيَّاهُ ٣٠٤

- ١٢١ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ أَدَارَ الْمَاءَ عَلَى مِرْفَقَيْهِ
 ٧٥٥ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقَامَ فِي مَكَّةَ عَشْرَةَ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ حَتَّى رَجَعَ إِلَى الْمَدِينَةِ
 ٤٦٣ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ النِّسَاءَ أَنْ يَخْرُجْنَ يَوْمَ الْعِيدِ لِصَلَاةِ الْعِيدِ
 ٨٠٥ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَنْ يُصَبَّ عَلَى بَوْلِ الْأَعْرَابِيِّ مَاءٌ
 ١٠٠ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِالْوُضُوءِ مِنْ لَحْمِ الْإِبِلِ
 ٤٨٥ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَأَنْ تَجْمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ
 ٤٨٥ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ وَأَنْ تَتَوَضَّأَ لَوْفَتِ كُلِّ صَلَاةٍ
 ٥٥ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ لَطَوَافِهِ
 أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَمَعَ فِي الْمَدِينَةِ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ
 وَلَا مَطَرٍ
 ٦٠١ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَبَسَهُ الْمَشْرُكُونَ عَنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ وَلَمْ يُصَلِّهَا إِلَّا بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ ... ٦٣٣
 ٤٤٥ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى النَّافِلَةَ فِي الْكَعْبَةِ
 ١٨٧ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ غَسَلَ يَدَيْهِ حَتَّى أَشْرَعَ بِالْعَظْمِ
 ٥٩٨ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فِي صَلَاةِ الْعِشَاءِ أَحْيَانًا يُعَجِّلُ، وَأَحْيَانًا يُؤَخِّرُ
 ٨٤٥ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ بِاخْتِفَاءٍ؛ لَثَلَا يَسْتَقِظُ الْغُلَامُ
 ٧٥٠ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ، فَقَامَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنْ يَسَارِهِ
 إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةُ قُرْآنٌ، وَقَدْ أُمِرَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ، فَاسْتَقْبَلُوهَا.
 ٧٨٣ وَكَانَتْ وُجُوهُهُمْ إِلَى الشَّامِ، فَاسْتَدَارُوا إِلَى الْكَعْبَةِ
 ٥٦٠ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ
 ٧٠٦ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَدْعُ أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْغَدَاةِ

- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي سَجْدَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ بَعْدَمَا يَطْلُعُ الْفَجْرُ ٧٠٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا أَرَى عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ كَيْفَ يَتِمِّمُ نَفْخَ فِي يَدَيْهِ ٤٤٨
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ عَنْ يَسَارِهِ أَخَذَ بِرَأْسِهِ وَجَعَلَهُ عَنْ يَمِينِهِ ٧٩٣
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا نَزَلَ مِنَ الْمِعْرَاجِ أَتَاهُ جِبْرِيلُ فَصَلَّى بِهِ الظُّهْرَ أَوَّلَ مَا صَلَّى بِهِ ٥٦٣
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ فِي مَعَاطِنِ الْإِبِلِ ٤٤٦
- إِنَّ الْيَهُودَ يَقُولُونَ: إِنَّا لَا نُؤَسَّسُ فِي صَلَاتِنَا، فَقَالَ: نَعَمْ، صَدَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُؤَسَّسُونَ،
وَمَاذَا يَصْنَعُ الشَّيْطَانُ بِقَلْبِ خَرَابٍ ٢٩٧
- أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ اسْتُحْيِضَتْ سَبْعَ سِنِينَ ٤٨٤
- إِنَّ أُمَّتِي يُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ ١٦٨
- إِنَّ بِلَالًا يُؤَدِّنُ بِلَيْلٍ لِيُرْجَعَ قَائِمَكُمُ وَيُوقِظَ نَائِمَكُمُ ٧٥٩
- إِنَّ بِلَالًا يُؤَدِّنُ بِلَيْلٍ، فَكُلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤَدِّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ ٧٥٨
- إِنَّ جِبْرِيلَ أَتَانِي وَأَخْبَرَنِي أَنَّ فِيهِمَا قَدْرًا فَخَلَعْتُهُمَا ٥٤
- أَنَّ جِبْرِيلَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي بِالنَّاسِ فَأَخْبَرَهُ أَنَّ فِي نَعْلَيْهِ قَدْرًا فَخَلَعَ نَعْلَيْهِ .. ٧٩٢
- إِنَّ حَيْضَتَكَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ ٤٩٢
- إِنَّ دَمَ الْحَيْضِ أَسْوَدُ يُعْرَفُ ٤٧٤
- إِنَّ ذَلِكَ دَمٌ عَزِيقٌ ٤٦٥، ٤٦٠
- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى بِهِ وَبِأُمِّهِ فَأَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ، وَأَقَامَ الْمَرْأَةَ خَلْفَنَا ٨٢٢
- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ فِي جَوْفِ الْكَعْبَةِ ٤٤٣
- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُسَبِّحُ عَلَى ظَهْرِ رَاحِلَتِهِ ٧٧٨
- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ فِي السَّفَرِ، وَيُوتِرُ عَلَيْهَا ٨٣٢، ٤٤٤

- ٥٥٧ أَنْ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَسْتَأْذِنُهُ فِي الصَّدَقَةِ بِسُتَانِهِ
- ٦٦٢ إِنَّ صَلَاةَ اللَّهِ عَلَى عَبْدِهِ ثَنَاوُهُ عَلَيْهِ فِي الْمَلَأِ الْأَعْلَى
- ٥٠٢ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَتْ تُرَجِّلُهُ ﷺ
- ٧٦٩ إِنَّ فِي الصَّلَاةِ لَشُغْلًا
- ٦٧٦ إِنَّ لَكَ مَا اخْتَسَبْتَ
- ٥٣٣ إِنَّ لَمْ يَسْتَطِعْ أَوْ مَا بَعَيْنِهِ
- ٤٨٠ إِنَّ مَا أُبِينَ مِنْ حَيٍّ فَهُوَ كَمَيْتِهِ
- ٢٨٦ إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ الْأُولَى
- ٣٨٢ إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ الْأُولَى إِذَا لَمْ تَسْتَحِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ
- ٥٧٨ إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ دِينَ فَاَنْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ
- ٥٤٧ إِنَّ هَذَا لَوْ قُتِلَ لَوْلَا أَنْ أُشِقَّ عَلَى أُمَّتِي
- ٣٠٧ إِنَّ هَذِهِ الْمَسَاجِدَ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ الْأَذَى
- ٤٤١ إِنَّ هَذِهِ الْمَسَاجِدَ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ الْأَذَى وَالْقَذَرِ
- ٢٨٧ أَنْ يَغْسَلَ ذَكَرَهُ وَأُنْثِيَهُ
- ٥١٨ إِنَّ يَكُنْ فِيكُمْ مُحَدَّثُونَ فَعُمِّرْ
- ٢٣٢ أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشُّرْكِ
- ٦٦٣ أَنْتَ رَحْمَتِي أَرْحَمُ بِكَ مَنْ أَشَاءُ
- ٧٠٨ أَنْتُمْ الَّذِينَ قُلْتُمْ كَذًا وَكَذَا، أَمَا وَاللَّهِ إِنِّي لَأَخْشَاكُمْ لِلَّهِ
- ٦٧٦، ٣٦ إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ - وَفِي رِوَايَةٍ: بِالنِّيَّةِ - وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى
- ٧٨٧ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَنْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ فَإِذَا نَسِيتُ فَذَكِّرُونِي

- إِنَّمَا هُوَ بُضْعَةٌ مِنْكَ ٢٩٢، ٢٣٧
- إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ يَدَيَّكَ هَكَذَا - ثُمَّ ضَرَبَ يَدَيْهِ الْأَرْضَ ضَرْبَةً وَاحِدَةً ... ٤١٢، ٤٠٥
- أَنَّهُ ﷺ غَسَلَ يَدَيْهِ حَتَّى شَرَعَ فِي الْعَصْدِ ١٧٥
- أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾، و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ٧١٠
- أَنَّهُ أَخَذَ بِرَأْسِ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ وَرَائِهِ فَجَعَلَهُ عَنْ يَمِينِهِ ٨٤٤
- أَنَّهُ رَأَى عُثْمَانَ دَعَا بِوَضُوءٍ، فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ مِنْ إِنَائِهِ ١١٧
- إِنَّهُ لَوْ قُتِلَ لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي ٥٩٩، ٥٨٢، ٥٧٤
- أَنَّهُ يَبْقَى فِي النَّارِ فَضْلٌ - يَعْنِي عَمَّنْ دَخَلَهَا - فَيُنْشِئُ اللَّهُ لَهَا أَقْوَامًا ٢٠
- أَنَّهُ يُخْرِجُ مِنَ النَّارِ مَنْ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ ٥٢٨
- إِنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَمُرُّ بِالصَّبِيَّانِ فَيَسَلُّمُ عَلَيْهِمَا ٣٠١
- أَنَّهَا أَتَتْ بِابْنٍ لَهَا صَغِيرٍ، لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَجْلَسَهُ فِي حِجْرِهِ،
فَبَالَ عَلَى ثَوْبِهِ، فَدَعَا بِإِبَاءٍ فَنَضَحَهُ عَلَى ثَوْبِهِ، وَلَمْ يَغْسِلْهُ ٢٩٨
- إِنَّهَا أَهْنَأُ وَأَمْرَأُ وَأَبْرَأُ ١٩٩
- إِنَّهَا رَجَسُ ٨٥
- إِنَّهَا لَرَوْيَا حَقٌّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ٧٢٣
- أَتَهُمْ إِذَا أَتَوْهُ ﷺ بِالصَّبِيَّانِ حَنَكُهُمْ ٢٩٩
- إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ ٢٤١
- إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تُفَرَّضَ عَلَيْكُمْ ٨٤٧
- إِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أَذْكَرَ اللَّهُ إِلَّا عَلَى طَهْرٍ ٥٧٤
- أَوْفٍ بِنَذْرِكَ ٤٨٩

- أُولَاهُنَّ بِالْتُّرَابِ ١٠٦
- الْأَيْمُونُ، الْإَيْمُونُ، الْإَيْمُونُ، أَلَا فَتَيْمَنُوا فَتَيْمَنُوا ١٥٩
- أَيْنَ أَنَا غَدًا؟ ٢٦٤
- أَيَنْقُصُ إِذَا جَفَّ؟ ١٠٢
- بَالِغٌ فِي الْاسْتِنْسَاقِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا ٩٣
- بَايَعَ النَّبِيُّ ﷺ أَصْحَابَهُ إِلَّا يَسْأَلُوا النَّاسَ شَيْئًا ١٢٩
- بِتُّ عِنْدَ خَالَتِي مَيْمُونَةً، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ٨٤١
- بَدَأَ بِمُقَدِّمِ رَأْسِهِ، حَتَّى ذَهَبَ بِهَا إِلَى قَفَاهُ، ثُمَّ رَدَّهَا ١٤٧
- بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشُّرْكِ وَالْكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ ٥٢٠، ٥١٦
- بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ ٧٢٩
- بُيُوتُهُنَّ خَيْرٌ لَهُنَّ ٦٦٥
- تَبْلُغُ الْحَلِيَّةُ مِنَ الْمُؤْمِنِ حَيْثُ يَبْلُغُ الْوُضُوءُ ١٦٨
- تَزَوَّجَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ابْنَتِي الرَّسُولِ ﷺ ٢٨٥
- تَزَوَّجُوا الْوُدُودَ الْوُلُودَ ٤٨٧
- تَغَسَّلْ وَتُصَلِّ وَلَوْ سَاعَةً، وَيَأْتِيَهَا رَوْحُهَا ٤٧٢
- تَغَسَّلُهُ وَتَفَرُّكُهُ ثُمَّ تُصَلِّي فِيهِ ٤٨٢
- تَوَضَّأَ وَاغْسَلَ ذَكَرَكَ ٢٨٤
- تَوَضَّأَ وَانْضَحَ فَرَجَكَ ٢٨٤
- تَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَا رَأَيْتُهُ مِنْهُ وَمَا رَأَاهُ مِنِّي ٤٩٠
- ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ ٩٩

- ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ ٧٣
- جَاءَ أَعْرَابِيٌّ، فَبَالَ فِي طَائِفَةِ الْمَسْجِدِ، فَزَجَرَهُ النَّاسُ، فَهَاهُمْ النَّبِيُّ ﷺ ٣٠٥
- جُعِلَ التُّرَابُ لَنَا طَهُورًا ٤٤٩
- جَعَلَ يَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمُقِيمِ، وَثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بَلِيَالِيَهُنَّ لِلْمُسَافِرِ ٢٧٩
- جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا ٣٩٦، ٦٧٠
- الْحَالِقَةُ، لَا أَقُولُ تَخْلِقُ الشَّعْرَ، وَلَكِنْ تَخْلِقُ الدِّينَ ٢٤٤
- حُبِّبَ إِلَيَّ مِنْ دُنْيَاكُمْ النِّسَاءَ وَالطِّيبُ وَجُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ ٦٨٧
- حَتَّى أَقُولَ: أَقْرَأُ بِأَمِّ الْقُرْآنِ ٧١٨
- حَتَّى هَمَمْتُ بِأَمْرِ سُوءٍ ٨٤٤
- حديث أبي قتادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين ناموا عن صلاة الصبح فإنهم صلّوها جماعةً ٦٣٥
- الْحَيَاءُ مِنَ الْإِيمَانِ ٢٨٦، ٣٧٥
- خَالِفُوا الْمَجُوسَ خَالِفُوا الْمُشْرِكِينَ وَفَرُّوا اللَّحَى وَحُفُّوا الشَّوَارِبَ ٥٠٥
- خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ ١٢٨
- خَيْرُ الصَّدَقَةِ أَنْ تَصَدَّقَ وَأَنْتَ صَحِيحٌ شَحِيحٌ ١٦٠
- خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أَوَّلُهَا وَشَرُّهَا آخِرُهَا ٨٣٤
- خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِهِ وَأَنَا خَيْرُكُمْ لِأَهْلِي ٣٦٠
- دَخَلَ مَعَهُ ذَاتَ لَيْلَةٍ حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَقَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ سُورَةَ الْبَقَرَةِ وَالنِّسَاءِ
وَأَلِ عِمْرَانَ ٨٤٣
- دَعَا لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ ٥٣٠
- دَعَا بِتَوْرٍ مِنْ مَاءٍ، فَتَوَضَّأَ لَهُمْ وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ١٤٥

- دَعُوهَا، فَإِنِّي أَذْخَلْتُهَا طَاهِرَتَيْنِ ٢٧٥
- الدِّينُ النَّصِيحَةُ ١٩٥
- ذَاكَ صَرِيحُ الْإِيمَانِ ٢٩٦
- ذُرُوءُ سَنَامِهِ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ٥٥٠
- الَّذِي يَتَكَلَّمُ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ٤١١
- رَأَى ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقْضِي حَاجَتَهُ وَهُوَ عَلَى بَيْتِ حَفْصَةَ مُسْتَقْبِلَ الشَّامِ ٨٠٧
- رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ بَسَنَةً يَبُولُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ ٢٢٠
- الرَّسُولُ ﷺ نَهَى أَنْ يُسْتَنْجَى بِعَظْمٍ أَوْ رَوْثٍ ٨٥
- رَغِمَ أَنْفُ امْرِئٍ أَدْرَكَ أَبَوَيْهِ أَوْ أَحَدَهُمَا فَلَمْ يَبْرَهُمَا ٥٤٩
- رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ ٦٠
- رَقِيتُ يَوْمًا عَلَى بَيْتِ حَفْصَةَ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْضِي حَاجَتَهُ مُسْتَقْبِلَ الشَّامِ،
مُسْتَنْدَبِرَ الْكَعْبَةِ ٢٢٤، ٢١٦
- رَكَعَتَا الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا ٧١٦
- زَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا وَلَا تَعُدْ ٨٤٩، ٨٤٨
- السَّاعِي عَلَى الْأَرْمَلَةِ وَالْمَسَاكِينِ كَالْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ٦٤٦
- سَبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ وَقِتَالُهُ كُفْرٌ ٥٢٣
- سُبْحَانَ اللَّهِ، إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ ٣٣٥
- سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ٨٤٢
- سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ ٢١٤
- سَبْعِينَ أَلْفًا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِلَا حِسَابٍ وَلَا عَذَابٍ ٢٩٩

- ٤٤٧ السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ
- ٥٠٠ سَلُّوهُ لِأَيِّ شَيْءٍ يَصْنَعُ ذَلِكَ؟
- ٣٢٥ سُنَّةٌ فِي حَقِّ الرِّجَالِ مَكْرُمَةٌ فِي حَقِّ النِّسَاءِ
- ٨٤٣، ٢٥٢، ١٠٠ السَّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ مَرْضَاءٌ لِلرَّبِّ
- ٨١٢، ٨١١ سَوُّوا صُفُوفَكُمْ، فَإِنَّ تَسْوِيَةَ الصُّفُوفِ مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ
- ٥٤٥ سِئْلُ: مَنْ أَحَبَّ الرِّجَالَ إِلَيْكَ؟ قَالَ: أَبُو بَكْرٍ
- ١٧٢، ١٧١ سِيمَا لَيْسَتْ لِغَيْرِكُمْ
- شَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى - صَلَاةِ الْعَصْرِ - مَلَأَ اللَّهُ أَجْوَاهَهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَارًا،
- ٥٩٦ أَوْ حَسَا اللَّهُ أَجْوَاهَهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَارًا
- ٦١٨ شَهِدَ عِنْدِي رَجُلٌ مَرْضِيٌّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ
- ٣٨٩ صَاعٌ يَكْفِيكَ؟ كَانَ يَكْفِي مَنْ هُوَ أَوْفَى مِنْكَ شَعْرًا، وَخَيْرًا مِنْكَ
- ٤٠١ الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ وَإِنْ لَمْ يَحِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ
- ١٤١ صَلَّ فِي هَذَا الْوَادِي الْمُبَارَكِ وَقُلْ: عُمْرَةٌ وَحَجَّةٌ أَوْ عُمْرَةٌ فِي حَجَّةٍ
- ٦٤٠، ٦٣٨ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً
- ٦٥٥ صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي جَمَاعَةٍ تُضَعَّفُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ وَفِي سُوقِهِ
- ٧٠٤ صَلَاةُ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِهِ وَحْدَهُ
- ٥٤٠، ١٦٠ الصَّلَاةُ عَلَى وَقْتِهَا
- ٤٤٠ صَلُّوا فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ وَلَا تُصَلُّوا فِي مَعَاطِنِ الْإِبِلِ
- ٥٦٧ صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ، صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ، صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ
- الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ وَالْجُمُعَةُ إِلَى الْجُمُعَةِ وَرَمَضَانُ إِلَى رَمَضَانَ مُكَفِّرَاتٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ

- إِذَا اجْتُمِعَتِ الْكَبَائِرُ ١٢٥
- الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة ١٣٨
- صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ بِأَصْحَابِهِ فِي الْمَسْجِدِ وَهُوَ حَامِلٌ أُمَامَةَ بِنْتِ زَيْنَبَ ٧٩٦
- صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ ٧٠٤
- ضَحَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْهُ وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ ٥٥٨
- الطَّوَّافُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ إِلَّا أَنَّ اللَّهَ أَبَاحَ فِيهِ الْكَلَامَ ٥٧
- عِبَادَ اللَّهِ! تَسَوُّونَ صُفُوفَكُمْ أَوْ لِيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وُجُوهِكُمْ ٨٢١، ٨١٧، ٨١٥، ٨١٢
- عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ ٣١٩
- عَلَّمَكُمْ نَبِيُّكُمْ ﷺ كُلَّ شَيْءٍ حَتَّى الْخِرَاءَةَ قَالَ: فَقَالَ: أَجَلٌ ٢٢١
- عَلَيْكَ بِالصَّعِيدِ، فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ ٣٩٨، ٣٣٦
- عَمْدًا فَعَلْتُ ذَلِكَ ٦٢
- عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ أَنَّهُ تَطَوَّعَ بِرَكَعَةٍ ١٤٢
- الْعَهْدُ الَّذِي بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمُ الصَّلَاةُ، فَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ كَفَرَ ٥١٨
- الْعَهْدُ قَرِيبٌ وَالْمَالُ كَثِيرٌ ٥٥٣
- غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي عَلَيْهَا الْمَكْتُوبَةُ ٧٧٨
- فَاطِمَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَتْ تَغْسِلُ الدَّمَ مِنْ وَجْهِ الرَّسُولِ ﷺ فِي أَحَدٍ ٤٧٩
- فَإِنَّمَا الْمَغْرِبُ، وَالْعِشَاءُ، وَالْجُمُعَةُ، فَصَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَيْتِهِ ٧٠٤
- فَإِنَّكَ لَا تَسْتَطِيعُ ذَلِكَ ٦٧٥
- فَإِنَّهُ لَا يُؤْذَنُ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ ٧٦٠
- فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ حُلَّةٌ حُمْرَاءُ كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى بَيَاضِ سَاقِيهِ ٧٤٠

- فَرَضَ عَلَيَّ وَعَلَى أُمَّتِي خَمْسِينَ صَلَاةً فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ ٥١٤
- فَصَلَّى الظُّهْرَ رَكْعَتَيْنِ، وَالْعَصْرَ رَكْعَتَيْنِ ٧٥٧
- الْفِطْرَةُ خَمْسٌ: الْخِثَانُ، وَالْإِسْتِحْدَادُ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ، وَتَنْفُ الْإِبْطِ ... ٣١٨
- فَعَلْتُ ذَلِكَ لِتَأْتُمُّوا بِي، وَلِتَعَلَّمُوا صَلَاتَكُمْ ١٢٨
- فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا ٤١٥
- فَكَانَ يَأْمُرُنِي فَأَتَزِرُّ، فَيُشَارِنِي وَأَنَا حَائِضٌ ٤٨٧
- فَلَا يُخْرِجَنَّ مِنَ الْمَسْجِدِ ٣٨١
- فَلْتَنْفِرْ إِذْنٌ ٤٦٣
- فَلْيَسْتَنْشِقْ بِمِنْخَرَيْهِ مِنَ الْمَاءِ ٧٨
- فِي الرَّفِيقِ الْأَعْلَى ٢٦٣
- فِي ضَخْضَاخٍ مِنْ نَارٍ وَعَلَيْهِ نَعْلَانِ يَغْلِي مِنْهُمَا دِمَاعُهُ ٤٢٨، ٤٢٥
- قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: قَدْ فَعَلْتُ ٦٣٤
- قَالَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ: أَعَدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ ١٨٥
- قَالَ بَعْضُ الْمَشْرِكِينَ لِسَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: عَلَّمَكُم نَبِيَّكُمْ كُلَّ شَيْءٍ ١٩١
- قَرَصَتْ نَمْلَةً نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، فَأَمَرَ بِقَرْيَةِ النَّمْلِ فَأُحْرِقَتْ ٦٩٢
- قُلْ لَهُ: لَنْ يَجْبَطَ عَمَلُكَ، وَسَوْفَ يَعِيشُ سَعِيدًا ٢٠٣
- قُمْ فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ وَتَجَوَّزْ فِيهِمَا ٦٢٦، ٤٠٥
- قُمْ يَا حُدَيْفَةُ فَأَتِنَا بِخَيْرِ الْقَوْمِ ٥٩٠
- قُومُوا فَلَا صَلَیَّ لَكُمْ ٨٢١
- قِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَاذَا يُتَّقَى مِنَ الصَّحَايَا؟، فَقَالَ: أَرْبَعٌ ٣٢٤

- كَانَ ﷺ إِذَا مَرَّ بِالسُّوقِ يُعْرِفُ أَنَّهُ مَرَّ بِهِ مِنْ رَائِحَتِهِ ٣٣٢
- كَانَ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَقَامَ بِلَالٌ لِيُؤَدِّنَ، فَقَالَ: أَبْرِدْ ٥٤٨
- كَانَ ﷺ يُصَلِّي الظُّهْرَ بِالْهَاجِرَةِ، وَالْعَصْرَ وَالشَّمْسُ نَفِيَّةً ٥٦١
- كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِذَا حَجَّ أَوْ اعْتَمَرَ قَبَضَ عَلَى حِجَّتِهِ فَمَا زَادَ عَنِ الْقَبْضَةِ أَخَذَهُ ... ٣٢٩
- كَانَ إِذَا سَمِعَ بُكَاءَ الصَّبِيِّ أَوْ جَزَ فِي صَلَاتِهِ ٥٧٠
- كَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ لَا يَرُونَ شَيْئًا مِنَ الْأَعْمَالِ تَرَكُهُ كُفْرٌ غَيْرَ الصَّلَاةِ ٥١٩، ٥١٥
- كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا يَرُونَ شَيْئًا مِنَ الْأَعْمَالِ تَرَكُهُ كُفْرٌ إِلَّا الصَّلَاةَ ٢٦٠
- كَانَ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ عُمَرُ وَعُثْمَانُ يُوَكِّلُونَ رِجَالًا فِي تَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ ٨٢٠
- كَانَ الرَّسُولُ ﷺ إِذَا دَخَلَ بَيْتَهُ، أَوَّلُ مَا يَبْدَأُ بِهِ السَّوَاكُ ٧٥٠
- كَانَ الرَّسُولُ ﷺ فِي مَرَضِهِ مَعْصُوبَ الرَّأْسِ ٤٣٠
- كَانَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَعْتَكِفُ فِي رَمَضَانَ تَحَرِّيًا لِلَّيْلَةِ الْقَدْرِ ٤٩٨، ٤٨٨
- كَانَ الصَّحَابَةُ إِذَا تَعَلَّمُوا عَشْرَ آيَاتٍ عَلَّمُوا ثُمَّ عَمِلُوا بِهَا ٥٧٦
- كَانَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يُلْصِقُ الرَّجُلُ كَعْبَهُ بِكَعْبِ أَخِيهِ ٨٢٠
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ غَسَلَ يَدَيْهِ ٣٤٧
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْمُرُنِي فَاتَّزِرَ فَيُبَاشِرُنِي وَأَنَا حَائِضٌ ٤٦١
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ ٣٤٥
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ ٥٧٤
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعِجِبُهُ التَّيَامُنُ أَوْ التَّيْمُنُ فِي تَنَعُّلِهِ وَتَطَهُّرِهِ وَفِي سَأْنِهِ كُلِّهِ ٤٢٠، ٣٥٤
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْجُمُعَةِ بِ﴿سَبَّحْ﴾ وَالْغَاشِيَةِ ٢٠٦
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْجُمُعَةِ بِ﴿سَبَّحْ﴾ وَالْمُنَافِقِينَ ٢٠٦

- كَانَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يُحِبُّ الطَّيِّبَ ٣٣٢
- كَانَ أَوَّلَ مَا قَدِمَ الْمَدِينَةَ كَانَ يُسِدُّ شَعَرَ رَأْسِهِ ١٦٤
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَشُوصُ فَاهُ بِالسَّوَالِكِ ٢٦١
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَكَبَّرُ فِي حِجْرِي وَأَنَا حَائِضٌ، فَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ ٥٠٦
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ الْحَلَاءَ، فَأَحْمِلُ أَنَا وَغُلَامٌ نَحْوِي إِدَاوَةً ٢٣٤
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُسَوِّي صُفُوفَنَا، حَتَّى كَانَتْهَا يُسَوِّي بِهَا الْقِدَاحَ ٨١٣
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْجِبُهُ التَّيْمُنُ فِي تَنَعُّلِهِ، وَتَرْجُلِهِ، وَطُهُورِهِ، وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ ١٥٥
- كَانَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَدْعُو بِالْمَاءِ يَتَوَضَّأُ بِهِ؛ حَتَّى يُرِيَ النَّاسَ ٤١٦
- كَانَ فِي عَرْضِ الْوِسَادَةِ ٨٤٥
- كَانَ فِي مَهْنَةِ أَهْلِهِ، وَكَانَ يَخْصِفُ نَعْلَهُ وَيَرْقُعُ ثَوْبَهُ ٣٦٠
- كَانَ مُحَرِّمًا فَيَرَى أَثَرُ الْمِسْكِ فِي مَفَارِقِهِ ١٥٧
- كَانَ يَأْكُلُ قَبْلَ أَنْ يَغْدُو إِلَى صَلَاةِ الْعِيدِ يَوْمَ الْفِطْرِ ٧٣٣
- كَانَ يُصَيِّنُنَا ذَلِكَ فَنُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ وَلَا نُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ ٥٠٩، ٣٠٣
- كَانَ يَضْرِبُ بِالصَّفِّ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ يَمْسَحُ صُدُورَهُمْ ٨١٣
- كَانَ يُوتِرُ عَلَى بَعِيرِهِ ٧٧٨
- كَخ كَخ ١٩٨
- كُفَّ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي آخِرِ عُمُرِهِ ٣٤٩
- كُفِّرَ دُونَ كُفْرِ ٦٥٤
- كُلُّ ابْنِ آدَمَ خَطَّاءٌ، وَخَيْرُ الْخَطَّائِينَ التَّوَّابُونَ ٤١٥
- كُلُّ إِنْسَانٍ يَفْتَنِي كَلْبًا لِغَيْرِ الْحَاجَةِ فَإِنَّهُ يُتَّقَصُّ كُلَّ يَوْمٍ مِنْ أَجْرِهِ قِيرَاطٌ ١١٦

- كُلُّ صَلَاةٍ لَا يُقْرَأُ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَهِيَ خِدَاجٌ، فَهِيَ خِدَاجٌ، فَهِيَ خِدَاجٌ ٦١٠
- كُنَّا نُصَلِّيْ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْهَاجِرَةِ ٨٣٠
- كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ ٤٨٧، ٣٤٨
- كُنْتُ أَغْسِلُ الْجَنَابَةَ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيُخْرِجُ إِلَى الصَّلَاةِ ٣٨٣
- كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَبَالَ، وَتَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ ٢٨٢
- كَيْفَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الْمَكْتُوبَةَ؟ ٥٧٢
- لَا أَمْنَعُكَ، وَأُولِيكَ مَا تَوَلَّيْتُ ٤٠٨
- لَا تَجْرِدَا تَجْرِدَ الْعَيْرَيْنِ ٣٥٧
- لَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ وَلَا بَوْلٍ وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا ٨٠٨، ٨٠٧
- لَا تُصَلُّوا إِلَى الْقُبُورِ وَلَا تَجْلِسُوا عَلَيْهَا ٤٤٠
- لَا تُفَاضِلُوا بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ، لَا تُفَضِّلُونِي عَلَى يُوسُفَ بْنِ مَتَّى ٤٣٦
- لَا تَفْعَلُوا إِلَّا بِأَمِّ الْقُرْآنِ، فَإِنَّهُ لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِهَا ٦١٢
- لَا تَفْعَلُوا بِعِ الرَّدِيِّ بِدَرَاهِمٍ وَاشْتَرِ بِالدَّرَاهِمِ جَيِّدًا ٢٢٩
- لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ ٦٩٧، ٦٦٨
- لَا حَظٌّ فِي الْإِسْلَامِ لِمَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ ٥١٨
- لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ٧٦٦
- لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ وَلَا وَهُوَ يُدَافِعُهُ الْأَخْبَتَانِ ٨٣٩، ٦٣١، ٦٠٩، ٦٠٤
- لَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ٦٢٥، ٦٢٢
- لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ٨٣٩، ٦١٠
- لَا صَلَاةَ لِمَنْ خَلَفَ الصَّفَّ ٨٣٨، ٨٣٥، ٨١١

- لَا وَضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ ١٣٩
- لَا يَأْكُلُ أَحَدُكُمْ بِشَالِهِ وَلَا يَشْرَبُ بِشَالِهِ ١٩٨
- لَا يَبُولُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي، ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ ١٠٣
- لَا يَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَصُومَ وَزَوْجُهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ ٦٩٩
- لَا يَحِلُّ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ الْمُؤْمِنَ، يَلْتَقِيَانِ ١٩٣، ١٩١
- لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَتَاتٌ ٢٤٨، ٢٤٤
- لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ ٥٢٦، ٥٢٥
- لَا يُصَلِّي أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ مِنْهُ شَيْءٌ ٣٩٣
- لَا يَغْتَسِلُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَهُوَ جُنُبٌ ٣٥٠، ١٠٣
- لَا يَغْتَسِلُ الرَّجُلُ بِفَضْلِ الْمَرْأَةِ، وَلَا الْمَرْأَةُ بِفَضْلِ الرَّجُلِ، وَلْيَغْتَرِفَا جَمِيعًا ٤٩٢
- لَا يَغْلِبَنَّكُمُ الْأَعْرَابُ عَلَى صَلَاتِكُمُ الْعِشَاءَ إِنَّهُمْ كَانُوا يُعْتَمُونَ بِالْإِبِلِ ٥٨٢
- لَا يَغْلِبَنَّكُمُ الْأَعْرَابُ عَلَى صَلَاتِكُمُ فَتَسْمُوْنَهَا الْعَتَمَةَ ٧٩
- لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ ٤٩
- لَا يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ ٥٠٧، ٥٨
- لَا يُمَسِكَنَّ أَحَدُكُمْ ذِكْرَهُ بِيَمِينِهِ وَهُوَ يَبُولُ ٢٣٦
- لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا ٣٨٠
- لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا ٢٩٣، ٩٨، ٥٣
- لَا يُؤْذِنُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا فِي الْقِرَاءَةِ فَإِنَّ كُلَّ مُصَلٍّ يُنَاجِي رَبَّهُ ٧٦
- لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ ١٩٥
- لَا أُعْطِيَ الرَّايَةَ غَدًا رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ٥٤٥

- لَعَنَ اللَّهُ الْوَاشِمَاتِ وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ وَالنَّامِصَاتِ وَالْمُتَنَمِّصَاتِ ١١٩
- لَعَنَ اللَّهُ مَنْ أَوَى مُحِدًا ٥١
- لَقَدْ مَحَجَّرْتَ وَإِسْعَايَا أَخَا الْعَرَبِ ٣١٠
- لَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْفَجْرَ، فَيَشْهَدُ مَعَهُ نِسَاءٌ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ ٥٥٤
- لَقَدْ كُنْتُ أَفْرُكُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَكًا، فَيُصَلِّي فِيهِ ٣٨٣
- لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَّ بِالصَّلَاةِ فَتَقَامَ، ثُمَّ أَمُرَّ رَجُلًا فَيُصَلِّيَ بِالنَّاسِ ٦٦٩
- لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُعْرَفُ بِهِ يُقَالُ: هَذِهِ غَدْرَةُ فُلَانٍ بْنِ فُلَانٍ ١٨١
- لَكُمْ كُلُّ عَظْمٍ ذِكْرٌ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ تَحْدُوهُ أَوْ فَرَّ مَا يَكُونُ لَحْمًا ٨٦
- لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ عَلَى شَيْءٍ مِنَ النَّوَافِلِ أَشَدَّ مِنْهُ تَعَاهُدًا عَلَى رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ ٧١٦
- لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا إِلَّا أَنْ يَنْزَلَ هَذَا وَيَضَعَهُ هَذَا ٧٦١
- لَمَّا نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ أَرَاقَهَا الصَّحَابَةُ فِي الْأَسْوَاقِ ١١١
- لَمِنْ عَمَلٍ بِهَا مِنْ أُمَّتِي ٦٧٧
- لَمَوْضِعُ سَوَاطِئِ أَحَدِكُمْ فِي الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا ٦٤٢
- لَنْ يَغْلِبَ عُسْرُ يُسْرَيْنِ ٧٨٤
- اللَّهُمَّ أَطْلُ عُمُرَهُ، وَأَكْثِرْ مَالَهُ وَوَلَدَهُ ٢٣٤
- اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ ٢٠٣
- لَوْ أَدْرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا أَحْدَثَ النِّسَاءُ لَمَنَعْنَهُنَّ، كَمَا مَنَعَتْ نِسَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ ٦٩٦
- لَوْ دُعِيْتُ إِلَى ذِرَاعٍ أَوْ كُرَاعٍ لَأَجَبْتُ ٨٢٦
- لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُمَّتِي خَلِيلًا لَأَتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ ١٧٦
- لَوْ أَنَّ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي - أَوْ عَلَى النَّاسِ - لَأَمَرْتُهُمْ بِهَذِهِ الصَّلَاةِ هَذِهِ السَّاعَةَ ٥٩٧

- لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي أَوْ عَلَى النَّاسِ لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ مَعَ كُلِّ صَلَاةٍ ٢٥٢
- لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ ٢٥٣
- لَوْلَا مَا فِي الْبُيُوتِ مِنَ النَّسَاءِ وَالذَّرِّيَّةِ، لَأَقَمْتُ الصَّلَاةَ، صَلَاةَ الْعِشَاءِ، وَأَمَرْتُ فِتْيَانِي
يُخْرِقُونَ مَا فِي الْبُيُوتِ بِالنَّارِ ٦٨٦، ٦٩٠
- لِيُحْرِمَ أَحَدُكُمْ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ وَنَعْلَيْنِ، فَإِنَّهُ يَلْبَسُ النَّعْلَيْنِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ ١٦٢
- لِيُرْجَعَ قَائِمُكُمْ وَيُوقَظَ نَائِمُكُمْ ٧٢٧، ٧٢٨
- لَيْسَ لَنَا مِثْلُ السَّوْءِ الْعَائِدِ فِي هَيْبَتِهِ كَالْكَلْبِ ٤١١
- لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَأْخُذْ شَارِبَهُ ٣٢٧
- مَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ مِنَ الْإِزَارِ فِيهِ النَّارُ ٧٣، ٧٤٨
- مَا أَهْمَرَ الدَّمَ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فُكُلٌ، إِلَّا السِّنَّ وَالظُّفْرَ ٣٢٢
- مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَقُولُونَ كَذَا وَكَذَا، أَمَا أَنَا فَأَقُومُ وَأَنَامُ، وَأَصُومُ وَأُفْطِرُ ٢١٢
- مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ ٢٣٠، ٧٧٤، ٧٩٨
- مَا تَرَكْتُ بَعْدِي فِتْنَةً أَضَرَّ عَلَى الرِّجَالِ مِنَ النَّسَاءِ ٨٣٣
- مَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُهُ عَلَيْهِ ٦٣٧
- مَا جَاهَدْتُ نَفْسِي عَلَى شَيْءٍ مُجَاهَدَتَهَا عَلَى الْإِحْلَاصِ ٣٤
- مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلِ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِبُلْبِّ الرَّجُلِ الْحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ ٦٥١
- مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلِ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِبُلْبِّ الرَّجُلِ الْحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ ٨٣٣
- مَا كُنَّا نَقِيلُ وَلَا نَتَغَدَّى إِلَّا بَعْدَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ ٥٦٦
- مَا لَكَ لَعَلَّكَ نَفْسَتِ؟ قَالَتْ: نَعَمْ قَالَ: هَذَا شَيْءٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ ٤٥٦
- مَا مِنْ أَيَّامٍ الْعَمَلُ الصَّالِحُ فِيهِنَّ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ الْعَشْرِ ٥٤٥

- مَا مِنْ صَاحِبِ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا ٥١٦
- مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَمُوتُ فَيَقُومُ عَلَى جَنَازَتِهِ أَرْبَعُونَ رَجُلًا ٤٣٣، ٤٣٢
- مَا مَنَعَكُمْ أَنْ تُصَلُّوا مَعَنَا ٦٢٥
- الْمَاءُ لَا يُجِيبُ ٥٢٩
- الْمَاهِرُ بِالْقُرْآنِ مَعَ السَّفَرَةِ الْكِرَامِ الْبَرَّةِ ٦٨٨
- مَائِلَاتٌ مُمِيلَاتٌ ١٦٥
- مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادُّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ كَمَثَلِ الْجَسَدِ الْوَاحِدِ ٧٤
- مَثَلُ النَّبِيِّ ﷺ هَذِهِ الْأُمَّةُ بِمَنْ أُوِّيَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِهَا بِرَجُلٍ اسْتَأْجَرَ أَجْرَاءَ ٤٣٦
- مَرَحَبًا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالْأَخِ الصَّالِحِ ٢٢
- مَعَ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَقَارُونَ وَأَبِي بَنِي خَلْفٍ ٥٢٦
- مَلَأَ اللَّهُ قُبُورَهُمْ وَبُيُوتَهُمْ نَارًا، كَمَا شَعَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى ٥٨٧
- مَنْ أَتَى عَرَافًا فَسَأَلَهُ لَنْ تُقْبَلَ لَهُ صَلَاةٌ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا ٥٠
- مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ ٥١
- مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ ٤٦٤، ٤٥٢
- مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ، فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصْرَ ٥٣٧، ٥٣٥
- مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ، ثُمَّ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى ٤٩٩
- مَنْ أَفْطَرَ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ فَلْيُفْطِرْ آخِرَهُ ٤٦٢
- مَنْ اقْتَطَعَ شَبْرًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا ١٠٩
- مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ ٥٩١
- مَنْ تَوَضَّأَ فَلْيَسْتَنْشِقْ ٧٨

- ٧٤٨ مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلَاءَ، لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
 ٤١٤ مَنْ دَعَا رَجُلًا بِالْكُفْرِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، إِلَّا حَارَّ عَلَيْهِ
 ٣٣ مَنْ دَلَّ عَلَى هُدًى فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ
 ٥٦٦ مَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَهُ
 ٧٢٤ مَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَأَى، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتِمَثَّلُ بِي
 ٣١٢ مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ
 ٤٧ مَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي
 ١٣٠ مَنْ سَأَلَ النَّاسَ تَكْثُرًا فَإِنَّمَا يَسْأَلُ جَمْرًا فَلْيَسْتَقِلَّ أَوْ لِيَسْتَكْثِرْ
 ٢١ مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ
 ٣٥٢ مِنْ سُنَّةِ الطَّعَامِ الْوُضُوءُ قَبْلَهُ وَالْوُضُوءُ بَعْدَهُ
 ٥٠ مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةُ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا
 ٧٠٦ مَنْ صَلَّى فِي يَوْمٍ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً، بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ
 ٤١ مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ لِيُمَارِيَ بِهِ السُّفَهَاءَ، وَيُجَارِيَ بِهِ الْعُلَمَاءَ، فَلْيَتَّبِعْهُ مَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ
 ٧٧٢، ٧١٣، ٥٩٦، ١٥٣، ١٥٢، ١٣٣ مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ
 ٥٤٤، ٥٤٢ مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ
 ٣٣ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ خَالِصَةً مِنْ قَلْبِهِ، دَخَلَ الْجَنَّةَ
 ٥٢١ مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ مِنَ الدُّنْيَا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ
 ١٦٤ مَنْ كَانَ لَهُ شَعْرٌ فَلْيُكْرِمْهُ
 ٦٣٠ مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ؛ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ
 ٧١٢، ٦٢٥ مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا

- مَنْ يَكْلُونَا اللَّيْلَةَ لَا تَرْقُدَ عَنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ؟ ٧١١
- نَعَمْ النِّسَاءُ نِسَاءُ الْأَنْصَارِ لَمْ يَمْنَعُهُنَّ الْحَيَاءُ أَنْ يَتَفَقَّهْنَ فِي الدِّينِ ٤٩٣، ٣٧٦
- نَعَمْ، إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ..... ٤٩٣، ٣٧٤
- نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ..... ٩٥، ٩٤، ٨٤
- نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ ١٥٩
- نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ خَاتَمِ الذَّهَبِ، وَعَنْ ثُبْسِ الْحُمْرَاءِ..... ٧٤٠
- نَهَى أَنْ يُصَلَّى فِي سَبْعَةِ مَوَاطِنَ ٤٤٢
- نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَغْتَسِلَ الْمَرْأَةُ بِفَضْلِ الرَّجُلِ ٥٢٩
- نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ فِي قَارِعَةِ الطَّرِيقِ ٦٧٠
- نَهَى عَنْ مَسِّ الذَّكَرِ بِالْيَمِينِ..... ١٥٩
- هَذَا رِجْسٌ ٨٠٥
- هَكَذَا الْوُضُوءُ، فَمَنْ زَادَ عَلَى هَذَا فَقَدْ أَسَاءَ وَتَعَدَّى وَظَلَمَ ٦٧٢
- هَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ غُسْلِ إِذَا اخْتَلَمَتْ؟ ٣٤٤
- هَلْ كَانَ فِيهَا وَثْنٌ مِنْ أَوْثَانِ الْجَاهِلِيَّةِ يُعْبَدُ؟ ٤٩٩
- وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَا يَسْمَعُ بِي وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ يَهُودِيٍّ ٤٣٥
- وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ يَعْلَمُ أَحَدُهُمْ، أَنَّهُ يَحْدُ عَرَقًا سَمِينًا ٦٨٩
- وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا يَسْمَعُ بِي مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ يَهُودِيٍّ وَلَا نَصْرَانِيٍّ ١٧٠
- وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ ٢٣
- وَاللَّهُ لَا يُؤْمِنُ، وَاللَّهُ لَا يُؤْمِنُ، وَاللَّهُ لَا يُؤْمِنُ، قِيلَ: مَنْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: الَّذِي لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقِهِ..... ٦١١

- وَيُؤْتِيَنَّهُنَّ خَيْرٌ لَّهُنَّ ٧٠٣
- وَجُعِلَ رِزْقِي تَحْتَ ظِلِّ رُحْمِي ٤٥٣
- وَجُعِلَتْ ثُرْبَتُهَا لَنَا طَهُورًا ٤٥٠، ٤٤٩
- وَرَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي ٧٠
- وَسَطُوا الْإِمَامَ ٨٥٢، ١٥٨
- وَضَعْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَضُوءَ الْجَنَابَةِ، فَأَكْفَأَ بِيَمِينِهِ عَلَى يَسَارِهِ ٣٦٠
- وَفِي بُضْعٍ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ ٢٤٨
- وَقْتُ الظَّهْرِ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ وَكَانَ ظِلُّ الرَّجُلِ كَطُولِهِ ٥٣٦
- وَقْتُ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ ٥٣٥
- وَقْتُ لَنَا فِي قِصِّ الشَّارِبِ وَتَقْلِيمِ الْأَطْفَارِ وَتَنْفِ الْإِنْبِطِ وَحَلْقِ الْعَانَةِ ٣٢٦
- وَكَانَ يُخْرِجُ رَأْسَهُ إِلَيَّ، وَهُوَ مُعْتَكِفٌ، فَأَغْسِلُهُ وَأَنَا حَائِضٌ ٤٨٧
- وَلَوْ لَا أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ ٤٢٧
- وَلَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ، فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ ٤٦٥
- وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُهُ عَلَيْهِ ٦٤٨، ٥٥٤، ٥٤٦
- وَنِيلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ ٦٥، ٦٤
- وَنِيلٌ لِلْأَعْقَابِ وَبُطُونِ الْأَقْدَامِ مِنَ النَّارِ ٦٦
- يَا ابْنَ عَمِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِمَاذَا لَمْ تَسْتَأْذِنْ حَتَّى أَفْتَحَ لَكَ ٨٤١
- يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، كَيْفَ تُدْخِلُ ابْنَ عَبَّاسٍ مَعَنَا وَلَا تُدْخِلُ أَبْنَاءَنَا؟! ٨٤٢
- يَا بِنْتَ أَبِي أُمَيَّةَ، سَأَلْتِ عَنِ الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ، وَإِنَّهُ أَتَانِي نَاسٌ ٧١١
- يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ، لَا تَمْنَعُوا أَحَدًا طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ أَوْ صَلَّى فِيهِ أَنْ يَأْتِيَ سَاعَةً مِنْ

- لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ ٦٢٦
- يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أُمِّي تُوفِّيتُ وَأَنَا غَائِبٌ عَنْهَا، أَيَنْفَعُهَا شَيْءٌ إِنْ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَنْهَا؟
قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَإِنِّي أَشْهَدُكَ أَنَّ حَائِطِي الْمِخْرَافَ صَدَقَةٌ عَلَيْهَا ٥٠١
- يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيْرَقْدُ أَحَدُنَا وَهُوَ جُنُبٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلَيَرَقْدُ ٣٧١
- يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا كِدْتُ أَصَلِّيَ الْعَصَرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ:
وَاللَّهِ مَا صَلَّيْتُهَا ٦٣٣
- يَا عَمُّ قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، كَلِمَةُ أَحَاجُّ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ ٤٢٨
- يَا غُلَامُ سَمِّ اللَّهَ، وَكُلِّ يَمِينِكَ، وَكُلِّ مِمَّا يَلِيكَ ١٩٨
- يَا فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ سَلِّينِي مِنْ مَالِي مَا شِئْتُ لَا أُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا ٢١١
- يَا فُلَانُ بْنُ فُلَانَةَ اذْكُرْ مَا خَرَجْتَ عَلَيْهِ مِنَ الدُّنْيَا ١٨١
- يَأْتِي الشَّيْطَانُ أَحَدَكُمْ وَهُوَ فِي صَلَاتِهِ فَيَقُولُ: اذْكُرْ كَذَا، اذْكُرْ كَذَا ٦٠٧
- يَبْقَى فَضْلٌ عَمَّنْ دَخَلَهَا مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا، فَيَنْشِئُ اللَّهُ لَهَا أَقْوَامًا ٢٠
- يُحِبُّ التَّيَامُنَ ١٥٦
- يَسْرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا، وَبَسِّرُوا وَلَا تُنْفَرُوا ٥٧٠
- يَغْسِلُ ذَكَرَهُ وَيَتَوَضَّأُ ٢٨٤
- يَغْسِلُ مِنْ بَوْلِ الْجَارِيَةِ، وَيُرْسُ مِنْ بَوْلِ الْغُلَامِ ٣٠٢



فهرس الفوائد

الفائدة	الصفحة
اخْتَرْنَا أَنْ نَشْرَحَ مَثْنِ (عُمْدَةِ الْأَحْكَامِ) لِأَمْرَيْنِ:.....	١٩
لَا يُمَكِّنُ أَنْ نَقُولَ: كُلُّ مَالِكٍ مَلِكٌ.....	٢٧
فِي بَعْضِ بِلَادِ الْعَرَبِ مَلِكٌ لَيْسَ بِمَالِكٍ، وَلَا يَمْلِكُ شَيْئًا.....	٢٨
جَاءَتْ (مَلِكٌ)، وَ(مَالِكٌ) فِي (الْفَاتِحَةِ) فِي قِرَاءَتَيْنِ صَحِيحَتَيْنِ سَبْعِيَّتَيْنِ.....	٢٨
مَنْ آمَنَ بِهَا بِقَلْبِهِ، وَنَطَقَ بِهَا بِلِسَانِهِ، فَهَذَا هُوَ الْمُؤْمِنُ.....	٢٩
قَوْلُهُ: «لَا إِلَهَ»: أَيُّ: لَا مَعْبُودَ بِحَقِّ إِلَّا اللَّهُ.....	٢٩
إِنَّ تَوْحِيدَ الْأُلُوهِيَّةِ مُتَضَمِّنٌ لِتَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ.....	٣٠
تَوْحِيدُ الرُّبُوبِيَّةِ مُسْتَلْزِمٌ لِتَوْحِيدِ الْأُلُوهِيَّةِ.....	٣٠
الْعَزِيزُ يَعْنِي الْعَالِبُ، وَالْغَفَّارُ ذُو الْمَغْفِرَةِ.....	٣١
النَّاسُ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ طَرَفَانِ وَوَسْطٌ.....	٣١
إِنَّ الْإِخْلَاصَ مِنْ أَشَقِّ الْأَشْيَاءِ عَلَى النَّفُوسِ.....	٣٣
قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: «مَا جَاهَدْتُ نَفْسِي عَلَى شَيْءٍ مُجَاهَدَتَهَا عَلَى الْإِخْلَاصِ».....	٣٤
هَلْ هُنَاكَ عَمَلٌ يُوجِبُ الْفَوْزَ بِجَنَاتِ النَّعِيمِ؟.....	٣٤
الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ كُلَّمَا تَدَبَّرْتَهُ تَعَجَّبْتَ.....	٣٤
أَنَّ الْمُسْتَدِلَّ بِالسُّنَّةِ يَخْتَاجُ إِلَى أَمْرَيْنِ.....	٣٦
الطَّهَارَةُ يُرَادُ بِهَا أَمْرَانِ.....	٣٨
بَدَأَ الْمُؤَلَّفُ بِحَدِيثِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِثَلَاثَةِ أُمُورٍ:.....	٣٨

- فَائِدَةُ إِتْيَانِ الْمُؤَلَّفِ بِالرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ ٣٨
- لَا عَمَلَ إِلَّا بِنِيَّةٍ ٣٩
- حَصَلَتِ الْهَجْرَةُ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ثَلَاثَ مَرَاتٍ: ٤٠
- قَسَمَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْهَجْرَةَ إِلَى قِسْمَيْنِ، بِإِعْتِبَارِ النِّيَّةِ وَالْقَصْدِ ٤٠
- عَلَاقَةُ حَدِيثٍ: «الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» بِكِتَابِ الطَّهَّارَةِ؟ ٤١
- الْوُضُوءُ وَالْغُسْلُ يَحْتَاجُ إِلَى نِيَّةٍ لِصِحَّتِهِ ٤١
- أَنَّ النِّيَّةَ تَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: ٤١
- أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُعَانِيَ مِنْ حُدُوثِ النِّيَّةِ ٤٣
- الشُّكُّ قَدْ يَأْتِي فِي الْعِبَادَةِ، أَمَّا فِي النِّيَّةِ فَغَيْرُ وَارِدٍ ٤٣
- كَيْفِيَّةُ الْبِنَاءِ عَلَى غَلْبَةِ الظَّنِّ ٤٤
- أَنَّ الْهَجْرَةَ مِنَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ ٤٥
- هَلِ الْهَجْرَةُ وَاجِبَةٌ أَوْ مُسْتَحَبَّةٌ؟ ٤٥
- مَا كَانَ مِنَ الْأُمُورِ الْمَشْرُوعَةِ، فَلَا حَرَجَ أَنْ يُعْطَفَ عَلَى الرَّبِّ عَزَّجَلَّ بِالْوَاوِ الدَّالَّةِ عَلَى الْمَشَارَكَةِ ٤٨
- نَفْيُ قَبُولِ الْعِبَادَةِ عَلَى وَجْهَيْنِ ٤٩
- الضَّابِطُ فِي كَوْنِ نَفْيِ الْقَبُولِ يَنْضَمِّنُ وَجْهَيْنِ ٤٩
- هَلْ سُجُودُ التَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ دَاخِلَانِ فِي نَفْيِ الْقَبُولِ إِلَّا بَوُضُوءٍ؟ ٥٠
- أَخْتَارُ أَنَّ سُجُودَ التَّلَاوَةِ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْوُضُوءِ، بِخِلَافِ سُجُودِ الشُّكْرِ ٥١
- كُلُّ حَدِيثٍ بِحَسَبِهِ ٥٢
- إِثْبَاتُ الْأَفْعَالِ الْاِخْتِيَارِيَّةِ لِلَّهِ ٥٢

- ٥٣..... اشترائط الطهارة لكل من أراد الصلاة وكان محدثاً
- ٥٣..... لو صلى المحدث ناسياً أو جاهلاً فصلاته مردودة
- ٥٥..... تعظيم شأن الصلاة
- ٥٥..... لا تلحق الصلاة بغيرها في اشتراط الطهارة
- ٥٧..... الأكل والشرب مباحان في الطواف ويحرمان في الصلاة
- ٥٧..... أكثر الأحكام تختلف بين الصلاة والطواف
- ٥٨..... خطأ من يقولون بانقضاء وضوء الرجل إذا مس امرأة في الطواف
- ٦٠..... المراد بمس المصحف مباشرة المس بالبشرة
- ٦١..... يجوز أن تُصلي الصلوات الخمس، أو الست، أو السبع، أو العشر بوضوء واحد....
- ٦٢..... الاستنجاء ليس شرطاً للوضوء
- ٦٣..... يشترط لصحة الصلاة تطهير المحل من البول والغائط
- ٦٤..... «لا يجوز الابتداء بالكبرة ما لم تُفد، فإن أفادت فإنه يجوز الابتداء بها»
- ٦٥..... الأعقاب جمع عقب، وهو العرقوب، وهو مؤخر القدم
- ٦٦..... وجوب تعميم العضو بالغسل في الطهارة
- ٦٦..... وجوب إزالة ما يمنع وضوء الماء كالعجين والدهانات
- ٦٧..... أن الشريعة تدفع المشقة
- ٦٨..... التهاون بالوضوء من كبائر الذنوب
- ٦٨..... «الكبرة كل ما رتب عليه عقوبة خاصة؛ لأن المحرمات فيها عقوبة عامة»
- ٦٨..... إثبات وجود النار
- ٦٩..... النار باقية وليست فانية

- ٧٤ الْعُقُوبَةُ تَجْزَأُ بِحَسَبِ الذَّنْبِ
- ٧٩ الْوُضُوءُ هُوَ غَسْلُ الْأَعْضَاءِ
- ٧٩ مَا اشْتَهَرَ عِنْدَ الْعَامَةِ مِنْ أَنَّ الْوُضُوءَ غَسْلُ الْفَرْجِ لَيْسَ بِصَحِيحٍ
- ٨٠ إِذَا صَدَّرَ اللَّهُ الْخِطَابَ بِالنِّدَاءِ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَهَمِّيَةِ الْخِطَابِ
- ٨١ لَمْ يَقُلْ: امْسَحُوا رُؤُوسَكُمْ لِفَائِدَتَيْنِ:
- ٨١ الرَّأْسُ أَعْلَى مَا فِي الْإِنْسَانِ
- ٨٣ الْإِسْتِجْمَارُ هُوَ إِزَالَةُ أَثَرِ الْخَارِجِ مِنَ السَّيْلَيْنِ
- ٨٤ شُرُوطُ الْإِسْتِنْجَاءِ
- ٨٦ الْجَنُّ هُمْ أَوْلَئِكَ الْعَالَمِ الْغَيْبِيِّ الَّذِينَ وَصَفَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى بِأَوْصَافٍ مُتَعَدِّدَةٍ
- ٨٧ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْإِسْتِنْجَاءِ بِالْعَظْمِ وَالرَّوْثِ
- ٩٠ لَا فَرْقَ بَيْنَ نَوْمِ اللَّيْلِ أَوْ النَّهَارِ
- يُشْرَعُ لِمَنْ فَرَغَ مِنَ الْوُضُوءِ أَنْ يَقُولَ: «أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ
وَرَسُولُهُ»
- ٩٣ وَجُوبُ الْإِسْتِنْشَاقِ
- ٩٤ وَجُوبُ الْإِسْتِثَارِ
- ٩٤ وَجُوبُ الْإِيتَارِ فِي الْإِسْتِجْمَارِ
- ٩٥ اسْتِعْمَالُ الْمُشْتَرَكِ فِي مَعْنِيهِ
- ٩٧ إِطْلَاعُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى عِلْمِ الْغَيْبِ
- ٩٧ وَجُوبُ الْإِحْتِيَاظِ
- ٩٨ إِذَا شَكَّكْنَا فِي نَجَاسَةِ الثَّوْبِ فَلْأَصْلَ بَقَاءُ الطَّهَارَةِ

- ٩٩ اعتبارُ العدَد (ثَلَاثَة) فِي الشَّرْعِ
- ٩٩ حُسْنُ تَعْلِيمِ الرَّسُولِ ﷺ
- ٩٩ تَعْلِيلُ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَةِ لَهُ فَوَائِدُ
- ١٠٠ الْحِكْمُ الَّتِي رُبِّتَ عَلَيْهَا الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ ثَلَاثٌ:
- ١٠١ هَلْ وَجُوبُ الْوُضُوءِ مِنْ لَحْمِ الْإِبِلِ مَعْلُومُ الْحِكْمَةِ؟
- ١٠٢ قُصُورُ عِلْمِ الْإِنْسَانِ
- ١٠٣ نُهْيُ عَنِ الْبَوْلِ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي
- ١٠٤ لَا يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَبُولَ فِي الْمَاءِ، ثُمَّ يَغْتَسِلَ فِيهِ
- ١٠٤ إِذَا كَانَ الْمَاءُ جَارِيًا فَلَا بَأْسَ أَنْ يَبُولَ أَوْ يَغْتَسِلَ فِيهِ
- ١٠٥ حِرْصُ الشَّارِعِ عَلَى كَمَالِ الطَّهَارَةِ
- ١٠٧ أَنَّ الْوُلُوءَ هُوَ الشُّرْبُ
- ١٠٧ لَوْ وَلَغَ الْكَلْبُ فِي بَرَكَةٍ، أَوْ سَاقِيَةٍ
- ١٠٨ كُلُّ قَيْدٍ لِبَيَانٍ وَاقِعٍ، فَلَا مَفْهُومَ لَهُ
- ١٠٨ كُلُّ قَيْدٍ لِبَيَانِ الْأَغْلَبِ، فَلَا مَفْهُومَ لَهُ
- ١١٠ هَلْ نَجَاسَةُ الْكَلْبِ تَكُونُ فِي لُعَابِهِ أَمْ فِي شَعْرِهِ أَمْ كِلَاهُمَا؟
- ١١١ الْكَلْبُ حَرَامٌ لِأَنَّهُ نَجِسٌ وَكُلُّ نَجِسٍ فَهُوَ حَرَامٌ
- ١١١ لَيْسَ كُلُّ حَرَامٍ نَجَسًا
- ١١١ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى سَمَّى الْحَمَرَ رَجَسًا
- ١١٢ أَنَّ الرَّجْسِيَّةَ الَّتِي وَصَفَ بِهَا الْحَمَرُ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ هِيَ الرَّجْسِيَّةُ الْمَعْنَوِيَّةُ
- ١١٢ دَلِيلٌ عَلَى طَهَارَةِ الْحَمَرِ طَهَارَةُ حِسِيَّةُ

- لَسْنَا مُهَوَّنُونَ مِنْ شَأْنِ الْحَمْرِ وَقُبْحِهِ ١١٣
- دَعَوَى النَّسْخِ تَحْتَاجُ إِلَى شَرْطَيْنِ أَساسِيَّيْنِ ١١٤
- يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مُحَارَبَةُ الْحَمْرِ بِكُلِّ وَسِيلَةٍ ١١٤
- إِذَا وَلَغَ كَلْبٌ فِي إِنَاءٍ فَعَسَلُوهُ بِالصَّابُونِ وَالْكَلُونِ وَالْمُطَهَّرَاتِ، ١١٥
- يَجِبُ فِي تَطْهِيرِ مَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ أَنْ يُغَسَلَ سَبْعَ مَرَاتٍ أَوْ لَاهَنَّ بِالتُّرَابِ ١١٥
- كُلُّ إِنْسَانٍ يَقْتَتِي كَلْبًا لِغَيْرِ الْحَاجَةِ فَإِنَّهُ يُنْقَضُ كُلُّ يَوْمٍ مِنْ أَجْرِهِ قِرَاطٌ ١١٦
- كُلُّ شَيْءٍ مُؤَذٍ يُقْتَلُ ١١٦
- (عُثْمَانُ) لَا يَنْصَرِفُ لِلْعَلَمِيَّةِ وَزِيَادَةِ الْأَلْفِ وَالنَّوْنِ ١١٧
- مَنْ طَعَنَ فِي خِلَافَةِ عُثْمَانَ، فَقَدْ أَزْرَى بِالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ ١١٨
- حَدُّ الْوَجْهِ ١٢٠
- الْيَدُ فِيهَا ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: ١٢١
- الْعَافِرُ هُوَ اللَّهُ ١٢٣
- أَنَّ الْمَغْفِرَةَ الَّتِي لَا تَكُونُ إِلَّا مِنَ اللَّهِ هِيَ مَغْفِرَةُ الذُّنُوبِ ١٢٤
- هَلْ يُغْفَرُ لِلْإِنْسَانِ كُلُّ مَا سَبَقَ مِنْ ذُنُوبِهِ وَلَوْ كَانَ كَبِيرًا؟ ١٢٥
- هَلْ يُمَكِّنُ أَنْ يَأْتِيَ لَفْظُ عَامٍّ يُرَادُ بِهِ الْخُصُوصُ؟ ١٢٦
- تَوَاضَعُ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدِينَ ١٢٧
- التَّعْلِيمُ بِالْفِعْلِ أَقْوَى مِنَ التَّعْلِيمِ بِالْقَوْلِ ١٢٧
- ثُبُوتُ وَلَائِ الْعِتْقِ ١٢٧
- أَنَّهُ يَنْبَغِي نَشْرُ الْعِلْمِ بِالتَّعْلِيمِ الْقَوْلِيِّ وَالتَّعْلِيمِ الْفِعْلِيِّ ١٢٧
- جَوَازُ سُؤَالِ الْغَيْرِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ مَذَلَّةٌ ١٢٨

- جَوَازُ سُؤَالِ الْغَيْرِ إِذَا كَانَ لِلْسَّائِلِ فَضْلٌ عَلَى الْمَسْئُولِ ١٢٨
- مَشْرُوعِيَّةُ الْمَضْمَضَةِ، وَالِاسْتِشْقَاقِ، وَالِاسْتِثْنَارِ ١٣١
- مَشْرُوعِيَّةُ غَسْلِ الْوَجْهِ بَعْدَ الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِشْقَاقِ ١٣١
- لَا يُسَنُّ غَسْلُ الرَّأْسِ ١٣٢
- أَنَّ مَسْحَ الرَّأْسِ لَا يُكْرَرُ ١٣٣
- غَسْلُ الرَّجْلَيْنِ بَعْدَ مَسْحِ الرَّأْسِ ١٣٤
- مَشْرُوعِيَّةُ صَلَاةِ رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْوُضُوءِ ١٣٥
- الْفَرْقُ بَيْنَ الْغَسْلِ وَالْمَسْحِ ١٣٥
- فَضِيلَةُ الْإِمْسَاكِ عَنْ حَدِيثِ النَّفْسِ فِي الصَّلَاةِ ١٣٦
- إِنَّ تَجْهِيزَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ لِجَيْشِهِ فِي الصَّلَاةِ أَمْرٌ مَشْرُوعٌ ١٣٦
- جَوَازُ الصَّلَاةِ الَّتِي لَهَا سَبَبٌ فِي وَقْتِ النَّهْيِ ١٣٦
- التَّسْمِيَةُ عَلَى الْوُضُوءِ غَيْرُ وَاجِبَةٍ ١٣٩
- لَا يُسَنُّ النُّطْقُ بِالنِّيَّةِ ١٤٠
- إِذَا كَانَتِ الْوَسَاوِسُ لِكُلِّ الصَّلَاةِ أَوْ لِأَكْثَرِهَا فَإِنَّهَا تَبْطُلُ لَا تَصِحُّ، وَيَلْزَمُهُ إِعَادَتُهَا ١٤١
- الْأَحْكَامُ فِي الدُّنْيَا تُعَلِّقُ عَلَى الظَّاهِرِ وَفِي الْآخِرَةِ تُعَلِّقُ عَلَى الْبَاطِنِ ١٤٣
- فَضِيلَةُ الصَّلَاةِ إِذَا لَمْ يُحْدِثِ الْإِنْسَانُ فِيهَا نَفْسَهُ ١٤٥
- صِفَةُ وَضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ ١٤٦
- صِفَةُ الْوُضُوءِ الْوَاجِبِ ١٤٨
- صِفَةُ الْوُضُوءِ الْأَكْمَلِ ١٤٩
- مِنْ عَادَةِ السَّلَفِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّ يُبَيِّنُوا الْعِلْمَ لِلنَّاسِ بِالْفِعْلِ ١٥٠

- الْجَمْعُ بَيْنَ الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ مِنْ كَفٍّ وَاحِدَةٍ ١٥٠
- جَوَازُ الْاِخْتِلَافِ فِي الْعَدَدِ فِي أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ ١٥٠
- لَيْسَ الْمَقْصُودُ مِنَ الْوُضُوءِ التَّنْظِيفَ الْحِسِّيَّ، الْمَقْصُودُ هُوَ التَّنْظِيفُ الْمَعْنَوِيُّ ١٥١
- نَوْعُ التَّطْهِيرِ بَيْنَ (غَسَلَ) وَ(مَسَحَ) ١٥٢
- جَوَازُ اسْتِعْمَالِ أَوَانِي الصُّفْرِ ١٥٤
- اسْتِحْبَابُ الزِّيَارَةِ لِأَخْوَانِكَ الْمُسْلِمِينَ ١٥٤
- الْعُجْبُ تَارَةٌ يَكُونُ بِمَعْنَى الْاِسْتِغْرَابِ وَالْاِنْكَارِ، وَتَارَةٌ بِالْعَكْسِ ١٥٥
- «فِي تَنَعُّلِهِ»، أَي: لُبْسِ نَعْلِهِ ١٥٦
- «وَتَرَجُّلِهِ»، أَي: فِي إِصْلَاحِ شَعْرِ رَأْسِهِ وَتَسْرِيحِهِ وَدَهْنِهِ ١٥٧
- أَنَّ الْأَعْمَالَ تَتَفَاضَلُ ١٥٩
- يُقَاسُ عَلَى النَّعَالِ لُبْسُ الثَّوْبِ وَالتَّسْرُؤُ ١٦١
- جَوَازُ لُبْسِ النَّعْلِ ١٦١
- يُسْتَشْنَى فِي مَسْأَلَةِ الْاِنْتِعَالِ ١٦٢
- اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي إِطْلَاقِ الشَّعْرِ: ١٦٣
- جَوَازُ دَهْنِ الرَّجْلِ رَأْسَهُ إِذَا كَانَ لَهُ شَعْرٌ ١٦٤
- أَنَّ الْإِنْسَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُطَهَّرَ نَفْسَهُ، وَأَنْ يُطَهَّرَ بِمَظْهَرٍ نَظِيفٍ ١٦٥
- اسْتِحْبَابُ التَّيْمُنِ فِي الطَّهُورِ ١٦٦
- اسْتِحْبَابُ الْبَدَاءَةِ بِالْيَمِينِ فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا مَا وَرَدَ الشَّرْعُ فِيهِ بِخِلَافِهِ ١٦٧
- الْأُمَّةُ تُطَلَّقُ عَلَى عِدَّةٍ مَعَانٍ: ١٦٩
- أُمَّةُ الْإِجَابَةِ ١٧٠

- ١٧٢ فضيلة الوضوء
- ١٧٣ إطالة التحجيل
- ١٧٤ هل الأفضل أن يجاوز الإنسان محلّ الفرض، أو أن يقتصر على المرفقين؟
- ١٧٥ المحبة عشرة أنواع
- ١٧٦ أن الخلّة متبادلة بين شخصين
- ١٧٧ أصل التحلي في الدنيا
- ١٧٨ حلية المؤمنين في الجنة ثلاثة أصناف:
- ١٨٠ ينبغي إذا توضأنا أن نستحضر ثلاثة أشياء:
- ١٨١ سمي يوم القيامة لوجوه ثلاثة:
- ١٨٢ هل في الجنة توضع الخيل في اليمين والرجلين كما هو الحال في الدنيا؟
- ١٨٣ كيف يحل التحلي في الجنة ولا يحل في الدنيا؟
- ١٨٦ الآخرة ليست دار تكليف
- ١٨٦ أحكام الآخرة ليست كأحكام الدنيا
- ١٨٦ هل أهل الدنيا أفضل أم أهل الجنة، وما الدليل؟
- ١٨٦ ينبغي للمتوضي تجاوز محلّ الفرض
- ١٨٨ أن الإنسان قد يخطئ وإن كان عالي المنزلة
- ١٨٨ معنى قول الفقهاء: هذا الفعل غير مشروع
- ١٩٠ الحلاء من الخلوة
- ١٩٠ أن هذا الدين الإسلامي كامل من جميع الوجوه
- ٢٠٦ الحلاء هو المكان المعد لقضاء الحاجة

- نَظِيرُ التَّعْبِيرِ بِالْفِعْلِ عَنِ الْإِرَادَةِ الْجَازِمَةِ الْقَرِيبَةِ ٢٠٧
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَعَاذَ مِنْ ذُكْرَانِ الشَّيَاطِينِ وَإِنَاثِهِمْ ٢٠٩
- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَشَّرَ ٢١٠
- أَنَّ شَرِيعَةَ النَّبِيِّ ﷺ تُحَارِبُ كُلَّ شَرِكٍ كُلَّ الشُّرِكِ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهِ ٢١١
- كَمَالُ تَوْحِيدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٢١٢
- إِثْبَاتُ الشَّيَاطِينِ ٢١٣
- إِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ يَصْرَعُ الْإِنْسَانَ حَتَّى يَصِلَ إِلَى دَرَجَةِ الْجُنُونِ وَالْإِغْمَاءِ ٢١٣
- أَخْطَأَ مَنْ أَنْكَرَ أَنْ يَصْرَعَ الْجِنِّي الْإِنْس ٢١٣
- أَنَّ الْخَلَاءَ مَسْكَنُ الشَّيَاطِينِ وَمَأْوَاهُمْ ٢١٤
- عُمُومُ مُلْكِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَسُلْطَانِهِ ٢١٦
- «الْغَائِطُ» الْمَكَانُ الْمُطْمَئِنِّ مِنَ الْأَرْضِ الْمُنْخَفِضِ ٢١٧
- الْعِلَّةُ مِنْ تَجَنُّبِ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ وَاسْتِدْبَارِهَا فِي قَضَاءِ الْحَاجَةِ ٢١٨
- شُمُولُ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ لِكُلِّ شَيْءٍ ٢٢١
- الْأَصْلُ فِيهَا فَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ تَشْرِيعٌ وَلَيْسَ نِسْيَانًا ٢٢٦
- جَوَازُ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ وَاسْتِدْبَارِهَا حَالَ الرُّعَافِ ٢٢٧
- أَنَّ الْخِطَابَ الشَّرْعِيَّ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: عَامٍّ، وَخَاصٍّ ٢٢٧
- جَوَازُ تَبَسُّطِ الْإِنْسَانِ فِي بَيْتِ قَرِيبِهِ ٢٢٨
- حُسْنُ تَعْلِيمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٢٢٩
- يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُصَلِّيَ مُسْتَقْبِلًا الْقِبْلَةَ وَلَوْ انْحَرَفَ عَنْهَا قَلِيلًا ٢٣٠
- جَوَازُ تَبَعُّضِ الْخِطَابِ ٢٣١

- ٢٣١ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا فَعَلَ مَا يَخْشَى أَنْ يَكُونَ ذَنْبًا فَإِنَّهُ يَسْتَغْفِرُ اللَّهَ
- ٢٣١ مَا هِيَ الْمَغْفِرَةُ؟
- ٢٣١ مَغْفِرَةُ الذُّنُوبِ لَهَا أَسْبَابٌ مُتَعَدِّدَةٌ مِنْهَا التَّوْبَةُ
- ٢٣١ سُرُوطُ التَّوْبَةِ
- ٢٣٥ الْعَنْزَةُ الْحَرْبَةُ الصَّغِيرَةُ
- ٢٣٥ جَوَازُ الْإِسْتِنْجَاءِ بِالْمَاءِ دُونَ التُّرَابِ
- ٢٣٦ يَجُوزُ أَنْ يَمَسَّ ذَكَرُهُ بِيَمِينِهِ إِذَا كَانَ لَا يَضُرُّ
- ٢٣٧ هَلْ إِزَالَةُ النَّجَاسَةِ بِالْإِسْتِنْجَاءِ لِعَيْنَيْهَا أَوْ لِأَثَرِهَا؟
- ٢٣٨ لَا يُتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ سِوَاهُ كَانَ هُوَ الَّذِي يَشْرَبُ وَحْدَهُ أَوْ مَعَ غَيْرِهِ
- ٢٣٨ تَفْضِيلُ الْيَمِينِ عَلَى الشَّمَالِ
- ٢٣٩ النَّهْيُ عَنِ التَّنَفُّسِ فِي الْإِنَاءِ
- ٢٣٩ هَلِ النَّفْخُ فِي الْإِنَاءِ كَالْتَّنَفُّسِ فِيهِ؟
- ٢٤١ هَلِ النَّهْيُ عَنِ مَسِّ الذَّكَرِ بِالْيَمِينِ لِلتَّحْرِيمِ أَمْ لِلْكَرَاهَةِ؟
- ٢٤٥ مِنَ الْبَلَاغَةِ أَنْ يُؤَكَّدَ الشَّيْءُ الْبَعِيدُ عَنِ التَّصَوُّرِ أَوْ عَنِ التَّصَدِيقِ بِهِ
- ٢٤٦ إِبْنَاتُ عَذَابِ الْقَبْرِ
- ٢٤٧ وَجُوبُ التَّنَزُّهِ مِنَ الْبَوْلِ
- ٢٤٧ أَنَّ الْبَوْلَ نَجَسٌ
- ٢٤٧ أَنَّ جَمِيعَ الْأَبْوَالِ نَجَسَةٌ
- ٢٤٨ لَا قِيَاسَ فِي الْعُقُوبَاتِ
- ٢٤٨ مِنْ آدَابِ الْمُنَاطَرَةِ

- ٢٤٨ تَحْرِيمُ النَّمِيمَةِ وَأَتَمُّهَا مِنَ الْكِبَائِرِ
- ٢٤٨ إِبْتِثَاتُ قِيَاسِ الْعَكْسِ
- ٢٤٩ اسْتِحْبَابُ التَّسْبِيحِ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ عِنْدَ الْقَبْرِ
- ٢٥٠ لَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يُوضَعَ عَلَى الْقَبْرِ جَرِيدَةٌ رَطْبَةٌ أَوْ غُصْنُ شَجَرَةٍ رَطْبٍ
- ٢٥١ حُسْنُ خُلُقِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ
- ٢٥٢ السَّوَاكُ يُطْلَقُ عَلَى الْفِعْلِ، وَهُوَ التَّسْوُكُ، وَيُطْلَقُ عَلَى عُودِ الْأَرَاكِ الَّذِي يُتَسَوَّكُ بِهِ
- ٢٥٣ لِلْسَّوَاكِ فَوَائِدُ كَثِيرَةٌ
- ٢٥٣ مَا يَتَأَكَّدُ السَّوَاكُ فِيهِ
- ٢٥٥ تَأْكِيدُ السَّوَاكِ عِنْدَ الصَّلَاةِ
- ٢٥٥ مَنْ لَمْ يَجِدْ سِوَاكَاً هَلْ يَتَسَوَّكُ بِالْمِنْدِيلِ وَنَحْوِهِ؟
- ٢٥٦ شَفَقَةُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى أُمَّتِهِ
- ٢٥٦ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَمْرِ الْوُجُوبُ
- ٢٥٨ الْعِنَايَةُ بِالصَّلَاةِ
- ٢٥٨ الْقَوْلُ الرَّاجِحُ الْمَتَعَيْنُ عِنْدَنَا أَنَّ تَارِكَهَا كَسَلًا وَتَهَاوُنًا كَافِرٌ خَارِجٌ عَنِ الْإِسْلَامِ
- ٢٦٠ مَسْأَلَةُ الصَّلَاةِ لَيْسَتْ بِالْأَمْرِ الْهَيْنِ
- ٢٦٠ هَلْ يُمَكِّنُ لِنَاسٍ يُحَافِظُونَ عَلَى تَرْكِ الصَّلَاةِ الَّتِي قَدْ عَلِمَ بِالضَّرُورَةِ مِنَ الدِّينِ أَهَمِّيَّتُهَا
- ٢٦٢ لَا قِيَاسَ مَعَ وُجُودِ الْفَارِقِ
- ٢٦٢ عِنَايَةُ النَّبِيِّ ﷺ بِطَهَارَةِ فَمِهِ
- ٢٦٣ لَوْ أَرَادَ الْإِنْسَانُ أَنْ يَشُوصَ فَاهُ بِالْفَرْشَةِ وَالْفَرْجُونِ (المعجون)
- ٢٦٥ وَرَدَ فِي كَلِمَةٍ (إِصْبَع) عَشْرُ لُغَاتٍ

- جَوَازُ التَّسَوُّكِ أَمَامَ كَبِيرٍ وَشَرِيفٍ الْقَوْمِ ٢٦٦
- الإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ رَطْبَ السَّوَالِكِ أَوْلَى بِالتَّسَوُّكِ مِنْ يَابِسِهِ ٢٦٦
- قُوَّةُ فِطْنَةِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ٢٦٧
- فَضِيلَةُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ٢٦٧
- اعْتِبَارُ قَوْلِ الْمُحْتَضِرِ إِذَا كَانَ فِكْرُهُ مَعَهُ ٢٦٧
- الْعَمَلُ بِالإِشَارَةِ ٢٦٨
- أَنَّ السَّوَالِكَ يَكُونُ عَلَى اللِّسَانِ كَمَا يَكُونُ عَلَى اللِّثَةِ وَالْأَسْنَانِ ٢٧٠
- حُكْمُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ: ٢٧٢
- تَوَاتَرَتِ الْأَحَادِيثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ ٢٧٣
- قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: «لَيْسَ فِي قَلْبِي مِنَ الْمَسْحِ شَيْءٌ»، فِيهِ أَرْبَعُونَ حَدِيثًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ ٢٧٣
- أَجْمَعَ أَهْلُ السُّنَّةِ عَلَى مَسْحِ الْخُفَّيْنِ ٢٧٣
- هَلِ الْأَفْضَلُ الْمَسْحُ أَوْ الْغَسْلُ؟ ٢٧٤
- هَلْ يُشْتَرَطُ غَرَضٌ مُعَيَّنٌ فِي جَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ؟ ٢٧٥
- جَوَازُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ فِي السَّفَرِ ٢٧٦
- جَوَازُ اسْتِخْدَامِ الْحَرِّ ٢٧٧
- هَلْ يُجَوِّزُ أَنْ نَسْأَلَ الْحَرَّ الْخِدْمَةَ؟ ٢٧٧
- مِنْ شُرُوطِ جَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ ٢٧٩
- شُرُوطُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ ثَلَاثَةٌ ٢٧٩
- إِذَا مَسَحَ عَلَى خُفٍّ مُتَنَجِّسٍ ٢٨٠

- ٢٨١ أَنَّ الْمَسْحَ عَلَى الْخَفَّيْنِ يَكُونُ فِي زَمَنِ وَاحِدٍ بِدُونِ تَرْتِيبٍ بَيْنَهُمَا
- ٢٨٢ هَلْ يَصِحُّ لِلنِّسَاءِ الْمَسْحُ عَلَى الْجَوَارِبِ الشَّفَاقَةِ
- ٢٨٣ الَّذِي يَخْرُجُ مِنَ الذَّكْرِ قَسَمَهُ الْعُلَمَاءُ إِلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ:
- ٢٨٥ النَّاسُ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَذْيِ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٍ:
- ٢٨٧ النَّضْعُ
- ٢٨٨ لَا يَتَعَلَّمُ الْعِلْمَ مُسْتَحٍ وَلَا مُسْتَكْبِرٌ
- ٢٨٨ جَوَازُ التَّوَكُّلِ فِي الْعِلْمِ
- ٢٨٩ لَوْ لَمْ يَغْسِلِ الْإِنْسَانُ ذَكَرَهُ، بَلْ غَسَلَ مَا أَصَابَهُ الْمَذْيُ فَقَطُّ ثُمَّ صَلَّى
- ٢٨٩ تُجْزِئُ الْمَرْأَةُ عَنِ الرَّجُلِ فِي الْإِخْبَارِ بِالْمَسَائِلِ الشَّرْعِيَّةِ
- ٢٨٩ جَوَازُ ذِكْرِ مَا يُسْتَحْيَى مِنْهُ مِنْ أَجْلِ الْعِلْمِ بِحُكْمِهِ
- ٢٨٩ مَا دَلِيلُ نَجَاسَةِ الْمَذْيِ؟
- ٢٨٩ كَيْفَ تَكُونُ النَّجَاسَةُ مُحَقَّقَةً؟
- ٢٨٩ مَا الْعَمَلُ إِذَا أَصَابَ الثُّوبَ الْمَذْيُ؟
- ٢٩٠ مِنْ فَوَائِدِ غَسْلِ الذَّكْرِ وَالْأُنْثَيْنِ
- ٢٩١ دَلِيلُ جَوَازِ تَأْخِيرِ غَسْلِ الذَّكْرِ عَنِ الْوُضُوءِ
- ٢٩٢ الصَّحِيحُ فِي مَسِّ الذَّكْرِ أَنَّهُ لَا يُقْضَى الْوُضُوءُ
- ٢٩٣ الشَّكْوَى: هِيَ التَّأَلُّمُ مِمَّا وَقَعَ
- ٢٩٤ الْقَيْدُ الْمُبِينُ (الْوَاقِعُ لَيْسَ لَدَيْهِ مَفْهُومٌ)
- ٢٩٤ الْأَصْلُ الْبِنَاءُ عَلَى الْيَقِينِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ خِلَافُهُ
- لَوْ شَكَّ الْإِنْسَانُ فِي نَجَاسَةِ الْمَاءِ الطَّهُّورِ فَوَجَدَهُ مُتَغَيِّرًا، وَشَكَّ هَلْ هَذَا التَّغْيِيرُ بِنَجَاسَةٍ

- أَوْ بِأَمْرِ طَاهِرٍ، فَلَا ضُلَّ أَنَّهُ طَاهِرٌ ٢٩٥
- أَنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ يُلْقِي فِي قَلْبِ ابْنِ آدَمَ مَا يُفْسِدُ عَلَيْهِ عِبَادَتَهُ ٢٩٦
- بَعْضُ النَّاسِ يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِي قُلُوبِهِمْ أَشْيَاءَ فِي الْقُرْآنِ، وَفِي الرَّسُولِ، وَفِي الْإِسْلَامِ،
وَفِي الرَّبِّ عَزَّجَلَّ لَوْ تَكَلَّمُوا بِهَا لَكَانُوا كُفَّارًا ٢٩٦
- الْأَضْلُ أَنَّ النَّوَافِلَ لَا يَحْرُمُ الْخُرُوجُ مِنْهَا ٢٩٧
- فَسَادَ طَرِيقَةٌ مَنْ قَالَ: «إِذَا شَكَّكَتَ هَلْ أَحَدَنْتَ، فَأَحْدِثْ يَقِينًا» ٢٩٨
- حُسْنُ خُلُقِ النَّبِيِّ ﷺ حَيْثُ تَلَطَّفَ بِهَذَا الصَّبِيِّ حَتَّى أَجْلَسَهُ فِي حِجْرِهِ ٣٠٠
- أَنَّ مَلَاطِفَةَ الصَّبِيَّانِ تُوجِبُ رِقَّةَ الْقَلْبِ وَرَحْمَتَهُ بِمَنْ يَسْتَحِقُّ الرَّحْمَةَ ٣٠١
- جَوَازُ الْإِسْتِعَانَةِ بِالْغَيْرِ فِي إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ ٣٠٢
- التَّخْفِيفُ فِي طَهَارَةِ بَوْلِ الصَّبِيِّ ٣٠٢
- الِاقْتِصَارُ عَلَى النَّضْحِ فِي تَطْهِيرِ بَوْلِ الطِّفْلِ خَارِجَ عَنِ الْأَصْلِ ٣٠٣
- مَا الْفَرْقُ بَيْنَ بَوْلِ الطِّفْلِ وَبَوْلِ الطُّفْلَةِ؟ ٣٠٣
- قَسَمَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ النَّجَاسَةَ مِنْ حَيْثُ التَّطْهِيرُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ ٣٠٤
- يُشْتَرَطُ لِعَسْلِ النَّجَاسَةِ إِزَالَةُ عَيْنِ النَّجَاسَةِ ٣٠٦
- إِذَا كَانَتِ النَّجَاسَةُ عَلَى الْأَرْضِ ذَاتَ جِزْمٍ كَالْدَمِ الْجَافِّ، وَالْعَذْرَةِ ٣٠٦
- النَّهْيُ هُوَ طَلَبُ الْكَفِّ عَنِ الْفِعْلِ عَلَى وَجْهِ الْإِسْتِعْلَاءِ ٣٠٨
- حُرُوفُ الزِّيَادَةِ ٣٠٩
- جَهْلُ الْأَعْرَابِ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ ٣١١
- يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا مِنَ الْعُلَمَاءِ ٣١١
- وَجُوبُ الْمُبَادَرَةِ بِإِنْكَارِ الْمُتَنَكَّرِ ٣١١

- وَجُوبُ اسْتِمَالِ الرَّفْقِ فِي النَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ ٣١١
- الْمَقْصُودُ مِنَ النَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ إِزَالَتُهُ، لَا تَأْنِيبَ الْفَاعِلِ عَلَى فِعْلَتِهِ ٣١١
- هَلِ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ يَكُونُ أَحْيَانًا بِالْقُوَّةِ وَالشَّدَّةِ حَسَبَ الْأَحْوَالِ؟ .. ٣١٢
- وَجُوبُ ارْتِكَابِ أَخْفِ الْمُفْسِدَتَيْنِ دَفْعًا لِأَعْلَاهُمَا ٣١٤
- إِذَا أُمِنَ أَنْ نَقْطَعَ الْمُفْسِدَتَيْنِ جَمِيعًا وَجَبَ ٣١٤
- وَجُوبُ تَطْهِيرِ النَّجَاسَةِ فِي الْمَسْجِدِ حَالًا ٣١٥
- حُكْمَةُ النَّبِيِّ ﷺ فِي تَغْيِيرِ الْمُنْكَرِ ٣١٥
- أَنَّ النَّجَاسَةَ لَا تَزَالُ إِلَّا بِالْمَاءِ ٣١٦
- لَا يُشْتَرَطُ الْعَدَدُ فِي إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ مِنَ عَلَى الْأَرْضِ ٣١٧
- الْفِطْرَةُ تُطْلَقُ عَلَى مَعَانٍ مُتَعَدِّدَةٍ ٣١٨
- الْحَضَرُ: إِبْتِاثُ الْحُكْمِ فِي الْمَذْكُورِ، وَنَقْيُهُ عَمَّا سِوَاهُ. ٣١٩
- الْحَضَرُ حَقِيقِيٌّ، وَإِضَافِيٌّ ٣١٩
- الِاسْتِحْدَادُ فِيهِ فَائِدَةٌ طَبِيعِيَّةٌ: ٣٢١
- يَسْتَضَعِبُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ نَتْفَ الْإِبْطِ ٣٢٣
- مِنْ حُسْنِ التَّعْلِيمِ أَنْ تُحْصَرَ الْمَعْلُومَاتُ ٣٢٤
- الْأَصْلُ فِي الْعَدَدِ الْحَضَرُ ٣٢٥
- حُكْمُ الْخِتَانِ: ٣٢٥
- وَجْهَ التَّفْرِيقِ بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ فِي حُكْمِهِ: ٣٢٥
- هَلِ يُشْرَعُ خِتَانُ الْمَرْأَةِ لِلْحَدِيثِ الَّذِي جَاءَ فِيهِ التِّقَاءُ الْخِتَانَيْنِ ٣٢٦
- مَعْنَى «التِّقَاءِ الْخِتَانَيْنِ»: تَغْيِيبُ الْحَشْفَةِ فِي الْفَرْجِ ٣٢٦

- ٣٢٦ حُكْمُ الْإِسْتِحْدَادِ:
- ٣٢٧ هَلِ الْإِسْتِحْدَادُ يَلْحَقُ بِشَعْرِ الدُّبْرِ؟
- ٣٢٧ وَجْهٌ كَوْنُ قَصِّ الشَّارِبِ مِنَ الْفِطْرَةِ.
- ٣٢٧ حُكْمُ قَصِّ الشَّارِبِ:
- ٣٢٩ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيمَا زَادَ عَنِ الْقَبْضَةِ مِنْ شَعْرِ اللِّحْيَةِ.
- هَلْ يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ الَّذِي لَا تَنْبُتُ لِحْيَتُهُ بِكَثَافَةٍ، أَوْ تَنْبُتُ فِي أَمَاكِنَ مُتَفَرِّقَةٍ أَنْ يُمِرَّ
- ٣٣٠ عَلَيْهَا الْمَوْسَى؛ كَيْ تَظْهَرَ وَتَغْزُرَ؟
- ٣٣١ حُكْمُ تَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ:
- ٣٣١ حُكْمُ تَنْفِ الْإِبْطِ:
- ٣٣٢ وَسَائِلُ إِزَالَةِ شَعْرِ الْإِبْطِ:
- ٣٣٤ كَلِمَةُ الْغُسْلِ مُثَلَّثَةُ الْغَيْنِ، يُقَالُ: الْغُسْلُ، وَالْغَسْلُ، وَالْغِسْلُ.
- ٣٣٤ الْجَنَابَةُ بِالْأَصْلِ هِيَ أَنْزَالُ الْمَنِيِّ بِشَهْوَةٍ، وَتُطْلَقُ عَلَى الْجَمَاعِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَنْزَالُ ٣٣٤
- ٣٣٦ الْعَهْدُ الْحُضُورِيُّ: يَدُلُّ عَلَى حُضُورِ الشَّيْءِ فِي نَفْسِ الْوَقْتِ.
- ٣٣٦ كُلُّ اسْمٍ مُحَلَّى بِـ (ال) بَعْدَ اسْمِ الْإِشَارَةِ فَهُوَ لِلْعَهْدِ الْحُضُورِيِّ.
- ٣٣٧ مَنْ سَهَا فِي سُجُودِ السَّهْوِ؟
- ٣٣٢ هَلْ يَجُوزُ أَنْ تُزِيلَ شَعْرًا غَيْرَ الْإِبْطِ، وَالْعَانَةِ، وَالشَّارِبِ؟
- ٣٣٢ إِزَالَةُ الشَّعْرِ تَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:
- ٣٣٨ الْعَلَامَةُ الَّتِي بِهَا يُعْرَفُ الْخَبَرُ الْمَقْدَمُ هِيَ تَحْوِيلُ الْكَلَامِ إِلَى خَبَرٍ.
- ٣٤٠ يُحِبُّ عَلَيْنَا أَنْ نُنَزِّهَ اللَّهَ عَنِ مُشَابَهَةِ الْمَخْلُوقِ ٣٤٠
- ٣٤٣ النَّجَاسَةُ نَوَعَانِ:

- جَوَازُ تَصْرِيحِ الْإِنْسَانِ بِمَا يُسْتَحْيَى مِنْهُ لِلْحَاجَةِ..... ٣٤٤
- أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا كَانَ يَسْتَحْيِي أَنْ يُجَالِسَ الرَّسُولَ ﷺ عَلَى جَنَابَةٍ، فَيَنْبَغِي كَذَلِكَ أَنْ يَسْتَحْيِي مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ عَلَى جَنَابَةٍ..... ٣٤٤
- أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لَا يَعْلَمُ الْغَيْبَ..... ٣٤٥
- بُطْلَانُ عَقِيدَةِ الصُّوفِيَّةِ وَمَنْ شَهِدَهُمْ مِنْ دَعَوَاهُمْ بِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ يَعْلَمُ الْغَيْبَ ... ٣٤٦
- أَنَّ الْجُنُبَ لَا يَنْجُسُ نَجَاسَةً مَعْنَوِيَّةً..... ٣٤٦
- تَنْزِيهِهُ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ كُلِّ نَقْصٍ..... ٣٤٧
- مَا حُكْمُ مَنْ اغْتَسَلَ وَنَسِيَ أَنْ يَتَمَضَّمَصَ وَيَسْتَنْشِقَ؟..... ٣٤٩
- هَلْ غُسْلُ الْيَدَيْنِ وَتَنْشِيفُهُمَا قَبْلَ الطَّعَامِ مِنَ السُّنَّةِ؟..... ٣٥٢
- الظَّنُّ يَأْتِي عَلَى مَعْنَيْنِ:..... ٣٥٣
- هَلْ نَبْدَأُ غُسْلَ الْجَنَابَةِ بِالْيَمِينِ؟..... ٣٥٥
- يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَكْشِفَ عَوْرَتَهُ لِامْرَأَتِهِ، وَأَنْ تَكْشِفَ عَوْرَتَهَا لَهُ..... ٣٥٥
- الِاِكْتِفَاءُ بِالظَّنِّ فِي بَابِ الطَّهَّارَةِ..... ٣٥٧
- أَنَّ الْاِغْتِسَالَ لَا يُشْرَعُ فِيهِ التَّكَرُّارُ فِي غَيْرِ الرَّأْسِ..... ٣٥٦
- جَوَازُ اِغْتِسَالِ الرَّجُلِ مَعَ زَوْجَتِهِ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ..... ٣٥٦
- يَجُوزُ لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ أَنْ يَغْتَسِلَا مِنْ إِنْاءٍ وَاحِدٍ..... ٣٥٨
- يَجُوزُ اِغْتِسَالُ الزَّوْجِ بِفَضْلِ مَاءِ الزَّوْجَةِ وَالْعَكْسِ..... ٣٥٨
- اسْتِحْبَابُ أَنْ يُشَارِكَ الزَّوْجُ زَوْجَتَهُ فِي الْأَعْمَالِ..... ٣٥٩
- كَيْفَ يُجْمَعُ بَيْنَ اِغْتِسَالِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِفَضْلِ مَيْمُونَةٍ، وَبَيْنَ مَا وَرَدَ مِنْ أَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ نَهَى أَنْ يَغْتَسِلَ أَحَدٌ مِنَ الزَّوْجَيْنِ بِفَضْلِ مَاءٍ الْآخَرِ؟..... ٣٥٩

- أَشْكَلَ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ تَقْسِيمُ الْغُسْلِ إِلَى كَيْفَيْتَيْنِ ٣٦١
- هَلِ الصَّابُونُ وَمَا شَابَهُهُ مِنْ سَائِرِ الْمُنْظَفَاتِ تَحُلُّ مَحَلَّ ضَرْبِ الْحَائِطِ أَوْ الْأَرْضِ؟ ٣٦٣
- مَشْرُوعِيَّةُ غَسْلِ الْكَفَّيْنِ قَبْلَ الْبَدْءِ بِالْغُسْلِ ٣٦٥
- غَسْلُ الْفَرْجِ وَتَنْظِيفُهُ قَبْلَ الْبَدْءِ فِي الْوُضُوءِ ٣٦٥
- الْمُضْمَضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ فِي الْغُسْلِ ٣٦٦
- أَنَّ الْغُسْلَ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ إِيصَالِ الْمَاءِ إِلَى مَا تَحْتَ الشُّعُورِ ٣٦٦
- إِيصَالُ الطَّهُورِ إِلَى مَا تَحْتَ الشَّعْرِ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: ٣٦٦
- إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ لَهَا صَفَائِرُ هَلْ عَدَمَ غَسْلُهَا بِالْمَاءِ يُنْقِضُ؟ ٣٦٧
- جَوَازُ التَّمَنُّدِ بَعْدَ الْاِغْتِسَالِ ٣٦٧
- جَوَازُ التَّنَشِيفِ بَعْدَ الْغُسْلِ ٣٦٨
- فَوَائِدُ التَّنَوُّعِ فِي الْعِبَادَاتِ عَلَى صِفَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ: ٣٦٩
- جَوَازُ السُّؤَالِ عَمَّا يُسْتَحْيَى مِنْهُ بِلَفْظِهِ الصَّرِيحِ ٣٧٢
- الْجُنُبُ لَا يَرْقُدُ إِلَّا إِذَا تَوَضَّأَ ٣٧٢
- مَنْعُ الْجُنُبِ مِنَ النَّوْمِ بِلَا وَضُوءٍ ٣٧٢
- إِذَا جَامَعَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ، هَلْ يَغْتَسِلُ مُبَاشَرَةً أَمْ يَجُوزُ أَنْ يَنْتَظِرَ؟ ٣٧٣
- قَرَرْنَا أَنَّ النَّحْوِيِّينَ إِذَا اخْتَلَفُوا عَلَى أَقْوَالٍ، فَإِنَّا نَرْجِّحُ مَا كَانَ أَيْسَرَ ٣٧٦
- صَرَاحَةُ نِسَاءِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ ٣٧٦
- إِبْطَاتُ الْحَيَاءِ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ٣٧٧
- أَنَّ الْمَرْأَةَ قَدْ تَحْتَلِمُ ٣٧٨
- أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى رُؤْيَةِ الْمَاءِ ٣٧٩

- لَوْ أَحْسَسْتَ الْمَرْأَةَ بِأَنَّ حَيْضَهَا انْتَقَلَ، وَلَكِنْ لَمْ يَخْرُجْ ٣٧٩
- إِذَا رَأَى النَّائِمُ الْمَاءَ وَلَمْ يَتَيَقَّنْ أَنَّهُ مَنِيٌّ، أَوْ مَذْيٌ، أَوْ بَوْلٌ، أَوْ عَرَقٌ، فَمَا الْحُكْمُ؟ ٣٧٩
- لِمَاذَا لَا نَسْلُكُ الْإِحْتِيَاظَ حَتَّى تَبْرَأَ الذِّمَّةُ بَيِّقِينَ؟ ٣٨٠
- أَنَّ الْحَيَاءَ مِنَ الدِّينِ ٣٨١
- أَحْوَالُ النَّاسِ فِي الْحَيَاءِ ٣٨١
- «كُلُّ مَا خَرَجَ مِنَ السَّيْلَيْنِ فَهُوَ نَجَسٌ» قَاعِدَةٌ مُنْخَرِمَةٌ، وَلَيْسَتْ مُطْرَدَةً. ٣٨٤
- أَنَّ الْمَرْأَةَ يَجُوزُ لِرَوْحِهَا أَنْ يَسْتَخْدِمَهَا ٣٨٥
- جَوَازُ مُبَاشَرَةِ الْمَرْأَةِ مَا يَخْرُجُ مِنْ زَوْجِهَا مِنَ الْمَنِيِّ ٣٨٥
- يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُزِيلَ الْأَذَى عَنْ ثَوْبِهِ ٣٨٥
- اسْتِعْمَالُ التَّوَكُّيدِ فِي الْأَسَالِبِ ٣٨٦
- مِنْ مُوجِبَاتِ الْغُسْلِ ٣٨٧
- يَنْبَغِي حَذْفُ مَا يُسْتَحْيَا مِنْ ذَكَرِهِ بِشَرْطِ أَلَّا يَفُوتَ الْمَقْصُودُ ٣٨٨
- بَيَانُ مِقْدَارِ مَا يُغْتَسَلُ بِهِ ٣٨٩
- الصَّاعُ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ ٣٨٩
- مُحَمَّدُ بْنُ الْحَنْفِيَةِ هَذَا هُوَ ابْنُ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ٣٩١
- الْإِسْبَاغُ فِي الْغُسْلِ أَنْ يَجْرِيَ الْمَاءُ عَلَى الْغُضْوِ سِوَاءِ تَقَاطُرِ أَمْ لَمْ يَتَقَاطَرْ ٣٩٢
- جَوَازُ الصَّلَاةِ فِي الْإِزَارِ دُونَ الرِّدَاءِ ٣٩٣
- التَّيْمُّ: فِي اللَّغَةِ الْقَصْدُ ٣٩٤
- التَّيْمُّ شَرْعًا هُوَ: التَّعَبُّدُ لِلَّهِ بِتَطْهِيرِ الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ بِالتُّرَابِ عَلَى صِفَةِ مَخْصُوصَةٍ .. ٣٩٤
- الْجَنَابَةُ تُطْلَقُ فِي الشَّرْعِ عَلَى شَيْئَيْنِ: ٣٩٧

- أَحْتُ كُلَّ إِنْسَانٍ يُرِيدُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أَنْ يَتَعَلَّمَ أَحْكَامَ الْجَنَابَةِ ٣٩٨
- لَا يَجُوزُ التَّخَلُّفُ عَنِ الْجَمَاعَةِ ٣٩٩
- التَّضَرُّعُ بِمَا يُسْتَحْيَى مِنْهُ لِلْحَاجَةِ ٣٩٩
- يَجُوزُ التَّيَمُّمُ عَنِ الْجَنَابَةِ كَمَا يَجُوزُ عَنِ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ ٤٠٠
- لَوْ تَيَمَّمَ لِصَلَاةٍ نَافِلَةٍ فَيُصَلِّي بِهَا الْفَرِيضَةَ كَمَا لَوْ اغْتَسَلَ لِلنَّافِلَةِ صَلَّى فَرِيضَةً ٤٠٠
- أَنَّ التَّيَمُّمَ يَجُوزُ عَلَى جَمِيعِ الْأَرْضِ، سَوَاءٌ كَانَتْ ثُرَابِيَّةً، أَمْ رَمْلِيَّةً، أَمْ صَخْرِيَّةً، أَمْ عُشْبِيَّةً، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ ٤٠٢
- اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي صِحَّةِ التَّيَمُّمِ مِنْ أَرْضٍ لَا عُبَارَ عَلَيْهَا: ٤٠٢
- أَنَّ التَّيَمُّمَ يَبْطُلُ إِذَا وُجِدَ الْمَاءُ ٤٠٣
- أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي الْغُسْلِ أَنْ يَتَوَضَّأَ قَبْلَهُ ٤٠٤
- أَنَّ الْجُتْبَ إِذَا نَوَى الْغُسْلَ فَقَطُّ أَجْزَأُ عَنِ الْوُضُوءِ ٤٠٤
- لَا يُنْكَرُ عَلَى الشَّخْصِ حَتَّى يُعْلَمَ أَنَّهُ فَعَلَ مَا يُنْكَرُ بِهِ عَلَيْهِ ٤٠٤
- جَوَازُ بَعْثِ الرُّسْلِ ٤٠٨
- جَوَازُ الْقِيَاسِ فِي الْعِبَادَاتِ ٤١٠
- الْأَصْلُ أَنَّ تَشْبَهُ الْإِنْسَانِ بِالْحَيَوَانِ مَذْمُومٌ ٤١١
- الْقِيَاسُ فِي مُقَابَلَةِ النَّصِّ بَاطِلٌ ٤١١
- أَنَّ التَّيَمُّمَ مَشْرُوعٌ فِي الْجَنَابَةِ ٤١١
- كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَعْيشُ بَيْنَ بَيْتَةِ جَاهِلَةٍ لَا تَعْرِفُ، فَتَقُوتُهُ بَعْضُ الْوَاجِبَاتِ، فَهَلْ نَأْمُرُهُ بِالْقَضَاءِ أَمْ نَقُولُ: إِنَّ هَذَا لَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ؟ ٤١٣
- لَوْ أَنَّ إِنْسَانًا يَفْعَلُ كُفْرًا، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ كُفْرٌ، وَلَا وَجَدَ مَنْ يُنَبِّهُهُ ٤١٤

- كثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَتَهَاوُنَ بِالتَّكْفِيرِ حَتَّى يُكْفَرَ مَنْ لَمْ يُكْفَرْهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ٤١٤
- مَنْ كَفَرَ غَيْرُهُ، «فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا» ٤١٥
- إِنَّ الْمُجْتَهِدَ لَا يُؤْتَبُ وَلَا يُؤْبَخُ وَإِنْ أَخْطَأَ فِي اجْتِهَادِهِ ٤١٥
- أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْمُعَلِّمِ أَنْ يُعَلِّمَ بِالتَّطْبِيقِ الْفِعْلِيِّ ٤١٦
- الرُّعْبُ نَصْرٌ؛ لِأَنَّ الْعَدُوَّ لَا تَثْبُتُ قَدَمُهُ إِذَا حَصَلَ لَهُ رُعْبٌ ٤١٨
- الْجَعْلُ يَكُونُ شَرْعِيًّا وَيَكُونُ كَوْنِيًّا ٤١٩
- الْمَسْجِدُ يُطْلَقُ عَلَى مَعْنَيْنِ: ٤١٩
- حُلُّ الْغَنَائِمِ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ ٤٢١
- شَفَاعَةُ النَّبِيِّ ﷺ فِي النَّاسِ يَوْمَ الْمَوْقِفِ ٤٢٢
- الشَّفَاعَةُ الَّتِي أُعْطِيَهَا الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ دُونَ غَيْرِهِ فَهِيَ الْمُخْتَصَّةُ بِهِ ٤٢٢
- أَنَّ الْأَهْوَالَ الْمَرْعِجَةَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُنْسِي كُلَّ شَيْءٍ ٤٢٤
- الشَّفَاعَةُ الْخَاصَّةُ بِالرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ثَلَاثُ شَفَاعَاتٍ: ٤٢٦
- الشَّفَاعَةُ الْعَامَّةُ تَكُونُ فِي أَهْلِ النَّارِ فَيَمَنْ دَخَلَهَا أَنْ يَخْرُجَ مِنْهَا، وَفِي مَنْ اسْتَحَقَّهَا
أَلَّا يَدْخُلَهَا، وَهُمْ أَهْلُ الْكِبَائِرِ، أَمَّا الْكُفَّارُ فَلَا شَفَاعَةَ لَهُمْ. ٤٣٠
- عِصَابَةُ الرَّأْسِ الَّتِي تُذْهِبُ الصُّدَاعَ ٤٣٠
- أَنَّ الْخَوَارِجَ يَقُولُونَ إِنَّ فَاعِلَ الْكَبِيرَةِ مُخْلَدٌ فِي النَّارِ لِأَنَّهُ كَافِرٌ عِنْدَهُمْ ٤٣١
- الْمُعْتَزِلَةُ يَقُولُونَ إِنَّ فَاعِلَ الْكَبِيرَةِ مُخْلَدٌ فِي النَّارِ وَلَكِنَّهُ لَيْسَ بِكَافِرٍ وَلَا مُؤْمِنٍ ٤٣١
- التَّحَدُّثُ بِنِعْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الْعَبْدِ وَفَضْلِهِ عَلَيْهِ ٤٣٥
- تَفَاضُلُ الْأَنْبِيَاءِ فِيمَا بَيْنَهُمْ ٤٣٦
- أَنَّ إِرْعَابَ الْعَدُوِّ نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ ٤٣٩

- يَنْبَغِي أَنْ يَسْتَعْمَلَ الْمَجَاهِدُونَ مَا يَحْصُلُ بِهِ الرَّعْبُ لِلْأَعْدَاءِ مِنْ كَثَافَةِ الْجَيْشِ،
 ٤٣٩ وَشِدَّةِ الْهُجُومِ
- النُّعْمَانُ بْنُ مُقَرَّرٍ فِي إِحْدَى الْغَزَوَاتِ ٤٣٩
- لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ فِي الْمَقْبَرَةِ ٤٣٩
- الصَّلَاةُ فِي الْحَمَامِ لَا تَصِحُّ ٤٤٠
- الْأَمَاكِنُ النَّجِسَةُ؛ لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ فِيهَا ٤٤١
- الَّذِي يُصَلِّي النَّافِلَةَ فِي جَوْفِ الْكَعْبَةِ تَصِحُّ صَلَاتُهُ ٤٤٤
- لَوْ صَلَّى شَخْصٌ الْفَرِيضَةَ فِي الْحِجْرِ فَهَلْ تَصِحُّ صَلَاتُهُ؟ ٤٤٤
- مَا ثَبَتَ فِي النَّفْلِ يَثْبُتُ فِي الْفَرَضِ إِلَّا بِدَلِيلٍ ٤٤٤
- جَوَازُ الصَّلَاةِ فِي الرَّمَادِ ٤٤٥
- جَوَازُ الصَّلَاةِ فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ ٤٤٥
- الصَّلَاةُ فِي الْأَرْضِ الْمَغْصُوبَةِ ٤٤٦
- أَنَّ الْأَرْضَ كُلَّهَا مَوْضِعٌ لِلتَّيْمِمِ ٤٤٨
- أَنَّ جَمِيعَ بَقَاعِ الْأَرْضِ لَا تُكْرَهُ الصَّلَاةُ فِيهَا ٤٤٨
- أَنَّ جَمِيعَ الْأَرْضِ يَصِحُّ التَّيْمِمُ عَلَيْهَا ٤٤٨
- مَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْمُطْلَقِ الْمُقَيَّدِ وَبَيْنَ ذِكْرِ بَعْضِ أَفْرَادِ الْعَامِ بِحُكْمٍ يَخُصُّهُ؟ ٤٥٠
- مَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْعَامِّ الْمَخْصُوصِ، وَذِكْرِ بَعْضِ أَفْرَادِ الْعَامِ؟ ٤٥١
- أَنَّ الْأَرْضَ كُلَّهَا مَسْجِدٌ ٤٥١
- أَنَّ الرَّجُلَ مَتَى أَدْرَكَتَهُ الصَّلَاةُ فَلْيُصَلِّ فِي أَيِّ مَكَانٍ ٤٥١
- أَنَّ الصَّلَاةَ تَلْزَمُ بِدُخُولِ وَقْتِهَا ٤٥٢

- ٤٥٢ هل بِمُجَرَّدِ دُخُولِ الْوَقْتِ تَثْبِتُ الصَّلَاةُ؟
- ٤٥٣ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَخْصُ بِأَحْكَامِهِ الشَّرْعِيَّةِ مَنْ شَاءَ بِهَا شَاءَ، كَمَا يَخْصُ بِأَحْكَامِهِ الْقَدَرِيَّةِ ٤٥٣
- ٤٥٤ عُمُومُ بَعْثَةِ الرَّسُولِ ﷺ إِلَى النَّاسِ
- ٤٥٦ الْحَيْضُ فِي الشَّرْعِ
- ٤٥٦ أَنَّ الْكِتَابَةَ نَوَعَانِ:
- ٤٥٨ هَلِ الْحَيْضُ مُقَيَّدٌ بِسِنٍّ مُعَيَّنَةٍ، أَوْ بِأَيَّامٍ مَعْلُومَةٍ، أَوْ هُوَ مُطْلَقٌ؟
- ٤٦١ دُمُ الْاسْتِحَاضَةِ يَخْرُجُ مِنْ عَرِيقٍ فِي أَدْنَى الرَّحِمِ وَدُمُ الْحَيْضِ يَخْرُجُ مِنْ أَقْصَى الرَّحِمِ .. ٤٦١
- ٤٦١ أَحْكَامُ تَرْتَّبُ عَلَى الْحَيْضِ:
- ٤٦٣ هَلْ يَجُوزُ دُخُولُ الْمَرْأَةِ الْحَائِضِ إِلَى الْمَسْجِدِ؟
- ٤٦٥ كَيْفَ يُحْسَبُ وَقْتُ الْأَذَانِ إِذَا دَخَلَ عَلَى الْمَرْأَةِ فَحَاضَتْ؟
- ٤٦٧ دُمُ الْعَرِيقِ لَيْسَ دَمٌ طَبِيعِيٌّ، بَلْ عَرِيقٌ انْفَجَرَ مِنَ الضَّغْطِ
- ٤٦٧ إِذَا كَانَتْ عَادَةُ الْمَرْأَةِ قَبْلَ إِيْتَانِ الدَّمِ الْكَثِيرِ سَبْعَةَ أَيَّامٍ، فَتَبْقَى سَبْعَةُ أَيَّامٍ .. ٤٦٧
- ٤٧٠ لَا إِشْكَالَ أَنَّ الْحَائِضَ تَحْرُمُ عَلَيْهَا الصَّلَاةُ
- ٤٧١ أَنَّ الْمُسْتَحَاضَةَ لَا تَدْعُ الصَّلَاةَ
- ٤٧١ وَجُوبُ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُسْتَحَاضَةِ
- ٤٧١ كَيْفَ تُصَلِّي الْمُسْتَحَاضَةُ وَالدَّمُ يَجْرِي؟
- ٤٧٢ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي جِهَاتِ الْمُسْتَحَاضَةِ:
- ٤٧٣ رُجُوعُ الْمُسْتَحَاضَةِ إِلَى عَادَتِهَا
- ٤٧٥ إِذَا كَانَتْ الْمَرْأَةُ لَيْسَ لَهَا تَمْيِيزٌ لِدَمِهَا هَلْ هُوَ أَسْوَدُ، أَوْ ثَخِينُ، أَوْ مُتْنِنُ .. ٤٧٥
- ٤٧٧ الْمُعْتَدَّةُ الَّتِي لَهَا عَادَةٌ تَرْجِعُ إِلَى عَادَتِهَا وَلَوْ كَانَ لِدَمِهَا تَمْيِيزٌ

- ٤٧٨ أدلة إيجابية على طهارة دم آدمي
- ٤٧٨ أدلة إيجابية تدل على عدم نجاسة الدم
- ٤٨١ القول الذي تطمئن إليه نفسي: أن دم آدمي ليس بنجس
- ٤٨٢ أن الدم الذي يخرج من السيلين نجس
- ٤٨٥ اغتسال المستحاضة لكل صلاة ليس في الصحيحين
- ٤٨٧ ينبغي للإنسان أن يكون مع أهله لطيفاً رفيقاً متحياً لديهم
- ٤٨٩ الاعتكاف في غير رمضان
- ٤٨٩ إن نية الاعتكاف لمن دخل المسجد ليست بمشروعة
- ٤٩٢ أن اغتسال الزوج وزوجته من إناء واحد يوجب المودة والألفة
- إذا أمكن للإنسان أن يسأل عن شيء يستحي منه، فهل الأولى أن يسأل عنه سراً،
أو علناً؟
- ٤٩٣ أن غمس الجنب يديه للاغتسال لا ينجس الماء
- ٤٩٤ يجوز للرجل أن يباشر زوجته وهي حائض
- ٤٩٤ يجوز للزوجة في غير الحيض أن يباشرها زوجها بدون إزار
- ٤٩٥ جواز استمتاع الرجل من الحائض ما دون الفرج
- ٤٩٥ هل يشرع للزوج أن ينزل أثناء مباشرته لزوجته الحائض؟
- ٤٩٩ أليس النبي ﷺ قد أذن لعمر أن يعتكف في غير رمضان
- ٥٠١ النبي ﷺ قد اعتكف عشرة أيام من شوال في عام من الأعوام
- ٥٠٣ أن اتخاذ شعر الرأس سنة
- ٥٠٣ هل اتخاذ شعر الرأس للرجل سنة ثاب عليها؟

- نَظِيرُ شَعْرِ الرَّأْسِ مِنَ الْعَادَاتِ الَّتِي كَانَ الرَّسُولُ ﷺ يَفْعَلُهَا وَلَكِنَّهَا لَيْسَتْ بِعِبَادَةٍ ٥٠٣
- لِبَاسُ الْعِمَامَةِ ٥٠٤
- اتِّخَاذُ شَعْرِ اللَّحْيَةِ عِبَادَةً ٥٠٥
- حُكْمُ مَسِّ الْحَائِضِ لِلْمُصْحَفِ ٥٠٧
- لَيْسَ فِي مَنَعِ الْحَائِضِ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ سُنَّةٌ صَحِيحَةٌ صَرِيحَةٌ ٥٠٧
- بَسَاطَةُ النَّبِيِّ ﷺ مَعَ أَهْلِهِ ٥٠٨
- الصَّلَاةُ فِي اللُّغَةِ: الدُّعَاءُ ٥١١
- مَا مَعْنَى قَوْلِ الْإِنْسَانِ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ؟ ٥١١
- يَجِبُ أَنْ نَقُولَ إِنْ الصَّلَاةَ عِبَادَةٌ ذَاتُ أَقْوَالٍ وَأَفْعَالٍ مَعْلُومَةٌ مُفْتَحَةٌ بِالتَّكْبِيرِ مُحْتَمَةٌ
بِالتَّسْلِيمِ ٥١٢
- فُرِضَتِ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ لَيْلَةَ الْإِسْرَاءِ وَالْمِعْرَاجِ ٥١٣
- فُرِضَتْ خَمْسِينَ صَلَاةً فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ ٥١٣
- وَقَوْعُ فَرَضِ الصَّلَاةِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ لَا كَبَرُ دَلِيلٍ عَلَى عِنَايَةِ اللَّهِ بِهَا ٥١٤
- كَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ لَا يَرَوْنَ شَيْئًا مِنَ الْأَعْمَالِ تَرَكُهُ كُفْرٌ غَيْرَ الصَّلَاةِ ٥١٥
- إِنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ تَرَكَهَا مُطْلَقًا كُفْرٌ مُخْرِجٌ عَنِ الْمِلَّةِ ٥١٥
- الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ ٥١٥
- أَنْ تَارَكَ الزَّكَاةَ لَيْسَ بِكَافِرٍ ٥١٦
- إِنْ دَلَالَةُ الْمَنْطُوقِ مُقَدَّمَةٌ عَلَى دَلَالَةِ الْمَفْهُومِ ٥١٦
- بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشَّرِّ وَالْكُفْرِ تَرَكَ الصَّلَاةِ ٥١٦
- إِذَا دَخَلْتَ أُلْ عَلَى اسْمِ الْجِنْسِ صَارَتْ حَقِيقَةً فِيهِ ٥١٧

- الكُفْرَ الْمُطْلَقَ هُوَ الَّذِي يُخْرِجُ مِنَ الْإِسْلَامِ ٥١٧
- لَا حَظَّ فِي الْإِسْلَامِ لِمَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ ٥١٨
- النَّظَرُ الصَّحِيحُ وَالْقِيَاسُ وَالتَّرْجِيحُ يَدُلُّ عَلَى كُفْرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ ٥١٩
- الْمُزِجَةُ يَقُولُونَ: إِنَّهُ لَا يَنْقُصُ الْإِيمَانُ بِالْمَعْصِيَةِ ٥١٩
- تَارِكُ الصَّلَاةِ مَعْدُورٌ بِحَدِيثِ حُذَيْفَةَ فِي الْقَوْمِ الَّذِينَ انْتَدَرَسَ الْإِسْلَامُ فِيهِمْ ٥٢٠
- هَلْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ تَرَكَ الصَّلَاةِ مِمَّا يُوَصِّلُ إِلَى رِضَا اللَّهِ ٥٢١
- الْعَامُّ يُخَصَّصُ بِالْحَاصِّ ٥٢١
- لَا تَنْتَفِي الْأُخُوَّةُ الدِّينِيَّةُ إِلَّا بِالْكُفْرِ ٥٢٢
- لَا يَتَّبْتُ الْقِصَاصُ إِلَّا بِقَتْلِ الْعَمْدِ ٥٢٢
- لَا تَنْتَفِي الْأُخُوَّةُ بِالْمَعَاصِي وَإِنْ عَظُمَتْ ٥٢٣
- مَا الَّذِي يَتَرْتَّبُ عَلَى تَرَكَ الصَّلَاةِ ٥٢٤
- إِذَا كَفَرَ الْإِنْسَانُ تَرْتَّبَ عَلَى كُفْرِهِ أَحْكَامٌ دُنْيَوِيَّةٌ وَأَحْكَامٌ بَرْزَخِيَّةٌ وَأَحْكَامٌ أُخْرَوِيَّةٌ .. ٥٢٤
- مَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْكَافِرَ لَا يَرِثُ الْمُسْلِمَ ٥٢٦
- الْوَقْتُ الَّذِي بَيْنَ الْمَوْتِ وَقِيَامِ السَّاعَةِ يُسَمَّى بَرْزَخًا ٥٢٦
- الَّذِي لَا يَصَلِّي إِذَا مَاتَ لَا تُغَسَّلُهُ وَلَا نَكْفُهُ وَلَا نَصَلِّي عَلَيْهِ وَلَا نَدْفُهُ مَعَ الْمُسْلِمِينَ .. ٥٢٦
- الْقَوْلُ الرَّاجِعُ مِنْ أَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ هُوَ كُفْرُ تَارِكِ الصَّلَاةِ كُفْرًا أَكْبَرَ خَارِجًا عَنِ الْمِلَّةِ ٥٢٧
- لِلصَّلَاةِ شُرُوطٌ، وَأَرْكَانٌ، وَوَاجِبَاتٌ، وَمُكَمَّلَاتٌ ٥٣٠
- دُخُولُ وَقْتِ الصَّلَاةِ مِنْ أَكْثَرِ شُرُوطِهَا ٥٣١
- إِذَا تَعَارَضَتْ شُرُوطُ الصَّلَاةِ فَأَيُّهَا يُقَدَّمُ ٥٣١

- بدأ المؤلف رَحِمَهُ اللهُ بِالْمَوَاقِيتِ؛ لِأَنَّهَا أَهَمُّ شُرُوطِ الصَّلَاةِ ٥٣١
- الْوَقْتُ مُهَيِّمٌ عَلَى بَقِيَةِ الشَّرُوطِ ٥٣٣
- الْأَوْقَاتُ قَدْ دَلَّ عَلَيْهَا الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ ٥٣٤
- دُلُوكُ الشَّمْسِ هُوَ زَوَالُ الشَّمْسِ ٥٣٤
- غَسَقُ اللَّيْلِ هُوَ ظُلْمَةُ اللَّيْلِ ٥٣٤
- لَوْ طَهَّرَتِ الْمَرْأَةُ مِنَ الْحَيْضِ بَعْدَ مُتَّصِفِ اللَّيْلِ وَقَبْلَ الْفَجْرِ، فَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهَا قَضَاءُ
صَلَاةِ الْعِشَاءِ؟ ٥٣٥
- هَلْ صَلَاةُ الْمَغْرِبِ وَقْتُ مُوسَعٍ؟ ٥٣٧
- الْفَجْرُ: مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ ٥٣٧
- الظُّهْرُ: مِنَ الزَّوَالِ إِلَى أَنْ يَصِيرَ ظِلُّ الشَّيْءِ مِثْلَهُ ٥٣٧
- الْعَصْرُ: مِنْ بَعْدِ أَنْ يَصِيرَ الظِّلُّ مِثْلِي الشَّيْءِ ٥٣٧
- الْمَغْرِبُ: إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ مَا لَمْ يَسْقُطِ الشَّفَقُ الْأَحْمَرُ ٥٣٧
- اللَّهُ عَزَّجَلَّ جَعَلَ الصَّلَوَاتِ مُوقَّتَةً، لَيْسَتْ فِي آنٍ وَاحِدٍ؛ لِحُكْمِ عَظِيمَةٍ ٥٣٨
- الْعِشَاءُ: إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ ٥٣٨
- أَيُّ الْعَمَلِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ ٥٤٠
- بِرُّ الْوَالِدَيْنِ ٥٤١
- أَصْلُ الْبِرِّ مَاخُوذٌ مِنَ السَّعَةِ وَالْكَثْرَةِ ٥٤١
- الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ٥٤٢
- بَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ وَرَتَبَةِ الْجِهَادِ بَعْدَ بِرِّ الْوَالِدَيْنِ ٥٤٢
- مَتَى يَكُونُ الْجِهَادُ وَاجِبًا؟ ٥٤٣

- ٥٤٤ حِرْص الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَلَى الْعِلْمِ
- ٥٤٤ إِبْتِاثِ الْمَحَبَّةِ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ
- ٥٤٦ مَحَبَّةُ اللَّهِ تَتَفَاضَلُ
- ٥٤٦ مَحَبَّةُ اللَّهِ تَتَعَلَّقُ بِالْعَمَلِ كَمَا تَتَعَلَّقُ بِالْعَامِلِ
- ٥٤٦ فَضِيلَةُ الصَّلَاةِ عَلَى وَقْتِهَا
- ٥٤٨ اسْتِحْبَابُ تَحَرِّيِ الصَّلَاةِ عَلَى وَقْتِهَا
- ٥٤٩ أَنَّ بِرَّ الْوَالِدَيْنِ مِنْ أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ
- ٥٤٩ فَضِيلَةُ بِرِّ الْوَالِدَيْنِ
- ٥٤٩ النَّاسُ بِالنِّسْبَةِ لِلْوَالِدَيْنِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ
- ٥٥٠ فَضِيلَةُ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ
- ٥٥٠ بِرُّ الْوَالِدَيْنِ مُقَدَّمٌ عَلَى الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ
- لو منعك أبوك أو أمك من تعلُّم العلم فلا طاعة أبداً إلا إذا كان هناك ضرورة
- ٥٥١ للبقاء معها
- ٥٥٢ الْعَمَلُ بِالْقَرَائِنِ
- ٥٥٤ أَنَّ الْأَعْمَالَ تَتَفَاضَلُ
- ٥٥٦ جَوَازُ حُضُورِ النِّسَاءِ إِلَى الْمَسَاجِدِ لِلصَّلَاةِ مَعَ الْجَمَاعَةِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ
- إِقْرَارُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى الشَّيْءِ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِهِ إِنْ كَانَ مِنْ أُمُورِ الْعَادَةِ، وَيَدُلُّ عَلَى
- ٥٥٦ مَشْرُوعِيَّتِهِ إِنْ كَانَ مِنْ أُمُورِ الْعِبَادَةِ
- ٥٥٨ الْمَشْرُوعُ لِلْوَالِدَيْنِ إِذَا مَاتَا
- ٥٥٩ الْأَفْضَلُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَتَلَقَّ بِمُرْطِهَا

- المَشْرُوعُ فِي حَقِّ الْمَرْأَةِ إِذَا خَرَجَتْ إِلَى السُّوقِ أَنْ تَلْتَحِفَ بِالْكِسَاءِ ٦٥٩
- أَنَّ الدِّينَ الْإِسْلَامِيَّ دِينُ الْحِشْمَةِ وَالْحَيَاءِ، وَحِفْظِ الْمَرْأَةِ ٦٥٩
- جَوَازُ كَشْفِ الْمَرْأَةِ وَجْهَهَا ٥٦٠
- إِذَا اجْتَمَعَ مُحْكَمٌ وَمُتَشَابِهٌ؛ قُدِّمَ الْمُحْكَمُ ٥٦٠
- مُرَاعَاةُ الْأَرْفُقِ ٥٦٤
- يَنْبَغِي أَنْ يَبَادِرَ بِصَلَاةِ الظُّهْرِ وَالشَّمْسُ حَارَّةٌ، فَتُصَلَّى مُبَكَّرًا ٥٦٥
- الْجُمُعَةُ لَا يُبْرَدُ فِيهَا ٥٦٦
- أَنَّ الْعَصْرَ لَا تُجْمَعُ إِلَى الْجُمُعَةِ ٥٦٧
- أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَبَادِرُ بِصَلَاةِ الْعَصْرِ ٥٦٧
- لَا يُبْرَدُ لَصَلَاةِ الْعَصْرِ ٥٦٧
- مُرَاعَاةُ أَحْوَالِ النَّاسِ حَتَّى فِي التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ ٥٦٨
- هَلْ مِنَ الْمُرَاعَاةِ أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا تَأَخَّرَ لِعَذْرِ عَنِ الْعَادَةِ بِمِقْدَارِ عَشْرِ دَقَائِقَ أَنْ تُعَجَّلَ
الصَّلَاةُ وَيُسْرَعَ فِي أَدَائِهَا عَلَى الْإِتْيَانِ بِأَدْنَى الْوَاجِبَاتِ ٥٦٨
- تَرْكُ السُّنَّةِ لَطَلَبِ الرَّفْقِ ٥٧٠
- أَنَّ الرَّسُولَ تَرَكَ تَأْخِيرَ الْعِشَاءِ مِنْ أَجْلِ الرَّفْقِ بِالنَّاسِ ٥٧٠
- لِمَاذَا كَانَتِ السُّنَّةُ أَنْ تُؤَخَّرَ صَلَاةُ الْعِشَاءِ؟ ٥٧٢
- حُكْمُ الْكَرَاهَةِ يَكُونُ بِحَسَبِ السِّيَاقِ ٥٧٥
- حِرْصُ السَّلَفِ الصَّالِحِ عَلَى الْعِلْمِ ٥٧٦
- الصَّحَابَةُ حَرِيصُونَ عَلَى تَطْبِيقِ عَمَلِهِمْ عَلَى السُّنَّةِ ٥٧٨
- بَيَانُ كَيْفَ كَانَ الرَّسُولُ ﷺ يُصَلِّي الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوبَةَ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا ٥٧٩

- ٥٧٩ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي الظُّهْر حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ بِدُونِ تَأْخِيرٍ
- ٥٨٠ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يُبَادِرُ بِصَلَاةِ الْعَصْرِ
- ٥٨١ صِرَاحَةُ السَّلَفِ الصَّالِحِ
- ٥٨٢ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يُؤَخِّرَ الْعِشَاءَ
- ٥٨٢ يَنْبَغِي عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يُحَافِظَ عَلَى الْأَسْمَاءِ الشَّرْعِيَّةِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ
- ٥٨٢ يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ
- يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَتَعَدَّ عَمَّا يَكُونُ ذَرِيعَةً لِأَدَاءِ الْعِبَادَةِ عَلَى وَجْهِ الْكَسَلِ، أَوْ لِتَأْخِيرِهَا
- ٥٨٣ عَنْ وَقْتِهَا
- ٥٨٣ يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَكْرَهُ الْحَدِيثَ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ
- ٥٨٧ أَنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُبَادِرُ بِصَلَاةِ الْغَدَاةِ، أَيْ: الْفَجْرِ
- ٥٨٧ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَرَأَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ بِقِرَاءَةِ مُطَوَّلَةٍ كَانَتْ مِنْ سِتِينَ إِلَى مِئَةٍ
- ٥٨٨ يَوْمَ الْحَنْدَقِ هُوَ يَوْمُ الْأَحْزَابِ
- ٥٨٨ فَضِيلَةُ صَلَاةِ الْعَصْرِ
- ٥٩١ سُمِّيَتْ صَلَاةُ الْعَصْرِ الصَّلَاةُ الْوَسْطَى لِأَنَّهَا هِيَ الْفُضْلَى
- ٥٩٢ سُمِّيَتْ أَيْضًا وَسْطَى لِأَنَّهَا الْوَسْطَى مِنْ حَيْثُ الْعَدَدِ
- ٥٩٢ لَا يَجُوزُ لَعْنُ الْكَافِرِ الْمُعَيَّنِ
- ٥٩٢ يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُعَلِّلَ مَا يَقُولُ
- ٥٩٢ الصَّلَاةُ الْوَسْطَى هِيَ صَلَاةُ الْعَصْرِ
- ٥٩٤ قَضَاءُ الصَّلَاةِ بَعْدَ خُرُوجِ وَقْتِهَا
- ٥٩٥ الْوَاجِبُ أَنْ يَصَلُّوا الصَّلَاةَ فِي وَقْتِهَا بِقَدْرِ مَا يَسْتَطِيعُونَ

- لو أن رجلاً أخر الصلوة عن وقتها بلا عذر ثم صلاها فهل تُقبلُ منه؟ ٥٩٦
- الأفضل في صلاة العشاء هو التأخير ٥٩٨
- جواز استدعاء الإمام للصلوة إذا تأخر ٥٩٩
- المرأة في بيتها هل الأفضل أن تقدم الصلوة أو تؤخرها؟ ٥٩٩
- يُنبغي للإنسان إذا عمل عملاً قد يلام عليه أن يُعَلِّل عمله ٥٩٩
- جواز خروج الإنسان إبان اغتساله، وإن لم يتنشف ٥٩٩
- أن النبي ﷺ كان له شعر يتخذه على رأسه ٥٩٩
- الأصل في الأمر الوجوب ٦٠٠
- شفقة النبي ﷺ على أمته ٦٠٠
- المسقة تجلب التيسير ٦٠١
- كلما وُجد الحرج ارتفع الحرج ٦٠١
- أن للنبي ﷺ أن يأمر أمراً مطلقاً بدون استئذان ربّه ٦٠١
- الإشارة تقوم مقام العبارة ٦٠١
- بعض العلماء يقول: يؤخر الصلوة إذا انشغل قلبه بما حضر من طعام وشراب أو غيره ولو خرج الوقت ٦٠٣
- أكثر أهل العلم يقولون: إنه لا يُعذر بحضور العشاء في تأخير الصلوة عن وقتها، وإنما يُعذر بحضور العشاء بالنسبة للجماعة ٦٠٣
- هل يلحق بالعشاء والشراب وغيرهما مما تتعلق به النفس؟ ٦٠٤
- أن كل ما أشغل الإنسان عن حضور قلبه في الصلوة وتعلقت به نفسه إن كان مطلوباً أو قلقت منه إن كان مكروهاً، فإنه يتخلص منه قبل أن يدخل في الصلوة ٦٠٥

- ٦٠٥ أَنْ صَلَاةَ الْجَمَاعَةِ تَسْقُطُ عَنِ الْإِنْسَانِ إِذَا حَضَرَ الْعِشَاءَ وَكَانَ يَرِيدُ أَكْلَهُ
- ٦٠٥ الْمُحَافَظَةُ عَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِذَاتِ الْعِبَادَةِ أَفْضَلُ وَأَوْلَى بِالْمُرَاعَاةِ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِزَمَنِهَا
- ٦٠٦ الْإِشَارَةُ إِلَى أَهَمِّيَّةِ الْخُشُوعِ فِي الصَّلَاةِ
- ٦٠٩ نَفْيُ الشَّرْطِ هُوَ نَفْيٌ لِلْوُجُودِ الشَّرْعِيِّ
- ٦١٢ هَلْ الْمُرَادُ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ يَشْتَهِيهِ الْإِنْسَانُ مِمَّا هُوَ حَلَالٌ أَوْ مُطْلَقًا؟
- ٦١٣ نَهَى الْإِنْسَانُ عَنِ الصَّلَاةِ بِحَضْرَةِ الطَّعَامِ
- ٦١٣ مُرَاعَاةُ الْخُشُوعِ
- ٦١٣ الْخُشُوعُ هُوَ: حُضُورُ الْقَلْبِ، وَعَدَمُ الْإِتْفَاتِ لَشَيْءٍ
- ٦١٤ هَلْ يَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَدَافِعَ هَذِهِ الْوَسَاوِسَ؟
- ٦١٤ الْخُشُوعُ وَاجِبٌ
- ٦١٥ هَلْ يَأْتُمُّ الْمُصَلِّي إِذَا تَهَاوَنَ فِي طَرْدِ الْوَسَاوِسِ؟
- ٦١٦ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا كَانَ يَدَافِعُهُ الْأَخْبَتَانِ فَإِنَّهُ يَقْضِي حَاجَتَهُ أَوَّلًا، ثُمَّ يُصَلِّي ثَانِيًا
- ٦١٦ أَنَّهُ إِذَا حَسَّ بِدُونِ مَدَافِعَةٍ فَلَا حَرَجَ أَنْ يُصَلِّيَ، وَالضَّابِطُ فِي هَذَا مَا أَثَّرَ عَلَى الْخُشُوعِ
- ٦١٦ كَيْفَ الْعِلَاجُ مِنَ الْوَسَاوِسِ فِي الصَّلَاةِ؟
- ٦١٦ كَيْفَ أَنْفُلُ وَالنَّاسُ عَنِ يَسَارِي إِذَا كُنْتُ مَأْمُومًا مَعَ الْجَمَاعَةِ؟
- ٦١٧ مُرَاعَاةُ حِفْظِ الصَّحَةِ
- ٦١٧ أَلَا يُصَلِّي وَهُوَ يُدَافِعُ الرِّيحَ
- ٦١٧ فَهَلْ يَبْطُلُ وَضُوءُهُ؟
- ٦١٨ أَلَا يُصَلِّي وَفِيهِ حَسَاسِيَّةٌ وَحِكَةٌ شَدِيدَةٌ
- ٦١٨ جَمِيعُ الْمَحْظُورَاتِ لَا تَبْطُلُ بِالْعَزِيمَةِ عَلَى فِعْلِهَا حَتَّى يَفْعَلَهَا صَاحِبُهَا

- ٦٢٠ تحري عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بنقل الخبر
- ٦٢١ كل صلاة لها سبب فلا نهى عنها
- ٦٢١ أن الخبر يقوى بتعدد النقلة
- ٦٢١ ما السبب في النهي عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس، وبعد العصر؟ ...
- ٦٢٦ إعادة الجماعة لا بأس بها في وقت النهي
- إذَا طاف الإنسان بالبيت، فإن من السنة أن يُصلي بعد الطواف ركعتين خلف مقام إبراهيم، فإذا طاف بعد صلاة الصبح هل يُصلي ركعتين للطواف؟ ٦٢٦
- إذَا دخل يوم الجمعة والإمام يخطب، وكان ذلك عند زوال الشمس، فإنه يجوز أن يُصلي تحية المسجد ٦٢٦
- يُستثنى من عموم النهي كُلُّ ما له سبب ٦٢٧
- أن العام المحفوظ مُقدَّم على العام المخصوص ٦٢٩
- العام المحفوظ غير المخصص أقوى من العام الذي يُخصَّص ٦٢٩
- بعض أهل العلم من الأصوليين، قال: إن النص العام إذا خُصَّص بطلت دلالته على العموم ٦٢٩
- أوقات النهي ثلاثة ٦٣٢
- جواز سب الكفار ٦٣٤
- جواز أن يخلف الإنسان دون أن يستخلف ٦٣٤
- ينبغي للإنسان أن يسلي غيره ٦٣٤
- الترتيب بين الصلوات ٦٣٥
- أن الفاتنة تُصلي جماعة ٦٣٥

- إِذَا جَاءَ شَخْصٌ وَقَدْ فَاتَتْهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ وَوَجَدَ أَنَا سَا يَصَلُونَ صَلَاةَ الْمَغْرِبِ فَلْيَدْخُلْ
 ٦٣٦ معهم بِنِيَّةِ الْعَصْرِ، فَإِذَا صَلَّى ثَلَاثًا وَسَلَّمَ الْإِمَامُ، قَامَ وَأَتَى بِالرَّابِعَةِ.
- إِذَا دَخَلَ جَمَاعَةٌ وَالْإِمَامُ يُصَلِّي صَلَاةَ التَّرَاوِيحِ، فَهَلْ يَدْخُلُونَ مَعَ الْإِمَامِ أَمْ يَصَلُونَ
 ٦٣٦ وَحْدَهُمْ جَمَاعَةً؟
- أَحْيَانًا يَجِدُ الْإِنْسَانُ خُرُوجَ رِيحٍ، وَيَحَاوِلُ أَنْ يُخْرِجَهُ وَلَكِنْ لَا يَسْتَطِيعُ وَهُوَ مُتَوَضِّئٌ،
 ٦٣٧ الْوَاجِبُ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنَ التَّطَوُّعِ.
- الْجَمَاعَةُ بِالتَّعْرِيفِ الشَّرْعِيِّ هُنَا تُطْلَقُ عَلَى اثْنَيْنِ فَصَاعِدًا ٦٣٧
- صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ بِسَبْعٍ وَعَشْرِينَ دَرَجَةً ٦٣٨
- اِخْتَلَفَتْ الرُّوَايَاتُ فِي فَضْلِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ، جَاءَتْ بِسَبْعٍ وَعَشْرِينَ دَرَجَةً، وَخَمْسَ
 ٦٤٢ وَعَشْرِينَ دَرَجَةً، كَيْفَ يَكُونُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا؟
- مَشْرُوعِيَّةُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ ٦٤٣
- أَنَّ صَلَاةَ الْفَذِّ صَحِيحَةٌ ٦٤٣
- الْأَعْمَالُ تَتَفَاضَلُ ٦٤٨
- تَفَاضُلُ الْعِبَادَاتِ يَكُونُ بِأَجْنَاسِهَا، وَأَنْوَاعِهَا، وَأَفْرَادِهَا ٦٤٨
- يَتَرْتَّبُ عَلَى تَفَاضُلِ الْأَعْمَالِ تَفَاضُلُ الْعَامِلِ ٦٤٩
- هَلْ هُنَاكَ تَفَاضُلٌ بَيْنَ الصَّحَابَةِ؟ ٦٥٠
- تَفَاضُلُ الْإِيمَانِ، وَأَنَّهُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ ٦٥٠
- هَلْ يَقِينُ الْقَلْبِ يَتَفَاضَلُ أَمْ لَا؟ ٦٥٠
- هَلْ فِي السُّنَّةِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ يَنْقُصُ مَعَ بَقَاءِ أَصْلِهِ؟ ٦٥٢
- مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ أَنَّ الْإِيمَانَ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، خِلَافًا لِلْمُرْجِئَةِ، وَالْخَوَارِجِ،
 ٦٥٢ وَالْمُعْتَزِلَةِ.

- للملائكة أَعْمَالٌ عَامَّةٌ، وَأَعْمَالٌ خَاصَّةٌ ٦٦٠
- أَنَّ الَّذِينَ تُشْرَعُ لَهُمُ الْجَمَاعَةُ هُمُ الرِّجَالُ ٦٦٥
- لَوْ أَصْرَتِ الْمَرْأَةُ عَلَى أَنْ تَصِلِيَ فِي الْمَسْجِدِ، فَهَلْ تُرْعَمُ عَلَى الصَّلَاةِ فِي الْبَيْتِ؟ ٦٦٨
- أَنَّ الْجَمَاعَةَ إِنَّمَا تُشْرَعُ فِي الْمَسْجِدِ لَا فِي الْبَيْتِ ٦٦٨
- تَفَاضُلُ الْأَعْمَالِ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ جَنْسٍ وَاحِدٍ ٦٦٩
- جَوَازُ الصَّلَاةِ فِي السُّوقِ ٦٦٩
- حَسَنُ تَعْلِيمِ الرَّسُولِ ﷺ ٦٧١
- الْحُثُّ عَلَى تَحْسِينِ الْوُضُوءِ ٦٧٢
- الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ الْأَعْمَالَ تَتَفَاضَلُ ٦٧٢
- فَضِيلَةُ الْوُضُوءِ، فَهَلِ التَّيَمُّمُ مُلْحَقٌ بِهِ إِذَا نَابَ مِنْابَهُ؟ ٦٧٣
- الْإِشَارَةُ إِلَى الْإِخْلَاصِ ٦٧٣
- أَنَّهُ يَنْبَغِي مِقَابَرَةَ الْخَطِيئَةِ لِنَكْثَرِ لَهُ رِفْعَةُ الدَّرَجَاتِ وَحُطُّ السَّيِّئَاتِ ٦٧٣
- هَلْ يُشْرَعُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَتَعَمَّدَ بَعْدَ الْبَيْتِ عَنِ الْمَسْجِدِ لِيَزِيدَ الْأَجْرَ؟ ٦٧٥
- إِذَا خَرَجَ مَنْ تَوَضَّأَ إِلَى الْمَسْجِدِ لَا يَرِيدُ إِلَّا الصَّلَاةَ وَطَلَبَ الْعِلْمَ، فَهَلْ يَثْبُتُ لَهُ الثَّوَابُ؟ ٦٧٦
- هَلْ هَذَا الثَّوَابُ الْمَذْكُورُ عَامٌّ يَحْصُلُ لِمَنْ رَكِبَ السَّيَّارَةَ وَذَهَبَ بِهَا إِلَى الْمَسْجِدِ، أَمْ أَنَّ هَذَا الثَّوَابَ خَاصٌّ بِمَنْ ذَهَبَ مَا شِئَا؟ ٦٧٦
- إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ إِذَا فَعَلَهَا الْإِنْسَانُ عَلَى وَجْهِ نَاقِصٍ، أَمْ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَفْعَلَهَا عَلَى وَجْهِ كَامِلٍ؟ ٦٧٧
- ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾، هَلْ هَذَا مُشْرُوطٌ بِالتَّوْبَةِ أَمْ تُزِيلُهَا بِدُونِ تَوْبَةٍ؟ .. ٦٧٨

- ٦٧٨ إثباتُ الملائكةِ
- ٦٧٨ أن للملائكةِ فضلاً على بني آدم.
- ٦٧٩ أن الملائكةَ تقول وتفعل ولها إدراكٌ
- ٦٧٩ صلاة الملائكةِ نوعان
- ٦٧٩ أن الملائكةَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ تؤمنُ بالله
- ٦٨٣ المنافق: هو الذي أظهر الإسلامَ وأبطنَ الكفر
- ٦٨٥ هل يلزم وجود اللام في القسم؟
- ٦٨٥ الخطاب في قوله: «لَا تَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا» هل هو للمنافقين فقط أم للمؤمنين كذلك؟
- ٦٨٥ هل هناك فرق بين الحبو والزحف؟
- ٦٨٧ أن المنافقين تثقل عليهم الصلاةُ
- ٦٨٧ أن المنافقين يصلُّون لكن بثقل
- ٦٨٨ أن من ثقلت عليه الصلاة؛ فإنه مشابهٌ للمنافقين في ذلك
- ٦٨٨ إذا ثقلت الصلاةُ على الإنسان ولكنه جاهد نفسه حتى فعلها، أفلا يكون مجاهدًا؟
- ٦٨٩ من وجد في قلبه ثقلًا في الصلاة؛ فعليه أن يصحح إيمانه
- ٦٨٩ أن كلَّ من كان يفعل الشيءَ رياءً؛ فسوف يُثقلُ عليه إذا لم يجد فرصةً للرياء
- ٦٨٩ فضيلةُ حضورِ صلاةِ العشاء والفجر
- ٦٨٩ أن المنافقين إنما يسعون لمصالحهم الذاتية
- ٦٩٠ حرصُ النبي ﷺ على أداء الصلاةِ في جماعة
- ٦٩١ الوعيدُ على من تخلف عن الجماعة
- ٦٩٠ أنه يجب حضور الجماعة في المساجد

- هل يجوز في الشريعة الإسلامية أن يُعزَّر أحدٌ بالإحراق بالنار؟ ٦٩١
- إذا لم يندفع الأذى إلا بالإحراق، كإنسانٍ عنده نملٌ آذاه، ولم يتمكن من رفع الأذى عنه إلا بإحراقها، فهل يجوز؟ ٦٩١
- هل التَّخَلُّفُ عن صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ كَبِيرَةٌ؟ ٦٩١
- أنَّه يجوز للأمر بالمعروف والنَّهْي عَنِ الْمُنْكَر أن يتخلف عن صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ، مِنْ أَجْلِ الْقِيَامِ بِمَهْمَتِهِ ٦٩٤
- أَنَّ الثَّوَابَ أَوْ الْعِقَابَ أَمْرُهُ عَظِيمٌ ٦٩٥
- أنَّه لَا يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَخْرُجَ إِلَى الْمَسْجِدِ بغيرِ اسْتِئْذَانِ زَوْجِهَا ٦٩٨
- جَوَازُ خُرُوجِ الْمَرْأَةِ إِلَى الْمَسْجِدِ ٦٩٩
- أَنَّ لِلرَّجُلِ الْوِلَايَةَ عَلَى الْمَرْأَةِ ٦٩٩
- أنَّه لَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَمْنَعَ زَوْجَتَهُ مِنَ الْخُرُوجِ إِلَى الْمَسْجِدِ ٦٩٩
- أنَّه لو اسْتَأْذَنَتِ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا أَنْ تَخْرُجَ إِلَى غَيْرِ الْمَسْجِدِ فَلَهُ أَنْ يَمْنَعَهَا ٧٠٠
- أَنَّ الرَّجُلَ لَهُ أَنْ يَمْنَعَ زَوْجَتَهُ مِنَ الْخُرُوجِ إِلَى غَيْرِ الْمَسْجِدِ ٧٠٠
- هل تلحقون المدارس بالمساجد أو بغيرها بمعنى هل للإنسان أن يمنع زوجته من الدراسة أو لا؟ ٧٠٠
- لا يجوز للزوج أن يمنع زوجته من صلة أقاربها، ما لم يخش إفسادهم إياها ٧٠١
- شِدَّةُ غَيْرَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَلَى حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٧٠١
- وَجُوبُ اسْتِعْمَالِ الْأَدَبِ مَعَ كَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٧٠١
- أنَّه لَا يَجُوزُ أَنْ نَمْنَعَ إِمَاءَ اللَّهِ بَيْتًا مِنْ بُيُوتِ اللَّهِ ٧٠١
- إِذَا اخْتَلَفَ الزَّمَانُ فَهَلْ تَخْتَلِفُ الْفَتَوَى؟ ٧٠١

- ٧٠٣ بيان علة الحُكْمِ في تعبير النَّبِيِّ ﷺ: «إِماءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ»
- ٧٠٥ هل تجوزُ الجماعةُ في النوافِلِ؟
- ٧٠٦ المحافظةُ عَلَى الرّوا تَبِ
- ٧٠٨ رحمةُ اللَّهِ تَعَالَى بعبادِهِ، حيثُ شُرِعَ لَهُم مِّنَ النّوافِلِ ما تُكَمِّلُ بِهِ الفرائضُ
- ٧٠٨ تخفيفُ ركعتي الفجرِ
- ٧١٢ لو أَنَّ الإنسانَ تَعَمَّدَ بلا عُدْرٍ، فترك سُنَّةَ الظُّهْرِ قبلها، أيقضيها؟
- ٧١٣ لو تركَ إنسانٌ هَذِهِ الرّوا تَبِ ولم يُصَلِّها إطلاقًا، فهل يَأْتُمُّ؟
- ٧١٣ حُرْصُ ابنِ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَلَى تَعَلُّمِ الشَّرْعِ
- ٧١٤ يَبْغِي أَنْ تَكُونَ النّوافِلُ فِي الْبَيْتِ
- ٧١٤ أَنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ يُصَلِّيَ الْإِنْسَانُ الرّوا تَبِ فِي بَيْتِهِ
- ٧١٥ إِبْثَاتِ راتِبَةِ الجُمُعَةِ
- الجمعُ بين قولِهِ: «إِذَا صَلَّيْتُمُ الجُمُعَةَ فَصَلُّوا بَعْدَهَا أَرْبَعًا»، وبين قولِهِ: «لَا يُصَلِّي إِلَّا رَكَعَتَيْنِ»
- ٧١٥ شِدَّةُ تعاهِدِ النَّبِيِّ ﷺ لِلنّوافِلِ
- ٧١٧ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَقَى النَّاسَ لِلَّهِ
- ٧١٨ أَنَّ الْأَعْمَالَ تَتَفاضَلُ فِي ذاتِها وفي الاستعداد لها
- ٧١٩ أَنَّ سُنَّةَ الفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيا وما فيها
- ٧١٨ خصائصُ ركعتي الفجرِ أَي سُنَّةِ الفَجْرِ
- ٧٢٠ جَوَازُ المفاضلةِ بين ثَوابِ الدُّنْيا وثَوابِ الآخِرَةِ
- ٧٢١ الْأَذَانُ فِي اللُّغَةِ: الإِعلانُ

- ٧٢٣ الْعَمَلُ بِالرُّؤْيَا جَائِزٌ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ بِشُرُوطِ
- ٧٢٧ الْأَذَانُ فَرَضٌ كِفَايَةٌ.....
- ٧٢٧ لَا أَذَانَ لَصَلَاةٍ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِهَا أَبَدًا
- ٧٢٩ أَنَّ مَا اخْتَلَفَتْ أَلْوَانُهُ مِنَ السُّنَّةِ فَإِنَّهُ يُعْمَلُ بِهَذَا تَارَةً وَبِهَذَا تَارَةً.....
- ٧٣٥ هَلِ الْأَمْرُ بِالصِّفَةِ أَمْرٌ بِالْأَصْلِ ؟
- ٧٣٦ رَجُلٌ لَمْ يَدْرِكْ صَلَاةَ الْجَمَاعَةِ وَصَلَّى فِي بَيْتِهِ، هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُؤَذِّنَ؟
- ٧٣٧ جَوَازُ حَذْفِ الْفَاعِلِ لِلْعِلْمِ بِهِ.....
- ٧٣٧ الْفَرْقُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ.....
- ٧٣٨ أَنَّ الْإِعْلَامَ بِالْقِيَامِ لِلصَّلَاةِ يُسَمَّى إِقَامَةً، وَبَدُخُولِ الْوَقْتِ يُسَمَّى أَذَانًا.....
- ٧٤٣ اسْتِعْمَالُ الْوَقَايَةِ مِنَ الْحَرِّ وَنَحْوِهِ.....
- ٧٤٤ لِلْعُلَمَاءِ فِي تَأْثِيرِ الْأَسْبَابِ ثَلَاثَةُ أَقْوَال.....
- ٧٤٥ اتِّخَاذُ الْقَبَةِ مِنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ.....
- ٧٤٦ جَوَازُ اسْتِخْدَامِ الْأَحْرَارِ.....
- ٧٤٦ جَوَازُ إِعَانَةِ الْمُتَوَضِّئِ.....
- أَنَّ النَّبِيَّ الْمُشْتَرَكَ إِذَا لَمْ يُقَدَّرْ فِيهِ نَصِيبُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُشْتَرَكِينَ؛ فَلِلْإِنْسَانِ أَنْ
- ٧٤٦ يَأْخُذَ مَا يَنَالُهُ
- ٧٤٦ جَوَازُ لُبْسِ الْأَحْمَرِ.....
- ٧٤٨ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ ثَوْبَهُ حَتَّى يُرَى بَيَاضُ سَاقِيهِ.....
- ٧٤٩ أَنَّ السَّاقَ لَيْسَتْ مِنَ الْعَوْرَةِ.....
- ٧٤٩ أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلرَّائِي وَالْمَخْبِرِ أَنْ يَذْكُرَ مَا تَتَأَكَّدُ بِهِ رَوَايَتُهُ وَخَبْرُهُ

- جَوَازُ وُضوءِ الرَّجُلِ بِحَضْرَةِ النَّاسِ، لَا سِيَّامًا إِذَا كَانَ قَدْوَةً حَتَّى يَقْتَدِيَ النَّاسُ بِهِ.. ٧٤٩
- إِثْبَاتُ الْأَذَانِ وَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْهُ..... ٧٤٩
- هل يجب علينا إذا دخلنا بيوتنا أَنْ نَتَسَوَّكَ أَوَّلَ مَا ندخل؟..... ٧٥٠
- أَنَّ الْمُؤَذِّنَ يَلْتَفِتُ يَمِينًا وَشِمَالًا عِنْدَ الْحَيْعَلَتَيْنِ..... ٧٥١
- أَنَّ إِقَامَةَ الصَّلَاةِ مِنْ أَسْبَابِ الْفَلَاحِ..... ٧٥٢
- اسْتِحْبَابُ الصَّلَاةِ إِلَى سُتْرَةٍ..... ٧٥٣
- أَنَّ الْمُسَافِرَ يُشْرِعُ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ الظُّهْرَ رَكَعَتَيْنِ مِنْ وَقْتِ خُرُوجِهِ مِنْ بَلَدِهِ إِلَى أَنْ يَرْجِعَ إِلَيْهِ..... ٧٥٤
- أَنَّ الْمُسَافِرَ إِذَا وَصَلَ إِلَى بَلَدِهِ وَجَبَ عَلَيْهِ الْإِتِمَامُ..... ٧٥٧
- جَوَازُ اتِّخَاذِ مُؤَذِّنَيْنِ..... ٧٦٢
- أَنَّ اتِّخَاذَ الْمُؤَذِّنَيْنِ إِنَّمَا يُشْرَعُ فِيهَا إِذَا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُؤَذِّنُ فِي وَقْتٍ غَيْرِ الَّذِي يُؤَذِّنُ فِيهِ الْآخَرُ..... ٧٦٢
- أَنَّهُ يَنْبَغِي فِي رَمَضَانَ أَنْ يُتَّخَذَ مُؤَذِّنَانِ، أَحَدُهُمَا لِلْإِعْلَامِ بِقَرْبِ الْفَجْرِ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَتَسَحَّرَ النَّاسُ، وَالثَّانِي لِلْإِعْلَامِ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ..... ٧٦٢
- أَنَّ الْأَكْلَ وَالشَّرْبَ مُبَاحٌ إِلَى أَنْ يُؤَذِّنَ مَنْ يُؤَذِّنُ عِنْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ..... ٧٦٢
- أَنَّهُ لَا يُؤَذِّنُ لِلْفَجْرِ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ فِي رَمَضَانَ وَغَيْرِ رَمَضَانَ..... ٧٦٣
- يجب الْعَمَلُ بِقَوْلِ الْمُؤَذِّنِ..... ٧٦٣
- اسْتِحْبَابُ مُتَابَعَةِ الْمُؤَذِّنِ..... ٧٦٧
- أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا لَمْ يَذَرِ مَاذَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ لُبُّعِدِهِ، فَإِنَّهُ لَا يُؤَمَّرُ بِالْمُتَابَعَةِ..... ٧٦٨
- أَنَّ الْمُتَابَعَةَ فِي الْأَذَانِ فَقَطْ لَا فِي الْإِقَامَةِ..... ٧٧٠

- ٧٧٢ الكعبة أول بيت وُضِعَ للناس
- ٧٧٥ كيف يستدل الإنسان على القبلة؟
- ٧٧٦ يُستثنى من كون القبلة شرطاً لصحة الصلاة أمور
- ٧٧٩ جواز صلاة النافلة على الرّاحلة
- ٧٨٠ التسهيل على الأمة في النفل
- ٧٨٠ أنه لا تُصلّى النافلة على الرّاحلة إلا في السفر
- ٧٨١ أن قبلة المسافر في النافلة جهة سيره
- ٧٨٢ الثناء على عبد الله بن عمر في تطبيقه السنة
- ٧٨٢ ذكر ما يثبت به الحكم؛
- ٧٨٣ الفرق بين النفل والفرض
- ٧٨٣ أن الوتر ليس بواجب
- ٧٨٣ أن الأصل تساوي الفرض والنفل في الأحكام
- ٧٨٦ قبول خبر الواحد، لكن بشرط أن يكون عدلاً
- ٧٨٧ وجوب الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر
- مذهب الخوارج وأكثر المتكلمين من المعتزلة والأشعرية يرون أنه لا يُحتج في العقائد
- ٧٨٧ بخبر الآحاد
- ٧٨٨ إثبات نزول القرآن
- ٧٨٨ أن القرآن كلام الله
- ٧٨٨ أن القرآن يتجدد نزوله
- ٧٨٨ إثبات علو الله

- ٧٨٨ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَمْرِ الْوُجُوبُ
- ٧٨٩ فَضِيلَةُ الْبَيْتِ الْعَتِيقِ، وَأَنَّهُ جَدِيرٌ بِأَنْ يَسْتَقْبَلَ الْإِنْسَانَ حَالَ صَلَاتِهِ
- ٧٨٩ أَنَّ مَنْ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ خَطَأً بَعْدَ اسْتِكْمَالِ مَا يَجِبُ مِنَ الْاجْتِهَادِ، فَإِنَّهُ لَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ .
- ٧٩١ أَنَّ الْحَرَكَةَ لِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ لَا تَوَثُرُ، بَلْ هِيَ مَأْمُورٌ بِهَا
- الحركات في الصَّلَاةِ تنقسمُ إِلَى خَمْسَةِ أَقْسَامٍ: وَاجِبَةٌ، وَمُسْتَحَبَّةٌ، وَمُبَاحَةٌ، وَمَحْرَمَةٌ،
- ٧٩١ وَمَكْرُوهَةٌ
- ٧٩٢ الْحَرَكَةُ فِي الصَّلَاةِ تَكُونُ وَاجِبَةً إِذَا تَوَقَّفَ عَلَيْهَا فِعْلٌ وَاجِبٌ أَوْ اجْتِنَابُ مُحَرَّمٍ
- ٧٩٢ تَكُونُ الْحَرَكَةُ مُسْتَحَبَّةً إِذَا تَوَقَّفَ عَلَيْهَا فِعْلٌ مُسْتَحَبٌّ أَوْ تَرَكَ مَكْرُوهٌ
- ٧٩٤ تَكُونُ الْحَرَكَةُ حَرَامًا إِذَا كَثُرَتْ وَكَانَتْ مُتَوَالِيَةً مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ
- ٧٩٥ الْحَرَكَةُ الْمَكْرُوهَةُ: هِيَ الْحَرَكَةُ الْيَسِيرَةُ لَغَيْرِ حَاجَةٍ وَلَا ضَرُورَةٍ
- ٧٩٥ الْحَرَكَةُ الْمُبَاحَةُ: هِيَ الْحَرَكَةُ الْيَسِيرَةُ لِحَاجَةٍ، أَوِ الْكَثِيرَةُ لَضَرُورَةٍ
- ٧٩٧ حَرَكَةُ الْقَلْبِ مَخْلَةٌ بِالصَّلَاةِ، لَكِنَّا لَيْسَتْ مَخْلَةً بِصَحَّتِهَا
- ٧٩٧ أَنَّهُ لَا بَأْسَ أَنْ يَتَحَرَّكَ النَّاسُ جَمَاعَةً حَتَّى يَكُونَ الْإِمَامُ فِي مَكَانِ الْمَأْمُومِ
- ٧٩٨ الْاجْتِهَادُ فِي التَّوَجُّهِ إِلَى جِهَةِ الْقِبْلَةِ
- ٧٩٨ أَنَّ اسْتِقْبَالَ الْجِهَةِ كَافٍ فِي سُقُوطِ الْوَاجِبِ
- ٧٩٧ هَلْ يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَ الْمَأْمُومُ أَمَامَ الْإِمَامِ لَضِيْقِ الْمَسْجِدِ؟
- ٧٩٩ أَنَّ الْإِنْسَانَ لَوْ صَلَّى فِي جَوْفِ الْكَعْبَةِ مُتَّجِهَاً إِلَى أَحَدِ الْجِهَاتِ فَقَدْ صَحَّ اسْتِقْبَالُهُ ...
- ٨٠١ دِقَّةُ تَعْبِيرِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ
- ٨٠٢ أَنَّ لِلْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ قِبْلَةً سَابِقَةً وَقِبْلَةً لَاحِقَةً
- ٨٠٢ الْمَسْجِدُ الْأَقْصَى لَيْسَ بِحَرَمٍ لَكِنَّا مَسْجِدٌ مُعَظَّمٌ تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَيْهِ

- أَنَّ مِنْ عَادَةِ السَّلَفِ اسْتِقْبَالَ آلِ الشَّرَفِ، وَالْعِلْمِ، وَالْجَاهِ ٨٠٤
- جَوَّازُ الصَّلَاةِ عَلَى الْحِمَارِ ٨٠٤
- الْحِمَارُ طَاهِرٌ، لَكِنْ بَوْلُهُ وَرَوْثُهُ نَجِسَانٍ ٨٠٥
- حِرْضُ السَّلَفِ عَلَى الْعِلْمِ ٨٠٦
- الاسْتِدْلَالُ بِأَفْعَالِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ٨٠٦
- الْأَصْلُ عَدَمُ الْخُصُوصِيَّةِ ٨٠٦
- إِطْلَاقُ الْفِعْلِ عَلَى الْجِنْسِ ٨٠٨
- حِرْضُ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى اتِّبَاعِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ٨٠٩
- أَنَّهُ إِذَا أُمِكنَ الْاسْتِدْلَالُ بِمَا لَا مِرَاءَ فِيهِ فَهُوَ أَوْلَى ٨٠٩
- إِذَا أَرَدْنَا الْاسْتِدْلَالَ بِمَا لَا مِرَاءَ فِيهِ، فَهَلْ نَأْتِي بِالْإِجْمَاعِ قَبْلَ الدَّلِيلِ؟ ٨٠٩
- أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْعِبَادَةِ التَّوْقِيفُ ٨١٠
- مَشْرُوعِيَّةُ الصُّفُوفِ فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ ٨١٣
- يَجِبُ تَسْوِيَةُ الصَّفِّ ٨١٣
- أَنَّ تَسْوِيَةَ الصَّفِّ مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ ٨١٥
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا ذَكَرَ الْحُكْمَ ذَكَرَ تَعْلِيلَهُ ٨١٥
- أَنَّ تَسْوِيَةَ الصَّفِّ مَسْئُولِيَّةُ الْجَمِيعِ ٨١٧
- أَنَّ الْمَسْئُولِيَّةَ فِي تَسْوِيَةِ الصَّفِّ تَقَعُ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ عَلَى الْإِمَامِ وَأَنَّهُ مِنَ السُّنَّةِ أَنَّ الْإِمَامَ
- يَبَاشِرُ التَّسْوِيَةَ بِنَفْسِهِ ٨١٩
- أَنَّ التَّسْوِيَةَ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ تَامَةً، كَمَا تُسَوَّى الْقِدَاحُ ٨١٩
- أَنَّ الْإِمَامَ لَا يَكْبِرُ لِلصَّلَاةِ، حَتَّى يَرَى أَنَّ الصُّفُوفَ قَدْ اسْتَوَتْ ٨٢٠

- ٨٢٠ أَنَّ الْمَسَاوَةَ تَكُونُ فِي أَعْلَى الْقَدَمِ، وَفِي أَعْلَى الْبَدَنِ، وَفِي أَسْفَلِ الْبَدَنِ ٨٢٠
- ٨٢٠ هَلِ التَّسْوِيَةُ بِأَطْرَافِ الْأَصَابِعِ أَمْ بِأَطْرَافِ الْأَعْقَابِ أَمْ مَاذَا؟ ٨٢٠
- ٨٢١ أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ فِي مَقَامِ الزَّجَرِ أَنْ يَصْوَغَ الْحَدِيثَ بِمَا يَوْجِبُ الْإِتْبَاهَ ٨٢١
- ٨٢٦ تَعْظِيمُ الصَّحَابَةِ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ٨٢٦
- ٨٢٦ جَوَازُ دَعْوَةِ الْمَرْأَةِ لِلرَّجُلِ الْأَجْنَبِيِّ عَنْهَا ٨٢٦
- ٨٢٦ تَوَاضَعُ النَّبِيِّ ﷺ ٨٢٦
- ٨٢٧ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَزُورُ أَصْحَابَهُ ٨٢٧
- أَنَّهُ يَنْبَغِي لِمَنْ أَجَابَ الدَّعْوَةَ، وَكَانَ سَهْلًا بِأَيْدِي النَّاسِ أَنْ يَنْوِي بِذَلِكَ اتِّبَاعَ النَّبِيِّ ﷺ
- ٨٢٨ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ٨٢٨
- ٨٢٨ جَوَازُ الصَّلَاةِ عَلَى الْخُضْرِ ٨٢٨
- ٨٢٩ أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ غَلَامًا أَدَبِيًّا لَبِيبًا ٨٢٩
- ٨٢٩ اخْتِذَاذُ الْاِخْتِيَاطِ ٨٢٩
- ٨٢٩ الرَّدُّ عَلَى الرَّافِضَةِ الَّذِينَ يَدَّعُونَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ السُّجُودُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ غَيْرِ الْأَرْضِ ... ٨٢٩
- ٨٣٠ هَلِ يَجُوزُ السُّجُودُ عَلَى شَيْءٍ مُتَّصِلٍ كَالشَّعَاغِ، أَوِ الْعِمَامَةِ؟ ٨٣٠
- ٨٣١ الرَّدُّ عَلَى الرَّافِضَةِ الَّذِينَ يَسْجُدُونَ عَلَى حَائِلٍ غَيْرِ الْأَرْضِ ٨٣١
- ٨٣١ جَوَازُ مُصَافَاةِ الصَّبِيِّ ٨٣١
- ٨٣٢ أَنَّ الْمَرْأَةَ تَكُونُ خَلْفَ الرَّجُلِ وَلَوْ كَانَتْ مِنْ مَحَارِمِهِ ٨٣٢
- ٨٣٣ إِيْمَاءُ الشَّرْعِ إِلَى عَدَمِ الْاِخْتِلَاطِ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ ٨٣٣
- ٨٣٤ جَوَازُ الصَّلَاةِ خَلْفَ الصَّفِّ إِذَا وَجَدْتَ الصَّفَّ تَامًا ٨٣٤
- ٨٣٦ مُحَازِيرُ الْجَذْبِ مِنَ الصَّفِّ فِي الصَّلَاةِ ٨٣٦

- جَوَازُ الْجَمَاعَةِ فِي النَّفْلِ ٨٣٩
- جَوَازُ وَصْفِ الْإِنْسَانِ بِهَا يَدُلُّ عَلَى ضَعْفِهِ، بِشَرْطِ أَلَّا يَتَأَثَّرَ بِذَلِكَ ٨٤٠
- الْمُكَافَأَةُ عَلَى صُنْعِ الْمَعْرُوفِ ٨٤٠
- جَوَازُ بَيْتُوتَةِ الْإِنْسَانِ عِنْدَ الرَّجُلِ وَأَهْلِهِ إِذَا كَانَ مِنْ مُحَارِمِ الْمَرْأَةِ ٨٤٥
- حُسْنُ خَلْقِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ٨٤٥
- مَشْرُوعِيَّةُ صَلَاةِ اللَّيْلِ ٨٤٦
- أَنَّ الْمَشْرُوعَ فِي الْمَأْمُومِ الْوَاحِدِ أَنْ يَقِفَ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ ٨٤٧
- جَوَازُ الصَّلَاةِ نَفْلًا جَمَاعَةً ٨٤٧
- أَنَّ قِيَامَ الْمَأْمُومِ عَنْ يَسَارِ الْإِمَامِ لَيْسَ حَرَامًا ٨٤٧
- جَوَازُ الْحَرَكَةِ لِإِقَامَةِ الصَّفِّ، وَأَنَّهَا مِنَ الْأُمُورِ الْمَشْرُوعَةِ ٨٥٠
- تَفْضِيلُ يَمِينِ الْإِمَامِ عَلَى يَسَارِهِ ٨٥١



فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
تقديم	٥
نبذة مختصرة عن فضيلة الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين	٩
مُقدِّمَةُ الشَّارِحِ	١٩
مُقدِّمَةُ المُصَنِّفِ	٢٧
كِتَابُ الطَّهَّارَةِ	٣٧
١ - عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»	٣٧
مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:	٤٣
٢ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ»	٤٩
نَفْيُ الْقَبُولِ عَلَى وَجْهَيْنِ	٤٩
مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:	٥٢
٣ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِي: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ»	٦٤
سَبَبُ هَذَا الْحَدِيثِ:	٦٥
مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:	٦٦
مَسْأَلَةٌ:	٦٩
٤ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ مَاءً»	٧٨
شروط الاستنجاء:	٨٤
مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:	٩٣

- ٥- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «لَا يُولَنَ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي» ١٠٣
- مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: ١٠٤
- ٦- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا» ١٠٦
- ٧- «إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي الْإِنَاءِ فَاغْسِلُوهُ سَبْعًا وَعَقِّرُوهُ الثَّامِنَةَ بِالتُّرَابِ» ١٠٧
- مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: ١١٠
- الْكَلْبُ الَّذِي يَجُوزُ اقْتِنَاؤُهُ: ١١٥
- ٨- عَنْ مُحْرَانَ: «أَنَّهُ رَأَى عُثْمَانَ دَعَا بِوَضُوءٍ» ١١٧
- مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: ١٢٧
- ٩- عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي حَسَنِ سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ عَنْ وَضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ ١٤٥
- صِفَةُ الْوُضُوءِ الْوَاجِبِ: ١٤٨
- صِفَةُ الْوُضُوءِ الْأَكْمَلِ: ١٤٩
- مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: ١٥٠
- ١٠- عَنْ عَائِشَةَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْجِبُهُ التَّيْمُنُ فِي تَعَلُّهِ» ١٥٥
- مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: ١٥٩
- ١١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «إِنَّ أُمَّتِي يُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ» ١٦٨
- ١٢- «تَبْلُغُ الْحِلْيَةُ مِنَ الْمُؤْمِنِ حَيْثُ يَبْلُغُ الْوُضُوءُ» ١٦٨
- مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: ١٧٩
- بَابُ دُخُولِ الْخَلَاءِ وَالِاسْتِطَابَةِ ١٩٠
- ١٣- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ» ٢٠٥
- مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: ٢١٠

- ١٤- عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ: «إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ، فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ» ٢١٦
- ١٥- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: «رَقِيتُ يَوْمًا عَلَى بَيْتِ حَفْصَةَ» ٢١٦
- مِنْ فَوَائِدِ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ: ٢١٩
- ١٦- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ الْحَلَاءَ، فَأَحْمِلُ أَنَا وَغُلَامٌ نَحْوِي إِذَاوَةً» ٢٣٤
- مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: ٢٣٥
- ١٧- عَنْ أَبِي قَتَادَةَ: «لَا يُمَسِّكَنَّ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ» ٢٣٦
- مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: ٢٣٨
- ١٨- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ: «إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ» ٢٤١
- مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: ٢٤٥
- بَابُ السَّوَالِ ٢٥٢
- ١٩- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «لَوْ لَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي» ٢٥٢
- مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: ٢٥٥
- ٢٠- عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَشُوصُ فَاهُ بِالسَّوَالِ» ٢٦١
- مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: ٢٦٢
- ٢١- عَنْ عَائِشَةَ: «فَرَأَيْتُهُ يَنْظُرُ إِلَيْهِ، وَعَرَفْتُ: أَنَّهُ يُحِبُّ السَّوَالِ» ٢٦٣
- مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: ٢٦٦
- ٢٢- عَنْ أَبِي بُرْدَةَ: «أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَوَجَدْتُهُ يَسْتَنُّ بِسَوَالِكِ بِيَدِهِ» ٢٦٩
- مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: ٢٧٠

- بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ ٢٧٢
- حُكْمُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ: ٢٧٢
- ٢٣- عَنْ الْمُغِيرَةِ: «كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَأَهْوَيْتُ لِأَنْزَعِ خُفَّيْهِ» ٢٧٥
- مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: ٢٧٦
- ٢٤- عَنْ حُذَيْفَةَ: «كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَبَالَ، وَتَوَضَّأَ» ٢٨٢
- بَابُ فِي الْمَذْيِ وَغَيْرِهِ ٢٨٣
- ٢٥- عَنْ عَلِيٍّ: كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً وَكُنْتُ أَسْتَحْيِي أَنْ أَسْأَلَ النَّبِيَّ ﷺ ٢٨٤
- مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: ٢٨٨
- ٢٦- عَنْ عَبَادِ بْنِ تَمِيمٍ: «شُكِّيَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ الرَّجُلُ يُحِيلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَجِدُ الشَّيْءَ فِي الصَّلَاةِ» ٢٩٣
- مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: ٢٩٤
- ٢٧- عَنْ أُمِّ قَيْسٍ: «أَتَمَّا أَتَتْ بِابْنٍ لَهَا صَغِيرٍ، لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» ٢٩٨
- مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: ٣٠٠
- ٢٨- عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُتِيَ بِصَبِيٍّ، فَبَالَ عَلَى ثَوْبِهِ» ٣٠٤
- قَسَمَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ النَّجَاسَةَ مِنْ حَيْثُ التَّطْهِيرُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ ٣٠٤
- ٢٩- عَنْ أَنَسٍ: «جَاءَ أَغْرَابِيٌّ، فَبَالَ فِي طَائِفَةِ الْمَسْجِدِ» ٣٠٧
- مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: ٣١١
- ٣٠- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «الْفِطْرَةُ خَمْسٌ: الْخِثَانُ، وَالْإِسْتِحْدَادُ» ٣١٨
- حُكْمُ الْخِثَانِ: ٣٢٥
- حُكْمُ الْإِسْتِحْدَادِ: ٣٢٦

- حُكْمُ قَصِّ الشَّارِبِ: ٣٢٧
- حُكْمُ تَقْلِيمِ الْأَظْفَرِ: ٣٣١
- حُكْمُ نَتْفِ الْإِبْطِ: ٣٣١
- وَسَائِلُ إِزَالَةِ شَعْرِ الْإِبْطِ: ٣٣٢
- مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: ٣٢٤
- بَابُ الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ ٣٣٤
- ٣١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ، إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ» ٣٣٥
- مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: ٣٤٣
- ٣٢- عَنْ عَائِشَةَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ غَسَلَ يَدَيْهِ» ٣٤٧
- ٣٣- «كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ» ٣٤٨
- مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: ٣٥٥
- ٣٤- عَنْ مَيْمُونَةَ: «وَضَعْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَضُوءَ الْجَنَابَةِ» ٣٦٠
- مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: ٣٦٥
- ٣٥- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيْرُقْدُ أَحَدُنَا وَهُوَ جُنُبٌ؟» ٣٧١
- مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: ٣٧٢
- ٣٦- عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ» ٣٧٤
- مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: ٣٧٦
- أَقْسَامُ النَّاسِ فِي الْحَيَاءِ ٣٨١
- ٣٧- عَنْ عَائِشَةَ: «كُنْتُ أَغْسِلُ الْجَنَابَةَ مِنْ تَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» ٣٨٣
- ٣٨- «لَقَدْ كُنْتُ أَفْرُكُهُ مِنْ تَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَكًا» ٣٨٣

- ٣٨٥ مِنْ فَوَائِدِ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ:
- ٣٨٧ ٣٩ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ، ثُمَّ جَهَدَهَا».
- ٣٨٧ مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:
- ٣٨٩ ٤٠ - عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ: يَكْفِيكَ صَاعٌ؟
- ٣٩١ مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:
- ٣٩٤ بَابُ التَّيَمُّمِ
- ٣٩٦ ٤١ - عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا مُعْتَزِلًا، لَمْ يُصَلِّ فِي الْقَوْمِ؟»
- ٣٩٩ مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:
- ٤٠٥ ٤٢ - عَنْ عَمَّارٍ: «بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ فِي حَاجَةٍ، فَأَجْنَبْتُ».
- ٤٠٨ مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:
- ٤١٦ ٤٣ - عَنْ جَابِرٍ: «أُعْطِيتُ خَمْسًا، لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي».
- ٤٣٣ شُرُوطُ الشَّفَاعَةِ:
- ٤٣٥ مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:
- ٤٥٦ بَابُ الْحَيْضِ
- ٤٦١ أَحْكَامُ تَرْتَّبُ عَلَى الْحَيْضِ:
- ٤٦٥ ٤٤ - عَنْ عَائِشَةَ: «إِنِّي أُسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهَرُ».
- ٤٦٨ مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:
- ٤٨٣ حُكْمُ الْكُدْرَةِ وَالصُّفْرَةِ:
- ٤٨٣ الْقَصَّةُ الْبَيْضَاءُ:

- ٤٥- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ اسْتَحِيضَتْ سَبْعَ سِنِينَ» ٤٨٤
- ٤٦- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ» ٤٨٧
- ٤٧- كَانَ يَأْمُرُنِي فَأَنْزِرُ، فَيَبَاشِرُنِي وَأَنَا حَائِضٌ ٤٨٧
- ٤٨- كَانَ يُخْرِجُ رَأْسَهُ إِلَيَّ، وَهُوَ مُعْتَكِفٌ، فَأَغْسِلُهُ وَأَنَا حَائِضٌ ٤٨٧
- مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: ٤٩٠
- ٤٩- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَكَبَّرُ فِي حِجْرِي» ٥٠٦
- مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: ٥٠٦
- ٥٠- عَنْ مُعَاذَةَ: «مَا بَالَ الْحَائِضِ تَقْضِي الصَّوْمَ، وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ؟» ٥٠٩
- كِتَابُ الصَّلَاةِ ٥١١
- حُكْمُ تَارِكِ الصَّلَاةِ ٥١٥
- بَابُ الْمَوَاقِيتِ ٥٣١
- ٥١- عَنْ أَبِي عَمْرٍو: «أَيُّ الْعَمَلِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ؟ قَالَ: الصَّلَاةُ عَلَى وَقْتِهَا» ٥٤٠
- مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: ٥٤٤
- ٥٢- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «لَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْفَجْرَ، فَيَشْهَدُ مَعَهُ نِسَاءً
- مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ» ٥٥٤
- مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: ٥٥٦
- ٥٣- عَنْ جَابِرٍ: «كَانَ ﷺ يُصَلِّي الظُّهْرَ بِالنَّهَارِ» ٥٦١
- مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: ٥٦٥
- ٥٤- عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ: «دَخَلْتُ أَنَا وَأَبِي عَلَى أَبِي بَرْزَةَ الْأَسْلَمِيِّ، فَقَالَ لَهُ أَبِي: كَيْفَ
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الْمَكْتُوبَةَ؟» ٥٧٢

- ٥٧٦ من فوائد هذا الحديث:
- ٥٥ - عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَلَأَ اللَّهُ قُبُورَهُمْ وَيُوتِيَهُمْ نَارًا، كَمَا شَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ» .. ٥٨٧
- ٥٩٢ من فوائد هذا الحديث:
- ٥٦ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: «حَبَسَ الْمُشْرِكُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْعَصْرِ» ٥٩٦
- ٥٧ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ: «أَعْتَمَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْعِشَاءِ» ٥٩٧
- ٥٩٨ من فوائد هذا الحديث:
- ٥٨ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، وَحَضَرَ الْعِشَاءُ، فَأَبْدُوا بِالْعِشَاءِ» .. ٦٠١
- ٥٩ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نَحْوَهُ ٦٠٢
- ٦٠٥ من فوائد هذا الحديث:
- ٦٠ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ، وَلَا وَهُوَ يُدَافِعُهُ الْأَخْبَانِ» .. ٦٠٩
- ٦١٣ من فوائد هذا الحديث:
- ٦١ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ» ٦١٨
- ٦٢٠ من فوائد هذا الحديث:
- ٦٢ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ» ٦٢٢
- ٦٣ - عَنْ جَابِرٍ «أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جَاءَ يَوْمَ الْحَنْدَقِ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ» ٦٣٣
- ٦٣٤ من فوائد هذا الحديث:
- ٦٣٧ بَابُ فَضْلِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ وَوُجُوبِهَا
- ٦٤ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ» ٦٤٠

- ٦٤٣ من فوائد هذا الحديث:
- ٦٥ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي جَمَاعَةٍ تَضَعُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ» ٦٥٥
- ٦٦٥ من فوائد هذا الحديث:
- ٦٦ - «إِنْ أَتَقَلَّ صَلَاةٌ عَلَى الْمُنَافِقِينَ صَلَاةُ الْعِشَاءِ، وَصَلَاةُ الْفَجْرِ» ٦٨٣
- ٦٨٧ من فوائد هذا الحديث:
- ٦٧ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: «إِذَا اسْتَأْذَنْتَ أَحَدَكُمْ أَمْرًا تَهْتَدِي إِلَى الْمَسْجِدِ فَلَا يَمْنَعُهَا» .. ٦٩٥
- ٦٩٨ من فوائد هذا الحديث:
- ٦٨ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: «صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ» ٧٠٤
- ٧٠٦ من فوائد هذا الحديث:
- ٦٩ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ عَلَى شَيْءٍ مِنَ النَّوَافِلِ أَشَدَّ مِنْهُ تَعَاهُدًا عَلَى رَكَعَتَيْ الْفَجْرِ» ٧١٦
- ٧١٧ من فوائد هذا الحديث:
- باب الأذان ٧٢١
- من شروط صحة الأذان: ٧٢٢
- ٧١ - عَنْ أَنَسٍ: «أُمِرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ، وَيُوتِرَ الْإِقَامَةَ» ٧٣١
- ٧٣٧ من فوائد هذا الحديث:
- ٧٢ - عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ: فَجَعَلْتُ أَتَّبِعُ فَأَهْ هَاهُنَا وَهَاهُنَا» ٧٣٨
- ٧٤٣ من فوائد هذا الحديث:
- ٧٣ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: «إِنَّ بِلَالَ يُؤَدِّنُ بِلَيْلٍ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤَدِّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ» ٧٥٨

- ٧٦٢ من فوائد هذا الحديث:
- ٧٦٤ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: «إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَذِّنَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ» ٧٦٤
- ٧٦٧ من فوائد هذا الحديث:
- ٧٧٢ باب استقبال القبلة
- ٧٧٥ كَيْفَ يَسْتَدِلُّ الْإِنْسَانُ عَلَى الْقِبْلَةِ؟
- ٧٧٦ الْحِكْمَةُ مِنْ إِجَابِ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ
- ٧٧٦ المستثنون من اشتراط استقبال القبلة
- ٧٧٨ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُسَبِّحُ عَلَى ظَهْرِ رَاحِلَتِهِ» ٧٧٨
- ٧٧٩ من فوائد هذا الحديث:
- ٧٧٦ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «بَيْنَمَا النَّاسُ بِقَاءَ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ إِذْ جَاءَهُمْ
- ٧٨٣ آتٍ»
- ٧٨٦ من فوائد هذا الحديث:
- ٨٠٣ - عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ: اسْتَقْبَلْنَا أَنَسًا حِينَ قَدِمَ مِنَ الشَّامِ ٨٠٣
- ٨٠٤ من فوائد هذا الحديث:
- ٨١١ باب الصفوف
- ٨١١ - عَنْ أَنَسٍ: «سَوُّوا صُفُوفَكُمْ» ٨١١
- ٨١٣ من فوائد هذا الحديث:
- ٨١٥ - عَنْ التَّعْمَانِ: «لَتَسَوَّنَّ صُفُوفَكُمْ أَوْ لِيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وُجُوهِكُمْ» ٨١٥
- ٨١٧ من فوائد هذا الحديث:
- ٨١٧ - «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُسَوِّي صُفُوفَنَا

٨١٩	مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:
٨٢١	٨٠- عَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ جَدَّتَهُ مُلَيْكَةَ دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِيُطْعِمَ صَنِيعَتَهُ»
٨٢٥	مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:
٨٣٦	محاذير الجذبِ من الصَّفِّ في الصَّلَاةِ:
٨٤١	٨١- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ: «بِتُّ عِنْدَ خَالَتِي مَيْمُونَةَ»
٨٤٥	مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ:
٨٥٣	فهرس الآيات
٨٧٣	فهرس الأحاديث والآثار
٩٠١	فهرس الفوائد
٩٤٧	فهرس الموضوعات

